

كتاب

# معجم الضمانات

في  
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف

العلامة أبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي  
رحمه الله تعالى

عالم الكتب

# الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي من علينا بالفضل والعرفان ووفقنا لبيان ما شئنا في الظلم والعدوان  
والصلاة والسلام الايمان الاكلان على من أنزل عليه القرآن تبياناً لكل شئ وهدى  
للانسان **ووبعد** فيقول الفقير الى الله الهادي أبو محمد بن غانم بن محمد البغدادي ان  
معرفة مسائل الضمانات من أهم المهجمات اذا كثرت المنازعات فيها تقع والخصومات  
خصوصاً من تقلد القضاء والافتاء فهي في حقه فرض بلا امتراء فان الخطأ فيها يورث  
سزاً طويلاً وقد ورد أغصن الناس من ذهب دينه بيد نيا غيره ثم انه لا يخفى وجوب معرفتها  
على كل مسلم نقي يخاف على دينه ويخشى مقام ربه ليجتزع عما يترتب عليه بسببه حق من  
حقوق العباد فانها اذا وجبت في الذمة لا يبرأ عنها الا بالبراء والاستحلال وطلب الرضا فيما له  
ومالها نسأل الله العصمة عنها وعن وبالها وقد جمع بعضها منها بعض الفضلاء وأكثر من جمع  
منها فيما رأينا صاحب الفصولين فانه أفرد لها فصلاً وذكر فيه منها طرفاً صالحاً لم يصلح الله  
شأنه غير انه لم يستوعب الابواب ولا أتم الكلام فيما ذكر من الابواب مع انه ذكر بعض  
المسائل في غير الموضوع الذي يطلب منه تشبيهها وقياسها فرأيت أن أبرز في ذلك وسعي ومقدري  
وأنتبع الكتب المعتمدة في الفتوى كفاضحيان والهداية والصغرى والخلاصة وغير ذلك مما  
تجد في الكتب المسطورة وأقص الإثر وأجمل الفكر والنظر ولا أدع صغيرة ولا كبيرة  
ولا رابطة ولا خيئة تعاقبها نظرياً وتناولها فكري الاقيسدها بقلم التحرير ذكراً لكل  
مسئلة في بابها مورد لكل فرع فيما يختص به من أنواعها ليسهل الطلب ويقل التعب



راجيا من الله الاجر الجزيل والدعاء ممن انتفع بها ولو بشئ يسير غير اني تركت الادلة الا  
 اليسير منها لان هذا الكتاب ليس موضع تحقيق بل الواجب فيه علينا بيان الصحيح والاصح  
 والمقتضى به من غيره على ما ثبت وتقرر في كتب السلف الصالحين والائمة المهديين وقد  
 تكرر ذكر بعض المسائل لغرض دعا الى ذلك يظهر عند الطلب والتأمل في ذلك ومهمنا  
 الكتاب (مجمع الضمانات) والمناسبة ليست من المخفيات وهو مشتمل على ثمانية وثلاثين بابا

الباب الاول في الزكاة

الباب الثاني في الحج

الباب الثالث في الاضحية

الباب الرابع في الاعتاق

الباب الخامس في الاجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين

الاول في المستأجر وفيه أربعة أنواع

النوع الاول ضمان الدواب

الثاني ضمان الامتعة

الثالث ضمان العقار

الرابع ضمان الآدمي

القسم الثاني في الاجير وأجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعا

المقدمة في الكلام على الاجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق الاجمال

النوع الاول ضمان الراعي والبقر

الثاني ضمان الحارس

الثالث ضمان الحمال

الرابع ضمان المسكاري

الخامس ضمان النجاج

السادس ضمان الخياط

السابع ضمان القصار

الثامن ضمان الصباغ

التاسع ضمان الصائغ والحداد والصفار ومن بمعناه والنقاش

العاشر ضمان القصاد ومن بمعناه

الحادي عشر ضمان الملاح

الثاني عشر ضمان الحياض والطباخ

الثالث عشر ضمان العلاف والوراق والكاتب

الرابع عشر ضمان الاسكاف

الخامس عشر ضمان التجار والبناء

السادس عشر ضمان الطعام  
 السابع عشر ضمان الدلال  
 الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعثناه  
 التاسع عشر ضمان الخادم  
 الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع  
 المقدمة في الكلام فيها اجمالاً  
 النوع الأول ضمان الدواب  
 الثاني ضمان الامتعة  
 الثالث ضمان القن  
 الرابع ضمان العقار  
 الخامس ضمان المستعار للرهن  
 الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول  
 الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً  
 الثاني فيمن يضمن للمودع بالدفع اليه ومن لا يضمن  
 الثالث في الخلط والاتلاف  
 الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد  
 الخامس في موت المودع بجهلا  
 السادس في الجباى والثيابي  
 الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول  
 الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم العوض والفاقد والباطل  
 الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير  
 الثالث فيما يبطل الرهن  
 الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعددده  
 الخامس في التعيب والنقصان  
 السادس في التصرف والانتفاع بالرهن  
 السابع في الهلاك بعد الابراء والاستيفاء  
 الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل  
 التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه  
 الباب التاسع في الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً  
 الفصل الأول في بيانه والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك بطريق  
 الاجال

الثاني اذا ظفر بالقاصب في غير بلد الغصب  
 الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا  
 الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر في أرضه أو طمأ بئر بغير اذنه وغر ذلك مما  
 يتعلق بالعقار  
 الخامس في زوائد الغصب ومنافعه  
 السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقتوم وما يقرب من ذلك كالمذبر وأم الولد وآلات اللهو  
 السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو بفعل وما ينقطع به حق الملك عن العين ويتنقل  
 الى القيمة  
 الثامن في اختلاف القاصب والمغصوب منه  
 التاسع في براءة القاصب وما يكون رد للمغصوب وما لا يكون  
 الباب العاشر في التصرف في مال الغير باذنه  
 الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتسببا ويشتمل على أربعة فصول  
 الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه ويده  
 الثاني في الضمان بالسعاية والأمر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به  
 الثالث في الضمان بالنار  
 الرابع فيما يضمن بالماء  
 الباب الثاني عشر في الجنائية ويشتمل على سبعة فصول  
 الفصل الأول في الجنائية باليد مباشرة وتسببا  
 الثاني فيما يحدث في الطريق فيملاك به انسان أو دابة وفيه مسائل الآبار والأنهار  
 الثالث فيما يحدث في المسجد فيملاك به شيء وما يعطب بالجلوس فيه  
 الرابع في الحائط المائل  
 الخامس في جنائية البهيمة والجنائية علىها  
 السادس في جنائية الرقيق والجنائية عليه  
 السابع في الجنين  
 الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنائية الزنا وضمن السارق وقاطع الطريق  
 الباب الرابع عشر في الأكره  
 الباب الخامس عشر في الصيد والذبايح  
 الباب السادس عشر في اللقطة واللقيط  
 الباب السابع عشر في الآبق  
 الباب الثامن عشر في البيع  
 الباب التاسع عشر في الوكالة والسالة

الباب العشرون في الكفالة

الباب الحادي والعشرون في الحوالة

الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على خمسة فصول

الفصل الأول في شركة الاملاك

الثاني في المقايضة

الثالث في العنان

الرابع في الصنائع

الخامس في الوجوه

الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه فصلان

الفصل الأول في المضاربة

الثاني في المباشرة

الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب

الباب الخامس والعشرون في الوقف

الباب السادس والعشرون في الهبة

الباب السابع والعشرون في السكاح والطلاق

الباب الثامن والعشرون في الرضاع

الباب التاسع والعشرون في الدعوى

الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة القاضي اذا أخطأ في قضائه

الباب الحادي والثلاثون في الاقرار

الباب الثاني والثلاثون في الصلح

الباب الثالث والثلاثون في السير

الباب الرابع والثلاثون في القسمة

الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي والقاضي

الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذونين

الباب السابع والثلاثون في المكاتب

الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات وفيه مسائل نفقات الاقارب وفيه مات وترك

طعما فاطعم الكبير من الورثة الصغير يضمن أولا وكذا انفاق الوارث الكبير على

الصغير منها وفيه حكم العمارة في ملك الغير وما يوجب الرجوع وما لا يوجب به وفيه الغرور

لا يوجب الرجوع الا في مسائل وفيه خمسة لا يرجعون عند الاستحقاق بقيمة البناء والولد

وفيه الولد والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية وفيه حكم الاشارة وفيه تبرع

المريض على أجنبي أو وارثه وفيه قال المجروح لم يجرحني فلان وفيه تبرع بقضاء الدين عن

انسان وفيه ظفر المديون يجنس حقه أو يغيره الى غير ذلك

### باب مسائل الزكاة

إذا أمر أحد الشريكين الآخر بإداء زكاة نصيبه فأدى المأمور بعد أداء صاحبه ضمنه عند أبي حنيفة سواء علم به أو لم يعلم وكذا الوكيل بإداء الزكاة إذا أدى بعد ما أدى الموكل ضمنه عنده علم به أو لم يعلم وقال أبو يوسف ومحمد إن علم بإداء صاحبه أو موكله ضمنه والالا يضمن من الوكيل وقولهم ما رواه عن أبي حنيفة ذكره في الخلاصة ❦ الوكيل بإداء الزكاة إذا صرف إلى ولده الكبير أو الصغير أو امرأته وهم محالون ولا يضمن لنفسه شيئاً من البزارية ❦ إذا عمل الساعي الزكاة فدفعها إلى فقير فاستقبل تمام الحول أو مات أو ارتد جاز ولم يضمن الساعي عندهنا خلافاً للمالك والشافعي كما في درر البحار قال في شرح المجموع إذا لم يكن الدفع بسؤال المالك أو الفقير من الساعي فإن كان فالضمان على من سأله ❦ ولو دفع المالك الزكاة إلى الفقير بنفسه فلا مأم أخذها ثانياً في الأموال الظاهرة إذ ليس له ولاية الدفع إلى الفقير في السائمة فيكون فضولها فيضمنه ومن ثمة قيل الأول نقل والثاني الزكاة وقيل الأول الزكاة والثاني سياسة والأول أصح لما بينا قيسدنا بقولنا في الأموال الظاهرة لأنه لو أدى الدفع إلى الفقير بنفسه في الأموال الباطنة وهي ماعدا السائمة يصدق مع العين ولا يؤخذ منه ثانياً والمسئلة مسطورة في سائر الكتب وقيل لو علم الإمام أنه دفع الزكاة إلى الفقير لا يأخذ منه ثانياً مطلقاً على ما ذكر في الوكيل ❦ لو هلك المال بعد وجوب الزكاة تسقط الزكاة وقال الشافعي يضمنه وقيل إن هلك بعد التمكن من الأداء وبعد طلب الساعي يضمنه عندنا أيضاً وفي الاستئثار يضمنه بالاتفاق من الهداية ❦ رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم اشترى بها عبد التجارة فمات العبد بطلت عنه زكاة الألف لأنه نقل مال الزكاة ولو كان اشترى بها عبداً للخدمة لا تسقط بهلاك العبد ويضمن قدر الزكاة من الخلاصة ❦ رجلان دفعوا زكاة مالهما إلى رجل ليؤدي عنهم ما غلط المأمور ما لهما فصدق ضمن الوكيل ما لهما من ضمان الطمان من الفصولين ❦ العالم أن سأل للفقراء أشياء فوخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا يجزئهم عن الزكاة إلا أن يأمرهم الفقراء أو لا بالأخذ لئلا يصير وكيلاً عنهم بقبضه فيصير خالطاً بماله فلا يضمنه من أمانات الأشباه ❦ رجل أمر آخر بإداء زكاة ماله عنه من مال نفسه فأدى لا يرجع على أمره بالشرط الرجوع من الأمر بالاتفاق وأداء الدين من الفصولين وفيه عن ظهير الدين المرغيناني الأمر بالاتفاق وأداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع إلا شرط الاتفاق رواية عن أبي يوسف اهـ ❦ لا يحل الأكل من الغلة قبل أداء الخراج والعشر إلا إذا كان مازماً على الأداء وإن أكل قبله ضمن عشره وفي العتبات عن الإمام الثاني أنه لا يضمن لكن يعد ما أكل من النصاب وفي رواية أنه يترك له ما يكفيه ولعياله وإن أكل فوق الكفاية ضمن من البزارية ❦ السلطان إذا أخذ الخراج من الأكراد والمستأجر يرجع على

الدهقان والاجر **❦** اذا استأجر الرجل أرضا ليزرعها فالحراج على رب الأرض ولو قال له رب الأرض أذهبني من الاجرة فاذى جازم الاجر من الخلاصة **❦** اذا غلب على أرض الحراج الماء أو انقطع عنها أو اضمطت الزرع آفة فلاخراج عليه لقوات التمكن من الزراعة وهو النماء التقديرى المعتبر فى الحراج وان عطلها صاحبها فعليه الحراج كفى الهداية من السير **❦** لو أبرأ الدين المدينون من الدين بعد الحول فان كان المدينون فقيرا لا يضمن رب الدين قدر الزكاة بالاجاع وان كان غنيا فقيهه روايتان **❦** اشترى أرضا وقد بقى فى السنة مالم يتمكن فيه من زراعتها حتى لم يجب عليه الحراج فاخذه العامل منه لا يرجع على البائع **❦** حامل البراءة بالخراج أخذ ما فى البراءة ممن وجد من أهل القرية ليس لمن أخذ منه أن يرجع على أهل القرية بخلاف الاكار على قول السدى وكذا الجبايات وترك النازلين ٣ ونحوها **❦** أهل قرية نصبوا عاملا بالاتفاق ليجب خراجهم ويصرفه الى الوالى ثم توارى واحد منهم فاخذ خراجه من العامل فله أن يرجع عليه **❦** مريض له مائت درهم وعليه من الزكاة مائت درهم لا يعطى ولو أعطاه فلورثته أن يرجعوا على الفقراء بثمنها قال رحمه الله تعالى هذا قضاء لادبانه اذ قيل انه يؤديها سرا من الورثة **❦** ومن يؤخر الزكاة ليس للفقير أن يطالبه ولا يأخذها بغير علمه ويضمنه بالاخذ فان لم يكن فى قبيلة الغنى من هو أحوج منه يضمنه باخذه فى الحكم أمادبانه يرجي أن يحل له ذلك **❦** أعطى نصيب شريكه من الحراج بغير اذنه فهو متبرع قنية **❦** جبي العامل الحراج من الاكار لئلا يجرد رب الأرض جبرا فله أن يرجع عليه لانه مضطروا الأرض فى يده فلم يصرم متبرعا وعن صاحب المحيط لا يرجع الاكار عليه فى ظاهر المذهب من القنية

### باب مسائل الحج

ان أصاب حلال صيدا ثم أحرم فارسله من يده غيره يضمنه عند أبي حنيفة وقال لا يضمنه من الهداية وفى شرح المجمع قيد بقوله من يده لانه لو أرسله من منزله يضمنه بالاتفاق وان أصاب محرم صيدا فارسله من يده غيره لا ضمان عليه بالاتفاق فان قتله آخر فى يده فعلى كل منهما جراؤه ويرجع الاخذ على القاتل بما ضمن عندنا خلافا لفرق من الهداية وفى الوجيز لو كان القاتل نصرانيا أو صيبا فلا جزاء عليه ويرجع عليه الاخذ بقيمة وفيه أيضا ان كان المحرم كافر بعاله يرجع على القاتل به وان صام لم يرجع على القاتل بشئ اهـ **❦** ولو حلق رجل رأس محرم بغير اذنه بان كان ناعما أو مكرها فعلى المصلوق دم ولا يرجع على الخالق عندنا وعند زفر يضمن الخالق للمصلوق الدم من درر البعار **❦** الحاج عن الغير لو بدله فرجع من بعض الطريق فانه يغرم ما أنفق على نفسه من ذلك المال هذه فى الوصايا من قاضيهما الحاج عن الغير لو جامع قبل الوقوف ضمن النفقة لافساده الحج بخلاف ما اذا فاته حيث لا يضمن النفقة لانه ما فاته باختياره واذا جامع بعد الوقوف لا يفسد الحج ولا يضمن النفقة ولو أمره رجلان بان يحج عن

كل واحد منهم ما فاحرم بحجة عنهم ما وقع عنه وضمن لهما ما لهما ولو أبهم الاحرام بان نوى عن  
 أحدهما غير معين فان مضى على ذلك فكذلك يضمن وان عين عن أحدهما قبل المضى جاز  
 ولا يضمن عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله من انه هداية والمأمور بالافراد  
 بحجة أو عمرة أو قرن فهو مخاف ضامن للنفقة عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أمره بالحج  
 فاعتمر وجع من مكة فهو مخلف ولو أمره بالعمرة فاعتمر وجع من نفسه لم يكن مخلفا فلا يضمن  
 وان حج أو لا ثم اعتمر يصير مخلفا فيضمن النفقة ولو أمره المأمور ثم مات الأمر فالورثة  
 أن يأخذوا ما بقي من المال وضمن ما أنفق منه بعد موته ولو رجع المأمور عن الطريق وقال  
 منعت لم يصدق الا بحجة أو أمر ظاهر ويضمن ما أنفق من الوجيز ❦ أمر بحج فرض  
 في الطريق لا يدفع النفقة لا آخر الا باذن أمره ❦ وصى دفع الى رجل دراهم لحج عن الميت  
 فرض في الطريق فدفع الدراهم الى رجل بالأمر الوصى فحج عن الميت لا يقع عن الميت ولا  
 عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان من الفصولين ❦ لو أنفق المأمور بالحج الكل  
 في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال المأمور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال  
 ليس للمأمور الامر بالحج ولو مرض الا اذا قال له الامر اصنع ماشيتا فله ذلك مطلقا والمأمور  
 اذا أمسك البعض وجع بالبقية جاز ويضمن ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن  
 الا اذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكراء وعامة النفقة من الاشياء  
❦ قال حجبت عن الميت وأبكره الورثة فانقول له لانه يشكر حق الرجوع عليه بالنفقة  
❦ ولو كان عليه دين فقيل له حج عن الميت بما عليه فزعم انه حج عنه لا يصدق الا ببينة لانه  
 ادعى الخروج عن عهدة الامانة والورثة يشكرون من البرازية ❦ دفع الى آخر ثلاثين دينارا  
 ليحج عنه فحج عنه بذلك فلما فرغ أنفق في الرجوع من نفسه ثلاثين بعد نفاد ذلك فان كان  
 هذا بخوارزم فلا يصح ويضمن المأمور القيمة وقد مر عن الاشياء

### ❦ باب مسائل الاضحية ❦

❦ رجل اشترى أضحية وأمر رجلا بذبحها وقال تركت التسمية عمدا ضمن الذابح قيمة الشاة  
 للآمر فيشتري الآمر بغيرها شاة أخرى ويضحي ويصدق بلحمها ولا يأكل ❦ رجل دعا قصابا  
 يضحي عنه فضحى القصاب عن نفسه فهى عن الآمر ولا يضمنه ❦ رجل اشترى خمس شياه  
 في أيام النحر فأراد أن يضحي بواحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها اليوم الاضحي  
 بغير أمر صاحبها بنية الاضحية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها لم يأذن له بذبح هذه  
 الشاة من قاضى خان ❦ ذبح أضحية العير بغير اذنه في أيام الاضحية جاز استحسانا ولا يضمنه  
 لانه لما عينت صار المالك مستغنيا فثبت الاذن دلالة كذا في انغصب من الصغرى قال في  
 الاشياء أطلقه بعضهم وقيد بعضهم بما اذا أضحيها للذبح اهـ ❦ رجل ان غلط باضحيتهما  
 فذبح كل واحد منهما أضحية صاحبه عن نفسه فان رضيا به يجوز به عن الاضحية ويترادان

اللعن وان لم يرضى به يجوز لكل واحد ما ذبح بنفسه عن الاضحية ويضمن قيمته لصاحبه  
 رجل ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير امره فلاما لك ان يضمه قيمتها فان ضمته يجوز عن  
 الذابح دون المالك وان اخذها مذبوحة يجوز يد عن المالك ولو اشترى شاة شرا فاسدا  
 وضحي بها فلاما لك ان يضمه قيمتها او يأخذها مذبوحة فان اخذها مذبوحة فعلى المضحي ان  
 يتصدق بقيمتها مذبوحة لاحية وهو الصحيح لانه ابرأه البائع وان لم يأخذها مذبوحة ولكمه  
 صالحه المشتري على قيمتها او باعها منه بتلك القيمة (٢) يتصدق بقيمتها احية من الوجيز  
 من ائلف لحم اضحية غيره لله لك ان يضمه قيمته ثم يتصدق بها كالباع اضحية فانه  
 يتصدق بالثمن من الهداية دفع الى رجل عشرين درهما يشترى لهما اضحية فاشترى  
 بخمسة وعشرين لا يلزم الاخر وان اشترى تسعة عشر ما سواي عشرين لزم الاخر وان  
 كانت لا تسوي لا يلزم من بيع قاضي خان استوكيل بشراء الاضحية يتفديا بام النحر  
 قبل هذا امرى عن ابي يوسف واما عند ابي حنيفة فباعتبار الاطلاق كافي وكالة الصغرى

قوله يتصدق  
 بقيمتها احية الذي  
 في الهندية عن  
 الظهيرية لا يتصدق  
 بشئ وهو الظاهر  
 بل يجردها

### باب مسائل العتق

ومن ملك ذارحم محرم منه مع آخر بشراء أو هبة أو صدقة أو وصية أو اشترى نفسه من سيده  
 أو علق عتق عبدا بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن حصته شريكة عند ابي  
 حنيفة علم الشريك حاله ولم يعلم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا ضمان  
 فيما اذا علم ذكره في الايضاح وعندهما يضمن قيمة نصيب الشريك لو غنيا وبهي العبد ولو  
 فقير ولو ورثت ربيته مع آخر بان مات امرأه ولها عبيد هو ابن زوجها وتركته ائحام الزوج  
 فورث الاب نصف ابنه والاخر نصفه الاخر لم يضمه بالاجماع ولو باع أحد الشريكين نصيبه  
 من قريب العبد وهو موسر يضمن نصيب شريكه بالاجماع وكذا لو اشترى الاجنبي نصفه أولا  
 ثم اشترى القريب النصف الاخر وهو موسر يضمن نصيب شريكه من الوجيز ولو أعتق  
 أحد الشريكين نصيبه من اقرن وهو موسر فان لشريكه ان يضمه قيمة نصيبه وله الاعناق  
 وفروعه والاستسعاء فان ضمن رجع المعتق بالضممان على العبد والولاة كله له وان أعتق أو  
 استسعى فالولاة بينهما وان كان موسرا فلا شريك الاعناق والاستسعاء لا الضمان والولاة  
 بينهما في الوجهين هذا عند ابي حنيفة وقال ليس له الا الضمان مع اليسار والسعاية مع  
 الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولاة للمعتق من الهداية وفي الاشياء أحد  
 الشريكين في العبد اذا أعتق نصيبه بالاذن شريكه وكان موسرا فان لشريكه ان يضمه  
 حصته الا اذا أعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق الظهيرية اه  
 وقال في الوجيز وان مات المعتق والعتق في محضته يؤخذ الضمان من ماله وان كان العتق في  
 مرضه فعندهما لا شئ على ورثته في ماله لان العتق في المرض وصية كالتدبير وعند محمد وهو  
 رواية عن ابي يوسف يستوفى من ماله لانه ضمان اتلاف والمريض لو ائلف مال انسان يضمه



وان مات الساكت فلورثته أن يختاروا التضمين أو السعاية أو الاعتاق فان اختار بعضهم  
العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك ولو اختار الساكت أحده هذه الثلاثة ليس له أن يختار  
الآخر لانه باختيار التضمين أبرأ العبد عن السعاية وباختيار السعاية صار نصيبه مكانا فلا  
يملك نقله الى المعتق بخلاف الورثة لان ملك كل واحد منهم مميز عن ملك الآخر فصار كعبد بين  
جماعة أعتق أحدهم نصيبه ولو أعتق نصيبه باذن الشرير لم يملك الاستسعاء دون  
التضمين والاصح انه لا سعاية له عليه عندهما وهذا بناء على ان عنده ضمان الاعتاق ضمان  
اتلاف لانه بالاعتاق أتلف نصيب صاحبه حيث يفسد عليه باب التصرفات عليه وعندهما  
ضمان ذلك لانه يملك نصيب صاحبه بالضمان ولذلك قيل على قولهما ينبغي أن يكون له  
حكم التضمين صريح بد في الوحيد وحدا اليسار أن يملك من المال قدر قيمة نصيب الآخر لا يسار  
الغنى ذكره في الهداية وتعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو أعتق وهو  
موسر ثم أعسر لا يطل حق التضمين ولو أعتق وهو معسر فليس له ثبوت لشريكه حق التضمين  
ولو اختارنا في قيمة العبد يوم العتق يقوم العبد للمحال فان كان هالكا فالقول للمعتق لانه  
منكر الزيادة ولو أعتق عبدا بينه وبين صغير يستأنى بالوغ الصغير ان لم يكن له ولي أو وصى  
وان كان فله التضمين أو السعاية ولو دبر أحد الشريرين نصيبه وهو موسر فلا يخر التضمين  
وان شاء أعتق أو استعصى عبد بين رجلين أعتقه أحدهما ودبره الآخر ولا يعلم أيهما سبق  
أو كانا معا فعندهما العتق أولى فان كان المعتق موسرا ضمن وان كان معسرا يسع العبد وأما  
عند أبي حنيفة فلامدبر ان ضمن المعتق ربع قيمة العبد ويسع العبد في ربع قيمته ويرجع  
المعتق بما ضمن على العبد لان للمدبر الضمان في حال ان كان التدبير أو لا والسعاية في حال ان  
كان العتق أو لا فينصف من الوحيد واعلم أنهم قد اختلفوا في كيفية تضمين المعتق في هذه  
المسئلة فعند أبي يوسف تضمين قيمة شريكه فلو عتق أحدهما فلهما في الحقائق  
كاتب عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم أقر باستيفاء بدل السكابة جاز من الثلث ويسع العبد  
في ثلثي قيمته أعتق أحد عبدين في العصة ثم مرض فبين في كثير القيمة فالمعتق من جميع المال  
من اقرار الصغرى من عليه كفارة لو قال لغيره أعتق عبدا عني باللف ففعل وقع عن  
الآخر عندنا ولم يزمه الالف وقيل زفر يقع عن المأمور ولا يلزم الا مرسى وكذلك لو قال انتحره  
فحت عبدا لم يولاه أعتقه عني باللف ففعل يقع عنها ويفسد الكاح خلافا لفرعان لم يذكر  
الآخر البديل بل قال أعتقه عني ولم يسم ما لا يقع عن المعتق عند أبي حنيفة ومحمد حتى  
لا يفسد الكاح وقال أبو يوسف يقع عن الآخر أيضا ومحل المسئلة الهداية من الشكاح  
عبد دفع الى رجل مالا وقال له اشترى من مولاي وأعتقني قال الحسن البصري البيع  
باطل والمعتق مردود ولا يفعل هذا الفاسق وكذا قال ابن سيرين وعن ابراهيم النخعي ان البيع  
والمعتق نافذان وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وبه نأخذ كذا في الصغرى وفي الخلاصة  
من الوكالة عبد دفع الى رجل ألف درهم وأمره بان يشتري نفسه له من مولاه فذهب فاشترى

ان لم يصف بكون الشراء له وان أضاف الى العبد فهو واعتاق وما دفع من الالف فهو للمولى  
وعلى العبد ألف آخر ثمن العبد اه **عبد بين ثلاثة دبره أحدهم وهو موسر ثم أعتقه الآخر**  
وهو موسر فارادوا الضمان فلاساكت ان يضمن المدبر ولا يضمن المعتق والمدبران يضمن  
المعتق ثلث قيمته مدبرا ولا يضمنه الثلث الذي ضمن ويكون الولاء بين المعتق والمدبران اثلاثا  
تثناه للمدبر والثلث للمعتق وهذا عند أبي حنيفة وقالوا العبد كله للذي دبره أول مرة ويضمن  
قيمه بشر يشريه موسرا كان أو معسرا وقيمة المدبر ثلثا قيمته قنا من الهداية وقال ابن كمال  
في الاصلح وقيمة المدبر نصف قيمته قنا وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في المبسوط اه **وان**  
كانت أم ولد بينهما فاعتقها أحدهما وهو موسر فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وقالوا يضمن  
نصف قيمتها من الهداية وقيمة أم الولد ثلث قيمتها قنه ذكره في الحقائق **وإذا أعتق المولى**  
المأذون المديون وهو عالم بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن ديونه  
كما لو لم يعلم ولو أعتق العبد الجاني وهو يعلم بالجناية يصير ضامنا للجميع كذا في الصغرى من  
المأذون ونظام الكلام عليهما يأتي في بابهما ان شاء الله تعالى **العبد الموصى بمنفعته أبدا**  
رقيقته للوارث وليس له من منفعته شيء ومنافعه للموصى له فاذا مات الموصى له عادت منفعة  
الى المالك ولو أعتقه نفذ وضمن قيمته يشترى بها خادم كذا في الاشياء من القول في المالك ثم قال  
فيه ولم ارحكم كتابته وينبغي أن تكون كاعتاقه ولا تصح الا بالراضى اه **مريض وعقب قنا**  
لامرأته فاعتقه ثم مات المريض نفذ وضمن القيمة اذا التملك في الابتداء صح لكن انقلب  
وصية بعد ذلك قال في انواعها وهو المختار **مريض وهب لمريض قنا فخره ولا مال له سواء**  
فمات الواهب ثم الموهوب له فالقن يسمى في ثلثي قيمته لو رثه الواهب ويسمى في ثلثي  
ثلث الباقي لو رثه الموهوب له كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين **وفي الخلاصة**  
من القضاء الامه اذا شهد رجلان انها حرة بدون دعواها ارادعت يضربها على يدي امرأه  
عدلة حتى تظهر عدلة الشهود فان ظهرت العدلة وقضى بعقها او قد أخذت نفقة لها أشهر  
في مدة المسألة رجع المولى عليها بما أنفق وكذا بما أخذت بغير اذن المولى وما أنفق عليها  
بغير القضاء فهو تبرع ولو لم يظهر انها حرة لكنها استحققت وأقيمت البينة توضع على يد عدل  
ويؤمر الذي في يديه بالانفاق عليها فان زكيت البينة لم يرجع على المستحق بالنفقة عند أبي  
حنيفة وعندهما يرجع اه

### باب مسائل الاجارة

وهي على قسمين الاول في ضمان المستأجر وهو انواع الاول ضمان الدواب قال في الوجيز  
أصله ان المستأجر اذا خالف في المشروط له فان كان ضررا للمجول مثل ضرر المشروط أو أقل  
فلا شيء عليه لان الراضى باكثر الضررين يكون راضيا باقلهما أو بما يئس منه دلالة وان كان  
أكثر منه ضررا فان كان من خلاف جنسه بان حل مكان الشعيير الحنطة فغطبت الدابة ضمن

ولا أحرله وان كان من جنسه بان حمل المسمى وزاد عليه ضمن بقدر الزيادة وعليه الاجر  
المسمى لانها ملكت بفعل مأذون وغيره أذن فيه قسم على قدرهما اهـ **المقبوض** باجارة  
فاسدة في حكم الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة قال في الاصل في آخرباب اجارة الدواب  
لا ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده على اجارة فاسدة علل السرخسي  
فقال لانه مستعمل لها باذن المالك وقال صاحب المحيط هو امانة في يده فاذا قصر في حفظه  
ضمن من القيمة وفي البرازية العين المستأجرة امانة اجماعا اهـ **ولو استأجر للعمل** فله أن  
يركبها ولو للركوب ليس له أن يحميها ولو حمل لا يستحق الاجر ويضمن بهلاكها والفرق ان  
اسم الحمل يقع على الركوب يظل حتى فلان دابته اذ اركبها فدخل الركوب تحت اسم  
الحمل واسم الركوب لا يقع على الحمل لا ينافي فلا يركب دابته اذا حمل عليها من الفصولين  
في ولو استأجر دابة أو ثوباً ليس له أن يؤجرها من غيره وفي العبد له ذلك واجارة العاقل قبل  
القبض مختلف فيها كبيعها من القيمة \* واعلم ان كل فعل قيل فيه ليس للمستأجر أن يفعله  
فانه يضمن ما نفع بفعله ولا تظن انها منحصرة المستأجر بل هي أصل شامل لجميع مسائل  
الضمان في جميع الابواب **ولو استأجر دابة للركوب** فان أطلق فيه أن يركب من شاء لكن  
اذا ركب بنفسه أو أركب واحدا ليس له أن يركب غيره ولو قال على أن يركبها فلا يركبها  
غيره فعطبت كان ضامنا ولو استأجر للعمل وسمى فوعا قد راجع عليه امثل أن يقول خمسة  
أفقره حنطة فله أن يحمل ما هو مثل الحنطة في الضرر أو أقل كالشعير والسهم وليس له أن  
يحمل ما هو أضر كالمخ ولو استأجرها ليحمل عليها فط اسماها فلا يس له أن يحمل مثل وزنه  
حديد ولو استأجرها ليحمل عليها مقدار من الحنطة فحمل عليها أكثر منه فعطبت ضمن  
ما زاد التمثل الا اذا كان جلا لا يطبقه مثل تلك الدابة فيمنع كل قيمتها من الهداية قلت  
وانما يضمن ما زاد الثقل فيما اذا كانت تطبق الحمل اذا حملها المسمى والزيادة دفعة واحدة أما  
لو حمل المسمى أو لا ثم حل الزيادة وهلكت ضمن كل القية لو حل الزيادة على مكان حل عليه  
المسمى ولو حل في مكان آخر (٢) جنانا نكح بفترا ابرأ ويخت ضمن قدر الزيادة أيضا من  
الفصولين **وفي الخلاصة** اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها  
عشرين فسلبت فعليه الاجر تام فان عطبت بعد ما بلغت فعليه نصف قيمتها والاجر تام وهو  
قول أبي يوسف اهـ وان كبح الدابة بلجامها أو ضررها فعطبت ضمن عند أبي حنيفة وقالا  
لا يضمن اذا فعل فعلا معارفا من الهداية وفي الحقائق موضع الخلاف الضرب في موضع  
معتاد بغير اذن صاحبها الذي غير المعتاد يضمن اتفاقا ولو ضررها بامر وفي الضرب المعتاد في  
الموضع المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا اهـ **ولو استأجرها الى الحيرة** فجاوزها الى القادسية  
ثم ردها الى الحيرة ثم نفقت فهو ضامن قيل تأويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجابيا  
أما اذا استأجرها ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق  
قلت يريد انه لا يضمن وقيل الجواب محجى على الاطلاق قلت يريد انه يضمن مطلقا وهذا

أصح من الهداية وفي الخلاصة إذا خالف من حيث المجاوزة عن المكان بان بكاري دابة  
الى مكان معلوم فجاوز ثم رجع فطبت الدابة لم يضمن عند أبي حنيفة في قوله الاول وفي قوله  
الاخير يضمن ما لم يدفع الى المالك وهو قوله ما هو واختار الامام السرخسي والعارية على هذا  
الخلاف بخلاف المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق حيث برئ عن الضمان وقال  
بعض مشايخنا انه لا فرق بين الوديعة والاجارة الا ان الوديعة مطلقة اما الاجارة على الذهاب  
دون المجيء حتى لو استأجرها اذا هب او جئنا لا يضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح بل بين الوديعة  
والاجارة فرق على ما ذكرنا وكتابنا هذا لا يحتمل الفرق استأجرها ليركبها بنفسه فاركبها  
غيره ضمن والاجرة عليه استأجر حمارا وقبضه فارسله في كرمه وتركه فسرق برده عنه  
وأصاب الحمار البرد فضر ورده على صاحبه فأت من ذلك المرض ان كان الكرم حصينا والبرد  
بحال لا يضر مع البرد لا شيء عليه من الضمان في البرد والحمار فان كان بحال يضره مع  
البرد ضمن قيمة الحمار دون البرد وان كان الكرم غير حصين ان كان البرد بحال يضر  
بالحمار مع البرد ضمن قيمتهما وان كان بحال لا يضره به مع البرد ضمن قيمة البرد دون  
الحمار وعليه نقصان الحمار الى وقت الرد الى صاحبه لانه بمنزلة الغاصب للحمار حين أرسله  
في الكرم فاذا سلمه الى صاحبه برئ من الضمان قال رحمه الله ذكر الحاصين ولم يفسره في  
التوازل فعرضت على القاضي الامام فقال انه يكون له حيضان وباب مغلق فان عدم أحدهما  
فهو غير حصين والمراد من الحائط أن يكون مرتفعا بحيث لا يقع بصر المارة على ما في الكرم  
اه استأجر دابة ليحمل عليها شعيرا كبلها معلوما فحمل عليها فقدره براضين وان نصفه برا  
قال السرخسي يضمن وقال ابو بكر لا يضمن وهو الاستحسان وهو الاصح ولو زادو بالغ المسكان  
ثم هلك ضمن قدر الزيادة لانه صار غاصبا لذلك القدر فلا يبرأ الا بالرد على المالك ولو خالف  
في الجنس بان شرط بر الحمل قدره شعير ففي القياس يضمن وفي الاستحسان لا لانه أخف فان  
سلمت لزوم المسعى وان عطبت فان قيمة والاخر وان شرط شعير الحمل قدره براضين قيمتها لانه  
أثقل كالحديد كان البرك في البرازية ومن اكثري حمارا بصر فترج السرج وأسرجه  
بسرج يسرج بمثله الحجر فلا ضمان عليه الا اذا كان زائدا في الوزن فحينئذ يضمن عند أبي  
حنيفة ما زاد الثقل وان أوكفه با كاف يوكفه بمثله الحجر ضمن عند أبي حنيفة من الهداية  
قال في الايضاح يضمن كل قيمته عنده في روايه الجامع الصغير وقد مر ما زاد في رواية الاصل  
وهو قوله ما وان كان لا يوكف أصلا أو لا يوكف بمثله الحجر ضمن كل القيمة اتفاقا من الحقائق  
استأجر دابة بغير لحام أو كانت الجمجمة فترعه وأبدله بلجام يلجم به مثله الا يضمن وان ألجم بلجام  
لا يلجم به مثله ضمن من قاضين ومن استأجر دابة الى مصر ولم يسم ما يحمل عليها فحمل  
ما يحمله الناس أي المعتاد فنفت في الطريق فلا ضمان عليه لان ابن المستأجر أمانة في يد  
المستأجر وان كانت الاجارة فاسدة من الهداية لو أورد المستأجر خلفه آخر بغير ذكره  
في العقد فطبت الدابة فاعليه نصف قيمتها وعليه الاجر كاملا ان عطبت بمذبلوغ مقصده ولو

أردف اثنين ضمن ثلثي قيمتها وقس على هذا من درر الجواهر ولا اعتبار بثقل الرديف وخفته  
لأن الدابة تعجز بحمل الرأكب الخفيف لجهله بانقر وسية ويخفف عليها ركوب الثقل لعلها  
وهذا الحكم انما هو وان كانت الدابة تطيق حمل الرديف وان كانت لا تطيق ضمن جميع قيمتها  
ذكره في الايضاح ثم المالك بالخيار ان شاء ضمن المستأجر ولا يرجع على الرديف وان شاء ضمن  
الرديف ويرجع على المستأجر وان كان مستعيرا لا يرجع عليه من البرازية وفي شرح المجمع  
نقل عن النهاية هذا اذا كان الرديف مستسكبا بنفسه وان كان صغيرا لا يستسكب فهو  
كالجل يضمن بقدر ثقله وفي ذكر الرديف احتراز عما اذا جله الرأكب على عاتقه فانه يضمن  
جميع قيمتها وان كانت الدابة تطيق حملها لان ثقل الرأكب مع الذي جله على عاتقه  
يجمعان في مكان واحد فيكون أشق على الدابة اهـ ❀ اذا ركب الدابة وقد لبس من  
الثياب أكثر مما كان عليه - ين استأجر ان لبس مثل ما لبس الناس لا يضمن وان لبس  
ما ليس لبس الناس يضمن بقدر ما زاد من الخلاصة ❀ اكترى دابة للحمل فوضع عليها  
الراحلة ضمن لان الراحلة أشد ضررا من البرازية ❀ ولو حمل عليها مع نفسه شيئا آخر ضمن  
قدر الزيادة بالهـ - لانه لو ركب في غير موضع الحمل وليس معناه أن يوزن الرجل والحمل ليعرف  
الزيادة اذا لا انسان لا يوزن بالقبان انما معناه أن يرجع الى أهل البصيرة ان هذا الحمل  
ما يزيد على ركوبه في الثقل ولو ركب في موضع الحمل ضمن كل القيمة اذ ثقل الرأكب مع ثقل  
الحمل اجتمع في محل واحد فيكون أدق على الدابة هذا لو تطيق الحمل مع الركوب أما لو لم تطيق  
يجب كل القيمة في جميع الاحوال ❀ ولو استأجرها للركوب فحمل عليها صيا صغيرا فعثرت  
به ضمن اذا الصبي الذي لا يستسكب على الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب ❀ ولو  
استأجرها ليحمل عليها كذا فزاد على المسمى وسلمت الى المقصد فلما وضع الحمل جاءهم اسالة  
فضاعت قبل الرد على المالك ضمن من قيمته اقدر الزيادة اذ غصب منها ذلك القدر فلا يبرأ  
الا بالرد من الفصولين ❀ استأجر دابة ليحمل عليها كذا ففيرا من الشعر فحمل ذلك القدر  
خطة يضمن وفي عكسه لا يضمن ❀ ولو استأجرها ليحمل مائة من القطن فحمل مثل وزنه  
حديد أو أقل ضمن لان حمل الحديد أدق للدابة فيكون اضربها ولو استأجرها ليحمل عليها  
عشرة مخاتيم فجعل في جواليق عشرين وأمر رب الدابة بالوضع فوضع لاضمان على المستكري  
ولو جلاه على الدابة يضمن ربيع قيمة الدابة بخلاف ما لو كان في جواليق فحمل كل واحد  
جوالق ضمن المستأجر شيئا لانه يجعل المستأجر حاملا للعشر المأذون فيها اجلا فله على  
الصالح وفي الاول المأذون فيه غير متميز عما ليس بماذون فيه فقد حمل المستأجر عشرة  
نصفها مأذون فيه ونصفها غير مأذون فيه فيضمن نصف نصفه من الوجيز ❀ استأجر دابة  
ليركبها الى مكان معلوم فلما سار بعض الطريق جدد الاجارة وادعى ان الدابة له يصير هنا  
خاصة باحتي لوعطبت بهد الجلود قبل أن يركبها يضمن قيمتها وان جدد ثم ركبها بعد  
ذلك برى عن الضمان فكان عليه جميع الايجر وعند أبي يوسف لا لانه صار خاصا به

استأجرها ليعمل عليها من هذه الحنطة فحمل من غيرها أو حنطة رجل آخر لا يكون  
 مخالفاً ١٦ استأجرها ليعمل عليها شعيراً فحمل في أحد الجوالقين شعيراً وفي الآخر حنطة  
 فعطبت الدابة ضمن نصف قيمتها وعليه نصف الأجر لانه في النصف مخاف ١٧ استأجرها  
 ليعمل عليها عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر وجاءهم أسلمية فهلكت قبل أن يردّها إلى صاحبها  
 ان كانت تطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة وكال الأجر وان كانت لا تطبق ضمن جميع القيمة  
 ولا يجب الأجر ١٨ نزل المستأجر عن الدابة في سكة ودخل المسجد ليصلي وخلي عنها فضاعف  
 كان ضامناً قالوا هذا اذا لم يربطها وان ربطها لا يضمن لانه لا بد له من ذلك قال شمس الأئمة  
 السرخسي الصحيح عندى انه ان غيبها عن نظره ضمن وان ربطها بشئ كما لو نزل في الصحراء  
 من قاضيان ١٩ استأجرها ليشيع فلا ناخسها من الغدوة الى انتصاف النهار ثم بد القلان  
 أن لا يخرج فرد الدابة عند الظهيرة ان كان حبسها قد رما كان يحبس الناس لا يضمن ولا أجر  
 عليه وان حبسها أكثر من ذلك ضمن من الخلاصة ٢٠ استأجرها ليعمل عليها عشرة مخاتيم  
 فحمل احدى عشر ان حمل عليها دفعة على المكان الذي حمل العشرة بلا اعانة المؤجر والدابة  
 تطبق الزائد فبلغت المكان المشروط فعليه الأجر ويضمن قدر الزيادة وان لم تبلغ وعطبت فلا  
 أجر وان لا تطبق فكل القيمة عليه وان باعانة المؤجر مضى حكمه وان في غير المكان الذي حمل  
 العشرة فبان علقه من القدر المعروف من السرج يعني بقتره ابرأ ويحت يضمن الزائد مطلقاً وان  
 حمل العشرة أولاً ثم حمل الزائد يضمن كل القيمة من البرازية ٢١ استأجر حماراً من كسى الى  
 بخاراف فججز الحمار في الطريق ومالكه كان بخارى فامر المكترى رجلاً لينفق على الحمار كل  
 يوم قدر ما معلوماً وسمى له الأجر الى أن يصل الى مالكه فامسك الأجير الحمار أياماً وانفق عليه  
 فهلك في يده قالوا ان كان اكرامه لكوب نفسه ضمن ولو اكرامه لم يسم الركب فلا يضمن  
 لانه لو اكرامه لكوب نفسه ليس له أن يعير ولا ان يؤجر فليس له الايداع أيضاً واذا لم يسم  
 الركب كان له الاعارة والاجارة فله الايداع ٢٢ استأجر حماراً الى بخاراف فججز عن المضي  
 فذهب وترك فضاع لا يضمن وكذا لو كان صاحب الحمار مع الحمار ولم يكن صاحب المتاع  
 معه فرض الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع فذهب فضاع لا يضمن ذكره في الخلاصة  
 ٢٣ اذا عمى الحمار أو عجز عن المضي فباعه المستأجر وهلك ثمنه في الطريق ان كان في موضع  
 لا يصل الى الحاكم حتى يأمره بالبيع لا ضمان عليه لا في الحمار ولا في ثمنه وان كان في موضع  
 يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعمى ضمن قيمته ٢٤ استأجر حماراً وجعل عليه  
 وله حمار آخر حمل عليه أيضاً فمساك بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار  
 المستأجر وهلك فلو كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر فترك حماره أو متاعه لم يضمن ولا ضمنه  
 لان الامين انما يضمن بترك الحفظ اذا كان بغير عذر ٢٥ لو كان المستأجر حمارين فاشتغل  
 بحمل أحدهما فضاع الآخر لولا غاب عن نظره ثم هلك ضمن المستأجر ٢٦ لو أدخل الحمار في  
 سكة فمات ففرض به فوق مع الحمل في النهر فاشتغل بقطع الجبل فهلك الحماران كان المكان



ضيقا لا يسع فيه ذلك الحمل ضمن وان كان بحال يقدر الحمار على مجاوزته مع ذلك الحمل فان  
عنف عليه بالضرب حتى وثب من ضربه ضمن والا فلا يضمن ❀ استأجر حمارا بالنقل  
عليه الخطب فاوقره بما يوقره مثله فاصاب الحمار حائطا أو نخوة فوق في النهر ان كان  
المستأجر ساقه سوقا معتادا في طريق يسلكه الناس ولم يعنف عليه بالضرب لا يضمنه  
❀ استأجر حمارا وتركه على باب المنزل فلما خرج لم يجده ان كان الحمار غاب عن بصره حين دخل  
المنزل ضمن والا فلا يضمن الا أن يكون في موضع لا بعد هذا القدر من الذهاب تضيقا بان كان  
في سكة غير نافذة أو يكون في القرى من الفصولين ❀ وفيه أيضا تعلقا عن بعض الفتاوى  
ربط الحمار المستأجر على باب داره ثم دخل داره ثم خرج فلم يجده ضمن ان غاب عن بصره حين  
الدخول من غير فصل ❀ أوقف المستأجر الحمار ليصلي الفجر فذهب أو انتهبه انسان فان رآه  
يتنهب أو يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن لتركة الحفظ مع القدرة اذ خوف ذهاب المال يبيع قطع  
الصلاة ولو كان درهما ولو كان في بول أو غائط أو حديث مع غيره فذهب الحمار ان توارى عن  
بصره وضاع ضمن من الخلاصة ❀ ولو ربطه في سارية في البلد في سكة نافذة وليس له منزل  
في تلك السكة ولا اقرب به وغلة أقوام نيام ليسوا في عيال المستأجر ولا من أجرائه قالوا لو كان  
المستأجر استخف ظهم أو بعضهم ولم يشترط الركب بنفسه وكان ذلك في موضع لا بعد نوم الحافظ  
تضييعا لا يضمن ولو شرط ركو به بنفسه ضمن مطلقا اذ ليس له حينئذ أن يودع من أجني  
فاما اذا لم يشترط فله الابداع ولو لم يستحفظ ضمن على كل حال ومثله استأجر حمارا واستأجر  
رجلا لحفظه فله في يد الاجير ضمن المستأجر لو شرط ركو به بنفسه والا فلا يضمن للمأجر  
❀ استأجر حمارا افضل في الطريق فتركه ولم يطلبه ان كان ذهب منه بحيث لا يشعر وهو حافظ له  
فلا ضمان عليه فان علم وطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك الا ضمان عليه في ترك  
الطلب ان كان آيسا من وجوده بعد ان طلبه في حوالى المكان الذي ضل فيه فان ذهب وهو  
يراه حتى غاب عن بصره ولم يعنه فهو ضامن لتقصيره في حفظه حيث لم يعنه وعلى هذا الوجه به  
الى الخيلار واشتغل بشراء الخبز فضاع لوفاب عن بصره ضمن والا فلا يضمن من الفصولين  
سوى المنقول عن الخلاصة وفي البرازية القيسد بالبصر في النهار والليل سواء اذ يرى في  
النهار من بعد في الليل لا وفي السفر لا ضمان في كل حال وفيها من المنقرقات استأجر أو استعار  
دابة ونزل في السكة ودخل المسجد ليصلي واختفى عنها فضاعت يضمن اذا لم يربطها فان ربطها  
لا يضمن لانه لا يجد دابة من ذلك قال شمس الأئمة الصحيح عندي انه اذا غيبها عن بصره يضمن  
حتى لو كان في الصحراء ونزل للصلاة وأمسكها فانفلتت من يده لا يضمن فسلم ان الاعتبار  
لا يغيها عن بصره لانه اذا غيبها يكون تاركا للحفظ وان ربطها وهلك الدابة عند المستأجر  
ثم استحققت له أن يضمن أيها ما شاء فان ضمن المستأجر رجع على الأجر وان ضمن الآخر  
لا يرجع على المستأجر من عارية الوجيز ❀ رجل أجرة دابة على أن يكون له الخيلار منها ساعة  
من النهار وركبها المستأجر فسرفت فانه يضمن قيمتها ولا يضمن الا برهان كان الخيلار للمستأجر

كان عليه الاجر ولا يضمن قيمة الدابة ﴿ استأجر دابة ليركبها الى موضع كذا وركبها في  
المصر في حوائجها ولم يذهب الى ذلك المكان فانه يكون مخالفا لظاهرها ولا اجر عليه من  
قاضى خان ﴿ استأجر دابة ليركبها الى بغداد فبدا المستأجر أن لا يخرج فهذا عذر يعنى  
في فسخ الاجارة وكذا لو بدله في بعض الطريق فان طلب منه الاجر نصف الاجر ان كان  
النصف الباقي من الطريق مثل الاول في الصعوبة والسهولة فله ذلك ولا يقدر بقدره وبعد  
ذلك ان كان صاحب الدابة معه يدفع الدابة اليه فلوم يدفع وركب حتى دخل المدينة فهلك  
ضمن وان لم يكن صاحب الدابة معه هل يضمن بالركوب قد ذكر في فصل الدواب من الخلاصة  
﴿ استأجرها ليركبها في المصر فذهب المالك الى مصر آخر فخرجها المستأجر اليه فهل يملك  
في الطريق ضمن اصبر ورثه غاصبا بالانخراج ﴿ استأجرها ليركبها الى مكان كذا فذهب  
الى غيره ضمن ولا اجر سلت أو هلك من البرازية ﴿ المستأجر اذا ركب الدابة عند  
الرجوع فهل يملك لم يضمن استحسانا ولو جعل عليها يضمن ولو جعل يسوقها ليردها فهل يملك  
لا يضمن فان بلغه أن صاحبها في موضع آخر فساقتها اليه فغطت فهو ضامن اذ عليه الرد الى  
الموضع الذي استأجر فيه ﴿ استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من موضع الى منزله يوما الى  
الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما رجع كان يركبها فغطت قال أبو بكر الرازي يضمن  
لانه استأجرها للمحمل دون الركوب فكان غاصبا في الركوب وقال الفقيه أبو الليث في  
الاستحسان لا يضمن لان العادة جرت فيما بين الناس بذلك فصار كانه مأذون في ذلك بطريق  
الدلالة وان لم يأذن له بالا فصاح ﴿ استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه  
وسار به في طريق المدينة ثم تخلف عنه لحاجة البول أو الغائط أو الحديث مع غيره ولم  
يبعد عنه الحمار ولم يتوار عنه فضايع فلا ضمان عليه وان توارى عنه ضمن لانه تضمنيع  
﴿ استأجر حمارا ليركب به الى موضع معلوم فآخبر ان الطريق اصوصا فلم يلتفت الى  
ذلك فذهب فاخذ للصوص وذهبوا بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا  
الخبر بدواهم وأموالهم فلا ضمان عليه والا ضمن من المشتمل عن الخلاصة ﴿ زرع بين  
ثلاثة حصصا فاستأجر أحدهم حمارا لينقل الحصاد فدفعه الى شريكه لينقلها فهلك  
عنده وكان العرف بينهم ان يستأجره أحدهم ويستعمله هو أو شريكه لا يضمن  
المستأجر لانه كغير من شريكه وللمستأجر أن يعير فيما لا يتفاوت فيه الناس وحمل الحصاد  
مما لا يتفاوت فيه كذا في ضمان المبكرى من الفصولين نقل عن قاضى خان ثم قال أقول على  
هذا يريد قوله للمستأجر أن يعير الخ قوله وكان العرف بينهم كذا الى آخره مستدركا لاجابة  
اليه اه قلت والامر كما قال القروى استأجر حمارا ليحمل عليه برا الى المدينة ففعل فوضع  
عليه في الرجوع ففسر ملح بلا اذن ففرض فبات ضمن لنفسه ولا اجر اذا لم يجتمعان قال  
صاحب الفصولين اذا كان الحمل عليه في الرجوع متعارفا ينبغي أن لا يضمنه ﴿ وفي الخلاصة  
استأجر حمارا ليحمل عليه اثني عشر وقرا من التراب الى أرضه بدرهم وله في أرضه لبن



فكما عاين من أرضه يحمل عليه وقران لبن فان هلك الحمار في الرجوع ضمن قيمة الحمار دون  
الاجر فان سلم الحمار حتى تم العمل فعلى المستأجر تمام المبراهم في كل وقرن التراب نصف  
دائق كما اذا استكسرى دابة لمسير فرسخ فصار سبعة فراسخ فعليه من الكراء مقدار ما سطر  
وفيمارزاد هو غاصب اه **§** استأجر حمارا لينقل من خربة ترابا فان هدمت الخربة فهلك الحمار  
فلو انه دمت بفعل المستأجر ضمن لصنعه ولو انه دمت لخاوة فيها لا تقع له ولم يعلم المستأجر به  
ولم يكن أو وقف الحمار على وهي الخربة لا يضمن لعدم تقصيره ذكره في الخلاصة **§** المستأجر  
لا يملك ان يبعث المستأجر الى السرح فلو فعل ضمن وقيل لو جرى العرف بالبعث فله ذلك والا  
فلا ذكره في الخلاصة عن المحيط وقيل ان للمستأجر أن يؤجر ويعير ويودع والبعث الى  
السرح ايداع فيملكه قلت وقد مر ان المستأجر ليس له أن يؤجر وفي الخلاصة من العارية  
المستأجر يؤجر ويعير ويودع ولم يذكر كم الرهن وينبغي ان يرهن اه **§** استقرض  
من رجل دراهم ودفع الى المقرض حماره ليس بتمعه له الى أن يوفي دينه فبعثه المقرض الى  
السرح فعقره الذئب ضمن المقرض اذا المقرض هنا بمنزلة المستأجر اجارة فاسدة فلا يملك بعثه  
الى السرح **§** أمسك المستأجر بعد مضي المدة أو تركه في دار غيره ضمن اذا رد يجب عليه  
بعد المدة فيغرم بالترل وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق من الفصولين وفي مشتمل  
الهداية نقلا عن التجريد ليس على المستأجر رد المستأجر على المالك وعلى الذي أجرة أن  
يقبض من منزل المستأجر وان أمسكها فهلك لم يضمن وليس هذا كعابره ثم قال نقلا عن  
الاجناس قال أبو حنيفة كل شيء له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر أجرة الرد وعليه  
أخذه وليس على المستأجر رده وما لا حل له كالتياب والدابة فعلى المستأجر رده اه **§** استأجر  
دابة ليركبها مدة فأنقضت المدة وأمسكها في منزله ولم يحج صاحبها ليدأخذها حتى نفقت  
عنده لا ضمان عليه لانه لا يجب على المستأجر الرد مع ذلك لو ساقها للرذالي مالها فضاغت  
لا يضمن من البرازية **§** استأجر دابة من مكان من المصر ذابا رجا نيا فعلى المستأجر ان  
يأتي بها الى ذلك المكان الذي قبض فيه ولو أمسكها في بيته فعطبت ضمن ولو قال أركب من  
هذا المكان وأرجع الى بيتي فليس عليه الرد الى بيت المؤجر ولورد المستأجر الدابة مع أجنبي  
فعطبت ضمن **§** لو عين المؤجر الطريق على المستأجر فاخذ في طريق آخر ساو به في الامن  
لا ضمان عليه وان لم يساوه في الامن ضمن وفي الخلاصة لو خالف بين له طريقا فاخذ  
طريقا آخر ان كان يسلكه الناس لا يضمن فان بلغ فله الاجر وان كان في الاول سواء  
لا يضمن وان كان أحدهما أبعد بحيث يتفاوت في الطول والعرض والسهولة والصعوبة  
ضمن وان حمله في البحر ضمن وان كان يسلكه الناس واذا بلغ يجب الاجر في البحر وغيره اه  
ولو عين الرفقة فذهب بالرفقة لو كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة ضمن والا فلا  
ضمن عليه **§** لو قال المؤجر للمستأجر ارجع مع العير فرجع مع غير آخر لم يضمن اذ لم يعين  
غيرا وهذا يشير الى أنه لو عين رفقة فذهب بالرفقة أو مع رفقة أخرى ينبغي ان يضمن

استأجر ثورا ليطحن عليه عشرة مخاتيم رطلين احد عشر محتوما وتلف أو استأجره  
 ليكرب عليه جريا فكريب جريا ونصفه فاهلك ضمن كل قيمته اذ الطحن يكون شيئا قشياً  
 فلما طحن عشرة انتهى العقد فهو في طعن الحادى عشر مخالف من كل وجه فيضمن كلها  
 استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من رطل يحمل عليها شعير امثل وزن البر ضمن اذ الشعير  
 بمثل وزن البر يكون أكثر كيلا من البر فيأخذ من ظهرها أكثر من البر فيكون مخالفا صورة  
 ومعنى ولو استأجرها ليحمل عليها كذا قفيزا من شعير يحمل برامثل وزن الشعير لا يضمن  
 استأجرها ليحمل برأوشه شعير او وزن معلوم يحمل لبنا أو حديد بمثل وزنه ضمن اذ الحديد  
 والبن أدق لظهور الدابة وكذا الوجل تبن أو حطب أو قطن بمثل ذلك الوزن ضمن لانها تأخذ من  
 ظهرها من غير موضع الحمل فيكون أشق على الدابة ولو حمل من الحطب أو نحوه أقل وزنا من  
 بر مسمى ينبغي أن يضمن لو تفاو ناقله إلا أو كثيرا بان شرط من البر مثلا مائة رطل وجل من  
 الحطب ونحوه خمسين رطلا فيلزم لا يضمن لا يبعد وينبغي أن يعتبر الضرر ولو استأجرها ليحمل  
 تبن أو قطن أو حديد أو حطب يحمل برأوشه شعير بمثل وزن هذه الاشياء لا يضمن اذ ضرر البر  
 والشعير دون ضرر هذه الجملة من الفصولين سوى مسألة الخلاصة أكثرى دابة ليحمل  
 عليها انسانا يحمل امرأه لا ثقيلة لا يضمن الا اذا كانت ثقيلة بحيث لا تحتملها الدابة فيضمن  
 ولو استأجر دابة يطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن كل يوم يجوز وان طحن  
 ما يخرج عن العرف يضمن ولو استأجر دابة با كاف فأسرجها لا يضمن أكثرى عريانا  
 فأسرجه فركبه يضمن الا اذا كانت الدابة لا تتركب الا بسرج كالفرس فأسرجه لا يضمن وان  
 استأجر ليركب خارج المصر فأسرجه لا يضمن وكذا في المصران كان الرجل من الاشراف أو  
 من الاوساط وان كان من الاسافل يضمن من الوجيز وفي الخلاصة استأجر دابة  
 با كاف فاوقفها با كاف مثله أو أسرجها مكان الا كاف لا يضمن ولو استأجرها بسرج فاوقفها  
 با كاف يوقف مثله أو بسرج لا يسرج مثله فهلكت ضمن كل قيمة الدابة عند أبي حنيفة ولو  
 استأجرها عريانة فأسرجها وركبها ضمن قال مشايخنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا يضمن  
 وان استأجرها ايركها في المصران كان المستكبرى من الاشراف لا يضمن وان كان من  
 العوام الذين يركبون عريانا فكما قلنا انه يضمن ولو تكارى دابة ولم يذكروا السرج  
 والا كاف وسلمها عريانة فركبها هذا وهذا ان كان مثله يركب بسرج ضمن اذ اركبها  
 با كاف وان كان يركب بكل واحد منهما لا يضمن اذ اركبها هذا وهذا قال رحمه الله تعالى  
 تأويله اذ اركب من بلد الى بلد اه استكبرى ابلا على أن يحمل على كل بعير مائة  
 رطل يحمل مائة وخمسين ثم أتى الجمال بابل فاحسبه المستكبرى انه ليس في كل حمل الامانة  
 رطل يحمل الجمال وهلك بعض ابله لا يضمن المستكبرى اذ مالك الابل هو الذى حمله فيقال  
 له ينبغي ان تزول أولا استأجر دابة ليركب الى مكان كذا فامسكها في بيته لا يجب الاجر  
 ويضمن لو هلكت من الفصولين وفيه أيضا في ضمان المسكوى نقله عن الذخيرة

استأجرها من بلد الى بلد فامسكها في بيته فهلكت فلو امسكها قدر ما يسلك الناس ليهيؤا  
 أمورهم لا يضمن ويجب الاجر ولو امسكها أكثر من ذلك ضمن ذلك فينبغي أن يحمل الامسك  
 في المسئلة المتقدمة على هذا استأجرها ليركبها الى بلد فاذا دخلها كان له أن يأتي بها الى منزله  
 استعمالا استأجر دابة ليركبها في المصر يوم الى الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر  
 ولا يضمن استأجر دابة ليركبها فامسكها في بيته ولم يركب ان استأجرها ليركب خارج المصر  
 الى مكان معلوم فامسكها لا يجب الاجر ويكون ضامنا وان استأجرها ليركبها في المصر يوم الى  
 الليل فامسكها ولم يركبها كان عليه الاجر ولم يكن ضامنا من قاضيان وفي الخلاصة استأجر  
 دابة أياما معلومة ليركبها في المصر فأنقضت المدة فامسكها في البيت ولم يحجى صاحبها  
 يأخذها فنقضت فلا ضمان عليه لان مؤنة الرد على الاجير ولو استأجرها الى موضع يذهب  
 عليها ويحجى فان على المستأجر أن يردّها الى الموضع الذي استأجرها منه فان ذهب بها الى  
 منزله فنقضت ضمن ولو قال المستأجر أرجع بها الى منزلي ليس عليه أن يردّها الى رب الدابة  
 بل الى الموضع الذي استأجرها منه وعلى رب الدابة أن يأتي منزل المستأجر فيقبضها انتهى  
 غضب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر أن يخلصه منه بعد التبين فلم يفعل حتى ضاع  
 لم يضمنه استأجر حمارا وذهب به مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل  
 بتقليصه من يده ووزل المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان وقال القاضي ببيع  
 الدين لا يضمن مطلقا وفي المحيط يضمن استأجر بعير يعمل عليه كذا من اوبركبه فحمل  
 عليه المسمى وأركب غيره وهو بيطيقهما فطبت فعليه نصف القيمة من القيمة ولو وزل  
 علف الدابة حتى ماتت جوعا لا يضمن لان علفها على مالكها دون المستأجر حتى لو شرط على  
 المستأجر فسدت الاجارة من القاعدة السادسة من الاشياء لو ورد المستأجر المستأجر  
 الى دار مالكه برى من الضمان هذه في عارية المجمع وفي البرازية استأجر دابة ثم ردها الى  
 صاحبها وربطها في مربيط صاحب الدابة أو أغلق عليها فلا ضمان عليه اذا ضاعت وكذا كل  
 شيء اذا ردت الى صاحبها يفعل بها ذلك الفعل ان فعله المستأجر برى من الضمان ولو أدخلها  
 ولم يربط ولم يغلق وضاع يضمن اه استأجر دابة وقبضها ولم يدين الراكب كان له أن يوجرها  
 ويعيرها ويودعها من قاضيان استأجر دابة الى مكة فامسكها بالكوفة حتى رجع ضمن  
 لو هلكت ولا أجر من اجارة الامتعة من الوجيز استأجر حمارا الى قرية ذاهبا وجائبا على  
 أن يرجع في يومه ولم يرجع فيه ورجع من الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع اذا خالف  
 فيه فيضمن لو تلف كذا في الفصولين من ضمان المكارى المستأجر يضمن بالموت مجهلا  
 كالمدود والمستعير لان العين امانة في يده من البرازية وفيها أجرها ولم يسلم حتى مات الاجر  
 لا يملك المستأجر الحبس لاستيفاء المجهلة أجر داره أو عبده بدين سابق على الاجر للمستأجر ثم  
 فسحا الاجارة فاراد المستأجر حبس العين بدين هذه الاجرة فله ذلك ولو كانت الاجارة فاسدة  
 وتفا سحا ثم أراد حبس العين بالدين السابق لا يصح وكذا لا يصح شرط الضمان ان هلك على

قوله وقال القاضي  
 ببيع الدين الخ  
 الذي في الهندية  
 ان البديع قائل  
 بالضمان واما عدم  
 الضمان لمطابقة  
 نسبة فيها القاضية  
 فليست براه مضمرة

المستأجر اه **❦** مستأجر الدابة أو مستعيرها اذا تولى أن لا يردها ثم ندم ورجع عن تلك النية ان كان سائرا عند النية فعليه الضمان اذا ملك بعد النية أما اذا كان واقفا اذا ترك نية الخلاف عادى الى الواقع هذه في الوديعة من البرازية والخلاصة

### ❦ النوع الثاني ضمان الامتنع

كل فعل يتفاوت الناس فيه تفاوتا فاحشا كاللبس والركوب فان أطلق المستأجر فله أن يلبس من شاء وكذا الركوب ولكن ان لبسه هو أو أبسه واحد فليس له أن يلبسه غيره وان قال على أن يلبسه غيره أو قال على أن يلبسه فلا فاقا لبسه غيره فتخرق كان ضامنا كذا في الهداية وغيرها **❦** وفي الخلاصة من اجارة الدواب اذا استأجر ثوبا يلبسه فالبسه غيره فهو ضامن ان أصابه شيء وان لم يصبه فلا أجر عليه اه **❦** ولو استأجر ثوبا ليس له أن يؤجره من غيره كما مر في الفصل المتقدم **❦** استأجر مرا أو مسحاة ليعمل في كرمه فاعاره جاره وضاع ليرضمنه في مدة الاجارة وبعدها يضمنه قال استأذنا بفعل المراء والمسحاة مما لا يختلف باختلاف المستعمل من القنية **❦** لو استأجر ثوبا يلبسه يوما الى الليل فالبسه غيره ضمن ولو سلم لا يجب الاجر ولو وضعه في بيته حتى مضى اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك وكذا لو تخرق بلبسه في المدة وكذا لو سرق منه لا يضمن ولو استأجره ليلته ويذهب به الى موضع كذا فالبسه في بيته ولم يذهب قال بعضهم لا يجب الاجر لانه يخاف ضامن وقال بعضهم يجب اذا اجر مقابل يلبس لا يذهب فلا مخالفة اذا لا يشترط في الثوب بيان المكان وانما يشترط بيان الوقت اذا اللبس في بعض الاوقات قد يكون أضر وعلى هذا لو استأجر ثوبا يلبسه ( ) وبسور فلان كس رود بجأى ديك كدرفت ينبغي أن يجب الاجر ولا يضمن من الفصولين **❦** وفي البرازية استأجر قنصا يلبسه الى مكان كذا فلبسه في المصر في حوائجه فهو مخاف لا أجر عليه وقال الفقيه يجب الاجر لانه خلاف الى خير بخلاف الدابة فانه خلاف الى شر اذا احتاج فيه الى ذكر المكان وفي الثوب الى ذكر الوقت **❦** استأجر درعا يلبسه يوما الى الليل ان ثوب بذلته ان يلبسه اليوم وكل الليل وان ثوب صيانة يلبسه اليوم وأول الليل وآخره وان لبس وسطه وتخرق ضمن **❦** وفي الوحيد استأجر ثوبا يلبسه فارتدى به فعليه الاجر كاملا وان ارتزبه ضمنه لو تخرق وان سلم فعليه الاجر لان الاتراف في افساد الثوب فوق اللبس فلم يكن مأذونا به والارتداء دونه فكان مأذونا به **❦** ولو استأجر درعا يلبسه في النهار وفي أول الليل وآخره ولا ينأى فيه فان نام فيه فتخرق لا من النوم لاضمان عليه وان تخرق من النوم فهو ضامن وليس عليه أجر تلك الساعة وعليه أجر ما قبلها وما بعدها وان كان ثوب بذلته اللبس في الليل وعليه أجر ما للعرف وأما ثوب التجميل فلا يلبسه في النوم بل اللبس المعتاد في النهار وفي طرفي الليل فصار وقت النوم مستثنى فيما عرفا فان فعل وتخرق ضمن وان سلم فعليه الاجر ولو لبسته جاريته بغير إذنه فلا ضمان عليه لانه لم يوجد منه خيانة اه **❦** استأجر ثوبا يلبسه يوما فضعه ثم وجد بعد ذلك لم يكن عليه الاجر اذا صدقه المالك فان لبسه في يوم آخر ضمن بمضى المدة من

( ا ) ويذهب الى  
أجرة فلان فذهب  
الى محل آخر

الخلاصة ❦ استأجر فاس انقصاب فاخذه منه العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى  
 ضاع لم يضمن من القنينة ❦ استأجرت حلياً يومياً الى الليل لتلبسه فبسته أكثر من يوم  
 وإليه صارت غاصبة قالوا هذا لو حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة أم لو حبسته للحفظ  
 لا تصير غاصبة قبل الطلب إذا العين بقي أمانة فلا تضمن إلا بالاستعمال أو يمنع بعد الطلب  
 كالوديعة والفاسل بين امساك الحفظ وامساك الاستعمال انه لو أمسك في موضع يمسك  
 للاستعمال فهو استعمال ولو أمسك في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلي هذا  
 لو تسورت بالخلخال أو تخلخلت بسوار أو نعيم بقميص أو وضع العمامة على عاتقه فهذا  
 كله حفظ لا استعمال ولو ألبست الحلي غير هافي المدة تضمن لتفاوت الناس في لبس الحلي  
 ❦ استأجر قباناً ليزن جلا وكان في عود القبان عيب لم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر فلو  
 يوزن مثله بمثل ذلك القبان المعيب لا يضمن اذ لم يوجد منه سبب تلف ولو بخلافه ضمن  
 وينبغي أن يقال اذ لم يعلم المؤجر المستأجر بالعيب فقد أذن له أن يوزن به ما يوزن به بلا عيب  
 فلا يضمن يوزن ذلك القدر ❦ استأجر فاساً وأجير العمل به له فدفعه اليه فذهب به الاجير  
 قيل يضمن المستأجر اذ خالف بدفعه وقيل لو استأجر الفاس أولاً ضمن لالو استأجر الاجير  
 أولاً وفي الخلاصة المختار انه لا يضمن مطلقاً انتهى وينبغي أن يقال لتفاوت الناس  
 في استعمال الفاس فلا بد لصحة الاجارة من تعيين المستعمل كالأستأجر دابة الركوب فلو  
 عين نفسه يصير مخالفاً بدفعه اليه ولو لم يعين المستعمل عند العقد فالو استعمال الفاس بنفسه  
 أولاً ثم دفعه الى الاجير ضمن عند بعضهم قلت لا حاجة الى التقييد عند البعض على ما صحح  
 في مسألة الركوب ولو دفعه اليه قبل أن يستعمله بنفسه فليس بمخالف ولو استعماله  
 المستأجر بعد ذلك هل يضمن يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كالعارية قلت لا حاجة  
 الى ذلك أيضاً بل يضمن على ما قرر في مسألة الركوب ولو لم يتفاوت الناس في استعمال  
 الفاس فالاجارة تصح عين المستعمل أولاً ولا يضمن المستأجر بدفعه الى الاجير سواء دفعه  
 قبل أن يستعمله بنفسه أو بعده ❦ استأجر مراً فجعله في الطين ثم صرف وجهه من الطين  
 ولم يبرح مكانه ثم نظر الى المرو لم يجد فلو حول وجهه عن المرو قليلاً بحيث لا يعد ذلك تضيقاً  
 لا يضمن والقول قوله مع عيونه ان كذبه الآخر ذكره في الخلاصة ولا يضمن ❦ استأجر  
 جوالقاً ليحمل فيه شيئاً وأخذ الجوالق فاخذه السلطان ليحمل له جلا فذهب الجوالق واشتغل  
 بما أمره به السلطان فسرقت الجوالق فلو لم يجد الجوالق بدامن أمر السلطان وخاف العقوبة  
 بترك ذلك لم يضمن لانه مضطر فلا يجب الحفظ ولو له بد من أن يشتغل بذلك الحمل ضمن  
 بترك الحفظ ❦ استأجر قدراً ليطبخ فيه شيئاً فطبخ وأخذ القدر مع ما طبخ فيه لخرج الى  
 الدكان فزل قدمه وانكسر القدر ضمن القدر ❦ حال زلق رجله يضمن وقيل ينبغي  
 أن لا يضمن قياساً على من استأجرت ثوباً لتلبسه فخرق من لبسها فانها لا تضمن من  
 الفصولين وفي القنية عن صاحب المحيط والحجج عدم الضمان وكذا مسألة القصعة  
 لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها انتهى وفيه أيضاً من رد المستأجر وما يتعلق به

لو استأجر قدر الطبخ فلما فرغ حملها على حماره فزاق الحمار وانكسر القدر ولو يطبق الحمار حملها  
لا يضمن والا ضمن انتهى ﴿ وفي الخلاصة استأجر قدر فلما فرغ حملها على الحمار وذهب بها الى  
صاحبها فزاق الحمار فانكسرت لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان الرد على المؤجر الا  
أن العادة ان المستأجر يحمل اهـ ﴿ استأجر خيمة لينصبها في بيته شهر فنصبها في الشمس أو في  
المطر ورانه يضر يضمن واذا سلمت فعليه الاجر ولو أخرجهما الى السواد يضمن من الوجيز وفي  
الفصولين أخرج خيمة لينصبها في داره فنصبها في دار أخرى في قبيلة أخرى من هذا المصير يجب  
الاجر ولا يضمن لعدم التفاوت الا اذا أخرجهما من المصير فنصبها هناك فلا أجر سلمت أولا ويضمن  
لخالفه أمره حيث أخرجهما من المصير فضرربه اذ مؤنة الرد على المؤجر اهـ ﴿ استأجر خيمة  
الى مكة له أن يؤجرها من آخر لانه لا يختلف من البرازية ﴿ وفي الحقائق استأجر فسطاطا  
قدفعه الى غيره اجارة أو اعاره فهلك في يد الثاني يضمن عند أبي يوسف ولا أجر عليه اذ ليس له  
ذلك لتفاوت الناس في نصبه وعند محمد لا يضمن وله ذلك لانه للسكنى كالدائر انتهى ووضع  
الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد في الوجيز وفيه أيضا لو اسود بالسمراج أو بايقاد النار لا يضمن  
الا اذا جاوز بما هو المعروف والمعتاد وفيه أيضا يجوز استئجار الميزان والميكال والسمراج  
والاكاف ولا يدفعه الى غيره قلت هذا اذا عين الاستعمال بنفسه والا فله ذلك قبل  
الاستعمال على ما مر من القاعدة في أول هذا النوع فهي القاعدة الصحيحة المعتبرة فيما  
يختلف باختلاف المستعمل ﴿ وفي قاضيان رجل استأجر فسطاطا له أن يسرج فيه  
وليس له أن يتخذ مطبخا فان اتخذ مطبخا ضمن ما انتقص الا اذا كان معه الذكبان كان من  
المسبح وغيره ﴿ لو انكسر القفل من معالجة المستأجر اياه للفتح لا ضمان عليه لانه مأذون  
فيها من الوجيز من باب الحقوق في الاجارة ﴿ استأجر رجي على أن يطحن فيه باخنة فطحن  
غيرها ان كان ضرر ما طحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا  
فيعتبر فيه أحكام الغصب من الخلاصة

### ﴿ النوع الثالث ضمان العقار ﴾

ما لا يختلف باختلاف المستعمل كالسكنى التقييد لا يفيد فيه لعدم التفاوت فاذا شرط  
سكنى واحد فله أن يسكن غيره كافي الهداية وكل شيء هو من جملة السكنى ومن نوابه  
ومرافقه عرفا وعادة يدخل تحت العقد فيكون للاستأجر فعله الا فعلا يوهن البناء ويقوده  
فلا يدخل تحت العقد فلا يكون له فعله الا بالشرط من الوجيز ﴿ استأجر بيتا ولم يسم ما يريد جاز  
وله أن يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى وله أن يضع فيه متاعه لانه من جملة  
السكنى وله أن يربط دوابه قالوا هذا اذا كان فيه موضع معدل بط الدواب والافليس له ذلك  
وفي الخلاصة وللمستأجر أن يربط فيها دابته وبغيره وشاته فان لم يكن هناك مربط فليس له  
اتخاذ المربط وفي شرح الشافى ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة أو المنازل بخاري فانها  
تضييق عن سكنى الناس فكيف الدواب ومربط الدابة على باب داره ولو ضربت الدابة



انسانا أو هدمت حائط المضمن اه وله أن يعمل فيه ما بدله ما لا يضر بالبناء نحو الوضوء وغسل  
 الثوب وأما ما يضر به كرحى وحدادة وقصارة فليس له ذلك الا برضا مالكة بعض مشايخنا  
 قالوا أراد بالرحى رحى الماء والثر لارحى اليد وقال بعضهم يمنع من الكل وبعضهم قال لو كان  
 رحى اليد يضر بالبناء يمنع والا فلا به يبقى وأما كسر الحطب فقلل يمنع مطلقا ويؤمر بكسره  
 خارج الدار لانه يؤمن البناء لا محالة وقيل لا يمنع عن المعتاد لانه من السكنى فلو أفسد فيه  
 قصارا أو حسدادا أو عمل بنفسه ذلك ضمن قيمة المنهدم لانه أثر فعله ولو لم ينهدم شيء من ذلك  
 العمل يجب الاجر استحقاقا لا قياسا وفي الخلاصة لو أفسد فيها قصارا فانهدمت من عمله  
 ضمن ولا يجب الاجر فيما ضمن وينبغي أن يجب فيما لم ضمن وهو الساحة ولو لم ينهدم شيء من  
 القصارة لا يجب الاجر قياسا ويجب المسمى استحقاقا ولو استأجر ٢ حافوتين من رجل  
 فنقب أحدهما إلى الآخر رتقى بذلك فانه ضمن ما أفسد من الحائط ويضمن أجر الحافوتين  
 بتمامه من الفصولين سوى المنقول عن الخلاصة استأجر أرضا لزراعتها خنطة  
 فزرعها رطبة ضمن ما نقص لان الرطاب أضر بالأرض من الخنطة ولا أجر لانه فاصب  
 للأرض من الهداية استأجر بيتا ليقعد فيه قصارا فإراد أن يقعد حداثا إذا كان  
 مضرته ما واحدة أو مضرته الحداد أقل وان كانت أكثر لا يجوز وكذلك الرحى ولو استأجرها  
 على أن ينزلها وحده فله أن ينزل امرأته ودوابه قليل هذا اذا لم يكن في الدار بئر بالوعة ولا بئر  
 وضوء فان كان ينبغي أن لا يجوز فانه يمتلئ بئر بالوعة والمخرج أسرع مما لو سكن وحده فكان  
 الشرط مفيدا من الوجيز المستأجر اجارة فاسدة يملك الاجارة من غيره في الاصح كما يملك  
 في الاجارة الصحيحة من الصغرى استأجر رحى على أن يطحن فيها خنطة قطحن غيره  
 ان كان ضرر ما يطحن مثل الخنطة أو دونه لا يكون مخالفا وان كان فوقه يكون مخالفا فيعين  
 فيه أحكام الغصب استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من غيره بانقارسية بقبالدار  
 وأذن له بالعمارة فانفق في العمارة هل يرجع عليه نظران علم انه مستأجر وليست الطاحونة  
 ملكا له لا يرجع وان لم يعلم وطنه مالكا يرجع عليه هو المختار من الخلاصة وفي القيمة اجارة  
 العقار قبل قبضه يختلف فيه كميته المستأجر اجارة فاسدة لو أجر غيره اجارة صحيحة يجوز  
 في العجيج وقيل لا استدلالا بما لو دفع اليه دارا ليس سكنى او يرمها ولا أجر له وأجر المستأجر من  
 غيره وانهدمت الدار من سكنى الثاني ضمن اتفاقا لانه صار غاصبا وأجابه عنه بان العقد في  
 تلك المسئلة اعارة لا اجارة من البرازية وفيها وحفر بئر ان كان مأذونا في الحفر لا يضمن والا  
 ضمن استأجر دارا أو بنى حائطا من ترابها بالأمر صاحبها ثم أراد الخروج منها وأخذ البناء ان  
 كان من لبن فانه يرفع البناء ويدفع قيمة التراب لصاحبها وان كان من الجص لا يرفع لانه لو رفع ما  
 ترابا ولا شيء له استأجر أرضا اجارة طويلة واشترى الاشجار لتصح الاجارة ثم أثمرت الاشجار  
 ثم فسختها فالثمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم فاسد ما فسد في الاشجار ولو تلفها المستأجر  
 فعليه قيمتها لانه يسع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه أحكام البيع البان ولو تلف  
 الاشجار الاشجار في مدة الاجارة فالعجيج انه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لانه


٢ قوله حافوتين من  
 رجل عبارة  
 الفصولين حافوتا  
 من رجل وحافوتا  
 من آخر فتأمل

عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة لا يضمن النقصان لكن بخير الاجر المستأجر اذا  
أخذ منه الجباية الراتبية على الدور والحواليات يرجع على الاجر وكذا الاكار في الارض  
وعليه الفتوى المستأجر اذا عمّر في الدار المستأجرة عمارة باذن الاجر يرجع بما أنفق  
وان لم يشرط الرجوع صريحاً وكذا القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا  
بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح مله وصيانة داره عن الاختلال فرضى بالانفاق  
بخلاف التنوير والبالوعة من القنية شرط الخيار ثلاثة أيام في الاجارة جائز فلو اشترط  
وسكن في مدة الخيار سقط الخيار ولو انعدم من سكناه لا يضمن لانه سكن بحكم الاجارة  
استأجر أرضاً للبني فيها فالاجارة فاسدة فان كان للتراب قيمة يضمن قيمة التراب واللبن لانه  
كان غاصباً وان لم يكن له قيمة لاشئ عليه واللبن له فان نقصت الارض بذلك ضمن نقصانه  
ويدخل اجر المثل في قيمة النقصان وان لم يكن فيه نقصان لاشئ عليه وليس للاجر ان  
يدخل دابته الدار المستأجرة بعد ما سكن المستأجر وضمن ما عطيته الا اذا فعل باذن المستأجر  
هذا اذا أجرة كل الدار فان لم يؤثر سكن الدار له أن يربط في العين ولو بني المستأجر التنوير  
في الدار المستأجرة فاحترق شئ من الدار لم يضمن المستأجر استأجر من لا مفعلاً فقال  
رب المنزل خذ المفتاح واقطعه فاستأجر حداً اليقته فالاجر على المستأجر ولو انكسر القفل  
بمعالجة الحداد ضمن الا اذا عالج خفيفاً على انه لم ينكسر بفعله ولو انكسر بمعالجة المستأجر  
لم يضمن اذا عالج بمعالجة مثله استأجر بيتاً سنة يجعل فيه التبن فجاء الشتاء وكف  
البيت بماء المطر وفسد التبن لا يضمن صاحب البيت ترك التطين للسطح وان مضت المدة  
في التبن والقاسد فيه يلزمه الاجر استأجر من أراضى الجبل فزرعها ولم تظفر ولم ينبت  
حتى مضت السنة ثم مطرت ونبت فالزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها  
هذه الجملة من الخلاصة ما عدا مسألة القنية

#### النوع الرابع ضمان الادنى

استأجر قناشهر في الجباية فاستعمله في اللبن ليايته فهلك ضمن ولو لم يهلك فيه حتى رده في  
الجباية فهلك فيه لا يضمن من الفصولين استأجر عبد الخدمة فليس له أن يسافر به  
الا أن يشترط ذلك من الهداية استأجر عبد الخدمة له أن يؤجره من غيره كالدار  
لان العبد عاقل لا يتقادر لزيادة خدمة غير مستحقة وفي الدابة والثوب ليس له ذلك كما مر عن  
القنية استأجر عبد الخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر  
أن يمسك العبد حتى يرد الاجر عليه وان مات العبد في يده لا ضمان عليه ويرجع بالاجر وقوله  
حتى يرد الاجر عليه أي حصته فيما بقي من المدة من مشتل الاحكام عن مجمع الفتاوى  
ليس للمستأجر العبد أن يضربه الا باذن المولى عند الكل كذا في قاضيتان من فصل البقار  
قلت فيضمن لو عطي به استأجر عبد سنة وقبضه فلما مضى نصف السنة جهداً بالاجارة



وإدعاه لنفسه وقمة العبد يوم الجحود ألقان فحقت السنة وقمة العبد أنفدرهم ثم مات  
العبد في يد المستأجر وقمته ألف دروي هشام عن محمد بن علي بن الأجر وضمن قيمة العبد بعد  
سنة ولم يذكر هشام فيه خلافا وذكر القدوري عن أبي يوسف أن عليه الأجر فيما مضى  
قبل الجحود وليس عليه أجر ما بعده من فاضحان وفي الخلاصة فإن قيل كيف يجتمع عليه  
الأجر والضمان قبل لا يجتمعان هنا قال هشام أغلزمه الأجر هنا لأنه استعمله السنة كلها  
فلما مضت السنة كان عليه أن يرد بعدها فلما لم يفعل صار ضامنا لقيمته وقد كان لزمه الأجر  
قبل أن يضمن القيمة هذا نصير هشام اه  وحمل له أجير غير مدرك ليس له أن يؤدبه  
إذا رأى منه بطلالة إلا أن يكون أبوه أذن له في ذلك كذا في الفتاوى الصغرى قلت فينبغي أن  
يضمن لو أدبه بغير إذن الأب ولو بالضرب المعتاد لو عطب وطعام العبد على المستأجر بخلاف  
علاف الدابة ولهذا الوركها بلا علف فانت لا يضمن كالمهر عن الاشياء

### القسم الثاني في الأجير

الأجير على نوعين أجير مشترك وأجير خاص  فالأجير المشترك هو الذي يستحق الأجرة بالعمل  
لا بتسليم النفس كالقصار والصباغ فله أن يعمل للعمارة ومن هذا يسمى مشتركاً والمناع أمانة  
في يده إن هلك بغير عماله لم يضمن ولا أجر له عند أبي حنيفة وعندهما إذا هلك بسبب لا يمكن  
الاحتراز عنه كالعدو والمكابر والحريق الغالب لا يضمن لهما إن الحفظ مستحق عليه إذ  
لا يمكنه العمل بدونه فاذا هلك بسبب يمكن الاحتراز عنه كان التقصير من جهته وله إن العين  
أمانة في يده لأن القبض باذنه والحفظ مستحق عليه تبعاً لا مقصوداً ولهذا لا يقا له الأجر وقيل  
قوله قول علي وقولهما قول عمرو ولاجل اختلاف العناية اختار المتأخرون الفتوى بالصالح  
على النصف كذا كرهه من لا خسرو وغيره وفي مشتمل الهداية وأئمة معرقند كانوا يفتون بالصالح  
والشيخ ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة قتلت له يوماً من  
قال منهم يفتي بالصالح هل يوجب أجراً لخصم لو امتنع قال كنت أفتي بالصالح بالجبر في الابتداء  
فرجعت لهذا وفي فوائد صاحب المحيط أنه ينظر إن كان الأجير مصحلاً لا يجب الضمان وإن  
بخلافه يجب الضمان كما هو مذهبهما وإن كان مستورا لحال يؤمر بالصالح اه ما في المشتمل  
وإن شرط عليه الضمان إن كان الشرط فيما لا يمكنه الاحتراز عنه فلا يجوز بالاتفاق وإن  
كان فيما يمكن فعلى الخلاف وبقولهم ما بقي اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة  
أموالهم كذا في الإيضاح نقلاً عن التبيين وفيه أيضاً نقلاً عن الخاتبة والمحيط أن الفتوى  
على قولهما سواء شرط الضمان عليهما أو لم يشرط قلت وهو الذي اختاره صاحب الوقاية  
وفي الفصولين لو شرط الضمان عليه قبل يضمنه وفاقاً ولم يتعرض ابن نجيم للخلاف بل قال  
يضمن في اشتراط الضمان عليه اتفاقاً قلت وإسله اختاره ثم عندهما إن شاء ضمنه معمولاً  
وأعطاه الأجر وإن شاء ضمنه غير معمول ولا أجر له من الوجيز قلت يعني إذا تلف بعد العمل

وفي مشتمل الهداية لو قال الاجير المشترك صرق أو هلك صدق مع حلقه عنده لان يده يد  
أمانة عنده وعندهما يضمن لان يده يد ضمان عندهما فلا يصدق بل ابرهان قلت انما ينفذ  
البرهان عندهما فيما لا يمكن الاحتراز عنه لما مر فلا تغفل ولا فرق بين ما اذا دفع الاجر أو لا  
غيره انه اذا حلف يسترد ما دفع وان امتنع الخصم ذكره في البرازية ويضمن بالاتفاق ما يتلف  
بعمله كخريق الثوب من دقة وزلق الجمال اذا لم يكن من مرضاحة الناس وانقطاع الجبل  
الذي يشد به المكاري الجمل وغرق السفينة من مدها قال في الوجيز الاجير المشترك  
انما يضمن ما حلت يده بشرائط ثلاثة أحدها أن يكون في وسعه دفع ذلك القصد حتى لو  
غرق السفينة من موج أو جبل صدمها أو زلق الجمال اذا زحمة الناس وانكسر الدن أو  
مات المحتنون من ذلك لا يضمن الثاني أن يكون محل عمله مسلما اليه بالتخليه حتى لو كان  
صاحب المتاع معه أو ركب له بان كان راكبا في السفينة فأنكسرت بجذب الملاح أو كان على  
الدابة فعطبت من سوقه أو رب المتاع والمكاري راكبين أو سائقين أو قاعدن لا يضمن ولو  
كان صاحب المتاع خلف الدابة ولا يسوقها الاجير فعطبت فهلك المتاع يضمن وروى عن أبي  
يوسف لو صرق المتاع من رأس الجمال ورب المال معه لا ضمان عليه الثالث أن  
يكون المضمون مما يجوز أن يضمن بالعقد قلت وهذا الشارح الى ما قال صاحب الهداية ولا  
يضمن بنى آدم من غرق في السفينة يعني من مده أو سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده  
لان الواجب ضمان الا تدمي وانه لا يجب بالعقد وانما يجب بالجناية وهو الاجير الخاص الذي  
يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل يكن استؤجر شهر للخدمة أو لري الغنم وانما  
مسمى اجير وحده لا نه لا يمكنه أن يعمل لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقة له والاجر  
مقابل للمنافع ولهذا يبقى الاجر مستحقا وان نقص العمل ولا ضمان على الاجير الخاص ولا  
فيما تلف من عمله اتفاقا اذا لم يتعمد الفساد ذكره في الاصلاح نقلا عن الخائصة قال في  
الفصولين نقلا عن التحرير الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي وعلى هذا المبدأ القصار  
وسائر الصناعات وأجيرهم لم يضمنوا الا بالتعدي وفيها لم يتعدوا ضمن الاستاذ ولا يرجع عليهم اه  
لو هلك المتاع في يد الاجير المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر  
بها كافي العارية من انقبة \* ثم الاجراء يتنوعون أيضا بتنوع العمل فلنذكر مسائل  
كل واحد في نوع يختص به تسهيلا للاستخراج

### في النوع الاول ضمان الراعي والبقار

الراعي قد يكون أجير وحده بان استأجره شهر ليرعى غنمه بدرهم أو استأجره ليرعى غنمه بدرهم  
شهر او شرط عليه أن لا يرعى غنم غيره وقد يكون أجيرا مشتركا بأن استأجره ليرعى غنمه  
بدرهم شهرا ولا يشترط أن لا يرعى غنم غيره لانه متى قدم ذكر العمل على الوقت يكون أجيرا  
مشتركا لانه أوقع العقد على الوقت من الوجيز وفي الفصولين لو قال استأجره ليرعى  
غنمي هذه سنة كاملة كل شهر بكذا يكون الراعي أجيرا مشتركا لا اذا صرح بما هو حكم أجير

وحديثان قال علي أن لا تزعى معها غنم غيري فحينئذ يكون أجبر وحده ولو أورد العقد على  
 المدة أو لأبوان قال استأجر ثلث شهر راكبذا تزعى غنمي كان أجبر وحده إلا أن يذكر بعددها  
 ما هو حكم الاجبر المشترك بأن قال علي إن لك أن تزعى غنم غيري معها فحينئذ يصير مشتركا  
 ويتغير الكل بماتره وكذا في كل من هو في معنى الراعي اه فان كان الراعي أجبر وحده  
 فليس له أن يوجر غيره ولو أنه أجبر نفسه من غيره ورعى غنم ما استحق الاجر كما لا على كل  
 واحد منهم ما ولا يتصدق بشئ ويأثم ولو ماتت شاة أو أكلها سبع أو غرقت في نهر ساقها  
 منه فلا ضمان عليه ولا ينقص من الاجر بحسابه وهو مصدق فيما يدعي من الهلاك  
 مع الجمين ولرب انغم أن يزيد عليه عددا والراعي يطيقه وعليه رعي أولادها ولا يسقط  
 شئ من أجره ببيع بعضها أو هلاكه وأما إذا كان الراعي أجبراً مشتركاً فلا يسقط لرب الغنم أن  
 يزيد عليه ولا يلزمه رعي الأولاد وما يبيع منها أو هلاك سقط من أجره بحسابه ولو شرط عليه  
 أن يرعى أولادها صح استخسانا لأن في فصل الأولاد من أمها ضررنا فقلنا بجهة هذه الاجارة  
 مع الجهالة دفع الضرر عن أرباب الغنم ❶ ولو خلط الراعي المشترك الغنم فالقول في التمييز  
 للراعي مع عينه ان جعل صاحبه وان جهل هو أيضا ضمن قيمة الكل من الوجيز ❷ وفي  
 مشتمل الهداية نقلا عن القنية ولدت شاة أو بقرة في يد المشترك فترك الولد في الجبانة حتى  
 ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الأولاد إلا أن يشترط عليه بخلاف أجبر الواحد اه  
 ❸ الراعي لو كان أجبر وحده فماتت من الاغنام واحدة لا ينقص من الاجر بحسابها إلا ان الغنم  
 لومات كاله لا ينقص من الاجر شئ ولو ضرب شاة ففقد أعينها أو كسر رجلها ضمن لان الاجبر  
 الواحد يضمن بالخلاف وقد خالف لان الضرب غير داخل في الاجارة وانما يدخل تحتها الرعي  
 وهو يتحقق بدون الضرب كالصياح والصفق لان الغنم في العادة تساق كذلك فإذا ضرب  
 بالخشبة كان ضامنا ولو هلك شئ منها في السقي والرعي لا يضمن لان الاجبر الواحد لا يضمن ما لم  
 يخالف وانه لم يخالف لان السقي داخل تحت العقد ولو كان أجبراً مشتركاً فماتت من الاغنام  
 لا يضمن بالاتفاق اذا لموت حنف أنفه مما لا يمكن التميز عنه وهذا لو ثبت الموت بتصادقهما  
 أو بالبينه فاما إذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الغنم فعند أبي حنيفة القول قول الراعي لانه  
 أمين وعندهما القول قول رب الاغنام ثم الاجبر المشترك لو ساق الاغنام فهلك منها لامن  
 سببها بان صعد الجبل أو مكانا مرتفعاً فتردى منه فوطب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة  
 لان الهلاك ما كان من قبله وعندهما يضمن لا مكان التمرز عنه بان لا يأتي هذا المكان أو  
 يحفظ عند صعود الجبل وكذا لو أورد هانرا اليه سببها فغرق شاة منها لا يضمن عنده وعندهما  
 يضمن وكذا لو أكل منها سبع أو مرق فعلى هذا الخلاف ولو ساقها الى الماء ليس سببها فغرق  
 ضمن بالخلاف وكذا لو ساقها فوطب منها شاة سببها بان استجمل عليها فغرقت فأنكرت  
 رجعتها وأدق عنقه فعليه الضمان بالاتفاق كذا في المشتمل نقلا عن الذخيرة قال في الفتاوى  
 الصغرى أما إذا هلك عند السقي بأفة سماوية فلا يضمن ❹ وفي البرازية لو أكل الذئب الغنم  
 والراعي عنده ان كان الذئب أكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقة الغالبة وان كان واحدا

يضمن لانه يمكن المقاومة معه فكان من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزائد على الواحد  
 اهـ البقر لوسان البقر فتناطعت فتقتل بعضها بعضا أو وطئ بعضها بعضا في سوقه أو  
 استجملها في السوق فنقرت بقرة منها فكسرت رجلها أو ساقها في الماء فتشرب فقرت ضمن  
 لو كان مشتركا وان كان خاصا لا يضمن وكذا لو كان البقرة ومشتى وهو أجبر وحدهم ضمن  
 ما تلف من سياقه من الفصولين وفي المشتل نقل عن الذخيرة لو حدثت هذه العوارض  
 من سوقه ان كان الراعي مشتركا فهو ضامن على كل حال لان هذه جناية من يده وان كان  
 خاصا ان كانت الاغنام لواحد لا يضمن وان كانت لاثنتين أو ثلاثة ضمن وصورة الاجير الخاص  
 في حق الاثنتين أو الثلاثة ان يستأجر رجلا من أو ثلاثة راعيا شهر البرعى غنما لهما أو لهم فقد  
 فرق في حق الاجير الخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد وبين ما اذا كانت لاثنتين أو ثلاثة  
 يحفظ هذا جدا وفيه أيضا نقل من السير الكبير الاجير الخاص لو عصف في السير فحدثت هذه  
 العوارض ضمن من غير فصل أو شرط المالك على الراعي أن يأتي بسهمه الميت والافه وضامن  
 فلم يأت بالسهم لم يلزمه الضمان هكذا ذكره في المبسوط بخلاف وذكر الحاكم في مختصره  
 انه لا يضمن عند أبي حنيفة لانه أمين شرعا كالمودع وعندهما يضمن من الوجيز وفي  
 البرازية شرط على الراعي أن يأتي بسهمه أو الافه وضامن لا يجب عليه اتيان السهم ولا يضمن  
 بهذا الشرط وهل يفسد العقد بهذا الشرط ذكر ابو بكر ان الشرط في العقد يفسد وان بعده  
 لا يفسد العقد والشرط فاسد اهـ اذا كان الراعي أجيرا مشتركا فراعاهما في موضع فطبت  
 واحدة منها أو هلكت باسفة فحو الغرق في الماء واقترب سبع أو سوط من علو وما أشبهه فقال  
 رب الغنم شرطت عليك أن ترعى في موضع كذا وكذا غير موضع رعى فيه وقال الراعي شرطت  
 على الراعي في الموضع الذي رعيته فافيه فالقول لرب الاغنام بالاجماع فيضمن الراعي اذا اذن  
 يستفاد من جهته والبينة بينه الراعي حتى لا يضمن عند أبي حنيفة لانه هو المادي اذ ثبت  
 ما ليس بثابت وكذا لو كان خاصا واختلفا على نحو ما بينا فالقول لرب الاغنام من الفصولين  
 الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا أجر ولو سلمت يجب الاجر استسنا ولو اختلفا في مكان  
 الرعي فالقول قول رب الغنم ويضمن الراعي بالاجماع وفي الراعي المالك اذا توجهت رعيته فوق  
 الوهق في عتقها بهذا فانت عامتهم على أنه لا يضمن على كل حال واذا اختلفا في العدد  
 فالقول قول الراعي والبينة بينه صاحب الغنم وليس للراعي أن يشرب لبنها من الخلاصة  
 سئل نجيم الاثمة الحكي عن أسلم اقراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه أجره  
 الحفظ والراعي واشتغل الراعي بعلمه وترك الاقراس فضا عت فهل يضمن فقال لان كان ذلك  
 متعارفا فيما بين رعاة الخيل والانعم وعن أبي حامد لو قال البقر المشترك لا أدري أين ذهب  
 الثور فهذا اقرار بالتضييع في زماننا من القنية السمة لا تصلح للاعتماد ولا تدفع الجين  
 عن الاجير الراعي المشترك ومن بعناه اذا ادعى الرد أو الموت فن جعل العين في يده أمانة  
 قال بعلام الضمان كالامام وقبل قوله كالمودع ومن قال بالضمان عليه كما سمي لم يصدقه

الا يبيته لو شرط على الراعي ضمان ما تلف فسد العقد اذ العقد يقضي به **§** الراعي لو خلط الغنم  
 بعضها ببعض فان كان يقدر على التمييز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انما  
 لفلان ولولم يمكن التمييز ضمن قيمتها يوم الخلط والقول في القيمة قول الراعي ولو دفع غنما الى غيره  
 ماله كما فاستهلكها الا اخذوا قربة الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا يصدق الراعي في حق الاخذ  
 لو اقروا وقت الدفع انما لا لاخذ **§** نفرت بقرة من الباقورة ولم يتبعها الراعي لثلاثيضيع الباقي  
 لا يضمن بالاجماع لو خاصا وضمن عندهما لو مشتركا لا عنده لانه انما يضمن بترك الحفظ اذا  
 تركه بغير عذر ولو تركه بعذر فلا يضمن وانما انه تركه بعذر يمكن الترخي عنه من الفصولين  
**§** وفي المشتل نقلا عن صاحب النخيرة انه قال رأيت في بعض النسخ لا يضمن فيما نذر ولو لم يجد  
 من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر صاحبها بذلك وكذا لو نفرت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل  
 فتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بعذر  
 يمكن الترخي عنه اه **§** وفي البرازيه انما يضمن عندهما لانه طمع في الاجر الوافر بتقبل  
 الكثير ولا يقدر على اتباع الكل وكان من جبايته حكما والخاص لا يضمن اجماعا انتهى  
**§** بقارقرية لهم مرمى ملتف بالاشجار لا يمكنه النظر الى الكل فضاقت بقرة لا يضمن  
 ولو منعت على فطرة فدخلت رجلها في ثقبها فاكسرت أو دخلت في ماء عميق والبقار لا يعلم ولم  
 يستفها ضمن لو أمكنه سوقها **§** أهل قرية عادتهم ان البقار اذا أدخل السرح في السكك  
 يرسل كل بقرة في سكة صاحبها ولم يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاقت بقرة قبل أن تصل  
 الى صاحبها لا يضمن اذا المعروف كالمشروط وقبل لو لم يعد ذلك خلافا لا يضمن **§** زعم البقار  
 انه أدخل البقرة في القرية ولم يجد صاحبها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر الجبانة قالوا  
 لو كان عادتهم أن يأتي البقار بالبقور الى القرية ولم يكفوا بان يدخل كل بقرة في منزل وبها  
 صدق البقار مع عينه في أنه جاءهم الى القرية من الفصولين **§** شرط البقار انه يدخل البقرة  
 في القرية ويرى بالانسلم الى المالك ففي حق من سمع هذا الشرط يسهل فيه لافي حق من لم  
 يسمع من البرازيه **§** وفي المشتل عن المنتقى ان البقار اذا شرط مع أصحاب البقور اني اذا  
 أدخلت بقرة القرية الى موضع كذا فانا يرى معها جاز الشرط فهو يرى فان بعث ببقرة رجل الى  
 ذلك الموضع ولم يسمع ذلك الرجل بالشرط الذي كان بين الراعي وبين أهل القرية لم يبرأ البقار  
 حتى يردّها عليه وان كان قد سمع الشرط فالشرط جار عليه استحسانا **§** وعن النوازل  
 امر آه بعثت بقرا الى البقار ثم جاء الرسول وقال للبقار البقرى وأخذ منه وهلك في يده فان  
 اتهمت بينه قلها أن ترجع على البقار لانه ظهر ان البقار دفع ماله الى غيرها بغير ادانها ثم لا يرجع  
 البقار على الرسول ان كان يعلم انه لم يدفع ذلك دفع اليه وان لم يكن يعلم بذلك يرجع لانه مغرور  
 وعن فوايد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل فجاء الى البقار وقال ان  
 فلانا بعث اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا أعجلها فذهب بها فلهكت بالبقر  
 ضامن لانه لما جاء الى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار آمينا وليس للمودع أن يودع اه

قال صاحب الفصولين أقول فيه نظرا ذنبني أن لا يضمن اذ لم يقبل فلا يصير مودعا ولو يده  
 مافي الذخيرة في ضمان المودع من أنه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو وديعة عندك وقال  
 الرجل لا أقبل فانه لا يضمن ❀ الراعي لو وجد في (١) ياديه كبقرة لغيره فطردها بقدر ما تخرج  
 من ياديه كذا لا يضمن ولو ساقها بعد ذلك ضمن ❀ أهل قرية يرعون دوابهم الذئبة فضاغت  
 بقرة في فوة أحدهم قبل هو ضامن عندهم يضمن الاجير المشترك وقيل لا يضمن وفاقا لانه  
 معين لا أجير اذ لو جعل أجيرا كان مبادلة منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معيننا  
 لا أجيرا والمعين لا يضمن ❀ وفي الخلاصة أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها  
 بقرة في فوة أحدهم لا يضمن وكل واحد منهم معين في رعيته كذا قال أبو الليث بخلاف الاجير  
 المشترك حيث يضمن عندهما اه ولو كانت فوة أحدهم فلم يذهب واستأجر رجلا ليحفظها  
 فانخرج الباقورة الى المغازة ثم رجع الى أهله يعني الاجير ثم عاد فضاغت بقرة منها فلو ضاغت  
 بعد ما رجع الاجير عن أهله لم يضمن أحد ولو قبل ذلك يضمن الاجير لا صاحب النوبة اذ له  
 أن يحفظ باجرائه لكن هذا لو لم يشترط عليه الحفظ بنفسه أمالو شرط يضمن بالدفع الى غيره  
 قالوا لا يضمن الاجير هنا لو لم يترك مع الدواب حافظا من أهله فلا ضمان عليه لو تركه وهذا  
 ايضا لو لم يشترط عليه العمل بنفسه أمالو شرط يضمن ❀ وللراعي ان يرد الغنم مع غلامه أو اجيره  
 أو ولده الكبير الذي في عياله اذ الرد من الحفظ وله الحفظ يسد من في عياله فله الرد الى من في  
 عياله كالمودع فلو هلك في يده حالة الرد فلو كان الراعي مشتركا لا يضمن عند أبي حنيفة مطلقا  
 وعندهما يضمن لو أمكن التعرض عنه كالمودع بنفسه ولو خالصا لا يضمن مطلقا كرده بنفسه  
 وشرط كون الراد كبيرا بقدر على الحفظ لانه لو كان صغيرا يجوز عن الحفظ يكون تضميما  
 والاجير يضمن بالتضييع وفاقا لشرط كونه في عياله والا كان هو والاجنبى سواء وليس له اذ  
 مع الاجنبى وكذا مع من ليس في عياله وذكر الطواويسى للاجير المشترك أن يرد مع من ليس  
 في عياله لا لخاص والحاكم مهوريه سوى بينهم ما وقال ليس له ما ذلك من الفصولين سوى  
 مسألة الخلاصة وفيه ايضا عن التجريد لو لم يكن الاجير أو الولد في عياله فلو بعته بيده في يده  
 قال الطواويسى لو كان البقر مشتركا ضمن لا لو خالصا وقال مهوريه ضمننا وعن الاستروشنى  
 قال الطواويسى ضمن لو خالصا لا لو مشترك كما ثم قال أقول الاول أقرب لان الخاص يده كيد  
 المالك حتى لا يضمن ما تلف بفعله بلا تعدد بخلاف المشترك ❀ اذا نام الراعي حتى ضاع بعضها ان  
 نام مضطجعا كان ضامنا وان نام جالسا أو غاب البقر عن بصره كان ضامنا والافلا من المشتل  
 ❀ البقر لو ترك البقر عند رجل ليحفظها وربيع هو الى القرية ليخرج ما تختلف منها أو الحاجة  
 نفسه فضاغت بعضها قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والافلا من قاصى خان ❀ البقر  
 لو ترك الباقورة يسد أجنبى ليحفظها فلو تركها قبل بلبول أو أكل أو تقوط أو نحوه لا يضمن  
 اذ هذا القدر عفو من الفصولين ❀ وفي النزاهة عن المحيط ترك الباقورة على يد غيره  
 ليحفظها اذا غاب لا يضمن ان يسير اكل وقائط وبول ❀ وفي الدينارى ان كان هو ومن



عياله لا يضمن والا يضمن ❀ وفي قوائد برهان الدين تركها في بعض النسخ على يد زوجته  
وجعت اليلة ولم يدرك المضياع عند أيهما كان يضمن اه ما في البرازية ❀ البقار اذا  
غاب عن الباقورة وقعت في زرع فأفسدته لا يضمن ❀ البقار اذا أرسلها في الزرع أو أخرجها  
القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع أو أتت ما لا في سنتها ضمن ❀ وليس  
للراعي والبقار ائراء الفحول على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك فيه ولو زل الفحول بلا ائزائه  
لا يضمن عند أبي حنيفة من الفصولين ❀ وفي المشتمل عن الذخيرة اذا خاف الراعي هلاك  
شاة فذبحها فهو ضامن قيمتها يوم الذبح لان الذبح ليس من عمل الراعي في شيء فلا يدخل تحت  
العقد قال مشايخنا هذا اذا كانت يرحى حياتها أو كانت مشكل الحال يرحى حياتها وموتها  
أما اذا تبين موتها فلا ضمان عليه لان الامر بالراعي أمر بالحفظ والحفظ الممكن حال تبين  
الموت الذبح فيصير مأمورا بالذبح في هذه الحالة وكذا الذبح في البقر لان الذبح في مثل هذه  
المواضع لا صلاح للحم فأما الحمار فلا يذبح وكذا البغل لان الذبح لا يصلح لهما ولذا يذبح  
الفرس أيضا عند أبي حنيفة اذا أصبح من مذهبه ان لحم الفرس مكروه كراهة تحريم اه  
وفي الخلاصة الراعي لو خاف الموت على الشاة فذبحها لا يضمن وكذا استحسب بعض  
مشايخنا اذا كانت بحيث يتحقق موتها اه ❀ مرض عند البقار ثور لا يرحى حياته فغابه  
فلم يجد مالكة فسلمه الى أم المالك فأمرت قصا فاذبحه بخير المالك في تبيين أي الثلاثة شاء  
ان لم تكن الام في عيال الابن والا فلا ضمان على البقار قال رحمه الله ولم يذبح كحكم القصاب  
والام وذلك ينبغي على ان الاجنبي اذا ذبح حيوانا مأكول اللحم في حال لا يرحى حياته وهو  
مذكور في فتاوى طهیر الدين فاختر الصدر الشهيد في ذبح مثل هذا الحيوان المريض اذا  
كان مأكول اللحم ان الاجنبي يضمن بخلاف البقار والراعي وقال أبو الليث الاجنبي  
لا يضمن كالبقار والراعي للاذن دلالة في الذبح فاما في الفرس والبغل والحمار فيضمن عندهم  
هذه في القنية من الغصب ❀ ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلاكه فلم يذبحه فهل ينبغي  
أن لا يضمن اذ في هذا شرط في إمامات حنفية أنه لا يضمن وشرط الضمان على الامين باطل  
كذا قال الاستروشنی وقال عماد الدين في فصوله وعندی انه يصح هذا الشرط لما هو ان ذبح  
مثله من الحفظ وكانه شرط عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز ذلوله يذبح فقد قصر في حفظ  
شرط عليه فيضمن ونخرج عن هذا جواب ما ذكره من اشتراط الضمان على الامين قال  
صاحب الفصولين أقول الظاهر ان الذبح ليس من الراعي فلا يدخل تحت العقد فهو متبرع في  
التزامة فلا يضمن وأقل ما فيه انه لا يخلو عن الشك فلا يضمن بالشك ❀ وفي المشتمل عن  
قوائد صاحب المحيط اختلاف المالك مع الراعي فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك  
ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي وعن النوازل لو قال الراعي ذبحتها مريضة وقال صاحبها  
مباها مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي لانه أقرب بسبب الضمان ❀ وفي الخلاصة  
رجل دفع بقرة الى رجل بالعلف مناصفة وهي التي تسمى بالقارسية كانوا يسمون بدفع على

أن ما يحصل من اللبن والسمن بينهما نصفان فهذا فاسد والحادث كله لصاحب البقرة  
والاجارة فاسدة ولو أكل اللبن مع هذا أو البعض قائم فما كان قائما يرد على مالك البقرة ويرد  
مثل ما أكل من اللبن والمصل للذي فعل وله على المالك قيمة علفها وأجر المثل في قيامه عليها  
فلو أن المدفوع اليه دفع إلى آخر بالنصف فهلك فالمدفوع اليه الأول ضامن ولو بعث المدفوع  
اليه البقرة إلى السرح فلا ضمان عليه اهـ ❀ وكذا الودع الدجاج على أن يكون البيض  
بينهما والحادث كله لصاحب الدجاج ذكره في البرازية وفيها في المتفرقات دفع غنما وشرط  
للراعي من لبنها وجبنها شيئا معلوما وما بقي لرب الغنم فهو فاسد ويضمن الراعي ما فسد وله على  
رب الغنم أجر المثل وكذا الوجه للصوف أو اللبن أجرا اهـ

### ❀ النوع الثاني ضمان الحارس ❀

استأجر رجلا لحفظ الخان فسرق من الخان شيء لا ضمان عليه لأنه يحفظ الأبواب أما  
الاموال فأنها في يد أربابها في البيوت وروى عن أحمد بن محمد القاضي في حارس يحرس  
الحوانيت في السوق فقب حافوت فسرق منه شيء أنه ضامن لأنه في معنى الاجير المشترك لأن  
لكل واحد حافوتا على حدة فصار بمنزلة من يرعى غنما لكل انسان شاة ونحو ذلك ❀ وقال  
الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو بكر الحارثي أجبر حارس أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في  
موضع آخر لم يكن له ذلك فلا يضمن الحارس إذا قب حافوت لأن الاموال محفوظة في يد  
ملاكها وهو الصحيح وعليه الفتوى من المشتمل ❀ وفي الخلاصة حارس يحرس الحوانيت  
في السوق فقب حافوت رجل فسرق منه شيء لا يضمن لأن الاموال في يد أربابها وهو حافظ  
الأبواب كذا قال الفقيه أبو جعفر وروى عليه الفتوى قال وهذا قوله ما أماعده أبي حنيفة  
لا يضمن مطلقا وإن كان في يده لأنه أجبر اهـ ❀ الخاني المستأجر لحفظ الامتعة ليلا ونهارا  
ذهب إلى الحمام بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وتركها بالاحافاظ مفتوحة فكسر السارق  
مغلاقي الابواب خانه وسرق ما فيه لا يضمن ليلا كان أو نهارا ولو سرق من الكناد التي في  
العنبر يضمن من القنية ❀ وفي الوديعة من الخلاصة خان فيه منازل وبيوت وكل بيت  
مقفل في الليل نخرج من مقفل وترك باب الخان مفتوحا فخاف سارق ونقب بيتا وسرق منه  
مالا فإنه لا يضمن فاتح الباب وهو يظهر من باب فتح القفص اهـ

### ❀ النوع الثالث ضمان الحمال ❀

استأجر رجلا ليحمل له دنيا من الفرات فوقع في بعض الطريق فأنكسر فان شاء ضمنه قيمته في  
الموضع الذي حمله ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمته في الموضع الذي انكسر وأعطاه أجره بحسبه  
❀ الحمال ليس له حارس الحمال لاجل الاجرة من الهداية ❀ ولو حمل متاعا على حال  
وصاحب المتاع معه فمتر الحمال وسقط المتاع وفسد فهو ضامن لأنه من جنائده ولو  
استأجر رجلا ليحمل له دنيا من سمن فحملة صاحبه والحمال ليضعه على رأس الحمال فوقع



وتحرق لا يضمن الجمل لانه لم يسلم السمن لان السمن في يد صاحبه بعد ولا ضمان على الجمل بدون التسليم كذا روى عن ابن يوسف ومحمد ولو حمله الجمل ثم وضعه في بعض الطريق ثم أورد رفعة فاستعان برب الزن فرفعاه ليضعاه فوقه وتحرق فالجمل ضامن لانه صار في ضمانه حين حمله ولم يبرأ بعد لانه لم يسلمه الى صاحبه فان حمله وولى من بيت صاحبه ثم أنزله الجمل مع صاحب الزن من رأس الجمل فوقه من أيديهما فالجمل ضامن عند أبي حنيفة وهو قول محمد وأولاهم يرجع محمد وقال لا يضمن لان الزن وصل الى يد صاحبه قال الفقيه أبو الليث القباس ان يضمن الجمل النصف لان الزن وقع من فعلهما وكثير من مشايخنا أفتوا به كذا في المشتل والخلاصة وفي الوجيز وضع الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وعمل لأبي يوسف بان يد الجمل كانت ثابتة على المتاع فكان مضمونا عليه وبازالهمسا لم يزل يد الجمل فلا يزل ضمان عنه اهـ وإذا سرق المتاع من رأس الجمل ورب المتاع معه لا يضمن كذا روى أبو يوسف وقد مر وان لم يكن صاحبه معه لا يضمن أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما من المشتل ❀ أمر رجلا أن يحمل الحقيبة الى مكان كذا فانشقت بنفسها وخرج ما فيها لا يضمن لان التقصير من قبل صاحب الحقيبة ❀ الجمل اذا كان يحملها على عنقه فعثر وأهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولومن مزاجته الناس اياه لا يضمن اجاعا ولو انه هو الذي زحم الناس حتى انكسرت فانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجر بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمله من الخلاصة ❀ وفي الفصولين استأجر حالا ليعمل دنا فعثر وانكسر ضمن لتولده من فعله وهو العثار وهذا وانكسر في وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجر بلا ضمان كذا عن ساعد القاضى لانه حين انتهى لم يبق الحمل مضمونا عليه اذ وجب له جميع الاجر فصار الحمل مبيئا اليه أى الى مالكه حتى لا يستحق الحبس باحر والتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا وهذا بخلاف قصار قصر الثوب فهلك عنده حيث لا ضمان ولا أجر اذ عمل القصار انما يفعل للمالك اذا سلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا عمله بان أصابه حجر أو كسره رجل أو نحوه وهو على رأسه لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم قال نقلا عن الذخيرة ما حكى عن ساعد يوافق قول محمد آخر المال على قول أبي يوسف ومحمد أو لا يجب ان يضمن ولو انتهى الى المقصد قلت وهذا يؤيد ما قلنا في الاجران الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في مسألة الزن ❀ استأجره ليعمل له طعما الى مكان كذا فجعل اليه ثم رده الى مكان حل فيه سقط الاجر عندنا خلافا لفرير يصير غاصبا برده كالمسئله الى حقيقته ثم أخذته ❀ لو انقطع جبل الجمل وسقط الحمل ضمن وفاقا لشدة الجبل لم يحتمله فكانت أسقطه قلف من جنابة يده وقد مر عن الفصولين ❀ لو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها ضمن الجمل كانه قطع الجمل وقال الفقيه أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن وعليه القتيبي من مشتل الهداية ❀ قال في الفصولين ولا يشبه انقطاع الجمل اذا انفردت عنه

من الحال حيث شد بجبل واه وهما من المالك حيث وضع متاعه في حقيبته واهية

### النوع الرابع ضمان المكارى

ليس للمكارى حبس الجمل للآجرة من الهداية ﴿١﴾ نزل الحال في مفازة ونهيا له الانتقال فلم ينتقل فتألف المتاع بسرقة أو مطر ضمن وتأويله لو كان المطر أو السرقة غالباً لأنه حينئذ يصير مضيقاً ﴿٢﴾ شرط على المكارى أن يسير ليلاً والمالك معه يسير إن ليلاً فضاغت الدابة مع الجمل فالمكارى لو ضيع بترك الحفظ ضمن وقفاً ولو ضاغت بالانضيعة يبرأ عند أبي حنيفة خلافاً لما ﴿٣﴾ مكاراً استقبله للصوص فطرح الجمل وذهب بالجار لو عز عن تحليص الجمل منهم وعلم أنه لو حمله أخذ للصوص الجمل أو الجار لا يضمن إذا لم يترك الحفظ مع القدرة عليه ﴿٤﴾ له أجبر إن يعملان له ببقورة عين لأحدهما بقرين وللآخر بقرين فاستعمل أحدهما غير ماعين له فهلاك ضمن المستعمل وهل يضمن الآخر بالدفع قبل يضمن وقيل لا يضمن لأنه مودع في البقر ودفعه إلى من يقوم على الدواب والاول أصح وهو ظاهر الرواية وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي ﴿٥﴾ الاجير لو خالف ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عند أبي حنيفة من الفصولين وفيه أيضاً من اجارة الدواب أجرة جاره واستأجر رجلاً ليذهب معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا المقصد ورجع العير وتختلف الاجير واستعمل الجار أياماً في عمل نفسه ثم رجع مع عير آخر فغير على الجار ضمن الاجير إذا خالف حين استعمله والاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الاخير وفي قوله الاول (١) وهو قولهما يبرأ ولو لم يستعمله يبرأ إذا قال مع العير مطلقاً وقد فعل انتهى ﴿٦﴾ صاحب الجحولة لو قال للعمال امسكوا الجحولة حتى أعطينا الاجر فسرقت الجحولة لا يضمن الحال في قولهم كذا في ضمان القصار من قاضي خان وفيه مسألة عن الخلاصة تركتها المروها في المستأجر ﴿٧﴾ لو عثرت الدابة المستأجرة من سوق المكارى فسقط الجمل وفسد المتاع وصاحب المتاع راكب عليها لا يضمن المكارى لأنه لم يحل بينه وبين المتاع بخلاف ما إذا عثرت بسوقه وسقط المتاع وهلاك وصاحب المتاع يسير معه خلف الدابة فإن الاجير يضمن لأن الهلاك حصل من جناية يده ومحل العمل مسلم اليه ولو كان على الدابة فن صغير لرب المتاع ووقع ما من سوقه فمات القن وفسد الجمل يضمن الجمل ولا يضمن المملوك ثم انما يضمن الجمل إذا كان المملوك مملاً لا يصلح للحفظ فإن كان يصلح لحفظ المتاع لا يضمن الاجير الجمل لأنه في يد العبد ويد العبد بيد المالك فكان بمنزلة مالو كان على الدابة وكسبل المولى ولو كان رب المال والمكارى راكبين أو سائقين أو فائدين فعثرت الدابة وهلك المتاع الذي عليها فلا ضمان على المكارى وقد مر عن المشتمل ﴿٨﴾ وفي الفصولين وكذا فطار عليها جحولة والمالك على بعير يبرأ الحال إذا زيد المالك ثابته على

(١) قوله وهو قولهما الذي في الدر المختار عن مجمع الفتاوى ان قولهما كقول الاخير قال وهو الصحيح ومثله في الهندية اهـ معجمه

كل ذلك وفيه أيضا عن قتارى أبي الليث لما أراد المسكاري أن يضع الزق على الدابة أخذ  
أحسد العدلين من جانب ورمى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فانشق العدل من رمية  
ضمن ما تلف لانه بصنعه اه وفي الهداية لا يضمن المسكاري بني آدم ممن سقط عن الدابة  
وان كان بسوقه وقوده لان الواجب ضمان الادمي وانه لا يجب بالهداية وانما يجب بالخيانة  
وقد مرت في استأجر دابة لجل عبد صغير أو كبير فلا ضمان على المسكاري فيما عطف من  
سياقه وقياده اه استأجر رجلا ليحمل له شيئا له حمل ومؤنة الى موضع ليدفعه الى رجل  
فوجد الرجل غائبا فتركه على يدي رجل ليوصله الى ذلك الرجل ينبغي أن لا يضمن من وديعة  
القضولين ومشتغل الهداية وعن الثاني اذا عثرت الدابة وسقط المتاع فلا ضمان على  
المسكاري وان من قوده أو سوقه ذكره في البرازية اه استأجر رجلا ودفع اليه حمارا وخسين  
درهما ليذهب الى بلد كذا ويشتري له شيئا فذهب الاجير فأخذ اساطين حمر القاقلة فذهب  
بعض اصحاب الحرفي طلب جرهم ولم يذهب هذا الاجير قالوا ان كان الذين ذهبوا في طلب  
جرهم منهم من وجد حماره ومنهم من لم يجد ومن وجدته لا يأخذ الا بعشقة ومؤنة لا يضمن  
الاجير بترك طلب الحمار من قاضي خان وفيه من الغصب جال أراد أن يعبر بجماله في نهر  
كبير يحوي فيه الجهد كما يكون في الشتاء فركب بعيرا وأدخله في النهر وسار الجمل عقيبته  
فسقط بعير وتلف ما عليه قال الشيخ الامام أبو القاسم ان كان الناس يسلكون النهر في مثل  
هذا الوقت لا يضمن الجمل اه استأجر رجلا ليحمل له طعاما في طريق كذا فاخذ في  
طريق آخر فهلك المتاع فان لم يكن بين الطريقين تفاوت فلا ضمان عليه وان تفاوتان كان  
المسئول أو عر أو أبعده أو أخوف بحيث لا يسلكه الناس يضمن من الايضاح لابن كمال ولو  
حمله في البحر يضمن ولو فيما يحمله الناس وان بلغ فله الاجر من الهداية اه استأجر ليذهب  
بطعام الى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلانا ميتا فرجع بالطعام فهلك في الطريق لا يضمن عند  
اصحابنا الثلاثة من الخلاصة وفيها اجاعة أجركل واحد حماره من رجل وسلموه اليه ثم قالوا  
لا حدهم اذهب أنت معهما لتعاهدا الحرفا نالا نعرفه فذهب معه فقال المستأجر للمتعاهد  
قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجوالق فذهب (٢) ولم يقدر عليه فلا ضمان  
على المتعاهد اه استأجر مسكاري ليحمل عصيرا على دابته فلما أراد أن يضعه عليها أخذ  
الجوالق من جانب فسقط العدل الآخر وانشق الزق وتلف ما فيه ضمن المسكاري من  
البرازية اه المسكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصروف في الطريق ونام وخرق  
الكب الزق فضاع الدبس لا يضمن ان كان جالسا اه حمل الفاراذق خاية دبس فانكسر  
القب وانكسرت الخاية يضمن كالحمال اذا زلق وكذا اذا انكسرت تلحق في تسييره والا فلا  
ولو نام الفاراذق في الجحلة فأصابت الدواب شيئا أو انحرف النور عن الطريق فالتف شيئا ضمن  
(٢) قوله ولم يقدر عليه عبارة الهندية لا ضمان على المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ  
منه لانهم أمروه بتعاهد ما في يد غيره اه

لان سير الثور مضائق اليه ولو نام فيها الفاواذق فانقلبت وانكسرت الدوارة أو القب  
أو سائر الالات لم يضمن مالكها لان قومه مأذون فيه عرفا من القنية ﴿١﴾ أركب تليذ  
مكارى الحمار امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لاضمان على واحد منهما اذا نزلت  
وسلت الحمار الى التليذ لانه مودع عادالى الوفاق وان هلك في حال الركوب يضمن المكارى  
أيهما شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه بالمضمون وعلى هذا الفاواذق اذا جمل في المحلة  
متاعا أو انسانا هذه في انغصب من القنية ﴿٢﴾ استأجر حالا يعمل له على مركبه جلا  
الى موضع كذا فوقع المحمول في بعض الطريق بانقطاع الحبل فانكسر فالمالك يخبر ان شاء  
ضمن قيمته غير محمول ولا أجر وان شاء ضمن قيمته محمولا وأعطى الأجر عند علمائنا الثلاثة  
وقال زفر يضمنه محمولا بلا خيار وله أجر ما جمل من شرح الجمع

### ﴿ النوع الخامس ضمان النساج ﴾

دفع الى نساج غزلا لينسجه ودفعه النساج الى آخر لينسجه فسرقت من بيت الآخر فلو كان  
أجير الأول برأول أو أجنيا ضمن النساج الاول لا الآخر عند أبي حنيفة وعنددهما ضمن  
أيهما شاء كاختلافهم في مودع المودع وعلى قياس ما ذكره القدروري وقرره صاحب الهداية  
ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره فهنا لو شرط عليه النسج  
بنفسه ضمن بالدفع الى الآخر ولو أجيره ﴿١﴾ غلام (١) رابه بافنده دادنا كارآموز دابن  
بافنده به بافنده ديكر دادنا كارآموز دضمن اذا الاجارة وقعت على الحفظ مقصودا والاؤل  
مودع وليس للمودع أن يودع ﴿٢﴾ نساج ترك الكرباس في بيت الطراز فسرق لبلا ان كان  
البيت حصينا فملاك الثياب في مثله لا يضمن وان لم يكن حصينا ولا غسل الثياب في مثله ان  
رضى صاحب الكرباس بترك الكرباس فيه لا يضمن وان لم يرض به ضمن ﴿٣﴾ ليس هلى  
النساج أن يبيت في بيت الطراز لكن لو أغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن ولو سرق من  
بيت الطراز مرة أو مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا غشش (٢) بافنده ثوب رادر كارخانه  
ماند وشب بخانه رقت وأغلق الباب وذلك في وقت غلبه السراق فسرق الثوب لو كان يترك  
مثله في مثله في هذا الزمان لا يضمن والا ضمن من الفصولين ﴿٤﴾ وفي مشهل الهداية عن  
قوائد المحيط دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج لينسج باقيه فسرق من  
عنده ذكر القنية أبو الليث في النوازل ان عندهما يضمن الكل لان الاجير المشترك  
يضمن ما ذلك عنده وان كان من غير صنعه فالمنسوج مع غير المنسوج كشي واحد يحكم  
الاتصال ﴿٥﴾ وعن الذخيرة عائد عمل مؤ باقعلق المالك به ليأخذ مؤأبي الحائلك ان يدفعه  
حتى يأخذ الأجرة فتعرق من يد مالكه لاضمان على الحائلك وان تخرق من يد الحائلك والمالك

(١). أعطى الغلام نساجا ليتعلم الصنعة فاطعاه النساج الى نساج آخر لتعلم أيضا

(٢). نساج ترك الثوب في الدكان وذهب الى بيته

فعل على الخائن نصف الضمان ❊ نسج ثوبا وتركه في بيته ولم يردده على المالك فسرقت هل  
يضمن فيه اختلاف المشايخ فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا  
تمكن من الرد ولم يردده وعلى قول من يقول لا تكون مؤنة الرد عليه لا يضمن اه مافى  
المستعمل وعن عماد الدين ينبغي أن لا يضمن على القولين لو لم يقبض الاجرة اذ له الحبس  
بالاجرة فلم يجب عليه الرد قال صاحب الفصولين ينبغي أن يضمن عندهما لا عنده  
كما مر في آخر التصريفات الفاسدة قلت يؤيده قول صاحب الهداية كل صانع لعمله أثر في العين  
كصباغ وقصار فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر ولو حبسه فضايع لأضمان عليه عند  
أبي حنيفة ولا أجر له وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار  
ان شاء ضمن قيمته معموله والاجر وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولا أجر له اه وذكر  
صاحب الفصولين قبل ذلك عن أبي بكر البلخي لو منع الخائن الثوب بالاجر اختلف العلماء  
فيه فلو اصطلم على شيء كان حسنا قلت وقدم ان المتأخر من ائثار رواي الاجير المشترك  
الفتوى بالصلح على النصف فينبغي أن يفتى به وما ذهب اليه البلخي قريب منه ❊ وفي  
البرازية نسج الخائن الثوب فجاء به ليأخذ الاجر فقال ربه امسك حتى أفرغ من العمل  
وأؤدبك الاجر فسرقت منه الثوب في هذا الحال بعد هذا المقال قال العتاي لا يضمن في هذا  
الحال بعد هذا المقال بقوله امسك وفي التوازل جعله على وجهين وقال أراد ربه أخذه اما  
أن يمنعه الخائن من الاخذ أولا فان كان يمنعه قبل يضمن وقبل لا ولو اصطلم على شيء  
فحسن وان كان لا يمنعه فقول المستأجر امسكه اما أن يكون على وجه الرهن واما أن يكون  
على وجه الامانة كان الاول ملك بالاجر وان كان الثاني لا يضمن ويجب الاجر اه دفع  
الى نساج غزلا لينسجه فبعد النساج الغزل وحلف ثم جاء به منسوجا فان نسج قبل الجود فله  
الاجر وان نسج بعد الجود فالثوب له وهو ضمان الغزل لان بالجود صار خاصا للغزل  
وبالنسج أحدث صنعة متفرقة فاقطع حق المالك عنه الى ضمان مثله من الوجيز ❊ دفع  
اليه غزل قرلينسجه فأخذ الخائن بعضه وجعل مكانه غزل قطن ونسجه قال الاستروشني  
أجاب والذي ان الثوب للخالن ويضمن للمالك مثل غزله اذ صار خاصا بخلط غزله بغزل  
الآخر خلطا يتعدو تغييره أو يتغير ذلك الثوب ❊ دفع اليه غزلا وشروط (١) كرد كدر  
دور و ز يافد بيافت و ملك الثوب بعده ضمن على ملاختره شمس الاسلام الاوزجندى  
❊ لو قال رب الغزل للنساج امسك الثوب حتى اذا رجعنا من الجمعة مررت الى بيتي وأوفى  
أجرى فاختلس الثوب من يد الخائن لو دفع الثوب الى ربه أو مكنته من أخذه ثم ربه أعطاه  
الخائن فالثوب رهن باجره ولو أعطاه على وجه الوديعة يبرأ الخائن وله أجره كما كان ❊ ولو  
خالف الخائن في النسج بان أجره أن ينسج له ثوبا يباع في أربع قنصين يستاقى أربع أو قنصا  
فنسجه صفيقا أو على العكس تخير المالك أن يشاء ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله وان شاء

(١) ان ينسجه في يومين فنسج

أخذ الثوب وأعطاه أجر اسماء لا يراد في الزيادة لتبرعه وينقص في النقصان لنقص عمله  
من الفصولين وفي الخلاصة دفع الى حائل غزلا وأمره أن ينسج له ثوبا سباعي أربع فتسج  
له ثلاثا في أربع اشياء منه مثل غزله والثوب للحائل وان شاء أخذ الثوب وأعطاه الآخر  
قال خمس الأئمة السرخسي والاصمعي عندي ان يعطيه أجر مثله لا يزداد على ثلاثة أرباع  
المسمى ومن هذا الجنس صارت واقعة صورته رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل  
أحدهما أرق من الآخر (١) وفرمودش كه ابن باريك راشدي باف وابن سيطبر را  
بانصدي نخط النساج ونسج أحدهما في الآخر صار الكراباس للنساج للخلاف  
ويضمن الحائل مثل غزله اه نساج كان يسكن مع صهره ثم اكرى دارا وانتقل  
اليها ونقل المتاع وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها قالوا ان لم ينقل الغزل من المكان  
الذي كان فيه الى بيت آخر من دار صهره لا يضمن في قول أبي حنيفة لما عرف من أصله  
ان سكناه في الدار لا يبطل ما بقي له شيء فيها وعندهما يضمن من قاضي خان ٥ لو نسج  
صاحب الثوب بعض ثوبه في يد النساج بسقط من الآخر بحصته وقيل لو عمل صاحب الثوب  
بجهة الفسخ بنفسه والا فلا والصحح الاول من ضمان القصار من الفصولين ٥ لو نسج  
الحائل الثوب رديا معيبا فان كان فاحشا فان شاء المالك ضمنه مثل غزله وترك الثوب عليه  
وان شاء ضمنه النقصان من القنية

### ((النوع السادس ضمان الخياط))

دفع الى خياط ثوبا بالخيطة قيمه بدرهم فخاطه قباء فان شاء ضمنه قيمه الثوب وان شاء أخذ  
القباء وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به درهما قيل معناه القرط الذي هو ذر طاق واحد لانه  
يستعمل استعمال القميص وقيل هو مجرى على اطلاقه وعن أبي حنيفة انه يضمن من غير  
خيار ولو خاطه سراويل وقد أمره بالقباء قيل يضمن من غير خيار والاصح انه يخير من الهداية  
٥ دفع اليه ثوبا بالخيطة قيمه خفاطه قيمه فاسدا وعلم به المالك ولبسه ليس له تضمينه اذ لبسه  
رضا ولو قال له اقطعه حتى يصيب القدم واجعل كه خمسة أشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا  
فلو كان قدراً أصبح ونحوه فليس بشئ وان كان أكثر منه فله تضمينه من الفصولين وفيه  
أيضاً من ضمان القصار (٢) كازري يادرزي جامه را در دكان ماند و تلف و بترك مثله في مثل  
ذلك الزمن عرعا لا يضمن والا ضمن اه ٥ رجل سلم ثوبا الى خياط أو قصار ثم وكل رجلا  
بقبضه فدفع اليه القصار غير ذلك الثوب لا ضمان على الوكيل اذا هلك الثوب في يده ولرب  
الثوب ان يبيع القصار بثوبه اه من الخلاصة ٥ رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب  
فان كفاي قيمه فاقطعه وخطه بدرهم فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما قطع لا يكفينا

(١) وأمره بان هذا الرفيع ينسجه في سقائه وهذا الغليظ في خضمانه

(٢) قصارا وخياط ترك الثوب في الدكان اه



ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما اذن له بشرط الكفاية ولو قال الخياط انظر ايكفيته قيميا فقال الخياط نعم بكفيك فقال رب الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن الخياط شيئا لانه اذن له بالقطع مطلقا فان قال الخياط نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه أو اقطعه اذا فقطعه كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالشرط **❦** دفع الى خياط كرايا ساخاطه قيميا وبقيت منه قطعة فسرقت قالوا ضمن الخياط وهذه من المسائل التي أفتى بها على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة ما هلك بالاصنعة لا يكون ضامنا لان الاجير المشترك لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه عنده كذا في فتاوى قاضي خان وعدم مسائل ليست من هذا النوع نذكرها في مواضعها وفي الفصولين انما يضمن لانه أثبت يده على مال الغير بلا اذنه اذا المالك انما سلم اليه للقطع لا غير فاذا قطع يجب عليه رد الزيادة ولم يتعرض للخلاف وفي البرازية بقي عند الاسكاف والخياط قطعة صرم أو كرايا فضلت من خف أو قيص فضاعت لا يضمن ولم يتعرض أيضا للخلاف والتوفيق ممكن **❦** لو خاط صاحب الثوب بعض ثوبه في يده الخياط فانه يسقط من الاجر بحصته وقبل لو عمل المالك بجهة الفسخ بنفسه والافلا والعصم هو الاول من ضمان القصار من الفصولين **❦** ومن استأجر خياطا لخياطة ثوب بدرهم فدفعه الى من يخطه بدرهم ونصف ضمن الخياط الاول للثاني نصف درهم من مضاربة الهداية **❦** لو فرغ الخياط من العمل وبعث بالثوب على يده الصغير الى مالكه فهلك في الطريق لا يضمن لوعا فلا يمكنه حفظه والاضمن من الفصولين **❦** رجل دفع الى خياط ثوبا والمدفوع اليه أجبر عند الخياط قد أمره أن يتقبل عليه العمل فله أن يأخذ أيهما شاء بالعمل وأيهما مات فله أن يأخذ الآخر بذلك العمل وله الاجر وعليه الضمان فان مات الاستاذ فلم يأخذ التلميذ بالعمل وهو حر أو عبد مأذون حتى هلك الثوب في حافوت الاستاذ فضمنه على الاستاذ وهذا عندهما وان شاعرب الثوب أخذه المتقبل ويرجع هو به في مال الاستاذ فاذا أخذه بالعمل فمقدرى الاستاذ من الضمان وفيه مسئلتان محررتان في أول هذا النوع نقلنا من الفصولين حررتهما جنب المسئلة الاولى والله أعلم

### ❦ النوع السابع ضمان القصار

وفي الفصولين عن فتاوى أبي الليث قصار وضع الثوب على جب في الحافوت وأقعد ابن أخيه لحفظ الحافوت وغاب القصار فدخل ابن أخيه الحافوت الاسفل فطرد الطرار الثوب قالوا ان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان لا يغيب عن عينيه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان قال أعنى صاحب الفصولين وهذا الايص على اطلاقه بل ينبغي أن يضمن لو لم يكن ممن في عياله كما يؤيده تفصيل الضم قلت وهو كما قال وتفصيل الضم هو قوله وان كان الحافوت الاسفل بحال لودخله انسان يغيب عن عينه الموضع الذي فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي أقعد القصار ضمه الى القصار أبوه أو أمه أو وصيه أو لم



يكن أحد من هؤلاء ولكن القصار ضمه الى نفسه ضمن الصبي اذ ضيع بترك حفظ لزمه  
 ولا يضمن القصار اذ له الحفظ بهذا الصبي الذي في عياله ويقدر على الحفظ وقال قاضي خان  
 في فتاواه وهذا الجواب انما يستقيم لو كان الصبي مأذونا لان الصبي المأذون يؤخذ  
 بالضمن بتضييع الوديعة اما المحجور فانه لا يؤخذ بالاستهلاك له وتضييعها وان لم يكن في  
 عيال القصار ولا تليده ولا أجيره الا أن القصار أخذ بيده وأقعده ليحفظ الحافوت كان  
 الضمان على القصار لانه لما استخف من ليس في عياله صار مستهلكا كاله قال صاحب  
 الفصولين لم يذكر هل له الرجوع على الصبي أو لا ينبغي ان يكون له الرجوع لو مأذونا ولا  
 فلا وان كان الصبي بحيث يراه مع دخوله فلو منضم اليه برأ أما القصار فليحفظه بيد من  
 في عياله وأما الصبي فلا لم يترك الحفظ لما كان بحيث يرى الثوب اه **❦** القصار اذا  
 قصر الثوب بالنشاء والبيض ونحوهما كان له حبس الثوب للذخيرة فان حبس فضاع فلا غرم  
 ولا أجر عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار  
 ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وان شاء ضمنه قيمته معمول وله الاجر وان قصره  
 بالماء القراح فهو فاسل لا يكون له حبه من الايضاح **❦** اذا شرط على القصار ان  
 لا يخرقه غرقه يضمن لانه في وسعه من نوع الحمام من البرازية **❦** رجل دفع الى قصار ثوب  
 كرواس ليقصره فذهب القصار ولف فيه خبز او حمله الى موضع يقصر فيه الثياب فمرق ان  
 لف كما يلف المتدبل على ما يجعل فيه يضمن وان عقده بان جعل الثوب تحت ابطه وبس الخبز  
 فيه لا يضمن من الغصب من الخلاصة **❦** قصار دفع ثوبا الى أجيره ليضمه في المقصرة  
 ويحفظها فاقام الاجير فضاع من الثياب بعضها ولا يدري متى ضاع قال الفقيه أبو جعفر اذا لم  
 يعلم انه ضاع حال نوم الاجير ضمن القصار وان علم انه ضاع حال نوم الاجير كان لصاحب  
 الثوب الخيار ان شاء ضمن الاجير وان شاء ضمن القصار قال الفقيه أبو الليث انما قال له ان  
 يضمن القصار لانه كان يعمل في الاجير المشترك الى قوله ما اذا هلك في يد الاجير المشترك  
 لا يفعله أما على قول أبي حنيفة لا يضمن القصار ما هلك لا يصنعه قال وبه تأخذ والفقوى على  
 قول أبي حنيفة **❦** قصار أمره صاحب الثوب ان يسلك الثوب بعد العمل حتى ينقده الاجير  
 فهلك الثوب عند القصار من غير تضييع لا يضمن عند أبي حنيفة **❦** القصار اذا أنكر ان  
 عنده ثوب هذا الرجل ثم أقروا قد قصره قالوا ان قصره قبل الخلود كان له الاجر وان قصره بعد  
 مجوده ضمن ولا أجر له لانه لما جدد صار فاصبا وبطل الاجارة فاذا قصره بعد ذلك فقد قصره  
 بغير عقد فلا يستوجب الاجر **❦** قصار رهن ثوب قصاره بدينه عند رجل ثم افتكه وقد أصاب  
 الثوب نجاسة عند المرتها فكلف مالكة القصار تطهره فامتنع القصار عن ذلك فتشاجرا  
 وترك المالك الثوب عند القصار فهلك عند قالوا ان كانت النجاسة لا تنقص قيمة الثوب لا يعتبر  
 فيبر القصار وان كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب ضمن القصار النقصان والثوب أمانة لانه  
 لما افتكه ما دى الوقاق وخرج عن الضمان بالتجدي **❦** تليد القصار أو أجيره النجاس اذا

أدخل نار السراج باهر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار أو أصابه دهن  
السراج لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ لانه أدخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل  
الاستاذ ولو فعل الاستاذ ذلك كان ضامنا من قاضي خان ولو لم يكن من ثياب القصار ضمن  
الاجير ذكروه في القصولين ولو أخرج القصار السراج في الخافوت فاحترق به الثوب عن  
محمد انه يضمن **١** تليذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوب من ثياب القصار  
فالضمان على الاستاذ ولو كان الثوب وديعة عند الاستاذ فالضمان على التليذ **٢** ولو أطفأ  
السراج وترك المسريحة في الخافوت فبقي شرارة فوقعت على ثوب رجل لا يضمن من الخلاصة  
**٣** رقيم اذا وطئ تليذ الاجير المشترك على ثوب من ثياب القصار فخرقه يضمن وفي الاصل  
لو وطئ ثوبا لا يوطأ مثله يضمن الاجير وان كان مما يوطأ لا يضمن سواء كان ثوب القصار أو لم  
يكن بخلاف ما لو حل شيئا في بيت القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب فحقق ان كان من  
ثياب القصار لا يضمن الاجير وضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير  
**٤** اهـ **٥** أجبر القصار اذا وطئ ثوبا من ثياب القصار لا يوطأ مثله فانتقص أو تحرق ضمن الاجير  
لانه لم يؤذن له في ذلك وكذلك لو كان الثوب مما يوطأ مثله الا انه كان وديعة عند القصار ليس  
من ثياب القصار وان كان من ثياب القصار وذلك ثوب يوطأ مثله لا يضمن الاجير لانه  
مأذون في ذلك عادة ان كان من ثياب القصار وضمن القصار وكذلك لو انقشمت المدقة من  
اجير القصار أو تليذه فوقعت على ثوب من ثياب القصار فلا ضمان على التليذ وانما الضمان  
على الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار كان الضمان على التليذ ولو وقع المدقة على  
موضعها ثم وقعت بعد ذلك على شيء آخر فالضمان على الاستاذ لا على التليذ ولو أصابت المدقة  
انسانا كان الضمان على التليذ ولو انكسر شيء من عمل التليذ من أدوات القصار مما  
يدق به أو يدق عليه لا يضمن التليذ وان كان مما لا يدق به أو لا يدق عليه ضمن التليذ  
**٦** قصار استعان برب الثوب في دق الثوب فاعانه فحرق الثوب ولا بدري انه تحرق من دق  
القصار أو دق المالك روى ابن جماعة عن محمد ان القصار يضمن جميع الثياب ووجه ذلك  
ان الاجير المشترك ضامن عنده ما هلك بغير صنعه فاذا كان الثوب في ضمانه كان الضمان  
عليه ما لم يعلم انه تحرق من دق صاحب الثوب وروى بشر عن أبي يوسف ان القصار يضمن  
نصف النقصان ويعتبر فيه الاحوال وأما على قول أبي حنيفة فبني أن لا يجب الضمان  
في فعل القصار لان عنده الثوب أمانة عند القصار وليس بمضمون فلا يجب الضمان بالثلث  
أو يجب عليه النصف كما قال أبو يوسف اعتبارا للاحوال وهو اختيار الفقيه أبي الليث  
من قاضي خان واذا لم تحرق الثوب هل يسقط من الاجر مقسداً ما يخص عمل المالك ذكر  
في فوائد صاحب المحيط انه يسقط حصة عمل المالك وكذا اكل أجير اعانه المالك وقيل لو عمل  
المالك بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح هو الاول وانه يسقط الحصة اذ لم ينقل عمل  
المالك الى الاجير اذا اعانه لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة **٧** لو دفع القصار الى

صاحب الثوب ثوباً غير ثوبه خطأ أو عمداً فقطعه أو خاطه ثم جاء صاحبه إن شاء ضمن القصار ورجع هو على القاطع وإن شاء ضمن القاطع ولا يرجع هو على أحد من الخلاصة ﴿ وفي البرازية سئل محمد بن قصار دفع إليه الثوب فقصره وقال قصرت به بلا أجر فضاع قال عندي إن كان القصار قصرت نفسه للقصار لم أصدقه وأضمنه كالأصدق رب الثوب إذا قال قصرت به مجانا وفيها أيضاً لو هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ لأجر له لأنه لم يسلم العمل ولم تضمنه لو غير فعله كالوحد وعندهما يضمن صيانة لاموال الناس اه أقول وقدمت تمام الكلام في الوحد والمشارك في أوّل الباب فلا يعاد ﴿ رجل أرسل رسولا إلى قصار ليس ترد منه ثيابه الأربعة فلما جاءهم الرسول إلى المرسل كانت الثياب ثلاثة فقال الرسول دفع القصار الثياب إلى ولم يعد على قال الفقيه أبو بكر البخني سئل صاحب الثياب أيهما يصدقه فأيهما صدقه برئ ذلك عن الخصومة وأيهما كذبه فإن حلف برئ وإن سكت لم يضمنه ما ادعاه صاحب الثياب فإن صدق صاحب الثياب القصار كان عليه للقصار أجر الثوب الرابع وإن كذب القصار حلف فلا يقصر أن يحلف صاحب الثياب على ما ادعاه عليه من أجر الثوب الرابع فإن حلف برئ ﴿ رجل دفع إلى قصار ثوباً وأمر رجلاً أن يقبض ثوبه من القصار فدفع القصار إليه غير ذلك الثوب فهلك في يده الوكيل قالوا لا شيء على الوكيل ولرب الثوب أن يقبض القصار ثوبه قال قاضي خان لم اعدم وجوب الضمان على الوكيل فشكل إذا كان الثوب الذي دفعه إليه القصار ثوب رجل آخر لأنه أخذ ثوب غيره بغير إذنه فانه ذكر في المنتقى إن القصار لو دفع إلى صاحب الثوب على ظن أنه له كان ضامناً وإن كان صاحب الثوب يدفع رجلاً إلى القصار ليأخذ ثوبه من القصار فدفع القصار إليه ثوباً غير ثوب المرسل فضاع عند الرسول ذكر أن الثوب المدفوع إليه لو كان للقصار لا يضمن الرسول وإن كان لغير القصار كان صاحب ذلك الثوب بالخيار إن شاء ضمن القصار وإن شاء ضمن الرسول فإن ضمن القصار لا يرجع القصار على الرسول وإن ضمن الرسول يرجع على القصار ﴿ رجل دفع إلى قصار ثوباً بالية قصره فجاء صاحب الثوب يطلب ثوبه فقال القصار دفعت ثوبك إلى رجل ظننت أنه ثوبه كان القصار ضامناً ﴿ ولو حمل أجيرا القصار ثوباً من ثياب القصار فعهتر وسقط لا يضمن إلا جبر ويضمن الاستاذ ولو كان وديعة كانت عند صاحب البيت فأفقدوها ضمن وكذا الوعتر وسقط عليها وإن كان باسطاً أو وسادة استعاره للبسط لا يضمن لأرب البيت ولا أجيره لأن المالك أذن له في بسطه ﴿ ولو علق القصار ثوباً على جبل في الطريق ليخفف الثوب فرت حولة فخرقه كان الضمان على سائق الحولة إذ مشى الدابة ينقل إلى سائقة هادون القصار من قاضي خان وفي الفصولين يضمن عندهما القصار لا مكان التحرز عنه ﴿ القصار إذا لبس ثوب القصار ضمن مادام لا باباً فإذ انزعاه وضاع بعده لا يضمن من المشتمل ﴿ قصار أقام حجاراً على الطريق عليه ثياب فصدمه راكب فزق الثياب يضمن إن كان يضر الحجار والثوب والأفلا

وفي بعض الفتاوى لا يضمن هذه في الجنایات من القنية (١) پیراهن دیمخته بکازرداد  
ونکفت کدر یخته است کازر پیراهن را بنجسم نهاد و پیراهن سوخت و کازر ندانست که  
سوخته است ضمن القصار اتعلقه بفعله والجهل ليس بعذر ﴿ شرط أن يقصر بنفسه ضمن  
ان دفعه الى غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا وللأجير أن يعمل بنفسه وبغيره  
الاذا شرط بنفسه ﴿ قصاران يتقبلان الثياب من الناس قترك أحدهما العمل ودفع  
الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء من الثياب لا يضمن الدافع بدفعه لانهما كانا شر يكتن  
فكان أخذ أحدهما كآخذ شريكه ﴿ بعث ثوبه بيد تليذه الى قصار فقال للقصار اذا أصلحته  
لا تدفعه الى تليذه فإصلحه فدفعه الى تليذه قيل لو قال التليذ وقت دفعه الى القصار هذا  
لأفلا ان بعث به اليك وصدقه القصار ضمن القصار لا لولم يقبله أولم يصدقه ﴿ (٢) كازري  
يادرزي جامه را در دكان ماند و تلف لو يترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفا لا يضمن والا ضمن  
﴿ بعث ثوبه الى قصار فقال اقصره ولا تضع عن يدك حتى تفرغ منه فهذا ليس بشيء وكذا لو  
شرط القصر اليوم أو غدا ولم يقبله فطالبه به به مرات ففرط حتى سرق لا يضمن واستفتيت  
أئمة بخاري عن قصار شرط عليه أن يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في الغدا جابوا  
ضمن ﴿ ولو اختلفا فقال رب الثوب (٣) بدان شرط ادم كده روز اتمام كنى وقت ضمت  
المدة ثم تلف الثوب ولى عليهما الضمان وقال القصار لا بل دفعت الى مطا لاقصر ولم تعين  
مدة ينبغي أن يصدق القصار اذ ينكر الشرط والضمان والاخر يدعيه ثم لو شرط عليه أن  
يفرغ اليوم أو نحو من العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد أيام ينبغي أن لا يجب الاجرا لم  
يقع عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك من الفصولين ﴿ لو بعث  
القصار بعد الفراغ بالثوب على بدائه الصغير الى مالكة فهلك في الطريق لا يضمن لو كان  
لا يمكنه حفظه والا ضمن واذا تخرق الثوب من دق تليذ القصار أو أجيره لا ضمان عليهما  
اذا قاما مقامه تاد ابل الضمان على الاستئاذ ولو دقاه دقا غير معتاد ضمنا وولد القصار مثل  
تليذه في هذا الحكم من المشتمل ﴿ وفي البرازية أجير القصار لا يضمن ما تخرق من عمل  
مأذون الا أن يخالف الاستاذ اه

### ﴿ النوع الثامن ضمان الصباغ ﴾

كل صانع لعمله اثر كالصباغ فله أن يحبس العين حتى يستوفي الاجر فلو حبسه فضاع لاضمان  
عليه عند أبي حنيفة وعندهما العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده لكنه بالخيار ان

(١) أعطى ثوبا رقيقا للقصار ولم يقبل له انه رقيق فوضعه القصار في الخابية فأحترق الثوب  
ولم يعلم القصار انه احترق اه

(٢) قصار او خياط ترك الثوب في الدكان

(٣) أعطيت بشرط أن تكمل الى عشرة أيام

شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمته معمولاً وله الأجر من الهداية  
 ❶ دفع إلى صباغ أبريسم ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يدفعه وهلك لا يضمن  
 إذا المستأجر لا يتمكن من فسخ الإجارة عند العذر إلا بقضاء أو رضا صاحبه في الأصح ولم  
 يوجد فيكون له قد باقياً على الأصح وفي حكم هذا العقد أن تكون العين أمانة عند الأجير  
 فلا يضمنه قيمته إلا بالتقصير ❷ أمر رجل ليصبغ ثوبه برعفران أو برقم فصبغه بجنس آخر  
 كان لرب الثوب أن يضمنه قيمة ثوبه أبيض ويترك الثوب عليه وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه  
 أجر مثله لا يزداد على المسمى وإن صبغه بجنس ما أمره به إلا أنه خالف في الوصف بأن أمره أن  
 يصبغه برقم فقصر فصبغه بفقير عصفرو أقرب ذلك رب الثوب خير رب الثوب إن شاء ترك  
 الثوب عليه وأخذ قيمة ثوبه أبيض وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه ما زاد من العصفور فيه مع  
 الأجر المسمى وعن أبي يوسف هذا إذا صبغه برقم الفقير أولاً ثم صبغه بثلاثة أرباعه فيكون  
 الخيار على الوجه المذكور وأما إذا صبغه ابتداء بفقير عصفور بضرورة واحدة واختار أخذ  
 الثوب أعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له هكذا ذكره القدوري أما على قول محمد إذا أمره  
 أن يصبغه بجنس من عصفور بدرهم فصبغه بجنس بضرورة واحدة إن شاء أخذ قيمة ثوبه أبيض  
 وإن شاء أخذ الثوب وأعطاه درهمين وما زاد من العصفور في ثوبه وروى ابن سماعة عن محمد  
 ما يوجب التسوية في الجواب بين أن يصبغه بضرورة أو بضرورةتين ❸ قضيتان ❹ دفع ثوبه  
 إليه ليصبغه بعصفور من عنده فصبغه به إلا أنه خالف في صبغه ما أمره به بأن أشبع أو قصر في  
 الأشباع حتى تعيب فماله بالخيار إن شاء ترك الثوب وضمنه قيمته أبيض أو أخذه بأجر  
 مثله لا يجاوز ما سمي من الفصولين ❺ وفي الخلاصة الصباغ إذا خالف فصبغ الأصفر  
 مكان الأجر إن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وإن شاء أخذه وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر  
 له ولو صبغ أردأ لم يكن فاحشاً لا يضمن وإن كان فاحشاً بحيث يقول أهل تلك الصنعة  
 أنه فاحش يضمن قيمة ثوبه أبيض وإن أمره صاحب الثوب أن يشبع صبغه فلم يشبعه فالمالك  
 بالخيار إن شاء ضمنه قيمة ثوبه أبيض وسلم له الثوب وإن شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يزداد  
 على المسمى اهـ ❻ وفيها أيضاً الصباغ إذا جحد الثوب وحلف ثم جاء به مصبوغاً أن صبغ  
 قبل الجحد فلا أجر لازم وإن صبغ بعد الجحد فرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وأعطاه  
 ما زاد الصبغ وإن شاء تركه وضمنه قيمة الثوب أبيض اهـ ❼ دفع إلى صباغ أبريسم وقال  
 إذا صبغته فادفعه إلى معتمدى هذا فصبغه وأرسله بيد غيره إلى المعتمدى فوضع من المعتمد  
 لأضمان على أحد لأنه لما وصل إلى المعتمد خرج المرسل والرسول من الضمان من القنينة  
 ❶ دفع ثوباً إلى صباغ ليصبغه فضاع الثوب وقد عاقبه مع غيره من الثياب على خشبة  
 معروضة أو حبل مجدد هل يضمن أجاب شيخ الإسلام عطاه بن حمزة إن كان ذلك خارج  
 الدكان يضمن والأفلا من مشتمل الأحكام

❶ النوع التاسع ضمان الصانع والحداد والصفار ومن معناه والنقاش

دفع ذهباً الى صانع ليبتذله سواراً منسوجاً ولا يعمل به هذا الصانع فاصح الذهب وطوله  
ودفعه الى من ينسجه فيسرق من الثاني قالوا ان كان الاول دفع الى الثاني بغير أمر المالك ولم  
يكن الثاني أجبر الاول ولا يبتذله كان للمالك أن يضمن ايا شاء في قول أبي يوسف ومحمد وفي  
قول أبي حنيفة يضمن الاول اما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ  
من العمل صارت يده يد ودعيه امامادام في العمل كانت يده يده ضمان تصرفه في مال الغير  
بغير الاذن وعند أبي حنيفة مودع المودع لا يضمن ماله بتصرف في الوديعة بغير اذن مالكها  
❦ دفع خاتمه الى نقاش لينقش اسمه في فص خاتمه فنقش اسم غيره يضمن الخاتم كلاهما من  
ضمان النساج من قاضي خان ❦ وفي الخلاصة والبرازية غلط النقاش ونقش في الخاتم  
اسم غيره ولم يكن اصلاحه يضمنه عند الثاني وعند الامام لا يضمن بكل حال اه ❦ دفع  
حديد الى حداد ليعمل له اداة منه فافسده يضمن حديد امثله ومالا مثل له يضمن قيمته كذا  
في باب الاستصباغ من الوجيز ❦ دفع الى حداد حديد ايصنعه عينا سماها باجر فباعه به على  
ما أمر به أمر مالكه بقبوله بلا خيار ولو خالفه جنس ايان أمره بقدم يصلح للتجارة فصرع  
قدوم يصلح لكسر الحطب بخير مالكه ان شاء ضمنه مثل حديد وان شاء أخذ القدوم وأعطاه  
الاجرة وكذا حكم كل ما سلم الى كل صانع ❦ ولو أحرقت شرارة ضرب الحداد ثوب ما رضمن من  
الفصولين ❦ دفع شبيه الى صفار ليضرب له طشتاً فضر به كوزاً كان له الخيار ان شاء  
أخذ الكوز وأعطاه أجر مثله لا يتجاوز به ما سمى وان شاء ضمنه مثل ذلك الشيء من اختلاف  
الاجير من قاضي خان ❦ استأجر حداد ليقطع له قفلاً فافسده كسر القفل من معالجة الحداد  
فعلى الحداد ضمانه من الوجيز ❦ دفع سيفاً الى صيقل ليصقله باجر ودفع الجفن معه فسرق  
الجفن لا يجب عليه ضمانه وان كان أجبراً مشتر كالا لأنه منفصل عن السيف فكان  
أمانة في يده فاذا هلك في يده لا يتقصير منه لا يضمن وعن محمد أنه يضمن من فصل الخياطة  
من قاضي خان

### ❦ النوع العاشر ضمان الفصاد ومن بعثناه ❦

الفصاد والبراز والحمام والخنازير لا يضمنون بسرابة فعلهم الى الهلاك اذا لم يجاوز الموضع  
المعتاد المعهود المأذون فيه وهي معروفه ولو شرط عليهم العمل السليم عن السرابة بطل  
الشرط اذا ليس في وسعهم ذلك قال في الفصولين هذا اذا فعلوا فعلاً معتاداً ولم يقصروا في ذلك  
العمل بان قال بالفارسية (١) برست آنچه مصحبت آن کار وتمام کردن اموال وفعال اختلاف  
ذلك ضمنوا فان قطع الخنازير الجلدة والحشفة ان لم يمت من ذلك كان عليه كمال الدية وان  
مات من ذلك كان عليه نصف الدية وانما وجب كمال الدية اذا ربي والنصف اذا مات لانه  
اذا مات فالتلف عليه حصل بهما ان قطع الجلدة وقطع الحشفة وأحدهما مأذون فيه والاخر

(١) علينا كمال هذا الفعل



لا تقتصر الضمان اما اذا برئ فقطع الجلدة مأذون فيه فجعل كأنه لم يكن وقطع الحشفة غير مأذون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية كذا في الفتاوى الصغرى وقد بسط فيه الكلام في الفرق بابراد سؤال وجواب فن رام الاطلاع فعليه بالمرابعة ❀ استأجر نجما ما لم يقطع له سنة فاقطع فقال صاحب السن ما أمرت بقطع هذا كان القول قوله ويضمن القالع ارش السن قاضي خان ولو قطع ما أمره فاقطع سن آخر متصل بهذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة ❀ بيطار بزغ دابة بدائق فنفتت أو حجام حجام عبد اذن مولاه فهلاك فلا ضمان عليه كذا في المشتل نقلا عن الجامع الصغير ❀ فصاد جاء اليه عبد فقال اخصديني فقصده فصدمه فاعتاد اوقات به يضمن قيمة القرن وتكون على عاقلة القصاد لانه خطأ وكذا الصبي تجب دية على عاقلة القصاد ولو قصده نائما وتركه حتى مات بسيلا لانه فانه يقاد ❀ وسئل الحلواني عن صبية سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كثير من الجراحين ان شققم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه اليوم تموت وأنا أشقه وأبرئها فشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن فتأمل مليا ثم قال لا يضمن ان كان الشق باذن وكان معتادا ولم يكن فاحشا خارج الرمم فقل له اغا آذوا بنا على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت من هذا الجرح فأناضا من هل يضمن قال لا ❀ اذا أخطأ الختان فقطع الذكر في الختان ضمن فصولين ❀ الكحال اذا صاب الدواء في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجل ان له ليس باهل وهذا من غرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد في جانب الآخر اثنان ضمن الكحال لو قال الرجل للكحال داو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن من الخلاصة ❀ يدعى علم الطب ضمن بخطئه وزيادته لا في سرايقه لورئ هذه في الجنائيات من القنية

### ❀ النوع الحادي عشر ضمان الملاح ❀

اذا غرقت السفينة فلو من ريح أصابها أو موج أو جبل صدمها من غير ملاح ففعله لا يضمن بالاتفاق وان كان بفعله يضمن سواء خالف بان جاوز العادة أو لم يخالف لانه أحير مشترك ولو دخلها الماء فافسد المتاع فلو بفعله ومده يضمن بالاتفاق ولو بلا فعله ان لم يمكن التبرز عنه لا يضمن اجماعا وان كان بسبب يمكن التبرز عنه لا يضمن عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهذا كله لو لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فلو كان لا يضمن في جميع ما مر اذ لم يخالف بان لم يجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه كذا في الفتاوى الصغرى ومشى عليه صاحب الفصولين ٢ وكذا اذا كان باهر لا يمكن التبرز عنه فانه لا يضمن ذكره في البرازية وقيها نقلا عن المنتقى لو كانت السفن كثيرة وصاحب المتاع أو الوكيل في احدها فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع أو وكيله ضمن فيما سوى ذلك



ذلك وعن أبي يوسف إذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا فلا ضمان على الملاح فيما هلك  
فانهم كسفينة واحدة وإن تقدم بعضها بعضا فكون أحدهما في أحدهما فكون أحدهما  
في كلهن وعن أبي يوسف أيضا في سفينتين مقرونتين أحدهما في أحدهما فلا ضمان على  
الملاح وكذا لو غير مقرونتين ويسيران معا ويحسان معا اهـ استأجر سفينة معينة  
ليعمل عليها أمتعته هذه فادخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك  
وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح مالا سفينة من أمتعة الناس وشدها في  
السط لا يلاحظها فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن إن كانت  
تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شدة السفينة هلكا فلم يشد وأجرها حتى غرقت من  
الموج يضمن إن كانت تشد في هذه الحالة من القنية

### النوع الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ

استأجر خباز الخبز له فقير آمن دقيق بدرهم لم يستحق الأجر حتى يخرج الخبز من التنور فإن  
احترق من غير فعله بعد ما أخرج فإن كان في بيت المستأجر فلا أجر له لأنه صار مسلما بالوضع  
في بيته ولا غرم لأنه لم يوجد منه الجناية وقال لا يغرم مثل دقيقه ولا أجر له لأنه مضمون عليه  
فلا يبرأ إلا بعد حقيقة التسليم وإن شاء ضمنه الخبز وأعطاه الأجر وإن احترق قبل الإخراج  
فعلية الضمان في قول أصحابنا جميعا لأنه مما جئته يداه بتقصيره في القلع من التنور وإن ضمنه  
قيمة مخمورا أعطاه الأجر وإن ضمنه دقيقا لم يكن له أجر كذا في الإيضاح نقلا عن غاية البيان  
استأجره ليطبخ طعاما للوليمة فافسده بان أحرقه أو لم ينضجه ضمن لأنه أجزير مشترك فيضمن  
جناية يده فصولين ولا ضمان على الخباز فيما فسد لا بفعله من فصل الخياط من  
قاضينان قلت وهذا على إطلاقه اغما يستقيم على قول أبي حنيفة وأما على قياس قوله فما  
فإن كان بسبب عكس الحرز عنه ينبغي أن يضمن والافلا

### النوع الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكتاب

دفع محمضا إلى رجل ليعمل له غلافاً أو دفع سكيناً إلى رجل ليعمل له نصاباً فضاع المحصف  
أو السكين لا يضمن لأنه استأجره ليعمل له غلافاً في المحصف والسكين فلا يكونان تبعاً للغلاف  
والنصاب فكانا أمانة في يده فلا يضمن بالهالك إلا بتقصيره منه دفع محمضا إلى وراق ليعمل له  
غلافاً ودفع الغلاف معه فسرقت الغلاف لا يضمن لما هو وعند محمد يضمن من فصل الخياط من  
قاضينان وفي البرازية من المتفرقات دفع إليه محمضا ليصلح له غلافاً أو سيفاً للقراب فضاع لم  
يضمن عند محمد وعند الإمام كذلك إلا ما هلك بصنعه أو قصر في حظه وعليه الفتوى وعن  
الثاني دفع إليه سيفاً ليصلح من جفته أو محمضا لينقذه أو وثاقاً منديل ليرفقه فضاع نصله  
أو غلافه أو منديله لا يضمن اهـ دفع محمضا إلى وراق ليجلده فساخر به وأخذ الصوص  
أجاب شيخ الإسلام برهان الدين أنه يضمن وقال نظام الدين قد أجبت أنه لا يضمن معتمداً على

ظاهر الفقه ان المودع لو سافر بوديعة لا يضمن ولا يقال انه مودع باجر فيضمن اذا اجر ليس على الحفظ الا انه أشار الى فقه حسن اذا الوديعة بلا أجرة الا لا يضمن اذا ليس غة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعة باجر انما يضمن اتعين مكان العقد للحفظ وهما ما أمره بالحفظ قصدا بل بالحفظ ضمنا في الاجارة وفيها يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنهما فلذا يضمن فصولين ﴿ دفع الى رجل كاعدا ليكتب له مصحفا وينقطه ويحجه ويعشره بكذا من الاجرة فاخطأ في بعض النقط والعواشر قال الفقيه أبو جعفر ان فعل ذلك في كل ورقة كان المستأجر بالخيار ان شاء أخذه وأعطاه أجر مثله لا يجاوز به ما سمي وان شاء رده عليه واسترد منه ما أعطاه أي ضمنه قيمة الكاغد وان واقفه في البعض دون البعض أعطاه حصته ما وافق من المسمى وبما خالف أعطاه أجر المثل من قاضيان

\*(النوع الرابع عشر ضمان الاسكاف)\*

﴿ دفع صرما الى خفاف ليخزله خفا ففضل شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن من فصل الخياط من قاضيان وهي من جملة المسائل التي قال قاضيان قد أفقي قيمه على قول أبي يوسف ومحمد واما على قول أبي حنيفة لا يكون ضامنا لان عنده الاجير المشتركة لا يضمن ما هلك في يده لا بصنعه ﴿ دفع خفه الى رجل لينعله جيدا ففعل رديثا فان شاء ضمنه خفه بغير نعل ولا أجر له وان شاء أخذه وأعطاه أجر المثل من الوجهين ﴿ الاسكاف اذا أخذ خفا لينعله فلبسه ضمن مادام لا يساقا فاذ انزع ثم ضاع لا يضمن ﴿ دفع جلد الى الاسكاف ليخز له خفصار سمى الاجر والقدر والصفة فاقى به على وفق ما أمر به بالفساد أمر مالكه بالقبول بلا خيار ولو خالفه ضمنه قيمة جلده ان شاء أو أخذ الخف وأعطاه أجر مثله من الفصولين ﴿ مد الخفاف رجلاه فخرجت عن الدكان الى الممر وغرز في خفه الاشقي للتنميل فعلق بعلاء امرأة فدهتها فحترقت بعدها لا يضمن الخفاف هذه في الجنائيات من القنية ﴿ دفع خفه الى خفاف ليصلحه وتركه في دكانه ليل لا يسرق لو في الدكان حافظ أو في السوق حارس لا يضمن والا ضمن وكان ظهير الدين المرغيناني يفتي بالبراءة مطلقة وقيل يعتبر العرف لو كان العرف بان يتركوا الاشياء في الحوانيت بلا حارس ولا حافظ يبرأ لولو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدكان أو الدار مفتوحا لو كان عرفهم كذلك يبرأ ﴿ ولو علق شبكة أو نحوها على الدكان وذهب ففي اليوم دون الليل بخاري ليس بتضييع وفي خوارزم في الليل واليوم ليس بتضييع من رديعة الفصولين ومشمئل الهداية ﴿ خفاف خرج الى القرى للخرز فوضع خفافا في دار لو اتخذ الدار للسكنى بأي طريق اتخذ لم يضمن اذا تركه في بيته ولو وضعها في دار رجل لا يسكن معه ضمن اذا ودع غيره من رديعة الفصولين

\*(النوع الخامس عشر ضمان النجار والبناء)\*

﴿ أمر نجار البسمل له سمل البيت فسمكه وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فله الاجر ولا ضمان

عليه ولو سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجذاع فلا أجر ولا ضمان كذا في الفصولين  
والمشتمل نقل عن جوامع الفقه قلت وهذا مشكل بل ينبغي ان يضمن فان الاجير المشترك  
يضمن ما تلف بعمله بالاتفاق ويؤيد ما قلنا قول صاحب الفصولين بعد ذلك (١) دروكر امر  
ذكرتنا علم كرى كندو كرد وخراب البيت بفعله ينبغي ان يضمن اذا الاجير المشترك ضامن لما  
جنت يده وفاقا ❀ استأجر نجارا اليهم جداره وهو في طريق فاخذ في هدمه فسقط شيء منه  
على رجل فمات يضمن التجار هذه في الغصب من القنية ❀ قال لتلميذه في تسوية عمل خذ  
العماد فاخذها والاستاذ حرث الخشب المغروزة باغ خادبو فسقط السقف وفر الى الخارج  
وهلك التلميذ يضمن ان كان ذلك بفعله ولم يسد على الانتقال والفرار وكذا الورفعو اسفينة  
لاصلاحها وقالوا للتلميذ ضع العماد تحتها فوضعه وحركوها بلع بوجاهي فسقطت عليه  
يضمنون هذه في الجنائيات من القنية ❀ رجل استأجر اربعة رهط يحفرون له بئرا فوقع  
عليهم من حفرهم ومات احدثهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية ويسقط  
ربعها لان البئر وقعت بفعلهم وكانوا مبشرين والميت مبشرا ايضا فتوزع الدية عليهم ارباعا  
فيسقط ربعها ويجب ثلاثة ارباعها هذه في الجنائية من قاضيان

\* (النوع السادس عشر ضمان الطحان) \*

❀ طحان خرج من الطاحونة لينظر الى الماء فسرقت الخنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من  
الطاحونة يضمن هذه في الوديعة من الخلاصة ❀ حل بر غيره الى الطاحونة ووضعه في صحنها  
وأمر الطحان ان يدخله في اليسل في بيت الطاحونة فلم يفعل حتى نقب وسرق فلو على الصحن  
حائط من تفع قدر ما لا يمكن ان يتسورا لا يسلم برئاً فصولين ❀ لو سال البر من دلو الطاحونة  
الى الماء قالوا لا يضمن صاحب الطاحونة لان البر في يد صاحبه فكان عليه حفظه وتعاهده  
قال قاضيان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان استأجر الطاحونة ليطحن هو بها  
لا يضمن صاحب الطاحونة وان استأجر الطحان ليطحن له فطحن الطحان ضمن الطحان  
قلت وتعليقهم يدل على ما قاله القاضى والمسئلة في فصل ما يكون تضيق الدابة والمال من  
قاضيان (٢) مردى باسيابا رآورد من دداد طحان بوى سنك دادو كفت كه آس كن  
خداوند بارد دلو كرد و سنك را كوكاه فراخ بوده است و طحان مى دانست و بعضى ازين  
باريان طريق هلاك شديد ضمن الطحان سواء علم بذلك أو لم يعلم ❀ الطحان يضمن بالخلط الا  
في موضع يكون مأذونا بالخلط عرفا هذه في الزكاة من الخلاصة ❀ سئل شيخ الاسلام

(١) استأجر نجارا لي عمل في بيته شيئا فعمل

(٢) رجل حل غلة الى الطاحون ودفع آجرة الطحن فاعطاه الطحان طاحونة وقال له اطحن  
فصاحب الغلة لما جعلها في الطاحونة وفي ابوابها خرق و يعرف به الطحان فتلف بعض الغلة

برهان الدين عن طاحونة فتح موضع منها يقال له بالفارسية (٣) دهانه او نايه فضاغ منه البر  
وفي الطاحونة (٤) قبالة دارواستاد وكار كرهل يضمن ومن يضمن قال يضمن قبالة دار من  
الفصولين ❀ لم يسلم الطحان الدقيق بعد الطحن مع القدرة فسرق منه يضمن بعد أخذ  
الاجرة طلبه المالك منه أو لم يطلب وقبل أخذ الاجرة لا ❀ الطحان طحن الحنطة خشكاً را  
لا يضمن ولكن يؤمر بطحنها ثانياً ❀ قال الطحان او الخفاف او الخياط عدا أعمه له وأجى به  
فلم يجئ به عدا حتى هلك يضمن ان أمكنه تسليمه والا فلا من القنية

### ❀ النوع السابع عشر الدلال ومن بمعناه ❀

❀ الدلال أجير مشترك حتى لو ضاع من يده شيء بلا صناعه لا يضمن عند أبي حنيفة صرح به في  
المستمل عن الفصولين ❀ أخذ الدلال الثمن يسلمه الى صاحبه أو كان يسكه فيظفر  
بصاحبه فيسلبه فضاغ منه يصلح بينهما الى النصف ❀ رجلان دفع كل واحد منهما الى  
الدلال مئناً من الأبريسم مثلاً بصفة واحدة فباع أحدهما ودفع الى الآخر ثمنه خطأ وغاب ولا  
يدري به الدلال ليس للدلال ان يدفع ثمن الأبريسم الغائب اليه ولو ظفر به الحاضر يأخذه ولو  
ضمن صاحب الثمن الاوّل الدلال فله ان يرجع به على الآخر ان ظفر به ❀ شيخ الاسلام  
السعدي دفع الى دلال متاعاً فوضعه في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاغ يضمن  
وان كان يريد شراءه فضاغ لا يضمن وان كان يريد شراءه فتركه عليه ليراه أو ليراه غيره فابق أو  
هلك المتاع في يده لا يضمن وفي الصغرى خلافه على ما يأتي قال اسنادنا القياس ان يضمن لانه  
أمين فليس له أن يودع غيره الا ان ما أجاب به شيخ الاسلام أحسن لان دفع العين الى المستام  
ليراه أهلها او من له بصاوة به ويضمه أمر معتاد معهود فكان الدلال مأذوناً فيه دلالة وكذا  
اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن ❀ يقال أخذ من الدلال عيناً فخبه بالبرها  
ويشترها وتركها ليل في حافونه فقرضها القار فلامك تضمين أيهما شاء ❀ دلال دفع ثوباً الى  
ظالم لا يمكن استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن اذا كان الظالم معروفاً بذلك ❀ السمسار  
الذي يدفع اليه المجاهرون أمتعة ليبيعهها اذا كان له أمين في قبض أثمانها فخاف وعلم السمسار  
خباته ومع هذا جعل له أميناً في قبض الاثمان فسات ولم يترك شيئاً وعليه بقايا تلك الاثمان  
يضمن السمسار قبلاً على ما اذا ترك الزوج الودائع عند زوجته وغاب وكانت خاتمة غير أمينة  
فرجع وقد هلك الودائع يجب عليه الضمان ❀ هلك المتاع في يد الدلال فمسئل فقال  
لا أدري أهلك عن بيتي أم عن كسفي لا يضمن من القنية ❀ الدلال اذا دفع الثوب الى رجل  
يريد الشراء لينظر فيه ثم يشتري فآخذ الرجل الثوب وذهب ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن  
الدلال لانه مأذون بهذا الدفع عادة قال قاضيان وعندى أعما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم

(٣) قوله دهانه او نايه هما بمعنى الخلق والانبوب

(٤) قوله قبالة دار الخ قبالة دار بمعنى متعهد واستاد الاستاذ الرئيس وكار كرالا جبر

يفارقه اما اذا دفع الثوب وفارقه بضمن كالأودعه الدلال عند أجني أو تركه عند من لا يريد  
الشراء من الاجارة الفاسدة من قاضيجان ﴿١﴾ قدم الدلال المتاع للخزينة السلطانية  
أوللا امرأ بمال يتغابن فيه فأخذ منه بذلك القدر ضمن الدلال اذا علم تمام قيمته هذه في  
العصب من القنية \* (البياع والسمسار) \* يضمن كل واحد بالخلط من ضمان الطحان  
من الفصولين وفي الامانات من الاشياء السمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه  
ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط أقول والمفهوم من كلام الخلاصة ان البياع  
والسمسار يضمن مطلقا حيث قيد الاذن بالخلط عرفا بالطحان دونهما قال في كتاب الزكاة  
رجلان دفع كل واحد منهما الى رجل دراهم ليتصدق بها عن الزكاة فخلط الدراهم ثم تصدق  
قالو كسل ضامن وكذا المتولى اذا كان في يده أو قاف مختلفه وقد خلط غلاتها كان ضامنا  
وكذا البياع والسمسار اذا خلط أموال الناس والطحان اذا خلط حنطة الناس الا في موضع  
كان الطحان مأذونا عرفا اه ﴿٢﴾ اذا امر السمسار أجيره الوحيد أن يحمل شيئا الى مكان  
ماله فوقع عن ظهره يجب الضمان على الاستاذ ان مشى متشابها معتادا كذا في مشتمل  
الهداية نقل عن فوائد صاحب المحيط ﴿٣﴾ دفع الى دلال ثوبا بالبيعة فدفعه الدلال الى رجل  
على سوم الشراء ثم نسبته لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم الا اذا تصدى في الدفع  
حينئذ اما اذا لم يأذن له فيه ضمن من الفصولين ﴿٤﴾ دلال معروف بيده ثوب تبين انه مسروق  
فقال رد دنته على من أخذته منه براء كغاصب الغاصب اذا رد على الغاصب براء كذا في  
الفصولين عن فتاوى قاضيجان وظهير الدين ونقل عن الذخيرة والعدة انه انما يبرأ لو أثبت  
رده بحجة لا بدونها كافي الخلاصة ﴿٥﴾ دفع الى دلال عينا بالبيعة فعرضه الدلال على صاحب  
الدكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال لانه لا يجوز للدلال  
ان يترك العين عند النسيان وعليه ان يأخذ اذا عرض لانه أمين وليس له ان يودع غيره  
كذا في تصرف الفضولي من يبيع الصغرى وفي الفصولين لم يضمن الدلال في الصحيح لانه  
أمر لا بد منه في البيع قلت وهذا على اطلاقه مشكل الا أن يحمل على أن يأذن له المالك  
بذلك كما مر في الدفع للسوم ﴿٦﴾ دفع الى دلال ثوبا بالبيعة ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي  
وضاع ولا أدري كيف ضاع قال أبو بكر محمد بن الفضل لا ضمان عليه ولو قال نسيت  
لا أدري في أي حاوت وضعته يكون ضامنا من الوديعه من قاضيجان ﴿٧﴾ رجل دفع الى دلال  
ثوبا بالبيعة على ان ما زاد على كذا فهو له فهو اجارة ولو ضاع الثوب من يده يضمن من  
البرازية ﴿٨﴾ رجل بعث جارية الى الخناس وهو يبيع الرقيق فبعثتها امرأه الخناس الى حاجبة  
لها فهربت قال أبو بكر البلخي الضمان يكون على امرأه الخناس لا غير في قول أبي حنيفة  
وقال صاحب الجارية ان شاء ضمن الخناس وان شاء ضمن امرأته لان الخناس أجبره مشترك  
ومن مذهب أبي حنيفة ان الاجبر المشترك لا يصير ضامنا لما تلف في يده من غير فعله وعن  
صاحبه يكون ضامنا من العصب من قاضيجان ﴿٩﴾ الخناس اذا هلك العبد في يده لا يضمن

لأنه أجبر مشترك فلا يضمن ما هلك عنده بلا صنعه من قاضيان ❦ أنت أمة إلى الخامس  
بلاذن مولاها طالبة للبيع ثم ذهبت ولا يدري أين ذهبت وقال الخامس رددتها عليــن  
صدق لأنها أنت اليه بطوعها فكانت أمانة عنده وتفسير ذلك ان الخامس لم يأخذ الأمانة حتى  
يصير غاصبا ومعنى الردان يأمرها بالذهاب إلى المنزل فكان الخامس منكرا للغصب اما اذا  
أخذ الخامس الجارية من الطريق أو ذهب بها من منزل مولاها لا يصدق ما لم يرقم اليئسة كذا  
في الخلاصة والفصولين من الغصب ❦ المبيع لو رد بعيب بقضاء أو بغيره لا تسترد الدلالة  
❦ الدلال لو باع العين بنفسه باذن مالكه ليس له أخذ الدلالة من المشتري اذ هو العاقد حقيقة  
وتجب الدلالة على البائع اذ قبل بامر البائع ولو سعى الدلال بينهم ما ربح المالك بنفسه يعتبر  
العرف فتجب الدلالة على البائع أو على المشتري أو عليهم ما حسب العرف ❦ وسئل بعضهم  
عن قال للدلال اعرض أرضي على البيع وبها ولك أجر كذا فعرض ولم يتم البيع ثم أخذ  
دلالا باع للدلال الا قول أجر بقدر عمله وعنايه قال أبو الليث هذا قياس ولا أجر له استحسانا  
اذ أجر المثل يعرف بالتجار وهم لا يعرفون لهذا الامر أجرا وبه تأخذ ❦ الدلالة في النكاح  
قليل لا يجب لها أجر المثل اذ لم يعمل شيئا والزواج انما ينتفع بالعقد وقبل يجب وبه يفتى لـهـا  
في مقدمات النكاح كبيع و يعتبر العرف في قدره من أحكام الدلال من الفصولين

#### ❦ النوع الثامن عشر ضمان المعلم ومن بعناه ❦

المعلم اذا ضرب صبياً أو الاستاذ المحترف اذا ضرب التلميذ قال أبو بكر محمد بن الفضل ان ضربه  
بأمر أبيه أو وصيه ضربه بمعتاد في الموضع المعتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد ضمن فان  
ضربه بغير أمر أبيه أو وصيه فأت ضمن تمام الدية في قولهم سواء ضربه معتادا أو غير معتاد  
من فصل البقار من قاضيان وفي الاشياء من أحكام المحارم المعلم اذا ضرب الولد باذن الاب  
لم يغرم الا ان ضربه ضربه بالاضرب مثله ولو ضربه باذن الام غرم الدية اذا هلك والجد كالأب  
الا في اثني عشر ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض اه وفي الخلاصة والبرازية ضرب  
الاستاذ أو المعلم الصبي أو العبد بلاذن المولى والوصى وتنف ضمن والا فلا ولو ضرب الاب  
أو الوصى الابن فأت لا يضمن لانهم ما يضربان لانفسهم ما يعود المنفعة اليهما بخلاف المعلم  
والضرب باذن من له الولاية ❦ وفي الفتاوى في ضرب الاب لا يضمن ولا يرث عند أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف لا يضمن ويرث وتجب الكفارة اه معلم قال لصبي خذ هذا الثوب واجعله  
في ثقب الجدار ففعل فضاغ والثوب لغيره لا ضمان على المعلم ولا على الصبي لانه ليس بتضييع  
لانهم حاضرون هذه في الودعة من الخلاصة

#### ❦ النوع التاسع عشر ضمان الخادم والظنر ❦

❦ استأجر حراً أو عبداً للخدمة فوقع شيء من يده فافسده لا يضمن ان كان الواقع والموقع  
عليه ذلك المستأجر لانه أجبر في حق الواقع والموقع عليه اذا استأجر للخدمة اما لو سقط



على وديعة كانت عند رب البيت ضمن الاجير خاصة كذا في ضمان القصار من الفصولين والصغرى ٥ وفي الخلاصة لو كسر القلام المستأجر شيئاً من متاع البيت لا يضمن ولو وقع على وديعة عند المستأجر وكسر ضمن ٥ الاجير اذا قلع الاشجار وكسر الاغصان بعد ما باع الاشجار في الاجارة الطويلة لا يضمن ولو فعل المستأجر لا يضمن ولكن ليس له ان يختطف ذكره في المسائل المتفرقة من اجارة الخلاصة وفيها من استئجار الظئر لوضاع الصبي من يدها او وقع فوات او سرق شيء من حلي الصبي او ثيابه فلا ضمان على الظئر اه

### باب مسائل العارية

#### (المقدمة)

٥ العارية امانة ان هلك من غير تعديل ضمن المستعير عندنا خلافاً للشافعي ومحل الخلاف ان تهلك في غير حالة الانتفاع اما لو هلك في حالة الانتفاع لم يضمن بالاجماع ذكره في الحقائق واشترط الضمان على المستعير باطل هذه في الكفاية من الهداية وقيل اذا شرط الضمان على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي وبجزمه في الجوهرية ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن المنابيع ثم قال اما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال اه ولكن في البرازية قال اعرف في هذا على انه ان ضاع فانما ضمن له فاعاره وضاع لم يضمن من العادة المطردة من الاشياء وفي المتنبي اذا قال لغيره اعرفني ثوبك فانما ضامن له فلا ضمان عليه وهذا الشرط باطل وكذا الحكم في سائر الامانات نحو الودائع وغيرها اه وليس للمستعير ان يؤثر لان الشيء لا يضمن فوجه فان أسره فعطب ضمن المستعير ولا يرجع على المستأجر وان شاء المعير ضمن المستأجر ويرجع بما ضمن على المؤجر ان لم يعلم انه كان عارية في يده واذا علم لا يرجع من الهداية قال في الدرر والغرر لو استعار شيئاً فاجره فالاجرة له ولو تصدق بها كماله غصب شيئاً فاجره فالاجرة تكون للغاصب ويتصدق بها لخصوا لها بسبب خبيث وللمستعير ان يعير ان لم يعين ما ينفع به سواء اختلف باختلاف المستعمل كركوب الدابة او لم يختلف كالحمل عليهم او ان عين المنتفع له ان يعير ما لا يختلف من الايضاح والاصلاح وفي الخلاصة رجل استعار من رجل شيئاً فاعاره وقال لا تدفع الى غيرك فدفع فملك ضمن فيما يتفاوت وفيما لا يتفاوت وبدون النهي بما وفيما لا يتفاوت كالدار والارض وفيما يتفاوت لا اه ٥ واما الايداع فقد اختلف مشايخ العراق فيه فقيل بملكه واليه مال الاجل برهان الدين وقال بعضهم لا يملك قال الامام ظهير الدين وجددت الرواية منصوصة ان المستعير لا يملك الايداع وهذا الاختلاف بينهم فيما يملك الاجارة اما فيما لا يملك الاجارة لا يملك الايداع من الصغرى ٥ ثم العارية على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيه ان يقتفع به أي نوع شاء في أي وقت شاء عملاً بالاطلاق مالم يطالبه بالرد والثاني ان تكون مقيدة في مسمى وليس له ان يتجاوز فيه ماسمها



عملاً بالقييد الا اذا كان خلافاً الى مثل ذلك أو خيراً منه والحنطة مثل الحنطة الثالث ان  
 تكون مقيمة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع الرابع عكسه وليس له ان يتعدى الى  
 ما سواه وكذا الوقيد يمكن من مشتمل الهداية § اذا تعدى المستعير ثم أزاله زال الضمان  
 من الاشياء § اذا أمسك العارية بعد انقضاء المدة بان استعاره الى الليل فأمسكه الى الغد  
 فهلك فيه قال في السكاب يضمن واختلف المشايخ في ذلك منهم من قال انما يضمن لو انتفع به في  
 اليوم الثاني كالمودع ومنهم من قال وهو خمس الأعة السرخسى انه يضمن على كل حال وفرق  
 بين الاعارة والوديعة من وجهين ذكرهما في الفتاوى الصغرى ومن رام الاطلاع فليراجع  
 § وفي الوجهين فان أمسكها بعد الوقت ضمن وان لم ينتفع بها وهو الصحيح لانه أمسك مال غيره  
 لنفسه بغير اذن صاحبه اه § وفي الخلاصة لو كانت العارية مقيمة في الوقت مطلقة في  
 غيره فمخوان يعبر يومافهذه مارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يردّها بعد مضي الوقت مع  
 الامكان ضمن اذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيمة في المكان فمخونها  
 حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن وكذا لو خالف في المكان  
 يضمن وان كان هذا المكان أقرب اليه من المكان المأذون فيه وكذا لو أمسك الدابة في الموضع  
 الذي استعملها ولم يذهب الى الموضع الذي استعارها اليه ضمن وكذا في الاجارة ولو كانت  
 العارية مقيمة في الحمل مطلقة في غيره فمخونها حكم المطلقة الا في الحمل فمخوان يعبر دابته على  
 ان يحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد امثل وزن الحنطة يضمن اه وفي  
 الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها  
 بعد الوقت هو المختار وسواء كان التوقيت نصاً أو دلالة حتى ان من استعار قدوماً ليكسر حطباً  
 فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت وقال اجمل عليها برا فمكث بحمل براً أياماً يبرأ لا لاطلاق وفيه  
 أيضاً وكل فعل هو سبب للضمان لو ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وكذا به ضمن المستعير الا  
 ان يبرهن على الاذن اه § لو وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن  
 هذا اذا نام جالساً لا مضطجعا من مشتمل الهداية § وفي الفصولين لو نام مضطجعا ضمن في  
 الحضر لا في السفر § العبد المأذون عليك الاعارة وكذا الصبي المأذون من مشتمل الهداية  
 § وفي الخلاصة الصبي اذا استعار شيئاً كالقدوم ونحوه فاعطاه وكان الشيء لغيره الدافع فهلك  
 في يده ان كان الصبي الاول مأذوناً فانه يجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك  
 الشيء للاول لا يضمن الثاني اه § واذا هلك العين المستعارة في يد المستعير ضمن المستعير  
 لا يرجع على المعير لان القبض كان لنفسه من كفالة الاشياء § وفي الخلاصة لو هلك المستعار  
 بعد الاستعمال فجارجل وادعى انه كان له وأثبتته بالجهة فان شاء المستحق ضمن المستعير ثم هو  
 لا يرجع على المعير لانه ضمن بفعله نفسه وان ضمن المعير فلا يرجع على المستعير لانه يملكه  
 بالضمان فقد أمار ملك نفسه وفي الاجارة اذا ضمن المستأجر فالمستأجر يرجع على الأجر  
 وأعطاه الاجر الى الموضع الذي نفقت لانه ضمن ماله بالسلامة باشتراط البدل بخلاف المعير

لانه متسرع والوديعة كالعارية اذا طلب المعير العارية فلم يرد لها عليه حتى هلكت يضمن ولو  
قال دعها عندي فتركها فهلكت لا يضمن ❀ ولو طلب العارية فقال المستعير نعم ارفع وفوط  
حتى مضى شهر ثم سرق ان كان مأجرا عن الرد وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا فان أظهر  
المعير السخط والكراهة في الامساك أو سكنت يضمن وكذا اذا لم يظهر السخط والرضا لان  
الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا فان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى  
ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان كانت موقوفة بوقت فضي الوقت ولم يرد يضمن  
وكذا اذا كانت موقوفة بمنفعة بان استعار قدوم الكسر الحطب فكسر ولم يرد حتى ضاع ضمن  
اه هذا هو الكلام الكلي الاجمالي في العارية واما التفصيل فنقول ان مسائل الباب تنقسم  
فلنذكر مسائل كل نوع على حده

### ❀ النوع الاول ضمان الدواب ❀

استعار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل ويعير غيره للجمل وله أن يركب ويركب غيره وان كان  
الركوب مختلفا لانه لما أطلق فله أن يعين حتى لو ركب بنفسه ليس له أن يركب غيره لانه  
نعين ركوبه واذا اركب غيره ليس له أن يركب حتى لو فعله ضمن ❀ استعار دابة فردها الى  
اصطبل مالكها فهلكت لم يضمن استحسانا لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار  
المالك معتاد كالتأليف ❀ ولو استعار دابة فردها مع عبده أو أجيده لم يضمن والمراد  
بالاجير الاجير مسانمة أو مشاهرة لانها أمانة فله أن يحفظها بيد من في عياله كافي الوديعة  
بخلاف الاجير مباوطة لانه ليس في عياله وكذا اذا اردها مع عبده أو أجيده لان المالك  
يرضى به ألا يرى انه لو ردها اليه فهو يرد لها الى عبده وقيل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب  
وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح وان ردها مع أجنبي ضمن ودلت المسئلة على ان المستعير  
لا يملك الايداع قصدا كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم يملكه لانه دون الاجارة وأولوا هذه  
المسئلة بانتهاء الاجارة لان قضاء المدة فصار مودعا أميناً عنه والمودع لا يملك الايداع ❀ ولو  
استعار دابة الى الحيرة فجاوزها الى القادسية ثم ردّها الى الحيرة فنفتت فهو ضامن هذه  
الجملة من الهداية الا ان الاخيرة من الاجارة منها ❀ استعار دابة للجمل له أن يعير غيره لان  
الناس لا يتفاوتون في الحمل ولو استعارها للركوب ولم يعين الركاب كان له أن يعيرها غيره  
قبل أن يركب لابعده وليس له أن يركب بعد ما ركب غيره فان ركب نص البزدوي انه يضمن  
وذكر شمس الأئمة ونحوهم زاده انه لا يضمن ولو استعار ليركبها هو لا يعير غيره من الصغرى  
❀ ولو ردّها الى أحد من في عياله المعير فضاقت لا يضمن وكذا لو ردّها الى صبيته أو الى منزله  
لا يضمن لان هذه الاشياء في يده حكما فحصل الرد الى المالك معنى ❀ استعارها ليركبها فركب  
وأركب غيره فعطبت ضمن قيمتها ❀ استعارها للجمل عليها عشرة مخانيم خنطة فحمل عليها  
خمس عشرة شحموما فهلكت الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعارها ليطسن بها

عشرة مخاتيم وطعن أحد عشر فغطت فانه يضمن جميع قيمتها والفرق ان في الطعن التلف يحصل من الختم الحادى عشر لانها فرغت من طعن عشرة ولم يتصل بها التلف وانما اتصل بالحادى عشر وهو بغير اذن صاحبها وفي الحمل التلف حصل بحمل الكل لان حمل الكل وجد جملة فكان التلف مضافا الى الكل ❀ استعارها الى موضع فركها الى الفرات ليستقيم وجهة الموضع من غير جهة الفرات ضمن كمالها وأخرجها الى السقي ❀ هلك في يد المستعير ثم استحققت للمالك ان يضمن أحدها شاء ولا يرجع أحدهما على صاحبه ❀ رجل طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعير أعطيك غدا فجاء المستعير في الغد وأخذ بغير اذن صاحبه ومات في يده ضمن ولورده مات عنده لا يضمن من الخلاصة وفي فتاوى قاضى خان قال ابراهيم بن يوسف فحين استعار من آخر ثورا غدا فأجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فغط لا يكون ضامنا والفرق بينهما وبين المسئلة السابقة ان المستعير هنا أخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور أجابه بنعم غدا وعة قال صاحب الثور أعطيك غدا فهو وعد له الاعطاء وما اعاره اه ❀ استعار دابة ليشيع جنازة فلما نزل لصلاة الجنازة دفعها الى رجل ليصلى لم يضمن وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى ❀ نزل عن الدابة لصلاة في الصحراء وأمسكها فانقلبت لم يضمن اذا لم يقبها عن بصره ❀ استعار دابة فحضر الصلاة فدفعها الى رجل لمسكها حتى يصلى ضمن لو شرط ركوب نفسه والا فلا ضمان عليه فصولين ❀ اذا كان الرجل على دابة بآخرة فنزل عنها في المسكة ودخل المسجد ليصلى نخل عنها فلهكت فهو ضامن سواء ربطها أو لم يربط لانه لما غيبها عن بصره فقد ادعى بها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى من مشتمل الهداية قال في الفصولين وعلى هذا انه لو دخل بيته وتركها في المسكة ضمن ربطها أو لم يربط اذ غيبها عن بصره فلو تصور انه اذا دخل البيت لا تغيب عن بصره لا يضمن وبه يفتى اه ❀ وفي الخلاصة لو نزل عن الدابة ودخل المسجد وتركها في مسكة يضمن اذا هلكت وقبل لوربطها ثم دخل لا يضمن والاصح انه يضمن ذكره الامام السرخسى في نسخة اه ❀ استعار فرسا حاملا ليركبها الى موضع كذا فركبها فأورد في معه آخر فأسقطت جنيينا فلا ضمان على المستعير للجنيين ولكن اذا نقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن أن يركبه اثنان فاما اذا كان لا يمكن فهو اتلاف فيضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة وفي بطنها ولد فزلت من غير صنعه وأسقطت الولد لا يضمن المستعير ولو كبحها بالجام أو فقا عينها يضمن ❀ استعار ثورا يساوى خمسين اينة فعمله فقهره مع ثور يساوى مائة فغطب الثور العارية ان كان الناس يفعلون مثل ذلك لا يضمن والا ضمن ❀ اذا ربط الحمار المستعار بحبل فاختنق لا يضمن ❀ استعار دابة الى موضع فلك طريقا ليس بمسلول ضمن ان عطب ولو عين طريقا فلك طريقا ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول ضمن وكذا ان كانا متقاربين في

الامن ❊ اذا جعل الدابة المستعاره في المرباط وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار  
 فسرق ان استوفى بوثيقة لا يقدر الحمار على الذهاب لاضمان عليه ❊ استعار دابة من  
 رجل وأرسل آخر لقبضها من المعير فركبها المبعوث في الطريق فهلكت يضمن المبعوث ولا  
 يرجع على الاتراذ لم يكن مأمورا من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب وان  
 كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن لان المالك رضى بركوبها حين دفعها اليه ذكره في  
 البرازية ❊ استعار دابة وبعث غلامه الى المصر ليأتي بها اليه فأخذها الغلام من المعير ليأتي  
 بها الى مولاه فعمل الغلام بالدابة قبل أن يأتي بها اليه فهلكت من عمله يضمن العبد ويكون  
 في رقبته يباع فيه في الحال ❊ رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي هي  
 عندك من فلان ما لكها فأمرني أن أقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت عنده ثم أنكروا  
 المعير أن يكون أمره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان  
 كان كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع من مشغل  
 الهداية ❊ استعار دابة ليعمل عليها برابعينها مع وكيله ليعمل البر عليها فحمل الوكيل  
 بنفسه لم يضمن كافي الصغرى والفصولين وهذا عجيب ❊ رجل أرسل الى رجل رسولا  
 ليستعير دابته الى الحيرة فقال الرسول ان فلانا يستعير منك الدابة الى المدينة فركبها المستعير  
 وبدا له أن يذهب الى المدينة ولا يشعر بما قال الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحيرة يضمن ولا  
 يرجع على الرسول بما أدى وكذا الاجارة من الخلاصة ❊ وفيها اذا ترك المستعار في  
 المسرح يرعى ان كانت العادة هكذا لا يضمن وان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله  
 في القرية وليس للقرية باب مفتوح لا يضمن ان نام سواء نام قاعدا أو مضطجعا اه ❊ أرسله  
 ليستعير دابة الى درغم فقال الرسول لربها ان فلانا يقول لك اعرفني دابة الى سرييل ثم بدا له  
 أن يركب الى سرييل وهو لا يشعر بما فعل رسوله فركبها الى سرييل لم يضمن ولو ركبها الى  
 درغم ضمن ولا يرجع على الرسول بما ضمن ❊ لو ترك المستعير الثور في المسرح فهلك لو علم  
 ان المعير يرضى بكونه في المسرح وحده كعادة بعض أهل الرسانيق لم يضمن ولو لم يعلم بان  
 كانت العادة مشتركة ضمن ❊ ترك الثور في الجبانة ضمن ولو كانت الجبانة مسرح هذا  
 الثور للمعير وكان يرضى بكونه فيها يرعى وحده لم يضمن ❊ رده المستعير الى بهار الى مري كان  
 المعير يرعاه فيه ويرضى بكونه فيه وحده بلا حافظ لم يضمن ❊ استعار ثورا واستعمله وفرغ ولم  
 يحل حبله فذهب الى المسرح فاختنق به ضمن ❊ استعار دابة الى مكان في أي طريق فذهب لم  
 يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن  
 اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف من الفصولين ❊ وفي الخلاصة استعار دابة الى  
 موضع ~~موضع~~ كذا أو سلك طريقا ليس بمسلكة يضمن ان ضاقت أو عطبت ولو عين طريقا طسكت  
 طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان أبعد أو غير مسلول يضمن ❊ بعث أجيره  
 ليستعير دابة فأطارها عليها منبج فسقط لو سقط من صنف سيرا الاجير ضمن الاجير خاصة اه

قال قاضي خان وان لم يعنف الدابة لا يكون ضامنا اه **❦** استعار دابة وبعث عنه ليأتي بها  
فركبها فنه فهلكت به ضمن القن وبيع فيه في الحال **❦** لوجاء خادم المعير فذفع اليه  
المستعير ثم أنكر المعير الامر لم يضمن اذ الرد على خادم المعير كارد على المعير **❦** استعار دابة  
الى الليل وتلفت قبل الليل لا يضمن ولو تلفت في اليوم الثاني قال في الكتاب ضمن قال بعضهم  
انما يضمن ان انتفع بها في اليوم الثاني - حتى يصير غاصبا والا فلا يضمن وقال بعضهم ضمن على  
كل حال واطلاق محمد بن علي عليه وعليه الفتوى **❦** استعار دابة وعين جهة الانتفاع ثم خالف  
فهو على ثلاثة اوجه أن يخالف في المعنى مع اتحاد الجنس أو يخالف في الجنس أو يخالف في  
القدر أما الاول وهو المخالفة في المعنى مع اتحاد الجنس بأن استعار دابة ليجمل عليه عشرة  
مخاتيم من هذا البر فحمل عليها عشرة مخاتيم من بر آخر لم يضمن وكذا لو استعارها ليجمل عليها  
من بره فحمل عليها مثله من بر غيره لان مثل هذا التقييد غير مفيد وأما الثاني وهو  
المخالفة في الجنس بان استعار دابة ليجمل عليه عشرة أقفزة بر فحمل عشرة أقفزة شعير  
يضمن قياسا ان خالف في الجنس لا استحسانا لانه أخف تخالف الى خير حتى لو سمي مقسدا را  
من البر وزنا فحمل عليها مثل ذلك الوزن من الشعير ضمن اذ يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما  
يأخذ البر وكذا لو استعارها ليجمل عليها بر فحمل حطباً أو قطناً أو تبناً بذلك الوزن ضمن لما مر  
وكذا لو حمل حديد أو آجر أو حجارة بوزن البر ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون أضرب وأما  
الثالث وهو المخالفة في القدر بان استعارها ليجمل عليها عشرة مخاتيم بر فحمل خمسة عشر  
محتوما فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمته الثلاثون ولو علم انها تطيق ضمن  
ثلثها توزع بالضمان على قدر ما اذن وغيره من الفصولين وفي الخلاصة لو كانت العارية  
مقيدة في الحمل مطلقة في غيره فحكمها حكم العارية المطلقة الا في الحمل فخوان يعير دابة على  
أن يحمّل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها آجر أو حديد مثل وزن الحنطة يضمن ولو  
حمل عليها عشرة مخاتيم شعير أو دخن أو أرز الا انه مثل وزن الحنطة ذكر الامام السرخسي  
انه يضمن وذكر الامام خواهر زاده انه لا يضمن وهو الاصح **❦** ولو استعار دابة ليجمل عليها  
عشرة مخاتيم حنطة فحمل شعير افعطت يضمن قيمتها وحكم الاجارة حكم العارية ولو زاد في  
القدر فذكرنا في كتاب الاجارة قال المصنف والامام السرخسي في نسخته ذكر المسئلة على  
أربعة اوجه أحدها أن يحمّل عليها غير ما عينه المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان  
عين حنطته فحمل حنطة غيره لا يضمن والثاني أن يخالف في الجنس بان استعار ليجمل عليها  
عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها عشرة مخاتيم شعير لا يضمن استحسانا أما لو سمي قدرا من  
الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن والثالث أن يسمى حنطة فحمل عليها  
آجر مثل وزن الحنطة يضمن وكذا لو حمل مثل وزن الحنطة تبناً والرابع أن يخالف في  
القدر بان يحمّل عشرة مخاتيم فحمل خمسة عشر يضمن اه **❦** استعار ثورا ليكرب أرضه وعين  
الأرض وكرب أرضاً أخرى فغطب الثور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب بسهولة

وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى مكان آخر تلك المسافة كان ضامنا وكذا لو أمسك الثور في بيته ولم يركب حتى عطب لعدم الرضا من المسالك بالامسالك كذا في الصغرى ومشمئ الهداية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي أن لا يضمن لو كرب مثل المعينة أو أرخى منها كما لو استأجر دابة للجمل وسمى نوعا بخلاف لا يضمن لو حمل مثل المسمى في الضرر أو أخف منه كما لو سعى كبري فخمل كرشعير أو سمسم وكما لو عين طريقا ثم سلك طريقا آخر قلت ولكلامه وجه ولكن لم ينقل عن السلف ❀ استعار دابة ثم نام في المغارة والمقود في يده فقطع انسان المقود وذهب بالدابة لم يضمن ولو لم يقطع المقود من يده وأخذ الدابة وهو لم يشعر يضمن وقال المصدر الشهيد ان نام جالس لم يضمن وان نام مضطجعا ضمن كما في الخلاصة والوجيز قال في البرازية وهذا لا يناقض ما مر من ان نوم المضطجع في السفر ليس بترك للفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم وفي الفصولين لو نام مضطجعا في الحضر ضمن والا فلا يضمن اه ❀ طلبها فقال المستعير نعم ادفع فتركه وفرط في الدفع حتى سمرت فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نص المستعير على السخط يضمن كذا في مشتمل الهداية وفي الفصولين وان لم يظهر لارضا ولا سخطا يضمن أيضا وجهه ان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن ذكره قاضي خان ❀ نام وزكها ناسيا ضمن ❀ استعار دابة الى موضع كذا فله أن يذهب ويجيء عليها فان لم يسم موضعا ليس له أن يخرج بها من المصر من مشتمل الهداية ثم لو خرج بها من المصر ضمن استعملها أولم يستعملها لانها مجرد الخروج تصير عرضة للتلف فيكون اخراجها تضيقا معنى من الفصولين ❀ عبد محجور استعار من مثله دابة وهلك تحتها ثم استحققت أو كانت لمولى المعير له ان يضمن الراكب وليس لمولاه ان يرجع على المعير وان ضمن المستحق المعير يرجع مولاه في رقبة الراكب من الوجيز ❀ للمستعير أن يركب دابة العارية في الرجوع ❀ لو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المعتاد عفو وهذا بخلاف ما لو استعارها للجمل را فحمل الاخف فانه لا يضمن (١) أخرى بعاريت دادو كفت كه زيادت از چهار روز مند از چهار روز اين خبر بيار بازده روز داشت خر مرد قيمت روز پنجم ضامن شود ❀ المستعير لو خالف ثم وافق وردها الى من في عيال المعير ينبغي أن يضمن على ما عليه الفتوى لانه لا يبرأ بالعود الى الوفاق ما لم يسلمها الى مالكها من الفصولين ❀ استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحمل الجبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح فصار الجبل في عنقه فشد ومات يضمن هذه في فوائد الامام ظهير الدين وفي فوائد شيخ الاسلام ❀ لو ربط الحمار المستعار على الشجر بالجبل الذي عليه فوقع في عنقه فقتل ومات لا يضمن لان الربط معتاد لا التخليص بالجبل ذكره في البرازية (١) أعطى حماره مارية وقال للمستعير لا تتأخر أكثر من أربعة أيام وانت به في اليوم الرابع فتأخر الى خمسة عشر يوما ومات الحمار يضمن قيمته يوم الخامس



إذا جحد العارية أو الوديعة وهي من يحول عن مكانة يضمن وإن لم يحولها بخلاف ما إذا  
 ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعهما حتى يقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون  
 الذي ركبها من الخلاصة ❶ دفع حماره إلى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار  
 خذ حماري فانتفع به حتى أرد عليك حمارك فضاغ في يده ثم إن المودع رد حماره لا يضمن لأنه  
 مأذون بالقبض هذه في الوديعة من الخلاصة ❷ استعار من رجل ثورا غدا إلى الليل فأجابه  
 بنعم ثم جاء ولم يجد المعير فأخذ الثور من امرأته واستعمله فغضب قالوا لا يكون ضامنا لأن إعاره  
 الدابة لا تكون إلى النساء وأعمالهن ما كان من متاع البيت ❸ استعار دابة على أن يذهب بها  
 حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب المستعير إلى الحيرة  
 أو أمسكها بالكوفة شهرًا يحمل عليها فعطيت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا إطلاق العارية  
 ❹ رجل قال لغيره اعزني دابة فنفقت وقال رب الدابة لا بل غصبتهم فإن لم يكن ركبها كان  
 القول قول المقر ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يقبل قوله ويكون ضامنا لوجود سبب  
 الضمان وهو استعمال دابة الغير وإن قال رب الدابة آجرتكها قال لا بل اعزنتي فالقول  
 قول الراكب مع عينه ولا ضمان عليه لأنهما تصادقا على أن الركوب كان باذن المالك  
 ❺ استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما أتى البلد لم ينفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار  
 في يد رجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلمه إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط  
 في الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره وإن استعاره مطلقا لا يكون  
 ضامنا لأن في الإعارة المطلقة للمستعير أن يعير غيره سواء كانت الإعارة فيما يتفاوت الناس  
 في الانتفاع كالركوب أو لا يتفاوت كالجل وهذا على قول من يقول للمستعير لا يعلل الإيداع  
 ولو قال المعير لا تدفع إلى غيرك كان ضامنا على كل حال إذا دفع إلى غيره ❻ رجل باع من آخر  
 عصيرا فأما ره البائع حماره لجل العصير فلما جمل وأراد سوق الحمار قال له البائع خذ حماره  
 وسقه كذلك ولا تحمل عنه فإنه لا يستمسك إلا هكذا فقال المشتري نعم فأخذ حماره ثم خلى عنه  
 بعد ساعة وترك العذار فأمرع في المشى وسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لأنه شرط شرطًا  
 مفيدًا فإذا خالفه صار غاصبا ❼ رجل قال لغيره اعزني دابة ففر سجين أو قال إلى فر سجين من  
 محمد أنه قال له فر سجنان جائئوا ذاهبا استحسنا قال وكذلك كل عارية تكون في المصر نحو  
 التشبيع في الجنازة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع عليها وعن أبي  
 يوسف إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها ويحيى وقد مرّت هذه الجملة عن  
 قاضي خان ❶ أخذ دابة رجل بغير أمره من يثمه ثم ردها إلى بيته وهلكت لم يضمن من الوجيز  
 ❷ استعار من رجل حمارا فقال لي حماران في الأصطبل خذا أيهما اشتيت فأخذ أحدهما  
 لا يضمن ولو قال خذ أحدهما أو اذهب به والباقي بجماله ضمن من الفصولين والخلاصة ❸ لو  
 أمسك الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يذهب إلى الموضع الذي استعارها إليه ضمن كذا  
 في الإجارة من الخلاصة ❹ وفيها رجل قال لا تنزعني دابة فنفقت وقال لا تنزعني



لا يضمن ان لم يكن ركبها لانه لم يقر بسبب الضمان ولو قال آجرتم قال قول الراكب مع عينه  
لانهما اتفقا على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي عليه الاجر وهو ينكر وهو بخلاف العين  
اذا هلك في يد رجل وقال وهبته الى وقال المالك بهتة من يكون ضامنا لان العين مال  
مقوم فلا يسقط حق المالك عن مالته الا باسقاطه أما المنفعة فاعانده دخل حكم المالية بحكم  
الاجارة والراكب منكر فلا يضمن شيئا اهـ ﴿ فرغ من الانتفاع بالذات المستعمارة فارسلها  
ووضع عليها الا كاف ونام ساعة فضاع ضمن ﴿ استعار ذبابة فسكت المالك قال شمس الائمة  
المرحسي الا عارة لا تثبت بالسكون من البرازية ﴿ استعار الوصى ذبابة لعمل الصبي ولم  
يردها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي قال رضي الله عنه انها عجيبة ﴿ استعار ذبابة  
للعمل فله ان يركبها ولو استعار ليحمل عليها كذا من امن الخطئة الى البلد وهلكت الخطئة  
في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعير ﴿ استعار ذبابة للحمى الى  
مكان كذا وقال له المالك ابعثها مطلقا فبعثها على من ليس في عياله لم يضمن من القنية  
﴿ رجل استعار من آخر ثورا غدا فأجابه بنعم فغدا المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فأخذ  
الثور من بيته واستعمله فغضب قال ابراهيم بن يوسف لا يكون ضامنا وقد مررت

### ﴿ النوع الثاني ضمان الامتعة ﴾

استعار ستر اللذين فسرق العترة من الاذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم ينصبه  
في الحائط كان ضامنا ﴿ رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في  
الحمام أو انكسر كوز الفخار من يديه عند الشرب قال الفقيه أبو بكر البخلي لا يكون ضامنا  
قيل هذا اذا لم يكن من سوء امساك فان كان من سوء امساك يكون ضامنا ﴿ استعار  
كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب يطالبه بالرد فلم يجبه بالضياع ووعد بالرد ثم أخبره بالضياع  
قال بعضهم ان لم يكن آيسامن وجوده لا ضمان عليه وان كان آيسامن وجوده يكون ضامنا  
وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا تقبل دعوى الضياع منه لانه من اقص قال في البرازية وبه  
يفق ﴿ استعارت امرأة ميراويل لتلبس فلبست وهي غشي فزلت رجلها فتخرق الميراويل  
لا ضمان عليها لانها غير مضيعة ﴿ استعار شيئا فقال له المعير لا تدفع الى غيرك فدفع وهدى  
عند الثاني قال الفقيه أبو جعفر يضمن المستعير لانه دفع اليه بغير اذنه وقال بعضهم ان كان  
الشيء لا يختلف باختلاف المستعمل لا يضمن ﴿ استعار رجلا أو فسطاطا وهو في المصر  
فساربه فلا تنعني أبي يوسف لا يكون ضامنا وان استعار ثوبا أو عمامة فساربه كان ضامنا  
﴿ استعار ثوبا باليسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا من  
قاضي خان ﴿ لو استعار من اليسطي به أرضه ففتح النهر ووضع المتر تحت رأسه ونام  
مضطجعا فسرق لا يضمن لانه حافظ ولهذا المهرق من تحت رأسه التباغم يقطع وان كان في  
المصر أو هذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن نام فاعدا أرضه مضطجعا والمستعار تحت

رأسه أو موضوع بين يديه أو بجوار يديه بحيث يعد حافظاً عادة من الخلاصة ❀ استعار  
 من اليدق مبطخه فدقها وفرغ ثم أعاره من غيره وضاع يضمن المالك أي ما شاء قال رضي الله  
 عنه المرو المستحقة ما لا يختلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان لكون الأمانة بعد انتهائها  
 مدتها بالفراغ من العمل الذي عينه للاستعارة ❀ استعار كندرة ثم أعارها من غيره لا يضمن  
 ❀ استعارت ملاءة للمصيبة ثم خرجت منها إلى مكان آخر فخرقت يضمن ❀ استعار فأساً  
 وضرب في الحطب (١) وسخت شد در هيزم وتبرديكر كرفت وبهره آن تبرزد وانكسر يضمن  
 وقيل إن كان الضرب معتاداً لا يضمن ❀ استعارت ملاءة ووضعها في البيت والباب مفتوح  
 فصعدت السطح فهلكت قيل يضمن وقيل لا يضمن ❀ استعارت طشتاً وغسلت فيه بلغ بكبح  
 بأرباغ فأنكسر إن كان يغسل مثلها في مثله وكان الغسل معتاداً لا يضمن ❀ استعار قدر الطبخ  
 فطبخ فيها مرققة ونقلها من الكافون مع المرققة أو أخرجهما من البيت فوقعت من يده وانكسرت  
 فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحال إذا زلق قنية ❀ إذا استعارت سراً وبيل فزلفت رجلها في  
 المشى فخرق لا يضمن ❀ وقع من يدرب البيت شيء على ودبعة عنده فافسدها يضمن وإن كان  
 بساطاً أو وسادة استعاره ليلسطة لم يضمن هو ولا أجيره بخلاف الحال لأن فعله بعوض فيتمتع  
 بشرط السلامة بخلاف هذا ❀ لو رد الثوب المستعار فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسكه إلى  
 الليل وهلك لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرد يضمن من القنية ❀ وفيما أردعه أحناساً  
 وغاب ومات ولم يجد المودع وأرناله سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع إليها إذا كانت  
 تقدر على الحفظ ❀ استعار منشاراً فأنكسر في النشر نصفين فدفعه إلى الحداد فوصله بغير  
 إذن المعير ينقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسراً وكذا الغاصب إذا غصبه منكسراً هذه  
 في الغصب من القنية ❀ وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لأن هذا حفظ عادة لكن إذا نام  
 جالساً أما إذا نام مضطجعا يضمن ❀ صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم أو القاس ونحوه  
 فأعطاه والمستعار غير المعطى فهلك في يد الصبي إن كان الدافع مأذوناً لا شيء على المستعير  
 وإنما يجب الضمان على الدافع لأنه إذا كان مأذوناً صرح منه الدفع فكان الهلاك حاصلاً  
 بتسليطه وإن كان الدافع محجوراً يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالأخذ منه لأن الأول غاصب  
 والثاني غاصب الغاصب من الصغير وقاضي خان ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن إلا أخذ  
 من مشتمل الهداية قال صاحب الفصولين لو أراد بالمأذون مأذوناً في التجارة لا في هذا الدفع  
 ينبغى أن يضمن كل منهما كما في المحجور إذا دفع غاصب حينئذ فإن كان مأذوناً في التجارة لعدم  
 الملك والاذن في الدفع فيصير الأخذ غاصب الغاصب فينبغى أن يضمن كل منهما ولو أراد  
 الاذن في الدفع أيضاً ينبغى أن لا يضمن الدافع أيضاً الاذن المالك اه ❀ استعار قلادة ذهب  
 فقلاها صلياً فسرقته فإن كان الصبي بضبط حفظ ما عليه لا يضمن ولا يضمن من الوجيز  
 ❀ استعار شيئاً فدفعه ولده الصغير المحجور إلى غير مالكه عارية ضمن الصبي الدافع وكذا

(١) ويثبت في الحطب فأتى بفأس ثابته وضرب رأس تلك الفأس

الآخذ للمار ❊ ادعى المستعير الاذن وحججه المعير ضمن المستعير الا أن يبرهن فصولين  
 ❊ استعار فاه أو قد وما يكسر الحطب فوضعه في البيت فتلف بلا تقصير ضمن لانه اذن  
 بكسر الحطب لا بوضعه في بيته وقيل لا يضمن وبه أفتى صاحب المحبط وقاضى خان وبالضمان  
 أفتى الامام جلال الدين من مشتمل الهداية ❊ استعار فاسا ودفعه الى أجيره ليعمل به  
 فقربه ينبغي أن لا يضمن كما هو المختار كذا في الاجارة من الفصولين ومشتمل الهداية ❊ لوجاء  
 خادم المعير فدفع اليه المستعير ثم أنكر المعير الامر لم يضمن المستعير اذا الراد الى خادم المعير كالرد  
 الى المعير ذكره في الفصولين قلت الا اذا كان شيئا نفيسا فيضمن كما مر ❊ (١)  
 كانه دى عاريت خواست نادرياغ كار كنسد معير كفت درباغ مكذار يا خود ييار فتركه  
 ثمة ينبغي أن يضمن ❊ (٢) كانه دى عاريت خواست تاب راد راد آب بر بست  
 ووضعه تحت رأسه ونام فسرق يبرأ اذا النوم على هذا الوجه ليس بتضييع ❊ دفع  
 المستعار الى قن المعير فتلف فلو كان عقد جوهرا أو شيئا نفيسا ضمن المستعير بالدفع الى قن المعير  
 من الفصولين ❊ هلكت العارية في يد المستعير ثم استحققت له أن يضمن أيهما شاء ولا  
 يرجع أحدهما على صاحبه وفي الاجارة يرجع المستأجر على الا جردون العكس ❊ لو  
 رد العارية الى أحد من في عيال المعير فضاعت لا يضمن الا اذا كانت شيئا نفيسا كالجوهر  
 فردها الى هؤلاء يضمن من الوجيز ❊ وفي الخلاصة لو رد العارية مع ابنه أو عبده يبرأ من  
 الضمان كذا كرنا في الوديعة وكذا لو ردها الى عبد المعير أو أجيره أو من في عياله يبرأ من  
 الضمان ولو كانت العارية عقد جوهرا أو شيئا نفيسا فدفع الى عبد المعير أو الى أجيره يضمن  
 انتهى ❊ اعارت شيئا من متاع البيت بغير اذن الزوج فان كان كما يكون في أيديهن عادة  
 فضاع لم تضمن ولو من غيره ضمن من الفصولين والوجيز ❊ وفي الخلاصة رجل استعار  
 من امرأه شيئا مما كان من ملك الزوج فاعارت فهل ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في  
 أيديهن عادة فلا ضمان على أحد أما في القرمس والتور فيضمن المستعير أو المرأة انتهى ❊ طلب  
 المعير العارية ففرط في الدفع فهلكت ان كان قادرا على الرد وقت الطلب ضمن والا فلا يضمن  
 من الفصولين ❊ وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاعت ضمن ❊ اذا كانت العارية  
 مؤقته بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى فيه أن تكون المدة مؤقته تصاعداً  
 دلاله حتى ان من استعار قد وما يكسر الحطب فكسره وأمسكها حتى هلك ضمن ❊ ولو دخل  
 منزل رجل باذنه وأخذناه لينظر اليه فوقع فأنكسر لاضمان عليه وان أخذه بغير اذنه من  
 مشتمل الهداية ❊ استعار ثوبا ليلبسه هو ليس له ان يعبر غيره فان فعل ضمن وان لم يعين  
 اللبس له أن يعبر غيره قبل ان يلبس فان أعار بعد ما لبس ضمن وكذا يضمن اذا لبس بعد  
 ما لبس غيره كما في الوجيز والفصولين وفي قاضى خان فان لبس بعد ما لبس غيره قال الامام

(١) أخذ فاسا عاريت بلبسته ملها في كرمه فقال المعير لا تركها في الكرم وأت بها مغفل

(٢) أخذ فاسا عاريت بلبسها طريق المساء فسدته

على البردوى يضمن اذا هلك رذ كرا لامام السرخسي والشيخ خواهرزاده انه لا يضمن وكذلك كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع انتهى ﴿ رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئاً ثم طالبه المغير بالرد فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاوية قالوا ان كان البيت في أيديهما لا يكون المستعير راد او لا مضيعا ولا يكون ضامنا من قاضيان والوجيز ﴿ استعار ثوباً من رجل ثم طلب المغير ان يردّه فقال المستعير نعم هوذا دفعه اليك ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان المستعير عاجزاً عن الرد وقت الطلب لا ضمان عليه وان كان قادراً على الرد فان أظهر المغير السخط والكراهة في الامساك ضمن المستعير وكذلك اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح بالرضا لا يضمن من قاضيان ﴿ لو أخذ ثوب رجل من بيته بغير أمره ثم رده الى بيته وهلك لم يضمن من الوجيز ﴿ ولو قال لا آخذ منك هذه القصعة من الثريد فأخذها أو كلها فاعليه مثله أو قيمته وهو قرض الا اذا كان بينهما مباشرة فيكون ذلك دلالة الاباحة ﴿ وفي العميون قال خلف بن أيوب سألت مجمداً عن رجل استعار من رجل رقعة رفع بها قصصه أو خشباً يدخله في بابه قال لا يكون هذا عارية وهو ضامن لذلك كله وهو غزلة القرض فان قال أردده عليك فهو عارية من الخلاصة ﴿ وفيما اذا جدد غيره العارية أو الوديعة وهي مما يحول عن مكانها يضمن وان لم يحولها بخلاف ما اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى عقرها آخر فالضمان على الذي عقرها دون الذي ركبها

### ﴿ النوع الثاني ضمان القن ﴾

استعار عبد افردته الى دار المالك ولم يسلمه لم يضمن لانه أتى بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دار المالك معتمد من الهداية ﴿ استعار قنا لخدمته شهراً فهو على المصير من الفصولين ﴿ استعار قنا لخدمته فله ان يعيره وان عين نفسه للخدمة لعدم تفاوت الناس في الاستخدام بخلاف لبس الثوب من الوجيز والفصولين

### ﴿ النوع الثالث ضمان العقار ﴾

استعار بيتاً ليسكنه له ان يعيره غيره وان عين ان يسكنه بنفسه لعدم تفاوت الناس في السكنى بخلاف اللبس كافي الفصولين والوجيز ﴿ رجل استعار من آخر أرضاً لبنى فيها وبغرس فيها نخيلاً فأغارها صاحب الأرض لذلك ثم بدل المالك أن يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقاً أو مؤقتة الى عشر سنين أو ما أشبه ذلك لانها غير لازمة ثم ان كانت الاعارة مطلقة فرجع المغير لا يضمن للمستعير شيئاً ويكون للمستعير غرسه وبناءؤه وعلى قول ابن أبي ليلى والشافعي يضمن المغير قيمة البناء والغرس قائماً يوم الاسترداد ولو كانت الاعارة مؤقتة بان قال صاحب الأرض أعرتك هذه الأرض عشرين سنة لغرس فيها أو لبنى فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان ضامناً للمستعير قيمة البناء والاغراس قائمة يوم الاسترداد

عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع البناء والاغراس ولا يضمن القيمة فيكون له ذلك اذا كان قلع الاشجار ورفع البناء لا يضر بالارض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الارض ان يملك البناء والغرس بالقيمة وعلى قول زفر للمستعير ان يرفع البناء والغرس ولا يضمن صاحب الارض كما لو كانت الاعارة مطابقة من قاضيان وفي الهداية وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت صح رجوعه ولكنه يكره ويضمن المعير ما نقص البناء والغرس بالقلع كذا ذكره القدوري في مختصره وما ذكره قاضيان من انه يضمن قيمتهما ويكونان له مروي عن الحاكم الشهيد ذكره في الهداية أيضا ﴿ لو أعار داره ثم ربط المعير دابته على باب الدار فضررت انسانا لا يضمن بخلاف المؤخر اذا ربط دابته بعد ما سكن المستأجر على ما مر في الاجارة هذه في الاجارة من الخلاصة ﴿ لو بنى المستعير حائطا في الدار المستعارة يقال له بالفارسية باخسه فلما استرد المعير الدار وأراد المستعير ان يرجع عليه بما انفق ليس له ذلك وليس له ان يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الارض من الخلاصة

#### ﴿ النوع الرابع ضمان المستعار للرهن ﴾

استعار عينا ليرهنه ولم يسم ما يرهنه فله ان يرهن باي قدر وباي نوع شاء فله ذلك المستعار في يد المرتهن ضمن المستعير للمعير قدر ما يسقط به عن المستعير من الدين وكذلك لو دخله عيب فسقط بعض الدين ضمن الراهن للمعير قدر ذلك ولو ان الراهن عجز عن فكالك الرهن ف قضى المعير دين الراهن كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر ما يسقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع باكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفا ورهنه بالفين باذن المعير وافتكه المالك بالنقير درهم لا يرجع على الراهن باكثر من ألف ﴿ ولو أن المستعير وكل رجلا بقبض الرهن من المرتهن والرد على المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك المال في يد الوكيل وان لم يكن في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل لم يجز ﴿ وليس للمستعير ان يتنفع بالرهن ولا ان يستعمله قبل الرد ولو بعد الفكالك فان فعل ضمن من قاضيان ﴿ قال في الهداية ولو استعار عبدا أو دابة ليرهنه فاستخدم العبد أو ركب الدابة قبل ان يرهنه ما ثم رهنه ما بمال مثل قيمتهما ثم قضى المال ولم يقبضهما حتى هلكا عند المرتهن فلا ضمان على الراهن وكذلك اذا اقتل الرهن ثم ركب الدابة أو استخدم العبد ثم عطب بعد ذلك بغير ضعه لا يضمن انتهى ﴿ وان سمي المعير قدرا أو جنسا فخالفه المستعير فرهنه باقل مما سمي أو أكثر أو بصفة أخرى لا يجوز وبصير ضامنا والذابل في الهداية ﴿ وكذا لو استعاره ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره أو استعاره ليرهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة لا يجوز وبصير ضامنا والمستعير ان يأخذه من المرتهن من قاضيان ﴿ ولو هلك المستعار عند المستعير قبل ان يرهنه أو بعد ما فتكه فلا ضمان عليه من الهداية ﴿ ولو اختلفا في الهلاك والنقصان فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان يرهنه أو بعد ما فتكه كان القول قول المستعير مع عينه من قاضيان وان اختلفا في قدر ما أمره

بالرهن فالقول للمعير لان القول قوله في انكار أصله فكذلك في انكار وصفه ولورهنه المستعير  
 بدين موعود وهو ان يرهنه ليقرضه كذا فذلك في يد المرتهن قبل الاقراض والمسمى والقيمة  
 سواء يضمن المرتهن قدر الموعود والمسمى للرهن ويرجع المعير على الراهن بمثله من الهداية  
 ولو هلك المستعار في يد المرتهن بعد قضاء دينه يرد ما قبض على الراهن ويدفع الراهن  
 ذلك المقدار على المعير من الوجيز

باب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول

(الفصل الاول في بيانها وما يجوز للمودع ان يفعل وما ليس له وما يصير به مودعا)

الايداع تسليم الغير على حفظ ماله والوديعة ما يترك عند الامين وهي امانة في يد المودع اذا  
 هبكت لا يضمنها كفي الهداية وغيرها قال في الاشياء الوديعة امانة الا اذا كانت باجر  
 فضمنه ذكروه الزيلعي انتهى واشترط الضمان على المودع باطل هذه في الكفالة  
 من الهداية ثم الوديعة تارة تقع بالايجاب والقبول صريحا كقوله اودعناك وقيل  
 الاخر وتم بالايجاب وحده في حق الامانة لا في حق وجوب الحفظ عليه حتى لو قال للغاصب  
 اودعناك المغمصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل حتى لو هلك عنده لم يضمن وتارة تقع  
 بالكناية كقوله لا تسر اعطى ألف درهم أو قال اعطني هذا الثوب الذي في يدك فقال  
 اعطيتك فهذا على الوديعة نص عليه في المنتقى من الوجيز وتارة تقع دلالة فلو جاء رجل بشوب  
 الى رجل وسأله بين يديه وقال هذا وديعة عنده وسكت الاخر صار مودعا فلو ذهب  
 صاحب الثوب ثم ذهب الاخر بعده وترك الثوب ضاع الثوب كان ضامنا لان هذا قبول  
 منه للوديعة عرفا وكذا لو وضع صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل له شيئا والمسئلة بحالها  
 كان ضامنا ايضا لان هذا ايداع عرفا ولو قال الجالس لا اقبل الوديعة فوضع الثوب بين يديه  
 وذهب وضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول ولو قال لا اقبل  
 حتى لم يصير مودعا ومع ذلك ترك الثوب ماله فذهب ثم رفعه من لم يقبل وادخله في بيته ينفى  
 ان يضمن لانه لم يثبت الايداع صار غاصبا رفعه من الفصولين وضع في بيته شيئا غير  
 امره فلم يحفظه حتى ضاع لا يضمن لعدم التزامه الحفظ من البرازية واذا قال ضعه في هذا  
 الجانب من بيتي الا اني لا اؤتم حفظه يصير مودعا ذكروه في القنية وفيها عن عين الأئمة  
 الكروائيسى وضع عنده شيئا وقال له احفظه حتى ارجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار  
 مودعا ويضمن ان ترك حفظه وعن أبي الفضل المكرماني لا يصير مودعا ولا يضمن بترك الحفظ  
 وهكذا في المحيط انتهى أقول وبقول صاحب المحيط ناخذ حلت زوجة الابن الى دار أبيه  
 خالية فاخذها الا عونة وقصر الصهر في المنع منهم مع قدرته عليه يضمن قال رضي الله عنه فقد  
 به له مودعا بدون تصريح بالاداع دون أهله وخدمه لانه القيم في الدار والمتصرف فتعين  
 الحفظ من القنية قام رجل من أهل المجلس وترك كتابه أو متاعه فالباقون مودعون حتى  
 لو قاموا جميعا وتركوه ضاع ضمنوا جميعا لان الاول لم يترك عندهم فقد استخفطهم فاذا قاموا



فقد تركوا الحفظ الملتزم وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر  
 تعين للحفظ فتعين للضمان ۞ ولوجاء رجل الى الخان بداية وقال لصاحب الخان اين أربطها  
 فقال صاحب الخان اربطها هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال  
 صاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليس سقيم ولم يلبث صاحب الدابة صاحب كان صاحب  
 الخان ضامنا لان قول صاحب الدابة اين أربط الدابة استبداع عرفا وقول صاحب الخان  
 هناك قبول للوديعة من قاضيان والوجيز ۞ وللمودع ان يسافر بالوديعة ولو كان لها حمل  
 ومؤنة عند أبي حنيفة اذا كان الطريق آمنا وقال ليس له ذلك اذا كان لها حمل ومؤنة الا  
 اذا كان الاستحفاظ باجر فليس له ان يسافر بها لانه عقد معاوضة فيقتضى التسليم في مكان  
 العقد فتعين للحفظ من الهداية ۞ وفي المختار وليس له ان يسافر بها في البحر ولم يتعرض  
 للخلاف واطلاقه يدل على الوفاق ۞ وليس للمودع ان يودع بلا اذن ولا يصدق على دعوى  
 الاذن الا بينة والوضع في حرز غيره ايداع الا اذا استأجر الحرز فيكون حافظا بحرزه نفسه  
 فلو أودعها آخر غير اذن فهلكت فلما لك ان يضمن الاول لا الثاني عند أبي حنيفة وقال له  
 ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع على الآخر وان ضمن الآخر يرجع على الاول  
 من الهداية ۞ وليس للمودع ان يؤجر الوديعة ويرهن من عارية الكنز ۞ وفي العارية  
 من الخلاصة الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه ۞ وفيها  
 من الوديعة المودع اذا سافر انما يضمن اذا كان له حمل ومؤنة فان لم يكن فان كان له بد من  
 السفر لا يضمن وان كان له بد من السفر فكذلك عند أبي حنيفة لا يضمن اه ۞ واذا شرط  
 المودع شرطا مفيدا من كل وجه بتقيده اكد بالنهي أولا فلو قال احفظها في هذه الدار  
 فحفظها في دار أخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فيتمتع به بالشرط ذكره في الهداية  
 وفي الفصولين وقيل لا يضمن لو أحرز أو ساء ولو اكد بالنهي وقيل يضمن لو لم يمتنع في وضعها  
 دارا أخرى لا لو احتاج اذا التعمين يلغو حينئذ لا يطلب منه حفظ ماله بطريق لا بقدر عليه  
 اه ۞ وهكذا لو قال لا تسافر بها سافر بها ضمن لان التقييد مفيد اذا الحفظ في المصر أبلغ  
 فكان صحيحا من الهداية ۞ شرط شرطا مفيدا من وجه لا من وجه بتقيده لو اكد والا فلا  
 عين بيتا من دار فحفظ في بيت آخر منها قبل لو اكد بالنهي كقوله لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن  
 لا لو لم يؤكده وقيل لا يضمن لو أحرز أو ساء ولو اكد وقيل لا يضمن مطلقا اذا البيتان في دار  
 واحدة قلما يتفاوتان في الحرز من الفصولين قال في الهداية ولو كان التفاوت بين البيتين  
 ظاهرا ان كانت الدار التي فيها البيتان عظيمة والذي نهى عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صح  
 الشرط فيضمن والام يضمن لان البيتين من دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز فلا يفيد الشرط  
 وفي الخلاصة اذا قال المودع للمودع احفظ الوديعة في هذا البيت فحفظها في بيت آخر في  
 تلك الدار فهلكت لا يضمن وفي بعض شروح الجامع الصغير لو كان ظهر البيت المنهى عنه  
 الى السكة يضمن ولو قال له احفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى ضمن ولو كانت الدار  
 الاخرى مثل الاولى أو أحرز منها لا يضمن هكذا ذكر الصمد والشهيد وذكر الامام



خواهر زاده في الاصل انه يضمن وان كانت الثانية آخر زمن الاولى ولو قال لا تضعها في  
الحاوت فوضعها فسرقته لان لم يكن بيته آخر زمن الحاوت، ولم يكن له مكان آخر آخر زمنه  
لا يضمن والا يضمن اه ولو شرط شرط الا يفيد أصلاً لغاً كذا ولا كنعين صندوق بيت ولو  
قال ضعها في كيس فوضع في صندوقه لم يضمن ولو قال لا تضع في الحاوت فانه مخوف فوضعها  
فيه لم يضمن ولو لم يكن له موضع آخر آخر زمنه واذا قال للمودع لا تخزجها من المصر فخرج بها  
ضمن اذا لحفظ في المصر أبلغ فيفيد الا أن يضطر أو يخاف التلف فلو أمكنه الحفظ في المصر  
مع السفر بان يتركه في المصر المأمور به فانه يضمن لو سافر بها وأمان احتاج الى نقل العيال  
أو لم يكن له عيال فسافر بها لا يضمن وهذا الوعين المكان ولو لم يعين بان قال احفظ هذا ولم يقل  
في مكان كذا فساداً فلو كان الطريق مخوفاً ضمن بالاجماع والا لا يضمن بالاجماع اذا لم يكن له  
حل ومؤنة فلو كان له حل ومؤنة وقد أمر بالحفظ مطلقاً فلو كان لا بد له من السفر وقد عجز عن  
حفظه في المصر الذي أودعه فيه لم يضمن بالاجماع ولو لم يكن لا بد له من السفر فكذلك لا يضمن  
عند أبي حنيفة قريباً كان أو بعيداً وعند أبي يوسف يضمن لو بعيداً وعند محمد يضمن في  
الحالين من الفصولين ١ امرأته قالت لا كارها لا طرح البر في منزلك فوضعه الا كار في منزله  
فجنى الا كار جناية وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البلخي ان  
كان منزله قريباً من موضع البيدر فلا ضمان على الا كار لان حفظ الكدس وتحصيله يكون  
على الا كار فاذا طرحه في موضع الكدس قريباً من البيدر وأخف مؤنة لا يضمن ٢ اذا  
قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين ونسيت قال بعضهم كان ضامناً لانه جهل الامانة  
فيضمن كالمات محلا وهو كرجل صندعه غنم لقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامناً وقال  
الفقيه أبو الليث ان قال وضعت الوديعه في دارى ونسيت المكان لا يكون ضامناً ولو قال  
لا أدري وضعتها في دارى أو في بيت آخر كان ضامناً وهكذا روى عن أبي يوسف ٣ ولو قال  
وضعت الوديعه بين يدي في مكان ثم قت ونسيتها أو قال سقطت مني قال الفقيه أبو بكر البلخي  
يضمن وقال الفقيه أبو الليث ان قال سقطت مني لا يضمن ولو قال بالفارسية يبيفكندم (١)  
يكون ضامناً ولو قال (٢) يفتاداز من لا يضمن وقال الفقيه قد قال بعض أصحابنا اذا قال  
ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله مع عيمته فلا ضمان عليه وبه تأخذ  
وفي عرفة لا فرق بين قوله يبيفكندم أو قال يفتاداز من من انه لا يكون ضامناً على كل حال من  
قاضى خان وفي مشتمل الهداية لو قال المودع سقطت الوديعه أو قال بالفارسية يبيفكندم يفتاداز من  
لا يضمن ولو قال سقطت أو قال يبيفكندم يضمن كذا ذكره الفقيه أبو الليث في فتاواه  
وطعنوا وقالوا مجرد الاسقاط ليس بسبب الضمان ألا يرى انه لو أسقطها ثم رفعها ولم يبرح

(١) قوله يبيفكندم معنى أسقطت

(٢) وقعت مني

عن ذلك المكان حتى هلك لا يضمن فلهنا لا يضمن بمجرد قوله أسقطت بل بشرط أن يقول مع ذلك أسقطت وترك أو يقول أسقطت وذهب أو يقول أسقطت في الماء أو ما أشبه ذلك وقالوا في قوله سقطت ينبغي أن يضمن لأنها أسقطت لتقصير من جهته وفي فتاوى ظهر الدين إذا قال سقطت الوديعة أو قال يفيكندم ينبغي أن لا يضمن بمجرد هذا القول لأن العامة لا يفرقون بين قولهم يفيكندم ويقيكندم انتهى ما في المشتبه وفي الفصولين عن الخلاصة لو قال أسقطت الياضين لأنه بالأسقاط إذا لم يتركها ولم يذهب لم يكن متعديا وعليه الفتوى اهـ ❀ ولو قال المودع لا أدري كيف ذهب قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب وقال شمس الأئمة السرخسي الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهب ولا أدري كيف ذهب أو قال لا أدري كيف ذهب ولم يرد عليه ❀ رجل عنده وديعة فقال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعتها أو لم أضع قالوا يكون ضامنا ❀ ولو قال ضاعت الوديعة عندي ثم قال رددت الوديعة عليك يضمن ولا يقبل قوله في الرد لأنه متناقض ❀ رجل أودع عند رجل زبيلاديه الآلة ثم ادعى أنه كان فيه قدوم وطلبه منه فقال المودع لا أدري ما كان فيه قال الفقيه أبو جعفر لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه أنه رفعه أو ضيعه فحينئذ يخاف فإن حلف برئ وإن نكل ضمن ❀ بخار أودع كيسا فيه دراهم عند رجل ولم يزن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا عين حتى يدعى عليه التضضيع أو الخيانة ونحو ذلك ❀ وعن نصيرانه كتب إلى ابن شجاع في مودع يقول دفنت الوديعة ونسيت موضعها فأجاب وقال إن دفنت في داره لا يضمن وإن دفنت في دار غيره ضمن قيل وإن دفنت في كرمه فسرقت قال إن كان له باب فليس بتضضيع والافهو تضضيع وكذا الدار إذا لم يكن لها باب من قاضي خان إذا قال المودع دفنت الوديعة في مكان كذا فأنسيت إن كان دارا أو كرمه أو له باب لا يضمن ولو قال وضعت الوديعة بين يدي في داري والمسئلة بها لها فإن كانت الوديعة مما لا يحفظ في عرصه الدار وعرصه الدار لا تهدر حاله كصره ذهب ونحوها يضمن وإذا كانت مما تهدر الدار حرزها لا يضمن ولو قال لا أدري وضعتها في داري أو في موضع آخر يضمن ❀ ولو قال دفنت الوديعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها إليه من الخلاصة ❀ أودع عنده ما وقع فيه السوس فلم يرد حتى وقع فيه السوس وأفسده لا يضمن ❀ وضع الوديعة في الدار وخرج والباب مفتوح فسرقت فإن لم يكن في الدار أحد والمودع في موضع يسمع حس الداخل لا يضمن ❀ مودع المودع لا يضمن ما لم يتصرف فيها بغير إذن صاحبها عند الإمام من البرازية ❀ المودع يلبس الوديعة وينزعها ويستعملها كتب نفسه فهلك في غير الاستعمال لا يضمن ❀ أودعه دنانير وسأله أن يقرضه دراهم فوضع المودع الدنانير في حجره ليحمل له الدراهم ثم قام ونسيها فضاقت يضمن ❀ أودعه سكينًا فجعلها في ساقه لا يضمن إن لم يقصر في الحفظ ❀ المودع إذا فزع الكورة في الشتاء وتركها مفتوحة فهلك الفواكه

والبطاطخ المودعة يضمن من ان يجثد في الحال والا فلا ❀ أودع قراطيس فوضعهما في  
 الصناديق ثم وضع فوقه ماء لبشر به فتقاطر الماء عليها فهلكت لا يضمن ❀ وضع الوديعه  
 في داره ويدخلها اناس كثيرة فضاعت فان كان شياً يحفظ في الدار مع دخولهم لا يضمن  
 والذهب يضمن ❀ أودع حامل الوالي مالا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل أمتعته  
 وترك الوديعه ونوارى فاغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض أمتعته في بيته من  
 القنيه قال في التمه وذلك لان في تضييعه مال نفسه لا يصير معذورا في مال غيره ❀ ولو قال  
 دفنت الوديعه في مكان حصين ونسيت الموضع فيه اختلاف المشايخ وقدمت ولولم يبين  
 المكان ولكنه قال سرفت الوديعه من المكان المدفون فيه لا يضمن ❀ المودع اذا دفن الوديعه  
 في الارض ان جعل هناك علامه لا يضمن والا ضمن وفي المفازه يضمن جعل هناك علامه  
 أو لم يجعل ولودفن في الكرم ان كان حصينا بان كان له باب مغلق لا يضمن وقدمت ولو  
 وضعها ولم يدفنها ان وضعها في موضع لا يدخل اليه أحدا الا بالاستئذان لم يضمن فان توجهت  
 للصوص نحو المودع في المفازه قد دفن الوديعه كبلات أو خدمنه لشدة الخوف فلما رجع لم  
 يظفر بالمكان الذي دفنها فيه ان كان يمكن ان يجعل هناك علامه فلم يفعل يضمن واذا  
 أمكنه العود في أقرب الاوقات بعد انقطاع الخوف فلم يعد ثم جاء ولم يجد الوديعه يضمن أيضا  
 فان كان رب الوديعه معه يذهبان جلة فلما توجهت للصوص قال له مالكم ادفنها فدفنها فلما  
 ذهبت للصوص لم توجد لاشئ انه لا يضمن لان الدفن منه باذن المالك ❀ واذا وضع الوديعه  
 في بيت خراب في زمان القننه فان وضعها على الارض يضمن وان جعلها تحت التراب لا يضمن  
 من مشتل الهداية ❀ سوقي قام للصلاة من الخافوت وفي الخافوت ودائع فضاعت الوديعه لم  
 يضمن صاحب الخافوت لانه حافظ بحسبانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايدا عا للوديعه  
 بل هو حافظ بنفسه في الخافوت وخافوته محرز من قاضيان وفي الفصولين ذكر المصدر  
 الشهيد ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى ولولم يكن له جار يحفظ يضمن ذكره في  
 الوجيز ❀ وفي الفصولين نقلا عن فتاوى الفضلي خرج الى الجمعة وترك باب خافوته مفتوحا  
 واجلس على باب الدكان ابن صغير اللو كان الصبي يعقل الحفظ برئ والا ضمن وفي فتاوى  
 ظهير الدين برئ على كل حال اذ تركها في الحوز فلم يضيع انتهى ❀ رجل دفع الى رجل جواهر  
 ليبيعه فقال القابض أنا أريها تاجر الاعرف قيمتها فضاعت الجواهر قيل ان يريها قال الشيخ  
 أبو بكر محمد بن الفضل ان ضاعت أو سقطت بحركته يكون ضامنا وان سرفت منه أو  
 بمزاحمة أصابته من غيره لا يضمن انتهى ❀ رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل  
 وديعه ويقول أودعته عنده كذا فقال المودع لا أدري أيكما استودعني فانه يحلف لكل واحد  
 منهما انه ما أودعه عنده فان أبي ان يحلف أعطى الوديعه لهما و يضمن لهما مثلها لانه  
 أناف الوديعه بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت فانه لا يضمن  
 لان ذهابها ليس بفعله وجهه عائد اليه من قاضيان ❀ رجل في يده الف فادعى رجلان

كل واحد منهما انهما له أو دعهما أباه وأنكر حلف لكل واحد على الانفرا دو بايم ما بدأ  
القاضي جاز فان حلف لا حدهما بحلف للثاني فان حلف لاشي لهما وان نكل للثاني بقضى  
له لوجود الجح و ان نكل للاول لا يقضى له حتى يحلف للثاني لينسكت فوجه القضاء هل هو  
لهما أو لا حدهما بخلاف ما اذا أقروا حدهما فانه يحكم به لان الاقرار حجة موجبة بنفسه  
والنكول انما يصير حجة عند القضاء فلو نكل للثاني أيضا يقضى بالالف بينهما انصفين ويغرم  
ألفا أخرى بينهما فلو قضى القاضي للاول حين نكل ذكر الزدوى انه يحلف للثاني فان نكل  
يقضى بينهما بالالف لان القضاء للاول لا يبطل حق الثاني وذكر الحلف ان تفقد قضاءه  
للاول لمصادقته محل الاجتهاد ولان من العلماء من قال يقضى للاول ولا ينظر لكونه  
اقرارا دلالة من الهداية ❀ امرأة عندها وديعة فاودعتها رجلا ثم قبضتها أو دعت آخر  
فقبضتها وفسدت شيئا منها فقالت ذهب ولا أدري أيكما أصابه وقال لا ندرى ماني وعائذ  
ورددناه عليه فهي تضمن رب المتاع قيمته لتعديها بالايديع ولو صالحتهما على شيء جاز  
الصالح كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ولو نام المودع ووضعتها تحت رأسه أو يجنبه  
يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه وهو الصحيح قالوا انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعدا أم لو نام  
مضطجعا يضمن في الحضر لا في السفر وعن البعض لا يضمن في الوجهين من مشتمل الهداية  
والفصولين ❀ وفي الهداية من السرقة لو نام المودع والمتاع تحته أو عنده لا يضمن لانه  
ليس بتضييع انتهى ❀ وضع الوديعة في كيسة أو شدتها في التكة ينبغي ان لا يضمن ❀ جعل  
ثياب الوديعة تحب جنبه أو قصد به الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه  
يبرأ مطلقا ❀ جعل دراهم الوديعة في خفه ضمن في الايمن لا في اليسر لانه في اليمين على  
شرف السقوط عند الركوب وقيل يبرأ مطلقا وكذا لو ربطها في طرف كة أو عمامته  
وكذا لو شد الدراهم في مندبل ووضعها في كة يبرأ ❀ ولو ألقى دراهم الوديعة في جيبه  
ولم تقع فيه وهو بطن انها وقعت فيه لا يضمن من الفصولين وفي الخلاصة ألقى دراهم  
الوديعة في جيبه ولم تقع في جيبه وهو بطن انها وقعت فيه فضاعت يضمن وهكذا في البرازيه  
ولم أطلع على وجه المخالفة ❀ امرأة تركت ولدها عند امرأة بالقي هي دارى حتى أرجع  
فذهبت وتركته فوقع المصغير في النار فعلم الدية للام وسائر الورثة ان كان ممن لا يحفظ  
نفسه ولو أودعت صبيه فوقعت في الماء فماتت فماتت عن بصرها ضمنت والا فلا ضمان  
من القنية ❀ اذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها أو وثقها بقلبه أو عبدا  
فاستخدمه أو شيئا فافترشه أو أودعها غيره ثم زال التعدي وردت اليده الى الحاملة الاولى  
برى عن الضمان عندنا كافي الهداية وقاضى خان وانما يبرأ في الصور المذكورة اذا  
صدقه المالك في ذلك أو اقام البينة عليه وقال في مشتمل الهداية والفصولين المودع اذا  
خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقه المالك في العود فان  
كذبه لا يبرأ الا ان يقسم البينة على العود الى الوفاق ولو كان مأمورا بالحفظ شهر افضى

شهر ثم استعمل الوديعة ثم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ لا يبرأ اذا عاد وأمر الحفظ غير قائم من الفصولين ﴿١﴾ قوم دفعوا الى رجل دراهم ابرقع الخراج عنهم فأخذها وشدها في منديل فوضعه في كفة فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب المال لا يصدقونه قالوا الا ضمان عليه وهو كالمو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت وثمة القول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه فكذا هنا من قاضي خان ﴿٢﴾ اذا جعل الوديعة في جيبه وحضر مجلس الفسق وسرقت فلا ضمان عليه من الخسارة ومشتل الهداية ﴿٣﴾ جعل الوديعة في جيبه وحضر مجلس الفسق فضاعت بعد ما سكر بسرقة أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظها في موضع يحفظ مال نفسه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقا أو مودعا غيره من قاضي خان ﴿٤﴾ اشترى بطيخة وتركها عند البائع حتى يرجع ثم غاب وخيف عليها الفساد فللبائع بيعها دون أكالها بشرط الضمان من القنية ﴿٥﴾ اذا كانت الوديعة شيئا من الصوف والمال كغائب خفيف عليه الفساد ينبغي أن يرفع الامر الى القاضى حتى يبيعه وان لم يرفع حتى فسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة حنطة فافسدتها الفسادة وقد اطعم المودع على نقب معروف فان أخبر صاحب الحنطة ان ههنا نقب الفسادة لا يضمن وان لم يخبر بعد ما اطعم على ذلك ولم يسهه كان ضامنا ﴿٦﴾ ولو كانت الوديعة دابة فاصابها شيء فامر المودع رجلا لمعالجها فمعالجها فعضبت في ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أم ما شاء فان ضمن المودع لا يرجع المودع على الذي عالجها بامر وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت المعالجة ان الدابة لغير الذي في يديه وعلم ان صاحب الدابة لم يأمر المودع بذلك لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره أو ظن انها له كان له ان يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع واليد دليل الملك من حيث الظاهر ﴿٧﴾ رجل أودع عند قاضي ثيابا فوضعهما القاضى في خافوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر رجعه وظيفة عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعة من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرقت قالوا ان كان القاضى لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن لانه أمين ويضمن المودع لانه مرتهن الغائب فيخبر المالك ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن من قاضيان ﴿٨﴾ وارث المودع اذا دل السلطان على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل يضمن وفي وصايا الجامع للإمام خواهر زاده المودع اذا دل انسا على الوديعة اغنا يضمن اذا لم يتبع المدلول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن خلاصة ﴿٩﴾ رجل في يديه مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الى هذا المال حبسك شهرا أو ضربك ضربا لا يجوز له أن يدفع المال فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع يدك وأضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضوه والضرب المتوالى يخاف منه التلف ﴿١٠﴾ رجل رفع الوديعة

فلم يمنعه المودع قال أبو القاسم ان أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وان لم يقدر على الدفع بان كان يخاف من دعائه وضرره لا يضمن ❦ المودع اذا ربط سلسلة على باب خزائنه في خان بجبل ولم يقفله فخرج فسرقت ودفعته قالوا ان عدته هذا اغفالا واهمالا كان ضامنا والا فلا ❦ اذا سرقت الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة كان ضامنا قيل لو أن صاحب الدار دخل كرمه أو بستانه وهو متلازم بالدار قال ان لم يكن في الدار أحد ولا يسمع في موضع الحس أخاف أن يكون ضامنا لان هذا تضيق وقال أبو نصر ادلم يكن أغلق الباب فسرقت منها الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار حافظ من قاضي خان وفي الفصولين عن الخزانة خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الداخل انتهى ❦ وفي الخلاصة مودع غائب عن بيته ودفع مفتاح البيت الى غيره لم يجعل البيت في يده غيره انتهى ❦ اذا ربط المودع الدابة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان لا يراها يضمن ان كان في المصر وان كان في القرى لا يضمن وان ربطها في الكرم أو على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن بصره يضمن وقيل يعتبر العرف في هذا وأجناسه وذكر في العدة لوجعلها في الكرم فضاعت ان كان حائط الكرم بحيث لا يرى المسارة ما في الكرم لا يضمن اذا أغلق الباب ولا يضمن من مشتمل الهداية والفصولين ❦ لبس ثوب الوديعة ودخل المشركة ليخوض الماء فترعه ووضعه على ألواح المشركة فلما انغمس سرق الثوب لم يضمن لعوده الى الوفاق بترعه وفيه نظر بدليل مسئلة المحرم لو لبس المحيط فترعه فلبسه ثانيا لو ترعه على قصد اللبس يتعد الجزاء فكانه لم يترعه والاعتداد بالجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ لترعه على قصد اللبس ❦ المودع لو لبس قبض الوديعة بلا اذن فترعه بالليل للنوم فسرقت فلو من قصده لبله من الغد فليس يعود الى الوفاق ولو قصد تركه لا يعود اليه فيبرأ (١) ❦ جادر شرب وديعة رابا برودتستر ونشرها به فثبت ربح فاعادتها الى ما كانت فيه من البيت قيل ببر أو قيل لا وهو انظار لما من من عدم القصد على ترك التعدي ❦ وضع طبق الوديعة على رأس الخاية لو فيها شيء يحتاج الى التغطية كالديق ونحوه ضمن لانه استعمال صيانة لما فيها ❦ ولو وضع ثوبا على عين ضمن للاستعمال ❦ وضع الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد التغطية والا لا لانه مستعمل في الاول لاني الثاني من الفصولين وفي الخلاصة لو وضع ثوب الوديعة على العين ضمن انتهى ❦ وارث المودع اذا فتح باب الاصطبل أو حبل قيد العبد يضمن من مشتمل الهداية ❦ المودع اذا حفظ الوديعة في حرز ليس فيه ماله يضمن والمراد منه حرز غيره اما اذا استأجر بيتا لنفسه وحفظ فيه الوديعة لا يضمن وان لم يكن فيه ماله ❦ المودع اذا استأجر

(١) ذهب بالملااة الوديعة على السطح .



بيتا في المصر الذي دفع اليه فيه وسافر وتركه فيه لم يضمن **§** سيب دابة الوديعة في الصحراء  
 هل يضمن اذا تلفت لارواية لها في النكث فقل يضمن لتعديده بالارسال وقال بعض الفقهاء  
 لا يضمن اذ لو ماتت في الاصطبل لم يضمن **§** كذا هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها الذئب  
 حيث يضمن للتضييع **§** دخل المودع الحمام وورضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين  
 يدي الثيابي فضاغت قال قاضي خان ضمن لانه ايداع وليس للمودع ان يودع وقال صاحب  
 المحيط ينبغي ان لا يضمن لانه ايداع ضمنى وانما يضمن المودع بالايداع القصدي **§** وضع  
 الوديعة مع ثيابه على شط نهر واغتسل وليس ثيابه ونسي الوديعة ضمن وهكذا لو سرق  
 حين انغمس ضمن **§** المودع غسل ثياب الناس ووضعها على سطحه لتجف ان كان  
 للسطح خص لم يضمن وقيل ان لم يكن الخص مرفعا يضمن من مشتمل الهداية والفصولين  
**§** أودع حيوانا وغاب فغلب المودع البائس الخاف فسادها وهو في المصر فباع بغير أمر القاضي  
 ضمن ولو باعره لا يضمن وفي المقارنة يجوز بيعه كذا روى ابن رستم عن محمد لانه لو لم يبع بضيع  
 أصلا ولا يمكنه الاستئذان ممن يلى عليه من الوجيز **§** أودع رجلا عبدا فبعه المودع  
 في حاجة صار غاصب له من الصغرى **§** اذا جعل المودع خاتم الوديعة في خنصره  
 أو بنصره يضمن وان جعله في الوسطى أو السبابة أو الإبهام لا يضمن وعليه الفتوى  
 ولو كان المودع امرأه فنفى أى أصبح لبسته ضمن **§** المودع اذا بعث الحمار أو  
 البقر الى السرح يعتبر فيه العرف والعادة من مشتمل الهداية **§** ولو أودع رجلا فصيلا  
 فادخله المودع في بيته فعظم ولم يقدر على اخراجه الا بقلع الباب فالمودع ان شاء يعطى صاحب  
 الفصيل قيمة فصيله يوم صار الفصيل بحال لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب وان شاء قلع بابه  
 ورد الفصيل الى صاحبه قال وينبغي ان يكون هذا الجواب فيما اذا كان نقصان البيت  
 باخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما اذا كانت قيمة الفصيل أكثر من نقصان  
 الذي دخل في البيت لو المودع قلع الباب فانه يؤمر صاحب الفصيل أن يدفع نقصان  
 البيت الى المودع ويخرج الفصيل وهذا اذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار  
 المودع بيتا من غيره وأدخل فيه الفصيل فانه يقول لصاحب الفصيل ان أمكنك اخراج  
 الفصيل فأخرجه والا فأنخره واجعله أربا بادر فعلا لضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان  
 الفصيل حمارا أو بغلا فان كان ضرر قلع الباب فاحشاف كذلك وان كان يسيرا كان  
 لصاحب الحمار والبغل ان يقطع الباب ويلتزم صهيان نقصان البيت لنقل الدابة الى صاحبها  
 ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان من الغصب من قاضيجان **§** رجل  
 أودع عنده انسان ألف درهم ثم ان صاحب الوديعة أقرض الوديعة من الذي في يده قال  
 أبو حنيفة لا يخرج الا الف من الوديعة حتى تصير في يد المودع حتى لو هلك قبل ان  
 تصل يده اليها لا يضمن وكذلك كل ما كان أصله أمانة وكذا لو قال المودع لصاحبها انذني  
 ان أشتري بالوديعة شبرا أربع لانه مؤتمن من قاضيجان **§** المودع اذا خاف في الوديعة

ثم ماد إلى الوفاق برى من الضمان عندنا بخلاف ما إذا جحد الوديعة أو منع حيث لا يبرأ إلا  
بالرد إلى المالك وفي الجارة والاعارة الأصح أنه لا يبرأ عن الضمان بالعود إلى الوفاق ولو حمل  
على دابة الوديعة بخلاف ذلك فهو ولما لها ولو أجزها فالأجرة له من الخلاصة ۞ وديعة  
ملفوفة في لفافة فوضعهما تحت رأس ضيفه بالليل كالوسادة لا يجب الضمان مادام المودع  
حاضرا من البرازية ۞ رجل أودع عند رجل عبد أقبه المودع في حاجته صار غاصبا من  
مشتل الأحكام (الفصل الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع إليه ومن لا يضمن) ۞ للمودع أن  
يدفع الوديعة إلى من في عياله ليحفظها كزوجته وولده والديه وعبدته وأمنته وأجيرته الخاص  
وهو الذي استأجره مسانحة أو مشاهرة ليسكن معه لأمياومة إذا كان المودع إليه آمنا غير  
متهم يخاف عليه من الوديعة ذكره قاضيان فإذا حفظها برز وجته في بيته وكان يعلم أنها  
غير آمنة فصاعت يضمن ذكره في الخلاصة قال ابن كمال في الإيضاح الدفع إلى العيال  
انما يجوز بشرط الأمانة وعند تحققها لا حاجة إلى كونه عيالا ثم قال في الذخيرة ولو  
دفعها إلى أمين من أمنائه وليس في عياله يجوز وعليه الفتوى انتهى قالت وبؤيده  
ما في شرح المجمع عن محمد إذا دفعها إلى أمين من أمنائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله  
كشريكه العنان وعبد المأذون لا يضمن وعليه الفتوى وما في الوجيز لو دفع الوديعة إلى  
شريكه المفروض أو العنان أو عبده المأذون في التجارة أو عبده معتزل عن منزله فصاع لم  
يضمن وكذا الصيرفيان إذا كانا شريكين فوضع أحدهما الوديعة في كيس صاحبه أو  
صندوقه وأمر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن انتهى ۞ وفي الخلاصة  
أمرأة حضرتها الوفاة وعند لها وديعة فدفعتها إلى جاريتها فملكها عندها إن لم يكن وقت  
وفاتها بحضرتها أحد من عياله لا يضمن انتهى وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يكون  
ساكنًا معه سواء كان في نفقته أو لم يكن فإن الابن إذا كان ساكنًا مع والديه ولم يكن في  
نفقته ما يخرج من المنزل وبر كالمنزل على الابن فصاعت الوديعة التي كانت في المنزل  
لا يضمنان وكذا لو دفعت المرأة الوديعة إلى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع إذا دفع  
الوديعة إلى من بعوله المودع لا يضمن من قاضيان قال في الفصولين العبرة للمساكنة  
إلا في حق الزوج والزوجة والولد الصغير والفقير فلا يضمن بالدفع إلى أحدهم وإن لم يكن في  
عياله ونفقته وسكنه إن كان في محلة أخرى وهو لا ينفق عليه لكن بشرط أن يكون الولد  
قادرًا على الحفظ انتهى ومن يجزى عليه النفقة لا يكون في عياله إذا لم يكن ساكنًا معه  
ذكره قاضيان قال في الفصولين لو دفع إلى من يجب عليه نفقته كل شهر ضمن فليس هذا  
كمن في عياله وأبواه كاجنبي حتى يشترط كونه ما في عياله انتهى قلت هذا إذا لم يثق بهما  
في ماله أما إذا وثق بهما في مال نفسه فينبغي أن لا يضمن على مامر ۞ رجل له امرأتان  
ولكل واحدة ابن من غيره يسكن معه وينفق عليهما فهما في عياله من الوجيز وقاضيان  
۞ فإن حفظها بغير من في عياله أو أودعها بغيره ضمن الا عند الضرورة بأن يقع في داره

حريق فيسلمها الى جاره أو يكرن في سفينة تخاف الغرق فيلقبها الى سفينة أخرى ولا يصدق  
على ذلك الا بينة من الهداية ❶ وكذا لو خرج اللصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك  
فدفعها الى غيره لا يكون ضامنا من قاضيان ❷ وان وقعت في البحر وقت القائه الى سفينة  
أخرى يضمن لحصول الاتفاق بفعله من شرح المجمع ❸ وانما لا يضمن بالدفع الى أجنبي عند  
الضرورة اذا لم يجد بدا من الدفع الى أجنبي اما اذا وجد بدا من الدفع ضمن فلو وقع  
الحريق في داره فان أمكنه ان يناولها من في عياله فناولها أجنبيا ضمن قال خواهر زاده هذا  
اذا أحاط الحريق بالمنزل والاضمن بالدفع الى أجنبي لحوق الحريق واذا فرغ من الحريق ولم  
يستردھا بعد الفراغ من ذلك ضمن وكذا لو دفعها الى المرأة ثم طلقها ومضت العدة فلم  
يستردھا قال صاحب المحيط يضمن اذ يجب عليه الاسترداد وقال قاضيان لا يضمن اذا المودع  
انما يضمن بالدفع وحسين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن بعده من القصولين وفي  
الخلاصة لو قال المودع وقع الحريق في بيتي فدفعت الوديعة الى غيري بالضرورة لا يصدق عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف وفي المنتقى ان علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا انتهى  
❶ احرق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها  
بنقلها الى مكان آخر ويعرف من هذا كثير من المسائل من القبة ❷ ولو نسي المالك المودع  
ان يدفع الوديعة الى أحد من في عياله فدفعها الى من لا بد منه لم يضمن كما اذا كانت الوديعة  
دابة فهاه عن الدفع الى غلامه وكذا اذا كانت شيا يحفظ على يد الله افهاه عن الدفع الى  
امرأته وان كان له بد يضمن من الهداية قال لا تدفعها الى فلان من عيالك فدفعها ولا بد له  
منه بان لم يكن له عيال سواء لم يضمن وان كان له عيال غيره ضمن لانه صرح فيه اذا الناس  
يتفاوتون في الحفظ من الوجيز قال له لا تدفعها الى امرأتك أو ابنك فدفع لولد به منهم بان كان  
له عيال سوى المنهى عنه ضمن والا فلا قال له لا تدفع الى من في عيالك فان لم يجد بدا بان لم يكن  
له بيت حصين لم يضمن بدفعه اليهم ولو كانت شيئا عسا في البيوت فقال لا تدفع الى زوجتك  
فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة الى غلامك فدفع لم يضمن من القصولين ❸ ثلاثة  
أودع وارجله امالا وقال لا تدفع الى أحد منا حتى نجتسمع كلنا فدفع نصيب أحدهم اليه كان  
ضامنا في قول أبي حنيفة لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة ❶ رجلان  
أودع رجلان بواقي لا تدفع الا لينا جميعا فدفع الى أحدهما ❷ كان ضامنا من قاضيان  
❶ واذا أودع رجلان عند آخر ما يكال أو يوزن ثم حضر أحدهما يطلب نصيبه لم يدفع اليه  
نصيبه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وقال لا يدفع اليه نصيبه من الهداية فلو دفع نصيبه  
ضمن نصيب الآخر منه وهو الراجح عنده خلافا لهما ولو كانت الوديعة من ذوات القيم  
كالتياب والعبيد ضمن اتفاقا من شرح المجمع ❶ رجل أودع رجلا ألفا ثم قال في غيبة  
المودع أمرت فلانا أن يقبض الألف التي هي وديعة لي عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك  
الا انه قبض الألف من المودع فضاقت فلب الوديعة الخبر ان شاء ضمن القابض وان شاء

ضمن الدافع ولو كان المودع ما علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على أحدهما ولو لم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع الى وديعة فلان أدفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى تكون عندى لفلان فدفع فضاقت قلب الوديعة أن يضمن أيها شاء في قول أبي يوسف ومحمد هذه في الوكالة من قاضيان **❦** وكله بقبض وديعته بمحض المودع فطالبه بعد أيام فامتنع وهاكت يضمن لان الثابت معاينة فوق الثابت بالبيينة ولو أثبت وكالته بالبيينة فامتنع من الدفع بعد الطلب يضمن فهذا أولى من القنبية **❦** رجل أودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولو قال ادفعه الى فلان وهو غير وارث ضمن ان دفعه اليه هذه في الوجيز من وصاياه **❦** العبد اذا أودع عند انسان شيئا لأجل المولى أخذ الوديعة سواء كان العبد ماذونا أو محجورا فلان المودع دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز وهذه في المأذون من قاضيان وفي الخلاصة ليس للمالك أن يقبض وديعة عبده ماذونا كان أو محجورا ما لم يحضر ويظهر أنه من كسبه لانه يحتمل انه مال الغير في يد العبد وديعة فان ظهر انه للعبد بالبيينة فحينئذ يأخذ انتهى **❦** ومن قال اني وكيل بقبض الوديعة فصداقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه كذا في الوكالة من الهداية وفي الفصولين لو صدقه أو كذبه أو سككت لا يجبر بالدفع ولو دفعها لا يستردها فلو حضر ربه أو كذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو قائما وبقيته لو هالك قال صاحب الفصولين أقول لو صدقه ودفع بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قائما اذ غرضه لم يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المدينين يرجع عيادفعه الى وكيل صدقه لو باقيا كذا هنار فيه أيضا من شرح الجامع الصغير لو لم يؤمر بدفع الوديعة ولم يسلمها قلقت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا المنع من الوكيل برعحه كنع من المودع انتهى **❦** امرأة حضرتم الوفاة فدفع الوديعة الى جارته لم تضمن ولو لم يكن عندها أحد من فاعياها **❦** وضعها عند غيره ولم يفارقها حتى تلفت لم يضمن وانما يضمن لو تركها عنده وفاب **❦** دفعها الى أجنبي وأجاز المالك الخروج من البسين كانه دفع الى المالك من الفصولين **❦** أودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفعه أحدهما الى الآخر ولكنهما يقتسمان فيحفظ كل واحد منهما نصفه ولو دفع يضمن الدافع ولا يضمن القابض وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ أحدهما باذن الآخر وهذا عند أبي حنيفة وعندهما الاحدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجيز من الهداية ولو اقسما ما يقسم نصفين ثم ضاعا لم يضمن اذ كره في الوجيز قلت ويدل عليه عبارة الهداية أيضا **❦** ولو ادع عبد محجورا أي غير مأذون بأخذ الوديعة الى مثله فهلكت فلما لك ان يضمن الاول فقط بعد العتق ولا يضمن الثاني أصلا لانه مودع المودع وهو لا يضمن عنده بالاعتد وعند أبي يوسف يخير في تضمن أيها شاء بعد العتق ذكره في الحقائق وفي رواية أخرى عن محمد بن له ان يضمن الثاني للمال وان شاء ضمن الاول فقط بعد العتق ولا

يضمن الثالث أصلا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف له ان يضمن أي الثلاثة شاء وعند محمد  
 يخبرني تضمن من شاء من الأخيرين في الحال وليس له ان يضمن الأول ما لم يعتق من الحقائق  
 والمجمع **§** المودع اذا دفع الوديعة الى غيره فهلك عند الثاني ان لم يفارق الأول لا ضمان على  
 واحد منهما وان فارق ضمن الأول عند أبي حنيفة ولا يضمن الثاني وعندهما يضمن أيهما شاء  
 لكن لو ضمن الأول لا يرجع على الثاني ولو ضمن الثاني لا يرجع على الأول **§** ولو دفع المودع  
 الوديعة الى آخر باذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك خروج المودع من البين كأنه دفع الى المالك  
 هذا اذا دفع الى الغير ضرورة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن وكذا فيما يشبهه  
 هذا من الخلاصة وفيها أيضا دفع رجل الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان بالرى فبات  
 فدفعه الى رجل وقال له ادفعه اليه فضاع منه لا يضمن لانه وصى **§** رجل دفع الى رجل  
 ألف درهم وقال له ادفعه الى فلان فلم يدفعه حتى ضاع لم يضمن لانه لا يجب عليه ذلك انتهى  
**§** لو أودعه بقره وقال له ان أرسلت ثيرا نلت الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي أيضا فاذهب  
 به اذون ثيرانه فضاعت لا يضمن **§** أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسروقت الغنم  
 يضمن اذ لم يكن الراعي خاصا للمودع **§** سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعة الى آخر  
 ليحفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن  
 من القنينة **§** امرأة أودعت رجلا وديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها ثم أودعتها آخر  
 وقبضتها منه ففقد متاع منها فقامت ذهب بينكما ولا أدري من أصابه وقال لا تدري ما كان  
 في وعاءك لم نفتشه ورددناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال معلوم قال هي ضامنة لصاحب  
 المتاع قيمته والصلح فيما بينهما وبينهما جائز ثم صلحها لا يخلوان كان بعد ما ضمنها المالك قيمة  
 المتاع جاز على أي بدل كان وان كان قبل ان يضمنها ان صالحتهما بمثل قيمة المتاع أو أقل على  
 قدر ما يتغابن الناس فيه جاز وبرئان الضمان للمتع حتى لو أقام صاحب المتاع بعد ذلك  
 بينة على ما ادعى من المتاع لم يكن له على المودعين سبيل ولو صالحتهما ما على أقل قدر مالا  
 يتغابن فيه لا يجوز الصلح والمالك بالخيار ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن المودعين ان قامت  
 له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها وان ضمن المرأة نفذ الصلح  
 عليها ما والعارية كالوديعة **§** كذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة هذه في الصلح من  
 الخلاصة **§** ولو دفع المودع الوديعة الى من في عيال ربه اذ كرا القدرى والفقير أبو الليث  
 وشمس الأئمة السرخسي انه يضمن وذكر الشيخ محمد بن الفضل في شرح الجامع الكبير انه  
 لا يضمن من قاضيجان قلت والفتوى على أنه يضمن بالدفع الى من في عيال ربه اذ كره في  
 الصغرى **§** رجل غاب وخلف عن أبيه وديعة فجاءت امرأة الابن وطلبت من الوديعة  
 النفقة فدفع اليها بغير أمر القاضي كان ضامنا من قاضيجان **§** دفع الوديعة الى المودع ثم  
 استحققت لم يضمن المودع لرده على من أخذ منه ولو قال ربه اذ دفعها الى فلان فدفعها ثم  
 استحققت فلما نكح أن يضمن أي الثلاثة شاء من المودع والمودع والاخذ من الصغرى

والفصولين **مطلب مودع الغاصب** مودع الغاصب اذا ارد المصوب الى الغاصب فانه  
يسبراً من الصغرى ومشتمل الهداية **مطلب مودع الوديعة** الى وارث المودع بغير أمر  
القاضي وفي تركته دين مستغرق للوديعة ضمن من وصايا الصغرى قلت هذا اذا لم يكن  
الوارث مؤتمناً ولا يضمن ذكره في الاشياء **مطلب رجل دفع الى آخر الفاقول** هذه الاف  
لفلان فاذا مات فادفعها اليه فمات يدفعها المأمور الى فلان كما أمره وعن أبي نصر  
الدبوسي مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى أخي أو ابني ثم مات وعلى الميت دين  
قال ان قال ادفعها الى أخي أو ابني ولم يزد على هذا فان المأمور يدفعها الى غرماء الميت كذا  
في الوصايا من قاضيجان **مطلب لو قضى المودع بالوديعة دين ربه أو الدين من جنس الوديعة قبل**  
**يضمن** وقبل لا يضمن من الفصولين قال في الاشياء ضمن على الصحيح كافي وصايا الصغرى  
**مطلب رجل في يده ألف درهم وديعة لرجل فمات وعليه ألف درهم دين معروفه** أنها عليه  
وترك ابنه معروفه فاقضى المستودع الألف للغير لم يضمن لان الألف الميت وقد قضاها الى  
من له الحق وهو غير الميت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين هذا كله رواية عن هشام  
عن محمد وزكر قبل ذلك لو كان عند رجل ألف درهم لرجل فقضاها المودع للذي له الدين  
على المودع فان شاء المودع أجاز القضاء وان شاء ضمن المودع وسلم المال للذي قبض لانه  
مستطوع انتهى **مطلب مودع غاب عن بيته** فقال له رجل اجنبي ان لي في بيتك شيئاً فدفع  
الى المفتاح حتى أرفعه وسلم اليه المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها قال  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يضمن المودع لان يدفع المفتاح اليه لم يصبر جاعلا بيته في  
يد الاجنبي **مطلب المودع اذا قال دفع الوديعة الى ابني وأنكر الابن فورث الاب مال ابنته** كان  
ضمان الوديعة في تركه الابن **مطلب رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم**  
**تدفع الى هذا المال حبسك شهراً أو ضربت بك ضرباً لا يجوز له أن يدفع المال اليه** فان دفع  
كان ضامناً وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع بك أو أضربك خمسين سوطاً فدفع اليه  
لا يكون ضامناً لان مال الغير لا يجوز دفعه للجائر الا أن يخاف تلف عضو أو الضرب المتوالي  
يخاف منه التلف من قاضي خان ولو هدد المودع بالتلاف ماله ان لم يدفع اليه فدفع هل  
يضمن كانت واقعة الفتوى وذكر في وصايا النوازل السلطان لو طلب من الوصي بعض  
مال البيت وهدده فلو خاف على نفسه القتل أو تلف عضو فدفع لم يضمن ولو خاف الحبس أو  
القيد أو أن يأخذ ماله ويبقى قدر ان كفاية فدفع ضمن ولو خشى أخذ ماله كله لم يضمن ان دفع  
وهذا كله اذا كان الوصي هو الذي دفع وان كان الجائر هو الذي أخذ فلا ضمان على الوصي  
**مطلب أودع وغاب** فاقام ابنه بينة أن أباه مات ولا وارث له غيره وأخذ الوديعة ثم جاء أبوه  
حيًا يضمن الابن والشاهدين ولا يضمن المودع من مشتمل الهداية والفصولين وفي  
الوصية بالخصومة من الهداية لو ادعى انه مات أبوه وترك الوديعة ميراثه لا وارث غيره  
وصدقه المودع أمر بالدفع اليه اه **مطلب غاب المودع وخلف امرأته في منزله وفي المنزل ودائع**



الناس ثم رجع فلم يجد لها فان كانت المرأة أمينة فلا ضمان على الزوج وان كانت غير أمينة وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعة معها فهو ضامن قال صاحب الذخيرة ومن هذه المسئلة استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة القتوى وصورتها (١) تيمان تيمرا بعلام خود ماند ورقت فلذهب الغلام بودائع الناس فانفقت أجوبة المفتين له (٢) كه تيمان يضمن لو علم بان غلامه سارق وليس بأمين من مشتمل الهداية والفصولين (٣) مودع مالك را كفت كه من باغ ميروم وديعت تراجم مسايد درهم كفت بده دادورفت باز آمد وديعت را ازهم مسايد كفت لم يضمن الاول من الفصولين (٤) آجر بيتا من داره وودفع الوديعة الى هذا المستأجر قال أبو بكر البخى فلو اكل منه ما مفتاح وغلق على حدة ضمن كالودع الى أجنبي يسكن خارج الدار وان لم يكن كذلك وكل منه ما يدخل على الآخر الا اذن فيه وحشمة يبرأ لوجود المساكنة من قاضي خان (٥) مردى در خانه يكي كديور كنندم نهاد بامانت ثم ان المودع آجر هذا البيت من رجل وسلم وانتقل الى دار أخرى ينبغي أن لا يضمن اذا لم ينقل الخنطة عن موضعها استدلالا بما ذكر في نساج يكن مع صهره ثم اكرت دارا ونقل متاعه وترك الغزل في الدار التي انتقل عنها فلو لم ينقل الغزل من المكان الذي فيه الى بيت آخر من دار صهره ولا أردعه لا يضمن عند أبي حنيفة لان الغزل بقي في المكان الذي كان فيه ساكناف سبق هو ساكنافيه لما عرف من أصله ان سكناه في دار لا يبطل ما بقي فيها من متاعه شيء وعندهما يضمن مطلقا من مشتمل الهداية والفصولين (٦) ادعى رجل أنه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه من الوكالة بالخصومة من الهداية (٧) لو غاب رب الوديعة ولا يدري أحي هو أم ميت بمسكها أبدا حتى يعلم موته فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق بردها على الورثة وان كان يدفعها الى وصيه من الخلاصة

### الفصل الثالث في الخلط والاختلاط والائلاف

اذا خلط المودع الوديعة بماله حتى لا يتميز ضمنها ثم لا سبيل للمودع عليها عند أبي حنيفة وقالوا اذا خلطها بجنسها شركه ان شاء مثل ان يخلط الدراهم البيض بالبيض والسود بالسود والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير وخلط الخل بالزيت وكل مانع بغير جنسه يوجب انقطاع حق المسالك الى الضمان وهذا بالاجماع لانه استهلك صورة ومعنى لشعره والقسمه باعتبار

(١) صاحب الفندق سلم الفندق الى غلامه وذهب

(٢) صاحب الفندق

(٣) قال المودع للمالك أنا ذهاب الكرم وأضع وديعتك عند جبراني وقال المسالك ضعتها

فوضعها وذهب ولم يرجع أخذها من الجيران

(٤) وضع شخص في بيت مزارع برامانة

اختلاف الجنس ومن هذا القبيل خلط الخلطة بالشعر في الصحيح ولو خلط المائع بخنسه  
فغندأبي خنيفة ينقطع حتى المالك إلى الضمان وعند أبي يوسف يجعل الأقل تابعاً للأكثر  
اعتباراً للغالب أجزاء وعند محمد شركة بكل حال لأن الجنس لا يغلب الجنس عنده وتظهره  
خلط الدراهم بمثلها إذا به يصير مائلاً بالاذابة وإذا اختلطت بماله من غير فعله فهو شريك  
لصاحبها كما إذا انشق الكيسان فاختلط أو هذا بالانفاق من الهداية قال قاضي خان  
إذا انشق كيس الوديعه في صندوق المودع فاختلطت الوديعه بدراهمه لا يضمن المودع  
ويكون المختلط مشتركاً بينهم ما بقدر ملكتهما فإن هلك بعد ذلك بعضها هلك من ماله ما جميعاً  
ويقسم الباقي بينهم على ما كان وان فعل ذلك أجنبي أو أحد من في عيال المودع لا يضمن  
المودع حراً كان الخاط أو عبداً صغيراً كان أو كبيراً ويضمن الذي خلط ويستوى فيه  
الصغير والكبير ولا يضمن أبوه لاجل ذكركه في الخلاصة والوديعه إذا كانت دراهم أو دنانير  
أو شيئاً مما يكال أو يوزن فاتفق المودع طائفة منها ضمن ما أتفق ولا يضمن الباقي إن هلك  
فإن جاء المودع بمثل ما أتفق فخطه بالباقي كان ضامناً للكل لأن ما جاء به ماله فصار خاتماً له  
بالوديعه اه قال في الفصولين هذا إذا لم يميز ما خلط أم لا وتميز به لامة أو شدة بخرقه لم  
يضمن إلا ما أتفق ❶ ولو أخذ المودع بعض الوديعه لينفقها في حاجة ثم بدأنه أن لا ينفق  
فردم إلى موضعه ثم ضاعت الوديعه لا يضمن المودع من قاضي خان أصل المسئلة المودع  
إذا خالف بالوديعه ثم عاد إلى الوفاق يرى من الضمان عندنا بخلاف ما إذا جدها أو منعها  
حيث لا يبرأ إلا بالرد إلى المالك على ما ذكره في الخلاصة ❷ إذا وقع شيء من يد المودع على  
الوديعه فهل يكت يضمن من الاشياء ❸ الصبي الذي في عيال المودع لو أنفق الوديعه يضمن  
الصبي من الصغرى وكذلك المودع لو أنفق الوديعه يضمن القن فيبيع فيها للحال ❹ ولو  
أودع رجل عند صبي أو عبد بغير إذن الولي والمولى ما لا فائتلفاه يضمنان للحال عند أبي  
يوسف فيبيع العبد فيه وقال أبو خنيفة يضمن العبد بعد العتق ولا يضمن الصبي أصلحراً  
❺ كان أو عبداً أو أودع رابة ففعلها الصبي يضمن بالاجاع والعبد يشمل المديرو أم الولد  
والمكاتب فيضمن في الحال ولو كان مأذونين بأخذ الوديعه من جهة المولى والوالد والجد  
والوصى يضمنان في الحال بالاجاع وأما المأذون له في التجارة فليس بمأذون بأخذ الوديعه  
لأنه ليست من التجارة من الحقائق ❻ إذا أودع صبي محجوراً مثله وهي ملك غيره فقتلت  
فلا مالك تضمن الدافع أو لا تأخذ من كتاب الحجر من الاشياء ❼ إذا وقع أجبر المودع على  
الوديعه فافسدها ضمن الاجبر من فصل القصار من قاضي خان ❽ إذا أودع أجبر  
المودع أو خادمه ولو بأمر المودع نارا فوقعت شرارة على الوديعه ضمن الاجبر والخادم  
لا المودع وكذلك الوسقط شيء من يد الخادم على الوديعه فافسدها يضمن الخادم من اجارات  
مشملة الهداية والفصولين ❾ رجل استقرض من رجل عشرين درهماً فأعطاه  
المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين والباقي عندك وديعه ففعل ثم أعاد العشرين

التي أخذها في المائة ثم دفع اليه رب المال أربعة من درهما فقال اخذها بتلك الدراهم  
ففعّل ثم ضاعت الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين ويضمن بقيتها أما البقية فلان العشرين  
قرض والقرض مضمون على المستقرض فاذا خلط العشرين التي هي ملكه بالوديعة صار  
مستهلكا للوديعة ولا ضمان عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين بآذن مالكها ﷺ ولو  
استقرض من رجل خمسين درهما فأعطاه ستين غاطفاً أخذ منها العشرة ليردها على صاحبها  
فهلك في الطريق كان عليه خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقى وديعة  
وكذا لو هلك الباقي ضمن خمسة أسداسه ﷺ ولو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من  
هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة  
لأنها كانت هبة فاسددة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان وصية المشاع  
جائزة ولا يضمن السبعة في الهبة والوصية جميعاً لأنها أمانة في يده ﷺ دفع الى رجل عشرة  
دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة منها وديعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة  
وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على  
القابض لأنها هبة فاسددة فالخمس التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك فيضمن  
هذه الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة مضمون ونصفها أمانة فيضمن نصفها وهو  
اثنان ونصف فلذلك يضمن سبعة ونصفاً ﷺ رجل أجلس عبده في حافوته وفي الحافوت  
ودائع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقد ألقى البعض فباع المولى العبد فان كان  
لصاحب الوديعة بينه على ان العبد سرق الوديعة وألقاها فصاحب الوديعة بالخيار ان  
شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيع في دينه لانه ظهر ان المولى باع عبداً  
مديوناً وان لم يكن له بينة فله ان يحلف مولاه على العـلم فان حلف لا يثبت الدين وان نكل  
فهو على وجهين ان أقر المشتري بذلك كان هذا مالم يثبت الدين بالبينة سواء وان أنكر  
المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع لكن يأخذ الثمن من المولى لان الدين ظهر  
في حق المولى دون المشتري من قاضيان

#### الفصل الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد

طلب الوديعة صاحبها فبسطها عنه وهو يقر على تسليمها ضمنها من الهداية ﷺ طلبها  
صاحبها فقال المستودع لا يمكنني ان أحضرها الساعة فترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما  
طلب منه الوديعة عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع من قاضى خان  
ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن لان الترك من المالك ايداع ابتداء والوكيل لا يملك  
الايداع فيضمن اذا لم يدفع مع القدرة على الدفع من مشتمل الهداية ﷺ ولو قال احمل الى  
اليوم وديعتي فقال أفعل ولم يحمها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عنده لا يضمن لانه  
لا يجب على المودع نقل الوديعة الى صاحبها ﷺ طلبها صاحبها وقد هاجت الفتنة فقال

المودع لأصل اليها الساعة فأعير على تلك الناحية فقال المودع أعير على الوديعة أيضا قال  
 الشيخ أبو بكر البخاري أن كانت الوديعة بعيدة من المودع لا يقدّر على دفعها لذلك أو اضيق  
 الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله من قاضي خان قال صاحب الفصولين أقول قد  
 مر أنه لو طلبها وقال لا يمكنني احضارها الآن فهذا ابتداء ايداع الخ فعلى هذا ينبغي ان  
 لا يضمن هنا أيضا وان قربت واتسع الوقت لان تركها ابتداء ايداع والحاصل أنه ينبغي ان  
 يتحد المسئلان حكما انتهى ١٠ رجل أودع عند رجل وديعة فقال له في السر من أخبرك  
 بعلامة كذا وكذا فدفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدفه المودع ولم  
 يدفع حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع لانه يتصور أن يأتي غير رسوله  
 بتلك العلامة ١١ رجل خاصم رجلا ودعى عليه ألف درهم فأنكر المدعى عليه ثم أن المدعى  
 عليه أخرج ألفا ووضعها في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة فاسترد المدعى  
 عليه الألف وأبى الامين ان يرده عليه ثم نلقت الألف قال أبو بكر ان وضع المدعى  
 والمدعى عليه الألف عنده لا يضمن الامين لانه ليس له ان يدفع الى أحدهما فان كان صاحب  
 المال هو الذي وضع وحده ضمن لانه صار فاصبا بالمنع عنه ١٢ عبد جاء بوقر من الخنطة الى  
 بيت رجل وصاحب البيت فأناب فسلم الوقر الى امرأته وقال هذا المولى بعته الى زوجك  
 وديعة وقاب العبد فلما أخبرت المرأة زوجها بذلك لامها على القبول وأرسل الى مولى العبد  
 ان ابعت من يحمل هذا الوقر فاني لا أقبل فاجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك اباعثم  
 أحله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلبه المولى وأراد ان يأخذه فقال لا أدفعه الا الى العبد  
 الذي حمله الى بيتي ثم سرق الوقر قالوا ان كان صاحب البيت صدق العبد فيما قال العبد انه  
 لمولاي بعته البتة وديعة ضمن بالمنع عن المولى وان لم يصدق وقال لا أدري انه لمولى العبد أو  
 هو غصب في يد العبد أو وديعة لانسان آخر وتوقف في الرد له علم ذلك لا يضمن بالمنع عن المولى  
 ١٣ قال رب الوديعة للمودع اذا جاء أخى فرد عليه الوديعة فلما طلبها أخوه منه قال له المودع  
 عد الى بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه متناقض  
 ويكون ضامنا ١٤ قال الشيخ الامام محمد بن الفضل اذا طلب من المودع وديعته فقال  
 اطلبها غدا فاميد اطلب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا انه يستل المودع متى  
 ضاعت ان قال ضاعت بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله  
 لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقال للشئ القائم من قاضي خان  
 ١٥ قروي ترك مما مته عند مصري وقال له اذا بعثت اليك من يقبضهما متى فادفعها اليه  
 فجاء اليه بعد أيام من يقبضها فلم يدفع حتى ضاعت يضمن لانه بالمنع صار فاصبا الا اذا كذبه  
 انه أرسله من الخلاصة ١٦ لو دفع ثوب انسان في حجره يصير متعبدا بالامتناع عن التسليم  
 اذا طواب هذه في جنسية الهداية ١٧ رجل جاء الى رجل برسالة من رجل ان ادفع الى  
 هذا خمسة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى ألقاه فيأمر في بالمواجبة ثم قال للرسول بعد

ذلك لقيمة فأمري بدفعها اليك ثم ابي أن يدفع قال محمد بن الفضل له ان لا يدفع المال الا أن  
يكون المال عليه دين لا لا ثم فيلزمه الدفع في الدين ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر  
وهو رجع الى صحة التصديق في الدين وفساده في الوديعة من قاضي خان رحمته رسول  
المودع اذا جاء الى المودع وطالب الوديعة فقال لا أدفع الا الى الذي جاءهم فلم يدفع اليه حتى  
سرفت يضمن قال وهذا على رواية أبي يوسف وفي ظاهر المذهب لا يضمن من الخلاصة  
طالب من المودع الوديعة فقال لا أدفع وادعى المودع انه باعها منه أو وهبها منه وأنكره  
المالك وهكذا في يد المودع لا يضمن رحمته قال للمودع ادفعها الى أي وكلائي شئت فطلبها أحد  
وكلائي فلم يطمع له عطيها الى وكيل آخر لا يضمن بالمنع من أحد وكلائي من السبازية  
رحمته طلبها رسول المودع فقال المودع لا أدفع الا الى من جاءها ولم يدفع الى رسوله ضمن  
لو صدقه لالو كذبه انه رسوله وفيه نظر بدليل ان المودع لو صدق انه وكيل بقبضها لا يؤمر  
بدفعها اليه وفرق بينهما بان الرسول ينطق على لسان المرسول ولا كذلك الوكيل  
رحمته قال له ربحا ادفعها الى قتي هذا فطلبها عنه فابي أو قال غدا يضمن رحمته أمره بدفعها الى فلان  
فاته وقال ان فلانا استودعك هذا فقبضه ثم رده على الوكيل فله ان يضمن أيهما شاء  
اذا الوكيل حين أضاف الايداع الى موكله فقد جعل نفسه رسولا واتباع الرسالة يخرج  
من الوسط فكان هو في الاسترداد والاجنبى سواء رحمته طلبها ربحا فقال أعطيتها ثم قال  
بعد أيام لم أعطها واكن تلفت ضمن ولم يصدق للتناقض من الفصولين رحمته طالب  
وديعة فجحد وقال لم تدعني يكون ضامنا وان جحدتها لا في وجه المودع بان قال له انسان ما حال  
وديعة فلان عندك فجحد او جحد في وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال  
وديعتي عندك وجحد قال شمس الأئمة السرخسي فيه خلاف عن أبي يوسف وزفر على  
قول زفر يكون ضامنا على قول أبي يوسف انتهى وذكر الناطقي اذا جحد المودع الوديعة  
بمضرة صاحبه يكون ذلك فسخا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع الذي كان فيه حالة  
الجحد يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد فله ان يضمن من قاضي خان قال  
في الاشبه المودع اذا جحد ضمنها الا اذا جحد قبل النقل كافي الاجناس وفي  
الفصولين نقلنا من فتاوى رشيد الدين ولو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه قلت  
وليس به رحمته جحد الوديعة ثم ادعى ضياعها ليس له ان يحلف المالك على العلم من القنية  
رحمته طلبها ربحا فجحد فقام بينة انه استودعه كذا ثم أقام المودع البينة انه ضاعت عنده  
لا تقبل بينته ويكون ضامنا وكذا لو أقام البينة انه ردها قبل الجحد وقال انما غلظت في  
الجحد أو نسيت أو ظننت اني رددته حين دفعته الي وأنا صادق في قولي هذا فقبلت بينته في  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف من قاضي خان رحمته وفي الفصولين لو جحد الوديعة ثم ادعى  
الرد أو التلف لم يصدق ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى ردا أو تلفا صدق انتهى رحمته اذا غاب  
المودع فطلب امرأة الغائب النفقة من الوديعة فجحد الوديعة ثم أقربها وقال قد ضاعت

كان ضامنا ۞ ولو جحد المودع الوديعة ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس  
للك عندى وديعة قبلت بينته ويرأى عن الضمان من قاضى خان ۞ رجل أودع رجلا  
عبد الجحده المودع ومات في يده ثم أقام المودع البينة على قيمته يوم الجحود قضى بقيمته  
يوم الابداع أو قال لم تستودعنى ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له على شئ  
ثم ادعى الرد أو الهلاك يصدق ۞ وفي الاجناس اذا جحد الوديعة انما يضمن اذا نقل  
الوديعة عن الموضع الذى كانت فيه قبل جحوده وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن  
وفي المنتقى اذا كانت الوديعة مما يحول يضمن بالجحود وان لم يحولها ۞ لو جحد الوديعة في وجه  
العدو بحيث كان يخاف عليها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن كذا روى عن أبي يوسف  
۞ لو جحد هائم أخرجها بعينها وأقر بها وقال لصاحبها اقبضها فقال صاحبها ادعها وديعة  
عندك ان تركها وديعة عنده وهو قادر على حفظها وأخذها ان شاء فهو برى وهي وديعة  
وان كان لا يقدر على أخذها فهو على الضمان الاول وكذا لو قال له اعمل بها مضاربة وهذا  
كله في المنتقول واما في العقار فلا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف آخره وقال شمس الأئمة  
الحلواني فيه روايتان عن أبي حنيفة ومن المشايخ من قال في العقار يضمن بالجحود بالاجماع  
من الخلاصة ولو كانت الوديعة عقارا هل يضمن بالجحود قيل لا يضمن وفاقا وقيل لا عند  
الحسن وقيل عن أبي حنيفة روايتان من الفصولين وسقط في الغصب على بيان  
ما يضمن به العقار وما لا يضمن ۞ اذا قال المودع بعثت بها اليك مع رسولى وسعى بعض  
من قريته فله فقه وكفوله ردوها عليك يكون القول قوله مع اليمين وان قال بعثت بها اليك مع  
أجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع بعثت بها اليك  
مع هذا الاجنبى أو استودعها اليه ثم ردوها على فضاغت عندى لا يصدق ويصير ضامنا  
الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان من قاضى خان ۞ ردها الى بيت صاحبها أو  
الى أحد من قريته لا يضمن وبه يفتى اذ لم يرض بغيره وقيل لا يضمن وبه يفتى اذ الرد الى  
من في صيال المسالك رد الى المسالك من وجه لا من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالشك  
من الفصولين ۞ قال في الاشباه لو رد الوديعة الى عبد ربه لم يبرأ سواء كان يقوم عليها  
أو لا وهو الصحيح واختلف الاقواء فيما اذا ردها الى دار مالكها والى من في صياله انتهى

### الفصل الخامس في موت المودع مجهلا ۞

اذا مات المودع مجهلا لوديعة ضمنها ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الوديعة وكان يعلم ان  
وارثه لا يعلمها أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين فلا تجبه بل ولم  
يضمن كذا في الاشياء والخلاصة والفصولين فان قال الوارث أنا علمت الوديعة وأنكر  
الطالب ان فسرهما وقال كانت كذا وكذا وأنا علمتها وهلكت صدق كما اذا كانت الوديعة  
عنده فقال هلكت من مشتمل الهداية والفصولين ومعنى ضمانها صبر وردها ينفى تركه



وكذا كل شيء أصله أمانة يصير ديناً في التركة بالموت عن تجهيل من الاشياء والفصولين  
 الا اذا كان المودع صبياً محجوراً فان محجوراً لا يضمن وكذا اذا مات وارث المودع محجوراً لا يضمن وكذا اذا مات الانسان محجوراً لا يضمن  
 الربح في بيته وكذا اذا مات محجوراً لا يضمن ما ملكه في بيته بغير علمه لا يضمن من الاشياء  
 قال ربه مات محجوراً والورثة كانت معروفة وقائمة ثم هلكت بعد موته صدق ربه  
 هو الصحيح اذا الوديعة صارت ديناً في الظاهر في التركة فلا تصدق الورثة من الخلاصة  
 والفصولين وفي قاضي خان قال ابن شجاع على قياس قول أصحابنا يجب أن يكون القول  
 قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف فيجب أن يكون  
 القول قول الورثة مع اليقين لان الوارث قائم مقام المورث انتهى ولو قال ورثته ردّها  
 في حياته أو تلفت في حياته لم تصدق بلائنه لموته محجوراً لا تقرر الضمان من الفصولين ولو  
 برهنوا ان المودع قال في حياته ردّها تقبل اذا ثبت بيئته كالثابت بعيان وبدوان البيئته  
 لم يقبل قولهم كذا في الاشياء والخلاصة والفصولين أودع نحو عنب أو بطيخ وعاب  
 فمات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعة لا تبقى في تلك المدة فهي دين في مال  
 الميت لانه لا يعلم حالها وهل المودع أنفها من مشتمل الهداية والفصولين لو جرت  
 المودع جنونا مطبقاً فلم توجد الوديعة صارت ديناً في ماله ويدفع اليه من ماله ويأخذها ضميماً  
 ثقة من المدفوع اليه حتى لو أفاق المودع وقال ضاعت أو ردّها أو لا أدري أين هي يختلف  
 على ذلك فان حلف يرجعها على المدفوع اليه ربح لان أودعاً ألقا عند رجل فمات  
 المودع وترك ابناً فادعى أحدهما أن الابن استهلكها بعد موت أبيه وقال الآخر لا أدري  
 ما صنعت فلا شيء لمدعي الاستهلاك على الابن ولا الآخر خسراناً في مال الاب ولا يشركه  
 صاحبه من الوجهين ولو قال المودع لب الوديعة قد ردّت بعضها ومات كان القول  
 قول صاحب الوديعة فيما أخذ مع عيئنه لان الوديعة صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون  
 القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما أخذ مع عيئنه ربح لـ أودع عند أحد شركي  
 المفاوضة وديعة ثم مات المودع من غير يمين كان الضمان عليهما فان قال الشريك الحلي  
 ضاعت في يد شركي في حياته لم يصدقاً لانه بعد الموت صار أجنبياً فلا يقبل قوله انها  
 ضاعت ولان قبول قول أحدهما كان بمكان المفاوضة ولم يبق بعد الموت ربح لـ أودع  
 عند انسان جارية قال الناطقي ان رأوها حية بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حية  
 بعد موته وقالت ورثته قد ماتت أو ردّها عليه في حال حياته أو هربت لا يقبل قولهم لانهم  
 يدفعون الضمان عن أنفسهم وروى ابن رستم عن محمد بن رجل دفع الى رجل ألفاً  
 ليشتري له ويبيع فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقاً يصير المال ديناً في مال الميت  
 ولا يقبل قول الورثة ان أباهم قد ردّها الى صاحبها من قاضي خان المودع والمضارب  
 والمستبضع والمستعير وكل من كان المال أمانة في يده اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة

بعينها فانه يكون ديننا عليه في تركته لانه صار مستمسكا للوديعة بالتجهيل ولا يصدق ورثته  
 على الهلاك أو التسليم الى رب المال ولو عين الميت المال حال حياته أو علم بذلك فيكون أمانة  
 في يد وصيه أو في يد وارثه كما لو كان في يده ويصدقان على الهلاك والدفع الى صاحبه كما  
 يصدق الميت حال حياته من مشتمل الاحكام **في مطلب في الاختلاف** في أصله ان المودع  
 مصدق في دعوى ما يوجب براءته عن الضمان لانه أمين والأمين غير ضامن الا اذا أقربما  
 يوجب الضمان وهو أخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق الا بحجة فلو قال  
 رجل لغيره استودعني ألفا فضاغت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول  
 قول المستودع ولا ضمان عليه ولو قال المستودع أخذت منك وديعة وقال صاحب  
 المال بل غصبتها كان ضامنا لانه أقرب ما أخذ مال الغير ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن فلا يصدق  
 بدون البينة والاقرار بالادعاء لا يكون اقرا ربا لاخذ لانه يتم الادعاء بدون الاخذ من  
 قاضي خان والخالصة **ولو قال رب المال أقرضتكها** فراضا وقال المستودع بل وضعتها عندي  
 وديعة أو قال أخذت منك وديعة وقد ضاغت قبل قوله ولا ضمان عليه من قاضي خان **ولو**  
 قال رددت الوديعة فالحق قوله مع عينه وان كان مدعي الرد صورة لانه ينكر الضمان من  
 دعوى الهداية **ولو قال في الاشياء** للمودع في دعوى الرد والهالك الا اذا قال أمرتني  
 بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربهافي الامر فالحق قول ربهافي **ولو قال**  
 المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة الى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة **ولو قال** بعثت بها  
 مع رسول أو أحد من عياله فالحق قوله مع عينه **ولو ادعى المودع الرد والهالك** وادعى  
 ربه الاتلاف فالحق للمودع مع عينه ولو برهنا تقبل بينة المودع أيضا من الفصولين  
 والوجيز وقبل تقبل بينة المالك لانه يثبت الضمان **ولو ادعى دفعها الى أجنبي** للضرورة  
 كحرق ونحوه لا يصدق الابينة **ولو قال** أردعنها عند أجنبي ثم ردها على فهاكت عندي  
 وكذبه المالك ضمن الا أن يبرهن **اذا أقرب بوجوب الضمان** عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق  
 الابينة وكذا لو قال بعثت بها اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا الودفعها الى رسول  
 المالك فانه كالمالك الرسالة ضمن وصدق المالك ولم يرجع بما ضمن على الرسول لو صدقه انه  
 رسوله ولم بشرط عليه الرجوع الا أن يكون المدفوع قائما في جميع من الفصولين وان كذبه  
 انه رسوله ودفع اليه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو صدقه وشرط عليه الرجوع يرجع المودع بما  
 ضمن على الرسول في هذه الوجوه الثلاثة من الوجيز **ولو ادعى رجلا ألف درهم** وله  
 على المستودع ألف درهم دين فأعطاه المستودع ألف درهم ثم اشتقها بعد أيام فقال الطالب  
 أخذت الوديعة فالدين عليك وقال المستودع أعطيت القرض فضاغت الوديعة كان القول  
 قول المستودع ولا شيء عليه لانه هو الدافع من قاضي خان **ولو قال المالك** ادفع الوديعة الى  
 فلان فقال المودع دفعتها اليه وكذبه فلان وقال لم تدفع الي وقال ربهالم تدفع اليه فالحق  
 للمودع في حق براءته لاني حق ايجاب الضمان على فلان أي يصدق المستودع مع عينه ولا

يضمن فلان أيضا من الفصولين والوحين لو أمر المالك المودع بصرف الوديعة الى دينه فقال المودع سرقت فانكر ربه اصدق المودع في براءة نفسه لا على رب الدين حتى يبقى دينه على ربه كما كان من الفصولين لو قال المودع للمالك وهبتها الى أو بعتهامني وانكر ربه ثم هلك لم يضمن كذا في الفصولين ومشمئ الهداية نقلا عن العدة لو قال المودع تلفت الوديعة منذ عشرة أيام وبرهن ربه انها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجدتها فالتفت يقبل لم يضمن ولو قال أن لا يس عندى وديعة ثم قال وجدتها فضاغت يضمن من مشتمل الهداية والفصولين طلب المالك الوديعة فقال المودع أنفقته على أهلي هلك بأمرك وقال الأهل نعم أمرته بالإنفاق علينا وكذب صاحب الوديعة يضمن من مشتمل الهداية

### \* (الفصل السادس في الحامى والشيابى)

لا ضمان على الحامى والشيابى الا بما يضمن المودع ذكره في الاشباه وفي الخلاصة عن المحيط ان الفتوى على قول أبى حنيفة ان الشيابى لا يضمن الا بما يضمن المودع اه قلت هذا اذا لم يستأجر الحامى لحفظ ثوبه أما لو استأجره لحفظ ثوبه وشرط عليه الضمان قيل يضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ذكره في الفصولين نقلا عن الذخيرة وفي الخلاصة لو دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف قال الفقيه أبو بكر يضمن الحامى اجماعا وكان يقول لا يجب عليه الضمان عند أبى حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان والفقيه أبو جعفر رسوى بينهما وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ ونحن نفق به أيضا وفيها أيضا رجل دخل حماما وقال لصاحبه احفظ هذه الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه لا ضمان على صاحب الحمام ان سرق أو ضاع وهو لا يعلم به فان شرط عليه الضمان اذا هلك يضمن في قولهم جميعه الا ان الاجير المشترك اغنا لا يضمن عند أبى حنيفة اذا لم يشترط عليه الضمان أما اذا شرط يضمن وقال الفقيه أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الأمين باطل اه ولو لم يشترط عليه الضمان وقد استأجره للحفظ ينبغي أن لا يضمن عند أبى حنيفة خلافا لهما لان الاجير المشترك لا يضمن عنده بالاصنع والتفصيل المختار من ضمان الاجير وكذا الشيابى اغنا يضمن بما يضمن به المودع اذا لم يشترط له بازاء الحفظ أجره أما لو شرط له بازاء حفظ الثياب أجره فينشد يكون الاختلاف فيه كالاختلاف في الحامى لا ضمان عليه فيما سرق عند أبى حنيفة خلافا لهما لانهما اجير مشترك من مشتمل الهداية وينبغي أن يكون الجواب في مسألة الشيابى عندهما على التفصيل ان كان الشيابى أجير الحامى يأخذ كل يوم اجراما لهما بهذا العمل لا يكون ضمانا عند الكل بمنزلة تلميذ القصار والمودع ذكره قاضى خان في مسائل الاجير المشترك في الحمام من قتلوا رجل دخل الحمام وكان صاحب الحمام جالسا لاجل القلة فوضع صاحب الثوب ثوبه على العين ولم يقل بلسانه شيئا ودخل الحمام ثم لم يجده فان لم يكن للعينام شيابى يضمن

صاحب الحمام لان وضع الثياب بمرأى العين منه استحفاظ وان كان الحمام ثيابي فان كان  
التيابي حاضرا لا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابي من قاضي خان  
قال في الوجيز في ضمن الثيابي مثل ما يضمن المودع اه وفي الخلاصة والفصولين الا اذا  
نص رب الثوب على استحفاظ الحمامي بان قال أين أضع فيصير الحمامي مودعا حينئذ يقال  
في الوجيز في ضمن الحمامي مثل ما يضمن المودع وان كان الثيابي غائبا بوضع الثياب بمرأى  
العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فيضمن صاحب الحمام  
بالتضييع حينئذ ٥٥ رجل دخل الحمام ونزع ثيابه بمحض من صاحب الحمام فلما خرج لم  
يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ناعما قالوا ان كان ناعما قاعدا لا يكون ضامنا لانه متيقظ  
حكما فلم يل تارك الحفظ وان كان ناعما مضطجعا واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه  
تارك للحفظ من قاضي خان وقيل لا اذ نوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا بعد حفظ  
عادة من مشتمل الهداية والفصولين ويؤيده ما في الهداية من السرقة ولو نام المودع  
والمتاع تحته أو عنده لا يضمن لانه ليس بتضييع اه ٥٦ وفي الخلاصة ولو نام الثيابي  
فسرق الثياب ان نام قاعدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن ٥٧ الثيابي اذا خرج  
من الحمام فضع ثوبه ان تركه ضائعا ضمن وان امر الخلاق أو الحمامي أو من في عياله أن  
يحفظ لا يضمن ونفسير العيال مر ٥٨ رجل خرج من الحمام فقال كان في جيبى دراهم  
ان لم يقر الثيابي لا ضمان عليه أصلا وان أقر ان تركه ضائعا ضمن وان لم يضيعه فجواب  
أبي حنيفة وجوابه وجواب الصلح قد ذكرناه في جيبه انقصار اه أقول ونحن قد  
ذكرنا الاجوبة في الاجير المشترك من كتابنا هذا ان شئت واجمع ٥٩ دخل الحمام ورجل  
جالس فنزع ثيابه وتركها عنده ولم يقل له احفظ ولا الرجل لا احفظ ولم يقل أيضا لا أقبل  
فهو مودع يضمن لوضعيه وكذلك لو نزع الثياب حيث يرى الحمامي وهو ينظر اليه فخرج آخر  
ولبسه والحمامي يراه أو ضيعه يضمن من اجارة البرازية في المتفرقات ٦٠ رجل دخل الحمام  
ووضع ثيابه عنده صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه أو ثياب  
غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابي وقال الحمامي خرج رجل من الحمام ولبس  
الثياب فظننت انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ من قاضي خان ٦١ وفي الخلاصة  
لبس ثوبا بمرأى عين الثيابي فظن انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن هو الاصح اه ٦٢ رجل  
دخل وقال لصاحب الحمام احفظ الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه فان أقر صاحب الحمام ان غيره  
رفعها وهو يراه وظن انه رفع ثيابه فهو ضامن لانه ترك الحفظ ولم يمنع القاصد وهو يراه وان  
أقر اني رأيت أحدا رفع ثيابي الا اني ظننت ان الرافع أنت فلا ضمان عليه لانه لا يصير تاركا  
للحفظ لما ظن ان الرافع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع  
ولم يضييع كسدا في قاضي خان من الاجارة ومشتمل الهداية والفصولين من الودعة قال  
في المشتمل والفصولين وهذا قول الكل اذ صاحب الحمام وودع في حق الثياب اذا لم يشترط له

بازاء حفظ الثياب شئ أما اذا شرط بازاء حفظ الثياب أجرة وكان له اجرة بازاء الانتفاع  
 بالحمام والحفظ فحينئذ يكون على الاختلاف وان دفع الى (٢) جامه دارفعلى الاختلاف  
 لاضمان عليه فيما سرق عند أبي حنيفة خلافا لهما لانه أجبر مشترك اهـ وفي البرازية  
 وضع يده على الحمامي وليس له ثيابي لا يضمن الحمامي لانه مودع فان الاجر بمقابلته الحمام الا أن  
 يشترط الاجر بازاء الحمام والحفظ ولو قال له أين أضاع ثيابي فأشار الى موضع صاومودعا ولا  
 يضمن الا بما يضمن المودع على قول الامام وبه يفتى وغيره لم يجعله استحفاظا بهذا القدر اهـ  
 امرأة دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي غسلت الثياب فلما خرجت لم تجد ثوبها من  
 ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت هذه أول مرة دخلت الحمام فلا ضمان على الثيابية في  
 قولهم اذالم تعلم انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشترط لها  
 الاجر على الحفظ كان ذلك ايدا عاوا المودع لا يضمن عند الكل الا بالاضحية وان كانت المرأة  
 دخلت الحمام قبل هذا وكانت تدفع ثيابها الى هذه الماسكة وتعطيها الاجرة على حفظ الثياب  
 كانت المسئلة على الاختلاف على قول أبي حنيفة لا يضمن لها هلاك في يدها من غير صنعها  
 وعلى قولهما يجب الضمان على الثيابية قال قاضيتان وينبغي أن يكون الجواب في هذه  
 المسئلة عندهما على التفصيل ان كان الثيابي أجيرا للحامى يأخذ منه كل يوم أجرا معلوما  
 لهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل غزلة تليد القصار والمودع امرأة دخلت ووضعت  
 ثيابها في بيت المسلخ والحامية تنظر اليها فدخلت الحمام ثم دخلت الحامية بعسد المرأة في  
 الحمام لتخرج الماء لتغسل به صبي ابنتها وابنتها مع صبيها في دهليز الحمام فضاغت ثياب المرأة  
 قالوا ان غابت الثياب عن عين المرأة وعين ابنتها ضمنت الحامية والا فلا تضمن لان لها ان  
 تحفظ الثياب ببسد ابنتها فاذا لم تغب عن نظرها ونظرا ابنتها لا تضمن من اجارة قاضيتان  
 رجل دخل الحمام وقال للحامى أين أضاع ثوبي فأشار الحامى الى موضع فوضع ثوبه ودخل  
 الحمام ثم خرج آخر ورفع الثوب فلم ينعسه الحامى لما ظن انه المالك ضمن الحامى في الاصح اذ  
 قصر فيما استحقظه وهذا يخالف ما مر من ان الحامى لا يضمن اذا ظن ان الرافع صاحب  
 الثوب من مشتمل الهداية والفصواين وفي أول كتاب الودعة من قاضيتان رجل جاء الى  
 خان بدابة وقال لصاحب الخان أين أربطها فقال له صاحب الخان اربط هناك فربط وذهب  
 ثم جاء صاحب الدابة ولم يجدها فقال لصاحب الخان ان صاحبك أخرج الدابة ليسقيم او لم يكن  
 لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامنا لانه استبداع عرفا وكذا ذلك رجل دخل  
 الحمام وقال لصاحب الحمام أين أضاع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الاول  
 سواء اهـ دخل الحمام وأخذ فتجانة وأعطاهما غيره فوقع من الثاني وانكسرت لاضمان  
 على الاول ولا على الثاني هذه في الغصب من الخلاصة

﴿الباب الثامن في مسائل الرهن ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول﴾  
 ﴿الفصل الاول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفاسد والباطل﴾

﴿الرهن لا يلزم ولا يدخل في ضمان المرتهن الا بالقبض ويكتفي في القبض بالتخليف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يثبت القبض في المنقول الا بالنقل والاقل أصح ويمنع التسليم كون الراهن أو متاعه في الدار المرهونة وكذا متاعه في الوعاء المرهون ويمنع تسليم الدابة المرهونة الحبل عليها فلا يتم حتى يلقي الحبل لانه شاغل لها بخلاف ما اذا رهن الحبل دونها حيث يكون رهنها تاما اذا دفعها اليه لان الدابة مشغولة به فصار هذا كما اذا رهن متاعا في دار أو وعاء دون الدار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجا على الدابة أو لحما في رأسها ودفع الدابة مع السرج واللبام حيث لا يكون رهنها حتى يترعه منها ثم يسلمه اليه لانه من ثواب الدابة بمنزلة الثمرة للنجيل من الهداية ﴿وعن أبي يوسف اذا رهن دارا وهما فيقال سلت البك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلت البك ﴿ولورهن صوفا على ظهر غنم لا يصير قابضا حتى يجزؤ يقبض ﴿ولورهن بيتا معينا من دار أو طائفة معينة منها وسلم جاز من قاضيان وقدرا الدين من الرهن مضمون عند علمائنا ان هلك بلا صنع المرتهن والفضل أمانة لا يضمن الا بما تضمن به الوديعة صرح به في الفصولين وغيره فلو هلك الرهن عند المرتهن بلا صنع ولا تضميم منه كان مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين فلو كان الدين وقيمه سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما ولو كانت قيمته أقل رجع المرتهن بالفضل واذا كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك وقيمه يوم رهن ألف وخمسمائة والدين ألف رجع الراهن على المرتهن بخمسمائة ذكره في الهداية والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك بالاتفاق حتى لو كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدره بها وكانت يوم الهلاك خمسمائة تراجع السعد زهاب بالدين كله والمسئلة مشهورة وفي رهن القدوري رهن عبدا قيمته ألف بالفسل إلى المرتهن ثم استعاره من المرتهن ثم رده إلى المرتهن وقيمه خمسمائة فهلك عند المرتهن يهلك بجميع الدين ومشى عليه صاحب الفصولين قال في الصغرى اعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاقل بخلاف الغصب وسند ذكرها في باب وفي الاشباه من القول في غن المثل ان المعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد أمانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن في حياته وكفنه عليه اذا مات اه ﴿ولو شرط في الرهن ان يكون أمانة جاز الرهن وبطل الشرط ذكره في الوجيز وقاضيان ﴿رجل أراد ان يدفع رهنه لعمال عليه فقال المرتن للراهن آخذة على انه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال والمقبوض بحكم الرهن الفاسد مضمون نص عليه في الجامع الصغير ذكره في الوجيز وفي الخلاصة من النكاح الرهن الفاسد وهو رهن المشاع لو هلك في يد المرتن يهلك أمانة عن الكرخي وفي الجامع الكبير ما يدل على انه كالرهن الجائز اه وفي



فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين وما قبض برهن فاسد ضمن بالاقبل من قيمته ومن  
الدين كحججه وقيل لا يضمن والمقبوض بحكم الرهن الباطل ليس بمضمون بالاجماع اهـ قال  
في الهداية والرهن بالدرك باطل فلو قبضه قبل الوجوب فهلك عنده يهلك امانة اهـ رهن  
الدرك ان يبتاع زيد من عمرو دارا فبرهن بكر عنده زيد شيئا بما يدركه في هذا البيع ذكره  
في الاصلاح والابضاح اهـ وفي فتاوى قاضيهان وعن محمد اذا اشترى المسلم خلا واعطى  
بالثمن رهنا فضاء الرهن في يده ثم ظهر انه كان خيرا يضمن الرهن ولو اشترى عبدا ورهن  
بثمنه رهنا فضاء ثم ظهر انه كان حرا لا يضمن المرتهن شيئا لانه باطل والاقل فاسد ولو اشترى  
من رجل بدراهم بعينها واعطى بهارها كان باطلا لانها لا تتبع العين وانما يجب مثلها في الذمة  
والرهن غيره مضاف الى ما في الذمة انتهى اهـ الاجل في الرهن يفسده ذكره في الاشباه  
اهـ زعم الراهن هلاكه عند المرتهن وسقوط الدين وزعم المرتهن انه رده اليه بعد القبض  
وهلك في يد الراهن فالقول للراهن لانه يدعي الرد المعارض وهو ينكر فان برهنه فلا رهن ايضا  
ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم المرتهن انه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول  
للمرتهن لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنه فلا رهن لاثباته الضمان اهـ اذن للمرتهن في  
الانتفاع بالرهن ثم هلك الرهن فقال الراهن هلك بعد ترك الانتفاع وعوده للرهن وقال  
المرتهن هلك حال الانتفاع فالقول للمرتهن لان اتفاقهما على زوال الرهن فلا يصديق الراهن  
في العود الا بحجة اهـ رهن عبدا يساوي القبايل فوكل المرتهن بالبيع فقال المرتهن  
بعته بنصفها وقال الراهن لا بل مات عندك يحلف الراهن بالله ما يعلم انه باعه ولا يحلف  
بالله لقد مات عنده فاذا حلف سقط الدين الا ان يبرهن على البيع اهـ اذن الراهن للمرتهن  
في لبس ثوب مرمي هو يوم خجابه المرتهن متخفقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته  
في ذلك اليوم ولا تخرق فيه فالقول للراهن وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل  
اللبس او بعده فالقول للمرتهن انه اصابه في اللبس لان اتفاقهما على خروجه من الضمان وكان  
القول للمرتهن في قدر ما عاد من الضمان اليه بخلاف اول المسئلة لعدم الاتفاق معه على  
الخروج من الضمان لعدم اعتراف الراهن بالخروج من البرازية اهـ ولا يجوز رهن المشاع  
عندنا ولو من شريكه سواء كان مما يحتمل القسمة او لا يحتمل اهـ ولا يجوز رهن ثمرة على رؤس  
التخل ولا زرع في الارض دون الارض ولا رهن الفخيل في الارض دونها لان المرهون  
متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى الشائع وكذا رهن الارض بدون التخل او دون  
الزرع والتخل دون الثمر وعن ابي حنيفة ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اعم  
للساكن فيكون استثناء الاشجار عواضعها بخلاف ما اذا رهن الدار دون البناء اذ البناء اعم  
للمبنى فيصير رهنها جميع الارض وهي مشغولة بملك الراهن ولو رهن التخل بعواضعها جائز لان  
هذه مجاورة وهي لا تمنع الصحة ولو كان فيه ثمر يدخل في الرهن تبعاً وكذا يدخل الزرع والرطبة  
في رهن الارض ويدخل البناء والغرس في رهن الارض والدار ولا يدخل المتاع في رهن الدار

من غير ذكروا لو رهن الدار بما فيها جاز ولو استحق بعض الرهن ان كان الباقي يجوز ابتداء  
الرهن عليه وحده بقي رهنا بمحضته والابطال كله كذا في الهداية ❀ الشيعون الطائري  
يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه لا يبطل ❀ وصورة الراهن اذا وكل العدل  
ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وان استحق شيء مقدر  
يبقى الرهن صحيحا فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء  
بجميع الدين فانه يهلك بمحضته من الدين من قاضي خان ❀ ولا يصح الرهن بالاعيان التي  
هي أمانة كالودائع والعواري والمضاريات ومال الشركة وكذلك لا يصح بالاعيان المضمونة  
بغيرها كالبيع في يد البائع لان الضمان ليس بواجب فاذا هلك العين لم يضمن البائع شيئا  
لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن من الهداية ❀ فاذا رهن المودع بعين  
الوديعة رهنا أو المستعير بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن لم يغير شيء  
وكذا لو رهن المستأجر بالعين الذي استأجره أو أخذ المستأجر من الأجر رهنا بالعين الذي  
استأجره قبل التسليم كان باطلا وكذا اذا باع عينا وأعطى بالمبيع رهنا للمشتري قبل التسليم  
كان باطلا فيما ذكره الكرخي والقنبري فان هلك عند المرتهن قبل تسليم المبيع لم يغير  
شيء وان هلك بعد تسليم المبيع لم يغير شيء كضمان الغصب لان المبيع غير مضمون على  
البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده ينفسخ البيع ولا يجب شيء على البائع وذكر الفقهاء  
أبو الليث اذا اشترى الرجل سيفاً وأخذ من البائع رهنا بالسيف فهلك عنده كان عليه الأقل  
من قيمة الرهن ومن قيمة السيف من قاضي خان ❀ وفي الوجيز الرهن بالمبيع في يد البائع  
منعقد فاسد حتى لو هلك في يده يضمن الأقل من قيمته ومن قيمة المبيع وذكر القنبري انه لو  
هلك ذهب بغير شيء اه ❀ وفي الاشباه من القول في الدين قول أصحابنا لا يصح الرهن  
بالامانات شامل للكتب الموقوفة فلا ينعقد بها رهن والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب  
شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح اه ❀ ويصح الرهن بالاعيان المفهونة  
بغيرها وهي أن تكون مضمونا بالمثل أو بالقيمة عند هلاكها مثل المغضوب وبديل الملع والمهر  
وبديل الصلح عن دم العمد لان الضمان متقرر ذكره في الهداية ❀ وكذلك لو كان القتل خطأ  
فأخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضى جاز وكذا الرجل اذا جرح غيره بجراحة  
لا يستطاع فيها القصاص وقضى القاضى بالارش للمجروح فأخذ بالارش رهنا أو قطع يده رجل  
خطأ وقضى القاضى بنصف الدية على العاقلة فأخذ المقطوع يده رهنا من العاقلة جاز وكذا  
يصح الرهن بالدين أي دين كان من قاضي خان ❀ ولا يصح الرهن بما ذابله على فلان  
ويصح بالدين الموعود وهو أن يقول رهنك هذا القرضي ألف درهم فلو هلك يهلك بما سمي  
من المال بمقابلته من الهداية ❀ وفي الوجيز رهن قلب فضة على أن يقرضه درهم ما فلك  
قبل أن يقرضه يعطيه درهما ولو رهنه على أن يقرضه ولم يسم القرض يعطيه المرتهن ما شاء  
ولا يصدق في أقل من درهم استعسانا ولو قال أمسك رهنا بدرهم يلزمه ثلاثة ولو قال أمسك

وهنا بنفقة يعطيها اياه وروى المعلى عن أبي يوسف لو قال رجل لرجل اقضني وخذ هذا  
الرهن ولم يسم القرض وأخذ الرهن فضاغ ولم يقرضه انه قال عليه قيمة الرهن ولو رهن ثوبا  
فقال أمك بمك بعشرين فهلك الثوب عند المرتن قبل أن يعطيه شيأ فعليه قيمة الثوب إلا أن  
يجاوز قيمته عشرين اه قال ابن كمال في الايضاح ان الرهن المقبوض بالدين الموعود انما  
يهلك بما سمي من المال بما يملكه اذ لم يكن الدين أكثر من القيمة وان كان أكثر فلا يكون  
مضمونا بالدين بل بالقيمة وانما يذكر هذا القسم لان الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة  
الرهن وان كان على سبيل القدرة فحكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك وفي الخلاصة  
رجل قال لا آخر اقضني فقال لا اقضك الا برهن فرهته وهنأ ثم ضاع الرهن قبل أن يقرضه  
ولم يكن سمي القدر قال يعطيه ماشاء ولو قال أنا أعطيتك فلما قال لا يصدق في أقل من  
درهم اه سأل من البرازن بالبزيريه ثم بشره فقال البرازن لا أدفعه اليك الا برهن  
فرهن عنده متاعا فهلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتن لا يضمن البرازن القنية  
غصب من المرتن الدار المرهونة فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن أباح له الانتفاع  
فغصب منه في حالة الانتفاع فله أن يطالب الراهن بالدين غصب دار امره هونة فألف جزأ  
منها أو كلها أو المرتن يسكن معه وهو مأذون له في الانتفاع فهاهنا هلك من الراهن وان لم  
يأذن له في الانتفاع أو أخرجه الغاصب عنها فهاهنا هلك يضمنه المرتن رهن دارا مخدما  
ومشتا نافرغين وقبطونا مشغولا بمتاع الراهن قيمتها ثلاثون بعشرة وقبضها المرتن وهلك  
بالغرق لا يضمن المشغول أصلا ولا الزيادة فيما يقابل الفارغ لانه انما يضمن ما هو مقبوض  
بعقد فاسد أو صحيح لا غير المقبوض والمقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين المقدار الذي به  
رهته وليس فيه دين لا يكون مضمونا على أصح الروايتين من القنية وفيها عن المحيط قال  
أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتن ماشاء وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم وعن  
أبي حنيفة في رواية اذا ضاع فعليه قيمته اه وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين  
المقبوض على سوم الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين وقبيل مضمون بقيمته اه  
رجل رهن عنده انسان ثوبا من غير أن يكون عليه دين فقال أرجع اليك وأخذ منك شيأ  
فضاع الثوب عند المرتن ذكر أبو يوسف في الامالي انه يعطيه المرتن ماشاء في قول أبي  
حنيفة وكذلك قلنا رجل دفع الى آخر جارية وقال بعها وراك أبو يوسف لم يسم الا بفضاع الرهن  
روى عن محمد انه لا يضمن من قاضي خان وفي الاشباه المقبوض على سوم الرهن اذ لم يبين  
المقدار وليس بمضمون في الاصح وفي الوحيز الرهن بالدين الذي سيجب كالرهن بالاجرة باطل اه  
ولو قال لا آخر ما بيعت فلانا فمئنه على وأعطاء به رهنا قبل المبيعة لا يجوز ولو قال لا آخر  
ضمنت مالاك على فلان اذا حل الاجل واعطى بذلك رهنا جاز ولو قال اذا قدم فلان فانا ضامن  
لك ما عليه وأعطاء رهنا لا يجوز الرهن من قاضي خان ولا يجوز رهن الحر والمدبر وأم  
الولد والمكاتب ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذا لا يجوز بالقصاص في النفس وما دونها

لتعذر الاستيفاء ولا يجوز بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري ولا بالعبد الجاني  
 والعبد المديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو لم يكن لا يجب عليه شيء ولا باجر الناحية  
 والمغنية حتى لو ضاع لم يكن مضمونا ولا يجوز للمسلم أن يرهن خيرا أو يرهنه من مسلم أو ذمي  
 لتعذر الايفاء والاستيفاء في حق المسلم ثم الرهن اذا كان ذميا فالجر مضمون عليه للذمي  
 كما اذا غصبه وان كان المرتهن ذميا لم يضمنها كما لا يضمنها بالغصب منه بخلاف ما اذا جرى ذلك  
 فيما بينهم لانها مال في حقهم أما الميثة فليست بمال عندهم فلا يجوز رهنها وارثها نعم فيما  
 بينهم كما لا يجوز فيما بين المسلمين ❦ ولو شري عبدا ورهن ثمنه عبدا أو خلا أو شاة مذبوحة  
 ثم ظهر العبد حر أو الخسل خرا أو الشاة ميتة قال رهن مضمون لانه رهنه بدين واجب ظاهرا  
 وكذا اذا قتل عبدا ورهن بقميته رهنها ثم ظهر أنه حر وهذا كله ظاهر الرواية ❦ وكذا اذا  
 صالح على انكار ورهن بمصالح عليه رهنها ثم تصادقا ان لادين قال رهن مضمون وعن أبي  
 يوسف خلافة وكذا اقياسه فيما تقدم من جنسه من الهداية ❦ الرهن المضمون مضمون في قول  
 محمد وكذلك عند أبي يوسف في ظاهر الرواية وعنه في رواية لا يكون مضمونا قالوا لا خلاف  
 فيه ان تصادقا انه لادين ثم هلك الرهن يكون مضمونا ❦ رجل رهن عبدا بكر حنطة وقبض  
 العبد فقات في يده ثم تبين انه ليس للمرتهن على الرهن شيء من الحنطة يرجع الرهن على  
 المرتهن بقيمة كتر حنطة ولا يرجع بقيمة العبد ❦ رهن شيئا ثم تبين انه ليس بمال قال رهن  
 مضمون وكذا لو اشترى شيئا وأعطى بالثمن رهنها ثم استحق المبيع قال رهن مضمون وكذا لو  
 استهلك شاة مذبوحة ورهن بالضمان شيئا ثم ظهر انها كانت ميتة قال رهن مضمون ❦ رجل  
 عليه ألف درهم فصالحه على خمسمائة وأعطاه رهنها بخمسمائة فهلك الرهن ثم تصادقا انه  
 لم يكن عليه دين كان على المرتهن أن يرد على الراهن خمسمائة ❦ المودع اذا ادعى هلاك  
 الوديعة وصاحبها يدعى عليه الاتلاف فتصالحا على مال وأعطاه رهنها فهلك الرهن لا يضمن  
 المرتهن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد يضمن ❦ ولو ادعى صاحب المال الوديعة  
 ومحمد المودع الايداع فتصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم وكذا لو ادعى صاحب المال  
 الايداع والاستهلاك والمودع بقر الوديعة ولم يدع الرد والهلاك وتصالحا على شيء جاز  
 الصلح في قولهم ❦ ولو قال المودع هلك الوديعة أو قال رددت وسكت صاحب المال أو قال  
 لا أدري فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد  
 ولو قال المودع ضاعت الوديعة أو رددت وقال صاحب المال انك استهلكتها فاصطالحا على شيء  
 لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول ويجوز في قول محمد وأبي يوسف الا تخر  
 وفي كل موضع يجوز الصلح اذا أعطى ببدل الصلح رهنها جاز الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز  
 الرهن وذكر الشيخ خواهر زاده الفتوى في الصلح على قول أبي حنيفة ❦ ولو سقط القطع من  
 السارق بوجه وقضى القاضي بضممان السرقة فاعتد المسروق منه بالمال رهنها جاز وكذا المولى  
 اذا أخذ من مكانه رهنها ببدل المكتبة جاز ❦ ولو استأجر دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنها

جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة  
 بطل ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ﴿١﴾ ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا وأخذ من  
 الخياط رهنا بالخياطة جاز وان أخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز ﴿٢﴾ وكذا  
 لو استأجر ابلا الى مكة فأخذ من الجبال بالجمولة رهنا جاز وان أخذ بجمولة هذا الرجل بنفسه  
 أو بداة بعينها لا يجوز ﴿٣﴾ ولو استعار الرجل شيئا له حمل ومونة فأخذ المعير من المستعير  
 رهنا برد العارية جاز وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لا يجوز ولو أخذ رهنا من  
 المستعير بالعارية لا يجوز لانها أمانة وقد مر وكذا الرهن بدين القهار أو بدين الميتة أو بالدم  
 أو بالرهن بثن النحر من المسلم للمسلم أو بذي ثمن الخنزير باطل من قاضيان ﴿٤﴾ ويصح  
 الرهن برأس مال المسلم وثن الصراف والمسلم فيه خلافا لفرعان هلك الرهن بثن الصراف  
 ورأس مال المسلم في مجلس العقد ثم الصراف والمسلم وصار المرتهن مستوفيا لدينه لتحقيق  
 القبض حكما وان افترقا قبل هلاك الرهن بطلا لقوات القبض حقيقة وحكما يرد الرهن  
 على الراهن وان هلك الرهن بالمسلم فيه يصير المرتهن مستوفيا للمسلم فيه فلم يبق السلم  
 ولو تفاخا المسلم وبالمسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يحبس لانه بدله فصار  
 كالغصوب اذا هلك وبه رهن يكون رهنا بقيمة ولو هلك الرهن بعد التفاسخ يلا باطعام  
 المسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوسا بغيره كما لو باع عبدا وسلم المبيع وأخذ بالثمن رهنا  
 ثم تقابلا بالمبيع له أن يحبس به لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون يملك بالثمن لما بينا  
 من الهداية ﴿٥﴾ ولو أقرض الرجل كراما طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام ثم ان  
 المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدراهم ودفع اليه الدراهم وبرئ من الطعام  
 ثم هلك الرهن عند المرتهن فانه يملك بالطعام الذي كان قرضا اذا كانت قيمة الرهن مثل  
 الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم وكذا الرجل اذا أسلم الى رجل في  
 طعام وأخذ بالمسلم فيه رهنا ساوى الطعام ثم تصالحا على رأس المال ولم يقبض رب المسلم  
 رأس المال من المسلم اليه حتى هلك الرهن فانه يملك بالطعام من قاضيان ﴿٦﴾ واذا تفاخا  
 الرهن ثم تناقضا بالتراضى وهلك الرهن عند المرتهن يملك مضمونا والرهن باق ما بقى القبض  
 من البرازية ﴿٧﴾ ويجوز للاب أن يرهن بدين عليه عبد الابن الصغير استنساها والوصى  
 بمنزلة الاب في هذا عن أبي يوسف وزفرانه لا يجوز ذلك منها وهو القياس اعتبار الحقيقة  
 الايقاف واذا جاز الرهن يصير المرتهن مستوفيا لدينه لو هلك في يده ويصير الاب والوصى موفيا  
 له ويضمن للصبي لانه قضى دينه بماله واذا رهن الاب من نفسه أو من ابنه صغير أو عبده  
 تاجر لادين عليه جاز ولو ارتهنه الوصى من نفسه أو من هذين أو رهن عينه من اليتيم بحق  
 لليتيم عليه لم يجز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن بخلاف الاب لو فور  
 شفقتة فترل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبا رتين في هذا العقد كفي بيعه مال الصغير  
 من نفسه فتولى طرفي العقد ﴿٨﴾ ولورهن الوصى من ابنه الكبير أو من ابية أو عبده الذي

عليه دين يصح لانه لا ولاية له عليهم ❀ وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فله رهن به متاع لليتيم جاز لان الاستدانة جائزة للحاجة والرهن يقع ايضاً للحق فيجوز وكذلك لو انجر لليتيم فارتحن أو رهن ❀ واذا رهن الاب متاع الصغير فأدرك الابن ومات الاب ليس للابن أن يسترده حتى يقضى الدين ولو كان الاب رهنه بدين نفسه ففضاء الابن رجح به في مال الاب وكذلك اذا هلك قبل أن يفتكه ❀ ولورهنه بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لا شتاله على امرين جائزين فله ذلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد وكذلك الوصي وكذلك الجد أو الاب ان لم يكن الاب أو وصي الاب ❀ ولورهن الوصي متاع اليتيم في دين استدانه عليه وقبض المرتحن ثم استعاره الوصي لحاجة اليتيم فضاء في يد الوصي فانه خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره لحاجة الصبي والحكم فيه هذا والمال دين على الوصي وهو المطالب به ثم يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعده في هذه الاستعارة اذ هي لحاجة الصبي وان كان على الميت دين فله رهن الوصي بعض التركة عند غريم من غرمائه لم يجز وللآخرين أن يردوه فان قضى بينهم قبل أن يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن ويبيع في دينه من الهداية ❀ رجل تزوج امرأة بألف ورهن عندها بالمهر عينا ساوى ألفاً فهلك الرهن عندها ثم بصدقتها وان طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق على الزوج كالأول استوفت صداقتها ثم طلقها قبل الدخول بها هذا اذا طلقها بعد الهلاك فان طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لان بالطلاق قبل الدخول أو لا سقط من الزوج نصف المهر بغير عوض فيبقى الرهن رهنا باقياً وهو نصف الصداق فاذا هلك الرهن بعد ذلك لم يبق على الزوج فلا يجب على المرأة شيء ❀ ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر أو رهن عندها عينا بهر المثل فهلك الرهن بها لم يجر المثل وتصير مستوفية مهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها بعد ذلك كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كالأول استوفت مهر مثلها ثم طلقها قبل الدخول بها أو الرهن قائم ووجبت لها المتعة ثم في القياس ليس لها أن تجبس الرهن بالمتعة وهو قول أبي يوسف في الآخر وفي الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الاول لها أن تجبس الرهن بالمتعة والحاصل أن الرهن بمهر المثل يصير رهناً بالمتعة في الاستحسان وهو قول محمد وأبي يوسف الاول وفي القياس وهو قول أبي يوسف الآخر لا يصير رهناً بالمتعة من قاضيان ولا يصح رهن المشغول بحق الغير حتى لو هلك ذهب بغير شيء ذكره في الوجيز ❀ استقرض من رجل خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك ولكن ابعث الى رجلا حتى ابعث اليك بما يكفيك فدفع اليه رهناً فضاء في يده عن أبي يوسف انه قال على المرتحن الأقل من قيمة الرهن ومن خمسين درهما يعني يكون رهناً بخمسين من الوجيز وقاضيان ❀ أعتق ماني بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف الرهن جائز فان ولدت ولداً فقتلها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة من قاضيان ❀ ولورهن الدراهم والدنانير والمكبل والموزون بجنسها فهلك هلكت بمثلها



من الدين وان اختلفا في الجودة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة فيجسها وهذا عند أبي حنيفة لان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه في الجامع الصغير فان رهن ابرق فضة وزنه عشرة عشرة فضاع فهو بما فيه قال معناه ان يكون قيمته مثل وزنه أو أكثر هذا الجواب في الوجهين بالاتفاق لان الاستيفاء عنده باعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين في الأقل وزيادة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين مستوفيا فان كانت قيمته أقل من الدين فهو على الخلاف المذكور من الهداية لورهن ما يقسم عند رجلين جاز وعليهما ان يقسما ولورفع أحدهما كله الى الآخر ضمن نصفه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن ولو كان مما لا يقسم لا يضمن اتفاقا كما في درر البحار وان رهن عينا واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جاز وجبیه هارهن عند كل واحد منهما فان تم اياها فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر والمضمون على كل واحد منهما حصته فان أعطى أحدهما دينه كان كله رهنا في يده الآخر حتى يستوفي دينه وان رهن رجلان بدين عليهما الرجل رهنا واحدا فهو جائز والرهن رهن بكل الدين والمرتهن أن يسكه حتى يستوفي جميع الدين فان أقام الرجلان كل واحد منهما البينة على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وقبضه فهو باطل فلو هلك يهلك أمانة لان الباطل لا حكم له ولومات الراهن والعبد في أيديهما فاقام كل واحد منهما البينة على ما وصفناه كان في يد كل واحد منهما نصفه رهنا يبيعه بحقه استسما وهو قول أبي حنيفة ومحمد وفي القياس هذا باطل وهو قول أبي يوسف من الهداية وفي قاضيان لو ارتهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شر يكان فيه أولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا قبل أحدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل الا لا يكون له أن يسترد نصف الرهن ولورهن منهما وقال رهن نصف من هذا والنصف من هذا لا يتجاوز اه وفي الهداية من الهبة ولورهن شيئا من رجلين ونص على البعض لا يجوز اه وان شرط في الرهن أن يكون في يد الراهن لا يصح الرهن وان قبضه المرتهن من الوحيز رجل رهن شيئا بدين مؤجل وساط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل من قاضيان ولو قال رهنك هذين العبدین بألف كل واحد منهما بمائة فقبل المرتهن أحدهما بمائة جاز الرهن فيه من مشتمل الهداية ولورهن الوصي بعض التركة عند غريم الميت جاز ان كانت الورثة كلهم صغارا أو كبارا غيبا وان كان بعضهم كبارا غيبا جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز الا على الصغار خاصة ولو استدان لنفقة رقيقة هم ودواهم ورهن به جاز يجوز على الصغار خاصة دون الكبار ولو استدان لنفقة رقيقة هم ودواهم ورهن به جاز عند أبي حنيفة على الصغار والكبار حضورا أو غيبا وعندهما لا يجوز الا على الغائب أو الصغار ولا يجوز رهنه على الكل رهن العبد التاجر وارتبائه جائز ويبقى رهنه

وارتبه بعد الجرح كالمسكيب إذا عجز المسكيب كالحرق في الرهن والارتهان وهو الصحيح  
 الذي في الرهن والارتهان كالمسكيب والمستأن فيهما كالذي من الوجيز رجل رهن  
 جارية ذات زوج بغير إذن الزوج صح الرهن وليس للمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها فان  
 ماتت من غشيانها كانت كأنها ماتت بأقفة سماوية فيسقط دين المرتهن استحسانا والقياس أن  
 لا يسقط لأن الزوج اغنا وطها بتسليط المولى فصار كأن الراهن وطها ولورهن المودع  
 الوديعة فهلك عند المرتهن بخفاء المالك ضمن الراهن أو المرتهن ولا ينفذ الرهن لأن  
 الضمان بالدفع وعقد الرهن كان قبليه فلا يكون ماله كوقت الرهن فلا يجوز كالمودع عبدا  
 لغيره ثم إن الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه إلى المرتهن فإنه لا يكون رهنا عند المرتهن  
 لأن الراهن ملكه بعد الرهن فلا يكون ماله كوقت الرهن من قاضيان والرهن جائز في  
 الخراج هذه في كفاية الهداية ولورهن شيئا من إنسان وسلمه إليه ثم رهنه من آخر لم يصح  
 الثاني هذه في جنایات الهداية رهن المصحف جائز عندنا خلافا لاجد من درر البحار

### الفصل الثاني فيما يصير به رهنا وما لا يصير

رجل دفع إلى رجل ثوبين وقال خذ أيهما شئت رهنا بدينى فاخذهما فضا على يده عن محمد أنه  
 لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة دراهم فدفعت المديون إلى الطالب  
 مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضا على يده قبل أن يأخذ منها عشرين  
 درهما ضاعت من مال المديون والدين عليه على حاله ولودفع إليه ثوبين وقال خذ أحدهما  
 رهنا بدينك فاخذهما وقيمتهم مائة درهم فقال محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين إن كان  
 مثل الدين وروى ابن سماعة عن محمد رجل عليه دين قضى بعهده ثم دفع إلى الدائن  
 عبدا وقال هذا رهن عندك بشئ إن كان بقي لك فاني لأدري أبقى لك شيئا من المال أو لم يبق  
 فهو جائز ورهن بمباقي إن كان قد بقي منه شيء وإن كان لم يبق منه شيء وهلك العبد عند  
 المرتهن فلا ضمان عليه لأنه لم يأخذ العبد على شيء مسمى ولو أن المديون قضى الدين ثم  
 دفع إليه مالا وقال خذ هذا رهنا بما كان فيها من زيف أو مستوف فهو رهن جائز بما كان مستوقفا  
 ولا يكون رهنا بما كان زيفا لأن قبض الزيف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء  
 بخلاف المستوف رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبسوع وأعطاه  
 ثوبا آخر حتى يكونان رهنا بالثمن قال محمد لم يكن هذا رهنا للمشتري أن يسترد الثوب الثاني  
 فإن هلك الثوب الثاني عند البائع وقيمتها مائة درهم لم يملك الخمسة دراهم لأنه كان مضمونا  
 رجل له على رجل مائة درهم فأعطاه المديون ثوبا وقال خذ هذا رهنا بعهده فقبض  
 وهلك قال زفر بن هاشم قال أبو يوسف يذهب بمباشرة المرتهن ويرجع على الراهن بفضل  
 دينه من قاضيان ومن اشترى شيئا بدراهم فدفعت إلى البائع ثوبا وقال امسك هذا  
 الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن وقال زفر لا يكون رهنا ومثله من أبي يوسف وإذا

قال امسكه بدينك أو ممالك كان رهنا اتفاقا من الهداية **❦** رهن ثوباً بقيته خمسة بخمسة دنانير وقضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهناً بما بقي من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين من القنية **❦** رجل عليه ألف درهم غلة لرجل فقال للدائن امسك هذه الألف الوضع بحقلك وأشهدني بالقبض كان هذا اقتضاء وكذا الوقال أشهدني بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى أشهدك فقال امسك هذه الألف الوضع وأشهدني بالقبض ولو قال خذ هذه الألف الوضع حتى آتيك بحقلك وأشهدني بالقبض فآخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء **❦** رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن لك بعشرة أو قال خذ أم ما شئت رهناً بدينك قال أبو يوسف هذا باطل فإن ضاعا جبه العالم يكن عليه شيء دينه على حاله **❦** رجل أراد أن يدخل خاناً فلم يده صاحب الخان حتى دفع اليه ثوباً فهاك عنده روى عن عصام بن يوسف أنه إن رهنه بآخرة البيت قال رهنه بما فيه وإن أخذ منه الرهن لحرف السرقة ضمن صاحب الخان وقال الفقيه أبو الليث عندى لا يضمن صاحب الخان في الوجهين إذا لم يكن الدافع مكرهاً في الدفع من قاضى خان **❦** رجل تقاضى دينه من مديونه فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه رهناً بدينه لم يجز أخذه فإن هكت هلكت بالدين كالرهن من الفصولين والوجيز وفي الخلاصة رب الدين إذا تقاضى المديون فلم يقضه فرفع العمامة من رأسه وقال اقض ديني حتى أردّها عليك فذهب بها فجاء المديون بعد أيام بدينه وقد هلكت العمامة تملك به لال الرهن قال رحمه الله تعالى هكذا ذكرنا وهذا يستقيم إذا أمكنه استردادها فتركها عنده أما إذا عجز وتركها بعجزه فقيه نظر انتهى **❦** أخذ عين آخر فقال لا أدفعه اليك حتى تعطيني عيني فتنأزعا فوضعت على يد عدل فهلكت العينان لا يضمن الا اذا كان العين غصباً لانه حينئذ يصح الرهن به من المفصولين **❦** ولو زوج الراهن الجارية المرهونة بغير إذن المهرتهن جاز النكاح وللمرتهن ان يمنع الزوج من غشيانها فان غشيا الزوج يصير المهر رهناً مع الجارية لانه بدل جزء من أجزائها فيتعاق به حق المهرتهن بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهناً لان المهر لا يتأكد قبل الدخول فان ماتت الجارية من غشيانها كان المهرتهن بالخيار ان شاء ضمن الراهن لان الهلاك حصل بتسليطه وان شاء ضمن الزوج **❦** ما لو قتلها الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذالم يعلم بالرهن وكتب عنه المولى لانه صار مغروراً من جهته وان أعلمه بذلك لا يرجع بذلك على المولى لانه لم يصر مغروراً من جهته من قاضى خان

### ❦ الفصل الثالث فيما يبطل الرهن ❦

الشيوع الطارىء يبطل الرهن في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا يبطله وصورة الراهن اذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعا أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل فيما بقي وعن أبي يوسف انه لا يبطل ولو استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن وان استحق

شيء مقدر يبقى الرهن صحيحا فيما بقي ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين فان هلك الباقي  
 وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه هلك بحصته من الدين لا غير من قاضي خان وفي الوحيز  
 ولو ارتمن دابتين فاستحققت احدهما لم يفتك الاخرى الا بجميع الدين وان هلكت هلكت  
 بحصتها ولو رهن عبيدين بالف قيمتهما سواء ثم قال الراهن للمرتمن اني قد احتجت الى أحد  
 الغلامين فردده على ففعل فالتاني رهن بالالف كلها وان مات مات بحصته انتهى واما اذا  
 أعاره المرتمن للراهن لخدمته أو ليعمل له عملا فقبضه لم يبطل الرهن ولكن يخرج من ضمان  
 المرتمن فان هلك في يد الراهن هلك بغير شيء وللمرتمن أن يسترجعه الى يده لان عقد الرهن  
 باق الا في حكم الضمان في الحال واذا بقي الرهن فاذا أخذه عاد الضمان وكذا لو أعاره أحدهما  
 أجنبيا باذن الآخر سقط حكم الضمان ويبقى عقد الرهن فكل منهما أن يردده رهنما كما كان  
 وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من أجنبي اذا باشرها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج  
 عن الرهن فلا يعود الا بعقد مبتدأ حتى لو مات الراهن قبيل الرد الى المرتمن يكون المرتمن  
 اسوة للغرماء من الهداية وفي التصرفات الفاسدة من الفصولين لو باع المرتمن أو الراهن  
 الرهن باذن الآخر يخرج من أن يكون رهنما ويكون الثمن رهنما مكان العين قبضه المشتري  
 أو لا قال قاضيتان الثمن رهن سواء شرط في عقد الرهن أن يباع بدينه أو لم يشرط وعن أبي  
 يوسف أنه يكون رهنما لو شرط أن يباع بدينه والا فلا والصحيح هو الاول وكذا لو باع العبد  
 الرهن يخرج من أن يكون رهنما وبصير الثمن رهنما مكان الاول مقبوضا كان الثمن أو لم يكن  
 واذا قوى كان من مال المرتمن وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل قيمته وكذا لو قتل عبيد  
 فدفعت به يكون المدفوع رهنما مكان الاول من الهداية ولو أجره أحدهما باذن الآخر  
 أو بدونه ثم أجاز صحت الاجارة وبطل الرهن وللراهن أجره والعاقبة قبضه ولا يعود رهنما بمضي  
 مدة الاجارة من الفصولين ولا يصير الاجرم هو نا مكان الرهن الا اذا شرط المرتمن عند  
 الاجارة أن يكون الاجرم هو نا عنده ذكره في الوحيز ولو استأجره من ثمنه جاز وبطل  
 الرهن لو جود القبض للاجارة حتى لا يكون للمرتمن أن يعود في الرهن ذكره قاضيتان فلهذا  
 أمانة لو لم يحبس به عن رهنه بعد مضي الاجارة من الفصولين ولو أجر المرتمن الرهن من  
 الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتمن أن يعود في الرهن وبأخذه وان أجره المرتمن من  
 أجنبي بغير اذن الراهن لا يبطل الرهن وللمرتمن أن يعيده في الرهن وكذا لو أجره الراهن بغير  
 اذن المرتمن كانت الاجارة باطلة ولا يبطل الرهن وكان للمرتمن أن يعيده في الرهن وان أجازا  
 جميعا خرج من الرهن والاجارة للراهن متى ما حصل الاذن منه والا فهي للذي أجره ويتصدق  
 بهما من قاضيتان ولو أجره المرتمن من أجنبي سنة بغير أمر الراهن فانتقضت السنة ثم أجاز  
 الراهن لم يصح وللمرتمن أن يعيده في الرهن وان أجاز بعد مضي سنة أشهر جازت وانصف  
 الاجر للمرتمن يتصدق به وانصفه للراهن وليس للمرتمن أن يعيده في الرهن رجلان لكل  
 واحد منهما ألف درهم على رجل فارتمن ثمنه ارضه بدينهسا وقبضها ثم قال أحدهما ان

المال الذي لنا على فلان باطل والارض في أيدينا تجئة قال أبو يوسف بطل الرهن وقال محمد لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن بحاله من الوجيز ❦ لو استحق الرهن بعد هلاكه في يد المرتهن فإن ضمن المستحق الراهن لا يبطل الرهن وإن ضمن المرتهن يبطل الرهن ذكره قاضيان وغيره فيرجع المرتهن على الراهن بقيمة الرهن وبالدين صريحه في الوجيز والهداية ❦ وكذا لو استعار عينا لرهنته وقد سمي له المعير وقد را أو جنسا أو مكانا أو مرتها تخالف المستعير وهلك الرهن عند المرتهن فالمعير بالخيار إن شاء ضمن المستعير ويتم عقد الرهن بينه وبين المرتهن وإن شاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمن وبالدين على الراهن من الهداية ❦ رجل له دين على رجل وبه رهن عنده ثم اتفعا قضاء عقد الرهن ولم يأخذ المرتهن دينه فهلك الرهن عنده فانه يملك بالدين ويبقى الرهن مابق قبض المرتهن من قاضيان ❦ وفي الهداية لو تفاخرا الرهن للمرتهن حبسه ما لم يقض الدين أو يبرئه ولا يبطل الرهن إلا بالرد على الراهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضمونا مابق القبض والدين ولو هلك في يده سقط الدين إذا كان به وفاء بالدين لبقاء الدين انتهى ❦ وفي فصل التصرفات الفاسدة من الفصولين لا يبطل الرهن بالتفاخخ قبل رده فيضمن بالاقبل من قيمته ومن الدين والمرتهن حبسه بعد الفسخ انتهى ❦ ولو سلم المرتهن الرهن الى راهنه ليبيعه بطل الرهن وليس له استرداده والاصح بقاء الرهن لانه كالا عارة من راهنه وهي لا تبطل الرهن ولكن يبطل ضمانه حتى يهلك امانته في تلك الحالة لئلا يزال الاستيفاء من التصرفات الفاسدة من الفصولين ❦ ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموت ما يبقى رهنا عند الورثة ولو وضع الرهن على يد عدل فمات العدل لا يبطل الرهن ويوضع الرهن على يد عدل آخر عن رضاء منهما فان اختلفا وضعه القاضي على يد عدل ❦ واذا استأجر دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز فان هلك بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وإن هلك قبل استيفاء المنفعة بطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو أذن المرتهن للراهن أن يزرع الارض المرهونة فزرع أو سكن الدار المرهونة بأذن المرتهن لا يبطل الرهن وله أن يسترد الرهن فيعود رهنا وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن ❦ رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بدينه عند رجل وهلك العبد عند المرتهن ❦ كان للمالك الخيار إن شاء ضمن الغاصب وإن شاء ضمن المرتهن فإن ضمن الغاصب تم الرهن وإن ضمن المرتهن كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بما ضمن ويبطل الرهن ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل وبيعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع على الراهن جازا الرهن في الوجهين ولا يبطل ❦ لو أودع المرتهن الرهن عند انسان بأذن الراهن فهو رهن على حاله إن هلك في يد المدفوع بسقط الدين بهلاكه ولو رهنه المرتهن بأذن الراهن من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن الاول من قاضي خان قال في الفصولين وصار كأن المرتهن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن فرهنه ❦ ولو رهنه مرتهنه بلا إذن راهنه

لم يجوز للراهن ابطاله ولو هلك فالراهن الأول لو شاء ضمن الأول وضمانه ضمان رهن ويملك في يد الثاني بدين الضامن اذ ملكه بضمانه فكانه رهن ملك نفسه ولو ضمن الثاني فضمانه ضمان رهن عند الأول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع الثاني على الأول بما ضمن يدينه انتهى **§** رجلان رهنا معا بدين عليهم ما فادعى المرتهن الرهن عليهم ما فجدد اقام البينة على أحدهما على هذا الوجه فانه يستحق الاثر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليهم ما على أحدهما بالبينة وعلى الآخر بالنكول فان حلف رد المرتهن الرهن عليهم ما لان الرهن لم يثبت في نصيب الخالف فيتمه لذكر القضاء بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع ولو كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال أحدهما ارتهنت أنا وصاحبي هذا العبد منكم بمائة درهم وأقام البينة والمرتهن الآخر يجحد ويقول لم يرتن والراهن يجحد الرهن فعن أبي يوسف فيه روايتان في رواية رد الرهن وفي رواية العبد كله يكون رهنا للمدعي بحصته من الدين ولا يبطل الرهن بجحد صاحبه وهو قول أبي حنيفة وقال محمد أقضى بيئته المدعي رهنا واجعله في يد الذي أقام البينة فاذا أقضى الراهن للمرتهن الذي أقام البينة ماله أخذ الرهن وان هلك الرهن يذهب من الدين بنصيب الذي أقام البينة من قاضين **§** ولو أقر الراهن بالمرهون لرجل لم يصدق ولا يبطل الرهن والمقر له ان شاء أدى المال وقبض الرهن ويرجع بما قضى على الراهن وان شاء ضمن الراهن قيمته والمقر له أن يستخلف المرتهن على علمه من الوجه **§** ولو صبغ الراهن ثوب الرهن بعصر فخرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصر رهنا كان للمرتهن أن يضمه قيمة الثوب وعصره فمثله وان شاء رضى بان يكون المصبوغ رهنا في يده من غصب الوجه **§** رجل رهن عند رجل محصفا وأمره بالقراءة منه ان قرأ منه صار عارية حتى لا يضمن لان الحكم في الرهن الحبس فاذا استعفه له باذنه تغير حكمه ويبطل الرهن ولو فرغ من القراءة ثم هلك يملك بالدين وكذا لو رهن خاتما وأذن له أن يجعله في الخنصر فهلك يملك بالدين وكذا اذا رهن ثوبا وأمره باللبس أو دابة وأذن له بالركوب من الخلاصة

#### الفصل الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعدد

يجوز الزيادة في الرهن عند علمائنا الثلاثة خلافا لغير وحكمها حكم الاصل محبوسة مضمونة كالاصل ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمسمائة وقيمة الاصل يوم القبض ألفا والدين الفاقسم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلث الدين اعتبارا بقيمتهم ما في وقى الاعتبار من الهداية **§** ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فلورهن عبدا قيمته ألفان بالف درهم ثم استقرض من المرتهن ألفا أخرى على أن يكون العبد رهنا به ما جاز عنده ويكون رهنا به ما ولا يجوز عندهما ويكون رهنا بالالف خاصة ولو هلك يملك به الايهما ولو قضى الف الاولى للراهن أن يسترده عندهما **§** والزيادة المتولدة من الرهن كالولد والابن



والصوف والتمر تكون رهنا مع الاصل عندنا والمرتهن أن يمسك الكل حتى يستوفي حقه  
وعند الشافعي رحمه الله تعالى الزوائد لا تدخل تحت حكم الرهن وللا رهن أخذ شيءاً  
والزيادة الغير متولدة منه كالجوه وكسبه وغلة العقار لا تصير رهناً اتفاقاً ذكره في الحقائق ثم  
اذا صارت الزيادة رهناً عندنا يقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم  
الفسك لا قبله ذكره في الوجيز حتى لو هلك النماء قبل الفسك حال قيام الاصل هلك بغير  
شيء ذكره قاضيان وغيره وان هلك الاصل وبقي النماء يوم الفسك فأصاب الاصل بسطة  
من الدين بقدره وما أصاب النماء افتسكه الرهن وصور المسائل على هذا الاصل تخرج ذكره  
في الهداية ولو هلك النماء بعد هلاك الاصل هلك بسطه من الدين حتى لو كانت قيمة الاصل  
يوم القبض ألفاً وقيمة الولد يوم الفسك ألفاً فالدين بينهما نصفان ولو انتقصت قيمة الولد  
بالعيب أو بتغير السعر فصارت تساوى خمسمائة فالدين بينهما أثلاثاً ثلثه في الام وثلثه  
في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوى ألفين فثلثا الدين في الولد وثلثه في الام ﴿ ولو  
ارثن أمتين قيمتهما سواء فولدت احدهما وقيمة الولد مثل قيمة الام فانت الام سقط ربع  
الدين ويقل الولد ربع الدين والتي لم تلد بنصف الدين من الوجيز ﴿ واذا ولدت المهرونة ولدا  
ثم ان الراهن زاد عبداً مع الولد وقيمة كل واحد منهما ألف فالعبد رهن مع الولد خاصة يقسم  
ما في الولد عليه وعلى العبد الزيادة ولو كانت الزيادة مع الام يقسم الدين على قيمة الام يوم  
العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فأصاب الام قسم عليها وعلى ولدها من الهداية  
﴿ رجل رهن عند انسان عبداً بالف ثم جاء الراهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح  
ذلك اذا قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني أمانة يهلك بغير شيء  
فاذا قبض الثاني يخرج الاول من أن يكون رهناً رد الاول على الراهن أو لم يرد ويكون الثاني  
رهناً لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول (٣) من قاضي خان قال في الهداية فان رهن  
عبداً تساوى ألفاً بالف ثم أعطا عبداً آخر قيمته ألف مكان الاول فالاول رهن حتى يرده الى  
الاول والمرتهن في الآخر أمين حتى يجعله مكان الاول ثم قيل يشترط تجديد القبض وقيل  
لا يشترط انتهى ﴿ رجل عليه دين وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن المديون  
وهنا أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنين عند المرتهن  
قال زفر أحم ما هلك هلك بكل الدين وقال أبو يوسف ان كان الراهن الثاني علم بالرهن الاول فان  
الرهن الثاني يملك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يملك بجميع الدين وذكري كتاب الرهن ان  
الثاني يملك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد  
منهما مطاب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فيقسم الدين على الرهن

(٣) ما نقله عن قاضيان فيه مخالفة لما ذكره بعد من الهداية فلتصر العبارة من

الخاتمة اه

الاول والثاني على قدر قيمتهما فان استوت قيمتهما فاجمها هلك مائة نصف الدين من قاضيان

### الفصل الخامس في التعيب والنقصان

لورهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمه عشرة عشرة فان كسر عند المرتهن ونقصت قيمته بالكسر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف كافي الدرر ان شاء الراهن افقته بما فيه وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو خلاف جنسه وتكون رهنا عند المرتهن والمكسور والمرتهن بالضمان وعند محمد ان شاء افقته ناقصا وان شاء جعله بالدين وان كانت قيمته أقل من وزنه بان كانت ثمانية مثلاً ضمن المرتهن قيمته جيداً من خلاف جنسه أو ردياً من جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق وان كانت قيمته أكثر من وزنه بان كانت اثني عشر مثلاً فعند أبي حنيفة ضمن المرتهن جميع قيمته ويكون رهنا عنده وعند أبي يوسف ضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ملكاً بالضمان وسدسه يفرز حتى لا يبقى الرهن شائعاً ويكون السدس مع قيمة خمسة أسداس المكسور رهناً من الهداية ولم يبين مذهب محمد بل قال في بيان قول محمد نوع طويل يعرف في موضعه فيقول على ما في الجمع مع زيادة شرح واظهار لما أضر وقال محمد ان نقص الكسر سدساً أو أقل أجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين وان كان النقصان أزيد من السدس ان شاء افقته بجميع الدين وان شاء جعله بالدين ولو كان القاب المرهون بعشرة وزنه اثني عشر ديناراً وقيمه ثلاثة عشرة فان كسر فعند أبي حنيفة ان شاء افقته بجميع الدين وان شاء ضمن المرتهن خمسة أسداس قيمته وجعلها مع سدسه رهناً وعند أبي يوسف ضمن المرتهن عشرة أجزاء القيمة من ثلاثة عشر واعتبر محمد النقصان فان كان ديناراً أو أقل أجبر الراهن على الفكاك بجميع الدين وان كان النقصان أكثر من دينار ان شاء افقته بجميع الدين وان شاء جعل خمسة أسداس فقط رهناً واسترد السدس قال في الحقائق وجعلته مسألة القلب على ثلاثين فصلاً لانعرف من الزيادات وجامع المحبوبي فن أراد أن يحققها فليطلبها من موضعها ❶ ولورهن عبداً فاعور فقال الراهن كانت قيمته يوم الرهن ألفاً وذهب بالاعور اربعة مائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعور اربعة الدين ❷ كان القول قول الراهن مع عيئته لان الظاهر انه لا يرهن بالانق الامايسوى ألفاً أو أكثر البينة أيضاً بينته ❸ اذا أبق العبد المرهون بطل الدين فان عاد العبد من الاباق يعود رهناً ويسقط من الدين بقدر نقصان الاباق ان كان ذلك من أول مرة من قاضى خان ولو أبق قبل ذلك لا ينقص من الدين شئ ذكره في الفصولين وجعل الاباق على المرتهن ان لم يكن قيمته أكثر من الدين وان كانت أكثر منه فعلى المرتهن بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة من الابضاح ❹ رهن قناشاً بافتاح سقط من الدين بقدر النقصان من الفصولين ❺ ولو غلب الماء على الارض المرهونة لا يبطل

الدين ولكن يسقط منه بقدر النقصان من الوجيز ❦ ولورهن عصير افتقر ثم صار  
خلا كان رهنا على حاله ويسقط من الدين قدر ما نقص عن العصير كيلا أو وزنا من الوجيز  
والايضاح قال قاضي خان وعن محمد له تركه بالدين ❦ ولورهن شاة قيمتها عشرة بعشرة  
فماتت فدبغ جلدها فصار يساوي درهمها كان رهنا بدرهم من الهداية ❦ قال في  
الوجيز وان دبغ بشئ له قيمة فانه يستحق المرتن الحبس بما زاد الدباغ فيه ثم قيل يبطل الرهن  
الاول في حق الجلود ويصير الجلود رهنا بما زاد الدباغ فيه وقيل يبق الرهن الاول بدينه وبقية  
الدباغ انتهى ❦ لورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فافسده السوس حتى صارت قيمته عشرة  
يفتدك الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لا ركل ربع من الدين في مقابلة  
ربع من الرهن وهو ان ربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه من  
البرازية ❦ حامى وضع المحصف الرهن في صندوقه ووضع عليه قصعة ماء للشرب فانكسب  
الماء على المحصف فهلا يضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا من القنينة  
❦ اذا انتقص الرهن عند المرتن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين عندنا وان انتقص  
نقصان قدر أو وقت بان كان قلبا فانكسر وانتقصت قيمته يذهب قدر النقصان من الدين  
عند الكل من قاضي خان فلورهن عبدا يساوي ألفا بالف مؤجل فصارت قيمته مائة بتراجع  
السعر فباعه المرتن باهر الراهن بالمائة وقبض ثمنه رجع بما بقي وهو تسعمائة لان الدين  
لا يسقط بنقصان السعر واذا كان باقيا وقد أمر الراهن أن يبيعه بمائة يكون الباقي في ذمته  
كألو استرده وباعه بنفسه كأي الهداية ❦ رهن شجرة الفرسا فذهب وقت الاوراق  
وانتقص ثمنه قال الامام الاسكافي يذهب من الدين بمجدة النقصان الا ان يكون  
النقصان في نفس الفرصا دللتا نثار الاوراق وقال الفقيه لا يسقط شيء لانه كتر ارجع السعر  
وقول الاسكافي هو الصواب لانه بعد ذهاب وقتها لا قيمة لها أصلا فصار كالهلاك انتهى

### ❦ الفصل السادس في التصرف والاتفاق بالرهن ❦

اعتاق الراهن وتدييره واستيلاده ينقد ويخرج القن من الرهن ويضمن المولى القيمة  
لو موسرا وتكون رهنا مكانه ان كان الدين مؤجلا وطواب بادائه وان كان المولى معسرا  
استمى المرتن المدبر وأم الولد في جميع الدين ويسعى المعتق في الأقل من الدين ومن قيمته  
وهو يرجع بماسمى على المولى خاصة كأي الهداية والوجيز ❦ روى اسمعيل عن  
أبي حنيفة لو أعتق الراهن العبد المرهون باذن المرتن والراهن معسر لاشئ على العبد  
انتهى ❦ ولو كان العبد المرهون عارية فاعتقه جازم المرتن ان شاء ضمن المعير قيمته  
ويكون رهنا عنده الى ان يقبض دينه فيردها الى المعير من الهداية وتوقف بيع الراهن  
الرهن على اجازة المرتن فان أجاز جاز وصار ثمنه رهنا كأي الهداية ❦ واعارة الراهن الرهن  
واجارته وهبته ورهنه لا ينقد بغير اذن المرتن وقد مر ❦ وليس للمرتن ان يبيع الرهن

الابتسايط من الراهن وله ان يبيع ما يخاف فساد من الاصبل والنساء باذن القاضى ويسئل  
 عنه رهنا وان باع بغير أمر القاضى كان ضامنا كفى قاضى خان والبزازية من مشتل  
 الهداية للمرتن يبيع الرهن باجازه الحاكم وأخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته  
 ولا حياته انتهى ❀ وليس للمرتن ان يرهن الرهن ذكره في الفصولين وقد هرت وليس  
 له ان يؤجر ويبيع فان فعل كان متعديا ولا يبطل عقد الرهن بالتعدي للمرتن أن يحفظ  
 الرهن بنفسه وزوجته وولده الذى فى عياله وخادمه الذى هو فى عياله وان حفظ بغير  
 من فى عياله أو أودعه ضمن وهل يضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بين فى الودعية واذا  
 تعدى المرتن فى الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته من الهداية ❀ ولو أعار  
 المرتن الرهن فهلك فى يد المستعير ضمن سواء هلك فى حالة الاستعمال أو غيرهما ❀ لو خاف  
 ثم عاد فهو رهن على حابه فلو ادعى الوفاق وكذب رهنه صدق رهنه اذا أقرب بسبب  
 الضمان من ضمان المودع من الفصولين ❀ وليس للمرتن أن يسافر بالرهن فى قول أبى  
 يوسف ومحمد فان فعل كان ضامنا من قاضى خان ونقل صاحب الفصولين عن العدة  
 ان المرتن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذى فى يده الرهن ثم  
 قال يحتمل أن يكون ما ذكر فى العدة قول أبى حنيفة ❀ وليس للمرتن أن يتفجع بالرهن  
 لا بالاستخدام ولا سكنى الا أن يأذن له المالك ذكره فى الهداية وفى الخلاصة وليس  
 للمرتن أن يتصرف بشئ فى الرهن غير الامساك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يبلس ولا  
 يستخدم فان فعل كان متعديا ولا يبطل الرهن اه ❀ لو أجز المرتن الرهن من أجنبي بلا اجارة  
 الراهن فالغلة للمرتن ويصدق بها عند الامام ومحمد كالغاصب يتصدق بالغلة أو يردها على  
 المالك وان أجره باذن الراهن بطل الرهن والاجر للراهن وان أناف المرتن الغلة فى هذه  
 الصورة ضمنها ولا يضمن ان هلك لانه وكيل للمالك وان استعمل الرهن بلا اذن الراهن  
 وهلك حالة الاستعمال ضمن كل قيمته وصار رهنا مكانه كما اذا أنلفه أجنبي ضمن القيمة ولا  
 يسقط شئ من الدين ولو تلف بعد الاستعمال شئ يسقط الدين بخلاف التلف حال الاستعمال  
 باذن الراهن وكذا لو أعاره الراهن أو المرتن من أجنبي باذن الآخر وهلك فى يد الاجنبي  
 لا يسقط شئ من الدين ❀ ألحق المرتن الخاتم المرهون فى كيدسه المخترق وضاع بالسقوط  
 ضمن كل الفاضل من الدين أيضا ❀ قال الراهن للمرتن اعطه الدال للبيع وخد حقن  
 فدفعه الى الدال وهلك فى يده لا يضمن المرتن ❀ ولو أجز المرتن العين أو قطع الثمر بغير اذن  
 الحاكم يضمن ❀ ولو كان الرهن شاة أو بقرة يخاف عليها الهلاك فذبحها المرتن ضمن قياسا  
 والحاصل ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع لا يملكه المرتن ولو فعله ضمن  
 وان فيه حفظ المال من الفساد الا اذا كان بأمر الحاكم وكل تصرف لا يزيل العين للمرتن  
 أن يفعله وان بغير أمر القاضى اذا كان فيه حفظ أو تحصين من البزازية ❀ ولو انتفع  
 المرتن بالرهن بغير اذن الراهن بصير غاصبا حتى لو هلك حالة الاستعمال يضمن قيمته ويكون

زهنا مكانه اذا كان الدين مؤجلا وان ترك الانتفاع فهو رهن على حاله من الوجيز  
 والفصولين **§** وان استعار المرتهن الرهن من الراهن ليعمل به فهلك قبل أن يأخذ في العمل  
 هلك على ضمان الرهن لبقاء يد المرتهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل لارتفاع  
 يد العارية ولو هلك حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة  
 ليد الرهن فاتفق الضمان وكذا اذا أذن الراهن المرتهن بالاستعمال لما بينا من الهداية  
**§** المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة باذن الراهن قطعت في ركوبه ضمن قيمتها وان عطبت  
 بعد ما نزل عنها سلمية هلكت رهنا وان ركبها الراهن باذن المرتهن أو بغير اذنه قطعت  
 لا بسقط الدين من قاضيان **§** المرتهن لو ركب الدابة ليردها على ربه فهلكت في الطريق  
 لم يضمن لو سلمت من ركوبه ولا يصدق الا بيمينه على سلامتها من الفصولين **§** ولو كان  
 الرهن ثوبا فلبسه المرتهن باذن الراهن وهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال  
 المرتهن باذن الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك باستعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين  
 وان استرده المرتهن بعد لبس الراهن فهلك يهلك بالدين **§** ولو كان الرهن ثوبا جفا الراهن  
 يفسكه وبه خرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه أو بعد ما نزاع الثوب من نفسه  
 وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن واليمين بينة الراهن ولو قال  
 الراهن لم يلبسه المرتهن وتخرق عنده وقال المرتهن لبسته فخرق كان القول قول الراهن  
 من قاضيان **§** ارتهن عمامة قيمتها نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فهلكت الفضة  
 ولبس العمامة حتى تخرقت والفضة تذهب بثلاثي الدين ويضمن قيمة العمامة نصف درهم  
 بحسب له قيمه اذا انقاع ويرد انقاعا على الراهن من الفصولين **§** لو رهن ثوبا ساوي عشرين  
 درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن باذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم ثم لبسه مرة  
 أخرى بغير اذن الراهن وانقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمه عند اللبس عشرة  
 قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان  
 الدين اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون كان نصف الثوب مضونا  
 بالدين ونصفه أمانة وصار كل درهمين رهنا بدرهم فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن  
 الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون  
 مضونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو أربعة دراهم مضون على  
 المرتهن فلا يرجع على المرتهن وهو أربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك  
 الثوب وقيمه بعد التقصان عشرة نصفها مضونة ونصفها أمانة فبدرهم المضون يصير  
 المرتهن مستوفيا دينه وبقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد  
**§** رهن جارية فأرضعت صبيا للمرتهن لم يسقط شيء من دينه لان لبن الادمي غير مقوم  
**§** ولو كانت شاة فشرب المرتهن لبنها كان محسوبا عليه من الدين لان لبن الشاة مقوم  
 من قاضي خان **§** رهن ضيعة في الشتاء تشتمل على أشجار مثمرة وأباح له أكل الثمار فلا

أبضع الثمار في الصبغ أكلها بناء على تلك الإباحة لأشئ عليه ولا يسقط من دينه شئ من  
القنية ❀ رهن شاة وأباح للمرتهن أن يشرب لبنها كان للمرتهن أن يشرب ويأكل ولا  
يأكل ضامنا ولا يسقط شئ من الدين لأنه أنلفه باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد  
المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة اللبن الذي شرب فما أصاب الشاة يسقط ذلك  
القدر من الدين وما أصاب اللبن أخذته المرتهن من الراهن لأن شرب اللبن باذن الراهن  
كشرب الراهن لا يسقط قدر حصته من الدين كالأناف الراهن عضو ما من أعضائها كان  
للمرتهن أن يرجع على الراهن بحصة ذلك من الدين وكذلك ولد الشاة إذا أذن له الراهن  
في أكله وكذا جميع الثمار التي تحدث على هذا القياس ❀ ولورهن خاتما فلبس المرتهن  
الخاتم في خنصره النخعي أو اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لأنه استعمال وفيما سوى الخنصر  
من الأصابع لا يضمن لأن ذلك حفظ وهو مأمور بالحفظ فيكون رهنا عافيه ❀ وكذا  
الطيلسان إن لبسه المرتهن لبسا معتادا ضمن وإن وضعه على عاتقه لا يضمن لأنه حفظ ❀ ولو  
رهن سيفين أو ثلاثة بقلدها لا يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لأن العادة جرت بين  
الشجعان بقلده سيفين في الحرب ولم تجر بقلده الثلاثة ❀ وإن لبس الخاتم في خنصره فوق  
خاتم لا يضمن إلا إذا كان اللابس ممن يتختم بخاتمين فيضمن لأن ذلك استعمال وزينة والاول  
حفظ من الهداية وقاضيان ❀ تختم به المرتهن باذن قتل فالدائن على حاله إذا خاتم صار  
عارية تخرج من أن يكون رهنا ولو أخرجه من الأصبع ثم هلك هلك بالدين للعود ❀ الوأمره  
بالتختم في الخنصر ولو أمره بالتختم في البنصر هلك بالدين إذا عارية للأمر بالحفظ لا بالاستعمال  
هو الصحيح ولو أمره بالتختم في الخنصر فلا فرق بين أمره يجعل الفص في جانب الكف وعدم  
الامر به من الفصولين ❀ ولو كان المرتهن امرأة فتختمت به في أي موضع أصبع كانت  
ضمنت لأن النساء يتختمن بجميع أصابعهن كإني الغصب من الصغرى ❀ المرتهن إذا أمسك  
العين في موضع لا يعمل فيه للاستعمال فهو حفظ فلا يضمن فلو تمسك المرتهن القميص  
المرهون أو وضع العمامة على العاتق أو المرأة تسورت بالخمار أو تخلفت بالسوار وهلك  
لا يضمن ولو تسورت بالسوار وتخلفت بالخمار لا يضمن من الوجيز ❀ ولو كان الرهن معصفا  
فأذن له الراهن بالقراءة فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدائن على حاله  
وإن هلك بعد الفراغ من القراءة هلك بالدائن من قاضيان ولو أجاز الراهن لولد المرتهن  
أن يتعلم منه فذهب الصبي إلى المعلم ونسى عنده فضاع لم يضمن لأنه أيداع الصبي وكان  
شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندي على أنه يضمن ويقول ليس هذا أيداع الصبي بل هو كما  
لو أنلفه صبي هو في عياله أذتركه هناك تضيق بخلاف تلفه حالة الاستعمال من الفصولين

### ❀ الفصل السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء ❀

الرهن بعد الهبة والإبراء أمانة استحسانا لا يضمن إلا بعد التعدي وبعد الإفاء مضمون فلو



وهب المرتهن الدين من المدين أو أبرأه عنه ثم هلك الرهن في يده بالحبسه يملك بغير شيء  
استحسانا خلافاً للزفروسي كذا إذا ارتهنت المرأة رهناً بالصادق فأبرأته أو وهبته من الزوج  
وارتدت وانعيا بالله تعالى قبل الدخول أو اختلعت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها  
يملك بغير شيء ولم تضمن لسقوط الدين كافي الأبراء من الهداية ❦ ولو حبسه ضمن قيمته  
بالاجماع ذكره في الفصولين ❦ ولو استوفى المرتهن الدين كله أو بعضه بإبقاء الراهن أو بإبقاء  
منتطوع ثم هلك في يده يملك بالدين ويجب عليه رد ما قبض إلى من قبضه منه وهو من عليه  
الدين أو المنتطوع من الهداية وعند زفر لونه يرجع أجني بآداء الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن  
يرد ما قبض إلى الراهن لا إلى المنتطوع من المجمع ❦ ولو اشترى المرتهن بالدين عبداً أو صالح  
عنه على عين ثم هلك الرهن في يده يملك بالدين وكذا إذا أحال الراهن المرتهن بالدين على  
غيره ثم هلك الرهن بطلت الحوالة ويملك بالدين وكذا لو تصادق على أن لا دين ثم هلك الرهن  
يملك بالدين من الهداية ❦ رهن عبداً يساوي ألفاً بألف ثم تصادق على أن لا دين إن  
كان التصديق بعد ما هلك الرهن فعلى المرتهن رد الألف لأنه حال الهلاك كان مضموماً بألف  
ظاهراً فجعل استيفاء حكمه بعد كلاً لاستيفاء الحقيقي ولو وجد التصديق قبل الهلاك قال  
شيخ الإسلام اختلف المشايخ فيه وقال الحلواني نص محمد في الجامع أنه يملك أمانة ❦ وكذا إذا  
رهن عبداً بكر حنطة ومات العبد ثم تصادق أن الكرم لم يكن فعلى المرتهن قيمة الكرم إذ كرنا  
أنه صار مستوفياً وعن الثاني رحمه الله أنه لا شيء على المرتهن لأن التصديق حجة في حقهن وقد  
تصادقاً عند الهلاك إن الدين لم يكن واستيفاء الدين ولا دين لا يتصور من البرازية ❦ وفي  
الفصولين والوجيز لو تصادق أن لا دين والرهن قائم في يد المرتهن ثم هلك في يد المرتهن يرد  
على الراهن قدر الدين ولو تصادق على أن لا دين بعد هلاك كقيل يملك أمانة وقيل ضمن اه  
❦ رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفيل باذن المدين فقتل الكفيل دين الطالب ثم هلك  
الرهن عند الطالب ذكر في التوازل أن الكفيل يرجع على الاصيل بما كفّل لأن الرهن  
إذا هلك وبه وفاء بالدين يصير الطالب قابضاً بنفسه بقبض الرهن فإذا أخذ المال من الكفيل  
يصير قابضاً بعد الاستيفاء إلا أن الكفيل انما دفع المال إلى الطالب باذن الاصيل فهو وسفير  
محض في ذلك فلا يكون له أن يخاصم الطالب ولكنه يخاصم الاصيل ويرجع عليه لأنه دفع  
المال بأمره وهو كالموابع شيئاً وأخذ ❦ فملاً بالثمن بامر المشتري يرجع على البائع بما دفع  
الكفيل إليه من قاضيه رهن ثوبين بعشرة قيمة أحدهما تسعة والآخر ستة فاقضى  
أربعة دراهم ثم هلك الذي قيمته ستة يفتن الثوب الباقي بدرهمين ولو هلك الذي قيمته تسعة  
أخذ الباقي بغير شيء من الوجيز

### ❦ الفصل الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل ❦

لوافق الراهن والمرتهن على وضع الرهن على يد عدل جازو يتم الرهن بقبض العدل ذكره

في الاصلاح وليس للمرتهن ولا للراهن أن يأخذ منه وقض العدل يكون بمنزلة قبض  
المرتهن فلو هلك في يده هلك في ضمان المرتهن ولو دفع العدل الرهن الى الراهن أو المرتهن  
ضمن وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بعدما دفع الى أحدهما وقد استهلك المدفوع اليه أو هلك  
في يده لا يقدر أن يجعل القيمة رهنا في يده لكن يتفق الراهن والمرتهن على أن يأخذاها منه  
ويجعله رهنا عنده أو عند غيره وإن تعذرا اجتماعهما يرفع أحدهما الى القاضي ليفعل  
كذلك ولو فعل ثم قضى الراهن الدين وقد ضمن العدل القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة له  
وان كان ضمنها بالدفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه كما يأخذ الرهن اذا كان قائما من  
الهديّة ١٠ قال في الوجيز ثم ان العدل اذا كان دفع الرهن الى المرتهن على وجه الامانة وهلك  
في يده لا يرجع بقيمته عليه وان دفعه رهنا بأن قال هذا رهنا فخذ واحبس يرجع عليه  
بالقيمة اه ١١ ولو وكل الراهن العدل ببيع الرهن عند حلول الدين جاز فلو باعه العدل وسلم  
الثمن الى المرتهن ثم استحق أو رد عليه بعيب بقضاء قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل  
ثم العدل بالخيار ان شاء يرجع على المرتهن بالثمن ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء على  
الراهن من قاضي خان ١٢ قال في الهديّة ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير مشروط  
في العقد فالحق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض المرتهن الثمن أم لا لانه لم يتعلق  
بهذا التوكيل حتى المرتهن فلا رجوع عليه كافي الكفالة المنفردة عن الرهن اه ولو باع العدل  
ولم يسلم الثمن الى المرتهن فاستحق المبيع أو رد بعيب بقضاء فان العدل لا يرجع على المرتهن  
١٣ ولو قال العدل بعث الرهن وسلمت الثمن وأنكر المرتهن ذلك كان القول قول العدل ويبطل  
دين المرتهن وللعدل المسلط على بيع الرهن ببيع ما يحدث من الرهن من ولد أو ثمر لانه تسع  
للأصل ١٤ ولو ان العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه الا أن الراهن يقول باعه  
عائنه والدين وقيمة الرهن مائة أيضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتهن باعه بخمسين درهما  
كان القول قول المرتهن مع يمينه واليمين بينه الراهن ١٥ رجل رهن عند رجل جارية تساوى  
ألفا بألف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء  
المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جاريتي ان تصادق الراهن  
والمرتهن ان المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء  
بها المرتهن تساوى ألف درهم الا ان الراهن أنكر أن تكون هذه تلك الجارية أو قال لأدري  
كان القول قوله مع يمينه على العلم فان حلف لا يجبر العدل على البيع وبأمر القاضي الراهن  
بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن وان كان يبيعه القاضي كالمومات العدل وإذا باع  
القاضي كانت العهدة على الراهن وان نكل يجبر العدل على بيعها وإذا باع العدل كانت  
العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال  
الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقص سعرها كان  
القول قول الراهن ويحلف فان حلف تجبر الجارية ها لك بالدين في زعمه ثم يرجع الى

العدل ان أقر العدل بما قال المرتهن يقال له بيعها للمرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه بقية لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا أقام المرتهن البينة على ما قال فيرجع ببقية دينه على الراهن هذا اذا صادف ان قيمة الجارية كانت ألفا وان اختلفا فقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية وقال المرتهن ما رهنتمني الا جارية قيمتها خمسة مائة كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على المبيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل من بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيدها القاضي والعهد على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن من قاضي خان

### الفصل التاسع في الجناية على الراهن والجناية منه

جناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن على الرهن تسقط من دينه بقدر هان كان الضمان على صفة الدين فاذا استهلك الراهن الرهن فان كان الدين حالا أخذ منه كل الدين وان كان مؤجلا أخذ منه قيمته فتكوز رهنا مكانه الى حلول الاجل ولو استهلكه أجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه فبأخذ القيمة وتكون رهنا في يده والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك فان كانت يوم هلك خمسة مائة ويوم رهن ألفا غرم خمسة مائة وكانت رهنا وبسقط من الدين خمسة مائة اذا المغتبر في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم الفسك ❶ ولو استهلكه المرتهن وكان الدين مؤجلا غرم القيمة وكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل فاذا حل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتهن منها قدر حقه ورد الفضل ان كان وتعتبر قيمته يوم القبض من الهداية قال قاضي خان وان كانت قيمته يوم القبض ألفا وقدر رهن بألف وتراجعت الى خمسة مائة غرم بالاستهلاك خمسة مائة ويسقط من الدين خمسة مائة ❷ ومن رهن عبدا ساوى ألفا بألف الى أجل فنقص من السعر فرجعت قيمته الى مائة ثم قتله رجل خطأ وغرم قيمته مائة ثم حل الاجل فان المرتهن يقبض المائة قضاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ وان قتله عبدا قيمته مائة فدفع به يجبر الراهن على اقتسكا كما يجتمع الدين عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وهو مخير ان شاء اقتسكه بجميع الدين وان شاء تركه على المرتهن ولو كان العبد تراجع سعره حتى صار يساوي مائة ثم قتله عبدا ساوى مائة فدفع به فهو على هذا الخلاف من الهداية ❸ الشاة المرهونة اذا ولدت ولدا عند المرتهن واستهلكها المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلك ويكون الضمان رهنا عنده بفتك الرهن بقسطه من الدين وان كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن أيضا كما ضمن المرتهن فلو هلك الضمان عند المرتهن يهلك هدره لان الضمان قائم مقام الولد والولد لو هلك عند المرتهن يهلك هدره فكذلك الضمان ❹ ولو رهن حيوانا من غير بني آدم بخفي البعوض على البعوض تكون الجناية هدر او يصير كانه هلك باففة مملوكة من قاضي خان ❺ قال في الوجيز ان رهن دابتين فقتلت احدهما الاخرى ذهب من الدين بحسابها ❻ ولو كان

الرهن عيدين فقتل أحدهما الآخر أو جنى أحدهما على الآخر فيما دون النفس قل  
 الأرض أو أكثر لا تعتبر الجناية ويسقط دين الجنى عليه بقدره ولو كانا جميعا رهنا  
 بألف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء ويبقى الباقي رهنا بسبع مائة وخمسين  
 ﴿ ولورهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة معتبرة  
 حسب جناية العبد على عبدا آخر من قاضي خان ﴾ رهن كرشعير وغلاما برذونا بقيمة  
 كل واحد مائة وقبض المرتهن فأقسم الغلام البرذون الشهير بجناية ثلث العبد على ثلث  
 الرهن مهذرة وجناية ثلثي العبد معتبرة فتكون في عتق العبد ذكره في الوجيز نقلا عن  
 المنتقى ﴿ جناية العبد الرهن على الراهن في نفسه جناية توجب المال وعلى ماله هدر  
 في قولهم جميعا وجنابته على المرتهن فيما دون النفس أو في ماله هدر في قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى قلت قيمة الجنى عليه أو كثر وعنده أبي يوسف ومحمد معتبرة فإن اجتمع الراهن  
 والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية إلى المرتهن ويبطل الدين من قاضي خان فإن قال المرتهن  
 لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله انتهى والخلاف انما هو في رهن جميعه مضمون بان  
 كانت قيمته مثل الدين أو أقل فاما إذا كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة بان كانت قيمته  
 ضعف الدين فإن جنابته على المرتهن معتبرة اتفاقا فيقال للراهن ان شئت ادفعه بالجناية  
 وان شئت افده فإن دفعه وقبل المرتهن بطل الدين كله وصار العبد للمرتهن وان اختار فداءه  
 فنصف الفداء على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان حصه المرتهن يبطل وما كان حصه  
 الراهن يفدى والعبد رهن على حاله ذكره في الحقائق ومشى عليه ابن كمال في الايضاح  
 وفي الوجيز فإن كان في قيمته فضل عن الدين بجنابته على المرتهن ورقبه معتبرة بالاجماع  
 انتهى وفي الهداية وجناية الرهن على مال المرتهن لا تعتبر بالاتفاق إذا كانت قيمته  
 والدين سواء لانه لا فائدة لاعتباره لانه لا يملك العبد وهو الفائدة وان كانت القيمة أكثر من  
 الدين فعن أبي حنيفة انه يعتبر بقدر الأمانة وعنه انه يعتبر بجناية الرهن على ابن الراهن  
 وابن المرتهن كالجناية على الاجنبي انتهى ﴿ العبد المرتهن اذا قتل الراهن أو المرتهن  
 أو غيرهما عمدا يقتص منه ويبطل الدين من قاضي خان وغيره ﴾ وإذا قتل العبد  
 الرهن قتيلا خطأ فضممان الجناية على المرتهن وليس له ان يدفع لانه لا يملك التمسك فان  
 فداء المرتهن بقى الدين على حاله ولا يرجع على الراهن بشئ من الفداء لان الجناية حصلت  
 في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو أجب المرتهن ان يفدى قبل للراهن ادفع العبد أو افده  
 بالدية فان اختار الدفع سقط الدين لانه استحق لمعنى في ضمان المرتهن فصار كالهلاك  
 وكذلك ان فدى يسقط الدين لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء  
 بخلاف ولد الرهن اذا قتل انسانا أو أهلا ما لا فان الراهن يخاطب بالدفع أو الفداء وان فدى  
 فهو رهن مع أمه على حالهما من الهداية قال ابن كمال في الايضاح انما يسقط الدين  
 بتمامه اذا كان أقل من قيمة الرهن أو مساويا أما إذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار

قيمة العبد ولا يسقط الباقي وانما يذ كفى المثل هذا لان الظاهر ان لا يكون الدين أكثر من  
قيمة الرهن انتهى وفي الوجيز فان هلك الرهن في يد المرتهن بعد ما فداه الراهن يرد على  
الراهن الفداء انتهى ❶ ولو كانت قيمة العبد ألفين رهون بألف وقد جنى العبد خطأ  
يقال لهما اذ بالان النصف منه مضمون والنصف أمانة والقضاء في المضمون على المرتهن  
وفي الأمانة على الراهن فان أجمع على الدفع دفعاه وبطل دين المرتهن والدفع لا يجوز في  
الحقيقة من المرتهن لما بيناه وانما منه الرضا به فان تشا حاق القول لمن قال انا أفدى را هنا  
كان أو مرتها وكذا في جنسية ولد الرهن واذا قال المرتهن انا أفدى له ذلك وان كان  
المالك يختار الدفع ولو أبى المرتهن ان يفدى وفداه الراهن فانه يحسب على المرتهن نصف  
الفداء من الدين لان سقوط الدين أمر لازم فدى أو دفع فلم يجعل الراهن في الفداء متطوعا ثم  
ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين أو أكثر بطل الدين وان كان أقل سقط من الدين  
بقدر نصف الفداء وكان العبد رهنا بما بقي ولو كان المرتهن فدى والراهن حاضر فهو متطوع  
وان كان غائبا لم يكن متطوعا عند أبي حنيفة من الهداية وله ان يرجع على الراهن بدينه  
ونصف الفداء ولكنه يجبس العبد رهنا بالدين وليس له حبس العبد بنصف الفداء بعد قضاء  
الدين ذكره في الحقائق وعند أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن المرتهن متطوع في الوجهين  
من الهداية فلا يرجع على الراهن الا بدينه خاصة ذكره في الحقائق قال في الوجيز ولو  
دفعه الراهن فلامرتن اذا حضر ان يبطل دفعه ويفدى عنه انتهى ❷ ولو استهلك  
العبد المرهون ما لا يستغرق قيمته فان أدى المرتهن الدين الذي لزم العبد فدينه على حاله  
كافي الفداء وان أبى قبيل للراهن به فيه الا ان يؤدي عنه فان أدى بطل دين المرتهن كما  
ذكرنا في الفداء وان لم يؤدي يسع العبد يأخذ صاحب دين العبد بدينه لان دين العبد مقدم  
على دين المرتهن فان فضل شيء ودين غريم العبد مثل دين المرتهن أو أكثر فالفضل للراهن  
وبطل دين المرتهن لان الرقبة استحققت به حتى هو في ضمان المرتهن فاشبه الهلاك وان كان  
دين العبد أقل منه يسقط من دين المرتهن بقدر دين العبد وما فضل من دين العبد يبقى  
رهنا كما كان ثم ان كان دين المرتهن قد حصل أخذه وان كان لم يحل أمسه حتى يحل وان  
كان ثمن العبد لا يفي بدين الغريم أخذ الغريم الثمن ولم يرجع على أحد بما بقي حتى يعق العبد  
ثم اذا أدى بعده لا يرجع على أحد لانه وجب عليه بفعله من الهداية ❸ وفي الوجيز العبد  
لو أنف متاعا لرجل يباع فيه فان بقي من ثمنه شيء فهو للمرتن ❹ وفيه أيضا لو أقام  
الراهن البيعة أهرهه عبدا ساوى الفين بألف وقبضه المرتن وأنكر المرتن ولا يدرى  
العبد بضمن المرتن قيمته كلها النصف يسقط بدينه ويؤخذ بالنصف وكذلك لو سكت المرتن  
ولم يقر ولم يجسد وان قال المرتن يساوي خمسمائة لا يسمع قوله انتهى ❺ العبد الرهن اذا  
قتل عمد ليس للراهن ان يستوفي القصاص الا أن يكون المرتن معه فاذا اجتمع فالراهن  
ان يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وتكون القيمة رهنا مكان العبد من قاضي خان

باب التاسع في مسائل الغصب ويشتمل على تسعة فصول أيضا  
 (الفصل الاول في بيان الحكم والكلام في أحكامه وأحكام الغاصب من  
 الغاصب وغير ذلك بطريق الاجال)

الغصب شرها هو أخذ مال متقوم محترم بلا اذن من له الاذن على وجه يزيل يده بفعل  
 في العين وخرج بالقيس الاول الحرو والميتة فلا يتحقق الغصب فيهما وبالثاني خسر المسلم  
 فلا يتحقق فيه وبالثالث مال الحربي واحترز بالاربع عن الوديعة وتقييد الخامس بقولنا  
 بفعل في العين لا بد منه على أصل الشيخين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد فان الشيخين  
 اعتبر في الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة بفعل في العين ومحمد اكتفى باثبات اليد  
 المبطلة ويتفرع على هذا مسائل منها ان زوائد المصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافا  
 للشافعي لتحقق اثبات اليد المبطلة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار لا يغصب عندهما  
 لعدم تحقق ازالة بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا بانجازه عنه وهو فعل فيه لا في العقار  
 خلافا لمحمد لتحقق مطلق ازالة والاثبات فيه ومنها ان استخدام القن وحمل الدابة غصب  
 لا الجلبوس على البساط اذ في الاولين اثبتت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورته ازالة اليد  
 المالك بخلاف الاخير فان الجلبوس عليه ليس يتصرف فيه من الايضاح والاصلاح  
 وفي الخلاصة الغصب عبارة عن ايقاع الفسول فيما يمكن نقله بغير اذن صاحبه على وجه  
 يتعلق به الضمان اما من غير فعل في المحل فلا يصير غاصبا حتى لو منع رجلا من دخول داره  
 أو لم يمكنه من اخذ ماله لا يكون غاصبا بذلك وكذلك لو منع المالك عن المواشي حتى  
 ضاعت المواشي لا يضمن ولو نقلها عن موضعها يصير غاصبا انتهى وحكم الغصب الاثم  
 ويجب على الغاصب رد المصوب لو كان قائما في مكان غصبه لثبوت تفاوت القيمة باختلاف  
 الامكنة وأجرة الرد على الغاصب هذه في عارية الهداية وان كان هاسكا ولو بائنة مملوكة  
 أو عجز عن رده بان كان عبدا فابق ونحوه فعليه مثله لو كان مثليا كالمكيل والموزون  
 والعددي المتقارب والمراد بالموزون ما لا يخرج الصنعة عن بيعه بحسب الوزن بان يكون  
 مقابله بالثمن مبني على الوزن فمثل القمعة والقد ليس منه فان انقطع المثل بان كان  
 عينا فانه قطع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة ويوم الغصب  
 عند أبي يوسف يوم الانقطاع عند محمد ولو صبر المالك الى ان يوجد جنسه لذلك ولو لم ينصرم  
 بالكيفية ولكن بقي منه ناقص الصفة كان المالك بالخيار ان شاء أخذ ناقصا وان شاء عدل  
 الى القيمة هذه في جنابة الهداية وان لم يكن مثليا كالمزروعات والحیوانات والعسديان  
 المتفاوتة أي الذي تتفاوت أحاده في القيمة لا الذي تتفاوت أنواعه دون أحاده كاذنجان  
 فانه مثلي ذكره في الفصولين فعليه قيمته يوم غصبه ويقوم بالنقد الغالب هذه في زكاة  
 الهداية ولو غصب فلوسا فكسدت ثم استهلكها عند أبي حنيفة عليه مثل التي كسدت  
 ولا يضمن قيمتها ولا مثلها من الذي أحسنه وعند أبي يوسف عليه قيمتها من الذهب أو



الفضة يوم الغصب وقال محمد عليه القيمة في آخر يوم كانت رائحة فكسدت لكن والدي  
رحمه الله تعالى كان يفتي بقول محمد رفقا بالناس فذقت كذلك والامددي كالفولس من غير  
تفاوت من الصغرى واللحم يضمن بالمثل هذه في السلم من الهداية ❀ وفي الفصولين  
عن القاضي ظهير الدين اللحم يضمن بالقيمة لو مطبوخا بالاجاع وكذا الونيا وهو الصحيح انتهى  
❀ وفي القنية في كون الغزل مثليار واثان كالابريسم والديس من ذوات القسيم فلو أنف  
دبس غيره فعليه قيمته لان كل ما كان من صنع العباد لا يمكن فيه عادة المماثلة لتفاوتهم في  
الصناعة انتهى ❀ والماء قيمى عند أبي حنيفة وأبي يوسف مثلى عند محمد والكاغد مثلى  
والخبز قيمى هو الصحيح ومثلى باطلاق لفظ الطحارى ❀ كل ما يكال أو يوزن وليس في تبعيضه  
مضرة غير المصنوع فهو مثلى وكذا العددي المتقارب كوز وبيض ونحوهما ذكره في  
الفصولين ❀ واستبقاء انكلام في المثلى والقيمى على التفصيل يحتاج الى بسط وتطويل وقد  
أتى صاحب الفصولين بما يغنى فليرجع اليه وقت الحاجة ❀ وان ادعى الهلاك وانكر  
الطالب حبه الحاكم حتى يعلم انهما لو كانت باقية لا ظهرها ثم قضى عليه ببدها واذا قضى  
عليه بالبدل ملكها عندنا خلافا للمالك والشافى وأحد ذكره في درر البحار وان اختلفا  
في القيمة فالقول للغاصب مع يمينه ان لم يقيم المالك حجة على الزيادة فان ظهرت العين بعد  
الفضا والضمان وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو بينة أقامها المالك  
على قيمتها أو بشكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وهو للغاصب اذ ملكها لما ضمنها  
وقد كان الضمان بقول المالك فتم للمالك للغاصب بسبب اتصال به رضا المالك حيث ادعى  
هذا المقدار ذكره في الايضاح وان كان ضمن القيمة بقول الغاصب مع يمينه فالمالك  
بالخيار ان شاء أمضى الضمان وان شاء أخذ العين ورد العوض ولو ظهرت العين وقيمتها  
مثل ما ضمنه أو دونه في هذا الفصل الاخير فكذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح  
خلافا لما قاله الكرخى انه لا خيار له من الهداية ❀ غصب جارية وعبيها واختلفا  
في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب كانت قيمتها ألفا وحلف على ذلك  
فقضى القاضي على الغاصب بأن لا يحمل للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها  
الا ان يعطيها قيمتها تامة فان أعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقه  
وعليه تمام القيمة من قاضى خان ❀ غصب العبد المديون ومات عنده فلا ريب  
للدیون مطالبة من القنية ❀ ولو غصب المغضوب من الغاصب فالمالك بالخيار ان  
شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن فاصب الغاصب الا في الوقف اذا غصب من الغاصب وكان  
الثانى أملا من الاول فان المتولى انما يضمن الثانى من الاشياء فان ضمن الاول يرجع بما  
ضمن على الثانى وان ضمن الثانى لا يرجع على الاول ❀ وكذا السارق من الغاصب  
لا يرجع بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما لا يبرأ الاخر عندهما خلافا لابي يوسف

من الوجيز ❊ وفي مشتمل الهداية ليس للمالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني ولكن يخبر في تضمين أحدهما فان اختار تضمين الاول ورضى به الغاصب أو لم يرض ولكن حكم الحاكم له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم يحكم به الحاكم كان له ان يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفلس فالحاكم يأمر الاول بقبض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبى فالمالك يحضرهما ثم يقبل منه البيعة على الغاصب الثاني للغاصب الاول ويأخذ ذلك من الثاني فيقضيه انتهى ❊ غاصب الغاصب اذا رده على الغاصب برئ من الضمان كالورده على المالك وعن خلف بن أيوب وأبي مطيع انه لا يبرأ بالرد على الغاصب قال صاحب الجامع الاصغر وعندى انه ان كان يرجو انه يريد رده على صاحبه رجوت ان يبرأ من الصغرى ❊ اذا غصب الرجل من آخر جارية فغصبها منه آخر فأبقت فوجع الغاصب الاول الى القاضي وتصادقوا على الامر على وجهه فان للغاصب الاول ان يضمن الغاصب الثاني قيمة الجارية ألا ترى ان له ان يستردها فاذا دفع الثاني الضمان الى الاول برئ كالوردها من الخلاصة ❊ غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب أو هلك عنده فأدى القيمة الى الاول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف انه لا يبرأ ولورد الثاني عين الغصب على الاول برئ عند الكل ❊ ولو أقر الغاصب الاول انه أخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المغصوب منه وكان للمغصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني البيعة على ما ادعى وكذا لو كان مكان الثاني غاصب المودع من قاضيان ❊ ولو كان الغصب كلبا أو وزيا فاستهلكه الثاني فأخذ الاول قيمته دراهم أو دنانير لا يبرأ الثاني لانه يبيع وليس له الا قبض عينه أو بدله من القيمة ❊ لو باع غاصب الغاصب وقبض غنه ليس للغاصب الاول أخذ الثمن منه لانه ليس بمالك ولا نائبه وليس له أجازة البيع من الفصولين ❊ ولو اختار المالك تضمين احدهما الغاصبين ليس له أن يطالب الا بآخر هذه في كفاية الهداية ❊ وفي الفصولين للمالك أن يضمن كلاهما ما نصف قيمته واذا ضمن أحدهما يبرأ الا بآخر اما لو اختار تضمين أحدهما فهدى ل يبرأ الا بآخر حتى لو قوى المال عند من اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان انتهى ❊ ولو ان رجلا غصبوا من رجل حبة من الخنطة فبلغ ذلك قفيز حنطة قال أبو يوسف اذا غصب قوم من رجل شيئا له قيمة أضمنهم قيمته ولو جاز رجل منهم بعد رجل لم أضمنه شيئا ❊ رجل غصب مالا فغصبه من الغاصب رجل له على المغصوب منه دين من جنس الغصب كان المغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ المغصوب منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني برئ الاول من قاضيان وفي الخلاصة عن محمد بن سماعة ان تضمين أحدهما انما يوجب البراءة للاخر اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضى عليه القاضي اما بدون القضاء والرضا لا يبرأ الغاصب انتهى ❊ رجل عليه دين فأخذ غير صاحب الدين من المدينون شيئا ودفعه الى

صاحب الدين فالاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين الاخذ لم يصرف قصاصا  
 بدينه وان اختار صاحب الدين يصير قصاصا لان الاخذ غزلة المعين له على اخذ حقه  
 والفتوى على هذا القول من قاضيان ❦ ولو باع الغاصب المغصوب فالمالك مخير في  
 تضمين من شاء فان ضمن المشتري رجع بما ضمن على البائع هذه في المأذون من الهداية  
 وفي الخلاصة لو باع الغاصب فالمالك بالخيار ضمن أيهما شاء فان ضمن الغاصب جاز بيعه  
 والتمن له وان ضمن المشتري رجع على البائع بالتمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه قال  
 تأويله اذا باع الغاصب وسلم امابدون التسليم فلا يجب الضمان انتهى ❦ غصب عبدا  
 فباعه فضمنه المالك قيمته بعد بيعه فان رد عليه بعد الضمان يعيب كانه له ان يردّه على المالك  
 ويترد القيمة هذه في المأذون من الهداية ❦ ولو وهب الغاصب المغصوب من انسان  
 أو أعاره فهلك في يده فضمنه المالك لم يرجع بالقيمة على الغاصب ولو رهنه أو أجره أو أودعه  
 من انسان وهلك عنده فضمنه المالك يرجع بالقيمة على الغاصب من الوجيز ❦ الغاصب  
 اذا أجر المغصوب فالاجر له فان تلف المغصوب من هذا العمل أو تلف لامنه وضمنه الغاصب  
 له الاستعانة باجره في أداء الضمان وتصدق بالباقي اذا كان فقيرا فاذا كان غنيا ليس له أن  
 يستعين بالغلة في أداء الضمان في الصحيح ❦ ولو كانت دابة فاختدأ بجرها ثم باعها وأخذ ثمنها  
 وتلف الثمن ثم ماتت عند المشتري وضمن المالك المشتري ورجع المشتري على الغاصب ليس  
 له الاستعانة في أداء الضمان بالاجر ❦ ولو أودعه الغاصب عند رجل وهلك عنده فالمغصوب  
 منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع هو على المودع وان شاء ضمن المودع ويرجع  
 المودع على الغاصب بما ضمن ولو استهلك المودع فالجواب على قلب هذا وقرار الضمان  
 على المودع وكذا لو أجره الغاصب أو رهنه فهلك كان للمغصوب منه ان يضمن أيهما شاء  
 فان ضمن الغاصب لا يرجع الغاصب على المستأجر ولا على المرتهن ولكن يسقط دينه بهلاك  
 الرهن في يد المرتهن وان ضمن المرتهن أو المستأجر يرجع على الغاصب بما ضمن الا اذا استهلكه  
 فلا يرجع على أحد ولو أعاره الغاصب فهلك عنده كان المغصوب منه بالخيار واما يضمن  
 لا يرجع على صاحبه ولو استهلكه المستعير فقرار الضمان عليه من الخلاصة ❦ اذا غصب  
 جارية فأودعها فابقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو أعتقها الغاصب صح ولو ضمنها  
 المودع فأعتقها لم يحجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان  
 قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو  
 المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد  
 عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاباق كانت  
 أمانته وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها وللمودع حبسها عن  
 الغاصب حتى يعطيه ماضيه المالك فان هلك بعد الحبس هلك بالقيمة وان ذهبت عينها  
 بعد الحبس لم يضمنها كالوكيل بالشراء لان الفاتئ وصف ولا يقبله شيء ولكن يتغير الغاصب

ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب  
أجرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المالك له  
وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك له - ما لا نهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب  
فكان قرار الضمان عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشترط ضمن سلمت الجارية  
له وكذلك غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتمتسق عليه لو كانت  
محرمة منه وان ضمن الاول ملكها فتمتسق عليه لو كانت محرمة ولو كانت أحنية فلا رجوع  
الرجوع عما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصباً بالارل وكذا لو أراه  
المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول ولم ضمن  
الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لاول فان قال أنا أسلمه للثاني وارجع عليه لم  
يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضييعه وان رجع الاول على الثاني ثم  
ظهرت كانت للثاني كذا في الاشياء من القول في الملك نقلا عن شرح الزيادات لقاضي خان  
❦ وفي الوجيز من كتاب الاستحقاق نقلا عن المنتقى قال أبو يوسف اذا أدى الغاصب قيمة  
الجارية المغصوبة ثم استنولدها ثم استحققت فله ان يرجع بقيمة الولد على المولى انتهى ❦ ولو  
كفن الغاصب بثوب الغصب ميتا قالوا ان شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء  
نبش القبر فبأخذ ثوبه قال الفقهاء أبو الليث ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة الثوب  
من ذلك المال وكذا لو ضمن متبرع قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب ان ينبش من  
قاضي خان ❦ وفيه أيضا رجل غصب عبدا أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب  
من القاضي أن يقبل منه المغصوب أو يأذن له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يحجبه  
القاضي لذلك ويتركه عند الغاصب ونفقة منه تكون على الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق  
على المغصوب لا يحجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في أن يبيع العبد  
أو الدابة بان كان الغاصب مخوفاً ويمسك الثمن لصاحب الدابة فعلى ذلك ❦ رجل ابتلع درة  
رجل يضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن تخرج منه ولو مات وترك ما لا يعطى الضمان من تركه  
وان لم يدع مالا لا يشق بطنه انتهى ❦ ولو قتل العبد المغصوب عبداً لرجل في يد الغاصب  
فدفع القاتل مكانه تخير المغصوب منه بين ان يأخذ المدفوع مكانه وبين ان يطالب الغاصب  
بقية المقتول هذه في الرهن من الهداية

### ❦ الفصل الثاني اذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب ❦

رجل غصب من رجل دراهم أو دنانير في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى كان عليه ان  
يسلمها وليس للمالك ان يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر ولو غصب عينا فقيمة المغصوب  
منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في  
مكان الغصب أو أكثر فلا مال ان يأخذ الغاصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان السعر في

هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ المقتضوب في بلدة الغصب ولو كان العين المقتضوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيما مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر يبرأ رد المثل وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وان شاء أخذ المثل في الحال وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر يخير الغاصب ان شاء أعطاء مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطاء قيمته حيث غصب الا أن يرضى المقتضوب منه بالتأخير وان كان القيمة في المكانين سواء كان المقتضوب منه ان يطالبه بالمثل من قاضي خان ولو كانت من ذوات القيم فلامالك قيمة بلد الغصب يوم الخصومة من الفصولين ﴿١﴾ وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وان كان من غير أهلها أخذ غلامه ﴿٢﴾ غصب سفينة فوجد ربهما في وسط البحر لا يسترداها من الغاصب ولكن يؤاجرهما منه الى الساحل ﴿٣﴾ وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجد دابة المالك مع الغاصب في المفازة فان المالك لا يسترداها منه ولكن يؤاجرها الى المأمّن من قاضي خان ﴿٤﴾ رجل غصب دواب بالكوفة فتردها بخراسان هذا بمنزلة غصب العين فينظر الى قيمتها في الموضع الذي غصبها وفي موضع الرد الى آخره من الخلاصة ﴿٥﴾ مؤنة الرد على الغاصب سواء غيب المقتضوب أو غاب المالك عنه وان أتى بأضعاف قيمته من القيمة

### ﴿٦﴾ الفصل الثالث فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا

لو استخدم مملوك رجل بغير اذنه أو أرسله في حاجته أو ركب دابته أو حمل عليها شيئا أو ساقها فهلك فهو ضامن من الوجيز ﴿١﴾ استخدم عبدا غيره بغير اذنه مولاه فهلك أو أبق حالة الاستعمال ضمن سواء علم انه عبد أو لا وكذلك لو قال العبد استعملني فانا حر فهلك أو أبق ضمن من مشتمل الهداية ﴿٢﴾ رجل بعث غلاما صغيرا في حاجته بغير اذن أهل الغلام فرأى الغلام غلاما نايلا لعبون فانهى اليهم وارتقى سطح بيت فوق فئات يضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال ﴿٣﴾ رجل قال لعبدا لغير اذن هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكل أنت ففعل ووقع من الشجرة فئات لا يضمن لانه استعمله في أمر نفسه من قاضي خان ولو قال لتأكل ضمن النصف ذكره في مشتمل الهداية ﴿٤﴾ فن جاء الى من يكسر الحطب فطلب منه القدر وكسر الحطب فضرب بعض المكسور من الحطب في عينه لا يضمن رب الحطب شيئا اذ لم يأمره بالكسر ولم يستعمله وانما فعله القن باختياره ﴿٥﴾ استخدم قن غيره بلا أمره أو قاده دابته أو ساقها أو حمل عليها شيئا أو ركبها ضمن هلك في تلك الخدمة أو غيرها من الفصولين ﴿٦﴾ رجل أودع عبده عند رجل فبعثه في حاجته صار غاصبا من الخلاصة

ولو غصب عبد محجور مثله فبات معه ضمنه لان المحجور مؤاخذ بما فعله فان كان  
 الغصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا بل أقر به لا يؤاخذ في الحال بل يؤاخذ بعد العتق  
 هذه في الجنائية من الهداية لو جلس على بساط غيره أو هبت الرمح بثوب فالقته في حجر  
 انسان لا يصير غاصبا ما لم ينقله أو يمسكه لنفسه من الوجيز نام على فراش انسان  
 أو جلس على بساطه لا يكون غاصبا لان في قول أبي حنيفة غصب المتقول لا يتحقق بدون  
 النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله وكذلك رجل استأجر أرض انسان ايزرع فيها  
 حنطة فزرع المستأجر الأرض حنطة وحصدها وادساها فغصبه الأجران يرفعها حتى  
 يعطيه الا يرفعها. كتبت الحنطة في موضعها لا يضمن الأجر لانه لم يحولها عن مكانها وذكر  
 الناطقي رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فبات يضمن في رواية الاصل وعن أبي  
 يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح على قول أبي حنيفة انه لا يضمن حتى  
 يحولها عن موضعها رجل قعد على ظهر دابة لرجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى  
 جاء آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقروا الذي ركب ولم تملك من ركوبه وان كان  
 الذي ركب الدابة يجدها ومنعها عن صاحبها قبل ان تعقروا لم يحركها فجاء رجل وعقرها  
 فلصاحبها ان يضمن أهم اشاء وكذا اذا دخل الرجل دار انسان وأخذ متاعا وجده فهو ضامن  
 وان لم يحول له ولم يجده فلا ضمان عليه الا أن يهلك بفعله أو يخرج من الدار رجل أصاب  
 أصاب في زرعه ثورين فسا قهما الى مربيطة وطان أهم لاهل القرية فاذا هما لغير أهل قريته  
 فاراد ان يربطهما فدخل أحدهما المربيطة فهرب الآخر فقبضه ولم يظفر به قال الشيخ محمد بن  
 الفضل اذا لم يقدر على ان يشهد على نفسه انه أخذهما يريد ما على صاحبهما الا يضمن الا  
 ان تكون نيته عند الاخذ ان ينعهما من صاحبهما فيضمن هذا اذا كان في الليل فاذا كان في  
 النهار وكان الثور لغير أهل قريته كان حكمه حكم اللقطة وان ترك الاشهاد مع القدرة على  
 انه أخذه ليرده على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان عذرا وان كان الثور لاهل  
 قريته فآخذه من زرعه وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم اللقطة في  
 النهار انما يكون له حكم اللقطة في الليل اما في النهار فخكمه حكم الغصب فيضمن أشهد أولم  
 يشهد قال ومقدار ما يخرج من مملكته لا يكون مضمونا عليه وان ساقه وراء ذلك بنفس  
 السرح يصير فاصبا ويصير مضمونا عليه الا اذا ساقه الى موضع يأمن منه من قاضيتان  
 وفي الفصولين وقال مشايخنا يضمن وبه يفتى وكذلك لو حبس دابة رجلا في كرمه  
 قد أفست كرمه فهلك ضمن وكذلك لو أخرجها عن زرعه لغير ضمن انتهى وفي  
 مشتمل الهداية عن البرازية لو أخرج دابة لغير عن زرعه لغير لا يضمن اذا لم يسبقها بعد  
 الانحراج وعن أبي سلمة انه يضمن رجل رفع قلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس  
 رجل آخر فطرحها الرجل من رأسه فضاعت قالوا ان كانت القلنسوة برأى العين من صاحبها  
 وأمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على المالك وان لم يكن



كذلك يضمن **❦** زرق سمن انشقق فرب رجل وأخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يضمن وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا البس بتضييع هذا اذا أخذ الزرق فان لم يأخذه ولم يرق منه لا يضمن وان لم يكن المالك حاضرا وعلى هذا اذا سقط شيء من انسان فراه رجل **❦** لو غصب جارية فزنى بها ثم ردها على المولى قطهر بها حبل عند المولى لاقبل من ستة أشهر من وقت الغصب رد الغاصب قيمتها يوم الغصب من قاضي خان **❦** وفي الهداية ومن غصب جارية وزنى بها ثم ردها فحبلت وماتت في نفاسها يضمن قيمتها يوم علق ولا ضمان عليه في الحرمة وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمن في الامه أيضا انتهى وفي موضع آخر رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك فولدت عنده فانت في نفاسها ومات الولد أيضا كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ليس عليه الاقتصان الحبل انتهى **❦** غصب حرا عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولو قنبا ضمن ثوبه أيضا تبع **❦** غصب قنا معه مال مولاه يصير غاصبا للمال ولو آبق فغاصبه ضمن المال وقيمته من الفصولين **❦** رجل غصب عبدا وشديد العبد وقتل نفسه ضمن الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له أن يضمن الغاصب **❦** رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاقام المغصوب منه بينة انه غصب منه جاريته ولم يذكروا صفة الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يحبس حتى يحجى بها وترد على صاحبها قال أبو بكر الملقني تأويل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينه كالاقرار معاينة فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المغصوب لان الغصب اثبات الملك للمدعى في المغصوب ولا وجه للتضاء بالمجهول وكذا لا بد من الاشارة الى ماهو المقصود بالدعوى في الشهادة وقال الشيخ الزاهد شمس الائمة السرخسي الاصح ان هذه الدعوى والشهادة صحيحة لمكان الضرورة فان الغاصب يكون متمنا عن احضار المغصوب عادة والشهود على الغصب قبل ايقفون على اوصاف المغصوب وانما تأتي منهم معاينة فعل الغصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المغصوب لمكان الضرورة فثبت بشهادتهم فعل الغصب في محل هو مال منقوم وبصير ثبوت ذلك بالبينه كالثبوت باقراره فيحبس حتى يحجى بها ويردها على صاحبها فان قال الغاصب قد ماتت الجارية أو بعته لا أقدر عليها فان القاضي لا يجمل بالقضاء بالقيمة لان القضاء بالقيمة ينتقل في حق المغصوب منه عن العين الى القيمة فيعلم زمانا وذلك مفوض الى رأى القاضي وهذا اذا لم يرض المغصوب منه بالقضاء بالقيمة فاما اذا رضى فانه يقضى ولا يتلوم هذه الجملة من قاضي خان **❦** وفي الفصولين نقلا عن كتاب الخلاصة للمفتين ومما يختبر به الفقيه لو سئل عن أخذ حمار غيره بلاذنه فاستعمله ثم رده الى موضع أخذه منه وكان معه بحش فأكله الذئب ضمن لوساق الجش معه لا لو لم يتعرض له بشئ بان ساق الام فانساق الجش معها اذا هبوا جائيا **❦** ركب دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف ولا يكون ضامنا عند زفر **❦** رجل مات وعليه دين وله

دين علي رجل فاخذ صاحب دين الميت من المديون مثل حقه اختلاف المشايخ فيه قال الشيخ  
الامام أبو نصر صاحب دين الميت يكون غاصبا ويصير ما أخذ قضا صابدينه لانه أخذ مال  
الميت بغير اذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لانه أخذ باذن الشرع الا ان المأخوذ  
يصير مضمونا عليه فيكون قضا صابدينه كالموظف بمال المديون في حياته من جنس دينه  
❦ رجل قال اذا تناول فلان مالى فهو له حلال فتناول فلان من غير ان يعلم باباحته قال  
أبو نصر يجوز ذلك ولا ضمان عليه ولو قال كل انسان تناول من مالى فهو له حلال قال  
محمد بن سلمة لا يجوز ان تناول ضمن وقال أبو نصر محمد بن سلام هو جائز وأبو نصر جعل  
هذا اباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة جعله ابراء عما تناوله والابراء للمجهول  
باطل والفتوى على قول أبي نصر ولو قال لا يخرج جميع ما تأكل من مالى فقد جعله حلال في حلال  
منه يكون الاكل حلالا في قوله جميعا ولو قال جميع ما تأكل من مالى فقد أبرأك ذكر  
عن بعضهم انه لا يصح هذا البراء ❦ رجل قال لا تأخر أنت في حلال مما أكلت من مالى  
أو أخذت أو أعطيت حلاله الا كل ولا يحمل له الاخذ والاعطاء ❦ رجل قال  
أذنت للناس في غرغري فغن أخذ شيئا فهو له فيبلغ الناس وأخذوا من ذلك شيئا فهو لهم  
لان هذه اباحة ❦ رجل قال أجمعت لفلان أن يأكل من مالى وفلان لا يعلم ذلك قال  
الفقيه أبو بكر البلخي انه لا يباح له الاكل لان الاباحة اطلاق وهو لا يثبت قبل العلم وعن  
البعض الاباحة تثبت قبل العلم من قاضى خان ❦ غصب ثوبا وابسه فهدم ماله والغاصب  
لا يعلم انه المالك فتخرق لا يضمن لو تخرق من مده ولو قال المالك رد ثوبي فاني فهدم مدي  
لا يعدم مثله فتخرق من شدة لا يضمن الغاصب أيضا كتخريق يسكن ولو مده مدامتعارفا  
ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جناتهما وهذا لان الاباء والامال ولو لم يوضع للهدم  
ولكن بعد ما طلبه ماله فنعاه فاصدا بالاباس مدة فتألف مده ما ولو كان الثوب ملكا لمن  
لبسه فهدم رجل مديا مثله أو لا فعليه جميع القيمة لان التخريق يضاف الى مده لانه بسبب  
مده فتخرق من الفصولين ❦ تشبث بثوب في يد رجل فخذه صاحب الثوب فتخرق قال  
محمد بن يضمن المتشبه نصف قيمته وان كان الذي جذبه هو المتشبه الذي ليس له الثوب  
يضمن جميع القيمة ❦ جلس على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب  
فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد بن  
رواية يضمن الشق والاعتماد على ظاهر الرواية ❦ رجل له كران من خنطة غصب رجل  
أحدهما وذهب به ثم ان المغصوب منه أودع الغاصب الكران فطسه الغاصب بكر الغصب  
ثم ضاع الكران ذكر في النوادر ان الغاصب يضمن الكران الذي غصب ولا يضمن الوديعه  
❦ رجل في يده دراهم ينظر اليها فوقع بعضها على دراهم غيره واختلطت كان الذي رقع  
الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جنابة منه وان لم يتعمد من قاضيان ❦ لو منع  
رجلا من دخول بيته أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يصير غاصبا ولو حال بين انسان وبين أملاكه

حتى تلفت لم يضمن ولو فعل ذلك في المنقول ضمن من الفصولين ﴿ لو أبعده المالك عن  
المواشي لا يضمن ذكره في الهداية ولو منعها منه ضمن ذكره في الفصولين ﴿ اذا تناول  
مال الغير حالة الخصة يضمن هذه في اللقطة من الهداية ﴿ رجل قطع يد عبده ثم غصبه  
رجل فأتى في يد الغاصب من القطع ضمن الغاصب قيمته مقطوع اليد ولو أن السيد قطع  
يده في يد الغاصب فأتى منه في يد الغاصب لم يضمن الغاصب هذه في جناية الهداية  
﴿ غصب عيولا فأتلفه حتى يبس ضرع أمه يضمن العجل دون نقصان البقرة من القنية  
﴿ اذا غصب عبدا ومعه مال المولى فإنه يصير غاصبا للمال أيضا حتى لو أبق العبد يضمن  
الغاصب المال وقيمة العبد من مشتمل الاحكام

### ﴿ الفصل الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفرت أرضه أو طم بئر بغير اذنه ﴾

قدم في أول الباب ان العقار لا يتحقق فيه الغصب عند الشيخين خلافا لمحمد فاذا غصب عقارا  
فهلك في يده بان اهدم بآفة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء أو اشجاره أو غلب السيل على  
أرض فبقيت تحت الماء لا يضمنه عندهما وقال محمد يضمنه وهو قول أبي يوسف وأتلا به  
قال الشافعي ودليل كل مذكور في الهداية قال في الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل اذا  
بجده المودع واذا باعها الغاصب وسلمه واذا رجع الشهود به بعد القضاء انتهى وزيد رابعة  
وهي ما اذا كان العقار وقفا فإنه يفتى بضمنه كذا ذكره في الفصولين نقل عن فوائد نهر الدين  
اسحق واجمعوا انه لو أتلفه من سكاه يضمن وكذلك لو قطع الاشجار ضمن ما قطع بالاجماع ذكره  
في الخلاصة فاجمعوا انه يضمن ما نقصه منه بفعله وسكناه لانه أتلاف والعقار يضمن به كما اذا  
نقل ترابه وأما منافعه فعند الشافعي هي مضمونة استعمله أو عطله فيجب الاجر وقال مالك  
ان عطله فلا شيء عليه وان استعمله فيجب أجر المثل وعندنا لا تضمن المنافع في الفصلين ذكره  
في الهداية قلت الا في ثلاث فإنها تضمن فيها ويجب أجر المثل مال اليتيم ومال الوقف والمعد  
للاستغلال الا اذا سكن المعد للاستغلال بتأويل مالك أو عقد كبيت سكنه أحد الثمرين  
في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى  
أو للاستغلال فإنه يجب الاخر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره  
بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما ولا تصير الدار معدة للاستغلال باجارتها انما تصير معدة  
اذا بناها لذلك أو اشتراها له وبعاد اد البائع لا تصير معدة في حق المشتري واذا أجر الغاصب  
ما منافعه مضمونة من مال يقيم أو وقف أو معدة فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم  
الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من المستأجر من الاشياء ﴿ وفي الفصولين عن  
الذخيرة من زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث أو الربع على ما هو عرف القرية وفيه  
رواية كتاب المزارعة كذا أجاب على السعدي ﴿ سئل شيخ الاسلام وبرهان الدين

(١) در دینی که مهور دست که ایشان غله بکارند و حصه زمین سه دانگ یا چهار دانگ بدهند کسی به وجهه کدیوری کشت غله واجب شود بانی آجابه شود انتهى ❀ لو أخذ من أرض إنسان زابا قالوا ان كان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمة التراب سواء تمكن به النقصان بالأرض أو لم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ينظر ان انتقصت به الأرض ضمن النقصان والا فلا ولا يؤمر بالكبس وقال بعضهم يؤمر بذلك من قاضى خان ❀ غصب أرضا فيها زرع ثابت وهو قصيل فهلك القصيل أو ليس له ضمن بالغصب والمنقول انما يضمن بالنقل ولم يوجد ❀ وكذا لو غصب كرما وفيه أشجار قيدت لا يضمن الأشجار لما لم يولد قطع الأشجار ضمن فلو قطع الأشجار آخره وهدم البناء آخره ضمن هو لا الغاصب ❀ هدم بيتا يضمن قيمته مبنيا لا قيمة العرصة لانها قائمة والغصب لا يجري في العقار ❀ غصب أرضا فزرعها قطنًا فزرعها زراعا أخرى لا يضمن المالك ❀ ولو غصب مربيًا فشد به دابة فأخرجها المالك ضمن ولو أدخل دابة في دار غيره فأخرجها رب الدار لا يضمن اذا الدابة تضرر بالدار فله دفع الضرر بالخراج من الفصولين ❀ غصب أرضا فبنى فيها أو غرس قبيل له اقلع البناء أو الغرس وردها فان كانت الأرض تنقص بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمة البناء والعرض مقلوعا ويكون له قيمته مقلوعا بمعناه قيمة شجر أو بناء أمر بقلعه فمقوم الأرض بدون الشجر والبناء وتقوم به شجرة ورو بناء لصاحبها ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما من الهداية ❀ وفي الفصولين لو كانت قيمة البناء أكثر يتملك الغاصب الأرض بقيمتها كذا عن الكرخي وليس للمالك أخذها قال في العدة وقد أفتى البعض بقول الكرخي فانه حسن ونحن نفق بجواب الكتاب اتباعا لاشياء اخنا فانهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب انتهى ❀ رجل قلع نالة من الأرض ورجل غرسها في ناحية أخرى من تلك الأرض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة النالة يوم قلع النالة ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالأرض كان لصاحب الأرض أن يعطيه قيمة الشجرة مقلوعة ❀ رجل بنى حائط في أرض الغصب من تراب غيره الأرض قال الفقيه أبو بكر البخني الحائط لصاحب الأرض لا سييل للبانى عليه لانه لو أمر بنقض الحائط يصير ترابا كما كان وهكذا قال أبو القاسم وعن غيره ما رجل بنى حائط في كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعا بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط يكون للبانى وعليه قيمة التراب وعن محمد بن رجل هدم لاخر بيتا مبنيا وقيمة البناء سوى الأرض مائة درهم وقيمة التراب المهدم ثلاثون درهما قال صاحب البناء بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم ويصير

(١) في قرية معتاد فيها زرع الغلة على أن أجرة الأرض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعتاد اعطاؤها أم لا أجاب تجب

تراب البناء ونقصه للهادم وان شاء ضمنه سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شيء وعن  
 ابن مقاتل رجل هدم حائط رجل قال يقوم الحائط مبنيا فان كانت قيمة الحائط مائة درهم  
 وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الارض ولو قال صاحب  
 الحائط لا أريد أخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم من  
 قاضي خان ❦ رجل هدم بيته فألقى ترابا كثيرا بريق الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع  
 فوقه لبنا كثيرا حتى مال الحائط أو هدم بنقصه ان كان اللبن مشرفا على الحائط متصلا  
 بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله فهو ضامن ❦ رجل هدم داره فانهدم بذلك منزل  
 جاره لا يضمن من الخلاصة ❦ حفر بئر في أرض غيره ضمن النقصان وقال بعضهم يؤمر  
 بكبس لانه نقصان ولو هدم جدار غيره لم يجبر على بنائه فيخير المالك ان شاء ضمنه قيمته  
 والنقص للضامن أو أخذ النقص وقيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قديما لا يؤمر بالاعادة  
 ولو جديدا يؤمر وفي فتاوى القاضى ظهير الدين لو هدم جدار غيره فلو كان من خشب  
 ضمن قيمته ولو من طين فلو عتق فكذا ذلك ولو جديدا يؤمر باعادته من الفصولين ❦ لو  
 هدم حائط رجل أو كسره قال بعض العلماء ان كان الحائط حديثا كان على الهادم اعادة  
 الحائط بالمدران كان من المدر والجرو والخشب ان كان من ذلك ولا يضمن النقصان وان  
 كان الحائط عتيقا قال خلف عليه النقصان كذا في دعاوى قاضى خان من باب العين ❦  
 حفر بئر في فناء مسجد أو هدم حائط المسجد يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان ❦ وكذا  
 من حفر في فناء قوم يؤمر بالتسوية ولو هدم جدار رجل أو حفر بئر في ملكه ضمن النقصان  
 من الفصولين ❦ قال في الاشياء نقل عن كراهية الخانية من هدم حائط غيره فانه يضمن  
 النقصان ولا يؤمر بالعمارة الا في حائط المسجد انتهى ❦ حفر بئر في ملكه فطمها رجل  
 بترابها قال الكرخي أقومها محفورة وغير محفورة فيغرم فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا  
 أجبر على اخراجه ❦ نزع ماء بئر رجل حتى يثبت لم يضمن اذ مالک البئر لا مالک الماء بخلاف  
 ما لو غصب ماء من الحب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه ❦ ولو هدم جدار غيره ثم بناه من  
 تراب كاهوا وكان من خشب فبناه من خشبه برى لاولو بناه بخشب آخر اذ الخشب ليس بمثل  
 فلا اعادة للادول من الفصولين ❦ ولو علم ان الثاني أجود من الاول يبرأ ذكره في مشغل  
 الهداية وعراه الى البرازية ❦ ولو حفر بئر في دار غصب ورضى به المالك وأراد الغاصب  
 الطم يمتنع عندنا خلافا للشافعي من الفصولين ❦ غصب أرضا فبذرها حنطة ثم اختصما  
 قبل ان يثبت قال محمدان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقال للغاصب اقلع  
 زرعك وان شاء أعطاه ما زرع فيه فثقوم الارض ليس فيها بذرة تقوم وبها بذرة مستحق القلع  
 فأعطاه ما بينهما من قاضى خان وذكر المعلى عن أبي يوسف انه يعطيه مثل بذره ذكره  
 في الوجيز ❦ غصب أرض خراج فزرعها كان الخراج على رب الارض وذكر في السبيل  
 الكبير ان انقصت الارض بفعل الغاصب من غير زراعة يضمن النقصان لرب الارض

ولاخراج على رب الأرض وان لم ينقصها فالخراج على رب الأرض وان نقصتها الزراعة  
كان ذلك على رب الأرض قبل النقصان أو أكثر كذا في قاضي خان عن السيد الكبير  
وقع الحريق في محله فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته ضمن قيمة بيت الجار  
كضطرأكل في المفازة طعام غيره ضمن قيمته كذا في مشعل الهداية عن البرازية قالت  
الا اذا هدمها باذن السلطان فلا يضمن كافي الاشياء من فن الالفار غصب ديرة  
وحفرها حوضا ضمن ضمان الاتلاف وقال شرف الائمة المكي ضمان النقصان وعن سيف  
الائمة السائي يؤمر بالكس ويضمن ان نقص من القيمة غصب آجر او لبنا فبني به أساس  
فهدمه آخر بلاذنه لم يضمن استحسانا من الفصولين غصب آجر او لبنا فبني به أساس  
حائط ونحو ذلك فانه ينقطع حق المالك عن العين ويضمن قيمته من الوجيز غصب أرضا  
فزرعها ونبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى  
أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه من الفصولين حفر قبر ادفن  
فيه آخر ميتا فان كان في أرض مملوكة فللمالك النش عليه واخراجه وله التسوية والبرز فوقه  
وان كان في أرض مباحة أو موقوفة ضمن الحافر قيمة حفرة بمن دفن فيه حفر بئر في ملك  
غيره فوقع فيها انسان ضمنه ولو في ملكه لا يضمنه من الاشياء ولو قال الغاصب غصبت  
أرضا ونبت فيها اوراق المغمصوب منه بل غصبتني الأرض مبنية والقول قوله واليمنية يئنه  
الغاصب وكذلك النخل والشجر في الأرض ولو اختلفا في متاع في الدار أو آجر أو خشب  
موضوع فيها فالقول قول الغاصب واليمنية يئنه المدعي

#### الفصل الخامس في زوائد الغصب ومنافعه

زوائد المغمصوب متصلة كانت كالسمن والجمال أو منفصلة كالولد واللبن والثمر أمانة في يد  
الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه الا اذا تعدى فيها أو طلبها ربحا فبنيها اياه فيضمن كافي  
الهداية ولو ازدادت قيمته في سعر أو برز أو انتقصت ثم هلك عنده ضمن قيمته وقت الغصب  
في قوله لم يجمعوا ولم يهلك وردده على صاحبه ان كان النقصان في البرز ضمن قيمة النقصان  
ولو كان النقصان في السعر لا يضمن ولو استهلكه بعد النقصان ضمن قيمته يوم الغصب وان  
استهلكه بعد الزيادة فحوان يبيعه ويسلمه الى المشتري فهلك في يد المشتري فالمغمصوب منه  
بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمته وقت الغصب وجاز البيع والثمن للغاصب وان شاء ضمن  
المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالثمن وليس له أن يضمن  
الغاصب وقت التسليم في قول أبي حنيفة من الخلاصة وفي الوجيز ان استهلك المتصلة  
في غير الآدمي لا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما وهو الصحيح اه ولو غصب شاة  
فسمت ثم ذبحها ضمن قيمته يوم الغصب ذكره في الفصولين وان غصب عبدا أو أمة  
قيمتها ألف مثلا فازدادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجمال حتى صار ثمنها ألفين فقتلها



هو أو غيره نطقاً فالمالك بخير ان شاء ضمن الغاصب ألفاً قيمته يوم الغصب حاله في ماله وان شاء ضمن عاقلة القاتل ألفين قيمته يوم القتل في ثلاث سنين كافي الوجيز وان باع الزيادة المنفصلة وسلمها ضمنها كافي الهداية لأنها كانت أمانة في يده وبالتسليم إلى الغير صار متعدياً في يد بالتسليم لأنها لو تلفت بعد البيع قبل التسليم لا يضمن اتفاقاً كما قررناه في الشرح من الحقائق وشرح المجمع قال في الوجيز وان باع الزوائد المنفصلة وسلمها إلى المشتري فالمالك بخير ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم اهـ ولا يضمن الغاصب الزوائد المتصلة بالبيع والتسليم عند أبي حنيفة خلافاً لهما نص عليه في درر البهار والمجمع فإذا غصب أمة قيمتها ألف مثلاً فزادت عنده زيادة متصلة كالسمن والجمال حتى صارت قيمتها ألفين فباعها بخير المالك ان شاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم قبضها وهي ألفان وله أن يضمن البائع قيمتها ألفين عندهما لا عند أبي حنيفة كما في الفصولين ومنافع الغصب لا تضمن عند ناسواء استوفاهما الغاصب أو عطله ولم يستعمله فإذا استعمل عبداً أو حراً قهراً أو أمسكه زماناً ولم يستعمله لا يضمن شيئاً عندنا خلافاً للشافعي من الحقائق ولو استعمل المغمصوب بان كان عبداً فاجره فالاجرة له ولا تطيب له فيتصدق بها وكذا الورج بدرهم الغصب كان الربح له ويتصدق به ولو دفع الغلة إلى المالك حل للمالك تناولها كافي الهداية وفي الأشباه منافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستقلال وقد استوفينا الكلام فيها في الفصل السابق لكثرة وقوعها في العقار فليراجع

### الفصل السادس فيما ليس بمال وما ليس بمعقوم وما يقرب من ذلك كالمذبذب وأم الولد وآلات اللهو

قدم في أول الباب أن الغصب لا يتحقق في الحر والميت وخمر المسلم لكن ذكر في الفصولين لو غصب حراً صغيراً يضمن إلا إذا مات حياً نفسه وأما إذا غرق أو حرق أو قتل قال ضمن اهـ وكذا لو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب ذكره في مشتمل الهداية وفي قاضي خان من الجنائيات رجل غصب صديراً فغاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي به أو يعلم أنه مات ولو قتل الصبي في يده أو أكله سبع أو سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات من مرض أو جنى لا يضمن ❦ وفي الغصب منه رجل خدع صبية وذهب بها إلى موضع لا يعرف قال محمد يحبس حتى يأتي بها أو يعلم أنها قد ماتت وفي الأشباه من القاعدة السابقة الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو غصب صبياً مات في يده فجأة أو بجمي لم يضمن ولا يرد ما قاله الوما بصاغة أو بنهشة حية أو بنقله إلى أرض مسبعة أو إلى أرض الصواقي أو إلى مكان يغاب فيه الحي والامراض فان دينه على عاقلة الغاصب لأنه ضمان الاتلاف لضمان غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالغصب ولو صغيراً

وأم الولاد كالحرم وعامه في شرح الزيلعي قبل باب القسمة انتهى وفيه من أحكام الصبيان  
 وقد سئل عن أخذ ابن إنسان صغيراً وأخرجه من البلد هل يلزمه إحصاؤه إلى أبيه فأجبت  
 بما في الخاتبة رجل غصب صبياً حراً فغاب المصبي عن يده فإن الغاصب يحبس حتى يجي  
 به أو يعلم أنه مات انتهى ❶ لو بعث صغيراً إلى حاجة بغير إذن أهله فارتقى فوق بيت مع  
 الصبيان ووقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صبياً بيته فسقط عن البيت ضمن من الفصولين  
 ❷ ولو غصب المسلم خيراً الذي أوقفه من قيمته أو تلفها ضمن قيمته إذا ذكره في الوجيز قلت إلا أن  
 يكون أماماً لا يرى ذلك فلا يضمن كافي فاضى خان من السير ❸ وكذا إذا كان يظهر بيعها  
 بين المسلمين فلا ضمان في إراقته إذا ذكره في الأشباه من أحكام الذي ❹ ولو تلف ميتة الذي  
 لا يضمن اتفاقاً كافي في شرح المجمع ولو تلفها المسلم لم يضمن كافي الهداية ❺ ولو غصب الذي  
 خنزير الذي وأتلفها ضمن مثلها فإن أسلم أو أسلم أحدهما قبل القضاء بالضممان أو بعده  
 بطل الضمان ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعندهما وهو رواية عن أبي حنيفة أن  
 أسلم الغاصب ينتقل إلى القيمة وإن أسلم المفعوب منه يظل من الوجيز ❻ وفي المجمع لو أسلم  
 المتلف بعد أن تلفها يبريه أبو يوسف وأوجب محمد القيمة والقولان روايتان عن أبي حنيفة  
 اهـ ومشى عليه في درر البحار فالاعتماد عليه ❷ ولو غصب من مسلم خيراً غلبها بشئ  
 لا قيمة له سواء كان مالا كما إذا ألقى فيها حنطة أو شيئاً يسيراً من الملح بحيث لا قيمة له أولم يكن  
 كما إذا تمسها ذكره في الإيضاح والإصلاح فلامالك أن يأخذ بغير شيء وإن استهلكها  
 الغاصب بعد التحليل ضمنه وإن غلبها بذى قيمة كالمح الكثير والخل ملكها الغاصب ولا شيء  
 عليه عند أبي حنيفة وعندهما أخذها المالك وأعطى ما زاد الملح فيه إن كان التحليل  
 بالملح قال في الهداية ومعه هنا أن يعطيه مثل وزن الملح من الخل وإن أراد المالك تركه  
 وتضمنه فله ذلك في رواية وفي رواية لا ذكره في الوجيز وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة  
 وعندهما له ذلك ذكره في الهداية وإذا كان بالخل فكذا عند أبي يوسف وعند محمد أن  
 صار خللاً من ساعته يصير ملكاً للغاصب ولا شيء عليه وإن صار خللاً بعد زمان بأن كان الملقى  
 فيه خللاً لا فله بينهم ما على قدر كيلهما وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ذكره في  
 الإيضاح والإصلاح وفي الوجيز وقيل يشتركان فيهما بالاجتماع وهو الظاهر ولا ضمان على  
 الغاصب في الاستهلاك عند أبي حنيفة لأنه أهلك ملك نفسه وعند محمد لا يضمن بالاستهلاك  
 في الوجه الأول ويضمن في الوجه الثاني وعند بعض المشايخ للمالك أن يأخذ بالخل في  
 الوجوه كلها بغير شيء وقد كثرت فيه أقوال المشايخ ذكره في الهداية ❸ أراد إنسان  
 صعب خرف نفسه فاخذها آخر فقتلت عنده بالخل لا تأخذ كافي فاضيان والفصولين ولو  
 غصب جملد ميتة من مسلم فدبغه بما لا قيمة له كالتراب والشمس أخذها المالك لا شيء ولو  
 أتلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوغاً اتفاقاً ذكره في الوجيز وقيل يضمن قيمته طاهر غير  
 مدبوغ ذكره في الهداية وإن هلك عنده فلا ضمان عليه بالاجتماع ذكره في الوجيز

ولود بغيره بشيء له قيمة كالقرط والعنق لئلا يتركه ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه فيقوم  
 ذكيا غير مدبوغ ومدبوغا فيضمن فضل ما بينهما وللغاصب أن يحبس به حتى يستوفي حقه  
 ولو هلك في يده لا يضمن بالاجماع ولو استهلكه الغاصب فكذلك لا يضمن عند أبي حنيفة  
 وعندهما يضمن الجلد مدبوغا ويعطيه المالك ما زاد فيه ولو استهلكه غير الغاصب ضمنه  
 اتفاقا ذكره في شرح المجمع وان أراد المالك أن يتركه على الغاصب ويضمنه قيمته في هذا  
 الوجه قبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة وعندهما له وحمل المسئلة الهداية ❦ ومن كسر معرقا  
 أو بربطا أو طبلا أو طنبور أو هزمارا أو دفاسوا كانت لمسلم أو كافر يضمن ذكره في الإيضاح  
 وفي الإصلاح يضمن عند أبي حنيفة قيمته خشبيا أو حاقا لا لا يضمن أصلا وعلى هذا البرد  
 والشطر يخ ذكره في الحقائق والفتوى على قوله ما والاختلاف في الطبل والدف الذي  
 يضرب للهو فاما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس فيضمن بالانفاق بالاختلاف  
❦ ولو تلف صليبا على نصراني يضمن قيمة صليبا لانه مقرر على ذلك كما في الهداية بخلاف  
 المعازف فانها كبيرة في الأديان كلها ولم يقر واعليها ذكره في الإيضاح وعلى هذا الاختلاف  
 لو أهرق لمسلم سكر أو هو التي من ماء الرطب إذا اشتد أو منصفها وهو ما ذهب نصفه بالطبخ  
 يضمن قيمتهما عند أبي حنيفة وفي المطبوخ ادنى طبخة وهو الباقي عن أبي حنيفة روايتان  
 وقال لا يضمن والفتوى على قولهما ❦ ومن غصب أم ولد أو مدبرة فبانت في يده ضمن قيمة  
 المدبرة ولم يضمن قيمة أم الولد وعند أبي حنيفة يضمن قيمتهما من الهداية واختلاف المشايخ في  
 قيمة أم الولد والمدبر والكلام فيه مرفى مسائل العتق فلا نعيده ولو غصب مدبرا فابق عنده  
 وضمن قيمته لا يتملك الغاصب فإذا وجدته فله أن يستعبيه هذه في كتاب العمد المشترك من  
 الهداية ❦ ولو جنى المدر في يد الغاصب غرم المولى الأقل من قيمته ومن ارش الجنابة ويرجع  
 به على هذا الغاصب من الوجيز ❦ والمكاتب مضمون بالغصب هذه في البيوع من قاضيان  
 وفيه أيضا لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية ❦ ولو شق خمر المسلم  
 لراققتها عن المنكر لا يضمنه عند أبي يوسف خلافا للمجمع قال قاضيان ولو  
 شق زقافه خمر لمسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملونها للشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن  
 وبغير اذن الامام يضمن الزق قلت وهذا موافق لما ذكره صاحب الهداية في وجوب الضمان  
 على كاسر المعازف عن الامام من أن الامر بالمعروف باليسد الى الامر بالقدرتهم وباللذان  
 الى غيرهم ❦ وفي السير من قاضي خان لو شق زقا لمسلم فيه الخمر لا يضمن الخمر لانها  
 ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الآن يكون اماما يرى ذلك  
 مباحا فلا يضمن اه ❦ وفي الاشباه من أحكام الذي اتلف خمر المسلم لا يوجب الضمان  
 ولو كان المتلف ذميا بخلاف خمر الذي الآن يظهر بيعها بين المسلمين أو يكون المتلف  
 اماما يرى ذلك وينبغي أن يكون اظهار شرعها كاظهار بيعها في عدم وجوب الضمان  
 ولم أره الا اه

الفصل السابع في نقصان المخصوب وتغيره بنفسه أو بفعل وما  
ينقطع به حق المالك عن العين وينقل الى القيمة

النقصان بتراجع السعر غير مضمون على الغاصب اذا كان الرد في مكان الغصب كافي  
الهداية وقاضي خان وأما النقصان بفوات الوصف أو الجزء فهو مضمون عليه لانه دخل  
جميع أجزائه في ضمانه بالغصب فانه يرد عينه بحجبه وقيمه وهذا في غير الربوي وأما  
في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد الاصل لانه يؤدي الى الربا ذكره  
في الهداية قلت فيخير بين أخذه ولا شيء عليه وبين تضمين مثله أو خلاف جنسه قال في  
الوجيز وان كان النقصان بفوات الوصف في الاموال نحو أن غصب حنطة ففقت عنده  
أو انكسرت الدراهم والدنانير أو غصب خدلا فصب فيه ماء فالمالك بالخيار ان شاء أخذه  
ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه قيمة مثله وان كان فضة فتمش في يده فان شاء أخذه ولا  
شيء عليه وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه وكذلك آنية الصوفى والتماس  
والشبهه ان كان يباع وزنا وان لم يكن من الاموال الربوية فنقصان الوصف كذهاب السمع  
والبصر ونسيان الحرفة مضمون عليه وكذا لو حدث به عيب ينقص قيمته كالاباق  
والجنون والسرقة في العبد والجارية والزنا يكون مضمونا عليه فيقوم العبد بحجبه ويقوم  
به العيب والنقص فيضمن ما بينهما اصاحبه انتهى وفي الخلاصة اذا غصب جارية  
وأبقت في يد الغاصب أو سرقته أو زنت لم تكن فعلة قبل ذلك فعلى الغاصب ما انتقص  
بسبب الاباق والسرقة والزنا وكذا ما أحدث من النقصان من عور أو وشاح فانه يضمن  
النقصان ولو حبلى في يد الغاصب من الزنا أخذها المالك ونقصان ذلك فان زال العيب  
في يد المولى رد ما أخذ بسبب النقصان على الغاصب وقال أبو يوسف ينظر الى نقصها بالحبلى  
وأرش عيب الزنا فيضمن الا كثر ويدخل الأقل فيه وعن محمد يضمن الاهرين وهو  
القياس انتهى رجل غصب عبدا قارئا أو خبازا أو نحو ذلك ففسى العمل عند الغاصب  
ضمن الغاصب فضل ما بينهما من قاضي خان ولو كان شابا فصا رشيقا وكانت شابة فصارت  
عجوزا ضمن النقصان فان الشيوخه عيب في الرقيق كافي الصغرى والوجيز ولو غصب  
غلاما أمره بالقبح عنده فليس به عيب فلا يضمن شيئا وان كانت جارية ناهضة الثدي فانكسر  
ثديها فهذا عيب يضمن النقصان كافي الصغرى ولو غصب عصيرا فصا رشيقا أو غصبا  
فصار زيبيا أو لبنا فصا رشيقا أو طبيا فصا رشيقا فالمالك بالخيار ان شاء أخذه عينه ولا شيء له  
وان شاء ضمنه مثله من الوجيز غصب غلاما صغيرا أو جارية فكبر اعنده أخذهما  
المالك ولا شيء للغاصب من النقصه وكذا سائر الحيوانات كافي الصغرى غصب  
عبد احسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا ففسى  
ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا غصب عصا فكسره أو ثوبا فخرقه ضمن  
النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صارت خطبا أو وثدا لا يتنفع به منفعة العصا أو كان

الخرق فاحشا كان له ان يضمه قيمته والخرق الفاحش عند البعض ما ينقص أكثر من نصف القيمة ولو شق الثوب نصفين كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه القيمة من قاضى خان ❀ غصب ثوبا بخرقة ان كان الخرق يسيرا أخذته المالك وضمنه نقصانه وان كان فاحشا بصير بالخياطة منتفعا به انتفاع الثوب فله الخيار ان شاء أخذته وضمنه النقصان وان شاء تركه عليه بالقيمة وان كان بحال لا يتنفع به انتفاع الثوب ولا يصلح بالخياطة يضمن قيمته بالخيار من الخلاصة ❀ وفي الصغرى يختلف المشايخ في الخرق اليسير والفاحش قال بعضهم ما أوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش وما دونه يسير واليسير ما يصلح والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به بعض المنفعة انتهى وقيل اليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل نقصان في المنفعة قال في الهداية وهو الصحيح فعلى هذا الكسر اليسير ان يأخذ منه شطبة حتى لا يفوت شيء من منافع العصا حتى لو شقه بنصفين طولا أو عرضا حتى فات بعض المنافع يكون استملا كامن وجهه نقصان تام من وجهه فيكون له الخيار ❀ ولو حلت الامه في يد الغاصب ثم ردها على المولى فبانت من تلك الحمى لم يضمن الغاصب الانقصان الحمى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو ابيضت عيناه فأخذ المالك نقصان الضمان ثم تجملت رد المولى ضمان النقصان ❀ ولو حلت في يد الغاصب من زوج كان لها عند المولى أو أحباؤها المولى لا يضمن الغاصب وان ماتت عنده بالولادة ❀ وان حبلت من زنا فردها ورد ارش الحبل معها ثم ولدت وسلمت ينظر الى ارش الحبل وعيب الزنا فان كان عيب الزنا أكثر من عيب الحبل وجب عليه ان يتم ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحبل أكثر رد الفضل من نقصان عيب الزنا وعيب الحبل قد زال من قاضى خان ❀ ولو غصب جارية محبومة أو حبلى أو بها مرض فبانت من ذلك في يد الغاصب يضمن قيمتها وبها ذلك العيب ❀ ومن غصب جارية فولدت عنده من الزنا ردها وردها ناقصة الولادة ويحبر النقصان بالولدان كان في قيمته وفاء بالنقصان ويسقط ضمانه عن الغاصب خلافا لفرز كره في الهداية وكذا بالعدة ذكره في المختار وان لم يكن فيه وفاء لا يحبر لو ماتت الام وبقي الولد يضمن قيمة الام ذكره في الهداية قلت الانقصان الحمى ونقصان عيب الزنا كما في قاضى خان وفي الخلاصة فلوردها الغاصب حاملا فبانت من الولادة وبقي ولدها في يد الغاصب فان الغاصب يضمن قيمتها يوم الغصب فلم يحبر شيء من الام بالولد ولوردها حاملا على المالك فخلدت فبانت بالولد يضمن النقصان بالاجماع انتهى ❀ ولو حلت في يد الغاصب جارية فقتلت بها في يد المالك أودعت بها بان كانت الجارية خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة من الهداية ❀ وان سرق عنده ثم ردها على المالك فقطعت عنده يضمن نصف قيمتها عند أبي حنيفة وقالوا يضمن نقصان السرقة من الوجيز ❀ غصب غلاما ففعله حرفة فاضناه التعليم ضمن النقصان من الهداية ولو غسل ثوبا غصبه فللمالك أخذه بالثمن وكذا حيوان كبر عند

غاصبه وزادت قيمته أوجر يجمع فدواه فاصبه فبرى أو أرض فيها زرع أو نخل فسقى وأنفق عليه  
 لأنه ما أحدث عليه عيناً متقوماً إنما أظهر رأسه ونعماء ملكه من الفصولين قال قاضي خان  
 ❦ ولو غصب نخلاً أو زرعاً فسقه وانفق عليه حتى انتهى أو عبداً جريحاً فدواه فلا شيء  
 له وكذا لو قصر الثوب المغصوب أو قتله لاشئ له ولو خرق ثوباً فرفاه بقوم صحبوا يقوم من قوا  
 فيضمن ما بينهم ما انتهى ❦ وإذا غصب كدساً فداسه يقضى عليه بقيمة الجبل وعليه  
 البر ولو أحرق كدس إنسان يضمن قيمته وينظر إن كان البرأقل قيمة منه في السبيل إذا كان  
 خارجاً فليس له القيمة وإن كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجبل القيمة ❦ وإذا تغيرت  
 العين المغصوبة بفعل حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها  
 الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كن غصب شاة وشواها أو طبعها  
 أو حنطة قطعها أو حديد فأتخذها سيفاً أو صقراً فعمله آنية أو برافزعه وكذا لو أدخل  
 اللوح المغصوب في سفينة أو خاط بالخيط المغصوب بطن جارية أو عبده من الهداية  
 وكذلك لو كان دقيقاً فخبزه أو زيتوناً أو عنباً فصمره أو قطناً فغزله أو غزلاً فصبغه ذكره في المجمع  
 وكذا لو ضمن البيضة المغصوبة دجاجة ففرخت أو جعل الخوص زنبيلاً ذكره في الفصولين  
 وعن أبي يوسف أنه لا ينقطع حق المالك وله أن يأخذه ويضمنه النقصان في غير الربوي فإنه  
 إن شاء أخذه بلا تضمين نقصان من الهداية ❦ غصب بيضة وأردعه المغصوب منه  
 بيضة أخرى فحضنت دجاجة عليهم فخرجت فرخت فرخة الوديعه لصاحب الوديعه  
 وفرخة الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب من قاضيان ❦ وفي الخلاصة  
 رجل غصب بيضتين فحضرن أحدهما تحت دجاجة له وحضنت دجاجة أخرى له على البيضة  
 الأخرى فخرجت من كل بيضة فرخة والفرختان له وعليه البيضتان ولو كان مكان الغصب  
 وديعة فالتى حضنت الدجاجة لصاحب البيضة انتهى ❦ غصب ساجه فادخلها في بناءه أو  
 جعلها باباً ملكها بالقيمة وينقطع حق المالك عنها ذكره في الوجيز وكذا لو بنى عليها قال  
 الفقيه أبو جعفر والكرخي إن غلب البناء انقض البناؤ إذا بنى في حوالى الساجه أما إذا بنى عليها  
 نفسها ينقض والأصح أنه ينقض مطلقاً من الهداية وكلام قاضي خان يدل على أن الباني  
 إن غلبت الساجه إذا كانت قيمة البناء أكثر مطلقاً حيث قال ومن غصب ساجه فادخلها في  
 بناءه فإنه يملك الساجه وعليه قيمتها فإن كانت قيمة الساجه والبناء سواء فإن اصطفا على  
 شئ جاز وإن تنازعا يباع البناء على ما يوقسم الثمن بينهما على قدر المالهما ثم عقيم ما عبال  
 ليس هذا محلها ثم قال وإن تنازعا واحدهما نصيبه أكثر فلصاحب أكثر المالين أن يملك  
 الآخر بقيمة فإن كانت قيمتهما سواء يباع على ما يوقسم الثمن انتهى كلامه فتأمل  
 يظهر لك مراده ❦ وفي الخلاصة لو غصب ساجه فادخلها في بناءه ينقطع حق المالك وقال  
 الكرخي إن كانت قيمة البناء أكثر ينقطع قال رحمه الله وبعض المتأخرين أفتوا بقول  
 الكرخي وأنه حسن ونحن نفق بجواب الكتاب أنباء الشيوخنا فأنهم لا يطلقون جواب



الكلب واجهوا انه لو غصب لوحا فادخله في السفينة أو ابريسما فخط بطن نفسه أو بطن  
 عبده بنقطة طع حق المالك ولو غصب خرا فخلها في المالك يأخذها بغير شيء هذا اذا خلها بشيء  
 لا قيمة له كما اذا خلها بالنقل من الظل الى الشمس ومن الشمس الى الظل أما اذا خلها بالقاء  
 الملح فيها فقد اختلف المشايخ ولو خلها بالقاء الخل فيها ان صار خلا من ساعته ينقطع حق  
 المالك بالاجماع وان صار خلا بعد مضي الزمان فعلى قول أبي حنيفة كذلك وعلى قولهما  
 بقى مشترك بينهما على مقدار الخل ❶ ولو غصب جلد ميتة فدبغها فالمالك يعطيه ما زاد  
 الدباغ فيه ويأخذ الجلد فان تلفه الغاصب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة قال رحمه الله  
 هذا ما ذكر في نظم الزبد انتهى ❷ الخشب اذا كسره الغاصب فاحشا لا يملكه من الاشياء  
 ❸ غصب فضة أو ذهباً وضربها دراهم أو دنانير أو آنية ليرل ملك ما كسرها عندها عند أبي  
 حنيفة فبأخذها ولا شيء للغاصب وقال يملكه الغاصب وعليه مثله ذكره في الهداية وكذا  
 النحاس اذا كان المعمول منه يباع وزنا ذكره قاضي خان ❹ ومن غصب ثوباً بفضبه أحر  
 أو سويقاً قلته بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السويق وسله  
 للغاصب وان شاء أخذهما وعرم ما زاد الصبغ والسمن فيهما وقال أبو عصمة ان شارب  
 الثوب باعه ويضرب بقميته أبيض وصاحب الصبغ بما زاد الصبغ فيه والصفرة كالجرة  
 ولو صبغه أسود فهو نقصان عند أبي حنيفة وعندهما زيادة وقيل هذا اختلاف عصر  
 وزمان وقيل ان كان ثوباً ينقصه السواد فهو نقصان وان كان ثوباً يزيد فيه السواد فهو  
 كالجرة وقد عرف في غير هذا الموضع وان كان ثوباً ينقصه الجرة بان كانت قيمته ثلاثين درهما  
 قتراجعت بالصبيغ الى عشرين فعن محمد انه ينظر الى ثوب يزيد فيه الجرة فان كانت الزيادة  
 خمسة يأخذ ثوبه وخمسة دراهم لان احدي الخمسين جبرت بالصبيغ من الهداية ❺ ولو  
 غصب اللبن فاستخرج سمنه يملكه هذه في الهبة منها ❻ نقش بياضاً على رجل بالنقر فانه يملك  
 الباب بقميته لان صاحبه لو أخذه لم يعطه شيئاً ❽ ولو غصب اناء فضة فنقش به بالنقر فهو  
 كاللبن لما قلنا من قاضي خان وفي كل موضع ينقطع حق المالك فالمالك أحق بذلك الشيء من  
 الغرماء حتى يستوفي حقه كافي الفصولين والهداية ❾ غصب ثوباً بقطعه وخاطه ملكه  
 بالقيمة وكذا لو لبس وقلوعه ولم يخطه فللمالك أخذه وكذا لو غصب فخله فشق جذوما  
 لانه تفريق للأجزاء ❿ ولو غصب حماراً أو بغلاً وقطع يده أو رجله ملكه وعليه قيمته صحيحاً  
 ❶ ولو غصب شاة فدبجها وسلحها أو غزلها فسد داءها أو لبنا فطبخه مضيرة أو خبزاً فترده أو لحماً  
 فجعله أرباباً أو دراهم أو دنانير فكسرها لا ينقطع حق المالك وكذا لو غصب قطناً فخله  
 لا ينقطع حق المالك لقيام عينه بخلاف ما لو داس براحيث يقضى لما ملكه بالبر والتين للغاصب  
 وهو ضامن لقيمة الخل ❷ ولو غصب أرزاً ففسده أو براوا فخذته كشكاً لا ينقطع حق المالك  
 لقيام العين من الفصولين ❸ وفي اقرار الوجيز عن المنتقى قال محمد لو قال الغاصب غصبتك ثوباً  
 فقطعته وخطته بغير أمرك وقال المصنوع منه بل غصبتني القميص فالقول قوله والبينة

بينة الغاصب انتهى ❶ ولو قطع عضوا كاليد والرجل من حيوان مأكول فالملك بالخيار  
 ان شاء ضمنه قيمته وسلمه له وان شاء أخذه وضمنه نقصانه كافي الهداية ❷ وكذا لو ذبحها  
 أو سلخها وجعلها عضواً قطعاً وعن الفقيه أبي الليث أنه إذا أخذها ليس له ان يضمنه  
 النقصان والقنوى على ظاهر الرواية ❸ وان قطع عضواً أو رجلاً من حيوان لا يؤكل  
 ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أمسكه ولا يرجع على الغاصب بشئ بخلاف ما لو كان المغصوب  
 عبداً أو أمة فقطع يدها أو رجلها حيث لا ملك ان يمسكها ويضمنه النقصان لان الأذى  
 لا يصير مسكها كالملك وان انقطع العضو من مأكول كالشاة والجزور في ظاهر الرواية هذا  
 والاقول سواء للمالك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه النقصان وبمسك الدابة هكذا  
 ذكر شمس الأئمة السمرنسي ❹ وكذا اذا ذبح شاة فإصاها ان يضمنه جميع القيمة وان  
 شاء أخذها المذبوحة ولا ثمثي له ❺ وكذا لو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول  
 أبي حنيفة ولكنه يضمنه جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان يمسك الحمار المذبوح ويضمنه  
 النقصان وكذا الملقطوع اليد والرجل وعن أبي يوسف في المنتقى اذا قتل ذئباً مملوكاً أو أسداً  
 مملوكاً لا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد يكتس البيت ويخدم ولو غصب معصفاً قطعه  
 قالوا هذه زيادة فصاحب المحصف بالخيار ان شاء أعطاها ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير  
 منقوط وروى المعلى عن أبي يوسف ان صاحبه يأخذه بغير شئ من قاضي خان قال في  
 الوجيز مستدلاً بما روى عن أبي يوسف لانه لا قيمة للنقط بعينه وانما المتقوم الصفة ولا  
 تقوم الا بالقد انتهي ❻ وفي الخلاصة ما يوجب الملك والضمنان اذا غيره من حاله خمسة  
 عشر منها اذا غصب كراباً ساخطة قبضاً أو حديداً فصاغه اناءاً أو سيفاً أو سكيناً فعليه مثله  
 أو غصب حنطة فطحها فعليه مثلها أو ساجسة فادخلها في بنائه فعليه القيمة أو غصب لحماً  
 فطبخه مرقه ويضمن المثل أو القيمة على اختلاف الروايات أو غصب شاة فذبحها وسلخها  
 فجعلها ارباراً بملكها وعليه قيمتها حية أو غصب حماراً أو بغلاً وقطع يدهما أو أرجلهما  
 ملكهما وعليه قيمتهما حيين أو غصب حبواً فبذرها في أرضه أو غصب عصيراً فصار  
 عنده خيراً أو خمره فجعلها أو غزلاً فذبحه أو قطأه فغزله أو دقياً فذبحه وما يلحق به أو غصب  
 بياضاً فكتب عليه أو بيضة فخصنها تحت دجاجة وأربعة عشر لا يوجب الملك منها  
 اذا غصب شاة فذبحها وسلخها كان للمغصوب منه ان يستردها ويضمنه النقصان وان شاء  
 تركها وأخذ قيمتها حية ومنها اذا قطع ثوب غيره أو غصب قلب فضة فكسره ان شاء أخذه  
 مكسوراً ولا يضمنه وان شاء تركه عليه وأخذ قيمة القلب من الذهب ولا يضمنه من الدراهم  
 أو غصب نقرة فضة فسبكها لم يملكها أو يأخذها صاحبها ولو ضربها درهم فكذلك عند أبي  
 حنيفة وردها على صاحبها ومنها اذا غصب ثوباً فصبيغ به عطيه المالك ما زاد الصبيغ فيه  
 ولا يملكه الغاصب ولو هبت الريح بثوب انسان وألقته في صبيغ الغير فهو على هذا أو  
 غصب عبداً فاقب لم يملكه فصاحبه بالخيار ان شاء مكث حتى يرجع وان شاء رجع الى القاضي

حتى يضمنه أو يغصب غرضاً لفسدائه أو محالها ففسده أو قطنا فخطئه أو دقية أو سوي فبطلت به  
يسمن أو أرضاً فبني فيها أو زرع أو غرس أو لبنا فطبخه مضجرة أو غصب خبزاً ففرداه أو لحماً  
فجعله أرباباً أو دراهم أو دنانير فكمرها انتهى ❀ غصب دوداً أو قرويراً بأهافاً فبلى للغاصب  
ولا شيء عليه عند أبي حنيفة وعليه قيمتها عند محمد قال رضي الله عنه والقنوي في زماننا  
بقول محمد ❀ عجن الغاصب الدقيق ينقطع حق المالك ❀ جعل الارز أبيض ينقطع حق  
المالك ذكره شرف الأئمة المكي وفي فتاوى العصر لا ينقطع ❀ جش الحنطة والدخن ينقطع  
وقيل لا ينقطع وعلى هذا الوجه السهم أبيض ❀ لو غصب تراباً أو أجمع عليه بقرة حتى  
صار سرقيناً أو السرقين لصاحب البقرة وعليه قيمة التراب ❀ ولو غصب باباً مع المضادتين  
وركبه في داره ينقطع بالقيمة ❀ وقصارة الثوب بالشاسج والقراء كصبغه ووشمه بالظاهر  
كصبغه وبالتجسس له تنقيص ❀ غصب قرطاساً أو كتبه ينقطع وصل غصنه بشجرة غير بلغ  
كوفيل فأنقر الوصل فالثمر والشجر لصاحبها ❀ ولو غصب التجار خشبة وأدراجها في بناء مالكة  
بغير إذنه لا عليك التجار ولا رب الدار ❀ ما يغصبه الأتراك من الجذوع والعوارض وسائر  
الأخشاب ويكسرونها ❀ سراسقاً حشاً لا ينقطع حق المالك وإن ازدادت قيمتها بالكسر  
❀ غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا ينقطع حق مالكة أو لو جعلها كلها أسيراً لن ينقطع زال  
اسمها ❀ قتل عبد إنسان وضمن قيمته لا عليك إذا أوالضمان حتى لا يكون عليه الكفن فإن  
المضمون إذا كان دماً لا عليك بالضمان من القنية ❀ جرسوف غنم إنسان غصباً قال  
أبو نصر ينظر إن لم ينقص من قيمة الغنم شيئاً كان على الغاصب مثل صوفه وإن نقص كان  
المالك بالخيار إن شاء أخذ بنقصان الغنم والصوف للغاصب وإن شاء أخذ مثل صوفه وقدر  
نقصان الغنم لا من جهة الصوف ❀ رجل حمل دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة  
فشقه صاحبها قال الفقيه أبو الليث يلووم إن دمل لا ضمان وإن نقص إن كان من الشق  
فكذلك وإن كان من الورم يضمن الغاصب وكذلك إذا ماتت وإن اختلفا فالقول قول الذي  
استعمل الدابة مع عيئنه إن حلف برئ عن الضمان للدابة ولا يسبرأ عن ضمان النقصان  
❀ غصب غلاماً قيمته خمسمائة فخصمته فبهر أو صار يساوى ألف درهم كان صاحبه بالخيار  
إن شاء ضمنه خمسمائة قيمته يوم خصمته ودفع إليه الغلام وإن شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا  
عليه من قاضي خان وقيل يقوم العبد للعمل قبل الخصى ويقوم بعد الخصى فيرجع  
بنقصان ما بينه وما ذكره في الوجيز ❀ ولو قتل العبد المغصوب عبداً رجلاً فدفعت القاتل  
مكانه يتخير المقصوب منه بين أن يأخذ المدفوع مكانه وبين أن يطالب الغاصب بقيمة المقتول  
هذه في الرهن من الهداية ❀ غصب عبداً فابق منه ولم يكن أبى قبل قط فرد على المالك  
من مسيرة ثلاثة أيام فالجعل على المولى ولا يرجع على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب  
بما نقصه إلا بابق من قيمته من قاضي خان ❀ أهدت الجارية في يد الغاصب أو زنت أو سرفت  
ولم تكن فعلت قبل ضمن ما نقص بسبب ذلك ❀ وكذا لو كان العبد كافياً فضمن النقصان

من مشتل الهداية ❦ اذا غصب برزاق غرسه فأنبتته ملكه بالقيمة ولا يحمل له الانتفاع به قبل اداء الضمان ❦ لو غزلت المرأة قطن زوجها بلا اذنه ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه اشترى القطن للتجارة فكان النسيب ثابتا من حيث الظاهر قصد برقا صبه وان لم يكن بائع القطن فاشترى قطننا وجاء الى منزله فغزلته المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لهما من الاجرة لانه انما جاء به الى المنزل لتغزله المرأة تطوعا فهو بمنزلة مالو خبزت من دقيق الزوج أو طبخت قدر اللحم جاء به الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة ❦ وعن أبي يوسف في المنتقى رجل اشترى قطننا وأمر امرأته ان تغزله فغزلته كان الغزل للزوج وان وضع القطن في بيته ولم يسل شيئا فغزلته المرأة كان الغزل لها ولا شيء عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته فأكلته المرأة من قاضيان ❦ غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فادركت في أرضه فلب التالة قيمتها التالة ولو غرس تالة فلم تزد فلم تنبت فلا شيء لانها لم تنبت ولم تزد ينبغي ان تكون لربها أيضا من الفصص ولين ❦ عرج الحمار المغصوب في يد الغاصب ان كان يعيش مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يعيش فهو بمنزلة القطع وقد ذكر في الجنايات من الخلاصة

#### ❦ الفصل الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه ❦

غصب دابة فهلكت وأقام صاحبها بينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب بينة انه ردھا وماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ويقضى على الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها أو كان المغصوب دارا فأقام صاحبها بينة ان الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بينة انه ردھا على صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ولو أقام صاحبها البينة انها ماتت عند الغاصب وأقام الغاصب البينة انه ردھا فماتت عند صاحبها قال أبو يوسف بينة صاحبها أولى وقال محمد يقضى بينة الغاصب ❦ وذكر هشام في نوادره رجل غزل قطن غيره ثم اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلته بغير اذنك فالغزل لي ولك مثل قطنك كان القول قول صاحب القطن من قاضيان ولو أقام المالك البينة انه غصبها ونقصت عنده وأقام الغاصب البينة على انه ردھا فعند محمد لا يضمن وعند أبي يوسف يضمن وفرق محمد بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من الخلاصة ❦ وفيها أيضا أقام المغصوب منه البينة ان قيمة المغصوب كذا فأقام الغاصب البينة على انها كذا فبينة المالك أولى فان لم يكن للمالك بينة فاراد الغاصب اقامة البينة فقل المالك أحلفه ولا أريد البينة له ذلك ❦ أقام المغصوب منه البينة فشهد أحدھما بالقيمة والاخر على اقرار الغاصب بالقيمة لا تقبل ❦ جاء الغاصب بثوب وقال أنا غصبت هذا فقال المالك لا بل غصبت ثوبا آخر غير هذا الثوب هرويا أو مريا فالقول قول الغاصب ❦ ادعى على آخر انه غصب منه جبة مخشوة فقال غصبت الظاهرة لا غير فالقول قوله ولو قال غصبتك

الجبة ثم قال الحشولي والبطائني أوقال غصبك الخاتم إلا أن الفصل في أوقال غصبك هذه الدار ثم قال البناء على أوقال غصبك الأرض ثم قال الاستجار على لم يصدق في هذا كله انتهى **❦** لو اختلفا في عين المغصوب أو صفته أو في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب **❦** ولو كفل رجل بقيمة المغصوب واختلفوا في القيمة فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه ولو قال الغاصب رددت المغصوب وقال المالك لا بل هلك عندك فالقول للمالك من الوجهين **❦** رجلان خاصما رجلا في جارية وأقام أحد المدعين البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية في وقت كذا وأقام المدعي الآخر البينة أن ذا اليد غصب مني هذه الجارية وقتا بعد وقت الأول فهي للثاني على قياس قول أبي حنيفة وعلى الغاصب قيمته للأول وفي قياس قول أبي يوسف الجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا من قاضيان **❦** لو قال الغاصب غصبك ثوبا فقطعته وخطته بغير أمرك وقال المغصوب منته بل غصبتهني القميص قال محمد القول قول المغصوب منه والبينة بينة الغاصب كذا في إقرار الوجهين وقدمت

#### ❦ الفصل التاسع في براءة الغاصب وما يكون رد للمغصوب وما لا يكون ❦

**❦** رجل غصب ثوبا أو دابة أو دراهم فأبرأه المالك منها يبرأ الغاصب عن ضمان الغصب ويصير المغصوب أمانة في يده **❦** وكذا لو قال المغصوب منه حللته من الغصب برئ الغاصب عن الضمان فإن كان المغصوب مستهلكا برئ الغاصب عن ضمان القيمة لأنه أبرأه عن الدين والدين يقبل الأبراء فاما إذا كان المغصوب قائما كان التحليل أبرأه عن سبب الضمان فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ عن ضمان الغصب **❦** إذا أتى بقيمة المغصوب المستهلك قال أبو نصر يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بالقبول فيبرأ وقال نصير كانوا يقولون في الغصب والوديعة إذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ إلا أن يضعه في يده أو في حجره فقد برئ ولو لم يقل لصاحب التوب أنه ثوبه فوضعه في حجره ورماه ثم جاء آخر فرفعه قال أبو بكر البخلي أخاف أن لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب التوب أنه وديعة ولا يعلم أنه ثوبه والمختار للفتوى أنه يبرأ لأنه رد عين ماله عليه إلا يرى أن الغاصب لو أطمع المالك الطعام المغصوب برئ عن الضمان ولو كان الغصب مستهلكا فاعطاه القيمة فلم يقبل ولم يرفع الأمر إلى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ وإن وضعه في يده أو في حجره يبرأ **❦** غصب من صبي شيئا ثم دفعه إليه فإن كان الصبي من أهل الحفظ بان كان يعقل الأخذ والإعطاء صح والأفلاو يكون بمنزلة ما لو رفع السرج عن ظهر دابة الغير ثم أعاده إلى ظهر الدابة لا يصح فإن كان الغاصب استهلك الغصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة إلى الصبي إن كان الصبي مأذونا في التجارة صح وبرئ وإن لم يكن مأذونا لا يبرأ الغاصب من الضمان لأن دفع القيمة يتضمن معنى التملك **❦** غصب عبدا ثم قال له المالك اذهب به إلى موضع كذا فبعه فذهب به الغاصب إلى ذلك الموضع فطبخ في الطريق كان الغاصب ضامنا على حاله فلو أن

الغاصب استأجر العبد المقتصوب من المالك يبنى له حائطاً معلوماً فإن العبد يكون في ضمانه  
 حتى يأخذ في عمل الحائط فإذا أخذ في عمل الحائط برئ عن الضمان وكذا إذا استأجره من  
 المالك للخدمة من قاضيان وقيل لو استأجره للخدمة يبرأ للعمال ذكره في الوجيز ❦ وفي  
 الفصولين المالك لو أجاز القن من الغاصب برئ بنفس العقد لا لو أعاره منه حتى لو هلك قبل  
 استعماله ضمن انتهى ❦ وفي الخلاصة من الإجازة لو اغتصب دابة ثم أجزاها بأجرها إلى  
 الكوفة بعشرة دراهم جازو يبرأ من الضمان انتهى ❦ غصب دابة ثم ردها إلى مربيها  
 المالك لا يبرأ من الضمان وقال زفر يبرأ ❦ تزعم خاتمان أصبغ نائم ثم أعاده إلى أصبغه  
 قبل أن ينقبه النائم برئ عن الضمان في قولهم ولو انقبه النائم ثم نام فأعاده إلى أصبغه لا يبرأ  
 في قول أبي يوسف ويبرأ في قول زفر وعن محمد في المنقبي إذا أخذ رجل خاتمان أصبغ نائم  
 أو دراهم من كيسه أو خفان من رجله ثم أعاده إلى مكانه وهو نائم أو لم يعد حتى انقبه من فومه  
 ثم نام فومه أخرى فأعاده إلى موضعه فإن أعاده في مجلسه ذلك استعانت أن لا أضمنه والا  
 ضمنته وكذا لو أعاد الخاتمان إلى أصبغ أخرى ولم يذكرفي هذه المسائل قولاً لا في حنيضة قال  
 والصحح من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالتحويل وذكر في جمع التفاريق إذا أزعج من أصبغ نائم  
 خاتماً ثم أعاده فيما عند أبي يوسف تعتبر النومة الأولى وعند محمد بدعتهم المجلس استحساناً  
 من قاضي خان ❦ أخرج خاتمان أصبغ نائم ثم رده إلى كفه أو سبابته أو غيرها غير الأصبغ  
 التي كان فيها ضمن ذكره في الفصولين ❦ لو زوج المالك الأمة المقتصوبة من الغاصب  
 لم يبرأ للعمال في قياس قول أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف وهي فرع ما لو زوج المشتري أمة  
 اشتراها قبل القبض يصير به قابضاً عند أبي يوسف لا عند أبي حنيفة ❦ ولو غصب ثوباً  
 وكساه المالك أو طعماً فقدمه بين يدي المالك ليأكله وهو لا يعلم به برئ ❦ وكذلك لو لبس  
 المالك المقتصوب أو كان طعاماً فأكله أو عبداً فاستخدمه ولا يعلم به يبرأ الغاصب عن الضمان  
 ذكره في الوجيز ❦ بقرة غصبها رجل آخر من الغاصب الأول ثم مرقها المالك من  
 غاصب الغاصب العجزه عن الاسترداد منه مجاهرة بنفسه أو بقضاء القاضى بالبينة ثم إن  
 غاصب الغاصب استردها بالسلطنة وعجز المالك عن مخاصمته ليس له حق مخاصمته أن غاصب  
 الأول رد المقتصوب أو القيمة ❦ ولو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المقتصوبة على المالك  
 وأقام المالك البينة أنها ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها من الخلاصة  
 ❦ ولو غصب حماراً ثم جاء به وأدخله في اصطبل المالك وأخبره فقال نعم ما فعلت لا يبرأ  
 عند أبي حنيفة ويبرأ عند محمد لأن الإجازة لا تلحق الأفعال عند أبي حنيفة وتلحق عند  
 محمد من القنية ❦ غصب عبداً خاله ماله من كل حق هو له قبله قال أئمة بلح التعليل بفع  
 على ما هو واجب في الأمانة لا على عين قائمة هذه في الهبة من القنية ❦ أقام البينة على  
 إبرائه من المقتصوب لا يكون إبراء عن قيمة المقتصوب وإنما هو إبراء عن الضمان للرّد لأن  
 ضمان القيمة لأن حال قيامه الرّد واجب عليه لا قيمته فكان إبراءهما ليس بواجب هذه



في الدعوى من الخلاصة ❊ إذا أحدث المالك في الغصب حدا يصير به غاصب الوفي ملك  
 الغير كان قابضا ويرى القاصب كاستخدام ولبس وأكل وهو يعرفه أولا ذكره في الفصولين  
 ❊ لو استأجر المالك القاصب ليعلم العبد المغموسب عمه لأن الأعمال أو يفسل الثوب  
 المغموسب لا يبرأ ❊ ولو استأجره للحفظ لم يجز ولو وكل القاصب ببيع المغموسب لم يبرأ عن  
 الضمان حتى يبيع ويسلم ذكره في الوجيز ❊ رجل غصب دارا واستأجرها من المغموسب  
 منه والدار ليست بحضرتها ما حين استأجرها فإذا سكنها أو قدر على ذلك برئ القاصب عن  
 ضمانها ❊ ولو غصب أمه فتزوجها المغموسب منه من القاصب برئ من ضمانها من الخلاصة  
 قلت وقدم آتفانه لا يبرأ القاصب بتزوج الأمه عن ضمانها في الحال في قياس قول أبي  
 حنيفة قنأمل ❊ لو قال المالك للقاصب أودعك المغموسب لا يبرأ إذا لم يوجد الإبراء ولو انتفع  
 القاصب به فأمره المالك بحفظه لم يبرأ ما لم يحفظ إذا الأمر بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان  
 الضمان ولو باع المالك المغموسب لا يبرأ عن الضمان ما لم يسلمه ولورد المغموسب على مالكه فلم  
 يقبله فجاء به إلى بيته فهلك برئ عن الضمان من الفصولين وفي قاضي خان من البيوع  
 أن لم يضمن بالحل إلى منزله إذا لم يضعه عند المالك فاما إذا وضع عند المالك بحيث ناله يده ثم  
 حمله مرة أخرى إلى منزله فضايع كان ضامنا أما إذا كان في يده فقال للمالك خذوه ولم يقبل يصير  
 أمانة في يده ❊ لو غصب سرجا من ظهر دابة ثم أعاده إلى ظهرها لا يبرأ عن الضمان ❊ ولو  
 غصب الدراهم من كيس رجل ثم ردها في الكيس وصاحبها لا يعلم يبرأ ❊ غصب شيئا وقبض  
 للحفظ فأجاز المالك حفظه كما أخذ برئ من الضمان فإن انتفع به فأمر بالحفظ لا يبرأ وعلى هذا  
 لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان من الخلاصة ❊ غصب حطباً  
 واستأجر المغموسب منه فارقده في قدر القاصب ولم يعلم المغموسب منه بأنه حطبه فالقياس  
 أن يبرأ كالمو غصب طعاماً ثم أطعمه المالك قال رحمه الله في الأصل أنه في المالك في مقصوده  
 من الطعام ولا كذلك في الفرع فافترقا من القنية ❊ لو غصب فأجاز المالك قبضه برئ  
 وكذا لو أودع مال غيره فأجاز المالك برئ إذا اذن انتهاء كالأمر ابتداء ❊ الإجازة تلحق  
 العقود والأفعال عند أبي حنيفة وتلقهما عند محمد فلورد القاصب ما غصبه على أجنبي  
 فأجاز المالك قبض ذلك الأجنبي برئ عن الضمان القاصب عند محمد لا عند أبي حنيفة وفي  
 الذخيرة أن الإجازة تلحق بالأفعال من غير خلاف وهو الأصح من الفصولين ❊ وفي  
 الأشياء الإجازة لا تلحق بالأنلاف فلورأ تلف مال غيره تعدى فقال المالك أجزت ورضيت لم يبرأ  
 من الضمان اه ❊ لو وهب القاصب الغصب من المالك وسلمه أو باعه منه وسلمه وهو  
 لا يعلم به برئ ❊ غصب برأ قطعه وخبره وأطعمه ماله أو عرقا فبذره وسبقاه إياه أو  
 كرسا فقطعه وخاطه وأعطاه إياه لم يبرأ إذا ملكه زال بمافعل ❊ لبس ثوب غيره بلا أمره  
 حال غيبته ثم رده إلى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح ❊ أخذ ثوباً من بيته بلا أمره فلبسه ثم رده إلى  
 بيته برئ استحسننا ❊ وكذا لو أخذ دابة من دارهم ثم ردها إلى مكانها برئ ولو أخذها من

يدور بها غصباً ثم ردها إلى دار زوجها نور بظها على مطلقها ولم يجرد زوجها ولا خادمه فمن  
 قصاص (١) كوسفنديكي را بظط بردو بجويان داد خداوند كوسفنديكفت كه  
 كوسفنديك من چه كردى كفت بجويان دادم كفت رويكو كه كوسفنديك قلان است چون  
 بيابد بوى دهى فذهب قبل لا يبرأ من الفصولين قال المالك للغاصب ضغ بها فان  
 هلك قبل التضيعة ضمنها وان هذه لا يضمن من الاشياء غصب من قن شيئاً رده  
 عليه برى ولو محجور وان استهلكه فرد قيمته فلو أذوا ناصح ولو محجور لا يصح غصب  
 شيئاً من الناصح فرد عليه وهو كرا ن برى لا لو أخذوه وهو بقطان فردوه وهواناً من  
 الفصولين وفي الاشياء من فن الا لغازاى غاصب لا يبرأ بالرد على المالك قتل اذا كان  
 المالك لا يعقل ٥ غصب شيئاً ثم حمله الى المصوب منه رأى المالك أن يقبله منه فحمله  
 الغاصب الى منزله فضاغ عنده لا يضمن قال أبو بكر قيل له لم لا يكون غصباً جديداً قال انما  
 يصير بمنزلة غصب جديد لو وضعه عنده ثم حمله مرة أخرى أما اذا كان في يد الغاصب لم يضمنه  
 من يده ورأى أن يقبله فهذا على الأمانة هذه في البيوع من الخلاصة وقد مرّت آفا  
 غصب دابة فلقها صاحبها في المفاوز المهلكة ولم يردّها لم يبرأ ذكره في الصغرى  
 رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خمسمائة فذهب بها ثم ردها بعد أيام ووضعها  
 في الكيس الذي أخذها منه فانه يضمن الخمسمائة التي أخذها لا غير ولا يبرأ بهذا الرد من  
 قاضى خان وفيه لو غصب دابة ففك المصوب منه فجاء الوارث واستعلم من الغاصب  
 دابة ليركبها فاعارها الغاصب اياه فعطيت تحتها برى الغاصب

### باب العاشر في التصرف في مال الغير بلا اذن

لا يجوز التصرف في مال الغير بلا اذن ولا دلالة الا في مسائل الاولى يجوز للولد والوالد  
 الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه والثانية اذا اتفق المودع على أبوى المودع  
 بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استئمانا والثالثة مات بعض  
 الرقعة في السفر فباعوا قماشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أنعمى عليه  
 فاتفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استئمانا وهي واقعة أصحاب محمد من الاشياء ومن  
 طبخ لحم غيره أو طعن حنطة أو رفع حوته فانكسرت أو حمل على دابته فعطيت كل ذلك  
 بلا أمر المالك يكون ضامناً ولو وضع المالك اللحم في القدر والقدر على الكائون فاقطع  
 رجل النار فطبخه أو جعل الحنطة في دورق وربط الدابة عليه فساقتها رجل فطعنها أو رفع  
 الجرة وأمالها الى نفسه فاعانته على رفعها رجل فانكسرت فيما بينهما أو حمل على دابته  
 فسقط في الطريق فحمل رجل ماسقط على دابته فعطيت لا يضمن الرجل في هذه الصور

(١) أخذ غنم رجل غلطاً وسلمها الى الراعى فقال له صاحب الغنم ما فعلت بغمي قال سلمتها الى  
 الراعى فقال اذهب وقل له انها غنم فلان سلمها اليه متى جاء

استحسانا للوجود الاذن دلالة من اخصية الهداية ❀ ذبح شاة وعلقها للسلح فسلحها  
 رجل ضمن ❀ ولو اضر فعلة لهدم داره فهدمه آخر بلا اذن لا يضمن استحسانا اذا الاصل  
 في جنسهما ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت الاستعانة فيه لكل أحد دلالة وما يتفاوت  
 فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل أحد ومن هذه المسائل شد الوزع ليس في زرعه ففزع رجل  
 قوهه الارض فسد قهاها يبرأ كذا في الحجج من أحكام المرضى من الفصولين ❀ رجل ركب  
 دابة الغير بغير أمره فماتت الدابة اختلفت الروايات والصحيح انه لا يضمن عند أبي حنيفة  
 حتى يحولها عن موضعها كذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي قال عند زفر  
 لا ضمان عليه وعند أبي يوسف يضمن ❀ رجل حمل على دابة غيره بغير أمره فمورم ظهر  
 الحمار فشق صاحب الحمار ذلك الورم فانتقص من ذلك قيمة الحمار ان اتمل من غير نقصان  
 لا ضمان عليه وان انتقص لا يخفى وان انتقص من الورم ضمن النقصان وان انتقص من  
 الشق لا يضمن وكذا الوتمات الحمار وان اختلفا فقال الغاصب مات من الشق وقال صاحبه  
 مات من الورم فالقول قول الغاصب مع عينه من الخلاصة من كتاب الغصب ❀ وفيها  
 دخل دار رجل وأخرج منها ثوبا ووضعها في منزل آخر منها فضاع الثوب ان لم يكن بين  
 البيتين تفاوت في الحرز لا يضمن وان كان بينهما تفاوت يضمن انتهى ❀ دخل دار انسان  
 وأخذ متاعا من بيت وحوله الى بيت آخر من تلك الدار أو الى صحن الدار وصاحب الدار مع  
 غلمانه يسكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا  
 الموضوع مثل الاول لا يضمن ❀ رجل صلى فوقع قلنسوته بين يديه فقامها رجل من بين يديه  
 ان وضعها حيث لا تسرق لم يضمن وان كان أكثر من ذلك يضمن ❀ رجل بعث رجلا الى  
 ماشية لياتي بها فركب المأمور دابة الا حمر فعطبت الدابة قال أبو بكر البلخي ان كان بينهما  
 انبساط في ان يفعل في ماله مثل هذا لا يضمن وان لم يكن ضمن ❀ قطع ثالثة من أرض فغرسها  
 في ناحية أخرى من تلك الأرض قال الشيخ الامام أبو نصر الشجرة تكون للغارس وعليه  
 قيمة الثمالة للمالك يوم القطع ويؤمر بالقطع وان كان القطع يضر الأرض كان لصاحب الأرض  
 ان يعطى للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القرار ❀ رفع قلنسوة من رأس انسان  
 وضعها على رأس رجل آخر فطرحها الرجل عن رأسه قالوا ان كانت القلنسوة بمراى العين  
 من صاحبها وأمره رفعها من ذلك الموضوع لا يضمن الطارح لان ذلك بمنزلة الرد على  
 المالك وان لم يكن كذلك يكون ضامنا من قاضيان قال في الخلاصة ولم يذكروا حكم الذي  
 رفع القلنسوة وحكمه حكم الطارح انتهى ❀ دخل منزل رجل بأمره وأخذ ثوبا من  
 بيته بغير إذنه ينظر فيه فوقع من يده فأنكسر قال الناطلي لا يضمن مالك بحجر عليه صاحب  
 البيت لانه مأذون دلالة ولوانه أخذ نسويقا يبيعه في اناء فاخذته انسان بغير إذنه لينظر  
 فيه فوقع من يده وانكسر يكون ضامنا لانه غير مأذون بذلك دلالة بخلاف الاول لان الاذن  
 بدخول المنزل اذن بذلك دلالة ❀ سكران لا يعقل وهو نائم ووقع ثوبه في الطريق فاخذ رجل

ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ خاتم من يده أو كيسا من وسطه  
 أو درهما من كفه ليحفظه لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا بصاحبه من  
 قاضي خان ❦ أخذ ثوبا من دار انسان فوضعه في منزل آخر وضاع ضمن لو تفاوت في الحرز  
 والا فلا من الفصلين ❦ اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك  
 الا اذا تصرف في مال امرأته فانت وادعى ان كان باذنه أو أنكر الوارث فالقول للزوج  
 ذكره في الاشباه ❦ ميت دفن في أرض انسان بغير اذن المالك كان المالك بالخيار  
 ان شاء رضى بذلك وان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان  
 الارض ظاهرة او باطنها لمؤكده من وقف قاضي خان ❦ جماعة في بيت انسان أخذوا احد  
 منهم مرآته ونظروا فيها ودفعوها الى آخر فظن فيها ثم ضاعت لم يضمن قال رحمه الله لوجود الاذن  
 في مشهدة دلالة حتى لو كان شيئا يجري الشئ باستعماله يكون غاصبا ❦ رفع قدم التجار  
 وهو يراه ولم ينعنه فاستعمله وانكسر يضمن ❦ نجم الائمة البخاري أخذوا احد التمر كين  
 حمار صاحبه الخاص وطعن به بغير اذنه فاكل الحمار الخنطة في الرحى ومات لم يضمن لوجود  
 الاذن دلالة في ذلك قال رحمه الله فلم يعجبنا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه  
 هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحا حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك  
 أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر ومات لا يضمن لوجود الاذن دلالة ❦ ولو  
 أرسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها أو بقت لا يضمن وبضرب عبد الغير لا يصير  
 غاصبا من القية ❦ سئل شمس الائمة الاز وجندى عن استعمال عبد الغير أو جارية  
 الغير أو أبق في حالة الاستعمال فهو ضامن بمنزلة الغاصب اذا أبق من يده ومن استعمال  
 عبد مشترك كائنه وبين غيره بغير حضرة صاحبه فمات في خدمته لا يضمن وفي الدابة لا يضمن  
 وذكر صاحب المحيط استعمال عبد الغير يوجب الضمان سواء علم انه عبد الغير أو لم يعلم  
 وكذا لو قال العبد اني حرفا فاستعملني في عمل كذا فاستعمله وهلك الرجل ثم ظهر انه عبد يضمن  
 قيمة العبد سواء علم أو لم يعلم وهذا اذا استعمله في عمل نفسه أما اذا استعمله في عمل غيره فانه  
 لا يضمن كما اذا قال لعبد الغير ارتق الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فسقط لاضمان عليه  
 ولو قال لتأكل أنت وأنا يضمن ❦ غلام حمل كوز ماء لينقل الماء الى بيت المولى باذن المولى  
 فدفع رجل كوزه ليحمل ماء له من الخوض بغير اذن المولى فهلك العبد في الطريق قال صاحب  
 المحيط مرة يضمن نصف قيمة العبد ثم قال في المرة الثانية يضمن كل قيمة العبد لان فعله صار  
 ناسخا لفعل المولى فيصير غاصبا لكل العبد ❦ لو استعمال عبد الغير فهلك العبد بعد ما فرغ  
 من الاستعمال قال ينبغي ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا غصب دابة رجل من  
 الاصطبل ثم ردها الى الاصطبل لا الى المالك وفيه روايتان في رواية يبرأ عن الضمان وفي  
 رواية لا يبرأ وكذلك في مسألة العبد ان استعمله في غيبة المالك وان استعمله بحضرة المولى  
 فلم يرده على المالك لا يبرأ عن الضمان اجماعا كما لو غصبه من يد المالك ❦ اذا استخدم

عبد رجل بغير إذنه أو فادنا بته أو ساقها أو حبل غلظها شيئاً أو ركبها فهو ضامن عظيم في تلك الخدمة أو غيرها من مشتمل الأحكام من الغصب أقول وقد مر من هذا النوع في الغصب كثير

﴿الباب الحادي عشر في اتلاف مال الغير وفساده مباشرة وتسيباً  
ويشتمل على أربعة فصول﴾

﴿الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبده﴾

﴿المباشرة ضامن وإن لم يتعد والمتسبب لا إلا إذا كان متعدداً فلو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها إنسان لم يضمنه ولو في غير ملكه ضمنه ذكره في الأشياء﴾ إذا انقلب النائم على مناع وكسره يجب الضمان هذه في بيان أن النائم كالمستيقظ منه ﴿وضع شيئاً على طريق العامة فعثر به إنسان فسقط وهلك ذلك الشيء من غير قصد منه يضمن وهو الصحيح﴾ وضع زقاً في الطريق فعثر به إنسان فشقه يضمن إن كان وضعه بهدراً ولا فلا وفي المحط إن كان أبصره وعثر عليه يضمن والأفلام من جنائبات القنية ﴿رعى سهماً إلى هدف في ملكه فجاوزه وأتلف شيئاً لغيره ضمن﴾ رجل تقدم إلى خراف يبيع الخرف فأخذ غضارة بأذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخر فانكسرت لا يضمن قيمة التي أخذها لأنه أخذها بأذنه ويضمن قيمة ما سواها لأنه تلف بفعله بغير إذنه ﴿لوشق زق غيره وقيه من جامد فاصابته الشهم فذاب اختل فوافيه وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يضمن﴾ رجل دفع الدرهم إلى ناقد لينقده فغمر الدرهم فكسره قالوا يكون ضامناً إلا إذا قال له المالك اغمر وهذا إذا كان المكسور لا يروج رواج الصحاح ويبيض بالكسر ﴿رجل أتلف من رجل أحد مصرع باب أو أحد زوجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه الآخر ويضمنه قيمتهما﴾ تعلق برجل وخاصمه فسقط من المتعلق به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن سقط بقرب من صاحبه وهو برأه وأمكنه أخذه لا يكون ضامناً إلا كان ضامناً ﴿رجل حرق صلب رجل أو دقته حسابه تكلموا فيما يجب عليه وإن أصح ما فيه يضمن قيمة الصلص مكتوباً من قاضي خان وقيل يضمن قيمته بما يتقوم به عند مالك الصلص لأن الاعتبار القيمة عند التلف كاتلاف خمر الذي ذكره في مشتمل الهداية قال في الوجيز وعامة مشايخنا على أنه يضمن قيمة الصلص والدقتر مكتوباً لا ما ينتفع به انتهى﴾ لوصب زيتاً أو دهناً لإنسان وقال كان نجساً فدمانت فيه فارة صدق مع عيسته ولو استهلك لحم إنسان وقال هو ميتة لا يصدق ويضمن هذه في الأقرار من الوجيز ﴿ولو أتلف المولى لمكانته ما لا غرم لأنه صار كالأجنبي كافي الهداية وغيرها لو أتلف مال إنسان غيره ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه كافي البرازية ذكره في مشتمل الهداية﴾ المتلف بلا غصب تمير قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه كذا في الأشياء من القول في غن المثل ﴿رجل

صب ماء على خنطة فقهت ثم جاء آخر صب عليها أيضا حتى زادت في النقصان روى عن  
 محمد بن الثاني ضمن قيمتها يوم صب عليها الماء وروى الأول ❦ رجل أحى تنوره بصب أو  
 حشيش وأنقى عليه فخاء آخر صب فيه الماء قالوا ينظر إلى قيمة التنور مسجورا وغير مسجور  
 فيغرم فضل ما بينهما وقيل ينظر إلى أجرته مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل وكذا  
 الرجل إذا ققى قيمص انسان ينظر إلى قيمته مخيط وغير مخيط فيضمن الفضل وكذا إذا نزع  
 باب دار انسان عن موضعه أو بال في برماء الوضوء أو حمل سرج انسان وكذا كل ما كان  
 مؤلفا من كذا انقضت ركبته ولو أفسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه أبو الليث ان  
 أمكن اعادته أمر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وبأخذ منه قيمة الحصير محجبا  
 وكذلك كل ما يمكن اعادته كما كان ❦ ولو حل ساسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة ❦ وكذا  
 الرجل إذا شد اسنان عبده بذهب فرمى بها رجل ❦ ولو حل سدى حائث ونشره ينظر إلى قيمته  
 سدى وإلى قيمته غير سدى فيضمن الفضل وكذا لو أخذ نعل رجل من نعال العرب فحل شراكه  
 يقوم النعل مشرقة وغير مشرقة فيضمن الفضل من قاضين في الخلاصة أفسد تأليف  
 حصير رجل ان كان يمكن اعادة كما كانت أمر بالاعادة كمن أخذ سلة انسان وفرق اسنانه  
 ولو حل شراك نعل رجل ان كان النعل مثل الذي يستعمله العوام لاشئ عليه اه  
❦ هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون هذا الجدار فيضمن فضل ما بينهما  
❦ ان هدم حائط المسجد يؤمر بتسويته واصلاحه وفي حائط الدار يضمن النقصان وعن  
 محمد بن الفضل ان هدم حائطاً متخذاً من خشب أو عتيقاً من رصاص يضمن قيمته وان كان  
 حديثاً يؤمر باعادته كما كان وفي درر البعاز الغضة يؤخذ في هدم الحائط بالبناء بالنقصان  
 وفي المحيط يؤخذ بالقيمة وقيل بالبناء ❦ قطع أغصان شجرة غيره ان كان النقصان  
 فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان ❦ حفر حفرة في أرض غيره فاضر بالأرض فعند  
 علمائنا يلزمه النقصان وقيل يؤمر بالكبس وعن محمد حفر بئر في سكة غير نافذة يؤخذ  
 بالظم دون نقصان الأرض وفي الدار والأرض يؤخذ بالظم وان نقصت فالنقصان قال رحمه  
 الله تعالى لان نقصان السكة والطريق يجبر بالظم ونقصان الأرض والدار لا يجبر به لانه قد  
 يتقلب بالظم سبعة ويخرج عن صلاحية البناء والزرع مدة مديدة وفي الحفر في فناء الدار  
 كلام انه كالارض ام كالطريق ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون الترح وفي  
 البئر العامة يؤمر بنزعها لان الهادم نصيبا في العامة ويتعذر تغيير نصيب غيره عن نصيبه  
 فلا يحكم بالضمن بخلاف الخاصة من القيمة من الغصب ❦ قصار أو قفد ابنة في الطريق  
 وعليها ثياب فصد مهارا كب ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ أبو  
 بكر البلخي ان رأى الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن ولو مر ورجل على  
 ثوب موضوع في الطريق وهو لا يبصره فتحرق لا يضمن ❦ رجل كسر درهم رجل  
 فوجد داخله فاسدا أو كسر جوزا فوجد داخله فاسدا قالوا لا يضمن ❦ رجلان مع



أحدهما سويق ومع الآخر زيت أو من فاصططدما فانصب زيت هذا أو منحه في سويق  
ذلك قال صاحب السويق يضمن لصاحب الزيت أو السمن مثل زيت أو سمنه لأن صاحب  
السويق استهلك سمن هذا أو زيتيه ولم يستهلك صاحب الزيت سويقه لأن هذا زيادة في  
السويق من قاضيهان ❊ رجل دفع غلامه إلى آخر مقيد بالسلسلة وقال اذهب به إلى  
بيتك مع السلسلة فذهب به بدون السلسلة فابق العبد لا يضمن هذه في الغصب من الخلاصة  
وفيهما زق انفتح فخرج رجل فآخذه ثم تركه ان كان المالك حاضر الا يضمن وان كان غائبا يضمن  
وكذا لو علق رجل بالآخر فشق منه شيء بتعلقه ان وقع بحضرة المالك لا يضمن اه ❊ وثب  
من حائط في الطريق ففرت الدابة واقتبحة دبس عليها وهلك لا يضمن وكذا لو صاح  
على دابة ففرت واقتبحةا وهلك قال بهاء الدين الاسيحيابي يضمن الواهب والصانع  
قيمة الهالك ❊ جاء راعي اجرة بهاء الدين الاسيحيابي يضمن الواهب والصانع  
له الراعي أمسك الثور مع البعلة حتى تمرا الاجرة فلم يمكنه امساكه فضى ووقع الحمار في النهر  
لم يضمن وكذا الراعي اذا لم يمكنه امساك الحمار ولا يضمن ❊ اصاب البعلة صيدا فكسرت  
رجله وصاحبها راكب عليها وقال كنت نائما فعليه ارش الكسر من القيمة من الجنائيات  
❊ لو حل قيد عبد غيره أو رباط دابته أو فتح باب اصطبلها أو فقص طائر فذهب لا يضمن  
ذكره في الوقاية ❊ ولو أمر عبد غيره بالابق أو قال اقتل نفسك ففعل يضمن الا امر قيمته من  
الدرر والغرر وفي الصغرى لو حل قيد عبد آتى غيره فذهب العبد لم يضمن الا أن يكون العبد  
مجنونا فحينئذ يضمن ولو كان العبد المجنون مقيدا في بيت مغلق فحل رجل قيده وفتح آخر  
الباب فذهب فاضمان على الفاتح ولو فتح باب قفص قطار اطيير منه لم يضمن وقال محمد يضمن  
وعلى هذا التلاني اذا حل رباط الدابة أو فتح الباب ولو فتح رباط الرزق فان كان ما فيه ذائبا  
ضمن ولو كان جامدا فذاب بالشمس لم يضمن انتهى وفي الفصولين عن فوائد صاحب المخطوط  
انما لا يضمن في الجامد اذا لم ينقله اما لو نقله الى موضع آخر يضمن ❊ وفي اصول الفقه كل  
ما كان القالب فيه اللبث لم يضمن كفتح باب قفص وحل قيد عبد وما كان الغالب فيه ان  
لا يلبث ضمن كشق زق وقطع حبس فتسديل وكان أبو القاسم الصفاري يقول يضمن في الكل  
انتهى ❊ وفي الخلاصة من الغصب واجمعوا انه لو شق الرزق فسال الدهن والدهن سائل  
أو قطع الحبس حتى تلف القنديل ضمن انتهى ❊ من رأى الغير يشق زقه فسكت حتى سال  
ما فيه يضمن الشاق هذه في النكاح من الخلاصة ❊ وفي قاضيهان لو كان المملوك ذاهب  
العقل لا يؤمن ان يلقى نفسه في البئر ونحو ذلك فهو ضامن له لانه لا يعقل انتهى ❊ لو كانت  
الدابة مربوطة والباب مغلق فحل حبسها وفتح الباب آخر ضمن الفاتح وكذا القاسم ولو حل  
قطارا بل لم يضمن اذ لم يغصب ابلا ❊ وفي الخلاصة من انقصب رجل جاء الى حمار مشدود  
في سكة فخله فغاب الحمار لا يضمن وعن محمد انه يضمن ❊ جاء الى قطار ابل فحل بعضها  
ليس عليه شيء انتهى ❊ لو نفر طير انسان عمدا ضمن لاولم يقصد وان دنا منه ❊ حل سقينة

مربوطة في يوم ريح ان ثبت بعد الحبل أقل القليل ثم سارت وغرقت لا يضمن ذكره في الغصب  
من الفصولين والخلاصة قلت وتحقيق هذا النوع من المسائل السببية محلها الاصول **❦** عثر  
في زرق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة ذكره في الاشياء ولو حل حلا  
في الطريق فوق على شيء فاتفقه ضمن لانه ارفع له أصله من وضع في طريق لا يملكه شيئا فلف  
به شيء ضمن **❦** ألقي قسرا في الطريق فزلفت به دابة ضمن اذ لم يؤذن فيه فيضمن ما تولد منه  
**❦** وضع شيئا في الطريق فلف به شيء برى لوقوعه باذن السلطان والاضمن **❦** المار في الطريق  
لو اصاب شيئا ضمن للاذن بوصف السلامة **❦** وضع خابية على باب دكانه فجاء رجل بقر وشوك  
على حمار فصد مها بقتة وهو يقول اليك اليك قيل ضمن وقيل ضمن لو علم ذلك والا فلا **❦** البيع  
لو وضع خابية من السقراط على الشارع ورجع القاراذق بالجملة الى السكة فأنكسرت تلك  
الخابية وكانت في غير جانبه فلم يرها ضمن من الفصولين **❦** ازدحو اليوم الجمعة فدفع بعضهم  
بعضا فوق على زجاج الخزانة وقدوره فأنكسرت يضمن الدافع ان انكسرت بقوة دفعه **❦** قطع  
شجرة فوقعت على شجرة جارة فأنكسرت يضمن كذا في الغصب من القنية **❦** رجلان وضع كل  
واحد منهما جرة في الطريق فقد خرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا جريعا يغرم كل واحد  
منهما جرة صاحبه وعن محمد رجل وضع في الطريق جرة فيها رب أو ليس فيها شيء ورجل آخر  
وضع جرة أخرى في الطريق فقد خرجت احدهما فاصابت الاخرى فأنكسرتا جريعا قال يضمن  
صاحب الجرة القائمة التي لم تخرج قيمة الجرة التي تخرجت ومثل ما كان فيها من الرب لانها  
بمنزلة حجر ووضع في الطريق فاعطى به يضمن فاما التي تخرجت فانها حين تخرجت عن  
موضعها فتسدرج صاحبها عن الضمان **❦** ولو ان رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة  
فوضعهما على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتسدرجت الاخرة وصدمت الاولى فأنكسرتا  
قال بعضهم يضمن صاحب الاخرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقال بعضهم يضمن كل واحد  
منهما قيمة جرة صاحبه والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان الواضع حق الوضع في ذلك  
المكان لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف وهو في مكانه أو بعد ما زال  
عن مكانه كما لو وضع جرة على حائط فسقطت على شيء فاتفقه لا يضمن الواضع اذا كان له حق  
الوضع وفي كل مكان لم يكن للواضع حق الوضع اذا عطب في الموضوع شيء ان عطب والموضوع  
في مكانه لم يرل يضمن الواضع فان عطب بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال بمنزلة نحو ان  
يضع جرة على الطريق فهبت بها الريح وازالتها عن مكانها فغرقت شيئا لا يضمن الواضع  
وكذا لو وضع حجرا في الطريق فجاء السيل ودخرجه فكسر شيئا لا يضمن الواضع لان جنائتيه  
زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمنزلة كأن وضع جرة في  
الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فقد خرجت احدهما على الاخرى فأنكسرتا  
قال أبو يوسف يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة  
في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنائية صاحب الاولى قد زالت وان تخرجت

الرمح ويختصها من موضعها فقطب بها شئ لا يضمن لما قلنا بخلاف ما لو قد خرجت بنفسها  
 وضع في الطريق جرة مملوءة من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع بحيث هذه الجرة جرة  
 أخرى فسأل من الأولى شئ وابتل المكان فوكت على الأخرى فكسرت قال محمد أولا  
 لا أدري هذا ثم قال لا يضمن صاحب الأولى أرباب السفن إذا أوقفوها على الشط فقامت  
 سفينة فاصابت السفينة الواقعة فانكسرت السفينة الواقعة كان ضمان الواقعة على  
 صاحب السفينة الحائية وإن انكسرت الحائية لا يضمن صاحب الواقعة لأن الامام اذن  
 لأرباب السفن بإيقاف السفن على الشط فلا يكون تعديا رجل مرقى سوق المسلمين  
 فتعلق ثوبه بفقل حاووت رجل فحترق قال الشيخ أبو القاسم إن كان الفقل في ملكه لا يضمن  
 وإن كان في غير ملكه ضمن ثم قال وهنأشئ آخر أنه إذا تعلق ثوبه بذلك فحترق به فحترق بغيره  
 لا يضمن صاحب الفقل وإن كان ثوبه تعلق بالفقل لأنه إذا جبر الثوب فهو الذي أتلفه رجل  
 دق في داره شيئا فسقط من ذلك في دار جاره شئ وتلف كان ضمان ذلك على الذي دق في داره  
 رجل دخل بيت رجل فاذن له صاحب الدار في الجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا تحتها  
 قارورة فيها دهن لا يعلم به فالتد فمت القارورة فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما تحترق  
 من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطتها فاذن له بالجلوس  
 على الملاء لا يضمن الجالس قال الفقيه في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو أقرب  
 إلى القياس لأن الوسادة لا تمسك الجالس كالانغمسكه الملاء وعليه الفتوى وإن أذن له  
 بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الأذن ضمن الجالس رجل قطع أشجار  
 كرم لسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة أن يقوم الكرم مع الأشجار القائمة ويقوم  
 مقطوع الأشجار فما بينهما يكون قيمة الأشجار فإذا عرفت قيمة الأشجار بعد ذلك يخبر المالك  
 أن شاء دفع الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك المقطوعة ورفع  
 من قيمة الأشجار قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي رجل قطع شجرة من دار رجل بغير إذنه  
 يخبر صاحبها فإن شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة لأنه أتلف عليه  
 شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة أن يقوم الدار مع الشجرة قائمة ويقوم بغير شجرة  
 فيضمن فضل ما بينهما وإن أمسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لأنه أتلف عليه  
 القيام وطريق معرفة ذلك أنه إذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فبعد  
 ذلك تنظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع  
 وإن كانت قيمتها مقطوعة وقيمتها غير مقطوعة سواء فلا شئ على القاطع لأنه لم يتلف شيئا  
 رجل له شجرة الجوز أخرجت جوزا صار طرية فأتلف إنسان تلك الجوزات كان عليه  
 نقصان الشجرة لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة وليست بحال حتى لا تضمن بالانلاف  
 لكن إذا لم تكن على الشجرة فاما إذا كانت على الشجرة فالتلافى وقطعها ينقص قيمة  
 الشجرة فليظن وإن الشجرة بدون تلك الجوزات عما إذا اشترى ومع تلك الجوزات عما إذا  
 اشترى فيضمن فضل ما بينهما وكذلك رجل كسر غصنا من أغصان الشجرة القائمة يقوم

الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما ❀ كسر رجل غصنها  
 لرجل أو حرق ثوب به ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا كان للمالك ان يضمنه ويسلم اليه  
 وكذلك الحرق اذا كان فاحشا هذه الجملة من غضب فاضيقان ومعرفة الفاحش واليسير  
 جرت منافي الغضب ❀ لو استهلك على رجل جارية مغنية يضمن قيمتها غير مغنية هذه  
 في البيوع من قاضي خان ❀ وكذا لو استهلك انا فضة وعليه ثمانية فعليه قيمته غير مصورة  
 وان لم يكن للثمانية راس فعليه قيمته مصورة ❀ ولو قتل فاختة أو حمامة بقرقره فليسه  
 قيمتها بقرقره ولو كانت حمامة تجبيء من واسط لا يضمن قيمتها على تلك الصفة وكذا في  
 الحمامة الطيارة يضمن قيمتها طارة وكذا الجارية اذا كانت حسنة الصوت لكنها لا تغني  
 فهي على حسن الصوت كذا في الغضب من الخلاصة ❀ وفي القنية من الغضب ألقى  
 هرة في بيت حمام الغير ولم يحدد مخرجها فقتلت الحمام بأسرها وهي طيارة بلغ تعجدها سائر  
 غوش وانما غالية القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة انتهى ❀ جالس  
 على ثوب رجل بغير أمره فقام رب الثوب وتحرق يضمن الجالس ذكره في الوجيز وقد جرت  
 منافي الغضب مع ما فيها من التفصيل ❀ أراد نقض جدار مشترك فنهج جاره فقال الناقض  
 انذن لي فأخرب من دارك فانا ضامن له فأذن له بعد الشرط فنقضه وخرب من داره شيء  
 بنقضه لا يضمن ان لم تكن مباشرة وفي فتاوى الفضلي مثله لكنه قال لم يضمن شيئا مطلقا  
 كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من مالك لا يصح وكذا لو بنى حماما وعمره وقال ان الحقل  
 مما صنعت خراب دارك فعلى ضمانه ❀ شرف الأئمة الفضلي هدم جداره فسقط على جدار  
 جاره فهدم لا يضمن ولو أذن لجاره في هدم جدار مشترك بشرط أن ينصب الأخشاب فلم يفعل  
 ضمن كذا في فتاوى الفضلي وقال السعدي لا يضمن على كل حال ❀ قنع رأس عمدة غيره  
 وتركها مفتوحة فاذا ابتها الشمس لا يضمن ❀ هرب بالمرث تحت القنطرة فكسرها سطواناتها  
 وخرب القنطرة يضمن ❀ اشترى مدهنة وبني فيها خراسا ومسدقة وفي جوارها مكتب  
 فسقط من دق الحنطة والارز يضمن صاحب المدهنة قال رحمه الله لان التلف لما حصل  
 بذلك كان مباشرة لا تسببا ولا يشترط التعدي في المباشرة ❀ قصار يدق الثياب في حانوته  
 فانهم حائط الجار يضمن لانه مباشرة ❀ حفر محظورة في أرض الغير وجعل فيها جورا  
 وسقى صاحب الارض أرضه ولم يعلم فهلك فيه اختلاف والاصح انه يضمن ❀ اتخذ  
 قاذرا ووضع على مواضع البذور مدران لئلا يخرجها الحمام أو لا يفسدها المطر فازالها  
 انسان فهلك البذور فان أزالها في غير وقته والتزم الحفظ يضمن والا فلا وتفسير الضمان  
 ان تقوم الارض مع البذور وتقوم بدونها فيرجع بفضل ما بينهما ❀ وان قنع كوة بيت  
 فيه بطاطخ أو غمار فهلك بالبرد ان تلفت في الحال يضمن والا فلا كما لو غسل السفينة  
 المشدودة بالشط ولو أمسك رجلا حتى جاء آخر فأخذ منه مالا لا يضمن الممسك هذه الجملة  
 في القنية من الغضب ❀ رجل دخل دار رجل بامرء فعثره على بعة فانكسرت لا يضمن

ولو عثر على صبي قتلته يضمن **❦** رجل قعد على ثوب رجل وهو لا يعلم فقام ففترق ضمن الذي  
 قعد على الثوب ولم يذ كر قدر الضمان من المخرق وفي العيون يضمن نصف الشق وسواء  
 علم بجالوسه أو لم يعلم وعلى هذا رجل وضع رجله على مكعب غيره فرفع رجله ففترق المكعب  
 وكذا من تشبث بثوب انسان وجذبه صاحب الثوب **❦** رجل يمشى ومعه زجاجة دهن  
 فاستقبله رجل فاصطدما فانكسرت الزجاجة وأصاب الدهن ثوب القابل ففسد ثوبه ان  
 مشى صاحب الزجاجة فهو ضامن وان مشى الآخر اليه لا يضمن وان مشيا معا وهما يريان  
 ذلك لم يضمن أحدهما لصاحبه شيئا وان رأى أحدهما دون الآخر فالضمان على الراى  
 من الخلاصة **❦** رجل طرح لبنا أو لقي ترابا **❦** كثير افوهن جدار جاره حتى انهدم الحائط  
 فان دخل الوهن في الحائط من ثقله ضمن من الوجيز من الغصب **❦** داران متلاصقان  
 جعل أحدهما صهيح ماداره اصطبلا وكان في القديم سكا وفي ذلك ضرر على صاحب الدار  
 الاخرى قال أبو القاسم ان كان وجوه الدواب الى الجدار لا يمنع وان كان حوافرها اليه فلجار  
 منه وهذا خلاف ما في الكتاب ان من تصرف في ملكه ليس للآخر منعه وان كان يتضرر  
 بذلك التصرف ثم اذا خرب دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن صاحب  
 الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لان فعل الدواب لا يضاف اليه فلو ضمن انما يضمن  
 بالنسب وهو ادخال الدواب فاذا لم يكن متعديا في ذلك لا يضمن بخلاف ما لو ساق الدابة الى  
 زرع غيره لانه في السوق متعد فيضمن من كتاب القسمة من الصغرى وفي قسمة الاشياء  
 للانسان التصرف في ملكه وان نادى جاره في ظاهر الرواية فله أن يجعل فيها سورا أو حاما  
 ولا يضمن ما تلف به اه **❦** أشرفت سقينة على الفرق فألقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى  
 خفت ضمن قيمتها في تلك الحال من غصب القنية **❦** رجل مشى على الطريق فوقع على امرأة  
 فوقعت المرأة على رجل أو متاع فأفسدته ضمن الرجل والمرأة الدية **❦** لو اتخذ رجل بئرا في  
 ملكه أو بالوعة فوهن منها حائط جاره وطلب منه جاره تحويله لم يجب عليه فان سقط الحائط من  
 ذلك لا يضمن والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتى بجواب ظاهر الرواية وأصل هذا في مناقب  
 أبي حنيفة من الخلاصة **❦** هدم بيت نفسه فانهدم به بيت جاره وطلب منه جاره قيمة البناء  
 لا يضمن **❦** لو قطع شجرة من بستان أو دار أو ضيعة وأتلفها ما اذا يلزمه قبل ما قطع من  
 بستان ودار يلزمه نقصانها وما قطع من الارض يلزمه قيمة الحطب **❦** أتلف شجرة من ضيعة  
 ولم ينقص شيء من قيمة الضيعة قبل بحجب قيمة الشجرة مقبوضة وقبل قيمتها ثابتة **❦** شجرة  
 نورت فنفضها رجل حتى تناثر نورها يضمن نقصان الشجرة كالمرفق في الجوزات الصغار **❦** قطع  
 غصن من رجل فنبت مكانه آخر لا يبرأ وكذا الزرع واليقل **❦** ضرب رجلا فاعشى عليه ولم يمكنه  
 البراح فاخذ ثوبه لا يضمن ولو مات ضمن ماله وراثته أيضا اذا ضاعت **❦** ضربه فسقط مغشيا  
 عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله وماعليه من مال وراثته لانه مسهلته **❦** خرقت  
 إحدى المرأتين أذن الاخرى المسنة شجرة فسقط القرط فضا على تضمن قلت ينبغي أن يكون

الجواب على نحو ما مر عن قاضي خان فيمن تعلق برجل فسقط منه شيء ﴿١﴾ ألقاه في حوض  
أو نهر ومعه دراهم فسقطت في الحوض فلو سقطت عند انقائه ضمن لانه بفعله لا لو سقطت  
رقت خروجه عن الماء فانه بفعله ما لكها ﴿٢﴾ فمن ظالم فاخذته رجل حتى أدركه الظالم  
وغرمه أو طلبه ظالم فدل رجل عليه فاخذ ماله في قياس قول محمد يضمن الاخذ والادال  
السييئة لا على قول أبي حنيفة وبه يفتي ﴿٣﴾ التي شاة ميتة في خرطاحونة فسال بها الى  
الطاحونة ضمن لو كان النهر يحتاج لكرى والافلاو ينبغي أن يقال لو استقرت في الماء كما  
ألقاها ثم ذهبت لم يضمن على كل حال اذ ذهابها بعد ذلك يضاف الى الماء لا الى الملقى ولذا  
أمثلة منها أرسل دابته فاصابت شيئا بفورها ضمن لالو وقفت ساعة ثم سارت وسندكرها  
في مواضعها ﴿٤﴾ رفع الحشيش عن رأس المجعدة حتى ذاب الجمد أجاب بعضهم لا يضمن كسمن  
جامد قال الاستر وشي وكافوا يقتون بضمائه لكنه أجاب بعدمه اذ تلف لا بفعله  
﴿٥﴾ (١) مردى سور اخ ميه حانه كسى كشاد سمر مادرامد وميهوا فسر دلو كان البرد غالبا  
بحيث يجمد الثمار اذ افتح الثقب ومضى على ذلك زمان ولم يعلم به رب البيت ينبغي أن يضمن  
وقيل ينبغي أن لا يضمن على كل حال اذ تلف بفعل غيره كسمن جامد وفيه خلاف محمد ﴿٦﴾ فتح  
فم يتر البر وتركه كذلك حتى أخذ الاخذ به لا يضمن الفاتح ﴿٧﴾ ثقب حائط فغاب فدخل منه  
رجل فسرقت لا يضمن الثاقب وبه يفتي لانه سبب والسارق مباشر وقال بعضهم ضمن من  
الفصولين ﴿٨﴾ ثقب حائط انسان بغير اذن ماله فسرقت شيء لم يضمن الثاقب ﴿٩﴾ رجل  
خرج من خان ليلا ودخل الباب مفتوحا فسرقت من الخان شيء لم يضمن ﴿١٠﴾ لو أخذت أغصان  
شجرة رجل هو اذ آخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت الاغصان يمكن صاحبها أن  
يشدها ويرفعها واداره ضمن القاطع وان لم يمكن شدها بان كانت غلاظا لا يضمن اذا  
قطع من موضع لورفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع من كتاب الحيطان من  
الخلاصة ﴿١١﴾ شق راوية انسان فسال ما فيها ضمن ماشق منها وما سال وما عطف بالسائل منها  
فان ساق صاحب الراوية وهو يعلم بذلك فسال بعد ذلك الا أن لا يضمن ﴿١٢﴾ ركذ الوشق ما حمله  
الجمال فسال يضمن فان ذهب الجمال وهو يعلم بذلك لا يضمن الشاق ما سال بعد ذلك من  
غصب الصغرى ﴿١٣﴾ ولو شق الراوية فسال ما فيها حتى مال الى الجانب الاخر ووقع  
فالتحق ضمن الشاق قيمتهما جميعا وينبغي أن يكون صاحب البعير لو علم بذلك وساق البعير مع  
ذلك فلا يجب ضمان ما يحدث بعد السوق على الشاق ولو شقه اصغير أو قال صاحبها رضى  
عاصنت ثم ساق البعير فزاق بمسال منه لا يضمن كافي اجارات قاضي خان ﴿١٤﴾ شتم طشت آخر  
وهو مبيع وزنا فماله كخبر ان شاء أمسك الطشت ولا شيء له أو دفعه وأخذ قيمة السام  
وكذا كل اناء مصنوع ولو مالا يباع وزنا كسيف فكسره ضمن نقصانه ولو تلف الماكسور  
آخر ضمن حديد امثله ﴿١٥﴾ سئل صاحب المحيط عن كسر قفصه قال لو تباع وزنا لم يضمن ولو كانت

(١) فخر رجل منفذا في بيت فأكه شخص وجاء الشتاء وانجمدت الفواكه



تباع عددا ضمن النقصان من الفصولين ❦ كسر ابريق فضة لرجل أو صب الماء في طعامه وأفسده فالمالك بالخيار ان شاء أمسك ولا شئ وان شاء دفع اليه الابريق والطعام وضحه قيمة الابريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان من باب الميمن من دعاوى قاضى خان ❦ هشم ابريق فضة لرجل فهشمه آخر أيضاً أو صب الماء على حنطة رجل فتقصت ثم صب آخر أيضاً حتى زاد النقصان ضمن الثانى ويرى الاول من غضب الوجيز ❦ ولو صب ماء من الحب لانسان يؤمر باملائه لانه ملكه والماء مثلى من الفصولين ❦ حر بحمار عليه حطب وهو يقول اليك اليك الا ان المخاطب لم يسمع ذلك حتى أصاب ثوبه وتحرق يضمن وان سمع الا أنه لم يتهيبأله التخصى بطول المدة فكذلك وأما اذا أمكنه ولم يتنخ لا يضمن من جنائيات الصغرى ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره ❦ ولو وضع ثوبه في بيت الغير فرمى به مالك البيت ضمن كفى مشتمل الهداية من الجنائيات اذا ضرر من الثوب في البيت بخلاف الدابة كىأتى في الجنائيات وفيه أيضاً أقام حمارا على الطريق وعليه ثوب فأصاب راكب الثوب وخرقه ان كان الراكب يبصر الثوب والحمار يضمن وان كان لا يبصر لا يضمن وكذا اذا كان الثوب في الطريق والناس يمرون عليه وهم لا يبصرونه لا يضمنون اه ❦ لو دفع دراهم نهرجة الى انسان لينظر فيها فكسرها لا يضمن لانه لا قيمة لهذه الصنعة من بيع قاضى خان من فصل قبض الثمن ❦ اسطبل مشترك بين اثنين ولكل واحد منه مابقرة فدخّل أحدهما الاصطبل وشد بقره الآخر حتى لا تضرب بقرته فمهركت البقرة وتحنقت بالحبل وماتت لا ضمان عليه اذ لم ينقلها من مكان الى مكان آخر هذه في الغصب من الخلاصة

### ❦ الفصل الثانى فى الضمان بالسعاية والامر وفيما يضمن المأمور بفعل ما أمر به ❦

❦ لوسعى الى سلطان ظالم حتى غرم رجلا فلو بحق نحو ان كان يؤذيه ويجزعن دفعه الاب سعيه أو فاسقا لا يمنع بالامر بالمعروف فى مثله لا يضمن والسعاية الموجبة للضمان أن يسلكهم بكذب يكون سبباً لاخذ المال منه أو لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان انه وجد مالا وقد وجد المال أو قال قد وجد كنزا أو لقطه فظهر كذبه ضمن الا اذا كان السلطان عادلا لا يعزّم بمثل هذه السعاية أو قد يعزّم وقد لا يعزّم يرى الساعى ❦ لو قال عند السلطان ان فلان فرس جيد أو أمة جيدة والسلطان يأخذ فأخذ ضمن ولو كان الساعى قناضين بعد اعتقه وسواء أخبر الساعى عند السلطان أو عند غيره لو كان ذلك الغير يقدر على أخذ المال منه ويجزعن دفعه ضمن الساعى من الفصولين ❦ لا حاجة فى دعوى السعاية الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لانه جعل آلة التضمين السعاية أم لو قال فلان عجز كردومى تاريان كردبزمى اظالمافان مجرد هذا لا تصح الدعوى وكذا لو ادعى انه أخذ فلان بغير حق وكذا لو ادعى انه ارتشى لا يصح أيضاً بدون التفسير فان فسر على الوجه

يسمع والافلا ۞ رجل فر من ظالم فأخذه انسان حتى أدركه الظالم فأخذه على قول محمد  
 يضمن كفاتح القفص والفتوى في هذه المسئلة على هذه الرواية بخلاف مسئلة السعاية  
 وكذا الورجل يطالب رجلا فأخذه وأخسره هل يضمن الدال على هذا والسعاية الموجبة  
 للضمان أن يقول شيئا هو سبب لاخذ المال وهو لا يكون به قاصد الحسبة فان كان قاصد  
 الحسبة لا يكون سعاية وتفسير السعاية قال شمس الاسلام لو قال عند ظالم فلان وجد ما لا  
 أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد الفجور بأهلى فان كان السلطان  
 ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعياموجبا للضمان اذا كان كاذبا فيما قال وان  
 كان صادقا فيما قال الا انه لا يكون متظالما ولا محسبا في ذلك فكذلك وان قال انه ضربني أو  
 ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا اه ۞ لو وقع في قلبه أنه يجي الى امرأته أو أمته فرفع  
 الى السلطان فغرمه وظهر كذبه لم يضمن الساعي عند الشيخين وضمن عند محمد وبه يفتى لغلبة  
 السعاية في زماننا ۞ وفي فتاوى الديناري قال للسلطان (١) فلان يازن فلان فاحشه  
 ميكنه وقوم ملامت ميكنه بازغى يستدفعه السلطان لا يضمن القاتل (٢) كه امر  
 معروف غمرني ذكره في الفصولين ۞ قال في الوقاية لو سعى بغير حق يضمن عند  
 محمد زجره وبه يفتى اه ۞ ذكر البرزوي انه لو سعى الى السلطان فغرمه روى عن بعض  
 علمائنا أنهم أفتوا بضمن الساعي وبعضهم فرقوا بين سلطان وسلطان بأنه اذا كان معروفا  
 بتعريم من سعى اليه ضمن والا فلا قال ونحن لا نفتي به فانه خلاف أصول أصحابنا اذا سعى  
 سبب محض لا هلاك اذا السلطان يغرمه اختيارا لا طبعها ولكن نكل الرأي الى القاضي اذ  
 الموضوع مجتهد فيه ۞ اشترى شيئا فقبل له شريته ثم غال فسهى المشتري البائع عند  
 ظالم فأخسره ضمن ان كان كاذبا لا لوصادقا ۞ وفي فتاوى القاضي ظهير الدين في الوصايا ادعى  
 عليه سرقة وقدمه الى السلطان يطالب منه ضربه حتى يقر فضر به مرة أو مرتين وجاسه تخاف  
 من التعذيب والضرب فصعد السطح لينقذ نفسه عن السطح فأتى وقد غمره في هذا الامر  
 فظهرت السرقة على يد غيره فلأورثه أخذ مدعى السرقة بدينه مورثهم وبغرامة أداها الى  
 السلطان من الفصولين ۞ وفيه (٣) اسب يكرى او لاغى كرفتند خد او ند اسب ديكرى  
 غود اسب خود را خلاص كرد قيل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين انه يضمن ولو كان الرواية  
 بخلافه وهى انه اذا دل المودع سارقا ضمن لا التزامه بالحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها  
 بمسئلة السعاية بغير حق اه ۞ اشترى جارية بغيبة الخامس ومضت مدة فأخسره بها  
 انسان فأخذ الخاسر يضمن قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة يأخذون الدامغان

(١) ان فلانا يعمل الفاحشه مع زوجة فلان والناس يلومونه فلا يزجر

(٢) لانه امر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٣) أخذوا فرس رجل للسخره فارى فرس آخر واستخلص فرسه

من جميع السلع فن أخيرهم ببيع أو شراء حتى أخذوا الدماغان أو الجباية منه يضمن  
 ولله مظلوم أن يرجع عليه ❀ أخبر الظلمة أن لفلان حنطة في مطهورة فأخذوها منه فله أن  
 يرجع بها على المخبر وكذا إذا علمها النظم لكن أمره الساعي بالأخذ يضمن ❀ شكاً عند  
 الوالي بغير حق وأتى بها ففُضرب المشكوك عليه فكسر سنده أو يده يضمن الشاكي أرشه  
 كالمال وقيل أن من حبس بسعاية فهرب وتسور جدار السجن فأصاب يده تلف يضمن  
 الساعي فكيف هنا فقبل أن تفتي بالضمان في مسألة الهرب قال لا ولومات المشكوك عليه بضرب  
 القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فحمايته لا تقضى إليه غالباً ❀ قال لغيره ادفع  
 هذه المقيمة إلى أحد من الصغارين ليصلحها فدفعتها إلى أحد ونسبه لم يضمن كالمودع إذا  
 نسي الوديعة أنها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعد ❀ ادفع هذا الغزل إلى نساج ولم يعينه  
 ولم يقل إلى من شئت فدفع وهرب المدفع إليه لا يضمن كذا في الغصب من القنية ❀ قوم  
 وقعت بهم المصادرة فأمر وارجلان يستقرض لهم ما لا ينقضي في هذه المؤنات ففعل فالمقرض  
 يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الآخر إن شرط الرجوع يرجع وبدون  
 الشرط هل يرجع اختلف المشايخ فيه هذه في الوصايا من الخلاصة ❀ رجل قال لغيره كل هذا  
 الطعام فانه طيب فأكله فازا هو مسموم فبات لا يضمن كالمودع لغيره اسلك هذا الطريق فانه  
 آمن فسلكت فأخذته للصمص لا يضمن كذا في ضيخان من الغصب ولو قال له لو مخوفوا وأخذ  
 مالك فانا ضامن يضمن ذكره في القصولين عن فوائد طهير الدين ثم قال فصار الأصل أن  
 المقرور أن يرجع على الغار لو حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة  
 كما قال الطحان لرب البراجعه في الدلو فجعله فيه فذهب من الثقب إلى الماء والطحان كان  
 بالمياه يضمن إذ غره في ضمن العقد وهو يقتضي السلامة ثم قال نقلا عن المحيط ما ذكر من  
 الجواب في قوله فإن أخذ مالك فانا ضامن بخلاف لما ذكره القدروري فقد ذكر أن من قال لغيره  
 من غصبك من الناس أو من بايعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو باطل اه ❀ رجل قال  
 لا تخرق ثوب فلان تخرقه فالضمان على الذي خرقة لا على الآخر من الخلاصة من الغصب  
 ❀ رجلان على شطى نهر فقال أحدهما لآخر ما أرم بها سي إلى فرماه فضاغ في الماء يضمن إذا  
 كانت قوته لورمي بوجهه إلى الشط والافلا ❀ أمر غيره أن ينظر إلى خاية هل صار خلا فتنظر  
 وسال فيها من أنفه دم وقد صار خلا يضمن النقصان ما بين طهارته ونجاسته من القنية من  
 الغصب ❀ الحر البالغ إذا أمر عبداً صغيراً أو كبيراً ما أذن في التجارة أو محجوراً عليه ليقتل  
 رجلاً خطأ فقتل محطوب مولى المأمور بالدفع أو الفساد وكذا في كل موضع لا يكون موجبا  
 للقصاص ثم يرجع مولى العبد بأقل من قيمته ومن دية المقتول على الآخر في ماله ولهذا التوقف  
 في حال استعماله يضمن كذا في الجنايات من الخلاصة ❀ رجل قال لصبي محجور أصعد هذه  
 الشجرة وانفض لي غارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الآخر دية الصبي وكذا  
 لو أمره بحمل شيء أو كسر حطب يضمن ولو قال أصعد هذه الشجرة وانفض الثمار ولم يقل

انفض لي فقه الصبي ذلك فعطب اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه يضمن سواء قال  
انفض لي الشجرة أو قال انفض ولم يقل لي ﴿ رجل رأى صياعاً على حائط أو شجرة فصاح به  
الرجل وقال له قع فوق الصبي ومات ضمن القاتل دينه ولو قال لا تقع فوق ومات لا يضمن  
﴿ ولو ان بالغاً أمر صياعاً يتخربق ثوب انسان أو يقتل دابته فضمن ذلك في مال الصبي ثم يرجع  
به على الأمر وكذا لو أمر بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم ترجع على عاقلة  
الأمر علم الصبي بفساد الأمر أو لم يعلم ولو ان عبداً أو ناعماً صياعاً يتخربق ثوب انسان  
قال أبو حنيفة يضمن الأمر ولو أمره بقتل رجل ففعل لا يضمن الأمر ولو أمر صياعاً بالغاً بقتل  
انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع بذلك على عاقلة الأمر ولو أمر صياعاً  
بالغاً لا يضمن الأمر ولو أمر بالغاً بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الأمر  
﴿ ولو ان عبداً محجوراً بالغاً أمر عبداً مثله بقتل رجل أو كافر بالغاً والمأمور صغيراً ففعل  
يرجع بالضمان على الأمر بعد العتق ولو ان صغيراً حرّاً أمره عبد محجور صغير بذلك ففعل  
ضمن الصغير ولا يرجع على العبد إلا أمره ههنا وان أعتق الأمر ﴿ ولو ضرب المعلم أو الأستاذ  
الصبي أو التلميذ بالمرء لا يضمن من جنابيات قاضيجان والاحيرة مرق في مسائل  
الاجارة مفصلة فليطلب منها ﴿ وفي الجنابيات من الخلاصة لو كان الأمر عبداً ان كان  
مأذوناً وهو صغير أو كبير والمأمور مأذون أو محجور صغير أو كبير يخاطب مولى الأمور بالدفع  
أو الفداء ثم يرجع بأقل من قيمة المأمور وارث الجنابة في رقبة الأمر كذا في الزكاة من  
الخلاصة ﴿ أمره أن يؤدى زكاة ماله عن نفسه أو قال هب لفلان شيئاً أو قال عوض الواهب  
لي عن هبته من مالك أو أنفق على عيالي أو من في فناء دارى من مالك ولا خط بينهما ولا شرط  
الرجوع قال الامام السرخسى يرجع المأمور في ذلك كله على الأمر وقال الامام خواهر زاده  
لا يرجع بغير شرط وفي الجنابيات والمؤمن المالية اذا أمر غيره بأدائها قال الامام البرزوى  
يرجع المأمور على الأمر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالبه من جهة العباد حساً  
والرجل اذا أخذ السلطان لبيصاره فقال لرجل خلصني أو اسير في يد الكافر اذا قال لغيره  
ذلك فدفع المأمور مالا وخصه منه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المسئلةين الا بشرط  
الرجوع وقال بعضهم في الاسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسى على  
أنه يرجع فيها بلا شرط الرجوع كافي المليون اذا أمر آخر أن يقضى دينه عنه اه ﴿ وفيها  
من الاجارة رجل استأجر حماراً من بخارى الى نصف فلما سار به بعض الطريق عي الحمار في  
الطريق يقال له بالفارسية فروماتدو كان صاحب الحمار بنفسه فامر هورجلان ينفق على  
الحمار وبين له الاجرة ففعل ان كان المأمور يعلم ان الأمر ليس بصاحب الحمار لا يرجع على  
أحد الا أن يكون الأمر ضمن له وان لم يعلم يرجع على الأمر انتهى وقام الكلام على  
هذا النوع من المسائل يأتي في باب الوكالة فليطلب هنالك ﴿ رجل دفع الى آخر مائة  
اسقى به أرضه ولا تسقى به أرض غيره فسقى به أرض الأمر ثم سقى أرض غيره فضاع الميزان

ضاح قبل أن يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاح بعد ما فرغ لا يضمن هذه في الوديعة  
 من الخلاصة ﴿١﴾ قال لا تخرأ دفع الى هذا الرجل دينار فادفع بحضرتة لا يرجع على  
 الآمر الا اذا كان بين الآمر والمأمور ﴿٢﴾ أخذوا عطا وقال الجارم اخنت ولدي مع ولدك  
 تاهرجه نخرج كني من حصته خود بدهم ففعل فأتخذ ضيافة فله أن يرجع على الآمر ان  
 كان ابنه صغيرا وان كان بالغالا يرجع الا أن يقول الاب على اني ضامن من وكالة القنية  
 ﴿٣﴾ اذا أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وفي كل موضع  
 لا يصح الامر لا يجب الضمان على الآمر ﴿٤﴾ الجاني لو أمر العوان بالاخذ فقيسه نظرا  
 باعتبار اظهار لا يجب على الجاني الضمان وانما يجب على الآخذ وباعتبار السعي يجب  
 على الجاني فيتامرل في ذلك عند الفتوى قال استاذنا الفتوى على ان الآخذ ضامن  
 على كل حال ثم هل يرجع على الآمر أم لا لان كان دفع المأخوذ الى الآمر رجوع وان هلك  
 عنده أو اسده تلك لا يرجع فان أنفق في حاجة الآمر بامر ففهم بمنزلة المأمور بالنفاق من  
 مال نفسه في حاجة الآمر على التفصيل الذي في كتاب الوكالة من الصغرى قلت والذي  
 في الوكالة انه لو أمر بانفاق ماله في حوائجه رجوع على الآمر وان لم يشترط الرجوع وأما الجاني  
 لو أرى العوان بيت المالك ولم يأمر بشئ أو الشريك أرى العوان بيت شريكه حتى أخذ المال  
 أو أخذ من بيته رهنا بالمال المطلوب لأجل ملكه وضاع الرهن فلا يضمن واحدهما  
 من الجاني والشريك بلا شبهة اذ لم يوجد منه ما أمر ولا حمل ودفع العوان يمكن وأما دفع  
 السلطان فلا يمكن كافي الفصولين عن المحيط وفيه نقلا عن فوائده صدر الاسلام طاهر بن  
 محمد لو كان الآمر ساكن في الدار أو استأجره على الحفر رجوع الحافر بما ضمن على الآمر  
 ﴿١﴾ زنى مردى را كفت كه اين خاكر ازين خانه بيرون انداز فلقاه ثم حضر زوج المرأة فقال  
 اني وضعت كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت ضمن المأمور وفيه عن عده خرق ثوب انسان  
 بامر غيره ضمن المخرق لا الآمر والذي يضمن بالامر السلطان أو المولى اذا أمر فقه وفيه  
 عن الذخيرة ضمن الآمر لو سلطانا لا لو غيره اذا أمر السلطان اكرام اذا المأمور يعلم عادة انه  
 يعاقبه ان لم يمثل أمره بخلاف غير السلطان فيضمن السلطان لا مأموره وفيه عن السير  
 التكبير ان مجرد أمر الامام ليس باكرام لو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل أمره وفيه  
 ومن الناس من جعل مجرد أمره اكراما ولو كان المأمور لا يخاف منه لو لم يمثل وذكر  
 في الاشياء ان الاب أيضا يضمن بأمر ابنه ﴿٢﴾ لو أمر قس غيره بانلاف مال رجل بغير مولا  
 ثم يرجع به على أمره لانه مستعمل للقس فصار غاصبا ولو أمره بابق أو قلة اقل نفسه  
 ففعل يضمن الأمر قيمته ولو أمره بانلاف مال مولا فأنلفه لم يضمن الأمر من الفصولين  
 قلت فسلم مما قرر ان الأمر لا يضمن بالامر الا في ستة الاولى اذا كان الأمر السلطان  
 الثانية اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان أباً للمأمور الرابعة اذا كان المأمور صيبا

(١) قالت امرأه لرجل الق هذا التراب من هذا البيت في الخارج

والآمر بالقول يتعرض لهذا القيد في الاشياء ولا بد منه يرشدك اليه ما نقلناه عن قاضي خان آقا السادسة اذا أمره بحفر باب في حائط الغير الضمان على الحافرو ويرجع به على الأمر ثم وجدت أخرى وهي جاء بداية الى النهر ليغسلها فقال لرجل أدخلها النهر فأدخلها فغرقت وكان الأمر سائس الدابة لرجل آخر ولم يعلم الأمر بذلك فلو كان الماء بحال لا يدخل الناس دوابهم فيه ضمن ربهم أيهما شاء فلو ضمن الأمر ويرجع على السائس كما في الفصولين فيصير المستثنى سبعا ثم وجدت أخرى وهي صاحب حاقوت أمره اجبره الى إرسال له الماء في طريق المسلمين ففعل وعطب به انسان عن أبي يوسف يضمن الأمر ولو أمره بالوضوء فوضأ كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون للموضئ ومنفعة الارسال تكون للأمر كما في آخر الاجارة من قاضي خان وفيه من الجنائيات لو أمر اجيرا أو سقاء برش الماء في فناء دكانه فعطب به انسان ضمن الأمر لا الراس انتهى ثم وجدت أخرى وهي لو أمر آخر ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر ان الشاة لغيره يضمن المأمور ويرجع على الأمر فقول بعضهم الأمر لا يضمن بالأمر الا في خمسة ليس حصرا يعتد به كما ترى اذ قد بلغت ثمانيا ١ لو أراه قوسا وقال له مده فمده فانكسر لا يضمن ولو لم يكن بأمره ضمن ولو دفع اليه درهما لينقذه فمعه فانكسر فهو على هذا وقد مر ٢ دفع اليه قنما مقيدا بسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلسلة فابق القن لم يضمن اذا أمر بشئين وقد أتى باحدهما ٣ دفع به الى رجل ليكرهه ويشتري له شيا بكرائه فعمى البعير فباعه وأخذ غنمه فهلاك لو كان في موضع يقدر على الرفع الى القاضي أو يستطيع امساكه أو رده أعمى ضمن والا فلا ٤ (١) يكنى رمال داد كه بفسلان كس چون خط بستني بدهي فدفعه بلا خط ضمن ٥ (٢) يكنى راعيني داد كه بيش فلان أمانت نه وي در خانه خود نه ا حتى هلك ذكر في المبسوط ما يدل على انه لا يضمن اذ قال لو أعطى رجلا قلب فضه وقال ارهنه لي عند فلان بعشرة وقيمتها عشرون فامسكه المأمور عنده فاعطاه عشرة وقال رهنه كما قلت ولم يقل رهنه عند آخر ثم هلك القلب عنده فلو تصادق على ذلك رجع بالعشرة على الأمر وكان أمينا في القلب اذ الرهن من نفسه لم يجز فهذا أمين أمره ان يودع عند آخر فلم يفعل أو أمره ان يبيع فلم يبيع فلا يصير مخالفا ويرجع اذ أقرض وهو مقربه ٦ أمر بليذه بالبيع وتسليم الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن لم يضمن اذ الوكيل لا يلزمه اتمام ما تبرع به ٧ دفع الى آخر انفا فقال ادفعه الى فلان اليوم ولم يدفعه لا يضمن لانه لا يلزمه ذلك من الفصولين ٨ ولو أمر غيره بان يتصدق بالف من ماله على جنس فتصدق المأمور على غيره ضمن المأمور ٩ أمره بان يتصدق بشئ من ماله ودفع اليه فتصدق

(١) أعطى لرجل مالا وقال اعطه لفلان وخدمته سندا

(٢) اعطى عينا لرجل وقال ضعه عند فلان امانة فوضعه الرجل في بيته



المأمور على أب نفسه أو ابنه جازا جماعا كذا في قاضي خان من الوصايا لله ما دين على  
 خزينة السلطان أو الديوان ولا يستخلص الأبالرشا والهدايا للسعاة فيه فأمر أحدهما صاحبه  
 بهما على أن يعطى له بمحضته بصح ويرجع لله قال لا تخرب لفلان عن ألف درهم فهو هب  
 كانت الهبة من الآخر ولا يرجع المأمور على الآخر ولا على القابض وللا ممران يرجع في  
 الهبة والدافع ممنوع لله ولو قال هب لفلان ألف درهم على أني ضامن ففعل جازت الهبة  
 ويضمن الآخر للمأمور ويرجع الآخر في الهبة دون الدافع هذه في الوكالة من القنية قلت  
 وبعض هذه المسائل يطالب من الوكالة من كذا هذا جماعة أخر كل واحد منهم حاربه من  
 رجل وسلم إليه الخرم قال أصحاب الخرم لو واحد منهم أذهب أنت معه تمامه الخرم فانا  
 لا نعرفه فذهب الرجل مع المستأجر فقال له المستأجر ففعل هنا حتى أذهب أنا بالخمر وأجل  
 الجواني وأجى، البتة فذهب المستأجر بالخمر ولم يقدر عليه قالوا لا يضمن المتعاهد لان  
 أصحابه أمره بتعاهد ما كان في يد غيرهم فلم يكن ذلك ابتداء من الجارة من قاضي خان  
 لله أمر رجل بالضرب فنه عشرة أسواط فضر به أحد عشر سوطا فقات ضمن نصف قيمته اذ  
 المعتبر في القتل عدد الجناية وهذا الفقه وهو ان القليل من الجراحة في القتل مهلك والأكثر  
 في غير القتل غير مهلك فاعتبر فيه عدد الجناية من الفصولين وفي الاشباه من الجنائيات  
 لو أمره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضر به أحد عشر سوطا فرفع عنه ما نقصته العشرة  
 وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وبالعشرة أسواط ونصف قيمته انتهى رجلان في  
 سفينة معهم ممتع ثقلت السفينة فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على أن يكون متاعى  
 بينك وبينى أنصافا قال محمد هذا فاسد وضمن مالك المتاع نصف قيمة متاعه من مشتمل الهداية  
 قال في الاشباه عن القنية اذ اخيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة والقوا فالغرم بعدد  
 الرأس لانها لحفظ النفس انتهى لله قال لرجل اقتل عبدي لم يحل قتله ولو قتله لم يضمن وان  
 قتل انسانا امره يضمن الديية كما في مشتمل الهداية وفي المجمع لو قال اقتلني ففعل اقتص  
 منه ومضى في آخر خلاف الزفر ويوجب في ماله الديية في أخرى انتهى وذكر هشام عن محمد  
 رجل قال لغيره اقطع يدي قطع لاشي عليه ولو قال اقتلني فقتله فعليه الديية بالاجماع ولو قال  
 اقتل ابني أو اقطع يداي وهو صغير أو قال اقتل أخى وهو وارثه فقتله لا يقتص من القاتل  
 ويوجب عليه الديية ولو قال اقتل عبدي أو اقطع يده ففعل لا يضمن شيئا من الوجيز وفيه عن  
 الفتاوى لو قال لا تخرب عتكدى بفلس أو بألف فقتله يقتص به انتهى لله رجل قال لا تخرب  
 لي بابا في هذا الحائط لغيره ضمن الحافر ويرجع على الآخر وكذا لو قال احفر في حائطى وكان  
 ساكنا في تلك الدار لانهم من علامات الملاك وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال له احفر ولم يقل  
 لي ولا قال في حائطى ولم يكن ساكنا فيه ولم يستأجره عليه لا يرجع على الآخر كذا في الجنائيات  
 من الخلاصة

﴿الفصل الثالث فيما يضمن بالنار وما لا يضمن﴾

رجل أراد ان يحرق حصا ئد أرضه فأوقد النار في حصا ئده فذهبت النار الى أرض جاره فأحرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو أحرق حصا ئده تعدى النار الى زرع جاره لانه اذا علم كان قاصدا احراق زرع الغير قالوا ان كان زرع غيره يبعده عن حصا ئده التي أحرقها وكان يأمن ان يحترق زرع جاره ولا يطير شيء من ناره الا شرارة أو شرارتان فحملت الريح ناره من أرضه الى أرض جاره فأحرق زرع الجار وكنه لا يضمن فاذا كان أرض جاره قريبا من أرضه بان كان الزرعان ملتصقان أقر بيان من الالة صاق على وجهه ان ناره فصل الى زرع جاره يضمن صاحب النار زرع الجار وكذلك رجل له قطن في أرضه وأرض جاره لاصقة بأرضه فأوقد النار من طرف أرضه الى جانب القطن فأحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي أوقد النار لانه اذا علم ان ناره تعدى الى القطن كان قاصدا احراق القطن ﴿رجل أوقد تنوره نارا قال في فيه من الخطب ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته ونعدى الى دار جاره فأحرق يضمن صاحب التنور ﴿رجل مري نار في ملكه أو في غير ملكه فوقعت شرارة من النار على ثوب انسان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يضمن لانه لم يتخلل بين رجل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح بشر من النار فألقته على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه هكذا ذكر في النوادر عن أبي يوسف وقال بعض العلماء ان مري بالنار في موضع له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى وهكذا لو وضع جرة في الطريق فأحتل به شيء ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فأحرق شيئا في غير الموضع الذي وضعها فيه قال الشيخ الاجل السرخسي اذا وضع الجرة في الطريق في يوم الريح يكون ضامنا وذ كر شمس الائمة الحلواني في كتاب السير اذا وضع جرة في الطريق أو مري نار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه وذكر الناطقي أوقد نار في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى دار رجل آخر وأحرقها لا يضمن فعمل وقال لان جنبايته قد زالت وذكر في الجنبايات مسألة تدل على صحة ما قال الناطقي ان جنبايته قد زالت ﴿حساد ضرب حديد اعلى حديد محمي فانتزعت شرارة من ضربه فوقعت على ثوب رجل يعرف الطريق فأحرق ثوبه يضمن الحداد وذكر الناطقي حداد يجلس في مكان اتخذ في حافوته كبراء يعمل به والحافوت الى جانب طريق العامة فأوقد الحداد كبراء اعلى حديد له ثم أخرج حديد فوضعه على علته وطرقها بطرقة فتطاير ما يطاير من الحديد الحماة وخرج ذلك من حافوته وقتل رجلا أوقعا عين رجل أو أحرق ثوب انسان أو قتل دابة كان ضمان ما تلف بذلك من المال والدابة في مال الحداد دية القتل والعين تكون على قاتله لان ما طار من دق الحديد وضربه فهو كجنبايته بيده لا عن قصده ولو لم يدق الحداد لكن احتملت الريح عن بعض النار

من كبره أو بحديدة محمأة وأخرجته الى طريق المسلمين فقتلت انساناً وأحرقت ثوب انسان  
أو قتلت دابة كان هــ دراهمه هذه الجملة من قاضي خان ؕ استأجر أرضاً واستعارها  
فأحرق الحصاد وأحرق شيئاً في أرض أخرى فلا ضمان عليه لأنه غير متعدي في هذا التسبب  
فأشبهه حافر البئر في دار نفسه وقيل هذا إذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت أما إذا كانت  
مضطربة يضمن لأن موقد النار يعلم أنها لا تستقر في أرضه هذه في آخر الاجارة من الهداية  
ؕ أو قد نارا فأحرق دار جاره لم يضمن لو أوقد نارا أو قد نارا أو قد مثلها وأطلق الجواب شمس الأئمة  
المرحسي وقال لا يضمن ؕ أو قد نارا في ملكه يوم الريح ليخبر فاحترق الحشيش ومهرت  
النار الى الاكك داس واحترقت لو كانت الريح تهب الى جانب الككس ضمن والا فلا إذا  
للانسان الايقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة من الفصولين ؕ أمر ابنه البالغ  
ليوقد نارا في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأنفقت شيئاً يضمن الاب لأن الأمر قد صح  
فانتقل فعمل الابن اليه كالأب امره بالباشره الاب ؕ أمر صلياً بأن له بالنار من باغ فلان فجاءها  
وسقطت منه على حشيش وتعدت الى الككس فاحترق يضمن الصبي ويرجع به على الأمر  
من جنائيات القنينة ؕ وفيها دار بين شريكين لأحدهما فيها الأنعام باذن شريكه واذن  
الآخر لرجل بالسكنى فيها ففسكن وأوقد فيها نارا فاحترقت الدار والأنعام باذن شريكه واذن  
والدار في الايقاد المعتاد قلت هكذا وجدته مكتوباً لكن تقييده بالايقاد المعتاد أوقع على شبهة  
فيه ؕ حمل قطننا الى الداف فلقيته في السكة أمره أنه تحمل قطناً من النار فاحترق القطن  
فأحرقه لم يضمن ان كان ذلك من حركة الريح والآنظر ان كانت المرأة هي التي مشت  
الى القطن ضمنت وان مشى صاحب القطن الى النار لم يضمن ؕ رجلان كانا يدبغان جلودا  
في حانوت واحد فاذاب أحدهما شحمه في مرجل فخاس فصب فيه ماء ليسكن فالتهب الشحم  
وأصاب السقف فاحترق متاع صاحبه وأمنعه الجيران لم يضمن انتهى ؕ رجل أحرق  
كدس الرجل قال محمـد لو كانت قيمة البر في السنبل أكل من قيمته لو كان خارجاً عن السنبل  
كان عليه الجمل من قاضي خان في الفصل الاول من الغصب ؕ لو وقعت جرة من يده على  
الطريق ثم من الارض أصابت ثوب انسان فاحترق يضمن من الخلاصة

#### ❦ الفصل الرابع فيما يضمن بالماء وما لا يضمن ❦

لو صب الماء في ملكه وخرج عن صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئاً فالقياس ان لا يكون ضامناً  
لأن صب الماء في ملكه مباح له مطلقاً ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم  
انه يتعدى الى أرض جاره يكون ضامناً لأن الماء سيال فاذا كان يعلم عند الصب انه يتعدى  
الى ملك جاره يكون ضامناً كما لو صب الماء في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسد به كان  
ضامناً وذكر الفقهاء أبو جعفر اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره قال هذه المسئلة  
على وجوه ان أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان

ضامنا وان كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره  
 بالسكر والاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحائظ المائل  
 وان لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام حتى يتعدى الماء الى أرض جاره لا يضمن وان  
 كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة حتى يعلم انه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض  
 جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة حتى يصير مانعا ويمنع من السقي قبل ان يضع المسناة  
 وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي قال في الخلاصة من الشرب وان لم تكن أرضه في صعدة  
 لا يمنع قال والمذكور في عامة الكتب انه اذا سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن  
 انتهى ❶ ولو كان في أرضه نقب أو حجر فان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره  
 كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا وذكر الناطقي اذا سقى أرضه فخرج الماء الى  
 أرض غيره لا يضمن ولو صب الماء الى أرضه صبا خرج منها الى أرض غيره ❷ كان ضامنا  
 ❸ رجل سقى أرضه من نهر العامة وكان على نهر العامة أنهار صغار مفتوحة فوهادتها  
 فدخل الماء في الأنهار الصغار ففسدت بذلك أرض قوم قال الشيخ الاجل ظهير الدين  
 يكون ضامنا كانه أحرى الماء فيها هذه الجملة سوى المنقول من الخلاصة من قاضي خان  
 من الجنائيات ❹ أحرى الماء في النهر ما لم يتحمل النهر فدخل دار انسان بغير نقب ضمن ما تلفه  
 ولو دخله من حجر ولو لا الحجر لما دخل والجرح حتى لم يضمن ❺ انشق النهر وخرب بعض  
 الارض لا يؤخذون بضمن الارض من الفصولين ❻ وفي الخلاصة من الشرب نهر يجري في  
 أرض قوم فانفتح النهر وخرب بعض أرض قوم لا يحاسب الارضين ان يأخذوا بالحساب  
 النهر بعمارة النهر دون عمارة الارض انتهى ❽ سقى أرضه وأرسل الماء الى النهر حتى جاوز  
 أرضه وقد كان طرح رجل أسفل منه في النهر ترابا قال الماء عن النهر وغرق قصيلا ضمن  
 من أحدث في النهر لا من أرسل الماء له حق في النهر ولم يعرف عما حدث فيه ❾ سقى  
 أرضه فانبت الماء من أرضه فافسد أرض جاره أو زرعه لم يضمن ولو أرسل الماء فافسده  
 ضمن من الفصولين ❿ ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال بها الماء الى الطاحونة فخربت  
 الطاحونة ان كان النهر لا يحتاج الى الكرى لا يضمن وان كان يحتاج وعلم انها خربت من  
 ذلك يضمن ❶ رجل قلع شجرة له على ضفة نهر فانقطع النهر وأخذ التراب وألقاه في موضع  
 شجرتة حتى سواه وتركه ثم ان أرباب النهر استأجروا رجلا ليكنس النهر فأحرى فيه الماء  
 ليبتل النهر حتى يسهل كربة فارسل الماء في النهر ونام في الطريق وكان ذلك في الليل فلما  
 انبه وجد الماء قد خرج من موضع قلع الشجرة وغرق كدس حنطة لرجل أما الاجير فلا يضمن  
 وأما قلع الشجرة (١) يكفه النهر حتى ساوت جانب النهر يضمن ❷ سكر النهر والمشتري فانشق  
 الماء وخرب قصر رجل ضمن وقد ذكر قبل هذا اذا كان السكر بالتراب اما اذا كان السكر

(١) قوله يكفه النهر حتى الخ هكذا في الاصل ونص الهندي وأما قلع الشجرة ان كانت الشجرة  
 بلغت النهر حتى ضاق جانب النهر لا يضمن وان لم تبلغ جانبي النهر فقلع النهر ضمن اه

بالخشب والحشيش له ذلك باذن الشركاء وبغير اذنه **❦** وفي فتاوى البقالى لو فتح الماء  
 وتركه فازداد الماء وفتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء الماء لم يضمن وعليه الاعتماد وانما يضمن  
 اذا ارسل الماء على وجهه لا يحمته له النهر وقد ذكرنا انه اذا سبق غير معتاد يضمن وتفسير  
 الضمان ان تقوم الارض من روعة وغير روعة فيضمن الفضل ولو سدانها بالشركاء حتى  
 امتلأ النهر وانبت وقطن رجل أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر أنما رصغار مفتوحة  
 القوهات فدخل الماء في القوهات وأفسد زرع غيره ضمن في الوجهين من الخلاصة في  
 الشرب **❦** سقى أرضه ولم يستوثق في سد الشق حتى أفسد الماء الشق وأخرّب أرض  
 جاره ضمن اذا كان النهر مشتركا وقصر في السد **❦** له نهر لم يحفظ شطه فازداد الماء وغرقت  
 أرض جاره لم يضمن **❦** فتح الماء الى كرده واشتغل بعمل آخر فلم يشعه به حتى امتلأت  
 وتجاوز الماء الجوامع وأفسد زرع جاره ضمن ولو مالا هاد حتى خرج الماء ضمن وان كان  
 غائبا ههنا اذا كان أرض الساقى بحال لا يستقر الماء فيها فاذا استقر فيها ثم خرج لا يضمن  
**❦** جدول مشترك بين الجيران على رأسه راقد يفتح كل واحد من الشركاء ويسقى أرضه  
 ويسد عقيب السقى به جرت عادتهم فتركه أحدهم مفتوحا بعد السقى حتى غرقت أرض  
 بعضهم لا يضمن لما كان له حق الفتح والسقى من القنية في الشرب **❦** سقى أرضه فخرج  
 الماء منها الى غيرها فافسدت متاعا وزرعا أو كرا بالايجكون ضامنا لانه متصرف في  
 ملكه فيباح له مطلقا **❦** لو حفر نهر في غير ملكه فانبثق الماء من ذلك النهر وغرق أرضا  
 أو قرية كان ضامنا لانه سبيل الماء في غير ملكه فيضمن **❦** ولورش الطريق فغطب انسان  
 بذلك كان ضامنا هذا رش كل الطريق وان رش بعضه فمر انسان في الموضع الذي رش ولم  
 يعلم بذلك فغطب كان ضامنا وان علم بذلك فرفيه مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال مشايخنا  
 وفي الكتاب أطباق الجواب وأوجب الضمان على الذي رش وان مررت دابة فغطبت يضمن  
 على كل حال أى سوارش البعض أو الكل من قاضى خان **❦** قال في النصولين لو تعدى  
 برشه ضمن والا فلا يضمن بان رش هو كالعادة لدفع الغبار ولو رأى سائق الدابة الماء قد رش  
 فساقه لم يضمن الراش ولو لم يره أو كان بالليل ضمن كذا أفق بعضهم **❦** ولو صب فيه ماء  
 فأنجس مدفرق به انسان أو ذاب ثم زلق ضمن ولورش فيه الماء فجاء رجل بحمارين فتقدم  
 صاحبهما الى أحدهما يقوده فتبعه الحمار الا آخر فزلق فلو كان سائقا لم يضمن الراش اذا تلف  
 يضاف الى سوقه انتهى **❦** وحارس السوق اذا رش الماء يضمن ما غطب به على كل حال  
 ههنا كاه في طريق العامة وأما في السكة الغير نافذة اذا رش فيها من هو من أهلها لا يكون  
 ضامنا من جنابات قاضى خان **❦** رمى الثلج في طريق فسقط عليه انسان ضمن وكذا  
 لو رماه في ممر الدواب للاذن في الاتقاء بشرط السلامة وكذا في سكة نافذة وأما في غير النافذة  
 فلو رماه فيها أصحاب الدور فهلاك انسان لم يضمن وارقد ذكر القاضى ظهير الدين الصحيح انه  
 لا يضمن في النافذة وغيرها من النصولين **❦** لو أخذ الجمل في طريق البهايم الى شرب الماء

فزلقت فيها بهيمة لا يضمن ﴿١﴾ نقب موضعاً من حوض اسقى الماء فوقع فيه أعمى فتألف فعليه الضمان كن وضع قنطرة على نهر العامسة وهلك بها شيء يضمن وقال القاضي بدين الدين لا يضمن لانه مأذون برفع الماء ولا يتيأله الا بالنقب من جنائيات القنينة ﴿٢﴾ أرسل في أرضه ماء لا تحتسمله أرضه فتعدى الى أرض غيره فافسد ما فيها من الزرع كان ضامناً وان كان يعلم ان أرضه تحتمل ذلك الماء لا يضمن من فصل النار من قاضخان ﴿٣﴾ صبي بال على سطح فنزل من الميزاب وأصاب ثوباً فافسده غرم الصبي من الفصولين روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى على من صب الماء الحار على رأس انسان حتى ذهب سمعه وبصره وعقله وشعره باربعة ديات ولومات من ذلك لم يجب الادية واحدة ذكره في الوجيز من الجنائيات والله أعلم

### ﴿الباب الثاني عشر في مسائل الجنائيات﴾

الجنابة لغة اسم لما يجنبه المرء من شرا كتسببه وفي الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو في نفس لكن في عرف الفقهاء يراد بالطلاق اسم الجنابة فعل محرم في النفس والاطراف ذكره في إيضاح الاصلاح أخذنا من التبيين ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول

### ﴿الفصل الاول في الجنابة باليد مباشرة وتسيباً﴾

المباشرة ضامن وان لم يتعمد ولم يتعد والمتسبب لا يضمن الا ان يتعمد ولو رمى سهماً الى هدف في ملكه فاصاب انساناً ضمن ولو حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمن ولو في غير ملكه ضمن ولو سقط انسان من حائط على انسان في الطريق فقتله كان ضامناً بدية المقتول بمنزلة نائم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً ولومات الساقط عن كان في الطريق فان كان ذلك ماشياً في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشي في الطريق فلا يمكنه التجرع عن سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفاً في الطريق قائماً أو قاعداً أو نائماً كان دية الساقط عليه لانه متعمد في الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامناً لما تلحق به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمداً في الوقوف والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل وان مات الاسفل به في الاحوال كلها الا ان الاعلى مباشر قتل الاسفل وفي المباشرة المالك وغير المالك سواء كان نائم في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامناً لانه مباشر في قتله من قاضي خان ﴿١﴾ ولو رمى شخصاً بظنه صبيداً فاذا هو آدمي أو حريمي فاذا هو مسلم وجبت الدية وكذا لو أغرق صبي في البحر تجب الدية عند أبي حنيفة وقالوا يقتص منه ﴿٢﴾ واذا اتى صفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلماً ظن انه مشرك فلا قود وتجب الدية هذا اذا كانوا مختلطين وان كان في صف المشركون لا تجب الدية لسقوط عصمته بتكثير سوادهم ﴿٣﴾ ومن شج نفسه وشبهه رجل وعقره أسد وأصابته حية فمات من ذلك فعلى الاسد ثلث الدية لان فعل الحية والاسد جنس واحد لكن دية هدر



في الدنيا والاخرة فصار كانه تلف بثلاثة أفعال فيكون التسلف بكل واحد ثلثه فيجب عليه  
 ثلث الدية ﴿١﴾ ومن شهر على رجل سلاحا ليلا أو نهارا أو شهر عساليا في مصر أو غيرها في  
 طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه من الهداية ولو شهر عليه  
 عصا أو رافى مصر فقتله فقتل به ذكره في الإصلاح ﴿٢﴾ وإن شهر المحنون على غيره سلاحا  
 أو الصبي فقتله المشهور عليه أو رافى عليه فقتله في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه ﴿٣﴾ ولو ضرب  
 الشاهر المشهور عليه بسلاح في المصر فأنصرف فقتله المشهور عليه اقتص من المشهور  
 عليه ومن دخل على غيره ليلا وأخرج السرقة فاتبه رب المال وقتله فلا شيء عليه إذا  
 كان لا يمكن من الاسترداد إلا بالقتل ولو شهر الأب على ابنه سلاحا ولا يمكن دفعه إلا  
 بقتله لا بأس بقتله من الهداية ﴿٤﴾ أراد أن يكره غلاما أو امرأة على فاحشة فلم يستطعها  
 دفعه إلا بالقتل فدمه هدر كافي مشتمل الهداية عن المنية ﴿٥﴾ وفي الوجيز لو قطع الوالد  
 الأصبع الزائد من ولده لا يضمن وإن قطع غيره ضمن عن محمد لو اجتمع الصبيان أو المجانين  
 على رجل يريدون قتله وأخذ ماله ولا يقدر على دفعهم إلا بالقتل ليس له أن يقتلهم ولو قتلهم  
 ضمن ديتهم اه قلت وهذا مشكل يظهر بالتأمل ﴿٦﴾ ولوروى رجل عمدا فقتلهم منه إلى  
 آخر فأتا فعليه القصاص للاول والدية للثاني على عاقلته لأن الاول عمدا والثاني أحد فوجي  
 الخطأ ﴿٧﴾ ومن له القصاص في الطرف إذا استوفاه ثم سرى إلى النفس ومات المقتص منه  
 يضمن المقتص دية النفس عند أبي حنيفة وقال لا يضمن كالامام والبراع والجمام والمأمور  
 بقطع اليد من الهداية ﴿٨﴾ ولو قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله أن يقتل القاتل قصاصا  
 سواء قضى القاضى أو لم يقض ويقتل بالسيف ويضرب علاوته ولو أراد أن يقتله بغير  
 السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر إلا أنه لا ضمان عليه وصار مستوفيا حقه ولا ضمان  
 على ذلك هذا إذا قتل والامر ظاهر فاذا قتل فقال الولي كرت أمره لا يصدق في ذلك ويجب  
 القصاص على القاتل ﴿٩﴾ رجل أراد أن يخلق لحية رجل ليس له أن يقتله ولو أراد أن يقطع  
 سنه له أن يقتله هذا إذا قطع أما إذا جاء بالمبرد ليرد سنه فقتله فعليه الضمان ﴿١٠﴾ ولو ضرب  
 إنسانا ضربة لا أثر لها في النفس لا يضمن شيئا ﴿١١﴾ رجل صاح على آخر فأت من صيحته تجب  
 الدية ﴿١٢﴾ رجل أعطى صبيًا سلاحا لمسكه فغضب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة  
 المعطى ولو لم يقل له أمسكه المختار أنه يضمن وكذا لو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانقض  
 ثمارها فصدع دون سقط ضمن الأمر ولو دفع السلاح إلى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره  
 لا يضمن الدافع بالاجماع من الخلاصة ﴿١٣﴾ وضمان الصبي إذا مات من ضرب أبيه أو وصيه  
 نأديا عليهم ما عند أبي حنيفة خلافا لما هذه في الدعوى من المجمع قال في الاشباه الواجب  
 لا بتقيد بوصف السلامة والمباح بتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضى إلى النفس وكذا  
 إذا مات المعزور وكذا إذا مرى القصد إلى النفس ولم يتجاوز المعتاد لوجوبه بالمعقد ولو قطع  
 المقطوع يده يد قاطعه فميت ضمن الدية لأنه مباح فيميت بدو ضمن لو عزز وجتته فمات ومنه

المرور في الطريق مقيد بوصف السلامة ومنه ضرب الاب ابنه أو الام أو الوصي تأديبا  
 ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الام أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعليمات لا ضمان  
 فضرب التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومجمله في الضرب المعتاد  
 اما في غيره فيجب الضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فافضاها  
 وماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا **ك**ون الوطء أخذ موجب وهو المهر فلم يجب  
 به آخر وتماه في التعزير من الزيلعي اه **و** في قاضي خان لو ضرب الرجل ولده الصغير  
 في تعليم القرآن فمات قال أبو حنيفة يضمن الوالد دية ولا يرثه وقال أبو يوسف لا يضمن  
 ويرثه وان ضرب المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم اه **و** ولوروى مسلم فان بدوا العياذ بالله  
 تعالى ثم وقع به السهم فعلى الراعي الدية عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه ولوروى وهو مرند  
 فأسلم ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا وكذا اذا رمى حريا فأسلم كافي الهداية  
**و** ولو اراد من قطع يده عمدا ثم أسلم ثم مات أو جرح محمد أو شجر أو هدم دية من المجمع **و** ولو  
 شجر رجلا موضحة فذهب بها سمعه وبصره يجب أرش الموضحة في الموضحة ودية النفس في  
 السمع والبصر ولا يدخل أرش الموضحة فيها ولو شجره موضحة فذهب بها سمعه رأسه يجب  
 دية كاملة للشعر ويدخل أرش الموضحة فيها ولو شجره موضحة فذهب بها عقله **ك**ان  
 عليه دية النفس لاجل العقل ويدخل فيها أرش الموضحة وفي شعر الرأس واللحية اذا ذهب  
 ولم يثبت دية النفس وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض يجب حكومة عدل  
 وكذا في لحية الكوسج اذا كانت الشعر طاقات متفرقة وان سترت وهي رقيقة ففيها  
 دية وان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها وان حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل  
 ويؤجل حلق الرأس واللحية والشارب سنة فان لم تنبت تجب الدية فان أجل في الرأس أو  
 اللحية ومات المجنى عليه قبل الحول وقبل النبات لا شيء عليه في قول أبي حنيفة وقال  
 صاحباه فيه **ح**كومة عدل وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهو مالان  
 من الانف وان قطع نصف قصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس ولو ضرب أنف  
 رجل فلم يجرد ریح طيب ولا نبت ففيه حكومة عدل وفي بعض الروايات فيها الدية وذهب  
 الشعم عن زلة ذهب السمع وفي قطع كل الذر دية كاملة وكذلك الحشفة وحدها وان ضربه على  
 الظهر فقالت منفعة الجماع أو صار أحدا ب يجب دية النفس ولو طعن به ریح أو غيره في الدبر  
 فلا يستمسك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة وكذا لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول  
 ففيها الدية وان أفصى امرأه فلا يستمسك البول ففيها الدية وان كانت تستمسك فهي جائفة  
 يجب ثلث الدية وفي العينين والحاجبين والشفنتين وثدي المرأة وحلمتيها الدية وكذا في اليدين  
 والرجلين والاذنين والخصيتين والاليتين اذ لم يبق على عظم الورك لحم فان بقي من اللحم شيء  
 ففيه حكومة عدل وفي اشفار العينين الدية وفي أحدهما نصف وفي كل شفر ربيع الدية  
 وفي أصابع اليد الدية وفي كل اصبع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث من عشر الدية الا

الابهام وفي كل مفصل من الابهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية وان كان  
 الاسنان اثنين وثلاثين فذهب السكل ففيها دية وثلاثة اخماس الدية وفي اعوجاج الوجهه  
 وقطع فرج المرأة ان منع الوطء أو ضرب على الظهر فانقطع مائه ففي جميع ذلك دية كاملة  
 واختلفوا في حكمة العدل والقوى على انه يقوم عبدا بالهذه الاثر ثم معه فقد رالتفاوت  
 بين القيمين هو حكمة العدل وان قطع بعض اللسان فنع الكلام يجب فيه الدية وان منع  
 بعض الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية  
 بقدر ما فات من الحروف ولو شج دامية أو باضعة أو متسلاحة أو سمحا فاقطع ففيها حكمة  
 عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية لو خطأ وفي المنقطة عشر الدية ألف درهم وكذلك في  
 الهاشمية وفي الآمة ثلث الدية وفي الخائفة ثلث الدية اذا وصلت الى الجوف ولم تنفذ فاذا  
 نفذت وراءه ففيها ثلثا الدية ولو حاق رأس شاب فبنت أبيض لاشئ عليه في قول أبي حنيفة  
 وكذا اذا قطع الرجل وبه أخذ الفقيه وفي قطع اليد السلا حكمة عدل وكذا في قطع الرجل  
 العرجاء حكمة عدل ولو قطع اليد من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية  
 اليد وفي نصف الساعد حكمة عدل ولو قطع أطراف اليدين أو الرجلين روى الحسن عن  
 أبي حنيفة ان فيه حكمة عدل وفي الخصمين والعينين حكمة عدل وفي ذكر المولود ان  
 تحرك يجب القصاص في العمدة والدية في الخطا وان لم تحرك كان فيه حكمة عدل وتجب  
 الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكمة عدل وكذا في لسان  
 الاخرس يجب حكمة العدل واذا دفع امرأه وهي بكر فسقطت وزهبت عذرتها كان  
 عليه مثل مهر مثاها ولو ضرب سن انسان فحرك فأجل فان اخضر أو احمر يجب دية السن  
 خمسمائة وان اصابه فترأخ المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب شئ ولو اصابه فترأخ المشايخ فيه  
 اذا فأت منفعة المضغ وان لم تنفع الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فان لم  
 يكن واحد منهم ما ففيه روايتان والصحيح انه لا يجب شئ وان قلع سن بالغ فبنت لاشئ عليه  
 وكذا سن الصبي اذا بنت لاشئ عليه ولو ترع سن رجل فانترع المترع سنه سن النازع قصاصا  
 فبنت سن الاول كان على النازع الثاني أرض سن النازع الاول خمسمائة لانه لما بنت سن  
 الاول تبين ان القصاص لم يكن ولو بنت سنه اعوج كان فيه حكمة عدل ولو بنت نصف  
 السن كان عليه نصف أرشها ولو عض يد رجل فانترع صاحب اليد به وقلع سن العاض  
 لاضمان عليه في قول أبي حنيفة وقال ابن أبي ليلى عليه دية السن ولو عض ذراع رجل  
 فخذبه من فيه فسقط بعض أسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد لا يضمن  
 الاسنان ويضمن العاض أرض ذراع المجنى عليه ولو تسارع رجلان في حبل واحد كل منهما  
 أخذ طرفه بجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من  
 جانبه ومات ليس على القاطع شئ لانه قصد الصلح دون الهلاك هذه الجملة من قاضي خان  
 وفي الوجيز نقلا عن المنتقى رجلان مداحبلا فانقطع الحبل فسقطا وماتا ان سقطا على القفا

لا ضمان فيهما وان سقطا على الوجه فدية كل واحد منهما على صاحبه وان سقط أحدهما على القفا والآخر على الوجه هدر دم الساقط على القفا ووجبت دية الساقط على الوجه وان قطع أجنبي الجبل حتى سقطا وما تضمن القاطع اهـ وهكذا في الخلاصة ومثمل الهداية نقلا عن المختار فلم أدر من أين ذهب قاضي خان الى ما ذهب ولعله اطلع على رواية في المذهب فاخترها واليه اذهب ثم اني اطاعت على شاهد من قاضيان على ما ظننت به قال في فصل آخر من الجنایات منديل أو جبل طرفاه في يدرجلين يتجاذبان فانه قطع المنديل أو الجبل فسقطا وما تا قال أبو يوسف ان سقطا على قفاهما هدر دمهما لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وان سقطا على وجههما فدية كل على الآخر لانه مات بصنع الآخر وان سقط أحدهما على وجهه والآخر على قفاه وجبت دية الساقط على الوجه دون المستلقي وان قطع أجنبي هذا الجبل فوقه على قفاهما يضمن القاطع ديتهم ما وقية الجبل ولو وقع على وجهه هـ قال محمد فذلك لا يكون من قطع الجبل ولو وقع على قفاهما ذكر ابن رستم انه لا ضمان على قاطع الجبل اهـ رجلا ناصطدا فماتان واقع كل واحد منهما على وجهه لا شيء على واحد منهما وان وقع كل واحد منهما على قفاه فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان وقع أحدهما على قفاه والآخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر دية الآخر على عاقلة صاحبه صينان وقعت احدهما على الاخرى فزال بكاره احدهما بفعل الاخرى يجب مهر المثل على الصبية من الخلاصة وفيها ان المحنون اذا قصد قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن الدية رجل أراد أن يضرب بالسيف فاخذ آخر السيف بيده فغضب صاحب السيف سيقفه من يده فقطع نصف أصابعه ان كان من المفاصل فعليه القصاص وان لم يكن من المفاصل فعليه دية الاصابع ولو قطع ظفر غيره ان نبت كما كان فلا شيء على القاطع وان لم ينبت أو نبت منه عيبا فحكومة العدل لكن في المتعيب دون مالم ينبت وليس فيه أرش مقدور ولا قصاص ولو ضرب امرأه حتى صارت مستحاضة يجب الدية وفي الخزانة ينتظر حول ان برئت لا يجب شيء وان لم تبرأ فعليه الدية وفي الضلع اذا كسرت حكومة العدل وفي الصلب اذا رقت لكن بقدر على أن يجامع فحكومة العدل رجلا ن رجلا في بيت وليس معهم ما أحد وجد أحدهما مقتولا قال أبو يوسف أضمنه الدية وقال محمد لا أضمنه لعله قتل نفسه من الخلالة ضرب رجلا فصمت إحدى أذنيه يجب نصف الدية وان لم يذهب الزينة كما اذا ذهب ضوء إحدى العينين في شرح الطحاوي لانعلم فيمن اطلع على بيت غيره ففقت عينه شيئا منه وصاعن أحما بنا ومذهبهم انه هدر وقال أبو بكر الرازي هذا ليس بشيء ولزمه حكم الجنابة وقال الشافعي هو هدر لقوله عليه السلام من اطلع على دار قوم بغير اذنهم ففقوا عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا هو محمول على ما اذا لم يمكنه دفعه لا يفتق العين وهو هدر بالاجماع وفي كثر الرأس اذا نظر في باب دار انسان ففقأ عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكنه تعييته من غير فقأ العين وان أمكنه يضمن وقال الشافعي

لا يضمن في الوجهين ولو أدخل رأسه فرماه صاحب الدار فقفاً عيابه لا يضمن بالاجماع لانه  
 شغل ملكه كما لو قصد أخذ ثياباً به فدفعه حتى قتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خارجها  
 انقلبت فأس من قصاب كان يكسر العظم فانلفت عضواً انسان يضمن وهو خطأ والدية في  
 ماله لانه لا عاقلة للجسم ❶ امرأة غطت قدر أخرى تغلي فانصب شيء من شدة غليانها وأحرق  
 رجل صبي تضمن المغطية ❷ أبو الفضل صغيران يلعبان فصرع أحدهما صاحبه فانكسر  
 نخذه ولم يجبر حتى لا يمكنه المشي فعلى أقرباء الصبي من جهة أبيه خمسة مائة دينار ❸ أبو بكر  
 رحمه الله صبيان يرمون لعباً فاصاب سهم أحدهم عين امرأة وهو ابن تسع سنين أو نحوه فالدية  
 في مال الصبي ولا شيء على الأب وان لم يكن له مال فنظرة الى ميسرة قال أبو الليث وانما أوجب  
 الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجسم عاقلة واما اذا كان للصبي عاقلة وثبت بالبينه فعلى عاقلة  
 ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء ❹ نزع سن امرأة فجبن يوماً ونفق يوماً  
 فحكومت عدل من القنية ❺ وقال أبو حنيفة رجلان مدام شجرة فوقعت عليهما فقتلتها  
 فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه ❻ رجل أخذ بيد رجل فحبس الآخر فمده من  
 يده فأنزلت يده قال محمدان أخذها للمصافحة فلا شيء على الآخر وان أخذها ليغمزها  
 ضمن الآخر أشرب اليد ❽ ولو قلع سن رجل خطأ فأنبتا مكانها غرم رأسها وكذلك الأذن  
 لانها لا تعود الى حالتها الأولى ولهذا الوقع اسنان هذا المقولع ثانياً لا شيء عليه ولو نبتت  
 بنفسها صححة لا يضمن شيئاً ولو نبتت على عيب فحكومت عدل عن محمد رجل قلع سن صبي  
 أو حلق رأس امرأة فصالح الخاني أب الصبي أو المرأة على الدراهم ثم نبت السن والشعر  
 برد الدراهم وكذلك اذا كسرت فخرت فصالحه من مائة مائة مائة وفي قلم الاظفار اذا لم تنبت  
 قيل يجب كمال الدية وقيل لا يجب وان نبت أصفر أو أعوج ففيه حكومة عدل وان حلق  
 نصف اللحية أو الرأس قيل يجب نصف الدية وقيل يجب كمال الدية ولو حلق الشارب فالاصح  
 ان فيه حكومة عدل ولو سلخ جلدة الوجه لا رواية فيه عن اصحابنا وعلى قواعد المذهب  
 يجب كمال الدية ❶ حلق رأس رجل أو لحيته فقال كان أصلع أو كوسجماً لم يكن في عارضه  
 شعر فاجل سنة فلم يثبت فعليه الدية بقدر ما زعم الخالق انه كان في رأسه أو في لحيته من  
 الشعر وكذلك في الحاجبين والاشفاق كان القول قوله مع يمينه وعلى المجني عليه البينة  
 ولو مات المحلوق قبل الحول ولم يثبت الشعر لا شيء عليه ❷ لو تنف بعض لحية رجل يستأني  
 حولان فان التأم لم يجب شيء وان لم تلتم ففيه الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فيجب بحسبه  
 من الوجيز ❸ قال في الهداية الاصل في الاطراف انه اذا فوت جنس منقعة على الكمال  
 او زال جبالاً مقصوداً في الاذى على الكمال يجب كل الدية لا تلافه النفس من وجهه وهو  
 ملحق بالانوف من كل وجه تعظيماً للآدمي فلو ضرب انساناً فذهب ذوقه وجبت الدية  
 ولو ضرب عضواً فذهب منفعة ففيه دية كاملة كاليدها اذا شلت والعين اذا ذهب ضوءها  
 ولو ضرب صلب غيره فاقطع مائة أو واحد ودب يجب الدية وهذه مرث ولو زالت الحذوبة

لا شيء عليه وفي عين الصبي واسانه اذ لم يعلم حكمته حكومة عدل وكذا الواسهل الصبي لانه  
 ليس بكلام وانما هو مجرد صوت ومعرفة الحكمة فيه بالكلام وفي العين بما يستدل به على  
 النظر وفي الذكر بالحركة اه قلت وهذا مخالف لما مر عن قاضي خان انه يجب الدية  
 بالاستهلال وفي قلع سن سوداء حكومة عدل من مشتمل الهداية ❀ ولو قطع اصبع  
 رجل من المفصل الاعلى فسل ما بقي من الاصابع واليد كلها يجب الدية في المفصل الاعلى  
 وفي ما بقي حكومة عدل وكذلك لو كسر سن رجل فاسود ما بقي ولم يحن مجده خلافاً وينبغي ان  
 يجب الدية في السن كله ❀ ولو شج رجل فالتحمت ولم يبق لها أثر ونبت الشعر سقط الارش  
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف عليه ارض الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه اجرة  
 الطبيب وغن الدواء من الهداية ❀ ولو قطع أصبع عاشر أصبع أخرى يجب عليه ارض  
 الاصبعين في ماله عند أبي حنيفة وعندهما يقتص للاولى ويغرم دية الاخرى ولو ضرب  
 الاذن فيدبت ففيها حكومة عدل من الوجيز وان قطع ثدي الرجل أو حلمته ففيها حكومة  
 عدل هذه في أحكام الانثى من الاشياء ❀ قط رجل وطرحه فقتله سبع لم يكن عليه قود  
 ولا دية ولكن يعزر ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة عليه الدية ولو قط صيبار ألقاه في  
 الشمس أو في يوم بارد حتى مات فعلى عاقلة الدية ❀ اذا شق رجل بطن رجل وأخرج  
 أمعاء ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان  
 كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى  
 الجانب الاخر فثلث الدية هذا اذا كان يعيش بعد شق البطن يوماً أو بعض يوم وان كان  
 لا يعيش ولا يتوهم منسه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق  
 البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطأ والذي ضرب العنق يعزر وكذا لو جرح رجلاً  
 جراحة متخنة لا يتوهم العيش معها وجرحه آخر جراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح  
 الجراحة المتخنة هذا اذا كان الجراح خائفاً على التعاقب فان كانتا عمداً فكلاهما قاتلان  
 وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والا تخرج جرحه واحدة فكلاهما قاتلان لان المرفق قد  
 يموت بجرحه واحدة ويسلم من الكثير ❀ رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه  
 لا يعيش ❀ رجل قال لا تخرجني دعي بالفس أو بأفلس فقتله لا يجب القصاص وتجب الدية  
 وفي التجريد لا تجب الدية في أصح الروايتين عن أبي حنيفة وهو قواهما وفي رواية تجب ولو  
 قال له اقطع يدي فقطع لا شيء عليه وكذا في جميع الاطراف ولو قال لا تخرج يدي على ان  
 تعطيني هذا الثوب وهذه الدار ففعل لا قصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم وبطل  
 الصلح ولو قال لا تخرجني على فرماه بجرحه جرحاً لا يعيش من مثله فهذا قاتل ولا  
 يسمى جانياً وعليه الدية ولو جرحه بالجرح لا يعيش من مثله لا يسمى قاتلاً ولو مات من ذلك  
 لا شيء على الجاني ومن هذا الجنس صارت واقعة وهي رجل قال لا تخرجني الى اقضيه  
 وأكسره فرماه فاصاب عينه فذهب ضوءها لا يضمن شيئاً من الخلاصة ❀ وفي القنية



لا شئ في وجوب الدية انما الكلام في وجوب القصاص لانه قال في الكتاب اذا تضاربا بؤكز  
يقال له بالفارسية مشت زدن فذهب عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عمد وان قال  
كل منهما لا لاخره ده اه قط صيفا فالقاء في الشمس حتى مات ضمن ❀ أوقع انسانا  
في البحر فسيح ساعة ثم غرق لا يضمن من مشغل الهداية ذكره في الوجيز ❀ رجل ضرب  
سن رجل فأسود فجاءه آخر وزعها كان على الاول ارش تام جسمائه وعلى الثاني حكومة  
عدل وفي العين الحولا الشديدة الحول بحيث يضرب بصره حكومة عدل ❀ ولوسقي انسانا  
سمامات فلوأوجره ايجار اتجب الدية وان دفعه اليه في شر بنه ومات لا تجب الدية بل يحبس  
وبعزر ❀ رجل رأى رجلا يرقى بامر أنه أوبامر أنه آخر وهو محصن فصاح به فلم يهرب فقتله  
لاشئ عليه وكذا لو قتل قاطع الطريق لاشئ عليه وكذا لو قتل المسلم مرئدا أو مرنده لاشئ  
عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا والا حصان فحبس ابرجم غدا فقتله رجل لاشئ  
عليه ❀ رجل دفع الى الصبي سكيناً فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير اذن لم يضمن الدافع  
شيئاً وفي جنابات الحسن ان قتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي دية المقتول ثم ترجع  
على عاقلة الدافع بالدية وذكر في المنتقى رجل أعطى صبياً عصاً أو شيئاً من السلاح وقال  
أمسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة الدافع ولو دفع السلاح الى الصبي ولم  
يقبل أمسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف المشايخ فيه ❀ رجل جذب ولداً صغيراً من يد  
والده والاب يمسكه حتى مات الصغير قال أبو حنيفة دية الصغير على الجاذب ويرثه  
والده وان جذبه حتى مات كانت الدية عليهم ما ولا يرثه ولو أزال عذرة أجنبية بحجر أو نحوه  
كان عليه مهر مثلها صغيرة كانت أو كبيرة ولو ان بكر ادفعت بكراً أخرى فزال عذرتها  
قال محمد رحمه الله على الدافعة مهر المثل قال بلغنغان عمر رضي الله عنه في جارتين  
تدافعتا فزال عذرة أحدهما تضمن الاخرى مهر مثلها ❀ ولو حفر بئر فأرسل فيها رجلاً  
فغرق في الماء قال محمد ان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافرون كان الى صدر  
الرجل لم يضمن مما يحدث في الطريق من الوجيز ❀ ولو أدخل انساناً بيتاً وسد عليه  
الباب حتى مات جوعاً لم يضمن عند أبي حنيفة وعندهما عليه الدية ولو دفعه حياً في قبر فقات  
قال محمد يقتص منه من الوجيز وفي قاضي خان رجل حبس رجلاً وطين عليه الباب حتى  
مات جوعاً قال محمد يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلة انتهى ❀ وضع سكيناً في يد صبي  
فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر به فقات ضمن ❀ صبي قائم على سطح فصاح به رجل ففرغ  
الصبي فوقه ومات ضمن عاقلة الصائح دية وكذا صبي في الطريق فرث بدابة فصاح بها  
رجل فوطئته الدابة فقات ضمن عاقلة الصائح دية ولو أدخل ناعماً أو صبياً أو مغمى عليه  
في بيته فمسط في البيت قال محمد ضمن في المغمى عليه والصبي لافي النائم من الفصولين  
❀ وفي الاشباه من يمان ان النائم كالمستيقظ من رفع النائم ووضعه تحت جدار فمسط  
عليه الجدار فمات لا يلزمه الضمان ❀ ضرب غيره فمسط ميتاً ضمن ماله ونيابته اذا

ضاعت ❊ ضرب غيره فاعفى عليه ولم يمكنه البراح فاختنوبه لايضمن الضارب كذا في  
 الفص من القنية ❊ سقى رجلا سمحا حتى عن الفقيه أبي الليث ان دفع اليه في شربته  
 حتى شربه فمات لاشئ عليه ويرث وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه طيب فأكله فاذا هو  
 مسموم فمات لايضمن من الخلاصة ❊ صبيان اجتمعوا يلعبون في موضع ويرمون فاصاب  
 سهم أحدهم عين امرأة وذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر  
 ارش عين المرأة في مال الصبي ولا شئ على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى يسرة قال  
 الفقيه أبو الليث انما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى للجمع عاقلة ثم انما تجب الدية اذا  
 ثبت رمية بشهادة الشهود ولا باقرار الصبي بوجود سهم فيها لان اقراره على نفسه باطل  
 ❊ وجناية الصبي المقر والمجنون عمدا أو خطأ اذا بلغت خمسائة درهم تكون على العاقلة  
 وما كان أقل من ذلك تكون في مال الجاني حالا من قاضي خان ❊ ولو ان رجلا معه جرح به  
 رمق حله انسان الى أهله فيكث يوما أو يومين ثم مات لايضمن الذي حله في قول أبي يوسف  
 وفي قياس أبي حنيفة يضمن لان يده بمنزلة الحلة من الهداية ❊ هر رجل في حلة فاصابه  
 سهم أو حجر لا يدري من أى موضع أصابه فمات من ذلك فعلى أهل الحلة انقسامه والدية من  
 مشتمل الهداية ❊ ولو وجد قتيل في دار مشتركة نصفه الرجل وعشره الرجل ولا خير  
 ما بقي فالدية على رؤس الرجال بمنزلة الشفعة كفي الهداية ❊ لو تضارب بالوكز يقال له  
 بالفارسية مشمت زدن فذهبت عين أحدهما يقاد لو أمكن لانه عمدا وان قال كل واحد  
 منهما لا لا تخرده وكذا لو بارز في خانقاه على وجه التعليم أو الملاعبة فأصاب الحشبة  
 عينه فذهبت يقاد لو أمكن ❊ اذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمدا  
 أو خطأ فعليه الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ وان كانا أسيرين فقتل أحدهما صاحبه  
 أو قتل مسلم تاجر أسيرا فلا شئ على القاتل الا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة وقال في  
 الأسيرين عليه الدية في الخطأ والعمد كذا في السير من الهداية ❊ أراد صبياً وامرأة  
 فقتلاه فدمه هدر لو عجز عن دفعه الا يقتله من القصولين ❊ قال اقتل ابني وهو صغير  
 فقتل يجب انقصاص وهي رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة انه  
 قال تجب الدية وفي الكفاية جعل الاخ كالابن وقال القياس ان يجب انقصاص في الكل وفي  
 الاستحسان تجب الدية ولو قال اقتل أبي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يده فقطع يجب  
 انقصاص ولو قال اقتل عبدى أو اقطع يده فلا شئ عليه من الخلاصة ❊ ولا نقصاص على  
 قاطع يد الخنثى المشكل ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا  
 وعلى عاقته ارشها واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين وكذا فيمادون  
 النفس كذا في الاشياء من أحكام الخنثى ❊ اذا خرج رأس المولود فقطع انسان أذنه ولم  
 يمت فعليه ديتها وان قطع رأسه فعليه الغرة هذه في فن الاغاز منه ❊ قال المجروح لم يجرخني  
 فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل كذا في الهبة من أحكام المرضى من

الفصولين وفي المسئلة تفصـيل يذكـر في المتفرقات ان شاء الله تعالى ﷺ اذا قال المجروح  
قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال  
جرحتني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر جرحه تقبل كافي شرح المنظومة كذا في  
الاشباه وقد تعقبه خواهر زاد الروحي قائلاً هذه المسئلة ليست في منظومة النسبي ولم أقف  
في مشاهير شروحها على هذه المسئلة وانما هي في منظومة ابن وهبان وشرحها بقوله الا عن  
الظهيرية وفيها نقل عن مجموع النوازل لكن المصنف قد صرفها فضل وأصل كثيراً فانهم قالوا  
في المسئلة فاقام ابنه البينة على ابن آخر انه جرحه خطأ تقبل بينته ووجهه ان البينة قامت على  
حرمان الولد عن الارث فقبلت فلما أجزأ ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقبته والمسئلة  
في المحيط البرهاني أيضاً قد ارجع قبول البينة على كون المدعى عليه ابناً آخر للجرح يدعي حرمانه  
لا على ايقاع الدعوى بقوله جرحني كقولهم ولذلك قالوا في تعليل المسئلة المتقدمة على هذه  
لان هذا حق الاب وقد أكذب الاب البينة بقوله قتلني فلان كذا في مجموع النوازل وغيره  
انتهى أقول والحق على ما ظهر لنا في يد الروي ﷺ اذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله  
استخلف خسون رجلاً منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قالوا اذا حلفوا قضى على  
أهل المحلة بالدية ومن أبي منهم حبس حتى يخاف بخلاف النكول في الاموال ثم هذا الذي  
ذكرنا اذا ادعى الولي القتل على أهل المحلة أو ادعى على بعضهم لا باعيانهم أو ادعى على  
بعضهم باعيانهم وان ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم والفرق ان وجوب القسامة  
عليهم دليل على ان القاتل منهم فعيينته واحداً منهم لا ينافي في ابتداء الامر أنه منهم بخلاف  
ما اذا عين من غيرهم لان ذلك ينافي ان القاتل ليس منهم وهم انما يغرمون اذا قال القاتل  
منهم ولان أهل المحلة لا يغرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم لا بدعى الولي فاذا  
ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط لفقده شرطه ولا قسامة لانه ليس بقتيل  
لانه من فانت حياته بسبب مباشرة حتى وهذا ميت حنف أنفه فلا بد ان يكون به اثر يستدل  
به على كونه قتيلاً حتى يجب القسامة والدية وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو خنق  
وكذا اذا كان خرج الدم من عينه أو أذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحى عادة  
بخلاف ما اذا خرج من فيه أو دبره أو ذكره لان هذا الدم يخرج من هذه المخارج عادة بغير  
فعل أحد وقد ذكرناه في الشهيد ولو وجد بدن القاتل أو أكثر من نصف البدن ومعه الرأس  
في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وان وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو وجد أقل من النصف  
ومعه الرأس أو وجد يده أو رجله أو رأسه فلا شيء عليهم لان هذا الحكم عرفناه بالنص وقد  
ورد به في البدن الا ان لا أكثر حكم الكل تعظيماً للدعى بخلاف الاقل لانه ليس ببدن ولا  
ملحق به فلا تجرى فيه القسامة والاصل فيه ان الموجود الاول ان كان بحال لو وجد الباقي  
تجرى فيه القسامة لا تجب فيه وان كان بحال لو وجد الباقي لا تجرى فيه القسامة تجب  
وصلاة الجنائز في هذا منسجمة على هذا الاصل لان لا تتكرر ولو وجد فيهم جنين أو سقط

ليس فيه اثر الضرب فلا شئ على أهل المحلة لانه لا يفرق الكبير حالاً وان به اثر الضرب وهو تام  
الخلق وحيث القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تام الخلق ينفصل حياً وان كان ناقص  
الخلق فلا شئ عليهم لانه ينفصل مية الاحياء واذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فالدية  
على عاقلة دون أهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان راكباً أو  
قائداً فان اجتمعوا فعليهم لان القتيل في أيديهم فصار كما اذا وجد في دارهم وان مرت دابة  
بين قريتين وعليهما قتيل فهو على أقربهما اذا كان بحيث يبلغ أهله الصوت والاشئ عليهم  
وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في  
القسامة مع الملاك عند أبي حنيفة وهو قول محمد وقال أبو يوسف هي عليهم جميعاً ثم ان  
القسامة والدية انما تجب على أهل الخطأ دون المشتريين عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو  
يوسف انكلى مشتركون لان الضمان انما يجب بترك الحفظ من له ولاية الحفظ وان بقي  
واحد من أهل الخطأ فكذلك يغني عن أهل الخطأ وان لم يبق واحد منهم بان باعوا كلهم  
فهو على المشتريين بالاتفاق وان وجد قتيل في دار فالقسامة على رب الدار وهذا عند أبي  
حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى وقال أبو يوسف لا قسامة على العاقلة لان رب الدار اخص  
به من غيره فلا يشارك غيره فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عاقلهم وان وجد القتيل في  
دار مشتركة نصفها الرجل وعشرها الرجل ولا تخرم ابني فهو على رؤس الرجال لان صاحب  
القبيل يراحم صاحب الكثير في التدبير فيكونوا سواء في الحفظ والتقصير ❦ ومن اشترى  
داراً فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيل فهو على عاقلة البائع وان في البيع خياراً لاحد هما فهو  
على عاقلة الذي في يده عند أبي حنيفة ورجعها الله وقالان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري  
وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي تصير له وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة على كل  
من فيها من الركب والملاحين لانهم في أيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تجب على الأرباب  
الذين قيم او على السكان وكذا على من يدها المالك وغير المالك في ذلك سواء وكذلك العجالة  
لان السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدابة بخلاف المحلة والدار وان  
وجد في مسجد محلة فالقسامة على أهلها لان التدبير فيه اليهم وان وجد في المسجد الجامع  
أو الشارع الأعظم فلا قسامة والدية على بيت المال وكذلك الجسور العامة ولو وجد في  
السوق ان كان مملوكاً فعند أبي يوسف يجب على السكان وعندهما على المالك وان لم يكن  
مملوكاً كالشوارع العامة التي بنيت فيها فعلى بيت المال ولو وجد في السجن فالدية على بيت  
المال وعلى قول أبي يوسف الدية والقسامة على أهل السجن وان وجد في بركة ليس بقرىها  
عمارة فهو هدر وتفسير القرب ما ذكرنا من استماع الصوت وهذا اذا لم تكن مملوكة لا سند  
اما اذا كانت مملوكة فالقسامة والدية على عاقلة وان وجد بين قريتين كان على أقربهما  
وقد ذكرناه وان وجد في وسط القرأت عبر به الماء فهو هدر وان كان محتسباً بالشاطئ  
فهو على أقرب القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم ❦ واذا التقي قوم

بالسبوف فاجلوا عن قتيل فهو على أهل المحلة لان القتييل بين أظهرهم والحفظ عليهم الا ان يدعى الاولياء على أولئك أو على رجل من منهم بعينه فلم يكن على أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يقيموا البينة لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق انما يسقط به الحق عن أهل المحلة لان قوله حجة على نفسه ❀ وان وجد قتيل في معسكر أقاموا بقلا من الارض لملك لاحد فيم اقام وجد في خباء أو فسطاط فعلى من يسكنها الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسطاط فعلى أقرب الاخمية اعتبار اليه عند انعدام الملك ❀ وان كان القوم لقوا قتالا ووجد قتيلا بين أظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر ان العدو قتله فكان هدر او ان لم يلقوا وعدوا فعلى ما بيناه وان كان للارض مالك فالعسكر كالساكن فيجب على المالك عند أبي حنيفة خذ الف الف ابي يوسف وقد ذكرناه ❀ ومن جرح في قبيلة فنقل الى أهله فمات من تلك الجريحة فان كان صاحب فراش حتى مات فاقسامة والدية على القبيلة عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله لا قسامة ولا دية لان الذي حصل في القبيلة والمحلة ما دون النفس فلا قسامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فراش ❀ ولو أن رجلا معه جرح به ومثله انسان الى أهله فكنت يوما أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله في قول أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله يضمن لان يده بمنزلة المحلة ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فذنبه على عاقلة لورثته عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا زفر لشيء فيه كالمكاتب اذا وجد قتيلا في دار نفسه فانه هدر بالاتفاق ❀ ولو ان رجلين كانا في بيت وليس معهما ثالث فوجد أحدهما مذبوحا قال أبو يوسف يضمن الآخر الدية وقال محمد لا يضمن ❀ ولو وجد قتيلا في قرية لا مراهة عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد القسامة عليهم انكر رعلها الايمان والدية على عاقلة وقال أبو يوسف رحمه الله القسامة على العاقلة أيضا وقال المتأخرون ان المرأة تدخل مع العاقلة في العمل في هذه المسئلة لانا أنزلناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة ❀ ولو وجد رجل قتيلا في أرض رجل الى جانب قرية ليس صاحب الارض من أهلها قال هو على صاحب الارض لانه أحق بنصرة أرضه من أهل القرية هذه الجملة من الهداية

❀ الفصل الثاني فيما يحدث في الطريق فملاك به انسان أو دابة

وفيه مسائل الآبار والانهار ❀

رجل وضع في الطريق حجرا أو جذعا أو بني فيه بناء أو أخرج من حائطه جذعا أو صخرة شاخصة أو أشرع كنيفا أو جناحا أو ميزابا أو ظلة فعطب به انسان كان ضامنا فان عثر بها أحدثه في الطريق فوقع على آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق وصار كانه دفع الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالآلة ولو نحى رجل شيئا من ذلك عن موضعه فعطب بذلك انسان كان الضمان على الذي نحاه ويخرج الاول من الضمان وان سقط الميزاب على أحد فقيل ينظر ان أصابه الطرف الذي في الحائط لا ضمان

فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه فلم يكن متعديا وان اصابه الطرف الخارج من الحائط  
ضمن صاحب الميزاب لانه متعد فيه حيث شغل به هذا الطريق وان لم يعلم أيهما أصابه  
ففي القياس لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن النصف من  
قاضي خان وكذا لو أصابه الطرفان جميعا وجب النصف ذكره في الهداية ❀ ولو سقط  
الجناح أو الكنيف وألف انسانا ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقبيل فعطيا كان  
ضمان الكل على صاحب الجناح والكنيف هذه في آخر فصل الحائط المائل من قاضيان  
❀ وفي الخلاصة اخراج الجناح والجرح من الميزاب ان كان يضرب بالمسلمين لا يسعه وان كان  
لا يضرب به ان يفعل وعليه ضمان ما عطب به سواء أضر بالمسلمين أو لم يضرب ولو فعل باذن  
الامام لا يضمن انتهى ❀ وعن أبي حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد  
من أصحاب الطريق ان يضع فيه خشبة ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك  
انسان لا يضمن ❀ وكذا لو ألقى فيه طينا أو ترابا لا يضمن فان بنى فيه بيتا أو حفر بئرا  
فعطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء داره من القاء الطين  
والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتنوير بشرط السلامة وذكر الشيخ خواهرزاده  
اذا أحدث في سكة غير نافذة ينظر ان أحدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به انسان  
وجب الضمان ويسقط من ذلك قدر حصة نفسه ويضمن حصة شركائه وان أحدث ما هو  
من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان له ان يفعل ذلك ❀ لو  
كانت الدارين شريكين ففعل أحدهما فيها ما كان من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة  
جاز كما لو سكن من قاضي خان وفي الخلاصة لو وضع خشبة في سكة غير نافذة أو روش الماء  
فعطب به انسان لم يضمن وفي الفتاوى انه يضمن مطلقا في باب النون انما يضمن اذا رش كل  
الطريق وفي باب السنين ان لم يره يضمن وان رآه لا يضمن قال وعليه الفتوى انتهى ❀ ولو  
كنس الطريق فعطب بموضع كنسه انسان أو دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا  
وانما كنس الطريق كيلا يضر المارة بالغبار ولو جمع الكساسة في الطريق فقتل به انسان  
ضمن ذكره في الهداية ❀ ولو وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من رجل وبرى اليه  
منها فتركتها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان أو دابة كان الضمان على البائع الذي  
وضع الاعلى المشتري لان البائع كان متعديا في الوضع وخروج الخشبة من ملكه لا يكون فوق  
عدم الملك في الخشبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان ألقى خشبة لغيره في الطريق فعطب بها  
انسان كان ضامنا وكذلك الرجل لو أشرع جناحا من داره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب  
الجناح انسانا فقتله يضمن بائع الدار من قاضيان وفي الهداية لو تعدى الرجل المرو على  
الخشبة فعطب فلا ضمان على الذي وضعها وقيل هذا اذا أخذت بعض الطريق واذا أخذت  
جميع الطريق ضمن لانه مضطرب في المرو وانتهى ❀ رجل استأجر انسانا ليشرع له جناحا في  
فناء داره أو حافته ففعل وهلك بالجناح شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير ان له حق اشراع



الجناح ضمن الاجير سواء سقط قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم يرجع بما ضمن على المستأجر  
 وإن أخيره المستأجر أو لا الأمر أنه ليس له حق الاشتراء في القديم أو لم يخبره بذلك الآن  
 الاجير علم بذلك أن سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء ضمن الاجير بما عطف ولا يرجع  
 على المستأجر قياسا واستحسانا وان سقط الجناح بعد الفراغ من البناء ضمن الاجير لما عطف  
 به ثم يرجع على المستأجر استحسانا وفي القياس لا يرجع من قاضيان ❀ وفي الهداية لو  
 استأجر رب الدار فعلة لخراج الجناح أو الظلة فوق فقتل انسانا قبل ان يفرغوا من العمل  
 فالضمان عليهم وان سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار ❀ ولو استأجره ليعين له في  
 قضاءه كانه قاتل به انسان بعد فراغه فالضمان على الآخر استحسانا ولو أمره بالبناء في وسط  
 الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر والقاء التراب واتخاذ الطين في الطريق بمنزلة القاء  
 الحجر والخشب انتهى ❀ أمر أجيرا أن يحفر له في الطريق بئرا واعلمه بأنه طريق العامة  
 ضمن الاجير وإن لم يعلم ضمن الآخر انتهى ❀ لو وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين  
 فشى عليها انسان فأنقضت به وانفعل بها ومات ان تعمد المرور عليها لا يضمن الواضع  
 وإن لم يعلم المار به ضمن كالأول وضع الخشب في الطريق فرت به اداة لا بسوق أحد فطبت كان  
 ضامنا قالوا ان كانت الخشب صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن واضعها لان الوطء  
 على مثل هذه الخشب بمنزلة الزلق أو التعلق بالحجر الموضوع في الطريق عمدا وذلك لا يوجب  
 الضمان وإن كانت الخشب كبيرة ويوطأ على مثلها يضمن واضعها هذا اذا كان النهر خاصا  
 لا قوام مخصوصين وإن كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامنا وعن أبي  
 يوسف أنه لا يكون ضامنا ❀ ولو مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقع على انسان فالتف له كان  
 ضامنا ولو عثر انسان بالحلل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحلل في الطريق  
 من قاضيان ❀ ولو حفر بئر في المفاضة في موضع ليس بعمرو ولا طريق لانسان بغير اذن الامام  
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المفاضة أو نصب خيمة فعثر بها رجل  
 لا يضمن القاعد ولو كان ذلك في الطريق ضمن ذكره قاضيان ❀ قال في الهداية ومن حفر  
 بئرا في طريق المسلمين أو وضع حجر اقتلف به انسان فدينه على عاقلته وإن تلفت به جمعة فضمنها  
 في ماله ثم قال بعد ذلك وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفرها الرجل في الطريق فإن أمره  
 سلطان بذلك أو أجبره عليه لم يضمن وإن كان بغير أمره فهو متعمد وكذا الجواب على هذا  
 التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره وكذلك ان حفر في ملكه لم يضمن  
 وكذلك اذا حفر في فناء داره وقيل هذا اذا كان الفناء مملوكا له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا  
 كان لجماعة المسلمين أو مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه وهذا صحيح انتهى ❀ وفي  
 ايضاح الاصلاح في فصل ما يحدث في الطريق ان الضمان في جميع ما ذكرنا ما يكون اذا  
 لم يأذن به الامام انتهى ❀ اذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان  
 على حافر البئر تعد باعتماد بالقاء غيره هذه في القاعدة الاخيرة من الاشباه ❀ واذا حفر

بئر اعدى اثم مات فوق وقع فيها انسان بعد موته كانت الدابة على عاقلة الحافر ولو حفر بئر اعدى  
 فاعتقه مولاؤه ثم مات العبد فوق وقع فيها فالدابة على عاقلة المولى هاتان في الفرائض منه  
 جعل قنطرة على نهر عام باذن رجل من عرض الناس دون اذن الامام فهلك بها دابة  
 الاذن يضمن الباقي ولا يعمل اذنه في حقه ولا في حق غيره احتقر بئر في طريق مكة أو غيره  
 من الفيافي في غير عمر الناس فوق وقع فيها انسان لم يضمن وذكره في الاصل ولم يقيد به بغير عمر  
 الناس فقال اذا احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من الفيافي فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف  
 الامصار ألا ترى انه لو ضرب هنالك قنطرة أو اتخذ تنورا للخبز أو ربط الدابة لم يضمن  
 ما أصاب ذلك قال وتعليل القاضي صدر الاسلام في شرحه ان الطريق التي في الفيافي لها حكم  
 الفيافي لان لهم ان يمر وا في موضع آخر كما يرون فيها فلم يتعين المرور بخلاف طرق الامصار  
 وفيما بين الارض لانه لا يباح الانتفاع له الا بالمرور يدل على ان حافر البئر في طريق المفازة  
 وغيرها لا يضمن قال رحمه الله التقييد في غير الممر صحيح فانه نص شمس الائمة السرخسي فقال  
 وهذا اذا كان في غير المحجة فاما اذا احتقر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه وهكذا  
 فصل الجواب في المحيط في نصب القسطاط في طريق مكة أو في طريق آخر والحفر للماء وللسيل  
 سواء لو وضع البائع خابية من السقراط على الشارع ورجع الفلأواذن بالجملة الى السكة  
 فانكسرت تلك الخابية وكانت في غير جانبها وما راها يضمن ولو وضع خابية على باب دكان فجاء  
 رجل بوفر حارسول فصد منها بغنة وهو يقول كوست كوست يعني اليك اليك فكسرها يضمن  
 وفي المحيط بعزرو لم يضمن اذا لم يعلم ذلك والا فيضمن وفيه وان حفر بئر في الطريق ثم  
 كبسها ان كبسها بالتراب أو بالحص أو بما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر وفزعها ثم وقع  
 فيها انسان ومات ضمن الثاني ولو كان الاثر كبس البئر بالطعام أو بما هو ليس من اجزاء  
 الارض يضمن الاول لان في الوجه الاول بعد الكبس لا يبقى بئر او في الوجه الثاني بقي بئر  
 وكذا لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيها انسان ضمن  
 الاول ولو احتقر الرجل نهر في ملكه فعطب به انسان أو دابة لم يضمن وكذا الوجه جعل عليه  
 جسرا أو قنطرة في أرضه وان حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر ويكون ضامنا وكذا لو  
 جعل عليه جسرا أو قنطرة في غير ملكه وعن أبي يوسف أنه لا يضمن ان احدث في غير ملكه  
 اذا كان لا يتضرر به غيره لانه محسوب ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون  
 ضامنا الا اذا فعل ذلك باذن الامام كالحفر بئر في الموضع الذي يحتاج اليه الناس يكون  
 ضامنا لما عطب اذا لم يعمل باذن الامام وان مشى على جسر انسان متعمدا فأنحسف به  
 لا يضمن واضع الجسر لانه لما مر متعمدا كان التلف مضافا اليه رجل حفر بئر في ملكه  
 ثم سقط فيها انسان وفيها انسان أو دابة فقتل الساقط ذلك الانسان أو الدابة كان الساقط  
 ضامنا وان كان البئر كان الضمان على حافر البئر فيما أصاب الساقط والمسقوط عليه لان  
 الحافر اذا كان متعمدا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع

فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر اما اذا حفر في ملكه فسقوطه لا يكون مضافا الى غيره  
 فيكون تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تردى من جبل على رجل فقسطه يضمن  
 دية القتيل **§** رجل حفر بئر في الطريق فالتى نفسه فيها متعمدا لا يضمن الحافر وان لم يقع  
 فيها نفسه فسقط وسلم من السقوط ومات فيها جوعا أو غمما لا يضمن الحافر في قول أبي حنيفة  
 وقال أبو يوسف ان مات فيها جوعا فسقط وان مات فيها غمما بان أثر الغم في قلبه قبل الوقوع  
 فمات من ذلك ضمن الحافر وقال محمد يضمن الحافر في الوجه كلها لان الموت حصل بسبب  
 الوقوع في البئر **§** رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في أسفلها ثم وقع فيها  
 انسان فمات في القياس الاول وبه أخذ محمد كان الاول كالدافع لمن وقع في القعر الذي حفره  
 صاحبه في أسفلها وفي الاستحسان يجب الضمان عليه ما لان كل واحد منهما متعمدا في الحفر  
**§** ولو حفر بئر في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان  
 عليه ما انصافا قالوا تأويل المسئلة ان الثاني وسع رأسها بحيث يعلم ان الساقط اغواض قدمه  
 في موضع بعضه من حفر الاول وبعضه من حفر الثاني فاما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه  
 اغواض قدمه في الموضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني **§** رجل حفر بئر في  
 الطريق وعند الطريق حجروا حفره انسان في الطريق فجاء انسان وتعلق بالجر وسقط في البئر  
 ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه عزلة الدافع وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سبيل  
 عند البئر كان الضمان على حافر البئر **§** رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل وسقط فمات  
 هذا الرجل برجل الثاني بالآخر وقعوا جميعا وماتوا ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع  
 بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية  
 الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي دفعه حيث جرحه الى نفسه ودية الثالث تكون  
 على الثاني لهذا المعنى وان كان بعضهم على بعض في البئر ولا يعلم كيف حالهم ففي القياس  
 وهو قول محمد دية الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث  
 على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب ان فيها قول آخر قيل ذلك قول أبي حنيفة وأبي يوسف قالوا  
 دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على الحافر وثلثها هدر وثلثها على الثاني ودية الثاني نصفها  
 هدر ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجهه مذكور في الكتاب **§** رجل  
 حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافر انه ألقي نفسه فيها وكذبت الورثة  
 في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد لان الظاهر ان البصير  
 يرى موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع نفسه واذا وقع الشك لا يجب الضمان  
 بالشك **§** رجل استأجر أربعة رهط يحفرون له بئرا فوقت عليهم من حفرهم ومات أحدهم  
 كان على كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط ربعها لان البئر وقع بفعلهم وكانوا  
 مباشرين والميت مباشر أيضا فتوزع الدية عليهم ثم أربابا فيسقط ربعها ويجب ثلاثة أرباعها  
 هذه الجملة من قاضي خان **§** ومن جرح انسانا فوق في بئر حفرها غيره في قارة الطريق ومات

فالدابة عليهم ما هذه في جنابة البهجة من الهداية ﷺ ولو حفر بئرًا فأسل فيها رجلًا فغرق في الماء  
قال محمد بن إدان كان عمق البئر أطول من الرجل ضمن الحافر وإن كان إلى صدر الرجل لم يضمن  
من الوجيز ﷺ ولو حفر بئرًا في سوق العامة أو بني فيه دكانًا فغطب به شيء إن فعل ذلك  
بإذن الإمام لا يكون ضامنًا وبغير إذنه يكون ضامنًا من قاضي خان ﷺ دار بين ثلاثة فحفر  
أحدهم فيها بئرًا أو بني حائطًا بغير إذن صاحبه فغطب به إنسان فعليه ثلث الدية عند أبي  
حنيفة وقال عليه نصف الدية ذكره في الهداية ﷺ وضع شيئًا في الطريق للبيع فغلب به شيء يرى  
لوقعه بإذن السلطان والاضمن ﷺ ألقي قشرًا في الطريق فزلفت به دابة ضمن إذا لم يؤذن فيه  
فيضمن ما تولد منه من الفصولين ﷺ ألقي حجرًا في فناء داره لأجل الثلج وغيره فقتل به إنسان  
وهلاك إذا كان بإذن الإمام لا يضمن وبغير إذنه ضمن وفي المنتقى لا يضمن مطلقًا ﷺ الهلاك  
بالثلج المرمى إذا زلق به إنسان أو دابة إن لم تكن السكة نافذة لاضمان على الراعي وإن كانت  
نافذة ضمن الراعي وقال الفقيه أبو الليث لا يجب الضمان مطلقًا نافذة كانت أو غير نافذة  
قال وجواب محمد بن أبي داود أنهم لأن الثلج يقل هناك أو لا يكون وفي إلقاء الطين أو الحطب وربط  
الدابة لا يتفاوت بين بلدة وبلدة ﷺ رجل أمر رجلًا بوضع الحجر في الطريق فغطب به الآخر  
ضمن الواضع وكذا لو قال له أسرع جئًا حامن ذلك أو ابن دكانًا على بابك فغطب به الآخر أو  
غلامه وكذا لو بنى الآخر للمأمور بامرهم ثم غطب به الآخر ضمن من الخلاصة

### الفصل الثالث فيما يحدث في المسجد فيما له شيء وما يغضب بالجلوس فيه

أهل المسجد إذا احتقروا بئرًا في المسجد لماء المطر أو وضعوا فيه جبا يصعب فيه الماء أو طرحوا  
فيه البوراء والحشيش أو ألحصى أو ركبوا فيه بابًا أو ملقوا فيه القناديل أو ظللوه فغضب  
بذلك شيء لا ضمان عليهم لأن أهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة الملاك وكذا لو فعل  
ذلك غيرهم بامرهم وإن فعل بغير أمرهم كان ضامنًا لما عبط به في قول أبي حنيفة وقال  
صاحبه لا يضمن استحسننا إذا المسجد للعامة إلا في حفر البئر وما لا يكون من باب التمكن  
لإقامة الصلاة ولا في حنيفة إن لأهل المسجد اختصاصًا بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان  
فتح الباب واغداقه ونصب المؤذن والإمام إليهم لا إلى غيرهم ولو قعد الرجل في المسجد  
للحديث أو نام أو قام لغير الصلاة فغربه إنسان فغضب كان ضامنًا لما عبط به في قول أبي حنيفة  
كما لو قعد في الطريق وعلى قول صاحبه لا يكون ضامنًا كما لو كان جالسًا في الصلاة وقيل على  
قول أبي حنيفة أنما يضمن إذا كان الجالس مشيًا فلو لا يعمل لا يكون له اختصاص بالمسجد  
كدرس الفقه وقراءة الحديث أما إذا كان معتكفًا أو كان جالسًا لا ينتظر الصلاة لا يكون  
ضامنًا عند الكل وقيل إذا لم يكن في الصلاة يكون ضامنًا عند أبي حنيفة وهو الصحيح لأن  
المنتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباهمة بقيد بشرط السلامة كالشيء في  
الطريق ونحو ذلك كذا في قاضيان ﷺ وفي الهداية لو جلس رجل من أهل المسجد في المسجد

فقطب به رجل لم يضمن ان كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة ضمن عند أبي حنيفة وقالوا لا يضمن على كل حال وان كان جالسا للقراءة أو للتعليم أو للصلاة أو نام فيه في أثناء الصلاة أو في غير الصلاة أو أمر فيه ماراً أو قعد فيه لحديث فهو على هذا الخلاف وأما المعتكف فقد قيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جلس من غير عشرين المسجد رجل فيه في الصلاة فقتل قبل به انسان ينبغي أن لا يضمن اه وفي الخلاصة مسجد لعشيرة علق منهم رجل فيه فتدبلا أو بسط حصير فقطب انسان لا يضمن وان فعل ذلك رجل من غير العشيرة ضمن عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو قتل رجل من غير العشيرة بأذن واحد من العشيرة لا يضمن ان كان الجالس في الصلاة وان كان في غير الصلاة يضمن وعندهما لا يضمن مطلقا اه

### الفصل الرابع في الحائظ المسائل

رجل مال حائظ داره الى الطريق أو الى ملك انسان فسقط وأتلف انساناً أو مالا ان سقط قبل المطالبة والاشهاد لا ضمان عليه وان طواب بنقضه وأشهد عليه فلم ينقضه في مدة بقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما أتلف من نفس أو مال وشرط وجوب الضمان المطالبة بالاصلاح والتفريغ ولا يشترط الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند انكاره فان كان الحائظ مائلاً الى الطريق فأي الناس أشهد على صاحبه فهو شاهد ويستوى فيه المسلم والذي رجلا كان أو امرأه أحرراً كان أو مكاتباً وان كان الى دار انسان فالمطالبة الى مالك الدار خاصة وان كان فيها سكان كالمستجير والمستأجر كان لهم ان يطالبوه وتصح المطالبة بالتفريغ عند القاضي وغيره ٣ أولم يكن هناك أحد وشرطها ان يكون ممن يتمكن من نقضه وتفريغ الهواء ومن لا يتمكن من نقضه لا تصح المطالبة منه كالمترن والمستأجر والمودع وسكان الدار وتصح من الراهن لقدرته على ذلك بواسطة الفكاك ومن الوصي وأب الصبي وأمه في حائظ الصبي لقيام الولاية والضمان في مال اليتيم ومن المكاتب ومن العبد التاجر سواء كان عليه دين أو لم يكن ثم التالف بالسقوط ان كان مالا فهو في حق العبد وان كان نقسافه وعلى عاقلة المولى وتصح من أحد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نقض الحائظ وحده لتمكنه من اصلاح نصيبه بطريقه وهو المرافعة الى القاضي وصورة الاشهاد والمطالبة أن يقول الرجل اشهدوا أنني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه هذا كذا في النهاية قال قاضيخان وصورة الاشهاد اذا كان مائلاً الى الطريق أن يقول له واحد ان حائطك هذا مائل أو مخوف أو منه صدع فاهدمه وان كان مائلاً الى ملك يقول له ذلك صاحبه ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك أن تهدمه كان ذلك مشورة لا يكون طلباً واشهاد اه وفي الايضاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقض اه وتعتبر القدرة مع التفريغ من وقت الاشهاد الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك فلو سقط بعد الاشهاد وهو في طلب من ينقضه من العمال لا يضمن لانه لم يقصر ذكره في الصغرى ولو

ولو باع الدار بعدما أشهد عليه وقبض المشتري برئ من الضمان لان الجناية من ترك  
الهدم مع تمكنه وقد زال تمكنه بالبيع ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه ولو أشهد  
بعد شرائه كان ضامنا ذكره في الهداية بخلاف ما اذا أشعر كنيها أو جناحا أو ميرايا أو خشبة  
في الطريق ثم باع الدار أو باع الخشبة ثم تلف بذلك انسان أو مال حيث كان ضامنا لان غنة  
مجرد اخراج الكنيف ووضع الحجر في الطريق جناية فلا تبطل بالبيع ذكره قاضيان ولو أجله  
صاحب الدار أو فعل ذلك ساكنوها فذلك جائز فلا ضمان عليه فيما تلف بالحائط لان الحق  
لهم بخلاف ما اذا مال الى الطريق فأجله القاضي أو من أشهد عليه حيث لا يصح لان الحق  
لجاعة الناس وليس اليهما ابطال حقهم فيضمن ولو بنى الحائط ما تلافى الابتداء قالوا يضمن  
ما تلف بسقوطه من غير اشهاد لان البناء تعد ابتداء كما اذا أشعر الجناح كافي الهداية وثبتت  
المطالبة بشهادة رجل أو رجل واحد وثبتت أيضا بكتاب القاضي الى القاضي ولو كان  
صاحب الحائط المائل ماقلا فاشهد عليه ثم جن جنونا مطبقا أو ارتد والعياذ بالله تعالى ولحق  
بدار الحرب وقضى القاضي ببقائه ثم عاد مسلما فرددت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك  
وأنلف انسانا كان هدر الماله لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة والجنون فلا يعود بعد ذلك  
وكذا لو أفاق الجنون وكذا لو باع الدار بعدما أشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء أو غيره  
أو بخيار رؤية أو بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وأنلف شيئا كان ضامنا لان خيار  
البائع لا يبطل ولاية الاصلاح فلا يبطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل  
الاشهاد لانه أزال الحائط عن ملكه ولو كان الحائط المائل رهنا فاشهد على المرتهن ثم سقط  
فأنلف شيئا كان هدر لان المرتهن لا يملك الاصلاح والمرة بخلاف الاشهاد على الراهن  
حيث يضمن ولو كان الحائط ميراثا لورثة فاشهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان  
بسقوطه لان أحد الورثة لا يملك نقض الحائط وفي الاستعسان يضمن هذا الوارث الذي  
أشهد عليه بحصة نصيبه لتمكنه من اصلاحه كذا ذكرناه عن الهداية آنفا ولو كانت الدار  
الصغيرة فاشهد على الاب أو الوصي صح لانهم ما يملكان الاصلاح فان سقط وأنلف شيئا  
كان الضمان على الصغير لان الاب والوصي يقومان مقامه فكان الاشهاد عليهما  
كالاشهاد على الابن بعد البلوغ فان مات الاب أو الوصي بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد  
حتى لو سقط بعد ذلك وأنلف شيئا كان هدرًا ❶ رجل مات وترك جدرا ما تلافى الطريق ولم  
يترك شيئا سوى هذه الدار وعليه دين أكثر من قيمة الدار وترك ابنا لا وارث له سواه فان  
الاشهاد يكون على الابن وان لم يملكها الابن فان سقط بعدما أشهد على الابن فان تلف  
انسان كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن ❷ اذا أشهد على الرجل في حائط من  
دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقالوا  
لا ندري ان الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم الا ان تقوم البينة على امور ثلاثة الاول على  
ان الدار له والثاني انه أشهد عليه في هدم الحائط والثالث ان المقول مات بسقوط الحائط



عليه فان أقرضوا المداين الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا لانه لو  
أقرض لا يصدق بوجوب الدية على العاقلة والمقر على الغير اذا صار مكذبا في اقراره لا يضمن شيئا  
وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالشهاد عليه لانه أقر على نفسه بالتعدى فاذا  
تعذر الايجاب على العاقلة بطريق الحمل يجب عليه كمن أخرج جناح من دار في يده فوقع  
على انسان فقتله فقالت عاقلة له ليست الدار له وانه انما أخرج الجناح بأمر صاحب الدار  
وذو اليد يقر ان الدار له فانه يضمن الدية في ماله فكذلك ههنا **❦** وان كان الرجل على حائط  
له والحائط مائل أو غير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله وأصاب انسانا فقتله كان  
ضامنا لما هلك بالحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو  
سقط على انسان دون الحائط فقد مرت في الفصل الاول من الباب **❦** واذا أشهد على  
الحائط المائل عبدا أو كافرا أو صبيانا ثم أعققت العبدان أو أسلم الكافران أو بلغ  
الصبيان ثم سقط الحائط فأصاب انسانا فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا الوسيط قبل صدق  
العبدن واسلام الكافرين وبلوغ الصبيين ثم شهد اجازت شهادتهما لانهم من أهل الاداء  
**❦** انقطعت له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأنلف انسانا كانت دية القتل في بيت  
المال لان ميراثه يكون لبيت المال فغنايته تكون فيه وكذا الكافر اذا أسلم ولم يوال أحدا  
فهو كالقبط **❦** حائط مائل الى دار قوم فأشهد عليه القوم أو واحد منهم ثم سقط وأنلف  
شيئا من القوم أو غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى أو تصدع فأشهد أهل السفلى على  
أهل العلو وكذلك الحائط أعلاه لرجل وأسفله لا آخر وهذا خلاف الحائط اذا كان مائلا  
الى الطريق في حكمين أحدهما ان الاشهاد على المائل الى ملك انسان يكون من المالك  
لا من غيره وفي الطريق يصح من كل أحد والثاني ان في المائل الى الطريق لا يصح التأجيل  
والإبراء من الذي أشهد **❦** حائط مائل بين شريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط  
المشترك بين الورثة وقد ذكرنا حكمه فههنا كذلك **❦** حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق  
وبعضه مائل الى دار قوم وأشهد عليه أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط  
واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق  
فأهل الدار أشهدوا عليه العامة فصح اشهادهم وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط  
من غير أهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح الاشهاد في البعض صح في  
الكل **❦** حائط بعضه صحيح وبعضه واه فأشهد عليه فسقط الواهى وغير الواهى وقتل  
انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون الحائط طويلا بحيث وهى بعضه ولم يه بعضه  
فحينئذ يضمن ما أصاب الذي يه لان الحائط اذا كان بهذه الصفة كان بمنزلة حائطين  
أحدهما صحيح والاخر واه فالاشهاد يصح في الواهى لا في الصحيح **❦** حائطان أحدهما  
مائلا والاخر صحيح فأشهد على المائل ثم وقع الصحيح بنفسه ولم يقع المائل وأنلف انسانا  
كان هدرا **❦** عبيد تاجر له حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأنلف انسانا كانت

الدية على عاقله مولاه سواء كان على العبد دين أو لم يكن وإن أنف مالا كان ضمان المال في  
عق العبد ديناً يباع فيه وإن أشهد على المولى صخ الشهادة أيضاً لأنه لو لم يكن على العبد دين  
فالخائض يكون لمولاه وإن كان عليه دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بأن يقضى الدين من  
مال نفسه فيكون المولى بمنزلة المالك ﴿١﴾ سفل رجل وعولوا خروهي الكل وأشهد عليهما  
ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلولان العلو غير مدفوع بل سقط  
بنفسه فصخ الاشهاد فيه على صاحبه فهاهنا بالعلو يضمنه صاحبه ﴿٢﴾ رجل أشهد على  
حائط له مائل الى الطريق ثم سقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط  
فقطب وعثر رجل بالقتيل وعطب كان ضمان القتييل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط  
على صاحب الحائط وضمان من هلك بالقتيل الاقل لا يكون على صاحب الحائط لان رفع  
القتيل من الطريق ورفع النقص يكون الى صاحب الحائط ﴿٣﴾ حائط رجل سقط قبل الاشهاد  
ثم أشهد على صاحبه في رفع النقص عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي أو دابة فعطب كان  
ضامنا ﴿٤﴾ حائط مائل لرجل أشهد عليه فسقط على حائط رجل آخر فهدمه كان صاحبه  
بالخيار إن شاء ضمنه قيمة الحائط وترك النقص له وإن شاء أخذ النقص ولا شيء له فن عثر بنقض  
الحائط الثاني فهدمه هدر لان نقض الحائط الثاني في ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه  
ولو كان الاول أخرج جناحاً يضمن الاول من عثره بالثاني وعطب وإن كان لا يملك رفعه ولو كان  
الثاني ملك صاحبه الحائط الاول أيضاً يضمن صاحب الحائط من عثره بالثاني لأنه يملك رفعه  
عن الطريق هذه الجملة من قاضي خان ﴿٥﴾ وفي الوجهين لو سقط الحائط على حائط انسان  
آخر فسقط الثاني على رجل فقتله ضمنه صاحب الاول ولو عثر بتراب الحائط الثاني فقتل  
لا يضمن انتهى ﴿٦﴾ وإذا كان الحائط بين خمسة رجال فاشهد على أحدهم فقتل انساناً يضمن  
خمس الدية وإن كان بين ثلاثة كان عليه ثلثها عند أبي حنيفة وقال عليه نصف الدية من  
الهداية

#### الفصل الخامس في جنابة الهيمة والجنابة عليها

الراكب ضامن لما وطئت الدابة ولما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت  
وكذا إذا صدمت ولا يضمن ما نفع بجلها أو ذنبها وإن أوقفها في الطريق ضمن النفقة  
أيضاً لأنه متعد بالايقاف وإن أصابت يدها أو رجلها أحصاة أو نواة أو أثارت غباراً أو حجراً  
صغيراً فقتل عين انسان أو أفسدت ثوبه لم يضمن وإن كان حجراً كبيراً يضمن وقيل لو عصف  
في الدابة ضمن ذلك كله ذكره في الوجيز والمرئف فيها ذكرنا كالراكب فإن راثت أو بالث  
في الطريق وهي تسير فعطب به انسان لم يضمن وكذا إذا أوقفها لذلك لان بعض الدواب  
لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف وإن أوقفها لغير ذلك فبالت أوراثة فمتر انسان بروثها أو بولها  
ضمن والسائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها والقائد ضامن لما نفع بجلها أو ذنبها دون

رجلها هكذا ذكره القسودري في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال أكثر المشايخ ان  
السائق لا يضمن النجفة أيضا وان كان يراها اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز  
عنه بخلاف الكلام لا يمكن كبحها بالجماع وهذا ينطق أكثر النسخ وهو الاصح وفي الجامع  
الصغير كل شيء ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد الا انه يكون على الراكب الكفارة فيما  
وطئته الدابة بيدها أو رجلها ولا كفارة عليهما ولا على الراكب فيما وراء الاطباء وكذا يتعلق  
بالاطباء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد ولو كان راكب  
وقائد وسائق قيل لا ضمان على السائق فيما رطئت الدابة وقيل الضمان عليهما من الهداية  
❦ ولو خرج اللاعب من فها وهي تسير او سال عرقها فاصاب انسانا أو فسد شيئا لا يضمن  
الراكب ❦ ولا يضمن السائق والقائد في ملكه الا فيما أوطأت الدابة بيده أو رجل ذكره  
قاضي خان وفي الوجيز لو ركب دابة في ملكه فماتوا من سيرها لم يضمن الا في وطء الدابة  
انتهى ❦ وان كان راكبا في ملك غيره فانه يضمن ما جنت دابته كيفما كان واقفة أو  
سائرة وطئت أو نضجت أو كدمت ❦ وان راكبا في طريق المسلمين والدابة واقفة  
ضمن ما وطئت برجلها أو كدمت بفسهما أو نضجت بذنبها وكذلك لو أوقفها على باب المسجد  
فهو بمنزلة الطريق الا اذا جعل الامام للمسلمين عند باب المسجد موضعا يقف فيه دوابهم  
فما حدث من الوقوف غير مضمون ولكن لو ساق الدابة أو قادها أو سار فيه على الدابة  
ضمن وعلى هذا وقوف الدابة في سوق الخيل والدواب انتهى ❦ وكذلك لو أوقفها في الفلاة  
لا يضمن ولو أوقفها في طريق مكة ان أوقفها في المحجة فهو كالوقوف في الطريق وان أوقفها  
في غير المحجة في ناحية منه فهو كالوقوف في الفلاة وان أوقفها في ملكه لا ضمان عليه  
بحال وكذلك لو كان في ملك بينه وبين غيره ذكره قاضي خان وفيه من فصل ما يحدث في  
المسجد لو أوقف دابته في السوق موضع الا يقاف للدابة لبيع ما وقف في ذلك الموضع ان  
عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطى به لا يكون ضامنا وان لم يكن ذلك باذن السلطان  
كان ضامنا لان السلطان اذا أذن في ذلك يخرج من حكم الطريق وفي الفصول لو أوقفها في  
سوق الدواب فانلفت لم يضمن ولو أوقفها على باب السلطان أو على باب المسجد الاعظم  
أو مسجد آخر ضمن الا اذا جعل الامام للمسلمين موقفا يوقفون دوابهم فلا يضمن انتهى  
❦ وفي مشتمل الهداية عن العمادية لو أوقف دابته على الطريق ولم يشدها فسارت عن  
ذلك المكان وأتلفت شيئا لا يضمن لانه لم يحكمها من ذلك فصارت بمنزلة دابة منفلتة وفي  
الخلاصة اذا أوقف دابة في سوق الدواب لا ضمان على صاحبها ولو أوقف الدابة على باب  
السلطان يضمن ما أصابت انتهى ❦ ومن ساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن وكذا  
على هذا سائر أدواته كالجام ونحوه وكذا ما يحمل عليه اذ ذكره في الهداية وكذا الوسعة ذلك  
في الطريق فعثر به انسان يضمن السائق وان كان معه قائد كان الضمان عليهما لان  
هذا يمكن الاحتراز عنه بان يشدد الحبل على البعير على وجهه لا يسقط ذكره قاضي خان

ولتظرت الدابة وانفلتت منه فما أصابت في فورها لم تضمن ذكره في الوجيز **❦** رجل ساق  
دابة وعليها سرج فوق السرج على رجل فقتله ضمن السائق كافي حل الشيء من الخلاصة  
**❦** ومن قاد قطارا فهو ضامن لما أوطأ فان وطئ به براسا ناضحا ضمن به الدابة على العاقلة وان  
أنكف ما أفعليه الضمان من ماله وان كان معه سائق فالضمان عليهما وكذا اذا كان  
السائق في جانب من الابل اما اذا تقسطها وأخذت بدمام واحد ضمن ما عطب بها وخلفه  
ويضمنان ما تلف بمابين يديه كافي الهداية وفي قاضي خان لو قاد قطارا في الطريق فوطأ  
أول القطار أو آخره بيديه أو رجله أو صدره ضمن القائد ما عطب به وان كان معه سائق  
كان ضمان ذلك عليهما وما افسد بنفحة الرجل والذنب يكون على السائق خاصة وان  
كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار را حيا نابتا خروا حيا نابتا قدم وهو يسوق فهو  
بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتأخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على  
كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما أوطأت الدابة سواء انتهى وان ربط  
رجل بهير الى القطار والقائد لا يعلم فوطئ انسانا فقتله فعلى عاقلة القائد الدابة ثم يرجعون  
بها على عاقلة الرابط قالوا هذا اذا ربطه والقطار يسير اما اذا ربطه والابل قيام ثم قادها ضمن  
القائد بل رجوع كافي الهداية وان كان القائد يعلم بربط البعير فكذلك ضمن القائد بلا  
رجوع ذكره قاضي خان **❦** ومن سار على دابته في الطريق فضر بها رجل أو نخسها فنقضت  
رجلا أو ضربته بيسدها أو نفرت فصدمته فقتلته كان الضمان على الناحس دون  
الراكب والواقف في ملكه والذي يسير في ذلك سواء وعن أبي يوسف انه يجب الضمان على  
الناخس والراكب نصفين وان نخسها باذن الراكب كان ذلك بمنزلة فعل الراكب ولو نخسها  
ولا ضمان عليه في نخسها لانه أمر بملكه ولو وطئت رجلا في سيرها ونخسها الناحس  
باذن الراكب فالدية عليهما جميعا اذا كانت في فورها الذي نخسها وان لم تكن في فورها ذلك  
فالضمان على الراكب ثم قبل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن في الإبطاء لانه فعله  
بأمره وقبل لا يرجع وهو الاصح فيما أراه لانه لم يأمره بالإبطاء والنخس ينفصل عنه وصار  
كما اذا أمر صبيا بسمك على الدابة بتيسيرها فوطئت انسانا ومات حتى ضمن عاقلة الصبي  
فانهم لا يرجعون على الأمر لانه أمره بالتيسير والإبطاء ينفصل عنه وكذا اذا ناوله سلاحا  
فقتل به أخر حتى ضمن لا يرجع على الأمر ومن قاد دابته فنخسها غيره فانفلتت من يده  
القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فنخسها غيره والناخس  
اذا كان عبدا فالضمان في رقبته واذا كان صبيبا ففي ماله ولو نخسها شيء منصوب في الطريق  
فالضمان على من نصب ذلك الشيء من الهداية **❦** ولو كان للدابة سائق وقاد فقتلها  
رجل بهير اذن أحدهما فنقضت انسانا كان ضمان النسخ على الناحس خاصة لان السائق  
والقائد لا يضمنان النسخ واذا كان النخس بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد ذكره  
قاضي خان **❦** وفي الخلاصة ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فنخسها آخر فالتقت الرجلان

كان النخس باذنه لا يجب على الناسخ شيء وان كان بغير اذنه فعليه كمال الدية وان ضربت  
الناسخ فبات قدمه ممدودا وان أصابت رجلا بالذنب أو الرجل أو كفه ما كان ان كان بغير  
اذن الراكب فالضمان على الناسخ وان كان باذنه فالضمان عليه ما الا في النخسة بالرجل  
والذنب فانها جبار الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فتنحسها فتنحست رجلا  
فالضمان عليه ما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناسخ ولا كفارة عليه ٥ رجل  
واقف على دابته في الطريق فامر رجلا بالنخس فتارت من موضعها ثم نحت رجلا كان على  
الناسخ دون الراكب اه ٥ ولو سقط الحائط على انسان أو دابة فيقتله ٣ ذكره في  
الصغرى ٥ ولو وضع شيئا في طريق المسلمين فقترت منه دابة فالتفت انسانا لا ضمان فيه على  
الذي وضعه ٥ ولو وقف دابته في غير ملكه وربطها لجات في رباطها فالتفت انسانا أو شيئا  
ضمن في أي موضع كان مادامت في رباطها ٥ ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها فقال  
للمشتري خاتمتك ياها فاقبضها ٥ كان قبضه فالتفت الدابة في رباطها فالضمان على  
البائع وان جات في رباطها في موضعها لا يبرأ البائع عن ضمانها ما لم تحمل الرباط وتنقل  
عن موضعها فقبل ذلك ماتت بها كان ضمان ذلك على البائع ٥ ولو ربط حمارا على سارية  
فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض أحد الحمارين الآخر قال أبو بكر الاسكافي  
ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا ل أحد لا ضمان على صاحب الحمار بعد أن يكون في  
المكان ٥ وعنه وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو لك غيرهما لم يكن له ما أن  
يربط الحمار كان ضامنا لما أصاب الحمار ولو كان ذلك الموضع ملكا لادول ضمن الثاني لادول  
ما أفسد حمارا الثاني وان كان ملكا لثاني لا يضمن الثاني ما أفسد حماره ٥ ولو أرسل دابة  
في المرمى المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على الفور  
ضمن والا فلا وان كان ذلك في مربي لا حدهما لا يضمن صاحب المربي ويضمن الآخر  
٥ وان أدخل بغير اعتكاف في دار رجل وفي الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه المغتلم  
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلم وقال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن  
صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب المغتلم  
وان كان مسببا فاذا أدخله باذنه لم يكن متعديا وان أدخل بغير اذنه كان متعديا فيضمن  
كن ألقى حبة على انسان فقتلته كان ضامنا وهذا بخلاف ما لو وقع سكيننا الى صبي فقتل  
الصبي به نفسه أو رجلا بغير أمر الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف  
الى الدافع وفعل الدابة والهامة ٥ مدر فيضاف الى المرسل ٥ رجل أذن لرجل أن  
يدخل داره وهو راكب فدخل فوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا  
أو قائدا لا يضمن من فصل ارسال الدابة من قاضي خان ٥ رجل حمل صيدا على دابة  
فقال له امسك لي فسقط الصبي عن الدابة كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال  
سواء كان الصبي يمسك على الدابة أولا وان سقط قبل ما سارت أو بعد ذلك وان سير

الصبي الدابة فأوطأ انسانا والصبي يستعمل عليها قدية القتبيل تكون على عاقلة الصبي ولا  
 شيء على عاقلة الذي حمله وان كان الصبي لا يستعمل على الدابة أصغره ولا هو بمن يسيرها  
 لصغره كان دم القتبيل هدر او كان بمنزلة الدابة المنفلة ولو كان راكباً حمله معه نفسه  
 ومثله هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستعمل عليها فوطئت انسانا كانت دية على  
 عاقلة الرجل وان كان الصبي يصرف الدابة أو يستعمل عليها كانت الدية على عاقلة جميعها  
 لان السير يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة على عاقلة الرجل وان سقط الصبي ومات كانت دية  
 على عاقلة الرجل سواء سقط بعدما سير الدابة أو قبله وهو يستعمل على الدابة أو لا يستعمل  
 ولو كان الحامل عبداً كانت دية الصبي في عنق العبيد فعه المولى أو يفدى لان العبد  
 يضمن بالجنابة تسبياً أو مباشرة ولو سار العبد مع الصبي فأوطأ انسانا فعلى عاقلة الصبي نصف  
 الدية وفي عنق العبد نصفها ولو أن حراً كبيراً حمل عبداً صغيراً على دابة ومثله يصرف الدابة  
 ويستعمل عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأت انسانا كانت دية في عنق العبد فيدفعه  
 المولى أو يفدى ثم يرجع به على الآمر لانه استعمل عبداً الغير في صير غاصباً فاذا لحقه غرم  
 يرجع بذلك على الغاصب من قاضيهان ❦ مثل شريح عن شاة لرجل أكلت غزلاً لئان قال  
 ان كان يسلا يضمن وان كان ذلك نهاراً لا يضمن وهذا قول أهل المدينة وفي قول أصحابنا  
 لا يجب الضمان سواء فعله ليلاً أو نهاراً من مشتمل الاحكام ❦ ولو اصاب قدم فارساً حران  
 فمات فعلى عاقلة كل واحد منهم ما الدية للآخرى كافي الهداية ❦ قال في اصلاح الايضاح  
 وههنا شرط مذكور في الفتاوى الظهيرية وهو ان يقع كل واحد منهم على قفاه اذ وقع  
 كلاهما على وجهه فلا شيء على واحد منهما وان وقع أحدهما على وجهه والاخر على قفاه  
 فدم الذي وقع على وجهه هدر وشرط آخر مذكور في المحيط وهو ان لا يكونا عامدين في ذلك  
 الاصطدام فانهما لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف الدية للآخر اه قلت والاخر مخالف  
 لما في الهداية ❦ ولو كانا عبيدين هدرت الجنابة ولا شيء على أحد الموليين لا آخر في العمد  
 والخطأ ولو كان أحدهما حراً والاخر عبداً ففي الخطأ يجب على عاقلة الحر المقتول قيمة العبد  
 فيما أخذ هارثة المقتول الحر ويطلب حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وفي العمد  
 يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه  
 ولي المقتول أيضاً كافي الهداية وفي المسئلة بسط مذكور فيها ❦ ولو جاء رجل راكب خلف  
 سائر فصدمه الجاني لأضمان على السائر ولو عطب السائر ضمن الجاني ❦ ولو اصاب قدم دابتان  
 فعطبت احدهما ولكل منهما ساق فضمن التي عطبت على الآخر من قاضي خان ❦ وفي  
 مشتمل الهداية عن العمادية سئل الشيخ الامام أبو الفضل السكراني سكران جميع به  
 فرسه فاصطدم انساناً فمات أجاب ان كان لا يقدر على منعه فليس بعمر له فلا يضاق سيره  
 اليه فلا يضمن قال وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع اه رجل أرسل كلباً أو دابة  
 أو طيراً فانفك مال انسان في فوره ضمن المرسل في الهداية ان كان سائقها ولا يضمن في



الكلب والطير عند محمد وعن أبي يوسف يضمن في الكل وذكر الناطق إذا أرسل كلبه على  
 انسان فعضه أو خرق ثيابه لا يضمن في قول أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف والخيار  
 للفتوى قول أبي يوسف ذكره قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية وقال محمد  
 ان كان قائد اله أوسا نقا يضمن والا فلا وان أغراه وبه أخذ الطحاوي وفي الخلاصة قال بعضهم  
 ان كان الكلب مع لاي شترط ان يكون هو سائقه ويضمن مطلقا وفي غير المعلم يشترط  
 السوق اه **قوله** وفي النهاية رجل له كلب عقور كلما رعى عليه شئ عضه فلا هل القرية ان  
 يقتلوه فان عضه ل يجب الضمان على صاحبه ان لم يتقدموا اليه قبل العض لا ضمان  
 عليه وان كانوا قد قدموا على صاحبه فعليه الضمان بمنزلة الحائض المائل وفي المنتقى لو طرح  
 رجل غيرة قدام أسد أو سبع فليس على الطارح قود ولا دية ولكن يعزروا بضرب ضربا  
 وجيعا ويجلس حتى يتوب وقال أبو يوسف اما أنا فإرى الجلس حتى يموت اه وفي  
 الفصولين عن أبي الفضل السكراني سكران ججج به فرسه فاصطدم انسانا فقات قال لو كان  
 لا يقدر على منعه فليس عليه ولا يضمن اذ لا يضاف اليه سببه وكذا غير السكران لو عاجزا  
 عن منعه اه **قوله** رجل ساق حمارا وعليه وقرح طب وكان رجل واقفا في الطريق أو يسير  
 فقال السائق بالفارسية كوست كوست او برت برت فلم يسمع الواقف حتى أصابه الخطب  
 فخرق ثوبه أو سمع لكن لم ينهأ له ان يتنحى عن الطريق لضيق المدة ضمن وان سمع وتنهأ  
 لكن لم يتنقل لا يضمن ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وظاهر هذا ان أقام حمارا على الطريق  
 وعليه ثياب فخار كعب وخرق الثياب ان كان الراكب يبصر الحمار والثوب يضمن وان لم  
 يبصر ينبغي أن لا يضمن فعلى هذا اذا كان الثوب على الطريق والناس يمررون عليه وهم  
 لا يبصرون لا يضمنون **قوله** كذا رجل جلس على الطريق فوقع عليه انسان ولم يره فقات  
 الجالس لا يضمن ثم الذي ساق حمارا الخطب اذا كان لا ينادي برت برت او كوست كوست  
 حتى تعلق الخطب بثوب انسان وخرقه يضمن ان مشى الحمار الى صاحب الثوب اما اذا كان  
 صاحب الثوب يمشى الى الحمار وهو راه ولم يتباعد عنه لا يضمن **قوله** رجل أدخل غنما أو  
 ثورا أو حمارا كرمًا أو بستانا أو أرضا فافسدها أو صاحبها معها يسوقها فوضا من الماء ففسد  
 وان لم يكن يسوقها لا يضمن وقيل يضمن وان لم يسوقها على قياس المسئلة والبعير المغتلم  
**قوله** مخرج ثوره الى كروية جاره ليعتلف فنطع اتانة صاحب الكروية لم يضمن الا اذا أرسله عليها  
 فنطعها في فوره ولو أمر صاحب الكروية باخراجها عنها فلم يخرجها حتى نطعها لم يضمن من  
 القتيمة ولو أرسل بعض الهوام على رجل يكون ضامنا **قوله** وان أرسل كلبه على شاة ان  
 وقف الكلب ثم سار فاتفها لا يضمن وان أخذ عينا أو شيئا لا ان لم يكن لها طريق غير ذلك  
 ضمن والا فلا وذكر في الاصل لو أرسل كلبا ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن وقيل  
 ينبغي أن يكون ضامنا من قاضي خان قال الصمدون الشهيد وغيره من شعراخ الجامع الصغير  
 والمراد بكونه سائقا ان يكون خلفه وذلك لان الكلب يحتمل السوق كسائر الدواب فاضيف

اليه ذكره في الايضاح وذكر الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا  
فأصاب في فوره أنسا نافقتله أو عرق ثيابه ضمن المرسل لأنه ما دام في فوره فكانت خلفه ولو  
أرسل كلبه إلى صيد ولم يكن سائقا فأصاب أنسا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على  
الروايات الظاهرة من قاضي خان رحمته قال في الهداية لو أرسل كلبه إلى الصيد فإصاب بنفسه  
أو مالا في فوره لا يضمن ذكره في المبسوط وإذا أرسل دابة في طريق المسلمين فأصاب في فورها  
فالمرسل ضامن لأن سيرها مضاف إليه ما دام التسيير على سبيلها ولو انعطفت عنه أو سيرة  
انقطع حكم الارسال الا إذا لم يكن له طريق آخر سواه وكذا إذا وقفت ثم سارت اه رجل  
ألقى حية في الطريق فهو ضامن لما أصابت حتى تزول عن ذلك المكان وعلى هذا لو ألقى شيئا  
من الهوام في طريق المسلمين فأصاب أنسا في ذلك الموضع ضمن الذي طرحها ما لم ترح عن  
ذلك المكان فإذا رحت ثم أصابت لا يضمن الذي طرحها مطلب إذا دال الزرع مطلب ولو أرسل  
حماره فدخل زرع إنسان وأفسده ان ساقه إلى الزرع ضمن وان لم يساقه بان لم يكن خلفه الا  
أن الحمار ذهب في فوره ولم ينعطف عينا أو شملا أو ذهب إلى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع  
كان ضامنا وان ذهب عينا وشملا ثم أصاب الزرع ان كان طريق آخر لا يضمن وان لم يكن  
ضمن وان رده إنسان فافسد الزرع فالضمان على الذي رده من قاضي خان رحمته غنم أتلف زرعها  
ضمن لو ساقها أو افلا وكذا ثور وحمار ولو قادها الراعي قريبا من الزرع بحيث لو مالت  
تناولت ضمن الراعي الزرع من الفصولين رحمته ولو أن دابة انفلتت ليلا أو نهارا فأصابت مالا  
أو آدميا لا ضمان على صاحبها لان فعل الجاهل مدر صرح به في الحديث الصحيح والمسئلة في  
الهداية رحمته وفي الخلاصة ان كانت الدابة غير مربوطة فزال عن موضعها بعد ما أوقفها ثم  
بغت على رجل كان هدرًا رحمته لو وجد في زرع أو كرمه دابة وقد أفسدت زرعها فبغتها لم يكن  
ضمن صاحب الكرم من الخلاصة رحمته دخلت دابته زرع غيره ففسده ولو دخله ليخرجها  
يفسده أيضا لكن أقل من الدابة يجب عليه إخراجها ويضمن ما أتلفت ولو كانت دابة غيره  
لا يجب ولو أخرجها فبغت لا يضمن لأنه ما ذون في ذلك دلالة من الجانبين رحمته رأى حماره  
ياكل حنطة غيره فلم يمنع حتى أكأها فففيه اختلاط المشايخ والصحيح انه يضمن من القنية  
رحمته إذا رأى في زرع دابة فأخرجها ففقد أرمائها يخرجها عن ملكه لا يكون مضموها فإذا ساقها وراء  
ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق هكذا ذكره على السعدي ونبيه أبو نصر لأنه قال إذا  
ساقها في أي موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم إذا وجد الرجل دابة في زرع  
فأخرجها فقتلها سبع كان ضامنا لأنه لا ينبغي أن يخرجها ولكن ينبغي أن يستعدي على  
صاحبها والصحيح ما قاله الامام على السعدي ان له أن يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء ذلك  
فان ساقها بعد ما أخرجها عن ملكه يصير ضامنا من قاضي خان وفي الصغير قال الليث  
واسنانا أخذ بقول من يقول لا ينبغي له أن يخرجها بل يأخذ بما روى عن محمد بن الحسن انه قال  
لا يضمن لو أخرجها لان صاحب الزرع أن يخرج الدابة من زرعها ولا يسوقها أكثر من ذلك اه

وان ساقها ليردها فطبت في الطريق وانكسر رجلها كان ضامنا ولو أن صاحب الزرع لم يخرجها وانكسره أمر صاحبها أن يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه أبو الليث لا يكون ضامنا لما فسدت لانه أخرجهابا مريه ولو أنه قال لصاحب الدابة دابة في الزرع ولم يسئل اخراجها فخرجها صاحبها فافسدت شيئا في اخراجها كان ضامنا وقال أبو نصر في الوجه الاول يكون ضامنا أيضا لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يضمن بالفساد وانما طلب منه الصيانة من قاضي حان ولو أن صاحب الزرع حل على دابة وجدها في زرعه فاسرعت ضمن ما أصابت وكذا لو زبعتها كثيرا بعد ما أخرجهها فذهبت ضمن ولو أخرجهها أجنبي قال أبو نصر أرجو أن لا يضمن وعن بعضهم يضمن ذكره في الفصولين وبعض هذه المسائل في القصب وقد مر فيه حكم ما لو وجد في زرعه ثورين لبلالظن انهم مالا هل قرنته فساقهما الى مربطه وضاع أحدهما فليطلب هناك ﴿ دخل زرعه جل غيره مرارا ولا يطيق منعه فحبسه حتى يجي صاحبه ثم غاب الجبل من الاصطبل فوجد مكسورا للرجل فان لم ينكسر في حبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن مالم يلمه الى صاحبه فالرأي فيه الى القاضي من القنبة ﴿ أدخل بقرا ناطوحا بسرح انسان فنطخ بحشالا يضمن ﴿ أدخل دابته في دار غيره فخرجها مالك الدار فتلفت لا يضمن بخلاف ما لو وجد في مربط دابته دابة فخرجها فاضاعت أو أكلها الذئب يضمن لان كون الدابة في البيت يضمن بخلاف المربط فانه محالها ﴿ شاة لانسان دخلت وكان طبناخ فقتلها مالكةا الاخراجها منه فكسرت قدر الطباخ يضمن مالكةا الداخل من مشتمل الهداية ﴿ اصطبل بينهما واكل واحد منهما ثور فشد احدهما ثورا لا يخرج حتى لا ينطخ ثوره فاختمنق المشدود بالحبيل ومات لا يضمن الرابط اذا لم ينقله عن مكانه كافي مشتمل الهداية والفصولين ﴿ رجل ربط حمارا على سارية فجاء آخر يحمارا وربط حماره على تلك السارية فعوض أحد الحمارين الآخر فهلك فان ربطا في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن وان لم يكن لهما ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لا يضمن اذا كان في المكان سبعة وفي الطريق يضمن ﴿ شاة لانسان دخلت وكان رأس فدخل صاحب الشاة الدكان ليخرجها فكسرت الشاة قدر الرأس يضمن من الخلاصة ﴿ صبي قاتل أشلى كلبا على غنم آخر فتفرقت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لم يضمن وعن شرف الأئمة المديني ان مشى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا فلا ﴿ وضع يده على ظهر فرس وماتته نفعه بذنبه أو برجله فنفع وأتلف لم يضمن بخلاف النخس لان الاضرار بالانسان لا يضمن دون وضع اليد من القنبة ﴿ لوقعا عين شاة ضمن نقصانها وفي عين البقر والجوزور والحمار والبغل والفرس يضمن ربع القيمة ذكره في الهداية قلت وان لم يحمل لصغره كبحش وفصيل فانه يضمن ربع القيمة كافي الفصولين والدجاجة كشاة ذكره في الفصولين أي يضمن اذا فقأ عينها النقصان وفي قاضي خان لوقعا أحدى عيني الطير والكلب والسنور ضمن ما انتقص من قيمته كالشاة والجبل وعن

أبي يوسف يضمن النقصان في جميع البهايم انتهى قلت والفتوى على قول أبي حنيفة  
 وعندهما نقصانه كذا في الغصب من القنية ❀ أوقف دابة في الطريق وآخر كذلك فهربت  
 احدهما فاصابت الاخرى لاضمان على صاحب الهاربة من الخلاصة ❀ وفي مثل  
 الهداية عن العمادية اذا قطع اذن الدابة أو بعضه أو قطع ذنبها يضمن النقصان ❀ وإذا  
 استهلك جارا غيره أو بقله بقطع يد أو رجل أو بذيجه ان شاء صاحبه ضمنه وان شاء أمسه  
 ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى ❀ ولو ضرب رجل دابة حتى صارت عرجاء فهو كالقطع  
 انتهى ❀ وفي الهداية ذبح شاة فالتكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه أو أخذها  
 وضمنه النقصان وكذا الجزور وكذا الوقطع يدهما وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة  
 وعنده لو شاء أخذها ولا شيء له والاول أصح والدابة لو لم تكن مأكولة اللحم وقطع طرفها  
 فله ان يضمن جميع قيمتها لانه من كل وجه انتهى وفي قاضي خان ذبح شاة انسان  
 ظلم فاصحابها بالخيار ان شاء ترك المذبوح عليه وضمنه قيمتها وان شاء أخذ المذبوح وضمنه  
 النقصان والفتوى على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمار أو بغل أو رجليه فصاحبه ان شاء  
 ضمنه قيمته ودفع اليه الدابة أو أمسه ولا يرجع عليه بشئ بخلاف ما لو قطع يد قن فان لمالك  
 ان يضمنه النقصان لان الاذى بقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه بخلاف  
 العوامل وان كانت الدابة يمايئ كل كالشاة والجزور في ظاهر الرواية هذا والاول سواء  
 للمالك أن يضمنه جميع قيمته وليس له أن يضمنه النقصان ويمسك الدابة هكذا ذكر  
 شمس الأئمة السرخسي قلت وهذا مخالف لما مر عن الهداية ولو ذبح حمار غيره ليس له أن  
 يضمنه النقصان في قول أبي حنيفة ولكن يضمن جميع القيمة وعلى قول محمد للمالك ان  
 يمسك الحمار ويضمنه النقصان وان قتله قتلا ليس له ان يضمنه النقصان وعن محمد ان  
 كان للدابة قيمة بعد قطع اليد أو الرجل ان شاء المالك أمسه ان شاء النقصان  
 ولو قاعين حمار قال أبو حنيفة رحمه الله ضمنه كل قيمته وسلمه ولا يضمن النقصان مع امساك  
 الجثة وهي مسئلة الجثة العجباء واذا قتل ذئبا لم يملكه الا يضمن شيئا ويضمن في القرد لان القرد  
 يكتسب البيت ويخدم انتهى ما في قاضي خان وقد اختصرنا بعض كلماته وتركنا البعض مخافة  
 التكرار مع انه قد مر بعض هذه المسائل في الغصب أيضا ❀ وفي الفصولين الكلب المعلم  
 لحراسة أو ماشية أو صيد أو نحوها يجوز بيعه وبغرم متلفه انتهى ❀ ولو سأل رجل على  
 انسان فقتله المصول عليه دفعا لشره ضمن قيمته عندنا كافي الهداية ❀ البعير السكران  
 اذا قصد قتل انسان فقتله المصول عليه يضمن قيمته من الخلاصة ❀ قطع اسنان الثور يلزمه  
 كمال القيمة لفوت الاعتلاف وفي اسان الحمار يلزمه النقصان ❀ جاء بانه ان الى حمار غيره  
 مشدود وبالطول وانزى عليها ذلك الحمار فحصل نقصان بسببه لا يضمن لان الحمار رزى  
 عليها باختياريه والازراء ليس بسبب النقصان غالباً فلا يضمن بخلاف اسلاء الكلب ❀ ضرب  
 نور غيره فكسر ثلاثة من أضلاعه فان هلك قبل أن يقبضه المالك يضمن سمل القيمة بالاتفاق

وان قبضه ولم يملك يضمن التقصان وان هلك في يده فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة يضمن كل القيمة **§** ولو خلى جارا للفحل القوى فاهلك جارا لا تخران خلاه في موضع له ولاية التخلية فيه لا يضمن **§** ولو ساق اثنان الغنير من موضع فذهب معها الجش ثم أتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها الجش وأكاه الذئب يضمن **§** ولو رمى بتقلتسون على رجل بعير فضرب رجله بسببه على جدار فانكسر يضمن **§** دخل زرع جمل غيره مرارا ولا يطيق منعه فخبسه حتى يحيى صاحبه ثم غاب الجمل من الاصطبل فوجد مكسور الرجل فان لم ينكسر في خبسه قالوا لا يضمن وقد قالوا يضمن ما لم يسلمه الى صاحبه فالرأى فيه الى القاضي **§** ولو سلم جاره المزارعي شدة في الدالية ففعل ونام وانقطع جبه له ورقع في المعرة ومات لا يضمن **§** ثور امتداد أكل الثياب وساقه ضبي صاحب الثور الى فناء فيه تجار ثياب فقيل للصبي احفظ الثور وجد فلم يفعل حتى أكل ثوباً منه يضمن الصبي وان لم يكن متمسكاً من دفعه لا يضمن الا اذا أقربه منه **§** له كلب يأكل العنب من الكروم فاشهد عليه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحناط المسائل ونطح الثور وعقر النكاب العقور فيضمن اذا لم يحفظ أو لم يمد في النفس والاموال تسع لها **§** ادخل ثور في السوق خائفاً فهرب منه واستهلك صبيلاً لا يضمن **§** ربط كلبش على طريق العامة فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطح صبيلاً وكسر ثنيته يضمن **§** حل ثور في اصطبل فيه غيره اصاحبه ونطح ثوره الاخر لا يضمن من القنبية **§** ضرب جمار غيره فعيبه وضمن ثم زال العيب فله أن يرجع بما ضمن **§** التي هرة في بيت حمام لغيره ولم يجد مخزجاً ففتلت الحمامة بأسرها وهي طياره بلع فخنس دسادر غوش وانما غالبة القيمة عند من يطيرونها يضمن قيمتها على هذه الصفة كذا في العصب من القنبية **§** ولو ضرب رجل جمار حتى صار أعرج فهو كالمقطع من الخلاصة

### **§** (الفصل السادس في جناية الرقيق والجناية عليه) **§**

اذا جنى العبد جناية خطأ في النفس أو في مآدون النفس ولا حاجة الى تقييد الخطأ في مآدون النفس لاستواء الحكم فان القصاص لا يجري بين العبد والعبد و بين العبد والحر في مآدون النفس فولاة مخير ان شاء دفع العبد الجاني بالجناية فمهلكه **§** ولي الجناية وان شاء فداه بارش الجناية ولو جنى جنائيات ان شاء المولى الدفع الى الأولياء يقتسمونه على قدر حصصهم وان شاء القداء فداه بجميع آروشهم وان لم يحتقر المولى شيئاً حتى مات العبد بطل حق المحنى عليه وان مات بعد ما اختار القداء لم يبرأ وان فداه جنى ثانياً كان حكم الثانية كالأولى في ان المولى يخير بين الدفع والفساد لانه اذا فدى عن الأولى صارت الأولى كأن لم تكن وكذا لو جنى ثالثاً ورابعاً وان أعنته المولى بعد ما جنى وهو لا يعلم بالجناية ضمن الأقل من قيمته ومن أرشها وان أعنته وهو يعلم بالجناية وجب عليه الارش وعلى هذين الوجهين البيع والتدبير والاسقلا بديان أسسته ولد الامة الجناية بخلاف الاقرار بالعبد الجاني لغيره فانه لا يجب الارش

على المولى على زوايه الاصل والحق الكرخي الاقرار بالبيع واخواته واطلاق البيع بتنظيم  
 البيع بشرط الخيار للمشتري لانه يزيل الملك من البائع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع  
 ونقصه وبخلاف العرض على البيع ولو باعه بغير فاسد لم يصير مختار للفداء حتى يسلمه  
 بخلاف الكتابة الفاسدة فان موجبها ثبت قبل قبض البدل فيصير بنفس الكتابة مختارا  
 للفداء ولو باعه مولاه من المحنى عليه فهو مختار للفداء بخلاف ما اذا اوهبه منه واعتاق  
 المحنى عليه بامر المولى بمنزلة الاعتاق من المولى فيما ذكرناه ولو ضر به المولى فنقصه بان  
 عيبه فهو مختار للفداء اذا كان عالما بالجنابة وكذا اذا كانت بكر او طفلا بخلاف التزويج  
 وبخلاف وطء الثيب على ظاهر الرواية وبخلاف الاستخدام ولا يصير مختار للفداء  
 بالاجارة والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته دين لان الاذن لا يفوت  
 الدفع ولا ينقص الرقبة الا ان لولى الجنابة ان يمنع من قبوله لان الدين لحقه من جهة  
 المولى فيلزم المولى قيمته هذه الجملة من الهداية باختصار وتوضيح والحاصل ان المولى  
 متى أحدث في القن الجاني تصرفا يعجزه عن الدفع كالبيع البات والعتق والتدبير والكتابة  
 والاستيلاء في الجارية الحانية وهو يعلم بالجنابة يصير مختارا للفداء وان لم يكن عالما بالجنابة  
 لم يكن مختارا وضمن الاقل من قيمته ومن الارش ومتى أحدث تصرفا لا يعجزه عن الدفع  
 كالجماع والتزويج والاجارة والرهن والاستخدام والاقرار بالغير والاذن في التجارة  
 لا يصير مختار للفداء وفي رواية كتاب العتاق في الرهن والاجارة يصير مختارا وكذا في التعيب  
 ولو جنى جناتين فعلم باحداهما دون الاخرى فاعتقه أو باعه أو نحوه يكون مختار للفداء  
 فيما علم وفيما لم يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد ولو حفر العبد بئر في الطريق فوقع فيها انسان  
 وقد اعتقه مولاه بعد الحفر قبل الوقوع غرم المولى قيمته لولى القميسل فان وقع فيها ثمان  
 وثالث فانهم يشتركون في قيمة واحدة علم بالحفر أو لم يعلم ذكره في الوجيز ولو حفر عبد  
 في قارعة الطريق بئر فقات فيها انسان فاعتقه مولاه مع علمه بالحفر وموت الانسان فعلى  
 المولى دينته اتفاقا لانه صار مختارا للفداء بالاعتاق مع العلم بالجنابة فان مات فيها آخر فعلى  
 الثاني ان يشارك الاول فيما قبض بضرب الاول بيمينه مع الدية والثاني بيمينه مع قيمة العبد  
 عند أبي حنيفة فتقسم على ذلك الدية وتفسيره ان يقدر قيمة العبد مائة مثلاً والدية ألفاً  
 فتقسم الدية على أحد عشر جزءاً أو يأخذولى الثاني جزءاً ولى الاول عشرة وعندهما يجب على  
 المولى للاول كل الدية وللثاني نصف القيمة من الحقائق وفي الصغرى لو أعتق العبد  
 الجاني وهو عالم بالجنابة يصير مطالباً بجميع الفداء بخلاف ما لو أعتق المأذون المديون وهو  
 عالم بالدين فانه يضمن الاقل من قيمته ومن الدين انتهى وفي الفينة عبد محجور جنى على  
 مال فباعه المولى بعد علمه بالجنابة فهو في رقبة العبد يباع فيها على من اشتراه بخلاف الجنابة  
 على النفس انتهى ومن قال لعبد ان قتلت فلانا أو رميته أو شججته فأنت حر فهو  
 مختار للفداء ان فعل العبد ذلك خلافاً لفرز كرهه في الهداية ولو جنى العبد فاختار مولاه



الفداء وهو مفلس لا يجب عليه دفع العبد عند أبي حنيفة وحكمه النظر إلى الميسرة  
 وعندهما يجب دفعه من الحقائق وفي الوجيز عن المنتقى روى الحسن عن أبي حنيفة في  
 عبد قطع أصبع رجل خطأ ففداه المولى بألف ثم مات المقطوع أصبعه إن فداه بغير قضاء فعليه  
 تمام الدية وإن فداه بقضاء بطل الفداء وعليه القيمة انتهى وإذا جنى المأذون له جنابة  
 وعليه دين فاعتقه المولى بلا علم بها غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه ولوليها الأقل  
 من قيمته ومن الارش ذكره في الوقاية ولو اكتسب العبد الجاني أو ولدت الامه الجانية  
 لا يدفع الكسب والولد معهما كما في الوجيز والثانية مذكورة في الهداية أيضاً لكن وضعها في  
 المأذونة ولا فرق بينهما وإذا قتل العبد رجلين عمداً ولكل واحد منهما ما وليه ان فداها أحد  
 ولي كل واحد منهما فإن المولى يدفع نصفه إلى الآخرين أو يفديه بعشرة آلاف درهم وإن  
 كان قتل أحدهما عمداً والاخر خطأ فمما أحدهما ولي العمد فإن فداه المولى ففداه بمجمعة  
 عشر ألفاً الخمسة آلاف للذي لم ينف من ولي العمد وعشرة آلاف لولي الخطأ وهكذا إذا  
 دفعه كان ثلثاه لولي الخطأ وثلثه لغير العاقب من ولي العمد عند أبي حنيفة وقال لا يدفعه  
 إلا بأعائله أربعة لولي الخطأ وربعة لولي العمد فالقسمة عندهما بطريق المنازعة وعنده  
 بطريق العول من الهداية ولو جنى العبد المأذون على رجل خطأ وقيمته ألف ففداه  
 بعشرة آلاف جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز إلا الدفع ولو أقر المولى على عبده  
 المأذون المديون بيمينه لم يصدق إلا أن يقضى دينه أقر على عبده بيمينه ثم بجنابة  
 دفعه إليه ما نصفين ثم يرجع صاحب الجنابة الأولى على المولى بنصف قيمته إذا تكاذب  
 الوليان وفي قتل العبد العمد لو اختار المولى الفداء في نصيب أحد الوليين يصير مختاراً  
 للفداء في الكل وفي قتل الخطأ لو اختار الفداء في النصف يكون اختيار الفداء في  
 النصف اختياراً للفداء في الكل مادام العبد قائماً ولو صالح أحدهما على نصف العبد  
 خير المولى والمدفوع إليه بين أن يدفع نصف العبد إلى الثاني أو يفديا وإن صالح أحدهما على  
 جميع العبد قيل للشريل ادفع نصفه إلى أخيك أو أفده من الوجيز وإذا جنى المدبر أو أم  
 الولد جنابة ضمن المولى الأقل من قيمته ومن ارشها كما إذا فعل ذلك بعد الجنابة وهو لا يعلم  
 وجنابة المدبر وإن نوال لا توجب الأقيمة واحدة ويضاربون بالخصص فيها وتعتبر قيمته لكل  
 واحد في حالة الجنابة عليه حتى لو قتل قتله خطأ وقيمته ألف ثم صارت قيمته ألفين فقتل آخر  
 خطأ فالألف الزائدة للثاني وتخاصهما في الأول فإن جنى المدبر جنابة أخرى وقد دفع المولى  
 القيمة إلى ولي الأولى بقضاء فلا شيء على المولى بالاجماع وإن كان المولى دفع القيمة بغير قضاء  
 قالوا بالخيار إن شاء أتبع المولى وإن شاء أتبع ولي الجنابة الأولى وهذا عند أبي حنيفة وقالوا  
 لا شيء على المولى من الهداية ولو أتبع ولي الثانية المولى على قول الامام يرجع المولى على  
 الأول بما أخذ منه ولي الثانية ذكره في المجمع وعلى هذا الخلاف لو حفر بئرًا فوق فيها انسان  
 إلا أنه يضمن قيمته يوم الحفر لا يوم الجنابة ولو دفع المولى القيمة إلى الأول بغير قضاء بعد ما وقع

الثاني في البئر غرم للثاني بالاجاع ويرجع بالاول ووضع الحجر في الطريق وسوقه الدابة وصبه  
 الماء بمنزلة الحفر ولو غصب مالا واستهلكه يبيع لم يغرم المولى ولو قتل المولى خطأ يبيع  
 في قيمته والتدبير وصية برفقته ولا وصية للقاتل ولو حفر المدبر بترافق فيها المولى أو من  
 برته مولاة هدر دمه ولو قتل مولاة عمدا فالورثة بالخيار ان شاءوا قتله وان شاءوا استسوه في  
 قيمته ثم قتله من الوجيز ولو أعتق المولى المدبر وقد جنى جنائيات لا يلزمه الاقيمة  
 واحدة وأم الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وصفنا وإذا أقر المدبر بجناية الخطالم يجوز اقراره  
 ولا يلزم المولى به شيء عتق أو لم يعتق لان موجب جنابة الخطأ على سيده وأقراره به لا ينفذ  
 على السيد من الهداية ولو ادعى مشترى العبدان البائع كان دبره فأنكر حتى جنى  
 العبد فالحال موقوف عند أبي حنيفة وقال يسى ولو ادعى استيلا دسريكة فأنكر بخت  
 الجارية فنصف الارش على المنكر والنصف موقوف عند أبي حنيفة ويوجب أبو يوسف  
 الموقوف في كسبهما وأوجب محمد الكل هاتان في عتق المجمع ولومات المدبر وانقضت  
 قيمته بعد الجنابة بلا فصل لم يبطل من المولى شيء وعليه قيمته مائة ولو جنى المكاتب جنائيات  
 أو واحدة كان عليه الاقل من قيمته ومن الارش وان تكررت الجنائيات قبل القضاء  
 لزمته قيمة واحدة ولو قضى عليه ثم جنى أخرى فان قضى عليه يضمه أخرى لان جنابة  
 المكاتب لا تصير ديناً الا بالقضاء أو بالصلح أو بالبأس عن الدفع بان يعتق أو يموت فتوقف  
 وجوب القيمة على ما يوجب توكيدها وهي الاشياء الثلاثة وان عجز قبل أن يقضى دفعه  
 مولاة أو فداءه وان قضى عليه ثم عجز يبيع فيها الا أن يقضى عنه مولاة وان أعتق يسى  
 وجنابة عبد المكاتب مثل جنابة عبد الحر الا انه اذا فدى والفداء أزيد من قيمته زيادة فاحشة  
 أو دفع وقيمة العبد أكثر من الارش كثير فاحشاً جاز عند أبي حنيفة وعندهما لا يصح ولو  
 جنى مكاتب على مولاة أو عبده أو ابنه كان كالوحي على غيرهم فان عجز هدرت الجنابة قضى  
 بها أولا من الوجيز العبد المحن عليه تعذر قيمته يوم الجنابة كذا في الاشياء من القول  
 في غن المثل وفي الخلاصة الجنابة على العبد فيما دون النفس لا تخلو اما أن تكون مستهلكة  
 أو غير مستهلكة مثاله فقهاء العينين وقطع اليدين والرجلين والذكر وقطع يد ورجل من جانب  
 واحد وأما قطع الاذنين وحلق الحاجبين اذا لم يثبت فقيمه روايتان في رواية مستهلكة وفي  
 رواية غير مستهلكة ولو كانت الجنابة على الحر لا توجب كمال الدية كقطع يد ورجل من  
 خلاف فذلك غير مستهلكة والاصل ان كل جنابة لو حصلت على الحر لها ارش مقدّر  
 كالموضحة فيها خمسة مائة وذلك نصف عشر الدية فاذا حصلت في العبد يجب نصف عشر قيمته  
 الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص نصف درهم وان كانت أذنا واحدة أو عيناً واحدة يجب  
 نصف قيمته الا اذا بلغ نصف القيمة خمسة آلاف درهم فحينئذ ينقص منه خمسة دراهم فان  
 لم يكن لها ارش مقدّر في الحر يجب في العبد نقصان قيمته وفي قطع أذن واحدة وتلف حاجب  
 واحدة روايتان واختار الطحاوي انه يجب نقصان قيمته وكلاهما غير مستهلكة وفي رواية

أخرى قطعها وشقها مستهلكة فيجب نصف قيمته ثم إن كانت الجنابة مستهلكة ففقد أبي  
 حنيفة المولى بالخيار إن شاء حبس العبد لنفسه ولا شيء يرجع به وإن شاء سلمه إلى الجاني ورجع  
 بقيته وعندهما إن شاء سلم ورجع بالقيمة وإن شاء حبس ورجع بنقصانه اهـ ومن  
 قتل عبدا خطأ فعليه قيمته لا تزد على دية الحر عشرة آلاف درهم فإن كانت قيمته عشرة  
 آلاف درهم أو أكثر قضى بعشرة آلاف درهم إلا عشرة وفي الأمة إذا زادت قيمته على الدية  
 قضى بخمسة آلاف إلا عشرة هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو الليث قيمته بالغة ما بلغت  
 كافي الغصب وفي يد العبد نصف قيمته لا يزد على خمسة آلاف منقوصة بخمسة لأن اليد من  
 الآدمي نصفه فيعتبر كره وينقص هذا القدر اظهار الانحطاط وتبسه وكل مائة درهم دية  
 الحر فهو ومقدر من قيمة العبد لأن القيمة في العبد كالدية في الحر ولو قال لعبدية أحدكم حر ثم  
 شجبا فوقع العتق على أحدهما فأرشهما للمولى ولو قتلهما رجل تجب دية حر وقيمة عبداً فإن شاء  
 المولى دفع العبد المقتول وأخذ قيمته وإن شاء أمسكه ولا شيء له من النقصان وهذا بخلاف  
 المدبر عند أبي حنيفة وقال أئمة العبد وأخذ ما نقصه وإن شاء دفع العبد وأخذ قيمته وقال  
 الشافعي يضمه كل القيمة ويمسك الجثة ولو قطع يد عبداً يؤمر المولى بالدفع أو القداء من  
 الهداية ولو قطع رجل رجل عبداً مقطوع اليد فهو على وجهين إن قطع رجله من جانب  
 اليد المقطوعة كان على الجاني ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لأنه أتلف فيجب عليه  
 ضمان ما انتقص من قيمته ولا يجب الارش المقدر للرجل وإن قطع الرجل لامن جانب اليد  
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده ولو كان العبد المقطوع اليد قطع انسان  
 يده الأخرى كان عليه نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع إذا قطع يد عبده قبل التسليم  
 إلى المشتري سقط نصف الثمن عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوع اليد إن انتقص  
 الثلث سقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع في العين فاذا فقأ عين عبداً مفقوء العين يجب  
 عليه ما انتقص من قيمته مفقوء العين ولو ضرب سن مملوك فاصفر فحجب حكمه عدل  
 بالاتفاق من فاضى خان ولو دفعت جارية جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد عليها  
 صداق مثلها بلغنا ذلك عن عمر رضي الله عنه في جارية تبين تدافعتا في حمام فاذ بهت عذرة  
 أحدهما تضمن الأخرى صداق مثلها وقد وقعت هذه المسئلة ببخاري من الصغرى ولو  
 جنى العبد الموصى برقبة لرجل وبخدمته لا آخر فالقداء على المخدم فإن مات رجع ورثته  
 بالقداء على صاحب الرقبة وكان بمنزلة الدين في منقبه ولو أبقى المخدم القداء فدى صاحب  
 الرقبة أو دفع وبطأت وصية المخدم ولو جنى على العبد الخادم جناية لا تنقص الخدمة كان  
 الارش لصاحب الرقبة وكذلك لو اكتسب أو وهب للخادم ولو نقصت الخدمة يشتري  
 بالارش خادما يتخدمه وإن لم يبلغ ثمن خادما يسع الأول وضم ثمنه إلى الارش فيشتري خادما  
 ولو اصبحت الجاني الارش أن يقتله ما جاز لأنه انتقص حقه المتعاق برقبته من الوجيز وإذا  
 قتل خطأ أخذت قيمته وبشترى بها عبداً أو يتقل حق الموصى له فيه كذا في الاشباه من القول

في المالك ❊ رجل شح غير موضحه في رواية المبسوط والجوامع يجب ارش مقدس نصف  
 عشر قيمته وفي رواية الذواجر من أحمنا بنا يجب النقصان كالماتم ذكره في الصغرى ❊ ولو  
 حلق لحية عبد فلم تنبت في قياس قول أبي حنيفة يجب ما نقص العبد ❊ واذا قتل الرجل  
 عبده أو أم ولده فإنه يعزرو ويحبس ولا يجب انقصاص ولا الدية ولو كان على العبد دين غرم  
 المولى قيمته لغرمائه حالة كالموجود العبد قيسه في دار مولاه كانت قيمته على المولى تؤخذ في  
 ثلاث سنين يقضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا لورثته ❊ ولو وجد الرجل  
 قتيلا في دار عبده المأذون كانت الدية على عاقلة المولى كان العبد مسدونا أو لم يكن من  
 قاضي خان ❊ وان جنى المولى على مكاتبه أو على ولد المكاتب لزمته الجناية لانه صار  
 كالاجنبي كافي الهداية وغيرها ❊ واذا جنى العبد المغصوب على مولاه جناية موجبة للمال  
 بان قسله خطأ أو جنى على رقيقه خطأ أو على ماله بان أنلف شيئا من ملكه اعتبر جنانيته عند  
 أبي حنيفة حتى يضمن الغاصب قيمة العبد المغصوب لمولاه الا أن يكون الارش أو قيمة  
 المتلف أقل من قيمة العبد وقال صاحباه جنانيته على مولاه وعلى رقيقه وعلى ماله هدر ولو  
 جنى على فاصبه أو رقيقه جناية موجبة للمال فعند أبي حنيفة لا تعتبر فتكون هدر احتى  
 لا يخاطب المولى بالدفع أو الفداء وقالوا تكون معتبرة ويقال للمولى ادفع العبد أو افده بالارش  
 واذا جنى المدبر في يد الغاصب غرم مولاه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية ورجع به على  
 الغاصب واذا جنى المدبر في يد الغاصب ثم رده على المولى جنى عند المولى جناية أخرى فعلى  
 المولى قيمته بينهما نصفان ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب ويدفعه الى ولي الجناية  
 الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد نصف القيمة  
 التي يرجع به على الغاصب بسلام للمولى ولا يدفعه الى ولي الجناية الاولى لو جنى عبد المولى أولا  
 ثم غصبه جنى عنده ضمن المولى قيمته لهم او يرجع بنصفها على الغاصب فيدفعه الى ولي الجناية  
 الاولى ولا يرجع به على الغاصب وهذا بالاجماع والحواب في العبد كالجواب في المدبر في  
 جميع ما ذكرنا الا أن المولى يدفع العبد والقيمة في المدبر ومن غصب مدبر الجنى عنده جناية  
 ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عنده جناية أخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفين ثم يرجع  
 بقيمته على الغاصب فيدفع نصفها الى ولي الاولى ويرجع به على الغاصب ولا يدفعه الى ولي  
 الجناية الاولى ولا الى ولي الجناية الثانية ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف مع محمد كالأولى  
 وقيل على الاتفاق بالاتفاق هذه الجناية من الهداية ❊ مريض حرقه قتل مولاه فعليه  
 أن يسعى في قيمته عند أبي حنيفة احدهما انقضا للوصية اذا التحير في مرض موته وصية  
 فلم تجز لقائه الا أن العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه فتجب قيمته ثم عليه قيمة أخرى بقتله  
 اذا المستسهي كالمكاتب عنده والمكاتب بقتله مولاه يلزمه الاقل من قيمته ومن الدية والقيمة  
 هنا أقل فيسهي لذلك في قيمته وقال يسهي في قيمة واحدة للوصية اذا الدية على عاقلة بقتله بعد  
 عنقه والمستسهي حرم مدبون عندهما كذا في الوصية من أحكام المرضى من الفصولين

### ﴿الفصل السابع في الجنين﴾

إذا ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً ميتاً وجبت الغرة على عاقلة في سنة والغرة عندهما  
 خمسة مائة درهم نصف عشر دية الرجل ذكر كان الجنين أو أنثى أو عبداً أو فرساً قيمته  
 خمسة مائة درهم فإن ألقت حياً ثم مات ففيه الدية كاملة وإن ألقت ميتاً ثم ماتت الأم فعليه  
 دية في الأم وغرة في الجنين وإن ماتت الأم ثم ألقت ميتاً فعليه ديتان وما يجب في الجنين  
 يورث عنه ولا يرث الضارب حتى لو كان الضارب الأب وجبت الغرة على عاقلة ولا يرث  
 منها ذكره في الهداية وإذا أسقطت المرأة الولد وجبت الغرة على عاقلة وإن لم يكن لها عاقلة  
 ففي مالها في سنة ولا يرث منها وإن لم تنعمد أسقاط الولد سقط الولد لا شيء عليها كافي  
 قاضي خان وفي الوقاية أسقطت الحرة الولد عمداً بدواء أو قتل بالأذن زوجها وجبت الغرة  
 وإن أذن لآل عدم التعدي انتهى وكذلك مختلفة حامل احتملت لمضي عدتها بأسقاط الولد  
 فعليه الغرة للزوج كافي الوجيز والفصولين وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته إن كان ذكراً  
 وعشر قيمته إن كان أنثى وهو ما في القدر سواء عند أبي حنيفة وقال في جنين الأمة نقصان  
 الأمة كافي من خلة الشاة من قاضي خان ويعتبر قيمة نفسه لقيمة أمه ذكره في الوجيز ويجب في  
 مال الضارب حالاً كافي المجمع وإن ضرب فاعتق المولى ما في بطنها ثم ألقت حياً ثم ماتت تجب  
 قيمته حياً ولا تجب الدية وإن مات بعد العتق وقيل هذا عندهما وعند محمد يجب قيمة ما بين  
 كونه مضمراً وبالي كونه غير مضمروب من الهداية ﴿﴾ وإن ضرب بطن امرأة فألقت جنينين  
 أحدهما ميتاً والآخر حيّاً فمات الحي بعد الإسقاط من ذلك الضرب كان على الضارب  
 غرة في الميت ودية كاملة في الحي كافي قاضي خان وإن ألقت مباحين ثم ماتا في كل واحد  
 منهما دية كاملة وإن ألقت ماميتين ففيهما غرتان كافي الوجيز والحاصل أنه يجب في كل واحد  
 من الجنينين حالة الاجتماع ما يجب حالة الانفرد كافي الخلاصة وإن ضربت المرأة بطن  
 نفسها فألقت جنيناً انعمدت بذلك إسقاط الولد وجبت الغرة والأفلاذ كره في الصغرى  
 ﴿﴾ والجنين الذي استبان بعض خلقه كالتمام في جميع الأحكام ذكره في الهداية ﴿﴾ وفي  
 الفصولين عن الزيادات شري أمة غفلت منه ثم ضربت بطن نفسها أو فعلت شيئاً  
 كدواء وغيره متعمداً لسقوط الجنين ثم استحقها رجل بينه وقضى له بها وبقرها  
 يقال للمستحق قتل أمته ولدها وهو ولد هذا الرجل وهو حر لانه ولد مغرور وولد المغرور حر  
 والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع أمته أو أفلدها بغرة الجنين الحر ثم قال صاحب الفصولين  
 أقول إذا أخذ الغرة ينبغي أن يجوز للمستحق أن يطالبه بقيمة الجنين إذا قيام المبدل بقيام  
 المبدل عنه كما هو كذلك في ولد مغرور قتل قد أثبتته عن السكافي وغيره في كتابنا المسمى  
 بلائف الاشارات انتهى والله أعلم

### ﴿الباب الثالث عشر في مسائل الحدود وفيه ضمان جنابة الزنا﴾

وضمان السارق وقاطع الطريق ﴿﴾

اذا وجب على رجل حد او تعزير فخله الامام أو عززه فقات قدمه هـ در بخلاف الزوج  
 اذا عزز زوجته فيما يجوز له تعزيرها حيث يضمن كافي الهداية والكنز والاصل فيه ان  
 الواجب لا يتعبد بوصف السلامة والمباح بتعديدها وفعل الامام من قبيل الاول وفعل  
 الزوج من قبيل الثاني ونعم الكلام في فروع هذا الاصل في التعزير من الزيلعي وذكرنا  
 عن الاشباه طرفا منه في الجنائيات **ع** ابن سماعة عن أبي يوسف قاض رأى التعزير لرجل  
 مائة فقات قال لا يضمن لانه قد ورد الاثر ان **ك** ثم ما عزروه مائة فان زاد على مائة فقات  
 فنهضت الدية في بيت المال من مشتمل الاحكام نقلا عن الوجيز **ع** لو شهد أربعة على رجل  
 بالزنا وهو غير محصن فخله بفرجه الجلد ومات ثم وجد أحدهم عبدا أو محمدا أو قذفي فلا  
 ضمان على أحد عند أبي حنيفة ولكن تحذف الشهود وقال صاحب ارش الجرح والدية في  
 بيت المال وعلى هذا اذا رجعوا يحدون ولا ضمان عليهم عنده وقال لا يجب عليهم الضمان في  
 الرجوع كافي الهداية وقاضى خان وعلى هذا الاختلاف لو ظهر أحدهم كافر أو كره في الوجيز  
 ولا ضمان على الجلد صرح به في الهداية وان كان المشهود عليه بالزنا محصنا فرجم ثم  
 ظهر واعبدا فالدية على بيت المال اتفاقا **ع** شهد أربعة بالزنا فرجم ثم رجع منهم واحد  
 وغرم ربع الدية وهكذا كلما رجع واحد منهم حد وغرم ربع الدية وان كانوا خمسة فرجع  
 أحدهم لأشئ عليه فان رجع آخر حد وغرم ربع الدية واذا شهد أربعة على الزنا فركوا  
 فرجم ثم ظهر راجعوا أو عبدا فالدية على المتركى عند أبي حنيفة وقال على بيت المال قبيل  
 هذا اذا قالوا نعلمنا التزكية على علمنا بحالهم وان قالوا أخطأنا فالدية في بيت المال اتفاقا  
 وهذا اذا أخبروا بالحرية والاسلام وأما اذا قالوا هم عدول وظهروا عبدا فالدية في بيت المال  
 اتفاقا ولا ضمان على الشهود ذكره في الهداية ولو رجع المتركى عن التزكية بعد الرجوع  
 عزروه وعليهم الضمان عند أبي حنيفة بخلافه ما ذكره في الجمع قال في شرحه هذا اذا قالوا  
 نعلمنا التزكية وان قالوا أخطأنا في التزكية يضمنون اتفاقا **ع** وان شهد أربعة على محصن  
 بالزنا ورجلان على الاحصان ثم رجع شهود الاحصان بعد الرجوع لا يجب الضمان على شهود  
 الاحصان ولا يحدون ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال زفر لا حد على أحد  
 وتكون الدية على الفريقين نصفين وان شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضى بفرجه  
 فقتله رجل ثم وجد الشهود عبدا فملى القاتل الدية في ماله في ثلاث سنين ويجب القصاص  
 ولو رجم ثم ظهر واعبدا فالدية على بيت المال **ك** ما لو باشر الامام الرجيم بنفسه ذكره  
 في الهداية **ع** رجل أقر بالزنا وهو محصن فأمر القاضى بفرجه فذهبوا إليه فجموه فرجع عما  
 أقر فقتله رجل لأشئ عليه مالم يبطل القاضى عقده الرجيم **ع** ومن زنى بامرأة فأفضأها ولم  
 يستمسك معه البول حد وضمن الدية وان كانت تستمسك حد وضمن ثلث الدية لانه أجافها وفي  
 الجائفة ثلث الدية وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فان كانت تستمسك البول لزمه ثلث الدية  
 والمهر كاملا ولا حد يزور وان كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند



محمد يضمن ولا حد على الرجل من الوخير ❀ اذا زنى بصغيرة مشتهاة بشبهة أو صغيرة  
مستكرهة فافضاها وجبت الدية لتفويت جنس المنفعة في ماله لانه شبه العمد ولا يجب  
عليه العقر عندهما وقال محمد يجب وأما الحد فلا يجب اتفاقا وان لم تكن مشتهاة لزمه المهر  
كاملا اتفاقا ولا حد عليه وان لم يدع الشبهة لم تكن القصور في معنى الزنا ❀ ولو وطئ  
صغيرة مشتهاة بدعوى الشبهة فلا حد ويجب العقر وان كان من غير دعوى الشبهة فعليهما  
الحد ولا مهر لوجوب الحد ولا شيء لها في الافضاء في الفصلين لرضاها به من شرح المجمع  
والافضاء من المشايخ من قال هو جعل مسلك البول والحيض واحدا ومنهم من قال هو جعل  
مسلك البول والغائط واحدا ذكره في الحقائق واعلم ان الخلاف فيما اذا افضاها بحيث  
لا تستمسك البول اذ لو كانت مفضاة مستسكة بولها ضمن ثلث الدية لانه في معنى الجائفة  
ولا يجب معه العقر اتفاقا من شرح المجمع ولو أكره امرأه على الزنا فزنى بها فعليه الحد فقط  
عندنا وقال مالك عليه العقر أيضا من درر البحار ❀ واذا زنى بجارية فقتلها بغير الزنا  
وجبت عليه قيمتها وبسقط الحد عند أبي يوسف وقال لا يحد أيضا من الهداية ❀ ولو زنى  
بامرأة صغيرة لا يجمع مثلها فماتت نجس الدية على عاقبته هذه في الجنائيات من الخلاصة  
❀ ولو وطئ جارية انسان بشبهة وأزال بكارتها على قول أبي يوسف ومحمد ينظر الى مهر  
مثلها غير بكر والى نقصان البكارة أيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر ولو  
أن صبيانا زنى بصبيبة لحد وعليه المهر في ماله بازالة البكارة لانه مؤاخذ بانفعاله واذن لم  
يصح نص عليه في الصغرى وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي  
كان للمولى الصبي أن يرجع بذلك عليها كالأمر صبييا بشئ فلحقه غرم كان للمولى أن يرجع على  
الآخر فلا يقيده تضمين الصغرى ذكره قاضيخان ووجه آخر ذكره في الصغرى وهو ان رضاها  
معتبر في اسقاط حقها ❀ ولو أن أمة بالغة دعت صبيانا فزنى بها وأذهب عذرتها كان على  
الصبي مهرها لان أمر الأمة لا يصح في حق المولى من قاضي خان وكذا لو دعت صبيبة صبيبا  
كان عليه المهر من الخلاصة ❀ ولو أن رجلا وطئ بهيمة لغريمه كان عليه قيمتها اذ يحرم  
أكلها من الصغرى وغيرها ❀ ادعى على رجل انه وطئ جاريته وجبت منه وادعى  
النقصان بهذا السبب له أن يخلفه ان أنكر الدخول بها وان حلف له ان يطلب من الحاكم  
تقرير المدعى ولو برهن المدعى له طلب النقصان كذا في مشتمل الهداية ❀ ومن وطئ  
جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه وكان عليه قيمتها ولا حد عليه والظاهر من كلامهم  
ان الاعتبار بغيرتها قبل ان علون لقولهم ان الملك ثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكما كذا  
في الاشباه من القول في شرح المثل ❀ وفي المتنق عن الامام أدركت اللص وهو يقبلك قتله  
قال محمد ان قتله غرم الدية في ماله وقال الثاني حدزه فان ذهب والا فارمه فان دخل بيتا خفت  
ان يبدأ بضرب أو خفت ان يرميك فارمه ولا تهذرو وقال محمد لو أن لصا دخل دارا ولا  
سلاح معه وصاحب الدار يعلم أنه يقوى على أخذه ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ بهض

متاعه ولا يقدّر عليه وسعه ضربه وقتله وكذا لو رأى في منزله رجلاً مع أهل بيته وجاره يفجر  
وخاف أن يأخذه أن يقهره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها **❧** ولو استكره  
رجل امرأته لقتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتلته فدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا  
بالقتل **❧** قتله صاحب الدار وبرهن فدمه هدر وان لم يكن له بينة على أنه كابر أن لم يكن المقتول  
معروفاً بالسرقه قتل صاحب الدار قصاصاً وان كان منتهماً بها فكذلك في القياس وفي  
الاستحسان تجب الدية في ماله لأن دلالة الحال أورثت شبهة في القصاص لاقى المال من  
البرازية **❧** ولو نهب حائطاً ولم ينفذ نهبه حتى سلم صاحب البيت فالتى عليه حجر فقتله  
لا قصاص عليه وعليه الكفارة وعلى عاقلة الدية من مشتمل الأحكام **❧** ولو قطع القاضي يد  
السارق فسرى إلى النفس ومات فلا ضمان كافي الأشياء وهي من فروع الأصل الذي مر في  
أول الباب **❧** ولو أمر القاضي الجليل بقطع يمينه فقطع يساره لا ضمان عليه عند أبي  
حنيفة وقال لا يضمن في العمودون الخطأ وقال زفر يضمن فيه ما هو والقياس وعلى هذا لو قطع  
يساره غير الجليل لا يضمن أيضاً عنده هو الصحيح ولو أخرج السارق يساره وقال هذا يميني  
لا يضمن بالاتفاق من الهداية **❧** وفي شرح المجمع هذا إذا صرح الحاكم بيمين السارق أمالو  
قال أقطع يده فلا يضمن اتفاقاً وفيه أيضاً لو قطع رجل السارق قبل أن يأمر الحاكم به يجب  
القصاص في العمود والدية في الخطأ اتفاقاً **❧** وإذا قطع السارق بالسرقه والمال باق رده  
على صاحبه وان كان مستملاً كالضمان عليه سواء تلف بنفسه أو أنلفه في رواية أبي يوسف  
عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام لا غرم على السارق بعدما قطع يمينه ذكره  
في الإيضاح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يضمن بالاستهلال ومن سرق سرقاً فقطع  
في أحدها فهو وليه ولا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة وقال لا يضمن ككلمات التي قطع لها  
والخلاف فيما إذا حضر أحدهم وادعى السرقه فان حضر واجبعوا فقطعت يده بخصه ومنهم  
لا يضمن شيئاً بالاتفاق في السرقات كلها وعلى هذا الخلاف أن كانت النصب كلها الواحدة  
نخاصم في البعض وكذا قاطع الطريق إذا قتل فلا ضمان عليه في مال أخذه فقتل وان أخذ  
قاطع الطريق بعدما تاب وقد قتل عمداً أو أخذ ما لا فان شاء الأولياء قتله وان شاء عفو عنه  
ويجب عليه ضمان المال هلك في يده أو استهلك من الهداية **❧** ولو أقر العبد المأذون  
بالسرقه يصح ويقطع والمال للمسروق منه ان كان قائماً وان كان هالكاً فلا ضمان عليه  
صدقه مولاة أو كذبته في ذلك وان كان محجوراً عليه والمال هالك تقطع يده ولا ضمان  
عليه وان كان قائماً فان صدقه مولاة فكذلك وان كذبته قال أبو حنيفة تقطع والمال للمسروق  
منه وقال أبو يوسف تقطع والمال للمولى **❧** ولو اجتمع عشرة نسوة فقطعن الطريق وأخذن  
المال قتباً بين ٣ وضمن المال من الوجيز **❧** إذا اجتمع المباشر والمسبب أضيف الحكم إلى  
المباشر فلا ضمان على من دل سارقاً على مال إنسان فسرقه هذه في القاعدة الأخيرة من  
الأشياء **❧** السارق إذا أخذ الدنانير بعدما دخل البيت لم يقطع وغرم مثلها **❧** رجل نهب

حاشا بغير إذن المالك ثم غاب ودخل سارق ومزق شيئا المختار انه لا يضمن الناقب ما مرقه  
السارق من الخلاصة ❀ السارق لو رده الى دار المالك أو الى من في عياله في الجامع لا يبرأ  
عن الضمان ويسقط استعسانا من المشتل

### ❀ الباب الرابع عشر في الاكراه

الاكراه يثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما نوعه به ساطانا كان أو غيره وان  
غاب المكروه عن نظر من أكرهه يزول الاكراه ذكره قاضي خان ونفس الامر من السلطان  
اكراه من غير تمديد ووعيد ومن غيره لا الا ان يعلم المأمور بدلالة الحال انه لو لم يعتدل أمر  
بقته له أو بقطع عضوه أو بضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضوه كما في قاضي خان  
والاشباه ومن أكرهه على بيع ماله بضرب شديد أو حبس حتى باع فهو بالخيار ان شاء  
أمضى البيع وان شاء فسخ وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكروه على الشراء فالبايع  
يضمن أيهما شاء فان ضمن المكروه وجع على المشتري بالقيمة وان ضمن المشتري لا يرجع بشئ  
من الهداية ❀ ولو أكرهه على الشراء فلهك المبيع في يده ان هلك من غير تعدل يضمن ويملك  
امانة ❀ ومن أكرهه على التسكاح باكثر من مهر المثل يجب قدر مهر المثل وتبطل الزيادة  
ولا يرجع على المكروه بشئ من مشتل الهداية ❀ ولو أكرهه على طلاق امرأته أو عتق عبده  
ففعّل يقع ويرجع على الماكروه بقيمة العبد وموسرا كان أو موسرا ولا سهاية على العبد  
ولا يرجع الا أمر على العبد بالضمان ويرجع بنصف المهر ان كان قبل الدخول وان لم يكن  
في العقد بشئ يرجع على الآخر بما لزمه من المتعة وبعد الدخول لا يرجع على الآخر بشئ  
ومحل المسئلة الهداية قال ابن كمال في الاصلاح والايضاح هذا اذا كان الاكراه على  
الاعتاق قولاً أما اذا كان فعلاً كالأكره على شراء ذى رحم محرم منه فإنه لا يرجع المكروه  
على المكروه بالقيمة اه ❀ اذا أكره الرجل بوعيد قيدا أو حبس على قتل مسلم ففعّل  
لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم وان أكره بقتل أو تلف عضو ففعّل قال  
أبو حنيفة ومحمد يصح الاكراه ولا يجب القصاص وكان على الأمر دية المقتول في ماله في  
ثلاث سنين وقال زفر الاكراه باطل ولا يجب القصاص على القاتل وقال الشافعي ومالك  
يقتلان جميعا ❀ السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان هذا والاقتلنك وسعه ان يقطع  
واذا قطع كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد ولا رواية فيها عن أبي يوسف  
ولو قال لرجل ائتني نفسك في هذه النار والاقتلنك ينظر ان كانت النار قد ينجم منها وقد لا ينجم  
وسعه ان ياتي نفسه فيها فان ألتى ومات كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد  
وعن أبي يوسف روايتان في رواية يجب القصاص وفي رواية تجب الدية في ماله وان كانت النار  
بحيث لا ينجم منها لكن له في الالتقاء قليل راحة كان له ان ياتي نفسه فيها وقيل بان هذا قول  
أبي يوسف فان ألتى نفسه فيها وهلك كان على الأمر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد وفي

قولى أبى يوسف تجب الدية فى مال الآمر ولا قصاص وإن لم يكن فى القاء النفس قليل راحة  
ولا ينحو منها لیسعه ان باقى نفسه فإذا أتى هدر دمه فى قولهم ولو قال التلقين نفسين من  
شاهق الجبل والالاقتلتك فان لم يكن له فى الالتقاء أدنى راحة لا يسعه الالتقاء فان أتى وهلك  
هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه الالتقاء فى قياس قول أبى حنيفة فان أتى وهلك  
فديته على عاقلة الآمر وفى قول صاحبيه لا يسعه الالتقاء فان أتى وهلك كان على الآمر  
القصاص وإن كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة وأتى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة  
الآمر فى قولهم ولو قال له ألقى نفسك فى هذا الماء والاقتلتك ان كان يعلم انه لا ينجو لا يسعه  
ان يفعل فان فعل هدر دمه وإن كان له فيه أدنى راحة وسعه ذلك عند أبى حنيفة وعندهما  
لا يسعه فان فعل وهلك كانت الدية على عاقلة الآمر عند أبى حنيفة وقال أبى يوسف دية  
على الآمر فى ماله ولا قصاص وقال محمد عليه القصاص وعن أبى يوسف فى رواية مثل قول  
محمد من قاضى خان ❦ ولا يجب على المكروهية المكروه على القتل لو قتله إلا أن خرد فعا عن  
نفسه ذكره فى الاشباه ❦ وإن أكره على اتلاف مال مسلم بامر يخاف على نفسه أو على عضو  
من أعضائه وسعه ان يفعل ذلك وأصاحب المال ان يضمن الآمر لان المكروه آلة للمكروه  
فيما يصح آلة له والاتلاف من هذا القبيل ذكره فى الهداية قال فى الخلاصة وأما حكم  
الضمان فكل شئ يصلح ان يكون آلة لغيره فالضمان على الفاعل كالأكره على أخذ مال  
الغيب وكل شئ يصلح ان يكون آلة لغيره فالضمان على المكروه كما إذا أكرهه على القتل أو  
استملاك مال الغير فالضمان على المكروه خاصة إلا ان فى الأكره بالقتل يجب القصاص  
على المكروه عندهما وعند أبى يوسف تجب الدية على المكروه ولا يرجع على المكروه بشئ  
وكذا لو أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو القرابة لم يرجع على المكروه من الاشباه  
ولو أكره على التدبير يرجع على المكروه بالنقصان فى الحال وإذا مات المولى وعنف  
رجع الوارث بباقي قيمته على المكروه ولو أمر بقتل رجل ولم يقل له اقتله والاقتلتك لم يكن  
المأمور به لم بدلالة الحال انه ان لم يقتل أمره بقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف  
على نفسه أو يتلف عضو أو كان مكروها من مشتمل الهداية ❦ وإن أكرهت المرأة على  
النكاح فلا شئ على المكروه فان كان الزوج كفوا والمسمى مهر المنسل أو أكثر جاز وإن كان  
أقل فالزوج بالخيار ان شاء أتم لها مهر المنسل وإن شاء فارقها ان لم يدخل بها ولا شئ عليه  
وإن دخل بها وهى طائفة فهو رضا بالمسمى إلا ان للدولياء حق الاعتراض ❦ وإن أكرهت  
المرأة حتى تقبل تطليقة على ألف بعد الدخول ولم يكره الزوج لم يلزمها شئ فالطلاق رجعى  
وإن قالت بعد ذلك وضيت الطلاق بذلك كان الطلاق بائنا ولزمها المال عند أبى حنيفة  
وعند محمد رجعى ولا مال عليها ❦ ولو أكرهت أمه أعتقت على ان تختار نفسها قبل الدخول  
فلا مهر لها على الزوج ولا مولاها ولا يضمن المكروه ❦ ولو أكره على أن يعتق عبدا باقل  
٢ قوله ولو أكره الخ عبارة الهداية ولو أكره على ان يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد  
وقيمة ألف والعبد غير مكروه فالعتق جائز على المائة ثم يخير مولى العبد فان شاء الخ ٥

من قيمته وقيمته ألف والعبد غير مكروه يعق بتمام القيمة ثم ان شاء المولى ضمن المكروه  
 قيمته ثم هو يرجع على العبد بمائة درهم وان شاء المولى ضمن المكروه تسعمائة وأخذ من  
 العبد مائة من الوجيز ولو أكره على اعتناق نصف عبده فاعتق كله فهو مختار عند أبي  
 حنيفة خلافا لهما ولو أكره على اعتناق كله فاعتق نصفه فالمكروه ضامن لنصفه عنده  
 وقال صاحباه هو ضامن لأكله من المجمع **﴿مطلب عدم جريان الاكراه﴾** والنذر لا يعمل  
 فيه الاكراه لانه يحتمل الفسخ ولا رجوع له على المكروه بما لزمه لانه لا مطالب له في الدنيا فلا  
 يطالب به فيها وكذا العيّن والتظاهر لا يعمل فيهما الاكراه وكذا الرجعة والايلاء والتي فيه  
 باللسان والخلع من جانبها عيّن أو طلاق لا يعمل فيه الاكراه فلو كان الزوج مكروها دونها لزمه  
 البذل لرضاها بالاتزام من الهداية **﴿﴾** ولو أكره على قطع يد رجل ففعل ثم قطع رجله  
 طوعا قهرا المقطوع فعند أبي يوسف نجب الديّة على المكروه والمكروه جميعا في ماليهما  
 وأوجب القصاص عليهما من المجمع **﴿﴾** الاكراه بوعيد الجبس والقيّد يظهر في الاقوال  
 نحو البيع والاجارة والاقرار والهبة والصدقة وبراء الغريم من الدين ونحو ذلك فلا يصح  
 منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو أكره بوعيد وقيّد أو حبس على أن يطرح  
 ماله في الماء أو في النار أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكروها ولا اكراه  
 بوعيد القتل والتلاف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعا **﴿﴾** ولو أكره القاضي  
 رجلا ليقربا لسمرة أو يقتل رجلا بعمد أو يقطع يد رجل بعمد أو يقطع يده أو قتله فقطعت  
 يده أو قتل ان كان المقر موصوبا بالصالح يقتص من القاضي وان كان متهميا بالسرقه  
 معروفيا بالسرقه وان قتل في القياس يقتص من القاضي ولا يقتص استنحسانا **﴿﴾** واذا أكره  
 الرجل على أن يودع ماله عند فلان وأكره المودع على الاخذ صمخ الابداع ويكون أمانة  
 عند الاخذ وان أكره القابض على القبض ليدفعها الى الآخر المكروه فقبضها فضاغت  
 في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى أدفعها الى الآخر المكروه كما أمرت به فهو داخل  
 في الضمان وان قال قبضتها حتى أردها الى مالكها كانت أمانة عنده ولو تلفت لاضمان  
 عليه ويكون القول قوله في ذلك وكذا القول في الهبة اذا أكره الواهب على الهبة وأكره  
 الموهوب له على القبض فتلف المال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له **﴿﴾** اذا  
 أكره الرجل امرأته بضرب متلف لمصالح من الصداق أو نهرته كان اكراهها لا يصح صلحا  
 ولا أبرأؤها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الاكراه من غير السلطان في أي  
 مكان يقدر الظالم على تحقيق ما هدبه وعند أبي حنيفة يتحقق الاكراه من غير السلطان  
 في المفاز والقرى لئلا كان أو نهرا وفي المصر يتحقق في الليل ولا يتحقق في النهار **﴿﴾** وان  
 أكره رجلا على أن يقربا لمال قال بعضهم اذا هدده وأكرهه بما يخاف منه الضرر البين  
 يكون اكراهها ولم يذكروا لئلا حدوا قالوا وهو مفروض الى رأي الحاكم أما الضرب بسوط  
 واحد أو حبس يوم أو قيد يوم فلا يكون اكراهها في الاقرار بالف **﴿﴾** ولو أكره ليقربا رجل عمال

فاقر وأخذ الرجل المال وغاب بحيث لا يقدر عليه ومات مفلسا كان للمكره أن يرجع بذلك على المكره وكذا لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف وضمن كان له أن يرجع على المكره بالدية فيما لا يجب فيه القصاص والقصاص فيما يجب فيه القصاص وكذا لو أكره على قتل عبده بقتل أو غيره لا يسعه أن يفعل لأنه مظلوم فلا يظلم غيره فان فعل كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ولو كان العبد بين اثنين فأكره أحدهما على اعتناق نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره أن يرجع على العبد ولو أكره الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب أن يرجع على المكره بقيمة عبده ١٠ وإذا أكره الرجل على أن يتزوج امرأه فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكره فان كان النكاح باكثر من مهر المثل لا تلزم الزيادة ١١ وإذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع على المكره ١٢ وكذا لو أكره على الهبة بعوض يعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره وكذا لو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع على المكره ١٣ ولو أكره الرجل على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل من الميراث وله أن يقتل المكره قصاصا بمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد ١٤ ولو أكره الرجل على أن يشتري عبدا إذا رجم محرم منه أو أكره على شراء عبد حلف بعقده ان ملكه وقد أكرهه على أن يشتريه بعشرة آلاف درهم وقيمته ألف درهم فاشترى وقبض العبد بعقود العبد ويجب على المشتري ألف درهم لأنه مضى بقيمته ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البذل كالقول ان تزوجت امرأه فهي طالق وأكره على أن يتزوج امرأه بمهر مثاليها جاز النكاح وتطلق وعليه نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره ١٥ ولو أكره الرجل على أن يقول كل مولود أملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملك عبد اعتق ولا يرجع على المكره بشئ وان ورث عبدا في هذه الصورة عتق ولا يرجع على المكره بقيمة العبد استحسانا ١٦ ولو أكره الرجل على أن يقول للعبد ان شئت فأنت حر وان دخلت الدار فأنت حر ثم شاء العبد أن يدخل الدار عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد ١٧ ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد له منه كصلاة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف بتركه الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ١٨ ولو أكره على أن يعلق عتق عبده بنقاضي دينه أو ما أشبه ذلك مما له منه بد لا يرجع على المكره ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الحبس ١٩ ولو أكره الرجل على أن يوجب على نفسه نذرا أو صدقة أو حجا أو شيئا من القرب ففعل ذلك لم يملكه المندور ولا يرجع على المكره بشئ ٢٠ ولو أكره على الظهار ففعل كان مظاهرا وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء فهو أكره على التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل ان كانت قيمة العبد مثل قيمه عبدا وسط لا يرجع على

٣ قوله من الظهار ففعل الخ هنا سقط فليراجع وينظر أول المسئلة ٥١



المكروه بشئ وإن كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه ما زاد على قيمة الوسط ولو كان المكروه صيداً أو معنواً فحكمهما في الأكرام حكم البالغ العاقل ولو كان المكروه غلاماً أو معنواً له تسلط كان المقاتل هو المكروه لا المباشر للقتل وتكون الذية على عاقلة المكروه بنصف قيمة العبد ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب ٣ عبده فقتل رجوعاً على المكروه بنصف قيمة العبد ولو أكره بحبس أو قيد أو ضرب سوط على الأقرار بالنال فأقر صريحاً أقراره قالوا إن كان الرجل من أشراف الناس بحيث يستنكف عن ضرب سوط في الملا أو حبس يوم فإنه يكون مكروهاً فلا يصح إقراره ولو أكره بالقتل على الأقرار بألف فأقر بخمسمائة لم يصح ولو أقر بالفين أو أقر بمائة دينار أو نصف آخر لزمه من الوجيز ولو أن رجلاً جرح رجلاً إلى بعض البلاد كرهاً كان على الحامل كراهته إلى الموضع الذي جرحه منه هذه في الغصب من قاضيان واجارة الدواب من الخلاصة \* أكره على قبول الوديعة فتلفت في يده فلم يستحقها اتضمن المودع من القنية

\*(الباب الخامس عشر في مسائل الصيد والذباح)\*

رجل رمى صيداً فأصابه ولم يشنسه ولم يخرج به عن حيز الامتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل أكله وإن كان الأول أثنى فرماه الثاني فقتله فهو للاول ولم يحل أكله لأن سهم الأول لما أثنى فقد أخرجه من أن يكون صيداً فلا يحل الأبركة الاختيار ويضمن الثاني للاول قيمة مجروحاً بجراحة الاول وهذا إذا علم أن القتل حصل بالثاني بأن كان الاول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه كما إذا أبان رأسه ليكون القتل مضافاً إلى الثاني وإن علم أن الموت حصل من الجراحتين أو لا يدري قال في الزيادات يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف قيمته مجروحاً جرحتين ثم يضمن نصف قيمة لجرحه وحمل المسئلة الهداية وإن رمى معاً إلى صيد فسبق سهم أحدهما وأثنى ثم لحق الآخر فقتله كان للاول ولا يحرم أكله عندنا خلافاً لفرز كره في المجموع وصورة المسئلة في الزيادات على ما ذكر في الوجيز هكذا رجلان رميا معاً صيداً فبادر أحدهما فأصاب الصيد فكسر جناحه فمات الصيد منهم فهو للاول ويحل كله ولا يضمن الثاني شيئاً انتهى وهكذا لو رماه الثاني قبل أن يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئاً ذكره قاضيان \* وذكر في باب اليمين من قتلوا إذا اجتمع السهم في أرض إنسان بغير صنعه واختياره منه فإنه لا يكون لصاحب الأرض إلا أن يأخذه انتهى \* رمى صيداً في الهواء فلما عاد السهم إلى الأرض أصاب إنساناً أو مالا يضمن من القنية

\*(المسائل الاستحسانية)\*

ذبح شاة لا يربح حياتها لا يضمن استحساناً سواء كان أجنبياً أو راعياً وفي فرس وبغلي يفتى بضممان الأجنبي وأغنيا يضمن قيمة فرس وجار لا يربح حياته من الفصولين \* وفي

قاضيان من القصب لوم رجل بشاة غيره وقد أشرفت على الهلاك فذبحها ليكون ضامنا  
لانه غير مأور بالحفظ وكفى التوازل شاة لانسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها  
انسان كسلا غوت لا يضمن استحسانا لانه مأذون دلالة وكذا القصاب اذا شاة رجل شاة  
وأضجعها وجاء انسان وذبحها لا يضمن انتهى وتسمى هذه استحسانية قال في الاشباه وليس  
منها سلخ الشاة بعد تعليقها للتفاوت انتهى ❀ وفي الفصولين من حج المريض في جنس  
المسائل الاستحسانية ان كل فعل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل أحد دلالة  
وما يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل أحد كالذبح شاة وعلقها للسلخ فسلخها رجل  
ضمن ومن الاول ذبح أضحية غيره في أيامها بلاذنه فانه يجوز استحسانا وكذا الذبح شاة  
القصاب اذا شاة للذبح كذا كرنا عن قاضيان لا لولم يشدها وقدم من هذا النوع طرف في  
فصل التصرف في مال الغير بلاذن ❀ أمره بذبح شاة فلم يذبح حتى باع ثم ذبح بضمن علم  
بالبيع أولا وفي الاجناس لا يضمن ان لم يعلم كذا في الاضحية من البرازية

(\*) الباب السادس عشر في مسائل اللقيط واللقطة \*

اللقطة أمانة في يد الملتقط لا يضمنها الا بالتعدي عليها أو بالمنع عند الطلب اذا أشهد الملتقط  
حين الاخذانه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها ويكفيه للاشهاد ان يقول من سمعتموه  
يشهد لقطه قد لوه على وان لم يشهد عليه وقال أخذتها للرد على المالك يضمن عند أبي حنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله في انه أخذ للرد وان أقر انه أخذها لنفسه يضمن  
بالاجماع ذكره في الهداية ثم الخلاف على ما ذكره في الايضاح عن المبسوط ويشير اليه  
قاضيان فيما اذا ترك الاشهاد مع التمكن منه اما عند عدمه بان لم يجد أحدا يشهده عند الرفع  
أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذها منه ظالم لا يكون ضامنا بالاتفاق وان وجد من يشهده  
حتى جاو زضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه من قاضيان وفيه أيضا هذا اذا انفقا  
على كونها لقطة ولكن اختلاف أهل التقطها للمالك أم لا أما اذا اختلفا في كونها لقطة فقال  
المالك أخذتها غصبا وقال الملتقط لقطة أخذتها لك كان الملتقط ضامنا في قولهم جيعا وعلى  
الملتقط ان يعرفها الى أن يغلب على رأيه ان صاحبها لا يطلبها به وذلك وما لا يبقى كالاطعمة  
المعدة للأكل وبعض الثمار الى ان يخاف فسادها ثم يتصدق بها وله ان يتفجع بها لو فقيرا فان جاء  
صاحبها بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء أمضى الصدقة وله ثوابها وان شاء ضمن الملتقط  
وان شاء ضمن المسكين اذا هلك في يده واذا كان قائما أخذته ذكره في الهداية والمعتبر قيمتها  
يوم التصديق في التضمن لقولهم ان سبب الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحا  
كذا في الاشباه من القول في غن المثل وفي الخلاصة قال القاضي أبو جعفر ان تصدق باذن  
القاضي ليس له ان يضمنه انتهى وأما ما ضمن الملتقط والمسكين لا يرجع واحده منهما على  
صاحبه بشئ ذكره قاضيان وغيره ❀ وان أقالف العبد ما التقطه قبل التعريف أو بعده

بيع أو فدى وعند مالك أن أنفقه بعد التعريف لا يطالب به للعالم بل بعد العتق كافي المجمع  
 وإن كانت اللقطة مما يحتاج إلى النفقة أن كان شيئاً يمكن إجارته أو أجرها بأمر القاضى وينفق  
 عليها من الأجر وإن أنفق عليها من مال نفسه - غير أن الحاكم فهو متبرع لا يرجع به على  
 المالك وإن أنفق بأذن الحاكم كان ذلك ديناً على صاحبها وللملئقة أن يمنعه هاتمه حتى يحضر  
 النفقة فإن هلكت بعد الحبس سقط دين النفقة لأنها بالحبس صارت كالرهن وهو مضمون  
 بالدين وإن هلكت قبل الحبس لا يسقط دين النفقة كافي الهداية وفي الإيضاح نقلاً عن  
 الشيبانيع والتقرير لأبي الحسن القدورى وقال أصحابنا لو أنفق على اللقطة بأمر القاضى  
 وحبسها بالنفقة فهلكت لم تسقط النفقة خلافاً لفر لا نهاره غير يدل عن عين ولا عن عمل  
 منه فيها ولا تناوله عقد يوجب الضمان انتهى قلت ولعل صاحب الهداية أطلع على رواية في  
 ذلك عن أصحابنا وبالجملة فعلى المفتى أن يتأمل في ذلك عند الفتوى وفي مشتمل الهداية عن  
 الأ-تروشنى إذا أنفق عليها بأمر القاضى فجاء مالكة فقال لا تأخذ أنفق عليها كذا وكذا  
 وذلك نفقة مثلها وكذب رب الداية ويحذر أن يكون أنفق عليها فالقول قوله مع عينه على العلم  
 لأن الواحد يدعى عليه دينار وهو يشكوه فيكون القول قوله انتهى وكذا فى الفصولين عن شيخ  
 الإسلام أبى بكر رحمهما الله رجل دفع لقطة وأشهد بخاف رجل وادعى أنها له وزعم أو كملها  
 وعددها وكل علامة كانت لها فلم يدفع اليه الملتقط وطالب البيعة عندنا لا يجبر الملتقط على  
 الدفع اليه بدون البيعة وإن دفعها اليه بالعلم بالعلم ثم جاء آخر وأقام البيعة أنها له فإن كانت  
 اللقطة في يد الأول يأخذها صاحبها منه إذا قدر ولا شئ على أحد وإن كانت هاتكة أو لم يقدر  
 على أخذها فصاحبها بالخيار إن شاء ضمن الآخر وإن شاء ضمن الدافع وكفى الكتاب  
 أن كان الملتقط دفع قضاء القاضى لأضمان عليه وإن كان الدافع بغير قضاء القاضى ضمن وفى  
 الخلاصة فإن دفع اللقطة اليه يعنى إلى من صدقه أنها له ثم جاء آخر واستحقها بالبيعة أن وجد  
 عينا أخذها وإن هلكت ضمن أيهما شاء فإن ضمن القابض لا يرجع على الدافع وإن ضمن الدافع  
 يرجع على القابض فى رواية هذا إذا دفع بغير قضاء وإن دفع بقضاء لم يضمن عند أبى يوسف  
 وعند محمد يضمن انتهى رحمهما الله حطب وجد فى الماء إن لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه وإن كان له  
 قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة معلوم رحمهما الله التفاح والكمثرى إذا كان فى نهر جار قالوا يجوز أخذه  
 وإن كان كثر - يران هذا مما يفسد لوزله ولو وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغ عشرة أو لها قيمة فإن  
 وجد الكل فى موضع واحد فهو لقطة وإن وجدها متفرقة أختلف المشايخ فيه والمختار  
 أنها لقطة بخلاف النوى إذا وجدت متفرقة ويكون لها قيمة فإنه يجوز أخذها إلا النواة  
 مما يرى عادة فتصير بمنزلة المباح ولا كذلك ذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الأشجار  
 ويتركها صاحبها فإنها بمنزلة النواة وإن وجد فى الطريق شجراً أو رقاً من شجر ينتفع به بنحو ورق  
 التوت ونحوه مما يرى إلى دود القز فإن كان كثيره قيمة ليس له أن يأخذها وإن أخذها كان  
 ضامناً وإن كان ورقاً لا ينتفع به كان له أن يأخذها رحمهما الله رجل التقط لقطة ليعرفها ثم أعادها

الى المكان الذي وجد هافيه ذكر في الكتاب انه يبرأ عن الضمان ولم يوصل بين ما اذا تحول  
عن ذلك المكان ثم أعادها اليه وبين ما اذا أعادها قبل ان يتحول قال الفقيه أبو جعفر انما يبرأ  
اذا أعادها قبل التحول فاذا أعادها بعد ما تحول يكون ضامنا واليه أشار الخاتم الشهيد في  
المختصر وفي الخلاصة وعن محمد انه اذا مشى خطوتين أو ثلاث خطوات ثم أعادها الى مكانها  
برئ ان ي هذا اذا أخذ اللقطة ليعرفها فان كان أخذها لياكلها لم يبرأ عن الضمان ما لم  
يدفعها الى صاحبها لانه اذا أخذها لياكلها يصير غاصبا والغاصب لا يبرأ الا بالرد على المالك  
من كل وجه وقيل على قول زفر يبرأ عن الضمان وهو كما قالوا لو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها  
وتركها في مكانها على قول أبي يوسف يكون ضامنا وعلى قول زفر لا يكون ضامنا وكذا لو  
نزع خاتما من أصبع نا ثم رده الى أصبعه بعد ما انتبه ثم نام فهو على الخلاف وقد مر هذه  
المسئلة في فصل التصرف في مال الغير بتمامها وكذا اذا كانت اللقطة ثوبا فلبسه ثم نزعها  
وأعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لبس كلبلس الثوب عادة فاما اذا كان قيصا  
فوضعه على مائه ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال وكذا  
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبسه في المختصر ويستوى فيها البني واليسرى اما اذا لبسه في  
أصبع أخرى ثم أعادها الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم وان لبسه في خنصره على خاتم  
فان كان الرجل معروفاً يكون يتختم بخاتمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم  
اذا أعادها الى مكانه قبل التحول وكذا اذا تقلد بالسيف ثم نزعها وأعادها الى مكانه لا يكون  
ضامنا في قولهم هذه الجملة من قاضي خان سوى المنقول من الخلاصة قلت وهذه المسائل  
يقال لها اختلاف زفر وبسقوط قال في الصغرى وهذه المسائل باجتناسها في غصب المنتقى  
وأخر شرح لقطة شمس الأئمة السرخسي وخوارزمزاده ❀ وفي الخلاصة اذا لم يظهر المالك  
يرفع الملتقط الامر الى الامام ثم الامام بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فاذا قبل ان شاء  
عجل صدقتها وان شاء أقرضها من رجل ملى وان شاء دفعها مضاربة وان شاء ردها على  
الملتقط ثم هو بالخيار ان شاء يتصرف على ان يكون الثواب لصاحبها وان شاء باعها ان لم  
تكن دراهم أو ديناراً ويرامسكتها ثم بعد ذلك ان حضر مالكها ليس له نقض البيع ان كان  
البيع بأمر القاضي وان لم يكن البيع بأمر القاضي وهي فائمه فان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن  
وان شاء أطل البيع وأخذ عين ماله وان هلك ان شاء ضمنه المشتري ويرجع ثمنه على البائع  
وان شاء ضمنه البائع وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع في ظاهر الرواية به أخذ عامه  
المشايخ انتهى ❀ لو وجد شيئا على الارض فلم يأخذه حتى ضاع لم يضمن لانه لم يحصل في يده  
وكذا لو قلبه برجله لم يضمن ما هو ولم يأخذه لم يضمن من الحدادي ❀ اذا اختلط بجمامه حمام أهلى  
اغيره فهو بمنزلة اللقطة يأخذه وان أخذ يطلب صاحبه ويرده اليه وان لم يأخذه وفرخ عنده  
فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه فانه ملك الغير وان كانت لصاحب البرج والغريب  
ذكر فان الفرخ يكون له وكذا البيض من قاضي خان ❀ واللقيط كاللقطة أمانة في يد الملتقط

وأمر نفسه كالأقطة لو أنفق عليه الملتقط من مال نفسه يكون متبرعا لا يرجع بذلك على اللقيط وإن أمره القاضي أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ديناً على اللقيط فما أنفق يكون ديناً له على اللقيط وإن أمره القاضي أن ينفق عليه ولم يقل على أن يرجع بذلك على اللقيط أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ وقال الطحاوي أنه إن رجع عليه بما أنفق بعد البلوغ إذا أنفق بأمر القاضي وإن لم يشترط له الرجوع كالبالغ إذا أمر رجلاً أن ينفق على اللقيط كان للامور أن يرجع على الأمر بما أنفق وإن لم يشترط له الرجوع وإن أمره القاضي بالانفاق وشترط أن يكون له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه كذا إن صدقه اللقيط يرجع بذلك عليه وإن كذبه بالانفاق لا يرجع إلا بينة من قاضي خان وإن أنفق بغير إذن الحاكم على أن يرجع فإن صدقه اللقيط بعد البلوغ في ذلك رجع عليه ذكروه في المجمع ولو وجد مال مشدود عليه فهو له وكذا لو كان مشدوداً على دابة ثم بصرفه الواحد عليه بأمر القاضي ذكروه في الهداية ولا يملك الملتقط عليه ذكراً كان أو أنثى تصرفاً من بيع أو شراء أو نكاح وانما له ولاية الحفظ لا غير وليس له أن يخنثه فإن فعله ذلك كان ضامناً كقاضي خان والوجه يزول وقتله رجل هدر دمه عند أبي يوسف ذكروه في درر البحار ❦ وفي قاضي خان رجل التقط لقيطاً ثم قتله هو أو غيره خطأ كانت دية على عاقلة القاتل وإن قتله عمداً فإن شاء الإمام قتل القاتل وإن شاء صالحه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد وليس له أن يعفو وقال أبو يوسف تجب الدية في مال القاتل اهـ

### ❦ الباب السابع عشر في مسائل الآتي ❦

الآتي كالأقطة إذا أشهد على أنه يأخذ له يردده على مولاه كان أمانة بيده إذا مات أو أبق منه لا يضمن له أما إذا ترك الشهاد وكان متعكفاً منه يضمن خلافه لا أبي يوسف كما مر في الأقطة من أن عنده يصدق مع عينه في أنه يأخذ للرد وإذا استعمل الراد الآتي في حاجته في الطريق ثم أبق يضمن ❦ وفي التجريد (٣) كيزك يكره إذا كرفت بازار دستوى كرىختا كنون جنين ميسكويدكه ابن كنهيزك كفت كه من از ادم رها كرد مش لو أشهد عند الأخذ أنه يأخذها لما لكها صدق مع عينه ولو لم يثبت هـ يضمن من الفصولين ❦ وفي الاشياء إذا أشهد راد الآتي أنه يأخذ له يردده على صاحبه اتفق الضمان واستحق الجعل والأفلا فيهما اهـ وللراد أن يحبس الآتي لاستيفاء الجعل هذه في الأقطة من الهداية ولو حبسه بالجعل فهلك لا يضمن كافي مشتمل الهداية والوجه يزول لأن في الوجهين قالوا لو هلك في يده وقد أمسكه بأمر القاضي لا ضمان عليه ولم يقيد صاحب المشتمل ولو أنكر المولى كونه عبده أبقا القول له ولا يأخذ (٣) قبض على جارية رجل فهربت من يده فابا فقال القابض أنها قالت أنا حرة وخلصت سبيلها

ضامن اجماعا لان سبب وجوب الضمان قد ظهر من الاخذ وهو اخذ مال الغير بغير اذنه وهو يدعى المسقط وهو الاذن شرعا بكون العبد آبقا كافي الفصولين ومشتل الهداية ❀ وأمر نفقته كاللقطة لو أنفق الراد عليه بامر الحاكم رجع به على المولى والا كان متبرعا ذكره في الكنز وفي الفصولين من المحيط رجل أخذ آبقا فادعاه رجل وأقر أن القن له فدفعه اليه بلا أمر القاضى فهلك عنده فاستحققه آخر بينته ضمن أيهما شا. ويرجع الدافع على القابض ثم قال أقول هذا يصح لو دفعه مضمنا أو غير مصدق أما لو صدقه ودفعه ينبغي أن لا يرجع لزمعه ان القابض محق والمستحق مبطل وفيه أيضا ولو لم يدفعه الى الاول حتى شهد عنه شاهدان فدفعه به بالاحكم فبرهن آخرانه له قضى به للثاني اذ بينة الاول قامت في غير مجلس الحكم فلا تعارض بينة قامت في مجلس الحكم فلو أعاد الاول بينته لا تقبل اذ القن في يده فبينته لا تعارض بينة الخارج في الملك المطلق ولو باعه الاول ثم برهن رجل انه قنه ضمن أيهما شاء المشتري أو البائع ورجع المشتري بثمنه على بائعه ولو ضمن البائع نفذ بيعه من جهة البائع فله ثمنه ونصديق عازاد على قيمته من الثمن لانه رجع حصل لامن ملكه بسبب خيبت ولو اغتصبه رجل من الراد وجاء به الى المولى فدفعه اليه وأخذ جعله ثم أقام الاخذ البينة انه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام يرجع المولى على الغاصب بما أدى اليه ذكره في الوجيز

### ❀ الباب الثامن عشر في البيع ❀

المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كافي الذخيرة وذكر في بيوع الاشباه وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز انتهى قلت وهذا هو المعتمد المفتى به الموافق لما في الكتب المعتمدة ❀ قال قاضى خان رجل جاء الى الزجاج فقال ادفع الى هذه القارورة فأراها فقال الزجاج ارفعها فرفعها فوقع وانكسرت لا يضمن الراجع لان رفعها وان كان على سوم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا إلا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية وان كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال أخذها فأراها فقال الزجاج نعم فرفعها فوقع من يده وانكسرت كان عليه قيمتها انتهى ❀ وفي الخلاصة رجل رفع قارورة من دكان الزجاج فقال أرفعها حتى أريها غيرى فسقطت ان بين الثمن ضمن وان لم يبين لا وان أخذها بغير اذن ضمن في الوجهين انتهى ❀ وفي قاضى خان اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلكه وارث المشتري بعد موت المشتري انتهى ❀ وفي الفصولين عن فوائد صاحب المحيط ما قبض على سوم الشراء لو سمي ثمنه بمائيل الفاسد يضمن في المثل الى مثله وفي غيره بقيته ❀ وفي الوجهين عن المنتقى المقبوض على سوم البيع مضمون بالقيمة متى بين له ثمننا وان لم يبين له ثمننا لم يكن مضمونا وصورته لو قال لا تحر هذا



الثوب لك بعشرين فقال المشتري آخذه بعشرة فذهب بالثوب وهلك في يده فعليه قيمته  
لأنه مازى بقبضه إلا بعوض ولو استهلكه فعليه عشرون لأنه بالاستهلاك صار راضيا  
بالبيع بالمسمى دلالة جلالته على غلبته الصلاح ولو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال  
هات حتى انظر اليه فأخذه فضاع في يده فلا شيء عليه لأنه لم يأخذه على جهة البيع وان  
قال هات فان رضيته أخذته بعشرة فعليه قيمته انتهى ❦ وفي الصغير المقبوض على  
سوم الشراء انما يكون مضمونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في يدوع  
العيون فانه ذكر اذا قال أذهب به هذا الثوب فان رضيته اشترته بعشرة فذهب به فذلك  
ضمن قيمته وعليه الفتوى انتهى ❦ والمقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لأنه  
دخل في ضمانه يومئذ وعند محمد تعتبر قيمته يوم التلف لأنه به يتقرر عليه ذكر الزباني  
في البيع الفاسد ❦ ولو أخذتو يا من رجل فقال هو بعشرين وقال المشتري لا أريدك على  
عشرة فأخذه وذهب به فضاع عنده قال أبو يوسف هو بعشرين ❦ ولو قال أخذتو يا علي  
المساومة قد دفعه اليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعشرة فهو على الثمن الذي  
قال البائع حتى يرد عليه المشتري وان قال المشتري للبائع هات حتى انظر اليه فدفع  
اليه البائع وقال لا نقص عن خمسة عشر وقال المشتري قد أخذته بعشرة فسكت البائع  
وذهب المشتري على ذلك فهو بخمسة عشر ❦ رجل قال لغيره هذا الثوب لك بعشرة  
دراهم فقال هات حتى انظر اليه أو حتى أريه غبري فأخذه على هذا فضاع قال أبو حنيفة  
لا شيء عليه وان قال هات فان رضيته أخذته فضاع فعليه الثمن وان قال ان رضيته اشترته  
فهو باطل وهكذا قال أبو يوسف ساوم رجلا بثوب فقال البائع هات بعشرين وقال  
المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا  
ان المشتري ان استهلكه يلزمه عشرون درهما وله ان يرد ما لم يستهلكه قال أبو حنيفة  
وأبو يوسف القياس ان يكون عليه قيمته لكننا تركنا القياس بالعرف ويلزمه هذا بعشرين  
❦ رجل ساوم رجلا بقدح فقال لصاحب القدح أني قد حلت هذا فدفعه اليه ونظر اليه  
الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فأنكسر القدح والاقداح قال محمد لا يضمن  
القابض القدح المدفوع اليه لأنه قبضه على سوم الشراء من غير بيان الثمن وعليه ضمان  
الاقداح التي انكسرت بعده انتهى ولا يضمن القدح لأنه أمانة ويضمن سائر الاقداح  
لأنه أتلفها بغير اذنه من قاضي خان قلت الا أن يكون الثمن مسمى فيضمن قيمة القدح أيضا  
ذكره في الوجيز ❦ لو قال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذ إلا بعشرة  
والثوب في يد المشتري فذهب فهو بخمسة عشر وان كان في يد البائع فدفعه اليه فهو بعشرة  
❦ اشتري ثوبا فغلط وأخذتو يا غير ما اشتراه فعليه قيمته من الوجيز ❦ رجل طلب من  
البرازنو بافطاء ثلاثة أثواب وقال هذا بعشرة وهذا بعشرين وهذا بثلاثين اجملها لي  
من ذلك فأي ثوب رضيته بعته فحمل الرجل الثياب فاحترقت الكل عند المشتري قال

الشيخ محمد بن الفضل ان هلك الكل جملة أو هلك الثعالب ولا يدري الذي هلك أولاً والذي  
 بعده ضمن المشتري ثلث ثمن كل ثوب وان عرف الاول لزمه ثمنه والثوبان أمانة عنده  
 وان هلك الثوبان وبقي الثالث فانه يرد الثالث لانه أمانة وأما الثوبان فيلزمه قيمة نصف  
 كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك وان هلك واحد وبقي اثنان لزمه قيمة ما هلك ويرد  
 الثوبين وان احترق الثوبان وبقي الثالث ثلثه أو ربعه ولم يعلم أيهما احترق أو لا يرد ما بقي  
 من الثالث ويضمن نصف كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث من قاضي خان  
 وفيه رجل يبيع سلعة فقال لغيره انظر فيها فأخذها لينظر فيها فهلك في يده لا يضمن  
 وان قال الناظر بعد ما نظر بكم تبيع قالوا يكون ضامنا والعجيب انه لا يكون ضامنا الا اذا قال  
 صاحب السلعة بكذا انتهى **§** رجل دفع الى رجل عبدا له على انه ان شاء قبضه بالشراء  
 وان شاء قبضه بالاجارة كل سنة بكذا فهلك عنده بعد القبض ان هلك بعد الاستعمال  
 فهو على الاجارة ولو قال له أردت الملك ان كانت قيمته مثل الاجر أو أكثر قبل قوله  
 وان كان الاجر أكثر لا يصدق وان هلك قبل الاستعمال لا يضمن لانه لم يقبضه على  
 الضمان هذه في المسائل المتفرقة من اجارات الخلاصة **§** استباع قوسا فقال له بائعها  
 خذها فدها فدها فانكسرت يضمن وكذا اذا قال مدها فان انكسرت لا ضمان عليه  
 يضمن أيضا قال على السعدى هذا اذا اتفق على الثمن كما اذا أخذ شيئا على سوم البيع وقال  
 له البائع ان هلك فلا ضمان عليه يضمن كذا هذا في الغصب من القنية **§** لو باعه  
 وسكت عن الثمن يثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول أبي يوسف ومحمد ولو قال بعث بغير  
 ثمن لا يملك المبيع وان قبض الثمن لان مطلق البيع يقتضى المعاوضة فاذا سكت عن الثمن  
 كان عوضه قيمته فيصير كأنه قال بعته بالقيمة وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضمونة  
 بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعث بغير ثمن لانه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلافه من الخلاصة  
**§** البيع الباطل لا يفيد الملك بالقبض ولو هلك المبيع في يد المشتري فيه يكون أمانة عند بعض  
 المشايخ لان العقد غير معتبر فبقي القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لانه  
 لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل الاول قول أبي حنيفة والثاني قولهما  
 ذكره في الهداية وفيها أيضا وان مات أم الولد والمدير في يد المشتري فلا ضمان عليه عند أبي  
 حنيفة وقالا عليه قيمتهما وهو رواية عنه قلت فما قيل ان الاول قول أبي حنيفة انما يستقيم  
 على رواية عدم الضمان فيهما معناه واما على الرواية الاخرى فلا يستقيم كما لا يخفى **§** وفي  
 الصغيرى ذكر الطواويسي في بيعه اذا اشترى بالميتة أو الدم وقبض روى الحسن عن أبي  
 حنيفة انه لا يكون مضمونا وابن سماعة عن محمد انه يكون مضمونا وفي قاضي خان المشتري  
 بالميتة والدم لا يملك وان قبض فان هلك عند المشتري في رواية لا يضمن وذكر شمس الأئمة  
 السيرخسي انه يضمن هو الصحيح انتهى قلت والذي أختاره ان المبيع لو كان غير مال وهو  
 مالا يجري فيه التنافس والابتدال كالتراب والدم والميتة حنفية أنها والحر أو غير متقوم

بيع بنقد تكتمر المسلم يكون امانة عند المشتري لا يضمنه بالهلاك كافي درر البحار والايكون  
 مضمونا كما هو فيه أيضا ❦ والفاسد يفيد الملك عند القبض ويكون المبيع مضمونا في يد  
 المشتري يلزمه مثله ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا كافي الهداية ❦ وزوائد المبيع يباع  
 فاسدا لا تمنع الفسخ ولا تضمن بالهلاك وتضمن بالاستهلاك كافي مشتمل الهداية من البرازية  
 وفي الخلاصة زوائد المبيع المنفصلة ان كانت متولدة عن الاصل كالولد فانما لا تمنع الرد وله ان  
 يردهما جميعا ولو كانت الولادة نقصتها أجبر النقصان بالحادث ان كان به وفاء عندنا ولو  
 هلكت هذه الزوائد في يد المشتري لا تضمن ❦ زوائد الغصب ويعرهم نقصان الولادة ولو  
 استهلك المشتري هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزائدة قائمة فالبائع ان يسترد الزائدة  
 ويأخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزائدة منفصلة غير متولدة من  
 الاصل كالهمة فالبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له فان هلكت الزائدة في  
 يد المشتري تقر عليه ضمان المبيع وبقيت الزوائد للمشتري بخلاف الزوائد المتولدة انتهى  
 وفي الهداية من الجهاد الاوصاف تضمن في البيع الفاسد كافي الغصب انتهى وفي الحقائق  
 اذا قبض المشتري شراء فاسدا ثم ازدادت قيمته في يده ثم استهلكه يضمن قيمته يوم الاستهلاك  
 عند محمد ويوم القبض عندهما وان كانت الزائدة من حيث العين ضمن قيمته يوم القبض  
 اتفاقا والبيع كالاستهلاك انتهى قلت ومشى على ذلك في المجمع ودرر البحار والثمن المقبوض  
 يبيع باطل الصحيح انه مضمون كفاسد كافي مشتمل الهداية عن الجامع والفصولين عن فوائد  
 صاحب المحيط ❦ ولو اشترى وقرح طب كان على البائع ❦ رجل دفع الى قصاب درهما وزنيلا وقال اعطني  
 بهذه الدراهم لحما وزنه وضعه في هذا الزنيل حتى أجي بعد ساعة ففعل القصاب ذلك فآكله  
 الهرة فانه يهلك على القصاب لان الوكالة لم تصح لانه لم يبين موضع اللحم وان بين موضع اللحم  
 فقال من الذراع أو الجانب فيمنع يكون الهلاك على المشتري وهو كالمشتري حنطة بعينها  
 ودفع غرائره الى البائع وقال كلفه ففعل يبيع المشتري قابضا ولو كانت الحنطة  
 بغير عينها بان كانت سلبا أو ثمن سلعة فدفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وأمره بان يكبل  
 المسلم فيه فيها ففعل لا يصير قابضا الا اذا كان بحضور رب السلم قال الشيخ أبو بكر محمد بن  
 الفضل وكذا الجواب في شراء الكرباس ❦ لو اشترى ذراعا من ثوب وقال اقطع من هذا  
 الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري والا فلا ❦ استبعاد قوسا فقال  
 له البائع مد القوس فذهه فانكسر يضمن قيمته وان قال البائع مده فان انكسر فلا ضمان عليك  
 فده وانكسر يضمن أيضا قال القاضي الامام أبو علي النسي في هذا اذا اتفقا على الثمن فان  
 الرجل لو أخذ شيئا على سوم الشراء ثم قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك بعد ما اتفقا على  
 الثمن فهلك يضمن فكذلك هنا ❦ اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان  
 ابعث القارورة الى منزلي على يد غلامك فانكسرت القارورة في الطريق قال الشيخ أبو بكر

محمد بن الفضل يهلك الدهن على البائع وان قال للدهان ابعث على يد غلامي والمستهلة  
بجملها يهلك على المشتري ١٠ رجل اشترى دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات  
ولم يقبض الدجاجة حتى باضت عند البائع خمس بيضات فاستهلك البائع البيضات الحادثة  
ياخذ المشتري الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضه لانه لما باضت خمس بيضات  
واستهلكها البائع صار البيضات مقصودة بالاستهلاك وكانت قيمة الدجاجة  
عشر بيضات فبسقط حصه البيضات ولا فرق في هذا بين ما اذا كان الشراء بخمس بيضات  
بعينها أو بغير عينها ١١ لو اشترى أمه على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثه ايام فلا بيع  
بينهما وقبض المشتري الجارية فوطئها وهي بكر أو ثيب أو جنى عليها أو أحدث عيبا ثم  
مضت الايام الثلاثة قبل ان ينقد الثمن خيرا البائع ان شاء أخذها مع النقصان ولا شيء له  
وان شاء ترك وأخذ منها ١٢ رجل اشترى شيئا ثم اشتراؤه فاسد او قبضه ثم رده على البائع فساد  
البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فهلك عنده لا يلزمه الثمن ولا القيمة وقال أبو نصر بن  
سالم ان كان فساد البيع متفقا عليه غير مختلف فيه فبرده على البائع يرى المشتري  
عن الضمان وان لم يقبله البائع وان كان فساد البيع مختلفا فيه لا يرى المشتري الا قبول  
البائع أو بقضاء القاضي وقال أبو بكر الاسكافي يرى في الوجهين ومافاله أبو نصر أشبه لان  
أحد العاقلين فيما كان مختلفا فيه لا يملك الفسخ الا بقضاء أو رضا كافي خيار البلوغ وفسخ  
الاجارة للعذر ونحو ذلك من قاضي خان وفيه أيضا اذا باع شيئا وخلى بينه وبين المشتري  
يصير قابضا حتى لو هلك شيء على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير إذن  
البائع حتى وجب عليه تسليمه الى البائع لو خلى بينه وبين البائع لا يصير البائع قابضا حتى  
يقبضه بيده وكذا لو خلى المشتري بين البائع والثمن يصير البائع قابضا ولو باع ثرا على النخل  
وخلى بينه وبين المشتري صار المشتري قابضا انتهى ١٣ وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي  
الاصل انه متى فحان قبضان ناب أحدهما ناب الآخر يعني ان يكون كلاهما  
قبض أمانته أو قبض ضمان اما اذا اختلفا فينبوب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب عن  
المضمون بمانه ان الشيء اذا كان في يده بغصب أو مقبوضا بعقد فاسد فاستراه من المالك  
عقد صحيحا ينوب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل ان يرد الى بيته ويصل اليه أو  
يتمكن من أخذه فالحال عليه وكذلك لو كان الشيء في يده ودبغة أو مارية فوهبه منه ماله  
لا يحتاج الى قبض آخر وينوب القبض الاول عن الثاني ولو كان في يده بالغصب أو بالعقد  
الفاسد فوهبه المالك منه فهو يحتاج الى قبض جديد ولا ينوب القبض الاول عن الثاني  
واذا انتهى الى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضا بالتخلية والرهن كالعارية ١٤ أرسل غلامه في  
حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز البيع فان مات قبل ان يرجع الى الاب مات من مال الاب  
وانتقض البيع وان لم يمت ورجع الى الاب ان كان الابن صغيرا فقبض الاب قبض له ولو كبر  
الولد حين رجوع الغلام فالقبض الى الولد ولو هلك شيء على الولد انتهى ١٥ وسئل أبو بكر

البلخي عن باع خلاقي دن وخلي بينه وبين المشتري وختما المشتري على الدن وتركه على حاله  
ثم هلك الخلف فانه يهلك من مال المشتري ان كان البائع اقام منه الدن بمنزلة من اشترى حنطة  
ثم قال للبائع كلها في غرائك ففعل والمشتري حاضر يصير قابضا وفي القدوري اذا اشترى  
حنطة بعينها فاستعار من البائع جواثقا وامره بأن يكيل فيه افعول البائع فان كان الجوالقي  
بعينها صار المشتري قابضا بكيل البائع فيها وان كان بغير عينها بان قال اعزني جواثقا وكلها  
فيه فان كان المشتري حاضر افه وقبض وان كان غائبا لم يكن قبضا وقال محمد لا يكون قبضا  
عند غيبة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالقي فيسلمه اليه وعن محمد فيمن اشترى دابة  
والبائع راكبا فقال له المشتري احملني معك ففعل فعطبت الدابة فهى من مال المشتري  
وكان ركوبه قبضا ١١ اشترى دهننا ودفع دية اليه ليزنه فيه اهلك في يد البائع فان كان  
المشتري اشترى دهننا عينا ودفع الدية اليه وقال زن فيها فوزن بحضرة المشتري صار المشتري  
بالوزن قابضا وان كان في دكان البائع أو بيته لان وزن البائع ههنا منتقل الى المشتري لان  
الامر قد صرح وان كان وزن البائع بغيره المشتري لا يصير المشتري قابضا وان كان الدهن  
غيره من سواه وزن بحضرة المشتري أو بغيره لا يصير المشتري قابضا ولا يشتري بالانه  
لا يصير مشتريا بالشراء الاول لانه لم يصح ولا بالتعاطي لان التعاطي يفتقر الى القبض ولم  
يوجد من المشتري والتخليه لم يصح في دار البائع فاذا قبض صار مشتريا حتى لو هلك يهلك عليه  
نص عليه في مختصر النكاح في باب السلم بالاختلاف ١٢ لو اشترى من آخر عشرة أرطال دهن  
وجاء بقارورة ودفعها اليه وامره ان يكيله فيها والدهن معين فلما وزن فيها رطل انكسرت  
القارورة ورسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان الانكسار فاوزن قبل الانكسار قال الهلاك  
على المشتري وما وزن بعد الانكسار قال الهلاك على البائع وان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل  
الانكسار وصب البائع فيه دهننا آخر كان ذلك للبائع وضمن البائع مثل ذلك القدر للمشتري  
هذا اذا دفع القارورة صحيحة فان دفعها منكسرة وهو لا يعلم وامره بالصب فيها فصب البائع  
وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وهذا التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا دفع القارورة الى  
البائع فان كان المشتري يمسكها ايده ولم يدفع الى البائع والمسئلة بهاها قال الهلاك كله في جميع  
ما ذكرنا على المشتري ١٣ اذا اشترى حطباً فلما ذهبا في الطريق غصب الحطب من البائع فهو  
على البائع لان على البائع تسليم المبيع الى المشتري لما كان البائع في المصر وهكذا التبعين  
ويصير قابضا بالتخليه في الشراء كافي الجائر ١٤ اشترى مقارا فقال البائع سلمتها اليك وقبل  
المشتري والعقار غائب عن حضرتها كان قبضا في قول أبي حنيفة وقالان كان يقدر على  
دخوله واعلاقه فهو تسليم وقبض والا فلا وفي فتاوى سهرقنداشترى دارا وقبض مفتاحها  
ولم يذهب الى الدار فان كان المفتاح بحال يتيأله ان يفقهه من غير كلفة يكون قابضا وان لم  
يتيأله فقه لا يصير قابضا ١٥ اذا اشترى جارية فوطئها قبل القبض ان كانت بكرا فالوطء  
نقصان لا محالة فيصير المشتري به لها قابضا حتى لو هلكت تمهلك من مال المشتري فان أحدث

البائع منعاً بعد وطاء المشتري صار ناقضاً قبض المشتري حتى لو هلكت ثم لك من مال البائع الا  
 انه يبقى حصه النقصان الحاصل بسبب زوال البكارة على المشتري لان ذلك القدر من  
 الثمن تقرر على المشتري وان كانت الجارية ثيباً فالوطء ليس بنقصان لكن يصير به المشتري  
 قابضاً فان أحدث البائع منعاً بعد وطاء المشتري ثم هلكت ثم لك كلهما من مال البائع **§** الرجل  
 لو باع ماله من ابنه الصغير لا ينوب ذلك عن قبض الشراء قال يمكن من القبض حقيقة  
 به لك من مال الاب هذه الجملة من الصغرى وقد أطل الكلام في تقرير بعضها تركناه  
 حذراً عن التطويل واعتماداً على ما صححه فانه العمدة في هذا الباب وهي له وارثة كما لا يخفى  
**§** وفي قاضيان لو باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل للبائع لم يكن تسليمها الا اذا  
 سلمها فارغة وان أودع المتاع عند المشتري وأذن للمشتري بقبض الدار والمتاع جميعاً  
 صح تسليمه ولو باع داراً ليست بمحضرتهم ما فقال البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت ذكر في  
 ظاهر الرواية ان التخليه في الدور والعقار لا تكون الا بقرب منها وذكر في النوادر اذا قال  
 البائع سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بمحضرتهم ما يصير المشتري قابضاً في قول  
 أبي حنيفة وقالوا ان كانت الدار بقرب منها بحيث يقدر على الدخول والاغلاق فهو تسليم  
 وقبض والا فلا وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكروا فيه خلافاً والعجيب ما ذكر في ظاهر  
 الرواية لان في القرب يتصور القبض الحقيقي في الحال فتقام التخليه مقام القبض وان  
 دفع المفتاح الى المشتري ولم يقل خليت بينك وبين الدار فقبضها لم يكن ذلك قبضاً انتهى  
**§** المشتري اذا وجد في المشتري عيباً بعدما ازداد المشتري لا يخلو اما ان تكون الزيادة متصلة  
 متولدة من الاصل أو غير متولدة فان كانت متولدة فانها لا تمنع الرد وان كانت غير متولدة  
 من الاصل كما لو بيع سائر المشتري قابضاً باحدثها أو بمنع الرد ويرجع بالنقصان وان كانت  
 منفصلة متولدة لا يمنع الرد وهو بالخيار ان شاء ردها وان شاء رضى بهما جميعاً **§** الثمن ولو لم  
 يجدد بالاصل عيباً لم يكن وجداً بالزيادة عيباً فليس له حق رد الزيادة الا اذا كان حدوث تلك  
 الزيادة قبل القبض يورث نقصاناً في المبيع فينسب له حق الرد لاجل النقصان في المبيع ولو  
 قبضهما ثم وجد في المبيع عيباً والزيادة قائمة له أن يرجع المبيع المعيب خاصة بمحضته من  
 الثمن بعد ما قسم الثمن على قيمة المبيع وقت البيع وعلى قيمة الزيادة وقت القبض ولو وجد  
 بالزيادة عيباً دون له أن يردّها خاصة بمحضتها من الثمن لانه صار لها حصه من الثمن بعد القبض  
 بخلاف الاول وان كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالهبة والصدقة والكسب لا تمنع الرد  
 فاذا رده فالزيادة للمشتري بغير ثمن ولا تطيب له عند أبي حنيفة والاصل عنده ان الزيادة في  
 البيع البات للمشتري تم البيع أو انفسخ وفي البيع مع الخيار موقوفة ان تم البيع فلا يشتري  
 وان انفسخ فللبائع هذا اذا حدثت الزيادة قبل القبض أما اذا حدثت بعد القبض ثم اطلع على  
 عيب كان عند البائع فان كانت الزيادة متصلة متولدة منعت الرد وانفسخ عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف ويرجع بالنقصان ولو كانت غير متولدة منعت الرد ويرجع بحصة العيب الا اذا



نراضيا على الرد فصار كبيع جديد هذا اذا كانت الزيادة قائمة في يد المشتري وان كانت  
 هالكة ينظر ان كانت هالكة بآفة سماوية جعلت كأن لم تكن وله أن يرد المشتري وان  
 هلك بقول المشتري ان شاء البائع قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ورد حصه العيب  
 سواء كان حدوث الزيادة يورث النقصان في الاصل أولا من الخلاصة ١٠ اذا باع الاب أو  
 الوصي مال الصبي من غير نفسه جاز وقوع المقاصة وضمن للصبي عندهما وعند أبي يوسف  
 لا تقع المقاصة من الهداية ١١ ولو اشترى أرضا بشجرها فثمرت قبل قبضها وقيمة الأرض والثمر  
 والثلث سواء فاستهلك البائع ثمرها قبل القبض يسقط ربع الثمن عند أبي حنيفة وعندهما  
 يسقط ثلثه ١٢ أثرت ثمرتين في يد البائع قبل قبض المشتري واستهلكه البائع يسقط ثلث الثمن  
 عند أبي يوسف وعندهما نصفه من المجمع ولو كان عليهما الثمر وقت البيع وشرطاه للمشتري  
 فالبايع استهلكه قبل قبض المشتري يسقط الثلث اتفاقا وكذا لو هلك بآفة سماوية يسقط  
 حصته من الثمن بالاختلاف والحادث بعد البيع في يد البائع لو هلك بآفة سماوية لا يسقط  
 من الثمن شيء اجماعا من شرح المجمع ١٣ وزوائد المبيع لا يكون له حصه من الثمن الا اذا صار  
 مقصودا بالقبض هذه في الرهن من الهداية وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه ولو  
 قبضه المشتري باذن البائع وهلك في يده في مدة الخيار ضمنه القيمة وان هلك في يده انفسخ  
 ولا شيء على البائع وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه  
 عند أبي حنيفة ١٤ وقال يملكه فاذا قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم أودعه عند  
 البائع فهلك في يده في المدة هلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرد عنده لعدم الملك  
 وعندهما يهلك من مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك من الهداية ولو كان الخيار  
 للبائع فلم المبيع الى المشتري ثم ان المشتري أودعه البائع فهلك عنده في مدة الخيار بطل  
 البيع عند الكل ولو كان البيع باثنا قبض المشتري المبيع باذن البائع أو بغير اذنه وان كان  
 أو مؤجل للمشتري خيار رؤية أو عيب فأودعه البائع فهلك عند البائع ثم البيع ولزمه الثمن  
 عند الكل من قاضي خان ١٥ واذا حصل عيب عند المشتري في المبيع ثم اطلع على عيب كان  
 عند البائع فله أن يرجع بالنقصان على البائع ولا يرد المبيع الا ان يرى البائع ان يأخذه بعينه  
 فله ذلك من الهداية ولم يذكر الاعتبار به يوم البيع أو يوم القبض وينبغي اعتبار النقصان  
 يوم البيع كذا في الاشباه من القول في غن المثل ولم يجوز علماؤنا الرد مع ضمان النقصان  
 وعند مالك يرد ويضمن نقصان العيب الحادث عنده كافي المجمع ١٦ ومن اشترى ثوبا يقطعه  
 فوجد به عيبا يرجع بنقصان العيب فان قال البائع أنا أقبله كذلك كان له فان باعه المشتري  
 لم يرجع شيء وان قطع الثوب وخاطبه أو صبغته أجزأ ذلك الوفاق يمين ثم اطلع على  
 عيب يرجع بنقصانه وليس للبائع أن يأخذه فان باعه المشتري بعد ما رأى العيب يرجع  
 بالنقصان ولو اشترى ثوبا يقطعه لباس الولد الصغير وخاطبه ثم اطلع على عيب لا يرجع  
 بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع ١٧ ومن اشترى عبدا فاعتقه أو مات عنده ثم اطلع

على عيب يرجع بنقصانه والتدبير والاستيلاء بمنزلة وان اعتقه على مال لم يرجع بشئ وعند  
أبي حنيفة أنه يرجع وان قتله المشتري أو كان طعاماً كله لم يرجع بشئ عند أبي حنيفة  
وعندهما يرجع وعلى هذا الخلاف إذا لبس الثوب حتى تخرق وان أكل بعض الطعام ثم علم  
بالعيب فكذلك الجواب عند أبي حنيفة لأن الطعام كشيء واحد فصارك بيع البعض وعندهما  
أنه يرجع بنقصان العيب في الكل وعندهما أنه يرد ما بقي من الهداية وفي الحقائق وعند محمد  
يرجع بنقصان ما أكل ويرد الباقي رضى البائع أو لا وعليه الفتوى وفيه أيضاً الخلاف فيما إذا  
كان في وعاء واحد وان كان في وعاءين فكل ما في أحدهما أو باع ثم اطلع على عيب كان عند  
البائع فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقاً انتهى وفي الفصولين الفتوى على قولهما فيما إذا  
أكل الطعام ثم اطلع على عيب ذكره في شرح الدرر ومن اشترى جارية قد حبست عند البائع  
فولدت عند المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بشئ عند أبي حنيفة وعندهما  
يرجع بفضل ما بين قيمتها حاملاً إلى غير حامل من الهداية وفي الخلاصة لو ماتت الجارية  
بالولادة في يد المشتري ولم يعلم أنها حبلى ان ماتت في نفاسها فانه يرجع بالنقصان ولا يترد كل  
الثلث اشترى حديد اتخذ منه آلات التجارين وجعله في السكر ليبره في النار فوجد به  
عيباً ولا يصلح لتلك الآلات لا يرجع بالنقصان ولا يرد اشترى سنجاباً ووجد الثعالب  
فبها المذبذب فظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابراً سما فبها فظهر عيبه ولو اشترى  
عبداً وبه أثر قرحة وبدت ولم يعلم به ثم عادت قرحته وأخبر الجراحون أن عودها بالعيب  
القديم لم يرد ويرجع بنقصان العبد من القنية ولو ظهر على عيبه بعد ما كاتب العبد  
أو أبق لا يرجع بالنقصان عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف من المجمع ولو باع نصفه أو وهبه  
ثم وجد به عيباً لا يرجع بالنقصان في الباقي عندنا خلافاً لفر من شرح الدرر وقال في  
الوجيز أصله ان حق الرجوع بالنقصان اغيا بسقط بأحد الأخرين اما بوصول عوض المبيع  
إليه حقيقة أو مئني أو بثبته بالمبيع بعد العلم بالعيب حال إمكان الرد وثبته بالمبيع حال  
تجزئه عن رده لا يدل على الرضا وثبت غيره بتسليطه كتبته بنفسه اه وفي الخلاصة ان  
نعذر الردم متى كان يصنع من جهة المشتري يسقط حق الرجوع بالنقصان ومتى كان لا يصنع  
من جهة المشتري لا يسقط حقه في الرجوع اذا ثبت هذا نقول اذا باعها بعد ما وطئها بطل  
حقه في الرجوع لان للبائع أن يقبلها بعد وطئها فتعذر الرد كان يصنع به بخلاف ما اذا وطئها  
غيره لانه ليس له أن يقبلها على ما ذكرنا ولو اشترى ثوباً فصنعه أو قطعه أو خاطه أو طعن  
الخططة لا يرد فان باعه له أن يرجع بالنقصان وفي القطع بدون الخياطه لو باعه بطل حق  
الرجوع اه ومن اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري فله أن يرد ويأخذ  
الثلث عند أبي حنيفة وقال لا يرجع بما بين قيمته سارقاً إلى غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل  
بسبب ويبدى يد البائع من الهداية قال صدر الشريعة الردي في صورة القطع أمافي القتل فلا رد  
بل يأخذ الثلث عند أبي حنيفة قال في الحقائق وطريق معرفة ما بين قيمته مقتولاً إلى غير

• يقول على قواهما أن يقوم العبد مباح الدم ومعصوم الدم وكذلك في السرقة يقوم سارقا  
 وغير سارق فيرجع بنقصان ما بين قيمته ما وفيه أيضا إذا وجد المشتري العبد واجب الحد  
 وأقيم عليه الحد عنده فبات أو انتقص لا يرجع بشئ على البائع اتفاقا علم به أم لا اه  
 • ولو سرق في يد البائع ثم في يد المشتري فقطع بهما عندهما يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعنده  
 لا يرد به دون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن من الهداية • ومن باع عبدا  
 على أنه برى من شجرة أي به عيب واحد فإذا به شجعتان وقد تعذر الرد بسبب من الأسباب بخير  
 أبو يوسف البائع في تعيين التي تبرا عنها وجعل محمد الخيار للمشتري فيرجع بنقصان أي  
 العيبين شاء وكذا إذا وجد به ثلاث عيوب فإنه يرجع بنقصان العيبين ذكره في الحقائق • ولو  
 وجد رب السلم المسلم فيه معيبا وقد حدث عنه آخر فان قبله المسلم اليه فاد السالم لا تنقاض  
 القبض وان أبي المسلم اليه عن القبول فله ذلك وليس عليه شئ عند أبي حنيفة وعند أبي  
 يوسف ان أبي عن القبول يرد رب السلم عليه مثل المقبوض ويرجع بالمشروط في العقد وعند  
 محمد ان أبي أن يقبله فرب السلم أن يرجع عليه بقدر انتقصان في رأس المال فيقوم المسلم  
 فيه سلميا عن العيب ثم يقوم معيبا بالعيب القديم فيرجع بفضل ما بينهما ومحل المسئلة المجمع  
 • اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان المشتري بالخيار  
 فان امتنع الرد بسبب من الأسباب رجع المشتري على البائع بمحصنة البكارة من الثمن فتقوم  
 بكرا وغير بكر فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن • اشترى جارية وقاب البائع فاطلع المشتري  
 على عيب فرفع الأمر إلى القاضي وأثبت عنده الشراء والعيب فأخذها القاضي ووضعها على  
 يدي أمير فبانت في يده وحضر الغائب ليس للمشتري أن يأخذ الثمن منه وكان الهلاك على  
 المشتري لان أخذ القاضي لم يكن قبولا للجارية لانه لو فعل ذلك كان قضاء على الغائب بل كان  
 واضعها على يدي أمير حتى إذا بضر وطالب المشتري الرد عليه ردها عليه وانما تترك في يد  
 المشتري لانه ليس فيها ما يمنع الرد فكان هلاكا في يدي أمير القاضي هلاكا على المشتري  
 كذا في العمادية قال الاستروشنى ينبغي أن يكون هذا فيما إذا لم يقض القاضي بالرد على  
 البائع بل أخذها منه ووضعها على يدي عدل أما إذا قضى على البائع بالرد فينبغي أن تم لك  
 من مال البائع ويسترد المشتري الثمن لان أقصى ما في الباب ان هذا قضاء على الغائب من  
 خصم حاضرا ولكن القضاء على الغائب ينفذ في أظهر الروايتين من أصحنا ذكره في مشتمل  
 الهداية وفي الخاتمة رجل اشترى جارية وقبضها فوطأها وقبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا  
 لا يرد بها ولكن يرجع بنقصان العيب الا اذا رضى البائع أن يأخذها ولا يدفع النقصان  
 • اشترى بذرا يصل وزرعه فلم ينبت فظهر انه من فساد يقال له بانفارسية يوسيد رجوع  
 بالثمن • اشترى كفنا للحميت ووجد به عيبا لا يرد ولا يرجع بالنقص ان تبرع به أجنبي ولو وارثا  
 رجع بالنقص من التركة • اشترى عبدا فقتل بضواضن له رجل عيب به فاطلع على عيب ورده  
 لأصمان عليه على قياس قول الامام لانه باطل كضمان العهدة ولو ضمن له السرقة أو الحرية

فوجدته مرسوماً أو محرراً أو الجنون أو العمدى فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولومات  
عنده وقضى بالنقص رجع به على ضامن الثمن **❦** اشتراها على انما غدره فأتت في يده ثم علم  
انها لم تكن لم يرجع بشئ كذا عن الامام وعن الثاني يرجع بالنقصان **❦** اشترى الدابة على  
انها بدون عيبها مرة بعد أخرى فبان نقصان لبنها ليس له الرجوع بالنقص **❦** اشترى  
دابة أو غلاماً فاطلع به على عيب ولم يحسد المالك فأمسكه وأطعمه ولم يتصرف بما يدل على  
الضاربه لو حضر ويرجع بالنقصان ان هلك من شتم الهداية **❦** رجل اشترى شجرة  
فقطعهها ووجدها لا تصلح الا للقطب يرجع بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع مقطوعة  
**❦** رجل اشترى طاووساً الى النيروز ان كانا يعرفان النيروز جازوا الا فسد فان حمله الى منزله  
فوجدته مريضاً وأخبر البائع ودفعه اليه ففيما اذالم يعرف النيروز حتى فسد فلم يقبل فحمله الى  
منزله فبان ليس على المشتري شئ من الثمن لان البيع فاسد كن غصب شيئاً ثم حمله الى  
المغصوب منه وأبى المالك أن يقبله منه فحمله الغاصب الى منزله فضاغ عنده لا يضمن ثم قال  
أبو بكر كان أبو نصر يقول اذا كان البيع فاسداً الاخلاف في انه يبرأ من الضمان سواء قبل أو لم  
يقبل فان كان فاسداً لم ينفعه وعليه لم يبرأ الا بقبول البائع أو بقضاء القاضي **❦** اذا انقص  
المبيع بيعاً فاسداً في يد المشتري ان كان النقصان باقة مما وية فللبائع أن يأخذ مع ارش  
النقصان وكذا اذا كان النقصان بفعل المشتري أو بفعل المفقود وعليه وان كان بفعل  
الاجنبي فالبايع بالخيار فالارش ان شاء أخذ من الجاني والجاني لا يرجع على المشتري وان  
شاء اتبع المشتري والمشتري يرجع على الجاني كافي الغصب **❦** لو اشترى جارية تركية  
أو غلاماً تركياً أو على انما تركية فاذا هي هندية يرد هماً فان تعذر يرجع بالنقصان فان كانت  
هالكة لا يرجع بشئ عند أبي حنيفة **❦** اشترى قباء أو قنطرة على ان حشوها فطن فاذا هو  
من صوف جاز البيع لان الحشوة تبع ورجع بنقصان العيب **❦** اشترى جارية على انها خبازة  
وقبضها وهلكت ثم أقر البائع انما لم تكن خبازة لم يرجع بنقصان ذلك عند أبي حنيفة لكن  
ان كانت قائمة رد هماً قال هـ اذا جواب الجامع وفي الزيادات لومات أو تعيب حتى تعذر الرد  
تقوم وهي خبازة أو ككاتبه وتقوم وهي غير ذلك فيرجع بالفضل وانما تقوم كاتبه أدنى  
ما ينطاق عليه هذا الاسم **❦** ولو اشترى ثوباً على انه عشرة أذرع فوجده ثمانية أذرع فاراد ان  
يرده فهلك يقوم على هذا وعلى هذا **❦** رجل اشترى خمسة أفقره حنطة فوجد فيها راباً ان كان  
مشلاً ما يوجد في الحنطة لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الحنطة مشل  
ذلك وبعده اناس عياله ان يرد الحنطة كلها ولو اراد ان يغير التراب أو المعيب ويرده على  
البائع ويحبس الحنطة بثمنه ليس له ذلك فان ميز مع هذا فوجدته راباً كثيراً بعده الناس هيباً  
ان أمكنه ان يردوها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض بالبعض له ان يرد وان لم  
يمكنه رد ذلك الكيل لو خلطها بذلك بان نقص ليس له الرد ولكن يرجع بنقصان العيب  
وهو نقصان الحنطة الا ان يرضى البائع ان يأخذ بهيبه فله ذلك والله اعلم ونحوه على هـ اذا

من الخلاصة ❀ رجل باع عبدا بفساد ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأ البائع المشتري  
عن القيمة ثم مات الغلام لزمته القيمة وإن أبرأه عن العبد ثم مات لا يلزمه شيء لأنه إذا أبرأه  
عن الغلام فقد أخرج الغلام من أن يكون مضمونا وصار أمانة فلا يضمن عند الهلاك ❀ وإن  
باعه جائزا وقبضه المشتري ثم تقابلا البيع ثم إن البائع أبرأ المشتري عن الثمن فهلك الغلام  
عند المشتري لا شيء على المشتري لأن في البيع الجائز الغلام بعد الاقالة مضمون على المشتري  
بالثمن فإذا أبرأه عن الثمن صح أبرأؤه ما في البيع الفاسد حتى البائع في المبيع لافي القيمة وإنما  
ينتقل حقه إلى القيمة عند الهلاك فإذا أبرأه عن القيمة قبل الهلاك فقد أبرأ قبل الوجوب فلا  
يصح حتى لو قال أبرأك عن الغلام كان بريأ وصار ودعة فلا يضمن قيمته بالهلاك ❀ اشترى  
ثوبا ثم أفسد وقبضه وقطعه فمضاه لم يخطئه ثم أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري  
نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب لأنه لما أودعه البائع فقد رده على البائع لا قدر نقصان  
القطع لأن الرد بحكم الفساد مستحق فإذا وصل إلى البائع باى وجه وصل يقع على المستحق  
❀ اشترى عبدا ثم أفسد وقبضه ثم أعتقه أو قبله وقيمه يوم الاعناق والقفل أكثر من  
قيمه يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض ❀ اشترى أمة ثم أفسد وقبضه فأولدت  
عنده من غيره ولد فأعتقه ما كان على المشتري قيمة الأم يوم القبض وقيمة الولد يوم الاعناق  
لأن الولد كان أمانة في ضمن قيمته يوم الاعناق ❀ اشترى جارية ثم أفسد واستولدها  
صارت أم ولده وبطل حق الفسخ وبغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال  
أبو حنيفة وأبو يوسف إذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل  
الأقل في الأكثر وإن وطئها ولم يستولدها ردها على البائع وبغرم العقر للبائع عند الكل باتفاق  
الروايات ❀ إذا باع الرجل مال الغير يتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط صحة الاجازة  
قيام العاقلين وقيام المعقود عليه وإذا هلك المبيع عند المشتري كان المالك بالخيار أن شاء  
ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري وعند اختيار تضمن أحدهما يبرأ الآخر فإن ضمن  
المشتري قيمته بطل البيع وكان للمشتري أن يسترد الثمن من البائع إن كان نقده وإن ضمن  
البائع نفذ البيع عليه أن كان أمانة عند المشتري بأن سلم أولا ثم باع وإن باع أولا ثم سلم  
لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري من قاضيه ❀ وإن أجاز المالك البيع قبل  
الهلاك يكون الثمن مملوكا له حتى لو ضاع قبل الاجازة أو ردها لا يضمنه الفضولي لأن  
الاجازة اللادقة كالوكالة السابقة ذكره في شرح المجمع ❀ الزيادة المنفصلة غير المتولدة من  
الأصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسب والغلة وتسلم له شترى ولا يضر حصوله له مجازا لأنهم لم  
تكن جزءا من المبيع فلم يملكها بالثمن وأعمالها بالضممان لأنه قبل الرد كان في ضمانه  
ولو هلك هلك من ماله وبمثل طيب الریح الحديث الخراج بالضممان من قاضيه ❀ اشترى  
شاة على أنها لبون فخلها مرة بعد مرة فتبين له بنقصان لبنها أنها مصراة رجع بالنقصان  
وليس له أن يردها مع اللبن ولا بدون اللبن ❀ اشترى قدوما فأدخله النار ثم وجد به عيبا لا يرد

ويرجع بالنقصان وفي الذهب لو أدخله النازر وده ولو اشترى منشار واحد وده ثم وجد به عيبا لا يردده ❀ اشترى شجرة ليمتد منها بابا أو نحو ذلك فقطعها فوجدها لا تصلح لما اشتراها له فإنه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن ❀ رجل اشترى عبدا بجارية وتقا بضافوطي مشترى الجارية ثم رأى مشترى العبد به عيبا ولم يرض فهو بالخيار أن شاء ضمن مشترى الجارية قيمة الجارية يوم قبضها وإن شاء أخذ الجارية وليس له أن ضمن النقصان أن كانت بكر أو لا العقران كانت ثيبا لأن الوطاء حصل على ملكه ❀ رجلان لكل واحد منهما ما بهير تباعا وتقا بضائما ووجد أحدهما في البعير الذي اشتراه عيبا ثم مات في يده وقدم مرض البعير الآخر فله الخيار أن شاء يرجع بحصة العيب من البعير الآخر وإن شاء يرجع بحصة المبيع من قيمة البعير الآخر صححها وأما بخير لمرض البعير ❀ يباع عنده بضائع للناس أمره ببيعها فباعها من رجل ثمن مسمى وسلمها إليه ثم عمل الثمن من ماله إلى أصحابها على أن يصرف الأغنام إلى نفسه إذا قبضها فافلس المشتري قبل قبض الثمن وفوى ماعليه فللبائع أن يسترد ما دفع إلى أصحاب البضائع لأنه أعطى بشرط الرجوع ❀ رجل بعث أغناما إلى يباع لبيعها فباعها في الخطيرة من رجل ومات الباع وزل وأرنا فلصاحب الأغنام أن يطالب وارث الباع مالم يثبت قبض الباع الثمن لأنه مالم يثبت لا يصير محلا للوديعة فلا يصير الثمن دينا في تركته وليس له أن يطالب المشتري إلا بأمر وصى الباع لأن الباع كان وكيل بالبيع والوكيل بالبيع إذا مات ينتقل حق قبض الثمن إلى وصيه وإن لم يكن له وصى رفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل من الخلاصة ❀ رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وتقا بضائما أن البائع يقض البيع في الأيام الثلاثة تبقى الأرض مضمونة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي دفع إلى البائع فإن أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري إن شاء قبل ما يؤدي ماعليه من الثمن ولا يكون للمشتري حبسها لاستيفاء الثمن لأنه لما زرعهما باذن البائع صار كأنه سلمها إلى البائع ❀ رجل اشترى عبدا فأبى من يده وقد كان أبى عند البائع لا يكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا أيضا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة ثم سرق ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب ❀ رجل اشترى عبدا كان محمولا عند البائع تأخذه الحمى كل يوم أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأطبق عليه عند المشتري ذكر في المتن أن للمشتري أن يرد ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع بالنقصان ولا يرد من قاضي خان ❀ وجد المشتري الثاني بالمبيع عيبا وقد عذر الردي به عيب حدث عنده ورجع على بانه بنقصان العيب ليس لبائعه أن يرجع بالنقصان على البائع الأول في قول الإمام خلافا لهما كما في المشتمل عن البرازية ❀ ولو باع نصف عبده منه بجارية معينة فهل يكت قبل القبض قال محمد يرجع عليه بقيمتها وقال



بقوته **❦** ولو وطئ البائع أمته البسيعة قبل التسليم فالثمن كامل عند أبي حنيفة ولا شيء عليه أن لم ينقصها الوطء بان كانت ثيبا أو قال يجب العقر فتسقط حصته من الثمن مثلان كانت قيمتها ألفا وعقرها مائة يقسم الثمن على أحد عشر سهما فيسقط سهم واحد من الثمن وإن نقصها الوطء بان كانت بكرا فالثمن مقسوم على النقصان وعلى قيمتها عند أبي حنيفة فيسقط ما أصاب النقصان وقال لا ينظر إلى العقر وإلى نقصان زوال البكارة فأيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الأقل فيه ثم يقسم الثمن على الأكثر وعلى قيمة الجارية ناقصة فما أصاب الأكثر سقط عن المشتري ويجب الباقي من المجمع **❦** ومن اشتري عبدا فإذا هو حر قد قال العبد للمشتري اشتري فاني عبد فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء وإن كان البائع لا يدري أين هو رجع المشتري على العبد ورجع العبد على البائع من الهداية وفي شرح المجمع قيد بالامر والافرار لأنه لو أمر بالشراء ولم يقرأ أو أقروا بامر لم يرجع المشتري على العبد اتفاقا انتهى **❦** كل مبيع يباع فاسدا إذا رده المشتري على البائع بهيمة أو صدقة أو بيع أو بوجه من الوجوه كالوديعة والاعارة والإجارة والنصب ووقع في يد البائع فهو ممتاز كالبيع وبرئ المشتري من ضمانه وفي الجامع الصغير عن الكرخي قال أبو يوسف إذا أودعه البائع يباع فاسدا أو اعاره أو رهنه أو أجره أيام أو غصبه البائع أو اشتري بعوض فهذا كله باطل وقد انتقضت العقدة الأولى وبرئ المشتري من ضمانه وهو بمنزلة رده عليه **❦** اشتري مكيلا مكايلا وكاله لنفسه فزاد زيادة يجب ردها فعزلها جازله التصرف في الباقي ولو هلك ينبغي أن يضم كالمقبوض على سوم الشراء **❦** اشتري حنطة على أنهار بيعية للسدر فزرعها ونبتت فبان أنها خربقية وفات منه فائدة الأرض فليس له الانفاذ ما بين الربيع والخريف في القيمة وقت السدر قال عين الأئمة المكراني في الجواب فيه كما فيها إذا استوفى دينه دراهم فأنقصها ثم علم زيادتها لم يرجع شيء عندهما وعند أبي يوسف رد مثل الزئوف ويرجع بالخيار كذا هذا **❦** اشتري زيدا بجيات بخاري على أن كل واحد منهما ستة عشر ذراعا قبلها بعدا فإذا هو عشرون فرجعهم إلى ردها وهلك في الطريق لا يرجع بالنقصان وقال الفقيه أبو جعفر يرجع بنقصان الذرع وفي بعض الفتاوى يرجع بنقصان القيمة وفي المحيط هذا ظاهر المذهب وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يرجع **❦** والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالثمن كالرهن وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والردي بخيار الرؤية العيب بقضاء نظير الردي بخيار الشرط للمشتري **❦** اشتري مكيلا فوجدتها معيبة وغاب البائع ولو انتظر حضوره نقصه فشواها أو باعها ليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر وظهر الدين المرغبة أني سئل عن مثله في المشمش فقال لا يرجع في قول أبي حنيفة **❦** اشتري دارا جدارها مائل ولم يعلم به حتى سقط يرجع بنقصان العيب **❦** ولو كان فيلقا فجعله أبرسا أو غزلا فنسجه ثم ظهر أنه كان رطبا أو انتقص وزنه يرجع بنقصان العيب بخلاف ما إذا اشتري

منه دخنا البذر وقال ازرعه فان لم ينبت فانا ضامن لهذا البذر فزرع ولم ينبت فعليه ضمان  
 النقصان لا غير ❊ اشترى منه فرسا به فرحة فقال للمشتري لا تحف بمهنا فان هلك  
 بسببها فانا ضامن فأخذه وهلك بسببها لا شيء عليه ❊ اشترى أرضا وغرس فيها أشجارا وكرما ثم  
 استجفت تقوم الأشجار على البائع غير مقلوعة وعن شمس الأعمى الكراي يسي يرجع عليه بما  
 أنفق فيها وما لحقه من النقصان والموت ❊ اشترى بقره وثقابضاً ثم تقايلا والبقرة في يد  
 المشتري بعد حملها وأكل لبنها فللبائع ان يطالب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل  
 الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك من الغنية  
 ❊ وفي مثل الهداية ولو اشترى شيئاً فكنت عنده سنة ثم رهن آخران الشيء فانه لا يرجع  
 على بائعه بثمنه ولو اشترى ثوباً فخطه قيمه فبهرن المستحق ان القيم له فالمشتري لا يرجع  
 على بائعه بثمنه اذ المبيع لم يستحق كالمبيع وفيه من البرازية الاستحقاق فومان استحقاق مبطل  
 كدعواه الحرية والعق من البائع وثبوته يورث فسح البياعات في كل الروايات وناقل كدعواه  
 انه ملكه وانه لا يوجب فسح البياعات في ظاهر الرواية وكذا يختلف المبطل مع الناقل في  
 الرجوع فانه في المبطل الباعة يرجع بعضهم على بعض قبل رجوع الاول على الثاني والثاني  
 على الثالث وكذلك يرجع على الكفيل فان لم يقض فعلى المكفول عنه وفي الناقل لا يرجع  
 الباعة بعضهم على بعض قبل رجوع المشتري على البائع ❊ ولو اشترى داراً وثقابضاً ثم باعها  
 من رجل ثم اشتراها من آخر عند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن الاول والمختار انه يرجع هو  
 على بائعه وبائعه على بائعه على الترتيب ❊ وفيه عن شرح الزيادات اذ باع رجل فرساً أو غيره  
 من الحيوانات فقال هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمستحق يأخذ المبيع مع  
 اولاده والمشتري يرجع على البائع بالثمن وبقية الاولاد لانه مفرور من جوده البائع فترجع  
 العهدة اليه ❊ وفيه عن العمادية لو رآه رجل الاستحقاق فأقر بالاستحقاق وقبل السجل  
 ووعده ان يدفع ثمنه يجبر عليه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد ان يدفع ثمنه لا يجبر عليه  
 وبمجرد الوعد لا يلزم شيء انتهى ❊ ومن أسلم في كرخطة فأمر رب السلم ان يكيل المسلم  
 اليه في غرار رب السلم ففعل وهو فائب لم يكن قابضاً ولو كانت الخطة مشتركة والمسئلة  
 بحالها صار قابضاً ولو أمر بالطحن كان الطحن في السلم للمسلم اليه وفي الشراء للمشتري  
 وكذا اذا أمره ان يصبه في البحر في السلم له من مال المسلم اليه وفي الشراء من مال  
 المشتري وبقره رآه عليه ❊ ولو أمره في الشراء بان يكيله في غرار البائع لا يصير قابضاً  
 كما لو أمره بان يكيله ويعزله في ناحية بيت البائع فانه لا يصير قابضاً ❊ ومن قال اغيره ببيع عبده  
 من فلان بألف درهم على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الالف ففعل فهو جائز  
 وبأخذ الالف من المشتري والخمسمائة من الضامن وان كان لم يقبل من الثمن جاز البيع  
 بالالف ولا شيء على الضمين ❊ ومن اشترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج  
 فالنكاح جائز وهو ساقبض وان لم يطأها فليس يقبض ❊ ومن دفع الى صانع درهما وأمره

أن يزيد من عنده ديناراً يصير قابضاً من الهداية ﴿١﴾ وفيما أيضاً من أسلم جارية في كـ  
 حنطة وقبضها المسلم اليه ثم نقايا لا المسلم كان عليه قيمتها ولو اشترى جارية بألف ثم  
 نقايا فخانت في يد المشتري بطلت الأقال وكذا لو نقايا لا بعد موتها انتهى ﴿٢﴾ رجل اشترى  
 ثوباً لنفسه ثم قطعه قيصاً وفوى عند القطع لابنه الصغير ثم وجد به عيباً لا يرد ولا يرجع عليه  
 بالنقصان ولو فوى القطع لابنه البالغ لا يتم بدون القبض ولو اشترى دقيقاً فخبز بعضه ثم علم  
 أنه كان مرا كان له أن يرد الباقي ويرجع بنقصان ما خبز ﴿٣﴾ ولو اشترى مهنأذا ثياباً أو كلة  
 ثم أقر البائع أنه كان وقع فيه فارة وماتت كان له أن يرجع بنقصان العيب في الفتوى وهو  
 قول أبي يوسف ومحمد ولو اشترى جبة فلبسها وانقصت باللبس ثم علم فيها عيباً فانه يرجع  
 بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس ﴿٤﴾ ولو اشترى أرضاً فجعلها  
 مسجداً ثم وجد بها عيباً فانه لا يرد في قولهم واختلافوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار  
 للفتوى أنه يرجع كما لو اشترى أرضاً وقفها ثم علم بعيب ذكروا لئلا يرجع بنقصان  
 العيب ﴿٥﴾ رجل اشترى عبداً فضمن رجل للمشتري بحصة ما يحدث فيه من العيب من  
 الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز ذلك فإذا وجد به عيباً فرده على البائع كان له الرجوع  
 على الضامن بحصة العيب من الثمن كإرجاع على البائع وعن أبي يوسف إذا اشترى رجل  
 عبداً فقال له رجل ضمنت لك عماه فكان أعمى فرده على البائع فانه لا يرجع على الضامن  
 بشئ من الثمن ولو قال الضامن إن كان أعمى فعلى حصة العمى من الثمن فرده بالعمى كان له  
 أن يضمه حصة العمى ﴿٦﴾ ولو اشترى عبداً فوجد به عيباً فقال له قد ضمنت لك العيب  
 لا يلزمه شئ ﴿٧﴾ ولو اشترى عبداً فقبضه فوهبه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاء رجل  
 واستحقه من يد الموهوب له أو من يد المتصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بانه  
 ﴿٨﴾ رجل اشترى داراً وقبضها ثم جاء رجل فاستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البيعة أنه  
 اشتراها من المستحق ولم يوقت لذلك وقتاً قال محمد لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن  
 أعماه ورجل اشترى داراً فادعاها آخر فاشتراها المشتري من المدعي أيضاً فانه لا يرجع على  
 البائع بشئ ولو أقام المشتري البيعة على أنه اشتراها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت  
 بيئته وكان له الرجوع على البائع بنصف الثمن ﴿٩﴾ رجل اشترى داراً وبنى فيها ثم جاء رجل  
 واستحقها فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ويسلم البناء إلى البائع ويرجع بقيمة البناء  
 مبنياً يوم سلم البناء إلى البائع فان كان المشتري بنى بالحصص والأشجار والساج والنصب فانه  
 يرجع بقيمة البناء على البائع يوم سلم إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف  
 درهم وسكن فيها زماناً حتى خلق البناء أو تغير أو تهدم بعضه ثم استحققت الدار لم يكن للمشتري  
 أن يرجع على البائع إلا بقيمة البناء يوم تسلم البناء إلى البائع وإن كان المشتري أنفق في  
 البناء عشرة آلاف درهم على الحصص والأشجار والساج ثم استحققت الدار ومثل ذلك يوم  
 الاستحقاق لا يوجد إلا بعشرين ألفاً أو أكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم سلم ولا

ينظر الى ما كان أنفق فيه وإن استحققت الدار بعد البناء والبائع عائب والمستحق أخذ  
الدار وأمر المشتري بهدم البناء فقال المشتري إن البائع قد غرني وهو غائب قل أبو حنيفة  
لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار الى المستحق فإن حضر البائع  
بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء أغار جع اذا كان البناء قائما فسلم  
المشتري البناء الى البائع فيهدم البناء ويأخذ النقص وأما اذا هدمه المشتري فلا شيء له  
على البائع وأما اذا هدمه وبقى البعض كان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من  
البناء قائما وسلم اليه فيهدم البائع ما بقي ويكون النقص له وإن شاء المشتري نقص كله  
ويكون النقص له ولا يسلم البناء وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية  
وروي محمد عن أبي حنيفة وهو قول الحسن إن القاضي يبعث من يقوم البناء ثم يقول  
للمشتري انقصه واحفظ النقص واذا ظفرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى لك عليه بقيمة  
البناء وكذا الطحاوي إن المشتري اذا نقص عليه البناء وسلم النقص الى البائع له أن يرجع على  
البائع بالثمن وهذا أقرب الى النظر من قاضي خان ❀ اشترى أرضا خربة فأنفق في عمارتها  
وتسوية آكامها وحفرها ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما أنفق في عمارتها  
وإن كرى المشتري في الأرض نورا أو حفرة ساقية أو قنطرة على نهرها بآجر قنطرة ثم استحققت  
الأرض يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفره السابقة وبناء  
المسناة من ترابها وإن بناها بآجر أو لبن أو قصب أو شيء له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بأن يرد  
البناء على البائع ويأخذ البائع بقيمة وقال شمس الأئمة السرخسي أغار جع بقيمة البناء  
على البائع اذا كان البناء وقت الاستحقاق فينقصه المستحق ويرده المشتري على البائع  
ويأخذ منه قيمته مينا يوم استحققت الدار ولا يرجع بما أنفق وكذلك لو حفر بئر أو طواها  
بالآجر يرجع بقيمة ما طوى دون ما أنفق في الحفر ولو أنهدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع  
بما أنفق لأن شرط الرجوع قيام البناء وقت الاستحقاق ❀ اشترى عبدا أو بقرة فأنفق  
عليها ثم استحققت لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق ❀ اشترى ابلا مهازيل فغلقها  
حتى سمئت ثم استحققت لا يرجع على البائع بما أنفق في العلف ❀ اشترى حمارا وكفل بالثمن  
رجل فأداه ثم استحق الحمار لا يرجع بالثمن على البائع حتى يحضر الكفيل ولو لمشتري عينا  
وباعها من آخر وأبرأه من الثمن لا يرجع المشتري عليه وله أن يرجع على بائعه وقال القاضي  
ببيع ليس له أن يرجع ❀ اشترى جارية أو غلاما عليه ثياب أو حمارا عليه بردعة لم تذكر  
في البيع ثم استحق الثياب أو البردعة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شيء يدخل في المبيع  
تبعه الا حصه له من الثمن ولكن يخير المشتري فيه ❀ أقر بعين صريحا أنها الفلان ثم اشتراها  
منه ثم استحققت فالأصح أنه يرجع بالثمن على بائعه وقيل لا يرجع والمنصوص هو الأول ❀ ولو  
اشترى أرضا فيها أشجار فقطعها ثم تقايلا فصححت الاقالة بجميع الثمن وليس للبائع من قيمة  
الأشجار شيء وتسلم الأشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الأشجار واذا لم يعلم به وقت

الاقالة بخير ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كالمشتري بعد اقصاء يده فأخذ ارضها  
 ثم تقابلت الاقالة ولزمه جميع الثمن ولا شيء للبائع من ارض البلد اذا علم وقت الاقالة انه قطع  
 يده وأخذ ارضها وان لم يعلم بخير بين الاخذ بجميع الثمن وبين الترك وقال صاحب المخطط الاشجار  
 لا نسلم للمشتري وللبائع أن يأخذ قيمتهما منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارض لانه لم  
 يدخل في البيع أصلاً لا قصدا ولا ضمناً رجل اشترى داراً ثم باعها من آخر وبقي المشتري  
 الثاني فيها ثم استحققت الدار فان المقتضى عليه وهو المشتري الثاني يرجع على بائعه بالثمن  
 وبقيمة البناء ولا يرجع البائع على بائعه الا بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء في قول أبي حنيفة  
 وعلى هذا اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فولدت الجارية من الثاني ثم استحققت  
 الجارية فان الثاني يرجع على بائعه بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع بائعه على البائع الاول بقيمة  
 الولد في قول أبي حنيفة وعلى هذا الخلاف اذا اشترى عبداً وباعه من آخر فقد اؤلته  
 الايدي ثم وجد المشتري الاخير به عيباً قديماً كالاصبع الزائدة وقد تعيب العبد عنده  
 بعيب حادث كان له الوجوع على بائعه بنقصان العيب وليس للبائع الثاني أن يرجع على  
 البائع الاول بالنقصان في قول أبي حنيفة وكذا اذا مات في يد المشتري الثاني ثم اطلع على  
 العيب ورجع بالنقصان على بائعه وعن أبي يوسف اذا اشترى داراً وبقي فيها بناء ثم استحققت  
 فتمتص المشتري البناء كان للمشتري أن يرجع بالنقصان على بائعه فمقوم الدار مبنية وغير  
 مبنية فيرجع بالنقصان وكذا الارض اذا غرسها المشتري ثم استحققت فقلع المشتري الشجر  
 كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان رجل اشترى أرضاً فغرس فيها أشجاراً فمات المشتري  
 ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلمه يضر بالارض يقال للمستحق  
 ان شئت يدفع اليه قيمة الشجر مقولوا ويكون الشجر لك وان شئت نخذه حتى يقطع الشجر  
 ويضمن لك نقصان أرضك فان أمره بالقطع وقلم المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القطع فان المشتري  
 يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار  
 المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقولوا ويمسك الشجر وأعطاه القيمة ثم ظفر المشتري  
 بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على  
 البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانهما اختارا دفع قيمة الشجر صار كان المستحق هو  
 الذي غرس الشجر وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال الحسن للقاضي ان بيعت  
 أمينة بقوم النابت في الارض ثم يقول القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه حتى اذا ظفرت  
 بالبائع فسله اليه وتأخذ به قيمته نابتاً وان لم تستحق الارض حتى اغمر الشجر وبلغ الثمر حتى  
 جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض  
 حاضراً كان للمشتري ان يرجع بقيمة الشجر نابتاً في الارض ويسلم الشجر قائماً الى البائع  
 ويحجر البائع على قطع الشجر وان كان البائع غائباً فقلعه المشتري ولا يرجع بقيمة الشجر وان كان  
 المشتري زرع في الارض حنطة أو شيئاً من أصناف الياحين والحبوب ويقول ثم استحققت

الأرض قال أبو يوسف يؤمر المشتري حتى يقطع الزرع ان كان البائع غائباً ولا يرجع على  
 بائعه وان كان الزرع أخرب الأرض فلم يستحق ان يضمه فقصان الأرض ثم لا يرجع  
 المشتري على البائع الا بالثمن وان كان المشتري قد كرى الأرض نهراً أو حفراً بقيه أو قنطر  
 قنطرة على النهر ثم استحققت الأرض يرجع على البائع بالثمن وبقيته ما أحدث في الأرض من  
 بناء القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية ولا في مسنة جعلها في التراب وان  
 جعلها من أجر أولبن أو قصب أو شيء له قيمة فانه يرجع على بائعه بقيته ذلك وهو قائم في الأرض  
 ثم يؤمر البائع بقطع ذلك هذه الجملة من قاضي خان ❀ اذا اشترى أرضاً وأحبها أي مهرها  
 فاستحققت من يد المشتري فالمشتري هل يرجع على البائع بما أنفق في العمارة لا روايه في هذه  
 المسئلة عن أصحابنا وقيل لا يرجع لان الأحياء حصل بصرف المنافع والمنافع عندنا لا تنقوم  
 الا بالعقد من مشتمل الاحكام ❀ وفي الاسعاف لو اشترى الرجل داراً وطين سطوحها  
 وحصصها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيته ذلك واغيار يرجع ثمن الدار وما يمكن هدمه  
 وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبنياً على البائع لكونه مغروراً والحاصل أن ما لا يمكن أخذ عينه  
 هو في حكم الهالك لا يرجع بقيته على البائع انتهى ❀ ولو هدم المشتري البناء القديم وبنائها  
 جديداً ثم استحققت أخذ المستحق الدار وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد  
 ورجع المشتري بخصه الأرض من الثمن وبقيته البناء الجديد ولا يرجع بقيته البناء القديم  
 ❀ رجل اشترى جارية فولدت ولداً عنده فادعاه ثم استحقها رجل غرم الاب قيمة الولد يوم  
 يخاصم لانه ولد المغرور وروان المغرور من يطأ امرأة معتمداً في ذلك على ملك يمين أو نكاح قلاد  
 منه ثم تستحق ولومات الولد لا شيء على الاب وكذا الورث مالاً والمال لا يبه ولو قتله الاب بغرم  
 قيمته وكذا لو قتله غيره يأخذ ثمنه ويرجع قيمة الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كإرجع  
 بثمنه بخلاف العقر لانه لزمه باستيفاء منافعها كذا في الهداية من دعوى النصب ❀ باع جبة  
 غيره بغير اذنه وقبضه المشتري وخاطه أضييق انقطع حق المالك هذه في النصب من  
 القنية ❀ رجل اشترى أرضاً فبنى فيها أو غرس وقد قبضها بغير نقد الثمن وبغير اذن البائع  
 فللبائع أن يأخذها ويحبسها بالثمن وكذا لو كان ثوباً فصبغته فلو هلك في يد البائع ضمن ما زاد  
 البناء والصبيغ من الخلاصة ❀ باع عبده منه بالف ولم يقبضه حتى باعه البائع من آخر وسلمه  
 اليه فات في يده فالمشتري الاول بالخيار ان شاء أمضى عقده وضمن المشتري الثاني قيمة عبده  
 يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية ولا يرجع الموهوب له والمستعير على البائع شيء وان شاء  
 نقضه واسترد ما دفع للبائع أن ضمن المشتري الثاني قيمته يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية  
 ولو كان البائع أجراً أو ودعه وسلم ومات في يده انتقض البيع ولا يضمن المشتري واحداً  
 منهما لانه ان ضمنه يرجع به على البائع فيصير كأنه مات في يد البائع ❀ باع عبده وأمر غيره  
 بقتله قبل القبض فلم يشتري قيمته وان شاء ضمن القاتل قيمته ولا يرجع بها على البائع لعدم  
 الغرر ولو باع ثوباً ثم قال الخياط اقطعه لي قيمته بأجر أو بغير أجر لم يكن للمشتري أن يضمن



الخطا لان الخطا يرجع بالقيمة على البائع ❊ أخذ المتوسط الثمن وجعله في كم البائع فقال لا آخذنه ومد كنه فضاغ فان جعله المتوسط باذن المشتري ضمن البائع والا فهو غصب فيضمن المشتري ايم ماشاء وفي فتاوى العصر ان كان المتوسط قبضه البائع باذنه فهو من البائع وان ضمن المشتري ان كان برضاه وان لم يوجد تضبيع عمدا من القنية ❊ رجل ورث جارية من ابنته واستولدها ثم استحققت كان الولد حرا بالقيمة ثم يرجع المستولد بقيمة الجارية وبقية الولد على من باع الجارية من ورثته ويخلف الوارث المورث في ضمان الغرر كالمو وجددها عيبا كان له ان يردھا على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولد الجارية ثم استحققت فانه لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن ولا بقيمة الولد الحى ولا يردھا بعيب ❊ رجل اشترى دارا واستحققت العرصة وفيها بناء فقال المشتري للبائع اشتريت منك العرصة ثم بنيت البناء على حق الرجوع عليك بقيمة البناء بحكم الغرر وقال البائع لا بل بعثك العرصة والبناء جميعا فليس لك ان ترجع على بقيمة البناء كان القول قول البائع لانه ينكر حق الرجوع ولو شرط البائع في البيع ضمان ما أحدث به المشتري فسد البيع لان المشتري اذا حفر فيها بئرا وما أشبه ذلك لا يكون له الرجوع بذلك على البائع عند الاستحقاق وانما يرجع بالناء والزرع والغرس فاذا شرط عليه ضمان ما أحدث مطلقا فسد البيع وان قيد الضمان فقال أنا ضامن ما أحدث المشتري من بناء أو غرس أو زرع أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا ❊ رجل استولد جارية كانت له ثم استحققت فقال المستولد اشتريتها من فلان بكذا وصدقه البائع وكذبه المستحق كان القول قول المستحق لان المشتري يدعى عليه حرية الولد بحكم الغرر وهو ينكر فيكون القول قوله ولو أنكر البائع ذلك وصدقه المستحق كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشئ ❊ رجل اشترى جارية وقبضها ووهبها من رجل ثم اشترها من الموهوب له فولدت له ولدا فاستحقها رجل فان المشتري يرجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقية الولد لانه مغرور ❊ رجل اشترى دارا وبنى فيها ثم استحق رجل نصفها وورد المشتري ما بقى على البائع كان له الرجوع على البائع بالثمن ونصف قيمة البناء لانه مغرور في النصف ولو استحق منها نصفاً بعينه وكان البناء في النصف الذي لم يستحق كان له أن يرجع برد الباقي ولا يرجع بشئ من البناء ❊ رجل اشترى جارية فادعاه رجل فاشترها منه أيضاً ثم استحققت الامة وقد ولدت للمشتري ولدا قال محمد يرجع المشتري بالثمنين على البائعين فان كانت ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت البيع الثاني يرجع بقيمة الولد التي يغرمها للمستحق على البائع الثاني وان ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت البيع الثاني لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما ❊ رجل اشترى جارية من صبي غير مأذون أو من مجبور واستولدها ثم استحققت كان الولد ثابت النسب من المشتري ويكون رقيقا هذه في ولد المغرور من قاضي خان ❊ اشترى عبدا بثوب وثقابضاً ثم استحق العبد وقدها لك الثوب في يده لزمه قيمته ولو كان الثمن جارياً فولدت

٣ تراجع القنية وتحرر العبارة منها اه

من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزمه للمشتري قيمة الجارية ولا يضمن للولد شيئاً ولو  
وجد العبد حراً كان عتقها باطلاً ولداً حقيقياً ❶ رجلان اشترى كل واحد منهما نصف  
دار مشاعاً وقبضاً جميعاً ثم استحق رجل نصف الدار يأخذ من كل واحد نصف ما في يده ولو  
اشترى واحد نصفها وقبضه يأخذ المستحق من المشتري والبائع من كل واحد نصف ما في يده  
فإن سلم البائع النصف الذي في يده جاز ولا خصومة بينه وبين المشتري ❷ رجل باع نصف  
داره فلم يقبض المشتري ثم استحق نصفه شأنه قال أبو يوسف يطل البيع ولو استحق المبيع  
قبل القبض فاقام البائع والمشتري البينة أن البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من  
المشتري تقبل بينهما فإن لم يجدا بينة فنقض القاضي البيع بينهما وردها للثمن على المشتري ثم  
وجد البائع بينة لا ينقض نقضه ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع نقض النقص ويلزم  
المبيع المشتري عندهما وعند أبي حنيفة فإن نقصاً من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن  
منه فأعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وإن نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينتقض إلا بالقضاء  
في ظاهر الرواية ولو استحققت الدار المبيعة وقد بقي فيها المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع  
وبقيمة بناءه يوم يسلمه إلى البائع ويسلم النقص للبائع وإن شاء المشتري أخذ نقض بناءه ولا  
يرجع على البائع بقيمة البناء ولو أفسده المطر فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وإن  
شاء البائع أخذ النقص وأعطاه قيمة البناء ❸ من الوجيز ❹ اشترى كرماً وعمل فيه حتى أدرك  
العنب والتمر ثم استحق ليس له أن يأخذ شيئاً كما يعمل إلا كرو ليس له أن يطلب أجر العمل  
لأن المنافع لا تقوم إلا بالعقد وهو ما كان أكراً بل كان عاملاً لنفسه من مشغل الأحكام  
❶ اشترى عبداً وأعتقه عمال أخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على المعتق  
هذا أقول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً له وأصله فصب عبداً فأجر العبد نفسه فأخذ الغاصب  
الأجر من العبد وأكله يضمن عنده خلافاً له ❷ زيد اشترى جارية من عمرو وكان عمرو  
اشتراها من بكر فسمع زيد أن بكراً كان أعتقها وطلب عنها من عمرو وقال بعتنيها وهي حرة  
فلم يصدقه عمرو وكان زيد يستخدمها ثم أقامت الجارية بينة على زيد أن بكراً كان أعتقها  
وهو عليها وقضى القاضي بذلك فله أن يرجع بالثمن على عمرو وإن كان عتقها ثانياً قبل ذلك  
بإقراره لأن العتق الثابت بالبينة غير الثابت بإقراره لأن الولاء فيه بتكرار تكراراً كسبها  
السابقة على إقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت بإقراره على أن القضاء يبين أن المعتق  
بإقراره بل باعتق بكراً ولو أقام زيد بينة على عمرو أن بكراً أعتقها تقبل بينته ويرجع بالثمن  
عليه وكذلك لو أعتقها زيد ثم أخذت تصرف فيها تصرف المالك فأقامت الجارية عليه بينة  
أن بكراً كان أعتقها وقضى لها بالعق يرجع بالثمن على عمرو ❸ اشترى جارية وباعها من آخر  
ثم استحققت من يد المشتري الثاني ويرجع الثاني على الأول بالثمن بالقضاء وأراد الأول أن  
يرجع على بائعه فادعى بائعه أن المستحق لها باعها مني ولني بينة على ذلك فليس لك الرجوع  
على لا تسمع دعواه ولا بينته على المشتري وقال شمس الأئمة السرخسي تسمع ولو أقام البائع

الأول أو الثاني هذه البينة على المستحق تسمع ولو أقام المستحق عليه على المستحق بينة عند  
 هذا القاضى بانك كنت بعث هذه الجارية من بائع بائعى فله ان يأخذها من المستحق  
 ويردها على المستحق عليه ما لم يرجع بالثمن على بائعه ولو هلك في يد المستحق يرجع بقيمتها  
 عليه **❦** اشترى دارا بعبد وأخذها الشفيع ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذها البائع  
 من الشفيع لبطالان البيع وان كان المشتري دفعها الى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها  
 فهذا كالمبيع بينهم ما وهى للشفيع تلك القيمة وعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان بدل  
 المستحق عكس بالقبض وتصرف المشتري باعتبار ما سكه فنفذ وكذلك لو باعها المشتري أو  
 وهبها وسلمها أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع لما مر من القنية **❦** ولو باع  
 جارية فوطئها المشتري قبل ان يدفع الثمن ثم حبس البائع الجارية فهلكت عنده ان لم  
 ينقصها الوطء لا شئ عليه وان نقصها غرم النقصان ولا مقر عليه بالاتفاق هذه في النكاح  
 من الخلاصة **❦** اذا عكك بالبدل يرجع على بائعه بقيمة البناء والثلث كما اذا اشترى  
 أرضا فغرس فيها أغراسا أو دارا فبني فيها بناء ثم جاء مستحق استحقها فانه يأخذها ويقلع  
 الانبجار وينقض البناء والمشتري يرجع على بائعه بالثمن وهو بالخيار ان شاء سلم النقص الى  
 البائع ويرجع بقيمته مغر وساغير مقاروع ومبني غير منقوض وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع  
 بالنقصان في ظاهر الرواية الا اذا كان باتفاقهما وفي الفتاوى وكذا لا يرجع البائع على  
 بائعه بقيمة البناء عند أبي حنيفة خلافا لهما وكذا لا يرجع بنقصان العيب فبائعه لا يرجع  
 ولو اشترى عبد اقامت في يده فاطلع على عيب يرجع على بائعه بالنقصان ولم يرجع بائعه على  
 بائعه عند أبي حنيفة خلافا لهما هذا اذا عكك بالبدل أما اذا عكك بغير بدل كالهبة والصدقة  
 فأبو حنيفة لا يرجع على أحد بما غرم من قيمة الولد الا في الميراث فان الوارث اذا غرم يرجع  
 على بائع الامه من مورثه بما غرم الى هنا من شرح الطحاوى في كتاب الدعوى **❦** وفيه في  
 كتاب الشفعة قال في ثلاثة مواضع لا يرجع بقيمة البناء منها الشفعة والمأسورة ومسئلة  
 القسمة وصورتها دار بين اثنين قسمها بقضاء فبني أحدهما في نصيبه بناء ثم استحق نصيبه  
 ونقض عليه البناء فانه يرجع على شريكه في الدار فيشاركه فيها حصل له بالقسمة ولا يرجع  
 عليه بقيمة ما نقض من بنائه لان كل واحد منهما محجور على القسمة وبمثل لو كانت داران  
 فاقسمها وأخذ كل منهما دارا وان قسمها بغير قضاء والمسئلة بمجالها يرجع على شريكه  
 بنصف قيمة البناء مبيدا والنقض بينهم ما نصفان عند أبي حنيفة ولو كان القاضى هو الذى  
 قسم لا يرجع بقيمة بنائه بالاجماع لكن يشارك في الدار وفي النصاب في ثلاث مواضع لا يرجع  
 بقيمة البناء منها الشفعة صورتها الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة فبني فيها ثم استحققت الدار  
 ونقض عليه البناء يرجع الشفيع عليه بالثمن الذى دفعه اليه خاصة ولا يرجع بقيمة البناء  
 الثانية مسئلة المأسورة فانها اذا استحققت في يد المولى بعدما أخذها من المشتري بما قامت  
 عليه وبعدم استئولدها وأقام المستحق البينة انها أم ولده أو مدبرته وقضى عليه بالجارية

والعقروقيمة الولد فالمولى لا يرجع على المشتري بقيمة الولد وإنما يرجع بالثمن الذي دفعه إليه  
 الثالثة القسمة دار بين اثنين الى تمام المسئلة وفي بيع العقناري رجل اشترى دارا وبنى فيها  
 وغاب ثم ان البائع باعها من انسان آخر ونقض الثاني بناء الاول وبنى فيها ثم جاء الاول  
 واستحقها لا يتخلو ان بنى الثاني باللات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للاول حصه البناء  
 العامر والنقض للمشتري الاول ان كان قائما ويضمن قيمة النقص ان استهلكه المشتري وان  
 بنى بنقض الاول يضمن المشتري الثاني ما قلنا والمشتري الاول ان يملك البناء لانه يمكنه رفع  
 البناء لانه عين ملكه وان زاد المشتري الثاني في ذلك أعطاه قيمة الزيادة من غير ان  
 يعطيه أجر العامل لان الزيادة عليه مال متقوم والعمل لا يتقوم الا بالعقد ولم يوجد رجل  
 اشترى دارا وهو يعلم انها لغير البائع وقال البائع وكفى صاحبها بالبيع فهذا وما لو اشترى من  
 مالكها سواء ولو قال البائع ان صاحبها لم يأمرني بالبيع ~~لكن~~ أن رجوان يرضى فلم يرض حين  
 اشتراها وهو قد بنى لا يرجع بشئ لاجل البناء ولو أجاز البيع بعدما بناها المشتري تم البيع فان  
 استحققت من وجه آخر لا يرجع على البائع وقيل له اهدم بناك أما اذا بناها بعدما أجاز البيع  
 ثم استحققت رجوع ~~لو~~ استحققت الارض وقد أدى المشتري خراجها لا يرجع بالخراج على البائع  
 اشترى دارا ونفا بضائعاها من رجل ثم اشتراها منه هو يرجع عليه ثم يرجع على البائع  
 المستحق اذا قال للمشتري الثمن الذي دفعته الى البائع خذ منه فاستحققت يكون قاضيا دين  
 البائع بغير أمره فلا يرجع عليه ~~لو~~ اشترى أمة فولدت منه فاستحققت بغيره عليه بقيمة الولد  
 ويرجع على البائع بقيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد لاشئ على المشتري أمواله قتل  
 وأخذ المشتري الدية غرم المشتري للمستحق القيمة ولو مات الولد ترك عشرة آلاف درهم  
 لا يغرر شيئا والميراث له ولزومه العقر ولو اكتسبت الجارية كسبا أو وهب لها هبة يأخذها  
 المستحق مع الاكساب وبما وهب لها ~~لو~~ اشترى جارية فظهر انها حرة وقدمت البائع ولم يترك  
 شيئا ولا وارث له غير أن بائع المبت حاضر يجعل القاضى نائبا عن الميت حتى يرجع هو عليه  
 والنائب يرجع على من باع من الميت ~~لو~~ استحققت جارية اسمها دبر فقال البائع بعث منك جارية  
 اسمها نفيسة ليس له ان يرجع عليه بالثمن وقيل غلط الاسم لا يعتبر فاذا قال استحققت على  
 جارية اشترتها منك تسعم وتقبل البينة وان لم يدكر اسمها فاذا ذكر ولا تعلق بالحكم به لا يكون  
 مانعا كيف وجهنا ليس بمناقض لانه يجوز ان يكون لها اسمان ~~لو~~ اشترى جارية قيمتها ثلاثون  
 ثم صارت قيمتها يوم الاستحقاق خمسين والمشتري أزال بكارتها فانه يضمن نقصان ضمان البكارة  
 للمستحق وليس له ان يرجع على البائع بما ضمن كالا يرجع عليه بالعقر ~~لو~~ أعطى حمارا ميعنا  
 في معاوضة القراطيس بسبعين وقيمه أربعون فعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع  
 بسبعين وفي شرح الطحاوى رجل يبيع ما يسهل في الفالافين ويقبض من الثمن ألفا الا  
 عشرة دراهم ثم يبيع بالف و عشرة دراهم يساوى عشرة الا حوط البائع ان يشتري ببقيته  
 الثمن وهو ألف و عشرة دراهم يساوى عشرة حتى لو استحق المبيع من يد المشتري رجوع المشتري

عليه بمثل ما أعطاه ولو أعطاه بألف أو بعشرة أو عرضا يساوي عشرة فعند الاستحقاق يرجع عليه بالنقص درهم انتهى ما في الخلاصة ❀ المشتري إذا استحق عليه المبيع بينة فقال أخذته المدعي نظرا بغير حق لا يرجع على بائعه بالثمن هذه في القسمة من القنية ❀ باع مسلم عبدا من كافر واستحق عنده بشهادة الكافر وقضى عليه به لا يرجع المشتري بالثمن على بائعه المسلم لأن البينة ظهرت في حقه خاصة من مشتمل الأحكام ❀ رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قائم عليها وخطى البائع بينه وبينها فلم يحرکه المشتري من موضعها حتى جاز رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمه فإن استحقها رجل كان له أن يضم المهرق ولا يضم المشتري ❀ رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى رهسه البائع بمائة أو آجره أو أودعه فأتى بنفسه فأتى بغيره ولا يكون للمشتري أن يضم أحدا من هؤلاء لأنه ان ضمنهم رجعوا على البائع ولو أعاره أو وهبه فأتى عنده المعبر أو الموهب أو أودعه فاستعمله المودع فأتى من ذلك كان المشتري بالخيار إن شاء أمضى المبيع وضمن المشتري المودع والموهوب له وإن شاء فسخ لأنه لو ضمن هؤلاء ليس للضامن منهم أن يرجع على البائع ولو كان البائع باعه من رجل فأتى عنده المشتري الثاني مع علمه أو مع غير علمه كان المشتري الأول بالخيار إن شاء فسخ المبيع وإن شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن إن كان نقد الثمن وإن لم ينقد لا يرجع بشئ ❀ ولو اشترى عبدا فأمر البائع رجلا فقتله كان للمشتري أن يضم القتال قيمته ولا يرجع القتال بمأضم على البائع ❀ ولو باع شاة ثم أمر البائع رجلا فذبحها فإن كان الذابح يعلم بالمبيع فله المشتري إن يضم الذابح ولا يرجع الذابح على الأمر ❀ ولو أن رجلا له شاة أمر رجلا بأن يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبحها ثم ذبح الماء ور الشاة كان للمشتري أن يضم الذابح ولا يرجع الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم الماء مور بالمبيع ❀ رجل اشترى خفين أو نعلين أو مصراعين باب قبض أحدهما فهلك المقبوض عند المشتري والاخر عند البائع كان على المشتري حصة ما هلك عنده وما هلك عند البائع يملك على البائع ولا يصير المشتري قبض أحدهما قابضا لهما جميعا ولو أحدث المشتري بأحدهما عيبا قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا وإن أحدث البائع بأحدهما عيبا بأمر المشتري يصير قابضا لهما جميعا ولو قبض المشتري أحدهما واستهلكه أو أحدث به عيبا ثم هلك الاخر عند البائع كان المشتري قابضا لهما جميعا ويدفع جميع الثمن ❀ وذكر في المشتري رجل اشترى سمنا ودفع إلى البائع طرفا وأمره بأن يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلّف كان التلّف على البائع ولا شيء له على المشتري وإن كان المشتري يعلم به والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضا للمبيع وعليه جميع الثمن ❀ رجل له رمال في حظيرة فباع منها واحدة بعينها الرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها وقد خلّيت بينك وبينها فدخل ليقبضها فافلجها فافلتت من باب الحظيرة وذبحت قال محمد إن سلم الرملة إلى المشتري في موضع بقدر على أخذها

بوجهه ومعه وهق والمكة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وان كانت تقدر على  
 ان تنفلت منه فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوجهه ولا يقدر بغيره وهق  
 وليس معه وهق وان كان المشتري يقدر على أخذها ان كان معه اعوان ولا يقدر على أخذها  
 وحده وليس معه اعوان فانفلت لا يكون ذلك قبضا وان كان المشتري يقدر على أخذها بغير  
 حبل ولا أعوان فخلى البائع بينها وبينه فانفلت كان المشتري قابضا وان كانت الركة في يد  
 البائع بمسكها بعنانها فاشتراها منه رجل ونقد الثمن فقال له البائع هالك الركة فوضعهما في يد  
 المشتري حتى صارت في أيديهما جميعا فقال البائع خليت بينك وبينها واست أمسكها منعاها  
 منك وانما أمسكها حتى تضبطها فانفلتت من أيديهما فهو قبض من المشتري وان كانت الركة  
 في يد البائع لم تصل الى يد المشتري فقال البائع خليت بينك وبينها فاقبضها فان أمسكها لك  
 فانفلتت من يد البائع قبل قبض المشتري الا ان المشتري كان يقدر على أخذها من البائع  
 وضبطها فليس هذا بقبض من المشتري ولو كانت الركة في حظيرة عليهم الباب مغلق لا تقدر  
 الركة على الخروج فباعها من رجل وخلى بينه وبينها ففتح المشتري الباب ففلتت الركة  
 وخرجت كان الثمن لازما على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الركة أولا لا يقدر وان لم يفتح  
 المشتري الباب وانما فقهه أجنبي أو فخته الرمح حتى خرجت الركة فظن ان كان المشتري لو  
 دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضا والا فلا ❊ وان اشترى طيرا يطير في بيت هظيم الا  
 انه لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه لطيرانه وخلى البائع بينه  
 وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكر الناطق انه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب  
 غير المشتري أو فخته الرمح لا يكون المشتري قابضا ❊ ولو اشترى ثوبا أو امره البائع بقبضه  
 ولم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين امره البائع بالقبض أمكنه أن يعيده ويقبضه  
 من غير قيام صح التسليم والا فلا ❊ رجل باع فصا في خاتم بدنيار ودفع الخاتم الى المشتري  
 وأمره أن ينزع الفص فهلك الخاتم عند المشتري ان كان المشتري يقدر على زرعه من غير  
 ضرر كان على المشتري ثمن الفص لا غير لان المشتري كان أميناً في الخاتم واذا كان لا يقدر  
 على زرعه الا بضرر لاشئ على المشتري لان تسليم المبيع لم يصح ❊ رجل اشترى بقرة فقال  
 للبائع سقها الى منزلك حتى آجي بمحقل الى منزلك وأسوقها الى منزلي فماتت البقرة في بيت  
 البائع فانتهك على البائع ❊ رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع  
 لا آمنت عليه ادفعه الى فلان فيكون عنده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان  
 وهلك عنده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه بمسكه بالثمن لاجل البائع فتكون يده  
 كيد البائع ❊ رجل اشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري للبائع تكون  
 ههنا الليلة فان ماتت ماتت لي فهلكت هلكت من مال البائع لامن مال المشتري ❊ رجل  
 باع حصكيبلا في بيت مكابله أو موزونا موازنه وقال للمشتري خليت بينك وبينه فاقبضه  
 لا يكون قابضا والحاصل أن التخلية بين المبيع وبين المشتري تكون قبضا عند أبي حنيفة



بثلاث شرائط أحدها ان يقول البائع خليت يندك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت الثاني أن يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يصل الى الاخذ من غير مانع الثالث أن يكون المبيع مفزرا غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلا لحق الغير كالخنطة في جوارق البائع وما أشبه ذلك فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف وعمر في التخلية في دار البائع قال أبو يوسف لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية من قاضيان ❦ وفي الخلاصة أربعة أشياء اذا أمر المشتري البائع حتى فعل لا يصير المشتري قابضا اذا أمره بمخلق شهر العبد الثاني لو أمره بالجامة الثالث لو أمره بان يسقيه دواء الرابع لو أمره أن يداوى جرحه ويصير المشتري قابضا بعشرة أشياء لو أمره بالخنثان في الجارية والغلام أو الفضة (٣) أو بشق جرحه أو ان يقطع عرف الفرس أو كان المبيع ثوبا فأمره بالقصارة أو حبسه أو كان المبيع مكة فأمره أن ينعله أو كان نهلا فأمره بان يحذوه أو طعما فأمره بالطبخ أو كان دارا فأمره ان يبايع العاشر اذا كانت جارية فأمر البائع أن يزوجها ويدخل بها زوجها ولولم يدخل لا يصير قابضا ❦ رجل اشترى خلافا فنظر في دن الخلال فوجدت قطرة دم من أنفه يتجسس ولا ضمان عليه ان نظر باذن الخلال وان نظر بغير اذنه كان ضامنا من قاضيان قلت وهذا مخالف لما في الاشياء من الغصب أمره أن ينظر الى خايته فنظر فسال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخلال ❦ ويؤيد الاول ما في الخلاصة من الغصب رجل نظر الى دهن الغير وهو مائع حين أراد أن يشتري فوقع في الدهن من أنفه قطرة من الدم تجس الدن وان كان باذنه لا يضمن ثم ينظر ان كان الدهن من غير مأكول يضمن النقصان وان كان من مأكول ضمن مثل ذلك القدر والموزون بمثل ذلك الدهن ❦ دفع الى بقال انا ان ليشتري منه شيئا فوزنه فضا ع منه شي قبل الفراغ منه فان وزنه باذن الدافع ضاع من الدافع وعن ع-ين الائمة الكرايسى وزن ما ضاع من البقال ❦ اشترى ثورا أو فرسا من خوف الاستئناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه ❦ اشترى دارا والبائع فيها باب لا يمكن اخراجه الا بقلع الباب عليك المشتري بجمته ان كان نقصان هدم الباب أكثر من قيمته وان كان قيمته أكثر يخرج البائع ويدفع نقصان الهدم ❦ التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس وقبض الوكيل للموكل فيه ير مضمونا عليه بالقيمة ❦ قبض الكرايس في المبيع الفاسد بأمره وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه وعلى المشتري نقصان القطع من القيمة ❦ رجل باع خلافا لمصه في خايته المشتري بحضرة المشتري ظهر انه منتهن لا ينتفع به قال أبو بكر البخى هو امانة عند المشتري ان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أراقه المشتري لفساده ان لم يكن له قيمة وأشهد على ذلك شاهدين لاشئ عليه ❦ رجل اشترى بطيخة فقطعها فوجدها فاسدة قال أبو القاسم ان لم يعلم بفسادها ولم يستهلك منها شيئا حتى خاضع البائع ولها مع فسادها قيمة كان البائع بالخيار ان شاء رد حصه النقصان من الثمن ولم يقبل البطيخة وان شاء قبلها ويرد جميع الثمن وان كان المشتري علم

فسادها واستهلكها أو استهلك بعضها بان اطعمها أولاده أو عباده لاشئ له على البائع وان لم يكن للبطيخة قيمة مع فسادها رجع المشتري على البائع بجميع الثمن على كل حال ❶ رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فهلك في الطريق فانه يملك على المشتري ثم ان المشتري ان أثبت العيب رجع بنقصان العيب ❷ ولو اشترى بعيرا فقبضه فوجده لا يختلف ثم ظهر انه رجع فوقع فأنكسر ونحرقه فانه لا يرجع بالنقصان على البائع ولو اشترى بعيرا فادخله دارة فسقط فذبحه انسان فنظروا الى امعائه فاذا هو فاسد فسادا قد عدا ان كان الذابح ذبحه بغير أمر المشتري لا يرجع بالنقصان لوجوب الضمان على الذابح وان ذبحه بامر المشتري أو ذبحه المشتري بنفسه فكذلك عند أبي حنيفة وقال صاحباه يرجع بالنقصان ❸ رجل اشترى جوزا فأنكسر بعضه فوجده فاسدا ان كان ينتفع به وله قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصان العيب فيما كسر ولا يرد المكسورة ولا الباقي الا اذا أقام البينة ان الباقي معيب ولو اشترى بطيخا عدد افكسر واحدة منها بعد القبض فوجدها فاسدة لا ينتفع بها كان له ان يرجع بمحضها من الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على فساد ما بقي وليس البطيخ في هذا كالجوز لان الجوز كشيء واحد واذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينتفع به يرد الكل وكذا اللوز والبندق والفستق والبيض وأما البطيخ والرمان والسفرجل والخيار لا يرد غير الواحدة الفاسدة ❹ رجل اشترى فقاعا أو شرابا أو أخذ الكوز أو القدح من الفقهي فوقع من يده فأنكسر لا يضمن لانه أعاره منه الكوز ❺ رجل أخذ متاعا لذهب به الى منزله فان رضى اشتراه وان لم يرض رده عليه فهلك في يده قال الفقيه الكبير لا يضمن لانه قبضه على وجه المساومة وان اشترى متاعا على انه بالخيار الى ان يذهب به الى منزله فهلك في يده كان عليه قيمته ❻ رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطلبت منه بدراهم معلومة فوضهها عند الذي طلبها فقال ضاعت مني أو وقعت مني كان عليه قيمتها لانه أخذها على وجه السوم بعد بيان الثمن قالوا ولا شئ على المنادي وهذا اذا كان ما ذونا بالدفع الى من يريد ثم رآه قبل البيع فان لم يكن ما ذونا بذلك كان ضامنا ❷ رجل باع جارية أو متاعا بالقدرة ثم فوزن له المشتري ألفا ومائتي درهم فضاعت عنده كان البائع مستوفيا حقه بالف والزيادة امانة في يده فلا يلزمه شئ بهلاكها وان ضاع نصفها كان الباقي بين البائع والمشتري سنة لان المال المقبوض كان مشتركا بينهما على ستة خمسة امداسه للبائع والسادس للمشتري فإهلاك يملك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ولو ان البائع عزل منها مائتي درهم ليردها فضاعت المائتان وبقي ألف كان الألف بينهما على ستة ولو ان المشتري دفع الى البائع دراهم صحاحا فكسرها البائع فوجدها بغير رجعة كان له ان يردّها على المشتري ولا يضمن بالكسر لان الصحاح والمكسرة فيه سواء لانه لا قيمة لهذه الصنعة ❸ رجل اشترى من القصاب كل يوم لحما بدرهم وكان القصاب يقطع له اللحم ويضعه في الميزان ويرن والمشتري يظن انه من لان اللحم يباع في البلد منا بدرهم فوزن المشتري اللحم يوما فوجده ثلاثين اشترا قالوا ان كان

المشتري من أهل البلد يرجع على القصاب بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع بحصة  
 النقصان من اللحم وإن كان المشتري من غير أهل البلد أو كان القصاب ينكر أنه دفع إليه  
 على أنه من فإن المشتري لا يرجع على القصاب بشئ لأن سعر البلد لا يظهر في حق الغريب  
 في بلدة اصطليح أهلها على سعر اللحم والخبز وشاع ذلك فجاء رجل غريب إلى الخبز فقال  
 أعطني خبزاً بـ درهم أو أعطني لحمًا بـ درهم فاعطاه أقل مما يباع في البلد والمشتري لا يعلم  
 بذلك قالوا يرجع في الخبز بحصة النقصان من الثمن لأن البيع وقع على الموزون الذي شاع  
 في البلد فإذا وجد أقل رجوع بالنقصان وفي اللحم لا يرجع بشئ لأن سعر اللحم لا يبيع فلا  
 يظهر في حق الغريب رجل اشترى رطباً وقبضه فحقب عنده وانقص وزنه بالجفاف ثم انهما  
 تقاضيا البيع صح الفسخ فلا يجب على المشتري شئ من الثمن لاجل النقصان لأنه ما فات شئ  
 من أجزاء المبيع رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه ثم وهبه من آخر فاستحق من يد  
 الموهوب له قال أبو يوسف للمشتري ان يرجع على البائع والمصدقة بمنزلة الهبة ولم يذكر في  
 الكتاب خلافاً في هذه المسئلة وكذا لو اشترى عبداً وقبضه ثم وهبه لرجل فوهبه الموهوب له  
 من رجل آخر وسلمه إليه فاستحق من يد الموهوب له الثاني كان المشتري ان يرجع بالثمن على  
 بائه ولو اشترى عبداً وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول  
 بالثمن على بائه حتى يرجع المشتري الثاني عليه فإذا رجع فحينئذ يرجع المشتري الاول على  
 بائه اشترى لولده الصغير ثوباً أو خادماً ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده  
 إلا ان يشهد أنه اشتراه لولده ليرجع عليه ولو لم ينقد الثمن حتى مات يؤخذ الثمن من تركته  
 لأنه دين عليه ثم لا يرجع بقيمة الورثة بذلك على هذا الولدان كان الميت لم يشهد أنه اشتراه  
 لولده وإن اشترى لابنه الصغير شيئاً ضمن الثمن ثم نقض الثمن في القياس يرجع على الولد في  
 الاستحسان لا يرجع هذه الجملة من قاضي خان إذا استحق المبيع وبه كقول بالدرك لا يرجع  
 على الكفيل ما لم يجب على البائع وبعد ذلك يخير ان شاء يرجع على البائع وان شاء على الكفيل  
 ولا يرجع على الكفيل بقيمة الولد والبناء ولو ان المشتري أدى الثمن إلى الخويلي باذن البائع  
 فعند الاستحقاق ان شاء يرجع على البائع وان شاء يرجع على الخويلي له ولو كان الشراء من  
 الوكيل فعند الاستحقاق يرجع عليه هذا إذا أدى الثمن إلى الوكيل أما إذا دفع الثمن إلى  
 الموكل فعند الاستحقاق يقال للوكيل طالب الموكل وخذ الثمن منه وادفعه إلى المشتري وفيها  
 إذا دفع الثمن إلى الوكيل يقال له إذا الثمن من مال نفسك ولا تنتظر أخذ الثمن من مال الموكل  
 وهنا ينتظر هذا هو التفاوت بينهما الحمار المبيع مع البردعة إذا استحق بدون البردعة يملك  
 البائع من الثمن بقدر البردعة وكذلك لو ضاعت البردعة ولو كانت قائمة فأراد أن يردّها على  
 البائع ويرجع بجميع الثمن ولم يقبل البائع البردعة وحدها لذلك وفي الكرم لو استحق الكرم  
 دون الأشجار يرد الأشجار على بائه ويرجع بجميع الثمن وفي الفناوي قال لأحسنة للبردعة  
 من الثمن لأنها تسع فعلى هذا لا يكون للشجر حصّة من الثمن وكذلك ما يكون تبعاً من

الخلاصة من الدعوى **❦** باع ضبعة بوكالة وظهر بعضهم واقفا فلم يشتري ان يرد الباقي على  
 الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد على الوكيل بينه لا لورد على الوكيل باقراره  
 وهو الرديع بسواء ثم هل يفسد البيع في الباقي قبل يفسد كالموَجع بين حرق وقن والاصح انه  
 لا يفسد اذا الوقف باق على ملكه فهو كدبر لا كثر **❦** شري سكني في دكان وقف فقال المتولى  
 ما اذنت له بالسكني فأمر بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بانه والا فلا يرجع عليه  
 بثمنه ولا بانه **❦** من الفصل السادس عشر من الفصولين **❦** لو اشترى طاحونة فكانت  
 في يده مدة ثم استحقها رجل فليس له ان يطالب المشتري بغلات الطاحونة لانه ليس من اجزاء  
 المبيع بل كسبه وفله **❦** سئل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف  
 المشتري فيه ثلاث سنين أو أكثر أو أقل ثم استحق الكرم المذكور رجل آخر وأقام بينه  
 وأخذه بقضاء القاضي ثم طلب المستحق من المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب  
 على المشتري رد الغلة أم لا ولو كان الكرم خرابا حتى اشترى وعمر المشتري وانفق في عمارته  
 من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الخيطان ومهر منه فازدادت قيمة الكرم وصار  
 يساوي ضعف الثمن أو ضاعفه هل يوضع من الغلة مقدارا ما أنفق أم لا فاجاب ان كانت الغلة  
 قائمة في يد المقتضى عليه وقت القضاء وعلم القاضي بما ردها الى المقتضى له وهو متبرع فيها  
 أنفق ولو لها ملكة وخارجة عن ملكه وقت القضاء به فلا نص عن محمد من مشغل الاحكام  
**❦** لو أودع المشتري المبيع من البائع أو أعاره منه أو أجره لم يكن قابضا ولا يجب الاجر ولو أودع  
 المشتري عند أجنبي أو أعاره منه أو أمر البائع بالتسليم اليه يصير قابضا ولو أمر البائع بان  
 يؤجره مدة من اناسان يصير قابضا والاجر الذي يأخذه يحسب من الثمن ولو أرسل المشتري  
 العبد في حاجة يصير قابضا والمقبوض بعد الاقالة مضمون بقيته ومكسوب المبيع وموهور  
 له قبل القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض عند أبي حنيفة وعندهما ان ثم فلا يشتري وان  
 انتقض فلا يبيع وأيهما استهلكه لم يضمن لانه تبع للكاسب وليس بمبيع فلا يمكن تضمينه بالثمن  
 ولا بالقيمة لان الاصل غير مضمون على البائع بالقيمة قبل القبض فكذلك التبع وبعد القبض  
 يسلم للمشتري بالاجماع ولو كان البيع بشرط الخيار فالمكسوب والموهور قبل القبض  
 وبعدمه ان ثم البيع فلم يشتري وان انتقض فلا يبيع وان استهلكه البائع بعد القبض فلا شيء  
 عليه وان استهلكه المشتري يضمن ان انتقض البيع عندهما وعند أبي حنيفة لا يضمن  
 ككسب المغصوب اذا أنفقه الغاصب لم يضمن عنده خلافا له جار ان كان الخيار للمشتري  
 فالنكسب بعد القبض للمشتري ثم البيع أو انتقض بالاجماع ولو قطع البائع يد العبد المبيع ثم  
 قبضه المشتري باذنه أو بغير اذنه فبات من جنابة البائع سقط نصف الثمن ولزمه نصفه ولا شيء  
 على البائع منه لان القبض يفيد ملك اليد والتصرف للمشتري فلو تخال بين الجنابة والسرية  
 نوع ملك المشتري فيقطع اضافة السرية الى الجنابة من الوجيز **❦** ولو باع المولى عبده  
 المأذون وعليه دين يحميط برقبته وقبضه المشتري وغيبه فالغرم بالخيار ان شاءوا ضمهوا

البائع قيمته وان شاؤا خفتوا المشتري لان العبد تعلق به حقهم حتى كان لهم ان يبيعوه الا ان يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيخبرون في التضمن وان شاؤا أجازوا البيع وأخذوا الثمن لان الحق لهم والاجازة اللاحقة كالاذن السابق هذه في المأذون من الهداية قال قاضي خان في المأذون المولى اذا باع عبده المأذون وهو عالم بدونه كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا المولى يعلم بدونه وفيه أيضا من فصل البيع الموقوف ببيع العبد المأذون المديون بغير اذن الغرماء فاسد لان محمد اقل في الكتاب ببيع باطل والصحيح انه موقوف ومعه نفي قوله باطل سيطل واذا باعه بغير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك عنده ثم أجاز الغرماء بيعه صحته اجازتهم وبذلك الثمن على الغرماء ولو أجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بخسرة العبد والمشتري لا تصح الاجازة ويطل البيع انتهى ويجوز بيع الوارث الرقبة من الموصى له بمنفعة أبدا وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضاه ولا ينقل حقه الى الثمن الا بالرضا كذا في الاشياء وأما بيع العبد الجاني فقد ذكر في الجنائيات بيع المعاملة وبيع الوفاء فاسد ويبيد الملك باقبض ويقال هو رهن حقيقة حتى لا يباح الانتفاع له المشتري الا بأذن البائع ويضمن ما كل أو استهلك وللبائع استرداده اذا قضى دينه متى شاؤا كفي مشتل الهداية عن منية المفتى ولو أبرر المشتري البائع عن القيمة بعد فسخ البيع الفاسد والصحيح (٣) رجل اشترى صابوناً رطباً ثم تفاسخ المبيع فيه وقد جف ونقص وزنه لا يجب على المشتري شيء لان كل المبيع باق من الخلاصة دفع السهماء درهم نفسه الى الرستاقى ثمن ديس أو قطن أو حنطة ليأخذ ذلك من المشتري فيجز السهماء عن أخذها من المشتري لا فلاسه يستردها من الاخذ استفساراً به جرت العادة في بلادنا ان السهماء يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالحال البائع على المشتري نصاً قال رضى الله عنه والسهماء مرة في بخارى قوم لهم حوانيت عدة للسهماء يضع فيها أهل الرساتيق ما يريدون ببيعها من الحبوب والفواكه ويتركونها في بيعة السهماء ثم قد يتجمل الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السهماء الثمن من ماله ليأخذ من المشتري فهذا صورته هذه في الحوالة من القنية ومن باع دار الغيرة فادخلها المشتري في بناءه لا يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر او كان يقول أو لا يضمن البائع وهو قول محمد وهذه المسئلة في غصب العقار من الهداية وفي قاضي خان قبيل أحكام البيع الفاسد اختلاف وان البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو شجاع والقاضي الامام أبو الحسن على السجدي حكمه حكم الرهن لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما اسلم من ثمره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا ان اباحه المالك ويسقط الدين به سلا كما اذا كان به وفاء بالدين ولا يضمن المشتري الزيادة اذا هلك لا يضمنه ثم قال والصحيح ان العقد الذي جرى بينهم ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنًا ثم ينظر ان ذكرنا شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع

الجائز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير شرط  
ثم ذكر الشرط على وجه المواصلة جازا للبيع ويلزم الوفاء بالوعد لان المواعيد قد تكون  
لازمة فيجعل لازما لمصلحة الناس انتهى لو كان الدين مستغرا للترك فباع الورثة كرها  
منهم بالثمن فتلف في يد المشتري فالماكم يحير ان شاء ضمن المشتري أو البائع ولو أثمر في يد  
المشتري ضمن لو أنلفه والأفلا كزوائد الغصب من الفصولين لو اشترى عبدا ثم ظهر انه  
كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد  
فلا يضاف الى السابق لكن يرجع بقصانه كما ذكره الزيلعي كذا في الاشياء لو اشترى البائع لو أبرأ  
المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن صح فيؤمر برده على المشتري من أحكام الدين من  
الفصولين وفيه قبض الثمن من مشترية فردة عليه فتلف لو كان الرد على سبيل فسخ القبض  
هالك على المشتري والرد على سبيل الفسخ ان يقول خذني أقبض غدا فقبض المشتري بهلك  
الجهة ينتقض القبض وكذا ساير الديون ولو اختلفا قال المديون ودية وقال الدائن رددت  
بجهة ففسخ القبض صدق المديون اذا اتفقا على قبض الدين فبعده الدائن يدعي فسخه وهو  
ينسك في صدق انتهى

### باب التاسع عشر في الوكالة والرسالة

من شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام ويشترط ان يكون  
الوكيل ممن يعقل العقديو يقصده حتى لو كان صبياً أو مجنوناً كان التوكيل باطلاً وكل عقد  
يضيقه الوكيل الى نفسه كالبيع والاجارة فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل الا اذا كان  
صبياً أو مجنوناً عليه يعقل البيع والشراء أو عبداً أو مجبوراً عليه فانه يجوز ولا يتعلق بهما  
الحقوق وتعلق بوكلاهما وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي  
أو مجنون له خيار الفسخ كذا في الهداية وفي الفصولين ولو كان الصبي مأذوناً فلو ركل بشراء  
بشئ مؤجل فالعهدة على أمره لا عليه فيطالب بثمنه أمره لا هو وبشراء بشئ حال لزمه العهدة  
استحساناً انتهى وكل عقد يضيقه الوكيل الى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دم العمد  
فان حقه يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب بكيال الزوج بالهرول يلزم بكيال المرأة  
تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض ألا ترى انه لا يستغنى عن اضافته الى موكله ولو  
أضافه الى نفسه كان النكاح له فصار كالرسول واذا دفع الوكيل بشراء الثمن من مال نفسه  
وقبض المبيع فله ان يرجع به الى الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا اذا اختلفا  
في الثمن يتحالفان ويرد الموكل بالبعب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل ولم يسقط الثمن وله ان  
فيرجع عليه فان هلك المبيع في يده قبل حبه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن وله ان  
يحبسه حتى يستوفي الثمن خلافاً لفرقان حبسه وهلك كان مضطراً وضمان الرهن عند أبي  
يوسف وضمان المبيع عند محمد وهو قول أبي حنيفة وضمان الغصب عند زفر من الهداية



بعث المديون المال على يد رسول الدين هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه  
 من الاشياء ❊ استقرض من رجل ألف درهم فقال ادفعه الى رسولي فلان فقال المقرض  
 قد دفعت وقل الرسول قد قبضته منه ووجد المستقرض ان يكون المقرض دفع لا يلزم  
 المستقرض شيء من الخلاصة ❊ رجل بعث رسولا الى برازان ابعث الى ثوب كذا بثمن كذا  
 وكذا فبعث اليه البراز مع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب قبل ان يصل الرسول الى الآخر  
 وتصادقوا على ذلك وأقروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البراز مع رسول الآخر  
 فالضمان على الآخر لان رسوله قبض الثوب مع المساواة وان كان مع رسول رب الثوب فلا  
 ضمان عليه حتى يصل اليه فاذا وصل الثوب الى الآخر يكون ضمانا كما لو أرسل رسولا الى  
 رجل وقال ابعث الى عشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث اليه مع رسول الآخر فالآخر ضامن  
 لها اذا أقربان رسوله قد قبضها وان بعثها مع غيره فلا ضمان على الآخر حتى يصل اليه  
 وكذلك رجل له على رجل دين فبعث للمديون رسولا ان ابعث الى الدين الذي عليك فان  
 بعث له مع رسول الآخر فهو من مال الآخر من قاضي خان ❊ وفي الفصول ان اذا قال للمديون  
 ابعث به مع فلان أو أرسل به مع فلان أو قال مع ابنك أو مع ابني أو مع غلامك أو مع غلامي  
 وفعل المديون فضايع فهو من مال المطالب وقوله ابعث به مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع  
 الى ابني أو الى ابنك فهذا توكيل فان ضاع فن مال الطالب انتهى ❊ ولو أن رجلا بعث الى  
 رجل بكتاب مع رسوله ان ابعث الى ثوب كذا بثمن كذا ففعل وبعث به مع الذي آناه بالكتاب لم  
 يكن من مال الآخر حتى يصل اليه وكذلك القرض والاقتضا في هذا انما الرسول رسول  
 بالكتاب ❊ رجل قال لا تخزن وكيلا حضري وأدى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعث  
 الى ثوب كذا بثمن كذا وبين ثمنه فبعثته وأنكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول  
 أو صارت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل ان أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر  
 الوصول اليه ضمن المرسل قيمة الثوب وان أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه  
 قيل له بماذا يضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض المرسل قال لان المرسل لم  
 يبين الثمن للبائع وانما يتم البيع اذا دفع الرسول الثوب الى المرسل فان أنكر وصول الثوب  
 اليه صار كأنه أنكر وجود البيع فكان عليه قيمته ❊ المديون اذا بعث بالدين على يد وكيله  
 بخفاء الوكيل الى الطالب وأخبره فرفض به الطالب وقال للوكيل اشترى به شيئا فذهب  
 واشترى الوكيل به نفسه شيئا وطرح الباقي اخشاف المشايخ فيه قال بعضهم هم يملكون  
 من مال المديون وقال بعضهم من مال صاحب الدين وهو ظاهر اذا جاء به الوكيل وشترى  
 بين المال وبين الطالب لان الطالب صار قابضا بالتخفية فاذا أمره ان يشتري له به شيئا  
 صح أمره واذا كان ذلك قبل التخفية فكذلك لان الطالب لم يأمره ان يشتري له بما في  
 يده فقد رضى بان يكون يد الوكيل يدفعه ❊ رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين  
 دفع مالا الى رجل وكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون قالوا

ان كان الوكيل علم بان الطالب وهب الدين من المديون ضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن  
ومن جنس هذه المسئلة مسائل متفرقات منها رجل دفع مالا الى رجل يقضى ما لفلان على  
الدافع ثم ان صاحب الدين ارتد والعياذ بالله تعالى فقيضه الوكيل في رده ثم مات الطالب على  
رده على قول أبي حنيفة ان علم ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز كان الوكيل ضامنا  
للدافع وان لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن محمد في النوادر رجل قال له  
المديون ادفع مالي عليك الى فلان قضاء عن حقه الذي على ثم ان الامر قضى دينه ولم يعلم به  
المأمر فان المأمر يرجع بما دفع على القابض ولا يرجع به على امره علم بذلك أم لم يعلم وعن  
أبي يوسف ان لم يعلم المأمر بقضاء الامر جاز دفعه عن الامر وان علم لا يجوز ومنها  
متفاديات اذن كل واحد منهما صاحب براءة الزكاة فادى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه  
ضمن الثاني ما أدى عن صاحبه علم الثاني براءة الاول عنه وعن صاحبه أو لم يعلم في قول أبي  
حنيفة وقال صاحبه اذ لم يعلم لا يضمن ومنها ما ذكرنا آتينا في المأمر بقضاء الدين عن الموكل  
قالوا هذا على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة يضمن بكل حال كافي مسئلة  
المتفاديين من قاضيتان ومسئلة الزكاة مرتبنا في بابها وفي الاشياء عن انفصولين وكله  
بقبض دينه بعد ابراء الطالب وهلك في يده لم يضمن وللدافع تضمن الموكل ولو ركه ببيع عبده  
فباعه بعد موته غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل اه وفي  
مشغل الاحكام عن العمدادى ولومات العبد المأمر ببيعه أو الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع  
وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع به على الامر ولا في تركته ان كان هو المبت اه ولو  
امر رجلا بشراء عبد بألف فقال المأمر وقد فعلت ومات العبد عندى وقال الامر اشترى  
لنفسك صدق الامر ان لم يكن دفع الثمن وان كان دفع الثمن اليه فالقول قول المأمر من  
الهداية الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن رهنا أو كفيلًا جاز حتى لو هلك الرهن في يده يصبر  
مستوفيا للثمن ولا يصبر ضامنا وله ان يحتال عند الكل ان كان قال الموكل له ما صنعت من ثمن  
فهو جاز وان لم يكن الموكل قال له ذلك جاز في قول أبي حنيفة وفي قول محمد يضمنه الامر وكذا  
لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهبه له صح ويكون ضامنا وكذا اذا حط بعض الثمن بعد العقد  
بعيب أو بغير عيب ولم يذكر التأجيل في الاصل قيل انه يجوز في قول أبي يوسف أيضا كالموابع  
بثمن مؤجل وقيل انه لا يجوز لان من أصل أبي يوسف ان كل تصرف يصبر به الوكيل ضامنا  
ينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد لا ينفذ في قول أبي يوسف وأجروا انه لو قبض الثمن ثم وهبه منه  
لا يصح أما اذا أبرأه قبل القبض أو حط بعضه أو وهب لم يصح في قول أبي يوسف ولو قال  
الوكيل بالبيع صححت الاقالة عندهما ويكون ضامنا للثمن على قول أبي حنيفة ومحمد ولا يملك  
في قول أبي يوسف من قاضيتان ولو قبض الوكيل الثمن لاقالة اجماعا ان امهل  
الوكيل المشتري صح وما وكلة ان يطالب وكيله في الحال ثم عند محل الاجل يأخذ هومن  
المشتري ولو قوى الثمن على المشتري لا يرجع بما أدى على موكله ان امهل أو أخر أو صالح

لضمائنه ولو باع وأدى غشه من ماله ثم أمهل المشتري يرجع **§** لو لم يقبض الوكيل الثمن حتى  
 لقي الأمر فقال بعث ثوبك من فلان فأنا أقبضك عنه غشه فهو متطوع فلا يرجع على المشتري  
 ولو قال أنا أقبضك على أن يكون المال الذي على المشتري لم يجز ويرجع الوكيل على موكله  
 بما دفع **§** يباع عنده بضائع الناس أمره ببيعها فباعها بثمن مسمى فقبض الثمن من ماله  
 إلى أصحابها على أن أعانها له إذا قبضها فأفلس المشتري فلها أن تسترد ما دفع إلى أصحاب  
 البضائع **§** الوكيل بالسلم لو قبض أدون مما شرط صرح وضمن لموكله ما شرط عند أبي  
 حنيفة ومحمد وكذا الوارء من السلم أو وهبه قبل القبض أو أقاله أو احتمل به صرح وضمن  
 عندهما ولم يجز عند أبي يوسف **§** وكذا الوكيل بالبيع لو فعل ذلك بالثمن واجهوا على  
 أن الثمن لو كان عينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجز وكذا النقد بعد قبضه  
 بمائته السلم واجهوا على أنه لو قبض السلم ربه أو الثمن موكل بالبيع أو أبرا المشتري أو اشترى  
 بالثمن شيئا من المشتري أو صالحه صرح **§** الوكيل بالبيع لو قبض زبوا فتجوز بها صرح  
 عليه فيضمن لموكله مثل دراهمه لو علم وقت قبضه والا لا إجماع من الفضولين **§** رجل  
 وكل رجلا بأن تصدق عنه بألف درهم بعينها فغصب الوكيل من رجل ألفا وتصدق بها  
 عن الموكل ثم أدى مال الموكل مكانها ذكر في المنتهى أنه يجوز هذه في الوصايا من قاضيان  
**§** ولو قبض وكيل البيع الثمن ثم أبرا المشتري عن الثمن صرح ويرد الثمن على المشتري من  
 أحكام الدين من الفضولين **§** رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها  
 فألفها الوكيل ثم تصدق عن الأمر بعشرة من ماله يكون ضامنا للعشرة ولو كانت قائمة  
 فامسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرة  
**§** الوكيل بالبيع إذا كان عليه دين له اشتري على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن  
 قصاصا للمال على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا ولو أن  
 هذا الوكيل لم يلم بما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله  
 لأن المبيع لما هلك قبل التسليم انفسخ البيع من الأصل وصار كأن لم يكن ولو كان له اشتري  
 على الموكل دين قالوا بان الثمن يصير قصاصا للمال على الموكل عند الكل لأن الموكل يملك اسقاط  
 الثمن بالهبة والابراء عند الكل انما الخلاف في اسقاط الوكيل **§** الوكيل بالبيع إذا باع  
 ووكل غيره قبض الثمن فقبض فذلك الثمن عند القابض قال أبو حنيفة الضمان على الوكيل  
 بالبيع لا على القابض فعند القابض بمنزلة مودع المودع من قاضيان **§** وفي القنية للوكيل  
 أن يرسل بقبض الثمن ويوكل إلا أن الوكيل إذا لم يكن في عياله ضمن الوكيل الأول إلا أن يصل  
 إليه بخلاف الرسول ويرى المشتري ولا يضمن الثاني خلافا لهما كل مودع وقيل لا خلاف أنه  
 يضمن **§** وكله بقبض دينه فوكل الوكيل به فقبضه وذلك في يده فإن كان الثاني من عيال  
 الأول لا يرجع الدائن على أحد ولا يرجع على المديون بدنيه انتهى **§** الوكيل بالبيع إذا باع  
 وسلم وأقر بالبيع أن الموكل قبض الثمن وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل مع عيسته فإذا حلف

يرى المشتري ويحلف الوكيل على الثبات من شتمل الاحكام **§** الوكيل بالبيع اذا باع من  
 رجلين وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل ابرأ احدهما ضمن الوكيل  
 كل المال لا امر ثم يرجع الوكيل على الامر (٣) بهه مائة **§** رجل وكل رجلان يشتري  
 ثوبا معا فاشترى الوكيل ذغاب وامر رجلا اجنيا بقبضه من البائع فقبض الاجنبي وهلك  
 الثوب عنده قال محمد بن الوكيل لانه اودعه عند القابض **§** رجل دفع الى رجل مائة  
 درهم وامره ان يشتري له ثوبا وهي جنس اشوب وصفته فانفق المدفوع اليه المائة  
 واشترى له ثوبا بمائة من عنده روى هشام بن محمد عن ابي يوسف انه يجوز ان ذاع الثوب  
 في يده يهلك من مال الامر كذا ذكر في المنتقى وهو خلاف ظاهر الرواية **§** الوكيل بالبيع  
 اذا باع فهاء البائع عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح غيبه فان سلم الوكيل قبل قبض  
 الثمن وتوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع  
 ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن صح فلو باعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا  
 وكذا لو امره بالبيع بنقد فباعه نسيئة لا يجوز **§** ولو وكله ببيع العبد ولم يدفع العبد اليه لم يكن  
 للوكيل ان يأخذه قبل نقد الثمن ويسلم الى المشتري ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد  
 فباعه الوكيل ولم يسلم حتى آخذه الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن  
 صح غيبه ولم يكن له ان يأخذه من بيت الامر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن ولو امره  
 ببيع عبده والعبد في يد الامر ولم يأمره الامر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل  
 وأخذ العبد من بيت الامر ليس له الى المشتري فهلك العبد في يده لم ينتقض البيع  
 ولا ضمان على الوكيل وان لم يمت العبد وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن فلا امر  
 ان يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استرد الامر العبد ثم أحضر المشتري الثمن  
 فالامر بدفع العبد الى الوكيل ويأمره بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن فان لم يأخذ حتى  
 مات العبد عند المشتري فلا ضمان لا امر على أحد الا على الوكيل ولا على المشتري  
 ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفعه الى الامر **§** الوكيل  
 بالبيع اذا باع فهاء الامر عن قبض الثمن الا بضرورة الشهود أو الامم فله ان يأخذ حتى  
 قبض الثمن لا يصح غيبه وله ان يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضر فلان وكذا لو مات  
 الموكل أو جن بعد البيع يبقى للوكيل حق قبض الثمن ولو وكله بالبيع الا بشهود أو الامم فله ان يأخذ حتى  
 قبض الثمن بغير محضر الشهود وبغير محضر فلان ولو قال وكنت ببيع هذا العبد  
 بشرط أن لا يقبض الثمن كان النسي باطلا وله ان يقبض الثمن ولو قال لغيره ببيع عبدي هذا  
 وأشهد فباع ولم يشهد كان جائزا ولو قال لا تبع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجوز وكذا لو قال  
 ببيع شهود ولو وكله بان يبيع برهن ثقة فباع بغير برهن لا يجوز الا ان يبيع برهن يساوي  
 ولو قال ببيع برهن فباع برهن قبل القيمة جاز في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبيه لا يجوز  
 الا بقصان يتعاقب فيه ولو قال به من فلان بكفيل ثقة فباع بغير كفيل لم يجوز وكذا لو قال

به وخذ كفيلا أو قال به وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك ولو قال الوكيل لم تأمرني بذلك كان  
 القول قول الأمر لان الأذن مستفاد من جهته ولو وكه ببيعته من فلان وسما بهينه  
 فباعه منه ومن أخرج النص الذي باعه لذلك الرجل في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول  
 صاحبه **§** الوكيل بشراء جارية ألف اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية  
 ثم نقده الموكل خمسمائة وطلب منه الجارية فمنعها فهل يكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل  
 الخمسمائة المقبوضة وبطلت الخمسمائة الباقية وان كان الموكل طلب منه الجارية قبل نقد  
 شيء من الثمن فمنع الوكيل ثم نقد الخمسمائة فهل يكت عند الوكيل قالوا تسلم للوكيل الخمسمائة  
 المقبوضة ويبطل الباقي من قاضيان **§** لو سلم أحد الموكلين بالشراء الى الآخر في يده ما يقسم  
 لم يجز عند أبي حنيفة خلافا لهما هذه في الوديعة من الهداية **§** ولو وكل بشراء امرأة فاشترى  
 عمية أو سلاء فهو نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا لهما أو بشراء هذا العبد أو ببيعته بألف  
 فاشترى معه آخر أو باع بألفين وقيمتهم ماسوا فهو غير نافذ على الموكل عند أبي حنيفة خلافا  
 لهما من المجمع وفي شرحه ولو كانت الجارية في المسئلة الاولى عوراء أو فاسدة اليد الواحدة  
 وقد اشترى بها بلاغب فاحش نقد على الموكل بالاجماع وعلى هذا الخلاف لو كانت مقعدة  
 أو مجنونة نقد على الموكل عنده خلافا لهما انتهى **§** وفي قاضي خان لو قال لرجل اشتر جارية  
 بألف درهم ان بين الصفة قبل جارية حبشية فاشترى جارية حبشية عمية أو مقطوعة اليدين  
 أو الرجلين بمثل القيمة أو بغن يسير جاز في قول أبي حنيفة ويلزم الأمر وقالوا لا يلزم الأمر ولو  
 كانت عوراء أو مقطوعة اليدين أو أحد الرجلين لم الأمر اتفاقا **§** ولو قال اشتر رقبته بألف  
 درهم فاشترى عبدا أعمى أو جارية عمية بألف درهم وهي مثل قيمتها لا يلزم الأمر اتفاقا انتهى  
**§** وكه بقبض دينه على فلان فاخبر به المدينون فوكه يبيع سلعة أو يفاء عنها صاحب الدين  
 فباعها ونقد الثمن وهلاك يهلك من مال المدينون لاستحالة ان يكون قاضيا ومقضيا **§** زوجان  
 وقعت بينهما فرقة قطا بته بنفقة ولده الصغير مخافة ان يذهب فوكل رجلا ان لم يحضر الى  
 عشرة أيام أن يستقرض عليه وينفق على ولده فالتوكيل بالاستقراض لا يصح لكن لو أنفق  
 على ولده برجع على الأمر **§** الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا لا تقتل الحقوق الى الموكل  
**§** وكه بقبض دينه ثم ان رب الدين وهبه من الغريم والوكيل لم يعلم بذلك فقبضه منه وهلك  
 في يده فلا ضمان عليه وللدافع ان يأخذه **§** ولو صرف الوكيل بقضاء الدين من مال الموكل  
 الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا **§** ولو بعث رجلا الى رجل  
 ليقرضه فاقرضه فضاع من يده فلو قال الرسول أقرض المرسل ضمن مرسله ولو قال أقرضني  
 للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز وبالاقتراض لا يجوز ولو أخرج  
 وكيل الاقتراض كلامه مخرج الرسالة يقع القضا لا أمر ولو أخرجه مخرج الوكالة بان  
 يضيغه الى نفسه يقع للوكيل وله منعه من أمره من المشتل **§** واذا وكل بشراء عبد بعينه ولم  
 يسم ثمنه فاشترى الوكيل مع عبدا آخر قيمته ماسوا فنقد على الأمر اتفاقا اذا كان حصصه

المشتري للامر من الثمن قدر قيمته أو أكثر مما يتغابن فيه ذكره في الحقائق **❦** اذا وكله بشراء  
شيء معين ولم يعين الثمن فاشترى الوكيل بكيلى أو وزنى دينارى الذمة انقضاء على الوكيل لان  
المطلق ينصرف الى المتعارف وهو الشراء بالايمان المطلقة وعند زفر بنقذ على الموكل هذه في  
سلم الجمع ولو اشترى الوكيل بكيلى أو وزنى معين لا ينقذ على الموكل بالاجماع لانه يبيع من كل  
وجه لا يصر في ذكره في الحقائق **❦** الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أبي  
حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير  
والوكيل بالشراء يجوز عقده بثلث القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا يجوز فيما لا يتغابن  
الناس في مثله ولو كان وكيلًا بالشراء اشترى بغيره قالوا ينقذ على الامر وان وكله بشراء عبد  
فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لزم الموكل والا لا وهذا بالاتفاق من الهداية  
**❦** وكل رجل اشترى جارية بالف درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الف للوكيل صححت  
الهدية وكان للوكيل ان يرجع على الموكل بالف ولو وهب البائع للوكيل خمسة مائة ثم وهب  
منه الخمسمائة الباقية لا يرجع على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية  
ولو وهب منه تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الا بمائة وهذا  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف **❦** وكل رجل اشترى جارية بالف فقال ماضعت من امر فهو جائز  
فوكّل الوكيل رجلاً آخر بهذا الشراء ثم عزل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني  
الجارية قال محمد يجوز شراؤه على الاول علم الوكيل الثاني بذلك أو لم يعلم كان الموكل دفع  
الدرهم الى الوكيل الاول أو لم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الثاني صح شراؤه  
على الموكل **❦** قال لاثنتين يشترى أحد كما جارية بالف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى  
الثاني كان الشراء لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية فلا امر على حدة ووقع شراؤهما في  
وقت واحد كانت الجارية للوكيل **❦** خمسة وكلا رجلين يشترى لهما جارية فاشترى لهما ثم  
قبض من كل واحد منهما حصّة من الثمن فصاعت حصّة أحدهم قبل ان يدفع الى البائع قال  
نصير بن يحيى يضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد قال الفقيه أبو الليث انما قال ذلك لانه لما  
قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعقد الشراء فيكون المستوفى  
مضمونا عليه **❦** رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له عبدا فوضع الوكيل  
الدرهم في منزله وأراد أن يأخذ الدرهم ليندفعه الى البائع فاذا الدرهم قد هرب وهلك  
العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل فطلب منه العبد كيف يقول قالوا  
يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والامد والدرهم هلك في يده على  
الامانة قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم شهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا  
لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصدر في نفي الضمان عن نفسه ولا يصدر فييجاب الضمان على  
الامر **❦** وان اختلط عقل الوكيل بانبيذ الا أنه يعرف البيع والشراء قال أبو سليمان جاز  
بيعه وشراؤه على الموكل بخلاف ما اذا اختلط عقله بالخبث حيث لا يجوز وقال غيره في شرب



النيمذ أيضا لا يجوز عقده على الموكل لان بيع السكر انما جاز زجرا عليه فلا يجوز على  
 الموكل ١٠ أمر رجلا بان يشتري له عبدين باعيا ثم ما وليد كرا الثمن فاشترى أحدهما بمثل القيمة  
 أو بما يتغابن الناس فيه جاز ولا يجوز بالغبن الفاحش ولو أمره بان يشتري ما بالف فاشترى  
 أحدهما بخمسة مائة أو أقل جاز وان اشترى أحدهما بأكثر من خمسة مائة لا يلزم الأمر الا ان  
 يشتري الاخر بما بقي من الالف قبل ان يختصمه اقلت الزيادة أو كثرت وقال أبو يوسف ومحمد  
 اذا اشترى أحدهما بما يتغابن فيه الناس وبقي من الالف ما يشتري به الاخر جاز ١١ رجل  
 وكل رجلا بان يشتري له جارية وسمى له الثمن فاشترى جارية هي ذات رحم محرم من الموكل أو  
 جارية حاف الموكل بعته ان ملكها جاز وتعق ١٢ رجل قال لغيره اشتري جارية بكذا أطوها  
 فاشترى اخت امرأته أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب لا يلزم الأمر ويكون الوكيل  
 مشتر بالنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عدة زوج من طلاق بائن أو رجعي أو ثلاث  
 لا يلزم الأمر وقال أبو يوسف ان كانت العدة بالشهر ولزم الأمر وكفى الميون عن محمد  
 لو اشترى أخت امرأته الموكل لا يلزم الموكل وان اشترى أمة للموكل قد وطئها لزم الأمر  
 وقاله ما في القياس سواء غير اني استحسن هذا لان في أخت الامه ~~ي~~ كنه ان يبيع  
 الموطوءة من ساعته في طأ اني اشتراها الوكيل وفي أخت امرأته لا يمكنه ذلك الا ان يطلق  
 المنكوحه وتنقض عدها فيطؤها ولو اشترى صغيرة لا يوطأ مثلها أو محبوسة لا يلزم الأمر  
 وان اشترى نصرانية أو يهودية لزم الأمر وكذا الصابئة في قول أبي حنيفة وفي قياس  
 قولهما الصابئة لا يلزم الأمر وان لم يعلم الوكيل بذلك جاز على الأمر وله حق الرد وان لم يعلم  
 بذلك وشروط البراءة من كل عيب لا يلزم الأمر ١٣ قال لغيره اشترى جارية بين أطوها فاشترى  
 أختين في عدة واحدة أو اشترى جارية وعمتها أو خالتها من رضاع أو نسب في عدة واحدة  
 لا يلزم الأمر عندنا وقال زفر يلزم الأمر اتفاقا وقد كفى المشتري لو اشترى هذا الوكيل جارية  
 وابنتها لزم الأمر لانه قادر على وطء احدهما في الحال وانما يحرم عليه وطء الاخرى بعدوطء  
 الاولى ١٤ وكل رجلا بان يشتري له جارية بعتهها عن ظهار فاشترى عبياء أو مقطوعة اليدين  
 أو الرجلين ولم يعلم بذلك لزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم الأمر ولو وكل  
 رجلا بان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستخفت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية فظهر  
 انها حرة ضمن الوكيل قاضي خان ١٥ الوكيل بشرأى بشيء بعينه ليس له ان يشتري لنفسه فلو وكاه  
 بشرأى جارية بعينها فاشترى لنفسه ووطئها لا يحد ولا يثبت النسب وتكون الامه وولدها  
 للأمر قال مشايخنا ويلزم العقر وعند محمد يقسم الثمن على الجارية والعقر فما أصاب العقر  
 يسقط وما أصاب الجارية بقي وعند أبي يوسف عليه العقر ان قال ظننت انها تحمل ١٦ وكاه  
 بقبض الوديعة بقبض بعضها جاز الا اذا قل لا تقبض الا جميعها فقبض بعضها ضمن فان قبض  
 الباقي قبل ان يهلك الاول يسقط الضمان ١٧ وكاه بقبض دابة عارية فركبها الوكيل ضمن ١٨ وكاه  
 بقبض حيوان ولدت قبل القبض فلا وكيلا بقبضها وما ولدت وان ولدت قبل الوكالة لا يملك

قبضه والثمرة بمنزلة الولد متصلا ومنفصلا بان خرجت الثمرة بعد الوكيل من الوكيلين ❀ وكل  
رجل يبيع ماله محل وموئنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل اذا كانا في بلدة واحدة فان  
خرج الوكيل بذلك الى بلدة أخرى فسرقت أو ضاع كان ضامنا لان الظاهر من حال الموكل  
انه لا يلتزم بالموئنة فاذا خرج به الى بلدة أخرى ربما لا ينفق فيحتاج الى النقل الى المكان الاول  
فيلزمه العهدة ولولم يخرج به الوكيل الى مكان آخر فخرج هو فباعه في ذلك المكان كان  
عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له محل وموئنة لا يتقيد الامر بتلك البلدة من  
قاضي خان وفي مشتمل الهداية عن العمادية رجل وكل رجل يبيع عبده وهو في المصر  
فأخرجته من المصر وباعه ضمن استخسانا ولم يجز بيعه انتهى وفي الوديعه من الخلاصة  
الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به ضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر لا ضمن ان لم  
يكن له محل وموئنة وان كان له محل وموئنة ضمن انتهى ❀ رجل وكل رجل يبيع ضيعه له  
فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفه فاراد المشترى أن يردّها على الوكيل فاقدر  
الوكيل بذلك كان له ان يردّها على الوكيل وليس له أن يردّها على موكله وان ردت على  
الوكيل بالبينة كان للوكيل ان يردّها على الموكل وهو الراد بالعيب سواء ان كان باعاً - تراف  
الوكيل بالعيب ليس له ان يرد على موكله وان كان بالبينة كان له الرد على الموكل من  
قاضي خان ❀ وفي الهداية ومن أمر ببيع عبده فباعه فقبض الثمن وأولم يقبض فرده عليه  
المشتري يعيب لا يحدث مثله بقضاء القاضى أو ببايعين له ان يردّه على الآخر لان البينة  
حجة مطلقة والوكيل مضطرب في النكول لبعده العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسة البيع  
فلزم الآخر فان كان ذلك باقرار لزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه  
لا مكان السكوت والنكول انتهى ❀ رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بان يشتري له  
حنطة ويرصها فاشترى المأمور حنطة فزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشتراها  
الوكيل في أوان الزراعة وزرعها في غير أوانها يجوز الشراء على الآخر وعلى المأمور مثل  
تلك الحنطة لانه صار مستهبا كالقائم في الأرض في غير أوان الزراعة وان كان اشتراها  
في غير أوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الآخر لان الأمر بالشراء  
للزراعة مقيد بأوان الزراعة كالأمر بشراء الجود والفحم ❀ رجل أمر رجلا بان يشتري له كرا  
من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وأدى المائة ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين  
درهما على ان يزيد البائع كرا من طعام ففعل البائع ذلك فالكرا الاول يكون للآخر والكرا  
الزيادة يكون للمأمور ويضمن للآخر خمسة وعشرين لان البائع لما زاد كرا بخمسين فقد  
حط عن المشتري خمسين فصار الكرا ان جميعا بمائة وخمسين كل كرا بخمسة وسبعين لان الحط  
ينصرف الى الكراين جميعا فيصير الكرا الاول بخمسة وسبعين ويجب على المأمور أن يدفع  
للآخر خمسة وعشرين لانه جعل هذا ثانيا للكرا الثاني ❀ الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك  
عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء يكون امانة سواء هلك قبل شراء الوكيل

أو بعده وان قبض الثمن من الموكل بعد الشراء بهلك مضمونا <sup>١</sup> رجل أمر رجلا أن يوكّل غيره  
 أن يشتري جاوية لآدم فوكّل المأمور رجلا فاشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور  
 بالوكيل ثم المأمور يرجع على الآدمر وليس للوكيل أن يرجع على الآدمر <sup>٢</sup> الوكيل بالبيع  
 إذا باع ثم أقران وكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع عينه وبإقرار المشتري من  
 الثمن فان حلف الوكيل لأضمان عليه وإن نكل ضمن للموكل من قاضي خان <sup>٣</sup> ومن أمر  
 رجلا ببيع عبده فباعه وأخذ بالثمن رهنا فضاغ في يده أو أخذ به كفيلا فتوى المال عليه  
 فلا ضمان عليه لأن الوكيل أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توفيق به والارتهاق  
 وثيقة بجانب الاستيفاء فيما يكتسبها بخلاف الوكيل بقبض الدين لأنه يفعل نيابة وقد أتاه في  
 قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض أصالة وهو هذا إعلال الموكل  
 حجره عن القبض من الهداية <sup>٤</sup> وكله بشراء بقره سوداء لآدم فاشترى بيضاء أو حراء  
 لزم الموكل ولو أنشأ فاشترى ذكرا أو كذا الشاة ولو قال بقره ولم يقل أنشأ لزم الموكل ولو وكله  
 بشراء كبش أقرن فاشترى كبشا ليس بأقرن لا يلزم الآدمر من البرازية <sup>٥</sup> الوكيل بقضاء الدين  
 إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل  
 من الخانية <sup>٦</sup> الوكيل بالبيع إذا أمهل المشتري صح أمهاله وكان للموكل أن يطالب الوكيل  
 في الحال فيؤدي من مال نفسه ثم عند محل الاجل يأخذ من المشتري لنفسه <sup>٧</sup> الوكيل  
 بقضاء الدين إذا خلط مال الموكل بماله لم يملكه ثم قضى دين الموكل من ذلك ضمن وكان متبرعا  
 في القضاء وعليه للموكل ما أدى إليه من المال ولو مات العبد المأمور ببيعه أو الموكل ولم يعلم  
 به المأمور فباع وقبض الثمن وهلك في يده ضمن ولم يرجع على الآدمر ولا في تركه إن كان  
 هو المبت كافي مشتمل الهداية نقلا عن العمادية <sup>٨</sup> ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم بنفقة  
 على أهله فأنفق عليهم عشرة من عنده والعشرة بالعشرة لأن الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء  
 وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك ويصير متبرعا قيل القياس والاستحسان في  
 قضاء الدين لأنه ليس بشراء فاما الانفاق فإنه يتضمن الشراء فلا بد خلانه من الهداية <sup>٩</sup> وفي  
 قاضي خان من البيوع رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتري له بها ثوبا فدفعها فأنفق  
 الوكيل على نفسه دراهم الموكل واشترى ثوبا بالآدمر بدراهم نفسه كان الثوب للمشتري  
 لا لآدمر لأن الوكيل تقيدت بتلك الدراهم فتبطل الوكالة لمالكها ولو اشترى ثوبا بالآدمر  
 ونقد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الآدمر كان الثوب له ويطلب له دراهم الموكل  
 استحسانا كالوارث أو الوصي إذا قضى دين الميت بماله نفسه ولو دفع دراهم إلى رجل  
 لينفقها على عياله فأنفق المأمور من ماله وأمسك دراهم الموكل فكذلك الجواب ولو أنفق  
 دراهم الآدمر في حاجته أولا حتى صار ضامنا ثم أنفق من دراهم نفسه على عياله الآدمر  
 ذكر في النوادر أن على قياس قول أبي يوسف يخرج عن الضمان وعلى قول محمد لا يخرج  
 انتهى <sup>١٠</sup> وفي الخانية الوكيل اشترى ما أمر به وأنفق الدراهم بعد ما سلم ما اشترى إلى الآدمر

ثم نقد البائع غيرها جاز وفي الاصل لو اشترى بدنانير غير هاتم نقد بدنانير الموكل بالشراء  
 للوكيل وضمن له وكل بدنانيره للتعدي وفي مختصر القسودري الوكيل بالشراء اذا اشترى  
 ونقد الثمن من ماله وقبض المبيع رجع على الامر فان هلك المشتري في يد الوكيل قبل  
 الحبس هلك على الامر وان حبسه لاجل الثمن هلك هلاك الزهن عند أبي يوسف وعند  
 محمد هلك هلاك المبيع لو وكل انسا بالثراء ودفع اليه المال فاشترى الوكيل ولم ينقد الثمن  
 حتى هلك رجع عليه مرة أخرى فان هلك ثانيا لا يرجع بذلك والمضارب يرجع مرة بعد  
 أخرى ١٠ أمره بان يقضى دينه بهذه الدنانير فقضى من مال نفسه وأمره ان الدنانير جاز  
 استعسانا ١١ أمره ان يتصدق بهذه الالف فتصدق بالالف من ماله ان أنفق الوكيل  
 أولا على نفسه ثم تصدق من مال نفسه لا يجوز وضمن وان كانت الدراهم عنده فتصدق  
 من عنده جاز استعسانا من الخلاصة ١٢ ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه وصداقه  
 الغريم أمر بتسليم الدين اليه فان حضر الغائب وصداقه والادفع اليه الغريم ثانيا لانه لم يثبت  
 الاستيفاء حيث أنكروا كالة والقول قوله مع عينه فيفسد الاداء ويرجع به على الوكيل ان  
 كان باقيا في يده وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه عند الدفع وان كان  
 الغريم لم يصداقه على الوكيل سكت ودفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على  
 الغريم رجع الغريم على الوكيل وكذا اذا دفعه اليه على تكذيبه اياه في الوكيل وفي الوجه  
 كلها ليس له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الغائب من الهداية ١٣ وفي الخلاصة رجل قال  
 لا تخروكاني فلان بقبض ماله علي من الدين لا يخروا ما ان يصداقه المدبون أو يكذبه  
 أو يسكت فان صدقه يجبر على ان يدفعه اليه وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه أو سكت  
 لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع ذلك ثم أراد ان يسترد ليس له ذلك ثم بعد ذلك ان جاء الموكل  
 وأقر بالوكالة مضى الامر وان أنكر الوكيل كالة يأخذ دينه من الغريم والغريم يرجع على  
 الوكيل ان كان قائما وان استهانك يضمن مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع وان  
 صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه أو سكت فانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم ليس  
 له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو أراد الغريم ان يحلفه بالله ما وكنته كان له ذلك وان دفع  
 عن سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن جحد ليس له ان  
 يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكن يرجع على الوكيل وللوكيل ان يحلف  
 الغريم في الجحد والسكوت بانه ما به لم انه وكله فان حلف مضى الامر وان نكل لا ضمان على  
 الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم لكن يحلف الطالب بالله ما وكنته فان حلف استقر الضمان  
 على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله اذا ادعى انه وكيل وهذا كله  
 في الدين فاما في الوديعة اذا قال فلان عندك وديعه وكان قبضها فصدقه المودع ثم امتنع  
 عن دفعها اليه له ذلك لان اقراره لاقى ملك غيره وهو الوديعة وفي الدين ملك نفسه فان قال  
 لم يوكلي ولكن ادفع الدين الي فانه يجبر قبضه وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين ولا الوديعة

فان دفع صار ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان واذا علم المديون انه ليس بوكيل بالقبض ومع هذا دفع فالمال عنده بمنزلة الوديعة فالدافع ان اراد قبضه قبل أن يقدم الغائب له ذلك وان ضاع في أيدي المدفوع اليه بعد الاجازة كان من الطالب وصار كأنه وكيل يوم قبض المال للمديون اذا قال للوكيل لا آمن من أن يجهل الطالب اذا حضر فاضمن لي ما قبضه الطالب مني فضمن صح وكذا لو لم يضمن لكن قال آقبض منك على ان ابرئك من فلان فان أنكر الطالب وقبض المال من المطالب له أن يرجع على من أخذه منه وان كان مصدقا انه وكيل انتهى وفي الاشياء الوكيل اذا أمسك مال الموكل وفعل بمال نفسه فانه يكون متهديا فلو أمسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كافي الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالاتفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالاتفاق على بناء داره كافي الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وهم في الخلاصة أيضا وقيد الثالثة فيما عدا اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسك وتصدق بماله ناويا الرجوع أجزاء كافي الفقيه انتهى الوكيل بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعتك من هذا الرجل وقبض الا أثر الثمن منه أو قال هلك عندي وكذبه الموكل في البيع وقبض الثمن أو في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نقد الثمن ثانيا الى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله الثمن على الوكيل في الحالتين جميعا الا في قوله قبض الا أثر الثمن من المشتري وان صدقه الموكل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الهلاك أو الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك مع عينه ويجبر الموكل على تسليم العبد الى المشتري من غير ان ينقد المشتري الثمن ثانيا هذا اذا لم يكن العبد مسلما الى الوكيل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل مصدق في ذلك كله ويسلم العبد الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري لان العاقد أقر ببراءة المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل على ما يدعي برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثمن للموكل وان استحق العبد بعد ذلك على المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل بذلك على الموكل اذا لم يصدقه الموكل في قبض الثمن لان الوكيل مصدق في دفع الضمان عن نفسه لافي حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع بمناضين وكذا اذا أقر بقبض الوكيل وكذبه في الدفع وفي الهلاك هذا اذا أقر الوكيل بقبضه الثمن اما اذا أقر بقبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري لا على الوكيل ولا على الموكل فلو لم يستحق المبيع لكن وجد المشتري عينا فرده على الوكيل بقضاء ان كان أقر الوكيل بقبضه استرد منه الثمن ويرجع الوكيل بذلك على موكله ان كان صدقه في قبض الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يصدقه لا يرجع وله ان يحلف الموكل على العلم بقبضه فان نكل يرجع عليه وان حلف لا يرجع عليه لكنه يبيع العبد ويستوفي ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع

بالنقص على أحد هذا إذا أقر الوكيل بقبضه فإن كان أقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع  
 المشتري بالثمن على الوكيل لعدم رجوع النفع اليه ولا على الموكل لانهما لا يصدقان على  
 الموكل في أقرارهما بالقبض ويختلف الموكل باثبات أن نكل رجوع عليه والمبيع له وان حلف  
 لا يرجع لكن يباع المبيع ويستوفى الثمن منه وان كان المولى هو الذى باع وسلم ووكل رجلا  
 بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاع أو دفعت الى الآخر فحسد الآخر كله فالقول  
 للوكيل مع عينه وبرئ المشتري عن الثمن وان وجد به عيبا فإذ اردته على البائع لم يكن له ان  
 يرجع بالثمن لا على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لانه لا عقدين بينهما  
 هو أمين في قبض الثمن وانما يصدق في حق دفع الضمان عن نفسه كذا كرنا رازا رد المشتري  
 على البائع باعنه القاضى وأوفى غن المشتري من ثمنه ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه  
 بالنقصان ولا على الوكيل هذه الجمل في وكالة الجامع وفي الباب الاول والتاسع من شرح  
 الطحاوى ذكره في الصغير ع إذا وكل بشراء عبد بعينه بثمن مسمى فوكل الوكيل وكيلا  
 آخر فاشترى له المأمر الثاني دون الاول اذ ليس للوكيل ان يوكل غيره ولو اشترى بمحضرة  
 الاول لمزم المأمر وفي شركة العيون قال لا يخرج اشترى جارية فلان فذهب المأمر فسادا وما  
 ثم قال لنفسى كانت له فان اشترى ما وسكت فان قال قبل ان يحدث بها عيب أو تملك اشترى بها  
 فلان فالقول له وان قال ذلك بعد ما ماتت أو بقيت لم يقبل قوله الا ان يصدقه الآخر وهذا  
 كله في رواية الحسن عن أبي حنيفة ع المأمر بشراء عبد بعينه بالف اذا اشتراه بالف ومائة  
 ثم حط البائع المائة من المشتري فالعبد للمأمر ودون الآخر ع أمر رجلا بان يرهن مالا  
 ويلزم الرجح ليؤدى اليه الآخر فادى المأمر ولا يرجع على الآخر بما أدى ع الوكيل بقبض  
 الدين اذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته الى الموكل وكذبه الموكل يصدق في حق براءة  
 المدينين لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر  
 الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل ع رجلا ان وكلا بالخصومة في  
 دين وفي قبضه فلا حدهما ان يخاصم ولا يقبضان الا معا وقال زفر لا ينفرد أحدهما بالخصومة  
 أيضا ع الوكيل بقبض الدين اذا وكل من في عياله بقبض الدين صح التوكيل حتى لو هلك في يد  
 الثاني يملك على رب الدين من الصغير ع وفي الاشياء لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم  
 فهو يرضى الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبرأ المدينون بالدفع اليه  
 والوكيل بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الا يخرجوا ولا يتوقف كما في أصحبه الخائبة  
 انتهى ع الوكيل بقبض الدين اذا وهب الدين من الغريم أو أبراه أو أوتن به لا يجوز بخلاف  
 الوكيل بالمبيع ولو أخذ به كفيلا جاز ولو أمره المدينون بأخذ الرهن فقال له خذ هذا رهننا حتى  
 أعطيتك المال الى ثلاثة أيام فهلك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصى لو أخذ الرهن والورثة  
 كلهم كبار ع الوكيل بقضاء الدين اذا دفع الدين بغير بينة ولا كتابه براءة لا يضمن الا اذا قال له  
 لا تدفع الا بشهود ولو قال الوكيل أشهدت وأنكر الموكل فالقول قول الوكيل ع لو مات الطالب



ولم يعلم القريم فدفعت المال الى الوكيل لا يبرأ وله ان يسترده ولو علم بموته ليس له ان يضمن  
الوكيل ان ضاع عنده وعند محمد يضمنه وكذلك الوهب الطالب المال او اراه ثم دفع الى  
الوكيل ضمن ان علم به ويرجع الوكيل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ﴿١﴾ لوقال الوكيل  
كنت قبضت المال حال حياة الموكل وسلمته اليه لم يصدق الا بحجة ﴿٢﴾ وكل رجل قبض دين  
له على أبي الوكيل أو ابنه أو عبده أو وكل من لا تقبل شهادته عليه فقال اخذت وهلك  
عندي فالقول قول الوكيل وقوله من عبده اذا كان على العبد دين وفي كتاب المأذون لا يصح  
التوكيل بقبض الدين من عبده عليه دين أولاً ﴿٣﴾ اذا قال المأمور في بيعه الجارية بعد ما قبض  
الثلث بعث رقبته الثمن وسلمته الى المالك أو هلك عندي قبل قوله في براءة ذمة المشتري ولم  
يلزمه شيء فان وجد به عيبا فرده لشيء على الا تهر وان كان تباع الجارية فيوفى عن المشتري  
والتقصان على الوكيل وان فضل شيء فهو للاتهر وان كان الا تهر دفع الجارية الى المأمور  
وقال انه باعها وقبض الثمن وهلك أو دفعه الى الا تهر فانكر المالك له حبس المبيع من الخلاصة  
﴿٤﴾ الرسول باتفاقى يملك القبض لانه بمنزلة الرسول في القبض ولا يملك الخصومة اجماعاً اذا  
وكل غيره بقضاء الدين بخاء الوكيل وقال قضيت فصدقه الموكل لكن قال لا ادفع اليك مخافة  
ان القايض لو جاء وأنكر يأخذ منه مني ثانيا لا يلتفت اليه ويجبر الموكل على القضاء للوكيل  
فبعد ذلك ان جاء رب الدين وأنكر الا قضاء قبض من الموكل ثم هو يرجع على الوكيل بما  
أدى وان كان صدقه ﴿٥﴾ رجل أهر رجلا بان يقضى عنه ألفا لرجل فقال المأمور بعد ذلك  
فعلت وصدقه الا تهر وكذبه صاحب المال وحلف يرجع رب الدين على الا تهر لكن لا يرجع  
المأمور على الا تهر من يبيع الجامع وذكر في القسود يرى انه يرجع رب الدين على المدين  
بالدين ويرجع المأمور على المدين بما قضى ﴿٦﴾ أمر غيره بان يقضى دينه الذي لفلان عليه  
فقضاه ثم جاء الى الا تهر ليرجع عليه فيقال الا تهر للمأمور ما كان لفلان على دين أصلا ولا  
أمر تلك ان يقضيه ولا أنت قضيت شيئا والذي له الدين غائب فأقام المأمور بالبينة على الدائن  
والأمر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الا تهر وان كان صاحب الدين غائبا لان عنه  
خصما حاضر فان ما يدعيه المأمور على الغائب سبب لثبوت ما يدعيه على الحاضر ﴿٧﴾ واذا أمر  
غيره بان ينفق عليه فاتفق عليه يرجع عليه المأمور وان لم يشترط الرجوع واذا أمره بقضاء  
الدين عنه بان قال اقض عني ديني فقضاه يرجع عليه ﴿٨﴾ ولوقال له أدركه مالي أو هب فلانا  
عني ألف درهم ففعل المأمور لا يرجع عليه من سهرخواهر زاده ﴿٩﴾ وفي هبة القسود يرى اذا  
قال لغيره عوض الواهب عني أو قال اطعم عن كفارة يميني أو قال أدركه مالي ففعل المأمور  
لا يرجع على الا تهر الا ان يكون قال له على اني ضامن اما المأمور بقضاء الدين عن الا تهر  
فانه يرجع وان لم يشترط على الا تهر الضمان والاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع  
ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابلا لملك المال فالمأمور يرجع على الا تهر بما دفع وان  
لم يشترط الضمان ولوقال ادفع الى فلان ألفا فقضاه ولم يقل عني ولا قال على اني ملك على فندفعها

المأمور فان كان خليطاً يرجع بها عليه وان لم يكن خليطاً لا يرجع وهو قول أبي يوسف أولاً  
 وبه أخذ محمد بن جرير أبو يوسف وقال يرجع عليه خليطاً كان أو غير خليط وقال محمد  
 لو كان أمر بذلك وله أو أخاه كان ذلك مثل القريب الذي لم يخاطب إلا أن يأمر إنساناً في عياله  
 من ولد أو زوجة أو غيرهم من قريب أو بعيد بعد أن يكون في عياله أو امرأته أمرت زوجها  
 فدفعه فبرجع به على الأمر ويكون بمنزلة الخليط وكذلك لو أمر اجبر الله وكذلك الشريك  
 استحسن هذا وأرى هو لا مجية بمنزلة الشريك والخليط وكذلك أن أمر الابن أباه والابن  
 كبير في عيال الأب إذا قال لا تخرقض عني فلا تأو قال له الذي له على أو قال ادفع عني أن  
 لك على قاضي المأمور يرجع على الأمر ويكون هذا اقرا بهذا المال على نفسه ولو قال  
 افض فلا تأو قال ادفع قضاء لم يقل عني اجعوا ان المأمور اذا كان شريكاً كان يرجع  
 وكذلك الخليط وتفسيره أن يكون بينهما في السوق أخذوا عطاء بان حرت العادة ان وكيل  
 الأمر أو رسوله يأتيه فيبيع منه المأمور أو يقرضه أو كان المأمور في عيال الأمر كالزوج  
 يأمر الزوجة والزوجة تأمر زوجها وان لم يوجد شيء من هذه الاشياء الثلاثة لا يرجع عند  
 أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يرجع ثم عندهما هل يرجع المدفع على القابض بما دفع  
 ان قال له افض أو قال ادفع قضاء لا يرجع وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع وحمل على الأمر  
 بالايدي من كفالة عصام أمر رجلاً بان ينقده عنه فلا تأو ألف درهم أو قال انقده ألف درهم  
 له على أو قال ادفع اليه الذي على أو قال اعطه الذي له على أو قال اعطه ألف درهم  
 عني ألف درهم أو قال افضه ماله على أو قال افضه عني ففعل المأمور يرجع بها على الأمر  
 وقوله اعطه عني ألف درهم اقرا بان المال عليه ولو قال انقده ألف درهم على أني ضامن  
 بها أو على أني كفيل بها أو على أنها لك أو على أنها لك على أو قبلي فهو سواء وانقدها يرجع  
 بها على الأمر وكذلك لو نقدها مائة دينار أو باعه بها جارية أو عبداً أو دابة أو عرضاً أو قبضه  
 يرجع بها على الأمر ولو أمر خليطاً بالان ينقده فلا ناعنه ألف درهم جيدة فنقده ألفاً  
 نهرجة أو غنة لم يرجع على الأمر الا بمثل ما أعطى لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان  
 المأمور كفلاً لا يرجع بالف جيدة لانه يرجع بحكم ملكه ما في ذمة الأصيل هذه الجملة من  
 الفتاوى الصغرى وفي كفالة الاشياء من أقام بواجب عن غيره بأمره فانه يرجع عليه بما  
 دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته  
 أو بالاطعام عن كفارته أو باداء كفاة ماله أو بان يهب فلا ناعني وأصله في وكالة البرازية انتهى  
 لو أمر رجلاً بقضي من دينه ألفاً ففضي أكثر من ألفاً يرجع على الأمر بالف ويكون  
 متبرعاً في الزيادة من يبيع قاضي خان قال لا تخردفع الى زيد القاعلي أني ضامن بها وزيد  
 حاضر سمعه فدفعه فالألف قرض للدافع على الأمر وزيد وكيله بقبضه وقوله سمعه اذا الوكالة  
 لا تصح قبل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو أهلكه زيد يضمن ولو هلك في يده يهلك أمانته وكذا  
 لو قال اعطه ولو قال أقرضه على أني ضامن فهو قرض على زيد والا أمر ضامن قال خليطه

ادفع الى زيد ألفا ففعل ضمن الامر لازيد ~~عكس~~ أقرض فان الامر لا يضمن اذ موضع  
 الخلطة ان لا يقتضي ضمان التملك وضمان القرض ضمان التملك فيجب على القايض في أمره  
 لا يشتري له أسيرا فلو قال اشتريه لي أو قال من مالي ربحه والا الا ان يكون خليطا في منقبض  
 الحمام والطاحونة ليس بخليط هكذا عند بعض المشايخ اذا اخذوا اعطاء بينهم ما من أحد  
 الجانبين لا من كل جانب في الامر بالانفاق وأداء مخرج وصدقات واجبه لا يوجب الرجوع بلا  
 شرط الا رواية عن أبي يوسف من الامر بالانفاق وأداء الدين من الفصولين في قال لغيره ابن  
 داري أو اقض ديني أو انفق على أهلي أو في بناء قال عين الائمة الكرايسى لا يرجع ما لم يشترط  
 الرجوع من القنية في رجل وكله رجلا ن كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام كل  
 واحد منهما على حدة فاسلم لهما في عقدة جازوا ن خطا ثم أسلم كان السلم له ويكون ضامنا  
 بالخط في رجل دفع الى رجل دراهم فامر ان يسلم له في حنطة فاسلم الوكيل ان تصادقائه  
 فوى السلم انفسه كان السلم للوكيل ويضمن الدراهم للموكل ولو تكاذب الموكل والوكيل  
 في النية يحكم النقد ان تقدم من دراهم الموكل كان للموكل وان تقدم من دراهم نفسه كان له  
 وان تصادقائه لم تحضره النية قال أبو يوسف يحكم النقد وقال محمد يكون للوكيل وان وكل  
 رجلا بشراء شيء ثم تصادقائه لم تحضره النية اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هو على هذا  
 الخلاف وقال بعضهم يكون العقد للوكيل عند الكل في الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على  
 سوم الشراء فاداه للموكل فلم يرض وردها على الوكيل فهلكت قبل ان يردها على البائع  
 ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع ولا يرجع به على الموكل اذ لم يكن الموكل أمره بالاخذ على  
 سوم الشراء والامر بالشراء لا يكون أمر ابا لاخذ على سوم الشراء فان كان الامر بالاخذ  
 على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل كان للوكيل ان يرجع به على الموكل في رجل أمر  
 ببيعه ان يبيع الامتعة ويدفع الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن بتأخير  
 الاداء في رجل دفع الى رجل عشرين درهما يشتري لهما أضيحية فاشتري بخمسة وعشرين  
 لا يلزم الامر وان اشترى بتسعة عشر ما يساوي عشرين لزم الامر وان كان لا يساوي  
 لا يلزم من بيع قاضي خان في اذا دفع عبدا الى رب الدين وقال له به وخذ حقل أو دفع  
 اليه دنانير وقال اصرفها وخذ حقل منها وحقه في الدراهم فباع أو صرفى وقبض الدراهم  
 فهلكت في يده هلكت على المدينون ما لم يحدث الدائن فيها قبضا ويصير آخذها ولو قال له بيع  
 الدنانير بخقل ففعل يصير المقبوض مضمونا عليه لقبضه من الصغرى في وكله قبض  
 دينه وأمره ان لا يقبضه الا جميعا فقبض كله الا درهمه لم يجز قبضه على الامر ولطالبا ان  
 يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهمه مادون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض  
 شيئا دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء في وكله قبض الوديعة فقبض بعضها جاز فلأمره ان  
 لا يقبضها الا جميعا فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يهلك الاول  
 جاز القبض عن الموكل من الفصولين في الوكيل يصدق في براءته دون الرجوع فلو دفع اليه

ألفوا أمره أن يشتري به عبداً أو يزيد من عنده إلى خمسة أئة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه  
 الآخر فخالفاً ويقسم الثمن اثلاثاً للتعذر بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتعمامه في الجامع  
 ولا يحبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة إلا أن ضمن الوكيل بالشراءات  
 دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به إلا فيما إذا ادعى الدفع وصدة موكله وكذبه البائع  
 فلا رجوع المأمور بالشراء إذا خالف في الجنس نفذ عليه إلا في مسألة من يبيع الولو الجنية  
 الأسير المسلم في دار الحرب إذا أمر أنسابان يشتري بالف درهم بخلاف في الجنس فإنه يرجع  
 عليه بالالف الوكيل إذا سمى له الموكل غنفاً فاشترى بأكثر نفذ على الوكيل إلا الوكيل بشراء  
 الأسير فإنه إذا اشتراه بأكثر لم يمس المسمى ولو كرهه قبض دينه ملك قبض بعضه إلا إذا  
 نص على أن لا يقبض إلا الكل معاً كافي البرازية المأمور بالدفع إلى فلان إذا ادعاه وكذبه  
 فلان فالقول له في براءة نفسه إلا إذا كان غاصباً أو مدبوناً كافي منظومة ابن وهبان لا يصح  
 توكيل مجهول إلا لاسقاط عدم الرضا بالوكيل كما ينافي مسائل شتى من كتاب القضاء من  
 شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمدينه من جاءك بسلامة كذا أو من أخذ  
 أصبعك أو قال لك كذا فادفع إليه مالي عليه لم يصح لأنه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع إليه  
 كافي القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد  
 موت الموكل أنه كان قبضه في حياته ودفعه له فإنه لا يقبل قوله إلا بالبينة وإلا فيما إذا ادعى  
 بعد موت الموكل أنه اشترى لنفسه وكان الثمن منقوداً وفيما إذا قال بعد عزله لنفسه أمس  
 وكذبه الموكل وفيما إذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها وهلك  
 وكذبه الورثة في البيع فإنه لا يصدق أن كان المبيع قائماً بعينه بخلاف ما إذا كان منتهكاً  
 الكل من الولو الجنية وفي جامع الفصولين كاذب كراه في الأولى فلوقال كنت قبضته في حياة  
 الموكل ودفعته إليه لم يصدق وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة والعارية  
 كذلك ولم تنقبه لما فرق به الولو الجني بينهم بأن الوكيل بقبض الدين يريد إيجاب الضمان  
 على الميت إذا الدين تقضى بأمثاله بخلاف الوكيل بقبض العين لأنه يريد نفي الضمان  
 من نفسه انتهى الوكيل إذا جاز فعل الفضولي أو وكل به بلا إذن وتعميم وحضرة فإنه ينفذ  
 على الموكل لأن المقصود حضور رأيه هذه الجملة من قولنا الوكيل يصدق في برأته إلى هنا  
 من الاشتباه والوكيل البيع لو دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب الرجل  
 بالمبيع أو هلك عنده قبل لا يضمن الوكيل والصحيح أنه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع إليه  
 أميناً لم يضمن للرضا به عادة والوكيل البيع لو استأجر رجلاً ليعرضه والمسئلة بحالها لم يضمن  
 وقيل يضمن وهو المختار فن محجور كسب ما لا يشرى به برأ أمر رجلاً ليعرضه فباعه وسله  
 وغاب المشتري ولم يقد ر عليه ضمن الوكيل لو قال وكيل البيع دفعته من رجل لا أعرفه  
 وسلته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال له  
 ادفعها إلى من يصلحها فدفعتها ولم يعلم إلى من دفعها لم يضمن والوكيل البيع لو سافر عبداً أمر

يبيعه ضمن **❦** وكيل البيع لو خالف بان استعمله حتى صار ضامنا ثم عاد الى الوفاق يبرأ  
 كالمودع والوكالة باقية في بيعه من الفصولين **❦** الوكيل اذا قال بعته من رجل لا أعرفه  
 وسلمته اليه ولم أقدر عليه ضمن **❦** قال لا تسترني عبد فلان بعدي هذا ففعل يصير مشتريا  
 للموكل ويصير الموكل مستقرا لعبد الوكيل قال وينبغي ان يتم استقراؤه بعد العقد  
 والتسليم حتى لو هلك العبد في يد الوكيل قبل التسليم لا يضمن الموكل قيمة العبد له **❦** التوكيل  
 بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحته يكون شراء الوكيل كشراء  
 الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة **❦** دفع اليه درهم او قال اشترى  
 بنصفه لحما بنصفه خبز فاشترى بنصفه لحما وأخذ بالنصف فلو ساقا اشترى بها الخبز لم يجز وهو  
 للمشتري ويضمن النصف والسيل فيه ان يشتري اللحم والخبز من القصاب والخباز يدفع  
 الدرهم اليهما أو يشتري الخباز لحما بنصف درهم أو القصاب بنصف درهم خبزا ويبيعهما  
 اياه بدرهم كذا ذكر في تنبيه المحجب انه لا سبيل سوى هذا **❦** أمره بشراء عبد بعينه فاشترى  
 مع الخوذة ثم أقر العبد لادم بخلاف المضارب قال أبو يوسف الوكيل يبيع العبد اذا أجمد  
 وادعاه لنفسه ثم أقر بفاعه جازو برئ من الضمان وكذا المأمور بالهبة والا عتاق ولو باع  
 العبد أو أعتقه أو وهبه ثم أقر بعد البيع فعلى قياس مسألة الوكيل بشراء عبد بعينه يصح  
 ويلزم الا أمر **❦** الوكيل بالبيع وضع المتاع في مكانه ثم قام واستحفظ جاره وضاع الضمان  
 على الوكيل ان لم يكن المستحفظ في عينه ولا ضمان على الجار ان لم يضمنه ولم يقصر في  
 الحفظ جرت عادة حاكم الرستاق انهم يبعثون الكرايس الى من يبيعه لهم في البلد ويبعث  
 بأسمائها اليهم بيد من شاء ويراها أمينا فاذا بعث البائع عن الكرايس بيد شخص ظنه أمينا  
 وابتى ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أستاذنا  
 وبه أجب أننا وغيرى من القنية **❦** التوكيل بقبض الدين والعين صحيح ويبرأ المطلوب بالدفع  
 اليه فلو وكاه بقبض الدين بمحض من المطلوب يبرأ المطلوب بالدفع حتى يعلم العزل ولو وكاه  
 بغير محض منه لا يبرأ بالدفع بعد العزل قبل علم المطلوب به **❦** وتعليق الوكالة بالشرط جائز مثل  
 ان يقول اذا قدم فلان فانت وكيل في قبض ديني ولو قال أنت وكيل في قبض كل دين لي ولا  
 دين له يومئذ ثم حدثت عليك قبضه استعسانا **❦** أخذ الطالب كفيلا بالدين قبل الوكالة لم يكن  
 للوكيل القبض من الكفيل ولو أخذ الكفيل بعد الوكالة قبضه من الكفيل **❦** الوكيل  
 بقبض الدين لو أخذ كفيلا جاز قات وهذا مخالف لما مر عن الهداية انه لا يجوز فلا عبرة به  
 اذ قيل الحوالة لا تجوز **❦** الوكيل بقبض الدين من أبي الوكيل أو ابنه أو من مولاه أو عبده  
 المديون يقبل قوله في القبض والهلاك وقيل انه لا يصح توكيل المولى بقبض الدين عن  
 عبده **❦** اختلاف في الامر بالقول للادم **❦** لو قال الوكيل بالبيع بعته من هذا وقبضت الثمن  
 وهلك فصدقه المشتري جاز وان لم يصدقه لا يجوز ولومات الا **❦** قال ورمته لم تبعه وقال  
 الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن وهلك فصدقه المشتري ان كان المبيع قائما لم يصدق

الوكيل ويرد المبيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري وان كان مستهلكا يصدق الوكيل مع  
 عينه استحسانا **لو** هلك المال قبل الشراء ثم اشترى وقع الشراء للوكيل وان هلك بعد الشراء  
 يقع الشراء للموكل ويرجع بمثله على الآخر فان قبض وهلك ثانيا لم يرجع والمضارب يرجع  
 أبدا **لو** قال له اشترى بهذا الف ولم يدفعه اليه حتى هلك فاشترى الماء ورجاز على الآخر علم  
 بالهلاك أم لا **لو** وكله بتقاضي دينه فوكل غيره فقبض لا يبرأ المطلوب الا اذا كان الثاني من  
 عيال الاول من الوجيز **لو** الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض خلافا لفر والفتوى اليوم  
 على قول زفر اظهر الحيلانة للوكلاء وقد يوثق على الخصومة من لا يوثق على المال وتطهيره  
 الوكيل بالتقاضي على القبض على أصل الرواية والفتوى على أن لا يملك من الهداية  
**لو** وكل المريض رجلا يبيع هذا المال ثم مات فقال الوكيل بع واستوفيت الثمن ودفعته  
 الى الوارث أو قال ضاع الثمن يصدق ان كان المريض حيا وان كان ميتا لا يصدق ان كان  
 المبيع قائما يصدق ان كان مستهلكا ولو كان على المريض دين وهو حي لا يصدق وان  
 صدقه المريض وكذا في الاقرار من الوجيز **لو** وكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد مع  
 أبيه وجده ومن لا تقبل شهادته الا ان يبيعه باكثر من القيمة ذكره في المختار وقال لا يجوز  
 بيعه منهم بمثل القيمة الا من عبده أو مكاتبه والاجارة والصرف على هذا الاختلاف ولو  
 وكله يبيع عبده بالف فباعه بالفين فالان كله للموكل من الهداية **لو** قال لرجل اشتر عبد  
 فلان يتي ويملك فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتره يتي ويملك  
 فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر الاول نصفه وللآخر الثاني نصفه  
 ولا شيء للمشتري هذا اذا قبل الوكيل كالة بغير محضر من الاول وان قال له الثاني ذلك بمحضر من  
 الاول فان العبد يكون بين المأمور والآخر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولقيه ثالث وقال  
 اشتره يتي ويملك وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو للاول والثاني وليس  
 للثالث شيء كذا في الشريعة من قاضي خان **لو** رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل آخر  
 بقبضه منه واعلم انه عليه وصى فقبض الوكيل منه ألف درهم غلة وهو يعلم انها غلة لم يحز  
 ذلك على الآخر ولو ضاعت في يد الوكيل ضمنها الوكيل ولا يلزم الآخر شيء ولو قبضها وهو  
 لا يعلم انها غلة فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يرد هاو يأخذ وضعا فان ضاعت في يده  
 فكأنها ضاعت من يده الآخر ولا يرجع شيء في قياس قول أبي حنيفة من الخلاصة **لو** دفع  
 المديون الى الدائن عبدا وقال له به وخذ حقه من ثمنه أو دنانير وقال اصرفها وخذ حقه  
 منها وسقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهلكت هلكت على المديون مالم يحدث  
 الدائن فيها قبضا ومثله لو قال له به بحقه أو قال بع الدنانير بحقه ففعل بصير المقبوض مضونا  
 عليه لقبضه **لو** قال لا تسر أقرض فلانا ألف درهم فاقترضه لا يضمن الآخر شيئا سواء كان  
 خليطه أو لم يكن ولو أمره الموهوب له ان يعوض الواهب من مال نفسه ففعل لا يرجع على  
 الآخر الا اذا شرط الرجوع وكذا لو قال كفر عن عيني بطعامك أو أدر كاهة مالي بثلث أو أبيع



فني رب لا بمالك أو أهني عني عدا من ظاهري وعن أبي يوسف ان المأمور يرجع على  
 الآخر في هذه المسائل وقدم نحوها عن قريب ❀ وكله وكالة عامة على ان يقوم بأمره  
 وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً لا تفارق بل أطلق له ثم مات الموكل فطالبته الورثة  
 ببيان ما أنفق ومصرفه فإذا كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان  
 جهات الانفاق قال عين الأئمة الكرايسى ان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان  
 أراد الرجوع فلا بد من البينة ❀ دفع اليه قدر المبلغ الى فلان من الزكاة فدفعه الى آخر  
 فدفعه الاخر الى ذلك الفقهير أجزاءه وخرج الوكيل عن الضمان ولو دفع اليه عدليات  
 وأمره بان يتصدق على كل فقير بربع عدليات فتصدق على كل فقير بعدلين فهو ضامن  
 ❀ دفع اليه ديناراً ليتصدق به على فقير غير معين فدفعه الى آخر وأمره ان يتصدق به  
 فتصدق على فقير غير معين فان كان بحضور الاول وعلمه يجوز ولو أمره ان يتصدق به على  
 فقير معين فدفعه الى فقير آخر لا يضمن وفي الزكاة يضمن وله التعيين من القنية ❀ وكله بقبض  
 الوديعة في اليوم فله قبضها غداً ولو وكله بقبضها غداً الا يملك قبضها اليوم اذ ذكر اليوم للتجديد  
 فكانه قال أنت وكيل به الساعة فإذا ثبت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة  
 الغد وكالة اليوم لاصري بمحاول لا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعدها أو قال  
 اقبضه بمحض من فلان فقبضه بغيبته جاز أو قال اقبضه بشهود فله قبضه بدونه بخلاف قوله  
 لا تقبضه الا بمحض من فلان حيث لا يملك قبضه بدونه اذ نهى عن قبضه واستثنى قبضا  
 بمحض منته ❀ قبض دينه بوكالة فهو وديعة عند الكل فلو سافر به او خلفه في أهله أو وضعه عند  
 من في عياله تكدام أو غيره لا يضمن ولو أودعه غيره ضمن ❀ الوكيل بقبض وديعة وعارية  
 ينزل بموت موكله فلو قال قبضته في حياة موكله ودفعته اليه صدق ❀ الوكيل بقبض الثمن  
 أو الاجرة ولو ركل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز اذ حق القبض للوكيل فله تفويضه الى  
 غيره لكن الوكيل يضمن للآخر لو هلك في يد وكيله قبل أن يصل الى الوكيل الاول كقبضه  
 بنفسه ثم دفعه الى من ليس في عياله ❀ وكيل قبض الدين لو قال قبضته فتلف أو دفعته الى ربه  
 برئ الغريم بخلاف ما لو أقر بقبض الطالب ❀ وكيل البيع لو أقر بقبض موكله الثمن يبرأ  
 المشتري كما لو أقر بقبض نفسه والفرق ان وكيل البيع أصيل في قبض الثمن لعود الحقوق  
 اليه كما تقرر في محله فله أن يوكل غيره بقبض عنه كما هو فكان مقرامه له تسليطه فصع بخلاف  
 وكيل القبض اذ ليس له التوكيل فكان مقرامه ليس له تسليطه فلغنا ❀ وكيل قبض الوديعة  
 قال له المودع دفعته اليك والوكيل يشكر صدق المودع في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام  
 الضمان على الوكيل ❀ وكيل بمضمومة أو قبض دين قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت  
 الى الموكل صح اقراره في المسئلةين جميعاً ولو أقر في مجلس القضاء بقبض موكله وموكله قد  
 استثنى اقراره لم يجز اقراره ❀ وكله بايداع قنه زيد افعاله له أو دعت فلان هذا فقيهه ثم  
 رده على الوكيل فلما لا أن يضمن أيها شاء اذ لم يؤمر بالرد فيصير كرده الى أجنبي قبل هذا

على اختلاف مودع المودع ببرأ القابض عند أبي حنيفة وقيل هذا على الوفاق اذا رد فسخ  
وهو لا عليك فلو قال الوكيل أمرت فلان أن تستخدمه أو تدفعه الى فلان فقبل فذلك القن  
ببرأ الوكيل ولو كذب وضمن المودع وانما ببرأ الوكيل لانه مشير فان قيل هلا ضمن بالغرور  
قلنا الغرور انما يتمكن في العقد ولا عقد بينهم ما حتى يصير مغرورا من جهته ❀ وكله بقبض  
بره على آخر قبضه فوجد به هيبا فرد جازا ذنبتين انه ما قبض حقه ولو لا عيب فاستأجر لعله  
الى بيت الاثر فلو في المصر لزم الاثر كراؤه استخسا نا اذا اظهر في المصر ان الاثر بالقبض  
أثر بالحل اليه والمؤنة في خارج المصر كثيرة فلا يكون الاثر بقبضه أثر بالجملة اليه فلا يكون  
الكراه على الاثر فيكون متبرعا وعلى هذا القياس لو وكله بقبض رقيق أو دراب فأنفق  
للمرعى والكسوة وطعامهم كان متبرعا ❀ وكله بقبض الدين لو وهب الدين من القريم أو أبراه  
أو آخره أو أخذ به رهنا لم يجوز لانه تصرف غير ما أمر به ولا يصل ان وكيل القبض اغتياث  
القبض على وجه لا يكون للموكل ان يمنع عنه وذلك بان يقبض جنس الحق بصفته أو وجود  
منه وأما كل مال للموكل ان يمنع منه اذا عرضه عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كما تبدل  
وشراء بين ❀ قال رجل حررقني أو دبره أو كاتبه أو هبه من زيد أو بعه منه أو طلق امرأتى  
أو ادفع هذا الثوب الى فلان فقبضه وغاب موكله لا يجبر الوكيل على شيء من ذلك الا في دفع  
الثوب اليه قال أبو الليث لا احتمال ان الثوب له فيجب دفعه اليه ❀ وكل القاصب أو المستعير  
رجلا برد المأخوذ على مالكه حيث استعاره أو غصبه فيه وغاب موكله لا يجبر وكبسه على  
حله وانما عليه دفعه حيث وجده ❀ وفي الايضاح زب المتاع لو أخذ من القاصب أو المستعير  
كفيل برده يصح ويجبر على الرد كالاصيل واذا رد رجس على الاصيل باجر عمله اذ الكفيل  
يرجع على الاصيل بمثل ما أدى وبمثل آخر عمله ولو أخذ وكبلا بذلك لا كفيل فانه يدفعه حيث  
وجده ولا يجبر على حمله اليه لانه متبرع فلا يجبر على تسليم المتبرع به بخلاف الكفيل اذ  
الترم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وانما وعده فهو متبرع فلا يجبر على التبرع فان الوكيل  
بالبيع لا يجبر على البيع وكذا المأمور بآداء الدين من مال نفسه لا يجبر وخير وكذلك الوكيل  
بالانفاق لا يجبر خزانه ❀ باع مالا بوكالة في بلد نسيته لا يجبر الوكيل على الخروج الى ذلك  
البلد ليقضى الثمن بل يجبر على أن يوكل المسالك اما بشم ودي يخرجون الى ذلك البلد أو بتكليف  
القاضي الى قاضي تلك البلدة ❀ ولو وكله وكالة عامة وكتب في آخره انه يخصم ويخصم ثم ان  
جماعة برهنوا ان لهم على موكله مالا لا يحبس به وكيلة اذ لم تنتظم هذه الوكالة الا بالآداء أو  
بالضمان قاضي خان ❀ وكل رجلا بقبض كل حق له عند الناس ومهمهم وعليهم وفي أيديهم  
ويحبس من يرى حبسه وتخلية عنه لو رأى ذلك وكتب في آخره انه يخصم ويخصم ثم ان  
قوم برهنوا ان لهم على موكله مالا فلا يحبس به وكبسه لانه جزء الظلم ولم يظلم اذ ليس في هذه  
الشهادة أمر بآداء المال ولا ضمان الوكيل عن أمره فاذا لم يأمر ولم يضمن لم يجب عليه  
الآداء من مال موكله فلم يظلم بامتناعه عن الآداء قال فهذه المسئلة تدل على ان المأمور بآداء

الدين من مال امره يجبر على قضا دينه **❦** وفيه أيضا كثرى جبالا وحل عليه امر الجبال  
 بدفع الحل الى وكيله ببيع وقبض كرائه منه فجاء به اليه فقبل الوكيل الحل وأدى بعض  
 الكراء لا البعض **❦** قالوا لولا ذلك دين على الوكيل وهو مقر به بأمره يجبر على بقية كرائه  
 ولو انكر الامر فلجبال تحليفه ما يعلم ان المالك امره بقبضه ولو لم يكن للمالك دين على  
 وكيله لا يجبر قال رحمه الله وهذا دل على ان الوكيل باء الدين من مال موكله لا يجبر على  
 أداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله وكانت واقعة الفتوى هذه الجملة من قولنا وكله  
 بقبض الوديعة في اليوم الى هنا من الفصولين **❦** وفي الاشياء لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن  
 فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الحل  
 اليه والمقصوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما  
 اذا وكله بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل  
 بالاعناق والتدبير والكتابة والهمة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضا دين فلان اذا  
 غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحبل الموكل ولا يجبس الوكيل  
 بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا اذا ضمن انتهى **❦** رجل دفع الى رجل شيئا لبيعه  
 ويدفع غنمه الى زيد فجاء صاحب المال بطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البائع الى الثمن  
 فقال البائع دفعت اليه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بائعا بلا أجر  
 كان القول قوله ولا ضمان عليه وان كان بائعا باجر فكذلك في قول أبي حنيفة لان عنده  
 الاجبر المشترك أمين فكذلك الثمن ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون حجة عليه  
**❦** رجل غاب وأمر نليذه ان يبيع السلعة ويسلم غنمها الى فلان قباع وأمسك الثمن عنده حتى  
 هلك لا يضمن **❦** الوكيل بالبيع اذا باع وسلم المبيع قبل قبض الثمن لا يضمن وان قال له الموكل  
 لا تدفع العبد قبل قبض الثمن لانه من حقوق العقد **❦** الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى  
 المستام ليندب به الى بيته ويعرضه على أهله فضاع في يده لا يضمن استحسانا وفي القياس  
 يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى من يدوع الخلاصة **❦** الوكيل بالبيع اذا استأجر  
 رجلا يعرض العين على من كان أهلا أو على من أحب فغاب الاجير أو ضاع في يد الاجير  
 لا يضمن هو المختار **❦** العبد المحجور اذا كسب مالا واشترى به وقر حنطة وأمر اناسا ببيعها  
 قباعه وغاب المشتري ولم يقدر عليه ضمن الوكيل لان كسب العبد لولاه وأمر المحجور باطل  
 فقد قبض هو مال مولاه بغير اذنه ولو طلب العبد الضمان له ذلك ووجب عليه تسليمه  
 كغاصب الغاصب ببرأ بده الى الغاصب **❦** رجل دفع الى رجل قمعة وقال له ادفعها الى  
 فلان ليصلها ثم نسي المأمور ولا يدري الى من دفعها لا يضمن كماله ووضعها في داره ونسيها  
 رجل دفع الى آخر ألف درهم ليشتري له ثوبا من نوعه فاشترى ببعضه وانفق البعض في  
 الحل والكره لا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله صار متطوعا **❦** وكل رجل لا يشترى  
 كحنطة من الفرات فاشترى فاستأجر بغير الخملة فالكراء على الاثم استحسانا ولو أمره

بالشراء في السوق فاستأجر من يحمي له فهو متطوع من الخلاصة ﴿١﴾ دفع الى رجل بعيرا  
 يؤجره ويأخذ من أجره شيئا وأخذته فعصى البعير عنده فباعه وأخذ بالثمن شيئا فهلك في  
 الطريق ان كان لا يقدر على رده أعصى ولا حكمة لا يضمن وان كان يقدر على رده أو يجد  
 حاكما يرفع اليه فلم يفعل ضمن قيمته ﴿٢﴾ أمره ان يكثرى حمارا الى كذا ففعل فادخل الكسرى  
 في الرباط بعد ما فرغ فسرق من الرباط لا يضمن من اجارات البرازية ﴿٣﴾ الوكيل بالبيع في بلد  
 آخر ويحمل الدراهم اليه ان باع وحمل الدراهم من تلك البلدة وجعلها في بردة الحمار ونزل  
 في رباط القافلة فسرق الحمار مع البردة والدراهم وقد جعل بغير أجر قال لا يضمن من يدوع  
 الخلاصة ﴿٤﴾ الوكيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان  
 القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل من اضافة الحادث  
 الى اقرب أوقاته من الاشياء ويصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان  
 الوكيل في المبيع المشتري في الثمن كذا في الاشياء مما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل  
 بقبض الدين ﴿٥﴾ الوكيل يرجع بضمن الاستحقاق على الموكل كذا في الوكيل من الاستحقاق  
 وكل رجل لا يستأجر له دارا معينة فاستأجر وقبضها ومنعها من الآخر أو لاحق مضت  
 المدة فالاجر على الوكيل لانه أصيل في الحقوق ويرجع الوكيل بالاجر على الآخر لانه في  
 القبض نائب عن الموكل في حق ملك المنفعة فصار قابضه حكما فان شرط الوكيل تجميل  
 الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلبها الآخر منه يرجع الوكيل بالاجر عليه لان  
 الآخر صار قابضا بقبضه مالم يظهر المنع ولو طلبها فأنى حتى تجمل لا يرجع به على الآخر لانه  
 لم يحبس الدار من الآخر وليس له حق الحبس خرجت يد الوكيل من أن تكون بدنياسة فلم  
 يصير الموكل قابضا حكما ولم تصر المناقعة حادثة في يد الموكل كذا في آخر الاجارة من الدرر  
 والغرف نقلا عن الكافي ﴿٦﴾ لا يضمن الوكيل في الاجارة انفسه ووجب أجر المثل على  
 المستأجر هذه في الاجارة من الخلاصة وفيها أيضا أمر رجلا أن يؤجر داره وأرضه باجر  
 ومبى الفعل ثم ان المؤجر يعنى الوكيل ناقص الاجارة جازت المناقصة ولا ضمان على المؤجر  
 لان رب الدار لم يملك شيئا هذا اذا كانت الاجرة دينافان أجرها بشئ بعينه وعجل ذلك فرب  
 الدار صار مالك ذلك الشئ فلا تجوز مناقصته على رب الدار انتهى

### ﴿الباب العشرون في مسائل الكفالة﴾

لا تصح الكفالة الا من يملك التبرع فلا تصح من سبي ولا عبد ومحجور ولا مكاتب ولا من  
 المريض الا من التثت ذكره ابن الهائم وهى ضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والمضنون  
 بالكفالة بالنفس احضار المكفول به وتنهقه اذا قال تكفلت بنفس فلان أو برفقه أو بروحه  
 أو بجسده أو برأسه وكذا ببدنه وكذا اذا قال بنصفه أو بثلثه أو بجزء منه بخلاف ما اذا  
 قال تكفلت بيد فلان أو برجله وكذا اذا قال ضمنته أو قال على تنهقه وكذا اذا قال انا زعيم

به أو قبيل بخلاف أناضامن يعرفه فان شرط في الكفالة بالنفس تسليم المكفول به في وقت معين لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت فان احضره والاحبسه الحاكم ولكن لا يجنبه أول مرة لعله مادري بماذا يدعي ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه فان مضت ولم يحضره حبسه الحاكم من الهداية **❦** وان غاب المكفول بنفسه ولم يعلم مكانه لا يطالب الكفيل كما في التكنز **❦** ولو تكفل برجل الى شهر او الى ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك جاز ولكنه انما يطالب الكفيل بعد مضي الشهر والايام الثلاثة ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية وظاهر مذهب أصحابنا ان الكفالة اذا حصلت الى أجل فانما يصير الكفيل كفيلًا بعد مضي الاجل واپس معناه انه ليس بكفيل للحال ألا يرى انه لو سلم المكفول به للحال يجبر الطالب على القبول ولكن ذكر الشهر تأجيل للتكفل حتى لا يطالب للحال وعند أبي يوسف انه يطالب للحال واذا مضى الاجل يبرأ الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وقال القاضي أبو علي النسفي وقول أبي يوسف أشبه به عرف الناس وذكر القاضي خان في فتاواه ان الشيخ محمد بن الفضل كان يفتي بقول أبي يوسف **❦** ولو كفل بنفس رجل الى شهر على انه برئ بعد الشهر فهو كما قال ولو كفل بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمضي الشهر لا خلاف كذا في مشتمل الهداية عن العمادية **❦** وفي الاشباه من الفصولين الكفيل بالنفس يطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على انه برئ بعده لم يصير كفيلًا أصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة لا تلتزم انتهى **❦** واذا أحضر الكفيل المكفول بنفسه وسلمه في مكان بقدر المكفول له ان يخصمه فيه مشل ان يكون في مصر برئ من كفالاته فاذا كفل له على ان يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ وقيل في زماننا لا يبرأ وان سلمه في بربه لا يبرأ وكذا اذا سلمه في سواد ولو سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برئ عند أبي حنيفة وعندهما لا يبرأ **❦** واذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس من الكفالة وكذا اذا مات الكفيل ولو مات المكفول له فلو وصى ان يطالب الكفيل ولو لم يكن فلوارثه **❦** ومن كفل بنفس آخر ولم يقل اذا دفعت اليك فانما برئ فدفعه اليه فهو برئ ولا يشترط قبول الطالب التسليم كما في قضاء الدين **❦** ولو سلم المكفول بنفسه من كفالاته صح وكذا اذا سلمه اليه وكيل الكفيل أو رسوله فان تكفل بنفسه على انه لو لم يوف به الى وقت كذا فهو ضامن لماعليه وهو الف فلم يحضره الى ذلك الوقت لزمه ضمان المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس **❦** ومن كفل بنفس رجل وقال ان لم يوافق به غدا فعليه المال فان مات المكفول عنه ضمن المال من الهداية **❦** ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوافق به غدا فانا كفيل بنفسه عمرو وهو مديون آخر للطالب أو فعلى ألف مطلقاً بطل محمد الثانية وقال كلاهما صحيح ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم أوافق به غدا فانا كفيل بمالك على عمرو وبطل محمد الثانية وقالهما صحيحان ويلزمه ما على عمرو ان لم يوافق يزيد ذكره في شرحه ولو قال ان لم أوافق به غدا فانا كفيل بمالك على هذا المطلوب بعينه يصح

اجبا عاذ كره في الحقائق قال في الخلاصة رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه ألف درهم ولم يقل الا الف الذي عليه قضى غدا ولم يوف به وفلان يقول لشيء على والطالب يدعي ألف درهم والكفيل يشكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ألف درهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا شيء عليه ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف فالمال الذي للطالب على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله الاول وههنا ثلاث مسائل احدها ان يكون الطالب والمطلوب واحد في الكفالتين وانه جائز استحسانا والثانية ان يكون الطالب مختلفا وبطل الكفالة بالمال سواء كان المطلوب واحدا أو اثنين وان كان الطالب واحدا والمطلوب اثنين فهو المختلف انتهى ومن ادعى على آخر مائة دينار وبينهما أول وبينهما حتى تكفل بنفسه رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة فلم يوف به غدا فعليه المائة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ان لم يبينما حتى تكفل ثم ادعى بعد ذلك لم يمتنع الى دعواه ذكره في الهداية ولو صالح من كفالتيه بالنفس على عوض بطل الكفالة ولا يجب المال في روايه وفي أخرى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال هذه في شعبة الهداية رجل قال لا آخر ان لم يعط فلان مائة فانما من بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي على الاصل فان تقاضاه فقال لا أعطيك لزم الكفيل ولو مات المطلوب قبل ان يتقاضى أولم يمت لكنه قال أنا أعطيك ان أعطاه مكانه أو ذهب الى السوق فاعطاه أو قال اذهب الى منزلي حتى أعطيك مائة فاعطاه فهو جائز فان طال ذلك ولم يعطه من يوم لزم الكفيل المال قال لا خرضمت مالك على فلان أن أقضه منه وأدفعه اليك قال هذا ليس على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه لو قال لا آخر (٣) هرچه ترا بر فلان بشكند فهو على لا تصح هذه الكفالة وقال القاضي الامام تصح ان قال على لك رجل كفل لرجل عن رجل بمال على ان يكفل عنه فلان بكذا من المال فلم يكفل فلان فالكفالة لازمة وليس له خيار في ترك الكفالة كفل على انه بالخيار عشرة أيام صح بخلاف البيع عند أبي حنيفة لان مبنى الكفالة على التوسعة قال لا آخر ما أقر به لك فلان فهو على ضمان الكفيل ثم أقر به فلان فالمال لازم في ترك الكفيل وكذا في ضمان الدرك من الخلاصة كفل بنفسه على انه متى طال به سلمه والا فهو ضامن بدينه فمات المطلوب فطالبه الطالب فجعل لا روايه فيه وينبغي ان يبرأ اذا المطالبة به سد موته لا تصح فلم يوجد الا شرط فلا كفالة بالمال ولو قال لولم يعط فلان مائة فانما من فاعطاه المال لو تقاضاه أو مات فلان قبل تقاضيه ولو كفل بنفسه فاقترط عليه أن لا يحق له على المطلوب فله أخذ كفيه بنفسه ولو قال (٤) بذيرتم فلا تراكه فردا بتوسليم كنتم هذه كفالة مطلقة اذ قوله (٥) بذيرتم فلا ترا كفالة تامة

(٣) كل شيء كسر لك على فلان (٤) قبلت فلانا أني اسلمه لك غدا (٥) قبلت فلانا



وقوله (٦) فردا تساميم كنتم لم يدخل في الكفالة بخلاف كقلت بنفس فلان غدا كسذا في  
العدة فعلى قياس هذه المسئلة لوقال (٧) بذيرقم من فلانرا كهركاه كدطلب كنى  
بتو تساميم كنتم يكون كفالة مطلقة حتى لو سلمه قبل ان يطالبه يبرأ ولو قال (٨) هرگاه  
طلب كنى فلانرا من أورا بذيرقم قبل ينبغي ان لا يصير كفيلا قبل طلبه منه ۞ ولو كفل  
بنفسه وسلمه الى طالبه وبرئ فلازم الطالب المطالب فقال الكفيل دعه وأنا على كفالتى  
(٩) بما نش من برهما ن بذيرقنارى أم ففعل فهو كفيل بنفسه استحسانا لقبول منه وهو  
ترك ملازمته فلو لم يترك ينبغي ان لا يكون كفيلا اذ لا تصح الكفالة بلا قبول الطالب ولو قال  
دخل سبيله على ان أوفيك به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولو قال على ان أوفيك به أو آتيت  
به فهو كفيل فعلى هذا لوقال (١٠) بذيرقم كه فلانرا بتورسانم أو قال أوردن فلان بنزدك  
نور بر من فهو كفيل لا بقوله (١١) اشناست ولو قال (١٢) اشناي فلان بر من قبل  
كفيل وقيل لا من الفصولين وفي الصغرى لوقال (١٣) فلان اشناست أو اشناي منست  
فهو كفيل بالنفس عرفا واذا قال لا سخر (١٤) اشناي فلان بر من قال أبو جعفر الهندواي  
يصير كفيلا ذكره في الوجيز ۞ وفي الخلاصة لوقال أنا ضامن لان أدلك عليه أولان أدل على  
نفسه لا يكون كفالة ولو قال أنا ضامن اتعريفه أو على تعريفه ففيه اختلاف المشايخ ۞ وفي  
النوازل عن نصير قال سأل ابن محمد بن الحسن أبو سليمان الجرجاني عن رجل قال أنا ضامن  
لمعرفة فلان قال أبو سليمان أما في قول أبي حنيفة وأبي بكر لا يلزمه شيء فاما أبو يوسف فقال  
هذا على معاملة الناس وعرفهم قال الفقيه أبو الليث هذا القول عن أبي يوسف غير مشهور  
والظاهر ما روى عن أبي حنيفة ومحمد قلت ربه يفتى انتهى ۞ قال لا سخر تكفل غنى بما على  
من الدين فقال فلان كم وكتب في القبالة تكفالت فلان بن فلان هذا القدر المذكور في  
هذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس للدائن ان يطالبه بها ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الدائن  
الخط ولو أشهد على نفسه في الصورة الأولى يصح أيضا برهان الدين الصدور كتبه الكفالة  
في الخط بهذا مطلب الدائن كفالة وان لم يتلفظ بها وكذا قوله أنا في عهدة ماعلى فلان  
كفالة من الغيبة وغيره وكذا (١٥) عهدة ابن بر من ليس بكفالة زيرا كه عهدة جيزي  
معلوم ليست ومبنى ان كفالة في ذكره في الفصولين ۞ اذا كفل بنفس رجل ثم ان المكفول  
عنه سلم نفسه الى المكفول له وقال هذا تساميم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا لو سلم رجل

(٦) سلم غدا (٧) قبلت فلانا متى طلبته سلمه لك (٨) متى طلبت فلانا فانا قبلته  
(٩) دخل سبيله وأنا على ذلك الكفالة (١٠) قبلت على أني آتيتك بفلان أو قال احضار  
فلان عندك على (١١) معروف (١٢) معرفة فلان على (١٣) فلان معروف أو قال  
أنا أعرفه (١٤) معرفة فلان على (١٥) عهدة هذا على ليس بكفالة لانه ليس عهدة شيء  
معلوم ومبنى هذا ليس على الكفالة

عن الكفيل بان أتاب الكفيل غيره متاب نفسه في تسليم نفسه المكفول عنه وان لم يقل  
عن الكفيل لا يبرأ ولو سلم أجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ  
الكفيل والا فلا القاضي أو رسوله اذا أخذ كفيلاً من المدعي عليه بنفسه بامر المدعي  
أو بلا امره فالكفيل اذا سلم الى القاضي أو الى رسوله برئ وان سلم الى المدعي لا هذا اذا لم  
يصف الكفالة الى المدعي بان قال القاضي أو رسوله للمدعي عليه أعط كفيلاً بنفسك ولم يقل  
للتابع فترجع الحقوق الى القاضي أو الى رسوله الذي أخذ الكفيل حتى لو سلم اليه يبرأ ولو  
سلم الى المدعي لا يبرأ ولو أضاف الى المدعي بان قال أعط كفيلاً بنفسك للتابع كان الجواب  
على العكس اذا وكل رجلاً يأخذ كفيلاً عن فلان جازوا اذا أخذ فهو على وجهين أحدهما  
ان أضاف الى نفسه بان قال كفلت عن فلان لي والثاني اذا أضاف الى الموكل ولا يخفى ان  
يسلم الكفيل المكفول عنه الى المكفول له أو الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برئ سواء  
كان اضافته الى الموكل أو الى نفسه اما اذا سلمه الى الوكيل فان أضاف الى نفسه برئ لان  
حقوق العقد ترجع اليه وان كان أضاف الى الموكل لا يبرأ لانه رسول الله اذا ضمن لا يبرأ  
بنفسه فحبس المطالب في السجن فأتى به الذي ضمنه الى مجلس القاضي فدفعه اليه قال محمد  
لا يبرأ لانه في السجن وان كفل بنفسه رجل وهو محبوس في السجن ثم خلى عنه ثم حبس ثانياً  
فدفعه اليه قال ان كان الحبس الثاني في أمر من أمور التجارة أو نحوها فله ان يدفع اليه في  
الحبس وان كان في شيء آخر من أمور السلطان لا يبرأ من الصغرى وتجوز الكفالة بالمال  
مهما كان المال المكفول به أرجمه ولا اذا كان ديناً صحيحاً مثل ان يقول تكفلت عنه  
بالف أو بمالك عليه أو بمائدين في هذا البيع والمكفول له بالخيار ان شاء طالب الاصيل  
وان شاء طالب كفيله الا اذا كان شرط براءة الاصيل حينئذ تنعقد حواله كما ان الحواله بشرط  
ان لا يبرأهما التحيل تكون كفالة ولو طالب أحدهما له ان يطالب الآخر وله ان يطالبهما  
بخلاف المال اذا اختار تضمين أحد الفاضلين من الهداية وفي الاشياء لا تصح الكفالة  
الا بدين صحيح وهو لا يستقط الا بالاداء أو البراء فلا تصح بغيره كبديل الكتابة فانه يسقط  
بالتجيز قلت الا في مسئلة لم أر من أوضحها قالوا وكفيل بالنفقة المقررة الماضية صححت مع  
انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر  
كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة انتهى وتصح الكفالة  
بمال لو اعتق عبده عليه لانه بالقبول صار حراً مديوناً هذه في باب العتق على جعل من  
الهداية وبديل السعاية كمال الكتابة عند أبي حنيفة لانه كما كان عبده فلا تصح الكفالة  
به ذكره في الهداية ويرجع الكفيل بمال الكتابة بما أدى لانها لم تصح ذكره في الفصولين  
ولو تبرع باده بدل الكتابة صح ولم يرجع بها ذكره في الصغرى ويرجع الكفيل بما أدى بحكم  
كفالة فاسدة والكفالة بالامانات باطلة كذا في الاشياء من أحكام العقود رجل قال للمودع  
ان اتف المودع وديعتك أو بحمد فاناض من لك صح ولو قال ان قتلت ابنك فلان خطأ

فاناضامن الدين صح بخلاف قوله ان اكلت السبع اوقال ان غصب فلان مالك اواحد من هؤلاء القوم فاناضامن لك صح ولو نعم فقال ان غصبك انسان شيئا فاناله ضامن لك لا تصح من الخلاصة ولو قال ما غصبك فلان فاناضامن فشرط القبول في الحال استقرضه فامتنع فقال بل اقرضه فانابه ضامن فاقرضه في الحال ولم يقبل ضمانه ضمر بحاص الضمان من القنية وجهالة المكفول عنه في الكفالة المضافة كقوله ان غصبك انسان شيئا فانا كفيل تمتع جوازها في الكفالة المرسلة ولو قال لغيره اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فاناضامن فاخذ مالكه صح الضمان والمضمون عنه مجهول ولو قال ما ذاب لك على الناس اوعلى احد من الناس فعلى لا يصح لجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب للناس اولاحد من الناس عليك فعلى لا يصح لمجهول المضمون له وكذا ان استهلك مالك احدى ولو قال لو غصب مالك فلان اواحد من هؤلاء القوم فاناضامن يصح ولو ضمن خراجيه وفوائبه وقسمته جاز من الفصولين اذا قال الرجل لغيره ادفع الى فلان الف درهم على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر سمع فهذا استقراض من الآخر والقابض وكيل بالقبض فان استهلك القابض ضمن وان هلك في يده يهلك امانته وكذا لو قال له اعطه الف على اني ضامن لك به ولو قال اقرضه الف على اني ضامن لك به والمدفوع اليه حاضر فقال نعم فدفعت فهو قرض على القابض والآخر ضامن ولو قال ادفع الى فلان ألفا او اعطه الف على اني ضامن عنه فهو قرض للدافع على القابض والآخر ضامن ولو قال القابض اعطني الف على ان فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض والآخر ضامن رجل قال لا تسرب لفلان ألفا واتصدق عليه بالف درهم على اني ضامن له ففعل وقبضه فلان فهو جائز وصار الآخر مستقرضا وصار كأنه قال اقرضني الف او كن وكيلي بالهبة من فلان والصدقة فان دفعها اليه تكون ديننا على الآخر وليس للدافع على القابض شيء فان غاب الموهوب له واقام المأمور بالهبة على ما قال قبلت بينتته وان كان القابض غائبا وكذا لو لم يقل له فلان الف درهم على اني ضامن لك لكنه قال ادفع الى فلان الف درهم على ان ترجع على وكذا لو قال الموهوب له هب لي الف على ان فلانا ضامن فقال فلان نعم فالالف قرض على الذي قال نعم لان قوله نعم بمنزلة قوله هب له الف على اني ضامن ولو لم يضمن ولم يشرط الرجوع بل قال هب لفلان الف درهم او هب عني فهو هب لم يرجع عليه والزكاة والكفارة والصدقات والنفقات والخراج كصدقة التطوع في ظاهرها الرواية وشرط الضمان او شرط الرجوع وفي الامر بقضاء الدين لا حاجة الى اشتراط الضمان وفي كتاب الملقب بطلامام السر خسي اذا قال لغيره اتفق على فانفق رجعت على الآخر وان لم يشرط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدرا الشهبدي فتاواه وقال بجرح الامر بالانفاق بوجوب الرجوع لو قال لا تسر اتفق على اولادي فانفق له الرجوع وان لم يشرط الرجوع ثم الامر بقضاء الدين لو قال ادفع الى فلان الف درهم قضا ولم يقل عني اوقال اقض فلانا ألف درهم ولم يقل عني ولا قال على اني ضامن فدفعت المأمور شرين الا آخر

أو خليفته ونفسه به أن يكون المأمور في السوق بينهما أخذوا عطاء ومواضعة على أنه متى جاء  
 رسوله أو وكيله يبيع أو يفرض منه فإنه يرجع على الأمر بالاجتماع وكذلك لو كان الأمر في  
 عيال المأمور وإن لم يوجد واحد من هذه الأشياء الثلاثة لا يرجع عليه وعند أبي يوسف  
 يرجع وهذا إذا لم يقل اقض عني فإن قال ثبت له حق الرجوع على الأمر بالاجتماع **في** السلطان  
 إذا صادر رجلاً فقال المطلوب لرجل ادفع اليه أو إلى أعماله شيءاً عن جبايتي فدفع باهره قال  
 الإمام السرخسي والإمام البزدوي يرجع على الأمر بما دفع بدون شرط الرجوع والضمان  
 كالأمر بقضاء الدين وقالوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية وأصل هذا مفاداة الأسير  
 وقال حاميه المشايخ لا يرجع بدون شرط الرجوع والضمان فلو قال المأمور قضيت لفلان  
 وفلان غائب وانكر الأمر دفعه إليه والدين فأقام الدافع البينة على الدين والقضاء يقبل  
 بينته ويقضى على الأمر للمأمور وإن كان الأمر غائباً فلو قضى عليه ثم حضر الغائب  
 يرجع على الأمر بدينه ولو امتنع عليه بمجوده عن قضاء الدين ليس له ذلك ألا يرى أن  
 رجلاً في يده عبد فقال لا تخران هذا العبد لفلان أشتره لي منه بألف درهم واتخذ الثمن  
 فجاء المأمور بعد ذلك فقال قد فعلت فجاءه وهو قائم المأمور بالبينة على ذلك فإن القاضي  
 يقضى بالبيع وإن كان البائع غائباً فإن حضر الغائب وحده لا يلتفت إلى مجوده لأن الحاضر  
 صار خصماً عنه لتعلق حقه به ولو أن الأمر بقضاء الدين أقر أنه قد قضى الدين لكنه قال  
 لا ادفع البتة مخافة أن يحضر الغائب فيجحد ليس له ذلك ولو دفع إليه الألف ثم قدم الغائب  
 وانكر الاستيفاء فالقول قوله وإن يستوفي دينه من الأمر ويرجع على المأمور وكذا لو أمر  
 غيره بشراء عبد في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدقه الأمر ودفع إليه الثمن ثم حضر  
 الغائب فانكر البيع فالقول قوله وبأخذ عبده ويرجع الأمر على المأمور بما أدى كذا هذا  
 من الخلاصة من كتاب القضاء **في** رجل كفل عن رجل بغير امره ثم أجاز المكفول عنه  
 لا يرجع الكفيل عليه بما أدى لأن الكفالة نفذت قبل الإجازة على وجهه لا يكون له حق  
 الرجوع فلا يغير بإجازته من مشتمل الأحكام نقلاً عن الجامع الصغير لقاضي خان **في** وتصح  
 الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها **في** المبيع يباع فاسداً والمقبوض على سوم الشراء  
 والمغصوب كافي الهداية ويجب عليه تسليم العين مادامت قائمة وتسليم قيمتها إن كانت  
 هالكة ذكره في الوجيز ولا تعض بما كان مضموناً بغيره كالمهر وق والمبيع ولا بما كان أمانة  
 كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة كافي الهداية وفيه أيضاً لو كفل  
 بتسليم المبيع قبل القبض أو بتسليم الرهن بعد القبض إلى الراهن أو تسليم المستأجر إلى  
 المستأجر جاز ومن استأجر دابة للعمل عليها فإن كانت بعينها لم تصح الكفالة بالحل وإن كانت  
 بغير عينها أجازت الكفالة وكذلك من استأجر عبد للخدمة فكفل له رجل بخدمته فهو باطل  
 انتهى **في** وفي الوجيز كل عين هي أمانة لكن واجبة التسليم كالمستأجر في يد المستأجر  
 والمستعار يصح الكفالة بتسليمها لا بعينها حتى لو هلك لا يجب على الكفيل قيمة العين وذكر

في الملبوط ان الكفالة بالرهن لا تصح مطلقا وذكرا ان قد روي انها تصح بالتسليم والكفالة  
بخدمة عبد بعينه او بخياطة يده لا تصح وان كفل بتسليم العبد او بنفس الخياطة او بفعل  
الخياط مطلقا يجوز وان فعل الكفيل يرجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاما بالغ وان  
مات الخياط برئ الكفيل لو كفل بالحوالة بعينها جازو بالحل على هذه الابل لا يجوز ولو كفل  
بالحل مطلقا يصح انتهى و واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز و وكل حق لا يمكن استيفاءه  
من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحرد والقصاص قال معناه بنفس الحد لا بنفس من عليه  
من الهداية الاصل ان الكفالة لو كانت بمضمون او مضافة الى سبب مضمون مقبـد ورعى  
الايفاء والمضمون له وعنه معلومان جائزة والا فلا وهذا ككفالة يدين او عين مضمون  
كغصب ومهر وبدل خلع في يد المرأة ومهر في يد الزوج وما شبهه والكفالة ببيع في يده بائعه  
لمشترية تصح مادام قائما فاذا هلك بطلت والمضافة الى سبب مضمون مثل ما لو قال ما ذاب لك  
على فلان او قال ما ثبت لك على فلان فعلى او ضمن ما باعه او اقرضه او استهلكه من مال  
او ما قضى له على فلان فهذه تصح ولم يكن الضمان ثابتا في الحال فباخذنه بجميع ما قضى  
له يعني اذا قال ما قضى او ما ثبت له وبغير قضاء لا يأخذنه من الكفيل لانه اغنا كفل بمقضى  
ولو قال ما باعت فلا نا فعلى جميع ما ثبت له بالمبايعه بعد هذه الكفالة يأخذنه به وكذا  
لو كان بدل ما الذي او كليا ولو كان مكان ما ان او متى او اذا كان كفيلا في المرة الاولى  
فقط لا فيما بعده ولو قال ما باعت فلانا من شئ فعلى فاسلم اليه درهم في بر أو باعه  
شعير ابريت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون مقبـدورا لايفاء حتى لو كفـل بقود  
أو بجد لم يجوز وكذا الكفالة بالخدمة بنفسه ولو لم يشرط عمله بنفسه تجوز الكفالة  
ويرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله وقولنا بشرط أن يكون المكفول له وعنه معلومان  
قد سبق معناه ولو قال ما ثبت لك على هؤلاء أو على أحد من هؤلاء فعلى يصح ومن شرائط  
جوازها كون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث يجبر على تسليمه ولذا قلنا ان  
الكفالة بالامانة كوديعة ومال مضاربة وشركة باطله لانها غير مضمونه لا عينها  
ولا تسليمها واما الكفالة بتمكين المودع من الاخذ فتصح والكفالة للراهن بتسليم رهنه  
تجوز ولو هلك سقط ضمانه والكفالة بتسليم نفس الشاهد ليحضر مجلس القاضي فيشهد  
لم تجز ومن شرائط جوازها كون المكفول به مقبـدورا للتسليم ولهذا قلنا من تقبل من رجل  
بناء دار معلومة أو كرا ب أرض معلومة واعطاه كفيلا به فلو شرط العمل مطلقا يجوز  
لا لو شرط عمله بنفسه ولو كفـل بنفس العمل لم يجوز ولو بتسليم نفس المتقبل جاز وكذا  
لو تكارى ابلا واخذ من المسكاري كفيلا فلو كانت الابل بغير اعيانها تصح سواء كفـل بالحوالة  
أو بنفس الابل ولو كانت الابل باعيانها تصح بالتسليم لا بالحل وكذا لو كفـل بنفس غائب  
لا يعرف مكانه لا تصح من الفصولين و وفي الوجيز قال أبو حنيفة لو قال لرجل ما باعت فلانا  
فعلى قبايعه من اربلزمه ثمن ما باعه أول مرة لانه هو المتعارف وعن أبي يوسف يلزمه جميعه

ولو تصادق الطاب والمطلوب منه على المبيعة وبجد الكفيل لزم المال الكفيل انتهى ﴿١﴾  
وفي الخلاصة قال لا شيء يبيع فلانا فبايعته من شيء فهو على صح وان قال بعته متاعا باف  
وقبضه مني فاقربه المطالب وبجد الكفيل يؤخذ به الكفيل استحسانا بدون البينة ولو  
رجع الكفيل عن هذا الضمان ونهاه عن المبيعة صح حتى لو بايع بعد ذلك لم يلزم الكفيل  
بشيء انتهى وهي عمدة في يد الجبر المشترط باطله عند أبي حنيفة خلافا له ما من الجمع ﴿٢﴾  
وفي مشتمل الهداية عن الخلاصة ولا تنعقد الكفالة بقوله الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك  
وتنعقد بقوله ان لم يؤد فلان فانا أدفعه اليك انتهى ﴿٣﴾ وفي الخلاصة لو قال لصاحب الدين الدين  
الذي لك على فلان أنا أدفعه اليك أو أسلمه اليك أو قبضه لا يكون كفاية ما لم يتكلم بما يدل  
على الالتزام بان يقول كفلت أو ضمنت أو على أو الى انتهى ﴿٤﴾ ويجوز تعليق الكفالة بالشرط  
مثل ان يقول ما بيعت فلانا فعلى أو ماذا بك عليه فعلى أو ما غصبك فعلى قال والاصل انه  
يصح تعليقه بشرط ملايم مثل ان يكون شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع  
أو لا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه أو ائذ عذرا لا يستيفاء مثل قوله  
اذا غاب عن البلد وماذا كرنا من الشرط وفي معنى ماذا كرناه انما لا يصح التعليق بمجرد  
الشرط كقوله ان هبت الريح أو جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منها آخر الا انه نص  
الكفالة ويجب المال حالا ولا تبطل بالشرط الفاسد وتجاوز الكفالة الى قدوم الحاج  
والحصار والدياس والقطاف والجدان لان الجهة اليسيرة محتملة في الكفالة فان قال تكفلت  
بمالك عليه فقامت البينة على الفعل عليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البينة فالقول قول  
الكفيل مع عينه في مقدار ما يعترف به فان اعترف المكفول عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على  
كفيله ويصدق في حق نفسه ﴿٥﴾ وتجاوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان كفل بامر  
وهو غير صبي محجور عليه ذكره في الايضاح يرجع بما أدى عليه وان كفل بغير أمره لم يرجع  
بما يؤديه وقولنا يرجع بما أدى عليه اذا أدى ما ضمنه اما اذا أدى خلافه يرجع بما ضمن  
لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطاب كما اذا ملكه بالهبة أو بالارث وكذا اذا ملك المحتال  
عليه بخلاف المأمور به قضاء الدين حيث يرجع بما أدى لانه لم يجب عليه شيء حتى يملك الدين  
بالاداء بخلاف ما اذا صالح الكفيل الطاب عن الالف على خمسمائة لانه اسقاط فصار  
كما اذا أبرأ الكفيل ذكره في الهداية قال في الوجيز لو أدى الكفيل الزئوف وقد كفل بالحياد  
أو الدنانير مكان الدراهم أو صالح على مكبل أو موزون رجعا بما كفل انتهى وفي الفصولين  
الكفالة بامر انما تجب الرجوع لو كان الآخر ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي  
محجور ولو أمر ويرجع على القن بعد عتقه انتهى ﴿٦﴾ رجل أمر رجلا ان يكفل عن فلان  
فلان فكفل وأدى لم يرجع على الآخر من الصغرى ﴿٧﴾ وان كفل عن رجل بغير أمره لم يرجع  
عليه بما يؤدى من الهداية ﴿٨﴾ ولو كفل من غيره بغير أمره فبلغه الخبر فجاز لا يتغير حكمه  
حتى لو أدى لا يرجع عليه هذا في المسكات من الهداية ﴿٩﴾ وفي الوجيز لو كفل عن رجل



بغير امره ثم قال المكفول عنه قد اجرت ضمانك فاجازته باطله ولا يرجع عليه بما أدى ولو  
 قال لغيره ادفع الى فلان مالا أو اناضحين او كفيل له ولم يقل عني او على فان كان خليفته اوفى  
 عياله يرجع بما أدى على الآخر والا فلا يرجع على الآخر مطلقا انتهى وتفسير الخليط مرفى  
 الوكالة ولو ابرأ الطالب المكفول عنه أو استوفى منه برئ الكفيل لان براءة الاصيل  
 توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح ولو ابرأ الكفيل لا يبرأ الاصيل وكذا اذا آخر  
 الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيله ولو اخر عن الكفيل لم يكن تأخير اعن الذي عليه  
 الاصل بخلاف ما اذا كفيل بالمال الحال مؤجلا الى شهر فانه يتأجل عن الاصيل من  
 الهداية وفي الاشياء براءة الاصيل موجبة براءة الكفيل الا اذا كفله الا لاف التي له  
 على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل  
 كذا في الخاتمة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المالك عن قتل  
 العمد عيال ثم كفله انسان ثم عجز المالك تأخرت المطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله  
 مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخاتمة ابرأ الاصيل يوجب ابرأ الكفيل الا كفيل  
 النفس كافي جامع الفصولين كفله بنفسه فاقربط اليه انه لاحق له عليه فله اخذ كفيله  
 بنفسه هكذا في البرازية الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكل ولا لئيم انا وصيه ولا لوقف  
 انا متوايه فحينئذ يبرأ وهو ظاهر في آخر وكالة البس دائع انتهى ولو كان مؤجلا  
 فكفل به فوات الكفيل حل بموته عليه فقط فلطالب اخذ من وارث الكفيل ولا رجوع  
 للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندئذ من المجمع ولومات المطلوب قبل  
 حلول الاجل حل عليه لا على الكفيل ولومات الكفيل والطالب وارثه وترك مالا في يده  
 يصير مستوفيا بدنه فان لم يكن في يده فله ان يرجع على المطلوب بالمال وكذا لومات المطلوب  
 والطالب وارثه ولم يصل المال فله ان يأخذ الكفيل بدنه وان وصل المال يرجع الكفيل  
 عليه بما أدى في ميراث المطلوب متى كفله بامر من الوجيز اذا صالح الكفيل رب المال  
 عن الالف على خمسمائة فقد برئ الكفيل والذي عليه الاصل عن خمسمائة ويرجع  
 الكفيل على الاصيل بخمسمائة ان كانت الكفالة بامر بخلاف ما اذا صالح على جنس آخر  
 لانه مبادلة فيرجع بالالف كما لو كان صالحه مما استوجبه بالكفالة لا يبرأ الاصيل ومن  
 قال لكفيل ضمن له مالا قدرنت اني من المال يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو قال برئت  
 فكذلك يرجع على المكفول عنه عند أبي يوسف وقال محمد لا يرجع هذا اذا كان الطالب  
 غائبا فان كان حاضرا قيل يرجع في البيان اليه لان الاجال جاء من جهته من الهداية ولو  
 قال الطالب للكفيل ابرأتك يسقط عنه الاصل ذكره في الحقائق ولو صالح الكفيل  
 الطالب من الدين الالف على مائة على ان يهب الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بالالف  
 وان شرط براءة الاصيل خاصة برئا وان شرط براءة الكفيل خاصة برئ الكفيل دون الاصيل  
 وكان للطالب ان يرجع على المطلوب بتسعمائة ويرجع الكفيل على المطلوب بمائة وان لم

يشترط برأيهما في الصلح برئاعن تسعة مائة ❦ ولوقضى دين الميت الكفيل به أو بعض  
 الورثة رجع بذلك في الذي تركه مع الغرماء بالخصص من الوجيز ❦ رجل له على رجل مال  
 وبه كفيل فأبرأ الطالب الاصيل ان قبل ابراءه برئ هو والكفيل جميعا وان رد ابراءه  
 صح رده في حقه ويبقى المال عليه وهل يبرأ الكفيل اختلاف المشايخ فيه ولو ابرأ الاصيل  
 فمات الاصيل قبل الرد والقبول كان ذلك قبولا ولو ابرأ المدينون بعد موته فرد ورثته ابراءه  
 يبطل الا براءة في قول أبي يوسف ولا يبطل في قول محمد من الخلاصة ❦ ولا يجوز تعليق البراءة  
 من الكفالة بالشرط لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات وروى انه يصح لان عليه  
 المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد الا براءة عن  
 الكفيل بالرد بخلاف ابراء الاصيل كما في الهداية ❦ لو قال الطالب للكفيل ابرأناك فقال  
 لا قبل يبرأ ولو قال وهبته يرتد بالرد ولو قال ذلك للاصيل فريده فيهما وعاد الدين عليه  
 وعلى كفيله ❦ دين على ميت فقال الطالب ابرأته وهو في حل أو وهبت له فقال الورثة  
 لا نقبل اهم ذلك ويقضون المال والكفيل برئ منهم وقال محمد لا يصح ردهم ولو قال  
 الطالب للكفيل بالنفس اعطني بعض ديني وأنت برئ من الكفالة لا يجوز ولا يبطل  
 الكفالة في رواية وفي رواية تبطل ❦ ولو قال اعطني المال الذي عليه وارجع عليه وأنت  
 برئ من الكفالة لا يجوز ❦ ولو قال للكفيل بالنفس اذا جاء غدا فأت برئ من الكفالة  
 يجوز ❦ ولو كان كفيل بالنفس والمال فقال ادفع نفس المطلوب وأنت برئ من المال أو  
 ادفع المال وأنت برئ من النفس لا يجوز من الوجيز ❦ ولا تصح الكفالة الا بقبول المكفول  
 له في مجلس العقد عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف تجوز اذا بلغه فاجاز وفي بعض النسخ  
 لم يشترط الاجازة والخلاف في الكفالة بالنفس والمال جميعا ذكره في الهداية وفي الصغرى  
 الكفالة للغائب لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد فان قبل عن المكفول فضولي يتوقف على  
 اجازته فاذا اجاز جاز وان لم يقبل لا يتوقف عندهما انتهى ❦ وفي الحقائق كفل بنفس رجل  
 أو بمال عن رجل بغيره الطالب جاز عند أبي يوسف وعندهما لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل  
 في المجلس فيتوقف على اجازته انتهى قال ابن كمال في الايضاح شرط الصحة مطلق القبول  
 وأما قبول الطالب بخصوصه فانما هو شرط النفاذ انتهى قلت الا في صورة وهي اذا قال المريض  
 لو ارثت فكفل عني بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء يصح بلا قبول لان ذلك وصية  
 في الحقيقة ولذلك يصح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما تصح ان كان له مال واذا قال  
 المريض ذلك لاجنبى اختلاف المشايخ فيه كما في الهداية ❦ ولو كفل بمال بغير أمر المكفول  
 فرضي المكفول عنه رأى المكفول له جاز ولو اذاه المال رجع به على المكفول عنه ولزم  
 المكفول من الوجيز ❦ واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للغرماء لم  
 تصح عنده وقال تصح من الهداية ❦ الكفالة بالدرك جائزة وهو التزام تسليم الثمن عند  
 استحقاق المبيع ولا يلزمه حتى يقضى بالاستحقاق على البائع أو على المشتري من الوجيز ❦ ومن

تكفل من رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المكفول عنه فأقام المدعى البينة  
على الكفيل إن له على المكفول عنه ألف درهم لم تقبل بيته **❦** ومن أقام بيته إن له على فلان  
كذا وإن هذا كفيل عنه بأمره فإنه يقضى به على الكفيل وعلى المكفول عنه وإن كانت  
الكفالة بغير أمره يقضى على الكفيل خاصة وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما أدى على  
الأمر وقال زفر لا يرجع لأنه لما أنكر فقد ظلم في زعمه فلا يظلم غيره ونحن نقول صار مكذبا  
شرا فبطل زعمه **❦** ومن باع لرجل ثوبا ضمن له الثمن أو مضارب ضمن ثمن متاع رب المال  
فالضمان باطل وكذلك رجلان باعا عبدا صفقة واحدة وضمن أحدهما صاحبه حصته من  
الثمن بخلاف ما إذا باعا صفقة من الهداية قال في الخلاصة ولو باعا صفقة متين وبين كل ثمن  
حصته ثم ضمن كل واحد منهما صاحبه صح **❦** والوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن للموكل لا يصح  
بخلاف الوكيل بالإنكاح من جانب المرأة إذا ضمن المهر لها وبخلاف مالو باع بنفسه وكذا  
الوكيل بالقبض إذا ضمن المثل للموكل صح انتهى وقد مررت هذه المسئلة في الوكالة **❦** لهما  
دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه لم يجز ف يرجع بما أدى بخلاف مالو أداء  
من غير سبق ضمان فإنه لا يرجع وكذا وكيل البيع إذا ضمن الثمن لموكله لم يجز ف يرجع بما أدى  
ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع **❦** قال لغيره بيع من هذا المحبور ومتاعا وأنا ضامن ثمنه فباعه  
وقبضه وأتلفه لم يضمن إذا ضمن الثمن ولا ثمن عليه لفساد البيع **❦** قال له ادفع إلى هذا الصبي  
عشرة دراهم ينفقها على نفسه على أني ضامن لها والصبي محبور ففعل كان ضامنا لا لو ضمن  
بعد الدفع من القصولين **❦** قال في الصغيرى رجل دفع إلى صبي محبور عشرة دراهم وقال  
أنفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع عن الصبي بهذه العشرة لا يجوز لأنه ضمن ما ليس  
بمضمون على الأصيل ولو ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع إليه عشرة على أني ضامن لأن ضامنه بهذه  
العشرة يجوز وطريق الجواز أن الضامن يصير مستقرا العشرة من الدافع بأمره بالدفع  
إلى الصبي فينوب عنه قبض الصبي وكذا الصبي المحبور إذا باع شيئا فجاء انسان وكفل  
بالدرك للمشترى أن كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا تجوز وإن كفل قبل ذلك جاز انتهى  
ولو باع الأب مال الصغير وضمن له الثمن لا يجوز هذه في المهر من الهداية **❦** صبي مأذون كفل  
عنه رجلا بأذنه جاز وبؤخذ به الصبي ولو كفل بنفسه الصبي المحبور بأذنه عليه فلا كفيل  
إن يأخذوا به حتى يحضره ولو كفل عنه بماله بأمر القاضي أو الأب أو الوصي يرجع به على  
الوصي وبأمر غير الأب والجد لا يرجع والكفالة لا تجوز حتى يخاطب عنه وليه خلافا لإبي  
يوسف ولو كفل عن صبي لا يعقل جاز على الكفيل من الوجهين **❦** ولو قال اضيفه وهو يخاف  
على حماره أن أكل الذئب حمارك فأناضا من فأكله الذئب لم يضمن كذا في المشتل عن المنية  
**❦** الكفيل بالدين المؤجل إذا أدى قبل حلول الأجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل  
الأجل من الصغير **❦** إذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه كما إذا  
اشترى بعهدا بألف وكفل كل واحد منهما عن الآخر فما أدى أحدهما لم يرجع به على شريكه

حتى يزید ما يؤديه على النصف فيرجع بالزيادة ۞ واذا كفل رجل عن رجل بمال على ان  
كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فكل شئ اذاه أحدهما يرجع على شريكه بنصفه قبل  
كان أو كثيرا ثم يرجع على الاصيل وان شاء المؤدى يرجع بالجميع على المكفول عنه ومعنى  
المسئلة في الصحيح ان تكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالسكل عن الشريك واذا أبرأ  
الدين أحدهما أخذ الاخر بجميع الدين من الهداية وان ضمناعنه بغير أمره لم يكن له ان  
يرجع على شريكه شئ حتى يؤدى أكثر من النصف ذكره في الوجيز ۞ رجلان لهما على  
رجل دين أو ابنان وارثان وكفل أحدهما الصاحبه بحصته من الدين لا يصح ولو شرع  
في الاداء صح الكفيل بأمر الاصيل ۞ أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل ولم يعلم به  
لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكم فلا يفرق فيه العلم والجهل كعزل الوكيل ضمنا من القنية  
۞ واذا افرق المتفاضان فلا صحاب الدين ان يأخذوا أيهما شاءا بالجميع الديون ولا  
يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف واذا كوتب العبدان كتابة  
واحدة وكل واحد منهما كفل عن صاحبه فكل شئ اذاه أحدهما يرجع على صاحبه  
بنصفه ولو لم يؤد يا شيا حتى أعتق المولى أحدهما جاز العتق وبرئ عن النصف والمولى  
ان يأخذ بحصة الذي لم يعتق أيهما شاء فان أخذ الذي أعتق يرجع على صاحبه بما أدى وان  
أخذ الاخر لم يرجع على المعتق شئ ۞ ومن ضمن عن عبدا لا لا يجب عليه حتى يعتق وان  
أقر باسمه لملك وكذبه سيده أو أقرضه سيده أو باعه وهو محجور ولم يسم حالا ولا غيره فهو  
حال لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسرته أو جميع ما في  
يده ملك المولى ولم يرض بتعلقه به والكفيل غير مسمي فصار كذا كفل عن غائب أو مفلس  
بخلاف الدين المؤجل لانه متأخر مؤخر ثم اذا أدى يرجع على العبد بعد العتق ۞ ومن ادعى  
على عبدا لا وكفل له رجل بنفسه فأت العبد برئ الكفيل ابراء الاصيل كما اذا كان المكفول  
عنه بنفسه سرا فان ادعى رقبه العبد فكفل به رجل فأت العبد فاقام المدعى البينة انه كان  
له ضمن الكفيل ان كان المدعى به المال على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يبرأ  
وضمن قيمته ۞ وفي التجريد عن محمد ادعى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل أنا ضامن  
العبد الى من يدعى قال هو ضامن حتى يأتي العبد فيقيم البينة انه عبده فان لم يأت به واستحقه  
ببينة فهو ضامن لقيمة العبد ولو ادعى انه غصب عبدا ومات في يده فقال خله وأنا ضامن  
لقيمة العبد فهو ضامن يأخذه بهما من ساعته ولا يحتاج الى اثبات بالبينة انتهى ۞ ولا يجوز  
كفالة المملوك والعبي الا باذن من الهداية وكذا لا تصح كفالة المالك هذه في الشركة  
منها قال في الوجيز لو كفل المالك بنفسه أو بمال لا يجوز وان أذن له المولى وفي الفصولين  
كفالة القن باذن مولاه تجوز ويؤخذ القن به في الرق وبعد عتقه وكفالة الصغير لم تجز  
ولو باذن أبيه ولو استدان بشرائه نسيت أبوه أو وصيه وأمره بأن يكفل بالدين عنه أو بنفسه  
جازت كفالتة بالدين دون النفس انتهى ۞ واذا كفل العبد عن مولاه بأمره فعتق

فأداء أو كان المولى كفل عنه فأداء بعد العتق لم يرجع واحد منه ما على صاحبه وقال زفر  
يرجع ومعنى الوجه الأول أن لا يكون على العبد دين حتى تصح الكفالة بالمال عن المولى  
إذا كان باهره أما كفالاته عن العبد فتصح على كل حال من الهداية ولو أدى العبد المال  
قبل العبد لا يرجع اتفاقا وكذلك لو كانت كفالاته بالأمر المولى لا يرجع اتفاقا ولو أدى بعد  
العتق ذكره في شرح المجمع ولا تصح كفالة العبد المأذون والمدينون المستغرق دينه قيمته  
بالمال عن مولاه بأذنه اتفاقا ذكره في المجمع لأن في صحة كفالاته إخراج الغرماء لكن الالتزام  
منه صحيح في حق نفسه حتى إذا عتق كان مطالباً ولو كفل بأذن الغرماء يجوز وقيد المولى  
اتفاقاً إذ لو كفل عن غيره فالحكم كذلك ذكره في شرحه فإن أعققه المولى في المرض ومات  
يسمى العبد للغرماء في قيمته اتفاقاً ولا شيء للغرماء من هذه القيمة ثم عند أبي حنيفة عتقه  
وكفالاته لا يتفدان أن لم يفرغ من السعاية وعندهما تنفذ كفالاته عند عتق المولى ذكره في  
المجمع والمكفول له أن شاء اتبع مال المولى بالأصالة وإن شاء اتبع العبد بالكفالة كافي الحقائق  
ولو أعتق المولى في العصة صحبت الكفالة ولا تجب السعاية اتفاقاً ويضمن المولى الأقل من القيمة  
ومن الدين ذكره في شرح المجمع ولا يجوز كفالة المولى لمملوك وهو في بيته أو قد أبق كافي  
الفصولين والمشتل من العجادية ولو كفل بشئ من مولاة أو بدين رجل أن انفصلت  
منه أو بشئ مما له أن هلك لا يجوز شري فذا نقدته وأخذ من بائة كفلاً بالدين حتى يدفعه  
إليه فأت القن فلا شيء على الكفيل كفل مسلم عن ذمي بمجر لذي قبل لا يصح مطاقاً وقبل  
لو كانت الخجرة بينهما عند المطالب يصح على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله إذ يجوز عنده  
للمسلم أن يلزمه نقل الخمر كالأجر نفسه لنقلها لو كفل بنفس إنسان إلى قدم فلان وهو  
المطالب صح لا غيره ولو ضمن مهران امرأة ابنه على أنه يري لومات الابن وأمر أنه قبل  
البناء بطل الشرط ولزم المال ولو قال إن أقيمتك به غداً أو الأفعلى المال لم تصح الكفالة  
بخلاف قوله إن لم أوفيتك به غداً ولو قال المطالب إن لم أوفيتك بنفسى غداً فعلى ما تدعيه فلو لم  
يوافق لا يلزمه شيء إذ لزوم المال في ضمن الكفالة باطل إذ لا يكون كفلاً بنفسه بخلاف الأجنبية  
ولو دفع ثوباً إلى قصار ليقصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من يضمن القصار لا عند  
أبي حنيفة وكذلك أمثاله من الصنائع ولو قال إن أفسده جاز بالإجماع إذ هلك التكفيل بما  
يوجب الضمان وكذلك لو قال للمودع لو هلك المودع أو تلف فعلى جاز وكذلك في أمانة لو كفل  
على جعل جاز الضمان لا الجعل لو لم يشترط في أصل الضمان ولو شرط الجعل في أصل الضمان  
بطل الجعل والضمان ولو غصبه ألف درهم فقاتله مالكها وأراد أخذها منه فقال له رجل  
لا تقا له فأناضاً من بها أخذها منه وأردّها اليك لزمه ذلك وهذا لا يشبه الدين ولو أنفقهها  
خاصها نصارت ديناً كان هذا الضمان باطلاً وكان على ضمان التقاضي ولو قال للطالب  
إن تقاضيته ولم يعطك فأناضاً من فأت قبل التقاضي بطل ضمانه ولو قال إن عجز غريمك عن  
الأداء فهو على فجزه يظهر بحسبه فإن حبسه ولم يؤده لزم الكفيل من الفصولين ولو قال

الكفيل للطالب دينك من ثمن الخمر على والمطلوب غائب لا تسمع بينته ولا يحلفه ويؤدى المال  
فان حضر المطلوب وصدق الكفيل وقد اداه يرجع عليه الكفيل ولا يصدق المطلوب على  
الطالب الا بينته او يحلفه فينكل فيرد الطالب ما اخذ منه وكذلك الحوالة ﴿ لو كفل بنفس  
رجل ولا يعرفه بوجهه يؤخذ بالكفالة ويقال له أى رجل أنيت به وحلفت عليه فانت برى  
من الكفالة من الوجيز ﴾ وفيه أيضا الوصيات المكفولة وعليه دين محيط فسلم الكفيل  
الى ورثته او غرمائه لم يبرأ وان أدى الورثة الدين جاز دفعه اليهم فان لم يكن فى التركة دين  
يبرأ بالدفع اليهم انتهى ﴿ ولو قال لرجل انجه ترابر فلانست من دهم لا تكون كفالة من  
وعدا لغيره ان يقضى دينه بان قال من دهم لا يجب عليه ﴿ اذا قبل الاتفاق أو قضا الدين من  
ماله ثم ابى لا يجبر لانه متبرع ﴾ الكفيل بالدين المؤجل اذا ادى قبل حلول الاجل لا يرجع على  
المكفول عنه حتى يحل الاجل ﴿ اذا قال ان لم اوافك به غدا فعلى المال ثم اختلفا فقال  
وافيتك به وقال الا تحرم توافي به فالحق للطالب وتثبت عدم الموافقة ويلزمه المال من  
الصغرى ولو قال انجه ترابر فلانست من دهم فهذا وعد لا كفالة لم يلفظ بما يدل على  
الالتزام نحو كملت على الى وكذا الوفاى فرداين مال وى يد هم ليس بكفيل ولو قال ابن  
مال فرداينوا تسليم كنتم فهو كفيل ﴿ انا فى عهدة مالك على فلان وقبل الدائن لم يصركفيل لانه  
قد يعنى به انه يأخذ من المديون ويدفعه الى الدائن لو قال الدائن لاخ المديون الذهب الذى  
لى على أخيك اذن من جنول كن فقال قبول كردم لا يلزمه شئ ﴿ اعلم لك شهر رابعه الدائنار  
فطلب منه الدائن كفيلا فقال أبو المديون اكرىك ماه را كارتونكند من ضمان كردم  
ابنك دينار او قبل الدائن ضمانه فى المجلس اختلفوا فيه والاصح أنه يكون كفيلا لانه  
شروط متعارف ﴿ له على آخر دين فطالبه فقال رجل من ضمان كردم فتم كباغ وى فروشم  
واين مال بتودهم أو قال كه پذيرفتم كه اين مال را كه ان تركه وى درهم لاتصح الكفالة  
ولو اضافها الى بيع ماله يصح حتى لو باع يلزمه ذلك القدر ويجبر على بيعه ﴿ قال للدائن ان لم  
يؤد فلان مالك الى ستة أشهر فاناضا من له يصح التعليق لانه شرط متعارف ﴿ كفل بنفسه  
وقال ان عجزت عن التسليم الى ثلاثة ايام فعلى المال ثم حبس بحق أو بغير حق أو مرض مرضا  
يتعذر معه احضاره يلزمه المال يعنى بعد الثلاثة ﴿ كفل بنفسه رجل على ان يسلمه الى  
المكفول له متى طالبه به ثم سلمه اليه قبل ان يطالبه ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب  
التسليم وهو ثابت فى الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طالبه به يذكركم للتأكد لا للتعليل  
وقد سلمه فى حال كونه كفيلا فيسبرأ ﴿ قال لامرأة ابنة مادمت حية ودمت حيا فنفقتك على  
يصح برهان وقال صاحب المحيطة لا يصح حتى يقول فانفسقة التى تجب على ابني على طالب  
الدائن الكفيل فقال له اصبر حتى يحى الاصيل فقال الدائن لا تعلق لى على الاصيل انما تعلق  
عليك فالحواب انه لا يسب لالدائن ان يطالبه بعد ذلك ولكن قيل لا يسقط حقه فى المطالبة  
وهو المختار لان الناس لا يريدون نفي التعلق اصلا واغايير بدون نفي التعلق الحسى وانه لعلق



به تعلق المطالبة من القنية **❦** لو كفل بنفس رجل لرجلين ووافقاه ما به الى كذا والا فعليه  
 ما لهما فوافق به أحدهما والا خر غائب برئ عن كفالة الحاضر ولزمه تصيب الغائب من المال  
 وما أخذ الغائب يكون بينهما ولكفيل ان يتقدم الى الحاكم لينصب عن الغائب من ربه لم  
 اليه وانكر الخصاص نصب القاضي **❦** كفل بنفسه على ان يوافق به اذا حبس القاضي وان  
 لم يفعل فعليه الالف لا يلزمه شيء ما لم يحبس القاضي ولو لم يوافق **❦** كفل بنفس رجل الى الغد  
 وقال للطالب ان لم يأت به غدا فقبضه مني **❦** فانا يرى منه فوافق به في الغد يبرأ من المال في  
 الرواية الصحيحة **❦** ولو كفل بنفسه على انه ضامن بما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه  
 قاض غير قاضيه يلزمه ولو عين حكما فحكم غيره بالمال عليه لا يلزمه وفي زماننا يجب أن يصح  
 تعيين القاضي كتعيين الحكم لان أكثر القضاة يقضون بالرشوة وذكر ابن رستم عن محمد  
 لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يدفعه الى الطالب غدا فعليه المال فابراه المطالب من  
 الكفالة قبل أن يدفعه اليه برئ الكفيل بخلاف ما لو مات الكفيل فانه ان دفع وارثه الى  
 الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت لزم الوارث المال وكذا ان مات الطالب فدفع  
 الكفيل الى وارث الطالب برئ والا يلزم المال **❦** الكفيل بنفس الغاصب لوقال له المغصوب  
 منه ان لم ترده على غدا فعليه من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الاخر لابل عشر من  
 فسكت المكفول له لا يلزمه الا عشرة عندهما وعند أبي يوسف يلزمه عشرون **❦** رجل  
 اقتضى من مديونه ألفا وضمن له رجلان ببدل ما قيم من زيوف أو نهرجة أو ستوقه فضمنانه  
 جائز والقول قول الطالب في انه ووجد زيوف أو نحوه فيستبدلها من الكفيل عند أبي يوسف  
 وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستبدلها من الكفيل حتى يحضر مديونه فيقضى عليه  
 ببذلها ثم يرجع الطالب على الكفيل ولو ضمن لامرأة بنفسه كل شهرين عن زوجها ليس  
 له ان يرجع عند الشهر ولو ضمن بالاجرة في اجارة كل شهر فله ان يفسخ ضمانه عند رأس  
 الشهر **❦** لو أقر الكفيل بالكفالة الى أجل يقبل قوله وفي اشتراط الخيار لا يقبل قوله متى كذبه  
 المقر له ويلزمه المال **❦** لو كفل بشرط أن يرهن المكفول عنه رهنا وسماه ولم يرهن لم يجبر  
 عليه ويلزمه المال الكفيل الا ان يشترط براءة الكفيل ان لم يرهن فيبرأ الكفيل اذ لم يرهن  
 ولو قال رجل للطالب قد ضمنك مائة على فلان أو قبضه منه وادفعه اليك لم يكن هذا ضمانا  
 من الوجهين **❦** قال ابن كمال في الايضاح لو أقر انه كفيل عن فلان يدين وادعى الاجل فصدمه  
 المقر له وهو الطالب في الكفالة وكذبه في الاجل كان القول قول المقر لانه أقر بثبوت حق  
 بعد شهر دينا كان أو مطالبة المقر له يدعيه في الحال وهو ينكر فكان القول قوله انتهى  
**❦** رب المتاع لو أخذ من الغاصب والمستهير كفيلا برده يجبر الكفيل على الرد كالاصيل  
 واذا رد رجوع على الاصيل باجر عمله كذا في الفصولين من أحكام الوكلاء **❦** عليه مال  
 فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر احق ولم يحتمل بطل بالتوقف على اجازته اذا  
 بلغ اذا لم يجبر له حين وقوعه فلو بلغ وأقر بالكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذا أقر بكفالة باطالة

ولو جردها بعد بوضعه يصح هذا لو كان الأب هو المدينون أمالو كان الدين دين الصبي بان  
 شري أبوه أو وصيه شيئاً له نسبته وأقر الصبي حتى ضمن المال لب الدين أو ضمن بنفس الأب  
 أو الوصي جاز ضمانه بالمال وبطل ضمانه بالنفس لانه انتم شيئاً لم يلزمه قبل الضمان وهو  
 احضارهما مجلس الحكم بخلاف ضمان المال لانه كان يلزمه قبل الضمان فصح في رجل  
 كفل صبيالو كان الصبي تاجر اصحت الكفالة ولو خاطب عنه أجنبي وقبل عنه توقفت على  
 اجازة وليه وان لم يخاطب أجنبي وانما خاطب الصبي عند أبي حنيفة ومحمد لا تصح وعند  
 أبي يوسف تصح في كفل عن صبي بالمال أو بنفسه باذن وليه أو بدونه تصح سواء كان محجوراً  
 أو لا اذا كفل بحق مضمون على الاصيل ولو أخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن  
 وليه يجبر الصبي على أن يحضر معه اذا اذن من بلى على الصغير بالكفالة جائز اذا اذن بها  
 أمر بقضاء ما عليه من الدين والأب والوصي على مكان الامر بقضاء الدين عن الصغير فيمكن كان  
 الامر بالكفالة ولو كفل بغير أمر من بلى عليه لو كان بغير أمر الصبي لا يجبر أيضاً ولو كان  
 بأمره لو كان الصبي مأذوناً يجبر وكذلك لو كفل عنه بمال بأمره فادى يرجع عليه اذا اذن  
 الصبي المأذون في الكفالة بنفسه وبما عليه من المال معتبر شرعاً وان لم تجز كفالته عن  
 الغير لانه تبرع ولو غير تاجر وطلب أبوه من رجل ان يضمه فضمنه جاز وأخذ به الكفيل وكذا  
 وصيه أو جده لو أبوه ميتا وكذا القاضى لو لا وصى ولا جد فلو تغيب الفلام وأخذ الكفيل  
 أبا الفلام وقال انت أمرتني أن اضمنه فخلصني فان الأب يؤخذ به حتى يحضر ابنه اذا الصبي  
 في يده وتديره وكذلك لو كان مأذوناً أعطى كفلاً بنفسه ثم تغيب الصبي فان الأب يطالب  
 باحضاره بخلاف الأجنبي فيقال اكفل بنفسك فكل فغاب زيد فالأمر بالكفالة لا يطالب  
 باحضار زيد اذ لم يكن بيده وتديره هذه الجملة من أحكام الصبي من الفصولين وفي الاشياء  
 لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى لسماع دعوى  
 عليها ولا ينعى بها الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الأب اذا أمر أجنبياً بضممان  
 ابنه فعلى الأب احضاره لكونه في تديره الثالثة تبج ان القاضى على رجل من المسجونين  
 حبسه القاضى بدين عليه فلب الدين ان يطالب السجنان باحضاره انتهى في كفاة  
 المراض تعتبر من ثلث ماله ولو أقر في مرضه انه كفل في صحته تعتبر من كل ماله كذلك في  
 الدين وابن من احكام المراضى في جماعة طمع الوالى أن يأخذ منهم شيئاً بغير حق فاختفى  
 هم وظفر الوالى ببعضهم فقال المختفون للذين وجدهم الوالى لا تطلعوهم علينا وما أصابكم  
 فهو ليسا بالخصم فلما أخذ منهم الوالى شيئاً قلهم الرجوع قال هذا يستقيم على قول من  
 يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح في كفل رجل عن رجل بالف على أن  
 يعطيه من ربيعة المكفول عنه اتى عنده جاز اذا أمره بذلك ولم يكن له ان يسترد الربيعة  
 منه فان هلك برئ الكفيل والقول قول الكفيل انها هلكت فان هضمها رب الربيعة  
 أو غيره واستهلكها برئ الكفيل والحوالة على هذا ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيه

أياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن على الكفيل ضمان ويلزمه بيع الدار ولو كفل بمال  
على أن يجعل الطالب له جهلا فان لم يكن مشروطا في الكفالة فالشرط باطل وان كان  
مشروطا في الكفالة فالكفالة باطلة ❶ إذا كفل عن رجل بدراهم صحاح جيا دافعا مكرسة  
أوزبوقا وتجوز بهما رجوع على الاصيل بمثل ما ضمن لا بمثل ما أدى وليس هذا كالمأثور بآداء  
الدين من الخلاصة ❷ رجل اشترى من آخر عبدا وتقا بضار ضمن له زجل عيو به فوجد  
به عيبا فرده فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة وهذا كضمان العهدة وأنه لا يصح  
عنده ولو ضمن له السرقة أو العتاق فوجدته مسروقا أو حرا ضمن وكذا لو ضمن له الجنون  
أو العمى فوجدته كذلك يرجع بذلك على الضامن بالثمن ولو لم يأت عنده فقضى بنقصان العيب  
كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن ولو ضمن له بجمعة ما يجد فيه من الثمن جاز عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف أن رد رجوع بالثمن كله وان حدث به عيب عنده رجوع بجمعة العيب  
على الضامن كما يرجع على البائع ولو قال ضمانت لك ما لحقت من الثمن من عهدة هذا العيب  
كان كذلك عند أبي حنيفة وان استحق ضمن هذا في البيوع من الخلاصة ❸ قال زيد على  
عمرو الف وأنا ضامن به فانكروا عمرو ولزم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كما في الخاتمة ذكره  
ابن نجيم في قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ❹ اشترى دارا وضمن انسان الدرك  
ثم استحققت بعد البناء لا يرجع بقيمة البناء على ضامن الدرك ولو ضمن له الدرك بقيمة ما بنى  
فيها يرجع بقيمة البناء على البائع أو الضامن ولا يرجع بقيمة الولد على الكفيل بضمان الدرك  
اذا استحققت الجارية كذلك في الوجهين من الاستحقاق ❺ لو قال لغيره اعطني أنفا على ان فلانا  
ضامن وفلان حاضر سيم فدفقه وقرض على زيد

### ❶ الباب الحادى والعشرون في مسائل الحوالة

الحوالة نقل الدين أو المطالبة من ذمة الى ذمة الاول عند أبي يوسف والثاني عند محمد كما  
نقله ابن كمال عن الزبلى فلوارب المحتمل المحيل من الدين جاز عند أبي يوسف لان المحيل ليس  
بمدين عنده لا انتقال الدين من ذمته الى ذمة المحتمل عليه كما في المجمع ❷ ولو احوال الراهن  
المرتحن بالدين على غيره استرد الرهن عند أبي يوسف وعند محمد لا يسترد ذكره في الوجهين  
وقبول المحتمل والمتمتع عليه شرط لصحة الحوالة وأما رضا المحيل فانما يشترط للرجوع عليه  
ذكره ابن كمال في الايضاح واذا انتقلت الحوالة برئ المحيل من الدين بالقبول عندنا خلافا لغير  
ولم يرجع المحتمل على المحيل الا لأن يتوى حقه والتوى عن أبي حنيفة بإحسان الامرين ان  
يجسد الحوالة ويختلف ولا يثبت له عليه أو يموت مغبلا أو قالا هذان الوجهان ووجه ثالث  
وهو أن يحكم الحاكم بالفلاسه حال حياته من الهداية ❸ واذا مات المحتمل عليه فقال المحتمل  
قوى المسأل عليه فارجع عليك أيها المحيل اذن فالقول للمتمتع بالرجوع على المحيل لانه  
متمسك بالاصل كما في المنية والصغرى ❹ والكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة فان قوى ما على

الكفيل يجمع على الاصل ولومات هذا الكفيل فقال الطالب لم يترك وقاه وكذبه المطلوب  
 فاقول قول الطالب وعلى المطلوب البينة من الوجيز **❦** أحال عليه بعبارة من من الخطئة  
 ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشئ  
 عليه من القنية **❦** وتصح الحوالة في الدين لا في العين وتصح بدراهم الودية فلو أودع رجلاً  
 ألفاً وأحال بها عليه فهلكت قبل التسليم يرى المحتال عليه وهو المودع للحوالة لتقيدها  
 بها فانه ما انتزم الاداء الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالمغصوب لان الفوات الى خلاف  
 كلا فوات وقد تكون الحوالة مقيدة بالدين أيضاً من الهداية وتصح بالمغصوبة ولا يبرأ  
 المحتال عليه وهو الغاصب عن الحوالة بهلاكها لان مثلها يختلفها ذكره في الايضاح ثم  
 قال وانما قلنا مثلها دون قيمتها لان الدراهم من المنليات انتهى **❦** وفي الوجيز الحوالة نوعان  
 مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يحيل صاحب الدين على رجل بالف والمحيل عليه أنف ولم  
 يصف الحوالة اليه فعليه أداء أنف المحتال والمحيل ان يطالبه بأداء أنف اليه وكذا  
 لو كان لرجل عند رجل ودية وأحال غيره عليه بالف ولم يقيد بها بالف الودية فله ان  
 يأخذ الودية منه وأما المقيدة فبان أحال بالمال الذي له على المحتال عليه أو على ان  
 يعطيه مما عليه وليس للمحيل ان يطالبه بالاداء اليه انتهى فلو باع شيئاً وأحال غيره بماله  
 على المشتري والدية مقيدة بالثمن ثم رد بالعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض من غير  
 قضاء أو رد بخيار الرؤية أو الشرط أو نقض العقد لا تبطل الحوالة عندنا خلافاً لفركانى  
 الصغرى والحاقن ولو كان مكان الثمن ودية أو غصب فأحال صاحب الودية والغصب  
 غيره على المودع والغاصب حوالة مقيدة ثم استحققت الودية والغصب بطأت الحوالة  
**❦** واذا أحال الطالب على رجل بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضاً بجميع حقه على الآخر  
 وقبل منه صار الثاني ناقضاً للاول من الصغرى **❦** ولو أحال ولم يكن للمحيل دين على المحتال  
 عليه فأدى المحتال عليه المال رجع المحتال عليه على المحيل بما ضمن لائماً أدى هذه في  
 الكفالة من الهداية حتى لو أدى عروضاً أو دراهم عن الدائير لا يرجع الا بالدين كالكفيل  
 لانه عاك الدين الذي على المحيل وكذا لو وهب المحتال الدين للمحتال عليه أو تصدق عليه  
 أو ورثه المحتال عليه من المحتال فانه يرجع على المحيل بالدين ذكره في الوجيز **❦** وان اختلف  
 المحيل والمحتال عليه فقال المحيل أحلت يدين كان عليك وأنكر المحتال عليك فالقول  
 المحتال عليه والحوالة لا تكون اقراً بالدين لانها قد تكون بدونه واذا طالب المحيل المحتال  
 بما أحاله وقال انما أحلتك بقضه لى وقال المحتال بل أحلتنى بدين كان لى عليك فالقول  
 قول المحيل لان المحتال يدعى عليه الدين وهو يتكرولفظ الحوالة المستعمل في الوكالة  
 فيكون القول قوله مع عينه من الهداية **❦** الحوالة اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه  
 الدين للمحتال ان شاء رجع على القابض وان شاء على المحيل وعلى هذا الاجراذ باع  
 المستأجر وأحال المستأجر على المشتري فاستحق المبيع من يد المشتري وهو قد أدى الثمن

الى المستأجر فهو مخير ان شاء رجع على المستأجر وان شاء رجع على الآجر ومن صور فساد  
الحوالة اذا كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحتال عليه مال الحوالة من عن دار المحيل  
كانت فاسدة لان هذا حوالة تجار لا يقدر على تنفيذ الحوالة الا به وهو يبيع الدار فان الحوالة  
بهذا الشرط لا تكون توكيلا يبيع الوكيل بخلاف ما اذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط  
ان يعطى مال الحوالة من عن دار نفسه فانه يجوز من قاضي خان رحمته ونصح الحوالة من المحتال  
عليه هذه في الكفالة من الهداية رحمته واذا مات المحتال عليه مفلسا وقد أعطى كفيلا بالمال  
ليس للمحتال ان يرجع على المحيل بدينه ثم ان أبرأ صاحب المال الكفيل منه فله ان  
يرجع به على الاصيل رحمته وان قضى أجنبي المال عن المحتال عليه فله ان يرجع بذلك على  
المحيل ان لم يكن له على المحتال عليه دين ولو كان للمحيل على المحتال عليه دين وقضى  
أجنبي الدين عن المحيل لا يرجع الا جني على المحيل ويرجع المحيل بدينه على المحتال عليه  
رحمته واذا مات المحتال عليه مفلسا وقد رهن بالمال رهنا للطالب ان يرجع على المحيل بدينه  
من الوجهين

### ﴿الباب الثاني والعشرون في مسائل الشركة﴾

وهي فومان شركة املاك وشركة عود وانتسكهم على ذلك في خمسة فصول  
﴿الفصل الاول في شركة الاملاك﴾ شركة الاملاك على نوعين أحدهما ان يصير مال كل  
واحد منهما مشتركا بينهما بغير اختيارهما بان اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير  
اختيارهما اختلاطا لا يمكن التمييز بينهما أصلا ويمكن ولكن يخرج بتكامل الخطة بالشعير والثاني  
ان يصير المال مشترك بينهما باختيارهما بان ملكا كاملا بالشراء أو بالهبه أو بالصدقة  
أو بالاستيلاء وفي نوعها لا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه الا باذنه وكل واحد  
منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي كافي الهداية وغيرها رحمته رجلان بينهما بعير رجل أحدهما  
عليه شيئا من القرية الى المصرف بقط البعير في الطريق فقهره قالوا ان كان يربح حياته  
يضمن حصه شريكه وان كان لا يربح لا يضمن لانه مأثور بالحفظ والتحر في هذه الحالة حفظ  
وان فقهره أجنبي كان ضامنا على رحمته ككل حال في الصحيح من الجواب من قاضي خان رحمته وفي  
الفصولين لهما بعير عليه متاع فساقه أحدهما على جسر فوقع في النهر وعطب فقهره أهل  
القرية فلم يضمن السائق ولا الناحرون اذا علم انه لا يعيش الى مجي صاحبه رحمته وفيه أيضا دابة  
لها فساقها أحدهما فوقع في نهر وانكسرت رجلها فقهرها رجل وباع شريكه اللحم  
لا يضمن السائق وان سافر اذا لم يعلم انها تعيش الى حضور صاحبه او ثمن اللحم بين الشريكين وهو  
كلما ذور دلالة انتهى قات وقد مر في باب الذبايح من هذا الكتاب ان الفتوى على ان  
الأجنبي يضمن في الفرس والبغل لا في الشاة وقال قاضي خان يكون ضامنا لانه غير مأثور  
بالحفظ بخلاف الراعي والبقار فانه لا يضمن بذبح الشاة أو البقرة اذا كان لا يربح حياته

استحسانا لانه ما مورد بالحفظ كما هو في باب الاجارة في أرض بينهما زرع أحدهما كلها تخص  
الارض بينهما فواقع في نصيبه أقصر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه وضمن نقصان  
الارض هذا اذا لم يدرك الزرع أما لو ادرك أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان نصف  
الارض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه وعن محمد ولو غاب أحدهما فليس شريكه ان  
يزرع نصف الارض ولو أراد الزراعة في العام الثاني زرع النصف الذي كان زرعته وكذا  
لومات أحدهما فله الحق ان يزرع كما هو ويقتى بانه لو علم أن الزرع ينفع الارض ولا ينفعها فله  
ان يزرع كلها ولو حضر الغائب فله ان ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لرضا الغائب في منته  
دلالة ولو علم ان الزرع ينقصها أو الترتك ينفعها أو يريد هاقوة فليس للآخر ان يزرع فيها شيئا  
اصلا اذا الرضا لم يثبت هناك كذا ارض بين ورثة زرعها بعضهم يبتدئ مشتركا بينهم باذن  
الباقين لو كبار أو باذن الوصي لو صغارا فالغلبة على الشريك ولو زرع من بذل نفسه فالغلبة  
للزارع والزرع المشترك لو ادرك فخصمه أحدهما بالأذن شريكه فله ان يفتي ان يضمن حصته  
شريكه واقعة الفتوى زرع ارضا بينه وبين غيره هل لشريكه ان يطالبه بربع او ثلث بحصة  
نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اجيب بانه لا يملك ذلك لكن يغرمه نقصان نصيبه من الارض  
لو انتقصت سكن دارا مشتركة بنصيبه شريكه لا يلزمه اجر حصته ولو مودة للاستغلال  
اذا الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع السكنى تجعل مما لو كذا لكل واحد من  
الشركيين على سبيل التكامل اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل منهما عن دخول وقعود ووضع أمتعة  
في بطن منافع ملكهما وهو لم يجز ولما كان كذا صار الحاضر ساكتا في ملك نفسه فلا أمر عليه  
وصلات في الذخيرة بانه سكن بتأويل الملاك فلا أجر من القصوراين والوقف المشترك اذا سكنه  
أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر فانه يجب الاجر سواء كان موقفا للسكنى أو للاستغلال  
كما في الاشباه وقد مر في الفصص عبد بن شريكين استخدمه أحدهما بغير اذن صاحبه  
فبات في خدمته يصير غاصبا على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم  
عنه وفي الدابة المشتركة يصير غاصبا على الرايتين انتهى دار مشتركين قوم فله حصصهم  
التوضو وربط الدابة ووضع الخشبة فيها ومن عطب بذلك لا يضمن وليس لهم حفر بئر أو حفر  
أحدهم بئر أو خدبان يسويهما فان نقص الحفر الارض يؤخذ بنقصان الحفر واذا حفر أحدهم  
أصحاب طريق غير نافذة فيه بئر أو خدبان يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر ويضمن  
ما عطبها وكذا الوبي فيه فعطب بذلك انسان ضمن كافي قسمة الصغرى وقدم في الجنائيات  
وفي الخلاصة من كتاب الحيطان وكذا لو كان الطريق بين قوم وهو غير نافذ فان حكمه  
حكم الدار المشتركة كغيره ان في الطريق لا يضمن نقصان الحفر انتهى دار بين اثنين غاب  
أحدهما وأجرها الآخر واخذ الاجرة فللغائب ان يشارك في الاجرة قال رضى الله تعالى عنه  
فهذا الاشارة الى ان العاقل لم يملك الاجرة وفي الاصل اشارة الى انه يملكها ويصدق بحصة  
شريكه للثبت كالغاصب من القنينة وفيها قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم او الدين



المشترك ورضى الآخر قبضه لنفسه فله ان يرجع عليه بحصته بعد ذلك انتهى **في موافق**  
 لهم ما فاقب أحدهما فدفع الشريك الآخر كلها الى الراعي هل ضمن نصيب شريكه آجاب  
 مولانا انه ضمن اذ يمكنه حفظها بسد أجيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك في  
 العصر ولم يتركها بيده يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا يحفظها من مشتعل  
 الامكام عن القصولين **في** ولو كان بينهما شركة في مال خلطاه ليس لواحد منهما ان يسافر  
 بالمال بغير اذن شريكه فان سافر به فله ان كان قد راله حمل ومؤنة ضمن وان لم يكن له  
 حمل ومؤنة لا ضمن **في** رجلان لهما دين مشترك هل رجل فآخذ أحدهما حصته من المدينون  
 كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض وان أراد أحدهما ان يأخذ من المدينون شيئا ولا يشاركه  
 صاحبه فيما آخذ فالجيلة في ذلك ان يجب المدينون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم  
 هو يرى الغريم من حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما آخذ بطريق الهبة  
**في** رجلان بينهما دار غير مقسومة فاقب أحدهما كان للآخر ان يسكن مقدار حصته في  
 كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركا واحداهما عائب كان للعاض ان يستخدم الخادم  
 بحصته وفي الدابة المشتركة لا يتركها أحدهما الا بالناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن  
 الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان  
 الغائب راضيا بفعل الشريك **في** والكرم والارض اذا كانا بين الرجلين واحدهما عائب  
 أو كانت الارض بين بالغ وقيم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وزرع الارض بحصته  
 طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فان أدركت الثمرة بيبها أو بأخذ حصته من الثمن وتوقف  
 حصته الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمنه القيمة وان شاء أخذ الثمن وان أدى  
 خراج الارض فالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قضى دينه بغير امره لانه اضطرار  
 فانه يمكن من ان يرفع الامر الى القاضي ليأمره بذلك وان كان بين الحاضر والغائب دار  
 مقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للعاض ان يسكن في  
 نصيب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يؤجر ويسكن  
 الاجر للغائب وفي غير المقسومة للعاض ان يسكن قدر حصته وعن محمد للعاض ان يسكن  
 كل الدار اذا خيف عليه الخراب ولم يسكن وما كان على الراهن اذا أداء المرتهن بغير اذن  
 الراهن ذكرنا انه يكون متطوعا وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتهن وان أدى أحدهما  
 ما كان على صاحبه بأمرة أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة اذا  
 كان الراهن غائبا فاتفق المرتهن بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الا يرجع وقال أبو  
 يوسف يرجع في الوجهين والقنوى على ان الراهن لو كان حاضرا وأبى ان ينفق فامر  
 القاضي المرتهن بالاتفاق فاتفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي ان تكون على  
 هذا القياس من قاضي خان **في** وعن محمد في طاحونة بين شركيين اتفق أحدهما على مر منها  
 بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك **في** وسئل

الفضل عن طاحونة أو حمام لهما المستأجر نصيب كل منهما رجل ثم أنفق المستأجر في منزله  
الحمام باذن مؤجره هل يرجع بذلك على المالك الذي لم يؤجر نصيبه منه أيا لا يرجع  
وذكر عن محمد الرواية التي ذكرنا ثم قال يحتمل أن يقال المستأجر يقوم مقام مؤجره فيما  
انفق فيرجع على مؤجره بما أنفق ثم أجره يرجع على شريكه بما أخذ منه المستأجر لأن  
المؤجر أقامه مقام نفسه ويحتمل أن يقال المستأجر إنما يرجع على مؤجره لأجل أنه اذن  
له في الاتفاق فإذا المؤجر للمستأجر يجوز على نفسه لأعلى شريكه فيكون المستأجر  
متطوعا في نصيب شريكه المالك فلا يرجع به على أحد فلما اشتبه هله احتاط في الجواب  
فقال لا يرجع على الشريك المالك بما أنفق وأصل هذا النوع أن كل من أجر على أن يفعل  
مع صاحبه فإذا فعل أحدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فهو ليس متطوعا وعلى هذا نهين  
رجلين كراه أحدهما أو السقينة يتخوف فيها الفرق أو حمام خرب منه شيء قليل أو عبد بين  
اثنين فقدها في هذا كله يكون متطوعا لأنه لا يجبر شريكه على أن يفعل معه فإذا فعل  
أحدهما بغير إذن شريكه كان متطوعا أما الذي له غرفة فوق بيت رجل إذا تهدم البيت  
وسقطت الغرفة إذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعا إذا لا يجبر صاحب البيت على  
بناء بيته ❦ قوم بينهم شرب امتنع بعضهم عن كرى النهر أمر الحاكم الآخر أن يكره  
النهر ولهم أن يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وذكر  
محمد أن داود الطائي كان من أصحاب أبي حنيفة ثم أقبل على العبادة والخلوة بنفسه وكان  
داره بينه وبين شريك له غائب فكان يسكن داود الدار وكانت نخلة أو نخلات في الدار فكان  
لا يأكل من ثمرها شيئا لكن كان إذا انتهت الثمرة وأدركت يفتح باب الدار ولا يمنع من دخله  
الدارو يأكل الثمرة فذكره أكل الثمرة وتغيره فيها نصيب بغیر اذنه لأن الأكل استهلاك ولم يكن  
في سكنى الدار استهلاك بل في سكناها عمارتها فلم يرب به بأسا قال محمد ولو أن الشريك أخذ  
حصته من الثمرة وأكلها جازله ويبيع نصيب الغائب ويحفظ ثمنه فان حضر صاحبه فاجاز  
فعله والا ضمنه قيمته وإن لم يحضر فهو كالأقطة يتصدق به قال الفقيه أبو الليث وهذا  
استحسنه وبه تأخذ من الصغرى ❦ كيلي أو وزني بين حاضر وغائب أو بين بالغ وصبي فأخذ  
الحاضر أو البالغ نصيبه فانما تنفذ حصته بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والصبي حتى لو هلك  
ما بقى قبل أن يصل إلى الغائب أو الصبي هلك عليهم ولو بينهما دار وغائب أخذها يسكن  
الاخر بقدر حصته وذكر يسكنها ولا يسكنها غيره وقيل يحل بينهما وبينها ولا خصم  
يؤجرها أو يأخذ نصيبه من الاجر ويقف نصيب شريكه فلو وجدوا لا يتصدق ويستغنى  
الخدام ولا يركب الدابة أذ يحرم بلامسك وفي الرخي لو احتاج إلى دابة أو أراة أو بناء أقامها  
ورجع في الغلة من الفصولين ❦ عبد بين اثنين غائب أحدهما فأنفق عليه الاخر يكون  
متطوعا هذه في النفقات من الصغرى ❦ وفي الزوج لو تغيب أحدهما فأنفق الاخر كان  
متبرعا الا أن يكون باهر القاضى كافي القسمة من الصغرى ❦ جاني بينهما وهي وخيف

سقوطه فاراداً أحدهما نقضه وأبى الآخر يجبر على نقضه فلو هدم أحدهما ما أطا بينهما ما فاقب  
أحدهما عن بناءه يجبر ولو أن هدم لا يجبر ولكنه يبني الآخر فممنعه حتى يأخذ تصف  
ما أنفق لو أنفق بأمر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا أمر القاضى من الفصولين **❦** وفى  
الوجيز من نفقة المشتري أصله أن من أصلح ملكاً مشتركا بينهما وبين غيره وهو مضطر  
بالإتفاق لأحياء نصيبه إن كان بأمر القاضى يرجع على شريكه بقدر نصيبه وبغير أمره  
لا يرجع ثم ينظر إن كان الإتفاق لأصلاح ملك الرقبة يجبر الشريك الآخر على العماره وإن  
كانت العماره لأجل استيفاء المنفعة لا يجبر الآخر عليها إذا لم يرد الإتفاق به وإن كان يرجع  
على الآخر بقطعه انتهى **❦** قن أوزرع لهما فغاب أحدهما وأنفق الآخر يكون متبرعا  
فيما أنفق لأن المنفق في باب القن والزرع غير مضطر في الإتفاق إذا لا يتخلوا ما أن يكون شريكه  
حاضرا أو غائبا فلو حضر القاضى يجبره على أن ينفق في نصيبه ولو غاب فأمره القاضى  
في الإتفاق يرجع على الغائب إذا للقاضى ولاية الأمر بالإتفاق في كل موضع له ولاية الجبر  
لو حضره فلما زال الاضطرار كان متبرعا فيما أنفق بخلاف ما إذا كان علول رجل والسفل  
لا آخر فأن هدم السفل بنفسه فلا نه لا يجبر ذو السفل على البناء حيث لا ذلوا جبر إنما يجبر  
سلقه أو لحق ذى العلل لوجه إلى الأول وهو ظاهر ولا إلى الثاني إذ حققه فات لا تعد من ذى  
السفل فلا يلزمه أن يعيده فيقال لذى العلل إن شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم إن  
علوك فلو بناءه فله أن يمنع ذى السفل حتى يؤدي قيمة البناء إلى ذى العلل أو البناء ملك الباني  
لبناؤه بغير الأمر **❦** فغاصب إلا أن الغاصب متعدي في البناء فلم يجز له منع رب الأرض من  
الإتفاع بأرضه وذو العلل بحق في البناء لأنه مضطر لأحياء حقه فله المنع منه ثم إذا أدى  
إليه قيمة البناء ملكه ولو بالرضا صاحب العلل ولو امتنع رب السفل عن الإتفاع بسفله  
وهن أداء القيمة لا يجبر عليه بخلاف ما لو هدم ذو السفل سفله وذو العلل علوه فانه حينئذ  
يؤخذ ذو السفل ببناء سفله إذ فوت عليه حقا لحق بالملك فصار كالوفوت عليه ملكا **❦** روى  
ما بينهما ما في بيت لهما فخربت كلها حتى صارت محرا لم يجبر الشريك على العماره وتقسيم  
الأرض بينهما ما ولو قاعة بينهما وأدواتها إلا أنه ذهب شئ منها يجبر الشريك على أنه يجمع  
الآخر ولو هدم سرا قبل أن يتركه أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه دينالك على شريكك وكذلك  
الحمام لو صار محرا تقسم الأرض بينهما ما ولو تلف شئ منه يجبر الآخر على همارته وعن محمد  
في حمام بينهما ما خرب منه بيت أو احتاج إلى قدر ومرة وأبى أحدهما لا يجبر ويقال للآخر  
إن شئت فإنه أنت وخذ من غلته نفقة ثم يصير إن فيه سواء من الفصولين **❦** أحد  
الشريكين إذا بنى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه كان لشريكه أن ينقض البناء لأن له  
ولاية النقص في نصيبه والتمييز غير ممكن والغرس هكذا **❦** دار بين رجلين تهايا فيها على أن  
يسكن كل واحد منهما منزلا معلوما أو يؤجره فهو جائز ولا حاجة إلى بيان المدة في هذا العقد  
وإن تهايا فيها من حيث الزمان بان تهايا على أن يسكن هذا يوما وهذا يوما أو يؤجره هذا

سنة وهذا سنة قاتها يؤفى السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن اذا جعل بتراضيهما ولا يجبران على ذلك اما اذا تميا على ان يؤاجر هذا سنة وهذا سنة فقد اختلف المشايخ فيه والظاهر انه يجوز فان استوت الغلتان فيها وان فضلت في فوبة أحدهما يشتر كان في الفضل وبه يفتى وكذا التهاؤ في الدارين على السكنى والغلة جائز **تميا** على ان يسكن هذا دارا وهذا دارا أو يؤاجر هذا دارا وهذا دارا يجوز الا ان في الدارين اذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما أغلت في يد الآخر لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا تميا في الغلة فأغلت في فوبة أحدهما أكثر يشتر كان في الفضل كما مر **بقرة** بين اثنين اصطلما على ان تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحلب لهنها فلهذه مهابة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلا يجوز للثاني والثاني هبة الدين فيجوز وان كان مشاعا **جدار** بين كرمين بين رجلين انهم لم فاستعدى أحدهما الى السلطان لما أبى صاحبه ان يبني الجدار فامر السلطان ببناء برضا المستعدى على ان يبني جدارا يأخذ الاجر منه اجيعا فبني كان له ان يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين **وذ** ذكر الناطي في واقعاته انه قال في دعوى الاملاء حائط بين رجلين وانهم لم فلا أحد الثمر يكتن ان عتق من البناء لان له ان يقاسمه أرض الحائط نصفين ولو بنى أحدهما ليس له ان يرجع على غيره لانه لم يكن له ان يأخذ بالبناء ولو كان لرجل علو والسفل لا خير فابني صاحب السفلى وأخذ صاحب العلوى بذلك ليس له ذلك بل يقال لصاحب العلوى ان السفلى ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وليس لصاحب السفلى ان يسكن حتى يعطى قيمة بناء السفلى فيردها على صاحب العلوى وصاحب الاملاء يسكن علوه وهو بمنزلة الرهن في يده ولا يشبه الحائط لان أرض الحائط تقسم وهذا السفلى اذا سقط لم يقسم وهكذا ذكر في كتاب الصلح وزاد ان السفلى اذا كان لرجل وعلوه لا تعرفان سقف بيت السفلى وجذوعه وهراديه وروار يه وطينه لصاحب السفلى غير ان لصاحب العلوى سكناه في ذلك وكذلك الدرج والروشن **وفي** دعوى الاملاء حائط بين جارين لاحدهما عليه جذوع وليس للآخر عايه جذوع فانهم الحائط فأخذ صاحب الجذوع شربكه بالبناء فامتنع لا يجبر على بنائه ويقال لهما ان شئتما اقتسما أرض الحائط وان شاء صاحب الجذوع بناء وحل جذوعه مالم يقسما فان أراد صاحب الجذوع البناء وأراد الا ترقسمة أرض الحائط يقسم بينهما نصفين **وفي** صلح النوازل حائط بين رجلين سقط واحدهما بنات ونسوة فطالب من جاره ان يبني فابني جاره لا يجبر واحد منهما وان شاء أحدهما ان يبني في ملك نفسه فعل قال الفقيه أبو الليث هو القياس وهو قول علماء وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما وبه تأخذ وانما قال أصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمان أهل الإصلاح أما في زماننا هذا فلا بد من جابر بينهما في آخر بيوع الواقعات وفي الآخر جاس هذا قول أبي الليث في دعوى النوازل قال أصحابنا في كتاب الدعوى في حائط بين اثنين انهم لم يقسما أحدهما بغير اذن صاحبه كان

متطوعا إذ لم يكن لأحدهما جولة ولم يذكر الجواب في الحائط الذي لهما عليه جولة وعن ابن سبلة أنه قال في حائط بين اثنين ولهما عليه جذوع أو جولة قائم - دم الحائط فبناه أحدهما وأبى الآخر ثم إن الذي بنى وضع عليه جذوعه وجاء الذي لم يبن فإراد أن يضع عليه جذوعه أيضا فلما بان أن يمنعه حتى يأخذ منه نصف ما أنفق في الجدار ولا يكون متطوعا وهذا قول أصحابنا وقال أبو بكر الإسكافي أن كان الحائط بحال لو قسم أرضه أصاب كل واحد منهما مقدارا ميبني عليه بناء محكافه ومتطوع في بنائه وإن كان بحال لا يصيبه هذا المقدار لا يكون متطوعا وله أن يرجع على شريكه بنصف ما أنفق إن أراد أن يضع عليه جذوعه وروى عن ابن سماعة عن محمد أنه يرجع في الحائط لانه حق الوضع على جميع الجدار في الحائطين وذكر في صلح النوازل جدار بين رجلين لهما عليه جولة فوهي الجدار فترعه أحدهما لهما بناء من خالص ماله وأبى فمكن الآخر من إعادة جولته على ما كانت في القديم قال أبو بكر إن كان للجدار في العرض ما لو قسم ترابته أصاب كل واحد منهما موضعا يمكن أن يبني عليه حائطاً ليس له أن يمنعه لأن لصاحبه أن يقول لماذا لم تبني في نصيبك وترك نصيبي وإن لم يكن للحائط ذلك العرض فليس لصاحب الباني أن يحمل الجولة ماله يعطيه قيمة البناء قال الفقيه أبو الليث يعني إذا بنى بأمر الحائطين أو ما إذا بنى بغير أمره لا يرجع بشيء بمنزلة العلو والسفل إذا أنهدم فبناه صاحب العلو بغير أمر صاحب السفلى والقاضى فهو متطوع وقال الهندي وإن في حائط عليه جولة رجلين فسقط الحائط فبناه أحدهما بماله ونفقة غيره إذ صاحبها منعه صاحبه من وضع الجولة عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مبنيا بحق القرار وإن كان بناءه باذنه ليس له منعه لكن يرجع عليه بنصف النفقة التي ذهبت له في بنائه فهذا الجواب إذا كان الحائط بعد الهدم لا يحتمل أصله القسمة ولو قسم لا يصيب كل واحد منهما من أصله ما يقدر على أن يبني فيه حائطاً يمكنه وضع جولته عليه فإن كان أصل الحائط يحتمل القسمة فإن بنى باذنه فالجواب كالاول وإن بنى بغير إذنه كان له منعه حتى يصطلم على ثني جدار بين رجلين ولكل واحد منهما عليه جولته فوهي الحائط فإراد أحدهما أن يرفعه ليصلحه وأبى الآخر فيبني له أن يقول لصاحبه ارفع جولتك بأسطوانات وعمد ويخبر أنه يريد رفعه في وقت كذا فيشهد على ذلك فإن فعل ذلك والا فلا هذا أن يرفع الجدار وإن سقط جولته فلا ضمان عليه وفي فتاوى الفضلى حائط مشترك بين اثنين وهى ولا يؤمن من ضرر سقوطه فأراد أحدهما النقص وامتنع الآخر يجبر على نقضه وقال أبو القاسم في جدار بين رجلين لأحدهما عليه جولة فقال إلى أحدهما وتقدم إليه الذي له الجولة برفعه وأشهد عليه فلم يرفعه حتى أنهدم وآخر لصاحب الدار فإن أقران الحائط بينهما ما كانا لا يخوفوا أنه تقدم إليه بانه يرفع معه فإذا أفسد شيئا بسقوطه بعد إمكان رفعه بعد الإشهاد ضمن نصف قيمته وإذا أراد أحدهما الشريكين نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه اني أضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان

ما يهدم من منزل المضمون له شيء كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من مالك ولو هدم جدارا بينهما  
ثم بناه أحدهما بنقصه والآخر لا يعطيه النفقة ويقول اني لأضع على الجدار حولة فله  
ان يرجع على شريكه بنصف ما أنفق وان لم يضع غير الباني الحولة لانه كان له وضع الحولة  
في الاصل والباني لم يصير متطوعا في البناء وهو كالمأموروسيل وهذا سبيل العا والاسفل  
صاحب العا وابن الاسفل فله ان يرجع عما أنفق على صاحب الاسفل وان كان يقول صاحب  
الاسفل لا حاجة الي في الاسفل وفي صلح التوازل قال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما  
عليه غرفة وللآخر عليه سقف بيته فهذا ما لحائط من أسفله ورفعاً أعلاه بالاساطين ثم  
أنفق جميعاً حتى بنيا فلما بلغ البناء وضع سقف هذا أبي صاحب السقف ان يبني به ذلك  
لا يجوز ان ينفق فيما جاوز ذلك وقال أبو بكر في جدار بين رجلين طوله مائة ذراع خمسون  
ذراعاً من ذلك مستوية بارض الدارين وخمسون ذراعاً سطح أحد الدارين مستوية بارض  
جدار الا آخر فانهم الجدار كيف يبنيانه قال النصف الذي أرض دارهم مساو فعليهما  
عمارتهم سواء والنصف الا آخر على صاحب البيت الاسفل عمارته الى ان ينتهي الى أطراف  
عوارضه ثم ما فوق ذلك فعليهما جميعاً عمارته وفي شرب التوازل قال أبو بكر في جدار بين  
رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الا آخر على قدر ذراع أو ذراعين فانهم فقال صاحب  
الاعلى لصاحب الاسفل ان ابي حديتي ثم بنى جميعاً ليس له ذلك بل يبنيانه جميعاً من  
أعلاه الى أسفله قال أبو الليث فان كان بيت أحدهما أسفل بربعة أذرع أو نحو ذلك مقدار  
ما يمكن ان يتخذ بيتاً فاصلاً حده على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الا آخر لانه  
ليس بمنزلة الحائطين أسفل وعلو وقيل يبنيان الشكل وهو قول أبي القاسم ثم يرجع وقال الى  
حيث مالكة عليه ثم بذلك يشتركان وقيل ان كان من مالكة الى ملك غيره مدة جدار ذراع  
فهو على مالكة وان كان بخلافه فهو عليه ما حائط بين رجلين انهم جانب منه فطرانه  
ذو طاقين متلاصقين فيريد أحدهما ان يرفع جداره ويرغم ان الجدار الباقي يكفيه للفترة  
فيما بينهما ويرغم الا آخر ان جداره اذ بقي ذات طاقه واحدة يمين وينهدهم فان سبى منهما ان  
الحائط بينهما قبل أن يبين انهما حائطان فيكل الحائطين بينهما وليس لأحدهما ان يحدث  
في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان أقرا ان كل حائط اصاحبه فليكل واحد منهما أن يحدث  
فيه ما أحب ولو كان الحائط بين رجلين واهما عليه حولة وحولة أحدهما أسفل من حولة  
الا آخر فاراد أن يرفع حولته ويضعها بازاء حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منه وان  
كان حولة أحدهما في وسط الجدار من أسفله الى أعلاه وحولة الا آخر في أعلاه فاراد  
صاحب الاوسط ان يضع حولته في أعلى الجدار فان كان الجدار من أسفله الى أعلاه بينهما  
ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ان يفعل ذلك وان كان يدخل عليه مضرة ليس  
له ذلك ولو كان لأحدهما عليه حولة وليس للا آخر عليه حولة فاراد الذي لا حولة له أن  
يضع عليه حولة مثل حولة شريكه ان كانت حولة شريكه محدثة فلا تخران بضع حولة



مثل حولة شريكه وان كانت حولة شريكه قديمة فليس للآخر أن يضع عليه حولة مثل  
حولة صاحبه وقال أبو الليث ان كان الحائط يتحمل ذلك فله مطلقا الا يرى ان أحدهما يقولوا  
في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخران يزيد في جذوعه ان كان يتحمل  
ذلك ولم يشترطوا قديما ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما عليه جذوع  
فأراد الآخر أن ينصب عليه جذوعا فذعه صاحبه من ذلك والحائط لا يتحمل الحملتين فإذا  
كانا مقرين ان الحائط بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت تحط عنه حلك لتستوى مع  
صاحبتك وان شئت تحط عنه ما يمكن شريكك من الحمل لان البناء الذي عليه ان كان بناء  
بغير رضا صاحبه فهو منه مذهب ظالم وان كان بناء رضا صاحبه فهو عارية الا يرى ان دارا بين  
رجلين واحد هما ساكنهما أفراد الآخران يسكن معهما والدار لا تسع سكنهما فانهما يتهايان  
فيما كذا ههنا قال أبو الليث وقد روي عن أبي بكر خذ لاني هذا بقول أبي القاسم ناخذ  
قال أبو بكر إذا كان لرجل بناء على حائط بينه وبين آخر فأراد أن يحول الجذوع من  
مواضعها الى مواضع أخرى أو أراد أن يسفلها أو يرفعها فان أراد ان يجعل الجذوع من  
اليمين الى اليسر أو من اليسر الى اليمين ليس له ذلك وان أراد أن ينقل الجذوع من أعلى  
الحائط الى أسفله لا بأس به لان هذا أقل ضررا بالحائط وان أراد أن يرفعها عما كان ليس  
له ذلك لانه يكون أكثر ضررا لان الأساس يتحمل ما لا يتحمل رأس الحائط ولو ان جدارا  
بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد البناء عليه ويمدعه الا آخر فان كان المالك لهما لم يكن  
لأحدهما ان يزيد عليه جلا بغير اذن صاحبه هذه الجملة من قولنا أحد الشريكين اذا بنى في  
أرض مشتركة الى ههنا من الفتاوى الصغرى طاحونة لهما انفق أحدهما في مرمتها  
بالاذن الا آخر لم يكن متبرعا لا يصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا به حائط لهما فهدمه  
أحدهما يجبر على البناء اذا تلف محلاته بقية حق الغير فيجبر على الاعادة من الفصولين ولو  
وطئ مكاتبه بينه وبين غيره من ارفعه عليه في نصفه نصف مهر واحد وفي نصف شريكه لكل  
وطء نصف مهر وذلك كله لام كتابة من نكاح الوجيز ولو ولد مكاتبته من أحد  
الشريكين يصير نصيبه أم ولد له عند أبي حنيفة ولها الخيار عنده ان شاءت مضت على  
الكتابة وان شاءت عجزت نفسها فان عجزت نفسها فكلها أم ولد له عند ولده وضمن  
لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والا أخذت العقر فاذا أدت عتقت والولاء له ما عنده  
وقالا كلها أم ولد ومكاتبته ويقرم نصف عقرها ونصف قيمتها من دعوى الجمع جارية  
بين اثنين باعها أحدهما باذن شريكه ثم حط أحدهما من الثمن أو آخر فلا كان بائعا صحيح  
ويضمن حصه شريكه وعند أبي يوسف لم يصح في حصه شريكه وأما من لم يبيع فصح حطه في  
حقه لا في حق الآخر من الفصولين من الفصل السابع والعشرين رجلا لهما دين  
مشترك على رجل فآخذ أحدهما حصته من المديون كان لشريكه ان يشاركه فيما قبض  
وان أراد أحدهما ان يأخذ من المديون شيئا ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالخليفة في ذلك ان

يجب المديون منه مقدار حصته من الدين ويسلم له ثم هو يبرئ الغريم عن حصته من الدين  
 فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة من قاضيان **ولو** كان بينهما دين  
 من ثمن عبد باعاه من رجل أو قتل عبدا لهما أو غصب أو استلم أو ورثا ديناً على رجل  
 فقبض أحدهما نصيبه وهو في حوزته ومملكه ولم يقبض من حصته شريكه شيئاً يمكن لشريكه  
 أن يشاركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو أجوداً أو أفاضل أو أن أخرجه القابض  
 من ملكه لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن شريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض  
 الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفياً وما بقي على الغريم لشريكه من القنية  
 كل دين مشترك بين رجلين إذا قبض أحدهما شيئاً منه يشاركه الآخر في المقبوض وان كان  
 أجوداً أو أفاضل وان شاء سلم المقبوض للقابض واتبع الغريم بنصيبه وإذا اتبع الغريم  
 لا يرجع على شريكه بنصف ما قبض مالم يتم ما بقي على الغريم وإذا قوى يرجع عليه في  
 المقبوض لان الساكت انما سلم المقبوض للقابض بشرط أن يسلم له ما على الغريم ولو أخرج  
 القابض المقبوض عن ملكه بان باعه أو رهنه أو قضاه غريمه فليس للساكت أن يأخذ  
 ممن في يده ولكنه يضمن القابض مثل نصفه وإذا قبض منه الساكت كان للقابض أن  
 يرجع به على الغريم ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب عليه مثل نصيبه قبل دينهما أو جنى  
 عليه جناية يكون أثرهما مثل نصيبه برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشريكه عليه وكذا  
 لو أنلف عليه متاعاً لا يرجع شريكه عليه الا اذا غصب من المطلوب ثوباً ثم أحرقه أو هلك في  
 يده فلشريكه أن يرجع عليه لانه سلم له عين مال يمكن الانتفاع به فحصلت له المقاصة فصار  
 كالجناية ولو أخر أحدهما نصيبه لا يصح عند أبي حنيفة خلافهما لان تأجيل أحدهما  
 يتضمن اضراراً حبه لانه بالتأجيل قصد تحميل جميع مؤنة التقاضي والقبض على صاحبه  
 لان الساكت متى قبض نصيبه من الدين ثم حل الاجل كان للموكل أن يشاركه فيما قبض  
 فيصير ما بقي على الغريم بينهما فيوجب نصيبه من الباقي ثم وثم حتى يصير جميع مؤنة القبض  
 على الساكت ولو اشترى أحدهما بنصيبه ثوباً فلشريكه أن يرجع عليه بربع الدين ولا  
 سبيل له على الثوب ولو ارتن أحدهما بحصته وهلك عنده فلشريكه أن يضمنه ولو صالحه  
 من حقه على ثوب فالصالح ان شاء أعطاه مثل نصف حقه وان شاء دفع اليه الثوب ولو  
 استأجر أحدهما بنصيبه فلشريكه أن يأخذ منه ربع الدين ولو تزوج المديونة على حصته  
 من الدين لا يرجع شريكه عليه بشئ ولو تزوجها على خمسمائة مرسلة فلشريكه أن يأخذ  
 منه نصف حقه لان النكاح متى أضيف الى دين في ذمتها تعلق به فيه فسقط عنها فلم يصير  
 الزوج مقتضياً لدينه ومتى أضيف الى دراهم مرسلة تعلق بمثله ديناً في الذمة فالتقيا قصاصاً  
 فصار الزوج مقتضياً لدينه من الوجه **ولو** اشترى أحد الشريكين في دين مشتركاً لو ضمن نصيب  
 صاحبه لم يجز وما أدى بحكم هذا الضمان يرجع فيه بخلاف أدائه نصيب صاحبه من الدين  
 عن الغريم من غير سبق ضمان فانه لا يرجع ولو قوى نصيبه على الغريم ولو قضى الغريم

حصة أحدهما أو تبرع به أجنبي وسلم الآخر ثم توى نصيبه فله ان يرجع ويشارك صاحبه  
فما قبض من الفصولين

(الفصل الثاني في شركة العقود وفيه أحوالها وهو شركة المفاوضة) ركنها الإيجاب  
والقبول وهو ان يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت وهي على أربعة  
أوجه مفاوضة وعنان وشركة المصنائع وشركة الوجوه وأما شركة المفاوضة فهو ان يشترك  
الرجلان فيتساويان في مالهما وتصرفهما ودينهما والمراد بالمال ما يصح الشركة فيه ولا يعتبر  
التفاضل فيما لا تصح الشركة فيه فهذه الشركة جائزة عندنا واستحسانا وعند الشافعي لا تجوز  
وهو القياس وتجوز بين الحرين الكبيرين المسلمين أو الذميين فان كان أحدهما كتابيا  
والآخر مجوسيا تجوز أيضا ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم  
والكافر وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يجوز للنسائي بينهما في الوكالة والكفالة  
ولا يجوز بين الصديقين ولا بين الصديقين ولا بين المكاتبين وفي كل موضع لا تصح المفاوضة  
لنقد شرطها ولا يشترط ذلك في العنان كانت عنانا فان ورث أحدهما ما لا تصح فيه الشركة  
أو وهب له ووصل اليه بطات المفاوضة وصارت عنانا ورث أحدهما عرضا فهو له  
ولا تصد المفاوضة وكذا العقار وتنفذ المفاوضة على الوكالة والكفالة وما يشترط لكل واحد  
منهما ما يكون على الشركة الاطعام أهله وكسوتهم وكذا الادام والبايع ان  
يأخذ بالثمن أي ما شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع على المشتري بحصته  
بما أدى وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالأخر ضامن له  
بما يصح فيه الاشتراك البيع والشراء والاستجارة ومن القسم الاخر الجناية والنكاح  
والخلع والصلح عن دم العمد وعن النفقة ولو كفل أحدهما بعمل عن أجنبي بأمره لم  
صاحبه من أبي حنيفة وقال لا يلزمه كالأقراض والكفالة بالنفس وعن أبي حنيفة يلزم  
صاحبه في الأقراض ولو كانت الكفالة بغير أمره لم يلزمه صاحبه في الصحيح وضمان القصب  
والاستملاك بمنزلة الكفالة بأمره عند أبي حنيفة من الهداية وفي درر البحار لو غصب أحد  
المفاوضين شيئا فهلك أو غاب حتى ضمن لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال يؤخذ به  
شريكه أيضا انتهى ولو أقر أحد المفاوضين بدين لابي له أو لمن يعمناه ممن لا تقبل شهادته له  
بولاة أو زوجية لم يصح اقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه عند أبي حنيفة وقال  
يجوز اقراره في حقه وفي حق شريكه ما خلا عبده ومكاتبه وقول الامام أظهر من الحقائق  
واقرار لمعتنه المبانة بدين باطل عند أبي حنيفة ولو أعتق أم ولده وأقرها بدين يلزمهما  
وان كانت في عتقه كما تقبل شهادته لمعتقه ولا تقبل لمطافئنه من الوجيز لو اشترى أحد  
المفاوضين حارية لنفسه ليطأها بامر شريكه فهي له خاصة استقسا نا والبايع ان يطالب بالثمن  
أي ما شاء فان أدى المشتري الثمن من مال المفاوضة لا ضمن نصف الثمن للاخر بل هي له  
بغير شيء عند أبي حنيفة وقال يرجع عليه بنصف الثمن كافي شراء الطعام والكسوة من

الهداية قيد بقوله باذن لانه لو كان بلاذن فهي على الشركة اتفاقا ذكره في شرح المجمع  
 ولا أحد المتفاوضين ان يكتب عبدا كان بينهما وان يأذن للعبد في التجارة وان يدفع المال  
 مضاربة وان يفاوض غيره عند محمد وعند أبي يوسف لا يفاوض غيره ويجوز لأحدهما ان  
 يشارك شركة هنان وان يزوج الامة ولو زوج أحد المتفاوضين عبدا من تجارتهم أمانة من  
 تجارتهم ما جاز في القياس ولا يجوز في الاستحسان وهو قول علمائنا ولا أحد المتفاوضين ان  
 يرهن ويرهن وليس له ان يصير مستحسانا عندنا ولا ان يعتق على مال ولا ان يزوج العبد  
 امرأة ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه ولا حده ما ان يضع بضاعة وله ان يودع  
 ولو أضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع جاز شراؤه  
 للأمر خاصة وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز شراؤه على الأمر  
 وعلى شريكه وان لم يكن مدفوعا اليه كان مشتريا للأمر خاصة ولو أمر أحد المتفاوضين  
 رجلين يشتريان عبد الهما وسمى بنفس العبد والثن فاشترياه وقد افرق المتفاوضان عن  
 الشركة فقال الأمر اشترياه بعد التفرق فهو لى خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق  
 فهو بيننا كان القول قول الأمر مع عينه والبينة بينه الآخر ان أقام البينة ولا يقبل فيه  
 شهادة الوكيلين لانهم ما شهدا ان على فعل أنفسهما فان قال الشريك لا ندرى متى اشترياه  
 فهو للأمر وان قال الأمر اشترياه قبل الفرقه وقال الآخر اشترياه بعد الفرقه كان  
 القول قول الذي لم يأمره والبينة بينه الآخر ولو كان هذا الاختلاف في شركة العنان فهو  
 كذلك متفاوضان ادعى أحدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه بالثلثين  
 وكلاهما مقران بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصفين حكما  
 للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو مناع البيت أو رزق العيال أو جارية ليطأها فان  
 ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحسانا اذا كان ذلك بعد الفرقه ولو لم يفرقا ولكن مات  
 أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهو هذا وما لو افرقا ثم اختلفا في مقدار الشركة سواء  
 لا يشارك المتفاوض شريكه في جائزة يجيرها السلطان اياها وقد قبضه كل ودعيه تكون عند  
 أحدهما فهي عندهما جميعا فان مات المستودع قبل ان يبين لزمهما ضمان ذلك كضمان  
 الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جملة التجارة لانه يفيد الملاك في المضمون فان قال  
 الحق ضاعت منه قبل موته لم يصدق وان كان الحي هو المستودع صدق ذكره في الوجيز  
 وإعارة المتفاوض وأكل طعامه وقبول هديته في المطعوم واجابة دعوته بغير أمر شريكه جائز  
 ولا ضمان على الآخر والمتصدق عليه ذكره في الوجيز ولو كسا المتفاوض رجلا ثوبا أو ركب  
 دابة أو ركب الذهب والفضة والامتنع والحبوب لم يجز في حصصه شريكه وانما يجوز ذلك في  
 الفاكهة واللحم والخبز واشباه ذلك مما يؤكل ولو أعار أحد هداية من شركته ما فرقها  
 المستعير فطبت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها اليه فاجمعا صدقه في الاعارة الى ذلك  
 الموضع برئ المستعير من ضمانها ولو استهار أحد هداية ليركبها الى مكان معلوم فرقها

شريكه فخطبت قائم ما يضمنان جميعا لان ركوب صاحبه لم يرض به صاحب الدابة فكان  
 هذا ضمن الا ستهلال قبل زمامها فان كان ركبا في حاجته ما كان الضمان في مالهما وان  
 كان ركبا في حاجة نفسه فما يضمنان لما قلنا الا انهما ان ادياه من مال الشركة يرجع  
 الشريك على الرأب بنصيبه من ذلك وان استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاما له خاصة  
 الى مكان معلوم فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركتهما أو لخاصته  
 فلا ضمان عليه لان في الاعارة للعمل لا يفيد التقييد بخلاف الركوب ولو استعار أحدهما  
 ليحمل عليها عدل غزل زطى فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لا يضمن ولو حمل عليها  
 طيالة كان ضامنا لان الجنس مختلف بمقاوت الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها غير  
 ذلك الجنس كان ضامنا كذلك شريكه ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة مخاضيم حنطة  
 فحمل عليها عشرة مخاضيم شريكه لا يضمن لان هذا أخف على الدابة وكذا لو كانا  
 شريكين شركة عنان فاستعار أحدهما الجواب فيه كالجواب في الاول ولو استعارها ليحمل  
 عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليها شريكه شريكه خاصة كان ضامنا ولو باع أحد  
 المتفاوضين شيئا ثم وهب الثمن من المشتري أو برأه جازي قول أبي حنيفة ومحمد ويضمن  
 نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع أحدهما ثم أقال صاحبه صحت الاقالة ولو  
 اشترى أحدهما طعاما بنفسه كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكي العنان فان هناك انما  
 يملك كل واحد منهما الشراء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة جنس ذلك الثمن أما اذا  
 لم يكن فثمراته بالنسيئة يكون استدانته على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية  
 الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المفوضة ولو قبل أحد المتفاوضين سلما في طعام  
 جاز ذلك على شريكه لانه من صنيع التجار ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة  
 ليقطعه ثوبا بنفسه جاز لان هذا العقد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص المشتري بملك  
 الثوب ويختص بهذا العقد وكذلك الوبايع جارية من الشركة ليطأها أو طعاما ليجهله رزقا لاهله  
 جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كالمو باع من أجنبي وان اشترى أحدهما من  
 صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبيل البيع ولو  
 ان أحد المتفاوضين باع شيئا ثم افترا ولم يعلم المشتري بافتراقهما كان له ان يدفع جميع الثمن  
 الى أيهما شاء وان كان علم بالفرقة لم يدفع الا الى العاقد ولو دفع الى شريكه لا يبرأ عن نصيب  
 العاقد وكذلك الوجه به ههنا لا يختصم الا البائع ولو كان المشتري رده على شريك البائع  
 بالعيب قبل الفرقة وقضى له بالثمن أو بنقصان العيب عند تعدد الردهم افتراقا كان له ان  
 يأخذ بالثمن أيهما شاء ولو استحق المبيع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان يأخذ  
 بالثمن أيهما شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقة لان ثمة انما يجب الثمن على البائع وقت الرد  
 فاذا كان الرد بعد الفرقة لا يكون للمشتري أن يطالب الا آخر يوم من شرط صحة المفوضة  
 التساوي في الربح لا يفضل أحدهما وان باع أحدهما شيئا أو اذ ان رجلا أو كفلا لرجل

بدين أو غصب منه مالا لشريكه الا تخران يطالب به وان أجزأ أحدهما صددا خالصا له من ميراث لم يكن لشريكه ان يطالب بالاجر وكذا كل شيء له خاصة وباعه لم يكن لشريكه ان يطالب بالثمن ولا للمشتري ان يطالب الشريك بتسليم المبيع وان أقر أحدهما بدين أو اشتري أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استهلك أو خالف في رديعه أو عارية أو اجارة أو كفل لرجل بمال من ثمن مبيع أو مهر أو نفقة فرضها الحاكم أو جمعية أو جنابة فلا بد من وجوب له الحق أن يطالب به ويطالب شريكه وعندهما ما كفل به أحدهما لا يلزم الاخر وما يلزم من مهر نكاح أو وطء بشبهة أو جنى على بنى آدم ولزمه الارش لزمه خاصة دون صاحبه هذه الجملة من قاضى خات وبعض منها في أول الفصل عن الهداية ❀ ولا حد للمفاوضين ان يهرن مال المفاوضة بدين المفاوضة وبدين له خاصة بغير اذن شريكه وبوكل ويرجع الوكيل بالثمن على أيهما شاء ويعلى الاخر عزله وما أدى أحد المتفاوضين بما يلزمهما بعقد المفاوضة لم يرجع على شريكه حتى يؤدي أكثر من النصف فيرجع بالزيادة كافي الوجهين وان قال أحدهما اشتريت متاعا فعليك نصف غنمه وكذبه فان كانت السلعة قائمة فالقول قوله وان كانت هالكة لا يصدق وكذا لو أقر شريكه انه اشتري وأنكر القبض ❀ مفادع أو دع شسباً من ماله ما فقال المودع رددته الى أحدهما صدق وان بحسد المدعى عليه لم يضمن بقوله وكذا الوما ت أحدهما ثم ادعى المودع الدفع الى الميت في حياته لم يضمن ولا يصدق في حق الورثة ولا في تركته ويستخلف الورثة على العلم وان ادعى الدفع الى ورثة الميت وحلفوا بما قبضوه يضمن حصه الحى وهو بين الحى وورثة الميت ولو قال المستودع دفعت الى أحد المتفاوضين فأقر أحدهما وبحسد الاخر رى المودع والمقر يصدق على نفسه وعلى شريكه من باب الاختلاف من الوجهين ❀ أحد المتفاوضين اذامات ولم يبين حال المال الذى في يده لا يضمن من أمانات الاشياء ❀ الشريك شركة مفادعة أو عتات اذا خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أميننا من الخلاصة والله أعلم

﴿الفصل الثالث في شركة العنان﴾ تنعقد على الوكالة دون الكفالة وهى ان يشترك اثنان في نوع برا أو طعما ما أو بشر كافي هموم التجارات ولا يذكركم الكفالة ويصح التفاضل في المال للحاجة ويصح ان يتساوا في المال ويتفاضل في الربح ويجوز ان يعقدها كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض ولا تصح الا بما تصح به المفاوضة وما اشتراه أحدهما للشركة طواب بثمنه دون الاخر ثم يرجع على شريكه بحصته ان أدى من مال نفسه فان كان لا يعرف ذلك الا بقوله فعليه الحجة واذا هلك مال الشركة أو أحد المالين قبل ان يشتري شيئا بطلت الشركة وأيمهما هلك هلك من مال صاحبه ان هلك في يد صاحبه فظاهر وكذلك ان كان في يد الاخر لانه امانة في يده بخلاف ما بعد الخلط حيث يملك على الشركة وان اشتري أحدهما بماله وهلك مال الاخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرط طائفة الشركة شركة فقهه عند محمد خلافا لحسن بن زياد حتى ان أيهما باعه جاز بيعه ويرجع على شريكه بحصته من غنمه هذا



إذا هلك أحد المالكين بعد شراء أحدهما فلو هلك قبل الشراء ثم اشترى الآخر بالمال الآخر  
 أن صرح بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما على ما شرطوا ويكون شركة ملك  
 ويرجع على شريكه بحصته من الثمن وإن كانا ذكرًا مجرد الشركة ولم ينصا على الوكالة فيها  
 كان المشتري للذي اشتراه خاصة وتجاوز الشركة وإن لم يتخطا المال **❦** وكل واحد من  
 المتفاوضين وشريكه العنان أن يبيع المال ويستأجر للعمل ويودعه ويدفعه مضاربة  
 وعن أبي حنيفة أنه ليس له ذلك لأنه نوع شركة فلا يملكها والاول أصح وهو رواية الاصل  
 ويؤكل من يتصرف فيه ويده في المال بامانة من الهداية والضمير في يده راجع الى الوكيل  
 نص عليه ابن كمال في الايضاح وعلاه بقوله لأنه قبض المال باذن المالك لا على وجه البسطة  
 والوثيقة فصار كالوديعة انتهى **❦** ولا يتعدى على ما عينه صاحبه من بلاد أو سعة ووقت  
 وتقال هذه في مضاربه الكثر **❦** لو قال أحد الشريكين لصاحبه اخرج الى نيسابور ولا تجاوز  
 خاؤز وهلك ضمن حصة الشريك ولو اشترى كاشركة عنان على أن يبيعه بالنقد والنسيئة ثم نهي  
 أحدهما صاحبه عن البيع بالنسيئة صح النهي من الخلاصة **❦** والتوقيف ليس بشرط لصحة  
 هذه الشركة فإن وقتا لذلك وقتا بيان قال ما اشترى بت اليوم فهو بيننا صح التوقيت وما اشترى به  
 اليوم فهو بيننا وما اشترى به بعد اليوم يكون للمشتري خاصة ولو قال أحدهما لصاحبه في  
 العقد ببيع بالنقد ولا تتبع بالنسيئة اختلف في المتأخرين بعضهم جوزوا ذلك **❦** ولو تفاوتا في  
 المال في شركة العنان وشروط البيع والوضعية نصفين قال في الكتاب الشركة فاسدة قالوا  
 لم يرد محمد بهذا فساد العقد إنما أراد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا تبطل بالشرط  
 الفاسد وكذا لو شرط الوضعية على المضارب كان فاسدا ولو اشترى كاشركة مطلقة كان  
 لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة وإن باع أحدهما كان لكل واحد منهما  
 أن يأخذ منها بثلث مائة ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخصم  
 فيما باع صاحبه فالخصومة في ذلك الى الذي ولي العقد وان قبض الذي باع أو وكل وكيله  
 بذلك جاز عليه وعلى شريكه ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن  
 الوكالة صار خارجا عن الوكالة فإن وكل البائع رجلا لا يتقاضى ثمن ما باع فليس للآخر أن  
 يخرج من الوكالة **❦** وذكر في الصلح أحدهما شريك العنان إذا أخرجه من الشركة وجعل  
 المسئلة على وجوه ثلاثة إذا وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر لا في حصته  
 ولا في حصة صاحبه في قول أبي حنيفة وعندهما يصح في حصته خاصة والوجه الثاني إذا  
 وجب الدين بعقد أحدهما فأخر أحدهما فكذلك لا يصح تأخير الآخر أصلا في قول أبي حنيفة وعندهما  
 يصح في حصة الذي أخر ولا يصير ضامنا والوجه الثالث إذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر  
 الذي ولي العقد صح تأخير في الكل عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يصح في نصيب  
 الذي أخر خاصة **❦** وذكر في كتاب الشركة أحدهما يدين إذا أخر عند أبي حنيفة لا يصح  
 تأخير أصلا إلا باذن الشريك وعند صاحبه صح تأخير في حصته وفي شركة المقايضة إذا

آخر أحدهما صح تأخير به في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا  
وليس لأحد الشريكين أن يفرض شيئا من المال المشترك ولورهن أحدهما امتناعا من  
الشركة بدین عليهما لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يرهن وإن ولي المبيعة أن يرهن بالثمن  
❦ ولو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج إلى نيسابور ولا تجاوز فله ذلك المال ضمن حصته  
الشريكين ❦ ولو قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة لزمه  
خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة عليه ❦ وإن وكل واحد منهما صاحبه  
بالاستدانة لا يصح الأمر ولا إعلال الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على  
صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل  
لأنه توكيل بالتسكيد إلا أن يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك ألف درهم  
فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل ❦ وشريك العنان إذا سافر بمال الشركة  
صح ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد وعن أبي حنيفة في رواية ليس لشريك  
العنان أن يسافر وهو قول أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية فرق بين السفر القريب  
والبعيد فقال إذا كان لا يغيب إسلام منزله كان بمنزلة المصروع عنه في رواية يجوز المسافرة  
بما لا أجل له ولا مؤنة وعلى قول من يجوز المسافرة لشريك العنان لو أذن له بالمسافرة نصا  
أو قال له اعمل فيه برأيك فسافر كان له أن ينفق على نفسه من كرائه ونفقة وطعامه  
وإدامه من جملته رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة قال محمد وهذا استحسان  
فإن ربح فحسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال ❦ رجل قال  
لغيره ما اشتريت اليوم من أنواع التجارة فهو بيني وبينك فقال لا تخزنم فهو جائز وكذا  
لو قال كل واحد منهما لصاحبه ذلك جائزا أيضا لأن هذه شركة في الشراء وليس لأحدهما  
أن يبيع حصته مما اشترى إلا بإذن صاحبه ولو قال أحدهما للآخر ما اشتريت  
من الرقيق فهو بيني وبينك فكذلك ليس له أن يبيع حصته مما اشترى إلا بإذن  
صاحبه ولو قال أحدهما للآخر اشتريت عبدا فهو بيني وبينك كان فاسدا إلا أن الأول  
شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح إلا أن يسمى نوعا فيقول عبدا خرا سائبا  
وما أشبه ذلك ❦ شريك شركة عنان اشترى أمتة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك  
بالشركة وغاب فعمل الحاضر بالامتنع فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب  
شريكه لأن قوله لا أعمل معك بمنزلة قوله فاستخلك الشركة وأحد الشريكين إذا فسخ الشركة  
ومال الشركة أمتة فالواضح ❦ أحد شريكي العنان إذا رهن بدین ذكرنا أنه لا يجوز فإن  
هلك الرهن في يده وقيمه مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار أن شاء رجع  
بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وإن شاء ضمن شريكه  
حصته من الدين ❦ ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة ويشترى  
إذا كان في يده مال ناض من الشركة وإن كان عنده مكبل أو موزون فاشترى بذلك الحسن

شيئاً جاز شراً أو على شريكه وإن لم يكن في يده مدراهم ولا دنانير فاشترى بالدرهم أو الدنانير  
 كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة في رواية إذا كان في يده دنانير  
 فاشترى بالدرهم جاز ولا يشترى العنان أن يكاتب عبداً من تجارته ما ولا أن يزوج  
 أمة من شركته ما ولا أن يعق على مال وإن أقر أحدهما بجارية في يده من الشركة أنها رجل  
 لم يجز إقراره في نصيب شريكه وإن كان صاحبه قال له اعمل فيه برأيتك من قاضيان إذا  
 أقر أحدهما بدين من تجارتهما أو أنكر الآخر لزم المقر جميع الدين إن كان هو الذي تولاه  
 وإن أقرنهما تولاه لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وإن أقرانه تولاه لم يلزمه شيء ولو باع  
 أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذا كل دين وليه أحدهما وللمدين أن  
 يمنع من الدفع إليه فإن دفع إلى الشريك برئ من نصيبه ولم يرأى من حصة المدين استخساناً  
 والقياس أن لا يرأى من حصة القابض أيضاً من الخلاصة اعتلت دابة مشتركة وأحد  
 الشريكين غائب وقال جماعة البيطارين لا بد من كيفافكرواها الحاضر فله كذا لا يضمن  
 ولو كان بينهما متاع على دابة في الطريق فسد طفت فأكثرى أحدهما دابة مع غيبة  
 الآخر خوفاً من أن يهلك المتاع أو ينقص جاز ويرجع على شريكه بمحضته ولو استأجر  
 أحدهما شيئاً من تجارتهما جاز ولو باع أحدهما ما فاق الآخر يبيع صاحبه صحته إلا قاله  
 ولو باع أحدهما شيئاً فرد عليه بعيب بغير قضاء جاز عليه ما وكذا الوحد من الثمن وكذا  
 لو وهب بعض الثمن ولو أقر بعيب في متاع باعه جاز عليه وعلى صاحبه ولو قال كل واحد  
 منهما لصاحبه اعمل فيه برأيتك جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يقع في التجارات من  
 الزهر والارتقان والدفع مضاربة والسفر به والخلط بماله والمشاركة مع الغير ولا يجوز على  
 شريكه ما كان اتلافاً أو تعليقاً بغير عوض إلا أن ينص عليه ولو شارك أحدهما رجلاً في شركة  
 عنان فما اشتراه الشريك الثالث كان النصف للمشتري والنصف بين الشريكين الأولين  
 وما اشتراه الشريك الذي لم يشارك فهو بينه وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث  
 ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لأنه تمليك مال بهما فكان بمنزلة  
 الصرف ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان القام من تجارتهما يلزمه خاصة  
 وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون للمقرض أن  
 يأخذ منه وليس له أن يرجع بنصفه على شريكه لأن التوكيل بالاستقراض باطل فيستوي  
 فيه الإذن وعدم الإذن أحد شريكي العنان لو أقر دينهما مؤجل إلى شهر صرح إقراره  
 بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما صاحبه أبرأه من نصيبه ولو أمر  
 رجلاً بأن يشتري له عبداً فلان بينه وبينه فقال المأمور نعم فلما رجع من عنده لقيه رجل  
 آخر وقال اشتريه بيني وبينك فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد كان للآخر  
 الأول نصف العبد وللآخر الثاني نصف العبد ولا شيء للمشتري هذا إذا قبل الوكالة  
 بغير محض من الأول وإن قال له الثاني ذلك بمحض من الأول ثم اشتري العبد فإن العبد يكون

بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا شيء للاول ولولقيسه ثالث أيضا وقال اشتره بنى  
 وبينه نصفين وذلك بغير محضر من الاول والثاني فقال نعم فهو للاول والثاني وليس للثالث  
 ولا لما اشترى شيء **§** رجل اشترى عبدا وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه كان  
 العبد بينهما نصفين وكذا لو اشرك رجلين بغير بينهم اثلاثا ولو اشرك رجلا بعد ما اشترى العبد  
 ثم اشرك رجلا آخر لم يذ كر هذا في الحكم وروى ابن سماعة عن محمد انه قال للذي اشركه  
 او لا نصف العبد وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف ولو  
 كان العبد بين رجلين اشترى ياه فاشركه فيه رجلا ففي القياس يكون للرجل نصف العبد ولكل  
 واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون العبد بينهم اثلاثا من قاضى خان **§** ولو هلك  
 المشتري قبل التسليم الى شريكه في الصور المذكورة لم يلزمه الثمن صرح به في الوجيز ولو ان  
 رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا قبل القبض كانت الشركة فاسدة **§** رجل اشترى رجلا  
 ان يشتري عبدا بعينه بينه وبينه فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشترى واشهد انه اشترى  
 لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لانه وكله بشراء نصف عبده بعينه والوكيل  
 بشراء نصف عبده بعينه اذا اشتراه لنفسه بل الذى اشترى به حال غيبته الموكل يكون مشترى  
 للموكل ولا يملك ان يشترى لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند  
 حضرة الموكل لا عند غيبته وكذا لو اشرك رجلا على ان ما اشترى كل واحد منهما اليوم  
 فهو بينهما لم يستطع أحدهما ان يخرج نفسه عن الوكالة الا بمحضر من صاحبه لان كل  
 واحد منهما ما يكون وكيل عن صاحبه فيما هو من جنس تجارته ما فلا يملك اخراج نفسه عن  
 الشركة الا بمحضر من صاحبه **§** رجلان اشترى كاشركة عنان في تجارته ما على ان يشتريا  
 ويبيعان بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة لان كل واحد  
 منهما يصير وكيل بحكم الشركة والوكالة تقبل التخصيص فاما في ذلك النوع من التجارة  
 فيبيع كل واحد منهما ما وشراؤه بالنقد والنسيئة ينفذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما  
 بالنسيئة بالوكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز  
 شراؤه وان لم يكن كان مشترى بالنفسه لانه لو نفذ على شريكه يكون مستدينا على المال  
 وليس اشريك العنان ولاية الاستدانة بطلاق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يده دراهم  
 فاشترى بالدينار نسيئة ففي القياس يكون مشترى بالنفسه وفي الاستحسان يكون مشترى على  
 الشركة ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارته الزم المقر جميع ذلك ان كان الذى هو  
 عليه وان أقر انهما وليا له نصفه وان أقر ان صاحبه وليه لا يلزمه شيء بخلاف شركة  
 المفوضة فان شئ كل واحد منهما يكون مطالبا بذلك هذه الجمل من قاضى خان **§** ثلاثة  
 اشترى كواheel معلوم شركة صحيحة على قدر رؤس أموالهم فخرج واحد منهم الى ناحية  
 من النواحي بشركتهم ثم ان الحاضر من شاركا رجلا آخر على ان ثلث الربح له والثلثين بينهم  
 ثلثاه للحاضرين وثلثه للغائب فعمل المدفوع اليه بذلك المال سنين مع الحاضرين ثم جاء

الغائب فلم يتكلم بشئ واقتسموا ولم يزل يعمل معهم هذا الرابع حتى خسر على المال واستهلكه فاراد الغائب أن يضمن شريكه فان الربح على ما اشترطوا ولا ضمان عليهم ما وعمله بعد ذلك رضا بالشركة من الخلاصة ❀ ولو اشترى أحدهما من جنس تجارتها وأشهد عند تجارتها فهو له خاصة ولا أحد منهما أخذ المال مضاربة والربح له خاصة وان أخذ لم يتصرف فيما ليس من تجارتها أو مطلقا حال غيبة شريكه يكون الربح نصفه لشريكه ونصفه بين المضارب ورب المال من الوجيز ❀ ولا يملك أحد الشريكين تزويج عبد من الشركة بلا إذن صاحبه ولا اعتاقه ولو عمل ولا يبيع عبد لنفسه ولا هبة شئ من ماله ما ولو بعوض ولا اقراضه ولا تصدقه الا بيسير هذه الجدة في المكاتب من الوقاية ❀ اقرار شريك الغائب في بيع أو شراء شئ قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وبشرائه شئ مستهلك يكون غنمه دين عليه دون شريكه هذه في الاقرار من الوجيز ❀ مات ومال الشركة ذبون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهولا يضمن كالموات مجهولا للعين من القنية

((الفصل الرابع في شركة الصنائع)) وتسمى شركة التقبل فالخياطان والصابغان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك عندنا خلافا للشافعي كفي الهداية والكسب بينهما وان عمل أحدهما فقط صرح به في الوقاية ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان خلافا للمالك وزفر ولو شرط العمل نصفين والمال اثلاثا جاز وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزم شريكه حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ الدافع بالدفع اليه من الهداية وهذا النوع من الشركة قد يكون عانا وقد يكون مفاوضة هذا استجماع شرائط المفاوضة بان شرط تساويهما في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فيما لحقه بالشركة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة لجماعا وجب على صاحبه ومتى كانت عانا فاعيا يطالب به من يباشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة فان اطلقت هذه الشركة كانت عانا وان شرط المفاوضة كانت مفاوضة فاذا عمل أحدهما دون الآخر والشركة عانا أو مفاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرط أحدهما فضلا فيما يحصل من الاجرة جاز اذا كانا شرط التفاضل في ضمان ما يتقبلانه وعن أبي حنيفة ما جنت يد أحدهما كان الفهمان عليهما يأخذ أيهما شاء وعن أبي يوسف اذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الاجر والى أيهما دفع الاجر يرى وان لم يتفادوا وهذا استحسن لان تقبل أحدهما العمل جعل كتقبل الآخر فصار في معنى المفاوضة في باب ضمان العمل ولو ادعى رجل على أحدهما انه دفع اليه ثوبا للخياطة وأقر به الآخر صرح اقراره بدفع الثوب وبأخذ الاجر لانهما كالمفاديين فاقرار أحدهما يصح في حق الآخر وعن محمد أنه لا يصح للمقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون ونحوه لا يلزم الآخر من قاضي خان ❀ وفي الوجيز ولو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون

أو اشنان أو أجر أجبر أو أسرة حاقوت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه فان لم تقض مدة  
الاجارة أو المبيع قائم لزمهم جميعا كافي شركة العنان انتهى ﴿ ولو ان رجلا سلم ثوبا  
الى خايط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاداة فله صاحب الثوب أن يطالب  
بالعمل أم - ما شاء لان الشركة اذا كانت بينهما كانا كشخص واحد ولو انهما افترقا أو مات  
الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا آخر العمل لان ما يوجب الاتحاد كانت الشركة فاذا انقطعت  
بقيت الكفالة فاذا كان الشرط على الخياط أن يخيط بنفسه لا يطالب الا بآخر يحكم الكفالة  
لان الشرط على الخياط اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة من فصل الوجه من  
قاضيخان ﴿ ثلاثة نفر ليسوا شركاء تقبلوا عملا من رجل ثم جاء واحد منهم وعمل ذلك العمل  
كله فله ثلث الاجر ولا شيء للآخرين وهو متوقع في الثلثين من الخلاصة

﴿ الفصل الخامس في شركة الوجوه ﴾ فالرجلان يشتركان من غير مال على أن يبيعا وبشريا  
بوجوههما على أن ما اشترياه كان بينهما أو نصافقا لا على أن ما اشترياه من البرف هو بينهما  
نصفان أو شرطاً لحددهما الثلثين وللآخر الثلث فهو كشرط والربح ~~يكون~~ على قدر  
الملك وان قالوا على أن ما اشترياه فلا حددهما الثلثان وللآخر الثلث على أن الربح بينهما  
نصفان لا يجوز وانما يكون الربح بينهما على قدر الملك فاذا شرط لحددهما أكثر من ربح  
ملك لا يجوزهما ما فيما يجب لهما وعليهما ما بمنزلة شريكي العنان ولو اشتركا بوجوههما  
شركة مفاداة كان جائزا وبثبت التساوي بينهما ما فيما يجب لكل واحد منهما وعليه  
ما يجب في شركة المفاداة بالمال ﴿ رجلان اشتركا مفاداة وليس لهما مال على أن  
يشتريا بوجوههما ويهمل بأبديهما جازت الشركة كالعنان الا ان في المفاداة لا يجوز أن  
يشتريا التفاداة في الربح وفي العنان يجوز وفي قبيل الاعمال يصح منهما اشتراط التفاداة  
في الربح من قاضيخان

### ﴿ الباب الثالث والعشرون في مسائل المضاربة وفيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الاول في المضاربة ﴾ المضاربة عقد على الشركة في الربح بحال من أحد الجانبين  
وعمل من الجانب الآخر ولا مضاربة بدونهما فلو شرط لجميع الربح لرب المال كان بضاعة  
ولو شرط لجميعه للمضارب كان قرضا ثم المدفوع الى المضارب امانة في يده لانه يتصرف فيه  
بأمر مالكه لا على وجه البدل والثبقة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بأمر مالكه فاذا ربح  
فهو شريك فيه واذا افسدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل أجر مثله واذا اختلف كان  
خاصة بالوجود التعدي منه على مال غيره ولا تصح الا بالمال الذي يصح به الشركة ولو دفع اليه  
عرضا وقال بعنه واعمل مضاربة في غنمه جاز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين في ذمتي حيث  
لا تصح المضاربة لان ههنا في حقيقته لا يصح هذا التوكيل وعندهما يصح لكن يقع الملك في  
المشترى لا آخر فيه مضاربة بالعرض ومن شروطها أن يكون الربح بينهما ما مشاءا



لا يستحق أحدهما دراهم مسماة فان شرط زيادة عشرة قله أجزأه مثله لفساده والربح لرب المال  
وهذا هو الحكم في كل موضع لم تضع المضاربة ولا يجاوز بالاجر المقدر المشروط ويجب الاجر  
وان لم يرجع في رواية الاصل وعن أبي يوسف لا يجب اعتبار اربا المضاربة بالصحة والمال  
في المضاربة الفاسدة غير مضمون بالهلاك اعتبارا بالصحة وكل شرط يوجب جهالة في  
الرب يفسدها وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها ويبطل الشرط كاشتراط الوضعية  
على المضارب واذا صححت المضاربة جاز للمضارب أن يبيع ويشترى ويوكل ويسافر ويودع  
وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه ان دفع اليه في بلد له أن يسافر وان دفع اليه في غير  
بلده له أن يسافر الى بلده واظهار ما ذكر في الكتاب انه له أن يسافر وليس له أن يضارب  
الا باذن رب المال أو بقوله له العمل برأيك واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم  
يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع ولا بتصرف المضارب الثاني حتى يرجع فاذا رجع  
ضمن الاول لرب المال كما لو خلط بغيره وهذا رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف اذا عمل  
به ضمن ربح أول ربح وهو ظاهر الرواية وقال زفر يضمن بالدفع عمل أولم يعمل وهو رواية عن  
أبي يوسف ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم يذكر الثاني وقيل ينبغى أن لا يضمن الثاني  
عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل رب المال  
بالطياران شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو المشهور ثم ان ضمن الاول  
صححت المضاربة بين الاول والثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول بالعقد وتصح المضاربة  
والربح بينهما على ما شرطوا بطيب الربح للثاني ولا يطيب للاعلى ولا يملك المضارب  
الاقتراض والهبة والتصدق وان قيل له العمل برأيك بالتخصيص وان خص له رب  
المال التصرف في بلده عينه أو في سائر بلد لم يجز له أن يجاوزها وكذا ليس له أن يدفعه  
بضاعة الى من يخرج منه من ذلك البلدة فان خرج الى غير ذلك البلاد اشترى ضمن وكان  
ذلك له وله ربحه وان لم يشتري حتى رده الى الكوفة وهي التي عينه هابري من الضمان  
ورجع المال مضاربة على حاله وكذا اذا ارد بعضه أو اشترى ببعضه في المصر كان المردود  
والمشتري في المصر على المضاربة قال ثم شرط الشراء ههنا وهي رواية الجماع الصغرى وفي  
كتاب المضاربة ضمنه بنفس الاخراج والصحيح ان بالشراء يتقرر الضمان لزوال احتمال الرد  
الى المصر الذي عينه أما الضمان فوجوبه بنفس الاخراج وانما شرط الشراء للتقرر لا لاصل  
الوجوب وهذا بخلاف ما اذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد لان  
المصر مع تبين أطرافه كبيعة واحدة فلا يفيد التقييد الا اذا صرح بالنهاية بأن قال عمل  
بالسوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالجور والولاية اليه ومعنى التخصيص أن يقول  
على أن تعمل كذا أو في مكان كذا اذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه تفسير له  
أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاء للوصل أو قال خذ هذا بالنصف بالكوفة لان الباء للاصاق  
أما اذا قال خذ هذا المال واعمل به في الكوفة فله أن يعمل فيها وفي غير هالان الواو للعطف

فيه بغير عجزلة المشورة ولو قال على أن تشتري من فلان وتبيع منه صح التقييد لانه مقيد لزيادة  
الثقة به في المعاملة بخلاف ما إذا قال على أن تشتري من أهل الكوفة أو دفع مالا في الصرف  
على أن تشتري به من الصبيارفة ويبيع منهم فباع في الكوفة ومن غير أهلها أو من غير  
الصيارفة جاز من الهداية ولو أمره ببيع من فلان فباعه من غيره ضمن ولو أمره بالشراء  
من فلان فاشترى من غيره لا يضمن هذا رواية الوكالة وقال في المضاربة يضمن في الوجهين من  
الخلاصة ❶ ولو وقت للمضارب وقتا بعينه يبطل العقد بعينه لانه توكيد فيتوقف بقاءه  
وليس للمضارب أن يشتري من يعتق على رب المال لقرابة أو غيرها لان العقد وضع ليحصل  
به الربح وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه بعته ولهذا لا يدخل في المضاربة مالا  
يملك بالقبض كشر النخرو المينة بخلاف البيع الفاسد لانه يمكنه بيعه بعد قبضه فيتحقق  
المقصود ولو فعل صار مشتريا لنفسه دون المضاربة فان كان في المال ربح لم يحجز له أن يشتري  
من يعتق عليه وان اشترى ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له أن يشتريهم  
فاذا زادت قيمتهم بعد الشراء عتق نصيبه منهم ولم يضمن رب المال شيئا ويبيع العبد في قيمة  
نصيبه منه ❷ ويجوز للمضارب أن يبيع بالتقدي والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار  
فيمتنع اطلاق العقد الا اذا باع الى أجل لا يبيع التجار اليه لانه له الامر العام المعروف بين  
الناس ولهذا كان له أن يشتري دابة للركوب وليس له أن يشتري سفينه للركوب وله أن  
يستكرها باعتبار العادة التجار وله أن يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة  
ولو باع بالتقدي ثم أخر الثمن جاز بالاجماع أما عند ههنا فلا في الوكيل يملك ذلك فالمضارب أو في  
الا ان المضارب لا يضمن لان له أن يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذلك الوكيل لانه لا يملك ذلك  
وأما عند أبي يوسف فلا يملك الاقالة ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل فانه لا يملك الاقالة ولو  
احتمل بالثمن على الايسر أو على الاعسر جاز قال والاصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة أنواع  
فوع يملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من جلته  
التوكيل بالبيع والشراء والرهن والارتمان والاجارة والاستئجار والاداع والابضاع  
والمسافرة على ما ذكرنا من قبل ونوع لا يملكه بمطلق العقد وملكه اذا قبل له اعمل رأيك وهو  
ما يحمته أن يلحق به فيلحق عنه وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة أو شركة الى غيره  
وخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره ونوع لا يملكه الا أن ينص عليه رب المال وهو  
الاستدانة وهي أن يشتري بالدرهم والدنانير بعدما اشترى برأس المال السلعة وما أشبه  
ذلك ولو أذن له رب المال في الاستدانة صار المشتري بينهما نصفين بغير شركة الوجود وكذا  
أخذ السفائح لانه نوع من الاستدانة وكذا اعطاه لانه اقراض والعق على مال أو بغير مال  
والهكابة لانه ليس من التجارة والاقراض والهبة والصحة لانه تبرع محض من الهداية  
❸ المضارب يملك تأخير الدين وتأجيله واقتطع حواجر ابرامو حطا ويضمن رب المال لو حط  
أو أخر أو قبض فان لم يكن فيه ربح صح حطه وتأخيره وقبضه اذ يملكه ولو ربح جاز قبضه

ويجوز حطه في حصته وانما علك المضارب هذا كله لانها من أمور التجارة وقد أذن فيها  
وتأخير رب الدين لم يجز عند أبي حنيفة وعندهما صحت في حصته وهذا كاختلاف في دين بين  
اثنين آخر أحدهما كذا في الفصولين **❦** ولو جرت بين رب المال والمضارب خصومة بعد  
رجوعه من سفره فقال لرب المال جئت بأربعين عددا من النوع القلاني فقال له أخطأت  
انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين عددا منه هذه في الاقرار من  
القنية **❦** وفي الوجه المضاربة فومان عامة وخاصة والعامة فومان أحدهما دفع ماله الى  
آخر مضاربة ولم يقل له اعمل رأيك علك البيع والشراء بالقد والنسيئة والاجارة والاستثمار  
والرهن والارتهان والايديع والابضاع والتوكيل بالبيع والشراء والحوال القائلين والخلط  
هذه شيئا يعيب مثل ما يحيط التجار والاذن لعبد المضاربة والمسافرة بالمال في البر والبحر ورهن  
مال المضاربة والارتهان ويدفع أرض المضاربة فزارعة يأخذ أرض غيره بالمزارعة  
ويتقبلها لغيره فيها خللا أو شجرا وليس له أن يأخذ شجرا أووطيا معاملة على أن ينفق من  
مال المضاربة ولا علك المضاربة والشركة والخلط بماله والاقرض والاستدانة على المضاربة  
وأخذ المال سقجة ولو اشترى به ذارحم محرم من رب المال ضمن ولم يعق لانه اشترى مالا  
ملك يبيعه على المضارب وان كان فيه فضل صح الكتابة في حصته المضارب من الربح عند أبي  
حنيفة والباقي يكون على المضاربة وعندهما الكتابة لا تجزأ ولا آخر نقصها فان لم ينقصها  
حتى أدى بدل الكتابة عتق نصيب المضارب عنده وما قبض المضارب من الكتابة فربعه  
وثلاثة أرباعه يكون على المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله منها وما بقي يكون بينهما  
على الشرط وللمضارب أن يبيع عبد المصار به يدينه وأما الثاني فهو أن يقول له اعمل رأيك  
فله أن يفعل جميع ما ذكرنا غير الاقرض والاستدانة وأخذ السقجة والتاج والهبة والصدقة  
فليس له ذلك وكل ما جاز للمضاربة الصحيحة جاز في الفاسدة لقيام الاذن بالتصرف وإذا أبضع  
المضارب في المضاربة الفاسدة جاز على رب المال وللمضارب أجزا المثل أما المضاربة الخاصة  
فمومان أيضا أحدهما لو دفع بالمضاربة على أن يعمل به بالكوفة ليس له أن يعمل في غيرها  
فان أخرج من الكوفة وربح فهو ضمان لرأس المال والربح له والوضعية عليه وان أخرج  
البعض صار ضمانا لذلك القدر فان لم يشتر به شيئا حتى رده الى الكوفة فهو مضاربة على حالها  
ولا يعطيه بضاعة لمن يخرج منها ولو قال دفعت اليك مضاربة بالنصف فاعمل به بالكوفة أو  
اعمل بالكوفة فله أن يعمل في غيرها ويعتبر هذا مشورة لا شرطاً وفيما عداهما اعتبر شرطاً  
ولو شرط أن يعمل في سوق الكوفة فعمل في مكان آخر فله ذلك استخسانا ولو قال لا تعمل الا  
في السوق فعمل في غيره ضمن والثاني لو دفع وقال خذ مضاربة بالنصف فاشتر الطعام فهو  
مضاربة في الخلطة والدقيق وله أن يشتري في المصر وغيره وأن يبضع فيه ولو قال خذ  
مضاربة بالنصف فاشتر البزوبع فله أن يشتري البزوبع ولو قال على أن تشتري بالنقد صخ  
الشرط ولو قال به بالنسيئة ولا تبعه بالنقد فباعه بالنقد جاز دفع مضاربة على أن يشتري

الطعام خاصة فله ان يستأجر الدابة للركوب والحولة ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام  
فان كانت المضاربة عامة جاز له شراء السفينة أيضا دفع مالا مضاربة ثم قال لا تعمل في  
الخطه صريحه قبل ان يشتري ولا يصح بعده كما اذا عزل رب المال المضارب انتهى **قوله** وان  
كان مع المضارب ألف بالنصف فاشترى به جارية قيمتها ألف فوطئها فحانت بولدي ساري  
ألفا فدعاها ثم بلغت قيمة الغلام ألفا وخمسمائة والمدعى موسى فان شاء رب المال استسدى  
الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعاق ووجه ذلك ان الدعوة صحيحة في الظاهر جلا  
على فراش النكاح لكنهم تنفذ لفقد شرطها وهو الملك لعدم ظهور الربح لان كل واحد  
منهما أعنى الام والولد مستحق برأس المال كمال المضاربة اذا صارت اعيانا لكل عين منها  
يساوي رأس المال لا يظهر الربح كذا هذا فاذا زادت قيمة الغلام الا ان يظهر الربح ونفذت  
الدعوة السابقة فاذا صححت الدعوة وثبت النسب عتق الولد اقيام ملكه في بعضه ولا يضمن  
رب المال شيئا من قيمة الولد لان عتقه ثبت بالنسب والملك والمالك آخرهما فيضاف اليه ولا  
يصنع له فيه وهذا ضمن اعناق فلا بد من التعدي ولم يوجد له ان يستسدى الغلام لانه  
احتسب ما يملكه عنده وله ان يعاق لان المستسدى كالمكاتب عند أبي حنيفة ويستعبيه  
في ألف ومائتين وخمسين لان الألف مستحق برأس المال والخمسمائة ربح والربح بينهما  
فلهذا ليس له في هذا المقدار ثم اذا قبض الا انضارب المال له ان يضمن المضارب نصف  
قيمة الام لان الألف المأخوذ لما استحق برأس المال لكونه مقدما في الاستيفاء فظهر  
ان الجارية كلها ربح فتكون بينهما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحتمال الفراش الثابت  
بالنكاح وتوقف نفاذها لفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة وصارت الجارية أم ولده  
ويضمن نصيب رب المال لان هذا ضمنان فملك وضمنان التملك لا يستدعي صنعا كما اذا استولد  
جارية بالنكاح ثم ملكها هو وغيره ورأته يضمن نصيب شريكه كذا هذا بخلاف ضمان الولد  
**قوله** واذا اهل المضارب في المهر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرايه وكسونه  
وركوبه شراء وكراه هذا في المضاربة الصحيحة بخلاف الفاسدة لانه أجبر فنفقته في ماله  
وبخلاف البضاهة لانه متبرع فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان  
خروجه دون السفر ان كان بحيث يفد ثم روح في بيت باهله فهو بمنزلة الدوق في مصر  
وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه للمضاربة والنفقة  
ما تصرف الى الحاجة الزائدة ومن ذلك غسل ثيابه وأجرة أجبر بخدمة وعلف دابة يركبها  
والدهن في موضع يحتاج فيه اليه عادة كالجاز وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى  
يضمن الفضل ان جاوزه واما الدوا فحق ماله في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه يدخل  
في النفقة من الهداية **قوله** ولو سافر بماله ومال المضاربة أو خلط باذن أو بما لرجلين  
أنفق بالحصة من المجمع وفي الوجهين لا نفقة للمضارب في مال المضاربة مادام في مصره  
وينفق اذا خرج ولا تبطل نفقته الا باقامته في مصره أو في غير مصره اذا اتخذ دارا أو

تزوج بامرأة ۞ والنفقة هي ما تصرف الى الحاجة الراتبية وهي الطعام والشراب  
والكسوة وفراش ينال عليه وأجرة الحمام ودهن السراج والخطب وذكر الكرخي ان  
الدهن في مال نفسه وكذلك نفقة علمانه ودوابه الذين يعملون معه في مال المضاربة فاذا  
أنفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال ضمن وتحسب النفقة من الربح ان كان والا فن  
رأس المال وان أنفق من رأس المال أو استدان على المضاربة أنفقته رجوع بها في مال  
المضاربة وان لم يرجع حتى توى المال لا يرجع على رب المال انتهى ۞ واذا كان معه ألف  
فاشترى به ثيابا فقصرها أو جعلها بمائة من عنده وقد قيل له العمل برأيك فهو متطوع وان  
صعبها أجر فهو شريك بما زاد الصبيغ فيها لانه عين مال قائم بها حتى اذا بيع كان له حصصة  
الصبيغ وحصصة الثوب على المضاربة بخلاف القصار والحمل لانه ليس بعين مال قائم واذا  
صار شريك بالصبيغ انتظم قوله بالعمل برأيك انتظامه الخلط فلا يضمه من الهداية ۞ ولا تجوز  
الاستدانة على المضاربة الا بامر رب المال فان أمره ان يستدين على المضاربة فالدين  
يلزمهما انصفين والمشتري بينهما انصفين ان شرط الرجوع مناصفة ففي حق مادفع مضاربة  
وفي حق الدين شركة وجوه ۞ ولو اشترى المضارب سلعة بأكثر من مال المضاربة كانت الزيادة  
للمضارب والمال دين عليه ورجحه عليه وضيعه ۞ ولو اشترى بالف المضاربة سلعة بالف  
لم يهلك ان يشتري بعد ذلك على المضاربة شيئا ولو اشترى بخمس مائة شيئا لم يهلك ان يشتري  
بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك لو كان في يده جارية أو عرض فاشترى شيئا للمضاربة  
ليبيع العروض ويؤدى ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا أم مؤجلا وباع ما في يده قبيل  
محل الاجل لان الشراء متى وقع له لا ينقلب للمضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى  
بالدنانير أو بعكسه نفذ على المضاربة استحسانا من الوجيز ۞ واذا كان مع المضارب ألف  
بالنصف فاشترى به زافا بعه بالفين واشترى بالالفين عبدا فلم ينقد هما حتى ضاعا غير مرب  
المال ألفا وخمسمائة والمضارب خسمائة ويكون ربح العبد للمضارب ويخرج عن المضاربة  
لانه مضمون عليه وثلاثة أرباعه على المضاربة وان كان معه ألف بالنصف فاشترى به  
عبدا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطأ فثلاثة أرباع القداء على رب المال وربعه على  
المضارب واذا فدى يخرج عن المضاربة فيكون العبد بينهما أرباعا لا على المضاربة فيخدم  
المضارب يوما ورب المال ثلاثة أيام وان كان معه ألف فاشترى به عبدا فلم ينقده حتى هلك  
يدفع رب المال ذلك الثمن ورأس المال جميع ما يدفع لان المال امانة في يده والاستيفاء انما  
يكون بقبض مضمون وحكم الامانة يتأفقه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل اذا كان  
الثمن يدفع اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامرة ولو اشترى ثم دفع اليه  
الموكل المال فله ان لا يرجع من الهداية ۞ واذا هلك مال المضاربة فلا يتحول امان أن يكون قبل  
التصرف أو بعده فان هلك قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب مع ميمنه  
ولو استهلك المضارب أو أنفق أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشتري على المضاربة

شيئاً حتى يأخذ الضمان من المستملاك فله ذلك وعن محمد لو أقرض المضارب رجلاً فان رجعت  
 الدراهم اليها بعينها رجعت على المضاربة وان أخذ مثلها لا ترجع لان الضمان قد استقر  
 بهلاك عينها وحكم المضاربة مع الضمان لا يجتمعان وأما اذا هلك بعد التصرف بان اشترى  
 باللف المضاربة شيئاً وقبضه وهلك المال قبيل نقد الثمن يرجع على رب المال باللف أخرى  
 فيكون رأس المال ألفين وكذلك لو ادعى المضارب انه نقد الثمن وأنكر البائع يرجع على  
 رب المال باللف بخلاف الوكيل اذا أقر انه نقد الالف للبائع وجدها البائع غرمها الوكيل  
 لانه أقر باستيفاء ما وجب له على الموكل مرة لان بالشراء وجب الثمن للوكيل على الموكل بخلاف  
 المضارب لان قبضه يكون بجهة الامانة في كل مرة لا بجهة الاستيفاء لانه لا يجب له على  
 رب المال دين ولو اشترى شيئاً للمضاربة أو استأجره ليجعل عليه امتناع المضاربة فضاء  
 المال قبيل النقد منه يرجع بذلك على رب المال ولو اشترى طعامه أو كسوته أو استأجر  
 مراكب أو فضاء المال لا يرجع بذلك على رب المال لان المضارب فيما يشترى لنفسه فامل  
 لنفسه فوجب ثمنه في ذمته الا ان رب المال أذن له بقضائه من مال المضاربة تبرعاً فيبطل  
 ذلك بالهلاك وفيما يشترى للمضاربة وكيل ووكيل ان يرجع بماله على الموكل ولو خلط  
 المضارب مال المضاربة بماله أو بمال غيره لم يعمل بهما يضمن الا اذا قال له اعمل فيه برأيتك  
 فله ان يخلطه بماله أو بمال غيره دفع اليه ألفاً مضاربة بالنصف فاشترى باللف من ماله  
 جارية ثم خلط الالفين ونقدهما لم يضمن وان هلك بعد الخلط قبل ان يدفع الى البائع ضمن  
 ألف المضاربة للبائع ونصف الجارية على المضارب ولو قال المضارب بحت ألفاً ثم قال  
 لم أربح الا خسمائة ضمن الخسمائة المحبوبة ولا يضمن الباقي ولو قال المضارب لرب المال  
 دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع وأكسبه هلك فهو ضمان كالمودع  
 اذا ادعى رد الوديعة ثم أقر انه لم يرد ولكنه هلك ولو اختلفا في الرجوع فقال رب المال شرطت  
 الثالث وادعى المضارب النصف ثم هلك المال فعليه ضمان السدس وروى ابن سماعة عن  
 أبي خنيفة اذا جحد المضارب ثم أقر باللف مضاربة يضمن المال واذا أقر بالمضاربة وبالربح  
 ثم مات مجهولاً فانه يضمن رأس المال ولا يضمن الربح لان الدين لا يقطع بالجود والتجهيل عن  
 ذمة المديون الا انه تعدد لرب المال مطالبة المديون ما لم يقر الطالب انه تبين للورثة أنها  
 المديون فكان التجهيل بمعنى التأجيل والمضارب لا يضمن بالتأجيل فان اشترى بها مع الجود  
 فهو مشتر لنفسه ولو اشترى بعد الاقرار يكون على المضاربة استحساناً كالمودع اذا اختلف  
 ثم عاد الى الوفاق وضمن محمد لو قال المضارب هذا الالف رأس المال وهذه الخسمائة ربح  
 وسكت ثم قال على دين لفلان قبل قوله وقال الحسن عن أبي خنيفة ان وصل قبل وان فصل  
 لا يقبل لان الربح لا يكون الا بعد قضاء الدين فيكون دعوى الدين رجوعاً عما أقر به فلا  
 يقبل الا موصولاً من الوجهين وان كان مع المضارب ألفان فقال دفعت الى ألفاً ورجعت ألفاً  
 فقال رب المال لا بل دفعت اليك ألفين فالقول قول المضارب وكان أبو خنيفة يقول أولاً



القول قول رب المال وهو قول زفر ثم رجع الى ما ذكر لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض ضمينا كان أو آمينا لانه أعرف بمقدار المقبوض ولو اختلفا مع ذلك في مقدار الرجح فالقول فيه لرب المال وأسماء أقام البيضة على ما دعى من فضل قبلت **❦** ومن كان معه ألف فقال هي مضاربة لفلان بالنصف وقد ربح ألفا فقال فلان هي بضاعة فالقول قول رب المال ولو قال المضارب أقضتني وقال رب المال هي بضاعة أو ودية أو مضاربة فالقول قول رب المال والبيضة بينة المضارب **❦** ولو ادعى رب المال المضاربة في نوع وقال الآخر ما سميت لي تجارة بعينها فالقول للمضارب ولو ادعى كل واحد منهما فوطا فالقول لرب المال والبيضة بينة المضارب ولو وقت البيضان وقتا فصاحب الوقت الأخير أو لى لان آخر الشراطين ينقض الأول من الهداية **❦** وفي الوجهين ان اختلفا في نوع الهبة فقال أحدهما قرض وقال الآخر بضاعة أو مضاربة فالقول لرب المال وان كان ما يدعيه حقا فاسد لانه هو المملك فيكون منكرا التملك نهك الجهة فان هلك المال في يد المضارب يضمن الاصل والرجح لانه أمين بحمد الامانة ولو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة فان كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبيضة بينة والمضارب ضامن وان كان قبل التصرف فالقول له ولا ضمان عليه لانهما تصادقا على ان القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض ولو قال رب المال أخذته غصبا وقال القابض دفعته ودية أو قال رب المال أخذته غصبا وقال أخذته منك مضاربة يضمن في الوجهين كما لو قال المودع أخذته ودية وقال المالك أخذته غصبا انتهى **❦** ومن أبي يوسف مضارب قال لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى ألفا مضاربة فهو ضامن للمال وان اشترى مع الجلود فهو مشترك نفسه وكذا بعد الاقرار قياسا وفي الاستحسان يكون على المضاربة ويرأى من الضمان وكذا لو دفع اليه ألفا ليشترى بها وكالة هذه في الوكالة من القنية **❦** ولو سافر المضارب فلم يتفق له شراء المتاع فالنفقة من مال المضاربة ولو خرج المضارب بالف المضاربة وعشرة آلاف من مال نفسه فالنفقة في المالكين على أحدهم شرا وفي المضاربة الفاسدة لان نفقة له من الخلاصة **❦** دفع المضارب أو شريك العنان البار من مال المشاركة لا يضمن ولو أعطى من ماله ينبغي ان يكون له الرجوع لانه مأذون فيه دلالة **❦** المضارب اذا كان يدفع النوايب في سوق المتاع فهو من رأس المال **❦** لو ادعى المضارب الوضعية وقال رب المال ربحت فصولي بينهما رأس المال لم يصح من القنية **❦** رب المال اذا نهى المضارب عن الخروج من البلدة التي كان فيها المضارب ان خرج الى بلد غير بلاد رب المال يضمن ان هلك المال الاول ولا يستوجب النفقة في مال المضاربة وان خرج الى بلد رب المال القياس كذلك وفي الاستحسان لا يضمن ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو مات رب المال فكذلك الجواب على هذا التفصيل من السفر **❦** مات رب المال فسافر المضارب

بقوله البار كتب عليه أي الباج اه ومعنى الباج الخراج ظلم اه كتابها مش الا تفرق

بمال المضاربة يضمن عدم موته أو لولا أن سافر قبل موته لأضمن عليه في نفقته من مال المضاربة ❶ مات رب المال أو نهاه عن المضاربة والمضارب في مصر آخر فسافر إلى مصر رب المال والمال عروضا أو ناض لا يضمن إلا أن نفقته على المضارب إن كان عروضا وإن كان المال ناضا فلا نفقة له ولو سافر إلى آخر يضمن لأن في الأول انشأ السفر لرد المال إلى ربه وفي الثاني انشأ السفر لرد رأس المال وفي النسي منفعة رب المال لأن المصير موضع آمن عن الجعل فصح نفيه ❷ ولو كان المضارب في الطريق فنهأ رب المال برسوله عن السفر أو مات والمال عروضا فله أن يتوجه إلى أي مصر أحب ونفقته في مال المضاربة وإن كان المال ناضا فخرج إلى غير مصر رب المال يضمن لأن المضاربة قد انتقضت بالنهي والموت وفي العروض بقيت فبيعهما يحصل رأس المال ولا يمكنه البيع والشراء في الطريق فلم يصح نفيه عن السفر من الوجيز ❸ ولو قال رب المال للمضارب أمرتك ببيعه بنقد فبعته بنسيئة وقال المضارب لم تقل شيئا فالقول قول المضارب ههذه في الهداية ❹ ولو قال المضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك بالنقد فالقول للمضارب والبيئة لمدعى التخصيص كافي الوجيز ❺ وللمضارب أن يبيع عبد المضاربة إذا ركبته دين سواء كان رب المال حاضرا أو غائبا لأن ولاية التصرف له فلا يعتبر حضور رب المال من العمادية ❻ قسمه الرجح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة أن قبض رأس المال صححت القسمة والابطال لأن الرجح فضل على رأس المال ولا يتحقق الفضل إلا بعد سلامة الأصل وما هلك من مال المضاربة فهو من الرجح دون رأس المال بقسمته حتى لو اقتسم الرجح قبل قبض رب المال رأس المال ثم هلك في يد المضارب فالقسمة باطلة وما قبضه رب المال رأس المال ويرد المضارب عليه ما أخذه ولو هلك في يده بضمنه لأنه إذا ظهر أنه لم يكن رجحا لم يكن رب المال راضيا بملكه فصار المضارب عاصيا ولو كان الرجح ألفين والمضاربة ألفا وأخذ كل واحد ألفا رجحا ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله ويضمن المضارب له نصف ما أخذه ولو اقتسما الرجح ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب دفعت إليك رأس المال ثم اقتسمنا وقال رب المال ما دفعت إلى رأس المال فالقول لرب المال والبيئة للمضارب من الوجيز ❽ وإن عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز وإن علم بعزله والمال عروضا فله أن يبيعها ولا يمنع العزل من ذلك ثم لا يجوز أن يشتري بثمن شيئا آخر فإن عزله ورأس المال دراهم أو دنانير قد نصبت لم يحزله أن يتصرف فيها هذا إذا كان من جنس رأس المال فإن لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير أو على القلب له أن يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولو حقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها من الهداية ❿ المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة فربح فالمال والرجح لرب المال وعليه فهو دية وللعامل أجر مثل ما عمل ربح أو لم يربح أطلق أجرة المثل في الأصل لكن هذا قول محمد أنه يجب بالغامبلغ وعند

أبي يوسف لا يجاوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر مثل عمله ولا ضمان عليه وعن محمد  
 أنه يضمن قيل المذكور قول أبي حنيفة بناء على مسألة الأجير المشترك أنه لا يضمن عند أبي  
 حنيفة وعندهما يضمن هذا في نسخة الإمام السرخسي وفي الثاني لا يضمن ولم يذكر الخلاف  
 والمضاربة الصحيحة والفاسدة سواء في أنه لو هلك المال لا يضمن ﴿١﴾ دفع إلى آخر ألف درهم  
 مضاربة بالنصف ثم دفع إليه أخرى مضاربة بالثلث ولم يقل في كل واحد منهما ما عمل فيه  
 برأيل نفاذ المالكين لا يضمن فإن وضع أو فوّى فليس بخالف وإن رجع فيهما اقتسما نصف  
 الرجوع بينهما ونصفه اثلاثا وهذا بخلاف ما إذا دفع إلى آخر مضاربة فإنه إذا لم يقل له عمل  
 برأيل ليس له ذلك ولا يضمن بنفس الدفع إلى الثاني فإن عمل به الثاني فيه بالشراء والبيع صار  
 الأول مخالفا ولرب المال خيار في نفسه بين الأول وإن ضمن الأول رجع على الثاني وصحت  
 المضاربة بين الأول والثاني من الخلاصة ﴿٢﴾ ولو دفع إلى رجل ثمانمائة درهم وقال إذا تم لي  
 ألف شاركتك ثم قال بعد أيام تصرف بما عندك ليحصل لنا شيء قالوا هذا مضاربة فأسدة  
 لجهالة الرجوع فيكون أصل المال ورجحه للأمر وللمأمر وأجر مثله ﴿٣﴾ إذا دفع إلى رجل دراهم  
 مضاربة ولم يقل له اعمل برأيل إلا أن معاملته التجار في تلك البلاد أن المضاربين يخطون  
 وأرباب الأموال ينوونهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس أن غلب التعارف بينهم  
 في مثل هذا رجحت أن لا يضمن ويكون الأمر محجولا على ما تعارفون من مشتمل الأحكام  
 ﴿٤﴾ وليس للمضارب شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به كاستبضع من الفصولين ﴿٥﴾ وفيه  
 من الفصل السابع والعشرين يبيع المضارب ممن لا تقبل شهادته بأكثر من قيمته صحيح ولا  
 يصح بفاحش الغبن اتفاقا ولو يسيره صح عندهما إلا عند أبي حنيفة ولو بقيته يصح عنده  
 أيضا باتفاق الروايات عنه وما لا يتعاقب فيه قيل في العروض دهيم (٢) وفي الحيوان  
 ده يازده (٣) وفي العقار ده وازده (٤) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين ﴿٥﴾ لو أقر  
 المضارب برجع ألف درهم في المال ثم قال غلطت أنها خسمائة لم يصدق وهو ضمان لما أقر  
 به هذه في الأقرار من الاشبهاء ﴿٦﴾ المضارب إذا لم يبق في يده من مالها شيء بغرم ما أنفق  
 من عنده في الف رابع من الاشبهاء ﴿٧﴾ أقرار المضارب بشراء شيء جائز سواء كان قائما  
 بعينه أو مستهلكا فيؤدى ثمنه من مال المضاربة هذه في الأقرار من الوجيز ﴿٨﴾ المضارب  
 إذا باع جارية فاستولدها المشتري ثم استعقت وأخذ المستعق الجارية وقيمة الولد رجع به  
 المشتري على البائع المضارب والمضارب يرجع على رب المال أن لم يكن في المضاربة ربح  
 فإن كان فيها فضل لم يرجع من قيمة الولد إلا بقدر رأس المال ونصيبه من الربح هذه في  
 الاستحقاق من الوجيز ﴿٩﴾ مضارب أقر في مرضه برجع ألف فبات بلا بيان لم يضمن إذا لم يقر  
 بوصول المال إلى يده ولو أقر بوصوله إلى يده يؤخذ من تركته كونه مجهولا للأمانة كذا في  
 أحكام المرضى من الفصولين ﴿١٠﴾ المضارب لو قال قبل أن يموت أودعت مال المضاربة فلانا

(٢) عشرة بهيمة ونصف (٣) عشرة بأحد عشر (٤) عشرة بأثنى عشر

الصير في ثمات لا شيء عليه ولا على ورثته ولو قال الصير في ما أردتني شيئا فالقول قوله مع يمينه ولا شيء عليه ولا على وارثه ولو مات الصير في قبل أن يقول شيئا ولا يعلم أن المضارب دفعه إلى الصير في الإبقوله لا يصدق على الصير في وإن دفعه إلى الصير في بيته أو أقر من الصير في ثمات المضارب ثم مات الصير في ولم يبينه يعني مات مجهلا كان ديناً في مال الصير في ولا شيء على المودع ولو مات المضارب والصير في فقال رد دته عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في الخلاصة من الوديعة وفيها أيضاً المضارب والمستبضع إذا خالف ودفع المال لينفق إلى حاجته ثم عاد إلى الوفاق عاد مضارباً ومستبضعاً انتهى

((الفصل الثاني في المباذعة)) ليس للمستبضع شراء شيء بعد موت المالك ولو لم يعلم به أرسل بضاعة مع رجل إلى بلدة عند رجل آخر وقال له خذ بيته لاجل بضاعتى وضع بضاعتى فيه فأخذ بيته ووضع بضاعته فيه ثم أخرجه من ذلك البيت ووضعها في بيت نفسه فلما استوى البيتان حرزاً يبرأ وهذا ظاهر وأخذ البضاعة لوزكها في حجرة في تلك البلدة وأغلق الباب لا يضمن إذا لا يلزمه حل البضاعة ❊ جماعة يخرجون من بلدة وكان كلهم وزروا لهم في السنة فرجلة ومع أحدهم بضاعة فادعاه عندهم ضمن أحدهم ضمن أحدهم فصر بهم هذا القدر لكل واحد منزلة من في عياله ولودفع إلى آخر بضاعة ليسذهب بها إلى مرو فباعها في هذه البلدة وذهب بثمنها إلى مرو فلما اتحد الثمنان لا يضمن للرضا إذ حصل الغرض بلا ضرر ولو لم يتعد ضمن قيمة المتاع أنقصه ببيع وسليم ويضمن الثمن للمشتري لو هلك الثمن قبل قبضه في الطريق ❊ أبضعه مالا يشتري به شيئاً فاشترى فلم يتهيأ له الرجوع عن سرعة فبعث البضاعة مع بعض ماله بيد رجل ليوصلها إلى المالك فأخذ هذا المال في الطريق ظمها ضمن المستبضع ❊ أبضعه مالا يشتري به شيئاً فبعثه المستبضع إلى سمسار فشرى به السمسار وباعه إلى صاحبه فهلك في الطريق لا يضمن المستبضع ولو لم يقل المالك أنه بضاعة والمسئلة بمجالها ضمن إلا أن يشتري السمسار بمحض منه والفرق أن المستبضع وكيل فوض إليه الرأي فلا يضمن بدفعه إلى آخر وقال محمد استحسن أن يجعل البضاعة كمضاربة ❊ كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة لكن المضارب يملك ببيع ما شرى والمستبضع لا يملك وكذا الإعتكاف والإيداع والابضاع فلا أبضع فيها ❊ يضمن أيم ماله ولو سلم ورجع ففكله لرب المال ❊ ولو أبضعه ألفاً يشتري به قذاً أو غيره فشرى به بعضه وأنفق بعضه عليه لا يضمن وكذا في الكراء عليه ولو شرى بأكله وأنفق من ماله كان متبرطاً وكذا المضارب ولو شرى ببعضه ثم مات المبيع ثم شرى بالباقي أو أنفق في كراء أو نفقة في الشراء ضمن علم بموته أولاً وفي الاتفاق ضمن لوعلم والضمن قياساً الاستحسانا ❊ باع البضاعة فشرى بثمنها فقال رب المال أمرتك ببيع لا بشرى وقال المستبضع شرى بك بأمرك مسدق رب المال يمينه ❊ باع المستبضع خطاً فهو وكيل البيع جازعندهما لا عند أبي يوسف من الفصولين ❊ بلغ المستبضع موت المبيع وهو في الطريق وقد اشتري رقيقاً بمال البضاعة ليس له أن ينفق على الرقيق من بقية مال البضاعة إلا بأمر القاضي هذه

﴿الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة والشرب﴾

المزارعة باطلة عند أبي حنيفة فان وقعت فان كان البذر من المزارع يغرم لرب الارض أجر مثلها وكان الخارج له يطيب له قدر بذره وما أنفق وما غرم ويتصدق بالباقي لانه من كسب خبيث لانه رباة في ملك غيره وان كان البذر من رب الارض كان الخارج له ويغرم للمزارع أجر مثل عمله والزرع يطيب له لانه حصل في ملكه ذكره في الحقائق وقالا جائزة والفتوى على قولهما اتعامل الناس ولا احتياج اليها والقياس يترك بالتعامل ولصحتها على قولهما مشروط مشهورة في الكتب فلا حاجة الى اطويل الكتاب بذكرها واذا صححت فالخارج على الشروط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل واذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر فلو كان البذر من رب الارض فلا عامل أجر مثله لا يزاد على مقدار ما شرط عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد له أجر مثله بالغاما بالغ وان كان من قبل العامل فلا صاحب الارض أجر مثل أرضه وهل يزاد على ما شرط له من الخارج فهو على الخلاف الذي ذكرنا كافي الهداية واذا فسدت المزارعة ولم تخرج الارض شيئا فلا عامل أجر مثله لان وجوبه في الذمة وعدم الخارج لا يمنع من وجوبه فيها بخلاف الهبة حيث لا يجب شيء للعامل اذ لم تخرج الارض شيئا لان الواجب حينئذ المسمى وهو معدوم ذكره في شرح النقاية وكل شرط ليس من أعمال المزارعة يفسدها وعمل المزارعة كل عمل ينبت ويزيد في الخارج وما لا ينبت ولا يزيد لا يكون من عمل المزارعة وشرط الحصاد والدياس والتذرية على أحدهما يفسد من أيهما كان البذر وعن أبي يوسف انه يجوز شرطه للتعامل وبه أفق مشايخ الملح كاهن من الوجيز والكلام في المساقاة كالكلام في المزارعة والمزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل القاء البذر والمساقاة لازمة دفع بذرا الى آخره وقال له ازرعه في أرضك على ان يكون الخارج كله لك فهذا قرض لاهدية وان دفع البذر بزرعه في أرضه على ان الخارج بينهما فهو مزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر من الصغرى واذا فسدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الذي ليس من قبله البذر أجبره الحاكم على العمل الا اذا كان عذرا تفسخ به الاجارة فتفسخ به المزارعة ولو امتنع رب الارض والبذر من قبله وقد كرب المزارع الارض فلا شيء عليه في عمل الكراب قبل هذا في الحكم فاما فيما بينه وبين الله يلزمه استرضاء العامل من الهداية يخرج المزارع الارض ثم نقضت المزارعة فلو كان البذر للمزارع فلا شيء على رب الارض لانه غنمها لنفسه ولو كرب الارض فلا أجر مثل عمله بحكم اجارة فاسدة اذ لا حق له في هذه الحالة في الخارج كذا في الجامع الاصغر وفي كتاب خلاصة المفتين وفي عامة الكتب لا شيء للمزارع على رب الارض اذ ليس للمزارع من مال قائم في ملكه كذا في الفصواين من أحكام المزارعة ترك الا كارسق الزرع حتى يفسد الزرع

ضمن وتعتبر قيمته يوم ترك السقي ولو لا قيمة للزرع في ذلك اليوم تقوم الارض مزروعة وغير  
 مزروعة فيضمن نصف فضل ما بينهما بخلاف ما لو منع الماء عن أرض رجل حتى هلك زرع  
 عطشا لم يضمن المانع شيئا ولو أخر الأكارس قيمته تأخيراً بفعله الناس لم يضمن ولو تأخيراً غير  
 متعارف ضمنه ولو ترك الزرع حتى أصابته آفة من أكل الدواب ونحوه ضمن ان كان حاضراً  
 وأمكنه دفعه ولم يدفع ولا يضمن لو لم يمكنه دفعه ولو أكله الجراد ضمن لو أمكنه طرده والأفلا  
 فالواصل انه في كل موضع ترك الحفظ مع امكانه ضمن لا بدونه **❦** ترك شدة شجرة يضرها البرد  
 كشجرة التين والكرم أو أخره حتى أصابها البرد ضمن لو قال للدارك أخرج البر إلى العمراء  
 لانه رطب فاخر ففسد ضمن **❦** الا كارلوزك الكرم ولم يترك أحد يحفظه فدخل الماء  
 وسقط حائطه وهلك الزراعيين ضمن قيمة الزراعيين لا الحائط اذ يجب عليه حفظ الزراعيين  
 لا الحيطان ولو على الزراعيين غيب لا يضمن اذ حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار  
 والزرع يكون عليهما ولكن يجب نقصان الكرم اذ حفظ الكرم يلزمه فيقوم الكرم مع  
 الغيب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما **❦** لو قال رب الأرض للدارك (٢) برؤب يبار  
 وزمين را ابده وأكر رب الأرض آب آدر دوا مره بالسقي فإني ضمن بالاجماع وفي فوائد  
 صاحب المهيض الا كارلوز يسق الزرع حتى فسد اختلاف المشايخ فيه والمختار انه يضمن وما  
 كان بعد بلوغ الزرع ونهايته وجفافه فهو عليهما حتى يقسمها وما كان قبل بلوغه مما  
 يصلح به الزرع فهو على العامل ولو بحث الأكار ما في يده من بقر المالك إلى السرح لا يضمن  
 هو ولا الراعي **❦** لو قال رب الوضعة لا كاره أخرج هذا البر إلى العمراء أو هذا الجوز أو هذا  
 الجوز فانه رطب فاخر ففسد لو قبل الأكار من رب الضبيعة ثم لم يفعل ضمن قيمة الجوز  
 والبر والفاسد له قال الفقيه يعني اذ لم يجد من الرطب مثلاً ضمن القيمة **❦** لو زرع المزارع  
 خلاف ما أمر به يصير مخالفاً لأمر ذلك بالأرض أم لم يضر بخلاف الاجارة الجملة من الفصولين  
 واحد هذه في الاجارات من البرازية **❦** لها حنطة ربيعية في حايه وخريفية في أخرى  
 فأمرت أختها ان تدفع إلى حراثتها الخريفية فإخطأت فدفعت الربيعية ثم أرسلت الأمراء  
 بفتحها مع الحراثت لتثقل البسه الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم تثبت ثم تبين انها ربيعية تضمن  
 أي الثلاثة شبات لانه لما أخطأت الاخت صارت فاصبة والبنت والحراثت غاصب الغاصب  
 وهذا دقيق حسن يخرج منه كثير من الوقعات هذه في الغصب من القنية **❦** غصب أرضاً  
 ودفعها إلى آخر مزروعة بالنصف سنة على ان البذر من المزارع فزرعها ولم تثبت حتى أجاز  
 رب الأرض على ما شرطه عليه الغاصب والغاصب هو الذي يتولى قبض حصه رب الأرض  
 من الزرع فما نقصت الأرض من الزرع لا ضمان على المزارع فيه الا ما نقصها قبل ان يحجز  
 ذلك رب الأرض فانه يضمن المزارع ذلك النقصان لرب الأرض عند أبي حنيفة ولو ثبت الزرع  
 فصارت له قيمة ثم أجاز رب الأرض المزارعة فما حدث فيه من الحب وجميع ذلك للغاصب

(٢) اذهب وات بالماء واسق الأرض واما ان جاء رب الأرض بالماء



والمنزاع على شرطه ما لو دفع الغاصب بينهم امرأعة بالنصف على أن البذر من الدافع  
فبذورها أول يبذرهما أو بذرها تخرج زرع قصار بينهم نصفين ثم أجاز رب المزارعة فإجازته  
باطلة وهي بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع ولرب الأرض أن يرجع فيما أجاز من ذلك  
ما لم يكن يزرع الزرع الذي نبت بعد إجازته فإن كان شيء من ذلك لم يكن له بعد ذلك أن ينقض  
الإجازة استعسنا فإن كان أجاز بعد ما طلع الزرع وصار له قيمة ثم رجع عن الإجازة وأراد أن  
يأخذ أرضه بعد ما سبل الزرع ولم يستحصد ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له أجر مثل  
أرضه فيبقى حتى يستحصد الزرع وسملت الزراعة بين المزارع والغاصب من الإجازة **ولو دفع**  
أرضاً وبذرها امرأعة بالنصف فزرع العامل فنبت أول يثبت ثم سقاه وقام عليه رب الأرض  
حتى استحصد بغير أمر المزارع يكون الخارج بين رب الأرض والمزارع ولولم يزرع حتى زرعه  
رب الأرض وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع حتى استحصد فالخارج لرب الأرض والمزارع  
متطوع لأن رب الأرض بالتدبير والسقي صار مسترد للبذر وناقضا للمزارعة فانتقضت حكم  
لعمله لا قصد الكرب المال إذا أخذ رأس المال بغير إذن المضارب وتصرف فيه ورجع صار  
ناقضا للمضاربة ولولم يسقه ولم يثبت فسقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج  
لصقان لأن سقى المزارع حصل بإذن رب الأرض فلا يصير ناقضا للمزارعة السابقة فوقع  
عمله على المزارعة فثبت الزرع مشتركاً بينهما ما ورب الأرض لا يصير ناقضا للمزارعة بالبذر  
بدون السقي بغير أمر العامل لأنه غائب وقضى العقد حال غيبة المزارع لا يصح قصداً ودلالة  
كافي الوكيل بالبيع ولو كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسق ولم يثبت حتى سقاه رب  
الأرض وقام عليه حتى استحصد أو بذره رب الأرض ولم يثبت ولم يسقه حتى سقاه المزارع  
وقام عليه فالخارج بينهما ما ولو كان رب الأرض بذره وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع  
وسقاه فهو لرب الأرض ويضمن البذر والمزارع متطوع في سقيه وخروج الطلع في الخلل  
تكرور الزرع ونباته في المزارعة حتى لو سقى صاحب الخلل نخله بغير أمر العامل وقام عليه  
حتى طلع طلعه ثم سقاه العامل وقام عليه حتى صار غمر الخليل ذلك لصاحب الخليل كذا في  
الوجيز قال في الفصولين فالخاصل في هذه المسائل أنه لو كان البذر لرب الأرض أو المزارع  
زرعه أحدهما بالأذن الآخر ونبت الزرع أو لم يثبت حتى قام عليه الآخر بلاذنه حتى  
أدرك في كل الصور يكون الخارج بينهما إلا في صورة واحدة وهي أن يكون البذر لرب  
الأرض وزرعه ربها بالأذن المزارع ونبت ثم قام عليه المزارع ففي هذه الخارج كله لرب  
الأرض ومما يتصل بهذه المسائل دفع أرضاً وبذرها امرأعة إلى رجلين ليعملا فيه فكرها  
وزرعه أحدهما فلا شك أنه لو زرع بالأذن الآخر فلن لم يزرع نصيب انتهى **ولو مات المزارع**  
بعد الاستحصاد ولم يوجد الزرع ولا يدري ما فعل كان حصته رب الأرض في مال المزارع من  
أمنها كان البذر لأنه مات مجهولاً لأمانته في يده وكذلك إن مات العامل بعد طوع الثمر بلغ  
أول يبلغ ولم يوجد في التخييل شيء هذا إذا عرف خروج الثمرة ونبت الزرع وإن لم يعلم لا يضمن

شيئاً ❶ دفع الى عبده أو صبي أو عبيد أرض أو بذر أو مزارعة بالنصف فالخارج نصفان  
 استحقا نأكلوا أجر نفسه لزراعه بالدرهم وسما العمل يصح ولومات العبد حنف أنه أوفى  
 عمل الأرض ضمن صاحبها قيمته والزرع كله وإن مات العبد من عمله في الأرض قبل  
 استحصاد الزرع يضمن ماقلة صاحب الأرض دينه وإن مات بعد الاستحصاد لا يضمن وتكون  
 حصه العبد لورثته من الوجيز ❷ لومات رب الأرض قبل الزراعة بعد ما كرب الأرض  
 وحفر الانهار انتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابلة ما عمل وإذا فسخت المزارعة بدين  
 فادح لحق صاحب الأرض فاحتاج الى بيعها جاز وليس للعامل ان يطالب بما كرب الأرض  
 وحفر الانهار بشئ ولو نبت الزرع ولم يستحصد لم يبيع الأرض في الدين حتى يستحصد الزرع  
 وإذا انتقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع أجر مثل نصيبه من الأرض  
 الى ان يستحصدوا والنفقة على الزرع عليهما في مقدار حقوقهما حتى يستحصدا فإذا أنفق  
 أحدهما بغير إذن صاحبه وأمر القاضي فهو متطوع من الهداية ❸ نبت الزرع فمات رب  
 الأرض قبل الحصاد والبذر للمزارع يبقى العقد الى الحصاد ولا يجب شئ من الأجر على  
 المزارع ولومات قبل الزراعة بعد ما عمل في الأرض بان كربها وحفر الانهار انتقضت  
 المزارعة ولا يغرر ورثة رب الأرض للمزارع شيئاً ولومات بعد زرعه وقبل نباته في انتقاض  
 المزارعة خلاف ذلك انتقضت والزرع بقل تترك الأرض بيد المزارع الى الإدراك بأجر مثل  
 نصف الأرض (قلت) يعني إذا كانت المزارعة بينهما نصفين وأبى فعلى المزارع أجر مثل  
 نصيبه من الأرض الى الحصاد ولو دفع زرعا في أرض صار بقلها ماملة أو تخلف فيه طلع فلومات  
 أحدهما بعد العمل حتى انعقد حبه وزاد الطلع بعمله يبقى العقد بينه وبين ورثة الآخر  
 فلومات قبل ان يزيد الزرع والطلع انتقضت المزارعة ولم يرجع أحدهما على الآخر  
 والزرع والثمر كله للمالك أو لورثته اذ ليس للعامل حق حتى يجب استيفاء العقد صيانة لحقه  
 ولومات عامل النكرم بعد حدوث الغلة فلورثته حصته لومات قبل الحدوث كذا في  
 الفصولين من أحكام المزارعة ❹ ألقى حب القطن في أرض الغير فحسبها ونبت فرباه مالك  
 الأرض فالجوزقة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهده رضاه الا اذا ظهر أن  
 تعهده للغاصب هذه في الغصب من القنية ❺ زرع أرض غيره بغير أمره فعليه نقصان  
 الأرض قال نصير ينظر بكم تستأجر قبل استعمالها أو بكم تستأجر بعد استعمالها فيجب عليه  
 نقصان ذلك وقال محمد بن سلمة ينظر بكم تشتري قبل استعمالها أو بكم تشتري بعد استعمالها  
 فيجب عليه نقصان ذلك قال تأويل المسئلة انه زرع بطريق الغصب زرع أرض الغير بغير أمر  
 فان نقصت بالزراعة ثم زال النقصان قال بعضهم ان زال النقصان قبل أن يرد الأرض الى  
 صاحبها يبرأ من النقصان وان زال بعد الرد لا يبرأ وقال الفقيه أبو الليث قد قيل يبرأ في الوجهن  
 كافي العيب اذ زال قبل القبض أو بعده لا يبقى للمشتري حق الخصومة من الخلاصة  
 ❻ غصب أرضا وزرعها فزرها بها شيئاً آخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي

١ بذرا أرضه برا فبذرها آخر شعير اقصاره مستم لكابر الاول فلوشاء ضمنه برا عبدوزا في الحال  
 يعني تقوم الارض مبذورة وغير مبذورة فيضمن الفضل ويصير البر المبدور ملكا للثاني ولوشاء  
 صبر حتى غير البر من الشعير فيؤمر بقطع الشعير ولو لم يفعل شيئا من ذلك حتى استقصى الشعير  
 لمالكه والبر لمالكه ولو سقاها ربهما حين بذرها فبذرت فالزراع كله لرب الارض وعليه الشعير  
 لصاحبه وكذا لو غصب أرضا فزرعها ثم زرع آخر فالزراع كله للثاني ويضمن الاول مثل بذره  
 ونقصان الارض على الاول من غصب العقار من الفصولين ٢ زرع الاكارسين بعد  
 مضي مدة المزارعة جواب الكتاب انه لا يكون مزارعة فالزراع كله للادكار وعليه ان يتصدق  
 بما فضل من بذره وأجره مثل عمله وهكذا كانوا يقتنون بخاري وقيل يكون مزارعة وقيل  
 لو كانت الارض معدة للزراعة بأن كان ربهما ممن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة كذلك على  
 المزارعة فرب الارض حصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يحمل على هذا اذا لم يعلم  
 وقت الزراعة انه زرعهما على وجه الغصب صريحا أو دالة أو على تأويل فان من أجر أرض  
 غيره بالأمره ولم يجزه ربهما وقد زرعهما المستأجر فالزراع كله للمستأجر لا على المزارعة وان  
 كانت الارض معدة للزراعة الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر بأي جهة زرعهما أو سكنها  
 أعدت للزراعة أو لا على هذا استقر فتوى عامة المتأخرين من الفصل الثاني والثلاثين من  
 الفصولين وفيه أيضا عن الذخيرة لكن في غير ذلك الفصل من زرع أرض غيره بالأمره  
 يجب الثالث أو الرابع على ما هو عرف القرية كذا أجاب على السغد في رواية كتاب  
 المزارعة مثل الشيخ الامام برهان الدين (٢) در ديهي كه معه و دست كه ايشان غله بكارند  
 وحصة زمين سه يك يا چهار يك بدهند كسى به وجه كديورى كشت غله واجب شود باي اجاب  
 شود انتهى (قلت) وقد مر في غصب العقار ١ لو قال لرجل اسقني يوما من نهرك لاسقيل  
 يوما من نهرى لا يجوز ولا يضمن لما أخذ من شربه لان الماء مباح بأصل الخلقة وبدخوله  
 في النهر لا يصير ملكا ولهذا املك استهلاكه بالشفة فاذا استهلكه بجهة أخرى لا يضمن من الوجيز  
 ٢ وفي الفصولين لو زرع ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا ملك البئر لا يملك الماء بخلاف  
 ما لو صب ماء من الحطب فانه يؤمر باملائه لانه ملكه اه ٣ لو سقى زوعه من شرب غيره بلا  
 أمره لا يضمن في رواية الاصل وفي رواية يضمن وهو اختيار غير الاسلام ذكره في الدرر  
 والقرر قال في البرازية والخلصة والفتوى على انه لا يضمن ٤ المزارع اذا بعث حماره  
 الى رب الارض على يد ابن له فنع صاحب الارض الابن أن يذهب بالحمار فاستعمله الابن في  
 حاجته فضاء الحماران كاف الابن بالغا لا يضمن وان كان صغيرا ضمن هذه في الغصب من  
 الخلصة ٥ منع وكيل الرعية الماء من صاحب الضيعة حتى ييسر زوعه لا يضمن هذه في

(٢) في قرية معتمدا فيها زرع الغلة على ان أجرة الارض ثلث الخارج أو ربعه فهل اذا زرع  
 رجل بطريق الاكارية تجب الغلة المعهود اعطاؤها أم لا أجاب تجب.

الفصب من القنية ❊ لو سلم جاره الى المزارع ليشده في الدالية ففعل ونام وانقطع حبله  
 ووقع في المقرات وهي مجتمع ماء المطر ومات لا يضمن هذه في الجنائيات من القنية ❊ زرع  
 بين اثنين أبي أحدهما أن ينفق عليه لم يجبر على ذلك لكن يقال للآخر أنفق أنت وارجع  
 بنصف النفقة في حصة شريكك فلو أنفق ولم يخرج الزرع مقدرا ما أنفق هل يرجع على  
 صاحبه بتمام نصف النفقة أم بقسط الزرع ذكره في المزارعة وقرر بين ما إذا أنفق صاحب  
 الأرض وبين ما إذا أنفق المزارع وفي واقعات الناطق نخل أوصى لرجل بأصلها ولا شجر ثمرها  
 فالنفقة على صاحب الثمر فإن لم يثمر سنة فأبي صاحب الثمر لا نفاق فانفق صاحب الرقبة بقضاء  
 أو بغير قضاء ثم أعثر سنة أخرى فان صاحب الرقبة يرجع فيما أنفق ولا يكون متبرعا ❊ ولو  
 دفع نخلا مقاطعة فمات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير أمر القاضي لا يكون  
 متبرعا ورجع به في الثمر ولو لم يمت العامل لكنه غاب فانفق رب النخل كان متبرعا إلا أن يكون  
 بأمر القاضي وعن خلف قال سألت محمدا عن حرث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه قال  
 اجبره على ذلك قلت فان فسد الزرع قبل أن يرتفع فأبي أن يسقيه قال لا ضمان عليه قال أبو  
 الليث الكبير رحمه الله به تأخذ وكان ينبغي أن يرفعه الى السلطان فإذا رفعه الى السلطان ثم  
 منه بعد ذلك فانه يضمن اذا فسد كذا في الصغير من القسمة ❊ لو أخذ ثلاثة أرضا بانصاف  
 ليزرعوها بالشركة فغلب أحدهم وزرع اثنان بعض الأرض براخصه الثالث وزرع بعض  
 الأرض شعيرا فلو كان ذلك باذن كل واحد منهم فالبر بينهما ويرجع رب البر بثالث الثبر على الثالث  
 والشعير بينهما أيضا ويرجع هو أيضا عليهم ما بثلى الشعير الذي بذر به يدفع نصيب رب الأرض  
 ولو فعلوا بالأذن فالبر ثلثه لرب الأرض وثلثاه لهما ويقرمان نقصان ثلث الأرض وأما رب  
 الشعير فحصة أسداسه وله لرب الأرض سدسه لان ثلثي الشعير زرع غصبا فهو له وثلثه زرع  
 بحق وعليه نقصان الأرض في قدر ثلثي ذلك كذا في الفصولين من أحكام المزارعة ❊ عامل  
 الحراج لو أخذ الحراج من الاكار ورب الأرض غائب ظاهرا والراية انه لا يرجع على رب الأرض  
 كذا في الذخيرة وفي فوائد النسق يرجع والمشتري كأكار وكذا الجواب في الجباية لو أخذ  
 العامل من المستأجر ومن غلة داره كذا في الفصولين من آخر أحكام العمارة في ملك الغير  
 ❊ رجل له نوبة ماء في يوم معين من الأسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الامام  
 البرزوي ان غاصب الماء يكون ضامنا وذكر في الاصل انه لا يكون ضامنا وكذا لو أراد سقى  
 زرع من مجرى له فجاء رجل فغصبه الماء ففسد زرع قالوا لا شيء عليه كالممنوع الرعي حتى  
 ضاعت المواشي من الخلاصة ❊ ترك أرضه المزروعة ببذره فرباه رجل باذن الوالي حتى  
 استحصده فالربيع لصاحب البذر ولا يضمن ما أنفق المولى لكنه اذا أدى الحراج يرجع به على  
 رب الأرض كذا في القنية من الزكاة ❊ رجل أراد سقى أرضه فغصبه انسان حتى فسد زرع  
 لم يضمن هذه في الفصب من الخلاصة ❊ اشترى حصة ماء وأشرف على الادراك فقال  
 للبائع لا تسقه فان السقي يضره فسقاه وجف العنب يضمن النقصان ان سقاه سقيا غير معتاد

❊ أجرة أرضه من رجل بخنطة فلما حصد المسأجر زرعه وداسه منعه المؤجر من نقله ليدفع  
 الأجرة فافسده المطر لا يضمن ❊ غرس في أرض الغير بغير إذنه فالشجرة للغارس ويتصدق  
 بما زاد على قيمة غرسه ولو كان مستحقا فتصدق به على نفسه يجوز وليس لصاحب الأرض  
 ملكها بالقيمة ولكن يقرم الغارس نقصان الأرض ان ظهر وقال أبو الليث ملكها بالقيمة  
 ان أضرم القلع بالأرض وقبل قيمة شجرة لغيره حق القلع في الغصب من القيمة ❊ رجل  
 غصب أرض رجل وزرعها خنطة ثم اختصها وهي بذل لم تنبت بعد فصاحب الأرض بالخيار  
 ان شاء تركها حتى تنبت ثم يقول له اقلع زرعتك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه ونفسه يره عن  
 محمد تقوم الأرض وليس فيها بذرة وتقوم وفيها بذرة والخيار ان يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في  
 أرض غيره ❊ رجل زرع في أرضه شعيرا وجاء آخر فزرع عليه خنطة بغير أمر صاحب  
 الشعير فهو لصاحب الخنطة وعليه لصاحب الشعير ما زاد الشعير تقوم الأرض من روعة وغير  
 من روعة ❊ رجل زرع في أرضه بر ولم ينبت حتى جاء آخر وبذر فيها شعيرا ثم سقى رب الأرض  
 فنبت الزرع فعلى الذي بذر الشعير قيمة بر مبذور في الأرض ثم على رب الأرض قيمة البر  
 والشعير بخلاف ما مبذور لانه استهلكها بالسقي ❊ رجل زرع أرض نفسه فجاء آخر وألقى  
 بذره فيها وسقى الأرض أو ألقى بذره فيها وقلب الأرض قبل ان ينبت بذر صاحب الأرض  
 أو لم يقلب وسقى الأرض فنبت البذر ان غابته يكون للآخر عند أبي حنيفة وعليه للاول  
 قيمة بذره فلو جاء صاحب الأرض وألقى فيها بذر نفسه نالته وقلب الأرض قبل ان ينبت فيها  
 البذر أو لم يقلب وسقى الأرض فنبت البذر كله فانبت من البذر كله له وعليه للغاصب  
 مثل بذره مبذور في أرض غيره هذا اذا لم يكن الزرع نابتا اما اذا زرع المالك ونبت ثم جاء آخر  
 وألقى بذره ان لم يقلب ونبت فالجواب كما ذكرنا فان قلب ان كان الزرع النابت اذا قلب مرة  
 أخرى ينبت فكذلك وان كان لا ينبت فالزرع للثاني وعلى الثاني قيمة زرعه ثانيا وفي متفرقات  
 أبي جعفر رجل بذر في أرضه فجاء آخر فسقى تلك الأرض حتى أدرك الزرع فان الزرع في  
 القياس للساقى وعليه قيمة الحب مبذور في الأرض على شرط القرار ان سقى قبل ان يفسد  
 البذر في الأرض وان سقاها بعدما فسد البذر في الأرض قبل ان ينبت نباله قيمة ونبت بسقيه  
 فان في القياس عليه نقصان الأرض تقوم الأرض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة  
 فيقرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعدما نبت الزرع وصار له قيمة الزرع يوم سقاها  
 فالزرع للساقى وان سقاها بعدما استغنى الزرع عن السقى لكن السقى أحودله فان الزرع  
 لصاحب الأرض ولا شيء للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث  
 الا حنبلي الساقى متطوع ولا شيء له ❊ أرض بين رجلين غاب أحدهما الشريك ان يزرع  
 نصف الأرض ولو أراد العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع ورؤى أبو يوسف  
 عن أبي حنيفة أنه ليس للحاضر ان يزرع بقدر حصته هذا اذا كان أحدهما غائبا وان كان  
 حاضر فزرع أحدهما الأرض المشتركة بغير إذن شريكه وسقاها قال في التوازل ان كان

الزراع لم يدرك لشريكه ان يقاسم الارض فما وقع من ذلك في نصيب الزارع آخره وما وقع في نصيب الآخر أمر بقلعه ورضه النقصان وان أدرك الزارع أقرب من الادراك غرم نقصان نصف الارض وان لم يقاسم وتراضيا ان يطيه نصف البذر والزراع بينهما ان كان بعد ما نبت الزرع جاز وقبل النبت لا يجوز وفي فتاوى القاضى الامام قالوا ان كان الارض تنفعها الزراعة أولا تنفع ولا تنقص فله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينفع بالارض مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضيا لالة وان علم ان الزرع ينقص الارض أو كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر ان يزرع فيها شيئا أصلا

❦ اذا مات رب الارض بعد ما نبت الزرع قبل ان يستحصد والبذر من المزارع يبقى العقد الى ان يستحصد الزرع استحسانا بهذا اذا قل المزارع أنا لا أطلع الزرع وان رضى المزارع بقلع الزرع فانه لا يبقى عقد المزارعة واذا اختار المزارع القلع فلورثة رب الارض خيارات ثلاث ان شاؤا قلعوا الزرع والمقوع بينهما وان شاؤا أنفقوا على الزرع بأمر القاضى حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة وان شاؤا غرموا حصنة المزارع من الزرع والزراع لهم فان مات بعد المزارعة قبل النبت اختلف المشايخ فيه ولولم يمت لكن المزارع آخر الزراعة حتى انقضت السنة والزرع بقل فاراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع ليس لرب الارض أن يقطع ويثبت بينهما الجارة في نصف السنة حتى يستحصد والعمل بينهما نصفان حتى يستحصد وهذا اذا لم يرد المزارع القلع فان أراد القلع فارب الارض خياران ثلاث على ما ذكرنا واذا أنفق بعد انتهاء المدة بأمر القاضى رجع على المزارع بنصف النفقة ولو انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك وأبى العامل الصرم فانه يترك في يده بغير اجارة ❦ اذا هرب المزارع في وسط السنة والزرع بقل فانفق عليه رب الارض حتى استحصد يرجع على العامل بما أنفق بالغامبالغ والقول قول المزارع في قدر النفقة مع عينه على عمله ❦ زرع فوما وأخذ بعضها من الارض وبقي البعض مقلوها أو غير مقلوها حتى نبت فهو بينه وبين رب الارض على الشرط فان قلعه ورفع الزرع وكان يتناثر في الارض فنبت زرع آخر فهو بين الاكارور رب الارض بما ذكرنا لكن يجب ان يتصدق الاكارب بالفضل من نصيبه وان نبت بسبق رب الارض وموته فهو له وبعد ذلك ان كان للذهب قيمة ضمن والا فلا شيء عليه وان سقاه أجنبى كان متطوعا والزرع بين الزارع ورب الارض على ما شرطنا قال رحمه الله هذا اجواب الفقيه أبى الليث وجواب الفقيه أبى جعفر قد ذكر في الفصل الاول في مزارعة ميسوط الامام الطاووسى اذا وقع الزرع وتناثر الحطب وجاء انسان وسقاه أو أحدهما حتى نبت فانه يكون كله للساقى لانه بالسقى صار مستملا كما حتى لو سقته السماء أو نبت بغير السقى يكون مشتركا بينهما ❦ اذا كان البذر من المزارع له ان يدفع الى آخر مزارعة وان لم يأذن له رب الارض أصلا فلو دفع المزارع مزارعة بالنصف الى آخر على ان يعمل ببذره والشرط في المزارعة الاولى ايضا بالنصف فانخرج بين رب الارض والمزارع الثانى نصفان ولا شيء للمزارع الاول ولو دفع الى الاول



على ان يعملها ببذره على ان الخارج بينهما نصفان فدفعها الاول الى آخر على ان يعملها ببذره على ان الاول ثلث الخارج والثاني للثاني فالثلث لرب الارض والثلثان للمزارع الثاني ويغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل ثلث الارض ١ ولودفع المزارع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاعارة جائزة واذا زرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الاول لرب الارض أجر مثل جميع الارض ولو كان البذر من رب الارض ليس له ان يدفع الى آخر عارية لكن له ان يستأجر الاجراء بحاله فلو دفع مع هذا مزارعة من غير اذن رب الارض فالمزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني والخارج بينهما على ما شرط ولا شيء لرب الارض ولرب الارض والبذر ان يضمن بذره أيهما شاء ان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني رجع على الاول فان انتقصت الارض ضمن النقصان الثاني بالاجماع وليس له ان يضمن الاول عند أبي حنيفة وأبي يوسف على القول الآخر هذا اذا لم يأذن له رب الارض اما اذا أذن له في ذلك امانا او دلا لبيان قال له اعمل فيه برأيك فدفع لعامل آخر معاملة فعمل فيه فما خرج فهو لصاحب الخيل وللعامل أجر المثل على العامل الاول ولو هلك الثمر في يد العامل الاخر من غير عمله وهو على رأس الخيل لا يضمن وان هلك الثمر من عمل الاخر في أمر خالف فيه الاخر الاول فالضمان لصاحب الخيل على العامل الاخير ولا يضمن العامل الاول ٢ رجل دفع كرمه معاملة فلما أنعم الكرم والدافع وأهله يدخلون وبأكلون ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا لان كان ذلك بغير اذن الدافع لا يضمن والضمان على الذين أكلوا وان كان باذنه وهم ممن تجب نفقتهم عليه ضمن نصيب العامل وان كان ممن لا يجب نفقتهم عليه لا يضمن في التوازل وان كانوا قبضوا باذنه وهم ممن لا يجب نفقتهم عليه لا ضمان عليه أيضا قال في القنية وهذا اذا كان الكرم مشتركا بينهما ما شركتهما أو كان الزرع بين الاكار وصاحب الارض أو بين شريكين وأصحاب أحدهما يدقون السنابل قبل الدياس وينفقونها اما اذا باع ثمار كرمه ثم أصبحها كانوا بأكلون الثمار ينبغي أن لا يضمن صاحب الكرم ما أكلوا باذنه وان كان تجب نفقتهم عليه لانه ليس له أن يأخذ من هذه الثمار بنفسه فلا يصح اذنه بخلاف الاول انتهى ٣ وان حصد الزرع وجمعه من غير اذن الدافع ومن غير ان بشرط عليه ضمن حصة الدافع ولو بشرط عليه فتعاقل حتى هلك الزرع ضمن للمالك نصيبه اذا بشرط الحصاد عليه فترك حتى هلك يضمن لانه وجب عليه بقبوله فاذا ترك فقد ضيعه ٤ لو قال للكار اخرج الجوز أو الحنطة الى الصحراء لانها رطبة فأخرف فقد ضمن ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة وترك التشديد بمنزلة السقي ولو ترك حفظ الزرع حتى أفسده الدواب ضمن وان لم يطرده الجراد حتى أكل ان كان الجراد بحال يمكن طرده ردفعه فاذا لم يدفع ضمن ٥ وفي الفتاوى للنسقي اذا كان بقر المالك في يد الاكار فبعثها مع الراعي الى السرح فضاع لا يضمن هو ولا الراعي البقر المستعار والمستأجر على هذا وقد اضطررت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة لترك البقر يرعى اختلاف المشايخ فيه هذه الجملة من

الخلاصة سوى المتقول من القنية **❦** الاكار كان يستعمل بقر صاحب الارض فلما فرغ من  
 العمل ذهب بالالات الى منزله وترك البقر يرعى فقام سارق وسرقه مع بقر القرية ولم يقدر  
 الاكار على القبض **❦** اجاب شيخ الاسلام بأنه يضمن الاكار وغيره اجاب بأنه لا يضمن وعليه  
 الفتوى وقال الامام النسفي لو سلم المزارع البقر الى الراعي فهلك لاضمان عليه ولا على  
 الراعي وفي موضع آخر انه اذا بعته الى السرح يضمن والعصم ما اجاب به الامام النسفي رحمه الله  
**❦** دفع الاشجار معاملة على ان يقوم عليهم او يشدها المحتاج الى الشد فآخر الشد حتى أصابها  
 البرد وهي اشجار ان لم تشد يضر بها البرد يضمن العامل قيمة ما أصاب البرد وعن الثاني زرع  
 بينهم ما آخر أحدهما السقي يجبر عليه فان فسد الزرع بعد دفع الامر الى الحاكم بذلك فامتنع  
 عنه فعليه الضمان **❦** دفع أرضه فزارعة الى محجور وهلك العبد من العمل ان كان  
 البذر من العبد لاضمان على رب الارض وان كان من ربهما يكون مستأجرا فيكون عمله  
 لرب الارض وان كان من العبد يكون مستأجرا في الارض ويكون العبد عاملا لنفسه فلا  
 يضمن اذا هلك **❦** غرس ثالثة على خرقرية فظلمت والغارس في عيال رجل يخدمه فقال  
 المخدم الغرس لي لاني خادمي فان كانت الثالثة للغارس فله وان للرجل والغارس في عياله  
 يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة للرجل وان لم يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يفرسها باذنه  
 فهو للغارس وعليه قيمة الثالثة لصاحبها لانه عليها القيمة **❦** قلع ثالثة انسان وغرسها ورباها  
 فهو للغارس بالقيمة من البزاية **❦** استأجر أرضا ودفعا فزارع فكرمها المزارع ثم المستأجر  
 أجزها من آخر قبل ان يبذر المزارع صح ان كان البذر من المستأجر وللمزارع ان يطالب  
 المستأجر بأجر مثل عمله لو لم بشرط على الحراث **❦** حفر النهر لا يجبر عليه أجر ما حفر  
**❦** مزارع جمع سرقينا وكان التراب من رب الارض والبقر من المزارع فهو مشترك بينهما  
 لان الخلط بالاذن نجم الامنة البخاري السرقين كله للمزارع وعليه قيمة التراب ان كان له  
 قيمة والا فلا شيء عليه (٣) قاضي غلام غري سرقين كله لرب الارض قال استاذنا وهو  
 الاصول فان المزارع لا يجمع سرقين لنفسه بل ليلقيه في أرض رب الارض عادة الحراثون  
 الذين عليهم فرض لا رب الارض بسواد البلسد يخرجون السرقين من قبل الادخال في  
 الارض الا اذا قال له رب الارض خذ السرقين من مكان كذا بعينه فحينئذ يكون له الحصص  
 الامر الذي يقال ذرات الارض يضمن بترك الحفظ كدسه ليه الا اذا كان الحفظ عليه متعارفا  
 من القنية **❦** رجل أناف شرب انسان بان سقى أرضه بشرب غيره قال الامام البردوي  
 يضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الاصل للسرقين انه ينظر بكم يشترى لو كان يبعه  
 جائزا وقال الامام خوارزمي لا يضمن وعليه الفتوى من الخلاصة **❦** يجوز زرع الجرد من  
 الحياض التي في بلاد الشفة كالماء ولو سقى أرضه فانجمد الماء فيه فلكل أحد رفع ذلك  
 الجرد الا اذا أهت أرضه ليجمد الماء فيه **❦** الساقى من البئر لا يملك بنفس ملء الدلو حتى يتخيه

(٣) قوله قاضي غلام الخ زاج القنية وقهر العبرة منها

عن رأس البئر خلافاً للمحمد والمختط بذلك الخطب بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشده  
ويجمعه حتى يثبت له المالك من القنية

### ﴿الباب الخامس والعشرون في الوقف﴾

الناظر اذا مات بمجه لا غلات الوقف لا يضمن اما اذا مات بمجه لا مال البديل فانه يضمنه ومعنى  
ضمانه صيرورته ديناً في تركه كما في امانات الاشياء وفي قاضيان اذا شرط الواقف  
الاستبدال بنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف وعلا الاستبدال فلو باع أرض  
الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون ديناً في تركه ولو باعها وهب الثمن  
صحت الهبة ويضمن الثمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة انتهى ﴿المتولى  
اذا خلط أموال الاوقاف المختلفة يضمن الا اذا كان بأمر القاضي ولو خلط مال الوقف بمال  
نفسه لا يضمن وقيل يضمن ولو تلف مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وجيلة براءته انفاقه في  
التعمير وان رفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم رد عليه من  
أمانات الاشياء وفي قاضيان متولى الوقف اذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه  
ثم أنفق من ماله مثله تلك الدراهم في الوقف قال الشيخ الامام هذا جائز ويرأ عن الضمان  
قال ولو خلط من ماله مثله تلك الدراهم بدراهم الوقف كان ضامناً للكل انتهى ﴿وفي  
الخلاصة مسجد له أوقاف مختلفة لأبأس للقيم أن يخلط غلتها وان خرب حاوت منها فلا بأس  
بعمارته من غلة حاوت آخر سواء كان الواقف واحداً أو مختلفاً ﴿ولو خلط المتولى دراهمه  
بدراهم الوقف صار ضامناً بطريق خروجه من الضمان التصرف في حاجة المسجد والرفع الى  
الحاكم انتهى وفي القنية لو أذن القاضي للقيم خلط مال الوقف بماله تخفيفاً عليه جاز  
ولا يضمن وكذا القاضي اذا خلط مال الصغير بماله وعن أبي يوسف الوصى اذا خلط مال الصغير  
بماله لا يضمن ﴿قيم يخلط غلة الرهن بغلة البواري فهو سارق خائن انتهى ﴿قيم الوقف اذا أنفق  
من ماله على الوقف ابرجع في غلته فله الرجوع من مشتمل الاحكام ﴿وللمتولى ان يفعل في  
المسجد من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل يضمن  
ولو فعل من مال نفسه لا بأس به هذه في كراهة استقبال القبلة في التخل من الهداية ﴿وليس  
للمشرف على القيم ان يتصرف في مال الوقف وقيل ليس للمتولى ان يفتح المسجد بادخانه ٣  
وقيل لو فيه تنكير الجماعة فله ذلك وللمتولى ان يتخذ بسطح بيت الوقف خصه لو كان يريد في  
أجرته ولو كان المتولى أميناً فاستأجر من يكتب حسابه فالأجر يجب في ماله لا في الوقف من  
الفصولين ﴿مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيشق على الناس دخول  
المسجد للقيم ان يأخذ ظلة على باب المسجد من غلة وقف المسجد اذ لم يكن فيه ضرر لاهل  
الطريق ﴿وللمتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد سلماً يصعد على السطح يطينه وكذا

يعطى الذى يكتسب الثلج أو التراب وينقله من المسجد ﷺ رجل قال جعلت حجرتى لدهن سراج  
 المسجد ولم يزد على هذا صارت الحجرة وقفاً على المسجد إذا سلمها إلى المتولى وليس للمتولى أن  
 يصرف غلتها إلى غير الدهن ﷺ قيم المسجد أو الوقف إذا دخل جذوعاً في دار الوقف ليرجع  
 في غلتها له ذلك لأن الوضئ لو أنفق من ماله على البناء لم يملكه فكذلك القيم والاحتياط أن يبيع  
 الجذع من آخر ثم يشتريه لاجل الوقف ثم يدخله في دار الوقف ﷺ مسجد بجنبه ماء انكسر حائط  
 المسجد من ذلك الماء ينبغى لأهل المسجد أن يرفعوا الأمر إلى القاضي ليأمر أهل النهر  
 بأصلاحه حتى إذا لم يصلحوا وانهدم حائط المسجد ضمنوا قيمة ما تهدم لأنه لما أشهد عليهم  
 صاروا متلفين بترك الإصلاح من الخلاصة ﷺ إذا اجتمع من مال الوقف على الفقراء  
 أو على المسجد الجامع ثم ناب الإسلام نائبة بان غلبت جماعة الكفرة فاحتج في ذلك إلى مال  
 لدفع شهرهم قال رحمه الله ما كان من غلة المسجد الجامع يجوز للحاكم أن يصرف ذلك على وجه  
 القرض إذا لم يكن للمسجد حاجة إلى ذلك المال ويكون ذلك ديناً ﷺ مسجد له غلة ذكر الواقف  
 في وقفه أن القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم أن يشتري ولو اشتري يكون ضامناً  
ﷺ قوم عمرو أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لأن على قول  
 محمد ما بالجيحون ليس ماء الخراج وقرب ذلك رباط فقام متولى الرباط إلى السلطان فاطلق  
 السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولى أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا  
 الرباط بقرب هذا يستعين بهذا في طعامه وكسوته وهل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن أن  
 يأخذ من ذلك العشر الذى أباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر لو كان المؤذن محتاجاً  
 يطيب له ولا ينبغى أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرفه إلى الفقراء لا غير  
 ولو صرف إلى المحتاجين ثم أنفقوا في عمارة الرباط جازو يكون ذلك حسناً ﷺ رباط على باب  
 قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بمجاورة النهر وبدون  
 القنطرة لا يمكن المجاورة هل تجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر إن كان  
 الواقف وقف على مصالح الرباط لا بأس به والأفلا ﷺ متولى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط  
 في حاجة نفسه قرضاً قال الفقيه أبو جعفر لا ينبغى أن يفعل ولو فعل ثم أنفق في الرباط رجوت  
 أن يبرأ وإن أقرض ليكون أحرز من الامسالك عنده قال رجوت أن يكون واسعاً له ذلك  
ﷺ رجل قال أَرْضِي هَذِهِ مَدْفَعَةً بَعْدَ وَفَاقِي عَلَى الْمَسَاكِينِ وَهِيَ تَخْرُجُ مِنْ الثَّلَاثِ ثُمَّ مَاتَ  
 فَاحْتِاجَ وَلَدِهِ قَالَ هَلَالٌ لَا يَعْطَى لَوْلَاهُ مِنَ الْقَلِيلَةِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ الْوَقْفُ فِي صِحَّتِهِ وَلَمْ يَصْفَ  
 إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ ثُمَّ مَاتَ وَفِي وَلَدِ الْوَاقِفِ فَقَرَأَ خَيْشَنُ بْنُ يَكُونُ لِمَتَوَلَّى أَنْ يَدْفَعَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
 سَهْمًا أَقْلَ مِنْ مَائَتَيْ دُرْهَمٍ وَهُوَ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْفُقَرَاءِ وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِمْ شَيْئًا لَا يَضُرُّ الْمَتَوَلَّى  
 لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعِ حَقَّوْا جِبَالَهُمْ وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي الَّذِي وَقَفَ ضَمِيمَةُ فِي صِحَّتِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ ثُمَّ مَاتَ وَلَهُ  
 ابْنَةٌ ضَمِيمَةُ كَانَتْ أَلْفُضَلًا لِلْقِيمِ أَنْ يَصْرِفَ إِلَيْهَا مَقْدَارَ حَاجَتِهَا مِنْ قَاضِيَانِ ﷺ مريض  
 وقف داره في مرضه جاز من الثلث ولو لم يخرج منه وأجازة الورثة جاز ولو لم يخرجوا بطل فيما

زاد على الثلث ولو أجاز بعضهم لا بعضهم جاز بقدر ما أجزر بطل الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل ومن لم يجزه لوباع نصيبه قيل إن يظهر للميت مال آخر لا يطل بيعه ويفرم قيمة ذلك ويشترى بها أرضاً ويوقف على ذلك الوجه كذا في الوقف من أحكام المرضى من الفصولين لو أبرأ القيم المستأجر من الأجرة بعد تمام مدة الإجارة تصح البراءة عند أبي حنيفة ومحمد ويضمن ❶ وللمتولى صرف شيء من مال الوقف إلى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف وأسراج السرج الكثيرة في السكك والأسواق ليلة البراءة بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا يضمن إذا أسرف في السرج في شهر رمضان وليلة القدر ويجوز الأسراج على باب المسجد في السكة أو السوق ❷ ولو اشترى من مال المسجد شيئاً في شهر رمضان يضمن وهذا إذا لم ينص الواقف عليه أو صرح بثالث ماله على أن ينفق على بيت المقدس جازو ينفق في سراجيه ونحوه قال هشام فدل هذا على أنه يجوز أن ينفق من مال المسجد على قناديله ومبرجه والنفط والزيت ❸ كتب إلى بعض المشايخ هل للقيم أن يشتري المراوح من مصالح المسجد فقال لا الدهن والحصر والمراوح ليس من مصالح المسجد إنما مصالحه عمارته أبو حامد الدهن والحصر من مصالحه دون المراوح قال رحمه الله وهو أشبه بالصواب وأقرب إلى غرض الواقف ❹ إنهم لم يمسحوا بالقيمة حتى ضاعت خشية يضمن ولا يضمن القيم إذا وقع الدهن يترده إذا لم يمكنه دفع ذلك الظلم ❺ اشترى القيم من الدهان دهناً ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لم يضمن قال رضي الله عنه لو رأى القيم أنه لم يهدم المسجد العام يكون ضرره في القابل أعظم فله هدمه ولو لم يكن فيه غلة للعمارة في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئاً سيراً بثلاثة دنانير يرجع في غلته بعشرة وعليه الزيادة ❻ ولو ضمن القيم مال الوقف باستهلاك ثم صرف قدر الضمان إلى المصروف بدون إذن القاضي يخرج عن العهدة ❷ قال رحمه الله وللقيم الاستدانة على الوقف لضرورة العمارة لا يقيم ذلك على الموقوف عليهم وقيل ليس له أن يستدين على الوقف للعمارة والمختار ما اختاره الصدر الشهيد وأبو الليث أنه إذا لم يكن يدمر الاستدانة يرفع إلى القاضي فيأمرهم بالخبر جع في الغلة وليس للقيم أن يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة ديناً لفرقة إلى الفقهاء وإن احتاجوا إليه ❸ للقيم أن يוכל فيما قوض إليه أن يعمم القاضي التفويض إليه والأفلا ❹ اجتمع من مال المسجد شيء فليس للقيم أن يشتري به دار الوقف ولو فعل ووقف يكون رفقته ويضمن وأفتى محمد بن سلمة بأنه يجوز وقيل هذا استحسان والقياس أنه لا يجوز ويذهب إلى أن يشتري ويبيع بامر الحاكم ❺ ولو اشترى بالغلة حائناً ليستغل ويباع عند الحاجة فهو أقرب إلى الجواز ❶ متولى الوقف إذا أحرقها بدون أجر المثل قال الإمام الحليل محمد بن الفضل على أصل أصحابنا ينبغي أن يكون المستأجر فاصلاً لأن الخصاف ذكر في كتابه أنه يصير فاصلاً يلزمه أجر المثل فقبل له أن ينفي بهذا قال نعم وجهه ما قال إن المتولى أبطل بشيئته ما زاد على المسمى إلى تمام أجر المثل وهو

لا يملك الا بطل فيجب أجر المثل كالأجر ولم يسم شيئاً وقال بعضهم ان المستأجر يصير غاصبا  
عنده من يرى غصب العقار فان لم ينقص شيء من المنزل وسلم كان على المستأجر الاجر لا غير  
والفتوى على ما ذكرنا أولاً ولا نه يجب أجر المثل على كل حال وعن القاضي أبي الحسن السعدي  
وفي هذا قال رجل غصب دار صبي أو غصب وقفاً كان عليه أجر المثل فاذا وجب أجر المثل ثمة  
فاظنك في الاجارة باقل من أجر المثل من قاضين المتولى لو سكن دار الوقف بلا أجر قبل  
لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على ان عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغة أولاً  
صيانة للوقف عن الظلمة وقطعاً لا طماع الفاسدة وبه يقتضى وكذا لو سكن دار الوقف بلا  
اذن الواقف والقيم يلزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ وكذا قالوا في وقف الرهن حتى لم يجوز سكنه  
المؤمن يجب أجر المثل وكذا قالوا في متول باع وقفاً فسكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى  
غيره فادعى الثاني على المشتري فساد البيع لزم المشتري أجر المثل سواء أعد للغة أولاً قال في  
المنقط والالبق عذهب أصحابنا ان لا يلزم الاجر في الرهن ولو معد للغة ولو أجر القيم باقل  
من أجر مثله قدر ما يتغابن فيه الناس حتى لم يجوز فسكنه المستأجر لزم أجر المثل بالغاً ما بلغ على  
ما اختاره المتأخرون وكذا لو أجره اجارة فاسدة من دعوى الوقف من الفسوخ قلقت  
وتقدم بعض هذه المسائل في غصب العقار متولى الوقف اذا أجر ضيعة من رجل سنين  
معاوله ثم مات المؤجر ثم المستأجر قبل انقضاء المدة فزرع ورثته المستأجر الارض ببذرهم  
قال الشيخ محمد بن الفضل اللغة تكون لورثة المستأجر وعليهم نقصان الارض اذا انتقصت  
الارض بزراعتهم بعد موت المستأجر يصرف ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف  
عليهم الارض في ذلك لان الضمان بدل عن نقصان وحق الموقوف عليهم في منفعة الارض  
لا في عين الارض متولى الوقف اذا استأجر رجلاً في عمارة المسجد ببذرهم ودانق وأجر  
مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامناً جبيع  
ما نقد لانه أوفى الاجراً أكثر مما يتغابن الناس فيه فيصير مستأجر لنفسه دون المسجد فاذا  
نقد الاجر من مال المسجد كان ضامناً المتولى اذا أمر المؤذن ان يخدم المسجد وسمى له اجرا  
معاوله لكل سنة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تصح الاجارة لانه يملك الاستئجار لخدمة  
المسجد ثم ينظر ان كان ذلك أجر عمله أو زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد فاذا  
نقد الاجر من مال المسجد حل للمؤذن وان كان في الاجر زيادة على ما يتغابن فيه الناس كانت  
الاجارة للمتولى لانه لا يملك الاستئجار للمسجد يقين فاحش واذا أدى الاجر من مال المسجد  
كان ضامناً واذا علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يأخذ من مال المسجد رجل غصب أرضاً  
موقوفة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر كان للمتولى ان يسترد ما من الغاصب فان  
كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوماً بان كرب الارض أو حفر  
النهر أو ألقى فيه السرقة واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض  
من الغاصب بغير شيء فان كانت الزيادة مالا متقوماً كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء



وقلع الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان أضر بالوقف بان يحترق الارض بقلع  
 الاشجار والمدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقلع الاشجار الا ان القسم يضمن  
 قيمة الغراس متعلوقة بقيمة البناء مرفوعة ان كانت للوقف غلة في يد المتولى تسكني لذلك الضمان  
 وان لم تكن للوقف غلة يؤاجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك وان اخذ الغاصب قطع الشجر  
 من أقصى موضع لا يخرب الارض فله ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن القيمة ما بقي في  
 الارض من الشجر ان كانت له قيمة **❦** وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى ويجوز  
 المتولى عن الاسترداد او أراد الغاصب ان يدفع قيمتها كان للمتولى ان يأخذ القيمة ويصالحه  
 على شئ ثم يشتري بالماخوذ من الغاصب أرضاً وتكون وقفاً على شرائط الاول لان الغاصب  
 اذا جحد الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة **❦** رجل غصب أرضاً وموقوفه قيمتها  
 ألف ثم غصبها منه رجل آخر بعد ما زادت قيمة الارض وصارت تساوي ألفي درهم فان المتولى  
 يتبع الغاصب الثاني ان كان ملياً على قول من يرى جعل العقار مضموناً بالغصب لان تضمين  
 الثاني أنفع للوقف فان كان الاول املاً من الثاني يتبع الاول لان تضمين الاول يكون أنفع  
 للوقف واذا تبع القيم أحدهما برى الآخر عن الضمان من قاضيان **❦** أرض الوقف اذا  
 غصبها غاصب وأجرى عليها الماء حتى صارت بحراً الاصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشترى بقيتها  
 أرضاً أخرى فتكون الثانية وقفاً مكانها **❦** لورفع انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً  
 يضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهي تخرج من الثالث ثم مات  
 فاحتاج ولده قال هلال لا يعطى لولده من الغلة الا اذا كان الوقف في صحته ولم يضاف الى ما بعد  
 الموت خيفة لئلا يدفع المتولى الى اولاد الواقف شيئاً الى كل واحد منهم أقل من مائتي درهم وهم  
 أحق بذلك من سائر الفقراء فان لم يعطهم شيئاً لا يضمن **❦** رجل قال أرضي هذه صدقة  
 موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الا محتاج واحد قال الامام الفضلي يصرف  
 نصف الغلة اليه والنصف الى الفقراء فقبل له فان أعطى القيم نصف الغلة فقير واحد اهل  
 يجوز قال يجوز على قول أبي يوسف لان الفقراء لا يحصون فيكون للجنس من الخلاصة  
**❦** اذا جعل الوقف على شراء الخبز والثياب والتصدق بهم اعلى الفقراء قال أبو نصر الدبوسي  
 يجوز عندي ان يتصدق بعين الغلة من غير شراء خبز ولا ثوب لان التصدق هو المقصود حتى  
 جاز التصدق بالتصدق دون الشراء ولو وقف على ان يشتري بها الخيل والسلاح فيحمل عليها  
 في سبيل الله تعالى فان كان أمر أن يتصدق بالخيل والسلاح على محتاجي الجاهدين  
 جاز التصدق بعين الغلة كالخبز والثياب وان شرط ان يسلم الخيل والسلاح لجاهدين غير  
 عاملين يستردن أحب ثم يدفع الى من أحب جاز الوقف ويستوى فيه الغني والفقير ولا يجوز  
 التصدق بعين الغلة ولا بالسلاح بل يشتري الخيل والسلاح ويندله الا لاهلها على وجهها لان  
 الوقف وقع للاباحة لا للتبليغ وكذا الوقف على شراء الغنم وعلفها جاز ولم يجز اعطاء الغلة ولو  
 وقف ليضي أو يهدي الى مكة فيذبح عنه في كل سنة جاز وهو دائم أبداً وكذا كل ما كان من

هذا الجنس يراعى فيه شرط الواقف ولو وقف على محتاجي أهل العلم ليشتري لهم الثياب والمدا  
والكاغد ونحوها من مصالحهم جاز الوقف وهو دائم لأن العلم طلاب إلى يوم القيامة وتجوز  
مراعاة شرطه ويجوز التصديق بعين الغلة وإن كان إباحة وإمارة فلا وقف على أن يدفع إلى  
كل من يقرأ القرآن كل يوم من من الخبز ورابع من من اللحم فللقيم أن يدفع اليهم قيمة ذلك ورقا  
ولو وقف على أن يتصدق بفاضل غلة الوقف على من يسأل في مسجد كذا كل يوم كذا فللقيم  
أن يتصدق على السؤل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على فقير لا يسأل قال رحمه الله  
الاولى عندى أن يراعى في هذا الأخير شرط الواقف ولو انكشف سقف السوق فغلب الحر  
على المسجد الضيق لوقوع الشمس فيه فللقيم سد سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع  
به هذا القدر دار مسجلة أكبر مثلها خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظهر القيم  
بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه قضاء وديانة قيمه أنفق في  
عمارة المسجد من مال نفسه ثم رجع غلته في غلة الوقف جاز سواء كان عليه مستوفى غالباً أو  
غير مستوفى وفى أدب القاضى للخصاف يقبل قول الوصى في المحتمل دون اقيم لان الوصى من  
فوقس اليه الحفظ دون التصرف وكثير من المشايخ سوى بين الوصى والقيم فيما لا بد منه من  
الانفاق وقالوا يقبل قوله ما فيه وقاسوه على قيم المسجد أو واحد من أهله اذا اشترى للمسجد  
مالا بد منه كالحصير والحشيش والذهن أو أجرة الخادم ونحوه ولا يضمن للاذن دلاله ولا  
يتعطل المسجد كذا هذا وبه يفتى في زماننا من القنية اشترى بيتا وسكنه ثم ظهر انه وقف  
يجب أجرة المثل سئل بعض المفتين رجل زرع في أرض الوقف بدون إذن المتولى ٣ برين  
كأرنه شراء غلة واجب شود يا غلة زمين چنانكه معهود است دران موضع سه يل يا چاره ايل  
قال نكاه كنسد كه وقف را كدام به تراست شراء غلة يا غلة زمين برداشتن آن طلب كنسد وقال  
بعضهم ينبغي أن يجب الثلث أو الربع على عرف ذلك الموضع لو أراد المتولى أن يشتري  
ضبعة غلة الوقف لتكون موقوفة على وجه الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجد فيه رواية فقبل  
يجبزه القاضى ثم اتفقوا على أنه لم يجوز فيه من المتولى لوفعه لانه يجوز على الوقف شراء ما يكون  
فيه عمارة الوقف وزيادة لغلته وأما ما يكون وقفاً على وجه ذلك الوقف فهو وقف آخر لا من  
مصلح الوقف الاول لا يرى أن غلته تصرف الى عمارة نفسه وما فضل بصرف الى عمارة  
الوقف الاول وفى القنية أجمع من مال المسجد شئ فقبل ليس للقيم أن يشتري به دار للوقف  
ولو قبل ووقف يكون وقفه ويضمن وقيل يجوز استحساناً وبه أفتى محمد بن سلطه وسئل شمس  
الاعنة الحلواني عن وقف تمذراستغلاله هل للمتولى أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر مكانه قال نعم  
قبل له ولم يتعطل وأمكن يوجد بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجوز بيع الوقف تعطل

(٣) على هذا الزايع هل يجب شراء الغلة أو أجرة الاوض على ما هو المتعارف في ذلك المثل  
من الثلث أو الربع قال ينظر المتولى ويطلب الانفع للوقف منهما

أولا وكذا لم يجز الاستبدال به قال قاضيان اذالم يشترط الواقف الاستبدال اشارة الى السبر الى  
 انه لا يملك الاستبدال الا القاضي اذ اراى المصلحة ❀ وقف على معلومين يحصى عددهم ولو  
 نصبوا متوليا بلا اذن القاضي لم يجز وهو المختار وما انفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانه  
 لما اجر الوقف وانه ليس بمتولى صار عاصبا فتكون الغلة له فلا يضمن وهذا على ظاهر الرواية  
 والفتوى على ان منافع الوقف تضمن في الغصب كالمهر هذه الجلة من الفصولين ❀ مات القيم  
 فاجتمع اهل المسجد وجهوا لوارثه متوليه بغير امر القاضي فانفق المتولى في المسجد بالمعروف  
 تكلم المشايخ في جواز هذه التولية والمختار انهم لا تجوز ولا يضمن ما انفق من مال المسجد على  
 المسجد من الخلاصة ❀ لو اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للمستأجر في  
 العمارة فانفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذا في أواخر الفن الثالث من الاشياء تقلا  
 عن الخزائن ❀ اجر الموقوف عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر  
 انتقضت الاجارة ويرجع عباقي من الاجر في تركة الميت من اجارات القنية ❀ رجل وقف  
 في صحته ضيعة ومات وجار رجل وادعى ان الضيعة له فاقر بعض الورثة أو استعطف فشكل قال  
 الفقيه أبو جعفر لا يصح للوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة  
 حصته من تركة الميت في قول من يرى العقار مضمونا بالغصب ❀ دار موقوفة على أخوين  
 غاب أحدهما وقبض الحاضر غائبا تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب  
 وطلب الوصي بصديقه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو  
 القيم كان للغائب ان يرجع في تركة الميت بحصته من الغلة والا فالغلة كلها للحاضر في الحكم  
 ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة الغائب من الخلاصة ❀ لم يأخذ الامام من غلة  
 الوقف سنين ثم مات لا يورث لان هذه صلة لم تقبض ولا يجوز اخذها للامام الثاني وينبغي ان  
 يصرف الى عمارة أو قاف الامام ❀ اذا كان ربع غلة الوقف للعمارة وثلاثة أرباعها للفقراء لم  
 يجز للقيم ان يصرف ربع العمارة اذا استغنى عنها الى الفقراء وان يسترد ذلك من حصتهم في  
 السنة الثالثة ❀ وقف على عالم بعينه لا يصرف نصف غلته الى نفسه ونصفها الى من يختلف  
 اليه في درسه ولم يختلف اليه أحد في السنة فصرف الكل الى نفسه ثم ندم على صرف نصيب  
 غيره اليه فقال هذه لقطة فتصدق بها على الفقراء كرده ٣ غلة الى مسجد قد خرب وفي المهلة  
 مسجد آخر ليس لاهل المهلة ان يصرفوها اليه ❀ جرد موقوف على أهل مسجد معين اذا بقي  
 منه شيء يضييع ويلدوب وغرض الواقف التصرف باستمتاع الناس لا التضييع جاز لاهل المهلة  
 ان يأخذوه الى بيوتهم ❀ قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد  
 بعدمضى سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ماضى قيل أليس يستند الحكم الى  
 وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة  
 كالحكم بفساد النكاح بغيرولى لا يظهر في الوطأت الماضية والمهر قيل أليس ان القضاء  
 يظهر في عدم وقوع الثلاث ان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها لا فيها وهو بطلان

محلبة الذكاح واغلا هو أمر باق بخلاف الغلة المستهكة ولو كانت غلة السنين الماضية قائمة  
 يستحق أولاد البنات حصصهم منها ❀ وفي وقف الناحي إذا أجز الواقف أو قيمه أو وصي  
 الواقف أو القاضى أو أمينه وقال قبضت الغلة فضاغت أو صرفتها على الموقوف عليهم  
 وأنكروا فالقول له مع عينه ❀ ولا يجوز بيع قطعة من الوقف ليرم ما بقى ولا يبيع البناء القديم  
 فإن هدم المشتري البناء فلا قاضى أن يضمن البائع أو المشتري فإن ضمن البائع نفذ بيعه وإن  
 ضمن المشتري لا ينفذ ويملك المشتري البناء بالضممان ويكون الضمان للوقف لا للموقوف  
 عليه ❀ رجل وقف ضيعة في صحته ثم مات فادعى إنسان أن الضيعة له فأقر الورثة بذلك لم  
 يبطل الوقف ولا يضمنون له قيمة الضيعة من تركه الميت بالإجماع لأنهم أقروا بالآلاف العقار  
 والعقار مضمون بالآلاف وإن أنكر الورثة فلا عين عليهم أن أراد المدعى أخذ الضيعة وإن  
 أراد أخذ قيمتها فله تحليفهم ❀ لو زرع الواقف الأرض الموقوفة ببذر نفسه وقال زرعها  
 لنفسى فالقول قوله والزرع له ولو سأل أهل الوقف من القاضى أن يخرجها من يده لا يخرجها  
 من يده ولو فعل ذلك المتولى يخرجها من يده وما نقص من الأرض وهذا الفرق يصح عند أبي  
 يوسف لأنه لا يشترط التسليم إلى المتولى وعند محمد يخرج الأرض من يد الواقف أيضا لأنه  
 شرط التسليم إلى المتولى ❀ ولا بأس ببناء المنارة من غلة أوقاف المسجد إن كان فيه مصلحة  
 المسجد أو يكون الإذن عليها أسمع للقوم ❀ ويجوز شراء الدهن والحصر والحشيش من  
 غلة المسجد إذا شرط الواقف ذلك والأفلا يجوز أن لم يعرف شرط الواقف ينظر إلى ما قبله فإن  
 كانوا يشترطون ذلك من غلة المسجد جاز والأفلا يجوز أن يترك سراج المسجد فيه من وقت  
 الغروب إلى ثلث الليل ويجوز أكثر من الثلث إلا أن يكون في موضع حرت العادة بتركه  
 الليل كله كمسجد بيت المقدس والحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للقاضى  
 أن ينصب خادما للمسجد باجر بدون شرط الواقف من الوجيز ❀ لو كانت أرض الوقف متصلة  
 ببيت المصر يرغب الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان  
 للقيم أن يبني فيها بيوتا ويؤجرها إذا استغلل بهذا الوجه أنفع للفقراء ❀ يبيع غلة المسجد  
 بأذن الجماعة بالأذن القاضى يجوز وقال المتقدمون الأولى أن يكون بأذن القاضى وقال  
 المتأخرون الأولى أن يكون بالأذن القاضى لغلبة الطمع في هذا الزمان من الفصولين ❀ لو  
 استأجر القيم أجيرا بدرهم ودائق وأجر مثله درهم يضمن جميع ما دفع إليه والإجارة وقعت له  
 من الخلاصة ❀ سكن الدارسين بزعم الملك ثم استحققت للوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه  
 أجر ما مضى ❀ ادعى القيم منزلا وقفه في يد رجل فجحد فأقام عليه البينة وحكم بالوقفية لا يجب  
 عليه أجر ما مضى وأما إذا أقر بالوقفية وكان متعنتا في الإنكار وجبت الأجرة وفي المحيط  
 سكنها سنة ثم ظهر أنها وقف أو أصغر يجب أجر المثل بخلاف ما مر ❀ استأجر رجل دار  
 الوقف فأخذها المستأجر القديم منه بالغلبة والقهر وسكن فيها تمام المدة فالأجر على القديم  
 دون الجديد وكذا لو غصبها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة إليه ❀ أحد الشرى بكنين

اذا استعمل الوقف كله بالقبلة أو غير مبدون اذن لا يخرجه عليه أجر حصه الشرب بل سواء كان  
 وقفاً على سكنها أو موقوفه للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشرب بل اذا  
 استعمله كله وان كان معدلاً لاجارة و ليس للشرب الذي لم يستعمل الوقف ان يقول لا يخر  
 انما استعمله بقدر ما استعملته لان المهاباة انما تكون بعد الخصومة ❀ ضبعة موقوفه معدة  
 للاجارة في يدرجل بغير حق أجر بعضها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفها  
 بالبينة العادلة فلاموقوف عليهم اذن طلب أجر مثل الارض التي أجرها المدعى عليه ❀ دفع  
 الامام واحدة من الدور الموقوفة الى وجهه الى رجل مجاناً فاسكن فيها مدة وكان القيم سلم  
 هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل ❀ لو وضع القيم في فناء مسجد سوق  
 كراسي وسرر أو أجرها أو يصرف الى نفسه والامام فقال ليس له ذلك وعندنا ان يصرف  
 الاجرة الى من شاء لان السرر ملكه وان لم تكن ملكه يتصدق بها على الامام اذا كان فقيراً  
 ❀ لا يجوز ان القائل الخاط الذي بين المسجدين ليحملهما واحد اذ لم يكن فيه مصلحة ظاهرة  
 وكذا رفع سقفه ويضمن القيم ما أنفق فيه من مال المسجد ❀ صغير كان يأخذ من السقاية  
 ماء لصلاح الدواة أو قصعة للشرب ثم يبلع وندم لا يكفيه التصدق بل يرد الضمان الى القيم  
 ولا يجوز به صب مثله في السقاية ❀ أخذ من السقاية ماء مرة بعد أخرى حتى يبلغ جرة  
 مثلاً وكان القيم قد صب في تلك السقاية خمسين جرة فصب جرة قضاء للحق بغير اذن القيم  
 صار ضامناً للكل ❀ دار موقوفة للماء ولجهة ليس للقيم ان يشتري من غلته ما يخافه لسقي  
 الماء من القنية ❀ لو بنى المتولى في أرض الوقف فان كان بمال الوقف فهو وقف وان  
 كان بماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان كان لنفسه بان أشهد على ذلك فهو له ولو بنى في  
 أرض الوقف غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فهو  
 وقف وان بنى لنفسه أو أطلق له رفعه لولم يضر وان أضرف فهو المضيق لماله فليتر بص الى  
 خلاصه وفي بعض الكتب الناظر لملكه باقل القيمتين للوقف ومنزوعاً وغير منزوع بمال الوقف  
 ❀ الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا احتج اليها المصلحة الوقف كتمير وشراء بذر فيجوز  
 بشرطين الاول اذن القاضي الا اذا كان المتولى يبعد منه فيستدين بنفسه الثاني أن لا  
 يتيسر اجارة العين والصرف من أجرها وليس من الضرورة الصرف على المستحقين  
 والاستدانة القرض أو الشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولى ان يشتري متاعاً باكثر من قيمته  
 ويبيعه ويصرفه على المصارعة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كحرمه ابن وهبان  
 ❀ اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان العاقد ناظر قبله الثانية  
 اذا كان الناظر يعمل الاجرة ❀ لو شرط الواقف ان يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في  
 مسجد ❀ كذا كل يوم لا يجب مراعاة شرطه فلا قيم أن يتصدق على سائل غير ذلك المسجد  
 أو خارج المسجد أو على من لا يسأل وكذا يجوز للقاضي الزيادة على معاوم الامام اذا كان  
 لا يكتفي وكان عالماً تقياً ❀ الدور والحوانيت المسبلة في يد المستأجر يسكنها بقين فاحش بنصف

أجرة المثل أو نحوه لا يعذر أهل الحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم رفعه ويجب على الحاكم أن يأمره بالاستحجار باجر المثل ويجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم سابقا مع قدرته على الرفع إلى القاضى لا غرامة عليه وانما هي على المستأجر وإذا ظفر الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانه ❦ إذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصه ما بقى من السنة ❦ الناظر إذا أجرنا نافه رب ومال الوقف عليه لا يضمن بخلاف ما إذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمن ❦ إذا حصل تعبير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لا يبيح لهم ديناً على الوقف إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمره ولو إذا صرف الناظرهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن وإذا ضمن هل يرجع عليهم بمبادفهم لكونهم قبضوا مالا يستحقونه أو لا لم أره صريحاً لكن القواعد تدل على عدم الرجوع فانهم قالوا في باب النفقات ان مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أقوى المودع بغير إذنه واذن القاضى فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليهم ما إلى غير ذلك بخلاف ما لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواقف حيث يسترد ذلك من المدفوع اليهم لان الناظر ليس بمعتد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده وفي مسئلتنا هو معتد لكونه صرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التعمير هذه الجملة من الاشياء ❦ المستأجر بنى في دار الوقف على ان يرجع في الغلة فله الرجوع ❦ حانوت وقف بنى فيه ساكنه بلا اذن متوليه وقال أنفق كذا لولم يصرفه ببنائه القديم رفعه وهو لساكن وان تضر برفعه فهو الذي ضيع ماله فيتر بص إلى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعاً من صحة الاجارة من غيره ولو اصابه حوائطه على ان يجعل ذلك للوقف بشئ لا يجاوز أقل القيمتين منزوماً أو مبنياً فيه جاز ولو بنى بامر متوليه على ان يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما أنفق ❦ امام المسجد دفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فان كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق من الفصولين ❦ أم الامام شهراً واستوفى غلة السنة ثم نصب أهل الحلة اماماً آخر ليس لهم ان يستردوا ما أخذوا وكذا لو انتقل بنفسه لو أخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصه ما بقى من السنة كالقاضى اذا مات وقد أخذ رزق السنة من القنية ❦ اذا طالب أهل الحلة القيم ان يقرض من مال المسجد للامام فابى فامر القاضى به فاقرضه ثم مات الامام مفلساً لا يضمن القيم لانه لا يضمن بالاقرض باذن القاضى لان للقاضى الاقرض من مال المسجد من دعوى الاشياء ❦ متولى الوقف اذا باع شيئاً بأكثر من قيمته ثم قال البيع لا يصح كذا في وصايا المشتغل نقلا عن الهـ مادية ❦ ليس للمتولى ابداع مال الوقف والمسجد الايمن في عماله ولا اقرضه فلو أقرض ضمن وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو أقرض مال المسجد ليأخذه



عند الحاجة وهو أحرز من أمساكه فلا بأس وفي (عده) يسع المتولى أقرض ما فضل من غلة  
الوقف لو أحرز **§** ليس للقيم في هذا الزمان أن يزرع في أرض الوقف **§** المتولى لو أبرأ المشتري  
يصح ويضمن عندهما ولا يصح عند أبي يوسف من الفصولين **§** القيم إذا ادعى أنه أنفق  
من مال نفسه على الوقف وأراد الرجوع لا يكون له ذلك لأنه ادعى ديناً لنفسه على الوقف فلا  
يصدق بمجرد الدعوى بل يثبت هذا إذا ادعى الاتفاق من مال نفسه وإن ادعى الاتفاق من  
مال الوقف فلا وادعى ما ينفق في تلك المدة على مثلها يقبل قوله كذا في مشتمل الهداية نقلاً عن  
العمادية من الوصايا **§** بعث شمعاً في رمضان إلى مسجد فأحرق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس  
للإمام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الإمام يأخذه  
من غير صريح الإذن في ذلك فله ذلك من القاعدة السادسة من الأشباه **§** قيم الوقف  
لو أدخل جسداً في دار الوقف ليرجع في غلته إلى ذلك كالوصى لو أنفق من ماله على يتيم  
ليرجع له ذلك والاحتياط أن يبيع من آخر ثم يشتريه للوقف وفي مثل آخر من العدة قيم الوقف  
لو أنفق من ماله شيئاً في عمارة الوقف فلا يشهد أنه يرجع فله الرجوع والأفلا بخلاف وصى  
شمرى لليتيم فإنه ليس بمتبرع بشرط الرجوع أولاً والوارث كالوصى **§** المتولى لو صرف إلى  
العمارة من خشب مملوك له ودفع ثمنه من مال الوقف كان له ذلك إذ عكس المعوضة من مال  
نفسه كوصى بملاك صرف ثوب مملوك إلى الصبي ودفع ثمنه من مال الصبي ولكن لو ادعى  
لا يقبل قوله وهذا يشيرانه لو أنفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف واليتيم من غير أن يدعى  
عند القاضى أمالاً أو ادعى عند القاضى وقال أنفق من مالى كذا وكذا في الوقف واليتيم  
لا يقبل قوله من الفصولين **§** حوض حمام وقف في طريق المسلمين فوق فيه صغير فهلك فالدية  
على عاقلة الموقوف عليهم هذه في الجنائيات من القنية **§** نجح الأئمة البخاري إمام لا يؤم ثلاث  
السنة ويأخذ المرسوم كله ثم عزل ونصب غيره يسترد منه حصته مالم يؤم ويصرف إلى  
العمارة وإن لم ينجح قال الإمام الثاني وقد مر أنه لا يسترد منه وإن أم شهر واحد ثم عزل  
وانتقل **§** لم يكن في المسجد إمام ولا مؤذن واجتمعت غلات الإمام والمؤذن سنتين ثم نصب  
إمام ومؤذن لا يجوز صرف شيء من تلك الغلات إليهما ولو عجزوا للمستقبل كان حسناً وقال  
بعضهم يصرف إليه غلة تلك السنة ويوقف بقيتها للعمارة وقيل يدفع إليه ما اجتمع والأولى أن  
يكون بأذن القاضى من القنية

### باب السادس والعشرون في الهبة

الهبة الفاسدة تضمن كافي الخلاصة والفصولين عن المحيط وفيه عن العدة الهبة  
الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب له بالقبض هو المختار والصدقة الفاسدة  
كهبة فاسدة اه **§** قال قاضيان في فتاواه وفيما إذا فسدت الهبة بحكم الشيوخ إذا  
هلكت الهبة عند الموهوب له هل تكون مضحونة عليه ذكر ابن رستم رجل دفع درهمين

الى رجل وقال أحدهما هبة لك والاخر أمانة عندك فهل كما جئنا يضمن درهم ما وهب في  
 الاخر أمين قال وانما ضمن لأنه أخذ هبة فاسدة فيجب انما تكون مضمونة وذكر في  
 المضاربة الكبيرة رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة لك ونصفها مضاربة  
 عندك لا يجوز فان هلك المال عند القابض يضمن جسمائة درهم ولو وهب نصف الدار  
 أو تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق به ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه لأنه  
 لم يقبض ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك نص ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد  
 الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي وذكر عصام انما تقيد الملك وبه أخذ بعض  
 المشايخ رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك قضاء من حقك وثلاثة لك هبة  
 وثلاثة تصدق عليك قال محمد ثلاثة قضاء جائزة وثلاثة صدقة لم يجز ولم يضمن وثلاثة هبة  
 لم يجز ويضمن نص ان الهبة الفاسدة مضمونة اه وفي الوجهين قال محمد في الكسائي ان  
 رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة قضاء وثلاثة هبة وثلاثة صدقة فضاغ الكل  
 يضمن ثلاثة هبة ولا يضمن ثلاثة صدقة الا في رواية وفيه أيضا رجل دفع الى رجل عشرة  
 دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة ودعة عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك  
 الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف اه وروى ابن جماعة عن أبي يوسف مريض وهب  
 من مريض جارية فوطئها الموهوب له ان كان العقر يخرج من الثلث فلا شيء عليه وان لم يخرج  
 يلزمه العقر لأنه ملكها مع حق الفسخ للواهب فصار كالجارية المبيعة بيعا فاسدا اذا وطئها  
 المشتري يلزمه العقر وروى ابن جماعة عن محمد انه لا عقر عليه لان وطأه صادق ملكه من  
 كل وجه بخلاف المبيعة فاسد الان ملكه لم يظهر في حق حل الوطء قال محمد المريض اذا وطئ  
 الجارية الموهوبة عند الموهوب له وعليه دين يستغرق ثم مات المريض فلا عقر عليه لان  
 فسخ الهبة بمعنى قارن العقد وهو تعلق حق الغرماء به فانفسخت من الاصل فظهر ان الوطء  
 صادق ملكه بخلاف الصحيح اذا وطئ الجارية الموهوبة ثم رجع في هبته يلزمه العقر لان  
 الهبة انفسخت باهر مقتصر على الحال من باب لزوم المهر بالوطء بتشبيهه من نكاح الوجهين  
 الهبة الفاسدة تضمن في رواية وصور الفاسدة كثيرة منها الوهب وسلم لاثنتين شيئا يحتمل  
 القسمة ملكاه قبل القسمة وضمناه وبه يقتضي من الفصولين وفي الخلاصة من النكاح الهبة  
 الفاسدة مضمونة يوم القبض اه رجل أعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في  
 الوزن والجودة سواء عن أبي حنيفة أنه قال لم يجز وان كان أحدهما أثقل أو أجود أو أورد أجاز  
 ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال وهبت لك وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما جاز  
 وان قال أحدهما لك لم يجز كانا سواء أو مختلفين وعن أبي يوسف في النودار اذا قال وهبت  
 لك نصفهما من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها جاز رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين  
 فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على غنيين لا يجوز في قول أبي حنيفة وقال  
 صاحباه جاز كانا فقيرين أو غنيين وذكر في هبة الاصل اذا وهب لرجلين شيئا يحتمل القسمة

لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك الصدقة تضاعف في الصدقة عن أبي حنيفة  
روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل ان تكون الصدقة على غنيين  
بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة ولو هب دارا من رجل فوكل الموهوب له  
رجلين قبض الدار قبضا هابزا ❶ عبد بن رجلين فوهب له أحد الوليين شيئا يحتمل القسمة  
لا تصح أسلا لانهم تصح في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة  
وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب  
صاحبه شيء لا يحتمل القسمة من قاضي خان ❷ يجوز هبة الشاغل لا المشغول والاصل ان  
اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة اذا قبض شرط واما اشتغال ملك الواهب  
بالموهوب فلا يمنع كافي الفصولين ❸ رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز  
لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم ❹ امرأة وهبت دارا من زوجها وهي  
ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا للدار  
لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ❺ رجل وهب دارا فيها متاع الواهب أو جوالها  
أوجرابا فيه طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع  
والطعام دون الجوال والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل بغيره  
ولو وهب أرضا فيها زرع أو نخيل أو نخيلا عليها ثمر أو وهب الزرع بدون الأرض أو النخل  
بدون الأرض أو نخيلا بدون ثمر لا يجوز الهبة في هذه المسائل لان الموهوب متصل  
بغير الهبة اتصال خلقه مع امكان القطع والفصل فقبض أحدهما بدون الآخر غير ممكن  
في حال الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة من قاضي خان ❻ واذا وهب البناء  
دون الأرض يجوز فانه نص في كتاب القسمة ان المشترى اذا قال اشتريت الأرض والبناء  
وهب البناء وقال الشفيع لابل اشتريتهما فالقول للمشتري من الصغرى ويؤيده ما في  
فتاوى قاضي خان من الشفعة ومن جلة حيل اسقاط الشفعة ان يهب البناء باصله ثم يبيع  
العرصة بثمن غال ❷ ولو وهب دارا فيها متاع الواهب ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع  
لان الدار مشغولة بالمتاع فصحت هبة المتاع ❸ ولو وهب وسلم أولا وسلم الدار مع المتاع  
ثم وهب الدار صحت الهبة فيها ما جاعا ولو وهب الدار دون المتاع أو الأرض دون الزرع والنخل  
أو النخل دون الثمر ولم يسلم حتى وهب المتاع والزرع والنخل والثمر وسلم الكل صحت الهبة  
في الكل لانه لم يوجد عند القبض والتسليم ما يمنع القبض والتسليم فصارت كل ولو هب الكل هبة  
واحدة وسلم أما اذا فرق التسليم والقبض يفرق العقد فيفسد كل عقد يحكم فساد القبض كالأرض  
وهب نصف الدار ثم وهب النصف الآخر فانه يفسد العقدان جميعا من قاضي خان ❹ بشرط  
لصحة الهبة كون الموهوب مقسوما فمررا وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف  
الدار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم جاز من الفصولين ❺ ولو وهب زراعا  
بدون الأرض أو ثمر بدون النخل وأمره بالنصاد والخذاف ففسد الموهوب لذلك جاز لان

الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس ما لم ينه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له فقد ضعه الموهوب له ان كان بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة والتخلية في الهبة الفاسدة لا تكون قبضا عند الكل وفي الهبة الجائزة التخلية قبض عند محمد رحم رجل وهب دارا قيم امتاع وهب الدار والمتاع جميعا وخلى بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت الهبة جائزة في الدار لانها كانت في يده فصح التسليم وهو كما لو استعار دارا وغصب متاع رجل ووضع في الدار ثم ان المغير وهب الدار منه صحت الهبة لان المتاع والدار كانتا في يده وكذا لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يتحوله ثم جاء مستحق فاستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له لانه جعل الموهوب له فاصبا ضامنا للمتاع بمجرد التخلية لا تنقل يد الواهب الى الموهوب له وكذا لو وهب جوا قايما فيه من المتاع وخلى بين الكل ثم استحق الجواق صحت الهبة فيما كان فيه ولو باع متاعا في دار وخلى بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة ولو وهب الدار وفيها امتاع الواهب وسلم الدار بما فيه ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون الدار لانه حين سلم الدار أولا بحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب المتاع أولا ثم وهب الدار صحت الهبة فيها جميعا رحم رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما اثنتي عشرة ثلثا والآخر ثلثاها لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويجوز في قول محمد رحم ولو وهب دارا لابن له أحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشروع لا وقت العقد ولا وقت القبض واما اذا كان أحدهما صغيرا فكلهما وهب يصير الاب قابضا حصصة الصغير فتمكن الشروع وقت القبض رحم رجل وهب دارا من رجل وسلم فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي من قاضي خان رحم الشروع حالة القبض يمنع الهبة وحالة العقد لا يمنع وكذا الشروع الطارئ لا يفسد الهبة وهو بان يرجع في نصفها شائعا اما الاستحقاق فانه يفسد لانه شريع مقارن من الفصولين رحم ولو وهب أرضا في زرع برزعا ثم استحق الزرع بطلت الهبة في الارض عند الكل رحم ولو وهب سفينة فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول أبي حنيفة قال ابن رستم وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف ان موضع الطعام من السفينة لم يقبض فلم تصح هبة السفينة ولو وهب لابنه أرضا في زرع للاب أو وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم تجز الهبة رحم وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد ذكرا في الاصل ان الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت الجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة ولو أعتق ما في

بطن الجارية ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام ولو دبر ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل  
 فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعناق والتدبير جميعا وقيل جازت الهبة فيهما  
 والصحيح الفرق بين الاعناق والتدبير في الاعناق تجوز الهبة وفي التدبير لا تجوز لان التدبير  
 لا يزيل الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة فلا يجوز من قاضي خان  
 وهب دابة مسرجة بدون مسرجها وجامها وسلها كذلك لم يجز لاشتغالها بها وجاز عكسه  
 لعدم اشتغالها بها أقول فيه نظر اذا الدابة شائعة للمسرج والجام لا مشغولة من الفصولين  
 وهب عبدا او امالا لسواه لا يملكه الموهوب له بل يضمن قيمة ثلثي العبد للورثة من  
 الصغرى **لو وهب درهمين** محصيا من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ لا يجوز لان  
 تنصيف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال القاضي الامام  
 أبو الحسن علي السعدي والشيخ شمس الأئمة الحلواني لان الدراهم لا تنكسر مادة فان كانت  
 تنكسر عادة ولا يضرها انكسر كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز والدنار  
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح **رجل معه درهمان** قال لرجل وهبت منك  
 درهما منهما قالوا ان كانا متساويين في الوزن والجودة لا يجوز لان الهبة تناولت أحدهما  
 وهو مجهول وان كانا متفاوتين جاز لان الهبة تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل  
 القسمة من قاضي خان **اذا استحققت الهبة رجوع بالعوض** ان كان قائما وضمنه ان كان  
 مستهلكا من مشتمل الهداية وفي الخلاصة ان استحق العوض رجوع في الهبة وان استحققت  
 الهبة رجوع في العوض فان هلك العوض يرجع بمثله أو بقيته وان استحق العوض وقد زادت  
 الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض وان استحق نصف  
 العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن يرد ما بقي ويسترد الهبة انتهى **لا يصح الرجوع في الهبة**  
 الا بقضاء أو رضا ويجوز تصرف الموهوب له به معا وعتقا وهبة قبل القضاء بالرجوع ولا يجوز  
 بعد القضاء وهي امانة في يده بعد القضاء لا يضمنها الا بالمنع وان استحق العوض في الهبة رجوع  
 في الهبة ان كانت قائمة ولا يرجع بقيمتها ان كانت هالكة بخلاف ما اذا استحققت الهبة حيث  
 يرجع بقيمة العوض ان كان هالكا كما مر **وهب من رجل أرضا** وسلها اليه وشرط عليه  
 ان ينفق على الواهب من الخارج فالهبة فاسدة فلو كان الموهوب كرميا وشرط عليه ان  
 ينفق من ثمرته فالهبة صحيحة والشرط باطل لان ثمره الكرم موهوبة تبعاله فقد شرط رد بعض  
 الموهوب عليه فيكون شرطا فاسدا فصحت الهبة والخارج من الارض ملك الموهوب له  
 لا موهوب لانه خرج من يده وقد شرط عليه عوضا مجهولا والهبة بعوض مجهول فاسدة من  
 الوجيز **وهب لا تخرأ** راعى ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب  
 قال أبو القاسم ان كان في الارض كرم أو تمجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض  
 قراحا فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث لان في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة  
 على الواهب فتجوز الهبة ويبطل الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد وفي الارض

القراح شرط على الموهوب له عوضاً مجهولاً لان الارض غنماً ملكه فتكون له فكان مفسداً  
 للهبة **❧** رجل ضل له اؤلؤة فوهبها لآخر وساطه على طلبها وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف  
 هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوز هذه الهبة  
**❧** أحد الشريكين اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائماً  
 لا تصح لانها هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها صارت  
 ديناً بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم **❧** لو كانت الهبة جارية  
 فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برجع الوهاب في الهبة أو برد الورثة لا يلزمه ان يعقر من  
 قاضى خان **❧** مريض وهب أمه لـ رجل فوطئها فمات المريض وعليه ديون لا يجب العقر  
 كالموهد له الصحيح فوطئها ثم رجع كذا في جامع الفتاوى وذكر محمد الخوارزمي مريض  
 وهب أمه فوطئها من وهبت له فمات الوهاب ولا مال له غيرهما ولم يجز الورثة فانتقضت في  
 ثلثها فعلى من وهبت له ثلثا يعقرها وهذا يدل على ان حقهم يستند ولم يقتصر قال في فتاوى  
 القاضى ظهير الدين كذا ذكر هذا الجواب في جواب هذه المسئلة ولم يستند الى أصحابنا ولو صح  
 ما ذكره بطلت الهبة في الثلث الباقي في مسئلتنا لكن لا أصل له ولا يكاد يصح اذ يخالف  
 جواب كتب أصحابنا وفي سائر كتبهم ان حق الورثة وملكهم لا يستند والعقر لا يجب كذا في  
 الفصولين من أحكام المرضى **❧** لو قال الموهوب له هلك فاقول قوله ولا عين عليه فان قال  
 الوهاب هي هذه حلف المشكر انما ليست هذه **❧** الاب اذا عوض من مال الصغير عماراً وهب  
 انسان للصغير لم يجز من الخلاصة **❧** كانت تدفع لزوجها درهما عند الحاجة الى النفقة  
 أو شيئاً آخر وهو ينفقه في عياله ليس لها ان ترجع بها عليه **❧** قال لا يخرج بذمها كذا الى  
 دارك ووهبته منك فقال قبلت ثم خسر داره فأكله بعد رضا ويكون ذلك اذا انقبض دلالة  
 من القنية **❧** اذا هلك العين الموهوبة في يد الموهوب له ثم استحققت وضمن الموهوب  
 له لا يرجع على الوهاب لان القبض كان لنفسه والغرر لا يوجب الرجوع الا اذا كان في  
 عقد يرجع نقضه الى الدافع أو في ضمن عقد معاوضة أو كان بالشرط كذا في كفالة الاشباه  
**❧** وهب لرجل شيئاً فقال الموهوب له لرجل عوض الوهاب من مالك ففعل لا يرجع بالشرط  
 الرجوع من الفصولين **❧** مريض وهب قناقينه ثلثمائة على ان يعوض قناقينه مائة  
 وتقابضاً ثم مات ولا مال له ولم تجز الورثة فالموهوب له يرد ثلثه ويسلم له ثلثاه ولم يأخذ من  
 العوض شيئاً ولو قال الموهوب له ازيد في العوض بقدر الزيادة من الحاجة على الثلث وأخذ  
 الفن كله لم يكن له ذلك ولو كان مكانه بيع رد مائة درهم وأخذ كل الفن **❧** مريض وهب داراً  
 قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه قناقينه مائة فآخذها الشفيع بقيمة الفن يحكم أو بدونه ثم مات  
 المريض رد الشفيع ثلث الدار على الورثة الا ان شاء رد الكل وينقض أخذه ولو وهب بلا  
 شرط فلا شفيع فيه ويرد الموهوب له ثلث الدار فيكون للورثة مع الفن ولو شاء نقض الهبة  
 في الكل **❧** مريض وهب كثر قيمته ثلثمائة على ان يعوضه كذا قيمته مائة وتقابضاً ثم مات



المريض فلو شاء الموهوب له نقض الهبة ولو شاء رد ثلث الكبر كذا في الهبة من أحكام المرضى من الفصولين

((الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق))

الفتوى على قولهما في الاستحلاف في دعوى النكاح فلو ادعت أنه تزوجها ووطئها فأنكر يحلف بالله ما ووطئها فلو نكل يقضى بالمهر لا بالنكاح عند أبي حنيفة وعند من يحلف بالله ما تزوجها ❊ فن تزوج حرة فادعى أن مولاه لم يأذن له به وقالت أذن له يفرق بينهما الاقراره بفساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعه لو دخل بها ولها نفقة العدة ولو لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا لو قال لا أدري أذن لي أو لا من الفصولين ❊ وفي فتاوى رشيد الدين زوج البنت البكر وقد خلبها الزوج وقبض الاب الدستيمان فردته الى الزوج خطفها فلا يخلوها ما ان يدفع اليه في صغرها أو بعد بلوغها وفي الحالين لها حق الخصومة مع الاب بقدر الدستيمان وفي مهر مثلها لها الخصومة مع الزوج ولو دفع الزوج الدستيمان الى الاب بعد ووطئها فردته الاب الى الزوج فحق الخصومة في كل المهر لها مع الزوج لانه دفع الى الاب في حاله ليس له ولا به القبض قال صاحب الفصولين أقول فيه نظر لما فاة بين ما ذكر وبين مقتضى هذا الدليل يعرف بالتأمل والحاصل ان تقرير التفصيل المذكور ولا يخلوها من ركافة والحق ان يجعل المهر مدارا للحكم وفي قاضي خان زوجها أمها وقبضت مهرها فبلغت وطلبت مهرها من الزوج فلو كانت الام وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها كدفعه الى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجسد والاب والقاضي لان غيرهم لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة انتهى قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يرجع به الزوج على الام قائما لاها لوكالة دفعه برضاه فيه بامانة كما لو دفعه الى أجنبي وفي الخلاصة والبرازية قبض الولي مهرها ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق اذا كانت البنت بكرا لانه يلى القبض لا الرد وان كانت ثيبا يصدق لانه أمين ادعى رد الامانة وفيهما أيضا دركت وطلبت المهر من الزوج فادعى الزوج انه دفعه الى الاب وأقر الاب به لا يصح اقراره عليه لو تأخذه من الزوج ولا يرجع على الاب الا اذا قال ابرأ منك من مهرها ثم أنكرت البنت فان له الرجوع في هذا على الاب ❊ جعل بعض مهرها مؤجلا والباقي مجعلا ووجب البعض كالمهر الواسع ثم قال ان لم تجز البنت الهبة فقد ضمن من مالى لا يصح هذا الضمان بعد البلوغ وان قال ان أنكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فانا ضامن صح لانه مضاف الى سبب الوجوب انتهى ❊ اذا قبض الولي مهر البكر فسكتت برئ الزوج ان كان القابض أباً أو جدا استعسنا خلاصة ❊ بعث به دايا الى خطيبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب بالقائم منها دون الهالك وان بعث

الهدايا من مال الابن برضاه **❦** بعث الى الخطيبة دراهم وبعث قوم الخطيبة بيد المتوسطة  
 ثيابا برسم العيسدية وقالت هي لك عيسدية فاقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قدرا من التين  
 والفواكه ثم فسدت المصاهرة فهم يتحاسبون ويترادون الفضل ولا يترادون ما اتفقوا في  
 الضيقات من الجانبين **❦** العادة الجارية في بلادنا انه يضمن الخاطب انه يبعث اليه كذا والى  
 بنات الخطيبة كذا ويتخذ أبوها ثيابا به ففعلوا ذلك وزفت اليه وتفرق بعد مدة ليس للزوج ان  
 يحسب ما بعث اليها من المهر اذا بعث اليه في مقابلته ثيابا **❦** ولو أرسل الى أهل خطيبته دنانير  
 ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتم من المهر فالقول قوله ولو كان قال  
 اصرفوا بعض الدنانير الى أجرة الخائف وبعضها الى عن الشياء والخناء والشع لم يقبل قوله  
 في التعيين قال رضى الله عنه فحصل جوابه في هذه المسائل انه اذا بعث الدنانير الى جهة  
 أخرى غير المهر لا يقبل قوله بعده انه من المهر والا فالقول قوله انه من المهر وان اتخذوا له  
 ثيابا **❦** بعث الى الخطيبة دسيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالبه بقدر المبعوث  
 جهازا نجم الاثمة البخارى له ان يطالبه بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من  
 دسيمان وهو اختيار الاثمة البخارى وجال الدين الزيد مولى وبرهان الدين والد الصدر  
 الشهيد **❦** زفت اليه بلا جهاز فله ان يطالب الاب بما بعث اليه من الدنانير وان كان الجهاز  
 قليلا فله المطالبة بما يليق بالمبعوث في عرفهم نجم الاثمة البخارى يفتي بانه اذا لم يجز بما يليق  
 بالمبعوث فله استرداد ما بقي والمعتبر بما يتخذ للزوج لا بما يتخذها هو ولو سكت بعد الزفاف زمانا  
 يعرف بذلك رضاه لم يكن له ان يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ **❦** صغيرة نسجت جهازا لعمال  
 أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فانت أمها وسلم أبوها جميع الجهاز اليها فليس  
 لآخواتها دعوى نصيبهم من جهة الام من القنية **❦** رجل من التركان جرى بينه وبين  
 أولياء المرأة الدم ويردم المفهوم من هذه الالفاظ في عرفهم في قول الولي ويردم انه اجابة  
 الخاطب والوعده بالعقد وفي قول الخاطب الدم يفهم انه مستمر على الخطبة لا يرجع عنها وما  
 يعطى الخاطب في هذه الحالة فرسا يسهونه باسحق معناه حق التريسة ويكون ذلك لا يبرأ وما  
 يعطى من الدراهم أيضا يسهونه بسود حق معناه حق الارضاع ويكون ذلك لا يبرأ وما يعطى  
 من الدراهم أيضا يقال له فقنا نلق معناه حق القباء ويكون ذلك لا يبرأ وكل ما يدفع الخاطب  
 من الدراهم والخيل والثياب بشرط جريان العقد بينهم في المستقبل فهل ينعقد النكاح  
 باللفظين الا وليسين أم لا وهل للزوج ان يرجع في المدفوع المذكور أم لا وهو الفرص  
 والثياب والدراهم بقدر جريان العقد أو قبله أم لا قال الامام شمس الدين محمد الحزري القنبي  
 الانصارى لا ينعقد النكاح باللفظين الا وليسين وما دفعه الى هو لا قبل العقد فله الرجوع فيه  
 بالشروط المعتبرة في ذلك وقال الامام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الشافعي لا ينعقد  
 النكاح باللفظين الا وليسين وهما قول الولي ويردم وقول الخاطب الدم فان المفهوم من عرفهم  
 من قول الولي ويردم اجابة الخاطب والوعده بالعقد ومن قول الخاطب الدم انه مستمر على

الخطبة لا يرجع عنها وكل ما يرسله الخاطب الى بيت المخطوبة بما يتسارع فيه القصد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله سوى ذلك كالدرهم والخيل والثياب فهو هدية مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف من عرف التركمان ومن يجاورهم من المسلمين في بلاد الروم والهدية المقيدة المذكورة من الدراهم ونحوها باقية على ملك الخاطب له ان يطلب بها من قبضها منه كذا في مشتمل الاحكام نقلا عن الظهيرية **ج** جهاز بنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قال رحمه الله الصواب والصحيح في تسليم ثياب الختن ما أجاب به نجم الأئمة البخاري انه اذا حملت الثياب التي اتخذت باسم الختن الى بيت الختن ثبت الملك له فيها اذ لم يكن الحمل اليه للرؤية والاسترداد بعدها وان كان وضعوا في الجهاز ثيابا باسم أخ الختن وحملت مع ثياب الختن الى بيته لا يثبت لآخيه الملك ما لم يقبضها **ج** امر آة تسجدت في بيت أبيها أشياء كثيرة من ابرسم كان يشترى أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة **ج** قال ختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك متاعا ولاهلك دينا جافعل فليس له دعوى الدراهم التي قال له واشتر بها لنفسك عليه **ج** أرسل الى ختنه ثيابا قبضها ليس له استرداها اذا خاطها الختن **ج** دفعت في تجهيز بنتها أشياء من أمتعة الأب بحضرته وعلمه وكان سنا كتاوزفت الى الزوج فليس للأب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو انفقت الام في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن **ج** بعث عند الخطبة اليها أشياء من سومة فيها ديباج ثم زفت اليه ثم قال آخذ الديباج ليس له ذلك من البرازية يعني فليس له ان يسترده منها جبرا اذا بعث اليها على وجه التملك **ج** زوج ابنته وجهازها بأمتعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز لان التجهيز تملك في شرط فيه التسليم ولو كان لها على أبيها دين فجهزها ثم قال جهزتها بما لها على وقالت بل بما لك فالقول للاب وقيل القول للبنت والاول أصح فانه لو قال الاب كان لا مملك على مائة دينار فتأخذت الجهاز بها وقالت بل من مالك فالقول للاب قال رحمه الله ولعل الفرق بينهما ان دين البنت على الاب معلوم في المسئلة الاولى وقد ادعى البراء عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن مع البراء عنه فكان القول له كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان ونعاب قبل نقد الثمن يبيعه القاضي ويدفع الثمن له وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما يظهر باقراره مشغولا بحقه بخلاف ما اذا كان قبله معلوما لا يبيعه من القضية **ج** وفي قاضي خان بعث الى امر آة متاعا وبعث اليه أبوها متاعا فقال الزوج ما به شته مهر صدق مع عينيته فلو حلف فللمرأة رد المتاع لو قائما ولو اترد مثله لومثله لانها لم ترض بكونه مهرا وترجع ببقية المهر ولو قيميا لا ترجع على الزوج ببقية قال صاحب الفصولين أقول ينبغي ان يكون لها رد قيمة قيمى هلك لترجع ببقية المهر لو كانت أكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فينبغي ان يجوز لها رده قائما وبقية ما كالتصل الى حقه قال قاضي خان وأما ما بعثه أبوها

فلو كان هالكالا يرجع على الزوج بشئ ولو قائما وبث الاب من مال نفسه فله أخذه من الزوج لانه هبة لغير ذى الرحم المحرم ولو بعته من مال ابنته البالغة برضاها لا يرجع فيه لانه هبة أحد الزوجين للآخر ولا رجوع فيه قال صاحب الفصولين أيضا أقول ينبغي أن يكون للاب الرجوع فيما بعته من ماله ولو هالكالا به عنه على سبيل العوض من الهبة فلما لم يحصل غرضه ينبغي أن يجوز رجوعه قلت ونعم ما قال **❦** لو أنفق على امرأته مدة فتبين فساد النكاح بان شهدوا بانها اخته رضا وافرقت بينهما فله ان يرجع عليها بما أنفق ولو أنفق بفرض القاضى لانه تبين انها أخذت بغير حق أمالوا أنفق بالا فرض لم يرجع بشئ وكذا لو فرضها القاضى وأخذتها أو كانت في بيت زوجها بلا اذنه يرجع عليها لولا كانت في بيته بابا حته **❦** أنفق على معتدة غيره على ان يتزوجها بعد العدة ان رضيت به فله ان يرجع بما أنفق وزوجت نفسها منه أولا وقبل انما يرجع لو شرط الرجوع بان قال أنفق عليك بشرط ان تتزوجى والافأرجع عليك بما أنفق ولا يرجع لو لم يشترط الرجوع والاصح انه يرجع لو لم تتزوج لالتزوجت سواء شرط الرجوع أولا هذا لو أنفق بشرط التزوج أمالوا أنفق بالاشروط ولكن علم عرفانه بنفق بشرط التزوج قبل يرجع وهو الاشبه اذا المعروف كشرط وقيل الصحيح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع تزوجته أولا لانه رشوة وهذا الودع الدراهم اليها لتنفق على نفسها أمالوا أكلت معه لا يرجع **❦** قال لرجل اعمل في كرمي هذه السنة حتى أزوجه بينتي فعمل فلم يزوجه منه قيل يجب أحر مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو اختلفا فيما لو عمل بالاشروط الاب ولكن علم انه انما يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال رجل لا آخر اعمل معي حتى افعل معك كذا فاني **❦** عمل لاهم انه نفقة ستة أشهر فماتت ليس له ان يرجع كرجوع الهبة ينقطع بالموت وهذا قول أبي يوسف وبه يفتى ولو هلك في يده لم يرجع بالا جماع من الفصولين **❦** مبتونه أخذت نفقة العدة ستين ولم تفر بانقضاء العدة فولدت بعد ستين حتى لم يثبت نسب الولد من الزوج بالا جماع لا ترد على الزوج شيئا عند أبي يوسف لان الزنا ان ثبت لا يبطل النفقة وعندهما ترد نفقة ستة أشهر ويحمل على التزوج بائسروا الولادة منه وأقل مدة ذلك ستة أشهر من الحقائق **❦** أقامت امرأة البينة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقد دخل بها فلها نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود فان لم يعدل الشهود يرجع الزوج عليها بما أخذت (ان أخذت بفرض القاضى وبغيره لا يرجع من الوحيز **❦** وفي الاقضية رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته المدخولة طلاقا بائنا أو ثلاثا أو اعتق أمة فاني أحول بينه وبين المرأة والامة حتى أسأل عن الشهود وان كان للزوج بيت واحد يجعل بينهما ستران بخلاف مطلقة الثلاث حيث يجعل بينهما امرأة ثقة فان طالت المدة في مسألة الشهود يفرض لها من النفقة قدر مدة العدة وسواء ادعت هي الطلاق أو جحدت أو سكنت فان زكبت البينة سلم لها النفقة وان لم تزل ردت ما أخذت من النفقة على الزوج لانها كالناشرة لانها ممنوعة عنه وما أكلت باذنه لا يفرض القاضى فهو تبرع فلا يسترد هذه في كتاب القضاء من

الخلاصة ❦ خطب امرأة في بيت أخيها فابى أن يدفعها حتى تدفع إليه دراهم فدفع ونزوها  
يرجع بمادفع لانها رشوة ❦ الوكيل بالتزوج اذا ضمن لها المهر فان أدى ان كان الضمان  
بأمره يرجع والا فلا وفي رواية المنتقى يرجع وان أدى بغير أمره ❦ رجل قال لمطلقة  
لا أتزوجك ما لم تهينيني مالا على من المهر فوهبته مهرها على ان يتزوجها فالمهر باق على  
الزوج تزوج أولم يتزوج ❦ تزوج امرأة بالف ثم جدد النكاح بالفين اختلفوا فيه ذكر الشيخ  
المعروف بنحوه زاده في كتاب النكاح على ان قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزم الا الف الثانية  
ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف يلزمه الا الف الثانية وفي المحيط ذكر قول أبي  
يوسف مع أبي حنيفة وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا وذكر عصام ان عليه ألفين ولم  
يذكر خلافا وفي المحيط ذكر عصام في كتاب الاقرار انه لا تثبت الزيادة وفي التوازل عن  
الفتية أبي الليث اذا جدد المهر يجب كلا المهرين وقتوى الامام القاضي الاجل على انه  
لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني والزيادة في  
المهر جائزة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر ❦ امرأة وهبت مهرها من  
زوجها ثم ان الزوج أشهد ان لها عليه كذا من مهرها تسكها وفيه واختار عند الفتية أبي  
الليث ان اقراره جائز اذا قبلت المرأة ❦ الواجب في النكاح القاسد الاقل من المسمى ومن  
مهر المثل ان كان تسمية وان لم يكن يجب مهر المثل بالغام بالغ واعيا يجب ذلك بالجماع في  
القبيل ولا يجب بالحلوة والمس عن شهوة والتقييل والوطء في الدبر خلاصة ❦ قالت  
المعتدة لزوجهات تزوجني فقال هي لي المهر الذي لك على فاتزوجك فابرأته مطلقا غير معلق  
بشرط التزوج ببرأته على جهة الرشوة فلا يصح من القنية ❦ تزوجها وبعث اليها مديا  
وعوضته وزفت اليه وفارقها فقال ما بعثته فكله عارية فالقول له في متاعه لانه ينسكرك التملك  
ولها أخذ ما بعثته لانها زعمت أنه عوض الهبة فلما لم يكن هبة لم يكن عوضا فلكل منهما أخذ  
ما بعثته قبل هذا لو صرحت حين بعثته انه عوض ولولم تصرح به ولكنه اتفوت كان هبة وبطل  
نيتها ولو استهلك ما بعثته الزوج اليها فانكر الهبة وحلف ينفى ان يجوز له التضمن لان حكم  
العارية كذلك وكذا لو أنف الزوج ما بعثته اليه ينفى ان يجوز لها التضمن وفي القنية  
وقيل لا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبه باذنه أو دلالته ولا بالمأكل ولات من  
الاطعمة والقوا كد الرطبة انتهى ❦ لو ماتت المرأة فاتخذت والديها ما أعفا بيعت زوج الميتة  
بقرة الى صهرته لتدبجها وتنفقها فنفقت وطلبت الزوج قيمتها فان انفقا على شرط الرجوع  
يرجع الا لو اتفقا على انه لم يذكر القيمة لانها فعالت باذنه بلا شرط القيمة ولو اختلفا فيه فالقول  
لام الميتة لانها تنسكرك بشرط الضمان وقيل ينفى ان يصدق الزوج لان الام تدعى الاذن بلا  
عوض وهو ينسكركه فالقول له كمن دفع الى آخر دراهم فانفقها فقال له ربهما أقرضتكها وقال  
القباض وهبتي فالقول لربها هذه الجملة من الفصولين سنوي المنقول من القنية ❦ لو بعث  
الى امرأته شيئا هو هدية وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله الا في الطعام الذي يؤكل فان

القول قولها قال والمراد منه ما يكون متبعا لاد كل أما الخنطة والشعر فالقول قوله وقيل  
ما يجب عليه من الخار والدع وغيره ليس له ان يحسبه من المهر من الهداية **❦** لو قبض المهر  
أبوها من زوجها فسكنت يكون اذنا الا ان تقول لا تقبضه فاذا لم يجز القبض عليها ولا يبرأ  
الزوج من الفصولين **❦** اذا قال الاب اشهدوا اني قد زوجت ابني فلا نبالف من مالي لم يلزمه  
الا ان يؤدي فيكون صلة قال كانه عن أبي يوسف من الخلاصة **❦** امرأة زوجت نفسها  
برسالة وضمن الرسول بالمهر وقال أمرني بالرسالة فان أقر به الزوج لزمه النكاح والضممان  
لازم للرسول وان جحد الزوج الامر فلا نكاح ولها على الرسول نصف الصداق هذا اذا  
استخاف القاضي الزوج بشكها فشكل وطلبت المرأة من القاضي التفريق ففرق بينهما  
فيكون الواجب على الزوج في زعم الرسول نصف المهر لان الفرقة جاءت من قبل الزوج  
قبل الدخول بها فاما اذا لم تطالب المرأة القاضي بالتفريق فيكون في زعمها ان الواجب جميع  
المهر فيجب على الرسول كله **❦** زوج الاب صغيرته وضمن لها المهر من زوجها جاز فان شات  
أخذت من الاب وان شات أخذت من الزوج اذا بلغت وكذا اذا ضمن عن ابنه الصغير  
جاز وان أدى لا يرجع على الولد استعسانا لانه صلة عادة وان مات قبل ان يؤدي وأخذ من  
تركته يرجع به بقية الورثة على الابن في حصته لان الصلة لم تتم قبل الاداء بخلاف ما لو ضمن  
عن ابنه الكبير بغير اذنه ومات وأخذ من تركه الاب حيث لا يرجع بقية الورثة على الابن  
في حصته لعدم الامر بالضممان بالمهر فيكون متبرعا في حق الكبير فان ضمن في المرض ومات  
أخذ من تركته ويرجع باقي الورثة على الابن وان ضمن وصى الزوج وهو ولي ثم أدى رجع  
به في مال الصغير **❦** ولو تزوجه الوكيل امرأة بالف على انه ضامن بها أخذت أيها شات بالالف  
وأيمها أدى لم يرجع على صاحبه بخلاف ما لو خاله الوكيل على انه ضامن لها فالتمس على  
الوكيل ويرجع به عليها لان الامر بالخلع أمر بالتزام المال لان الخلع يصح بدون الامر  
فيعتبر الامر لجوب البذل والنكاح لا يصح بدون الامر فيعتبر الامر بالنكاح  
للاجوب البذل **❦** ولو تزوجه الوكيل امرأة على عبده أو على عرصة جاز فان هلك في يد  
الوكيل رجعت بقية على الزوج وفي الخلع يرجع على الوكيل ويجبر الوكيل على تسليم  
العبد قبل الهلاك بخلاف ما لو تزوجه على ألفه لا يجبر الوكيل على دفع ماله من الوكيل **❦** وفي  
الصغيري الاب اذا زوج الصغير امرأة وضمن عنه المهر وأدى كان منطوعا استعسانا لا اذا  
أشهد عند الاداء انه انما أدى ليرجع فينشد لا يكون منطوعا ويرجع في ماله وضمن عنه هذا  
اذا كان الضمان والاداء جميعا في حال صحة الاب أما اذا ضمن في حال العتصه وأدى في المرض  
أو ضمن في صحته ومات فاخذت المرأة من ماله عند أبي حنيفة وعند محمد لا يكون متبرعا  
بل يحاسب من ميراث الابن وقال أبو يوسف هو متبرع لا يرجع هو ولا ورثته بعد موته على  
الابن بشئ انتهى **❦** وفي شرح المجمع غير الاب من الاولياء وكذا الوصي اذا ضمن المهر من  
الصغير وأدى من ماله يرجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع اتفاقا ولو ضمن الاب المهر



عن ابنه الكبير بغير أمره لا يرجع الورثة عليه اتفاقا وان ضمن بأمره يرجعون اتفاقا ولا يجب  
اجتماع المهر على الاب بلا ضمان لفقر ولده الصغير وقال مالك يجب عليه كافي المجمع وكذلك  
يجب عليه عند الشافعي وأحمد كافي درر البحار ❦ الاب اذا قال للختن حين يقبض مهر بنته  
أقبض منك على ان أبرئك من مهر بنتي فالزوج حلت على الزوج فالزوج يرجع على الاب  
في الوكالة من الخلاصة ❦ زوج ابنه الصغير ضمن عنه المهر أجنبي بأمر الاب وأدى  
يرجع على الابن وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع لو أشهد الاب عند الاداء انه يرجع في  
مال ابنه ولم يكن أشهد حين ضمن له ان يرجع في مال الصبي وفي نوادر ابراهيم لو كبر الابن ثم  
ادعى الاب انه أشهد يرجع وان لم يشهد لا يرجع هذا اذا لم يكن للصبي دين على الاب اما اذا  
كان عليه دين فادى مهره ولم يشهد ثم قال ادبت مهره من دينه الذي على صدق الاب ان  
كان صغيرا ولو كان الابن كبيرا لا يكون متبرعا من الخلاصة ❦ اذا رهن مهر المثل شيئا  
فقبضته ثم طلقها قبل الدخول بها يبطل الدين عند أبي يوسف ولا يكون رهنا بالمتعة فاذا  
هلك لا يملك بالمتعة بل يملك امانة وترجع هي على الزوج بالمتعة وقبل الهلاك ليس لها متعة  
وقال أبو حنيفة ومحمد يصير رهنا بالمتعة حتى يملك مضمونا بالمتعة ولا يرجع واحد منهما على  
صاحبه سواء كان قيمة الرهن مثل المتعة أو أكثر وان كان أقل من قيمة المتعة ترجع عليه  
الى تمام قيمة المتعة من الحقاتي ❦ اذا فسخ النكاح بخيار البلوغ ان كان بعد الدخول يجب  
كمال المهر وان كان قبل الدخول يسقط كل المهر لان الفروقة بخيار البلوغ فسخ من كل وجه  
❦ تزوج امرأة وهي ساكنة في دار فزول بها وضمن عن الرب الدار وادى لا يرجع عليها  
وان كان الضمان بأمرها لان في العادة ان ماضى صلة فصار كالموشرط في الكفالة ان  
لا يرجع عليها وتطير اذا ضمن المهر عن الابن الصغير وقدم من الصغير ❦ لو فرق بين الزوج  
وزوجته بفساد النكاح فان لم يدخل بها فلا مهر ولو خلاها وان دخل بها فلها الاقل من المسمى  
ومن مهرها الوسمي والا فلا مهر مثلها بالغا ما بلغ ولو جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب  
المهر كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة ❦ وفيه أيضا ما قبض على سوم النكاح ضمن  
يعنى لو قبض أمة غيره ايزوجها باذن مولاه فله كذا في يده ضمن قيمته او المهر قبل تسليمه  
مضمون وكذا بدل الخلع في يد المرأة مضمون يعني لو تزوجها على حين أوثاقها فله قبل  
قبضه يلزم مثله في المثل وقيمه في القيمي انتهى ❦ رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت ان  
كانت أجنبية تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوسة فالدية على العاقلة والمهر على الزوج  
❦ ولو أزال بكاره امرأة بحجر أو غيره يجب عليه المهر كافي الجنائيات من الخلاصة ❦ صبي  
تزوج امرأة بغير إذن أبيه ودخل بها لامهرها عليه وفي العبد المحجور يجب بعد العتق لانه  
ضمن قول ❦ تزوجها ودخل بها وقال لم اجامعها وصدقته فعليه كمال المهر ❦ خلاها ولم تمكنه  
من نفسها قضيه اختلاف المشايخ المتأخرين ❦ صغير يقدّر على الايلاج زفت اليه امرأته  
وهي صغيرة يجامع مثلها او خلاها لا يجب كمال المهر ❦ المريض القادر اذا لم يشته شهرف

الاثمة المكي خلوة الصبي الذي لا يتحرك ويشتهى ينقح ان توجب كمال المهر ❦ باع عبده بعد  
 ما تزوجه امرأة فالمهر في رقبة الغلام يدور معه أينما دار وهو الصحيح كدين الاستملاك ❦ زوج  
 عبده حرة ثم أعتقه تخير في تضمين المولى أو العبد ❦ زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمهر في  
 رقبة المدبر يؤخذ به بعد العتق ❦ تزوجها وكان في الدار شهرين ثم قال الزوج كنت غير بالغ  
 حين تزوجتها وهو رجل تام الخلقة لا يصدق فيه وعليه تمام المهر وإذا لم يطأها وهو غير بالغ  
 لكنه خلأها خلوة صحيحة فعليه كمال المهر ❦ رجل تحتته امرأته يدعى نكاحها غيره قبله  
 ويصدق الثاني لرغبته منها أو لغيره مهرها ولا دخول هناك من سمار جع إليها فان أقرت  
 للاول فهي زوجته فان لم تقر فلا بد له من البينة وقد بان من الثاني وعليه نصف المهر ❦ قالت  
 له طلقته ٣ طلاقا رجعا راجعتك يا هج كايين لا يجب عليه شيء من المهر كانت وهبت  
 مهرها قبل أو لا ولو دفع إليها داره ثم تخاصمها فأبرأته عن مهرها ليطلقها فاطفأها لا يبرأ من  
 القيمة ❦ المهر ما دام في يد الزوج فهو مضمون عليه بالقيمة لان النكاح لا يشخ بهلاك  
 المهر ففي السبب الموجب لتسلطه فاذا عجز عن تسليم عينه يلزم قيمته لانها قائمة مقامه ولو  
 هلكت العين الموهورة في يد الزوج فعليه قيمتها وكذا اذا استحققت وكذلك لو وهبتها من الزوج  
 ثم استحققت يرجع عليه بقيمتها ولو استحق نصف الدار الموهورة أخذت الباقي ونصف القيمة  
 وان شاءت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي لان التسمية مع  
 الاستحقاق صحيحة فكان في حقه في نصف المسمى وأنه باق ولو حدث بالمهر عيب سماوى  
 قبل القبض فان شاءت أخذت ناقصا بلا عزم النقصان وان شاءت أخذت القيمة يوم العقد  
 وان حدث بفعل الزوجة صارت قابضة بالجنابة وان حدث بفعل أجنبي فان شاءت أخذت  
 قيمة النقصان من الأجنبي وان شاءت أخذت قيمته من الزوج وان تبع الجنابي بالارث وان  
 حدث بفعل المهر ففي ظاهر الرواية في حكم جنابة الزوج لان المحلل مضمون في يده وفي رواية  
 كالا فقه السماوية ولو قبضت المهر ثم تعيب بفعلها أو بآفة سماوية قبل الطلاق أو بعده  
 قبل الحكم بالرد فان شاء الزوج أخذت نصفه ولا يضمها النقصان وان شاء ضمها نصف قيمته  
 صحيا يوم القبض ولو بعد الطلاق والحكم بالرد فلا زوج ان يأخذ نصفه ونصف الارث  
 وان تعيب بالقول يضمها نصف القيمة لا غير وان تعيب بفعل الزوج فهو كجنابة الأجنبي  
 وبفعل المهر كآفة سماوية ❦ ولو زفت إليه غير امرأته فوطئها لزمه مهر مثلها ولا يرجع  
 على الزاف ❦ رجل تزوج امرأة وتزوج أبوه ابنته فزفت امرأة كل واحد منهما للآخر فعلى  
 الواطئ الاول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الاخير شيء لان  
 البينة جاءت من قبلها قبل الدخول بها فان وطئها مع الاشئ على واحد منهما ❦ ذكر هشام  
 بن محمد صبي جامع امرأة بشبهة نكاح فلامهر عليها وتجب عليها العدة ❦ صبي أو مجنون  
 جامع امرأة ثيبا وهي نائمة فلامهر عليه وان كانت بكر فافاضاها فعليه مهر التلافة الا غما  
 يؤخذ ان يضم ان التلافة ❦ لو وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأته في

نكاح فاسد من ارافعليه مهر واحد ولو طئ الا بن جارية آبيه أو جارية امرأته من ارا وقد ادعى الشبهة فعليه بكل وطء مهر والاصل في جنس هذه المسائل ان الوطء في دار الاسلام لا ينقل عن عقوبة أرغامة ضيانه للإبضاع المحترمة فإذا سقطت العقوبة للشبهة وجبت القرامة حقها لكل وطء حصل عقيب شبهة الملاك من ارا لا يجب فيه الامهر واحد لان الوطء الثاني صادف ملك الغير ❀ رجل زنى بأمرأة فزوجهها وهو على بطنها فعليه مهران مهر بالوطء عن شبهة ومهر بالنكاح هذه الجملة من الوجيز ❀ ولو طئ المولى مكاتبته لم يمه العقر ومن وطئ جارية آبيه فولدت منه فادعاه فهي أم ولده وعليه قيمته ولا مهر عليه وقال زفر والشافعي يجب المهر من الهداية ❀ ولو طئ مكاتبته من ارا يجب مهر واحد ❀ واذا ظهر في المنكوحه انه خلف بطلاقها اذا وطئها من ارا يجب مهر واحد ❀ وأحد الشرعيين اذا وطئ الجارية المشتركة من ارا قال الصدر الشهيد لم يذكر في النكاح واختار الشيخ الامام الاجل والادب هان الأئمة والدين انه يجب بكل وطء نصف مهر ❀ وفي نوادر هشام عن محمد اشترى جارية فوطئها من ارا ثم استحققت عليه مهر واحد واذا استحق نصفها عليه نصف المهر ❀ اذا خالها بعد الدخول على مهرها ان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل الصداق وان كان مقبوضا رجع عليها بجميع المهر عند أصحابنا الثلاثة ❀ ثم ههنا مسألة صارت واقعة وهي المرأة في عرفنا اذا قالت بالفارسية خوشين خريدم بكابن وعدت والبعض مقبوض وهو المجل دون البعض نقل عن الامام فخر الدين أنه لا يرجع والمراد بقية المهر وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا وهو ألف درهم لا يرجع عليها الا بالالف درهم استحسننا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر ولا يرجع عليها بشئ استحسننا اذا خالها على مهرها وان خالها على عشرة ومهرها ألف درهم ان كان بعد الدخول والمهر مقبوض رجع عليها بمائة درهم وسلم الباقي لها في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عنه كل المهر عند أبي حنيفة العشر بحكم الشرط والباقي بمقتضى لفظ الخلع لما بين وعندهما لا يسقط الا عشر المهر وان كان قبل الدخول ان كانت قبضت مهرها عند أبي حنيفة يرجع عليها بنهمسین درهم استحسننا وفي القياس يرجع عليها بمائة بدل الخلع وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وان لم يكن المهر مقبوضا سقط كل المهر عند أبي حنيفة عن الزوج العشر بحكم الشرط وبرئ عن الباقي بحكم الخلع ❀ لو خالها ولم يذكر العوض ذكراً فمن الأئمة الذي رخص في نسخه انه يبرأ كل واحد منهما عن صاحبه وذكر الامام خواهر زاده ان هذا إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو قولهما وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر فعليها رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذکور عرفاً بذكر الخلع وفي رواية عن أبي حنيفة وهو قولهما لا يبرأ أحدهما عن صاحبه ولا يبرأ عن نفقة العدة ومؤنة السكنى في قولهم جميعاً الا اذا شرط ذلك في الخلع وأما نفقة الولد وهي مؤنة الرضاع فلا تقع البراءة عنها اذا لم يشترط مع الخلع بالاجماع وان شرط ان وقت لذلك وقتاً سنة ونحوها جاز وان لم يوقت لا يجوز

ولا تقع البراءة عنها ولو قالت خوشين حريدنم هر حق كه مر ابر ترست لا يبرأ عن نفقة العدة  
 ولو شلع الاجنبى مع الزوج على نفسه صح الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه لا ولاية  
 للاجنبي في اسقاط حقها والمهر حقها والمباراة كالخلع عند أبي حنيفة ومحمد والطلاق على  
 مال فيه روايتان عن أبي حنيفة والصحيح انه لا يوجب البراءة ولو كان الخلع يلفظ البيع  
 والشراء اختلف المشايخ فيه على قول الامام أبي حنيفة وعندهما الجواب فيه كالجواب في  
 الخلع من الخلاصة وفي البرازية المبارأة لا يوجب البراءة عن دين آخر غير دين النكاح في  
 الصحيح ولفظ البيع والشراء هل يوجب البراءة عن حقوق النكاح على قول الامام اختلف  
 فيه وكذا لفظ حريدن وفروخت قال مشايخ ماوراء النهر يوجب البراءة عن كل حقوق النكاح  
 عنده والصحيح انه لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكره طاعة على ألف قبل الدخول ولها  
 عليه ثلاثة آلاف درهم تسقط ألف وخمسمائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه ألف  
 وخمسمائة وتقاص بألف ولا ترجع عليه بخمسمائة عند البلغ وترجع عند غيره وعليه  
 الفتوى بناء على ان صريح الطلاق بقدر من المال هل يوجب البراءة من المهر عند الامام  
 أم لا فالبلغى يوجبها وغيره لا وعن محمد انهما اذا اتخاها ولم يذكر المال انه باطل لانه بلا مال  
 فان قال لها اخلى نفسك منى بغير شئ ففعلت وقيل الزوج صح بغير شئ لانه صريح في عدم المال  
 ووقع البائن وقال الامام السعدي اذا اتخاها ولم يذكر ايد لا ترد عليه ما أخذت من المهر ولو  
 قال لها اخلى نفسك فقالت خلعت نفسي منك وأجاز الزوج وقع بغير مال وقال الامام الثاني اذا  
 قال لها اخلى نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بالان يذوي بغير مال وفي الايضاح  
 مطلق لفظ الخلع في المتعارف محمول على الطلاق بغير حق وذكر شيخ الاسلام قال لها اخلى  
 ولم يذكر بدلا فقالت خلعت يقع الطلاق بآئنا ولا يكون خلعا كانه قال لها طلق نفسك بآئنا  
 فقالت طلقت وقدمر انه يكون خلعا وترد ما ساق اليها من المهر وان كان عليه مهر برئ  
 قالت اخلعت فقال الزوج طلقت وقع البائن ولا يبرأ الزوج عن المهر انتهى ما في البرازية  
 ولو تزوج امرأه ولم يسلم لها مهر أو تزوجها على ان لا مهر لها فله مهر مثلها ان دخل بها  
 أو مات عنها ولو طلقها قبل الدخول بها فله المتهمة وهي درع ونخار ومهقة اذا زوج الرجل  
 بنته على ان يزوجها الرجل بنته أو أخته ليكون أحدا القديين عوضا فالعقدان جائزان  
 ويجب مهر المثل ولو تزوجها على ألف فقبضتها أو هبتها لم يملكها قبل الدخول بها رجوع  
 عليها بخمسمائة وكذلك اذا كان المهر مكيلا أو موزونا أو شيئا آخر في الذمبة وان لم تقبض  
 الا ألف نفق وهبتها لم يملكها قبل الدخول بها الا يرجع عليها بشئ وقال زفر يرجع عليها بنصف  
 الصداق ولو قبضت خمسمائة ثم هبت الا ألف كاهل المقبوض وغيره أو هبت الباقي ثم طلقها  
 يرجع عليها بنصف ما قبضت ولو كانت هبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده  
 يرجع عليها الى تمام النصف وعندهما بنصف المقبوض ولو كان تزوجها على عرض  
 فقبضته أو لم تقبض فوهبته لم يملكها قبل الدخول بها الا يرجع عليها بشئ وفي القياس وهو

قول زفرير جمع عليها بنصف قيمته كما اذا باعته من زوجها وجه الاستحسان ان حقه عند  
الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها وقد وصل اليه وله ذالم يكن لها دفع شيء آخر مكانه  
بخلاف ما اذا كان المهر دينيا وبخلاف ما اذا باعت من زوجها لانه وصل اليه ببدل ولو تزوجها  
على حيوان أو عرض في الذمة فكذلك الجواب من الهداية **❦** ولو تزوجها على أقل من  
مهر مثلها على ان يطلق ضررتها فان وفي والا أمرناه بشكيبه خلافا لفر من المجمع **❦** وان  
تزوج مسلم امرأة على خرا أو خنزير فالنكاح جائز ولها مهر المثل **❦** وان تزوج امرأة على  
هذا الدين من الخيل فاذا هو خير يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وقالاهام مثل وزنه وان  
تزوجها على هذا العبد فاذا هو خير يجب مهر المثل عند أبي حنيفة وكذا عند محمد وقال أبو  
يوسف تجب القيمة كما اذا هلك العبد المسمى قبل التسليم وان تزوجها على هذين العبدين  
فاذا أحدهما حر فليس لها الا الباقي اذا ساوى عشرة دراهم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
لها العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة لها العبد وتقام مهر  
مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة العبد من الهداية **❦** ولو أزال عذرتها بدفع فطقتها  
قبل الدخول فطليعه نصف المهر عند أبي حنيفة وأقضى محمد بكلمه من المجمع **❦** اذا تزوج  
النصراني نصرانية على مائة أو على غير مهر وذلك جائز في دينهم فدخل بها أو طلقها قبل  
الدخول بها أو مات عنها فليس لها مهر من الهداية **❦** الاب لو خالع مع زوج بنته البالغة  
على انه ضامن صح حتى لو أخذت المهر من زوجها فله الرجوع على الاب ووجه الفسخ هو ان  
الاب كانه قال اختلعت برضا ابنتي وضمت مهرها ان تكرت الاجازة وقبضت منك فاناضامن  
فصح هذا من حيث الحكم احتيا لا العصة الضمان كذا في الفصولين من الفصل الثامن  
والعشرين **❦** لو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد اليمين  
بشهر فان مات تمام الشهر طلقت الى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله ولو وطئ في الشهر  
صار امرأه عالة كان الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان بائنا ويرد الزوج بدل الخلع اليها  
لو خالعه في خلاله ثم مات فلان كذا في الاشهاد من الاحكام الاربعة **❦** وكيل المرأة اذا  
زوجها أو الاب اذا زوج البالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل أو الاب أبرأ الزوج  
من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تصح الهبة والابراء الا ان تحبب المرأة  
اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل والحيلة لهذا ان يقول الوكيل أو الولي ان كانت  
المرأة كسيرة أمرتني بالهبة أو الابراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك بغير حق فاناضامن  
لك بكذا فصح هذا الضمان كذا في فصل الوكالة من النكاح من فتاوى قاضي خان  
**❦** وفي الفصولين من الفصل الثاني والعشرين هنام مسائل يحتاج الى ذكرها منها ان  
الاب لو زوج كسيرة فطلبوا ان يبرأ الزوج عن شيء من المهر فلا يسئل اليه بان يقر الاب  
بقبض شيء منه لانه كذب حقيقة ومن أمر به فقد أمر بالكذب قال فينبغي ان يجب باذنها  
لانه لا يصح بلاذنها الا ان تحبزه وينبغي ان يضمن للزوج عنها فيقول ان أنكرت هي الاذن

بالهبة وغرمتك ما وهبته فأناضامن ويصح هذا الضمان لاضافته الى سبب الوجوب لان  
من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما أخذته دين عليها للزوج فالاب ضمن يدين  
واجب فيصح انتهى ١٠ ولو خال المرأة على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجب على الارضاع  
فان لم تفعل او مات الولد قبل الحولين فعليه اقيمة الرضاع وكذلك لو اختلعت على مهرها  
وعلى ان تمسك ولدها الى وقت الادراك تجبر على امساك الولد فان لم تفعل وهربت فعليه  
أجر المثل وكذلك لو خالها على مهرها وارضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولده الى سنتين جاز  
وان شرطت انها ان ولده ثم مات قبل الحولين انها ترده قيمة الرضاع جاز ١١ ولو خالها على  
ان ترده عليه جميع ما قبضت منه وكانت وهبته أو باعته من انسان لزمها رد مثله أو قيمته  
كالوخالها على عبده فاستحق العبد من الوجيز ١٢ ولو خال امرأته المسلمة على خرا وخنزير  
أو ميتة فلا شيء للزوج وتقع الفقرة بآئنة وانما لا تجب لانها ما سمت مالا متقوما حتى تصير  
غارة بخلاف ما اذا خلع على خسل بعينه فظهر خرا لانها سمت مالا فصار مغرورا ١٣ ولو قالت  
خالعتي على ما في يدي من الدراهم أو من دراهم ففعل ولم يكن في يدها شيء فعليه ثلاثة دراهم  
١٤ وان اختلعت على عبد لها أتى على ان ياربته من الضمان صح الخلع لانه لا يبطل بالشروط  
الفاصلة ولم يبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت من الهداية ١٥ ولو خال  
امرأته على لؤلؤة أو ياقوتة لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبدها هذه في القسمة من  
الهداية ١٦ ولو اختلعت السفيرة مع زوجها على مال لا يبرزها كذا في الاشباه من الحجر  
١٧ الامة اذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فان فعلت باذن المولى كان عليها المال في  
الحال وان فعلت بدون اذنه كان عليها المال بعد العتق والطلاق بائن في الحالين ولو كانت  
الامة مفقودة محجورة لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ويكون الطلاق رجعيما  
لانه لم يقابل بالبدل أصلا كذا في قاضي خان من الحجر ١٨ ولو أتى رجل الاضطجاع عند امرأته  
فقال لها ان أبرأني من المهر فاضطجع معك فابرأته لا يبرأ وقبل يبرأ لان البراء للتودد والداعي  
الى الجماع وقد ورد نهادهوا وتحابوا كذا في الهبة من القنية ١٩ تزوج امرأته بمهر مسمى ثم طلقها  
بائنا ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلعت على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الاول  
وكذا لو قالت (٣) خويشتن خريدم بمهر وجه حقها كهرا برنست لا يبرأ عن المهر الاول  
٢٠ ولو خالها على دين آخر سوى المهر فان كان بعد الدخول ان كان المهر مقبوضا لا يرجع الا  
ببدل الخلع في قوله جميعا وان لم يكن مقبوضا عليها البدل بسبب الخلع وسقط عنه جميع  
المهر فخذ أبي حنيفة خلافا لهم ما وان كان قبل الدخول ان كان المهر مقبوضا رجعت عليها  
ببدل الخلع ولا يسترد شيئا من المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة وعندهما  
يرجع عليها بالبدل ونصف المهر وان لم يكن مقبوضا لا ترجع المرأة شيء من المهر عند أبي

(٣) اشترت نفسها بالمهر وبكل حقوقك اه



خفيفه وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر وجهه اذا تبين ان ما ذكر من جواب  
الاستحسان فيما اذا خالعهها والمرأة مدخول بها والمهر مقبوض قول أبي يوسف ومحمد يرجع  
❦ خلع امرأته بما لها عليه من المهر فظنا منه ان لها عليه بقية المهر ثم ذكر انه لم يبق لها عليه  
شي من المهر وقع الطلاق وعليها مهر فيجب عليها ان ترد المهر ان قبضت والابرى الزوج اما  
اذا علم ان المهر لها عليه بان وهبت صح الخلع ولا ترد على الزوج شيئا كما اذا خالعهها على ما في  
هذا البيت من المتساع وعلم انه لا متاع في هذا البيت وعلى هذا الوبايع الزوج منها تطليقة  
بهرها والزوج يعلم انه لم يبق عليه شيء من المهر واشترت فانه يقع الطلاق مجازا رجعا ولا ترد  
على الزوج شيئا ❦ رجل قال لامرأته (٢) خويشتن خريدي ازم فقلت خريدم وقال  
الزوج فروختم تقع تطليقة بانسة وترد على الزوج ما قبضت من المهر هو المختار فان لم تقبض  
برى الزوج ❦ رجل قال لامرأته بعث منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم فقلت اشتريت  
ثم قال ثانيا وثالثا وقالت المرأة اشتريت والزوج يقول اردت به التكرار لا يصدق ويقع ثلاث  
تطليقات ولا يجب عليها الا ثلاثة آلاف درهم لانه لا يجب المبال بالثاني والثالث وهو  
صريح في الحق البائن ❦ رجل قال لامرأته خويشتن ازم بخروكروثا على ألف درهم فقلت  
طالق ثلاثا على مائة دينار فقلت قبالت يقع الثلاث بالمائة كذا هنا وعن أبي يوسف انه  
فرق بين جانب الزوج وجانب المرأة في جانب الزوج كالا لا يجاب في جانب المرأة لاحق  
قال طلقت على المائة يتوقف على قبولها من الخلاصة ❦ خلع امرأته على ان ترد عليه  
جميع ما قبضت منه وكانت وهبت أو باعت من انسان ولم ترد ذلك عليه رجع عليه بقيمة  
ذلك ان عروضا والمثل في المثليات والموزونات كأن استحق بدل الخلع فيرجع بالقيمة  
❦ اختلفت على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له عندها كذا من القطن يصح  
لان البراءة مختصة بحقوق النكاح من البرازية ❦ اذا ادعت مهرها على زوجها فانكره ثم  
اختلفت نفسها بمهرها ثم تبين بالشهود انه عند الزوج (٣) ولا ذلك الا بالتصادق فيه يعني ان  
لا يلزمها شيء لان ما هو بدل الخلع سلم له ولو كان الخلع على دراهم أو دنانير ثم تبين انها  
للزوج فلا يجب اختلفت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده سنة من القنية ❦ الاب  
اذا خلع ابنته الصغيرة من زوجها على مال لم يصح يعني لم يجب به بدل الخلع على الصغيرة وهل  
يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع ❦ ولو اختلفت الصغيرة مع زوجها البالغ على مال  
فالطلاق واقع ولا يجب المبال فان ضمن الاب بدل الخلع مع الاجنبي ❦ ولو خلعها على ألف  
درهم وقبل الاب ولم يفهم المبال لارواية فيه هنا عن محمد واختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
لا يقع ما لم تقبل الصغيرة وقال بعضهم يقع لقبول الاب ويجب المبال على الاب لان عبارته

(٢) شريبت نفسك مني فقلت شريبت فقال بعث

(٣) قوله ولا ذلك الا بالتصادق الى قوله من القنية تراجع ويحرم منها هذه العبارة

كعبارتها وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يجب المال على واحد والخلع على صداقها وعلى مال  
 آخر سواء يقع الطلاق هو الصحيح ❦ اختلفت الامة مع زوجها أو طلقها على جعل يقع الطلاق  
 فتواخذ بالخلع بعد العتق وان اختلفت باذن المولى تباع به والمدة وام الولد كالامة الا  
 أنهم يؤيدون البذل من كسبهما اذا كان باذن المولى والمكاتبه لا تؤخذ الا بعد العتق ❦ واذا  
 اختلفت الامة مع زوجها بمهرها بغير اذن مولاهما يقع الطلاق ولا يسقط المهر وطريق صحة  
 الخلع في حق الصغيرة على وجه يسقط المهر مع الزوج أو المتعة ان كان النكاح بلفظ الهبة  
 والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه ان يخلع اجنبي مع الزوج على شيء معلوم مقدور بالمهر  
 أو المتعة حتى يجب البذل على الاجنبي للزوج ثم يحيل الزوج عبا عليه من المهر أو المتعة  
 لابي الصغيرة أو لمن له ولاية قبض مال الصغير على ذلك الرجل قال رحمه الله هكذا نقل عن  
 الامام خالي أما الكبيرة اذا خلعها أبوها أو الاجنبي باذنها جاز والمال عليها وان لم تجز جمع  
 بالصداق على الزوج والزوج على الاب ان ضمن الاب وان لم يضمن فالخلع يقف على قبولها  
 ان قبلت يتم الخلع في حق المال وهذا يشير الى ان الطلاق واقع قال صاحب المحبوط وقد كتب  
 في شرح الحيل ان الطلاق في هذه الصورة لا يقع الا باجازتها ❦ اذا قال الرجل لا تخراخلع  
 امرأتك على هذا العبد أو على هذه الالف فخلعها على ذلك فالقبول الى المرأة لا الى الاجنبي  
 لان البذل مرسل كما اذا قال لغيره بعبءك من فلان بكذا توقف على قبول فلان اذا باع  
 فاذا قبلت المرأة ذلك وجب عليها تسليم ما أشير اليه ان أمكن والا فقله ان كان مثليا أو قيمته  
 ان كان غير مثلي ولو ان رجلا قال للزوج اخلعها على عبدي هذا أو دارى هذه فخلعها  
 على هذا فالخلع جائز ولا حاجة الى قبول المرأة لان العاقد هو الاجنبي ونظيره المتبرع بقضاء  
 الدين عن انسان ❦ قال الاجنبي للزوج اخلعها على عبدي هذا فقال الزوج خلعت ثم الخلع  
 من غير ان يقول مخاطب قبلت واذا تم الخلع لقبول الاجنبي لزمه جعيل البذل ان كان مما  
 يتعين فان عجز عن تسليمه وجب تسليم مثله في المثليات وتسليم القيمة في غير المثليات كقاي  
 قبول المرأة ولو قالت المرأة لزوجها اخلعني على دار فلان أو على عبء فلان فخلعها فالخلع  
 واقع ولا حاجة الى قبول فلان وبذلك ان قدرت على تسليم ما أشير اليه باجازه فلان سلمته  
 والا فعليها تسليم المثل في المثلي والقيمة في غير المثلي وكذلك لو قال لها الزوج خلعتك على عبء  
 فلان أو دار فلان فقبلت صح فلو لم تقبل هي وقبل فلان لم يصح ❦ خلع امرأتك على ان جعلت  
 صداقها الولد الاجنبي صح الخلع والمهر للزوج دون الولد ❦ يجوز الخلع على مكمل أو موزون  
 موصوف أو موجود فيحقق المسمى ❦ ويجوز على ثوب مسمى هروى أو مروى ولا يجوز على  
 الثوب المطلق وترد ما قبضت من المهر وجملة انه ان مسمى ما ليس بمال متقوم لا يجب شيء  
 وان مسمى شيئا معلوما موجودا يجب المسمى وان مسمى بمجهول لاجهالة مستند ككذلك وان  
 خشت الجاهلته ويمكن الخطر بان خلعها على ما يثمر نخلها العام أو على ما في البيت من المتاع  
 ولم يكن فيه شيء طلبت التسمية وترد اليه ما قبضت من المهر من الخلاصة ❦ قال في البازية

لان المعدوم لا يصح عوضا فبقى مجرد تسمية المال وان سميت فيه ما هو من المال ولا يتعلق  
 وجوده بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خلعت على ما في بيتها أو يدها من المتاع  
 أو على ما في نخلها من ثمر أو على ما في بطون غنمها من الاولاد ان كان هنالك ما ذكرت فله ذلك  
 والاردت ما قبضت من المهر انتهى ❦ اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها على  
 ان الزوج يردها عليها عشرين درهما نقل عن الامام ظهير الدين انه يصح ويجب على الزوج  
 عشرين درهما وما يوافق هذا في الاصل امر آة اختلعت على دار على ان الزوج يردها عليها  
 ألف درهم لا شفعة فيها قال رحمه الله وهذا يدل على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج صحيح  
 وفي صلح القدوري لو ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذله لها لم يجوز هذا يدل  
 على ان ايجاب بدل الخلع على الزوج لا يصح فوجه التوفيق بين الروايتين انها اذا خلعت  
 على عرض يجوز ايجاب بدل الصلح على الزوج ويكون مقابلا لبذل الخلع وكذا اذا خلعت ولم  
 يذكرفنقة العدة يجوز أيضا أما اذا خلعت على نفقة العدة ولم يذكرفنقة العدة فبقي أن  
 لا يجب بدل الخلع على الزوج لو قال لها بعثت منك تطليقة بجميع مهرك وبجميع ما في البيت  
 غير ما عليك من القميص فاشتريت وعليها مع القميص سوار وخلخال فكسوتها وحلها  
 مع ما استتفى وما لم يستثن له من الخلاصة ❦ بعث اليها معينا كما هو في العادة ثم زوجها ولم يخل  
 بها وخلعت نفسها منه بنفس المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا صرفته وقال محمد بن البخاري  
 له طلب المبعوث وفي فتاوى العصر له طلب العوض ان لم يعوضوه ❦ لو بعث أبو الزوج الى  
 الخطيبة دستيمان ثم اختلعت نفسها قبل الدخول منه بالمهر ونفقة العدة ليس لابي الزوج  
 أن يطالبها بما بعث اليها قاضي بديع ان كان بعث اليها اذ بهر ميسار باد نكاح يرجع بالقائم  
 دون الهالك من القنية ❦ وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا مدركة ثم قالت كذبت ولم  
 أكن مدركة قالوا لو كانت تشبه المدركة في ذلك الوقت قد اوعدها علامة لم تصدق انها لم تكن  
 والاصدقت من أحكام الصبي من الفصولين ❦ لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانتهى ولم  
 يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع كذا في الاشياء من قوله قد ثبت الفرع وان لم يثبت  
 الاصل ❦ لو قال له تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امة لاضمان على القائل اذا لم يكن  
 وليها أو وكيلها فان قال وليها تزوجها فانها حرة أو وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها امة القسير  
 يرجع المفروور بقيمة الولد هذه من القاعدة الاخيرة من الاشياء ❦ زوج ابنته من رجل  
 وذهبت ولا تدرى لا يجوز زوجها على الطلب كما في الملتقط هذه في أحكام الصبيان من  
 الاشياء ❦ لو نكح صبي بالغه حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر هذه من  
 أحكام غيبوبة الحشفة منه ❦ تزوج امة على انها حرة بزعمها انها امة متفقة فولدت ولدا فاقام  
 مولاهما البينة انها امة يقضى بالام وبالولد لمولاهما وان اقام الزوج البينة على أنه تزوجها  
 على انها حرة يجعل الولد حرا بقيمة وتكون القيمة ديناً عليه في ماله لا في مال الولد ولا ولاه  
 للمستحق وان قبض من الولد قدر قيمة الولد قضى عليه بالقيمة المستحق فان أخذ دون قيمته

يقضى عليه بقدر ذلك كذا في الوجيز من الاستحقاق **❦** صبي تزوج امرأته سعيًا بغير أمر أبيه وهو ابن أربعة عشر سنة ووطئها لامهر عليه يعني إذا لم يحز الاب النكاح هذه في الجنائيات من الخلاصة **❦** امرأته أبرأت زوجها عن النفقة أن لم تكن مفروضة لا يصح وإن فرضها القاضي صح الإبراء عن نفقة شهر وكذا الوفاة أبرأت عن نفقة سنة لا يبرأ إلا عن نفقة الشهر الأول كالأجر كل شهر بكذا ثم أبرأه عن الأجر صح عن الشهر الأول ولو أبرأت عما مضى صح **❦** امرأته قالت إن زوجي يريد أن يغيب وطلبت كفيلاً بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال أبو يوسف أخذت كفيلاً بنفقة شهر واحد استحساناً وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر تأخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف **❦** لو كفل بنفقة ما عاشت أو كل شهر وبقى النكاح بينهما صح وقال أبو حنيفة على شهر واحد ولو ضمن لها نفقة سنة جاز وإن لم تكن واجبة ولو طلقها زوجها رجعيًا أو بائنًا أخذت من كفيلاً بنفقة عيالها كل شهر لأن العدة من أحكام النكاح خلاصة **❦** لها مهر معروف فافترق مرضه بأنه بذمته أو زاد في مهرها أو أقر لها بمهر آخر أو أقر بمهر بعد الإبراء لا يلزم شيء منها ولو قالت المريضة ليس على زوجي صداق لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو أقرت في المرض بالاستيفاء لا يبرأ **❦** قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر لا قبل ولا كثير ليس لورثته أن يطلبوا المهر من الزوج ويصح إقرارها بناء على مسئلة ذكرها في جنائيات عصام **❦** لو قال المخرج لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثة المخرج أن يدعوا على الجارح بهذا السبب فكذا ههنا وقال المرغيناني لا يصح ومسئلة المخرج على التفصيل أن كان الجارح معروفاً عند القاضي والناس لم يقبل إقرار المريض والنكاح هذا معروفي فلا يقبل وقال شمس الأئمة السرخسي في مسئلة المخرج أنه ليس لورثته أن يدعوا على الجارح مطلقاً ولم يفصل من كتاب الأقرار

### ❦ الباب الثامن والعشرون في الرضاع

إذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم إن لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة إن كانت تعمدت الفساد وإن لم تعمد فلا شيء عليها وإن علمت أمه أنه وعن محمد أنه يرجع في الوجهين في ظاهر الرواية من الهداية وأقول قولها في عدم التعمد ذكره في المختار **❦** لو أرضعت امرأة الأب زوجة الابن تحرم عليه وكذا لو تزوج رضيعتين فأرضعتهما امرأة معها أو متعاقبا حرمتا عليه وعلى الزوج نصف المهر لكل واحدة ويرجع الزوج على المرضعة إن تعمدت الفساد وإن لم تعمد فلا وأقول قولها في التعمد **❦** رجل تزوج صغيرتين ففأت امرأتان وله ما منه لبن فأرضعت كل واحدة منهما إحدى الصبيتين وتعمدت الأضمان على واحدة منهما إلا أن الأجنبية إنما تثبت بهنعهما خاصة **❦** رجل له امرأتان أحدهما مجنونة والآخرى صغيرة

فارضعت المجنونة الصغيرة بانتمائه وللمجنونة نصف المهر ان لم يدخل بها ولا يرجع الزوج على المجنونة بمهر الصغيرة وكذا الصغيرة لو جاءت الى الكبيرة وهي نائمة فاختذت بشدها ورضعت منها بانتمائها لكل واحدة منهم ما نصف الصداق ولا يرجع الزوج على الصغيرة بشئ ولو أخذ رجل ابن المرأة الكبيرة وأوجره الصغيرة بانتمائه ولكل واحدة نصف الصداق على الزوج ويرجع بذلك على الرجل ان تعمد من الوجيز

((الباب التاسع والعشرون في الدعوى))

ادعى صينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وهو ملكه وذو اليد ادعى ان فلانا آخر غير ذلك الغائب أو دعه اياه وأقام البينة لا تدفع الخصومة ولو ادعى ان هذا ثوبي غصبه مني فلان الغائب وأقام بينته وقال ذو اليد ان ذلك الرجل أو دعنيته تدفع عنه وان لم يتم البينة لان ما تصادقا على ان اليد لذلك الرجل وهذا بخلاف ما اذا قال هذا ثوبي سرقة مني فلان الغائب وقال ذو اليد أو دعنيته ذلك الغائب لا تدفع الخصومة استحسانا وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكها أو قام المدعى عليه بينته انه كان عندي ودبغة أو رهنا أو اجارة أو مضاربة أو شركة لا تقبل بينة المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين ومحمل الذمة بخلاف العين ثم اذا قضى للمدعى وأخذ القيمة من المدعى عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعى عليه فيما قال في الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة رجع المدعى عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق وان كذب الغائب صاحب اليد في اقراره انه وصل اليه من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلا رجوع له بما لم يتم البينة على ما دعه من الاجارة والرهن ونحوهما لانه يدعى لنفسه دين على الغائب بسبب عمل عمل له وهو ينكر كذا في مشتمل الهداية ❦ رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة ثم ماتت فادعى ورثتها انك تتصرف في مالها بغير اذنها وعليك الضمان فقال الزوج بل باذنها فاقول قول الزوج لانه ظاهر ان الزوج لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع من القينة ❦ ولو ادعى بعض الورثة دين على مورثه وصدقه البعض وانكره البعض فانه يأخذ الدين من نصيب من صدق بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين ❦ ولو ادعى رجل على ميت دين أو صدقه بعض الورثة أجمع قول أصحابنا يؤخذ من حصة المصدق جميع الدين لان الذي صدقه مقر بان الدين مقدم على الميراث قال أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندي ان يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشيخ البصري ومالك وابن أبي ليلى وسفيان والشافعي وغيرهم ممن يتابعهم قال وهذا القول أبعدهم الضرر من قاضي خان ❦ لو ولدت الجارية المشتركة كولد أميتا أو أسقطت سقطا استبان بعض خلقه فادماه أحدهما وكذبه الآخر فهو ابنه وأمّه ام ولده ويضمن نصف قيمة الام ونصف العقر لشريكه ❦ اشترى أمة مع ولدها فادعى أحدهما نسب الولد وصدقه

شر يكة لم يضمن حصه شر يكة من قيمتهما عند أبي حنيفة وان كذب شر يكة يضمن حصه  
 شر يكة من قيمتهما ان كان موسرا وان كان معسرا يضمن حصته من الام ويسمي الولد في  
 حصته وان ادعى ما فاهو بينهما والجارية أم ولدهما ولو ولدت آخر لا يثبت نسبه الا بالدعوة  
 وان ادعاه أحدهما يلزمه ويضمن حصه شر يكة من الام والولد عندهما وعند أبي حنيفة  
 لا يضمن ❀ أمة بين اب وابن ولدت ولدا وادعياه يثبت النسب من الاب استحسنانا وعليه  
 نصف قيمتها وعلى كل واحد نصف العقر وكذلك الجد مع الحافد عند عدم الاب ❀ رجلان  
 اشترى جارية فولدت ستة أشهر فادعى أحدهما الولد والا آخر الام فالدعوة مدعى  
 الولد والجارية أم ولده ومدعى الولد يضمن نصف العقر لشر يكة ونصف قيمة الجارية ولو  
 ولدت بعد الشراء لقل من ستة أشهر والمسئولة بحالها صحت دعوة كل واحد ومدعى الام  
 لا يضمن لشر يكة ولا تسمى له الام عند أبي حنيفة وعندهما ضمن نصف قيمتهما ان كان موسرا  
 وتسمى فيه ان كان معسرا ولا يضمن مدعى الولد للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقر  
 عليه ❀ أمة بين ذمي ومري تدفولت فادعياه يثبت من المرتد وغرم كل واحد لصاحبه نصف  
 العقر من الوجيز ❀ واذا ولدت أمة فباعها مولاها وترك الولد عنده فادعى أبو المولى الولد  
 يثبت نسبه منه ولا يضمن قيمة الولد لانه عند أبي يوسف والجارية أم ولده وقال لا يثبت  
 نسبه هذه في المكاتب من المجمع ❀ ثلاثة أخوة ورثوا دارا من أبيهم فادعى رجل ان أباهم  
 قد غصبها اياه فشكل واحد منهم عن اليمين وخلف الا آخران وقد ورثوا مالا من أبيهم - غير  
 ذلك يضمن الناكل قيمة حصتها للمدعى ويرد حصه نفسه من الدار على المدعى وان نكل  
 واحد أو قرانه كان وديعه في أيديهم يرده حصته على المدعى ولا يضمن شيئا لان الوديعة لا تكون  
 مضمونة ❀ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف درهم وأقام البينة وقضى  
 القاضى له بالالف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر وادعى على الميت ألف درهم وأنكر ورثة  
 الميت وصده المقضى له بالالف فان الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده من قاضى خان  
 ❀ لو أقام الدائن يفته على بيع الورثة تركه مورثهم وادعى ضمنا ناعلمهم فقالوا ان أبانا باع  
 في حياته وأخذ الثمن وأقاموا بينة يقضى بينة الدائن من الفصولين ❀ باع أمة له وبها  
 حبل فقال البائع ليس هذا الحبل منى وهو من غيرى فولدت عند المشتري لاقل من ستة  
 أشهر فادعاه البائع جازت دعونه وردت الجارية والولد اليه ولو ادعاه البائع ثم ماتت الام  
 أو أعتقها المشتري ففته باطل ويردها الى البائع ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بجميع  
 الثمن على البائع من الخلاصة ❀ دفع الى آخر عينا ثم اختلفا فقال المدافع قرض وقال  
 الاخر هدية فالقول للدافع لان مدعى الهبة يدعى البراء عن القبة مع كون العين متقومة  
 في نفسها كذا في قاعدة الاصل العدم من الاشياء ❀ عبد في يد رجل فقال رجل فقات  
 عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما خذار شه  
 ❀ لو قال القاضى بعد عزله لرجل اخذت منك الفادفعها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل



أخذت ظمأ بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي أن يضاف  
الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السيرجسي لكن المعتمد الاول  
لان القاضي أسنده الى حالة منافية للضمان وكذا اذا زعم المأخوذ منه انه فعله قبل تقليد  
القضاء **❦** لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر  
كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد اعتقه اخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت  
عبد فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى ولو اعتق أمته ثم قال قطعت يدك  
وأنت امتي فقالت هي قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف كذا في النهاية فيبطل الشهادتان وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق  
بينها **❦** وفي الجمع من الاقرار ولو أقر حري أسلم بأخذ المال قبل الاسلام أو بالتلف خمر  
بعده أو مسلم بمال حري في دار الحرب أو بقطع يده معتقه قبل العتق فكذلكه في الاسلام اذ في  
بعدم الضمان في الكل انتهى يعني مجمل وقال لا يضمن هذه الجملة من اضافة الحادث الى اقرب  
أوقاته من الاشياء **❦** ص د هـ نـ ا نـ سـ ان عند الشهود فادعى مالكة الضمان فقال كانت  
نجسة لوقوع فارة فالقول للصاب لا نكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على  
عدم النجاسة ولو أنلف لحم قصاب فطولب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق  
والشهود ان شهدوا انه لحم ذكرى يحكم الحلال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة  
كتاب الاستئصال وهي ان رجلاً لوقتل رجلاً وقال كان ارنداً وقتل أبي فقتلته قصاصاً أو  
للردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قيل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل  
حصل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى يحكم في  
المال بالنسبة الى الدم يحبس حتى يقرأ ويحلف واكتفى بيمين واحدة **❦** لو أدى المديون شيئاً  
من المال صدق انه دفع من أي جهة كان فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنبين كذهب  
وفضة أو بر وشعير فادى فضة وقال أدبت عوضاً عن الذهب لا يصدق اذ المعاوضة تتم  
باطرفين **❦** اشترى من دلال شيئاً فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال  
الدلال دفعته للدلالة صدق الدافع بيمينه لانه مملك **❦** رجل ادعى على ميت ألفا فبزهن  
وارثه ان الاب أعطاء الفاتقبل والوارث يصدق ان الاب أعطاء بجهة الدين لقيامه مقام  
مورثه فيصدق في جهة التملك كذا في الفصولين مما يكون القول فيه للملك **❦** لو قال بعت  
عبدى من زيد فاعتقه فان نكل زيد عتق العبد ولم يثبت المال كذا في القاعدة الرابعة من  
النوع الثاني من قواعد الاشياء **❦** عين في يد رجل ادعى رجل انه اشتراها من ذى اليد بكذا  
وادعت امرأة ان ذا اليد تزوجها عليهم أو أقاموا البينة فها سواء عند أبي يوسف فيقضى بها  
بينهم ما ولا امرأة نصف قيمتها على الزوج تقيماً للمهر ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان  
كان نقده وقال محمد الشراء أولى فيقضى بها للرجل وبقيةها للامراة من الحقائق **❦** المأمور  
بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان فاصباً أو مديوناً

كذا في الاشياء من الوكالة **❦** لو أخذ من البقال من الارز والعسل وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه ديناراً مثلاً لينفق عليه ثم اختصم به في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في النتيجة تعتبر يوم الأخذ قبل له لو لم يكن دفع اليه شيئاً بل كان يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع اليه قال يعتبر وقت الأخذ لانه سوم حين ذلك كراثن كذا في الاشياء من القول في ثمن المثل **❦** مات وترك مالا فادعى رجل انه له أو دعه اياه فصدقه الوارث وعلى الميت دين لم يصح تصديق الوارث ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذلك في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن كذا في الاشياء من فن الاغاز **❦** رجل ادعى على رجل مالا فحدد فاعطاه مع الجحود أو صالحه عن دعواه ثم ان المدعي عليه اقام البينة ان المدعي أقر قبل الصلح أو قال قبل ان يقبض مني المال انه ليس له قبل فلان شيء فالصلح والقضاء ما ضيان ولو اقام المدعي عليه البينة ان المدعي أقر بعد الصلح وقبض المال انه لم يكن له قبل فلان شيء بطل الصلح والقضاء وان كان القاضي لم يقض ببينة المدعي حتى اقام المدعي عليه البينة على اقرار المدعي انه ليس له قبل فلان شيء بطل عنه المال فلا يقضى عليه بشئ كذا في مشتمل الهداية نقل عن الخاتبة **❦** ادعى عليه ألفاً فقضاهم أقر المدعي انها لم تكن عليه فالمقبوض ملك القابض ملكاً فاسد يجب عليه ردها بعينها ان كانت قائمة ومثلها ان كان وهباً أو قضى به اديناه هذه في المداينات من القنية

### ((الباب الثلاثون في الشهادة))

وفيها مسائل ثلاثة خطأ القاضي في قضائه **❦** اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان عليهم فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وعليهم ضمان ما تألفوا بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم أي حاكم مكان فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما وأراد عيّنهما لا يحلفهما وكذا لا تقبل بينته عليهما ولو اقام البينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال يقبل واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمن المال للمشهود وعليه وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال ديناً كان أو عيناً فان رجع أحدهما ضمن النصف والاصل ان المعتبر في هذه بقاء من بقى لا رجوع من رجع وقد بقي من بقى بشهادته نصف الحق وان شهد بالمال ثلاثة فرجع أحدهم فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد رجل واحد اثنان فرجعت امرأته ضمن ربع المال وان رجعتا ضمنان نصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة **❦** كما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجعت النسوة العشرة دون الرجل

كان عليهم نصف الحق على القولين وان شهد رجلان وامر آة بمال ثم رجعوا فالضمان  
عليهما دون المرأة وان شهد شاهدان على امر آة بنكاح بمقدار مهر المثل ثم رجعا فلا ضمان  
عليهما وكذا اذا شهد باقل من مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمننا الزيادة  
من الهداية وفي الخلاصة لاحكم الرجوع عند غير القاضى واذا رجعا عن شهادتهما وأشهدا  
بالمال من قبل الرجوع والضمان لم يقبل واذا تصادقا عند القاضى على ان الاقرار بهما  
السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان وان رجعا عند القاضى أول مرة وبجحد الرجوع  
فقامت عليهما البينة بالرجوع وبقضاء القاضى بالضمان فانه ينفذ ذلك ويضمنهما المال  
وكذا لو رجعا عند القاضى الذى شهدا عنده فضمنهما ذلك ثم اختصموا الى غيره وفى المحيط  
اذا أقر الشاهد عند القاضى انه رجع عند غيره صح اقراره وطريق صحته ان يجعل هذا  
رجوعا مبتدأ لان يعتبر الرجوع الذى كان عند غير مجلس القاضى ولو شهدا بالبيع وقبض  
الثن ثم رجعا ضمننا له وان كان لرجل دين على آخر فشهدا انه وهبه له او تصدق به عليه أو أبرأه  
ثم رجعا بعد القضاء ضمننا ولو شهدا على هبة عين والتسليم ثم رجعا بعد القضاء ضمننا وان كان  
الواهب يملك الرجوع لانه فسخ وان ضمننا لا يرجع لهما ولا الواهب أيضا لانه بمنزلة العوض  
ولو لم يضمن الواهب الشاهدين فله الرجوع فى الهبة انتهى ما فى الخلاصة **§** شاهدان شهدا  
بمال ثم دعاهما القاضى الى الصلح واصطلحا على بعضه ثم رجع أحدهما لا يضمن  
لانه لم يقض بشهادتهما من القنية ومحمد يضمن النقصان من المجمع **§** وان شهدا ببيع شئ  
بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمننا النقصان ولا فرق بين أن  
يكون البيع بانأوفيه خيارا للبائع وان شهدا على رجل انه طلق امرآة قبل الدخول ثم  
رجعا ضمننا نصف المهر من الهداية ولم يضمننا بعد الوطء ذكره فى الكنت **§** اذا شهد أربع على  
محضن بالزنا فلا نة ثم شهد أربع أخرى بالزنا بأخرى وحكم القاضى عليه بالرجوع فرجع  
ثم رجعا جميعا ضمنوا ديتهم بالاجماع ولو رجع من كل فريق اثنان لم يجب الضمان لبقاء  
نصاب الشهادة ولو شهد أربع على محضن بالزنا وزكاهم المزركون وقالوا هم أحرار ورجع  
ثم وجد أحدهم عبدا أو كاهم ضمن المزركون ديتهم عند آبي حنيفة ان عمدا والكذب  
وقالا لا يضمنون وتكون ديتهم فى بيت المال ولو اخطوا فضمننا فى بيت المال اتفاقا قيسنا  
بقولنا وقالوا هم أحرار لانهم لو قالوا هم عدول فظهوروا عبيدا لم يضمنوا اتفاقا قيسنا بقولنا  
رجع لانه لو قتله رجل عمدا بعد تركية الشهود وادعى القاضى برجه فظهوروا عبيدا فاديتهم فى  
ماله اتفاقا من شرح المجمع وقد مر بعض مسائل ضمان الشاهد فى باب الحدود فليطلب من  
هناك ما لم يوجد **§** ولو شهد انه أعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمته والوالد لا يعتق وان شهدا  
بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية ولا يقص وان شهدا بالعمى وعن القصاص ثم رجعا  
لم يضمننا ذكره فى الوجيز **§** واذا رجع شهود الادل وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا فلا  
ضمان عليهم ولا يبطل القضاء ولو كان قبل القضاء لا تقبل شهادة الفرع وان قالوا

أشهد ناهم وغلطنا ضمنوا وهذه عند محمد وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ضمان عليهم  
 ولورجح الأصول والفروع جميعاً فعندهما يجب الضمان على الفروع لا غير وعند محمد  
 المشهود عليه بالخيار إن شاء ضمن الأصول وإن شاء ضمن الفروع ولا يجمع بينهم في التضمن  
 وإن قال شهود الفرع كذب شهود الأصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلفت إلى ذلك ولا يجب  
 الضمان **§** وإن رجح المراكز عن التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة وقال لا يضمنون  
 كشهود الأصلان كذا في الهداية قال في شرح المجمع هذا إذا قالوا نعم لنا التزكية وإن قالوا  
 أخطأنا في التزكية لا يضمنون اتفاقاً انتهى **§** وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان  
 بوجود الشرط ثم رجحوا الضمان على شهود اليمين خاصة لأنه هو السبب والتلف يضاف  
 إلى مثبت السبب دون الشرط المحض لا يرى أن القاضي يقضي بشهادة شهود اليمين دون  
 شهود الشرط ولورجح شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه قال ومعنى المسئلة يمين  
 العتاق والطلاق قبل الدخول من الهداية **§** إذا شهد شاهدان أنه أمر امرأته أن تطلق  
 نفسها وشهد آخران أنها طلقت نفسها وذلك قبل الدخول بها ثم رجحوا الضمان على شهود  
 الطلاق لأنهم اتبعوا السبب وهو الطلاق أغما التقويض شرط كونه سبباً وعلى هذا إذا شهد  
 شاهدان أن فلاناً جعل عتق عبده بيد فلان وشهد آخران أنه أعنتقه فالضمان على شاهدي  
 العتاق دون التقويض وإذا شهد شاهدان أن فلاناً أمر فلاناً بتعليق طلاق امرأته بدخول  
 الدار وشهد شاهدان أنه علق وشاهدان أنها دخلت ثم رجحوا جميعاً فالضمان على شهود  
 التعليق لأنهم شهود السبب من الصغرى **§** الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن  
 إنكار الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كنت مبطلاً في الشهادة **§** رجل مات فادعت  
 امرأته أنها أم الميت فأنكر الولد فكأها فبرهنت أنه مات وهي أمرأته ولا وارث له من النساء  
 غيرها وحكم لها بآبائه وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته فنضمن المرأة لا الشاهد وإن  
 شهد أنه مات وهي أمرأته لأن قوله مات وهي أمرأته زيادة لا يحتاج إليها فأنموها لولا كانت  
 أمرأته كفي الحكم بالآبائه فذكر هذه الزيادة وتركه سواء فلو أنعمت هذه الزيادة لم يجب  
 عليها شيء لأنهم شهدوا بشكاح كان ولم يظهر كذبهم ما بل صدقهما الولد حيث برهن على  
 الطلاق كذا هنا وهذا أصل مذهب في تضمين الشاهد أنهما متى ذكر شيئاً هو لازم للقضاء ثم  
 ظهر بخلافه ضمناً ومتى ذكر شيئاً لا يحتاج إليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمن من الفصل  
 الرابع عشر من الفصولين **§** شهد شاهدان أن فلاناً أخو الميت لآبائه وأمه لا يضمن له  
 وارثاً غيره وقضي به ثم شهد آخران للآخر أنه يتنقض القضاء ويدفع المال إلى الابن  
 وإن كان هالكاً فللابن إن ضمن الأخ أو الأشاهد إن ضمن الأخ لا يرجع على أحد وإن  
 ضمن الشاهد إن رجحوا على الأخ من الوجيز **§** مولى المولاة لو مات فادعى رجل أثره بسبب  
 المولاة فشهدا أن له ولداً المولاة وأنه وارثه لأنهم لموارثه غيره فحكم له بآبائه فأنقلبه وهو معسر  
 ثم برهن آخر أنه نفق ولداً الأول ووالى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولاه ووارثه لا وارث

له غيره يحكم بالارث للثاني ويخير الثاني ان شاء ضمن الشاهدين الاولين أو المشهود له الاول  
لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما للحكم به تعاق وبيانه ان قوله هو وارثه لا وارث له  
غيره أمر لا يدم منه للحكم له بالارث لانهم مالوشهدا باصل الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يحكم له  
بالارث فورثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضمننا بخلاف شهادة النكاح  
المتقدمة وفرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح  
اذا المولى لا يرثه في كل حال بل قد يحجب بغيره فاما المرأة فهي وارثة على كل حال ولا تحجب  
بغيرها (أقول) المرأة لا ترثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثة على كل  
حال فينبغي ان يشترط فيها قولها ما ارثته أيضا فلا فرق حينئذ من الفصولين من الفصل  
الرابع عشر **❦** رجل قيد عبده خلف بعثقه ان لم يكن قيده رطلا فهو حر ثم حلف وقال  
ان حله هو أو غيره فهو حر فشهد شاهدان ان وزن قيده نصف رطل وحكم القاضي بعثقه  
بشهادتهما وحل فوزن فاذا هو رطل يضمن الشاهدان قيمة العبد عند أبي حنيفة وعندهما  
لا يضمنان وهذا بناء على ان قضاء القاضي بشهادة الزور تنفذ باطنا فنفسد العتق  
بالشهود عنده فيضمنون وعندهما لا تنفذ باطنا فلا يكون العتق مضاعفا الى شهدائهم بل الى  
الحل فلا يضمنون من الحقائق **❦** اذا شهد شاهدان انه أعتق عبده وقضى القاضي به ثم رجعا  
وضمنائهما ثم شهد آخران بان المولى أعتقه قبل وقت العتق الذي شهد به الاولان لا تقبل  
هذه الشهادة من الفريق الثاني عند أبي حنيفة ولا يسقط ما رجب من الضمان على الفريق  
الاول وعندهما تقبل حتى سقط ثم اختلفوا في ان هذه المسئلة فرع اشتراط الدهوى في  
العتق أو فرع قضاء القاضي بشهادة الزور قال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني كذا في  
الحقائق ووجه كل مذكور فيه **❦** لو شهد انه أبراه عن الدين أو أوفاه ف قضى به ثم رجعا ضمننا  
وان شهد انه أجله سنة ف قضى به ثم رجعا قبل الحلول أو بعده ضمننا ورجعنا به على المطلوب  
الى أجله ولو قبض الطالب الدين بعد مضي الاجل من المطلوب يبرأ الشاهدان عن الضمان  
**❦** لو شهد رجلان وأمر أنان فرجعا فالضمان عليهم أثلاثا على المرأتين الثلث وعلى كل  
رجل ثلث **❦** الشهود بالبيع لو رجعا ضمنوا قيمة المبيع لا الثمن المذكور ولو شهدوا بالبيع  
وعلى ايفاء الثمن دفعة واحدة ضمنوا قيمة المبيع لا الفضل وان شهدوا بالبيع ثم شهدوا  
بإيفاء الثمن ضمنوا الثمن **❦** شهدوا انه باع عبده بألف درهم وشروط الخيار للبائع ثلاثة أيام  
وقيمة العبد الفان فأنكر البائع حكم الحاكم بالبيع ثم رجعا وان فسخ البائع البيع في الثلاثة  
أو أجازة فلا ضمان عليهم وان لم يفسخ ولا أجازة حتى مضت الثلاثة واسه تقر البائع ضمنوا الى  
تمام القيمة وذلك ألف درهم **❦** شاهد الموهوب وشاهد الرهن وشاهد الوكالة بقبض  
الدين لو رجعا لم يضمنوا الا في الرهن اذا هلك في يد المرتهن ضمننا الفضل على الدين ولو ادعى  
الراهن وأنكر المرتهن لم يضمننا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتهن **❦** شهد انه تزوج امرأة  
على مائة درهم والزوج مقر وقالت المرأة لا بل على ألف درهم وهي مهر مثلها وقد دخل بها ثم

رجعا ضمنا تسعمائة عندهما اخلافا لابي يوسف وان طلقها قبل الدخول لا يضمنان شيئا **شهادة**  
 رجلا بالطلاق وآخران بالدخول ثم رجع شاهدا الطلاق لا يضمنان وان رجع شاهدا  
 الدخول لا غير ضمنا نصف المهر وان رجع الكل فعلى شاهدي الدخول ثلاثة ارباع المهر  
 وعلى شاهدي الطلاق ربعه **شهادة** بالتدبير ثم رجعا ضمنا ما قصه التدبير **شهادة** انه كاتب  
 عبده على ألف الى سنة فقصى به ثم رجعا ضمنا قيمته وبسبع مائة بالكاتبه على نجومها ولا يعتق  
 المكاتب حتى يؤدي ما عليه اليهما فاذا اداه عتق والولاة للذي كاتبه وان عجز ورد في الرق كان  
 لمولاه ورد ما اخذ من الشهود عليهم **شهادة** باللعن وعن القصاص ثم رجعا لم يضمنا **شهادة**  
 على رجل انه قتل ولى هذا خطأ وقبض كل الدية بقضاء ثم ظهر المشهود بقتله حيا فان شأت  
 العاقلة ترجعوا على الولي بالدية وان شأت رجعوا على الشهود فان ضموا الشهود رجعوا على  
 الولي بالضممان وان ضموا الولي لم يرجع فان كان القتل عمدا وقتل المشهود عليه ثم رجع حيا  
 فورثه المقتول بالخيار ان شاءوا اخذوا الدية من الولي وان شاءوا اخذوها من الشهود ولا  
 يرجع الشهود على الولي عند أبي حنيفة وعندهما يرجعان ولو شهدا على اقرار القاتل  
 بالقتل والمسئلة بمحاله فلا ضممان على الشهود **شهادة** ولو شهدوا بشكاح امرأة بالف وقضى به ثم  
 تبين ان الرجل أبوها من الرضا عادت المرأة المهر ولا ضممان على الشهود وكذلك لو تبين  
 ان الشاهدين عبدان فلا ضممان عليهما وكذلك لو شهدا على امرأة أنها اختعت من زوجها  
 بألف فقضى به وودعت المرأة الألف ثم أقامت البينة أنه طلقها ثلاثا قبل شهادتهما فلا  
 ضممان عليهما وكذلك لو شهدا على رجل ان فلانا أقرضه ألف درهم ثم أقام المدعي عليه  
 البينة أنه ابراه قبل شهادتهما ولو شهدا على رجل بألف درهم حالة وقضى به ثم أقام المقضى  
 عليه البينة أنه أبراه ضمن الشاهدان ولو شهدا في الماضي لا يضمنان **شهادة** بالنسب والولاة  
 على انسان فقضى به ثم رجعا لم يضمنا ولو شهدوا بالنسب من الميت أو القتل ثم رجعوا ضمنوا  
 ما ورثه من الميت لورثته المعروفين **شهادة** بالوصية لرجل بالثلث في حياة الموصي أو بعد موته  
 فقضى به ثم رجعا بعد الموت ضمنا جميع الثلث من الوجيز **شهادة** رجلان في أيديهم مارهن  
 لرجلين فجاء رجل فادعى الرهن فشهدا له المرتهنان جازت شهادتهما الا أنه ما يشهدان على  
 أنفسهما بإبطال اليد ولو شهد الراهنان لغيرهما بالرهن والمرتهن يسكر لا تقبل شهادته  
 الراهنين لانهم ما يطلان عليه يدا أنبأها بالرهن الا ان الراهنين يضمنان قبة الرهن للمدعي  
 ولو كان الرهن جارية فهما مكت عند المرتهن وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهدا بها  
 المرتهنان لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان الرهن للمدعي باقرارهما على أنفسهما  
 انهما كانا فاصبين **شهادة** رجلان شهد الرجلان بدين على الميت ثم شهد الرجلان بدين للشاهدين  
 على الميت فقال الاولان كنا أبرأناه من ديننا ولا حق لنا قبله جازت شهادته الا واين ولو قال  
 وصلا من الدين في حياته جازت شهادتهما ولا ضممان عليهما **شهادة** رجل ادعى دارا في يد  
 رجل فشهد له شاهدان منها وان المدعي استأجره على بناء أو غير ذلك مما لا يجب هاهنا



لا تقبل شهادتهم بأبالمال للمدعى ويضربان قيمة البناء المدعى عليه من قاضي خان شهادة  
 انه أقرضه عام أول ألف درهم فحكم به ثم برهن المدعى عليه ان المدعى أبرأه قبل شهادتهما  
 بيوم فحكم بالبراءة وبرد المال لم يضمننا اذ لم يظهر كذبهم - ما لا مكان التوفيق لجواز انهما عاينا  
 القرض عام أول فشهدا به ولم يعرفا البراءة فلم يشهدا بالقرض للحال ولو لم يشهدا بقرض وشهدا  
 ان عليه ألف درهم والمسئلة بينهما فانما يضمنان ويخبر المدعى عليه ان شاء ضمن المدعى  
 أو الشاهدين لانهما حقا عليه ايجاب المال في الحال ولم يخبر عن شيء مضى فظهر كذبهم - ما  
 من الفصولين شهادة لو شهدا اثنان على شهادة شاهدين واثنان على شهادة أربعة ثم رجعا بعد  
 الحكم فثالث الضمان على مدعى الاثنين والثلاثان على مدعى الرابع عند أبي يوسف وقال  
 محمد الضمان عليهما نصفان ولو شهدا اثنان على شهادة آخرين بتلك الالف وقضى بهما ثم  
 رجع من كل فريق واحد كرفي الجامع الصغير انهما يضمنان ثمنين ونصفا بينهما - وما وذكرفي  
 الاصل انهما يضمنان نصف المال بينهما - وما وقيل ما ذكرفي الجامع قول محمد وهو الاستحسان  
 وما ذكرفي الاصل قول أبي يوسف وهو القياس كذا في الخلقائق (قلت) وهذه المسئلة تسمى  
 التلقين لما روى ابن سماعة ان محمد القننا هذه المسئلة ثلاث مرات فسينا اتفاهم جناف لم يبق  
 معنا الى عتبة الباب وتسمى مسئلة النظر الى الوجوه لانه حين لقننا كان ينظر بعضهم الى  
 بعض هل فهمت فاني لم أفهم وقد حقق وجه القولين كما ينبغي في شرح درر البحار فن أراد  
 فليراجع شهادة واذا شهدا على رجل انه باع عبده بخمسمائة الى سنة أو قال ابخمس مائة حاله وانه  
 آباء سنة وقيمة العبد مائة والبائع يحمده فقصي بذلك ثم رجعا فالبائع بالخيار ان شاء رجع  
 على المشتري بالثمن الى ذلك الاجل وان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد حاله ولا يضمنهما  
 خمسمائة فان ضمن الشاهدين رجعا بالثمن على المشتري اذا حل الاجل لانهم ما ابادا الضمان  
 قاما مقام البائع وللبائع ان يرجع على المشتري بالثمن اذا حل الاجل فكذا هما واذا رجعا  
 على المشتري يطيب لهما ويتصدقان بالفضل ومثله لو شهدا بالبيع بخمسمائة وقضى به  
 القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الثمن خمسمائة عند  
 أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف الاول لانهم ما وازن لم يتلفا ذلك الثمن على البائع فقد فوت عليه  
 امكان اخذ الثمن حالا فيضمنان له بمنزلة من له على رجل ألف حالة فشهد عليه شاهدان  
 بالاجل ثم رجعا ضمننا لانهم ما فوتوا امكان الاخذ كذا ههنا من الصغير شهادة القاضي اذا  
 أخطأ في قضائه كان خطؤه على المقضى له وان تعدى بغيره كان ذلك عليه في فتاوى  
 قاضي خان من السير

### باب الحادى والثلاثون في الاقرار

الاقرار اخبار عن ثبوت الحق وانه يلزم لوقوعه دلالة فاذا أقر الحر البالغ العاقل لزمه اقراره  
 مجهولا كان ما أقر به أو معلوما ويقال له بين المجهول فان لم يبين أجبره القاضي على البيان

الا اذا قال لا أدري له على سدس أم ربع فانه يلزمه الأقل كافي الاشباه فان قال لقلان على  
شيء لزمه ان يبين ماله قيمة والقول قوله مع عينه ان ادعى المقر له أكثر من ذلك وكذا اذا قال  
على حق وكذا اذا قال غصبت منه شيئاً يجب ان يبين ماهو قال ولا بد أن يجري فيه التمايع  
حتى لو بين حصة خنطة أو فطرة ماء لا يصح والتعويل في الكل على العادة ﴿١﴾ واقرار السكران  
في حقوق العباد كاقرار الصاحي هذه في حد الشرب من الهداية ﴿٢﴾ والعبد المأذون ملحق بالحر  
في حق الاقرار (قات) الا اذا أقر بالكفالة بالمال فلا يصح اقراره ﴿٣﴾ والمجور عليه لا يصح اقراره  
بالمال ويصح بالحدود والقصاص ﴿٤﴾ واقرار الصبي والمجنون غير لازم الا اذا كان الصبي  
مأذوناً له كافي الهداية وغيرها واقرار المعتوه والمغمى عليه والنائم باطل كافي الوجيز  
﴿٥﴾ الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يتوقف على الابطال والمالك ثبت للمقر له من  
غير تصديق وقبول لكن يبطل برده ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح رده كافي الصغرى  
﴿٦﴾ الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال على عبد او دار فانه غير صحيح ولو قال له على من شاة الى  
بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا كذا في الاشباه عن البرازبة ﴿٧﴾ لو أقر المالك ب  
بافتضاء من حرة أو أمة فجحز عن أداء بدل الكتابة فرد في الرق فضمن المهر في الحرة والعق  
في الامه يتأخر عند أبي حنيفة الى ما بعد العتق وعند أبي يوسف ضمن في الحال وقال محمد  
ان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل بحره ضمن في الحال وان لم يقض به قبل المحرز فقله  
كقول أبي حنيفة من درر البعاز ﴿٨﴾ ولا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه هذه في الحجر من  
الاشباه ﴿٩﴾ لو أقر المسلم بخمر يصح ويلزمه تسليمها اليه اذا اشترى ما هالان الاقرار اخبار عن  
كائن سابق ولللمسلم ان يخلها كما لو أقر له بجلد مائة فانه يصح ﴿١٠﴾ ومن أقر له بربع بمال والمقر له  
يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له ديانته أن يأخذ على كره منه وان سلمه اليه بطيب نفس  
يحل ولو كان المقر له صغيراً أو سمعه أن يأخذ منه من الوجيز ﴿١١﴾ وان قال له على او قبلى فقد أقر  
بالدين ولو قال المقر هو ودية ووصل صدق ولو فصل لا وفي نسخ المختصر في قوله قبلى اقرار  
بامانة لان اللفظ يتضمنها حتى صار قوله لاحق لقبول فلان ابراء عن الدين والامانة جميعاً  
والامانة أقلهما والاول أصح ولو قال عندي أو معي أو في بيتي أو كيسي أو صندوقى فهو اقرار  
بامانة في يده ﴿١٢﴾ ولو قال له رجل لي عليك ألف فقال اتزنها أو اتقدها أو أجلي بها أو قضيتكها  
فهذا اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن المذكور في الدعوى فكانه قال اتزن الالف  
التي على حتى لو لم يذ كر حرف التكنية لا يكون اقرار العدم انصرفه الى المذكور والتأجيل  
انما يكون في حق واجب والقضائية تلزم الوجوب ودعوى البراء كالتقضاء ما بيننا وكذا دعوى  
الصدقة والهبة لان التملك يقتضى ساقية الوجوب وكذا لو قال املك بها على فلان لانه  
تعويل الدين ﴿١٣﴾ ولو أقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل لزمه الدين حالا  
لانه أقر على نفسه بمال وادعى حقاً لنفسه فيه فصار كما اذا أقر بعد في يده وادعى الاجازة  
بخلاف الاقرار بالدرهم السود لانه صفة فيه ويستخلف المقر له على الاجل لانه منه كره حقاً

عليه واليمين على المنكر **❦** وان قال له على مائة ودرهم لزمه كلها ادراهم وكذا كل ما يكال  
 ووزن ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه وهو القياس في  
 الأول وبه قال الشافعي وكذا لو قال مائة وثوبان ولو قال مائة وثلاثة أثواب فالكل ثياب ومن  
 أقر بقر في قوصرة لزمه التمر والقوصرة وكذا الطعام في السفينة والحظطة في الجوانق بخلاف  
 ما اذا قال غصبت ثمران من قوصرة لان كلمة من للانتزاع فيكون اقرارا بغصب المتزوع وان أقر  
 بداية في اصطبل لزمته الدابة خاصة لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند أبي حنيفة وأبي  
 يوسف وعلى قياس قول محمد يضمن ما ومثله الطعام في بيت ومن أقر بغيره بجنائمه الحلقه  
 والفص وان أقر له بسيف فله الجفن والنصل والحائل وان أقر بمجذلة فله العبدان والكسوة  
 وان قال غصبت ثوبا في منديل لزمه جميعا وكذا لو قال على ثوب في ثوب بخلاف قوله درهم في  
 درهم حيث يلزمه واحد وان قال ثوب في عشرة أثواب لا يلزمه الا ثوب واحد عند أبي يوسف  
 وقال محمد يلزمه أحد عشر ثوبا ولو قال لفلان على خمسة في خمسة يريد به الضرب والحساب  
 لزمه خمسة وقال الحسن لزمه خمسة وعشرون ولو قال أردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة  
 ولو قال له على من درهم الى عشرة أو قال ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة  
 فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال لا يلزمه العشرة كلها فتدخل الغاية وقال زفر  
 يلزمه ثمانية ولا تدخل الغابتان ولو قال له من دارى ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط فله  
 ما بينهما وليس له من الحائطين شئ من الهداية **❦** ومن أقر بملك شئ لغيره ثم ملكه يؤمر  
 بالتسليم الى المقر له في الوصية **❦** ولو قال لك على أحدا ألف درهم لا يقضى بشئ للجهالة  
 حيث لا هذه في باب عتق النصف من الهداية وفي الاشباه جهالة المقر تنعكصه الاقرار الا في  
 مسئلة ما اذا قال لك على أحدا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مسئلتين فلا يصح أن  
 يكون العبد مديونا أو مكاتباً انتهى **❦** وفي الوصية الاقرار بالجهول صحيح ويجوز على البيان  
 والاقرار للجهول فاسد عن بعضهم ولا يجزى على البيان وفيه فائدة حتى لو بين انه غصب  
 من هذا دون هذا يصح ولو أقر انه غصب شيئا يلزمه ان يبين ماله قيمة فان بين ما ليس بمال ولا  
 يقصد بالغصب كالمرأة والحرقا لمشايخ يلزمه يصح وقال مشايخ بخاري لا يصح بيانه ويجزى على  
 ان يبين مالا منقوما وهو الاصح فان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره  
 والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع عيئه **❦** اقرار المنكره باطل الا اذا أقر بالسارق مكرها فقد  
 أفتى بعض المتأخرين بصحته **❦** لو أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل من الاشياء **❦** لو قال لي عليك  
 ألف درهم فقال المديعي عليه ولي عليك ألف درهم لم يكن اقرارا الا اذا قال ولي عليك مثلها  
 كان هذا اقرارا بالالف المدعى بها وكذلك لو قال لا آخر قد اعتقت غلامك فقال أيضا وأنا  
 اعتقت غلامك يكون اقرارا **❦** ولو قال لهذا لي ألف درهم مثل ماله هذا على دينار كان  
 للأول عليه ألف درهم وللتاني عليه دينار **❦** ولو قال كل ماله هذا لي فلان فاما مقر له به اوكل  
 ما توجه في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا لو ادعى عليه

ألفا فقال المدعى عليه أحسبها فهذا اقرار وان قال أحسبك ما دعيت فليس باقرار **عن**  
 أبي يوسف ان قال لك على ألف درهم حرام أو وبأبطل فهي لازمة لاني لا ادري لعل الحرام  
 والرباعية لشيء ليس برأول وقال من عن خرا وخزير وهما مسلمان وقال الطائفة بل هو من عن  
 بر يقبل قوله مع يمينه ولا شيء عليه **ولو** قال لي عليك ألف درهم وقال الا تخمائة دينار قال  
 الفقيه أبو الليث ان المدعى صدقه في الدناير يلزمه كل المالمين ولو لم يصدق في الدناير  
 فالدرهم **ولو** قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا ولو قال جميع ما في يدي وهو داخل منزله  
 لامر أنه بجميع ذلك ملكها قضاء لادبانه اذا لم يكن بينهما سبب صحيح للملك مع التسليم من  
 الوجيز **من** في يده الدار اذا قال لا تخمأبر أنت من هذه الدار فليس باقرار **ولو** قال أبر أنتي على  
 كذا فهو اقرار **من** في يده الدار اذا قال لمدعيها سلمت الي بألف أو أبر أنتي بألف أو أبر أنتي منها  
 بألف قال أبو يوسف تكون الدار للمدعي قال الحاكم الشهيد هذا خلاف جواب الاصل **ولو**  
 ان ساكن دارا قرانه كان يدفع الى فلان الاجر ثم قال الدار ادري فالقول له ولا يكون هذا  
 اقرارا ان الدار له من قبل انه يكون وكذا في قبض غلته ولم يكن يملكها **ولو** قال أجرني فلان  
 أو قال استأجرتم منه فهذا اقرار بها وله أن يخرج منه وفي رواية هشام عن محمد يكون اقرارا  
 لمن كان يدفع اليه الغلة والوجه الاول رواية ابن سماعة عن محمد **اذا** قال ابتع عبدي  
 هذا مني أو استأجره مني أو قال أعرتك ادري هذه فقال نعم فهذا اقرار به وكذا لو قال ادفع  
 الي غلة عبدي هذا أو قال اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد أقر بالثوب والعبد وكذا لو قال  
 له افتح باب دارى هذه أو قال اسرج دابتي هذه أو قال اعطني سرج بغلي هذا أو لجام بغلي  
 هذا فقال نعم فهذا اقرار **ولو** قال في جميع ذلك لالم يكن اقرارا **ولو** قال لا أعطيكم هذا اقرار  
 بالبخل والبسامة قال الحاكم الشهيد هذه المسئلة توجب في بعض الروايات من الصغرى **عن**  
 قال لرجل في يده شيء لمن هذا فقال لك أو ما أملكه فهو لك كرامه لا يصير ملكا للمقر له وكذا  
 لو أخذ منه ثم قال له لمن هذا فقال لك أو هذا لك أو قال ملكك قال رحمه الله فعرف بهذه  
 ان مثل هذا الكلام لغو غير معتبر حتى لو قبضه في المجلس لا يملكه أيضا في الهبة من القنية  
**ولو** قال ما في يدي من قليل أو كثير من عبد أو غيره لفلان صح الاقرار لانه عام لا يجهول  
 فان حضر المقر له لبا أخذ ما في يد المقر فاختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم  
 يكن فالقول للمقر **وكذا** هذا فيما اذا قال ما في حافتي هذا فلان **ولو** قال لامرأتى  
 ما في هذا البيت وما أعلق بابي في البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان الاقرار بمتاع  
 بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البسعة ويصير كأنه قال بعتك البيت بمحقره **ولو** أقر  
 لابتته في محنته بجميع ما في منزله من الفرش والاولى وغير ذلك مما يقع عليه الملك وقسمت  
 الاموال وله بالرسالة دواب وعلمان وهو ساكن في البلد فاقراره يقع على ما في منزله الذي  
 هو ساكن فيه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقر  
 به ماشا لا يفتيه وكذا عبيده الذين يخرجون في حوائجهم ويأوون الى منزله فكل ذلك داخل

في اقراره **❧** ولو قال في صحته جميع ما ورد داخل منزلي لامرأتى غير ما على من الثياب ثم مات  
فادعى ابنه ان ذلك تركه آبيه قال أبو القاسم ههنا حكم وقوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار  
وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار وما الفتوى فكل شئ علت المرأة انه صار لها بتلك  
الزوج اياها يبيع صحج أو هبة أو كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا  
الاقرار وما لم يكن ملكا لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار فيما بيننا وبين الله تعالى وهو تركه **❧** ولو  
أناف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهولك ثم مات والمال الذي أقر لها به  
مال بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو بمال الكال ولا يوزن وقد ترك دراهم أو دنانير  
فهو في سعة من ان تناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي  
من المال فهولك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان من  
الصغرى **❧** رجل ادعى دارا في يد رجل انما له ثم أقر المقضى له انها لفلان أخبر لم تكن لي قط  
وصدقه المقر له بطل قضاء القاضي ورد على المقضى عليه وان قال المقر له كانت الدار للمقر  
ووهبها مني وقبضتها فهي للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقضى عليه عند أصحابنا **❧** اذا شهد  
الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان غير المدعى عليه ليس  
لي فقد أكذب شهوده فان قيل هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشئ وان كان بعد  
القضاء قال أبو يوسف أجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت من الدار وما بقي رد على المدعى  
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه كذا في قاضيان من الدعاوى وقال في فصل تكذيب  
الشهود منها ولو قال المقضى له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط فالمدعى عليه  
وجهين اما بدأ بالاقرار أو في بالنفي فقال هذه الدار لفلان لم تكن لي قط أو بدأ بالنفي وفي  
بالاقرار فقال هذه الدار ما كانت لي قط ولكنه الفلان وكل ذلك على وجهين اما اذا صدقه  
المقر له في جميع ذلك أو صدقه في الاقرار وكذبه في النفي فقال للمقر ملكتها بعد القضاء بسبب  
وهي داري في هذا الوجه تكون الدار للمقر له ويضمن قيمة الدار للمقضى عليه سواء بدأ  
المقر بالاقرار أو بالنفي انتهى **❧** قال الاب جميع ما هو حق وملكى فهو ملك لولدي هذا الصغير  
فهذا كرامة لا تعليق بخلاف ما لو عينه فقال حافوقى الذى أملكه أو دارى لابنى الصغير فهو  
هبة ويتم بكونها في يد الاب قوله هذه الدار لك أو هذه الارض لك هبة لا اقرار **❧** عبدى هذا  
لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقل بعد موتى كان هبة قياسا واستعسانا هذه في  
الهبة من الغنية وفيها لو قال هذه الدار لفلان فاقراره ولو قال دارى هذه لفلان فهبة لانه  
أضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاولى لم يصف فتجوز اقراره على هذا القول سدس  
هذه الدار أو قال ثلث دارى هذه انتهى **❧** المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له  
الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف **❧** لو أقر بجزيرة صيد ثم اشتراه عتق عليه  
ولا يرجع بالثمن وكذا لو أقر بوقفية أرض في يد غيره ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً من أخذ  
له بزمعه **❧** الاقرار بشئ محال كالأقرار له بارش يده التى قطعها خنفسا ثم درهم ويدها صمغتان

لم يلزمه شيء وعلى هذا لو أقر انسان بقدر من السهام لوارث وهو أزيد من الفريضة الشرعية  
 لكونه محملا لشرعائهم لا لومات عن ابن وبنت فاقرا لابن ان التركة بينهما نصفين بالسوية  
 فالأقارب باطل ولكن لا بد من ان يكون محملا من كل وجهه والا فقد ذكر في التاتارخانية من  
 كتاب الحبل انه لو أقر وقال لهذا الصبي غير على ألف درهم قرض اقرضنيه أو عن مبيع باعني به  
 صح الاقرار مع ان الصبي ليس من أهل المبيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح  
 باعتباره ان هذا المقر محمل لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة هذه الجملة من الاشباه  
 رجل اشترى عبدا فجاء رجل وادعى العبد واستخاف المشتري فنه كل أو أقرانه  
 للمستحق فانه يقضى بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري بالثمن على البائع ولو ان المشتري أقام  
 البينة على اقرار البائع ان العبد للمستحق تقبل بينته ويرجع المشتري بالثمن على البائع  
 كذا في قاضيان من المأذون ولوقال لفلان على مال فالمرجع اليه في البيان وقبل قوله  
 في القليل والكثير الا انه لا يصديق في أقل من درهم ولوقال مال عظيم لا يصديق في أقل  
 من مائتي درهم وعن أبي حنيفة انه لا يصديق في أقل من عشرة دراهم وهذا اذا كان  
 من الدراهم واما اذا قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين وفي الابل بخمس وعشرين  
 كما في الهداية وفي الخنطة خمسة أو سق ذكره في المختار وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب  
 ولوقال أموال عظام فالتقدير بثلاثة نصاب من جنس ما سماه ولوقال دراهم كثيرة لم يصديق  
 في أقل من عشرة عند أبي حنيفة وعندهما لم يصديق في أقل من مائتين ولوقال دراهم فحسى  
 ثلاثة الا ان بين أكثر منها ولوقال كذا كذا درهم لم يصديق في أقل من احد عشر درهما ولو  
 قال كذا كذا درهم لم يصديق في أقل من احد وعشرين درهما ولوقال كذا درهم فاهو درهم  
 ولو ثلث كذا بغير او فهو احد عشر ولو ثلث بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربيع راد ألف  
 كما في الهداية وقيرها وكذا مكمل وموزون ذكره في المختار وفي الصغرى اذا قال كذا دينار  
 فعليه دينار لان هذا أقل ما يعدل الواحد لا يعد حتى يكون معه شيء آخر كذا في الجامع  
 الصغير ولوقال كذا كذا دينار او درهم الزمه أحد عشر منه كما لو قال أحد عشر دينار  
 او درهم الزمه من كل واحد النصف انتهى ومن قال لفلان على ألف درهم فان قال  
 أوصى له فلان أو مات أبوه فورثه فالأقرار صحيح ثم اذا جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت  
 الاقرار لزمه وان جاءت به ميتا فالمال للموصى والمورث حتى يقسم بين ورثته ولو جاءت بولد  
 حدين فالمال بينهما ولوقال المقر باعني أو أقرضني لم يلزمه شيء وان أبهم الاقرار لم يصح عند أبي  
 يوسف لان الاقرار المطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا جمل اقرار العبد المأذون  
 وأحد المتفوضين عليه فيه كما اذا صرح به وقال محمد يصح الاقرار لان الاقرار من الحجج  
 فيجب أهمله ما أمكن وقد أمكن بالحل على السبب الصالح ومن أقر بحمل جارية أو حل  
 شاة لرجل صح اقراره ولزمه لان له وجهها صحيحا وهو الوصية به من جهة غيره فعمل عليه  
 ومن أقر بشرط التجار لزمه المال وبطل الشرط من الهداية ومن المسائل الكثيرة



الوقوع انه اذا اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله لكن  
يفتى بقوله أبي يوسف ان المقر له يخلف ان المقر لم يكن ثابتاً في زمن الاقرار ولا يصح التحليف  
لان الورثة ادعوا الامر الواقع به المقر له لزمه واذا انكر يستخاف وان كانت الدعوى على  
ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم انما لا تعلم انه كان كاذباً من صدر اشريفة ولو اقر بانه غصبه  
شياً يلزمه ان يبين ماله قيمة وان بين ماله قيمة وكذبه المقر له وادعى مالا آخر بطل اقراره  
والقول قوله فيما ادعى للمقر له مع عينه فان بين ماله ماله ولا يقصد بان يغصب كالمرأة الحرة  
والولد الصغير قال مشايخ بلخ يصح بيانه وقال مشايخ بخاري لا يصح بيانه ويجبر على ان يبين  
مالاً متقوماً وهو الاصح ولو اقر بغصب شاة أو عبد ولم يعينه يلزمه ذلك المسمى والقول له في  
تعيينه ان كان قائماً وقيمته ان كان هالكا مع عينه وان لم يبين يلزمه ادنى ما يغصب الناس  
من ذلك الجنس ولو قال لفلان على عبد أو شاة أو بقرة ثم انكر يقضى عليه بقيمة عبد  
أو شاة أو بقرة وسقط عند أبي يوسف وقال محمد القول قوله في قيمته ولو قال لفلان على حق  
أو شىء فالقول قوله في البيان أقوله بحق في دار أو أرض أو ملك فعليها أن يبين فان أبي ان  
يبين يقول له القاضي نصف أو ثلث أو ربع حتى يصل الى مقدار في العرف انه لا يعلم أقل  
منه فيلزمه ثم يستخلف على الزيادة وان قال حصه هذا الجذع أو الباب المركب أو البناء  
بغير أرض أو حق الزراعة أو أمسكنى أيام جاره لا يصدق الا اذا رسل بكلامه ولو قال لي في  
هذا البستان حق لا يصدق الا بخلعة باصلها من الأرض قال لفلان في هذه الغنم شركة  
أو شريكى فيها وهى بنى وبينه فله النصف اتفاقاً ولو قال لفلان شركة فيها فله النصف عند  
أبي يوسف ومحمد والبيان للمقر أقرب شاة في غنمه بغير عينها قيل للمقر له ادع باى شاة شئت  
واستخلف المقر فان حلف لم يبطال اقراره بالشركة فصلاً وكنه قال فلان شريكى في غنمى بقدر  
شاة وان ادعى على المقر شاة بغير عينها اعطاه اية شاة كانت ويجبر عليه وان لم يبين واحدة  
منها وقال لا أدري فهو شريك ان كان الغنم عشرة فله عشر كل شاة منها افعى افعى وبلد على  
الحقير ولومات فورثته بمنزلة في البيان أقرب بمائة رجل فله الحائط بارضه ولو اقر  
باسطوانة فان كانت من آجر فله ما تحتها وان كانت من خشب فله الحشبة دون الأرض وان  
أمكن رفعها بغير ضرر أخذها المقر له وان لم يمكن أخذها الا بضر ضمن قيمتها للمقر له أقوله  
ببناء هذه الدار لفلان له البناء دون الأرض ولو اقر له بخلعة كانت له باصلها من الأرض ولو قال  
هذه الدار لفلان الابناء أو بناء هذه الدار لي والأرض لفلان أو هذا البستان لفلان  
والفعل لى أو هذه الحشبة من المكنان لفلان الطهارة والبطانة لى لم يصدق ولو قال هذه  
الدار لفلان الا بئسما عينا أو جزأشاه لم يصدق ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا  
البيت لى فكلها لفلان ولو ادعى على آخر مالا أو أخرج بذلك خطأ بخط يده على اقراره بذلك  
المال وانكر المدعى عليه انه خطبه فاستكتب فكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة  
دالة على انهما خطا كاتب واحد قال أئمة بخارى انه حجة يقضى بها وقد نص محمد في المبسوط

انه لا يكون حجة لانه لو قال هذا خطي وأنا كذبت غير انه ليس على هذا المال لايئزمه شيء  
فهذا أولى ولو كتب بخطه كما قيل له نشهد به فقال نعم فيكون اقرارا ولو لم يقل شيئا  
لا يكون اقرارا من الوجيز وفي الاشباه من كتاب القضاء لا يعتمد على الخط ولا يعمل  
به فلا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي  
الابحجة وهي الاقرار أو البينة أو النكول كافي وقف الخانية ولو أحضر المدعي خط اقرار  
المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف على أصل المال ﴿ ولو اشترى حاتونا فوجد  
به د القبط على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يردده لانه علامة لا تنبئ عليها الاحكام  
وعلى هذا الاعتبار يكتبه وقف على كتاب أو محصف قلت الا في مستثنين الاولى كتاب أهل  
الحرب بطالب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله كافي سير الخانية ﴿ يعمل  
بدفتر السوار والصراف والبيع كافي قضاء الخانية وتعقبه الطرسومي بان مشايخنا ردوا  
على الامام مالك في حمله بالخط لكون الخط يشبه الخط فكيف علموا به هنا ورده ابن وهبان  
عليه بانه لا يكتب في دفتر الاماله وعليه وتعامه فيه من الشهادات انتهى ﴿ ولو قال له  
عشرة دراهم ونيف فالبينان في النيف اليه وهو عبارة عن الزيادة والبضع ثلاثة دراهم  
فصاعدا وليس له ان ينقص عن ثلاثة ولو قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة ولو قال دراهم  
أضعافا مضاعفة فعليه ثمانية عشر من الوجيز ﴿ وان استثنى متصلا باقراره صح الاستثناء  
ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل أو الاكثر فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء  
كافي الهداية ﴿ ولو أقر بشيئين فاستثنى أحدهما أو أحدهما وبعض الآخر فالاستثناء  
باطل وان استثنى بعض أحدهما أو بعض كل واحد منهما صح ويصرف الى جنبه ذكره  
في المختار ﴿ ولو قال له على مائة درهم الدينار أو الاقضية خبطة لزمه مائة درهم الاقضية  
الدينار أو القفزية وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولو قال له على مائة درهم الاقضية  
بالصريح الاستثناء وقال محمد لا يصح فيهما وقال الشافعي يصح فيهما من الهداية ﴿ ولو قال له كخرطة  
وكرشعير الا كخرطة وقشعير فالاستثناء باطل عند أبي حنيفة واجازه في القفيز من الجمع  
﴿ ومن أقر بحق وقال ان شاء الله متصلا باقراره لم يلزمه شيء من الاقرار لان الاقرار بعيشة  
اما باطل أو تعليق فان كان الاول فقد بطل وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحتمل  
التعليق بالشروط أولا لانه شرط لا يوقف عليه بخلاف ما اذا قال افسلان على مائة درهم اذا  
مت أو اذا جازر أس الشهر أو اذا أفطر الناس لانه في معنى بيان المدة فيكون تأجيلا لا تعليقا  
حتى لو كذبه المقر له في الاجل يكون المال حالا من الهداية وكذا يبطل الاقراران علقه  
بعيشة من لا يعرف مشيئته كالجن والملائكة من المختار وكذا لو قال افسلان على ألف ان  
حلف أو ان شاء فلان أو ان امطرت السماء أو اراد الله أو قدره أو يسره أو ان اصبحت مالا  
فالاقرار باطل من الوجيز ﴿ رجل قال لا يخرجك منك ألف درهم ورجعت فيه عشرة  
آلاف درهم وقال له المقر له قد أمرت بك فاقول قول المعضوب منه ولو قال لا بل عصبت

العشرة آلاف كلها فالقول قول القاصب من الخلاصة ❶ ومن أقر بدار واستثنى بناءها  
 لنفسه فلامقرله الدار والبناء بخلاف ما إذا قال الاثنتان أو الايتسمنها والفص في الخاتم  
 والتخلة في البستان نظير البناء في الدار ❷ ولو قال بناء هذه الدار لي والعروة لفلان فهو كما قال  
 مثل قوله يباح هذه الأرض دون البناء لفلان حيث يكون البناء للمقرله لان الاقرار بالبناء  
 كالاقرار بالدار ❸ ولو قال له على ألف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم أقبضه فان ذكر  
 عبد بعينه قيل للمقرله ان شئت سلم العبد وخذ الالف والا فلا شيء لك وان قال من ثمن  
 عبد اشتريته ولم بعينه لزمه الالف ولا يصدق في قوله ما قبضت عند أبي حنيفة وصل أم  
 فصل وقال أبو يوسف ومحمد ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا أنكر  
 المقرله ان يكون ذلك من ثمن عبد وان أقر انه باعه مما قال القول للمقر ❹ ولو قال ابتعت منه  
 عينا الا اني لم أقبضه فالقول قوله بالاجماع وكذا لو قال لفلان على ألف من ثمن خمر أو  
 خنزير ومعنى المسئلة اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن الخمر أو الخنزير لزمه الالف ولم يقبل  
 تفسيره عند أبي حنيفة وصل أم فصل وقال اذا وصل لم يلزمه شيء ❺ ولو قال له على ألف من  
 ثمن متاع أو قال أقرضني ألف درهم ثم قال هي زيوفاً أو نهرجة وقال المقرله جيا لزمه  
 الجيا في قول أبي حنيفة وقالان قال موصولا يصدق وان قال مفصلاً لا يصدق وصار كما  
 اذا قال الا انما وزن خمسة وعلى هذا الخلاف اذا قال ستوقه أو رصاص وعلى هذا اذا قال  
 الا انما زيوفاً وعلى هذا اذا قال لفلان على ألف درهم زيوفاً من ثمن متاع وعن أبي حنيفة  
 في غير رواية الاصول في القرض قيل يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق ولو قال على ألف  
 زيوفاً ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق بالاجماع وقيل لا يصدق ولو قال على كثر خنطة  
 من ثمن العبد الا انما رد ثمنه صدق ولو قال غصبت منه ألفاً أو دغني ثم قال هي زيوفاً أو  
 نهرجة صدق وصل أو فصل وعن أبي يوسف انه لا يصدق فيه مفصلاً ولو قال هي ستوقه  
 أو رصاص بعد ما أقر بالغصب والوديعة وصل صدق وان فصل لا يصدق وان قال في هذا  
 كله ألفاً الا انه ينقص كذا لم يصدق ان فصل وان وصل يصدق وان كان الفصل ضرورة  
 انقطاع الكلام فهو وصل لعدم امكان الاحتراز عنه ومن أقر بغصب ثوب ثم جاء بثوب  
 معيب فالقول قوله وكذا في الوديعة ومن قال لا تسرأخذت منك ألف درهم وديعة فهل كنت  
 وقال لا بل أخذتها غصباً فهو ضامن وان قال أعطيتهم وديعة فقال بل غصبتهم لم يضمن  
 واقتبض في هذا كالاخذ والدفع كالا عطاء ولو قال أخذت منهم وديعة فقال لا بل قرضاً يكون  
 القول للمقر وان قال هذه الالف كانت وديعة عند فلان فاعذتها فقال فلان هي لي فانه  
 يأخذها منه ولو قال أردعتها كان على هذا الخلاف الا اني بعد هذا وان قال آجرت دابتي  
 هذه فلا تفر كرها ورد هالي أو قال آجرت ثوبي هذا فلا تفر بلسه ورده وقال فلان كذبت  
 وهما لي فالقول قوله عند أبي حنيفة وقال القول قول الذي أخذ منه الدابة والثوب وهو  
 القبا من وعلى هذا الخلاف الا عارة والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بصدف درهم ثم

قبضته وقال فلان الثوب ثوبى فهو على هذا الخلاف في الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان ألف درهم كانت لي عليه أو أقرضته ألقا ثم أخذتها منه وأكره المقر له ذلك يكون القول قوله ولو أقران فلان نازرع هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر فأدماه فلان وقال المقر بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت أو فعلته بأجر قال القول للمقر كما إذا قال خاط لي الخياط قميصي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته من الهداية ولو قال هذه الألف وديعة لفلان لابل وديعة لفلان فالألف للأول وعلى المقر الثاني ألف أخرى هذه من الكنز ولو قال لي عندك ألف درهم وديعة فدفعته الي وقال المقر له كذبت وهولى قال القول قول المقر ولو قال له كان لي عندك ثوب عارية فلبسته ثم رددته علي أو عندك دابة فركبتها ثم دفعها الي وقال المقر له كذبت هي لي فعلى قولهما هذا أو الأول سواء وعلى قول أبي حنيفة القول قول المقر من الخلاصة من كتاب الوديعة **❦** لو قال قبضت بيت فلان مائة درهم أو من كسبه أو من سقطه ثوبا هرويا أو من نخله غرا أو أودعته كرخطة أو منأ أو قال من أرض فلان قبضت هـ دل زطى ثم قال نزلت فيها ومضى أحمال من زطى فهي لصاحب الأرض إلا إذا أقام البينة أن الأرض في إجارته **❦** رجل قال وجدت في كتابي أن لفلان على ألف درهم أو كتبت يدي أنه لي على مائتي درهم الكل باطل **❦** وأئمة بلخ رحيم الله تعالى قالوا في يادركاه الباعة إذا وجد قسيه مكتوب بالخط البائع فهو لازم عليه لأنه لا يكتب في يادركاه إلا ما كان له على الناس وما للناس عليه فعلى هذا إذا قال البائع وجدت في يادركاه يخطى أن لفلان على ألف درهم كان إقرارا ذكره الإمام السرخسي وخط الصرف والسما را أيضا كما ذكرنا وقيل أن الصمد راقاضي برهان الأئمة كان يفتى هكذا في خط الصرف أنه حجة **❦** ولو قال للصكاك اكتب لفلان خط إقرار بألف درهم على يكون إقرارا ويصح للصكاك أن يشهد بالمال ولو قال كتبت بخط يدي بشهادة فلان وفلان صكاك بألف درهم كان إقرارا **❦** لو كتب على نفسه خطا بألف درهم والقوم ينظرون إليه فقال لهم أشهدوا على هذا كان إقرارا **❦** رجل قال لا تخبرني عليك ألف درهم فقال الآخر لي عليك ألف درهم مثلها عن ابن سماعة عن محمد أنه يكون إقرارا وفي ظاهر الرواية لا يكون إقرارا والشخ ظهير الدين كان يفتى بقول ابن سماعة ولو قال بالفارسية هي اسرا تزجسدن يابد يكون إقرارا **❦** كما لو قال مابارى از تو چندين ميبايد لا يكون إقرارا **❦** رجل قال لفلان على ألف درهم أن مت فعليه المال مات أو عاش وكذا لو قال أن أظفر الناس أو أن جاور أس الشهر أو عيد الأضحي لأن هذا ليس به تعليق بل ضرب من الأجل فيلزمه المال حالا أما تعليق الإقرار بالشرط نحو لفلان على ألف أن يدخل الدار أو أن أصيب مالا فباطل لا يلزمه شيء **❦** رجل قال لفلان على دار أو عبادة لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ولو قال لفلان على من شاة إلى بقرة لا يلزمه شيء سواء كان بهيمة أو بغيره **❦** رجل قال لا تخبرني أنك هذا الثوب عارية وقال الآخر أخذت مني بيعا قال القول قول الآخر وهذا إذا لم يلبسه أما إذا لبس وهاك يضمن من الخلاصة **❦** ولو قال قصبت

هذا الثوب من زيد لابل من عمرو وهو لزيد وعليه قيمته لعمرو من المختار **لو** قال لك على ألف درهم عن جارية لم تلزمه وجيز **لو** قال لا خراسته قرضت منك فلم تقرضني فالقول له لو وصل وان فصل لا وفي المنتقى قال أبو يوسف إذا قال أقرضتني ألفاً فلم أقبل أو أودعني أو أعطيتني فلم أقبل فالقول له ولو قال أخذت مني مائة درهم فقال لا أجود بها فهذا إقرار ولو قال لا أعطيت بعد هذه المائة شيئاً أو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيئاً أو قال لم أغصب أحداً بعدك أو قبلك أو معك فهذا كله إقرار وكذا لو قال لم أغصبك إلا هذا المال فهو إقرار بالمائة ولو قال مالك إلا مائة درهم أو سوى مائة درهم أو أكثر من مائة درهم فهو إقرار بالمائة ولو قال مالك على أكثر من مائة ولا أقل لم يكن إقراراً ولو قال لفلان على ألف أو قال أخبره إن له على ألفاً أو قال له أعلمه إن له على ألفاً أو قال أشهد إن له على ألفاً فهذا إقرار وكذا لو قال له أخبره أخبر فلان إن له عليك أو أعلمه أو أخبره أو أقول له أو أشهد له فقال نعم أما إذا قال لا تخبر إن له على ألفاً أو قال لا تشهد إن لفلان على ألفاً ذكر محمدان قوله لا تخبر إقراراً وقوله لا تشهد ليس بإقرار وقال الكرخي وصامة مشايخ بلخ الجواب في قوله لا تخبر غلط من الكتاب وقال مشايخ بخاري لابل هو صواب قال في القنية وهو الصحيح وزعم السرخسي أن فيه روايتين **لو** قال له رجل قتلت فلاناً فقال وأنت أيضاً قتلت فلاناً فهو على الخلاف عند أبي يوسف لا يكون إقراراً وعند محمد يكون إقراراً منهم بقتل رجل ولو قيل له لم قتلت فلاناً فقال كذا كان في اللوح المحفوظ أو قال عدوى فهذا إن اللفظان منه إقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله إن لم يقل عمداً من الصغرى **لو** ادعى عليه مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون إقراراً وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى إذا كان في الجريدة شيئاً معلوم وذكر المدعى شيئاً معلوماً فقال المدعى عليه على ما ذكرت كان تصديقه وكذا إذا أشار إلى الجريدة فقال ما فيها فهو على كذا يكف ذلك يصح ولو لم يكن مشاراً إليه لا يصح للجهالة كذا في كتاب القضاء من الأشباه **لو** قال الست أقرضتك أمس ألفاً أو أقرضتك فقال نعم وكذا لو قال أليس قد أقرضتني أو لم تقرضني فقال الطالب بلى فمحمد المقر يلزمه المال **لو** قال لفلان على ألف درهم والأشياء عشرة دراهم فقضيت أياها لا يصح الاستثناء لأنه صار كأنه قال على ألف إلا أني قضيت عشرة منها ولو قال وقد قضيت أياها فعليه ألف غير عشرة لأن الاستثناء من غير الجنس جائز عندهما إن كان مما يجب في الذمة واستخراج قيمته باطل عند محمد قال لفلان على ألف درهم ولفلان مائة دينار الأدرهما من الألف صح الاستثناء من الدراهم ولو لم يسمين فهو من الدنانير **لو** قال لفلان على درهم الأطل زيت أو قربة ماء فعليه درهم الأقيمة وطل زيت أو قيمة قربة ماء ولو قال عشرة أطل زيت الأدرهما أو على كحظته الأربعة أطل زيت قال لا يستثناء باطل لعدم تعامل الناس به وفي الأول تعاملوا به **لو** قال أبو حنيفة لو قال لفلان على مائة درهم الأقلية فعليه أحد وخمسون درهماً ولو قال على عشرة دراهم الأدرهما زيفاً فعند أبي حنيفة عليه عشرة دراهم جباراً وله على المقر له درهم

زيف من الوجيز ❀ أقرانه غصب هذه العين من هذا أو من هذا وكل منهما يدعيه  
 فإن اصطحا على أخذ هذه أخذاه والاستخفاف لكل واحد منهما بعينه فلو نكل لهما جميعا  
 قضى بالعين بينهما و بقيته أيضا بينهما ما وان نكل عن العين لاحد هما قضى به للذي  
 نكل له ❀ قال لفلان على ألف درهم لابل فلان بطل هذا الاقرار عند أبي يوسف ولا  
 يلزمه شيء وقال محمد الألف للاول ولا شيء للثاني اقراران هذا العبد لفلان ثم قال لابل  
 أودعني به فلان آخر أو أعارني به وادعى كل منهما ما ان العبد أدله قضى به للاول سواء قال هذا  
 موصولا أو مفصولا فان دفعه الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني اتفاقا من المجمع قال في الحقائق  
 الخلاف في الاقرار المقيّد بالوديعة والعارية اما في الاقرار المطلق بان قال هذا الفلان لابل  
 لفلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني باتفاق انتهى ❀ وفي الصغرى قال العبد في يده  
 هذا العبد لزيد لابل لعمره وقال هذا العبد لزيد لابل غصبته من عمره وقال هولاء بديل  
 أردعني به عمرو وكل منهما يدعى ان العبد له في المسائل الثلاث العبد سلم الى الاول وهو زيد  
 ثم نظر ان دفعه اليه بقضاء القاضى لم يضمن لعمره وشيئا والا ضمن لعمره بقيته هذا وفيما اذا  
 كان اقراره لعمره وسلا سواء اقراره لعمره بالوديعة والدفع قال أبو يوسف ذوا اقراره  
 لعمره وسلا سواء وقال محمد هذا اقراره لعمره بالغصب سواء انتهى ❀ اذا أقر رجل بمائة  
 وأشهد شاهدان ثم أقر له بمائة أو بأقل أو أكثر وأشهد شاهدان آخرين فعند أبي حنيفة  
 يلزمه المالان اذا ادعاهما الطالب وعندهما يلزمه مال واحد ان تساويا والاكثران تفاوتا  
 من المجمع قال في الحقائق محمل الخلاف الاقرار المجرد عن السبب وعن الصلح اذ في المقيّد  
 بالسبب المتحد بان قال في الكرتين ثمن هذه الجارية في كرتين ثمن هذا العبد في كرتين  
 المال مختلف على كل حال وكذا اذا كان الاقرار مطلقا عن السبب لكن مع الصلح فان كان  
 به صلح واحد فالسالم واحد سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن أو موطنين وان كان مكان  
 فيالان في الوجهين وكذا لو أقر بمائة وكتب في صلح ثم أقر وكتب في صلح فلهما مالان انتهى في  
 شرح المجمع اتفاقا يثبت بشكر الشهود لانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقا  
 انتهى ❀ وفي الاشياء نقل عن المنية اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشيئان الا في  
 الاقرار بالنقل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد  
 وكذا التزويج وكذا الاقرار بالجراحة فهي ثلاث انتهى ❀ لو ادعى على رجل ألفا عند  
 القاضى فاقربها ثم ادعاه في مجلس آخر أو أقل منها أو أكثر فاقربها يلزمه ألف واحد ❀ أقر  
 ان لفلان على فلان حقا ثم مات المقر عليه والمقر ورثته فالدين في تركه الملبت ❀ لو قال نصف  
 هذه الدار لفلان ثم اشترى نصفها من رجل قضى للمقر بربعها ❀ رجل أقر بعبد لبل أنه  
 لفلان وبمحمد صاحب البعد ثم قال المقر ان اشتريته فهو حر ثم اشتراه فهو للمقر له ❀ قال لفلان  
 على وعلى فلان ألف وبمحمد فلان والطالب يدعى النكل لم يلزمه الا النصف وان كان فلان  
 صيبا أو رجلا لا يعرف أو ميتا وكذا الوسمي اثنين معه لزمه الثلث وكذلك لو أقر بقطع اليد



فعل به نصف الارض استعسنا قال ادفع الى هذه الالف زهي لفلان آخر وصدقته الدافع  
 وادعى الاذن بالدفع من الثاني وصدقته الثاني فيه يدفع المقر الى أبيه ما شاء وان كذبه الثاني في  
 الاذن لا يدفع الى الدافع ولا يضمن للدافع شيئا في يده عبد قال هو لفلان باعني به فلان آخر  
 بالف وصدقته البائع في البيع وحلف المقر له انه لم يأذن بالبيع يقضى بالعبد للمقر له وبالثمن  
 للبائع قال هذا العبد اشترى به من فلان بالف ونقصته ثم قال اشترى به من فلان آخر  
 بخمسة مائة ونقصته وأقام البيعة على الكل يقبل وعليه الثمن فان أقام البيعة على نفسه فلا  
 عن عليه لواحد منهما وان لم يقيم البيعة فالعبد للاول وللثاني قيمة العبدان بعد البيع أقروا  
 بالسلم ثم قال موصولا لم أقبض رأس المال صدق فان قال مفصلا لا يصدق استعسنا قال ولو قال  
 افلان دبعة عندى الف درهم او قال على الف درهم قرض ثم قال مفصلا لم أقبضها فهو  
 لازم له ولو قال أقرضنى أمس أو أسلمت الى أو استودعته ثم قال لم أقبض يصدق موصولا  
 لا مفصلا من الوجهين ولو قال دفعت الى أو أنقذتني فم أقبضه لا يصدق عند أبي يوسف  
 وقال محمد يصدق موصولا لا مفصلا من الوجهين ولو قال قال لي بعتي وبعته ولم أقبض  
 يصدق اجماعا وكذا أقرضنى أو أودعنى أو وضع عندى أو أعطاني ذكره في الحقائق جاء مسلم  
 اليه بزيغ فرده على رب السلم من رأس ماله وبعده ان يكون منه فان كان المسلم اليه قال  
 قبضت الجهاد أو حتى أو رأس مالى أو استوفيت الدراهم لا يصدق وان قال قبضت الدراهم  
 يصدق مع عينه ولو قال على عشرة دراهم قرض أو عن مبيع الا انها ستوفى أو على عشرة  
 أفلس كاسدة لا يصدق وصل أو فصل عند أبي حنيفة وعندهما يصدق اذا وصل وعليه  
 الكاسدة والمستوفى في القرض وقيمة المبيع في البيع من الوجهين أقروا بقض الف درهم ثم قال  
 هي زيوف يصدق ولو قال هي ستوفى لا يصدق وان مات فقال ورثته هي زيوف لم يصدقوا ولو  
 قال لفلان على ألف درهم دبعة ثم قال زيوف يصدق وان مات المقر فقال ورثته هي زيوف  
 لا يصدقون لانه صار ديناً في مال الميت وفي المضاربة والوديعة والغصب اذا مات صار ديناً  
 في ماله فلا يصدق الورثة في دعوى الزيادة لو كتب كتابا فيه اقرار بين يدي شهد ودهل يكون  
 اقرارا هذه اقسام أحدها أن يكتب ولم يقل شيئا فهذا لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم أن  
 يشهدوا بما فيه لان الكتابة قد تكون للتجربة وقال القاضي الامام أبو علي النسفي ان كان  
 مصدر مكتوباً على الرسم وعلم الشاهد بما كتب وسعه أن يشهد وان لم يقل له اشهد كما لو  
 خاطب هكذا ذكره مطلقا فيقول ان كتب للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلان على كذا فهذا  
 اقرار لان الكتاب للغائب كالخطاب للحاضر اما في حق الآخر فيشترط أن يكون معنوا  
 ومصدرا وان لم يكن كتابا الى الغائب الثاني اذا كتب وقرأ بين يدي الشهود فهذا اقرار منه  
 وحل لهم أن يشهدوا عليه وان لم يقل لهم اشهدوا على بما فيه الثالث ان يقرأ عليه  
 بين أيديهم فان قال للكتاب اشهد على بما فيه فهو اقرار والا فلا الرابع اذا كتب بين  
 أيديهم وقال اشهدوا بما فيه على ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا ولو قال لفلان على مال

نفيس أو كريم أو خطير أو جليل قال الناطق لم أجده منصوصا وكان عبد الله الجرجاني يقول  
مائتان ولو قال ألف درهم فثلاثة آلاف ولو قال ألف كثيرة ف عشرة آلاف وكذا في  
الفلوس والدنانير ولو قال مال قليل لزمه درهم ولو قال له على عشرة واضعاف مضاعفة فهي  
ثمانون ﴿١﴾ إذا قال لفلان على دراهم مع كل درهم أو قال مع كل درهم من هذه الدراهم درهم  
لزمه عشرون ولو قال هذه الدراهم لزمه أحد عشر درهما ولو قال لفلان على كل درهم من  
هذه الدراهم لزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة عشرة دراهم من  
الصغرى ﴿٢﴾ إذا أقر الأب أو الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لأنه لا يتصور غصبه لما  
إن له ولاية الأخذ هذه في الرهن من الهداية ﴿٣﴾ تكذيب المقر له المقر في بعض ما قرره لا يبطل  
اقراره هذه في الجنابة منها ﴿٤﴾ مات المديون قبل تمام الاجل فطالب الدائن ابنه فقال اصبر  
حتى يحل الاجل فهو اقرار من القسبة ﴿٥﴾ إذا أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه من الاشياء  
وفيه إذا أقر بان في ذمته لزوجته كسوة ماضية في فتاوى قارئ الهداية أنها لا تلزمه ولكن  
للقاضي أن يسمعها ولا يستفسر المقر انتهى ﴿٦﴾ وإن أقر المريض لا جنبي جاز أن أحاط بهالة  
وان أقر لا جنبي ثم قال هو ابني ثبت نسبه منه وبطل اقراره وان أقر لا جنبيه ثم تزوجها لم  
يبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا ثم أقرها بدين فلها الاقل من الدين ومن  
ميراثها منه من الهداية ﴿٧﴾ ولو قال قبضت من مالي على فلان مائة ثم قال وجدته زيوفا صدق  
وصل أم فصل استخصنا ولو قال ستوفة أو رصاصا لا يصدق وإن قال قبضت حتى أو الدين  
الذي لي عليه وهو ألف ثم قال وجدته زيوفا لا يصدق الا اذا وصل ولا يمين على المطلوب أنها  
كانت جباة عنه دهما وقال أبو يوسف أحلفه اذا قال اتمته ﴿٨﴾ أقر بقبض ماله على الشركة  
وقال هي زيوفا صدق وصل أم فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالجباة  
وان قال مفصولا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جباة وان قال موصولا يصدق ولا  
شيء للشريك وان قال أقررت لك وأنا صبي أو نائم فالقول له مع عينه ولا شيء عليه وان قال وأنا  
ذاهب العقل من برسام ان كان يعرف ان ذلك أصابه لم يلزمه شيء والا يلزمه ﴿٩﴾ ولو قال أخذت  
منك مالا وقطعت يدك وأنا صبي فقال المقر له لا بل بعد اسلامك يلزمه المال وكذا لو قال  
المولى لمعتقه أخذت منك مالا أو قطعت يدك قبل العتق وقال المقر له لا بل بعده أو باعه ثم  
أقرانه أخذ منه مالا قبل البيع وقال المقر له لا بل بعده لا يصدق المقر ويلزمه المال عندهما  
وقال محمد يصدق في المستهلك دون القائم بعينه من الوجيز ﴿١٠﴾ إذا قال له على ألف درهم أو قال  
عني هذا الجدار يلزمه الالف عند أبي حنيفة وقال لا يلزمه شيء ﴿١١﴾ ولو قال له على ألف درهم  
لا بل ألفان يسقط الالف المضروب بعينه ويلزمه ألفان عند أبي حنيفة وقال زفر يلزمه  
ثلاثة آلاف وإذا قال غصبت من فلان ألف درهم ثم قال كعشرة وفلان ادعى انه هو  
الغاصب للالف تبطل دعوى الشركة وتلزمه الالف عندنا وقال زفر يلزمه عشرة آلاف من  
الجمع وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا فلان أو أعازنا أو أودعنا أو قال له علينا وفلان يدعى

عليه ذكره في الحقائق قلت وهذا لا يخلو من مخالفة لما مر عن الوحيد انه لو قال لفلان على وعلى فلان ألف ومحمد فلان والطالب يدعي الكل لم يلزمه الا ان تصف ولو قال له على مائة في علمي يلزمه ما أقربه عند أبي يوسف وقال لا يلزمه شيء من الجمع ولو قال في ظني لا يلزمه شيء اتفاقا ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقا من شرحه و ولو قال أسلمت الى عشرة دراهم في كرحنطة أو قال أسلمت الى ثوباني كرحنطة ثم قال بعد ما سكنت الا اني لم أقبضها منك وقال رب السلم قبضت فالقول لرب السلم مع يمينه استحسننا وفي القياس للمسلم اليه وكذا لو قال أعطيتني عشرة دراهم ثم قال بعد ذلك الا اني لم أقبضها فهذا كله على القياس والاستحسان وان قال أعطيتني لكن لم تدفع الى ووصل كلامه صدق ولو قال دفعت الى ألفا أو نقدتني ألفا فلم أقبلها قال أبو يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد القول قوله ولا ضمان ولو قال قبضت منك ألفا أو أخذت منك ألفا لكن لم تدفعني حتى أذهب به لا يصدق وهو ضامن و ولو قال له على ألف درهم من ثمن ميتة أو خمر كان ذلك باطلا قال الناطقي على قياس قول أبي حنيفة يلزمه المال وذكر ابن سميعة في نوادر أبي يوسف لو قال لفلان على ألف درهم حرام أو باطل لزمه في قول أبي حنيفة وان قال من ثمن خمر وصدقه المدعي قال أبو حنيفة يجب المسال وقال لا يجب بناء على مسئلة توكيل المسلم الذي بشره الخمر وان كذبه يجب أن يكون أيضا على هذا الاختلاف وان أقر بالمسال من وجه يلزمه وصدقه المدعي في ذلك الوجه انتهى الكلام وان كذبه في ذلك الوجه وادعى سببا آخر ان لم يكن بين السببين منافاة يجب المال نحو ما اذا قال المدعي عليه على ألف درهم بدل القرض وقال المدعي بل بدل الغصب وان كان بين السببين منافاة بان قال المدعي عليه ثمن عبد بعينه الا اني لم أقبض وقال المدعي بل بدل قرض أو غصب فان لم يكن العبد في يد المدعي بان كان المدعي عليه أقر ببيع عبد لا بعينه فعند أبي حنيفة يلزمه المسال صدقه المدعي في الحجة أو كذبه ولا يصدق في قوله لم أقبض قيل وهي مسئلة كتاب البيوع وان كان العبد في يد المدعي بان كان المقر عين في اقراره عبدا فان صدقه المدعي يؤمر بالدفع والاخذ وكذا اذا قال العبد ليس لي ولكن هذه الالف عليه لي من غير ثمن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته أصلا انما لي عليه بسبب آخر من بدل أو قرض أو غصب فالقول للمدعي عليه مع يمينه بالله مال هذا عليه ألف من غير ثمن هذا العبد من الوجه الذي ادعاه وذكر في اقرار الكافي اذا قال لفلان على ألف من هذا العبد الذي في يدي فان أقر الطالب بذلك وسلم له أخذه بالمسال وان قال لم أبعك هذا وبعثك غيره وأخذ منه العبد وحلف عليه لم يكن عليه شيء قال الحاكم وقد قال في آخر الكتاب ان أبا حنيفة كان يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد العبد ويبطل المسال وهو قول أبي يوسف ومحمد ولو قال هذا العبد لك ولم أبعك وبعثك غيره كان المسال لازما ولو قال له على ألف درهم من ثمن هذا العبد الذي في يدي فقال المقر له لم أبعك هذا العبد وبعثك غيره لم يكن على المقر شيء في قولهم جميعا الا اذا قال لفلان على ألف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه ألف قط من ثمن متاع وسكنت

ثم ادعى الالف انها قرض لم يصدق عليه قال لا تسخر هذه الالف لك وديعة فقال ليست بوديعة لي  
ولكن لي عليك ألف قرض أو عن مبيع فخذوا البذل والدين والوديعة فأراد المقر له أخذ  
الالف الوديعة فصا صاعن الدين لم يكن له ذلك وكذا كل مال أصله أمانة كالمضاربة وغيرها  
ولو قال المقر له ليست بوديعة لكن أقرضتكها بعينها فخذ المقر الوديعة والقرض فلامقر له  
أن يأخذ الالف بعينها إلا أن يصدق في القرض فلا يأخذها وهو قول أبي حنيفة ومحمد وعند  
أبي يوسف يأخذها بعينها ولو قال لك على ألف قرض فقال ليس لي عليك ألف قرض لكنك  
عن مبيع فخذ المقر عن المبيع والقرض فلامقر له أن يأخذ الالف القرض فصا صا ولو قال  
هذه الالف أخذتها منك غضبا فقال لم تأخذها مني ولكن لي عليك ألف من عن مبيع فخذ  
المقر الدين والغصب فليس للمقر له على الالف الغصب سبيل وله أن يأخذ بالف آخر ودات  
المسئلة على أن الغصب يوجب الضمان بنفسه هذه الجنلة من الصغرى عليه لو قال رجل  
أقرضني أو أعارني أو وهبني ألف درهم هذا الصبي يلزمه وإن كان لا يتكلم ولا يعقل ولو قال  
هو شريكى فيما هو فى هذا الخافوت ثم قال ما خلا العدل الزطى فى الخافوت لا يصدق وهو على  
الشركة وفى رواية يقبل وقيل إن كان الخافوت مغلقا من يوم الاقرار إلى يوم الفتح لا يقبل  
قوله ولا يقبل قوله عليه قال هو شريكى فى هذا الخافوت فى عمل كذا فكل شئ فيه من عمل أو  
متاع ذلك العمل فهو بينهما ولو قال ما هو شريكى فى الطحن وفى يده متاع الطحن فلا شئ للمقر له  
من ذلك من الوجيز عليه إذا أقر رجل بسهم من داره فهو أقرار بالسدس عند أبي حنيفة وقال  
البيان إلى المقر من المجمع وفى الشقة والنصيب والطائفة والقطعة والجزء يلزمه البيان  
بالاتفاق من الحقائق عليه إذا قال افلان شرك فى هذا العبد فله نصفه عند أبي حنيفة وعند محمد  
له أن يبين ما شاء من المجمع قال فى الحقائق وانما وضع فى الشرك بدون الهام لان مهاله النصف  
بالاتفاق عليه إذا ادعى رجل على ميت ديناً فصدقه بعض الورثة وبجده الباقيون يؤخذ من حصه  
المصدق جميع الدين عندنا وعند الشافعى يؤخذ ما يخصه من الدين من المجمع وقد مررت فى  
الدعوى وفى الهداية من الوصية إذا أقر أحد ابنين بدين لغيره دفع جميع ما فى يده إلا إذا كان  
الدين مستغرقا نصيبه انتهى وفى الفصولين ادعى على ميت حقا أو شيئا مما كان يدينه فأقر  
الوارث به لزمه فى حصته حتى يستغرقها وفى أدب القاضى وزاد شمس الأئمة الحلوانى زيادة  
يحتاج إليها ولم يشترطها أحد سواه وهى أن يقضى القاضى على هذا الوارث وانما يظهر هذا فى  
مسئلة فى الزيادات وهى أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو وآخر بذلك الدين تقبل  
شهادة المقر فلو حل الدين فى نصيبه بمجرد اقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع المغرم قال  
وينبئ أن تحفظ هذه الرواية وفى موضع آخر قال شمس الأئمة الحلوانى قال مشايخنا هنا  
زيادة شئ لا يشترط فى الكتاب وهو أن يقضى القاضى الخ قال قاضى خان ينبئ للقاضى أن  
يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم فحينئذ يسأل عن دعوى المال فلوأقر وكذبه  
بقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا الوارث وأجبنى به تقبل ويقضى على جميع

الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقيم البيضة وأقر به الوارث أو نكل ففي  
 ظاهر الرواية يأخذ كل الدين من حصته المقر لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه وقال أبو الليث  
 هو القياس ولكن المختار عندي يلزمه بالحصة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك  
 وابن أبي ليلى وسفيان وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر وفي الخزانة  
 ولو برهن لا يأخذ إلا بالحصة وفاقا في الرواية يأخذ بالحصة ولو ظفر بهم جملة عند القاضي  
 أما إذا ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده انتهى ما في الفصولين ❀ رجل مات وترك  
 أخوين فأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر قال علماؤنا يأخذ المقر له نصف ما في يد المقر  
 وقال ابن أبي ليلى يأخذ منه ثلث ما في يده ❀ رجل مات وترك ألفا فادعى رجل على الميت ألف  
 درهم وأقام البيضة وقضى القاضي له بالألف ودفع اليه ثم جاء رجل آخر ادعى على الميت ألف  
 درهم وأنكر ورثته وصدقه المقضى له بالألف فإن الثاني يأخذ من المقضى له نصف ما في يده  
 ولو ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه وصدقه البعض فإنه يأخذ الدين من نصيب من صدقه  
 بعد أن يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين من فصل ما يتعلق بالكساح من دعاوى قاضي خان  
 ❀ وفي الفصولين نقلا عن المختلفات القديمة للمشايخ ترك ابنين وثلاثة آلاف درهم فأقر  
 أحدهما بألف لرجل يأخذ منه نصف ما في يده في قول زفر وثالث ما في يده في قول علماؤنا إذا  
 أقر له بألف في محلين فاصاب كلا نصفه وهو ثلث ما في يده فقبل اقراره في حقه لا في حق غيره ثم  
 قال أقول هذا يخالف ما تقدم وفيها أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا ترك  
 ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله  
 وصدقه أحدهم فالقياس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان  
 يأخذ منه ثلث ما في يده لما هو وهو قول علماؤنا ❀ مال بيده زعم أنه ورثه من امرأته ثم قال لرجل  
 أنت اخوها فقال المقر له أنا اخوها ولست أنت زوجها قال أبو يوسف المال بينهما نصفان  
 وقال زفر كله للأخ إلا أن يبرهن الزوج أنه زوجها وفي المجمع وضع الخلاف في هذه المسئلة  
 بين أبي يوسف وبين الشيخين قلت وهو الأصح وسيأتى دليل الشيخين من قريب وههنا ثلاث  
 مسائل أحدها هذه والثانية مجهول النسب في يده مال فقال ورثته من أبي فلان ثم أقر  
 بأخ لاب وام فقال المقر له أنا ابنه لانت قال أبو يوسف المال بينهما نصفان وقال زفر كله  
 للمقر له والثالثة امرأته أقرت أن ورثته من زوجها فلان ثم أقرت بأخ زوجها فقال الأخ  
 أنا اخوه ولست أنت امرأته فقال أبو يوسف للمرأة الربع والباقي للأخ وقال زفر كله للأخ  
 إلا إذا برهنت ❀ مات وترك ألفا بيد آخر فقال ذواليدعت أبي وهو أبوك وترك هذه الألف  
 وقال المقر له هو أبي لا أبوك فالمال بينهما نصفان إذا استحقاق لم يثبت إلا باقراره ولم يقله  
 إلا بالنصف وعلى هذا نكل من يده مال يزعم أنه يستحقه من ميت بالنسب ولو أقر بوارث غير  
 معروف وكذب المقر له فالقول للمقر له فأمالوا دعى ذواليد الزوجية وأقر بوارث وأنكر  
 المقر له الزوجية فلا شيء للمقر حتى يبرهن والفرق أن القرابة بسبب أصلي للاستحقاق والزوجية

سبب طارفاً أقرب بسبب وادعى لنفسه حقا طاراً لم يصدق إلا بينة وأما في النسب فهما  
سواء وارتث معروف أقرب بوارث آخر قاصمه ما يبدى عليه على موجب إقراره إذا أقرب باستحقاق  
المال فنقد في حق المال لا في حق النسب إذ فيه حمل النسب على الغير فلو أقرب آخر بعده فلو  
صدقه المقر له الأول اقتصموا ما يبدى عليه ما بحسب ما أقرا ولو كذب به فلو دفع إلى الأول بقضاء  
فلا يضمن فيه مير ما دفع كهالك فيقسم ما يبدى عليه بينهما ولو دفع بالقسمة يجلس المدفوع بكاف في  
يده فيضمن ويدفع إليه حقه من الكل لأنه مختار في التسليم وقد أقرا أنه أسلم بغير حق فيضمن  
﴿ ترك ثلاث بنين فاقرا أحدهم بأمر آة للميت فإنه يعطيهما ثلاثة أعشار ما يبدى عليه فإن الأصل في  
إقرار الوارث بوارث آخر أن ينظر إلى نصيب المقر ونصيب المقر له لو كان معروفًا فيقسم ما في  
يد المقر على ذلك ولو تركت ثلاث بنين فاقرا أحدهم بزوج للميت فإنه يعطيه نصف ما يبدى عليه  
أقول فيه نظر ولو ترك البنين فاقرت أحدها بأمر آة للميت فإنه يعطيهما ثلاثة أجزاء من  
أحد عشر جزءاً ما يبدى عليه وأمر آة تركت زوجها وأما واختا لا ب و أم فاقرت الاخت والزواج باح  
لاب وأم فإنه يقسم ما يبدى عليه على خمسة عشر سهماً فالزوج تسعة أسهم وللأخت ستة  
للكرم مثل حظ البنين ويقال لهذه المسئلة عشرة بنه لأنها لا تنصح إلا من عشرين إذ  
فريضة الانكار من ثمانية أسهم وفريضة الإقرار من ستة أسهم إلا أن اللام من فريضة  
الانكار ربع المال وذلك سهمان من ثمانية ومن فريضة الإقرار سدس المال وذلك سهم  
من ستة فالزوج والأخت لا يصدقان في إبطال بعض حق الأم فيحتاج إلى حساب للربع وما  
بقي يستقيم على خمسة عشر وأقل ذلك عشرون للام ربع المال من ذلك وذلك خمسة فيبقى  
خمس عشرة للزوج من ذلك تسعة وللأخت ستة بينهما للذكور مثل حظ البنين وتبين  
من هذه المسئلة أن الزوج أو الزوجة إذا أقرا بوارث آخر يصح إقرارهما على نفسهما والمقر  
له يشركهما فيما قبض ولو كان المقر له ممن لا ينقص به حقه ما من النصف إلى الربع أو من  
الربع إلى الثلث كما في هذه المسئلة وقال بعضهم إن الزوج لو أقرب باح للميت أو بعم له وكذب به سائر  
الورثة فالمقر له لا يشرك فيما قبض إذ وجود المقر له وصدقه سواء في حقه إذ لا ينقصه من  
نصيبه شيئاً وقد صرح في المسئلة أنه يشرك فيما قبض هذه الجملة من الفصولين ﴿ مات  
وترك ثلاثة آلاف درهم فاقسموها وأخذ كل واحد ألفاً ثم ادعى رجل أن له على أبيهم ثلاثة  
آلاف درهم فصدقه إلا كبر في الكل والأوسط في ألفين والأصغر في ألف أخذ المقر له من  
الألف كل الألف ومن الأصغر ثلثها بالاجماع لأن الألف مقران لا ميراث له والأصغر يزعم  
أن دعواه في الألف حق وأخذ من الأوسط خمسة أسداس الألف عند أبي يوسف والكل  
عند محمد ﴿ دار بين أخوين فاقرا أكبرهما بينهما ما وبين عمر وثلاثة آلاف درهم فاقرا  
بين زيد وعمر وبينهما ما باعاهما وقد اتفقا عليه أما زيد فقد أقرا الأصغر ويحمد الأكبر  
فعند أبي يوسف يأخذ عمر ومن الأصغر ربع سهميه وعند محمد خمسة ثم يضم عمر وما أخذه من  
الربع والخمس إلى ما في يد الأكبر ويقام به نصفين اتفاقاً ويقاسم الأصغر ما بقي في يده زيداً



نصفين اتفاقا ١٠ دار بين رجلين أقر أحدهما بيتا معين من مال رجل وأبكر شريكه لم يجز  
أقراره في الحال في ظاهر الرواية فإن اقتسما الدار ووقع البيت في نصيب المقر أخذته المقر له  
اتفاقا وإن وقع في نصيب المنكر والحال أن البيت عشر الدار بان كانت مثلاً مائة ذراع  
والبيت عشرة أذرع فمدهم دية قسم نصيب المقر على أحد عشر سهماً سهمان للمقر له والباقي  
له هذه المسائل من المجمع ودرر البحار وفي الحقائق وانما وضع الدار لأن الخلاف في شيء  
يحتل القسمة أما فيما لا يحتل القسمة بان أقر بيت معين من الحمام والمسئلة بحالها فيلزمه  
نصف قيمة ذلك لأن القسمة ههنا غير ممكن والأقرار بعين تعذر تسليمه أقراره بدهوى  
القيمة وكذلك لو أقر بجذع في الدار انتهى ١١ أقر أحد الابنين لاهراً أنها أخته لايسه  
وبهذا أخوه قال علماؤنا يعطيان ثلث مافي يده وقال مالك يعطيان خمس مافي يده ١٢ إذا كان ابنان  
وبنتان فأقر ابن وبنت منهم لرجل أنه أخوهم لايهمهم وبهذا لا تخران قال علماؤنا يعطيه  
المقران سهمين من خمسين مافي أيديهم أو قال مالك يعطيان ربع مافي أيديهما وهذه المسئلة  
بإدانتها وتخبر بجها مستوفاة في شرح المجمع ١٣ إذا أقر إنسان في مرض موته بدين لرجلين  
واحد هما وارثه فكاذبا بالشركة بان قال هذا الدين لم يكن مشتركا بيننا بل كان نصفه لي  
وجب لي بسبب على حدة ونصفه للآخر وجب له بسبب على حدة فعند محمد يصح أقراره  
بخصصة الآخر وقال لا يصح فيهما ولو صدق المقر ههما بالشركة بطل الأقرار في الكل اتفاقا  
وإذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الآخر بطل الأقرار ١٤ إذا كذب المقر في الشركة  
يكون على الخلاف عنده يصح خلافه ما يجوز أن يقال أنه لا يجوز عندهم وهو الصحيح أما  
إذا كذبه الآخر بطل الأقرار في الشركة وقال جميع الدين أولى تسليمك خسراناً بسبب على حدة فهي  
على الخلاف من الحقائق ١٥ لو قال المريض هذه الألف لقطعة عندى ولا مال له غيرها  
وكذبه الورثة لزمهم التصديق بثبوتها عند أبي يوسف وقال محمد لا يلزمهم شيء من المجمع ١٦ مات  
وترك ابنين وله على آخر مائة درهم فأقر أحدهما أن أباه قبض منها خمسين فلا شيء للمقر  
وللاخر خمسون لأن هذا أقرار بالدين على الميت لأن الاستيفاء انما يكون بقبض مضمون  
فإذا كذبه أخوه استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا من الهداية ١٧ وفي الفصولين  
من أحكام الوكلاء مات عن ابنين فقال غريمه دفعته إلى المورث وصدقه أحدهما فإن الآخر  
يأخذ من الغريم نصف الدين ثم المقر يضمه للغريم فإنه يصير كأنه أقر بالدين في التركة فيطالب  
به انتهى ١٨ ولو أقر بوضعية ألف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينه فهي دين في تركته كدين  
المريض إذا هلك الوديعة بموته مجهولاً وهو الأقرار بالدين سواء ١٩ أقر بدين لو ارثه وألغيه  
ثم برى فهو كدين صحته لأنه إذا أعقبه برى فله حكم الصحة ألا ترى أنه يجوز برائه في مثل هذا  
المريض ٢٠ أقر المريض لو ارثه بدين لم يجوز بوجه مستمسك يجوز صورتهما أو دفع أباه ألف  
درهم في مرض الأب أو في صحته بهما يئنه الشهادة فلما حضر الموت أقر بأهلا كصدقة أو ذل  
سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت ديناً في ماله فإذا أقر بأهلا فاولى ولو أقر أولاً بثلثها في يده

فتمسك عن العيين ومات لم يكن للوارث في ماله شيء ١٠ وجب للمريض دين على رجل من جنابة  
على يده أو قتله بعهد أو خطأ أو مهر أو نحوه وأقر بقبضه صدق في البراءة لا في أن يوجب به  
حقا على نفسه أو في ماله رجوعا ١١ ولولو وجب له عليه من ثمن ما شراه أو قبضة قبل غصبه في  
مرضه فهلاك عنده لم يصدق في قبضه فلو كان الغصب في الصحة قاتل القن أو أبق في مرضه  
فقضى له عليه بقبضه فأقر بقبضها صدق ما لم يظهر الاتي ولو قضي بقبضه في صحة صدق  
بقبضها يظهر الاتي أولا وكذا الوبايع في صحة فأقر في مرضه بقبض ثمنه صدق سلم القن أولا  
١٢ ولو بايع في مرضه شيئا بأكثر من قيمته فأقر بقبض ثمنه لم يصدق وقيل للمشتري ادعته  
مرة أخرى أو انقض المبيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقض المبيع  
١٣ مرضه أقرت أنها وهبت مهرها لزوجها في صحتها ينفى أن لا يصح لانه وصية للوارث  
على ما مر فلم يجز إلا أن يصدقها الورثة ولو كان للمريض دين على وارثه فأقر بقبضه  
لم يجز سواء وجب الدين في صحته أولا وسواء على المريض دين أولا ١٤ لمريض وارثان مات  
أحدهما فأقر أن لى على الميت ديناً وقد قبضه في صحته صح إذا لتهمة فيه وقيل لا كذا في  
الوصايا من المرضى من الفصولين ١٥ مريض أقر لوارثه بعد لامال له غيره فقال الوارث  
ليس العبد لى لكنه لفلان ثم مات المريض فاعبد للابن وبني الوارث للمقر له قيمته  
فيكون بينه وبين سائر الورثة ١٦ مات وترك ألفاً وبنا فقال الابن لفلان على ألف لا بل فلان  
فالألف للارث ولا شيء للثاني إلا أن يدفع إلى الاول بغير قضاء وقال زفر الألف للارث وبغير  
لثاني في الأحوال كلها وكذلك لو أقر أنه أوصى لهذا بثلاث ماله لا بل لهذا ١٧ ولو لم يترك إلا عبدا  
فقال أعتقني أبوك في المرض وقال رجل لى على أبيك ألف فقال الابن صدق قال أبو يوسف  
يسمى العبد في جميع قيمته للغيريم وقال زفر يسمى في خمسة أسداس قيمته لانه لو بدأ بالعق  
ليكان يسمى في ثلثي قيمته للغيريم وسقط عنه الثلث ولو بدأ بالدين ليكان يسمى في جميع قيمته  
فاذا اشتبه سقط نصف الزيادة من الصغير ١٨ قوم دخلوا على رجل يسلا أو نهرا أو شهروا  
عليه سلاحا وتهددوه حتى يقر لرجل بشئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة جاز لاقرار  
لان عنده الاكراه لا يكون الامن السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغلب  
يقدر على تحقيق ما وعدوا الفتوى على قولهما وهذا اذا أشهروا عليه السلاح فان لم يشهروا  
عليه السلاح وضره فان كان ذلك في المصر جاز الاقرار لان غير السلاح يلبث فيه كتمه  
ان يستغيث فيلقه الغوث وان تهددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم  
هذا اذا كان ذلك في المصر نهرا فان كان ذلك في الطريق ليلا أو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه  
الغوث كان الاقرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخائفة  
١٩ رجل قال ما دعى فلان بن فلان في المال الذى في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم  
ان لم يكن سبق من فلان دعوى في شئ معلوم فالذى ادعى ثابت له قال الفقهاء أبو الليث ذكر  
في الكتاب مريض قال لفلان على حق فصدقه فانه يصدق الى الثلث ولو قال فهو صادق فلا

رواية فيه عن أصحابنا و ينبغي ان يكون الجواب كما قال أبو القاسم كذا في قاضي خان من الوسايا ❀ وفي اقرار البيهقي سئل علي بن أحمد عن رجل أقران عليه لفلان حنطة من سلم عقدها بينهما ثم انه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء المقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى كذا في الاشباه من أحكام الجهل ❀ لو ادعى على آخر ما لا يؤخذ به ثم أقرانه لم يكن على خصمه حق فعلي المدعى رد عين ما قبض مادام قائما هذه في أحكام النكاح منه ❀ لو قال لفلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شيء برئ المقر مما أقر به لانه كذبه فيه حتى لو عاد الى التصديق لا يستحق عليه شيئا فان أعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك على ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي أخذه بها لانه اقرار و صدقه فيه فيلزمه وكذا لو كان المقر به جارية أو عبدا على هذا ولو أنكر المقر الاقرار الثاني و ادعاه المقر له و أقام بينة عليه لا تسمع ولو أراد تحليفه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول و عدم صلم القاضي بما مر مع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره قال استأذنا ينبغي ان تقبل بينة المقر له بعد ما رد اقراره على اقراره لانه ثانيا وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين رجلين أخذ وعطاء فاذا قضى أحدهما حق صاحبه فآقرانه لاحق له عليه ثم ادعى انه صاحب الحق ويكتب اقراره ويشهد عليه فينبغي ان لا يقيد الاشهاد فائدة لانه حينئذ لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق انه لاحق له عليه وهو بعيد شذيع من القنية

### ❀ الباب الثاني والثلاثون في الصلح ❀

وهو من دعوى محبة جائز مطلقا سواء كان عن اقرار أو سكوت أو انكار ويلزم المصلح بدل الصلح ولا يجوز الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة ولا بد لمحبة الصلح عن الانكار من محبة الدعوى اذ المدعى يأخذ بما أخذ في حق نفسه بدلا عما يدعى أو غير ما يدعى فلا بد من محبة الدعوى حتى يثبت في حقه كافي القبولين وغيره وقال في صدر الشريعة ومن المسائل المهمة انه هل يشترط لمحبة الصلح محبة الدعوى أم لا فبعض الناس يقول يشترط لكن هذا غير صحيح لانه لو ادعى حقا محجولا في دار فصاله على شيء يصح الصلح ولا شأن بدعوى الحق المجهول دعوى غير محبة وفي الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا انتهى ❀ وفي الاشباه الصلح عن الانكار بعد دعوى فاسدة فاسد كافي القنية ولكن في الهداية من مسائل شتى من القضاء ان الصلح عن الانكار جائز بعد دعوى محجولة فليحفظ ويحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لا ترك شرط المدعى كذا ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله تعالى أعلم ❀ لو اصلطها على ان المدعى لو حلف بالمدعى عليه ضامن وحلف فالصلح باطل ولا شيء على المدعى عليه كذا في دعوى مشتعل الهداية عن العمادية وان ادعى حقا في دار فلم يمينه فصول من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض ولو استحق كله يرد كله

ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح والوجه أحد أمرين إما أن يزید درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي ويلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي من الهداية و ولو ادعى شاة فصالح على صوفها يجره في الحال يجوز عند أبي يوسف ومنعه محمد والمنع رواية عن أبي حنيفة من المجمع و ويجوز الصلح عن جنابة العمد والخطأ في النفس ومادونها ولا تصح الزيادة على قدر الدية أما إذا صالح على غير ذلك جاز ألا أنه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين ولو قضى القاضي بأحد مقاديرها فصالح عن جنس آخر منها بالزيادة جاز لأنه تعين الحق بالقضاء فكان مبادلة بخلاف الصلح ابتداء وتصح الزيادة على قدر الدية في العمد من الهداية وبديل الصلح عن دم العمد لا يسقط بالموت والاسلام هذه في الجزية منها و ولا يصح الصلح عن حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنه والكفالة بالمال بمنزلة حق الشفعة حتى لا يجب المال بالصلح عنها غير أن في ابطال الكفالة روايتين على ما عرف في موضعه ولا يجوز عن دعوى حد لأنه حق الله لا حقه ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره ولهذا لا يجوز الاعتياض إذا ادعت المرأة حق ولد لأنه حق الولد لا حقه وكذا لا يجوز الصلح عما أثر به الى طريق العامة فلا يجوز أن يصالح أحد على الانفراد قال ويدخل في اطلاق الجواب حد القذف لأن المذهب فيه حق الشرع و وإذا ادعى نكاح امرأة وهي محجدة فصالحته على مال بذاته حتى يترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع حتى لا يصح له أن يأخذ فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مبطلا في دعواه وإذا ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال بذاته لها جاز هكذا في بعض النسخ وفي بعضها قال لم يجز وجه الأول أن يجعل زيادة في مهرها وجه الثاني أنه بذل المال لها تترك الدعوى فإن جعل ترك الدعوى فيها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وإن لم يجعل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء بقابله العوض فلم يصح من الهداية و ولو صالحها على مال تترك له بالنكاح جاز ذكره في المختار و وفي الاشباه من البيوع لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت فيرجع به ولو صالح المخيرة بمال لاختاره بطل ولا شيء لها هكذا ذكره في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف ونخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح وحق الرق فإنه يجوز الاعتياض عنها اه و ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في حق المدعى بمعنى الاعتراف على مال لأنه أمكن تهيمه على هذا الوجه في حقه لزومه ولهذا يصح على حيوان في الذمة الى أجل وفي حق المدعى عليه يكون لدفع الخصومة لأنه يزعم أنه من الأصل بخاز ألا أنه لا ولا له لانكار العبد إلا أن يقيم البينة فتقبل ويثبت الولاء من الهداية و ولو أقام العبد بذلك البينة أنه أعتقه عام كذا تقبل ويرجع بالمال واقدامه على الصلح لا يكون تناقضا ذكره في العمادة و وإذا قتل العبد المأذون رجلا لم يجز له أن يصالح عن نفسه وإن قتل عبدا له رجلا لم يصالح منه جاز من الهداية ولو صالح عن دم محمد على هذين العبدين فظهر أحدهما حرقا فله العبد

لا غير عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف له العبد وقيمة العبد **لو** صالح المشجوع رأسه عن  
 الذئبة على شئ ثم سرى الى النفس ومات بطل الصلح عند أبي حنيفة وعليه الدية في ماله  
 وعندهما الصلح ماض ولا يجب عليه شئ من المجمع **قال** في الحقائق وانما رضع في السرية  
 لانه لو رى يجبت بقاء له أثر فالصلح ماض وان لم يبق له أثر بطل الصلح اجماعا **هـ** **ولو** غصب  
 عينا ذات قيمة كثوب هروى مثلاً قيمة دون المائة فاستهلكه فصالحه عنها قبل القضاء  
 بالقيمة على مائة درهم جاز عند أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد يبطل الفضل على قيمته  
 بما لا يتغابن الناس فيه كما لا يبطل بعد القضاء بالقيمة ولو صالح على عرض قيمته أكثر من قيمة  
 المغصوب يجوز اتفاقاً من الهداية **ولو** كان المغصوب مثلاً فهلك فصالح عليه ان كان من  
 جنس المغصوب لا تجوز الزيادة اتفاقاً ذكره في شرح المجمع **ولو** كان العبد بين رجلين أعققه  
 أحدهما وهو موسر فصالحه على أكثر من نصف قيمة المغصوب يجوز اتفاقاً من الهداية  
**و** لو أسلم عشرة دراهم في كرخطة ثم اصططحها على ان يزيد المسلم اليه نصف كراى  
 الاجل الاول لم تصح الزيادة اجماعاً وعلى المسلم اليه رد ثلث العشرة على رب السلم وعليه رد  
 ثمان عند أبي حنيفة وقال لا برد شيئاً من المجمع **ولو** اصططحها على ان يزيد رب السلم على عشرة  
 دراهم في رأس المال جاز ذكره في الحقائق **ولو** وجد بطعام الله تراء عيباً فصالحه على أن  
 يزيده طعاماً من غير جنس المعيب الى أجل على ان ينقذه الثمن في المجلس فكذلك وان نقد  
 صح من المجمع **قال** في الشرح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقاً  
 وقيد بالاجل لان الزيادة لم تكن مؤجلة يصير بيعاً حالاً ولا يجوز اتفاقاً وفيه لو صالح عن  
 عيب على دراهم ثم زال العيب بطل الصلح ورد عليه ما أخذه لان الخصومة قد زالت وكذا  
 اذا صالح عن مال قسبين انه لم يكن عليه ذلك المال **هـ** **الاجير** الخاص كالراعى مثلاً لو ادعى  
 هلاك شاة وانكر المالك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز وكذا المودع لو  
 ادعى رد الوديعة أو الهلاك وانكر المالك فصالحه على مال جاز عندهما وقال لا يجوز من  
 المجمع **قال** في الشرح ولو ادعى الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقاً ثم قال هذا اذا  
 لم يخلف المودع واما اذا خلف على ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقاً **وقال** في الحقائق قيد بالاجير  
 الخاص اذ في الاجير المشترك أبو يوسف مع محمد **هـ** **ولو** قال المودع بعد الصلح قد كنت عند  
 الصلح رددتها اليك وانكر الطالب هذه المقالة عند الصلح لا يلتفت الى هذا القول عند محمد  
**وقال** أبو يوسف يسمع ذلك لو أقام البينة فلو أقامها برى من الصلح ولو لم يقم فله تخليف الطالب  
 من الفصولين **ولو** كان الصلح عن اقرار والوديعة غير حاضرة في يد المستودع جاز **ولو** كان  
 المودع جاحداً للوديعة جاز الصلح وكذلك الجواب في الاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شئ  
 هو أمين فيه من الوجيز **و** قوم دخلوا على رجل لبلأوشه روعا عليه سلاحاً وهددوه حتى صالح  
 رجلاً لا دعوا على شئ ففعل قالوا على قياس قول أبي حنيفة يجوز الصلح لان الاكراه  
 عنده لا يكون الا من السلطان وعند صاحبيه يتحقق الاكراه من كل متغابن بعدد على

تحقيق ما أوعده والفتوى على قولهما وهذا إذا شهر وأعلبه السلاح فإن لم يشهر وأعلبه  
السلاح وضر به فإن كان ذلك نهرا في المصر فالصلح جائز لأن غير السلاح يلبث فيمكنه أن  
يستغيث فيلحقه الغوث وإن هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم هذا  
إذا كان ذلك في المصر نهرا فإن كان ذلك في الطريق ليس لأو نهرا أو كان في رستاق لا يلحقه  
الغوث كان الصلح باطلا وإن لم يشهر وأعلبه السلاح كذا في مشتمل الهداية عن الخانية  
❦ ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالحه عنه إلا أن يضمنه والمال لازم  
للموكل قال وتأتي هذه المسئلة إذا كان الصلح عن دم العمد أو كان الصلح على بعض ما يدعيه  
من الدين وإذا كان عن مال عام فهو بمنزلة البيع فالمطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل  
❦ وإن صالح عنه رجل بغير أمره فهو على أربعة أوجه إن صالح عام وضمنه ثم الصلح ويكون  
متبرعا على المدعي عليه كالتبرع بقضاء الدين بخلاف ما إذا كان بامر له ولا يكون لهذا المصالح  
شي من المدعي وإنما ذلك للذي في يده ولا فرق في هذا بين ما إذا كان مقر أو منكر أو كذلك  
إن قال صاحبك على أنني هذه أو على عبدى هذا أصبح الصلح رلزمه تسليمه وكذا إذا قال على  
ألف وسلمها ولو قال صاحبك على ألف فالعقد موقوف فإن أجازته المدعي عليه جاز ولزمه  
الإنفاق لم يجزه بطل قال ووجه آخر أن يقول صاحبك على هذا ألف أو على هذا العبد ولم  
ينسبه إلى نفسه لأنه لما عينه للتسليم صار شرط سلامة له فيتم بقوله ولو استحق العبد أو  
وجد به عيبا فرده ولا سيل له على المصالح لأنه التزم الإبقاء من محل بعينه ولم يلزم شيئا سواه  
فإن سلم المحل له ثم الصلح وإن لم يسلم لم يرجع عليه بشئ بخلاف ما إذا صالح على دراهم مسماة  
وضمنه أو دفعها ثم استعقت أو وجدها زبوا فحيث يرجع عليه لأنه جعل نفسه أصلا في حق  
الضمان ولهذا يجبر على التسليم فإن لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه ببذله من الهداية ❦ وفي  
الخلاصة وأجمعوا على أن صلح الفضولي جائز فإن قال أحجب للمدعي عليه أقرمى في السر  
وإن كنت معسرا في دعوائك فصالحني على كذا وضمن له ذلك فصالحه صح وصورة ضمان  
الفضولي بأن يقول الفضولي للمدعي صالح فلان من دعوائك هذه على فلان وأضاف العقد  
إلى نفسه أو إلى ماله نفذ الصلح والبدل على الضامن سواء كان بامر له أو بغير أمره ويرجع  
بما أدى على المدعي عليه إن كان الصلح بامر له والامر بالصلح والخلع أمر بالضمان ❦ ادعى  
دارا فأنكر ثم اصطالحا على أن يدفع إليه المدعي كذا دينار أو يأخذ الدار جاز ❦ لو قال  
للمستأجر بعد فسخ الإجارة (٣) يكي دينار كبير وأبطل حق حبسك ففعل بطل حق الحبس  
وللاجر أخذ دينار له لأنه صلح لاعتناض فكان كرشوة وهو نظير صلح الكفالة والشفعة  
وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الثمرط وخيار البلوغ في هذه الصور كلها يطل الحق ويرجع  
الدافع إذا دفع ❦ لو كفل عام ونفس فصالح بشرط البراءة من كفاة النفس يرى ❦ أخذ سارق  
مال غيره فصالحه حتى كف عن دفعه إلى رب المال بطل ❦ الإمام أو القاضي لو صالح شارب



الخبر يعفو عنه لم يجز ولشاربها أخذ ما دفع ولو وجب عليه اللعان فصالحها على مال على أن لا تطالبه باللعان بطل وعفوها بعد الرفع باطل وقبل جائز والصالح عن حد القذف باطل فيرد المال وأما الحد فيسقط لو كان ذلك قبل الرفع إلى القاضي لا لو بعده ❶ لو زنى بأمرأة رجل وأراد الرجل حدهما فصالحاه أو أحدهما على مال على أن يعفو بطل وعفوه قبل الرفع أو بعده ❷ دفع عن دار اشتراه فقال له غيره ❸ قبالة ابن خاتمه بنام منسب فادفع إلى كذا لادفع إليك ففعل لا يمكن من استرداده إذ يصير مشتريا الكاغد منه بهذا المال أو يصير مصالحا به من حق أو ملك كان له في هذه الدار وأما ما كان صح الدفع ❹ أوصى بقلعة فخله لرجل ثلاث سنين والخل يخرج من ثلثه وليس فيها غر فالموصى له لو صالح الورثة على دراهم مسمأة وقبضها على أن يسلم لهم وصيته من هذه القلعة ولم يخرج الخل شيئا في تلك السنين أو أخرجه أكثر مما أعطوه بطل الصلح قياسا كصلح عن مجهول لا يعلم أن يكون أم لا ولكن استحسن أن أجيز الصلح أغنا هو رجل يرى من وصيته على مال ❶ صلح الورثة عن الوصية قبل موت الموصى لم يجز إذ تلك بعد موته لا قبله فلا صلح قبل الملك ❷ الصلح عن الغصب على أكثر من قيمته جائز عند أبي حنيفة لا عندهما قاطعا أو متلفا وهو الصحيح من مذهبه ❸ الصلح عن الاعيان على نقدا أكثر من قيمتها لا يتعابن فيه حالا أو مؤجلا جائز عند أبي حنيفة لا عندهما ❹ الصلح عن أعيان مجهولة لا يجوز بخلاف الصلح عن حقوق مجهولة فإنها تقبل الاستقاط بخلاف الاعيان من الفصولين ❶ ولو صالحه من ألف على عبد ثم تصادقا على أن لا شيء بطل الصلح والمدفوع إليه ان شاء رد العبد وان شاء أعطاه ألفا وأملاك العبد ❷ ادعى دارا في بدر رجل فأنكر فصالحه انسان من دعواه على ألف فردفعها إليه بغير أمر المدعي عليه ثم بان أن الدار دار المدعي يأخذ مصالح الدار من المدعي مادفعها إليه ❸ الصلح على أربعة أوجه (٣) معلوم على معلوم ومجهول على معلوم كالمصالح عن دين أو حق معلوم على مال معلوم أو عن حق مجهول في دار في يد غيره على مال معلوم فهما جائزان وإن كان الدار في يد المدعي عليه فاصطالحا على أن يعطيه المدعي مالا معلوما لا يجوز و صلح مجهول على مجهول كالأودعي حقاني دار انسان ولم يسعه وادعى المدعي عليه حقاني أرضه فاصطالحا على أن يدفع أحدهما مالا إلى الآخر لترك دعواه لا يجوز وان اصطالحا على أن يترك كل واحد منهما جاز وهذا صلح وقع عن مجهول لانه لا يحتاج فيه إلى التسليم والتسلم ❶ ادعى دارا فصالحه على بيت منها معلوم جاز حتى لا تسمع دعواه وينته بعد ذلك ولو صالحه على سكنى بيت منها أبا لا يجوز ولو شرط الخيار في الصلح جاز وإن كان الخيار للمدعي عليه فالمصالح عليه مضمون في يد المدعي بقيته ودينه على حاله كافي البيع ❷ ولو صالح المحبوس بتممة مرفقة ونحوها فإن كان حبسه الوالي أو صاحب شرط

(٣) حجة هذا البيت باسمي

(٣) قوله على أربعة أوجه لم يذكر إلا ثلاثة والرابع معلوم على مجهول ومثاله ظاهر والحكم فيه البطلان كافي جامع الفصولين اهـ معصمه

فالصالح باطل لانه مكروه وان حبسه القاضي فالصالح جائز ❀ سرق من حافوت اسكاف تخافا  
 لا قوام ثم أخذ الاسكاف السارق وصالح معه على شيء ان كان المسروق قائما لا يجوز الا باجازه  
 أربابه وان كان مستهلكا يجوز بدون اجازة أربابه بعد أن يكون الصلح على دراهم ولا يكون  
 الخط فيه كثيرا ❀ اذا فرض القاضي لامرأة على زوجها عشرة دراهم كل شهر ثم صالحته  
 من العشرة على قفيز دقيق في شهر قبل مضي شيء من الشهر أو بعد مضي بعضه  
 جاز في حصه الباقي دون الماضي وكذلك صلحها من نفقة ولها الرضيع والصلح على أكثر من  
 مهر مثلها جائز ولو طلقها بعد الدخول فصالحها على أكثر من مهر مثلها أو ماتت المرأة فصالح  
 به ورثتها لا يجوز الا على قدر مهر مثلها ❀ ادعى حقائق دار فصالحه على دار فاستحق الدار  
 رجع بدراهمه وان استحق بعضهما لم يرجع شيء ولو ادعى نصف الدار وأقران نصفها الذي  
 اليد فصالح من نصيبه على دار معلومة ثم استحق نصف الدار رجع بنصف الدار ولو قال  
 لا أدري لمن هو أو سكنت أو قال لفلان آخر لم يرجع شيء حتى يستحق أكثر من النصف من  
 الوجيز ❀ كل صلح وقع بعد صلح فالاول صح والثاني باطل وكل صلح وقع بعد شراء فالصلح  
 باطل ولو كان شراء بعد شراء فالثاني أحق وان كان صلح ثم شراء صح الشراء وبطل الصلح  
 كافي الفصولين والوجيز ❀ ادعى عننا فقال ذواليد هذا دية فلان فصالحه بعد البيعة  
 أو قبلها جازا قبل البيعة خصم فدفع الخصومة عن نفسه وبعدها يدفع الخصومة عن غيره  
 ولا يرجع على المصالح عنه لعدم أمره ❀ شري شيئا فادعاه أو بعضه رجل فصالحه المشتري صح  
 ولا يرجع على بانه لدفعه برضاه ولم يثبت الاستحقاق ❀ لو كان المدعي دينا فصالحه على كيلي  
 أو وزني مشار إليه في المجلس أو البت صح ولا يبطل بقيامه عن المجلس بالقبض اذ لم يتفرقا  
 عن دين بدين ولو كان الكيلي أو الوزني بغير عينه بطل بالافتراق عن دين بدين ❀ ولو ادعى  
 قنا فصالح على نقد مؤجل والتمن هالك أو لا جازا ما في القسام فلانه عن عين بدين واما الهالك  
 فلان الواجب هو القيمة وهي دراهم أو دنانير فقد صالح على عين حقه ولو صالحه على طعام  
 أو عرض فلو كان ألتم قنا جازا لو هالك كدين بدين ولو لم يكن فيه أجل جازا لو بعينه والا  
 فان دفعه جاز في المجلس لا لو بعده قبل هذا عند أبي حنيفة وقبل قول الكل ❀ عليه كز  
 حنطة وصالحه باقرار أو انكار على نصف كز بر نصف كز شعير الى أجل بطل نيته في الشعير  
 فقد ذلك لانه قد ادمقارن ولو لم يضرب أجلا وكان الشعير بعينه لا البر جاز لعدم التسيئة ولو  
 كان الشعير بغير عينه فقبضه في المجلس جاز ولو فارقه قبل قبضه بطل حصه الشعير فقط  
 لظرو الفساد ❀ شري قنا فإراد الرد بعيب أو انكار البائع كونه عبده فصالحه على دراهم  
 صح ويكون صلحا عن بعض الثمن الذي وجب على البائع رده على زعم المشتري وتعد رده  
 لانكار البائع فصا كتمذره بسبب آخر وعند تعدد الدلائل بمعنى من جهة المشتري يجب  
 الرجوع بنقص العيب اذا جتس جزء المبيع فلم يرد حصته من الثمن ثبت انه صلح عن الثمن  
 فصا صلحا عن دراهم فصح حالا ومؤجلا فلو على دنانير جاز لو نقد قبل التفرق والافسد

لانه صرف واقتراره بالعيب وانكاره سواء في موضع يمتنع فيه الرد وامافي موضع يمكن الرد  
بعيب ففي الاقرار لا يكون صلحا عن الثمن بل عن حق الرد فيسقط حقه في ذلك عمل فيجوز  
كيفما كان جانس الثمن أولا حالا أولا وكذا لو كان على كيلي أو وزني بغير عينه فان كان  
بعينه جاز لانه في معنى الشراء بالدين وامافي موضع ليس له حق الرجوع بنقص العيب لم يصح  
الصلح ادعت طلاقها ثلاثا أو أنكر زوجها فصالحها على ان تبرئه من الدعوى لم يصح ويرجع  
بمادفع وهي على دعواها وكذا لو ادعت طلقه أو طلقته أو طلقتين أو خلعا ولو ادعت تطليقه باننا  
فصالحها على مال على تطليقها واحدا باننا جاز فيكون خلعا في حقه ودفعنا الظلمة في حقها  
فلو أقامت بينة على ذلك بعده وشهدوا انه طلقها ثلاثا أو واحدة ترجع عليه بمادفعته من  
الفصولين ﴿ كل ما صلح بدلا في البيع صلح بدلا في الصلح حتى لا يجوز الصلح على حيوان  
الى أجل وعلى ألف الى الحصاد ولو صالح من الدعوى في الغنم على الغنم على ان لا يطوب  
أو للطالب الا ولادها سنة لا يجوز ولو صالح على صوف غيرها قبل يجوز عند أبي يوسف  
وقيل لا يجوز ولو صالح على البانها في ضرعها لا يجوز ولو صالح على مخاتيم دقيق هذه الخنطة  
لا يجوز ولو صالحه على ثوب على ان يصبغه بصفر أو يخطيه له قباء أو يحشوه أو يطنسه  
لا يجوز ﴿ ولو صالح عن دعواه في دار على خدمة عبد سنة ثم اعتقه المالك فالعبد بالخيار ان  
شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان خدمه لا يبطل الصلح وان لم يخدمه يبطل ويرجع الى  
دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة ولو قتله صاحب العبد لا يضمن ويبطل  
الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة يلزمه القيمة وينقض الصلح عند  
محمد ولا ينقض عند أبي يوسف ﴿ الصلح عن المغصوب المستهلك على ألف الى سنة  
والمغصوب متى لا يجوز وان كان عروضا يجوز ﴿ ظلة على طريق نافذ خاصة رجل فاراد  
طرحها فصالحه على الترك لا يجوز قديمة كانت أو حادثة أو لا يعلم ولو صالح مع الامام جاز  
اذا رأى في ذلك منفعة للمسلمين ويضع بدل الصلح في بيت المال ولو صالحه على الطرح فان  
كان الخصام دفع المال لرب الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حديثة أو لا يعلم لا يجوز  
وهو الصحيح ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ وأخذ الخصام الدراهم بتركها لا يجوز ان  
كانت قديمة وان كانت حديثة فان كان في السكة معه غيره فصالحه على الترك من نصيبه  
جاز ثم الشركاء ان تركوا الظلة بسلم له جميع بدل الصلح فان دفعوا الظلة هل يرجع صاحب  
الظلة على المصالح بجميع البدل اختلاف افيده وان صالحه من جميع الظلة يصح في نصيبه  
ويتوقف في نصيب شركائه ثم قيل له ان يرجع بخصمته وقال الفقيه أوجه فرفض له  
ذلك وان كانت الظلة لا يعرف حالها لم يجز الصلح وان صالحه على الطرح فان كان الخصام  
دفع المال لطرح وهي قديمة جاز وان كانت حديثة قبل لا يجوز ونص محمد في المذبوط انه  
يجوز ﴿ ولو صالحه من عين أو دين على خدمة عبد بعينه أو سكنى دار أو زراعة أرض  
سنة أو ركوب دابة بعينها وقسمها لهما أو على مسافة منه لومة أو ليس ثوب سنة جاز

ويكون اجارة حتى لو مات أحد المتصلحين أو هلك المصالح عليه أو استهلكه انسان أو استحققه يطل الصلح عند محمد وهو الاظهر الا ان في الصلح عن اقرار يرجع على المدعي به وفي الصلح عن الانتكار يرجع على دعواه ان لم يستوف شيئا من المنفعة وان استوفى بعض المنفعة يرجع على دعواه بقدر ما لم يستوف وعند أبي يوسف لا ينقض الصلح بموت المتصلحين ويكون لورثة المدعي المنفعة وينتقض فيما عدا ذلك والصلح على عمر الطريق لا يجوز ❀ صالحه على سيل ماء أو على ان يضع كذا أو كذا جذاذ لا يجوز ان بين له وقتا وروى الكرخي انه يجوز ذكر الفقيه أو جده فرائه لا يجوز ❀ تدلى غصن شجرة في دار جاره فصالحه على دراهم لم يتركه لم يجوز لانه لا تعامل في ترك الغصن وفي ترك الطلبة تعامل فيجوز ❀ ولو ادعى أحد الورثة قبل القاضي ميراثا أو أنكره فصالحه جاز ولا شيء لادّعى القاضي وليس له ان يشارك صاحبه فيما قبض اذا كان المدعي به قائما في يد القاضي فان كان مستهلكا فله ذلك وان صالحه عن اقرار بالشركة لا يكون لادّعى خرمته عليه وله ان يشاركه وذ كرفي الوصايا انه ضمن لادّعى خرمته ذلك ❀ صالح المريض عن قتل العمدة على ألف قال أبو يوسف لم يجوز الا من الثالث وقال محمد يجوز من جميع المال ❀ صالح أحد ولدين عن دم العمدة على مائة جاز ولا يشاركه الا خرفه وان كان القتل خطأ شاركه فيها ❀ رجل قتل عبدا دانسان خطأ أو شق ثوب انسان فصالح على أكثر من قيمته جاز وقال أبو يوسف أبطل الفضل ❀ وصلح المذنب في دارنا جائز وصلح الذي كصلح المسلمين الا في الصلح على الخمر والخنزير فانه يجوز بينهم خاصة ❀ رجلان ادعيا دارا فصالحه أحدهما من حصته على مائة فليس لصاحبه ان يشاركه ولو صالحه من الجميع على مائة وضمن تسليم نصيب شريكه فليس يكره الخيار ولا يرجع الشرى على المصالح اذا لم يسلم نصيبه وللمدعي عليه الخيار في نصيب المدعي في الفسخ والامضاء لهما اذا لم يسلم له جميع المصالح عليه عند أبي يوسف وعند محمد لا خيار له كالبويع أحدهما جميع عبد يدينه ما وضمن تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه نصيبه فله مشري الخيار عند أبي يوسف خلافا لمحمد من الوجه ❀ واذا كان الدين مشتركا بين اثنين فصالح أحدهما عن نصيبه على ثوب فليس يكره الخيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وان شاء أخذ نصف الثوب الا ان ضمن له شريكه ربع الدين من الهداية ❀ ادعى على بعض الورثة ديناً على الميت فصالحه وبعضهم غائب فخصر ولم يجوز فلو ثبت الدين بالبينة وادى بدل الصلح من الميركة بامر القاضي صح ورجع لومن مال نفسه ولو دفع من التركة بلا قضاء القاضي فله غائب استرداد حصته ولو من مال نفسه لا يرجع على الغائب اذ لم يثبت الدين بحجة شرعية ❀ دار بين ثلاثة ادعى فيها رجل فصالح الحاضر صح فلو شرط أن يكون نصيب المدعى له فله ذلك لو أقر به سائر الورثة فكأنه شرى نصيبه ولو أنكر وايقوم المصالح مقام المدعى فلو أقام بينة على حق المدعى أخذ نصيبه ولو لم يقرهم يرجع على المدعى في حصته شريكه اذا صالحه على شرط سلامة نصيبه ولم يسلم ف يرجع ببذل الصلح فصلين

❦ إذا كان لرجلين على رجل ألف درهم ثمن مبيع فاقرا أحدهما أنه كان للمطوب عليه خمسة مائة قبل دينهم ما برئ المطوب من حصته ولا شيء لشريكه بخلاف ما لو قبض شيئاً فإنه يشاركه ولو أبرأه من نصيبه أو وهبه أو جنى عليه جناية عمد موجبة للارش حتى سقط الدين لم يكن لشريكه أن يرجع عليه وكذا الوصالة عن العمد الموجب للقصاص على مال ولو أقدمت عليه ليس لشريكه أن يشاركه عند أبي يوسف وعند محمد يشاركه كما لو غصب منه شيئاً يساوي جسمائه والاختلاف في رواية الإمام أبي حنيفة الكبير ما في رواية أبي سليمان الجرجاني أطلق الجواب أنه لا يشاركه ولم يذكر خلافاً ❦ ولو استقرض منه مالا واشترى به شيئاً بعد ثبوت هذا المال فلشريكه أن يشاركه من الخلاصة (قلت) وتتمام الكلام في هذه المسئلة من في الشريعة من كتابنا هذا

### ❦ الباب الثالث والثلاثون في السير ❦

لأبأس بان يعلف العسكر في دار الحرب ويأكلوا مما وجدوا من الطعام كالخبز واللحم والسمين والزيت وقد شرط الحاجة في رواية ولم يشترطه في الأخرى ويقانلوا بما يجدونه من السلاح أن احتج إليه ويرد إلى المغنم أن استغنى عنه والدابة مثل السلاح ويستعملوا الخطب وفي بعض النسخ الطيب ويدهنوا بالدهن ويوفعوا به الدابة عند الحاجة كل ذلك لا قسمه ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك شيئاً ولا يتمولونه فلو باع أحدهم رد الثمن إلى الغنمة وإذا أخرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلقوا من الغنمة ولا يأكلوا منها ومن فضل معه علف أو طعام رده إلى الغنمة إذا لم يقسم وبعد القسمة تصدقوا به أن كانوا أغنياء وانتفعوا به أن كانوا محاربين وان كانوا انتفعوا به بعد الإحراز ترد قيمته إلى المغنم أن كان لم يقسم وأن قسمت الغنائم فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه من الهداية ❦ وفي الوجيز وبعد الإحراز لا يباح لهم تناول إلا بالضمنان وأن فضل معه فضل يميده إلى الغنمة أن لم يقسم أن كان غنياً وأن كان فقيراً يأكل بالضمنان انتهى ❦ السلطان إذا أودع بعض الغنمة عند الغازي ثم مات ولم يبين من ماله أودعها لا يجب الضمان عليه في ماله كما في الأشباه عن فتاوى قاضي خان من الوقف قلت وقد رأيت في السير من قناويه أيضاً العادل إذا أنلف نفس الباغى أو ماله لا يضمن ولا يأثم والباغى إذا قتل العادل لا يجب الضمان ولو أنلف العادل مال الباغى (٣) يستحل مال العادل وليس لنا ولاية الإلزام عليهم فلا يفيد إيجاب الضمان ولا كذلك العادل انتهى ❦ قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم فإن هذا المال يسأل التجار في دار الحرب فكل من أخبره أسير سرق أيديهم يشتريه المأمور ولا يجاوز قيمة الحر لو كان عبداً في ذلك الموضع (٣) هنا سقط ولم أقف على هذه العبارة بعد مراجعتها ما يبدى من الكتب فليست بحرة

أه محققه

اغنياً يشترى بقدر قيمته أو بفن يسير فلو أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير اشترني  
فاشتره المأمور بالمال المدفوع اليه ضمن المأمور ذلك المال و يرجع على الأسير لانه صار  
معروضاً اليه ف يرجع عليه كمن قضى دين غيره بأمره فإنه يرجع عليه بما أمر به دون غيره  
ولو ان هذا المأمور بشراء الأسير قال للأسير بعد ما قال له الأسير اشترني بكذا الغنا اشترينك  
بالمال المدفوع الى حسيبة واشتره كان مشترياً بالاصحاب الاموال ❀ ولو ان أمير العسكر  
أجر أجيراً بأكثر من أجر المثل قدر ما لا يتعابن الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت  
الزيادة على أجر المثل باطلة لان أمير العسكر يتصرف بطريق النظر ولو ان الأسير قال  
استأجرتك وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي ان أفعل كان جميع الاجر في ماله ❀ ولو قال أمير العسكر  
لمسلم أودعني ان قلت ذلك الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشئ له لان قتل الكافر طاعة فلم  
يصح الاستئجار عليه وكذلك لو استأجر أمير العسكر مسلماً أو ذمياً بقتل أسيراً الكافر في  
أيديهم لا يجب الاجر بخلاف ما لو استأجر رجلاً لقطع رأس القنلي حيث يجب الاجر لانه ليس  
بطاعة ومن أتلف في دار الحرب من الغنيمة ماله قيمة لا ضمان عليه وان كان ممن لا يجوز  
له الانتفاع بالغنيمة كالتيجار لانه لا يتأ كدفيها حق الغنمين قبل الاحراز من قاضي خان ولو  
أنلفها بعد الاحراز ضمن لنا كدالحق حتى لو مات واحد منهم لم يورث نصيبه كافي الوجيز  
❀ كافر استولى على مال مسلم وأحرزه بدار الحرب ملكه ملكاً طيباً حتى لو أسلم طيب به  
ولا يجب عليه رده ولا التصديق به من الغنيمة ❀ الامام اذا قسم الغنائم ورفع أربعة الاخماس  
الى الجنود وهلك الخمس قبل ان يسلمه الى أهله في يده سلم للجنود ما كان بأيديهم وكذا لو دفع  
الخمس الى أهله وهلك الاربعة الاخماس في يده سلم الخمس لأهله من قاضي خان ❀ اذا دخل  
مسلم دار الحرب بأمان فقتل واحداً منهم أو استهلك ماله أو غصب متاعاً لا يلزمه غرمه وبصير  
ملكاً ويكره له ذلك وفي الغصب رد عليهم ولو كان حربياً أدانه حربياً ثم خرجاً البنا مسماً أمين  
بطلت المداينة من الوجيز ❀ ردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله أحد بغير أمر القاضي  
عمداً أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أتلف عضواً من أعضائه لاشئ عليه ❀ المسلم لو أصاب  
مالاً أو شيئاً يجب فيه القصاص ثم ارتد وأصاب وهو من بني دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب ثم  
جاء مسلماً فهو مأخوذ بجميع ذلك ولو أصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب حرماً لا يؤخذ به  
الاسلام ما كان أصاب حال كونه مخار بالمسلمين من قاضي خان ❀ أسرق مسلم فوقع في  
في الغنيمة وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت بطل حقه فصولين ❀ السلطان اذا ترك العشر  
لمن هو عليه جاز غنياً كان أو فقيراً الكن اذا كان المتروك له فقيراً فلا ضمان على السلطان  
وان كان غنياً ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة كذا في  
القاعدة الخامسة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء ❀ ولو وطئ واحد من الغنمين  
جارية من الغنيمة فولدت ولداً فادعاه لا يثبت نسبته منه عندنا خلافاً للشافعي ويجب عليه  
العقر وتقسيم الجارية بين الغنمين من درر البحار



الباب الرابع والثلاثون في القسمة

المقبوض بالقسمة الفاسدة ثبت الملاك فيه وينفذ التصرف فيه كالقبوض بالشراء الفاسد  
من القنية **❦** رجل مات فقامت امرأته أولاده في الميراث وهم كبار كلهم وأقروا أنها  
زوجه ثم وجدوا شهودا شهدوا أن زوجها كان طلقها ثلاثا فانهم يرجعون عليها بما أخذت  
من الميراث وكذلك الرجل إذا قام امرأته أخيه ميراثها وأقرا لاخ بارتها وأقرا أن هذا زوجها  
وهذا أخي ثم أقام الاخ البينة أن الزوج كان طلقها فانه يرجع عليها بما أخذته من الميراث كذلك في  
فصل دعوى الملاك بسبب من قاضى خان **❦** اقتسم دارا فاصاب أحدهم من الدار ثلثها وقيمة  
بالنصيبين سواء فاستحق جزء شائع منها انتقضت القسمة ولو استحق نصف ما في يد أحدهما  
فعندهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار أن شاء يرجع على صاحبه بربع ما في  
يده وإن شاء انتقض القسمة وعند أبي يوسف تنتقض القسمة والفرق لهما أن الاقرار والتميز  
لا يبطل باستحقاق جزء من نصيب أحدهما لأنه ليس فيما راء المستحق بيت معين من نصيب  
أحدهما بخلاف لو استحق نصف ما في يد أحدهما فلو باع نصفه ثم استحق النصف الباقي  
يرجع بربع ما في يد صاحبه وعند أبي يوسف تنتقض القسمة ويضمن قيمة نصف ما باع فيقسم  
ما في يد صاحبه نصفين ولو استحق بيت بعينه فالقسمة جائزة ولو استحق من نصيبه بالخيار كما  
في الهداية **❦** وفي الخلاصة دار بين رجلين أخذ أحدهما الثلث من مقدمها وأخذ الآخر  
الثلثين من مؤخرها وقيمة كل من الثلث والثلثين ستائة ثم استحق نصف الدار مشافعي هذا  
الوجه ففسخ القسمة بالاتفاق وأما الوجه الذي لا يبطل غير المستحق عليه فهو أن يستحق  
نصف ما في يد أحدهما مقسوما فيخير فله أن يبطل القسمة أن شاء وإن شاء يرجع بربع ما في يد  
صاحبه وأما الوجه الذي اختلفوا فيه فهو أن يستحق نصف نصيبه شائعا فعندهما لا تبطل  
القسمة ويخير المستحق عليه كافي الوجه الثاني وعند أبي يوسف تبطل القسمة انتهى **❦** استحق  
بعض نصيب أحد الورثة بعينه بعد القسمة بعينه ورضاء فقال أحدهما المدعى ادعى طلبا بغير  
حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة بشئ من القنية **❦** لرجلين مائة شاء أحدهما  
أربعين شاء قيمتها خمسمائة والآخر ستين قيمتها خمسمائة فاستحققت شاة من الأربعين قيمتها  
عشرة فانه يرجع بخمسة دراهم في ستين بضرب ذوالستين بخمسة والآخر بخمسمائة غير  
خمس ولا تنتقض القسمة عند أبي حنيفة بخلاف الارض والدار لأن الاستحقاق في الشياه  
لا يوجب غبننا في الباقي وفي العقار يوجب غبنا **❦** اقتسم دارا أو أرضا نصفين وبنى كل واحد في  
نصيبه ثم استحق الدار لم يرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان  
أخذ كل واحد منهما دارا فبنى أحدهما في داره ثم استحققت يرجع بنصف قيمة البناء لأن الدار  
الواحدة كل واحد مضطر في القسمة بتكميل المنفعة والغرور من المضطر لا يتحقق وفي  
الدارين غير مضطر في هذه القسمة بل له أن يقسم كل دار على حدة فلا نفويت جنس منفعة  
فكانت هذه مبادلة لمحضنة اختيارية كالبيع وقد صار مغرورا من جهة صاحبه ف يرجع من

الوجيز ❦ سئل الحاكم عبد الرحمن عن صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان  
للمزارع اقسماها وافرز نصيبي فقس المزارع حال غيبة الدهقان وافرز نصيب الدهقان اليه  
فحمل نصيب نفسه الى بيته أولا فلما رجع اذ قد هلك ما افرزه للدهقان فالهالك على الدهقان  
خاصة كذا في الصغرى ❦ الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان  
كانت لحفظ الانفس فهي على عدد الرؤس وقرع عليهم الولوالجي في القسمة فيما اذا غرم  
السلطان اهل قرية فانها تقسم على هذا ❦ اذا خيف الغرق للفينية فاتفقوا على القاء بعض  
الامتعة منها فالقوا فالغرم بعدد الرؤس لانها لحفظ الانفس ❦ القسمة الفاسدة لا تفيد الملك  
بالقبض (٣) وهي تبطل بالشروط الفاسدة كذا في الاشياء ❦ ولا يجوز قسمة الدين قبل قبضه  
هذه في الكفالة من الهداية ❦ لو كان للميت دين فاقسموا الدين والعين اذا شرطوا في القسمة  
ان يكون الدين لاحدهم فالقسمة فاسدة وان اقسما الدين بعد قسمة الاعيان فالقسمة  
الاعيان ماضية وقسمة الدين باطلة ❦ اقسام الورثة باهر القاضى ومنهم صغير او غائب لا تنفذ  
الا باجازه الغائب او ولي الصبي او يخير الصبي اذا بلغ ولومات الغائب او الصبي فاجازت ورثته  
نفذ عند أبي خنيفة خلافا لمحمد ❦ اقسام الشركاء فيما بينهم وفيهم شركاء صغير او غائب لا نصح  
القسمة فان امرهم القاضى بذلك صح ❦ اذا كان المكييل او الموزون بين حاضر وغائب او بالغ  
وصغير فخذ الحاضر او البالغ نصيبه انما تنفذ القسمة من غير خصم بشرط سلامة نصيب  
الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب فالهالك عليهم ما من مشتمل  
الهداية والصغرى ❦ اذا باع أحد الشريكين نصيبه من دار بعد ما اقسماها فبني المشتري  
ثم وجد به عيبا فرجع على بائعه بالنقصان لعدم التمكن من الرد بسبب الزيادة لم يرجع البائع  
على شريكه بما ضمن للمشتري عند أبي خنيفة وقال يرجع من المجمع ولو باعه قبل الاقسام  
فضمان النقصان عليهما اتفاقا ذكره في شرحه ❦ ولو تباين في الاستغلال في الدار الواحدة جاز  
في ظاهر الرواية وفي العبد الواحد والداية الواحدة لا يجوز ولو زادت الغلة في نوبة أحدهما  
عليها في نوبة الآخر يشتركان في الزيادة بخلاف ما اذا كان التباين على المنافع فاستعمل  
أحدهما في نوبة زيادة والتباين على الاستغلال في الدارين جاز أيضا في الظاهر ولو فضل  
غلة أحدهما لا يشتركان فيه وكذا يجوز في العبدين عندهما ولا يجوز عنده ولا يجوز في  
الدايتين عنده خلافا لهما

### ❦ الباب الخامس والثلاثون في الوصى والولى والقاضى ❦

لا ينبغي للرجل ان يقبل الوصية لانها امر على خطر لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه  
(٣) قوله لا تفيد الملك بالقبض هذا بخلاف لما نقله المؤلف عن القنية أول الباب وقد اعقبوا  
عبارة الاشياء بان الصواب حذف لا كافي القنية والبرازية فكان حق المؤلف التنبية على  
ذلك اهـ محققه

قال المدخول في الوصية أوله غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة وعن بعض  
العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يجوع عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية  
الأحمق أوله صحيح ثم للوصي ان يودع مال اليتيم ويضعه ويبيع مال اليتيم ويدفع مضاربة  
وله ان يفعل كلما كان فيه خير لليتيم وكذا الاب واذا بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فقال  
الوصي ضاع مني كان القول قوله مع عينه لانه أمين فان قال أنفق مالك عليك صدق في نفقة  
مثله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر واذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبو بكر  
منذ عشر سنين وقال اليتيم مات منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن  
واختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذكور في الكتاب قول محمد وأما علي  
قول أبي يوسف فالقول قول الوصي وهذه أربع مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى  
الوصي ان الميت ترك رقية فأنفق عليه الى وقت كذا ثم ماتوا وكذبه الابن قال محمد والحسن  
ابن زياد ان القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجبعوا ان العبيد لو كانوا  
أحياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم أنى فجاء به  
رجل فأعطى جعله أربعين درهما والابن ينكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي  
يوسف وفي قول محمد والحسن بن زياد القول قول الابن الا ان يأتي الوصي ببينة على ما ادعى  
وأجبعوا على ان الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده فانه يكون مصدقا والمسئلة الرابعة اذا  
قال الوصي أدبت خراج أرضك عشر سنين منذ مات أبو بكر كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما  
مات أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد لان الوصي يدعى تاريخا سابقا  
وهو ينكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لان اليتيم يدعى عليه وجوب تسليم المال  
وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل وان قال الوصي فرض القاضي لا خيل الزمن  
نفقة في مالك كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول  
الوصي عند الكل ويكون ضامنا للوصي اذا باع شيئا من تركه الميت نسيته فان كان يتضرر  
به اليتيم بان كان الاجل فاحشا لا يجوز ولا يملك الوصي اقرار مال اليتيم فان أقرض كان  
ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ في الاب لا خلافا الروايتين عن أبي حنيفة  
والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي فلو أخذ الوصي مال اليتيم فرض لنفسه لا يجوز  
ويكون ديناً عليه وعن محمد وليس للوصي ان يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه  
الله وقال محمد وأما أنا أرجو انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به ولورهن الوصي أو  
الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استعسا ناره عن أبي يوسف انه أخذ  
بالقياس ولو قضى الوصي ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان الوصي  
لا يملك ان يشتري مال اليتيم لنفسه بثل القيمة والاب يملك والرهن بمنزلة القضاء ولو قضى  
الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن وذكر في الجامع الصغير اذا  
رهن الاب مال ولده الصغير بدين نفسه وقيمة الرهن أكثر من الدين فهلاك الرهن عند المهرتين

كان على الأب مقدار الدين لا قيمة الرهن وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الأب والوصي  
 يضمنان مالبسة الرهن وسوى بين الوصي والأب وعن أبي يوسف ليس للأب والدين أن يقضيا  
 دينهما من مال الصغير فلا يكون لهما أن يرهننا وعن بشر بن الوليد ليس للأب أن يرهن مال  
 ولده بدين نفسه وإظهار أن للأب أن يرهن استحسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما  
 ذلك وعند هلاك الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن ❶ وصي احتال بعمال اليتيم أن كان  
 الثاني أملا من الأول جازوا أن كان مثله لا يجوز ❷ وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال  
 اليتيم وأن يقضي عنه إذا كان اليتيم موسرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي القياس وهو  
 قول محمد لا يكون له ذلك فإن فعل كان ضامنا ❸ والوصي لا يملك إبراء عريم الميت ولا أن يحط  
 عنه شيئا ولا أن يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعقده فإن كان واجبا بعقده صح الخط  
 والتأجيل والإبراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح ذلك  
 ويكون ضامنا ❹ ولو صالح الوصي أحدا من دين الميت أن كان الميت بينة على ذلك أو  
 كان الخصم مقرا بالدين أو كان للقاضي علم بذلك الحق لا يجوز للوصي وإن لم يكن له على  
 الحق بينة جاز صالح الوصي لأنه يصلح به بعض الحق بقدر الامكان وإن كان الصلح عن دين  
 الميت أو على اليتيم فإن كان للمدعي بينة على حقه أو كان القاضي قضى له بحقه جاز  
 صلح الوصي لأنه أسقط بعض الحق وإن لم يكن له بينة ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح  
 الوصي لأنه أنلاف لماله وهو تظير مالوط مع السلطان الجائر المتغلب في مال اليتيم فأخذ  
 الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال الصفا لا ينبغي للوصي أن يعطى وإن أعطاه  
 كان ضامنا وقال الفقيه أبو الليث أن خاف الوصي القتل على نفسه أو أنلاف عضوم  
 أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن فإن خاف على نفسه القيد أو الحبس أو علم  
 أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى له من المال ما يكفيه لا يسعه أن يدفع مال اليتيم فإن دفع  
 كان ضامنا وهذا إذا كان الوصي هو الذي يدفع المال إليه فلو أن السلطان أو المتغلب  
 بسط يده وأخذ المال لا يضمن الوصي والقنوي على ما اختاره الفقيه أبو الليث ❶ وصي  
 من بمال اليتيم على جائر وهو يخاف على أنه أن لم يره ينزع المال من يده فبره بعمال اليتيم قال  
 بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب إذا مضربه بالمال قال أبو بكر الاسكافي ليس هذا  
 قول أصحابنا وإنما هو قول ابن سبلة وهو استحسان وعن الفقيه أبي الليث عن أبي يوسف  
 أنه كان يجوز للأوصياء المصانة في أموال اليتامى واختيار ابن سبلة موافق لقول أبي يوسف  
 وبه يفتى واليه إشارة في كتاب الله تعالى أما السبقة فيمنه فكانت لمساكين يملكون في البصر  
 فأردت أن أعيها أجاز التعيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب ❷ وصي أنفق على باب  
 القاضي في الخصومات من مال اليتيم فما أعطى على وجه الأجرة لا يضمن قال الشيخ أبو  
 بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار أجر المثل والغبن اليسير وما أعطى له على وجه  
 الرشوة كان ضامنا قالوا بذلك المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة من قاضيان وفي البرازية من الاجارة الوصى اذا انفق في خصومه الصبي على باب القاضى فما كان على وجه الاجارة كاجرة الشخص والسجان والكاتب لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اهـ وفي الخلاصة رجل مات وخلف ابنتين وعصبة فطلب السلطان التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصى للسلطان الدراهم من التركة بامر الابنتين حتى ترك السلطان التعرض قال اذا لم يقدر على تحصيل التركة الا بما غرم للسلطان فذلك محسوب من جميع الميراث وليس لهم ان يجزوا ذلك من نصيب العصبة خاصة هذا قول الفقيه أبى جعفر وفي فتاوى النسب الوصى اذا طواب بجباية مال اليتيم وكان بحيث لو امتنع ازادته المؤنة فدفع من التركة جباية داره لا يضمن اهـ

فصرف الوصى من مال اليتيم الى ظالم يسأل عنهم فليس لهم الرجوع عليه تغلب جائر على تركه الميت ويمكن دفعه بقدر معين من التركة فدفعه القاضى من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع له عليهم وان كانوا صغارا فله الرجوع لان دفع الظلم صار من حوائج الصغار كالصرف الى سائر الحوائج على قصد الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الرشوة من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة اختلاف السلف في اكل الوصى من مال اليتيم فقيل يباح اكله بالمعروف وقيل يأكله قرضاً ثم يرد وقيل لا يأكل من اعيان ماله وأما ألبان المواشى وغار الاشجار فباح مالم يضر باليتيم وقيل يأكل منه ولا يكفى وقيل يكفى أيضاً وقال أبو حنيفة في كتاب الاثاريات كل ولا يأخذ قرضاً غنياً كان أو فقيراً ولا يقرض غيره وقال الطحاوى له ان يأخذ قرضاً ثم يقضيه وقال أبو يوسف لا يأكل منه اذا كان مقبلاً وان خرج في تقاضى دين له أو لمراعاة أسبابه فله ان ينفق ويركب دابته ولبس ثوبه واذا رجع رد الدابة والثياب وقال أبو ذرر الصحيح قول أبى حنيفة لان التقاضى شرع فيه متبرعاً فلا يوجب ضماناً ولو نصب القاضى وصياً وعين له اجر العمله جاز ولا وصى أن يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضى ديون الميت وأمواله ويقر لليتيم ويضع له ويودع ماله وقال أبو حنيفة يؤدى فطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال من القنينة رجل مات وأوصى لامرأته وترك ورثة صغاراً فنزل سلطان جائر داره فقيل لها ان لم تعطه شيئاً استولى على الدار والعقار فاعطت شيئاً من العقار قالوا يجوز ما صنعتها وصى أنفق من مال اليتيم على تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصى مأجوراً وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يشكاف مقدار ما يقرب فى صلاته وينبغى للوصى أن يوسع على الصبي فى نفقته لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك بتفاوت بنفقات مال الصغیر فله وكثرة اختلاف حاله فينظر فى حاله وماله وينفق عليه قدر ما يليق به ومتى خرج فى عمل اليتيم واستأجر دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد منه استحسننا وعن نعيم بن الحارث قال لا بد من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب فى حوائج اليتيم قال الفقيه أبو الليث هذا اذا كان الوصى محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دابته وهو القياس

وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف بقدر أن يعني بماله ﴿﴾ وهي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت إن لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز ﴿﴾ ولو اشترى مال اليتيم لنفسه إن كان خير اليتيم جاز وكذا إذا باع ماله من اليتيم عند أبي حنيفة وقال محمد لو باع ماله اليتيم أو اشترى من مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال وعند أبي يوسف فيه روايتان كان يقول أولا كما قال محمد ثم رجع إلى قول أبي حنيفة وقسم شمس الأئمة السرخسي الحيرية فقال إذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خير اليتيم وإن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بشانية يكون خير اليتيم ﴿﴾ والاب إذا اشترى من ولده الصغير لنفسه أو باع من ولده الصغير إن كان شراء للولد لا يجوز وإن لم يكن شراء للولد جاز ولا يشترط أن يكون خير للولد ﴿﴾ ولو باع أحد الوصيين شيئا من تركه الميت لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ﴿﴾ إذا أقر القاضى بدين على الميت أو وصية كان باطلا ﴿﴾ ولا يجوز للوصى الاجارة الطويلة في مال اليتيم لما كان الغبن الفاحش في السنين الأولى ﴿﴾ والاب والوصى يملك كل واحد منهما تزويج أمة الصغير من عبده استحسانا لا لرواية عن أبي يوسف هذه الجلة من قاضيان ﴿﴾ قضى الوصى ديناً بغير أمر القاضى فلما كبر اليتيم أنكر ديناً على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة إذا أقر بسبب الغمان وهو الدفع إلى الاجنبى فلو ظهر غيرهم آخر يفرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه إلى غيره فقد علم أن الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه أو لا إلا في مهر المرأة لا ضمان عليه إذا دفعه بلا بينة كما في خزانه المقتنين وقيد في جامع الفصولين على قول بالموجب عرفا ﴿﴾ وفي الملتقط أنفق الوصى على الموصى في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن ﴿﴾ ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم أنه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق إن كان مالكا والأقلا كذا في دعوى خزانه الاكمل ﴿﴾ ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بالبينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي إذا فرض القاضى نفقة ذي رحم محررم على اليتيم فدعى الوصى الدفع كذا في شرح المجمع مع ملل بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما كان من حوائجه انتهى فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بالبينة لأن هذا من جملة عمله في الوقف وفي ثنتين اختلاف لو قال أدت خراج أرضه أو جعل عبده الا بقى قال أبو يوسف لا بيان عليه وقال محمد عليه البيان والحاصل أن الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الأولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى أن اليتيم استهلك مالا لا سخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى أنه أدى جعل عبده الا بقى من غير اجارة الرابعة ادعى أنه أدى خراج أرضه في وقت لا تصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم في التجارة وأنه ركب ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا



التاسعة التجزير ثم ادعى انه كان مضارباً العاشرة ادعى فداء عبده الجاني الحادية  
 عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى  
 انه زوج البتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في فتاوى العنابي من الوسايا  
 وذكر ضابطا وهو ان كل شيء كان مسلطاً عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا من الاشياء  
 والنظار **❦** لو قضى وارثه دينه من تركته باقراره بخلافه وان ضمن له ولو اداء بقضائه لم يضمن  
 وشارك الاول **❦** أحد الورثة لو قبض شيئاً من التركة فضاغ عنده يضمن ما كان حصه غيره  
 الا في موضع يخاف الضيعة والوصى يقبض مطلقاً واحداً الورثة لو قبض ديناً للميت على  
 رجل أو ربيعة له عند رجل فضاغ عنده يضمن من الخلاصة **❦** قال لا تصرف ثلث مالي  
 الى فقراء المسلمين ثم مات فصرفت الورثة الثلث الى فقراء المسلمين فلو وصى أن يخرج الثلث  
 مرة أخرى ويصرفه اليهم من القنية **❦** الوصى اذا أنفق التركة على الصغار فنقدت  
 التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم وادعى على الميت ديناً وأثبتته بالبينة عند القاضي وقضى  
 به القاضي لهذا الغريم أن يضمن الوصى قيل ان أنفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان على  
 الوصى وان أنفق بغير أمره فعليه الضمان لان الدين مقدم على الميراث **❦** أحد الورثة  
 حال غيبته الاخرين اتخذ دعوة من التركة وأكل الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع  
 ثم أرادوا تضمين ما أنفق لهم ذلك لان الاتفاق لا يتوقف حتى تلحقه الاجازة ألا ترى ان من  
 أنفق مال انسان ثم قال المالك رضيت بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ من مشتمل  
 الاحكام **❦** لو اشترى الوصى أو الوارث الكفن ونقد الثمن من ماله أو قضى ديناً في التركة أو  
 اشترى الكسوة أو النفقة للصغير يرجع ويصدق بالبينة (٣) ولو قال أدبت الخراج والثلث  
 من مال عندي لا يصدق من غير بيينة من الوجهين **❦** وفي الخلاصة الوصى أو الوارث اذا  
 اشترى كفنًا للميت أهـ ما أن يرجع في مال الميت والاجنبى اذا اشترى لم يرجع اهـ **❦** لو  
 كفن الميت غير الوارث من ماله كالم مع وجود الاخ لا يرجع في تركته الميت ان كان بامر  
 الورثة وان كان بغير أمر الورثة فلا رجوع له أشهد على الرجوع أم لا ولو أمر أحد الورثة  
 انساناً بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كافي أنفق في بناء دارى وهو  
 اختياره من الاسلام وذكر السرخسى ان له أن يرجع لان أمره بمنزلة أمر القاضى من  
 مشتمل الاحكام **❦** والاب أن يسافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وضامته وأن يوكل ببيع  
 وشراء واستجار وأن يودع ماله ويكتب عنه ويزوج أمته لا عنه ويرهن ماله بدينه ويدين نفسه  
 وله أن يعمل به مضاربة وينهى أن يشهد عليه ابتداءً والاصدق ديانة ويكون المشتري كله  
 للصبي قضاء وكذا الوشراكه ورأس ماله أقل من رأس مال الصبي فان أشهد قال ينج كالمشروط  
 والاصدق ديانة لا قضاء قال ينج على قدر رأس المال قضاء لانه لا يستحق الا بالشرط فان لم يثبت  
 قوله ويصدق بالبينة الذى في جامع الفصولين ولو اشترى له الوصى طعاماً أو كسوة بشهادة  
 شهود يرجع اهـ وفي الانقروى ولو لم يشهد لا يرجع وذكر وجهه فراجعه متأملاً اهـ مقصده

الشرط عند القاضي لا يقضى له ويماثله الوصى في ذلك كله من الفصولين ﴿ وفي الهداية من الوديعة للوصى أن يسافر بمال اليتيم إذا كان الطريق آمنا وكذا الأب في مال الصغير اهـ والوصى أن يدفعه شركة كره في الوقاية ﴾ ليس للوصى في هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم مضاربة كره في الفصولين وفيه لو استدان الأب لطفه جاز وكذا الوأقر به انتهى وفي الاشياء من أحكام السفر الوصى لو سافر في البحر ضمن كل مودع انتهى ويجوز للوصى أن يكتب عبد اليتيم استعسانا وكذا الأب إذا كاتب عبد اليتيم ولو كاتب عبد اليتيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكاتب لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الاصلالة وكذلك الوصى والأب ولو باع الأب أو الوصى عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحمت الهبة في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى ونهضن مثله وقد مرّت المسئلة وإن أقر الوصى أو الأب بقبض بدل الكتابة صح إقرارهما إذا كانت الكتابة بالينة ثابتة أو كان القاضي يعلمهم وإن عرفت الكتابة بإقرارهما بان قال الوصى أو الأب كاتبت وادعى قبض البديل لا يصدق لانه إقرار بالعقوبة ولا يجوز للوصى أن يعتق عبد الصغير على مال وكذلك الأب ولا يجوز للوصى أن يكتب إذا كانت الورثة كبارا غيبا أو حضورا لأن الأب لا يملك ذلك فكذلك الوصى وكذلك إذا كان بعضهم صغارا ولورضى الكبار بذلك لأن للكبار حق الفسخ ﴿ ويجوز للوصى أن يقاسم الموصى له فيما سوى العقار ويمسك نصيب الصغار وإن كان بعض الورثة كبيرا غائبا ﴿ ولو قاسم الوصى الورثة في التركة وفيها وصية لإنسان والموصى له فائت لا يجوز قسمته على الموصى له الغائب ويكون للموصى له أن يشارك الورثة ولو كان الورثة صغارا وقاسم الوصى الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك ما في يد الوصى للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشئ ولا يجوز للوصى أن يتصرفه بمال اليتيم أو الميت فإذا فعل ورجع ضمن رأس المال ويتصدق بالرجع في قول أبي حنيفة ومحمد وعنده أبي يوسف يسلم له الرجع ولا يتصدق بشئ ﴿ وللوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له أن يؤجر نفسه من اليتيم وليس للوصى أن يهب مال اليتيم بعوض أو بغير عوض وكذا الأب ولو وهب إنسان للصغير هبة فعوض الأب من مال الصغ غير لا يجوز ويبقى للأب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصى من مال اليتيم ﴿ وصى باع عقارا ليقضى به دين الميت وفي يده من المال ما يفي بقضاء الدين قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل جاز هذا البيع لأنه قائم مقام الموصى ﴿ رجل أوصى بثلاث ماله وخلف صنفين العقارات فباع الوصى من العقار صنف الموصية قالوا للورثة أن لا يرضى إلا أن يبيع من كل شئ الثلث مما يمكن يبيع الثلث منه ﴿ مديون مات وأوصى إلى رجل فأت الوصى فعمد بعض الورثة وباع بعض التركة فقضى دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد إلا أن يكون بأمر القاضي ﴿ وصى أنفذ الوصية من مال نفسه قالوا إن كان هذا الوصى وارث الميت يرجع في تركته الميت والأفلا يرجع وقيل إن كانت الوصية للعباد يرجع لأن لها مطايبا من جهة العباد فكان كقضاء الدين وإن كانت لله تعالى

لا يرجع وقيل له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة وكذلك لو اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون منطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين الميت أو كفن الميت من مال نفسه لا يكون منطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركه وكذلك الوصي لو أدى خراج اليتيم أو عشرة من مال نفسه لا يكون منطوعا ولو كفن الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك للوارث أن يقضى دين الميت وان يكفنه بغير أمر الورثة فكان له الرجوع في مال الميت من قاضي خان وفي أيضا الاب اذا اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه يرجع به عليه ذكر في التوازل انه ان لم يشهد عنه أداء الثمن انه انما أدى ليرجع لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي اذا أدى الثمن من مال نفسه فانه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب في حال الوالدين انهم يقصدون اقباله فيحتاج الى الاشهاد وكذا الام اذا كانت وصيا لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عنه أداء الثمن لا ترجع انتهى وفي نقد من ماله ثمن شيء شره لولده وفوى الرجوع يرجع ديانه لا قضاء ماله يشهد ولو ثوبا أو طعاما أو شهده انه يرجع فله أن يرجع لولده مال والا فلا وجوب عليه ولو قضا أو شيئا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهد والالا شري لولده ثوبا أو خادما ونقد غنمه من مال نفسه لا يرجع الا أن يشهد انه شره ليرجع وان لم ينقد غنمه حتى مات يؤخذ غنمه من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع ببقية الورثة به على هذا الوارث ولو يشهد الميت انه شره لولده ولو شري لصيه طعاما لله وللصبي مال فهو منبرع استحسانا وفي امرأة شرت لصبيها ضيعة على ان ترجع صح استحسانا وتكون الام شريته لنفسها اذا تلك الشراء لولدها ثم يصير هبة لولدها وليس لها منع الضيعة عن ولدها الا انها تصير واهبة للولد وقاضية لاجله شري بينا عاله لان ابنه مع قيام ابنه وأشهد على ذلك لم يجز شراؤه اذا لا ولاية له عليه حينئذ لانه أجنبي فنقد عليه وفي لو ضمن الاب مهر صبيه فادى يرجع لو شرط والا لا ولو ربا غيره أو وصيا رجوع مطلقا من الفصولين والمسائل الاخيرة مرت في النكاح وفي الخلاصة اذا اشترى خادما لابنه الصغير ونقد الثمن يرجع عليه فان لم ينقد الثمن لا يرجع عليه الا اذا أشهد ليرجع عليه فان لم ينقد الثمن حتى مات ولم يكن أشهد أخذ من ماله ولا يرجع عليه ببقية الورثة واختلف الروايات في اعتبار وقت الاشهاد ففي بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع أشهد أو لم يشهد وعن محمد اذا لم يشهد الاب على الرجوع ان فوى الرجوع ونقد الثمن على هذه النية وسعه الرجوع فيما بينه وبين الله وفي الصغير الاب اذا اشترى الطعام من مال نفسه وللصغير مال يصير متبرعا استحسانا وفي المنتقى عن أبي يوسف ان ما اشترى الاب ان كان شيئا يجبر الاب عليه بان كان طعاما أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الاب عليه وان أشهد انه يرجع عليه وان كان شيئا لا يجبر الاب عليه بان كان المشتري طعاما أو كسوة وللصغير مال أو كان المشتري دارا أو ضياعا ان كان الاب أشهد وقت الشراء على ان يرجع له ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع انتهى وفي ومقاسمة الوصي الموصى له عن الورثة جائزة

ومقامة الورثة عن الموصى له باطل لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه  
ويصير مغروراً بشراء المورث والوصى خليفة الميت أيضاً فيكون خصباً عن الوارث اذا  
كان غائباً فصحت قسمته عليه حتى لو حضر وقد هلك ما في يد الموصى ليس للوارث ان يشارك  
الموصى له اما الموصى له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده ولهذا  
لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مغروراً بشراء الموصى فلا يكون الوصى خليفة عنه عند  
غيبته حتى لو هلك ما أقرز له عند الوصى كان له ثلث ما بقي لان القسمة لم تنفذ غير ان الوصى  
لا يضمن لانه أمين فيه وله ولاية الحفظ في تركته فصار كما اذا هلك بعض التركة قبل القسمة  
فيكون له ثلث ما بقي لان الموصى له شريك الوارث فيتولى ما تولى من المال المشترك على  
الشركة ويبقى ما بقي على الشركة وان كان الميت أوصى بحصة تقاسم الورثة فهو لثالث ما في يده  
يخرج عن الميت من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليخرج عنه فضاع من يده وقال أبو  
يوسف ان كان مستغراً للثلث لم يرجع بشئ والا يرجع بتمام الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ  
لان القسمة حق الموصى ولو أقرز الموصى بنفسه مالا ليخرج عنه فهو لثالث ما في يده وبطلت  
الوصية فكذلك اذا أقرزه وصيه الذي قام مقامه ولا ييوسف ان محل الوصية الثلث فيجب  
تنفيذها ما بقي محلها واذا لم يبق بطلت لقوات محلها ولا يي حنيفة ان القسمة لا تراد لذاتها بل  
لمقصودها وهو تأدية الحج فلم تعتبر دونه ومن أوصى بثلث ألف درهم فدفعها الورثة الى  
القاضي فقسها والموصى له غائب وقسمته جائزة لان الوصية صحيحة ولهذا الموات الوصى  
له قبل القبول تصير الوصية ميراثاً للورثة والقاضي نصب ناظر الاسماء في حق الموتى  
والغيب ومن النظر اقراراً بنصيب الغائب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد  
هلك المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل ومن أوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على  
المساكين فباعه الوصى وقبض الثمن فضاع في يده فاستحق العبد ضمن الوصى ويرجع فيما  
ترك الميت لانه حاصل له فيرجع عليه كولو كبل وكان أبو حنيفة يقول لا يرجع لانه ضمن  
بقبضه ثم يرجع الى ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعن محمد انه يرجع في الثلث واذا كانت  
التركة قد هلكت أو لم يكن بها وفاء لم يرجع بشئ كما اذا كان على الميت دين آخر واذا تولى  
القاضي أو أمينه البيع لاهـ مدة عليه لان في الزامها القاضي تهويل القضاء اذ يتعاضى عن  
تفقد هذه الامانة فذراع من لزوم القرامة فتعطل مصلحة العامة وأمينه سفير عنه كالرسول  
ولا كذلك الوصى وان قسم الوصى الميراث فاصاب صغيراً من الورثة عبداً فباعه وقبض الثمن  
فهو لثالث ما استحق العبد يرجع في مال الصغير لانه حاصل له ويرجع الصغير على الورثة بحصته  
لان تقاض القسمة باستحقاق ما اصابه من الهداية القاضي اذا عزل الثلث للوصية  
للمساكين ولم يدفع اليهم حتى هلك كان الهلاك على المساكين ولو أعطى الثلث للورثة  
أو للمساكين وهلك الباقي يهلك من مال صاحبه خاصة هذه في السير من قاضي خان وفي  
الفصولين أوصى اليه بان يبيع عنه هذا ويتصدق بثمنه على الفقراء ففعل ثم استحق القن

ورجع بثمنه على الوصى يرجع الوصى على ما تصدق عليه لافي مال اليتيم وقد نقله عن المنتقى  
 وفي الوجهين من الاستحقاق الاب والوصى يرجعان بضمهم في مال الميت كما يرجع  
 الوكيل به على الموكل انتهى ١٠ الوصى اذا أقر بالبيع وقبض الثمن وبلغ اليتيم وأنكر  
 البيع أو قبض الثمن خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزام اليتيم شيئا هذا في الوكالة  
 من الخلاصة ١١ ولو باع الاب أو الوصى مال الصبي من غريم نفسه تقع المقاصة ويضمنه  
 للصبي عندهما وعند أبي يوسف لا تقع المقاصة والعبد الموصى بخدمته اذا أنفقه الورثة  
 ضمنوا قيمته ليشترى بها عبد يقوم مقامه في الرهن من الهداية ١٢ رجل أوصى الى رجلين  
 قال أبو حنيفة ومحمد لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرفه الا باذن الآخر الا في  
 أشياء فان أحدهما ينفرد بهما منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة  
 من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق النسيئة  
 ورد الولد النع والمغصوب ولا ينفرد أحدهما بقبض وديعة الميت ولا بقبض الدين لان ذلك  
 من باب الامانة وينفرد أحدهما بالخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم وينفرد  
 بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال ويوزن وباجارة اليتيم لعمل يتعلمه وينفرد أيضا ببيع  
 ما يخشى عليه التوى والتلف كالقواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا  
 وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف  
 ينفرد وان عين الفقير ينفرد به أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ  
 للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف ينفرد وان  
 عين المسكين ينفرد أحدهما عند الكل وهنا ثلاث مسائل هذه احداها والثانية رجلان  
 ادعيا صغير ادعى كل واحد منهما انه ابنه من أمة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبهما فان  
 كان لهذا الولد مال ورثته من أخ له من أمه أو وهره له أخوه لا ينفرد أحدهما بالتصرف في ذلك  
 المال عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف ينفرد والثالثة لقيط ادعاه رجلان كل واحد  
 منهما ادعى انه ابنه فانه يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد  
 أحدهما بالتصرف وعند أبي يوسف ينفرد وهذا اذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد فان  
 أوصى الى أحدهما ثم أوصى الى الآخر قال شمس الأئمة الخلو في اختلاف المشايخ فيه قال  
 بعضهم ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد على كل حال وبه أخذ شمس  
 الأئمة السر حسي ١٣ رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر  
 وصيا في نوع آخر بان قال لأحدهما جعلتك وصيا في قضاء ما على من الدين وقال للآخر  
 جعلتك وصيا في القيام بأمر مالي أو جعل أحدهما وصيا بأمر هذا الولد في نصيبه وجعل  
 الآخر وصيا في نصيب ولد آخر معه أو قال أوصيت الى فلان بقضاء ديني ولم أوص اليه  
 في غير ذلك وقال أوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في  
 الأنواع عند أبي حنيفة وأبي يوسف كانه أوصى اليهما وعند محمد كل واحد منهما

وصى فيها أوصى إليه لا يدخل إلا آخره وصى غيره في بلد كذا إلى رجل  
وغيره في بلدة أخرى إلى آخره وقال الشيخ محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على  
ابنه وجعل آخر وصياً على ابنته أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في  
ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر فيكون الأمر  
على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فيمنع ذلك تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى  
على قول أبي حنيفة ولو أن رجلاً أوصى إلى رجلين فأت أحدهما على قول أبي حنيفة ومحمد  
لا ينفرد الحى بالتصرف في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعل له وصياً  
وحده ويطلق التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي  
يوسف ينفرد الحى بالتصرف كما في حالة الحياة وعن أبي حنيفة في رواية وهو قول ابن أبي  
ليس ليس للقاضي أن يجعل الحى وصياً وحده ولو فعل لا ينفذ تصرف الحى بإطلاق القاضي  
وهنا ثلاث مسائل أحدها هذه والثانية إذا أوصى إلى رجلين وقبل أحدهما الوصية  
ولم يقبل الآخر مات أحدهما قبل موت الموصى ولم يقبل الآخر مات أحدهما قبل  
موت الموصى وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف  
ينفرد والثالثة إذا أوصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء ضم إليه  
وصياً آخر واستبدل القاسق ثم العدل لا ينفرد بالتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد وعند  
أبي يوسف أنه يتصرف في رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وزك أموالاً  
وورثة فأقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بينة  
هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فيصير الحاضر خهما عن  
الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد ما لم يحضر  
الافى الاشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين في رجل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن  
يشترى من صاحبه شيئاً من مال اليتيم الآخر لأن الوصى مأمور بالتصرف على وجه النظر ولو  
تصرف أحدهما على وجه النظر يتضرر به الآخر ولا يقتسمان مال اليتيم لما قلنا فيهما  
لكل واحد منهما وصى اقتسم الوصيان مالهما لا تجوز فيهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين  
المال من الموصى الآخر في رجل أوصى إلى رجلين ومات فجاء رجل واحد على الميت  
فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهد بالدين عند القاضي لا يقبل شهادتهما ويضمان  
مادفعاً إلى المدعى لقراء الميت ولو شهد له أولاً ثم أمرهما القاضي بأداء الدين فقضيا دينه  
لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا  
تقبل بعد الدفع في وصى الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لأحد الوارثين  
قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامناً لقراء الميت وإن قضى بأمر القاضي دين  
البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الأول فيما قضى في رجل أوصى إلى رجلين فأت أحد  
الوصيين وأوصى إلى صاحبه جازو يكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف باذن



صاحبه في حياتهم ما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول **❦** رجل أوصى  
الى رجلين قات وفي يده ودائع للناس فقبض أحد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير أمر  
صاحبه أو قبضها أحد الورثة بدون أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده  
لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركه الميت فضاغت في يده  
لا ضمان شيئا ولو قبض أحد الورثة ضمن حصته أصحابه من الميراث إلا أن يكون في موضع  
يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استعسانا ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان  
وديعة فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فضاغت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان  
شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاختلاف المال من منزل الميت ولو كان  
مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب الا ان في  
الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة والقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة  
وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع **❦** وصيان استأجر أحدهما جالين لمل الجنائز  
الى المقبرة والاخر حاضر ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكنان  
جاز ذلك ويكون من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق  
بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر لو كانت  
الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للأخر امتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى  
أحد الوصيين حنطة فتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى قال الفقيه آخذ في هذا بقول  
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر الناطق اذا كان في التركة كسوة وطعام ودفع ذلك  
أحد الوصيين الى اليتيم جاز فان لم يكن فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري أحدهما  
الا بأمر الآخر **❦** ولوان ميتا أوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبدا  
فرد على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري  
ولا أحد الوصيين أن يودع ما صار في يده من تركته الميت ولو ان الميت أوصى بشراء عبدا  
وبالاعتاق فأحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعدما اشتريا كان لأحدهما أن يعتق **❦** رجل  
أوصى لرجل وقال له اعمل برأى فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول اعمل برأى فلان  
والثاني أن يقول لا تعمل الا برأى فلان واختلف المشايخ فيه قال بعضهم في الوجهين الوصى  
هو المخاطب وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيان كأنه أوصى اليهما وقال بعضهم  
في قوله اعمل برأى فلان الوصى هو المخاطب وفي قوله لا تعمل الا برأى فلان هما وصيان  
واختار الفقيه أبو الليث هذا القول فقال وهو أشبه بقولهما أنا فافهم قالوا اذا وكل الرجل  
غيره بالمبيع فقال به بثهود فباع بغير شهود جاز ولو قال لا تبعه الا بشهود أو لا تبعه الا بمحض  
فلان فباع بغير شهود بغير محضر فلان لا يجوز كذا هذا وكذا الوصى الى رجل وقال له اعمل  
بعلم فلان فله ان يعمل بدون علمه ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان  
والقمتون على هذا القول **❦** رجل أوصى الى رجل وجعل عليه مشرفا عليه ذكر الناطق

انهما وصيان كانه قال جعلتكم وصيين فلا ينفرد أحدهما الا بما ينفرد أحد الوصيين وقال  
 الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصى أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وغرة  
 كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه هذه الجملة من قاضى خان وصى القاضى  
 كوصى الميت الا فى مسائل (الاولى) لو وصى الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا  
 كان فيه نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لهما وأما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه  
 كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا فى شرح المجمع (الثانية) اذا خص القاضى وصيه تخصص  
 بخلاف وصى الميت كالمير (الثالثة) اذا باع من لا يقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت  
 وهما فى الخلاصة وذكر فى تلخيص الجامع استواءهما فى رواية فى الاولى (الرابعة) لو وصى الميت  
 ان يوجر الصغير لطياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى القاضى كذا فى القنية  
 (الخامسة) ليس للقاضى ان يعزل وصى الميت العدل الكافى وله عزل وصى القاضى كفى  
 القنية خلافا لما فى البيهية (السادسة) لا يملك وصى القاضى القبض الا باذن مبتدأ من  
 القاضى بعد الايصاء بخلاف وصى الميت كذا فى الخلاصة من المحاضر والسجلات  
 (السابعة) يعمل غنى القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل غنى الميت كفى البرازية  
 وهى راجعة الى قبول التخصيص وعدمه (الثامنة) وصى القاضى اذا جعل وصيا عند موته  
 لا يصير الثانى وصيا بخلاف وصى الميت كذا فى البيهية قلت ونقلناه عن قاضى خان ايضا فيما  
 مر وفى الخزائن وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل  
 التوفيق هذه الجملة من الاشياء وذكر خمس الاغنة الحلوانى فى شرح أدب القاضى اذا  
 نصب القاضى وصيا باليتيم الذى لا أب له كان وصى القاضى بمنزلة وصى الأب اذا جعله  
 القاضى وصيا عاما فى الانواع كلها فان جعله وصيا فى نوع واحد كان وصيا فى ذلك النوع خاصة  
 بخلاف وصى الأب فانه لا يقبل التخصيص اذا أوصى الى رجل فى نوع كان وصيا فى الانواع  
 كلها وصى الأب اذا باع شيئا من التركة فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون على الميت دين  
 ولا أوصى هو بوصية الثانى ان يكون على الميت دين أو وصى بوصيه فى الوجه الاول قال  
 فى الكتاب لو وصى ان يبيع كل شئ من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة  
 صغارا اما يبيع ماسوى العقار فلان ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وهى يكون حفظ الثمن  
 له أسرو يبيع العقار ايضا فى جواب الكتاب قال الشيخ الامام شمس الاغنة الحلوانى ما قال فى  
 الكتاب قول الساف اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصى بيع العقار الا بشرائط أن يرغب  
 انسان فى شرائه اضعف قيمته أو يحتاج الصغير الى ثمنها لنفقه أو يكون على الميت دين  
 لا ولاءه الا بثمنها أو يكون فى التركة وصية مرسلة يحتاج فى تنفيذها الى ثمن العقار أو يكون  
 يبيع العقار خيرا لليتيم بأن كان خراجها ومؤتمرا بوعلى غلاتها أو كان العقار حائوتا أو دارا  
 يريد ان ينقض ويتداعى الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كانت  
 فى التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى العقار

حنفية يبيع العقار بمثل القيمة أو بغيره ولا يجوز بيع الوصي بغيره فاحش لا يتغابن الناس  
 في مثله الا في مسألة للوصي ان يبيع باقل من ثمن المثل وهي ما اذا أوصى ببيع عبده من  
 فلان فلم يرض الموصى له بثلث المثل فله الحظ كما في الاشياء وكذا لو اشترى الوصي لليتيم لا يجوز  
 شراءه بغير فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا فان كان المكل كبيرا وهم حضور  
 لا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بامرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع  
 الوصي العقار ولا يجوز بيع ماسوى العقار لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض  
 يكون من الحفظ اما له مقار ففى محفوفة بنفسها الا ان تكون العقار بحال ملك لولم يبيع  
 خفيته يصير بمنزلة العروض وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان  
 الوصي يملك بيع نصيب الغائب فيما سوى العقار لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في  
 نصيب الغائب فيما سوى العقار جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا عند أبي حنيفة وعند  
 صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان عليه دين  
 يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين عروضا كان أو عقارا فان كان قليلا  
 لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر الدين عند الكل واذا ملك ذلك ملك بيع الباقي عند  
 أبي حنيفة وعندهما لا يملك وكذلك لو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بقدر  
 ما نفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة وعندهما  
 لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة  
 عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة  
 فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند أبي  
 حنيفة انه اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون  
 بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي  
 الجد ووصي وصي القاضى يكون بمنزلة وصي القاضى اذا كان عاملا أو موصى الام ووصي الاخ  
 اذا مات الام وترك ابنا صغيرا أو وصت الى رجل أو مات الرجل وترك أختا صغيرا أو وصى  
 الى رجل لا يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركته الميت ولا يملك بيع العقار لانه  
 لا يملك الا الحفظ وبيع ماسوى العقار من الحفظ ولا يجوز هذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير  
 الا اطعام والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير من قاضى خان وصى الاخ والام والعم  
 لهم بيع المنقول وغيره للدين والباقي لليتيم ثم لو كان له أب حاضر أو وصية أو وصى وصية أو  
 أب الاب فلا يصح لوصى الام تصرف فيما تركته الام ولولم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع  
 المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا شراء ما لا بد منه من  
 نفقة أو كسوة وما ملكت اليتيم من مال غير تركته أمه فليس لوصى أمه التصرف فيه منقولا  
 أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين كقوى الوصيين في أضعف الحالين  
 وأضعف الوصيين وصى الام والاخ والعم وأقوى الحالين حال سائر الورثة وأقوى الوصيين

وصى الاب والجد والقاضى وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصى الام حال صغر الورثة  
 كوصى الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الورثة فلا وصى ببيع من قوله لاعقاره كوصى الاب  
 حال كبرهم من الفصولين ❀ واذا مات الوصى فوصى الى رجل فان قال للذى أوصى اليه  
 جعلت لك وصيا في مالي ومال الميت الاول يكون وصيا في التركتين عندنا وان قال جعلت لك  
 وصيا في تركتي فهو وصى في التركتين عند أبي حنيفة وقال هو وصى في تركته نفس الوصى  
 دون الوصى الاول من قاضى خان ❀ ولا يجوز للام ان تنصرف في مال الابن هذه في اللقيط  
 من الهداية ❀ والاخ لا ولاية له في المال ويملك قسمة الصدق ضرورة هذه في القسمة  
 منها وفي القنية دفعت أم اليتيم ثوره الى رجل يروضه بمجانا فملك في يده لم يضمن لان رياضة  
 ثوره نفع محض له انتهى ❀ الوصى لو باع ممن لا تجوز شهادته له بمعاينة قلبه لم يجوز ولو  
 بعث قيمته جاز من الفصولين ❀ الجدة الفاسدة من ذوى الارحام ليس كاب الاب ولا يملك  
 التصرف في مال الصغير هذه في الفرائض من الاشياء ❀ رجل مات ولم يوص الى أحد فباع  
 امرأته دارا من تركته وكفنته بغير اذن سائر الورثة قال يبيع في نصيبه اجاز ان لم يكن على  
 الميت دين محبط وبعد ذلك ينظر ان كفنت بكفن مثله ترجع في مال الميت وان كفنته بأكثر  
 من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضا وان قال قائل انما ترجع بقدر كفن  
 المثل فله وجه وكفن المثل ثمانية طروج العيدين وما وافق هذا من الخلاصة ❀ اذا مات  
 الرجل وترك أولاد صغارا وأبا ولم يوص الى أحد كان الاب عزلة الوصى في حفظ التركة  
 والتصرف فيها أى تصرف كان فان كان على الميت دين كثير فان الاب جد الصغار لا يعان  
 ببيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا أذن لابنه الصغير وهو الذي يعقل البيع والشراء  
 فتصرف الابن وركبته الديون ثم مات الابن وترك أبا فان الاب لا يملك التصرف في تركته  
 لقضاء الدين ❀ وصى الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين محبط جاز بعهده عند أبي  
 حنيفة رحمه الله ولا يجوز عندهما وان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغير فباع  
 الوصى كل التركة بنفسه في قول أبي حنيفة فرق أبو حنيفة رحمه الله بين الوصى وأب  
 الميت لو وصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جد الاولاد  
 الصغار ليس له ان يبيع التركة لاجل قضاء الدين على الاولاد الصغار ولولده قال شمس الأئمة  
 الحلواني هذه فائدة تحفظ من الخصاف وأما محمد رحمه الله أقام الجدة مقام الاب قال في  
 الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب  
 أولى ثم وثم الى ان قال فوصى الجد ثم وصى القاضى قال شمس الأئمة الحلواني يقول الخصاف  
 يفتى ❀ صغير ورث مالا وله أب مسرف ومبذر مستحق للعجز على قول من يجوز الجور لا تثبت  
 الولاية في المال للاب ❀ اذا دفع الوصى الى اليتيم ماله بعد بلوغه فاشهد اليتيم على نفسه أنه  
 قبض منه جميع تركته والده ولم يبق له عنده من قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصى  
 شيئا وقال هو من تركته والذى أقام البينة قبلت بيته ❀ رجل اشترى لنفسه من مال ولده

الصغير جازو يصير قابضاً وعن محمد أنه لا يصير قابضاً بهذا القدر إلا أن يشتري لابنه شيئاً بمال الصغير عليه وأجوعوا على أن الأب لو وهب لابنه الصغير شيئاً وقال قبضت هذا الابن فإنه يصير قابضاً لابنه من قاضي خان رحمته لو كان للصغير دين على أبيه فأنتفى عليه لا يبرأ قضاءً إلا إذا شهد فقال شريت لولدي لأقضى ثمنه من دين له على والمديون لم يصدق في الأداء وكذلك أبو له من ثوبه أو أطمعه من خبزه من دين له عليه رحمته يجوز للأب شراء مال طفله لنفسه بيسير غبن لا بفاحش ولم يجز للوصي ولو بعتل قيمته ولو با أكثر جاز خلافاً للمجدد ويصح للأب بيع ماله من ابنه ولو لم يضر ولم يجز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه إذا الجواز من القاضي على وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان رضي الله عنه أنه رأى ابلاً من الصدقة فأعجبته فأقامها في السوق فأخذها باقضى ثمن بالغ فعاب عليه عبد الرحمن وقال هل رأيت عمر صنع من ذلك شيئاً وكان هذا أول أمر عيب على عثمان وفيه دليل عدم جواز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه محمول على قول محمد وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن يجوز ذلك كرفي موضع من المنتقى أن يبيع القاضي مال اليتيم لنفسه كشرائه الوصي لنفسه حتى لو رفع إلى قاض آخر نظر فلو خيراً أجازته وكذلك لا يجوز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا تزويج اليتيمة من نفسه أو من ابنه لا يجوز بخلاف ما شرأه من وصيه أو باعه من اليتيم وقبل وصيه فإنه يجوز ولو وصيها من جهة هذا القاضي وفي الزيادات يجوز بيع القاضي مال أحد اليتيمين من الآخر لا يبيع الوصي بالاجماع وفي فتاوى رشيد الدين جاز للأب للقاضي بيع مال أحد الصغيرين من الآخر رحمته يبيع الأب مال طفله من الأجنبي على ثلاثة أوجه فإن الأب أعدل أو مستور الحال أو فاسق تجاز في الأولين فليس له نقضه بعد بلوغه إذا لا بشفقة ولم يمرض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظراً في الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه وفيما يجوز له بيعه لو قال الأب بعد بلوغه ضاع ثمنه أو أنفقته عليه وذلك نفقة مثله في تلك المدة صدق رحمته الأم لو باعت مال صبيها أو متاع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولزوجه أصغار ثم قالت لم أكن وصيه لم تصدق على المشتري ويوقف بيعها إلى بلوغ الأصغار فبعده لو صدقوها أنها وصيه جاز بيعها رالا بطل ولو مر قرن المشتري أرضاً شرأها لا يرجع على المرأة بشئ ولو ادعى الصبي قبل بلوغه أنهم لم تكن وصيه لم يسمع (٣) لو ما ذرنا في التجارة فلو عجز عن استرداد الأرض تضمن المرأة على الرواية التي تضمن الغاصب قيمة العقار ببيع وتسلم ولو باع الأب ماله من ولده لا يصير قابضاً لولده بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقة لم يملك على الولد ولو شري ماله ولده لنفسه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيفية الولد يأخذ الثمن حتى يرد على الأب يتم البيع بقوله بعت هذا بكذا من ولدي ولا يحتاج إلى قوله بعت وكذا الشراء ولو وصى بمال يجز في الوجهين ما لم يقل بعت رحمته وصى أو أب باع مال صبي من أجنبي فبلغ حقوق العقد ترجع إلى العاقد وكذلك الشراء الأب لنفسه فبلغ ترجع العهدة من قبل الولد إلى أبيه من الفصولين

(٣) قوله ولم يسمع الذي في جامع الفصولين يسمع بدون لم يخرر اه معناه

وصى اخذ ارض اليتيم من ارضه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر على  
 اليتيم لا يجوز لان الوصى يصير مؤاجرا نفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول أبي حنيفة الا  
 أن يكون خيرا لليتيم وان كان البذر من الوصى كانت من ارضه وعند أبي حنيفة المزارعة  
 فاسدة ولو زرع الوصى بذرا اليتيم وأشهد عند زرعها انه استقرض بذره واستأجر الارض  
 لنفسه فلو خير اليتيم جعلت الاجرة ومثل البذر له والزرع للوصى ولو كان الزرع خيرا جعل  
 الزرع لليتيم ولو استقرض بذره وزرعه في أرض نفسه فالزرع للوصى وصدق انه زرع له لنفسه  
 وكذا لو زرع بذره نفسه في أرض اليتيم أما لو زرع بذرا اليتيم في أرض اليتيم فلو فيه ربح لم يصدق  
 انه زرع له لنفسه ولا يضمن الوصى بخلاف ماله مال اليتيم وله ان يخلط طعامه بطعامه ويأكل  
 بالمعروف من الفصولين وفيه أيضا بعد ثلاثة أوراق ولا يضمن الوصى بموته بجهل ولا لو خلط  
 بماله فضاغ ضمن وقبل لا يضمن ومشى عليه في الاشياء حيث قال والوصى اذا خلط مال اليتيم  
 بماله فضاغ لا يضمن انتهى وكذا القاضى اذا خلط مال الصبي بماله لا يضمن كفى العمادية  
 ذكره في مشتمل الهداية ليس لوصى الا يتام ان يخلط ما ورثه من مورث واحد أو أكثر  
 لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم وغيره في ثياب الخياط أو  
 الخيطية والضباقات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيرها من مال اليتيمة واليتيم مما  
 هو متعارف وان كان له منها بد ولو خلط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان  
 كان خيرا لليتيم اذن القاضى فيه أو لم يأذن ولو وصى الا يتام ان يخلط نفقتهم فنفقة عليهم جملة  
 اذا كان ذلك أنفع لهم اتحد مورثهم أو اختلف وصى ينفق على الصبي من مرقته وغيره  
 حتى بالغ فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفق عليه ابرجع عليه وصى انفق من  
 مال نفسه على الصغير ولم يشهد بالرجوع وقت الاتفاق فله ان يرجع عليه ولو كان المنفق أبالم  
 يرجع وفي المحيط في الوصى اختلاف استدان الوصى على الصبي بأذن الحاكم ولم يكن له مال فله  
 ان يرجع عليه اذا صار له مال والدائن يرجع على الوصى وكذا الاستقراض له وان لم يكن بأذن  
 الحاكم في يد الاب تركه أم الصغير ادعى الاب بعد بلوغ الصغير انه انفق عليه نصيبه في صغره  
 لا يصدق الا اذا كان أشهد أب أو وصى قال بعد بلوغ الصغير اني بنت أرضه وأنفقت عنها  
 عليه قال الديري صدق في الهلاك وبه أخذ أبو ذرر الشيخ الباقي لا يصدق قوله بنت داره أو  
 القاضى اذ لا ولي له أنفق مهر زوجته على أولاده الصغار بعد موتها لا يصدق الابينة  
 أنفق الوارث الكبير على الصغير نصيبه من التركة بغير اذن القاضى لا يصدق أبو حامد  
 يصدق في نفقة مثله ولا يحتاج فيه الى اذن القاضى قال رحمه الله والمختار ما في وصايا المحيط  
 ابن جماعة من محمدات عن ابنين كبير وصغير وألف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسمائة  
 منها نفقة مثله فهو مطوع في ذلك اذ لم يكن وصيا ولو كان المشترك طعاما أو ثوبا فاطعمه الكبير  
 الصغير أو لبسه فاستحسن ان لا يكون على الكبير ضمان وعن أبي يوسف مات وترك طعاما  
 ودقيقا وسمنا والورثة صغار وفيهم امرأة استحسن ان يأكلوا ذلك بينهم ويأخذ الكبير حصته



وما أنفق الكبار على أنفسهم وعلى الصغار بغير أمر القاضى أو الوصى ضمنوا حصص الصغار  
قال رضى الله عنه واختار للفتوى ما مر عن محمد من القنية ❦ لا ضمن الوصى ما أنفق على  
وليعة ختان اليتيم إذا كان متعارفا لا يسرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضى وقيل ضمن  
مطلقا كذا فى غصب اليتيم ❦ لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه وان كان  
منصوبه كفى ببوع القنية ❦ للوصى اطلاق غريم الميت من الجلس ان كان معسرا الا ان  
كان موسرا من الاشياء ❦ استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم يخرج من الوصاية ويجعل غيره  
وصيا فيدفع الضمان اليه ثم يقبضه منه الوصى وعن أبي نصر الدبوسى اذا باع وصى القاضى  
ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصى ينفق على اليتيم ويطعمه مع  
سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قال هذا كبيرة لا تحل له استهلاك مال اليتيم ولا يسقط عنه  
الدين بهذا الطعام وعن محمد اذا أخذ الوصى مال اليتيم وأنفقه فى حاجة نفسه ثم وضع مثل  
ذلك لليتيم لا يبرأ الا أن يكبر اليتيم فيدفع اليه المال وعن ابن مقاتل لا يجوز للوصى ان يقبض  
ذلك من مال اليتيم فاذا اراد ان يبرأ اشترى لليتيم ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للشهود كان  
لليتيم على كذا فاني أنا اشترى هذا المال له فيصير قصاصا ويرأى من الدين وقال بعضهم  
لا يبرأ حتى يحضر الى القاضى فيخبره بما فعله فيضمنه القاضى خيفة ذبرا فان لم يجد قاضيا أو  
يخاف من القاضى على المال خيفة يشتري طعاما أو شيئا لليتيم من مال نفسه ❦ رجل أوصى  
الى رجلين ان يشترى له من ثلث ماله عبدا بكذا درهمين ولا حد الوصيين عبدا قيمته أكثرهما  
مضى الميت الموصى فاراد أحد الوصيين ان يشتري هذا العبد بمائة موصى قال أبو القاسم  
ان كان الموصى فوض الامر الى كل واحد منهم ما جاز شراؤه هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل  
ذلك فباع صاحب العبد عبده من أجني وسلمه اليه ثم يشترى ان جميعا للميت فهذا أصوب  
❦ وصى باع من تركه الميت لا فاذا وصيه الميت فبعد المشتري الشراء خلفه الوصى خلف  
والوصى يعلم انه كان كاذبا في عينه فان انقضى يقول للوصى ان كنت صادقا فخذ مني  
البيع بينكما فيجوز ذلك وان كان تملقيا بالخطر وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصى لو عزم  
على ترك الخصومة كان فسحا بجملة الاقالة فيلزم الوصى كالتوقيل بالحقبة واذا فسخ  
القاضى لم تكن الاقالة يلزم الوصى ❦ امرأة قالت لزوجها فى مرض موته الى من تسلم أولادى  
فقال الزوج اليك وأسلمك الى الله تعالى قال نصير نصير المرأة وصبا للولاد ❦ وصى شهد  
عنده عدلان لهذا الرجل على الميت ألف درهم حكى عن أبي سليمان الجرجاني انه قال يسع  
الوصى ان يدفع اليه المال وان خاف الوصى الضمان على نفسه وسعه ان لا يعطيه قيل ان  
كان مال المدعى جارية بعينها يعلم الوصى انه الممدعى وان الميت كان غصبا منه فان الوصى  
يدفعها الى المصوب منه لانه لو منع يصير غاصبا ضامنا من قاضى خان ❦ الوارث اذا تصدق  
بثلث الموصى به للفقراء وهناك وصى لم يجز يأخذ الوصى الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما  
فى القنية ذكره فى الاشياء ❦ لو اتخذ أحد الورثة دعوة من التركة حال غيبه الآخر بن وأكله

الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا ضمان ما أنفق لهم ذلك ألا ترى ان من أنفق  
مال انسان ثم قال المالك رضى بما صنعت أو أجزت ما صنعت لا يبرأ منه ❦ أحد ورثة الميت اذا  
استوفى من المديون حصته وهلك في يده فلورثة الآخرين ان يضموه حصتهم لان لهم حق  
المشاركة معه قبل اذ ليس القبض باذن الشرع قلنا لا يضم بالقبض وانما يضم بالاستهلاك  
كذا قال القاعلى وفيه نظر لانه قال في الوضع هلك ولم يقل استهلك فلا يصح الجواب من  
أوائل كتاب الدعوى من البرازية وفي الخلاصة مديون الميت اذا دفع الدين الى وصي الميت  
يرأى ولو دفع الى بعض ورثة الميت يبرأ بحصته انتهى ❦ أوصى الى وارثه ان يصرف ثلث ماله  
الى المساكين وأمواله عارقله ان يدفع القيمة من مال نفسه ويستبقى الاعيان لنفسه ولو  
أوصى بمائة لرجل بعينه فباعه الوصى شيئا من مال اليتيم بمائة أو صلحه على ثوب قليل  
القيمة أو مثلهما جاز ولو حط الموصى به البعض وأخذ البعض جاز ولو كانت الوصية للمساكين  
بمائة فصالح الوصى ثلاثة منهم بمائة لم يجز قياسا وله ان يسترد العشرة وفي الاستحسان  
يجوز لهم العشرة ويؤدى لهم الوصى تسعين الى المساكين ولو صلحهم على ثوب قليل القيمة  
لم يجز وله ان يأخذ الثوب منهم ❦ أو صت بثلاث ماله الى مصارف معينة ونصبت وصيا وماتت  
وراثتها غائب فليس للوصى ان يخرج الثلث الى مصارفه الا في المكبل والموزون من القنية  
❦ أوصى الى مساكين الكوفة فصرفه الوصى الى غيرهم ضمن كذا في البرازية ذكره في  
مشتمل الهداية ❦ الاب اذا كان محتاجا لابس ان يأكل من مال الصغير على قدر حاجته  
ولا يكون مضروبا والوصى ليس له ذلك وان كان محتاجا الا اذا كانت له أجرة في ذلك فيأكل  
قدر آخرته من الفصولين ❦ القاضى اذا نصب وصيا في تركه أيتام والمتركة ليست في ولايته  
أو كانت التركة في ولايته والايتام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض  
لم يكن في ولايته قال شمس الأئمة الخوانى بصح النصب على كل حال ويصير الوصى وصيا في  
جميع التركة أيتاما كانت التركة ولا يشترط كون التركة في ولايته وكان ركن الاسلام السعدى  
يقول ما كان ابتداء التركة في ولايته يصير وصيا فيه وما فلا وقبل يشترط لصحة النصب كون  
اليتيم في ولايته ولا يشترط كون التركة في ولايته قال ورأيت بعض المشايخ رحمهم الله يقول ان  
القاضى اذا نصب وصيا في تركه ليست في ولايته لا يجوز وهو فتوى مشايخ مرو ❦ الغريم اذا  
أثبت الدين على أحد الورثة يبيع الحاضر نصيبه ويقضى بالحصة وليس له ولاية يبيع نصيب  
غيره بقضى الدين لان ذلك ملك الوارث الآخر ❦ ادعى على الميت ديننا والورثة الكبار غيب  
والصبي حاضر نصب القاضى عن الصغير وكذا يدعى عليه واذا قضى على الوكيل يكون  
قضاء على جميع الورثة غير أن الغريم يستوفى دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب  
الكبار فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث واذا كان على الميت  
دين فمن الوصى بعض التركة عند بعض الغرماء وأنفق على الصغير لا يرجع عليه به بعد  
البلوغ ❦ رجل استباع مال اليتيم من الوصى بالنف وأخر بالنف ومائة ولكن الاول أملا من

الثاني يبيعه من الاول وكذلك استأجر رجل مال اليتيم بثمانية والاخر يستأجر بعشرة  
 والاول أملاً يؤجر من الاول ١٠ إذا كان للصغير دين فصالح أبوه أو وصيه على بعض وخط عنه  
 ان كان الدين وجب بمقالة الاب أو الوصي يصح الخط عند أبي حنيفة ويحمله ويضمن كالوكيل  
 اذا أرا الثمن على المشتري وان لم يكن بمقاتته لا يصح لانه متبرع والقاضي اذا أخذ من اليتيم  
 فان لم يكن الوصي نولي العقد لا يجوز تأخيره وان كان قد نوله يجوز عند أبي حنيفة ويضمن  
 ١١ الوصي اذا باع شيئاً بأكثر من قيمته ثم أقال البيع لا يصح ١٢ اذا اشترى الوصي شيئاً للصغير ثم  
 قال ينظر ان كان ينظر لليتيم جاز والا فلا ١٣ رجل أمر بان يتصدق بالف درهم فتصدق الوصي  
 بقيتها من الدنيا ليس له ذلك وكذلك الوصي ان يتصدق عنه بهذا الثوب ليس للوصي ان  
 يمسكه للورثة ويتصدق بقيته ولو أوصى بهذا الثوب كان للوصي ان يبيعه ويتصدق بثمنه  
 كذا في مشتمل الهداية نقل عن الفصول العمادية ١٤ لا يصير الاب غاصباً بأخذ مال ولده وله  
 أخذه بغير شيء لو محتاجاً والا فله أخذه لحفظه فلا يضمن الا اذا أنفقه بلا حاجة ١٥ لو كان الاب  
 في ذلة وله مال فاحتاج الى طعام ولده أكله بقيته لقوله عليه الصلاة والسلام الاب أحق  
 بمال ولده اذا احتاج اليه بالمعروف وله ان يتناوله بغير شيء لو قسيرا والا فبقيمته ١٦ لا ينبغي  
 للقاضي ان يبيع عقار المفقود ولا مالا يفسد سريعا في النفقة ولا في غيرها وله بيع سريع  
 الفساد وصرف ثمنه الى نفقة الاقارب وأما بيعهم لبقية نفقتهم فاجعوا على المنع في عقاره ولو  
 منقولا غير جنس حقهم أجمعوا على منع غير الاب وصح للاب عند أبي حنيفة بيع منقول  
 ابنه الكبير الغائب للنفقة لا عندهما والام كسائر الاقارب في هذا وأجمعوا على ان للاب  
 بيع عقار الصغير في نفقة نفسه وذكر في شرح الطحاوي ان يبيع الزيادة على النفقة من  
 منقول ابنه الكبير الغائب لا يجوز عند أبي حنيفة أيضاً والاب يملك بيعه لدين سوى  
 النفقة كذا في الفصولين وفي الهداية من النفقات لا يملك الاب البيع في دين له سوى  
 النفقة وكذا الام لا يملكه في النفقة ولا ولاية لغير الاب من الاقارب أصلاً في التصرف في  
 حالة الصغير ولا في ماله للحفظ حالة الكبير وان كان للاب الغائب مال في يد أبيه وأنفقاً منه  
 لم يضمنه وان كان في يد أجنبي فاتفق عليهما بغير اذن القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على  
 القابض انتهى ١٧ وصى الميت اذا أراد قضاء ديون الميت من التركة ويخاف ان يظهر غريم  
 آخر فيه ضمن نصيبه فان التركة اذا كانت من جنس حق الغريم الذي يظهر يضمن قدر  
 ما يصيب هذا الغريم الذي يظهر ولو كانت التركة عروضاً وباع الوصي من الاجنبي وأخذ  
 الثمن وأخذ دين الغرماء كذلك يكون فالحيلة في ذلك ان يبيع من الغرماء شيئاً من التركة  
 بدوهم اذا كانت التركة عروضاً حتى لو ظهر غريم آخر لا يضمن الوصي للوارث ان يخصم  
 غرماء الميت بالدين اذا كان للميت عليه دين سواء كان على الميت دين أو لم يكن وهل له  
 ان يقبض ينظر ان لم يكن على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصى أو لم يكن وان  
 كان على الميت دين يخصم ولا يقبض بل يقبض الوصي واذا أدى مديون الميت الى وصي

الميت يرا أصيلاً ولولم يكن وصى فدفع الى بعض الورثة يبرأ عن نصيبه خاصة روى  
هشام عن محمد انه قال قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف  
درهم وعلى الميت دين ألف فقضى المكاتب للغريم قضاء عمله على مولاه بغير أمر الوصى في  
القياس باطل وان لا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضى لكننا ندع القياس ويعتق المكاتب  
بإداء المال للغريم **§** الوارث لا يملك بيع التركة المشغولة بالدين المحيط بالأرض الغرماء حتى لو باع  
لا ينفذ وكذا المولى لو جهر على العبد المأذون وعليه دين محيط ليس للمولى ان يبيع هذا العبد  
ولا ما في يده انما يبيعه القاضى الوارث في التركة المستغرقة بالدين لو قضى للغرماء الدين فاذا  
قضى من مال آخر لا يصير متبرعاً بل يصير التركة مشغولة بدينه لا يملكها الوارث من الصغرى  
**§** واذا باع الوصى عبداً من التركة بغير محض من الغرماء فهو جائز لانه قائم مقام الموصى ولو  
تولى حياً بنفسه يجوز بيعه بغير محض من الغرماء وان كان في مرض موته فكذلك اذا اتولاه من  
قام مقامه كفى الهداية وفي الوجهين عن المنتقى لو وصى ان يتصرف في مال الميت بدون رضا  
الغرماء انتهى **§** اذا كان للميت وديعة عند رجل فأمر الوصى المودع ان يقرضها أو يهبها أو  
يسلفها ففعل المودع ذلك فالضمان على المودع ولم يكن على الوصى ضمان كذا في العمادية  
ذكره في مشتمل الهداية **§** وفي الفصولين اذا غاب الوصى فباع بعض الورثة بعض تركته بدين  
مورثه أو وصاياه فسد البيع لا الوأمر القاضى وهذا الوسم مستغرقة ولا ينفذ تصرفه في حصته الا  
ان يكون المبيع بيتاً معيناً من الدار وما أشبهه ولو أخذ بعضهم عيناً من التركة ليقضى من ماله  
ديناً على مورثه ورضى به الباقي لم يجز لأرض غرمائه لو دينه مستغرقة ولا يجوز ان يكون من  
باقيم بيعاً لا نصيباً انتهى **§** اقرار الوصى على الميت بدين أو عين أو وصية باطل **§** صلح  
الوصى مع المدعى عليه على أقل من الحق لم يجز لو مفضل بما عليه أو مقر به أوله عليه بينه  
والاجاز وجاز صلحه مع المدعى لوله بينه أو علم القاضى ولم يفتش الغبن والا لا لوله دين ثابت  
فصلح أبوه أو وصيه صلح لو يسير الغبن لا بقا حشيه ولو كانت الورثة صغاراً وكباراً ودعواهم  
في دار وصالح وصيهم يسير الغبن جاز عند أبي حنيفة في نصيب الكل وقال لا يجوز الا في نصيب  
الصغار ولو كان كباراً لم يجز صلحه الا اذا كانوا غيباً صلح في العروض لا في العقار ولو كانهم  
صغاراً فادعى رجل في دارهم وصالحه الوصى على مال جاز يسير الغبن لوله بينه والا ولم يذكر  
فيه ان البيئته قامت عند القاضى أو عند الوصى فلو قامت عند القاضى فلا مريية في صحة صلحه  
ولو عند الوصى خاصة اختلف فيه وعن شداد لو ادعى على الميت ديناً وعرفه القاضى باقرار  
الميت أو بشهادة كان له ان يقضى دينه وعن خلف لو ثبت عنه باقراره فانه يقضى لاولي  
بشهادة وعن ابن أبان لا يقضى في الوجهين فكذلك انما يخرج على هذا الاختلاف بحسب  
الاقرار عند الوصى أو الشهادة ويؤيد قول خلف ما ذكر ان رجلاً اذا أقر عنه رجل اني قد  
أخذت من أبيك شيئاً فلا بد ان أخذ ذلك الشيء كالموعين ولو شهدوا عنه انه قد أخذ من أبيك  
ليس له أخذ ماله بقض القاضى وكذلك الوعان المولى قتل رجلاً مورثه حل له قتله لا لو شهدوا

عنده ما لم يحكم به الحاكم كذا هذا **❦** ولم يجز صلح الأم على الصبي وكذا صلح الاخ والعمة وصى  
 أم وأخ وعم لم يجز الا في المنقول اذ لهم ولاية الحفظ ويحتاج اليه المنقول لا العقار وما أب  
 الاب فلا ولاية له مادام الاب حيا فبهوته يحول اليه لو لم يكن للاب وصى فيصح صلحه كاب ولو  
 احتال الوصى بماله صح لو املا لا لو مثله هذا اذا وجب بمداينة الميت فلو وجب بمداينة  
 الوصى جاز الاحتال ولو لم يكن املا من الاول ولو كان افلس صح احتياله اذا تولى العقد  
 ويضمن عند أبي حنيفة واما اقالته فتصح لانها كشراء **❦** وفي فوائد صاحب المحيط بشرى  
 له وصيه ثم اقال صح لو نظراله والا فلا ولا رواية فيه والرواية ان الاب لو اقال البيع صح لو  
 خير اذا اقاله نوع تجارة والاب يملكه هذه الجملة من الفصولين **❦** لو باع الوصى رقيق الميت  
 المدبون للغرماء وقض الثمن فضاء عنده أو مات المبيع في يده فالمشتري يرجع بالثمن على  
 الوصى ويرجع الوصى به على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصى لم  
 يرجع الوصى بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء أمه وبه يبيع بان فالوابع عبد فلان هذا  
 فانه يرجع بالثمن عليهم الا ان يكون الثمن أكثر من دينهم فلا يرجع بالزيادة عن دينهم وكذلك  
 لو قال الغرماء بع رقيق الميت واقض دينهم يرجع بالثمن عليهم والورثة الكبار كالغرماء في ذلك  
 فيما اذا باع الوصى القن ولادين في التركة وان كانوا اصغارا لم يرجع عليهم في الاستحقاق بالثمن  
 من الوجيز قال في الفصولين أمه وبه يبيعه أول أمه وبه ولو باعه القاضى للغرماء فضاع ثمنه ثم  
 استحق رجوع ثمنه على الغرماء ولو لم يأمر والقاضى لانه اذا باع للغرماء فكان الغرماء ولو  
 البيع بانفسهم وفيه مات ولم يترك الا قذا باع وصيه بالأمر القاضى ثم استحق وضاع ثمنه قال  
 محمد لا يرجع على الغريم الا اذا قال له الغريم بعه واقض ولو كانا غريمين أحدهما غائب فخصر  
 الحاضر فباعه الوصى رجوع ثمنه عليهم البيعه لهما وفيه لو باع وصيه فنه باهر الغرماء ولا مال  
 سواء وطلبوا دينهم واستعدوا على الوصى وقضاهم الثمن من دينهم ثم استحق من يد المشتري  
 رجوع المشتري على الوصى وهو يرجع على الغرماء ولو استعدوا عليه الى القاضى فباع القن  
 لدينهم باهر القاضى ودفع ثمنه اليهم باهر القاضى ثم استحق من يد المشتري رجوع المشتري بثمنه  
 على الغرماء انتهى **❦** لو غصب الوصى عينا واستعمله في حاجة اليتم وهلك في يده ضمن  
 الوصى ولو اغتصب عبد الرجل واستعمله في حاجة الصبي وهلك في يده ضمن قيمته لا يرجع  
 بذلك من مال اليتم **❦** الوصى اذا استعار دابة لم يعمل بها عملا من أعمال اليتم فعمل وجاوز  
 الحد الذي ذكر حتى صار مخالفا وعطبت فالضمان في مال اليتم من الخلاصة وفي القنية  
 استعار الوصى ثورا ليكرب أرض اليتم فكربها ولم يرد به بالبل حتى هلك فضمها له في مال  
 الصغير لان المنفعة تعود اليه انتهى **❦** اذا اكبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم ما أنفق  
 عليهم لم ينظر واهل أنفق بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضى ان يحاسبه كان للقاضى ان  
 يأمره وكان لهم ان يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في الخروج  
 وفيما أنفق بالمعروف ولم يسرف لانه أمين من جهة الميت أو من جهة القاضى والقول قول

الامين مع المين فيما جعل أمينا كذا في العمادية ذكره في المشتمل وفي الفصلين عن  
فوائد نظام الدين (٣) قاضي يكي راوصى كرد بر نارسیده وان وصی مال نارسیده را بروی  
نقعه کرد و بعده وام کرد و بردی نقعه کرد از صبی بعد از بلوغ تواند طلب کردن  
قال فی وکذا الاب لو استقرض وأنفق علی صبیہ لا يرجع علیه بعد بلوغه لو أجنبي أنفق  
على بعض الورثة فقال أنفقت بامر الوصى وأقر به الوصى ولم يعلم ذلك إلا بقول الوصى بعد  
ما أنفق قبل قول الوصى لو كان من أنفق عليه صغيرا انتهى وصی فی يده ألف درهم  
لاخوين فقال دفعت الى أحدهما نصيبه وكذبه المدفوع اليه فالباقى بينهما نصفان ولا  
يضمن الوصى رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما أدر كاطلبا ميراثهما فقال الوصى جميع  
تركة أبيكما ألف وقد أنفقت على واحد منكما خمسة مائة فصدقه أحدهما وكذبه الآخر يرجع  
المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصى بذلك في رواية عن أبي حنيفة  
وقال أبو يوسف لا يرجع المنكر على المقر بشئ واقول قول الوصى لانه مضد في نصيب  
المنكر من الوجيز أقر الوصى انه قبض جميع ما في منزل الميت وذلك مائة درهم وأقام  
الورثة بينة انه كان في منزله يوم مات ألف لم يلزم الوصى أكثر مما أقر به (٤) أقر الوصى انه  
قبض كل دين للميت على الناس فجاء غريم وقال دفعت اليك فالقول للوصى وكذلك لو قامت  
بينته لم يغرّم الوصى منه شيئا أقر الوصى انه استوفى جميع مال الميت ولم يسجه وسكت ثم قال  
قبضت مائة وقال الغريم كان على ألف قبضتها فالقول للوصى مع يمينه ولو أقر الوصى انه  
استوفى جميع ما عليه ثم قال مفصلا وهي مائة يسرأ الغريم ويضمن الوصى للورثة  
تسعمائة بالحدود ولو قال الوصى استوفيت جميع مال الميت وهي مائة موصلا وقال الغريم  
لا بل كان ألفا يلزمه تسعمائة ولا يصدق الوصى ان جميع ما له عليه مائة بخلاف الطالب  
اذا قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فلا شيء على الغريم لان الطالب يملك الإبراء  
والوصى لا يملك ولو وجب الدين بادانة الوصى أو بدينه مال الورثة فاقرانه استوفى جميع ثمنه  
وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصى ولا يضمن الغريم ولا الوصى  
شيئا أقر الوصى انه استوفى منه مائة وهي جميع الثمن فقال المشتري الثمن مائة وخمسون  
فلا وصى قبض الخمسين الفضل وكذلك لو باع لنفسه لانه أضاف الاستيفاء الى مائة فلا يكون  
الخمسون الفضل داخلا تحت البراءة وفي الاول أضاف الاستيفاء الى جميع ما عليه فدخل  
الكل تحت البراءة هذه الجملة في الاقرار من الوجيز دفع الوصى جميع تركة الميت الى  
وارثه وأشهد الوارث على نفسه انه قبض جميع تركة والده ولم يبق من تركته قليل ولا كثير  
الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى انها من تركة والده ولم أقبضها قال في المنتقى أقبل

(٣) نصب القاضي وصيا على صبي فأنفق الوصى مال الصبي عليه وبعد نفاذ المال استقرض  
وأنفقه أيضا هل له أن يطلب من الصبي بعد البلوغ قال لا اه

(٤) راجع الهندية فانه فصل فيما انفصل لاحسننا وحرر هذه المسائل فخر راسخا اه



بينته أقضى به الله أرايت ان لو قال استوفيت جميع ما ترك والذى من دين على الناس وقبضت  
كله ثم ادعى على رجل دينه لايه ألم أقبل بينته وأقضى له بالدين ۞ اذا مات الوصى مجهلا  
فلا ضمان عليه وكذا القاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم من أودعها لا ضمان عليه  
اذا المودع غيره وللقاضى ولاية الايداع ولو وضع القاضى مال اليتيم في بينته ومات مجهلا ضمن  
لانه مودع وكذا الاب اذا مات مجهلا لامل ابنه لا ضمان عليه وقيل يضمن من الفصولين  
ومعنى موته مجهلا لان لا يبين حال الامانة ومعنى ضمانه صيرورته ادنيا في تركته كذا في  
الاشباه من الامانات ۞ الاب اذا أبرم منزل المص غير بدون أبرم مثله لا يجوز اذ ليس له ولاية  
الحط هذه في دعوى الوقف من الفصولين ۞ رجل أوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا  
ويدفن هناك ويبنى هناك رباط من ثلث ماله فمات قال أبو القاسم وصيته بالرباط جائزة  
وصيته بالجمل باطلة ولو حله الوصى يضمن ما أنفق في الجمل اذا حله غير اذن الورثة وان حله  
بأذن الوارث لا يضمن وكذا الوصى بهجارة قبر وصيته باطلة وكذا الوصى ان يطيب قبره  
أو يضرب على قبره قبسة كانت باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للمأتم بعد وفاته ويطعم للذين  
يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحمل للذين يطول مقامهم  
عنده وللذى يجي من مكان بعيد يستوى فيه الاغنياء والفقراء ولا يجوز للذى لا يطول  
مسايقه ولا مقامه فان فضل من الطعام شئ كثير يضمن الوصى وان كان قليلا لا يضمن وعن  
الشيخ أبي بكر البلخي ان الايصاء باتخاذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام باطل ۞ وعن نصير  
رجل قال ادفعوا هذه الدراهم وهذه الثياب الى فلان ولم يقبل هي له ولا قال هي وصية له  
قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية ۞ لو قال الوصى اشتر عشرة أثواب وتصديقها  
فاشترى الوصى عشرة أثواب له ان يبيعها أو يتصدق بثمنها وعن محمد الوصى بمسدة ألف  
درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلكت الاولى قبل ان يتصدق  
الوصى يضمن الورثة مثلها وعنه أيضا لو أوصى بألف درهم يتصدق بها عنه فهلكت الألف  
بطلت الوصية ۞ رجل أوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان  
يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ أبو نصير يجوز ذلك كما روى عن أبي يوسف رجل  
أوصى بان يتصدق على مساكين مكة أو على مساكين الري فتصدق على غير هذا المكان  
ان كان الاخر حيا ضمن وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا أوصى الرجل لمساكين الكوفة  
فصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الامر وبين وفاته وعن أبي  
يوسف في النواذر اذا أوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الاصحاء  
أو قال تصدق على النساء فتصدق على الشبان ضمن الوصى في جميع ذلك ولو قال تصدق بهذه  
العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مسكين واحد دفعه جاز ولو قال تصدق  
بها على مسكين واحد فاعطى عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم بن يوسف رجل أوصى لفقراء  
أهل بلخ فالأفضل ان لا يتجاوز بلخ ولو أعطى فقراء كورة أخرى جاز ولو قال عشرة أيام

فصدق في يوم جاز رجل أوصى بان يفرق ثلثمائة فقير حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق الوصى مائتي فقير حنطة في حياة الموصى قال أبو نصر بغرم الوصى ما فرق في حياة الموصى ويفرقها بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز أمرهم وان لم يكن جاز أمرهم وان فرق يخرج عن الضمان قال رحمه الله وينبغي ان يصح أمر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصة الصغار رجل أوصى بان يشتري بهذا الالف ضبيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضبيعة هل يشتري الوصى ضبيعة في موضع آخر قال أبو نصر ليس للوصى ان يصرف ذلك الى مرتبة المساكين فان لم يجد الضبيعة في ذلك الموضع يشتري ضبيعة في أقرب المواضع التي سمي ويجعله وقفا على ما سمي فان اتلف الوصى هذه الالف بغرم الوصى مثلها يشتري بها الضبيعة رجل أوصى اذا اشتري خبزاً أو حنطة ليتصدق بها على الفقراء فاجرح رجل الخبز أو الحنطة على من يكون قال أبو حنيفة رضي الله عنه ان لم يبين الميت للثلاث شيئاً يعين الوصى ثم يحمل ذلك بغير أجر ثم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة وان أمر بان يحمل الى المساكين فلا جرة تكون في مال الميت وان أمر الوصى بان يشتري أربعين فقير حنطة بمائة درهم ويتصدق بها على المساكين فرخصت الحنطة حتى يوجد بمائة ستون فقير قال أبو بكر له ان يشتري بالفاضل حنطة ويتصدق بها ويجوز أن يرد الفاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف رجل أوصى ان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال يعطى ثلث ماله لمساكين بلده ووطنه فان أعطى مساكين البلدة التي هو فيها جاز أيضاً رجل أوصى بان يطعم عن كفارة يمينه عشرة مساكين ففقداهم الوصى فأتوا قال محمد ينفق ويغشى غيرهم ولا ضمان على الوصى رجل أوصى بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصى وأتملكه فاراد الوصى أن يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال أبو القاسم يجوز ذلك رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا فطلب مات الموصى توجه الوصى بالمال الى أهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حاجة قال أبو القاسم يرد المال الى الورثة ولو لم يدفعه الى الورثة ثم أتى على ذلك سنة مثلاً ثم طلب المساكين قال أبو القاسم يدفع المال الى الورثة لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية فصارت ميراثاً رجل دفع المال الى الوصى وأمره بان يتصدق بثلث ماله فوضع من نفسه لا يجوز ولو دفع الوصى الى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لا يجوز رجل مات وترك ورثة صغاراً وكباراً أيسع الكبار أن يأكلوا من التركة قال نصير سألت بشر بن الوليد عن هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت ألف درهم دين وترك ما لا يسع الوارث أن يأكل ويأطأ الجارية اذا كان في غيرهما فابالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رأيت أحداً امتنع عن هذا رجل مات وعليه دين مستغرق وللميت على رجل مال فطلبت ورثته ذلك من المدينين وهو يعلم بديون الميت فصالح الورثة عما عليه أو عما في يده على مال قال بعض مشايخنا بغرم

الوارث لغرماء الميت لان الدين المستغرق يمنع ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث قبيل  
 اذ لم يثبت الملك للوارث فعلى من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البيعة قال الفقيه أبو  
 الميت على ذى اليد بحضرة الوارث والصحيح ان الوارث يكون خصمه ما لم يدعى على الميت  
 وان لم يعلك شيئاً **❦** رجل مات وترك أولاداً صغيراً فجعل القاضى رجلاً وصيلاً وأولاده الصغار  
 فادعى رجل ديناً على الميت أو ودیعة وادعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس له هذا الوصى  
 ان يدفع شيئاً من الدين أو الودیعة ما لم يثبت ذلك بالبيعة وأما المهر فان ادعت المرأة مهر مثلها  
 يدفع اليها مقة دار مهر مثلها ان كان النكاح ظاهراً مهوراً ويكون النكاح شاهداً لها وقال  
 الفقيه أبو الميت ان كان الزوج بنى بها فانه يمنع منها مقة دار ما جرت العادة بتجديده ويكون  
 القول قول الورثة في ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجهل الى تمام مهر  
 مثلها **❦** رجل مات وأوصى الى امرأته وترك ضياعاً والمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر  
 ان كان الزوج ترك من الصامت مهر مثلها كان لها ان تأخذ من الصامت وان لم يكن صامتها  
 كان لها ان تبیع ما كان اصلح للبیع وتستوفي مهرها من الثمن فان كان في يد المرأة ألف  
 درهم فآخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان  
 استخلفت بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شيء من الدراهم قالوا كان لها ان تخلف ولا  
 تأثم لانها لما أخذت الدراهم بمهرها صارت الدراهم ملكاً لها **❦** رجل أوصى الى رجل ولم  
 يعلم الوصى بذلك فباع شيئاً من التركة بعد موت الموصى جازيعة ويلزمه الوصية ولو أوصى  
 الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصى فلما غاب الوصى قال الموصى ائتمموا ائتمموا ائتمموا ائتمموا  
 عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة انه يصح اخراجه بخلاف الوكيل لو أخرجه الموكل  
 عن الوكالة حال غيبته لا يصح اخراجه في قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف يصح اخراجه  
**❦** مريض خاطب جماعة فقال لهم افعالوا كذا وكذا بعد موتى فان قبلوا وصاروا كلهم أوصياء  
 وان سكتوا حتى مات الموصى ثم قبيل البعض فان كان القابل اثنين أو أكثر كانوا وصيين  
 أو أوصياء ويجوز لهما أولهم تنفيذ الوصية وان كان واحداً وصياً أيضاً الا انه لا يجوز له  
 تنفيذ وصية الميت ما لم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخر ويطابق له الحاكم ان  
 يتصرف بنفسه لان هذا بمنزلة ما لو أوصى الى رجلين فلا ينفرد أحدهما بالتصرف **❦** وليس  
 للموصى أن يواجر نفسه من مال اليتيم لان تصرف الوصى مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر  
 والخبرية ولا نظر لليتيم في هذا الا ما يستحقه اليتيم على الوصى من نفقة وما يجب للوصى بحكم  
 الاجارة عين والعين خير من الدين وكذا الواجر الوصى شيئاً من متاعه في عمل من عمل اليتيم  
 لا يجوز ولو ان الوكيل استأجر اليتيم ليعمل للوصى جاز في قول أبي حنيفة لان ما يجب  
 للوصى على اليتيم من نفقة وما يجب لليتيم عليه عين وهو الاجر فرقوا بين الوصى وبين الاب اذا  
 أجر نفسه من ولده الصغير أو استأجر الصغير لنفسه ذكر القدرى انه يجوز له أخذ الشيخ  
 أبو بكر محمد بن الفضل وذكر القاضى الامام أبو على السغدي اذا أجر الاب أو الوصى نفسه

من اليتيم جاز بالاتفاق والصحيح ما ذكره دورى هذه الجملة من فتاوى قاضى خان من مواضع ❊ الموصى أخذ الكفيل ورهن يدين الميت لأنه توثيق وله ان يرهن مال اليتيم يدين على الميت ❊ رجل ضمن عن ميت دينه بأمر وصيه فاداه يرجع في مال الميت لا الوصى اذ ضمن عنه لا عن الوصى الا انه يجوز أمره في مال الميت فلو كان المأمور خليطاً للوصى استحسن ان يرجع في مال الوصى ❊ ولو قال الوصى لرجل أضمن أنا وانت عن فلان الميت الذى أوصى الى لرجل دينه وضمنناه على ان كلا منكم ما كفيل عن الآخر بأمره فلو اداه الوصى يرجع في مال الميت بنصفه وعلى شريكه بنصفه فيرجع شريكه في مال الميت ❊ رجل أنفق على بعض الورثة ثم قال أنفقت بأمر الوصى فأقر به الوصى صدق لو كان من أنفق عليه صغيراً ❊ لو أوصى بان يتصدق به هذا المقتضى أو به هذه الدار للوصى أن يبيع ويتصدق بالثمن لا الابقاء للورثة والصدقة بالقيمة من الفصولين ❊ لو دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سقيم ضمنه ولو لم يحجر عليه هذه في الحجر من الاشياء ❊ قال في الوجيز وكذلك لو أودعه اياه ❊ أتى رجل بمال الى رجل وقال ان فلان مات وأوصى اليك فخذواهم هذه فأمره ان يضاربها وللميت ورثة صغار وكبار فضاغ المال وقال الكبير لم يوص اليك فلوله بينه على الوصاية ضمن حصه الكبير لا الصغار وعند أبي حنيفة لا ضمان عليه وان لم يقيم بينه لم يضمن شيئاً من قبل ان أمره ليس بنافذ في المال والذي عمل به ضامن للمال ولا يضمن الاول اذ لم يصل اليه ❊ ادعى وصى على رجل ديناً للميت فقال المدعى عليه قضيت الميت ويتى غيب فقضى عليه بدفع الدين فقبضه الوصى وأدى منه الدين وأنفذ وصاياه ودفع ما بقى الى وارثه ثم أقام المدعون بينة الاداء الى الميت فلو أنفذ وصاياه ودفع دينه بأمر القاضى ليرجع الغريم على الوصى يدين دفعه عن الميت ولا بالوصية ولو فعله بغير أمر القاضى رجع الغريم على الوصى بكل ما اداه ورجع الوصى على من دفع اليه ❊ للميت وديعة عند رجل فأقرضها أو وهبها بأمر الوصى ضمن المودع لا الوصى اذ لا يملكه الوصى فيبطل أمره فوجوده كعدمه ولو أمره بدفعها الى رجل فدفعها لم يضمن اذ للوصى قبضها فله توكيل غيره فقبضه كقبضه ❊ مات وترك ودائع وأموالاً فقبضها بعض ورثته ولم يأمره بقبضهم ولا الحاكم لم يضمن استئصال ودينه محيط اذ له الحفظ فصرف قبضه الى الحفظ لا الى التملك ولو لم يكن عليه دين ضمن حصته باقيمهم لو كانت التركة في موضع لا يخاف عليها وأما لو يخاف عليها ضمن قبضها لا استئصالاً وفي شرح الطحاوى ضمن لو لا دين الا اذا قبضها ضرورة ككون باقيمهم صغاراً عاجزين عن الحفظ فحينئذ لم يضمن ولو كان مال الميت وما عند الميت من الودائع كلها وديعة عند رجل أردعها الميت ودينه محيط بماله أو لا دين عليه فدفعها المودع الى بعضهم بل اقضاء ضمن المودع والوارث فرق بين هذا وبين ما لو كانت الاموال في منزل الميت فأخذها بعض ورثته ليقضى دينه أو أخذ الودائع من منزله ليردها على ملاكها حيث لم يضمن استئصالاً وضمن الاجنبى بكل حال الا اذا كان ملقاً على قوارع الطريق فقبضه الاجنبى لا يضمن وللوصى قبض دين الميت

بعد بلوغ ابنه ولو نكح أمه لم يحز قبضه بعد ذلك ❶ لو خرج من الوصاية وقبض ديناً لليتيم صح لو  
وجب بعد الوصي عقداً ترجع فيه الحقوق إلى العاقد لا للمورث أو وجب بعد لا ترجع فيه  
الحقوق إلى العاقد فلا يبرأ المدينون من الفصولين والخلاصة ❷ ادعى أنه وصي ميت فطلب  
دينه فصدقه الغريم لا يؤمر بدفعه إليه هذه في أحكام الوكلاء منه ❸ وفي قضاء الولوالجية  
رجل أوصى إلى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي  
بعيداً من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم عليه الدراهم ولم يجد الوصي إلى تلك البلدة سبيلاً  
فأمر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم إلى الفقراء فالدين باق عليه وهو متطوع في  
ذلك ووصية الميت قائمة انتهى كذا في الأشباه من قاعدة تصرف الامام على الرعية ❹ وصي  
قال لرجل اضمن عن فلان الميت دينه فضمن وأداه رجوع بما أدى في مال الميت وبأخذه  
الوصي حتى يؤديه إليه من مال الميت ولا يرجع في مال الوصي اضمن عن الميت لا عن الوصي  
إلا أن الوصي يجوز أمره في مال الميت ويجب حفظ هذه المسئلة كذا في الفصولين عن المنتقى

### ❶ الباب السادس والثلاثون في المحجورين والمأذنين ❷

الاسباب الموجبة للعجز ومن انصف بها كان محجوراً من غير عجز ثلاثة الصغار والرق  
والجنون فلا يجوز تصرف الصبي إلا بإذن وليه ولا تصرف العبد إلا بإذن سيده ولا يجوز  
تصرف الجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء الثلاثة أو اشتري وهو يعقل البيع  
وبقصد فلولي بالخيار أن يشاء أجازة إذا كان فيه مصلحة وإن شاء فسخته ولا بد أن يعقلوا  
البيع ليوجد ركن العقد فيه مقدم وقفاً على الإجازة والجنون قد يعقل البيع ويقصد  
وإن كان لا يرجح المصلحة على المفسدة وهو المعتوه الذي يصلح وكيلاً عن غيره وهذه المعاني  
الثلاثة توجب الحجر في الأقوال دون الأفعال لأنه لا مريد لها لوجودها حساً ومشاهدة بخلاف  
الأقوال لأن اعتبارها موجوداً بالشرع والقصد من شرطه إلا إذا كان فعله لا يتعلق به حكم  
يندرى بالشبهات كالحدود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي  
والجنون ولا تصح عقودهم ما ولا أقرارهم ولا يقع طلاقهم ما ولا اعتاقهم ما وإن ألقوا شيئاً  
لزمهم ما ضمنه فاقماً للعبد فأقراره نافذ في حق نفسه غير نافذ في حق مولاه فإن أقر بما لزمه  
بعد الحرية لم يلزمه في الحال وإن أقر بحمد أو قصاص لزمه في الحال وينفذ طلاقه كذا في  
الهداية وغيرها وفي الصغير العبد المحجور والصبي المحجور لا يؤخذان بالقسمان الواجب  
بسبب القول في الحال وبعد البلوغ والعق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد انتهى ❸ وفي قاضي  
خان لو أن صبياً سقيماً بمحجوراً استقرض ما لا يعطى صدق المرأة صح استقرضه وإن لم  
يعط المرأة وصرف المال في حوائجه لا يؤخذ به في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور  
إذا استقرض ما لا يستهلك لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لأن الصبي ليس  
من أهل الالتزام فلا يصح التزامه أما العبد فن أهل الالتزام إلا أنه لا يصح التزامه في حق

المولى ويصح في حق نفسه من الفصولين ﴿ لو وكل صديقا ببيع وشراء جاز لو عقله والعهد  
على أمره لا عليه لو محجور أو لولم أذن أو فلو وكل بشراء بثمن مؤجل فالعهد على أمره أيضا  
فيطالب بثمنه أمره لا هو ولو بثمن حال لزمه والعهد عليه استحسانا قلت وقد مررت في الوكالة  
﴿ وفي الاشياء الصبي المحجور عليه يؤخذ بفعاله فيضمن ما أنلفه من المال وإذا قتل  
فأدبته على ما قلته الا في مسائل لو أنلف ما أقرضه وما أودع عنده بلا إذن وليه وما أعير له  
وما بيع منه بلا إذن ويستثنى من ايداعه ما إذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيره  
فلا ملك تضمن الدافع أو الاخذ قال في جامع الفصولين وهذه من مشكلات ايداع الصبي  
قلت لا اشكال لانه اغالم بضمها الصبي للتسليم من مالها وهما لم يوجد كالايجز انتهى  
أقول الامر كما قال ابن نجيم بالامرية ولا خفاء في ذلك والعجب من صاحب الفصولين  
واسئسكاه هذا وقاضى خان يقول في فتاواه من المأذون العبد المحجور اذا اشترى شيئا حتى  
توقف على اجازة المولى فإدام العين في يده كان البائع أولى به وان هلك في يده أو استهلكه  
ان كان البائع حرا بالغا أو صغيرا مأذونا أو عبدا مأذونا أو مكاتبالا يضمن المشتري للعال  
حتى يعتق وإذا عتق كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبي محجورا  
لا يضمن أصلا لا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان البائع عبدا محجورا أو صبي محجورا  
والمشتري كذلك ضمن المشتري للعال لان تسليط البائع لم يصح فيكون متلفا من غير  
تسليط بخلاف ما لو كان البائع حرا كبيرا أو صبي ما ذونا أو عبدا مأذونا لان تسليطهم  
صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن انتهى أقول وظهر مما نقلنا عن القاضي انه يستثنى  
من المبيع منه بلا إذن ما اذا كان البائع كذلك محجورا فانه يضمن وقد أغفله ابن نجيم وهو  
بصدد البيان ليكون الانسان محل السهو والذسيان ﴿ اقراض الصبي المحجور واستقرضه  
لا يجوز فلو أقرضه أحد فبقي عليه فلما انك ان يسترده اتفاقا ولو لم يبق لا يضمن خلافا لابي  
يوسف وكذا الوبا ع صبي محجور ما لا فانلفه يضمن عند أبي يوسف لا عندهما وأجمعوا على أنه  
لو قبل الوديعة باذن وأنلفه ضمن من الفصولين ﴿ ولا يدخل الصبي في الغرامات السلطانية  
كذا في الاشياء من أحكام الصبيان ﴿ لو شهد الشهود على عبد محجور بنصب أو أنلف  
وديعة ان شهدوا بعينه ذلك لا باقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالنصب اذا حضر المولى  
وفي ضمان آلاف الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد ﴿ وان  
شهدوا على عبده مأذون بالزنا أو قتل حمدا أو شرب خمر أو قذف وهو محجور ومولاه غائب  
لا يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وان شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم  
في القصاص وحده القذف ولا يقبل فيما سوى ذلك وان شهدوا على العبد المأذون بسرقة  
عشرة دراهم فان كان مولاه حاضرا تقبل شهادتهم في القطع ولو شهدوا بسرقة أقل من  
عشرة تقبل شهادتهم فان كان مولاه حاضرا أو غائبا تقبل شهادته على الصبي المأذون والمعنى  
المأذون بسرقة عشرة دراهم فان كان المأذون غائبا لا تقبل الشهادة على اقراره ما بالسرقة



أصله ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقه عشرة دراهم وهو يجب عدمه لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى ويقطع ورد الدين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضممان لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على اقراره لا يقبل أصلاً وان كان مولاه حاضراً لا يقضى بالقطع بهذه الشهادة فكذلك المال والشهادة على الاقرار بالسرقه مع مجود السارق لا تسمع وان أقر المولى على عبده وليس على العبد دين ظاهر صح اقراره صدقه في ذلك أم كذبه وكان المقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك أكثر من قيمته فان أعتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين العبد المأذون اذا أقر لا جنبي من غصب أو قرض أو استهلاك ودعيه أو عارية تحالف فيها أو مضاربة استهلكها وزعم ان ذلك كان في حالة الحجر ان صدقه المقر له انه كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء في الحال الا في دين انغصب ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في الاذن كان القول قول المقر وهو بخلاف الصبي المأذون اذا قال اني أقررت افلان بألف درهم في حالة الحجر فانه يؤاخذ به ولا يكون مصدقاً في الاسناد صدقه المقر له أو كذبه وكذلك المعتوه المأذون الكبير وهو كالمكتنن حين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا محجوسية أو معتدة الغير وكونها محجوسية أو معتدة الغير معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت مسلمة أو بعد العدة كان القول قول الزوج وأما الصبي المأذون والمعتوه المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك وأضاف الى حالة الحجر يؤاخذ به في الحال صدقه المقر في ذلك أو كذبه كافي العبد ولو أقر بقرض أو ودعيه استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عبد أبي يوسف وعندهما ان صدقه المقر له في الاضافة وفي كونه مودعاً لا يؤاخذ به الا بحاله ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به في الحال من قاضي خان وفي الوجيز لو أقر المأذون بدين كان عليه وهو محجور من غصب أو ودعيه أو عارية استهلكها أو مضاربة فان كذبه رب المال وقال هذا كله في حال اذ لم يصدق العبد في شيء منه ولزمه كله للحال وان صدقه لزمه الغصب خاصة ويتأخر ما سواه الى حال عتيقه وعند أبي يوسف يؤاخذ به للحال صدقه في الاضافة أم كذبه وكذلك الصبي المأذون والمعتوه يلزمه الغصب في التصديق وكله في التكذيب وان أقام العبد والصبي بينة أنهما فعلاً قبل الاذن وأقام المقر له بينة أنهما فعلاً بعد الاذن فالبينه بينته كما ان القول قوله انتهى وإذا أقر المأذون باقتضاء حرة أو أمة بأصبعه يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف في دفعه مولاه أو يذبه وقال لا يؤاخذ به في الحال بل بعد العتيق والاقتضاء بالفداء (٢) ازالة البكارة هذه في درر البحار من المأذون إذا أقر العبد بسرقه لا يخلو ما ان يكون مأذوناً له أو محجوراً والمال قائم في يده أو هالك والمولى مصدق أو مكذب فان كان مأذوناً يصح اقراره في حق القطع والمال فيه قطع ويرد المال على المسروق منه ان كان قائماً وان كان هالكاً لا ضمان عليه صدقه مولاه أو كذبه وان كان محجوراً والمال هالك يقطع ولم يضمن كذبه مولاه أو صدقه

(٢) قوله بالفداء سابق له في المكاتب ضبطه بالقاف وكلاهما جائز اهـ محصه

فان كان قائما وصداقه مولاه يقطع ويرد المال على المسروق منه وقال أبو يوسف يقطع والمال للمولى وقال محمد لا يقطع والمال للمولى ويضمن العبد قيمته بعد العتق قال في شرح الهداية سبكي عن الطحاوي انه قال سمعت استاذي بن أبي عمران يقول الاقاول الشلثة كلها عن أبي حنيفة قوله الاول أخذه به محمد ثم رجع كما قال أبو يوسف فأخذه أبو يوسف ثم رجع الى القول الثالث واستقر عليه وحل المسئلة الحدود من الهداية **ع** عبد محجور واشترى عبدا بألف وقيمته ألف وقيض العبد ثم باعه واشترى بالثمن شيئا آخر وباعه ثم حضر خصمه الذي باع العبد منه وأراد يأخذ مما في يده ثمن العبدان علم ان ما في يد المحجور ثمن عبده له أخذه مما في يده استقصا ناوان علم انه ليس ثمن عبده ليس له ان يأخذ شيئا مما في يده لانه لم يظفر ببذل ماله ويتأخر حقه في الثمن الى عتقه وكل ما في يده لمولاه وان اختلفا فقال بائع العبد ثمنه في يد العبد المحجور وقال المولى ليس ذلك ثمن عبدي وانما هو له اوتاه صدق عليه فالقول لمولاه لان يد المحجور يده حكما ولو كان في يده حقيقة كان القول للمولى وعلى البائع البينة كذا هنا وان برهنا للبائع **ع** ولو استقرض المحجور مالا من رجل فاشترى به وباع ورجع ثم طالبه بالمال فعلى هذا الوجه كذا في مشتمل الهداية نقلا عن البرازية **ع** الاذن شرعا فالتجرا واسقاط الحق العبد المأذون ليتصرف لنفسه باهليته فلا يرجع بما لحقه من الهدية على المولى وديونه متعاقبة بقربته يباع فيها للغرماء الا ان يقديه المولى وقال زفر والشافعي لا يباع عما وى دين الاستهلاك في يباع كسبه في دينه بالاجماع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص فان فضل من ديونه طواب به بعد الحرة ولا يباع ثانيا كسبه لا يمنع البيع أو دفعه للضرورة عن المشتري والمراد من المديون ما وجب بالتجارة أو عما هو بمناها كالبيع والشراء والاجارة والاستجار وضمان المقصوب والودائع والامانات اذا جحدوا وما يجب من العقر بوطء المشترة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به ويتعلق دينه بكسبه سواء حصل قبل حقوق الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة ولا يتعلق بما انتزعه المولى من يده قبل الدين وله ان يأخذ غلة مثله بعد الدين لانه لو لم يمكن منه بحجر ماله فلا يحصل الكسب والزيادة على غلة المثل يردها على الغرماء لعدم الضرورة فيها أو لعدم حقهم كذا في الهداية **ع** المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كافي الاشياء **ع** واذا استندانت الامة المأذون لها ثم ولدت يباع ولدها معها ووطء المولى أمته المديونة لا يوجب العقر وكذا أخذه من غلته ان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه ويضمن يدها لو قطعها هذه الجملة من خنابة المملوك من الهداية **ع** واذا باع المأذون واشترى بالغبن اليسير فهو جائز لعدم الاحتراز منه وكذا بالفاخشن عند أبي حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون وله أن يسلم ويقبل السلم وله ان يوكل بالبيع والشراء ويرهن ويرهن ويملك ان يقبل الارض ويستأجر الاجراء والبيوت ويأخذ الارض من ارضه ويشتري طعاما فيزرعه في أرضه وله أن يشارك شركة هنان ويدفع المال مضاربة ويأخذها وله ان يؤاجر نفسه ولا يملك بيع

نفسه ولا رهنها وله ان يصرف المال الى قضاء الدين والنفقة ولا يجوز نكته - له ويجوز اقرار  
 المأذون بالدين والمغصوب وكذا بالودائع ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين أو لم يكن اذا كان  
 الاقرار في صحته وان كان في مرضه يقدم دين الصحة ككافي الحر بخلاف الاقرار بما يجب من  
 من المال لاسباب التجارة لانه كالمجور وفي حقه كذا في الهداية **❦** ولو أقر المأذون بمرأته  
 وصدقة المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤخذ الا بعد الحرة من الخلاصة **❦** ولو أقر المأذون  
 بدين في صحته ثم بدين في مرضه ثم شري قناباً ألف وقبضه بمعاينة الشهود فبات القن في يده ثم  
 مات المأذون ولأمال الألف تقسم هذه الألف بين غرماء الصحة وبين بائع القن بالحصة وليس  
 لغرماء المرض شيء ولو لم يكن عليه دين الصحة والمستهةلة تجاهاها فالبائع أولى بالألف اذ سبب  
 دينه مهلوم **❦** ولو استأجر المأذون اجراء في صحته أو مرضه وادى أجرته أو تزوج امرأته باذن  
 وقضى مهرها بمحاصون الأجر والمرأة فيما قبضه اذ ليس في مقابله شيء يتعلق به حق الغرماء  
 فأكثر ماله أن يكون كدين الصحة كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصول **❦** وليس له  
 أن يتزوج ولا يزوج بما يملكه وقال أبو يوسف يزوج الامه لانه يحصل المال عنها فاعاها فاشبهه  
 اجارته واولها ما ان الاذن يتضمن التجارة وليس هذا بتجارة ولهذا لا يملك تزوج العبد وعلی هذا  
 الخلاف الصبي المأذون من الهداية **❦** وفي الوجهين يصح اقرار المأذون بالدين باى وجه كان  
 وان كذبه المولى والغرماء الا اذا باعه القاضى ثم أقر بالدين لغيره لم يصدق على الغرماء انتهى  
 قلت المراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل بها كآقراره بغيره لا يصح ولا يؤخذ به قبل  
 العتق كذا في شرح المجمع نقلاً عن المحيط **❦** وان تزوج باذن مولاه امرأته زعمت انها حرة  
 فولدت منه ثم استحققت فاولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وان وطئ أمة على وجه الملك بغير  
 اذن المولى ثم استحقها رجل فعليه العقر يؤخذ به وان وطئ على وجه النكاح لم يؤخذ به حتى  
 يعتق **❦** واذا اشترى جارية شراً فاستدأتم وطئها ففرداها أخذها بغير الحلال هذه الجملة في  
 المكتاب من الهداية **❦** ولا يكتب الا أن يجيزه المولى ولادين عليه فترجع الحقوق الى المولى  
 ولا يعتق على مال ولا يجب بعوض ولا بغير عوض ولا يتصدق الا ان يهدى اليسير من الطعام  
 أو يضيف من طعامه لانه من ضرورات التجارة بخلاف المجور عليه لانه لا اذن له أصلاً  
 وعن أبي يوسف المجور عليه اذا أعطاه المولى قوت يومه فله ما به من رفقائه على ذلك الطعام  
 لا بأس به بخلاف ما اذا أعطى قوت شهر لانهم اذا أكلوه قبل الشهر يتضرر به المولى وله ان  
 يحبط من الثمن بالعيب مثل ما يحبط التجار بخلاف ما لو حوط من غير عيب لانه تبرع بمحض بعد  
 تمام العقد وليس من صنيع التجار من الهداية **❦** ولا يصح اقراره بالنكاح بالمال وهى ظاهرة  
 لان كفايته بالمال لا يصح فلا يصح اقراره كافي الصغرى وقد مر في الاقرار **❦** وليس له أن  
 يتكفل بمال أو نفس وله أن يؤجل دينه من غضب أو غيره أجل سنة أو أكثر أو أقل وليس  
 له ان يحبط بعض الدين ويملك الاذن في التجارة كذا في قاضى خان قال في الوجهين لا يصح كفالة  
 المأذون الا باذن المولى واذا كفل المال باذن المولى يتعلق برقبته وليس للمولى ان يبيعه بعد

ذلك ولما أذن ان يبيع العبد يردون الدرهم انتهى ﴿ ثم الاذن كما ثبت بالصرح ثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى يصير مأذونا عندنا ولا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا أو لاجل باذنه أو بغير اذنه بيعا صحيحا أو فاسدا والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة العبد يصير مأذونا باذن الاب والوصى والجد دون غيرهم على ما بيناه وحكمه حكم العبد كذا في الهداية ﴿ ولو أن رجلا سلم الى عبد رجل متاعا لبيعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع وتكليفه وفى الهداية قال بعضهم ان الهدية ترجع الى الاخر وعند البعض ترجع الى العبد ﴿ ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا بديارهم المولى أو دنايره فلم ينهه يصير مأذونا فان نقد الثمن من مال المولى كان للمولى ان يسترده واذا استرده لا يبطل ذلك البيع ولو كان مال المولى مكيدا أو موزونا فاسترد المولى بطل البيع اذا كان الشراء بكميل أو موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترده المولى لا يبطل البيع ﴿ ولو أن معتوها أذن لابنه الكبير في التجارة لا يصح والابن في هذا كالاخ عاك التصرف في النفس وهو التزويج ولا يملك التصرف في المال ﴿ الاب اذا أذن لابنه في التجارة ان كان العبد يعقل البيع والشراء يعني يعرف ان البيع يزيل المثلث ويعرف الغبن الفاحش واليسير صح وان لم يعرف لا يصح وان كان يقدر على التلطف بالبيع والشراء ﴿ القاضي اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لم يكن مأذونا ﴿ اذا اذن لعبد الغائب لا يصير مأذونا قبل العلم واذا علم يصير مأذونا وكذا لو جهر على عبده المأذون الغائب لا يجزى قبل العلم ولو أذن المولى لعبده الغائب ثم جهر عليه قبل ان يعلم باذنه السابق لا يصير مأذونا ﴿ وان قال المولى لاهل السوق يا هؤلاء عبيدي هذا يصير العبد مأذونا قبل العلم وان أذن لعبده الغائب وأرسل المولى اليه رسولا أو كتابا فوصل اليه الكتاب أو أخبره الرسول يصير مأذونا كان الرسول حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا عدلا أو فاسقا ذكر أو أنثى فان أخبره فضولى واحد باذن المولى يصير مأذونا كبقية ما كان الخبر فرق أو حنيفه بن الخبر والاذن فان عنده لا يثبت الخبر بخبر الواحد الا أن يكون الخبر عدلا أو أخبره اثنان ويثبت الاذن بقول الفضولى الواحد على كل حال وذكر الشيخ المعروف بخواهر زاده عن الفقيه أبي بكر البلخي انه لا فرق بين الاذن والخبر والعبد انما يصير مأذونا اذا كان الخبر صادقا عند العبد والقوى على هذا المولى اذا مات وترك ابنا وعبدا وعلى الميت دين مسمى تنفق فأذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه لانه لا يملكه فلو أن الابن استقرض مالا وقضى دين الاب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لم يصح اذنه أيضا لان دين الابن على أبيه يمنع ملك العبد وانما يملكه اذا أبرأ الغريم الميت من الدين أو قضى الوارث دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بان قال عند الاداء على وجه التبرع يصير ذلك ديناً له على الاب كمالوكفن الميت من مال نفسه فانه يرجع في التركة ﴿ المولى اذا أذن لعبده الا بقر لا يصح اذنه وان علم الا بقر وان أذن في التجارة مع من كان في يده صح اذنه ﴿ وان أذن لعبده المفصوب في التجارة فان كان الغاصب مقراً أو كان ملولاً

بينة صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه جازي بعه فصح اذنه **§** المولى اذا اذن لعبده وقال  
 لا تبس بغير فاحش فان باع بغير فاحش جازي بعه لان اذن المولى لا يقبل التخصيص **§** الاب  
 أو الوصي اذا اذن للعبد الصغير أو لعبد الصغير في التجارة صح اذنه ما وسكوته ما يكون اذنا  
 والقاضي علك الاذن للعبد الصغير ويملك اذن عبدا للصغير وسكوته لا يكون اذنا فان مات الاب  
 أو الوصي بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن **§** الوصي اذا رأى العبد الصغير أو عبدا  
 للصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي أن يكون مأذونا بخلاف القاضي **§** القاضي  
 اذا اذن للعبد الصغير أو لعبد الصغير في التجارة وأبى الاب أو الوصي فأبأوه ما باطل وان جرح عليه  
 بعد اذن القاضي لا يصح جرحه ما وكذا لو مات القاضي لا يتجر العبد الا أن يرفع الامر الى  
 قاض آخر حتى يحجر عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول **§** رجل اشترى عبدا على  
 أنه بالخيار ثلاثة أيام فاذن له في التجارة أو آه يبيع أو يشتري فسكت كان ذلك اجازة للبيع  
 ويطلب خياره ويصير العبد مأذونا لو باع عبدا على أنه بالخيار ثم اذن للعبد في مدة  
 الخيار لم يكن فسخا للبيع الا ان يلحق العبد دين بذلك **§** اذا طلب غرماء العبد المأذون من  
 القاضي بعه فامر القاضي مولاه بالبيع فباعه جازي بعه ولا يصير المولى محتارا حتى لا يلزمه  
 قضاء الدين من ماله وهذا بخلاف المولى اذا باع عبده الجاني بعد العلم بالخيانة يصير  
 محتارا للقداء وهو بخلاف المريض اذا باع عينا من أعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماء  
 فانه ينفذ بعه **§** المولى اذا باع عبده المأذون بغير اذن الغرماء وهو عالم بدونه كان عليه  
 الاقل من قيمته ومن ديونه وكذا لو لم يعلم بدونه واذا وجد الغرماء العبد فأرادوا نقض البيع  
 ليس لهم ذلك الا بضمرة البائع والمشتري ولو كان دين العبد مؤثلا فباعه قبل حلول الاجل  
 جازي بعه لان الدين المؤجل لا يحجر المولى من بعه فاذا حل الاجل ليس لصاحب الدين  
 نقض البيع ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد **§** المولى اذا باع من عبده المأذون المديون  
 صح بعه وله أن يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلم يسل المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه  
 كذا في كتاب الصرف **§** العبد المأذون المديون اذا اخاصم مولاه في مال في يد العبد فقال العبد  
 هو مالي وقال مولاه هو لي كان القول قول العبد ولا يصح للمولى حتى يقضى دين العبد  
 وان كان العبد المأذون في منزل مولاه فان كان المال الذي اختصه مافيه من تجارة العبد  
 فهو له فان لم يكن من تجارته يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ويؤيد المولى كان المال  
 بينهما وان كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهما أثلاثا وان كان العبد راكب دابة  
 أو لا بس ثوب واختصه مافيه يكون للعبد واذا زوج المولى عبده المأذون المديون جاز لان فيه  
 تخصيصين العبد هذه الجملة من قاضي خان **§** اذا اعتق المولى عبده المأذون المديون وهو عالم  
 بالدين لا يضمن جميع الدين انما يضمن الاقل من قيمته ومن ديونه لان الاعتاق فضل اختيار  
 ولو اختار جميع الدين لا يلزمه لانه وهذا أن يقضى ديون العبد فلا يلزمه كذا في الصغرى  
 وما بقي من الدين يطلب به بعد العتق بخلاف ما اذا اعتق المدبر أو المولد المأذون لهم ما وقد

زكهم ماديون لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلم يكن المولى متلفاً حقهم فلا  
 يضمن شيئاً ❦ وان باعه المولى وعليه دين محبط برقبته وقبضه المشتري وغيره فان شاء  
 الغرماء ضمنوا البائع قيمته وان شاؤوا ضمنوا المشتري لان العبد يتعلق به حقهم حتى كان لهم  
 أن يبيعهوا الا أن يقضى المولى دينهم والبائع متلف بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض  
 والتغيب فيخبرون في التضمين وان شاؤا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وان ضمنوا البائع قيمته  
 ثم رد على المولى بعيب فلا جولى أن يرجع بالقيمة ويكون حقهم في العبد ❦ ومن قدم صرا  
 فقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة الا أنه لا يباع حتى يحضر مولاه  
 لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانه خالص حق المولى بخلاف الكسب لانه حق العبد فان حضر  
 المولى فقال هو ما ذون يباع في الدين واذا قال هو محجور فالقول له واذا لزم المأذون دين تحبط  
 برقبته وعمله لم يملك المولى ما في يده ❦ لو أعتق من كسبه عبد لم يعتق عند أبي حنيفة  
 وقال لا يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته وان لم يكن محبطاً بماله جاز عتقه في قولهم جميعاً من  
 الهداية ❦ ولو وطئ جارية عبده فولدت منه صارت أم ولد له ويضمن قيمتها مستغرقة كان  
 لديه أولاً اتفاقاً ولا يضمن قيمة الولد ولا العقر ولو أعتقها ثم وطئها فولدت اعتقت بالاستيلاء  
 لا بعتقه وعليه العقر لها ويثبت النسب من الرجز ❦ ولو استهلك العبد المأذون مال  
 الغير يكون ذلك الغرماء يرأسوه للغرماء هذه في نكاح الرقيق من الهداية ❦ واذا بيع المديون  
 برضا الغرماء ينتقل حقهم الى البديل لانهم رضوا بالاتقال هذه في الرهن منها ❦ ولو أعتق  
 المولى المأذون المديون كان للغرماء أن يضمنوا المولى قيمته ويتبعوا المعتق بقيمة دينهم وان  
 شاؤوا ضمنوا المعتق جميع دينهم فان اختاروا تضمين المعتق لم يبرأ المولى فلهم أن يرجعوا ويضمنوا  
 المولى القيمة وان أبرأ المولى لم يكن لهم عليه سبيل بعد ذلك باختيار اتباع أحدهما  
 لا يبرأ الا آخرهما قبض أحد الغرماء بعد العتق من العبد لا يشاركه الباقيون فيه ولو أعتق  
 المأذون المديون باذن القريم فلا قريم ان يضمن مولاه القيمة ولو دبر المأذون المديون فان  
 شاء الغرماء ضمنوا المولى قيمته ولا سبيل لهم على العبد فاذا أعتق اتبعوه بقيمة دينهم  
 وهو على اذنه وان شاؤا لم يضمنوا المولى واستسعوا العبد في جميع دينهم وان دبره قبل  
 الدين لم يضمن ❦ ولا يجوز هبة العبد المأذون المديون باذن الغرماء في رواية وفي رواية يجوز  
 ويبقى الدين في ذمة العبد يباع فيه ولو كان على المأذون دين مؤجل فوهبه مولاه جاز  
 وان نفذ وحل الاجل ضمن المولى قيمته وان رجع المولى في هبته لم يكن لهم على العبد سبيل  
 فان أذن له مرة أخرى بعد ما رجع في الهبة فلققه دين يباع وثمنه بين الاخيرين والاولين  
 فان مات المولى ولا مال له غير العبد يبيع ويدي بدين الاخيرين فان فضل شيء كان للاولين  
 وان كان على المولى دين سوى ذلك ضرب فيه غرماء المولى بدينهم والاولون بقيمة العبد  
 ❦ ولو وهب العبد وعليه ألف حالة وألف مؤجلة فلصاحب الدين الحال ان يقبضها في الكل  
 ❦ ولو وهب المأذون المديون من صاحب الدين حتى سقط دينه ثم رجع في هبته أو كفل عن



العبد رجل يدينه فذهب المال لمولى العبد من صاحب الدين وقبضه منه حتى يرى  
الكفيل ثم يرجع في هبته أو وهبه من صاحب الدين في مرضه ولا مال له غيره ولم يجزه  
الورثة حتى رد ثلثي العبد إلى الورثة أو كان الدين للينيم فوهبه من الينيم قبضه الوصي حتى  
سقط ثم يرجع في هبته يعود الدين عند أبي يوسف وعند محمد لا يعود الدين **§** على عبده  
دين ألف مؤجل فباعه سيده بأذنه بقليل أو كثير ثم حل الأجل أخذ الثمن من مولاه  
ولم يكن عليه ضمان القيمة إن كان الثمن أقل من الدين فإن وجود الثمن في يد المولى لم يكن له  
على المولى سبيل لأنه باذنه صار المولى كالوكيل عنه **§** رهن عبده المأذون أو آخره وعليه دين  
مؤجل قبل حلوله جاز إذا حل ضمنه قيمة الرهن دون الإجارة وإن بقيت منها مدة فلهم أن  
يقضوا الإجارة **§** ولا يجوز بيع المولى المأذون المديون بأمر بعض الغرماء إلا برضا الباقين  
أو ببيعة القاضي ويحل نصيب الغائب منهم من الثمن **§** وإذا أخذ المولى شيئاً من كسب  
المأذون ثم حلقه دين سلم لمولاه ما أخذ وإن كان عليه دين يوم أخذ قليل أو كثير لم يسلم له  
ما أخذ حتى إذا حلقه دين آخر رد المولى جميع ما أخذ **§** ولو أخذ منه ضريبة غلة مثله وعليه  
دين سلمت له استعساناً وإن أخذ أكثر من غلة مثله لا يسلم له الفضل **§** وإذا ولدت المأذونة ثم  
حلقتها الدين لا يباع الولد وهو للمولى والهبة والكسب يباعان في الدين وإن استغفادته ما قبل  
الدين ولو كان عليه ألف قبل الولادة وألف بعد ها فالولد للأول خاصة **§** ولو باع المأذون  
المديون أمين القاضي لأجل الغرماء وهلك الثمن في يده ثم وجد المشتري به عيباً فرد به  
مرة أخرى وقضى المشتري ثمنه وكذلك لو باعه مولاه بأمرهم الآن إلا أمين يضمن النقصان  
ثم يرجع به على الغرماء لأنه وكيل عن الغرماء **§** ولو باع القاضي كسب العبد المديون والمولى  
غائب ثم حضر وأنكر الأذن سألهم القاضي البينة على الأذن فإن أقاموا أو لا يردوا ما قبضوا  
**§** ولو باع المأذون المديون شيئاً من مولاه بمثل القيمة جاز ولو لم يكن على العبد شيء لا يجوز بيعه  
من مولاه ولو حاباه بما يتغابن الناس في مثله لم يجوز ثم يقال للمولى إن كان المناع قائماً ما ان  
تمت القيمة أو ينقض البيع قبيل هذا عندهما وعند أبي حنيفة لو جابى لا يجوز البيع وإن  
أتم المولى القيمة **§** ولو دفع العبد إلى مولاه مضاربة أو شركة فمات بانتهى فربح وقال أخذت  
رأس مالي ونصيب من الربح صدق في ذلك ولا يصدق على ما في يد المولى من الربح فباعاً أخذ  
نصفه **§** وإذا وكل العبد وكلاً يبيع عبده فباعه من مولاه بأكثر من قيمته ثم حجج على عبده  
فأقر الوكيل بالقبض لم يصدق ولو باعه الغرماء فأقر صدق **§** ولو باع المولى جارية عبده  
المديون وقوى الثمن فأقر العبد أنه أمر مولاه ببيعها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا  
إذا كانت الجارية قائمة أو لا تدري وإن كانت هالكة فالعصم أنه لا يصدق ولو كذبه العبد  
ضمن المولى قيمتها **§** وصبي مأذون باع من أبيه عبداً بما يتغابن الناس فيه لا يجوز بالاتفاق ولو  
أقر الصبي بقبض الثمن من الأب لم يصدق إلا ببينة وكذلك لو أقر ولده أو وصيه بالدين ولو  
أقر مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر أن العبد قبض الثمن من المشتري بخلاف المولى على ما يقول

فان حلف لم يضمن فان نكل ضمن الثمن وان كان الثمن عرضا للمولى أن يطالب العبد بالعرض  
الذي اشتراه منه ولو باع من عبده بأكثر من قيمته فاما أن يأخذ مقداره قيمته أو ينقص البيع  
❦ ولو أقرض المولى عبده المأذون المديون ألقا للمولى أحق بها وكذلك ان أودعه ودعه  
فاشترى العبد بغيره أمنا عا للمولى أحق بالمتاع ❦ ولو اشترى المولى من عبده شيئا لغيره بالوكالة جاز  
الشراء ولم يجز قبضه وان صدقه الآخر قبضه فان قبضه المولى فبطلت في يده ضمن الثمن للعبد  
وبطل البيع عن الآخر ❦ وكذا اشترى المولى المال عبدا من المضاربة من مضاربه لغيره وقيمته  
ألفان ورأس المال ألف يجوز ولا يجوز قبضه هذه الجلة من الوجيز ❦ قال في الهداية ولو باع  
المولى شيئا بثلث القيمة أو أقل جاز البيع لان المولى أجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين ولا  
تجوز فيه فان سلم اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن لان حق المولى في الدين من حيث المجلس فلو  
بق بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا  
لانه يتعين وجاز ان يبقى حقه متعلقا بالدين وان أمسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز لان البائع  
له حق المجلس في المبيع ولهذا كان أخص به من الغرماء وراز للمولى ان يكون له حق في الدين  
اذا كان يتعلق بالدين انتهى ❦ رجل دخل بعبد الى السوق وقال هذا عبيدي ببيعوه في البر ضمن  
ما باعوه في البر وغيره لو وجد حرا وكذلك لو كان مديرا فلم يعلمهم ولو قال أذنت له في التجارة ثم قال  
لا دوام بآعيانهم بآيعوه بآيعوه وغيرهم فوجدوه حرا أو مستحقا ضمن لمن أمر خاصة ولو قال  
هذا ابني وقد أذنت له في التجارة بآيعوه وقد كان ابن غيره فهو غارو يضمن من الوجيز قال في  
الاشباه من المكفالة الغرور لا يوجب الضمان الا بشرط من ان يكون في ضمن عقد  
معاوضة فاذا قال الاب لا هل السوق بآيعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره  
رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال بآيعوا عبيدي بآيعوه ولحقه دين ثم ظهر انه عبد الغير  
رجعوا عليه ان كان الاب حرا والاقعد العتق وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتب في الرجوع  
في اضافته اليه والامر بآيعوه كذا في السراج الوهاج انتهى ❦ لو أمر العبد المأذون  
واحرزه ثم ظهر المسلمون عليه وأخذوه مولا عادت الجناية والدين عليه وكذا لو اشترى رجل  
وأخذ مولا بالثمن وان أخذ مولا بالثمن عاد الدين دون الجناية ولو بيع العبد بالدين قبل  
يعوض لمن وقع العبد في سهمه من بيت المال وقبل لا يعرض بخلاف المديروا المكاتب لانه  
لا يملك أصلا ولو أسلم المشترون كان العبد لهم وبطلت الجناية دون الدين ولا يسل مولا  
القديم عليه ❦ عبيد بن اثنين فاذن له احدهما جاز في نصيبه خاصة ولو لحقه دين التجارة وفي  
يده مال التجارة قضى من ذلك دينه والباقي بينهما نصفان ❦ ولو وهب له أو كسب قبل الاذن  
لا يدفع في دينه ولو استلم مالاً كان عليه ما بخلاف ما لو أقر بالاستملاك فهو على الاذن خاصة  
❦ ولو قال أحد الشرى بكن لضاحيه ائذن لنصيبك فاذن فهو مأذون كله وكذلك اذن أحد  
المولين في نصيبه يكون اذنا منه في الكل ❦ الدين المحيط بالتركعة يمنع وقوع الملك للورثة وغير

المحيط لا يمنع ودين العبد لا يمنع وقوع الملك للورثة في التركة ودين المولى اذا لم يكن بانضمام دين  
 العبد اليه يصير محيطا لا يمنع ثبوت الملك للورثة فلو هلك الرجل وعليه ألف درهم وترك ابنين  
 وعبد اقيمة ألف لا مال له غيره ولا حداثته على العبد خمسة مائة يباع العبد فيستوفي الابن  
 دينه ثم يستوفي الاجنبي خمسة مائة ما بقي من ثمن العبد لان دين العبد مقدم على دين المولى  
 وان كان دين الميت خمسة مائة والمسئلة بحالها سقط دين الابن ويستوفي نصفه أولا ما تبين  
 وخمسين ثم يستوفي الاجنبي دينه خمسة مائة يبقى مائتان وخمسون فلما هلك الابن الدائن والثالث  
 لا تسحق كالمولى يمكن على الميت دين لكان الباقي بعد دين المورث بينهما اثلاثا فكذا ههنا فاذا  
 أقر المأذون في مرض مولى وعلى المولى دين محيطا به وبرقة العبد لا يصح اقراره  
 وان كان على المولى دين المرض صح اقراره وان لم يكن على العبد دين في صحة مولا ثم أقر  
 بدين في مرض مولا يتعاضدان وان لم يكن على أحد هما دين فآقر المولى في مرضه بالف ثم أقر  
 العبد بالف فتعاضدا في ثمن العبد ولو أقر العبد أولا ثم المولى بدين العبد لان دين العبد يقدم  
 على دين المولى تعلقا ولو أقر المأذون بعين في يده لمولا أو لعبد مولا ان لم يكن عليه دين جاز  
 والا فلا ويثبت للمولى مطالبة عبده بتسليمه اليه وان أقر بدين لا يجوز سواء كان عليه دين  
 أولا ولو أقر لعبد في يده انه مملوكه ثم أقر انه سراحا لا يصح ولو أقر لعبد في يده انه سراحا لا يصح  
 أو ابن فلان ولم يقر انه مملوكه وعليه دين صدق ولو اشترى هذا الف من رجل رقبته والعبد  
 ساكت ثم أقر انه سراحا لا يصح أو ابن فلان لا يصدق من الرجز المأذون المديون اذا أوصى  
 به سيده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان ملكا للموصي له اذا كان يخرج من الثلث وملكه  
 كما ملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته للغريم ابطاها وبيعه القاضي فما  
 فضل من ثمنه فلو اذهب من الاشياء ولو اشترى المأذون شيئا بشرط الخيار ثلاثة أيام فإراه  
 البائع عن الثمن ثم أراد الرد بالخيار له ذلك عند أبي حنيفة وقال ليس له ذلك ولو اشترى  
 المأذون عبدا أو دابة أو سمنا في يده وزادت قيمته ثم أقال البيع جاز عند أبي حنيفة خلافا لهما  
 ولو اشترى المأذون المديون جارية مثلا وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الثمن ثم تقابلا  
 فالأقالة باطلة عندهما وقال أبو يوسف صحيحة من المجمع قيدنا بقولنا وقبضها اذ قبل القبض  
 هي باطلة اتفاقا ذكره في الحقائق وفي شرح المجمع فائدة التقييد بكونه مدبونا غير ظاهرة  
 لان الأقالة تصح من المأذون مدبونا كان أو غيره ذكره في المحيط ولهذا لم يذكر هذا القيد في  
 المنظومة وشروها عبد مأذون بين مولى بين مولى أو عبدا مائة واجنبي كذلك فيبيع العبد  
 بمائة أو مات وخلف من كسبه مائة أو قتل واستوفيت القيمة مائة من قاتله تقسم هذه المائة  
 بين الاجنبي والمولى الغريم اثلاثا لانه بطل نصف دينه بملاقاة ملكه اذ المولى لا يستوجب  
 على عبده دينه فصار كمن ترك مائة وله غريم بمائة وغريم بخمسين وهنדהما تقسم أرباعا  
 ثلاثة أرباعها للاجنبي والرابع للمولى الغريم بطريق المنازعة لان العيين لا تعول نفهمسون  
 لاقت نصيبه ودينه لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك للاجنبي وخمسون لاقت نصيب المولى

الاخر فاستوى فيه حق الاجنبي والمولى الغريم فتنقسم بينهما نصفين وهو يقول الدين في  
 الذمة لا في العين فيعول ولو كان لكل واحد من المولين عليه مائة والمسئلة بحالها فصف  
 المائة تكون للاجنبي ونصفها للمولين بالاجماع من الحقائق **❦** واذا أقر المأذون باقتضاض  
 حرة أو أمة يلزمه الضمان في الحال عند أبي يوسف فيدفعه مولاؤه أو يفديه وقال لا يؤاخذ به  
 في الحال بل بعد العتق **❦** ولو أقر المكاتب بالاقتضاض باصبعه فحجز من اداء بدل الكتابة فرد  
 المولى للرق فضمن المهر في الحرية والعقر في الامه متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة  
 وعند أبي يوسف يؤخذ به في الحال وقال محمدان قضى القاضي بوجوبه عليه قبل عجزه لزمه في  
 الحال وان لم يقض به قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق من درر البحار **❦** واذا اشترى المأذون  
 له جارية شرافا فاسدا ثم وطئها ففردا أخذ بالعتق في الحال هذه في المكاتب من الهداية **❦** ولو قال  
 المولى لعبدي مأذونه الذي لم يولد عنده وهو مجهول النسب هذا ابني والحال ان العبد صالح ان  
 يولد منه لا يثبت نسبه منه ولا يعتق عليه عند أبي حنيفة وقال يعق عليه ويضمن قيمته  
 للفرما وانما قلنا الذي لم يولد عنده اذ لو ولد العبد عند المأذون وادعاه المولى صح اتفاقا **❦** ولو  
 قتل المولى عبدا مأذونه المستغرق المديون قضاه ضمان جنابة عند أبي حنيفة فيجب عليه  
 القيمة في ثلاث سنين لانه كلاجنبي منه وقال ضمان اتلاف فيضمن قيمته للفرما في الحال  
 من شرح المجمع **❦** وان جحر المولى على مأذونه لم ينجح حتى يظهر جحره من أهل سوقه لانه  
 لو انجحر ينضم الراس لتأخير حقهم الى ما بعد العتق بما لم يتعلق برقبته وكسبه وقد يابعوه على  
 رجاء ذلك ويشترط علم أكثر أهل سوقه حتى لو جحر عليه في السوق وليس فيه الا رجل  
 أو رجلان لم ينجح ولو يابعوه جاز ولو يابعه الذي علم جحره **❦** ولو جحر عليه في بيته بمحض من  
 أكثر أهل سوقه ينجح **❦** والمعتبر بشيوع الجحر واشتهاره فيقام ذلك مقام الظهور وعند الكل  
 كما في تبايع الراس من الرسل عليهم السلام ويبقى العبد مأذونا الى ان يعلم بالجحر وانما شرط  
 الشيوع في الجحر اذا كان الاذن شائعا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم جحر عليه بعلم منه ينجح  
 كذا في الهداية **❦** قال في الصغرى الجحر انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاما  
 اشتهر عند أهل السوق لا ينجح حتى يكون الجحر كذلك واذا كان لا يعلم به الا رجل أو رجلان  
 أو ثلاثة فانه يصح الجحر بمحض من العبد واذا أذن لعبده ولم يعلم العبد يصح الجحر وان لم يعلم  
 العبد واذا جحر على عبده المأذون في سوقه وهو غائب لم ينجح فان علم بذلك كان محجورا  
 اه وان رآه المولى يبيع ويشترى به ما جحر عليه قبل ان يعلم العبد فلم ينه ثم علم العبد بالجحر  
 يبقى مأذونا مستمسا **❦** ولو مات المولى أو باع العبد أو جن مطبقا صار محجورا وان لم يعلم أهل  
 سوقه فان كان على العبد دين فباعه أو وهبه بغير اذن الفرما لا يصير محجورا ما لم يقضه  
 المشتري فان عاد الى قديم ملكه بالرد بالعيب أو بالرجوع في الهبة لا يعود الاذن ولا يصير  
 محجورا بالبيع الفاسد وبالببيع بشرط الخيا واللبائع الا عند القبض أو الاجازة وفي البيع  
 بشرط الخيار للمشتري يصير محجورا من وقت البيع وبالباق يصير محجورا وبالعود من الباق

لا يعود الاذن ويموت الاب والوصى بنجر الصبي وعبد المأذون وبغزل القاضي وبعوته  
لا بنجر و واذا اجر المولى على عبده المأذون وله عبد مأذون فان كان على الاول دين بنجر  
كلهما وان لم يكن على الاول دين بنجر الثاني ويموت الاول بنجر كلاهما و ان كان على الاول  
دين أم لا من الوجيز و واذا لحق المولى بدار الحرب يصير المأذون محجورا واذا ولدت المأذون  
لها من مولاها صارت محجورة ويضمن المولى قيمتها ان ركبها ديون و وان استندت الامة  
المأذون لها أكثر من قيمتها فدبرها المولى فهي مأذون لها على حالها و باع عبده المأذون فان لم  
يكن عليه دين صار محجورا علم أهل السوق به أولم يعلموا وان كان عليه دين لا يصير محجورا  
قبل قبض المشتري لان البيع فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء أو باهر القاضي هذا اذا كان الدين  
حالا وان كان دين العبد مؤجلا لا بنجر المولى عن البيع وليس للغرماء نقض هذا البيع ولهم  
ان يضمنوا المولى قيمته اذا حل الدين فان كان عليه دين حال فالبيع فاسد الا ان يكون أوفى  
بالدين فاذا قضى الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق وكلا لا يبيعه المولى وعليه دين حال لا يبيع  
مافي يده وانما يبيعه القاضي و المدر اذا كان ماذونا فابق لا يصير محجورا و واذا غصب  
المأذون غاصب لم يدكر في الكتاب قالوا الصحيح انه لا يصير محجورا و واذا أسره العدو لا يصير  
محجورا قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا فان وصل الى مولا به بعد ذلك  
لا يعود مأذونا و وتعلق الجرباطل كتعلق الرجعة وكذا اضافة الجرا الى وقت في المستقبل  
باطل واطافة الاذن جائز و واذا أخبر المأذون بالجرا لا يصير محجورا عند أبي حنيفة الا ان  
يكون المخبر عدلا أو أخبره اثنان وعندهما ثبت بنجر الواو اتفاقا فاذا ذكر الامام المعروف  
بنجواهر زاده عن الفقيه أبي بكر البلخي انه لا فرق بينهما بل كل من الجرا والاذن انما ثبت بنجر  
الواحد اذا كان المخبر صادقا عند العبد والفتوى على هذا القول من قاضيان و واذا اجر  
على المأذون له فاقراه جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة قال ومعه ان يقر بما في يده  
انه امانة لغيره او غصب منه او يقر بدين عليه فيقضى مافي يده وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز  
اقراره وان لم يكن في يده بعد الجرا لا يعتبر اقراره في حق مولاه اتفاقا وكذا اذا أقر بعد ما انتزع  
المولى من يده المال فانه لا يعتبر اقراره اتفاقا ومحل المسئلة الهداية و لو جرح على عبده  
المأذون فنصرف بعد ذلك في بعض مافي يده قال أبو حنيفة جميع تصرفاته باطلة ما خلا الاقرار  
بالدين والوديعة والبضاعة وعندهما كلها باطلة و ولو أقر بدين حادث بعد الجرح وعليه دين  
معروف وجب عليه حالة الاذن لا يصح اقراره بدين الجرح ولو أقر بعد الجرح أو كانت في يده ألف  
أخذها مولاه وأقر العبد انها كانت لفلان وديعة ثم عتق لم يلزمه شيء ولو أقر انها كانت  
غصبا في يده لم يمسها اذا عتق ولم يأخذ منه الوديعة ولو وهب لعبد محجور ألف فلم يأخذها  
المولى حتى استهلكه لرجل ألفا ثم استهلك أيضا ألفا أخرى كانت الالف للمولى والدينان في  
رقبته ولو لحقه دين الاستهلاك ثم وهب له شيء فنصرف الهبة الى دينه ولو استهلك ثم وهب له ثم  
لحقه دين آخر فنصرف الهبة الى الدين الاول و واذا اجر المأذون وله ديون على الناس كان

الخصم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برئ الغريم كان عليه دين أم لا ولو بيع العبد أو مات  
 فأنضم فيها المولى ولو كان على العبد دين لا يقبضها بل يحبس بالقبض إلى الغريماء وكذلك  
 يجب أن يكون في الوارث ﴿١﴾ ولو اشترى المحجور متاعاً فهلك في يده ولم ينقد ثمنه ثم عتق لزمه  
 قيمة المتاع ولو كان المبيع عبداً فقتله بعد أن قبضه لزمه في الحال ويقال لمولاه أدفعه أو أفده  
 ﴿٢﴾ ولو اشترى المحجور عبداً بالف وقيمه ألف فباع وربح فباعه ثمنه من ذلك المال  
 استحقاقاً إذا علم أن ثمن عبده في يده ولو أنكر المولى فقال هو هبة وهبته من عبدي كان  
 القول قوله وإن أقام البينة فالبينة بينة البائع ﴿٣﴾ عبد محجور عليه أكتسب عشرة دراهم بغير  
 إذن السيد ثم اشترى بها ثوباً أو السيد ينظر إليه فسكت صار العبد مأذوناً له في التجارة والمولى  
 أن يرجع بالدرهم على البائع ﴿٤﴾ عبد محجور اشترى ثوباً ولم يعلم مولاه بذلك حتى باع العبد ثم  
 أجاز الشراء لم يجز هذا الشراء أبداً ولو باع ثوباً من رجل ثم أن المولى باع العبد ولم يعلم ببيع  
 الثوب ثم علم فأجاز البيع لم يجز هذا البيع ﴿٥﴾ عبد محجور إذا كان رجلاً فآذن مولاه من  
 عليه الدين أن يدفعه إلى العبد فقضاء الغريم ذكر المولى عن أبي يوسف أن كان رد على  
 العبد من تلك الدراهم التي أخذها منه برئ وإن رد غيره لم يرأى عند أبي حنيفة يرأى  
 الوجه من كلف المولى إذا كان مال غيره فبقضاء الدين يرأى ﴿٦﴾ ولو هجر على عبده المأذون ولا مال  
 في يده فاقربدين كان عليه وهو مأذون من غضب أو ودعه أو عارية استهلكها أو مضاربة  
 لم يلزمه إلا بعد الاعتاق وإذا آذن له مرة أخرى سأل عما أقربه فإن قال كان حقاً لزمه وإن قال  
 كان باطلاً تأخر حتى يعتق وكذلك الصبي والمعتوه من الوجيز ﴿٧﴾ إذا هجر المأذون وفي يده ألف  
 مثلاً ثم آذن له ثانياً فاقرب رجل بالف دين لزمه في الآذن الأول يقضى من تلك الألف عند أبي  
 حنيفة وقالاهي للمولى ويصح إقراره فيؤمر المولى بقضائه أو يبيعه فيه من المجمع ﴿٨﴾ رجل  
 وهب لعبده انسان هبة ثم أراد الرجوع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فأقام العبد  
 البينة على إقرار الواهب أنه (٣) محجور قال هذا الذي بعثك مولاي وأنا محجور بقبلي بينته  
 ﴿٩﴾ عبد باع شيئاً من رجل ثم قال أنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون لا يقبل قول العبد  
 ﴿١٠﴾ الأمة المحجورة إذا زوجت نفسها ثم عتقت نفذ نكاحها وكان المهر لها من قاضي خان ﴿١١﴾ ولو  
 باع الصبي المحجور ثم بلغ فإن أجاز له أو باؤه جاز خلافاً للفر من المجمع ﴿١٢﴾ اشترت أساور من ذهب  
 بمال اكتسب في دار المولى وأودعتهما رجلاً فهلكا كتبت يضمن المودع لأنهما مال هذه  
 في الوديعة من الخلاصة

(فصل في نوع من الجور) قال أبو حنيفة لا يحجر القاضي على الحر العاقل البالغ الأعلى من  
 يتعدى ضرره إلى العامة وهم ثلاثة الطبيب الجاهل الذي يسقى الإنسان ما يضره ويهلكه

(٣) قوله أنه محجور قال هذا الخ عبارة لا تقروى وهب لعبده غيره شيئاً ثم أراد الرجوع أن كان  
 العبد مأذوناً يصح الرجوع بغيره المولى وإن محجوراً لا يصح بلا حضوره وإن ادعى العبد  
 الجور أو الواهب الآذن فالقول للواهب استحقاقاً فإن برهن العبد على أنه محجور لا يصح اهـ



وعنده انه شفاء ورداء الثاني المقتى المساجن وهو الذي يعلم الناس الجهل أو يفتي بالجهل  
والثالث المسكارى المقلس وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يحجر على المدين ولا يمنع عنه ماله  
وعند صاحبيه يجوز بما قال أبو حنيفة وبثلاثة أسباب أخرى منها الدين إذا ركب الرجل  
دين فطلب غرماءه من القاضى أن يحجر عليه كيلا يتلف ما في يده من المال فإن القاضى  
يحجر عليه ويشهد على حجره والثاني عندهما السفينة يحجر القاضى على السفينة المسند  
بطلب أوليائه وعلى المغفل الذى لا يستدنى إلى التصرفات ولا يصبر عنها ويغاب فيها ولا يحجر  
على الفاسق الذى يرتكب المعاصى إذا كان لا يبدل ماله عندنا خلافا للشافعى ولا يشترط لصحة  
الحجر حضرة الذى يريد أن يحجر عليه فيصح الحجر حاضرًا كان أو غائبا إلا أن الغائب لا يحجر  
مالم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضى يحجر عليه فإن تصرف قبل العلم بعد الحجر ينفذ تصرفاته وإذا  
حجر على المدين يظهر أثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما يكتب ويحصل له بعد الحجر  
ويمنع هذا المحجور من التبرعات ولو أقبل أن يدين لا يصح إقراره في حق الغريم الذى حجر  
لأجله فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة إقراره السابق وكذلك لو كتب مالا ينفذ إقراره  
فيما كتب وإن كان دينه الأول قائما وينفذ تبرعته فيما كتب مع بقائه دينه الأول ولو  
تزوج باهراً صح نكاحه فإذا زاد على مهر مثلها لا يظهر في حق الغريم الذى حجر لأجله ولا يظهر  
في المال الذى حدث له بعد الحجر ولو أقر بمجد أو قصاص صح إقراره وكذلك لو أعتق أو دبر مع  
اعتاقه أو تدبره فالخامس أن كل ما يستوى فيه الحد والهرل ينفذ منه ومالا ينفذ من الهازل  
لا ينفذ منه إلا باذن القاضى ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جازو باقل من قيمته لا يجوز ولو  
استهلك مال إنسان بعمالة الشهود دلزمه ضمانه ومن له الضمان يحاص الغريم الذى حجر  
لأجله فيما كان في يده ولو اشترى جارية بعمالة الشهود باكثر من قيمتها فإن باع الجارية  
يحاص الغريم الذى حجر لأجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذى يحدث  
بعد الحجر ولو باع شيئا من دقاره أو عروضة من الغريم الذى حجر لأجله يصير الثمن قصاصا  
بدينه إذا كان الغريم واحداً فإن كان اثنين وحجر لهما فباع من أحدهما شيئا بمثل القيمة  
جاز ولا يصير كل الثمن قصاصا بيد المشتري لأن فيه إثارة بعض الغرماء على البعض ولكن  
الثمن يكون بين الغرماء بالحصص ولو حجر القاضى على رجل اقوم لهم ديون مختلفة ففضى دين  
بعضهم تسلم له حصته فيما قبض ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء من قاضى خان  
❦ وإذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فإن تصرف فيه  
قبل ذلك نفذ وإذا بلغ خمساً وعشرين سنة لم يسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد ولا يحجر  
عليه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبدراً فسد ما تلف ماله فيما لا عرض له فيه ولا مصلحة  
عنده أبى حنيفة وقال لا يدفع إليه ماله أبداً حتى يؤنس الرشد ويحجر عليه ولا يجوز تصرفه  
فيه فلو باع لا يفسد ببيعته عندهما وإن كان فيه مصلحة أجازها الحاكم ❦ ولو باع قبل حجر  
القاضى جاز عند أبى يوسف خلافاً للمحمد فان عنده يكون محجوراً من غير حجر وعلى هذا

الخ لاف اذا بلغ رشيداً ثم صار سقيها وان أعنت عبدان فذعتهم عندهما وكان على العبدان  
 يسبي في قيمته وعن محمد لا تجب السعاية ولو دبر عبده جاز واذا مات ولم يؤنس منه الرشد  
 يسبي في قيمته مدبراً كما اذا أعنته بعد التدبير ولو جاءت جارية بولد فادعاه ثبت نسبه  
 منه وكان الولد حراً والجارية أم ولد له فان لم يكن معها ولد وقال هذه أم ولدي كانت بمنزلة أم  
 الولد لا يقدر على بيعها وان ماتت سعت في جميع قيمتها وإذا تزوج امرأة جاز نكاحها وان  
 سمي لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها ويطل الفضل ولو طلقها قبل الدخول وجب لها  
 النصف في ماله وكذا اذا تزوج أربعة نسوة أو كل يوم واحدة كذا في الهداية ولو بلغ الصغير  
 مصحفاً فنجس بماله وأقر بدين وذهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار طالحاً ومستحقاً لان  
 يحجر عليه فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة  
 عند محمد حتى لو رفع الى القاضي فان القاضي يعفي ما فعل قبل الفساد ويطل ما فعل بعده  
 لان عند محمد هذا العارض بمنزلة الصبي والمجنون وهما يكونان محجورين من غير حجر وعند  
 أبي يوسف بنفس الفساد لا يكون محجوراً ما لم يحجر عليه القاضي ويعفي ما فعل قبل الحجر  
 وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين قال محمد المحجور بمنزلة الصبي الا في أربعة أحدها ان  
 تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي المحجور باطل والثاني اعتناق المحجور وتبنيه وطلاقه  
 ونكاحه جائز ومن الصبي باطل والثالث المحجور اذا وصى بوصية جازت من ثلث ماله ومن  
 الصبي لا يجوز والرابع جارية المحجور اذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت  
 من قاضي خان وفي الاشباه المحجور عليه بالسفه على قولهما المفتى به انه كالصغير في جميع  
 أحكامه الا في النكاح والطلاق والعنق والاستيلاء والتدبير وجوب الزكاة والحج  
 والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات والاتفاق وفي صحة وصاياه  
 بالقرب من الثلث فهو كالبغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم وأما  
 اقراره في التارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما انتهى والحاصل ان تصرفات  
 المحجور بالسفه على نوعين ما لا يصح من الهازل كالبيع وغيره لا يصح منه وما يصح من  
 الهازل كالنكاح والطلاق يصح منه واذا أعنت عن كفارة صم الاعناق ولا يجزئه  
 ويسبي العبد في قيمته وكذا لو أطمع عن كفارته لا يجزئه فلا يكفر الا بالصوم والمرأة السفهية  
 المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت نفسها من رجل كف يجوز نكاحها وان قصرت  
 عن مهر مثلها قال أبو حنيفة ينجبر الزوج ان شاء كل مهر مثلها وان شاء فارقها وعندهما  
 يجوز النكاح بما وجب ولا ينجبر الزوج ولو ان المحجورة اختلعت نفسها من زوجها على  
 مال يقع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك الالتزام للمال بدلا عما ليس بمال ثم قال في  
 الكتاب ويكون الطلاق رجعياً لانه طلاق لا يقابل البسذل أصلاً فيكون رجعياً  
 وهي كالصغيرة اذا اختلعت من زوجها على مال يكون رجعياً بخلاف الامه اذا كانت  
 تحت يد زوج فاختلعت على مال فان الطلاق يكون بائناً لانها من أهل الالتزام فان فعلت

بأذن المولى يجب المال في الحال وإن كان بغير إذن المولى كان عليه المال بعد العتق ولو كانت الامنة مفسدة محجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعا لا نه لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق ولو ان صليسا فيها محجور استقرض ما لا يعطى صداق المرأة صح استقرضه وان لم يعط المرأة وصرف المال في حوائجها لا يؤاخذ به في الحال ولا بعد البلوغ لانه ليس من أهمل الالتزام فلا يصح التزامه ﴿١﴾ ولو أودع انسان عند محجور قاقرا المحجور انه استهلكه لا يصديق فان صار مصلحا به بذلك يسأل عما أقر فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المحجور اذا أقر باستهلاك مال انسان فانه لا يؤاخذ به في الحال فان أذن له مولا في التجارة به بذلك يسأل عما أقر به فان قال ما أقرت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به ﴿٢﴾ رجل محجور أودعه انسان مالا أو أقرضه ثم صار مصلحا وقال لصاحب المال كنت أقرضت لي في حال فسادى فأنفقتهم أو قال أودعته في حال فسادى فأنفقتهم وقال صاحب المال لا بل أقرضتني في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويقض المحجور ولو قال رب المال أقرضتني في حال فسادك واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور استهلكته في حال فسادى كان القول قول المحجور فان أقام صاحب المال البينة انه أقرضه في فساده وان كان استهلكه في صلاحه قبلت بينته ﴿٣﴾ يتيم أدرك مفسدا صغير مصلح وهو في حجر وصيه فسأل وصيه ان يدفع اليه المال فدفعه فضااع المال في يده ضمن الوصي حجر عليه القاضى أو لم يحجر من قاضيان وكذلك لو أودعه اياه ذكره في الوحيز ﴿٤﴾ وان حجر القاضى على السفينة ثم رفع الى قاض آخر فابطل حجره وأطلق عليه جازلان البحر منه فتوى وليس بقضاء الا يرى انه لا يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان قضاء ففسد القضاء مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتى لو رفع تصرفه بعد الجبر الى القاضى الجابر أو الى غيره ففقدى به بطلان تصرفه ثم رفع الى قاض آخر نفذ بطلانه لا اتصال الامضاء به فلا يقبل النقص به وذلك عند أبي حنيفة كذا في الهداية ﴿٥﴾ ولو استقرض السفينة المحجور وأنفق على نفسه نفقة مثله أو دفع مهر امرأته نفذ ولا يبطل القاضى ذلك الا ان يكون فيه فضل فيبطل الفضل ﴿٦﴾ ولو اشترى ابنه المحجور المعروف بانه قد فسد او يعتق اذا قبض وسعى في قيمته للبائع ﴿٧﴾ ولو أجاز القاضى بيع المفسد ولم يبه المشتري عن دفع الثمن برئ المشتري بالدفع اليه وان غناه لم يبرأ ويدفع الثمن ثانيا ولا خيار له في رد المبيع اذا علم بالتهمة وان دفع قبل العلم به برئ ولا يجوز بيعه وشراؤه بأذن القاضى الا بالغبن اليسير كما في الهبي والعبد من الوحيز

### باب السابع والثلاثون في المكاتب

اذا حمت الكفاية يخرج المكاتب عن يد سيده فيكون أحق باكسابه لان تخصيصه بالبدل اذا تحقق ثبت له الحرية حتى لو شرط أن لا يخرج من البلد لا يصح الشرط استحضار ما ولا

يخرج عن ملك سيده ولهذا متى يحجز عن أداء البدل رجوع قنوا ان أعنته عتق وسقط عنه  
بدل الكتابة وما في يده من الاكساب يكون له واذا وطئ المولى مكانته لزمه العقروا  
بجنى عايتها أو على ولدها لزمته الجنسية وان أنلف ماله غرم لان المولى صار كالاجنبي ويجوز  
للمكاتب البيع والشراء والسفر وملك المبيع بالمحاباة كذا في الهداية وهذا عند أبي حنيفة  
وعندهما لا تجوز المحاباة بما لا يتعابن الناس فيه وتجوز منه الزيادة في المبيع والحط بسبب  
عيب ولا يجوز من غير عيب اهـ ويتصرف كالمأذون ولا يمنع بيع المولى كافي المجمع ولا تزوج  
الاباذن المولى ولا يجب ولا يتصدق الا بالثمن اليسير لان السير لان الهبة والصدقة تبرع محض وهو غير  
مالك لملك الا ان الشيء اليسير من ضرورات التجارة لانه لا يجحد بدامن ضيافة أو عارة ومن  
ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يتكفل لانه تبرع محض فلا يملكه بنوعه نفسا  
وما لا ولا يقرض وان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء وان زوج أمته جاز وكذلك ان  
كاتب عبده والقياس على أن لا يجوز وهو قول زفر وان أعنت عبده على مال أو باعه من  
نفسه أو زوج عبده لم يحجز من الهداية ويجوز اقرار المكاتب بالدين والاستيفاء كافي المنية  
وتجوز هبته وارتثانه واذنه لبعده في التجارة فان لحقه دين يبيعه فيه الا أن يؤدي عنه  
المكاتب ويجوز له أداء دينه عنه وان كان أكثر من قيمته كذا في الوجيز ولو أقام المكاتب  
بينه على الاتفاق قبل الكتابة يقبل وسقط عنه البدل هذه في الاستحقاق من الهداية وان  
تزوج المكاتب باذن مولاه امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ثم استحققت فأولادها عبيد ولا  
يأخذهم بالقمة وكذا العبد المأذون له بالزوج وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد  
أولادها أحرار بالقمة وان وطئ المكاتب أمه على وجه الملك بغير اذن المولى ثم استحققت فعليه  
العقر يؤخذ في الكتابة وان وطئها على وجه الشكاح بغير اذن المولى لم يؤخذ به حتى يعق وجهه  
الفرق ان في الفصل الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخل تحت الكتابة  
وهذا العقر من توابعها لانه لولا الشراء لما سقط عنه الحد وما لم يسقط الحد لا يجب العقروا  
يظهر في الفصل الثاني لان الشكاح ليس من الاكساب في شيء فلا تنظمه الكتابة كالكفالة  
وان الشئى المكاتب جارية شراء فاسدا ثم وطئها فردها أخذ بالعقر في الكتابة وكذا العبد  
المأذون من الهداية وان أقر المكاتب باقتضاء حرة أو أمه بأصبه فججز فردا الى الرق  
فضممان المهر في الحرة والعقر في الامة متأخر الى ما بعد العتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا  
يؤخذ في الحال وقال محمد ان قضى الفاضى عليه قبل العجز لزمه في الحال وان لم يقض عليه  
قبل العجز يتأخر الى ما بعد العتق كذا في المجمع من المأذون والاقضاء بالقاف ازالة  
المكارة واذ اولدت المكاتب من المولى فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت  
بغيرت نفسها وصارت أم ولد ونسب ولدها ثابت من المولى وهو حر فاذا مضت على الكتابة أخذت  
العقر من مولاهالا اختصاها بمناجعتها على ما قد مناهم ان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط  
عنهما بدل الكتابة وان ماتت هي وتركها لا يؤذى منه مكاتبها وما بقي ميراث لابنها وان لم يترك

ما لا فلا سعاية على الولد لانه حر ولو ولدت ولد آخر لم يلزم المولى الا ان يدعى لحرمه وطئها عليه  
 ولو لم يدع ومات من غير وفاء يسمى هذا الولد لانه مكاتب تبعها فلومات المولى بعد ذلك عتق  
 وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو ولدها فيمنعها واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان  
 مات المولى عتقت بالاسناد وسقط عنها بدل المكاتبه ويسلم لها الا ولاد المشتراة في المكاتبه  
 والا كساب لان المكاتبه انفسخت في حق البديل وبقيت في حق الاولاد والا كساب واذا  
 ولدت المكاتبه قبل موت المولى عتقت بالمكاتبه وان كانت مدبرته جاز فان مات المولى ولا مال  
 له غير هافهسي بالخيار بين ان تسعى في ثلثي قيمتها وجميع مال المكاتبه وهذا عند أبي حنيفة  
 وقال أبو يوسف تسعى في الاقل منهما وقال محمد تسعى في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل المكاتبه  
 فالثلثان في الخيار والمقدار وأبو يوسف مع الامام في المقدار ومع محمد في الخيار وان  
 خرجت من الثلث سقط كل بدل المكاتبه وان دبر مكاتبته صح ولها الخيار ان شاءت مضت  
 على المكاتبه وان شاءت عجزت نفسها وصارت مدبرة فان مضت على المكاتبه فمات المولى ولا  
 مال له غير هافهسي بالخيار ان شاءت سعت في ثلثي مال المكاتبه أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة  
 وقال تسعى في الاقل منهما واذا أعتق المولى مكاتبه عتق وسقط عنه بدل المكاتبه وان كاتب  
 المريض عبد اعلى ألفين الى سنة وقيمه ألف ثم مات ولا مال له غيره ولم يحجز الورثة فانه يؤدي  
 ثلثي الالفين حالا والباقي الى أجله أو يرد رقبته عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يؤدي  
 ثلثي الالف حالا والباقي الى أجله وان كاتبه على الالف الى سنة وقيمه ألفان ولم يحجز الورثة  
 أدى ثلثي القيمة حالا أو يرد رقبته اتفاقا لان المحاباة هنا في القدر والتاخير واعتبر الثلث فيها  
 من الهداية ولو كاتب على مثل قيمته بان كانت قيمته ألفان وكاتبه على ألفين منجمة يقال له  
 عجل ثلثي بدل المكاتبه والثلث عليك الى أجله بالاتفاق من الحقائق وقيمة المكاتب نصف  
 قيمة القن كفي البرازية رجل قال لمولى العبد كاتب عبدك على ألف على اني ان أدبت  
 ابيك ألفا فهو حر فكاتبه المولى على هذا يعتق بادائه بحكم الشرط لانه متبرع ولو قال العبد  
 لمولاه كاتبني بالف درهم على نفسي وعلى فلان الغائب جاز استحسانا وللمولى ان يأخذه بكل  
 البذل لان البذل عليه لكونه أصلا فيه ولا يكون على الغائب من البذل شيء لانه تبع فيه  
 وأيهما أدى عتق ويحجز المولى على القبول ولا يرجع المؤدى على صاحبه لان الحاضر قضى  
 دينه عليه والغائب متبرع فيه غير مضطر اليه واذا كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين لها  
 صغيرين فهو جائز وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه ويعتقون واذا كان العبد بين رجلين أذن  
 أحدهما لصاحبه ان يكاتب نصيبه بالف درهم ويقبض بدل المكاتبه فكاتب وقبض بعض  
 البذل ثم عجز فالمال للذي قبض عند أبي حنيفة وقالاهو مكاتب بينهما وما أدى فهو بينهما  
 وإذا كانت جارية بين اثنين كاتبها فوطئها أحدهما فمات بولد فاداه ثم وطئها الآخر فمات  
 بولد فاداه ثم عجزت فهي أم ولد للاول لانه لما ادعى أحدهما الولد صحت دعواه لقيام الملك  
 له فيها وصار نصيبه أم ولد لان المكاتبه لا تقبل الانتقال من ملك الى ملك فقتصر أمره

الولد على نصيبه كفى المدبرة المشتركة وإذا ادعى الثاني ولدها الأخير صحمت دعوته لقيام ملكه ظاهراً ثم إذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين أن الجارية كلها أم ولد لأول لأنه زال المانع من الانتقال ووطؤه سابق ويضمن نصف قيمتها الشريكة لأنه غلث نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف عقرها أيضاً لوطئه جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ابنه بمنزلة المغرور لأنه حين وطئ الثاني كان ملكه قائماً ظاهراً وولد المغرور ثابت النسب منه حر بالقيمة على ما عرف ولكنه وطئ أم ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وأيم ما دفع العقر إلى المكاتبه جاز لأن المكاتبه مادامت باقية بحق القبض لها لا اختصاصها به أفعها رابد النهار إذا عجزت رد العقر إلى المولى وهذا الذي ذكر قول أبي حنيفة وقاله أم ولد لأول ولا يجوز وطء الآخر وإذا سارت كلها أم ولد فالثاني وطئ أمه الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حراً عليه بالقيمة غيرها أنه لا يجب الحد عليه للشبهة ويلزمه جميع العقر لأن الوطء لا يعرى عن أحد الغرامتين وإذا بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبه لأول قيل يجب عليها نصف بدل الكتابة لأن الكتابة أنفسحت فيما لا يتضرر به المكاتبه ولا يتضرر بسقوط نصف البدل وقيل يجب كل البدل ويضمن الأول لشريكه في قباس قول أبي يوسف نصف قيمتها مكاتبه لأنه غلث نصيب شريكه وهي مكاتبه فيضمنه موسراً كان أو موسراً لأنه ضمن غلث وفي قول محمد يضمن الأقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة وإن كان الثاني لم يطئها ولكن درها ثم عجزت بطل الزديروهي أم ولد لأول ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها والولد لأول بالاجماع وإن كاتبها ثم أعتقها أحدهما وهو موسر ثم عجزت ضمن المعتق شريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليه عند أبي حنيفة وعندهما أنه إن يضمنه قيمة نصيبه مكاتباً إن كان موسراً وبسعى العبد إن كان معسراً هذه الجلة من الهداية وفي المجموع لو كاتب عبد الهما فاعتقه أحدهما فنصيب الآخر باق عند أبي حنيفة على الكتابة ويوجب أبو يوسف على المعتق نصف قيمته قناً وأوجب محمد على العبد السعاية في الأقل من نصف قيمته ومن نصف البدل اه ولو كاتب عبده على ألف يؤدىها إلى غريم السيد أو يضمنها له فالكتابة والضمان جائزان ولو كاتب أمته على ألف قال أن يطأها مدة الكتابة لم يجز فإن أدت الألف عتقت وعليه الفضل قيمتها إن كانت كثر من المؤدى وإن كان هو أكثر فأنه لا ترجع بالزيادة على المولى فإن وطئها ثم أدت فغير غيرها لأنه وطئها على تقدير العقد واستيفاء موجه ولو كاتب عبده على ألف وهديته فأدى ألف دون الهدية عتق ثم إن كان الألف قدر قيمته لم يبق للمولى عليه سبيل وإن كانت قيمته أكثر رجع عليه بالفضل ولو كاتب عبيدين مكاتبه واحدة على ألف فقيل أحدهما جاز ولو قال لعبده كاتبة كذا على ألف فقيل لا يعتق واحدهم ما أباده حصته ما لم يؤد جميع الألف استفسارنا وكذلك لو قال كاتبة كذا على ألف على أن يكفل أديها المكاتبه عتقهما وإن عجزت غنم الرق فإن أدى أحدهما عتقا وللمولى أن يأخذ أيمهما شاء بجميع



المكاتب مات أحدهما أو لم يمت ويرجع المؤدى على صاحبه بخصته وإن كان قيمته ما سواه.  
 يرجع بنصف المؤدى وإن عجز الراد في الرق وإن عجز أحدهما إلا أن الآخر يؤدى فيهعتقان  
 جميعا ولو مات أحدهما إلا بسقط حصته والآخر مكاتب على حاله كالمومات وترك وفاه فإن  
 كان ترك ما لا يؤدى منه جميع المكاتب فيعتقان ويرجع ورثته الميت على الحى بخصته وإن  
 لم يترك ما لا فالحى يؤدى جميع المكاتب ويعتقان ويرجع على ورثة الميت بخصته إذا كانت  
 الورثة من دخلت في كتابة الميت ٥ ولو كاتب أحد الشرىكين نصيبه بأخذ شريكه نصف  
 ما أخذ ثم يرجع المكاتب به على العبد ثم لساكت في نصيبه الخيارات الثلاث عند أبي حنيفة  
 ٥ وإن كاتب عبا بينهما ما لا يمتق شئ منه حتى يؤدى الجميع وأيهما أخذ نصيبه باذن شريكه ثم  
 عجز المكاتب فالأخذ بينهما وإن أعنته أحدهما أو وهب له نصيبه من المكاتب عتق نصيبه  
 بخلاف ما لو قبض نصيبه ثم أبرأه من بدل المكاتب لا يعتق نصيبه لأن البراءة لم تصح لأن  
 للشرىكين أن يشاركا فيما قبض فلم يتم الاستيفاء في نصيبه ثم إن شاء المكاتب عجز وإن شاء  
 مضى فلا ضمان على المعتق وإن مات عن مال أخذ لساكت نصف المكاتب والباقي لورثته  
 وإن عجز لساكت ثلاث خيارات عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يضمن الأقل من نصف  
 القيمة ونصف ما بقي من المكاتب أيهما أقل فهو عليه من الوجيز ٥ وإذا عجز المكاتب عاد إلى  
 أحكام الرق وما كان في يده من الأقسام لم يولاه وإذا قطعت يده وأخذ الأرش فهو لادمولى  
 هذه في بيع الفضولى من الهداية ٥ وإن مات المكاتب وترك ما لا تنفع سخر المكاتب وقضى  
 ما عليه من ماله وحكم بعتقه في آخر جز من أجزاء حياته وما بقي فهو ميراث لورثته ويعتق  
 أولاده وإن لم يترك وفاه وترك مولودا في المكاتب سعى في كتابة أبيه على نجومه فإن أدى  
 حكمنا بعتق أبيه قبل موته وعتق الولد وإن ترك ولدا مشترى في المكاتب قيل له أما أن تؤدى  
 المكاتب حالة أو ترد في الرق لأن المشتري لم يدخل تحت العقد هذا عند أبي حنيفة وقال يؤديه  
 إلى أجله اعتبارا بالولد المولود في المكاتب وما أدى المكاتب من الصدقات إلى مولاه ثم عجز  
 فهو طيب للمولى لتبدل المالك فإن العبد يملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت  
 الإشارة النبوية في حديث بريرة هي لها صدقة ولنا هدية وكذلك إذا أعتق المكاتب واستغنى  
 يطيب له ما بقي في يده من الصدقات ٥ وإذا اجنى العبد في كتابته مولاه ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانه  
 يدفع أو يفدى وكذا إذا اجنى المكاتب ولم يقض به حتى عجز وإن قضى به عليه في كتابته ثم  
 عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقد رجح أبو يوسف وكان يقول أولا يباع  
 فيه وإن عجز قبل القضاء وهو قول زفر وإذا مات المولى لم تنفع سخر المكاتب وقيل له إذا مال  
 إلى ورثة المولى على نجومه فإن أعنته أحد الورثة لم ينفذ عتقه وإن أعنتوه جميعا نفذ  
 وعتق وسقط مال المكاتب لأنه نص ببراءة عن بدل المكاتب فانه حقهم وقد جرى فيه الأثر  
 وإذا أبرأ المكاتب عن بدل الكتابة يعتق كما إذا أبرأ المولى إلا أنه إذا أعنته أحد الورثة لا يصير  
 أبرأ عن نصيبه لأننا نجعله أبرأ اقتضاء تعجيبا لعتقه والاعتاق لا يثبت ببراءة البعض أو أداؤه

في المكاتب لافي بعضه ولا في كله ولا وجه الى ابراء الكل لحق بقية الورثة من الهداية فان  
 وهب أحدهم نصيبه في رقبته جاز وان عجز ورد رقبته فأنصب الواهب في رقبته ثابت  
 كالمولى اذا وهب منه بعض الكتابة ثم عجز صار كله رقبته للمولى فكذا هذا ولو أدى المكاتب  
 البذل الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين محيط به أولا يحيط به لا يعنى وان أدى الى  
 الوصى عتق وان لم يكن في التركة دين وان لم يكن على الميت دين ودفع الى الورثة وتقاسموا جاز  
 وان أدى الى بعضهم لم يعنى مالم يصل الى الكل أو يحجز واقضه فيه صير وكلا من جهتهم  
 ولو أدى المكاتب الى الغرماء وعليه دين محيط جاز وعتق ولو دفع الى الوصى بما على المكاتب  
 يعنى كالدفع الى الغريم من الوجيز ولو استدان المكاتب بعض بدل الكتابة فأدى الى مولاه  
 ثم عجز لا يتردد من المولى كما في المحيط والجامع الكبير ذكره في المشتمل ولو اشتري المكاتب  
 أباه أو ابنه فوجده عيبا لم يقدر على الرد ولا على ان يرجع بالنقصان ولورد المكاتب في الرق  
 فالمولى يرد به بالعيب ولا يحبس المكاتب في دين الكتابة وفيما سوى دين الكتابة ولا نكدا  
 في المشتمل نقلا عن المنية ولو مات المكاتب وترك أم ولد معها ولا اتباع واستعت في  
 الكتابة على نجوم المكاتب وان لم يكن معها ولد تباع عند أبي حنيفة وعنده لا تباع لانها  
 أم ولد عتقت بموت السيد له انه لا ملك للمكاتب حقيقة فلا يحرم بيعها كالعبد المأذون  
 استمولد جارية من كسبه بخلاف ما لو كان معها ولد لانه يثبت حق الحرية للولد وحق الحرية  
 للولد وجب حق الحرية للام لقوله عليه السلام أعتقها اولدها واذا مات المكاتب عن وفاة  
 بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببذل الكتابة ثم بغير امر أو تزويجها بغير اذن مولاه ثم الباقي ميراث  
 بين أولاده الذين عتقوا بعنقه والذين كانوا أحرار اقبله واذا مات عن وفاة ودين المولى بدى  
 بدين المولى ثم بالكتابة والباقي ميراث بين أولاده وان لم يف الباقي بالدين والكتابة بدى  
 بالكتابة ماتت المكاتب عن مال وعليها دين مثله فادى الولد المال عن الكتابة أو القاضى ولم  
 يعلم بالدين أعتق الام والولد يأخذ الغرماء من المولى ويرجع المولى بمثله على الولد وان لم يؤده  
 الولد أو القاضى لا يعنى وان لم تترك مالا فاعتق المولى الولد عتق وان أحاط دينها بقيمته وبسبى  
 في الدين كاتب عباد ثم كاتب غير اذن شريكه فأت العبد وترك كسبا بعد الكتابة فقدمت  
 عاجزا عند أبي حنيفة وقولامات حرا ويضمن المكاتب نصف قيمته لشريكه ولا تصح وصية  
 المكاتب بشئ بعينه وان أوصى بثلاث ماله مطلقا لا يصح عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو قال  
 ان مت حرا فثلث مالي لفلان يصح ان أعتق قبل الموت بالاجماع كما لو قال ان ملكت عبدا أو أنا  
 حر يصح وان مات عن وفاة فأديت مكاتبته فعتق لا تصح هذه الوصية لانه يعنى في آخر حياته  
 في ساعة لطيفة وفي تلك الساعة لا يتصور الوصية فلا يظهر العتق في حقها من الوجيز ولو  
 ولد للمكاتب دخل في كتابته وكان كسبه لا يبه ولو أعتق المولى ولد مكاتبه جاز عندنا خلافا  
 لغيره ولا يسقط شئ من بدل الكتابة اذ لم يكن كاتبه مع أبيه كتابة واحدة ولو أعتق ولدا  
 كاتبه مع أبيه كتابة واحدة يسقط حصته من بدل الكتابة كما في الحقائق وغيره واذا زوج

عبد من أمته وكاتبها فولدت منه ولدا يدخل ذلك الولد مع أمه في كتابتها وكان كسبه لها  
 لأن تبعية الأم أرحم حتى لو قتل ذلك الولد يكون قيمته للام دون الاب من شرح المجمع  
 والكتابة متجزة عند أبي حنيفة وقال لا تجزأ حتى لو كاتب نصف عبده جاز ذلك وصار  
 كله مكاتباً عندهما وعنده يقتصر على القدر الذي كاتب منه فإن أدى المكاتب عتق منه ذلك  
 القدر وسعى عاقي من قيمته بقدر ما يطيق على معنى أنه ليس للمولى أن يطالبه في الحال ولكن  
 يجمع له من جملة طاقته وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا اكتسب العبد ما لا قبل الأداء  
 فنصفه له والنصف للمولى عنده وعندهما الكل له لأنه مكاتب كله أmaalوا اكتسب بعد الأداء  
 فليس للمولى من كسبه شيء بالاتفاق أما عندهما فلا نه حر كله وأما عنده فلأن النصف منه  
 عتق بالأداء وفي النصف الآخر هو مستهي كله كاتب فيكون أحق بجميع كسبه بعد الأداء  
 وإن كاتب عبده على ألف دينار على أن يرد المولى إليه عبداً غير عتقه جازت الكتابة  
 عند أبي يوسف ويقسم الألف على قيمة العبد المكاتب وقيمة عبد وسط وتبطل حصصة العبد  
 ويكون مكاتباً عاقي وقال أبو حنيفة ومحمد لا تجوز هذه الكتابة ولو كاتبه على ألف وعلى  
 خدمته أبداً وقبل العبد فسدت الكتابة لأن هذا شرط ينافي مقتضى العقد فإن أدى العبد  
 الألف عتق بحكم الشرط ثم إن كان الألف أقل من قيمته سعى في تمام قيمته أجماعاً وإن كان  
 أكثر من قيمته لا يسترد أفضل من المولى عندنا وقال زفر يسترد وإذا كاتب أمته على أنه  
 بالخيار ثلاثة أيام فولدت الامة ولداً ثم ماتت في مدة الخيار جاز للمولى العقد تبطل الكتابة  
 عند محمد ولا تصح اجازة المولى وعندهما لا تبطل الكتابة وله أن يجيزها وإذا أجازها سعى  
 الولد على نجوم أمه فإذا أدى عتقت الأم في آخر جزء من حياتهما وعتق ولداها من الحقائق  
 إذا قتل المكاتب رجلاً لا خطأ فصالح ولحق قبل على مال أو أقر المكاتب بقتل رجل خطأ  
 ف قضى القاضي عليه ب قيمته أو أقر بقتله عمداً ثم صالح ولحق الجناية على مال ولم يؤد بدل الصلح  
 حتى عجز عن أداء بدل الكتابة ورد إلى الرق يتأخر عنه بدل الصلح إلى ما بعد العتق ولا يؤخذ  
 به في الحال عند أبي حنيفة وقال لا يؤخذ به في الحال ويباع فيه وإذا جنى جنابة خطأ فقبل  
 أن يقضى عليه القاضي بموجب الجناية عجز ورد إلى الرق يحرم ولده بين نفسه والجناية  
 والقضاء بأشهاد ولا يطالب العبد بم اللعان عندنا وقال زفر يطالب بم اللعان ولو عجز بعد  
 القضاء بموجب الجناية فهو دين عليه يباع فيه اتفاقاً إذا جنى المكاتب جنابة خطأ فقبل  
 القضاء عليه بموجبها جنى ثانياً يلزمه قيمة واحدة عندنا فيسعى لإبراء الجنايتين في الأقل من  
 قيمته ومن أُرش الجناية وقال زفر يلزمه لكل جنابة قيمة على حدة ولو جنى ثانياً بعد ما قضى  
 عليه بموجب الجناية الأولى يجب للثانية قيمة أخرى اتفاقاً من شرح المجمع قلت وقد مر بعض  
 مسائل جنابة المكاتب في الجنايات فعليه بالمراجعة فيما لم يوجد لها ولو كاتب عبده على  
 نفسه وأولاده الصغار جاز استحساناً وحكم الولد هنا حكم الغائب مع الحاضر وقد مر أنه ليس  
 للمولى ولا للاب ولاية إيجاب على الصغير فلم يجب عليه بفقد الولاية ويتعلق عتقه بأداء

المال فيبقى عتقه معلقاً مع بقاء الكتابة ولا يبقى مع انفساخها فلو مات الاب يسمى الولد  
وان كانوا صغاراً عاجزين يردون في الرق ولو لم يجزوا وأدى بعضهم لم يرجعوا على اخوتهم بشئ  
ولامولى أخذ كل واحد بجميع المكتوبة وان أعنت بعضهم رفعت حصته عن الباقيين  
ولو كاتب عبداً واحداً أنه بمكتوبة واحدة على أنفسهما أو لأدهما الصغار ثم ان انسا نأقتل  
الولد فقيمته للأيوين ويستعينانها في الكتابة من الوجيز وإذا كاتب المسلم عبده على خمر  
أو خنزيراً وعلى قيمة نفسه فالكاتب فاسد كما اذا كاتب على ثوب أو دابة فان أدى الخمر عتق  
بأدائه ولزمه أن يسي في قيمته ولا ينقص عن المسمى ولا يراد عليه وقال زفر لا يعتق إلا بآداء  
قيمته وكذلك يعتق بآداء القيمة فيما اذا كاتبه على قيمته ولا يعتق بآداء الثوب فيما اذا كاتبه  
على ثوب لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا ختم لاف أجناسه فلا يثبت العتق بدون ارادته  
وكذلك ان كاتبه على شئ معين لغيره ولم يجزوا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الحسن  
انه يجوز حتى لو ملكه وسلمه يعتق وان أجاز صاحب العين ذلك فمن محمد انه يجوز عن أبي  
يوسف انه يجوز أجاز ذلك أو لم يجز غير انه عند الازالة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب  
تسليم قيمته ولو كاتب النصراني عبده الكافر على خمر فهو جائز اذا كان مقداراً معلوماً  
وأما ما أسلم فلمولى قيمة الخمر من الهداية

### الباب الثامن والثلاثون في المنفوقات

رجل عليه عشرة دراهم لرجل فآوفاه فوجدها القابض اثني عشر ذكراً في الزاد رعى  
قول أبي حنيفة وأبي يوسف الزيادة أمانة اذا هلك لا يلزمه ضمانا وعلى قولهم سدوزفر  
تكون مضمونة وهو القياس فلوان القابض رفع منه دراهم من ليردهما على صاحبهما فلهما  
في الطريق قالوا ان المديون يشارك القابض فيما بقي فيكون له سدس ما بقي وذلك درهم وثلاثا  
درهم لان كل درهم من المقرض سدس للدافع وخمس أسداسه للقابض رجل تعلق برجل  
وخاصمه فسقط من المتعلق به شئ أو ضاع قالوا يضمن المتعلق وينبغي ان يكون الجواب على  
التفصيل ان سقط بقرب من صاحبه وصاحب المال يراه ويمكنه ان يأخذه لا يكون ضامناً  
والا كان ضامناً رجل أخذ غريمه بمال فجاء انسان وانتزعه من يده حتى هرب الغريم  
فانه يعز بربكم الجنابة ولا يضمن المال الذي على المديون ميت كفن بثوب الغريم قالوا ان  
شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وان شاء نبش القبر فبأخذ ثوبه قال الفقيه أبو الليث رحمه  
الله ان كان الميت ترك ما لا يعطى قيمة ذلك الثوب من المال وكذا لو تبرع انسان بقيمة الثوب  
لا يكون لصاحب الثوب ان ينش وان لم يكن شئ من ذلك فان ترك صاحب الثوب لا تحتره  
فهو أفضل وان نبش كان له ذلك وان كان الثوب قد انتقص بالتكفيل يضمن الذي كفن  
الميت ودفنه وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان خيط فليس لصاحب الثوب ان  
ينش وبأخذ ثوبه لو هبت الريح بثوب انسان فالتقه في صبح أخر حتى انصبغ وكانت قيمة

الثوب والصبيغ سواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وان اسطحا على شيء جاز وكذا الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان اصحاب اللؤلؤة أن يملك الدجاجة بقيمتها ولو أراد صاحب الدجاجة أن يعطى قيمة اللؤلؤة كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان اصحاب البعير أن يعطى قيمة اللؤلؤة وكذا الوادخلت دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكمس كان لصاحب الدابة ثلث القدر بقيمة ونظائرهما كثيرة لصاحب أكثر المالكين ان يملك الاخر بقيمة وان كانت قيمتهما سواء يباع عليهما ويقسمان الثمن ﴿١﴾ وعن أبي يوسف لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا قلبه والنظر ان يباع الدقيق الاول فالاول فان لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه وقال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤلؤة ﴿٢﴾ رجل خدع صبيته وذهب بها الى موضع لا يعرف قال محمد يحبس الرجل حتى ياتي بها أو يعلم انها قدمت وقد مرت هذه المسئلة في الغصب بأبسط من هذا ﴿٣﴾ مديون دفع الدراهم الى صاحب دينه وأمره بان يئدها فهلكت في يده هلكت من مال المديون ويكون الدين على حاله ولو دفع الدراهم الى صاحب الدين ولم يقل شيئا ثم ان الطالب دفع الدراهم الى المديون لينقدها فهلكت تملاك على الطالب ﴿٤﴾ رجل عليه درهم لرجل فدفع المديون الى الطالب درهمين أو درهمين ثم درهمين فقال خذ درهمين منهما فضا الدرهيمان قبل ان يبين درهمين قال يملك من مال المديون ﴿٥﴾ شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصارت في جب آخر وعظم القرع وتعدر اخراجه من غير كسر الجب فهي بمنزلة اللؤلؤة اذا ابتلعت دجاجة ينظر الى أكثر المالكين قيمة فيقال لصاحب الأكثر ان شئت أعطيت الاخر قيمة ماله فيصير لك فان أبي يباع الجب عليهما على نحو ما قلنا فيكون الثمن بينهما وكذلك الجواب في الترجمة اذا دخلت في قارورة رجل ولو أدخل رجل أترجة غيره في قارورة رجل آخر وتعدر اخراجها فان الذي فعل ذلك يضمن لصاحب الترجمة قيمة الترجمة ولصاحب القارورة قيمة القارورة وتصير القارورة والترجمة ملكا له بالضرورة ولو اختلف سوي رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب كل واحد منهما بقيمته مختلط الا ان هذا انما حصل لا بفعل أحد فليس أحدهما بإيجاب الضمان عليه بأولى من الآخر هذه الجملة من أول الباب الى هنا من الغصب من مواضع متفرقة من قاضي خان ﴿٦﴾ ومن ألقى الكناسة في دار غيره يؤمر برفعها هذه في احياء الموات الهداية ﴿٧﴾ واذا هبت الريح بثوب انسان والقمّة في صبيغ غيره حتى انصبغ فيه فعلى صاحب الثوب قيمة صبيغ الاخر وسرا كان أو مسمرا هذه في عتق البعض من الهداية وعن أبي عصمة ان شارب الثوب يباعه ويضرب بقيمته أبيض وصاحب الصبيغ بما زاد الصبيغ فيه ذكره في الغصب منها ﴿٨﴾ رجل أضاف رجلا فلسي الضيف عنده ثوبا فباعه صاحب البيت فقصبة فاصاب ان غصبه فاصاب في المدينة فليس عليه ضمان وان أخرجه عن المدينة ضمن من الغصب من قاضي خان وفيه في فصل النار لو هبت الريح بعامة رجل فاندفعت

على قارورة رجل فانكسرت لا يضمن صاحب العمامة ❦ رجلان لكل واحد منهما مثلية  
فاخذ أحدهما من مثلية صاحبه لتخافوضه في مثلية نفسه فان كان صاحب المثلية الاولى  
اتخذ موضعا يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجتمع فيه كان ذلك لصاحب المثلية  
الاولى وله ان يأخذ من مثلية الآخر ان لم يكن الاخذ خاطئه بغيره فان كان الاخذ خاطئه  
بغيره كان للمأخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعا يجتمع  
فيه الثلج ان كان في مكانه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع أحد فان أخذ الاخذ الثلج من  
الحفر الذي في حده صاحبه لا من المثلية فهو له وان أخذ من المثلية يكون غاصبا فيرد على  
المأخوذ منه عشرين نلحه ان لم يكن خاطئه بثلحه وان كان خاطئه كان عليه قيمته من اللقطة  
من قاضي خان ❦ استقرض من آخر عبدا يقضى به دينه ففقد دينه بالعبد ضمن  
المستقرض قيمة العبد من يبيع الصغرى وفي قاضي خان من البيوع رجل استقرض  
من رجل عبدا أو حيوانا آخر يقضى به دينه فقبضه وقضى به دينه كان عليه قيمته لان  
قرض الحيوان فاسد والقرض الفاسد مضمون بالقيمة كالمبيع يباع فاسدا ❦ لو استقرض  
عبدا أو فلو فاسدا عند أبي خنيفة عليه مثلها كاسدة ولا يضمن قيمتها وقال أبو يوسف  
عليه قيمتها من الذهب أو الفضة في آخر يوم كانت رابحة فكسدت قال في الصغرى وكان  
والذي يقتضي يقول محمد رفقا بالناس فنفق كذلك ❦ لو استقرض خطه ودفعت المستقرض اليه  
جوالفا ليكيها ففعل لم يكن قبضا بمنزلة السلم من الصغرى ❦ ومن له على آخر دراهم فدفعت  
اليه كبد اليزن المديون فيه لم يصرفا بضاهاه في السلم من الهداية ❦ ومن له على آخر  
عشرة دراهم جبال فقساها زيو فاولا يعلم فانفقها أو هلك فاقضاه عند أبي خنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف يرد مثل زيو فوه ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف مراعى كهو في  
الاصول ولا يمكن رعايته بإيجاب ضمان الوصف لانه لا قيمة له عند المقابلة فيجنيه فوجب  
المصير الى ما قلنا ولهم انه من جنس حقه حتى لو تجاوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به  
الاستيفاء ولا يبنى حقه الا في الحدود ولا يمكن تداركه بإيجاب ضمانه الماذكرنا وكذا  
بإيجاب ضمان الاصل لانه إيجاب له عليه ولا نظير له ولو وجدها نهرجة أو مستغففة يصير  
قضاء ولو وجدها رصاصا أو ستوقه لا يصير قضاء هذه في المنثور من الهداية ❦ رجل له  
على رجل آخر خمسون درهما وأخذ غلط اثنين فلما علم أخذ العشرة ليردها فهلك  
ضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي أمانة هذه في الودعة من  
الخلاصة ❦ رجل عليه عشرة درهما فدفعت المديون الى الطالب مائة وقال خذ حقتك  
عشرين منها فلم يأخذ حتى ضاع الكل لا يسقط شيء من الدين هذه في الرهن من قاضي خان  
❦ ومن استقرض مثلبا فانقطع عليه قيمته يوم القبض عند أبي يوسف وعند محمد يوم  
الانقطاع وقول محمد انظر وقول أبي يوسف يسر هذه في الصرف من الهداية ❦ وان  
أقرضه طعاما باعرا وأخذ بمكة فعند أبي يوسف عليه قيمته يوم قبضه وعند محمد عليه



قيمته بالعراق يوم اختصما من مشتل الهداية ❦ ومن دفع الى صائغ دره - جا وأمره أن  
 يزيد نصف دينار من عنده يصير قابضا من الهداية ❦ رجل أقرض الدراهم البخارية بخاري  
 ثم لقي المستقرض في بلد لا يقدر على تلك الدراهم قال أبو يوسف وهو قول أبي حنيفة عهله  
 قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه بكفيل ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا اذا لقيه في البلد ينفق  
 فيه تلك الدراهم - ثم انكمم الا توجد فانه يؤجل قدر المسافة ذاهبا وجائيا ما اذا كان لا ينفق في  
 هذا البلد فانه يغرر بقيمتها وكذا لو اشترى بالدراهم البخارية شيئا ثم التقيا في بلدة أخرى لا يوجد  
 فيها تلك الدراهم ❦ رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور  
 وقبض وقال دفعها الى الأمر ومحمد الا أمر ذلك فان المأمور يكون ضامنا ولا يصدق على  
 الأمر ❦ ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل أن ابعث الى كذا درهما اقرضك على  
 فبعث مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف انه لم يكن في مال الأمر حتى  
 يصل اليه ولو أرسل رسولا الى رجل فقال ابعث الى عشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث بهام  
 رسوله كان الأمر ضامنا اذ أقرله أن رسوله قبضها ❦ رجل استقرض من رجل دراهم  
 وأتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض القها في الماء فاقبضاها قال محمد لا شيء على  
 المستقرض ❦ رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقبه المقرض  
 في بلده الطعام قال فأخذه الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلوب ويؤمر المطلوب بان  
 يوفق بكفيل حتى يعطى له طعامه اياه في بلد القرض ❦ رجل أقرض صبيبا أو معتوها شيئا  
 فاستهلكه الصبي أو المعتوه لا يضمن في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يضمن وان  
 أقرض عبد المجبور فاستهلكه لا يؤاخذ به قبل العتق عندهما وهذا والودية سواء ❦ رجل  
 عليه ألف قبل رجل فدفع الى الطالب دنانير فقال اصرفها واخذ حقن منها فاخذها فهلك قبل  
 أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلك الدراهم في يده  
 قبل ان يأخذ منها حقه وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من المدفوع ❦ ولودفع المطلوب  
 الى الطالب دنانير فقال بهما بحق فباعها بدراهم مثل حقه وأخذها يصير قابضا بالقبض  
 بعد البيع ولودفع المطلوب الى الطالب دينه وقال خذ هذا قضاء بحق فأخذ كان داخلا في  
 ضمانه من باب الصرف من يبيع قاضي خان ❦ رجل أمر رجلا ليقضي من دينه ألفا فقضى  
 من دينه أكثر من ألف يرجع على الأمر بألف ويكون منه عا في الزيادة ❦ رجل مات وله  
 ديون على الناس وليس له وارث معلوم فأنشد له - اطان ديون الميت من غرمائه ثم ظهر له  
 وارث كان ديون الميت على غرمائه له - ذا الوارث لانه ظهر ان الغرماء لم يدفعوا المال الى  
 صاحب الحق فلا تحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا من فصل تصرف الوكيل من  
 يبيع قاضي خان ❦ أحد الورثة اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في  
 التركة وان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع بالزيادة وهل يرجع في مقدار كفن المثل قالوا  
 لا يرجع لان اختياره ذلك دليل التبرع من بيع غير المالك من قاضي خان ❦ لو قضى دين غيره

بغير أمره جاز فلما انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى لانه تطوع بقضاء الدين ولو قضى بأمره يعود الى ملك من عليه الدين وعليه للقاضى مثلها ❀ اذا تبرع بقضاء المهر ثم خرج من ان يكون مهر اربعة المراه أو خرج نصفه عن أن يكون مهر ايا اطلاق قبل الدخول رجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انفسخ البيع رجع في الثمن من كفالة الصغرى وفي القنية من قضى دين غيره بسبب فعند ارتفاع السبب يعود المقضى به الى ملك القاضى ان قضاء بغير أمره وان قضاء بأمره يعود الى ملك المقضى عنه بخلاف ما اذا تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفارقة من قبلها يعود نصف المهر في الفصل الاول وكله في الثاني الى ملك الزوج انتهى ❀ اذا مات مجهلا مال ابنه لاضمان عليه في ماله وكذا الوات الانسان مجهلا لما لفته ارجح في بيته لاضمان عليه من امانات الاشياء ❀ الاب لو أجبر منزل الصغرى بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله اذ ليس له ولاية الخط من دعوى الوقف من الفصولين ❀ اذا ذهب المضيف وترك شيئا عند المضيف فقبضه المضيف به فغصبه غاصب ان غصبه في المدينة لا يضمن وان أخرجه من المصرف غصب منه ضمن هذا في الغصب من الخلاصة ❀ اذا حفر الرجل قبراً في موضع يباح له الحفر في غير ملكه فدفن فيه لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة حفره ليكون جعاً بين الحفرين ومراعاة لهما من وقف فتاوى قاضى خان ❀ وفي الغصب من الخلاصة رجل حفر قبر الخاء آخر ودفن في القبر بحجبة حفره وهذا اذا كان في أرض مباحة اما اذا كان في الملك فينبش انتهى ❀ شمرى يبتاوسكنه ثم ظهر انه للصغير يجب أجر مثله من دعوى الوقف من الفصولين ❀ المديون اذا اتفق على ولدرب الدين أو امر أنه بغير أمره لا يبرأ عن الدين ولا يرجع بما أنفق على من أنفق عليه كذا في الصغرى من النفقات ❀ رجل قبض دينه من مديونه فقال قبضته وهو صحيح وقال غريم الميت قبضته وهو كان هريضا أو ناشريكا فيه قال محمد ان كان المال قائما بعينه شركة الاتخرفيه وان كان مستهلكا فلا شئ عليه من اقرار الوجيز ❀ وفي الوصايا من قاضى خان أطلق المسئلة ولم يقيد هابى قول أحد بل قال قالوا ان كان الالف المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاختداد حدث في حال الى أقرب الاوقات وهو حالة المرض فان كانت المقبوضة هالكة لأشئ اغرماء الميت قبل القابض لانه اغما به عرف الى أقرب الاوقات بنوع ظاهر وان ظاهر يصلح للدفع لا لاجباب الضمان فقال الام الالف هو يدعى لنفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد أجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فيصلح الظاهر شاهد الهم وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح الظاهر شاهد الهم وفيه أيضا رجل مات وعليه ألف لرجل وللميت على رجل ألف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضى بغير أمر الوصى والوارث واذا أراد مديون قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد يقول عند القضاء هذه الالف التي لفلان الميت على عن الالف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاء الالف عن الميت كان تبرعا

ويكون الدين عليه انتهى ❀ المدينون لودفع الى من يجب نفقته على الدائن بغير أمر القاضي كان متطوعا ولا يبرأ عن الدين بخلاف ما اذا دفع بأمر القاضي كقضى الهداية من المفقود وفيها من النفقات لو كان للدين الغائب مال في يد أجنبي فانفق على أبويه بغير إذن القاضي ضمن واذا ضمن لا يرجع على القاضى انتهى ❀ وفي الصغرى من الوصايا قال محمد قال أبو حنيفة وأبو يوسف من مات وله غلام قد كاتبه على ألف درهم وعلى الميت دين ألف درهم فقضى المكاتب للغيريم قضاء عماله على مولاه بغير أمر الوصى في القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي ❀ كن ندع القياس ونعتق المكاتب بآداء المال للغيريم انتهى ❀ مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال الفقيه أبو الليث ان احتاج المريض الى تعاهدهم فأكلوا مع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم والا فيجوز من ثلث ماله هذه في الوصايا من الوجيز ❀ ولو أوصى رجل بحلقة الخاتم لرجل وبفصه لا يخرج الزوت الوصية لهما فان كان في نزعه ضرر ينظر ان كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة اضمن قيمة الفص له ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص اضمن قيمة الحلقة له وهي كالدجاجة اذا ابتعت لثؤنة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه كما مر في أول الباب هذه في الوصايا من قاضي خان ❀ وفيه أيضا رجل قال أبرأت جميع غرمانى ولم يسهم ولم ينو أحدا منهم بقلبه قال أبو القاسم روى ابن مقاتل عن أصحابنا أنهم لا يبرؤون ❀ رجل له على رجل دين فقال لمدينونه اذا مت فأت برى من الدين قال أبو القاسم يجوز وتكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه مخاطرة فلا يصح كذا لو قال ان دخلت الدار فأت برى من مالى عليه ولو قال لمدينونه تركت دينك كان ابراء انتهى ❀ مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلاً أو كفاً بطل وكذا اقراره بقضيه واحتياله به على غيره وجاز ابرأؤه الاجنبى من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلاً عنه فلا يجوز اذ يبرأ ببراءته ولو كان الاجنبى هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأؤه من الثالث ولم يجز اقراره بقض شيء منه اذ فيه براءة الكفيل كذا في الوصايا من أحكام المرضى من الفصولين ❀ فضولى ادان مال غيره فقضى المدينون الدين من الفضولى برئ هذه في المأذون من الوجيز ❀ المروجة أو الامة اذا تصدقت بشئ من مال الزوج أو المولى يرجع الى العرف ان كان بقدر المتعارف تكون مأذونة بذلك قال رحمه الله المرأة أو الامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون مأذونة بالمأكل هذه في المأذون من قاضي خان ❀ لو خدع امرأة رجل ووقعت الفرقة بينهما وبين زوجها وزوجها من غيره أو خدع صبيته وزوجها من رجل يحبس حتى يرد هأ أو تموت كذا في البرازية ذكره في مشتمل الهداية في التعزير ❀ وكل شئ صنعه الامام الذى ليس فوقه امام فلا حد عليه الا انقصا ص فانه يؤاخذ به بالاموال وأما حد الصدق قالوا الغالب فيه حق الشرع فحكمه حكم سائر الحدود ولو قال لغيره أنفق على أوعلى عيالى أو على أولادى أو من فى فناء دارى ففعل قيسل يرجع عليه بلا شرط الرجوع وقيل لا ولو قضى دينه بأمرة

يرجع بلا شرطه وفي الجباية والمؤون المالية لو أدى عن غيره بأمره يرجع على الأمر بلا شرطه وكذا في كل ما كان مطالباً به من جهة العباد أسيراً أو من أخذه السلطان ليصادره قال رجل خلصني فدفع المأمور ما لا خلاصه قيل يرجع في الأصح وبه يفتى ولو ادعى عليه برا فانكرتم قال رجل ادفع الى المدعي قفيز بر من مالك فدفع لا يرجع اذ لم يشترط رجوعه وبمجرد الدعوى لم يصدر بناء عليه ليصير أمر اباد دينه عنه من الفصولين لو قضى عليه بنفقة محارمه فأعطى نفقة مدة ثم مات المدفوع اليه قبل مضي المدة لا يسترد ما بقي بالاجماع أمة في يد رجل أقامت بينه على حرمتها فنفتتها على ذى اليد حتى يسأل القاضي عن الشهود فان عدلت البينة وقد أخذت النفقة بفرض القاضي رجوع صاحب اليد عما أخذت منه ولو بغير فرض القاضي لا يرجع عليها ولو أوصى رجل بداره لرجل وبسكنائها لآخر هي تخرج من الثلث فالنفقة على صاحب السكنى وان أنه دمت الدار قبل ان يقبضها فإلصاحب السكنى ان ينهبها ولا يصير متبرعا أربعة لا يشاركهم أحد في نفقة الاب والجد في نفقة ولده والولد في نفقة والديه والزوج في نفقة زوجته لو كان الاب معسرا والام موسرة تؤمر الام بالانفاق على الولد ولا ترجع على الاب وهو موصى عن أبي حنيفة زوجان معسران والمرأة ابن موسر من غيره أو أخ موسر فنفتها على زوجها وأمر القاضي الابن أو الاخ بالانفاق عليها ويرجع بذلك على زوجها اذا أسير مات الزوج وترك أولاداً صغاراً وكباراً ولا نفقة الأولاد من انصباهم وكذلك امرأة الميت ونفقة رقيق الميت على التركة الى ان يقبضوا نفقة أمهات أولاده لا تكون في تركته الا ان يكون لهن أولاد فيكون نفقتهن في نصيب أولادهن فان أنفق البكر على الصغار بغير أمر القاضي لا ضمان عليهم ديانة لانهم أحسنوا فيما فعلوا فاذا لم يقربوا بذلك وأقروا بنفقة نصيبهم وحلفوا على ذلك لا اثم عليهم كالوصى اذا عرف الدين على الميت وقضى ولم يقربه لا يأثم وكذلك لو أنفق على أولاده الصغار من مال الميت وليس لهم وصى لم يضمن ديانة ولا يأثم بالحلف من الوصي ولو ترك صغاراً وكباراً فللكبار ما يأكلوا ولو أطعموا أحداً أو أهدوا اليه فله أكله وقال ابن أبيان للكبير ان يأكل بقدر حصته مما يكال أو يوزن ويسكن الدار ولوله غنم لا يسعه ذبح شاة منها فبأكل كل مات عن أخ وامرأة وأم فللمرأة ان تتناول قدر الثمن مما يكال أو يوزن لا مما سواه ما لان التركة مشتركة ولا حد الشراك في القدرى أكله بالحاجة أبو الليث دقيق وطعام وسمن بين الورثة وفيهم صغار وامرأة فلهم أكل ذلك بينهم ومن كان فيهم كبير أخذ حصته ولو قوى بعض المال وأنفق الكبير بعضه على أنفسهم وعلى الصغار فاقوى فعلى كلهم وما أنفقه الكبير ضمنوا حصص الصغار ولو أنفقوه بالأمر القاضي أو الوصي ولو بأمره حسبت لهم الى نفقة مثلهم فوادروا ولو ترك طعاماً أو ثوباً فاطم الكبير الصغير وألبسه الثوب وايسر بوصى لم يضمن الكبير استحقاقاً بخلاف القدر لو أدى وصى الميت أو وارثه أو أجنبي عن الميت تبرعاً دينه لرجل لا يشاركه سائر الغرماء فان خرج للميت دين أو مال يشارك الغرماء الوارث فيمخرج من الفصولين رجل

أوصى بعمد الانسان والموصى له غائب فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل الوصية رجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضى وان لم يقبل فهو ملك الوارث كذا في الاشباه من القول في المالك **❦** وفيه أيضا العبد الموصى بخدمته أبدار قيمته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له عادت المنفعة الى المالك والغلة والولد والكسب للمالك وليس للموصى له اخراجه من البلد الا ان يكون أهله في غير بلد الموصى ويخرج العبد من الثالث ونفقته ان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة على المالك وان بالغها فعلى الموصى له الا ان يعرض مرضا يمنعه من الخدمة فعلى المالك وان تطاول المرض باعه القاضى ان رأى ذلك واشترى بثمنه عبيدا يقوم مقامه انتهى **❦** الناقد اذا كسر الدرهم بالغمر يضمن الا اذا قال له انمزه كذا في المنية وقاضى خان من الغصب **❦** تزح ماء بئر رجل حتى يستلم يضمن اذا مالك البئر لا يملك الماء بخلاف ما لو صب ماء الحب فانه يؤمر باملاؤه لانه ملكه من الفصولين **❦** وقع الحريق في محلة فهدم الرجل بيت جاره حتى لا يحترق بيته يضمن قيمة بيت الجار كضطر اكل في المقازة طعام غيره يضمن قيمته كذا في مشتمل الهداية عن البرازية وفي الخلاصة من الغصب سريق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بغير اذن صاحبه او بغير اذن السلطان ضمن انتهى **❦** اذا دخل الماء في أرض انسان واجتمع فيه الطين فكل ذلك لصاحب الارض ولا يكون لاحد ان يرفع من أرضه بخلاف السمل اذا اجتمع في أرض انسان بغير صنعه فانه لا يكون له الا ان يأخذه كذا في دعاوى قاضى خان من باب اليمين **❦** الدائن اذا قبض دينه من مديونه ثم أبرأه من دينه قبل رجوع بما قبض وقبل لا يرجع **❦** كذا في الفصولين من أحكام الدين **❦** وفيه قال المديونه وفي يده قبالة بعشرة دنانير (٢) بينج دينار قبالة بتودهم يبرأ عن الباقي وبه أفتى مولانا **❦** وفي القنينة من المدائنات قال المديون بعشرة للدائن أعط القبالة وخذ مني خمسة فاخذها منه ودفع القبالة من غير صلح او ابراء بينهم الا يسقط حقه في الباقي انتهى **❦** قال المديونه (٣) ترا زاد كردم ببرأوكذا لو قال لا خصومة لي معك يبرأ **❦** لو كفن الميت متبرعا فافتريه السبع أو شمرى لمسجد حصير انخرق المسجد فالكفن والحصير للمتبرع لو حيا ولورثته لو ميتا وعلى قول أبي يوسف يباع ويصرف الى حوائج المسجد ولو استغنى عن هذا المسجد بصرف الى مسجد آخر **❦** مديون بعث الى دائئه دينه مع رجل فجاء وأخبره فرضى به فقال اشترى شيئا فذهب ليشتري فهلك قبل شرائه قبل يهلك على المديون وقبل على دائئه اذا أمره بشراء كاهره بقبضه **❦** له عليه دين دنانير فدفع اليه المديون دنانير وأمره بان ينقدها فهلكت فالدين باق اذا طالب وكيل في الانتقاد فسيده كيده ولو لم يقل المطلوب شيئا وأخذ الطالب ثم دفع الى المديون لينقدها يملك من مال الطالب اذا المطلوب وكيل الطالب **❦** لو قبض الدائن الدين من المديون ثم رده عليه فتلغ لو كان الرد على سبيل فسح القبض بان يقول خذ حتى أقبض غدا فقبض

(٢) أعطيك القبالة بخمسة دنانير (٣) أعقبك

المديون بتلك الجهة ينتقض القبض السابق ولو اختلفا فقال الدائن ردوت بجهة قبض القبض  
 وقال مديونه ودبعة صدق المديون اذا تنقضا على قبض الدين فبعده الدائن يدعى قبضه وهو  
 يشكرو في صدق من أحكام الدين من الفصولين ❦ أكثر أهل السوق اذا استأجروا حرا ساو كره  
 المباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل كذا في العادة المطردة من الاشياء وفيها أقول على  
 اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال يعطى اصحابها  
 وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز وان لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لاعتك ذلك  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه ❦ عمردار امرأته فقات وتركها وابنا فلو عمرها  
 باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصة الابن ولو عمرها لنفسه بلا ذنم فالعمارة  
 ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها لها بلا ذنم اقال النسبي  
 العمارة كلها لها ولا تنسب عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امرأته  
 وسائر املاكها ❦ سقف منزل امرأته بامر هافا سقف لها ولو بلا أمر هافا رفعه لو لم يوجب  
 ضررا في غير ما بنى ❦ وفي فوائد ظهور الدين (٢) مردى خانه زن خود را عمارت كرد و چو بها  
 بكار برد نتواند كه بها خواهد يافتى اجاب اگر بدان شرط كه فرموده است كه رجوع كند نتواند  
❦ كل من بنى في دار غيره بامرء فالبناء لا امرء ولو بنى لنفسه بلا امرء فهو له وله رفعه الا ان  
 يضر بالبناء فيمنع ولو بنى في دار غيره بأمرء فالبناء لرب الارض وقال بعضهم البناء للبانى  
 ولو بنى باذن رب الدار واستبدلوا بما ذكر محمدان من استعمار من آخر دار فبنى فيها باذن  
 ربها فالبناء للمستعير وهذا الاختلاف فيما أمر ولم يشترط الرجوع فأما لو شرط الرجوع  
 بما أنفق فالبناء لرب الدار وعليه ما أنفق الا يرى الى ما ذكر محمدان من استأجر جاما ووكله  
 ربه أن يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر ففعل فالبناء لرب الحمام وللمستأجر  
 على المؤجر ما أنفق ❦ وفي الاصل دفع اليه أرضا على أن يبنى فيها كذا كذا اينما وسمى طولها  
 وعرضها وكذا كذا حجرة على ان ما بنى فهو بينهما وعلى ان أصل الدار بينهما نصيبان  
 فبناها كما شرط فهو فاسد وكله لرب الارض وعليه للبانى قيمة ما بنى يوم بنى وأجر مثل فيما  
 عمل وهى مسئلة الاسكرة المذكورة في كتاب الاجارة والمزارعة انه استأجره ليعمل له  
 في أرضه بالآلات من عنده فتكون اجارة الا انها فسدت لجهالة المشروط أو اهدمه اذ جعل  
 نصف الارض المبنية أجراه وهو معدوم أو مجهول فصار اجارة حقيقة اذا الاصل في العمل  
 هو الارض فقد عمل في محل مملوك له بامرء وقد ابتغى في مقابلته نفعا لنفسه فبصير اجارة  
 والحكم في مثل هذه الاجارة انه يلزمه قيمة الآلات وقيمة العمل على ما عرف في الاجارة  
 قالوا لو دفع اليه أرضا على ان يبنى فيها مساكن ويؤجرها على ان يمارق بينهما فبناها كما  
 أمره وأجرها وأصاب مالا فجميع ذلك للبانى والبناء له ولرب الارض أجر مثل أرضه على  
 (٢) رجل عمردار امرأته أصطح جنودها اهل له أخذ الاجرة والزجوع عليها بما أنفقته أم لا  
 أجاب له ذلك ان فعل بشرط الرجوع اه



الباني وعلى الباني نقل بنائه وفي المسئلة الاولى جعل البناء لرب الارض اذ ثمة بدلالة الحال عرفنا انه أراد العمل لرب الارض حيث شرط لنفسه نصف الدار ولانه يصير مشتركا لآلته بنصف الارض شراء فاسد افصار قابضا با اتصاله بارضه فوقع عمله كله في محل مملوك للآلته وفيما نحن فيه لم تقم دلالة العمل للآلته فبقى متصرفا لنفسه بالبناء في أرض غيره غير ان رب الارض متى شرط لنفسه شيئا صار كانه أجر أرضه ليعني فيها ولو أجرها اجارة صحيحة ليعني تكون الآلات والبناء كلها للباني وعليه لرب الارض أجر مثل أرضه ولو شرط مع ذلك ان الارض والبناء يكون بينهما نصفين كان ذلك كله مع أجرها لرب الارض وللباني قيمة ما بنى يوم بنى يعني قيمة الآلات وأجرة عمله فيما عمل لما عرف في المسئلة الاولى هذه الجملة في الفصولين من أحكام العمارة في ملك الغير **لو** رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذ نابا تلافه وكذا المولى لو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر هاتان في قاعدة لا ينسب الى ساكت قول من الاشباه **لو** ظن ان عليه دين فبان خلافه رجع بما أدى هذه من قاعدة لا عبرة باطن البين خطؤه منه **لو** الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذ الصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوم فاكله فبات لاضمان الا في ثلاث مسائل الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالزوجة امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاد ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان سلم البناء الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمفناهما وفي العمارة والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتعامه في الخاتمة في فصل الغرور كذا في كفاية الاشباه **لو** قيمة ولد المقرور الحر تمت بر يوم الخصومة وقبل تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على أن القضاء لا يترأخى عنه واوله اذا ذكر الزيلعي أولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه كذا في القول في عن المثل من الاشباه **لو** وفي الوجيز من الاستحقاق خمسة لا يرجعون بقيمة البناء (٣) الولد عند الاستحقاق والشفيع واحد المتقاسمين اذا بنى في نصيبه والمالك القديم اذا أخذ الجارية المأسورة من يد مشترها من أهل الحرب واستولدها ثم استحققت لم يرجع بقيمة الولد على الابن والقاضي اذا باع مال اليتيم بغير فاحش ثم أدرك الصغير فرد البيع لا يرجع المشتري بقيمة البناء على أحد وفيه أيضا الموصى له بالجارية اذا استولدها ثم استحققت كان الولد حرا بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على البائع لا على الموصى **لو** واذا أهدي الى الصبي وعلم انه له فليس للوالدين الاكل منه لغير الحاجة كفاي الملتقط **لو** ولا يدخل الصبي والمرأة في الغرامات السلطانية كفاي الولو الجيسة هذه في أحكام الانقي من الاشباه

الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالفصاحص وضممان  
 الاموال هذه في احكام الذمي منه ❦ الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل  
 شئ من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود  
 ولو حصد ذق وكتابه الاخرس كاشارته واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط  
 للعمل بالاشارة أولا والمعتمد لا واما اشارة غيره الاخرس فان كان معتقلا اللسان ففيه  
 اختلاف والفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد  
 عليه ومنهم من قدر الامتداد بسنة وهو ضعيف وابل لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر اشارته  
 مطلقة الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافناء كذا في احكام الاشارة منه ❦ لو اختلف  
 المقومون في مسهلث فشهد اثنان ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاكثر  
 كذا في الاشباه في الكلام في أجرة المثل ❦ تصدق بنفسه في مرضه صدقة ثم أوصى  
 بالثلث تعتبر الجلة من الثلث حتى لو كان ما أعطاه بنفسه قدر الثلث يعتبر هذا ولم تجز وصيته  
 فيما سواه وكان هذا وصية منفذة فتصححه وتنفيذها أولى ولو زاد المنفعة على الثلث  
 فلورثة استرداد ما زاد لوقائما وبضمن انقباض لوالها المكا كذا في الوقف من احكام المرضى  
 من الفصولين ❦ مريض استأجر أجيرا ونقده الاجرة فللمرء ما شاركته هذه في الاجارة من  
 الفصولين ❦ وفيه تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله ❦ مريض له على وارثه دين فابراه  
 قال لم يجوز ولو قال لم يكن لي عليه شئ ثم مات جاز اقراره قضا لا ديانة ولو قالت المريضة  
 ليس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا خلافا للشافعي لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به  
 بخلاف المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين ❦ وفي جنابات عصام قال المجرع لم  
 يخرجني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال صاحب المحيط هذا اذا  
 كان الجراح أجنبيا فلورثته ان لم يصح كذا في الهبة من احكام المرضى من الفصولين ❦ وفي  
 كتاب الاقرار من القنية قالت المريضة مرض الموت ليس لي على زوجي حق ولا عليه مهر ليس  
 لورثته ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرها عصام لو قال المجرع  
 لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثته ان يذعوا على الجراح بهذا السبب فكذا ههنا وقال ظهير  
 الدين المرغيناني لا يصح ومسئلة الجرح على التفصيل ان كان الجرح معروفا عند الناس  
 أو القاضى لم يقبل اقرار المريض ❦ استقرض عبد اليقضى دينه وقضى ضمن قيمته هذه في  
 البيوع من مشتمل الاحكام ❦ هدم جدار غيره ثم بناه ان كان الجدار من التراب فينباه  
 ثانيا من التراب على فحوما كان فقد ذرى من الضمان وان بناه من خشب آخر لا يبرأ من  
 الضمان لان الخشب في نفسه متفاوتة حتى لو علم ان الخشب الاخر أجود يبرأ من الضمان  
 هذه في الغصب منه ❦ لو وضع رجل ثوبا في دار رجل فرماه صاحب الدار فافسده ضمنه ولو  
 أدخل دابته في دار غيره وأخرجها صاحب الدار لا يضمن ان تلفت لان الدابة في الدار  
 تضمن بها فله ان يدفع الضرر بالاخراج اما الثوب في الدار فلا يضر به فكان اخراجه اتلافه هذه

في فصل دفع ضرر الجار منه ﴿١﴾ وفي الاشياء من القسمة اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة فالتقوا فالغرم على عدد الرؤس لانها لحفظ الانفس اه وفي الكفالة من البرازية رجلان في سفينة معهما متاع فقال أحدهما لصاحبه ألق متاعك على ان يكون بيني وبينك انصافا قال محمد كان هذا فاسدا وضمن للمالك المتاع (٢) نصف قيمة متاعه اه وفي الغصب من الخزائن سفينة حلت عليها أجال فاستقرت السفينة على بعض الجزائر فخرج رجل بعض الاجال لتخف السفينة فغاء انسان وذهب بالاجال فعلى الذي أخرج الضمان ان لم يخف الغرق لانه صار غاصبا وان خيف الغرق فان ذهب به انسان قبل ان يأمن غرقها لا يضمن واذا ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن اه ﴿٣﴾ أهل قرية غرمهم السلطان قال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم على عدد الرؤس قال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملاك وان كانت لتحصين الابدان يقسم على قدر الرؤس التي يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم هذه في القسمة من قاضيان قلت وقدمر عن الاشياء أيضا ان الصبي والمرأة لا يدخلان في الغرامات السلطانية ﴿٤﴾ استقرض منه دراهم وأسكنه في داره قالوا على المقرض أجر المثل لانه أسكنه عوضا عن منفعة القرض وكذا لو أخذ المقرض منه حمارا لم ينعم له حتى يرد دراهمه ولو لم المقرض الحمار الى بقار ففقره ذئب ضمن المقرض قيمته لان الحمار كان عنده باجارة فاسدة فكان أمانته فاذا دفعه الى البقار صار ضامنا مخالفا من اجارة القنية ﴿٥﴾ رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فان زادت قيمتها بالحمية والزيادة لك ففعل الطبيب وبرأت يجب أجر المثل وعن الادوية والمنفعة والكسوة ان اعطاها وليس له منعها الاستيفاء أجر المثل من اجارات الخلاصة ﴿٦﴾ ومنه رجل استأجر نجارا يوما الى الليل فجاء رجل وقال اتخذني دواة بدرهم فاتخذ فان كان صاحب الدواة يعلم انه أجير فانه أثم وان لم يعلم ثم علم لا بأس به وليس عليه شيء وينقص من أجره النجار قدر ما عمل في الدواة الا ان يجعل في حل ﴿٧﴾ ومنه رجل دفع الى رجل دهنًا ليتخذ منه صابونا ويجعل الغلي من عنده وما يحتاج اليه على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه أجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه ﴿٨﴾ ومنه رجل دفع الى رجل فوسايل ذهب به الى قريته وبوصله الى ولده فذهب به فلما سار مرحلة سبها في رباط ومضى في حاجته فجاء رجل من أهل تلك القرية فمر به فاستأجر رجلا ليهذه به الى قريته فذهب به فنفقت في الطريق فالضمان على الاول ثابت في تسييبه وأما الثاني لاضمان عليه ان لم يأخذ الدابة لكن أمره بذلك فان أخذه ودفع اليه ان أشهد عليه انه أخذ ليرد على مالكه والاجير في عياله

(٢) قوله نصف قيمة متاعه عبارة الانقروى و يضمن الامر للماق نصف قيمة متاعه

وطريقه انه يصير مشريا متاع الملقى بنصف متاعه اه

لم يضمن أيضا وان ترك الاشهاد ضمن على كل حال كالمثقط والاجير ضمان على كل حال ولا رجوع له على أخذ لانه أمسكه بالاجرة فصار كانه أمسكه لنفسه كالمستعير بخلاف المودع والمستأجر حيث له ما ان يربعه على المودع والاجر ولو سلم الفرس في ذلك الرباط الى ابن أخى صاحبه لا يبرأ من الضمان تأويله اذا لم يكن في عباله **❦** ومنها ثلاثة استأجر واصطبلوا ودخلوا دوابهم ثم ان واحد منهم علق دابته وخرج وترك الباب مفتوحا فسرق الدواب لا يضمن وقد ذكرنا هذه المسئلة في فصل السعابة والامر عن قاضيان معللة فراجع ان شئت **❦** عن أبي يوسف في رجل دفع الى آخر زجاجة يقطعها بالجر معلوم فقطعها فانكسرت وقد قال له الدافع ان كسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من الكسر لا ضمان عليه وان كان يسلم أخيانا وينكسر أحيانا فهو ضمان **❦** رجل قال لصبري في انك هذه الالف وثلث عشرة دراهم فنقده ثم وجد المستأجر العشرة بعد ذلك ستوفة لا يضمن لكن يرد من الاجر بقدره ولو وجد الكل زيفا يرد كل الاجر ويرد الزيف على الدافع فان أنكر الدافع أن تكون هذه الدراهم دراهمه فالقول قول القابض من اجارات الخلاصة **❦** المقبوض في الاجارة الفاسدة مضمون كالثلث المقبوض في البيع الفاسد في المنفردات من اجارات البرازية **❦** رجل أودع ألف درهم عند رجل فانكره ثم أودع ألف درهم عند المودع له ان يأخذ عندنا هذه في الوديعة من الخلاصة **❦** يضمن المسلم للمسلم في أربعة أشياء اذا غصب منه شيئا فنقص في يده الثاني الزيت أو اللبن اذا وقعت فيه فارة ثم أراقها مسلم على مسلم يضمن له قيمته الثالث الكلب المعلم أو البازي المعلم أو الفهد المعلم اذا ألتفه يضمن عندنا الرابع السمقين اذا أحرقه أو ألقاه في أرضه هذا في الغصب من الخلاصة **❦** وفيه رجل دفع الى رجل آخر حقله ليحمله الى بلدة أخرى فذهب الرجل بالجمال حتى أتى ثمرا عظيما وفي النهر جرد كثير يجرى فيه الماء كما يكون في الشتاء فركب الجمل جلا والجمال الآخر يدخل على اثر هذا فبقى جمل من الجمال في الماء من جريان الخلد سقط في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا يشكرون على أحد لا ضمان عليه **❦** ويحد في دار انسان خرا قال في قيمه ملها فصار خدافه ولو ان لم ينقل الدن من مكانه قال رحمه الله عرف بهذا ان بنفس القاء الملع على اطل **❦** ادخل اجناسا له في المسجد فغير اذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سبل فاهلك بسط المسجد يضمن **❦** اراق الخمر في الطريق وكسروناها وما وجد في مجلس الشرب من آلات الفسق فله ذلك ولا ضمان عليه **❦** اشترى مسلم خرا من ذي فالتفه الم يضمن فلو غصبه منه فالتفه يضمن **❦** اشترى خرا من ذي فشر بها فلا ضمان عليه ولا عن **❦** متلف **❦** كتاب النعميان لا يضمن **❦** ادعى انه اراق خرا المسلم فقال أرقته بعد ما صار خرا فالقول للمتلف في الغصب من القنية **❦** قاتل انسان أعشى فوطئ الاعشى انسانا فقتله لم يذكر هذا قال الفقيه أبو الليث يذهب الى ان لا يجب الضمان على القاتل هذه في جنابات الدواب من الخلاصة **❦** ولو نقب رجل حائط انسان حتى سرق آخر من البيت شيئا الاصح انه لا يضمن هذه في فصل السعابة منها

❦ فر من عنده صبي لبصر به بخاف من في البيت وحصل به تلف لم يضمن الضارب وكذا لو  
 تسور من سور فجاءت مارة تخافت منه دابة وقتلت انسانا لم يضمن ولو غير صورته بخوف حرا  
 أو عبد الخ لم يضمن ❦ قال التليذ في تسوية عمدة المسجد هذا العمد فأخذه والاستاذ حرك  
 الحشبة المغرزة بالخ فاذنود فسقط السقف وفر الى الخارج وهلك التليذ يضمن ان كان ذلك  
 بفعله ولم يقدر على الانتقال والفرار وكذا الورقة واسفينه لاصلاحها وقالوا للتليذ ضع العماد  
 فتمتها وحركوها بلخ برام افسقطت عليه يضمنون ❦ صبي ابن ثلاث سنين وحق الحضانه للام  
 فخرجت وتركت الصبي فوقع في النار يضمن الام وفي المحيط لا يضمن في بنت ست سنين ❦ امرأة  
 تصرع احبا نافتحتاج الى حفظها لانها اتلقت نفسها في ماء أو نار وهي في منزل زوجها فعليه  
 حفظها فان لم يحفظها احتى ألفت نفسها في نار عند الفزع فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة  
 التي تحتاج الى الحفظ وهي مسلمة الى الزوج فان لم يحفظها وضيعها ضمن من جنابات القنية  
 ❦ استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه  
 وأقر العبد به وقال دفعتها الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه  
 ولا يرجع المقرض على العبد لانه أقرانه قبضها بحق هذه في البيوع من القنية ❦ كانت تدفع  
 لزوجها ورقا عند الحاجة الى النفقة أو الى شيء آخر وهو ينفقه على عياله ليس لها ان ترجع  
 ٣ بها عليه ❦ دفع لولده الصغير قرصا فأكل نصفه ثم أخذه منه ودفعه لآخر يضمن ٣ قال رحمه  
 الله صرف به ان حجروا الدفع من الاب الى الصغير لا يكون تملكه كونه حسن ❦ أبحث لفلان ان  
 بأكل من مالى فأكل قبل العلم بالاباحة لا يضمن ❦ المتعاشقان يدفع كل واحد منهما ما صاحبه  
 أشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها لان الرشوة تملك ❦ قاض أو غيره دفع  
 اليه سمحت لاصلاح المهتم فاصالح ثم ندم يرد ما دفع اليه ❦ أبرأه عن الدين ليصلح مهمة عند  
 السلطان لا يبرأ وهو رشوة ❦ تصدق على فقير بطازجة على ظن انه فليس ليس له ان يستردها  
 وهو ظاهر وفي فتاوى العصمران كان قال ملكك منه فلا سأم ظهر انه طازجة له ان يسترد  
 فان قال ملكك هذا لا يسترد وقال سيف الأئمة السامى لا يسترد في المطالين هذا في  
 الهبة من القنية ❦ غزلت جوزقة الزوج باذنه أو بسكوته ونسجتها كرايس فهي للزوج  
 وان منعها ومع هذا غزلته ونسجته فهو لها وعليها قيمة الجوزقة ولو نسج الغزل للزوج أو دفع  
 الاجرة في فصل المنع فهو منه برع هذه في النكاح من القنية ❦ مات عن أولاد صغار  
 وكبار فاستعمل الصغير ثيرانه والبذر مشترك من مال الميراث فللصغير نصيبه من الحصاد  
 واحد الورثة اذا اتفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقيين يحسب منه ولا يكون  
 متبرعا هذه في الوصايا من القنية ❦ رب الدين أخذ من المدينون أمتعة فضلت قيمتها  
 ٣ قوله ليس لها ان ترجع الخ وجهه ان القرض لا يتم الا بقول المقرض أقرضتكم مثلا فاذا  
 مكثت هذه الاعطاء ولم يقل ذلك لا يكون قرضا بل تبرعا اه معناه  
 ٣ راجع القنية وسر العبارة منها

على قدر دينه ثم قال للمديون اجعلاني في حل ففعل لا يرأرب الدين عنها ان كانت باقية وان  
 كانت هالكة يرأر الله عليه نصف دينار فدفع المديون ديناراً وقال نصفه بحقك والنصف  
 أخذ منك كذا فالكل مضعون عليه النصف بالمعاوضة والنصف بحكم القرض لانه  
 مقبوض بعقد فاسد فيضمن قضى المديون الدين المؤجل قبل حلول الاجل أو مات فأخذ من  
 تركته بخواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المباينة بينهما الا بقدر ما مضى  
 من الايام قيل له أتفتي به أيضاً قال نعم ولو أخذ المقرض المراجعة قبل مضي الاجل  
 فللمديون ان يرجع منها بمحصنة ما بقي من الايام كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من  
 الاصيل ويتبعه بالمراجعة شيئاً سنين حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم يبين انه قد أخذه فلا  
 شيء له لان المباينة بناء على قيام الدين ولم يكن تبرع بقضاء الدين عن انسان ثم أبرأ الطالب  
 المطلوب على وجه الاسقاط فللمتبرع ان يرجع عليه وفي المنتقى ليس له ان يرجع استقرض  
 منه دينارين فدفع اليه ثلاثة ابر من منها الدينارين فضاعت قبل الوزن لاشئ عليه ولو تبرع  
 بقضاء الدين عن الميت المفلس لا يسقط به دينه لاسقاطه بهلاك ذمته ولكنه لا يرجع على  
 الدائن لان حق المطالبة لم يبطل في الدار الآخرة ولو أعطى الوكيل بالبيع الآخر الثمن من  
 ماله قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداً ويرجع البائع على  
 الآخر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله رب الدين اذا خفر بجنس حقه من مال  
 المديون على صفته فله أخذه بغير رضاه ولا يأخذ الجليد بالردى وله أخذ الردى بالجيد ولا  
 يأخذ خلاف جنسه كالدرهم بالدينار وعند الشافعي رحمه الله أخذه بقدر قيمته وعن أبي  
 بكر الرازي له أخذ الدينار بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدينار استحساناً بالقياس ولو أخذ  
 من الغريم غيره ردفعه الى الدائن قال ابن سلفة رحمه الله تعالى هو غاصب والغريم غاصب  
 الغاصب فان ضمن الاخذ لم يصرفه صابدينه وان ضمن الغريم صار قصاصاً وقال نصر بن  
 يحيى رحمه الله تعالى صار قصاصاً صابدينه والاخذ معين له وبه يفتي ولو غصب جنس الدين  
 من المديون فقصبه منه الغريم فاختار هنا قول ابن سلفة المديون اذا قضى أجود مما عليه  
 لم يجبر الدائن على القبول وقال شمس الأئمة السرخسي يجبر خلافاً لفرع أعطى المستقرض  
 المقرض مالا بغير الجليد من الردى وبأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في  
 قولهم جميعاً لان الاخذ للثقل لا لاقتضاء دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه  
 لينقذه فهلك فن مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائداً وقال أنفة فان لم يرج  
 فرداه ففعل فلم يرج فله الرد استحساناً بالقياس كذا قاله أبو يوسف رحمه الله والظاهر انه قول  
 الكل له على كل واحد منهما خمسة دراهم فأخذها منهما ثم وجد بعضهما نهرجة ولا يدري لمن  
 هو فليس له رد شيء على واحد منهما حتى يزيد على خمسة فان كانت النهرجة ستة فله ان يرد على  
 كل واحد منهما درهما وان كانت سبعة فدرهمين وان كانت ثمانية فثلاثة وان كانت تسعة  
 فاربعة وفي العشرة يرد على كل واحد منهما خمسة للتبقي قال نجم الأئمة الحكيمى قلت لاستاذنا



يعني قاضي خان ينبغي ان يمنع الرد على قول أبي حنيفة لان خلط الدراهم خلطا يتعذر تغييرها  
استهلكه عنده فقال انكن الرد ثابت بيقين وانما يبطل ان لو كان المردود غير ما اخذه منه  
وفيه شك فلا يبطل به الثابت بيقين قال للدائن خذ درهمك فقال ادفعها الى فلان وعينه  
قد فع ومات المدفوع اليه فلرب الدين ان يطالب المديون بدينه قال استاذنا وقعت واقعة في  
زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمانا الدينار بخمسة دراهم ثم تنبه فاستحل منهم  
فأبرؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك استهلكا فكشفت أنا وغيري انه يبرأ أو كتب ركن الدين  
الواجب في الإبراء لا يعمل في الربا لان رده بحق الشرع وقال به أجاب فجم الأئمة الحكيم معللا  
بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين المارغيناني قال رحمه الله فعزب من ظني ان  
الجواب كذلك مع تردد فكشفت أطلب الفتوى لا محجوجا بي عنه فعرضت هذه المسئلة على  
علاء الأئمة الحنطاطي فاجاب انه يبرأ اذا كان الإبراء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه  
لا يبرأ فازداد ظني بعمه جوابي ولم أحججه ويدل على صحته ما ذكره البردوي في مناه الفقهاء من  
جمله صور البيوع الفاسدة ورجلة العقود الربوية تلك العوض فيها بالقبض قلت فاذا كان فضل  
الربا يملوكا للقباض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الإبراء ورد مثله  
يكون ذلك رد ضمان ما استهلكه لا رد عين ما استهلكه وبرد ضمان ما استهلك لا يرفع العقد  
السابق بل يتقرر مفيه دال الملك في فصل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف  
يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب نقض الشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رد ضمانه هذه  
الجملة في المدائيات من القنية

هذا آخر ما أردنا ايراده من الضمانات والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات  
وتنزل البركات والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل أهل  
الأرض والسموات وعلى آله الكمل السادات وعلى  
أزواجه أمهات المؤمنين الطاهرات وعلى أصحابه  
القادات صلاة وسلاما دائمين متلازمين  
الى ان تبعث الاموات وترخوف  
الجنات للمؤمنين  
والمؤمنات

## ﴿ فهرست كتاب مجمع الضمانات ﴾

| صحيفة |  |
|-------|--|
| ٥٤    | التاسع عشر ضمان الخادم والظئر  |
| ٥٥    | الباب السادس في العارية ويشتمل على مقدمة وخمسة أنواع   |
| ٥٥    | المقدمة في الكلام فيها إجمالاً   |
| ٥٧    | النوع الأول ضمان الدواب  |
| ٦٣    | الثاني ضمان الأمتعة  |
| ٦٦    | الثاني ضمان القن (صوابه الثالث)  |
| ٦٦    | الثالث ضمان العقار (صوابه الرابع)  |
| ٦٧    | الرابع ضمان المستعار للرهن (صوابه الخامس)  |
| ٦٨    | الباب السابع في الوديعة ويشتمل على ستة فصول  |
| ٦٨    | الفصل الأول في بيانها وما يجوز للمودع أن يفعل وما ليس له وما يصير به مودعاً                                  |
| ٧٧    | الثاني فيمن يضمن المودع بالدفع إليه ومن لا يضمن  |
| ٨٢    | الثالث في الخلط والاختلاط والاتلاف   |
| ٨٤    | الرابع في الهلاك بعد الطلب والجحود والرد   |
| ٨٧    | الخامس في موت المودع مجهلاً  |
| ٩٠    | السادس في الحياضي والثياضي   |
| ٩٣    | الباب الثامن في الرهن ويشتمل على تسعة فصول: الفصل الأول فيما يصح رهنه وما لا يصح وحكم الصحيح والفساد والباطل |
| ١٠١   | الثاني فيما يصير به رهناً وما لا يصير.   |
| ١٠٢   | الثالث فيما يبطل الرهن   |
| ١٠٥   | الرابع في الزيادة في الرهن والزيادة المتولدة منه واستبداله وتعدده  |
| ١٠٧   | الخامس في التعيب والنقصان  |
| ١٠٨   | السادس في التصرف والانتفاع بالرهن  |
| ١١١   | السابع في الهلاك بعد الإبراء والاستيفاء  |
| ١١٢   | الثامن في الرهن الذي يوضع على يد عدل   |
| ١١٤   | التاسع في الجناية على الرهن والجناية منه   |
| ١١٧   | الباب التاسع في الغضب ويشتمل على تسعة فصول أيضاً   |
| ١١٧   | الفصل الأول في بيانها والكلام في أحكامها   |

| صحيفة |  |
|-------|--|
| ٧     | الباب الأول في الزكاة  |
| ٨     | الباب الثاني في الحج   |
| ٩     | الباب الثالث في الأضحية  |
| ١٠    | الباب الرابع في العتق  |
| ١٢    | الباب الخامس في الإجارة ويشتمل هذا الباب على قسمين                                   |
| ١٢    | الأول في المستأجر وفيه أربعة أنواع   |
| ١٢    | النوع الأول ضمان الدواب  |
| ٢٢    | الثاني ضمان الأمتعة  |
| ٢٤    | الثالث ضمان العقار   |
| ٢٦    | الرابع ضمان الأدمي   |
| ٢٧    | القسم الثاني في الأجير وأجيره وفيه مقدمة وتسعة عشر نوعاً                             |
| ٢٧    | المقدمة في الكلام على الأجير المشترك والخاص وما يضمن به كل واحد منهما بطريق الإجمال. |
| ٢٨    | النوع الأول ضمان الراعي والبقر   |
| ٣٤    | الثاني ضمان الحارس   |
| ٣٤    | الثالث ضمان الحمال   |
| ٣٦    | الرابع ضمان المكاري  |
| ٣٨    | الخامس ضمان النسلج   |
| ٣٨    | السادس ضمان الخياط.  |
| ٤٠    | السابع ضمان القصار   |
| ٤٥    | الثامن ضمان الصباغ   |
| ٤٦    | التاسع ضمان الصائغ والحداد والصفار ومن بمعناه والنقاش                                |
| ٤٧    | العاشر ضمان الفصاد ومن بمعناه  |
| ٤٨    | الحادي عشر ضمان الملاح   |
| ٤٩    | الثاني عشر ضمان الخباز والطباخ   |
| ٤٩    | الثالث عشر ضمان الغلاف والوراق والكاثر   |
| ٥٠    | الرابع عشر ضمان الإسكاف  |
| ٥٠    | الخامس عشر ضمان النجار والبناء   |
| ٥١    | السادس عشر ضمان الطحان   |
| ٥٣    | السابع عشر ضمان الدلال.  |
| ٥٤    | الثامن عشر ضمان المعلم ومن بمعناه  |

وأحكام الغاصب من الغاصب وغير ذلك  
بطريق الإجمال  
١٢١ الثاني إذا ظفر بالغاصب في غير بلد الغصب  
١٢٢ الثالث فيما يصير به المرء غاصباً وضامناً  
١٢٦ الرابع في العقار وفيه لو هدم جدار غيره أو حفر  
في أرضه أو طم بئرته بغير إذنه ونحو ذلك مما  
يتعلق بالعقار  
١٢٩ الخامس في زوائد الغصب ومنافعه  
١٣٠ السادس فيما ليس بمال وما ليس بمقوم وما يقرب  
من ذلك كالمدبر وأم الولد وآلات اللهو  
١٣٣ السابع في نقصان المغصوب وتغيره بنفسه أو  
بفعل وما ينقطع به حق المالك عن العين  
وينتقل إلى القيمة  
١٣٩ الثامن في اختلاف الغاصب والمغصوب منه  
١٤٠ التاسع في براءة الغاصب وما يكون رداً  
للمغصوب وما لا يكون  
١٤٣ الباب العاشر في التصرف في مال الغير بلا إذن  
١٤٦ الباب الحادي عشر في إتلاف مال الغير وإفساده  
مباشرة وتسبباً ويشتمل على أربعة فصول  
١٤٦ الفصل الأول في المباشرة والتسبب بنفسه وبده  
١٥٤ الثاني في الضمان بالسعاية والأمر وفيها يضمن  
المأمور بفعل ما أمر به  
١٦١ الثالث في الضمان بالنار  
١٦٢ الرابع فيما يضمن بالماء  
١٦٥ الباب الثاني عشر في الجنابة ويشتمل على سبعة  
فصول  
١٦٥ الفصل الأول في الجنابة باليد مباشرة وتسبباً  
١٧٦ الثاني فيما يحدث في الطريق فيهلك به إنسان أو  
دابة وفيه مسائل الأبار والأنهار  
١٨١ الثالث فيما يحدث في المسجد فيهلك به شيء وما  
يعطى بالجلوس فيه  
١٨٢ الرابع في الحائط المائل  
١٨٥ الخامس في جنابة البهيمة والجنابة عليها  
١٩٤ السادس في جنابة الرقيق والجنابة عليه  
٢٠٠ السابع في الجنين  
٢٠٠ الباب الثالث عشر في الحدود وفيه ضمان جنابة  
الزنا وضمان السارق وقاطع الطريق  
٢٠٤ الباب الرابع عشر في الإكراه  
٢٠٨ الباب الخامس عشر في الصيد والذباح

٢٠٨ المسائل الاستحسانية  
٢٠٩ الباب السادس عشر في اللقيط واللقطة  
٢١٢ الباب السابع عشر في الأبق  
٢١٣ الباب الثامن عشر في البيع  
٢٤٣ الباب التاسع عشر في الوكالة والرسالة  
٢٦٥ الباب العشرون في الكفالة  
٢٨٢ الباب الحادي والعشرون في الحوالة  
٢٨٤ الباب الثاني والعشرون في الشركة ويشتمل على  
خمسة فصول  
٢٨٤ الفصل الأول في شركة الأملاك  
٢٩٤ الثاني في شركة العقود وفيه أحد أنواعها وهو  
شركة المفازة  
٢٩٧ الثالث في شركة العنان  
٣٠٢ الرابع في شركة الصنائع  
٣٠٣ الخامس في شركة الوجوه  
٣٠٣ الباب الثالث والعشرون في المضاربة وفيه  
فصلان  
٣٠٣ الفصل الأول في المضاربة  
٣١٣ الثاني في المباشرة  
٣١٤ الباب الرابع والعشرون في المزارعة والمساقاة  
والشرب  
٣٢٤ الباب الخامس والعشرون في الوقف  
٣٣٤ الباب السادس والعشرون في الهبة  
٣٤٠ الباب السابع والعشرون في النكاح والطلاق  
٣٥٥ الباب الثامن والعشرون في الرضاع  
٣٥٦ الباب التاسع والعشرون في الدعوى  
٣٥٩ الباب الثلاثون في الشهادة وفي آخره مسألة  
القاضي إذا أخطأ في قضائه  
٣٦٤ الباب الحادي والثلاثون في الإقرار  
٣٨٤ الباب الثاني والثلاثون في الصلح  
٣٩٢ الباب الثالث والثلاثون في السير  
٣٩٤ الباب الرابع والثلاثون في القسمة  
٣٩٥ الباب الخامس والثلاثون في الوصي والولي  
والقاضي  
٤٢٢ الباب السادس والثلاثون في المحجورين  
والمأذونين  
٤٣٨ الباب السابع والثلاثون في المكاتب  
٤٤٥ الباب الثامن والثلاثون في المتفرقات